

الاستدكار

اجماع لمذاهب فقهاء الأنصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ"
من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاقتصاد

مأعنى ظهر الأرض - بتدقيق الله
أصح من كتاب مالك
الإمام الشافعي

تصنيف

ابن عبد البر
الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله
ابن محمد بن عبد البر النمرى الأندلسي

٣٦٨ هـ ٤٦٣ هـ لقد كان أبو عمر بن عبد البر من شيوخه العليم

واشتهر فضله في الأقطار
الشافعي

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ كَمَا مِلَّا فِي ثَلَاثِينَ مُجَلَّدًا
بِالْفَهَارِسِ الْعَامِيَّةِ عَنْ خَمْسِ نُسَخٍ خَطِيئَةٍ عَزِيزَةٍ

المجلد الحادي عشر

وَقَدْ أَصُولُهُ وَخَرَجَ نَصُوصُهُ وَرَقْمُهَا
وَقَدْ مَسَّ إِلَهُ وَصَنَعَ فَهَارِسُهُ

الدكتور عبد المعبط أمين قلعجي

دار الوفاء
حلب - القاهرة

دار قتيبة للطباعة والنشر
دمشق - بيروت

الإستزكار

الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار
فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار
وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار

المجلد الحادي عشر

٢١ - كتاب الحج

يشمل أحاديث الموطأ من حديث رقم (٦٧١) إلى (٧٥٥)

ويستوعب النصوص من فقرة (١٥١٥١) إلى (١٦٥٥٣)

الطبعة الأولى

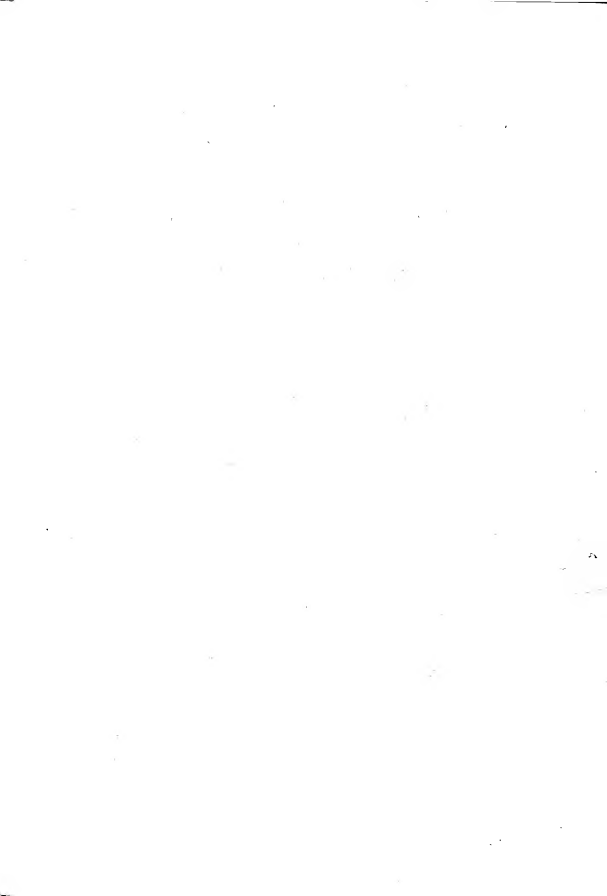
القاهرة المحرم ١٤١٤

المصادف تموز (يوليو) ١٩٩٣

جميع حقوق طبع الكتاب محفوظة للمحقق

ولا يجوز نشر الكتاب أو أي جزء منه ، أو تخزينه ، أو تسجيله بأي وسيلة علمية مستحدثة ، أو الاقتباس من تخرجاته الحديثة أو تعليقاته العلمية أو تصويره دون موافقة خطية من محققه .

كما أن متن الكتاب الذي وثقه المحقق عن خمس نسخ خطية موصوفة في مقدمة الكتاب . هذا المتن مسجل بوزارة الإعلام في سورية ، ومصر ، والمملكة العربية السعودية ، ودولة البحرين ، والإمارات العربية المتحدة ، وجامعة الدول العربية واتحاد المحامين العرب على أنه حق لمحقق الكتاب وهو الذي بذل في إخراجه عشر سنين دأبا ، وكل من يأخذ المتن أو أي جزء منه ويشوه في هذا التحقيق العلمي الممتاز للكتاب يحاسب قانونيا وعليه إبراز النسخ الخطية للكتاب والله الموفق .



كتاب الحج

القسم الأول



(١) باب الغسل للإهلال (*)

٦٧١ - مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ ، أَنَّهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالْيَدَاءِ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : «مُرَّهَا فَلْتَغْتَسِلَ ، ثُمَّ لَتَهْلُ» ^(١)

٦٧٢ - مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِذِي الْحُلَيْفَةِ . فَأَمَرَهَا أَبُو بَكْرٍ أَنْ تَغْتَسِلَ ، ثُمَّ تَهْلُ ^(٢) .

(٥) المسألة : ٣٦٥ - فرض الحج في أواخر سنة تسع من الهجرة ، وآية فرضه هي قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران : ٩٧] نزلت عام الوفود أواخر سنة تسع وهو رأي أكثر العلماء ، وأنه ﷺ لم يؤخر الحج بعد فرضه عاماً واحداً ، وإنما أخره عليه السلام للسنة العاشرة لعذر ، وهو نزول الآية بعد فوات الوقت ، فكان حجه بعد الهجرة حجة واحدة سنة عشر كما روى أحمد ومسلم .

والحج هو الركن الخامس من أركان الإسلام وهو مرة واحدة في العمر لأصل الشرع ، قال الحنفية والمالكية والحنابلة : يجب الحج بعد توفر الاستطاعة في أول وقت الإنسان وقال الشافعية : وجوب الحج على التراخي ، وليس معناه تعين التأخر ، بل يعني عدم لزوم الفور . والمسألة المتعلقة بهذا الباب : صحة إحرام النفساء والحائض ، ويستحب اغتسالها للإحرام ، وهو مجمع على الأمر به ، ورأي الجمهور : أنه مستحب .

(١) الموطأ : ٣٢٢ ، ووصله مسلم في كتاب الحج رقم (٢٨٦٠) من طبعتنا ص (٥١٣:٤) ، باب «إحرام النفساء» ، وبرقم (١٠٩-١٢٠٩) ، ص (٨٦٩:٢) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في المتناكس (١٧٤٣) ، باب «الحائض تهل بالحج» (١٤٤:٢) ، وابن ماجه في الحج (٢٩١١) . باب «النفساء والحائض تهل بالحج» (٩٧١:٢) بهذا الإسناد .

وأخرجه الشافعي في «الأم» (١٤٥:٢) ، ومسلم في كتاب الحج رقم (٢٨٦٠) من طبعتنا ص (٥١٣:٤) ، باب «إحرام النفساء واستحباب اغتسالها للإحرام وكذا الحائض» . وبرقم (١١٠-١٢١٠) ، ص (٨٦٩:٢) من طبعة عبد الباقي ، ورواه النسائي في الحج (١٦٤:٥) ، باب «إهلال النفساء» ، وابن ماجه في الحج (٢٩١٣) ، باب «النفساء والحائض تهل بالحج» (٩٧١:٢) . من طريق جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله في حديث أسماء بنت عميس .

(٢) الموطأ : ٣٢٢ ، وطبقات ابن سعد (٢٢٨:٨) .

٦٧٣ - مالك، عن نافع؛ أن عبد الله بن عمر كان يغتسل لإحرامه قبل أن يحرم ولدخوله مكة، ولو قوفه عشية عرفة^(١).

١٥١٥١ - قال أبو عمر: حديث عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن أسماء مرسل؛ لأنه لم يسمع القاسم من أسماء بنت عميس^(٢).

١٥١٥٢ - وقد رواه سليمان بن بلال، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: سمعت القاسم بن محمد يحدث عن أبيه، عن أبي بكر الصديق (رضي الله عنه): أنه خرج حاجاً بإمراته أسماء بنت عميس مع رسول الله ﷺ؛ فولدت محمد بن أبي بكر بالشجرة؛ فأتى أبو بكر النبي ﷺ وأخبره، فأمره رسول الله ﷺ أن يأمرها أن تغتسل ثم تهل بالحج، ثم تصنع ما يصنع الحاج إلا أنها لا تطوف بالبيت.

١٥١٥٣ - حدثناه سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر: قال حدثنا خالد بن مخلد، قال: حدثنا سليمان بن بلال... فذكره مسنداً.

١٥١٥٤ - ورواه إسحاق بن محمد الفروي أيضاً مسنداً عن عبد الله بن عمر العمري، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة^(٣). وعن نافع، عن ابن عمر - أن أبا بكر خرج مع النبي ﷺ ومعه أسماء بنت عميس حتى إذا كانت بذي

(١) الموطأ: ٣٢٢، وسنن البيهقي (٣٣: ٥)، وشرح السنة (٤٤: ٧).

(٢) القاسم بن محمد بن خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق، وقد ولد في خلافة الإمام علي [سير أعلام النبلاء (٥٤: ٥)] روى عن جدته أسماء بنت عميس، عاشت بعد الإمام علي [سير أعلام النبلاء (٢٨٧: ٢)]، وقد تقدمت ترجمته أثناء الحديث [١٠] من أحاديث الموطأ في المجلد الأول بعد الفقرة (٤١٤).

(٣) هذه الرواية في سنن أبي داود، كتاب المناسك، ح (١٧٤٣) باب «الحائض تهل بالحج» (١٤٤: ٢).

الْحَلِيقَةُ وَلَدَتْ أَسْمَاءَ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ ؛ فَاسْتَفْتَى أَبُو بَكْرٍ لَهَا النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ «مَرَّهَا فَلْتَعْتَسِلْ ثُمَّ تَهَلْ» .

١٥١٥٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : مُرْسَلُ مَالِكٍ أَقْوَى وَأَثْبَتُ مِنْ مَسَانِيدِ هَؤُلَاءِ ؛ لِمَا تَرَى مِنْ اخْتِلَافِهِمْ فِي إِسْنَادِهِ ، وَالْفُرُوقِ ضَعِيفٌ ^(١) . وَسُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ أَحَدُ ثِقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ^(٢) .

١٥١٥٦ - وَأَمَّا حَدِيثُ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ عَنْ سَعِيدٍ .

(١) هو اسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي ، أبو يعقوب المدني القرشي الأموي ، مولى عثمان بن عفان ، روى عن عبد الله بن عمر العمري ، والمنكدر بن محمد بن المنكدر ، ويزيد بن عبد الملك النوفلي ، وغيرهم .

وروى عنه : البخاري ، والترمذي ، وابن ماجه ، وعبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي ، وعلي بن عبد العزيز البغوي ، وغيرهم .
قال أبو حاتم : كَانَ صِدْقًا ، وَلَكِنْ ذَهَبَ بِصَرِّهِ ، فَرَبَّمَا لَقْنًا ، وَكُتِبَ صَحِيحَةً .
وقال مرة : مضطرب .

وذكره أبو حاتم ابن حبان في كتاب «الثقات» .

قال البخاري : مات سنة ست وعشرين ومئتين . وروى له الترمذي ، وابن ماجه .

وقال النسائي : «ليس بشقة» . وقال أبو الحسن الدارقطني حينما سأله حمزة بن يوسف السهمي : «ضعيف» ، وقد روى عنه البخاري ويوخونه في هذا ؛ وقال الدارقطني مرة أخرى : لا يترك . وقال الساجي : فيه لين ، روى عن مالك أحداث تفردها . وقال العقيلي : جاء عن مالك بأحداث كثيرة لا يتابع عليها ، وقال الأجرى : سألت أبا داود عنه فوهاه جدًا ، ونقم عليه روايته عن مالك حديث الإفك (كمال مغلطاي وتهذيب ابن حجر) . وقال الذهبي «هو صدوق في الجملة ، صاحب حديث» .

ترجمته في : التاريخ الكبير (٤٠١:١:١) ، الجرح والتعديل (٢٣٣:١:١) ، ضعفاء النسائي: ٢٨٥ ، الضعفاء للعقيلي (١٠٦:١) ، ثقات ابن حبان (١١٤:٨) ، ميزان الاعتدال (١٩٩:١) ، تهذيب التهذيب (٢٤٨:١) .

(٢) هو سليمان بن بلال القرشي التيمي ، أبو محمد ، ويقال : أبو أيوب ، المدني ، مولى عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، ويقال : مولى القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وهو والد أيوب بن سليمان بن بلال .

متفق على توثيقه ، أخرج له الجماعة ، مترجم في :

طبقات ابن سعد : ٤٢٠/٥ ، وتاريخ يحيى : ٢٢٨/٢ ، وتاريخ الدارمي ، رقم ٣٨٩ ، وطبقات

خليفة : ٢٧٥ ، وتاريخه : ٤٤٨ ، وتاريخ البخاري الكبير : ٤/٤ ، وتاريخه الصغير : ٢١٣/٢ =

١٥١٥٧ - فرواهُ ابنُ وهبٍ عنِ اللَّيْثِ ، ويونسُ ، وعمروُ بنُ الحارثِ ، عنِ ابنِ شِهَابٍ ، عنِ سَعِيدِ بنِ المسيَّبِ مَرْفُوعاً أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ ، أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ بنِ جَعْفَرٍ ، وكانت عَارِكا^(١) أَنْ تَغْتَسِلَ ثُمَّ تَهْلَ بِالْحَجِّ .

١٥١٥٨ - قَالَ ابنُ شِهَابٍ : فَلَتَفْعَلِ الْمَرْأَةُ فِي الْعُمْرَةِ مَا تَفْعَلُ فِي الْحَجِّ .

١٥١٥٩ - وَرَوَاهُ ابنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ ، وَعَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بنِ الْمُسَيَّبِ مَوْقُوفاً عَلَى أَبِي بَكْرٍ^(٢) كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ .

١٥١٦٠ - وَالْمَعْنَى فِيهِ صَحِيحٌ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ فِي الْحَائِضِ وَالنِّفْسَاءِ تَغْتَسِلَانِ وَتَهْلَانِ بِالْحَجِّ وَإِنْ شَاءَتَا بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ تَحْرِمَانِ ، وَإِنْ شَاءَا فَلَتَعْمَلَا عَمَلَ الْحَجِّ كُلُّهُ إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ .

١٥١٦١ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عِيسَى ، وَإِسْمَاعِيلُ بنُ إِبْرَاهِيمَ : أَبُو مَعْمَرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بنُ شِجَاعٍ ، عَنْ خَصِيفٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ وَمُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ ، عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « النَّفْسَاءُ وَالْحَائِضُ إِذَا أَتَتَا عَلَى الْوَقْتِ تَغْتَسِلَانِ ، وَتَحْرِمَانِ ، وَتَقْضِيَانِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ »^(٣) .

= والمعرفه ليعقوب : ١/٤١٥ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤/٣ ، ٢٩ ، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي : ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٦١ ، ٢٢٣ ، ٥٠٤ ، ٥٨٨ ، ٥٨١ ، والجرح والتعديل : ٤/١٠٣ ، ومشاهير علماء الأمصار : ١٤٠ ، وثقات ابن شاهين ، الترجمة : ٤٣٩ ، وسنن الدارقطني : ٢/٢٤ ، والجمع لابن القيسراني : ١/١٨٠ ، والكامل في التاريخ : ٦/١١٨ ، وسمر أعلام النبلاء : ٧/٤٢٥ ، وتذكرة الحفاظ : ١/٢٣٤ ، والعبر : ١/٢٦١ ، والديباغ المذهب : ١/٣٧٣ ، وتهذيب ابن حجر : ٤/٣٠٤ ، وفتح الباري : ٥/٢٠٢ و ١٣/٤٨٥ ، وشذرات الذهب : ١/٢٨٠ .

(١) عركت المرأة تمرک ، فهي عارك = أي : حائض ، أو نفساء النهاية مادة (عرك) (٢٢٢ : ٣) .

(٢) عن سعيد بن المسيب : أن أسماء بنت عميس نفست بذی الخليفة محمد بن أبي بكر ، فأمرها أبو بكر أن تغتسل ثم تهل بالحج .

(٣) أخرجه أبو داود في المناسك (١٧٤٤) ، باب « الحائض تهل بالحج » (١٤٤ : ٢) .

١٥١٦٢ - لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عِيسَى « عَنْ عِكْرَمَةَ وَمُجَاهِدٍ » ، وَإِنَّمَا قَالَ : عَنْ خَصِيفٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ .

١٥١٦٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : فِي أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ بِالْغُسْلِ عِنْدَ الْإِهْلَالِ دَلِيلٌ عَلَى تَأْكِيدِ الْإِحْرَامِ بِالْغُسْلِ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ .

١٥١٦٤ - إِلَّا أَنْ جُمُهورَ الْعُلَمَاءِ يَسْتَحِبُّونَهُ وَلَا يُوجِبُونَهُ ، وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَوْجِبَهُ إِلَّا الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ إِذَا لَمْ تَقْتَسِلْ عِنْدَ الْإِهْلَالِ اغْتَسَلْتَ إِذَا ذَكَرْتَ .

١٥١٦٥ - وَبِهِ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ : الْغُسْلُ وَاجِبٌ عِنْدَ الْإِهْلَالِ عَلَى كُلِّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلُ وَعَلَى كُلِّ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ طَاهِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ .

١٥١٦٦ - وَقَدْ رَوَى عَنْ عَطَاءٍ إِيجَابُهُ ، وَرَوَى عَنْهُ : أَنَّ الْوُضُوءَ يَكْفِي مِنْهُ .

١٥١٦٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْغُسْلُ عِنْدَ الْإِهْلَالِ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ ، لَا يُرْخِصُونَ فِي تَرْكِهَا إِلَّا مِنْ عَذْرِ ، وَلَا يَجُوزُ عَنْهُمْ تَرْكُ السُّنَنِ اخْتِيَارًا .

١٥١٦٨ - رَوَى ابْنُ نَافِعٍ ^(١) ، عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ اسْتَحَبَّ الْأَخْذَ بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ فِي الْاِغْتِسَالِ وَالْإِهْلَالِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَبِذِي طُوًى لِدُخُولِ مَكَّةَ ، وَعِنْدَ الرُّوَّاحِ إِلَى عَرَفَةَ ، وَلَوْ تَرَكَهُ تَارِكٌ مِنْ عَذْرِ لَمْ أَرْ عَلَيْهِ شَيْئًا .

١٥١٦٩ - وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : لَا يَتْرُكُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ الْغُسْلَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ .

(١) هو عبد الله بن نافع الصائغ ، تقدم في (٤: ٥٢٤٤) .

١٥١٧٠ - وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ اغْتَسَلَ بِالْمَدِينَةِ وَهُوَ يُرِيدُ الْإِحْرَامَ ثُمَّ مَضَى مِنْ فَوْرِهِ إِلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ فَأَحْرَمَ فَإِنْ غُسِّلَهُ يُجْزَى عَنْهُ .

١٥١٧١ - قَالَ : وَإِنْ اغْتَسَلَ بِالْمَدِينَةِ غَدَوَةً ، ثُمَّ أَقَامَ إِلَى الْعَشِيِّ ، ثُمَّ رَاحَ إِلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ فَأَحْرَمَ ، قَالَ : لَا يُجْزَى غُسْلُهُ إِلَّا أَنْ يَغْتَسَلَ وَيَرْكَبَ مِنْ فَوْرِهِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ ذَا الْحُلَيْفَةِ إِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ .

١٥١٧٢ - وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْمَعْدِلِ (١) ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ [بن الماجشون] : الْغُسْلُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ لَازِمٌ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي تَرْكِهِ نَاسِيًا وَلَا عَامِدًا دَمٌ وَلَا فِدْيَةٌ .

١٥١٧٣ - قَالَ : وَإِنْ ذَكَرَهُ بَعْدَ الْإِهْلَالِ فَلَا أَرَى عَلَيْهِ غُسْلًا .

١٥١٧٤ - قَالَ : وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا قَالَهُ . يَعْنِي أَوْجِبَهُ بَعْدَ الْإِهْلَالِ .

١٥١٧٥ - وَقَالَ ابْنُ نَافِعٍ عَنْ مَالِكٍ : لَا تَغْتَسِلُ الْحَائِضُ بِذِي طُوًى ؛ لِأَنَّهَا لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ .

١٥١٧٦ - وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهَا تَغْتَسِلُ كَمَا تَغْتَسِلُ غَيْرُ الْحَائِضِ .

١٥١٧٧ - وَقَالَ ابْنُ خَوَازِمٍ (٢) : الْغُسْلُ عِنْدَ الْإِهْلَالِ عِنْدَ مَالِكٍ أَوْ كَدُّ مِنْ

غُسْلِ الْجُمُعَةِ .

١٥١٧٨ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالأَوْزَاعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ : يُجْزَى الْوَضُوءُ .

١٥١٨٩ - وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ .

(١) هو أحمد بن المعذل بن غيلان ، تقدم في (١٥٩٢:٢) .

(٢) تقدم في (١٧٠:١) .

١٥١٨٠ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(١) : لَا أُحِبُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَعَ الْإِغْتِسَالَ عِنْدَ الْإِهْلَالِ ،
فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ أَسَاءَ إِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ ، وَأَجْزَأُهُ .

* * *

(١) في « الأم » (١٤٥: ٢) ، باب « الغسل للإحلال » ،

(٢) باب غسل المحرم (*)

٦٧٣ (م) - مَالِكٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ، وَالْمِسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ ، اخْتَلَفَا بِالْأُبُوءِ^(١) . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ ، وَقَالَ الْمِسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ : لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ . قَالَ فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ^(٢) . فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ^(٣) . وَهُوَ يُسْتَرُ بِثَوْبٍ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ فَقُلْتُ : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ . أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبَّاسٍ أَسْأَلُكَ : كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ؟ قَالَ ، فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ ، فَطَاطَاهُ^(٤) حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسَهُ ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَضُبُّ عَلَيْهِ : أَصِيبْ . فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ . ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَادْبَرَ ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ^(٥) .

(٥) المسألة : ٣٦٦ - للمحرم غسل رأسه بما ينظفه من الوسخ من غير نتف شيء من شعره، لكن الأولى ألا يفعل؛ لأن ذلك نوع من الترفه والحاج أشعث أغبر، وله أن يغتسل من الجنابة بالإجماع، وإذا اغتسل من الجنابة استحب أن يغسل رأسه يبطون أنامله برفق حتى يتسرب الماء، في أصول شعره ولا يحكه بأظافره، ويكره له عند المالكية والحنابلة غسل رأسه بالسدر الذي يقابله الصابون في عصرنا، لما فيه من إزالة الشعث والتعرض لقلع الشعر، ويجوز له أيضا غسل البدن في الحمام وغيره ولا يكره.

(١) (بالأبواء) = موضع جبل قرب مكة، والباء بمعنى في، أي: اختلفا وهما نازلان في «الأبواء».

(٢) في رواية ابن عيينة: «بالعرج» وهي قرية جامعة بالقرب من «الأبواء».

(٣) (بين القرنين) = بين قرني البئر، والقرنان: جانبان البناء الذي على رأس البئر، توضع خشبة البكرة عليهما.

(٤) (طاطأه) = أي خفضه وأزاله عن رأسه، وفي رواية ابن جريج: «حتى رأيت رأسه ووجهه».

(٥) أخرجه مالك في الحج (٤) باب «غسل المحرم». ص (٣٢٣:١)، ومن طريقه الشافعي في «الأم».

(٢٤٥:٢) وأخرجه البخاري في جزاء الصيد، ح (١٨٤٠)، باب «الاعتسال للمحرم».

(٥٥:٤) من فتح الباري. ومسلم في الحج، ح (٢٨٤٢، ٢٨٤٣) من طبعنا ص (٥٠٠:٤) =

١٥١٨١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْزَلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ... فَذَكَرَهُ ، وَلَمْ يَتَّبِعْهُ عَلَى إِدْخَالِ نَافِعٍ بَيْنَ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَبَيْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَحَدٍ مِنْ رِوَاةِ «الْمَوْطَأِ» ، وَذَكَرَ نَافِعٌ هُنَا خَطَأً مِنْ خَطَأِ الْيَدِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ لَا شَكَّ فِيهِ ، وَلِذَلِكَ طَرَحْتُهُ مِنَ الْإِسْنَادِ كَمَا طَرَحَهُ ابْنُ وَضَّاحٍ .^(١)

١٥١٨٢ - وَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ هَذَا^(٢) : ابْنُ شِهَابٍ ، وَنَافِعٌ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عُلْقَمَةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، وَالْحَارِثُ بْنُ أَبِي ذَهَابٍ ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ وَأَبُو الْأَسْوَدِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ ، وَغَيْرُهُمْ .

١٥١٨٣ - وَحَنْزَلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هَذَا يُقَالُ إِنَّهُ مَوْلَى الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ . وَقِيلَ : مَوْلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣) .

١٥١٨٤ - وَفِيهِ مِنَ الْفَقْهِ : أَنَّ الصَّحَابَةَ إِذَا اخْتَلَفُوا لَمْ تَكُنْ فِي قَوْلٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ

= باب «جواز غسل المحرم بطنه ورأسه» ، ويرقم : ٩١ - (١٢٠٥) ، ص (١٦٤:٢) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود فيه ، ح (١٨٤٠) ، باب «المحرم يغتسل» (١٦٤:٢) والنسائي في المناسك (١٢٨:٥) باب «غسل المحرم» ، وابن ماجه في الحج ، ح (٢٩٣٤) ، باب «المحرم يغسل رأسه» (٩٧٨:٢) .

(١) قال البدر العيني في عمدة القاري (٢٠٢:١٢) . «عن زيد بن أسلم ، عن إبراهيم» ، كذا في جميع الموطأت ، وأغرب يحيى بن يحيى الأندلسي فأدخل بين زيد وإبراهيم : نافعاً . (٢) هو إبراهيم بن عبد الله بن حنن الهاشمي ، أبو إسحاق المدني ، مولى العباس بن عبد المطلب ، روى عن أبيه : عبد الله بن حنن ، وعلي بن أبي طالب ، ولم يسمع منه ، وأبي هريرة ، متفق على توثيقه ، أخرج له الجماعة ، مترجم في : التاريخ الكبير (٢٩٩:١:١) والجرج والتعديل (١٠٨:١:١) ، وثقات ابن حبان (٦:٦) ، وتهذيب التهذيب (١٣٤:١) ، والجمع لابن القيسراني (١٦:١) ، والكاشف (٨٤:١) .

(٣) هو حنن القرشي الهاشمي ، له صحبة ، ويقال : إنه كان غلام النبي ﷺ فوهبه للعباس ، فأعتقه .

ترجمته في : أسد الغابة (٦٢:٢) ، الاستيعاب (٤١٢:١) ، الإصابة (٣٦٢:١) وتهذيب التهذيب (٦٤:٣)

حُجَّةٌ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهُ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ . أَلَا تَرَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَالْمُسَوِّرَ لَمَّا اخْتَلَفَا لَمْ يَكُنْ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا حُجَّةٌ عَلَى صَاحِبِهِ حَتَّى أَدْلَى ابْنُ عَبَّاسٍ بِالْحُجَّةِ بِالسُّنَّةِ فَقُلِجَ ^(١).

١٥١٨٥ - وَهَذَا بَيِّنٌ لَكَ أَنَّ قَوْلَهُ (عَلَيْهِ السَّلَام) : « أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ » هُوَ عَلَى مَا فَسَّرَهُ الْمَزْنِيُّ وَغَيْرُهُ وَأَنَّ ذَلِكَ فِي النِّقْلِ ؛ لِأَنَّ جَمِيعَهُمْ ثِقَاتٌ عُدُولٌ فَوَاجِبٌ قَبُولُ مَا نَقَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، وَلَوْ كَانُوا كَالنُّجُومِ فِي آرَائِهِمْ وَاجْتِهَادِهِمْ إِذَا اخْتَلَفُوا لَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِلْمُسَوِّرِ : أَنْتَ نَجْمٌ ، وَأَنَا نَجْمٌ فَلَا عَلَيْكَ ، وَبَيْنَا اقْتَدَى الْمُقْتَدَى فَقَدْ اهْتَدَى ، وَلَمَّا احتاجَ لِطَلَبِ الْبَيِّنَةِ وَالْبَرْهَانِ مِنَ السُّنَّةِ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ .

١٥١٨٦ - وَكَذَلِكَ سَائِرُ الصَّحَابَةِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) إِذَا اخْتَلَفُوا ؛ حُكْمُهُمْ كَحُكْمِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْمُسَوِّرِ ، وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ تَلَا : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء : ٥٩] .

١٥١٨٧ - قَالَ الْعُلَمَاءُ : إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَإِلَى سُنَّةِ نَبِيِّهِ (عَلَيْهِ السَّلَام) مَا كَانَ حَيًّا ، فَإِنْ قَبِضَ فإِلَى سُنَّتِهِ .

١٥١٨٨ - أَلَا تَرَى أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قِيلَ لَهُ إِنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ قَالَ فِي أُخْتِ وَأَبْنَةِ وَأَبْنَةِ ابْنِ : إِنَّ لِلْأَبْنَةِ النِّصْفَ ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفَ ، وَلَا شَيْءَ لِبْنَتِ الْإِبْنِ . وَأَنَّهُ قَالَ لِلسَّائِلِ : أَنْتَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَإِنَّهُ سَيَتَابِعُنَا . فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﴿ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ [الأنعام : ٥٦] أَقْضَى فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لِلْبِنْتِ النِّصْفُ ، وَلِأَبْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ » .

١٥١٨٩ - وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَرَفَعْ هَذَا الْحَدِيثَ وَجَعَلَهُ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ ،

(١) (قُلِجَ) = فَازَ ، وَغَلَبَ عَلَى خَصْمِهِ بِحُجَّتِهِ .

وَكُلُّهُمْ رَوَّاهُ فِيهِ : ﴿ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا... ﴾ [الآية ٥٦ من سورة الأنعام] (١).

١٥١٩ - وفي «الموطأ» (٢) . أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْمَرِيَّ أَفْتَى بِجَوَازِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ ،

وَرَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ ابْنُ مَسْعُودٍ ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى : لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ .

١٥١٩١ - وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ : أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ فِي الرِّبَاسَةِ إِلَى قَوْلِ

أَصْحَابِهِ فِي الْمَدِينَةِ (٣) .

١٥١٩٢ - وَهَذَا الْبَابُ طَوِيلٌ إِذَا كَانَ الصَّحَابَةُ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ وَهُمْ

أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ لَا يَكُونُ أَحَدُهُمْ حُجَّةً عَلَى صَاحِبِهِ ، إِلَّا الْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ، فَمَنْ دُونَهُمْ أَوْلَى أَنْ يَعْضِدَ قَوْلُهُ بِمَا يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهُ .

١٥١٩٣ - قَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ

(١) رَوَى الْحَدِيثَ مَرْفُوعاً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، رَوَاهُ : هُزَيْلُ بْنُ شُرَحْبِيلَ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ابْنَةِ ، وَابْنَةِ ابْنِ ، وَأَخْتِ ، قَالَ : « لِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ ، وَلِابْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ » .

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٩٠٣١) ، (١٩٠٣٢) ، وَالطَّيَالِسِيُّ (٣٧٥) ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (٢٩) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٤٥/١١ - ٢٤٦ و ٢٤٦ ، وَأَحْمَدُ ٣٨٩/١ و ٤٢٨ و ٤٤٠ و ٤٦٣ - ٤٦٤ ،

وَالدَّارِمِيُّ ٣٤٨/٢ - ٣٤٩ ، وَابْنُ خَالٍ (٦٧٣٦) فِي الْفَرَائِضِ : بِأَنَّ مِيرَاثَ ابْنِ الْإِبْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ابْنُ ، وَ (٦٧٤٢) بِأَنَّ مِيرَاثَ الْإِخْوَةِ مِنَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٩٠) فِي الْفَرَائِضِ :

بَابُ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ ابْنَةِ الْإِبْنِ مَعَ ابْنَةِ الصِّلْبِ ، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٧٢١) فِي الْفَرَائِضِ : بِأَنَّ فَرَائِضَ الصِّلْبِ ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ٧٩/٤ و ٨٠ ، وَالتَّطْبِرَانِيُّ (٩٨٦٩) و (٩٨٧٠) ، (٩٨٧١) وَ (٩٨٧٢) وَ (٩٨٧٣) وَ (٩٨٧٤) وَ (٩٨٧٥) وَ (٩٨٧٧) ، وَالتَّطْحَاوِيُّ فِي « شَرْحِ مَعَانِي

الْآثَارِ » (٣٩٢:٤) ، وَالحَاكِمُ (٣٣٤:٤ - ٣٣٥) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٢٩:٦) ، (٢٣٠) .

(٢) الموطأ : ٦٠٧ ، حَدِيثُ (١٤) فِي كِتَابِ الرِّضَاعِ ، وَسَيَأْتِي .

(٣) الْحَدِيثُ رَوَاهُ مَالِكٌ ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ اسْتَفْتِيَ وَهُوَ بِالْكُوفَةِ ، عَنْ نِكَاحِ الْأُمِّ بَعْدَ الْإِبْنَةِ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْإِبْنَةُ مُسْتًا . فَأَرَخَصَ فِي ذَلِكَ . ثُمَّ إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَدِمَ الْمَدِينَةَ . فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ ، فَأُخْبِرَ أَنَّهُ لَيْسَ كَمَا قَالَ . وَإِنَّمَا الشَّرْطُ فِي الرِّبَاسِ . فَرَجَعَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِلَى الْكُوفَةِ ، فَلَمْ يَصِلْ إِلَى مَنْزِلِهِ ، حَتَّى أَتَى الرَّجُلَ الَّذِي أَفْتَاهُ بِذَلِكَ . فَأَمَرَهُ أَنْ يَهَارِقَ امْرَأَتَهُ .

وَسَيَأْتِي فِي كِتَابِ النِّكَاحِ - بَابُ « مَا لَا يَجُوزُ مِنْ نِكَاحِ الرَّجُلِ أُمَّ امْرَأَتِهِ » .

إِلَيْكَ مَنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴿١﴾ [الآية الكريمة (٦) من سورة سبأ]. قَالَ: أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ (عليه السلام).

١٥١٩٤ - قَالَ مَالِكٌ: الْحُكْمُ حُكْمَانِ: حُكْمٌ جَاءَ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ، وَحُكْمٌ أَحْكَمْتُهُ السُّنَّةُ.

١٥١٩٥ - قَالَ: وَمَجْتَهِدٌ رَأَيْهِ فَعَلَهُ يُوقُ، وَتَكَلَّفَ فُطْعَنَ عَلَيْهِ.

١٥١٩٦ - قَالَ: وَذَكَرَ ابْنُ وَضَّاحٍ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ لِي مَالِكٌ:

الْحِكْمَةُ وَالْعِلْمُ نُورٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ، وَيُؤْتِي مَنْ أَحَبَّ مِنْ عِبَادِهِ، وَلَيْسَ بِكَثْرَةِ الْمَسَائِلِ.

١٥١٩٧ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَقَدْ اسْتَوْفِينَا هَذَا الْمَعْنَى فِي كِتَابِ الْعِلْمِ (١).

١٥١٩٨ - وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَدْ كَانَ عِنْدَهُ فِي غُسْلِ

الْمُحْرَمِ رَأْسُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عِلْمٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ أَبُو أَيُّوبَ أَوْ غَيْرُهُ.

١٥١٩٩ - أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ: «أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ ابْنُ

عَبَّاسٍ أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟» وَلَمْ يَقُلْ: هَلْ

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ عِلْمٌ.

١٥٢٠٠ - وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي غُسْلِ رَأْسِهِ (٢)؛ فَكَانَ مَالِكٌ لَا يَجِيزُ ذَلِكَ

لِلْمُحْرَمِ وَيَكْرَهُهُ لَهُ.

١٥٢٠١ - وَمِنْ حُجَّتِهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ إِلَّا

مِنْ احْتِلَامٍ (٣).

(١) جامع بيان العلم (٢: ٢٦ - ٣٠).

(٢) انظر المسألة (٣٦٦) أول هذا الباب.

(٣) يأتي في الحديث (٦٧٦) من أحاديث الموطأ.

١٥٢٠٢- قَالَ مَالِكٌ : فَإِذَا أَوْفَى الْحَرَمُ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ جَازَ لَهُ غَسْلُ رَأْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَحْلِقْ قَبْلَ الْحَلْقِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ قَتْلُ الْقَمَلِ وَحَلْقُ الشَّعْرِ وَالْقَاءُ التَّفْتِ^(١) . وَلبس الثياب .

١٥٢٠٣- قَالَ : وَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ .

١٥٢٠٤- وَرَوَى جُوزَيْعَةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ الْقُرْظِيِّ أَنَّهُ رَأَى قَيْسَ بْنَ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ غَسَلَ أَحَدَ شِقَيِ رَأْسِهِ بِالشَّجَرَةِ فَالتَفَتَ ، فَإِذَا هَدْيُهُ قَدْ قُلِدَتْ ، فَقَامَ ، فَأَهْلَ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَ شِقَ رَأْسِهِ الْآخَرَ^(٢) .

١٥٢٠٥- وَفِي حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ قَيْسٍ مِنَ الْفَقِيهِ : أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ مَنْ قُلِدَ هَدْيُهُ أَوْ قُلِدَ عَنْهُ هَدْيُهُ بِأَمْرِهِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ سَتَأْتِي فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

١٥٢٠٦- وَفِيهِ : أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ كَانَ لَا يَرَى أَنْ يَغْسِلَ الْحَرَمُ رَأْسَهُ .

١٥٢٠٧- وَيَحْتَمِلُ حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ عِنْدَ مَالِكٍ : أَنَّهُ كَانَ رَبُّمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ مِنَ الْجَنَابَةِ مُحَرِّمًا فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِيهِ حُجَّةٌ ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ يَحْمِلُهُ عَلَى الْعُمُومِ وَالظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرِ فِي الْحَدِيثِ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ ذِكْرُ الْجَنَابَةِ . وَمُحَالٌ أَنْ يَخْتَلِفَ عَالِمَانِ فِي غَسْلِ الْمُحَرَّمِ وَغَيْرِ الْحَرَمِ رَأْسَهُ مِنَ الْجَنَابَةِ .

(١) (التفت) = الوسخ ، انظر مفردات الراغب ، مادة (تفت) .

(٢) أخرج البخاري من طريق الزهري ، عن ثعلبة ، : « أن قيس بن سعيد الأنصاري وكان صاحب لواء رسول الله ﷺ ، أراد الحج فرجل » .

فتح الباري (١٢٦:٤) ، ح (٢٩٧٤) في كتاب الجهاد .

وقال ابن حجر في « النكت الظراف على تحفة الأنصار » (٢٨٥:٨) : هو مختصر من حديث أخرجه أبو داود في مسند مالك من طريقه عن الزهري ، عن ثعلبة : أنه رأى قيساً غسل أحد شقي ... الحديث .

١٥٢٠٨ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَاحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَدَاوُدُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَغْسِلَ مُحْرِمٌ رَأْسَهُ بِالمَاءِ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

١٥٢٠٩ - وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالمَاءِ، وَهُوَ مُحْرِمٌ وَيَقُولُ: لَا يَزِيدُهُ المَاءُ إِلَّا شَعَثًا^(١).

١٥٢١٠ - وَرَوَى فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ عَنْ: ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَعَلِيٍّ جَمَاعَةً التَّابِعِينَ، وَجُمْهُورَ الْفُقَهَاءِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّ الْمُحْرِمَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ مِنَ الْجَنَابَةِ.

١٥٢١١ - وَاتَّبَاعُ مَالِكٍ فِي كَرَاهِيَةِ لِلْمُحْرِمِ غَسْلَ رَأْسِهِ بِالمَاءِ قَلِيلٌ.

١٥٢١٢ - وَقَدْ كَانَ ابْنُ وَهْبٍ، وَأَشْهَبُ يَتَغَاطَّسَانِ فِي المَاءِ وَهُمَا مُحْرِمَانِ مُخَالَفَةً لِابْنِ الْقَاسِمِ فِي إِبَابَتِهِ مِنْ ذَلِكَ^(٢)، وَكَانَ ابْنُ الْقَاسِمِ يَقُولُ: إِنْ مِنْ غَمَسَ رَأْسَهُ فِي المَاءِ أَطْعَمَ شَيْئًا خَوْفًا مِنْ قَتْلِ الدُّوَابِّ.

١٥٢١٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَا يَجِبُ الْفِدَاءُ فِي ذِمَّةِ الْمُحْرِمِ إِلَّا بَيِّقِينَ الْحُكْمَ وَغَيْرَ ذَلِكَ اسْتِحْبَابٌ، وَلَا بَأْسَ عِنْدَ جَمِيعِ أَصْحَابِ مَالِكٍ أَنْ يَصُبَّ المَاءُ عَلَى رَأْسِهِ لِحَرِّ يَجِدُهُ.

١٥٢١٤ - وَكَانَ أَشْهَبُ يَقُولُ: لَا أَكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ غَمَسَ رَأْسِهِ فِي المَاءِ.

١٥٢١٥ - قَالَ: وَمَا يُخَافُ فِي الْغَمَسِ يَنْبَغِي أَنْ يُخَافَ مِثْلُهُ فِي صَبِّ المَاءِ عَلَى الرَّأْسِ مِنَ الْحَرِّ.

١٥٢١٦ - وَأَمَّا غَسْلُ الْمُحْرِمِ رَأْسَهُ بِالْخَطْمِيِّ أَوِ السَّنْدَرِ^(٣). فَالْفُقَهَاءُ عَلَى كَرَاهِيَةِ ذَلِكَ.

(١) سيأتي هذا الحديث برقم (٦٧٤) من أحاديث الموطأ.

(٢) روى عكرمة أن ابن عمر، وابن عباس، كانا يأخذاً (وهو الغدير) بالبحفة يترامسان - أي يتغاطسان - وهما محرمان سنن البيهقي (٦٣: ٥)، آثار أبي يوسف: (٥٧٠).

(٣) الخطمي = نبات يغسل به شعر الرأس ليلين، (والسندر) = شجر البق.

١٥٢١٧ - هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ .

١٥٢١٨ - وَكَانَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ يَرَيَانِ الْفِدْيَةَ عَلَى الْمُحْرِمِ إِذَا غَسَلَ رَأْسَهُ

بِالْخُطْمِيِّ .

١٥٢١٩ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ فَعَلَ .

١٥٢٢٠ - وَكَانَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُوسٌ ، وَمُجَاهِدٌ : يُرْخِصُونَ لِلْمُحْرِمِ إِذَا كَانَ قَدْ

لَبَّدَ رَأْسَهُ فِي الْخُطْمِيِّ لِيلَيْنِ .

١٥٢٢١ - وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقْعَلُ ذَلِكَ .

١٥٢٢٢ - وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ فِعْلِ ابْنِ عُمَرَ بَعْدَ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ،

وَكَانَ إِذَا لَبَّدَ حَلَقَ ، وَإِنَّمَا كَانَ فَعَلَهُ ذَلِكَ عَوْنًا عَلَى الْحَلْقِ ^(١) .

١٥٢٢٣ - وَاحْتِجَّ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى جَوَازِ غَسْلِ الْمُحْرِمِ رَأْسَهُ بِالْخُطْمِيِّ بِأَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْمُحْرِمِ الْمَيْتِ أَنْ يُغْسَلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُجَنِّبُوهُ مَا يَجْتَنِبُ

الْمُحْرِمُ ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى إِبَاحَةِ غَسْلِ رَأْسِ الْمُحْرِمِ بِالسِّدْرِ ، قَالَ : وَالْخُطْمِيُّ فِي مَعْنَاهُ ^(٢) .

١٥٢٢٤ - وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ اخْتَلَفَ فِيهَا الْفُقَهَاءُ تَأْتِي فِي مَوْضِعِهَا مِنْ هَذَا الْكِتَابِ إِنْ

شَاءَ اللَّهُ .

١٥٢٢٥ - وَاخْتَلَفُوا فِي دُخُولِ الْمُحْرِمِ الْحَمَّامَ قَدِّلَكَ ، وَإِنْ نَقَى الْوَسْخَ فَعَلَيْهِ

الْفِدْيَةُ ^(*) .

(١) سنن البيهقي (١٣٥:٥) .

(٢) معرفة السنن والآثار (٩٧١٣:٧) عن الشافعي في «الإملاء» .

(٥) المسألة - ٣٦٧ - انظر المسألة السابقة في «الفصل بعد الإحرام» فهي متعلقة بها ، ولا كراهة

عموماً في دخول الحمام للمحرم فتدلك ، فقد قال الشافعي في «الأم» (١٤٦:٢) : «ولا بأس أن

يدخل المحرم الحمام ، ودخل ابن عباس حمام الحنيفة وهو محرم ، وجاء في السنن الكبرى للبيهقي

(٦٣:٥) أن ابن عباس دخل حمام الحنيفة ، وهو محرم ، وقال : «ما يعبأ الله بأوساخنا شيئاً» .

وعن جابر بن عبد الله : «المحرم يغتسل ويغسل ثوبه إن شاء» . معرفة السنن والآثار (٩٧٢٢:٧) .

١٥٢٢٦ - وَكَانَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَالشَّافِعِيُّ ،
وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَدَاوُدُ : لَا يَرُونَ بِدْخُولِ الْحَرَمِ بِأَسَا .
١٥٢٢٧ - وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ وَجْهِ ثَابِتٍ : أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ الْحَمَامَ وَهُوَ
مُحَرَّمٌ ^(١) .

١٥٢٢٨ - وَفِيهِ : اسْتِثْنَاءُ الْغَاسِلِ بِالثُّوبِ مَعْلُومٌ .
١٥٢٢٩ - وَفِيهِ : أَنَّ الَّذِي كَانَ يَسْتَرُهُ بِالثُّوبِ لَا يَطْلُعُ مِنْهُ عَلَى مَا يَتَسَتَّرُ بِهِ مِنْ
مِثْلِهِ ، فَالِثَّوْبَةُ وَاجِبَةٌ عَنِ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ .
١٥٢٣٠ - وَأَمَّا قَوْلُهُ « يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ » ، فَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ : هُمَا الْعُمُودَانِ
الْمَبْنِيَّانِ اللَّذَانِ فِيهِمَا السَّاقِيَةُ عَلَى رَأْسِ الْجُحْفَةِ .
١٥٢٣١ - وَقَالَ غَيْرُهُ : هُمَا حَجَرَانِ مُشْرِفَانِ أَوْ عُمُودَانِ عَلَى الْخَوْضِ يَقُومُ
عَلَيْهِمَا السَّقَاةُ .

في هذا الباب عن مالكٍ
٦٧٤ - عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
قَالَ لِيَعْلَى بْنِ مُنِيَّةٍ ، وَهُوَ يَصُبُّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَاءً ، وَهُوَ يَغْتَسِلُ :
أَصِيبْ عَلَى رَأْسِي . فَقَالَ يَعْلَى : أَتُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهَا بِي ؟ إِنْ أَمَرْتَنِي صَبَبْتُ .
فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : اصْصَبْ . فَلَنْ يَزِيدَهُ الْمَاءُ إِلَّا شَعَثًا ^(٢) .
١٥٢٣٢ - وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ كُلُّهُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ .

(١) « الأَم » (١٤٦:٢) باب « الغسل بعد الإحرام » ، والسنن الكبرى (٦٣:٥) و « معرفة السنن
والآثار » (٩٧١٧:٧) .

(٢) الموطأ : ٣٢٣ ، و سنن البيهقي (٦٣:٥) ، والمغني (٢٩٩:٣) .

١٥٢٣٣ - وَقَوْلُ يَعْلَى : « أَتُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهَا بِي ؟ » يُرِيدُ الْفِدْيَةَ يَقُولُ : إِنْ صَبَّتْ عَلَى رَأْسِهِ مَاءً يَكَادُ يَمُوتُ شَيْءٌ مِنْ دَوَابِّ رَأْسِهِ مِنْ ذَلِكَ . أَوْ لَيْسَ الشَّعْرُ وَزَوَالَ شَعْرُهُ لَزِمَتْنِي الْفِدْيَةُ . فَإِنْ أَمَرْتَنِي كَأَنْتَ عَلَيَّ ، فَأَخْبِرْهُ عُمَرُ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ عَلَى فَاعِلِهِ وَلَا عَلَى الْأَمْرِ بِهِ .

١٥٢٣٤ - هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٥٢٣٥ - وَمِنْهُ أُمُّ يَعْلَى بِنُ أُمِيَّةٍ وَقَدْ ذَكَرْنَا أَبَاهُ وَأُمَّهُ وَنَسَبَهُمَا فِي كِتَابِ الصَّحَابَةِ (١) .

١٥٢٣٦ - وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمِيَّةٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَتَرْتُ عَلَى عُمَرَ وَهُوَ يَغْتَسِلُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ، فَقَالَ : يَا يَعْلَى أَفِضْ عَلَى رَأْسِي . فَقُلْتُ : أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَعْلَمُ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ إِنْ الْمَاءُ لَا يَزِيدُهُ إِلَّا شَعَثًا . ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ .

١٥٢٣٧ - وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جَبْرِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : رُبَّمَا قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَنَحْنُ مُحَرَّمُونَ : تَعَالَ أَطَاوَلَكْ فِي آيِنَا أَطُولُ نَفْسًا (٢) .

٦٧٥ - أَمَّا حَدِيثُهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَنَا مِنْ مَكَّةَ دَخَلَهَا مِنَ الثَّنِيَةِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ وَلَا يَغْتَسِلُ وَيَأْمُرُ مَنْ مَعَهُ أَنْ يَغْتَسِلُوا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلُوا (٣) .

(١) قَالَ الْمَصْنِفُ فِي الْاِسْتِيعَابِ (١٥٨٥ : ٤) ، التَّرْجِمَةُ (٢٨١٥) :

يَعْلَى بْنُ أَبِيهِ التَّمِيمِي ، وَيُقَالُ يَعْلَى بْنُ مَنِيَةَ يَنْسَبُ حِينًا إِلَى أَبِيهِ وَحِينًا إِلَى أُمِّهِ ، وَهُوَ يَعْلَى بْنُ أُمِيَّةٍ ، ابْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ هَمَامٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ بَكْرِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ مَالِكٍ بْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ مَالِكٍ بْنِ زَيْدٍ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ التَّمِيمِيِّ الْحَنْظَلِيُّ ، أَبُو صَفْوَانَ ، وَأَكْثَرُهُمْ يَقُولُونَ : يَكْنَى أَبَا خَالِدٍ ، أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ ، وَشَهِدَ حَنْظَلَةَ وَالطَّائِفَ وَتَبُوكَ . اِخْتَلَفَ فِي نَسَبِ أُمِّ مَنِيَةَ بِنْتِ جَابِرٍ ، فَقِيلَ مَنِيَةُ بِنْتُ جَابِرٍ ، وَمَنْ قَالَ فِي عَتَبَةِ ابْنِ عَزْوَانَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَابِرٍ يَقُولُ : هِيَ مَنِيَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ ابْنِ جَابِرٍ بْنِ وَهَبٍ - أَوْ وَهَبٌ - بْنُ شَيْبٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ مَالِكٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَوْفٍ بْنِ مَازِنٍ بْنِ مَنْصُورٍ ، وَهِيَ عَمَةُ عَتَبَةَ بْنِ غَزْوَانَ .

(٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : « كُنْتُ أَطَاوَلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ النَّفْسَ - وَنَحْنُ مُحَرَّمَانِ - فِي الْخِيَاضِ » . الْمَغْنِي

(٢٩٩ : ٣) ، وَالْمُحَلَّى (٢٤٧ : ٧) .

(٣) الْمَوْطَأُ : ٣٢٤ .

٦٧٦ - وَأَنَّهُ كَانَ لَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ إِلَّا مِنْ احْتِلَامٍ^(١).

١٥٢٣٨ - فَقَدْ مَضَتْ مَعَانِي الْغَسْلِ كُلِّهَا ، وَأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَسْتَحْبُونَ الْغَسْلَ وَلَا يَرُونَهُ وَاجِبًا إِلَّا الْحَسَنَ وَقَوْمًا مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ عَلَى مَا وَصَفْنَا ، وَالْوُضُوءُ يُجْزَى عِنْدَ الْجَمَاعَةِ غَيْرَهُمْ .

١٥٢٣٩ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ، قَالَ : فَمَنْ أَهْلٌ بِغَيْرِ وَضُوءٍ أَهْدَى هَدْيًا .

١٥٢٤٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ كَثِيرُ الْإِتْبَاعِ وَالْإِمْتِثَالِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِكُلِّ مَا يَنْدُبُ إِلَيْهِ .

١٥٢٤١ - وَرَوَى أَبُو بَرٍّ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَدَّمَ مَكَّةَ بَاتَ بِذِي طَوًى^(٢) حَتَّى يَصْبِيحَ فَيَغْتَسِلَ ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا ، وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) أَنَّهُ فَعَلَهُ^(٣) .

١٥٢٤٢ - وَرَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنَ الثَّنِيَةِ الْعُلْيَا وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَةِ السُّفْلَى ، يَعْنِي ثَنِيَّتِي مَكَّةَ^(٤) .

١٥٢٤٣ - وَأَنَّهُ كَانَ أَيْضًا يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْرَسِ^(٥) .

(١) الموطأ : ٣٢٤

(٢) (بذي طوى) = موضع معروف بقرب مكة .

(٣) أخرجه البخاري في الحج (١٥٧٣) ، باب « الاغتسال عند دخول مكة » ، الفتح (٤٣٥:٣) ، ومسلم في الحج (٢٩٩٢) في طبعتنا ، باب « استحباب البيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة » (٦٧٠:٤) وأبو داود في المناسك (١٨٦٥) باب « دخول مكة » (١٧٤:٢) ، والنسائي في المناسك من سننه الكبرى على ما في « تحفة الأشراف » (٦٢:٦) بهذا الإسناد .

(٤) أخرجه أبو داود في المناسك (١٨٦٦) ، باب « دخول مكة » (١٧٤:٢) .

(٥) سنن أبي داود . الموضع السابق ، ح (١٨٦٧) .

١٥٢٤٤ - وَرَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ (عَلَيْهِ السَّلَام) كَانَ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ دَخَلَ مِنْ أَعْلَاهَا وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا وَأَنَّهُ دَخَلَهَا عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ ، وَدَخَلَ فِي الْعُمْرَةِ مِنْ كَدَاءٍ ^(١).

١٥٢٤٥ - هَكَذَا يَرَوْنِ فِيهِمَا : الْأُولَى بِالْفَتْحَةِ ، وَالثَّانِيَةَ بِالضَّمِّ .

١٥٢٤٦ - قَالَ هِشَامٌ : وَكَانَ عُرْوَةُ يَدْخُلُ مِنْهُمَا جَمِيعاً ، وَكَانَ أَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ ، وَكَانَ أَقْرَبُهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ .

١٥٢٤٧ - ذَكَرَ ذَلِكَ كُلُّهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ .

١٥٢٤٨ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أَبِي نَصْرٍ أَنَّ عَلِيًّا قَالَ : إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَحْرِمَ فَاْمُضْ إِذَا وَجَّهْتَ ، ثُمَّ أَحْرِمَ .

١٥٢٤٩ - وَعَنْ طَاوُوسٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَغْتَسِلُونَ وَيَقُولُونَ : مَنْ تَوَضَّأَ أَجْزَأَهُ ^(٢).

١٥٢٥٠ - وَأَمَّا قَوْلُهُ : سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ لَا بَأْسَ أَنْ يَغْسِلَ الرَّجُلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ بِالْغُسُولِ ، بَعْدَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، وَقَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ . وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ قَتْلُ الْقَمَلِ ، وَحَلَقُ الشَّعْرِ ، وَلِقَاءُ التَّفَثِ ، وَلَبْسُ الثِّيَابِ ^(٣) .

١٥٢٥١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ احْتِجَّ مَالِكٌ لَمَّا حَكَاهُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِحُجَّةٍ صَحِيحَةٍ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ بِهَذَا الْمَعْنَى عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ بِمَعْنَى فَلَمْ يَنْكَرْ

(١) سنن أبي داود . الموضوع السابق ، ح (١٨٦٩) .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٧٤: ٤) .

(٣) الموطأ : ٣٢٤ .

أَحَدٌ ، قَالَ إِذَا رَمَيْتُمْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلُّ لَكُمْ كُلُّ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا النِّسَاءَ
وَالطَّيِّبَ.

١٥٢٥٢ - وَتَنَاتِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَغَيْرُهَا فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٣) باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام (*)

٦٧٧ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ ، وَلَا الْعِمَائِمَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبِرَانِسَ ^(١) ، وَلَا الْخِفَافَ . إِلَّا أَحَدٌ ^(٢) لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خَفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ . وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرُسُ ^(٣) .

(٥) المسألة - ٣٦٨ - يتجرد الذكر من الخيط ، ويلبس ثوبين نظيفين : إزارا ورداء جديدين ثم مغسولين ، ونعلين ، لقوله ﷺ : « وليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين ، فإن لم يجد نعلين فليلبس خفين ، وليقطعهما أسفل من الكعبين » (رواه الإمام أحمد من حديث ابن عمر - نيل الأوطار (٣٠٥:٤) ، ولا يلزم قطعهما في المشهور في مذهب الإمام أحمد ، لحديث ابن عباس : « ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين » .
والمرأة : إحرامها في وجهها باتفاق الفقهاء ، فإن احتاجت إلى ستر وجهها لمروا الرجال قريبا منها فإنها تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها : لفعل عائشة ومحرمات أخريات مع رسول الله ﷺ .

(١) (البرنس) : كل ثوب رأسه منه ملتزم به من ذراعه

(٢) «إلا أحد» : المستثنى منه محذوف تقديره : لا يلبس المحرم الخفين إلا أحد لا يجد نعلين ، فإنه يلبس الخفين بشرط أن يقطعهما حتى يكونا تحت الكعبين ، فيكونا حيتض كالنعلين .

(٣) الموطأ : ٣٢٥ ، ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في المسند (٣٠٠:١) ، وأحمد (٦٣:٢) والبخاري في الحج ، ح (١٥٤٢) ، باب « ما لا يلبس المحرم من الثياب » (٤٠١:٣) من فتح الباري ، ومسلم في أول الحج ، ح (٢٧٤٥) من طبعتنا ص (٤٢٣:٢) ، باب « ما يباح للمحرم بحج أو عمرة » ، وبرقم : (١-١١٧٧) ، ص (٨٣٤:٢) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود فيه ، ح (١٨٢٤) ، باب « ما يلبس المحرم » (١٦٥:٢) . والنسائي في المناسك (١٣١:٥) ، باب « النهي عن لبس القميص للمحرم » ، و (١٣٣:٥) ، باب « لبس البرانس » (في المجتبى) ، وابن ماجه فيه (٢٩٢٩ ، ٢٩٣٢) ، باب « ما يلبس المحرم من الثياب ، وباب « السراويل والخفين للمحرم » (٩٧٨ ، ٩٧٧:٢) والطحاوي (١٣٥:٢) والبيهقي في سننه الكبرى (٤٩:٥) .

ومن طريق سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه : أخرجه الشافعي في «الأم» (١٤٧:٢) ، باب « ما يلبس المحرم من الثياب » وفي المسند (٣٠١:١) ، وأخرجه البخاري في كتاب اللباس ، ح (٥٨٠٦) ، باب « العمام » (٢٧٣:١٠) من فتح الباري . ومسلم في أول كتاب الحج ، ح (٢٧٤٦) من طبعتنا ص (٤٢٤:٤) ، باب « ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا =

١٥٢٥٣ - سئل مالك عما ذكر عن النبي ﷺ أنه قال : « وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلًا ، فَقَالَ : لَمْ أَسْمَعْ بِهَذَا . وَلَا أَرَى أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ سَرَاوِيلًا ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لِبْسِ السَّرَاوِيلَاتِ ، فِيمَا نَهَى عَنْهُ مِنْ لِبْسِ الثِّيَابِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَلْبَسَهَا . وَلَمْ يَسْتَنْ فِيهَا ، كَمَا اسْتَنْى فِي الْخُفَيْنِ ^(١) .

١٥٢٥٤ - قَالَ أَبُو حُمَرَ : كُلُّ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَلْبَسُهُ الْمُحْرِمُ مَا دَامَ مُحْرِمًا ، وَفِي مَعْنَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْقَمِصِ وَالسَّرَاوِيلَاتِ وَالْبُرَانِسِ يَدْخُلُ الْخِطُّ كُلُّهُ فَلَا يَجُوزُ لِبَاسُ شَيْءٍ لِلْمُحْرِمِ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا مَنْ شَدَّ عَنْهُ مِمْنٌ لَا يَجِدُ خِلَافًا عَنْهُمْ بَلْ هُوَ مَحْجُوجٌ بِهِمْ .

١٥٢٥٥ - وَاجْتَمَعُوا أَنْ الْمُرَادَ بِهَذَا الْخُطَابِ فِي الْلباسِ الْمَذْكُورِ الرُّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ ، وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ لِلْمَرْأَةِ بِلباسِ الْقَمِيصِ وَالْدَّرْعِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخُمُرِ وَالْخِفَافِ ^(٢) .

١٥٢٥٦ - وَاجْتَمَعُوا أَنْ إِحْرَامَ السَّرْجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُغْطِيَ رَأْسَهُ بِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِبْسِ الْبُرَانِسِ وَالْعَمَائِمِ .

١٥٢٥٧ - وَاجْتَمَعُوا أَنْ إِحْرَامَ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا ، وَأَنْ لَهَا أَنْ تُغْطِيَ رَأْسَهَا وَتَسْتُرَ

=يباح ، ويرقم (٢) ، ص (٨٣٥:٢) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود فيه ، ح (١٨٢٣) ، باب « ما يلبس المحرم » (١٦٥:٢) ، والنسائي في المناسك (١٢٩:٥) . باب « النهي عن الثياب المصبوغة » ، (في المجتبى) ، والبيهقي في الكبرى (٤٩:٥) . وأخرجه الحميدي (٦٢٧) ، والطيالسي (١٨٣٩) ، وأحمد ٢/٢٩٩ و ٣٢ و ٧٧ و ١١٩ ، والدارمي ٣١/٢-٣٢ ، والبخاري (١٣٤) في العلم : باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله ، و (١٨٣٨) في جزاء الصيد : باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة ، و (٥٨٠:٥) في اللباس : باب السراويل ، والترمذي (٨٣٣) في الحج : باب ما جاء فيما لا يجوز للمحرم من لبسه ، والنسائي ١٣٣/٥ باب النهي عن أن تنتقب المرأة في الإحرام ، و ١٣٤/٥ باب النهي عن لبس العمامة في الإحرام ، و ١٣٥/٥ باب النهي عن لبس الخفين في الإحرام ، والدارقطني ٢/٢٣٠ ، وابن خزيمة (٢٥٩٩) ، والبيهقي ٤٩/٥ ، من طرق عن نافع ، به .

(١) الموطأ : ٣٢٥ .

(٢) ذلك أنه ورد في حديث آخر يأتي في باب « تخمير الوجه » : « ولا تنتقب المرأة المحرمة » ، وسيأتي في (١٥٢٦٢) : « ولا تنتقب المرأة ... » في حديث الليث .

شَعْرَهَا وَهِيَ مُحْرِمَةٌ وَأَنَّ لَهَا أَنْ تَسْدَلَ الثُّوبَ عَلَى وَجْهِهَا مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا سَدْلًا خَفِيفًا تَسْتَرِ بِهِ عَنْ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَيْهَا .

١٥٢٥٨ - وَلَمْ يُجَوزْ لَهَا تَغْطِيقُ رَأْسِهَا^(١) وَهِيَ مُحْرِمَةٌ إِلَّا مَا ذَكَرْنَا عَنْ أَسْمَاءَ .

(١) - ذكنا

سواء

وجها

١٥٢٥٩ - رَوَى مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ ، قَالَتْ : كُنَّا

نُخَمِّرُ وَجُوهَنَا وَنَحْنُ مُحْرِمَاتٌ مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ^(١) .

١٥٢٦٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ يَحْتَمِلُ هَذَا أَنْ يَكُونَ كَتَحَوْ مَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ

أَنَّهَا قَالَتْ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ فَإِذَا مَرَّ بِنَا رَاكِبٌ سَدَلْنَا الثُّوبَ مِنْ قَبْلِ رُؤُوسِنَا ، وَإِذَا جَاوَزَنَا الرَّاكِبُ رَفَعْنَاهُ .

١٥٢٦١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) أَنَّهُ نَهَى الْمَرْأَةَ

الْحَرَامَ عَنِ النَّقَابِ وَالْقَفَازِينَ .

١٥٢٦٢ - رَوَى السَّيِّدُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَامَ رَجُلٌ

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : مَاذَا تَأْمُرُنَا أَنْ نَلْبَسَ مِنَ الثِّيَابِ ؟ ... ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَقَالَ فِي

آخِرِهِ : « وَلَا تَتَّقِبُ الْمَرْأَةُ الْحَرَامُ ، وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ »^(٢) .

١٥٢٦٣ - قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، وَيَحْيَى بْنُ

أَيُّوبَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) كَمَا

رَوَاهُ اللَّيْثُ ، وَرَوَاهُ أَبُو قُرَّةَ وَمُوسَى بْنُ طَارِقٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ

(١) يأتي في الحديث (٦٨٧) من تزيين أحاديث الموطأ ، باب « تخمير المحرم وجهه » .

(٢) أخرجه البخاري في الحج ، باب « ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمه » ، وأبو داود في الحج

(١٨٢٥) ، باب « ما يلبس المحرم » (١٦٥:٢) ، والترمذي فيه (٨٣٣) ، باب « ما جاء فيما لا

يجوز للمحرم لبسه » (١٨٥:٣-١٨٦) وقال : حسن صحيح ، والعمل عليه عند أهل العلم ،

وأخرجه النسائي في المناسك - باب « النهي عن أن تتقب المرأة الحرام »

موقوفاً^(١) علی ابن عمر.

١٥٢٦٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: رَفَعَهُ صَحِيحٌ رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْقُوعاً.

١٥٢٦٥ - وَرَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْقُوعاً أَيْضاً^(٢).

١٥٢٦٦ - وَعَلَى كَرَاهَةِ النُّقَابِ لِلْمَرْأَةِ جُمْهُورُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الصُّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ، لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي كَرَاهَةِ التَّبَرُّعِ وَالنُّقَابِ لِلْمَرْأَةِ الْمُحْرِمَةِ إِلَّا شَيْءٌ رَوَى عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا كَانَتْ تَغْطِي وَجْهَهَا وَهِيَ مُحْرِمَةٌ^(٣).

١٥٢٦٧ - وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: تَغْطِي الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ وَجْهَهَا إِنْ شَاءَتْ

١٥٢٦٨ - وَرَوَى عَنْهَا أَنَّهَا لَا تَفْعَلُ. وَعَلَيْهِ النَّاسُ^(٤).

١٥٢٦٩ - وَأَمَّا الْقَفَازَانِ فَاخْتَلَفُوا فِيهِمَا أَيْضاً.

١٥٢٧٠ - وَرَوَى عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ كَانَ يَلْبِسُ بَنَاتِهِ وَهُنَّ مُحْرِمَاتٌ

الْقَفَازِينَ^(٥).

(١) فِي (ك) : مَرْقُوعاً ؛ ١ ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ ، ح (١٨٢٥) ، بَابُ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ ، (١٦٥:٢).

(٢) انْظُرِ الْمَوْطَأَ : ٣٢٨ ، ح (١٦) ، وَسَيَأْتِي بِرَقْمِ (٦٨٧) مِنْ تَرْقِيمِنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ لِأَحَادِيثِ الْمَوْطَأِ. (٣) عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « كَانَ الرِّكْبَانِ يَمْرُونَ بِنَا وَنَحْنُ مُحْرِمَاتٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِذَا حَافِذَا بَنَاتُنَا جَلَبَابُهُنَّ مِنْ رَأْسِهِنَّ عَلَى وَجْهِهِنَّ ، فَإِذَا جَاوَزْنَاهُ كَشَفْنَاهُ ». أَخْرَجَهُ

أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَجْلِعِ (١٨٣٣) بَابُ « فِي الْمُحْرِمَةِ تَغْطِي وَجْهَهَا » وَابْنُ مَاجَةٍ فِي الْمَنَاسِكِ (٢٩٣٥) بَابُ « الْمُحْرِمَةُ تَسْدِلُ الثَّوْبَ عَلَى وَجْهِهَا » (٩٧٩:٢) ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٠:٦) ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي السَّنَنِ (٤٨:٥) ، وَفِي « مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ » (٩٦٠:٤:٧) ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٤) سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ، ح (١٨٣٠) ، بَابُ « مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ » (١٦٦:٢) ، وَسَنَنَ الْبَيْهَقِيُّ الْكِبَرِيُّ (٤٨:٥).

(٥) ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ فِي « الْأَمِّ » ، فِي مَخْتَصَرِ الْحَجِّ الْمَتَوَسِّطِ (٢٠٢:٢) ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي « مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ » (٩٥٩٢:٧).

١٥٢٧١ - وَرَخَّصَتْ فِيهِمَا عَائِشَةُ أَيْضًا .

١٥٢٧٢ - وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ .

١٥٢٧٣ - وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ .

١٥٢٧٤ - وَقَدْ يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُ ابْنِ عَمْرٍ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : إِحْرَامُ الْمَرْأَةِ

فِي وَجْهِهَا ^(١) .

١٥٢٧٥ - وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ لَبَسَتِ الْمَرْأَةُ قُفَّازَيْنِ اقْتَدَتْ .

١٥٢٧٦ - وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ فِي ذَلِكَ : أَحَدُهُمَا : تَقْتَدِي . وَالْآخَرُ : لَا شَيْءَ

عَلَيْهَا ^(٢) .

١٥٢٧٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الصَّوَابُ عِنْدِي قَوْلُ مَنْ نَهَى الْمَرْأَةَ عَنِ الْقُفَّازَيْنِ ،

وَأَوْجَبَ عَلَيْهَا الْقِدْيَةَ لِثَبُوتِهِ عَنِ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) .

١٥٢٧٨ - وَأَمَّا الرَّجُلُ فَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يُخَمِّرُ رَأْسَهُ عَلَى مَا

قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَخْمِيرِ وَجْهِهِ ، وَسَنَدُّ كَرُّهُ فِي بَابِهِ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ^(٣) .

١٥٢٧٩ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ ^(٤) : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ لِبْسُ السَّرَاوِيلِ فَقَدْ أَوْضَحَ

وَجْهَ قَوْلِهِ وَحُجَّتَهُ فِي ذَلِكَ .

١٥٢٨٠ - وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا وَجَدَ إِزَارًا لَمْ يَجِزْ لَهُ لِبْسُ السَّرَاوِيلِ .

وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا هَلْ لَهُ أَنْ يَلْبِسَ السَّرَاوِيلَ ؟ وَإِنْ لَبَسَهَا عَلَى ذَلِكَ هَلْ

عَلَيْهِ قِدْيَةٌ أَمْ لَا ؟

(١) المحلى (٩١:٧) ، وقد أُنْزِعَ عَنْهُ قَوْلُهُ : لَا تَتَغَيَّبُ الْمَرْأَةُ الْحَرَمَةَ ، وَلَا تَلْبِسُ الْقُفَّازَيْنِ . الموطأ : ٣٢٨ ،

والمغني (٣٢٩:٣) ، والمحلى (٨٢:٧) .

(٢) (الأم) ، (٢٤١:٧) .

(٣) باب تخمير الوجه .

(٤) في الموطأ : ٣٢٥ .

١٥٢٨١ - فَقَوْلُ مَالِكٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي مُوطَّئِهِ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا
الْبَابِ عَنْهُ .

١٥٢٨٢ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ .

١٥٢٨٣ - وَاتَّفَقَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ فِي إِيْجَابِ الْفِدْيَةِ عَلَى مَنْ لَبَسَ السَّرَاوِيلَ ،
فَقَالَا : عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ وَجَدَ الْإِزَارَ أَوْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ إِلَّا أَنْ يَشُقَّ السَّرَاوِيلَ وَيَفْتَقَهُ وَيَتَرَبَّ بِهِ .
١٥٢٨٤ - وَقَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ،
وَأِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ : إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحْرِمُ إِزَارًا لَبَسَ السَّرَاوِيلَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .
١٥٢٨٥ - وَحُجَّةٌ مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ
زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ
الْإِزَارَ ، وَالْخُفَّانِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النُّعْلَيْنِ » (١) .

١٥٢٨٦ - وَقَدْ ذَكَرْنَا طَرُقَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي « التَّمْهِيدِ » (٢) .

١٥٢٨٧ - وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ لَمْ يَجِدِ نَعْلَيْنِ : هَلْ يَلْبَسُ الْخُفَّيْنِ وَلَا يَقْطَعُهُمَا ؟ .

١٥٢٨٨ - ذَهَبَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَاحُ ، وَطَائِفَةٌ مِنْ
أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى (٣) أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدِ النُّعْلَيْنِ لَبَسَ الْخُفَّيْنِ وَلَا يَقْطَعُهُمَا .

١٥٢٨٩ - وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ .

١٥٢٩٠ - قَالَ عَطَاءُ : فَمَنْ قَطَعَهُمَا فَسَادٌ ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ .

(١) أخرجه البخاري في الحج (١٧٤٠) باب « الخطبة أيام منى » الفتح (٥٧٣ : ٣) ، وفي اللباس ،
ومسلم في الحج (٢٧٤٨) من طبعتهما ، باب « ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح ... » ،
وبرقم : ١١٧٨-٤ في طبعة عبد الباقي ورواه الترمذي في الحج (٨٣٤) باب « ما جاء في لبس
السراويل والخفين للمحرم » (١٩٥ : ٣) ، والنسائي في المناسك (١٣٣ ، ١٣٢ : ٥) باب « الرخصة في
لبس السراويل لمن لا يجد الإزار » ، وفي الزينة ، وابن ماجه في الحج (٢٩٣١) باب « السراويل والخفين
للمحرم إذا لم يجد إزارا أو نعلين » (٩٧٧ : ٢) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٢ : ٢) .

(٢) (١١٣ : ١٥) .

(٣) في (ك) : إذا ، وهو تحريف .

١٥٢٩١ - وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِذَا لَمْ يَجِدِ الْحَرَمَ نَعْلَيْنِ لِبَسَ الْخُفَّيْنِ بَعْدَ أَنْ يَقْطَعَهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ .

١٥٢٩٢ - وَبِهَذَا قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ .

١٥٢٩٣ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ^(١) : ابْنُ عُمَرَ قَدْ زَادَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ شَيْئًا نَقَصَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَحَفَظَهُ ابْنُ عُمَرَ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : وَلَيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ .

١٥٢٩٤ - قَالَ : وَ الْمَصِيرُ إِلَى رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ أُولَى .

١٥٢٩٥ - وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، وَاللَّيْثِ فَيَمْنُ لِبَسَ خُفَّيْنِ مَقْطُوعَيْنِ أَوْ غَيْرَ مَقْطُوعَيْنِ إِذَا كَانَ وَاجِدًا لِلنَّعْلَيْنِ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ .

١٥٢٩٦ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ إِذَا لَبَسَهُمَا مَقْطُوعَيْنِ وَهُوَ وَاجِدٌ نَعْلَيْنِ .

١٥٢٩٧ - قَالَ : وَمَنْ لَبَسَ السَّرَاوِيلَ اقْتَدَى عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَجَدَ لَزَارًا أَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَتَّقِيَ السَّرَاوِيلَ .

١٥٢٩٨ - وَاخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فَيَمْنُ لِبَسَ الْخُفَّيْنِ مَقْطُوعَيْنِ وَهُوَ وَاجِدٌ النَّعْلَيْنِ فَمَرَّةً قَالَ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ .

١٥٢٩٩ - وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ .

١٥٣٠٠ - وَمَرَّةً قَالَ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٥٣٠١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقْطَعُ الْخُفَّيْنِ حَتَّى لِلْمَرْأَةِ الْمُحْرِمَةِ وَهَذَا لَمْ يَفْعَلْهُ فِي الْمَرْأَةِ الْمُحْرِمَةِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ غَيْرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٥٣٠٢ - وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ أَنْصَرَفَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى مَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ ^(١) مِنْ

جَوَازِ لِبَاسِ الْخُفَيْنِ غَيْرِ مَقْطُوعَيْنِ لِلْمَحْرَمَةِ كَمَا تَلْبَسُ الْخَيْطَ .

١٥٣٠٣ - وَقَدْ كَرِهَ ابْنُ عُمَرَ أَيْضًا أَنْ يُلْقَى عَلَيْهِ بَرَسٌ ، أَوْ ثَوْبٌ مَخِيطٌ وَهُوَ مَرِيضٌ مُحْرَمٌ ، وَقَالَ لِنَافِعٍ : أَتَلْقِي عَلَيَّ هَذَا ؟ وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَهُ الْمُحْرَمُ ^(٣) .

١٥٣٠٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا مِنْ ابْنِ عُمَرَ وَرَعٌ ، وَأَمَّا سَائِرُ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّمَا يَكْرَهُونَ مِنَ الْبَرَسِ وَالثَّوْبِ الْخَيْطِ الدُّخُولَ فِيهِ .

١٥٣٠٥ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ عَدِيٍّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَالِمٌ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقْطَعُ الْخُفَيْنِ لِلْمَرْأَةِ الْمُحْرَمَةِ ، ثُمَّ حَدَّثَتْهُ صَفِيَّةُ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ لِلنِّسَاءِ فِي لِبَسِ الْخُفَيْنِ ؛ فَتَرَكَ ذَلِكَ ، ^(٣)

١٥٣٠٦ - وَقَالَ مَالِكٌ : مَنْ ابْتَعَ خُفَيْنِ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَجَرَّبَهُمَا أَوْ قَاسَهُمَا فِي رِجْلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَإِنْ تَرَكَهُمَا حَتَّى مَتَّعَهُ ذَلِكَ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ أَوْ مَطَرٍ افْتَدَى .

١٥٣٠٧ - فِي الْأُسْدِيَةِ ^(٤) ، عَنْ أَسَدٍ ، وَسَحْنُونٍ ، وَأَبِي ثَابِتٍ ، وَأَبِي زَيْدٍ : قُلْتُ لِأَبْنِ الْقَاسِمِ : هَلْ كَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَدْخُلَ مَنَكِبَيْهِ فِي الْقَبَاءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ

(١) عند أبي داود في المناسك - باب « ما يلبس المحرم » : أن ابن عمر كان يقطع الخفين للمرأة المحرمة ، ثم حدثته صفيّة بنت أبي عبيد أن عائشة حدثتها أن رسول الله ﷺ رخص للنساء في الخفين ، فترك ذلك .

وهذا من ورع ابن عمر ، وكثرة اتباعه ، ومع هذا فإنه استعمل ما حفظ على عمومته ، حتى بلغ فيه الخصوص

(٢) سنن أبي داود . الموضع السابق .

(٣) سنن أبي داود : الموضع السابق .

(٤) انظر الفقرة (٤: ٥٣٣٤) بشأن « الأسدية » .

يُدْخِلَ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ وَلَا يَزِرُهُ عَلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : فَكَانَ يَكْرَهُ لَهُ أَنْ يَطْرَحَ قَمِيصَهُ عَلَى ظَهْرِهِ بِرِدَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ ؟ قَالَ : لَا ^(١).

١٥٣٠٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ مَا كَرِهَ مَالِكٌ : الثَّوْبِيُّ، وَاللَّيْثُ، وَالشَّافِعِيُّ.

١٥٣٠٩ - وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو ثَوْرٍ يَقُولَانِ : لَا بَأْسَ أَنْ يَدْخُلَ مِنْكِبَيْهِ فِي الْقَبَاءِ.

١٥٣١٠ - وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ ^(٢).

١٥٣١١ - وَقَالَ عَطَاءٌ : لَا بَأْسَ أَنْ يَتَرَدَّى بِهِ .

١٥٣١٢ - وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا أَدْخَلَ الْمُحْرِمُ كَفَّيْهِ فِي الْقَبَاءِ افْتَدَى ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ كَفَّيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٥٣١٣ - وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ ، وَالشَّافِعِيِّ .

١٥٣١٤ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ ذِرَاعِيهِ .

١٥٣١٥ - وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ عَقَدَ إِزَارَهُ عَلَى عُنُقِهِ افْتَدَى .

١٥٣١٦ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

(١) كره له أن يدخل يديه في القباء ؛ لأن ذلك دخول في القباء ولباس له ، فلذلك كرهه .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٤ : ١٠٠) .

(٤) باب لبس الثياب المصبغة في الإحرام (*)

٦٧٨ - ذَكَرَ فِيهِ مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبِسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ ، وَقَالَ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبِسْ خُفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ » (١)

١٥٣١٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي السَّبَابِ قَبْلَ هَذَا فِي الْخُفَيْنِ وَقَطْعِهِمَا ، وَمَا لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ .

٦٧٩ - وَذَكَرَ عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى عَلَى طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ثَوْبًا مَصْبُوغًا وَهُوَ مُحْرِمٌ . فَقَالَ عُمَرُ : مَا هَذَا الثَّوْبُ الْمَصْبُوغُ يَا طَلْحَةُ ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . إِنَّمَا هُوَ مَدَرٌ (٢) . فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّكُمْ أَيُّهَا الرُّهْطُ أُمَّةٌ

(٥) المسألة - ٣٦٩ - الثياب المصبغة الملونة بالعصفر أو الورس والزعفران : مكروهة للرجل ، مباحة للمرأة .

(١) الموطأ : ٣٢٥ ، وأخرجه الشافعي في المسند (٣٠١ : ١) ، وفي الأم (١٤٧ : ٢) ، باب « ما يلبس المحرم من الثياب » ، والبخاري في اللباس (٥٨٥٢) باب « النعال السبئية وغيرها » فتح الباري (٣٠٨ : ١٠) ، ومسلم في الحج ، ح (٢٧٤٧) في طبعنا ، باب « ما يباح للمحرم بحج وعمره وما لا يباح ... » ، وبقلم : ٣ - ١١٧٧ في طبعة عبد الباقي ، والنسائي في المناسك (١٢٩ : ٥) باب « النهي عن الثياب المصبوغة بالورس والزعفران في الإحرام » ، وابن ماجه في المناسك (٢٩٣٢) ، باب « السراويل والخفين للمحرم إذا لم يجد إزاراً أو نعلين » والطحاوي (١٣٥ : ٢) .

(٢) كذا في (ك) ، وفي الموطأ المطبوع ، ولعلها : مشق أي أحمر وانظر لسان العرب مادة (مشق) .

يَقْتَدِي بِكُمْ النَّاسُ . قُلُوا أَنْ رَجُلًا جَاهِلًا رَأَى هَذَا الثَّوْبَ ، لَقَالَ : إِنَّ طَلْحَةَ ابْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ كَانَ يَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُصْبَغَةَ فِي الْإِحْرَامِ . فَلَا تَلْبَسُوا أَيُّهَا الرُّهْطُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الثِّيَابِ الْمُصْبَغَةِ . (١)

٦٨٠ - وَذَكَرَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُعَصَفَرَاتِ الْمُشْبَعَابِ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ ، لَيْسَ فِيهَا زَعْفَرَانٌ (٢)

١٥٣١٨ - وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ ثَوْبٍ مَسَّهُ طَيْبٌ ، ثُمَّ ذَهَبَ مِنْهُ رِيحُ الطَّيِّبِ ، هَلْ يُحْرِمُ فِيهِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ صِبَاغٌ : زَعْفَرَانٌ أَوْ وَرْسٌ . (٣) .
١٥٣١٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الثَّوْبُ الْمَصْبُوغُ بِالْوَرْسِ وَالزُّعْفَرَانِ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ لِبَاسَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ هَذَا .
١٥٣٢٠ - وَالْوَرْسُ نَبَاتٌ يَكُونُ بِالْيَمَنِ صَبْغُهُ مَا بَيْنَ الصُّفْرِ وَالْحُمْرَةِ ، وَرَائِحَتُهُ طَيِّبَةٌ فَإِنْ غُسِلَ ذَلِكَ الثَّوْبُ حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُ الزُّعْفَرَانِ مِنْهُ وَخَرَجَ عَنْهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ أَيْضًا .

١٥٣٢١ - وَكَانَ مَالِكٌ - فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْهُ - : يُكْرَهُ الثَّوْبُ الْغَسِيلُ مِنَ الزُّعْفَرَانِ وَالْوَرْسِ إِذَا بَقِيَ فِيهِ مِنْ لَوْنِهِ شَيْءٌ . وَقَالَ : لَا يَلْبَسُهُ الْمُحْرِمُ وَإِنْ غَسَلَهُ إِذَا

(١) الموطأ : ٣٢٦ ، وسنن البيهقي (٦٠ : ٥) ، معرفة السنن والآثار (٩٦٨٧ : ٧) ، وانظر : المجموع

(٣٥٧ : ٧) ، والمحلّى (٢٦ : ٧) .

(٢) و(٤) الموطأ : ٣٢٦ ، والأم (١٤٧ : ١) ، وسنن البيهقي (٥٩ : ٥)

بَقِيَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ لَوْنِهِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ غَيْرَهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ صَبَّغَهُ بِالْمَشْقِ (١) وَأَحْرَمَ فِيهِ.

١٥٣٢٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: انْفَرَدَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحِمَانِيُّ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ فِيهِ: وَلَا تَلْبِسُوا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرْسٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا.

١٥٣٢٣ - وَذَكَرَ الطُّحَاوِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي عِمْرَانَ، قَالَ: رَأَيْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ وَهُوَ يَتَعَجَّبُ مِنَ الْحِمَانِيِّ كَيْفَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ: هَذَا عِنْدِي. ثُمَّ وَثَبَ مِنْ قُورِهِ فَجَاءَ بِأَصْلِهِ، فَأَخْرَجَ مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ هَذَا كَمَا قَالَ الْحِمَانِيُّ (٢).

١٥٣٢٤ - وَاخْتَلَفُوا فِي الْعُصْفَرِ (٣)، فَجُمِلَتْ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّ الْعُصْفَرَ لَيْسَ بِطَيِّبٍ، وَيَكْرَهُ لِلْحَاجِّ اسْتِعْمَالُ الثُّوبِ الَّذِي يَنْتَفِضُ فِي جِلْدِهِ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ أَسَاءَ وَلَا

(١) المشق: صبغ أحمر، وثوب ممشوق: مصبوغ بالأحمر وفي حديث جابر: كنا نلبس المشق في الإحرام.

(٢) يحيى بن عبد الحميد الحماني (١٥٠ - ٢٢٨) إمام حافظ كبير، حدث عن ابن عيينة، وعبد الله ابن المبارك، وأبي عوانة، وشرير، وهشيم، وثقه يحيى، وقال: ما يقال فيه إلا من حسد. وقال ابن عدي: لم أر في مسنده وأحاديثه أحاديث مناكير، وأرجو أنه لا بأس به وأخذ عليه غلوّه في التشيع.

طبقات ابن سعد (٤١١:٦)، طبقات خليفة (١٧٣)، التاريخ الكبير (٢٩١:٨)، التاريخ الصغير (٣٥٧:٢)، الضعفاء الصغير (١٢٠)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (١٠٨)، الضعفاء للعقيلي (٤١٢:٤)، المجرح والتعديل (١٦٨:٩)، تاريخ بغداد (١٤:٦٧)، ميزان الاعتدال (٣٩٢:٤)، سير أعلام النبلاء (١٠:٥٢٦)، تهذيب ابن حجر (١١:٢٤٣).

(٣) العصفر = زهر معروف استعمل قديماً في مداواة الحكمة وغيرها.

فَدْيَةٍ عَلَيْهِ.

١٤٣٢٥ - وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ^(١).

١٥٣٢٦ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : الْمُعْصِفُ طَيِّبٌ ، وَفِيهِ الْفِدْيَةُ عَلَى مَنْ اسْتَعْمَلَ شَيْئًا مِنْهُ فِي اللِّبَاسِ وَغَيْرِهِ إِذَا كَانَ مُحْرِمًا .

١٥٣٢٧ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا فِي الْمُعْصِفِ فَإِنَّهُ قَالَ : إِنْ لَبَسَهُ الْمُحْرِمُ فَقَدْ أَسَاءَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٥٣٢٨ - قَالَ : وَإِنَّمَا كَرِهْنَاهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ لَبْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ.

١٥٣٢٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : النَّهْيُ عَنْ لَبْسِ الْمُعْصِفِ مَحْفُوظٌ فِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْزَلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لَبْسِ الْقَسِيِّ ، وَعَنْ لَبْسِ الْمُعْصِفِ ... الْحَدِيثِ^(٢).

١٥٣٣٠ - وَأَمَّا إِنْكَارُ عُمَرَ عَلَى طَلْحَةَ لِبَاسِهِ الْمَصْبُغِ بِالْمُدْرِ^(٣) فَإِنَّمَا كَرِهَهُ مِنْ طَرِيقِ رَفْعِ الشُّبُهَاتِ ؛ لِأَنَّهُ صَبَغَ لَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِهِ ، وَإِنَّمَا كَرِهَ أَنْ تَدْخُلَ الدَّاخِلَةُ عَلَى مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ فَظَنَّهُ صَبِغًا فِيهِ طَيِّبٌ ، وَلِلْأُيُمِّيَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي قَطْعِ الذَّرَائِعِ .

(١) فِي الْأَمِّ (١٤٧:٢) بَابُ « مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ » .

(٢) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الصَّلَاةِ (٨٠:١) بَابُ « الْعَمَلُ فِي الْقِرَاءَةِ » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ . وَالْقَسِيُّ : ثِيَابٌ مَخْطُوطَةٌ بِالْحَرِيرِ كَانَتْ تَصْنَعُ بِـ « قَس » فِي مِصْرَ .

وَهَذَا النَّهْيُ لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ .

(٣) فِي لِسَانِ الْعَرَبِ : (الْمَشْقُ) وَهُوَ الْأَحْمَرُ الْقَانِي ، وَهَذَا يُوَافِقُ الْمَعْنَى ، وَهُوَ مَا رَجَحَهُ صَاحِبُ اللِّسَانِ ، مَادَّةُ (مَشَق) .

- ١٥٣٣١ - وفيه شهادة عمر بن أنصحاب رسول الله ﷺ كلهم أئمة.
- ١٥٣٣٢ - روى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار ، عن محمد بن علي أن عمر بن الخطاب أبصر على عبد الله بن جعفر ثوبين مدرجين وهو محرم ؛ فقال عمر: ما هذا ؟ فقال علي : ما أخال أحدا يعلمنا السنة . فسكت عمر^(١).
- ١٥٣٣٣ - وأما رواية مالك عن هشام بن عمرو ، عن أبيه ، عن أسماء بنت أبي بكر فلم يتابعه أحد ، والله أعلم ، على قوله « عن أبيه » من أصحابه في هذا الحديث عن هشام بن عمرو وإنما يروونه عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء .
- ١٥٣٣٤ - وأما لباس أسماء للمعصفرات فلا خلاف للعلماء في أن الرجال والنساء في الطيب سواء ، واختلافهم في المعصفر هل هو طيب أم لا ؟ فقد اختلف ، وسأيتي ذكر الطيب في بابيه إن شاء الله .

* * *

(١) أخرجه الشافعي في « الأم » ، (١٤٧: ٢) ، باب « ما يلبس المحرم من الثياب » ، والبيهقي في « السنن » (٥٩: ٥) ، وفي « معرفة السنن والآثار » (٩٦٨٤: ٧) ، ونسبة ابن أبي شيبة في المصنف لعقيل بن أبي طالب .

(٥) باب لبس المحرم المنطقة (٥)

٦٨١ - ذَكَرَ فِيهِ مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرَهُ لُبْسَ

الْمِنْطَقَةِ ^(١) لِلْمُحْرِمِ . ^(٢)

٦٨٢ - وَذَكَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ يَقُولُ ،

فِي الْمِنْطَقَةِ يَلْبَسُهَا الْمُحْرِمُ تَحْتَ ثِيَابِهِ : أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ، إِذَا جَعَلَ طَرَفِيهَا جَمِيعًا سَيُورًا يَعْقِدُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ^(٣) .

١٥٣٣٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : رَوَى هَذَا الْخَبَرُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَسْأَلُ عَنِ الْمِنْطَقَةِ لِلْمُحْرِمِ ، فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهَا إِذَا جَعَلْتَ فِي طَرَفِيهَا سَيُورًا ثُمَّ يَعْقِدُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَلَا يَدْخُلُ السُّيُورُ فِي ثَقْبِ الْمِنْطَقَةِ .

١٥٣٣٦ - وَسُفْيَانُ عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ

(٥) المسألة - ٣٧٠ - تتعلق مسألة هذا الباب بالهميان الذي يربطه المحرم على بطنه، ويضع فيه نقوده ، والذي أجازته الفقهاء على ما ذكر ابن عبد البر ، ونقله ابن حجر في فتح الباري (٣: ٣٩٧) ، وأجازوا أيضاً عقده ، إذا لم يمكن إدخال بعضه في بعض ، وللمحرم عند الشافعية والحنفية والحنابلة أن يتقلد السيف للحاجة ، ويشد على وسطه الهميان (وهو ما يجعل فيه الدراهم ويشد على الوسط) ، والمنطقة (وهو حزام يجعل كالكيس يوضع فيه الدراهم) ، ولا يجوز عند الشافعية عقد الرداء ولا أن يزره ، ولا يخله بخلال أو مسلة ولا يربط خيطاً في طرفه ، ثم يربطه في طرفه الآخر ، فلو زر الإزار أو خالطه ، حرم ولزمه الفدية ، وله أن يعقد إزاره لستر العورة ، لا رداءه ، وله أن يغرز طرف رداءه في إزاره ، وقال الحنفية : يكره أن يخلل الإزار بالخلال وأن يعقد الإزار .

(١) (المنطقة) : حزام يشد به الوسط ، وقد يجعل فيه الدراهم .

(٢) الموطأ : ٣٢٦ ، والأم (٧: ٢٥٢) ، والمغني (٧: ٢٣٩) ، والمجموع (٧: ٢٦٠) .

(٣) الموطأ : ٣٢٦ .

عَنِ الْمُنْطَقَةِ ؟ فَقَالَ : لَا تُدْخِلِ السَّيْرَ فِي الثَّقَبِ ، وَلَكِنْ اجْعَلْ سَيْرًا مِنْ هَذَا الْجَانِبِ وَسَيْرًا مِنْ هَذَا الْجَانِبِ ثُمَّ اعْقِدْهُمَا .

١٥٣٣٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : إِنَّمَا كَرِهَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنْ يُدْخِلَ السَّيْرَ وَهُوَ الْخَيْطُ فِي ثَقَبِ الْمُنْطَقَةِ ؛ لِأَنَّهُ كَالْخِيَاطَةِ عِنْدَهُ ، وَالْخَيْطُ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ لِبَسُهُ . وَأَجَازًا رَبَطَ الْخَيْطَ عَلَى مَا وَصَفَ ؛ لِأَنَّهُ كَالْهَمْيَانِ ^(١) الَّذِي يَجُوزُ لَهُ عَقْدُهُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ، وَقَدْ كَرِهَهُ قَوْمٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَالصَّوَابُ قَوْلُ مَنْ أَبَاحَهُ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ لَا شَرِيكَ لَهُ .

١٥٣٣٨ - وَقَوْلُ مَالِكٍ : وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ ، يَعْنِي مَا رَوَاهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ لَا مَارَوَاهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَمَا اسْتَحَبَّهُ مَالِكٌ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصُّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُفْتِينَ .

١٥٣٣٩ - وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ مِنَ الصُّحَابَةِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْمُنْطَقَةِ لِلْمُحْرَمِ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةُ ^(٢) .

١٥٣٤٠ - وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَالْكُوفِيِّينَ وَأَصْحَابَيْهِمَا ، وَاللَّيْثِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَدَاوُدَ ، وَالطَّبْرِيِّ ، وَابْنِ عَلِيَّةٍ .

١٥٣٤١ - رَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ فِي الْمُنْطَقَةِ : أَحْرَزَ عَلَيْكَ نَفَقَتَكَ .

(١) (الهَمْيَان) : شِدَادُ السَّرَاوِيلِ . اللِّسَانُ مَادَّةُ (هَمَى)

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٥١: ٤) ، سنن البيهقي (٦٩: ٥) ، والمغني (٣٠٤: ٣) ، والتهذيب (٧: ٢٥٩) .

١٥٣٤٢ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْمُنْطَقَةَ لِلنَّفَقَةِ، وَيَسْتَظِلُّ فِي الْحَمَلِ وَتَنَازِلًا فِي الْأَرْضِ.

١٥٣٤٣ - وَقَالَ ابْنُ عُلْيَةَ: قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَعْقِدَ الْهَيْمَانَ وَالْمُفْرَرَ عَلَى مُفْرَرِهِ وَبِالْمُنْطَقَةِ كَذَلِكَ.

١٥٣٤٤ - قَالَ أَبُو حُمَرَ: قَدْ قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه: لَيْسَ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَعْقِدَ - يَعْنِي - الْمُنْطَقَةَ، وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ السِّيُورَ بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ.

١٥٤٥ - وَقَوْلُ إِسْحَاقَ لَا يَعْدُ خِلَافًا عَلَى الْجَمِيعِ، وَلَيْسَ لَهُ أَيْضًا حِظٌّ مِنَ النَّظَرِ، وَلَا لَهُ أَصْلٌ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ لِبَاسِ الْخَيْطِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ، فَارْتَفَعَ أَنْ يَكُونَ لَهُ حُكْمُهُ.

١٥٣٤٦ - وَكَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ الْمَنَاطِقَ عَلَى غَيْرِ الْحَقْرِ وَأَنْ تَكُونَ ظَاهِرَةً. وَلَا يَرَى عَلَى فِعْلٍ ذَلِكَ فِدْيَةً.

(٦) باب تخمير المحرم وجهه(*)

٦٨٣ - مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنِي
الْفَرَأَصَةُ بْنُ عُمَيْرٍ الْحَنْفِيُّ : أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِالْعَرَجِ ، يُغْطِي وَجْهَهُ
وَهُوَ مُحْرِمٌ^(١).

٦٨٤ - وَعَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : مَا فَوْقَ الذَّقْنِ مِنَ
الرَّأْسِ ، فَلَا يُخْمَرُهُ الْمُحْرِمُ^(٢).

٦٨٥ - وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : كُنَّا
نُخْمَرُ وَجُوهَنَا وَنَحْنُ مُحْرِمَاتٌ . وَنَحْنُ مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ^(٣).

٦٨٦ - وَعَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : لَا تَنْتَقِبُ الْمَرْأَةُ
الْمُحْرِمَةَ . وَلَا تَلْبِسُ الْقُقَازِينَ^(٤).

(٥) المسألة - ٣٧١ - يحرم على الرجل بمجرد الإحرام ستر جميع رأسه أو بعضه بكل ما يعد ساتراً ،
سواء أكان مخيطاً أو غيره ، فلا يجوز أن يضع على رأسه ووجهه عمامة ولا خرقه ولا قلنسوة ، ولا
يغطيته بثوب وإن بدت البشرة من ورائه ، ولا يعصبه بعصابة ونحوها ، لخبر الصحيحين : « أَنَّهُ ﷺ
قال في الحرم الذي خر عن بعيره ميتاً : لا تختمروا رأسه ، فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً » ، وذلك
كله إلا لحاجة كمداداة أو حر أو برد ، فيجوز التغطية وتجب القديّة . ويحرم على الرجل تغطية
رأسه باتفاق العلماء.

(١) الموطأ : ٣٢٧ ، والألم (٢ : ١٤٩) ، والسنن الكبرى (٥٤ : ٥) .

(٢) الموطأ : ٣٢٧ ، والألم (٢٤١ : ٧) ، وسنن البيهقي (٥٤ : ٥) ، والمغلي (٩٢ : ٧) ، وكشف الغمة
(٢١٩ : ١) .

(٣) الموطأ : ٣٢٨ .

(٤) الموطأ : ٣٢٨ ، وشرح السنة للبغوي (٢٤٢ : ٧) ، والمغلي (٨٢ : ٧) ، والمغني (٣٢٩ : ٣) .

٦٨٧ - وَعَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَفَّنَ ابْنَهُ ، وَأَقْدَبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ .
وَمَاتَ بِالْجُحْفَةِ مُحْرِمًا . وَخَمَّرَ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ . وَقَالَ : لَوْلَا أَنَا حُرَّمٌ

لَطَيَّنَاهُ^(١) .

١٥٣٤٧ - قَالَ مَالِكٌ^(٢) : وَإِنَّمَا يَعْمَلُ الرَّجُلُ مَا دَامَ حَيًّا . فَإِذَا مَاتَ فَقَدْ انْقَضَى

الْعَمَلُ^(٣) .

١٥٣٤٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْخَلْفِ وَالسَّلَفِ فِي تَخْمِيرِ الْمُحْرِمِ

لِوَجْهِهِ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْمُرُ رَأْسَهُ :

١٥٣٤٩ - فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَا رَوَاهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ عَنْهُ يَقُولُ : مَا فَوْقَ الذَّقَنِ مِنَ

الرَّأْسِ فَلَا يُخْمَرُهُ الْمُحْرِمُ .

١٥٣٥٠ - وَلِلَّذَلِكَ ذَهَبَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ . وَبِهِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مِنْ غَيْرِ

خِلَافٍ عَنْ أَصْحَابِهِ .

١٥٣٥١ - قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : كَرِهَ مَالِكٌ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَغْطِيَ ذَقْنَهُ أَوْ شَيْئًا مِمَّا فَوْقَ

ذَقْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِحْرَامُهُ فِي وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ .

١٥٣٥٢ - قِيلَ لِابْنِ الْقَاسِمِ : فَإِنْ فَعَلَ أَتَرَى عَلَيْهِ فِدْيَةً ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِنْ

مَالِكٍ فِيهِ شَيْئًا وَلَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا ، لِمَا جَاءَ عَنْ عُثْمَانَ فِي ذَلِكَ .

١٥٣٥٣ - وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ : مَنْ غَطَّى وَجْهَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ أَنَّهُ يَفْتَدِي .

(١) الموطأ : ٣٢٧ ، وشرح السنة (٣٢٣ : ٥) ، والمجموع (١٦٣ : ٥) ، والمغني (٥٣٧ : ٢) ، والمهلى (١٥١ : ٥) .

(٢) في الموطأ : ٣٢٧ .

(٣) إذا مات المحرم فقد حل ، فيخمر رأسه ، ويطيب ، ويفعل به كما يفعل بالحلال .

١٥٣٥٤ - وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِ ابْنِ الْقَاسِمِ . أَرَأَيْتَ مُحْرِمًا غَطَّى وَجْهَهُ
وَرَأْسَهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ . قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِنْ نَزَعَهُ مَكَانَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ تَرَكَهُ
فَلَمْ يَنْزَعَهُ مَكَانَهُ حَتَّى انْتَفَعَ بِذَلِكَ اخْتَدَى .

١٥٣٥٥ - قُلْتُ : وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا غَطَّتْ وَجْهَهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . إِلَّا أَنْ مَالِكًا
كَانَ يُوسِعُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَسْدِلَ رِدَاءَهَا فَوْقَ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا إِذَا أَرَادَتْ سِتْرًا ، وَإِنْ
كَانَتْ لَا تُرِيدُ سِتْرًا فَلَا تَسْدِلُ .

١٥٣٥٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : رَوَى عَنْ عُثْمَانَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
عَوْفٍ ، وَابْنِ الزَّبِيرِ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ :
أَنَّهُمْ أَجَازُوا لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَغْطِيَ وَجْهَهُ ، فَهُمْ مُخَالِفُونَ لِابْنِ عُمَرَ فِي ذَلِكَ .

١٥٣٥٧ - وَعَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَعِكْرَمَةَ أَنَّهُمْ أَجَازُوا لِلْمُحْرِمِ
أَنْ يَغْطِيَ وَجْهَهُ .

١٥٣٥٨ - وَقَالَ عَطَاءٌ : يُخَمِّرُ الْمُحْرِمُ وَجْهَهُ إِلَى حَاجِبِيهِ .

١٥٣٥٩ - وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ،
وَدَاوُدُ .

١٥٣٦٠ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ
أَبِيهِ ، قَالَ : كَانَ عُثْمَانُ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يُخَمِّرَانِ وَجُوهَهُمَا وَهُمَا مُحْرِمَانِ .

١٥٣٦١ - وَكُلُّ مَنْ سَمِعْنَا فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي كِتَابِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ .

١٥٣٦٢ - وَاجْتَمَعُوا أَنْ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَدْخُلَ الْحُبَاءَ وَالْفُسْطَاطَ ، وَإِنْ نَزَلَ تَحْتَ

شَجَرَةٍ أَنْ يَرْمِيَ عَلَيْهَا ثَوْبًا.

١٥٣٦٣ - وَاخْتَلَفُوا فِي اسْتِظْلَالِهِ عَلَى دَابَّتِهِ أَوْ عَلَى الْمُحْمَلِ ، ف :

١٥٣٦٤ - رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : أَضَحَ لِمَنْ أَحْرَمَتْ لَهُ ^(١) ، وَبَعْضُهُمْ يَرْفَعُهُ عَنْهُ .

١٥٣٦٥ - وَكَرِهَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ اسْتِظْلَالَ الْمُحْرِمِ عَلَى مُحْمَلِهِ .

١٥٣٦٦ - وَبِهِ قَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ ، وَابْنُ حَنْبَلٍ .

١٥٣٦٧ - وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ أَنَّهُ كَانَ يَسْتِظِلُّ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَأَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ لِلْمُحْرِمِ .

١٥٣٦٨ - وَبِهِ قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ ، وَهُوَ قَوْلُ رِبِيعَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُهُمَا .

١٥٣٦٩ - وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا اسْتِظْلَلَ الْمُحْرِمُ فِي مُحْمَلِهِ افْتَدَى .

١٥٣٧٠ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٥٣٧١ - وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، وَهَشَامُ بْنُ يُوسُفَ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ، قَالَ : قَالَ عَطَاءٌ : يُخَمَّرُ الْمُحْرِمُ وَجْهَهُ إِلَى حَاجِبِيهِ ، وَيُخَمَّرُ أُذُنَيْهِ حَتَّى حَاجِبِيهِ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ : قُلْتُ لِعَطَاءٍ : أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ ذَلِكَ رَأَى هُوَ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ أَدْرَكْنَا النَّاسَ عَلَيْهِ .

١٥٣٧٢ - قَالَ : وَقَالَ عَطَاءٌ : يَصْعَدُ الثَّوْبُ عَنْ وَجْهِهِ إِلَى حَاجِبِيهِ وَلَا يَصْبُهُ

عَلَى وَجْهِهِ صَبًّا ، وَيُخَمَّرُ أُذُنَيْهِ مَعَ وَجْهِهِ .

١٥٣٧٣ - وَرَوَاهُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ عَطَاءٍ مِثْلَهُ .

١٥٣٧٤ - وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، قَالَ : أَخْبَرْتَنِي أُمِّي وَأُخْتِي أَنَّهُمَا دَخَلَتَا عَلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فَسَأَلَتَاهَا : كَيْفَ تُخَمَّرُ الْمَرْأَةُ وَجْهَهَا ؟ ، فَأَخَذَتِ أَسْفَلَ خِمَارِهَا فَقَطَعَتْ بِهِ وَجْهَهَا وَعَلِيهَا دَرَجٌ مُدْرَجٌ وَخِمَارٌ حَبَشِي .

١٥٣٧٥ - أُمَّا حَدِيثُهُ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَفَّنَ ابْنَهُ وَأَقْدَأَ ، وَمَاتَ بِالْجُحْفَةِ مُحَرَّمًا ، وَخَمَّرَ وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ ، وَقَالَ : لَوْلَا أَنَا حُرَّمٌ لَطَيَّنَاهُ ، فَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ ، وَقَالَ فِي «الْمَوْطَأِ» : إِنَّمَا يَعْمَلُ الرَّجُلُ مَا دَامَ حَيًّا ، فَإِذَا مَاتَ انْقَطَعَ الْعَمَلُ ، وَلَا خِلَافَ عَنْهُ وَعَنْ أَصْحَابِهِ أَنَّهُ يُفْعَلُ بِأَلَمِيتِ الْمُحَرَّمِ مَا يُفْعَلُ بِالْحَلَالِ .

١٥٣٧٦ - وَهُوَ قَوْلُ عَائِشَةَ .

١٥٣٧٧ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(١) ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، قَالَ : سُئِلَتْ عَائِشَةُ عَنْ الْمُحَرَّمِ يَمُوتُ ؟ فَقَالَتْ : اصْنَعُوا بِهِ مَا تَصْنَعُوا بِمَوْتَاكُمْ ، يَعْنِي مِنَ الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِ .

١٥٣٧٨ - وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَعِكْرَمَةُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ .

١٥٣٧٩ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُخَمَّرُ رَأْسُ الْمُحَرَّمِ ، وَلَا يُطَيَّبُ ، أَتْبَاعًا لِحَدِيثِ

ابن عباس في الذي وقصته ناقة وهو مُحْرِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُخْمِرُوا رَأْسَهُ وَلَا تُمَسِّوهُ طَبِيبًا فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا »^(١).

١٥٣٨٠ - ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَيُّوبَ وَعَبْدُ الْكَرِيمِ ، عَنْ سَعِيدِ

ابن جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

١٥٣٨١ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَكْرٌ ، قَالَ :

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ وَأَيُّوبُ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ،

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَجُلًا كَانَ وَاقِفًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ فَوَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ .

قَالَ أَيُّوبُ : فَوَقَصَتْهُ ؛ فَمَاتَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبٍ وَلَا تُحَنِّطُوهُ وَلَا تُخْمِرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا » .

١٥٣٨٢ - وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

١٥٣٨٣ - وَهُوَ قَوْلُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَبَّاسٍ .

١٥٣٨٤ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ

ابْنُ الْوَلِيدِ مُعْتَمِرًا مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ فَمَاتَ بِالسَّقِيَا وَهُوَ مُحْرِمٌ . فَلَمْ يُغَيِّبْ عُثْمَانُ رَأْسَهُ

(١) من حديث طويل رواه ابن عباس قال : بينما رجل واقف مع رسول الله ﷺ بعرفة إذ وقع من راحلته فأوقفته ، فذكر للنبي ﷺ فقال : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه ، ولا تخمروا رأسه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبيًا » .

أخرجه البخاري في جزاء الصيد (١٨٥٠) ، باب « المحرم يموت بعرفة » . فتح الباري (٤ : ٦٣) ، ومسلم في الحج رقم (٢٨٤٥) من طبعتنا ص (٥٠٣ : ٤) ، باب « ما يفعل بالمحرم إذا مات » . و برقم (٩٤) ، ص (٨٦٥ : ٢) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في الجنائز (٣٢٣٩) ، (٣٢٤٠) ، باب « المحرم يموت كيف يصنع به » (٢١٩ : ٣) ، والنسائي في المناسك (١٩٦ : ٥) ، باب « النهي عن أن يحنط المحرم إذا مات » ، والإمام أحمد في مسنده (٢١٥ : ١) ، ٢٢١ ، ٢٨٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٤٦ .

وَلَمْ يَمْسَهُ طَيْبًا ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ حَتَّى تُوْفِيَ وَأَقْدُمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِالْجُحْفَةِ ،
وَهُوَ مُحْرَمٌ فَغَيَّبَ رَأْسَهُ ابْنُ عُمَرَ ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ .

(٧) باب ما جاء في الطيب في الحج (*)

٦٨٨ - ذَكَرَ فِيهِ مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ . وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ^(١) .

٦٨٩ - وَعَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ؛ أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِحُنَيْنٍ . وَعَلَى الْأَعْرَابِيِّ قَمِيصٌ . وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ .

(٥) المسألة - ٣٧٢ - قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ : إِنْ ضَاطَبَ حُرْمَةَ الطَّيِّبِ هُوَ مَسَّ الطَّيِّبَ بِحَيْثُ يَلْزُقُ شَيْءٌ مِنْهُ يَتَوَبَّهُ أَوْ يَدْنُهُ كَاسْتِعْمَالِ مَاءِ الْوَرْدِ وَالْمَسْكِ وَغَيْرِهِمَا ، وَيَحْرُمُ كَذَلِكَ دَهْنُ شَعْرِ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ بِكُلِّ دَهْنٍ ، سِوَا أَكَاثِرٍ مَطْبُوعٍ أَوْ غَيْرِ مَطْبُوعٍ كَالزَّيْتِ وَالسَّمْنِ وَدَهْنِ الْجُوزِ وَاللُّوزِ . وَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْنِيَ الْأَقْرَعُ رَأْسَهُ ، أَوْ يَدْنِيَ الْأُمْرَدُ ذَقْنَهُ ، وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ هَذَا الدَّهْنِ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ سِوَى الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ . وَلَوْ شَعْرَةٌ أَوْ بَعْضُهَا ، وَبَقِيَّةُ شَعْرِ الْوَجْهِ كَاللِّحْيَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَإِنَّمَا يَحْرُمُ ابْتِدَآؤُهُ فِي الْإِحْرَامِ ، وَلَا بَأْسَ بِاسْتِدَامَتِهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ .

(١) الموطأ : ٣٢٨ ، ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في « الأم » (١٥١ : ٢) باب « الطيب للإحرام » في المسند ٢٩٧/١ ، والبخاري (١٥٣٩) في الحج : باب الطيب عند الإحرام ، ومسلم في الحج ، ح (١٧٨٠) في طبعتنا ، ويرقم ١١٨٩-١٣٣ في طبعة عبد الباقي : باب الطيب للمحرم عند الإحرام ، وأبو داود (١٧٤٥) في المناسك : باب الطيب عند الإحرام (١٤٤ : ٢) والنسائي ١٣٧/٥ في المناسك : باب إباحة الطيب عند الإحرام ، والطحاوي ١٣٠/٢ ، والبيهقي في السنن (٣٤ : ٥) وفي « معرفة السنن والآثار » (٩٤٦٦ : ٧) من طريق مالك ، بهذا الإسناد .

وأخرجه الشافعي ٢٩٧/١ ، والدارمي ٣٣/٢ ، والحميدي (٢١٠) و (٢١١) و (٢١٢) ، وأحمد ٣٩/٦ و ١٨١ و ٢١٤ و ٢٣٨ ، والبخاري (١٧٥٤) في الحج : باب الطيب بعد رمي الجمار ، (٥٩٢٢) في اللباس : باب تطيب المرأة زوجها ، والنسائي ١٣٧/٥-١٣٨ ، وابن ماجه (٢٩٢٦) =

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَهَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «انْزِعْ قَمِيصَكَ . وَاغْسِلْ هَذِهِ الصُّفْرَةَ عَنْكَ . وَافْعَلْ فِي عُمْرَتِكَ مَا تَفْعَلُ فِي حَجِّكَ» (١).

٦٩٠ - وَعَنْ نَافِعٍ ، عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ

=في المناسك باب الطيب عند الإحرام ، وابن خزيمة (٢٥٨٠) و (٢٥٨١) ، وأبو يعلى (٤٧١٢) ، والطحاوي ١٣٠/٢ ، والبيهقي ٣٤/٥ من طرق عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة وأُخرجته الشافعي في المسند ٢٩٦/١-٢٩٧ ، وأحمد ١٨٦/٦ و ١٩٢ و ٢٠٠ و ٢٠٧ و ٢٤٤ و ٤١٦ ، والطيالسي (١٤١٨) ، والبخاري (٥٩٣٠) في اللباس : باب الذريرة ، ومسلم في الحج ، ح (٢٧٨٢) في طبعتنا ، ويرقم : ١٣٥ - ١١٨٩ في طبعة عبد الباقي ، والدارقطني ٢٧٤/٢ ، والطحاوي ١٣٠/٢ ، والبيهقي ٣٤/٥ عن القاسم ، به .

وأُخرجته الشافعي في المسند ٢٩٨/١ ، وأحمد ١٠٧/٦ و ١٨٦ و ٢٣٧ و ٢٥٨ ، والطيالسي (١٥٥٣) ، ومسلم في الحج ، ح (٢٧٨٥) في طبعتنا ، ويرقم : ١٣٨ - ١١٨٩ في طبعة عبد الباقي والنسائي ١٢٦/٥ - ١٢٧ ، والطحاوي من طرق عن عائشة ، به .

وأُخرجته شريك ، عن أبي إسحاق ، عن الأسود ، عن عائشة ، أُخرجته النسائي (١٤٠:٥) - (١٤١) ، في المناسك باب «موضع الطيب» .

ومن طريق إبراهيم النخعي ، عن الأسود ، عن عائشة أُخرجته أحمد (٢٠٩:٦)

(١) هكنا هو في الموطأ : ٣٢٨ مرسلًا ووصله البخاري ومسلم من طريق عطاء ، عن صفوان بن يعلى عن أبيه ، قال : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْجُمُرَانَةِ ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ مُقَطَّعةٌ - يعني جبةً - وَهُوَ مُضْمَعٌ بِالْخَلْقِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُحْرِمْتُ بِالْعُمْرَةِ ، وَهَذِهِ عَلَيَّ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجِّكَ فَاصْنَعْهُ فِي عُمْرَتِكَ » .

أُخرجته البخاري في جزاء الصيد ، ح (١٨٤٧) ، باب إذا أحرم جاهلا وعليه قميص . الفتح (٦٣:٤) وفي فضائل القرآن ، وفي المغازي ، ومسلم في الحج ، ح (٢٧٥٢ - ٢٧٥٦) ، من طبعتنا ص (٤٢٦:٤) ، باب « ما يباح للمحرم بحج أو عمرة » ويرقم ٦ - ١١٨٠٥ ، ص =

الخطابِ وَجَدَ رِيحَ طَيْبٍ وَهُوَ بِالشَّجَرَةِ . فَقَالَ : مِمَّنْ رِيحُ هَذَا الطَّيْبِ ؟
فَقَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ : مِنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . فَقَالَ : مِنْكَ ؟ لَعَمْرُ اللَّهِ .
فَقَالَ مُعَاوِيَةُ : إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ طَيَّبْتَنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . فَقَالَ عُمَرُ : عَزَمْتُ عَلَيْكَ
لَتَرْجِعَنَّ فَلَتَغْسِلَنَّهُ .^(١)

١٥٣٨٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : ظَاهِرُ هَذَا الْحَبِيرِ أَنَّهُ عَزَمَ عَلَى مُعَاوِيَةَ أَنْ يَغْسِلَهُ
بِنَفْسِهِ ، وَلَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ فِيمَا رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : وَجَدَ عُمَرُ
طَيْبًا وَهُوَ بِالشَّجَرَةِ ، فَقَالَ : مَا هَذِهِ الرَّيْحُ ؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ : طَيَّبْتَنِي أُمُّ حَبِيبَةَ فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ
عُمَرُ ، وَقَالَ : مِنْكَ ؟ لَعَمْرِي أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَتَرْجِعَنَّ إِلَيَّ أُمُّ حَبِيبَةَ فَلَتَغْسِلَنَّهُ عَنْكَ^(٢)
كَمَا طَيَّبْتِكَ .

١٥٣٨٦ - وَكَانَ الزُّهْرِيُّ يَأْخُذُ بِقَوْلِ عُمَرَ فِيهِ ، ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ ،

= (٨٣٦:٢) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في الحج . ح (١٨١٩-١٨٢٢) ، باب الرجل يحرم
في ثيابه (١٦٤:٢-١٦٥) ، والترمذي في الحج ، ح (٨٣٦) ، باب « ما جاء في الذي يحرم وعليه
قميص أو جبة » (١٩٦:٣) ، والنسائي في المناسك (١٣٠:٥) ، باب « الحجة في الإحرام » . وفي
المناسك في الكبرى على ما جاء في التحفة (١١٢:٩) ، وفي فضائل القرآن ، ح (٧٠٦)
ص ٢٢/٢١ قال الشافعي : وهذا لا يخالف حديث عائشة ؛ إنما أمره النبي ﷺ بالفعل - فيما
نرى والله أعلم - للمصفرة عليه ؛ لأنه نهى أن يتزعفر الرجل . « معرفة السنن والآثار »
(٩٤٨٢:٧) .

(١) الموطأ : (٣٢٩) ، والموطأ برواية محمد بن الحسن : ١٤٠ الأثر (٤٠٢) ، والسنن الكبرى (٣٥:٥) ،
ومعرفة السنن والآثار (٩٤٨٨:٧) وقال البيهقي عقبه : ولو بلغ عمر - رضي الله عنه - ما روته
عائشة لرجع إلى خبرها ، وإذا لم يبلغه خبرها فسنه رسول الله ﷺ أحق أن تتبع ، كما قال سالم
ابن عبد الله بن عمر .

(٢) في (ك) : « عليك » ، وهو تحريف .

عنه .

٦٩١ - وَذَكَرَ ، عَنْ الصَّلْتِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِهِ ؛ أَنَّ
عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَجَدَ رِيحَ طَيْبٍ وَهُوَ بِالشَّجَرَةِ . وَإِلَى جَنْبِهِ كَثِيرُ بْنُ
الصَّلْتِ . فَقَالَ عُمَرُ : مِمَّنْ رِيحُ هَذَا الطَّيِّبِ ؟ فَقَالَ كَثِيرٌ : مَنِّي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ .
لَبَدْتُ رَأْسِي وَارَدْتُ أَنْ لَا أَحْلِقَ . فَقَالَ عُمَرُ : فَاذْهَبْ إِلَى شَرَبَةِ . فَأَدْلَكَ
رَأْسَكَ حَتَّى تُنْقِيَهُ . فَفَعَلَ كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ .^(١)

١٥٣٨٧ - قَالَ مَالِكٌ : الشَّرَبَةُ حَفِيرٌ تَكُونُ عِنْدَ أَصْلِ النَّخْلَةِ^(٢)

١٥٣٨٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ الْمُتَقَدِّمُ فِي هَذَا الْبَابِ فَلَمْ يَخْتَلَفْ
فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَالْأَسَانِيدُ مُتَوَاتِرَةٌ بِهِ وَهِيَ صَحَّاحٌ إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ
ابْنُ الْمُتَشَبِّهِ شَيْقًا سَنَدَكَرُهُ فِيمَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٣) .

١٥٣٨٩ - وَأَمَّا حَدِيثُ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ عَطَاءٍ فَهُوَ مُرْسَلٌ فِي «الْمَوْطَأِ» ،
وَهُوَ مُتَّصِلٌ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ يَعْلَى ابْنِ أُمَيَّةَ رَوَاهُ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، جَمَاعَةٌ ،
مِنْهُمْ : أَبُو الزُّبَيْرِ ، وَعُمَرُو بْنُ دِينَارٍ وَقَتَادَةُ ، وَابْنُ جُرَيْجٍ ، وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ ، وَهَمَامُ بْنُ
يَحْيَى ، وَمَطَرُ الْوَرَّاقُ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، وَمَنْصُورُ بْنُ
الْمُعْتَمِرِ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، وَبَعْضُهُمْ أَتَقَنَ لَهُ مِنْ بَعْضٍ ، وَأَحْسَنُهُمْ
رَوَايَةً لَهُ عَنْ عَطَاءٍ : ابْنُ جُرَيْجٍ ، وَعُمَرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ ، وَقَيْسُ بْنُ

(١) الموطأ : ٣٢٩ ، والموطأ برواية محمد بن الحسن : ١٤٠ ، الأثر (٤٠٣)

(٢) الموطأ : ٣٢٩ .

(٣) يأتي في الفقرة (١٥٤٠٢)

سَعْدٍ، وَهَمَامُ بْنُ يَحْيَى. فَإِنَّ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ رَوَوْهُ عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ.

١٥٣٩ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ دَكَيْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجَمْعَانَةِ وَعَلَيْهِ جَبَّةٌ وَعَلَيْهِ أَثَرُ الْخَلْقِ (أَوْ قَالَ: صُفْرَةٌ) فَقَالَ: كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي؟ قَالَ: فَأَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): الْوَحْيُ فَاسْتَرِ بِثَوْبٍ. وَكَانَ يَعْلَى يَقُولُ: وَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ. فَقَالَ عُمَرُ: يَا يَعْلَى أَيْسُرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَقَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَرَفَعَ طَرَفَ الثَّوْبِ، فَظَهَرَتْ إِلَيْهِ، فَإِذَا لَهُ غُطَيْطٌ، قَالَ: أَحْسَبُهُ كَغُطَيْطِ الْبَكْرِ، فَلَمَّا سُرِّي عَنْهُ قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ؟ اخْلَعْ عَنْكَ الْجَبَّةَ، وَاغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ الْخَلْقِ - أَوْ قَالَ: «الصُّفْرَةَ» - وَقَالَ: «اصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا صَنَعْتَ فِي حَجَّتِكَ». وَذَكَرَ قِصَّةَ الْعَاضِ لِيَدِ صَاحِبِهَا، وَاللَّفْظُ لِابْنِ نَصْرٍ (١).

(١) تقدم الحديث في حاشية الحديث (٦٨٩) وكذا تخريجه، ونضيف في تخريجه أنه أخرجه الشافعي في المسند (٣١٢:١، ٣١٣)، والحميدي (٧٩٠، ٧٩١)، والبخاري في العمرة (١٧٨٩) باب «يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج» وفي فضائل القرآن (٤٩٨٥) باب نزل القرآن بلسان قريش وفي الحج (١٥٣٦) باب «غسل الخلق ثلاث مرات» تعليقاً، وفي المغازي (٤٣٢٩) باب «غزوة الطائف في ثمانين سنة ثمان» وفي فضائل القرآن (٤٩٨٥) باب «نزل القرآن بلسان =

١٥٣٩١ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى أَنَّ يَعْلَى كَانَ يَقُولُ لِعُمَرَ : أَرْنِي نَبِيَّ اللَّهِ حِينَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا كَانَ بِالْجَمْرَانِ وَعَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبٌ قَدْ أَظْلَمَ بِهِ عَلَيْهِ مَعَهُ فِيهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ مِنْهُمْ عُمَرُ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مَتَضَمِّخٌ بِطِيبٍ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمُرَةٍ فِي جُبَّةٍ بَعْدَمَا تَضَمِّخُ بِالطِّيبِ ، فَسَكَتَ سَاعَةً فَجَاءَهُ الْوَحْيُ ، فَأَشَارَ عُمَرُ إِلَى يَعْلَى بِيَدِهِ أَنْ تَعَالَى ؛ فَجَاءَ فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ فَإِذَا النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مُحَمَّرُ الْوَجْهِ يَغْطِيهِ كَذَلِكَ سَاعَةً ثُمَّ سُرِّي عَنْهُ ، فَقَالَ : « أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ الْعُمُرَةِ آنِفًا ؟ » فَالْتَمَسَ الرَّجُلُ ؛ فَأَتَيْتِي بِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أُمَّا الطِّيبُ الَّذِي بِكَ فَاغْسِلْهُ عَنْكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَأَمَّا الْجُبَّةُ فَانْزِعْهَا ، ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمُرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَبْلِكَ » (١) .

١٥٣٩٢ - قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : كَانَ عَطَاءٌ يَأْخُذُ فِي الطِّيبِ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَكَانَ يَكْرَهُ الطِّيبَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، وَيَقُولُ : إِنْ كَانَ بِهِ شَيْءٌ فَلْيَغْسِلْهُ وَلْيَنْقِهِ .

١٥٣٩٣ - قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : قَالَ : وَكَانَ شَأْنُ صَاحِبِ الْجُبَّةِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، وَالْأَخْذُ بِالْآخِرِ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ .

١٥٣٩٤ - قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَمَا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ « وَهُوَ بِحُنَيْنٍ »

سقرش والعرب، تعليقاً، ووصله الحافظ ابن حجر في «تفليق التعليق» (٣٨٢:٤)

كما أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٢٢:٤ ، ٢٢٤) ، والدارقطني (٢٣١:٢) ، والبيهقي في

السنن الكبرى (٥٦:٥)

(١) التمهيد (٢٥٠:٢ - ٢٥١) ، وقال : ولم يذكر قصة العاض يد الرجل .

فَالْمَرَادُ مُنْصَرَفُهُ مِنْ غَزْوَةِ حُنَيْنٍ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي لَقِيَ الْأَعْرَابِي فِيهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْجِعْرَانَةُ ^(١)، وَهُوَ طَرِيقُ حُنَيْنٍ. وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ كَمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ السِّيَرِ ^(٢).

(١) قال الزرقاني: الجعرانة بكسر الجيم وسكون المهملة وخفة الراء وبكسر العين وشد الراء، بسط الكلام على ضبطها في «الأوجز» وفيه قال ياقوت الحموي: بكسر الجيم لإجماعاً، ثم إن أصحاب الحديث يكسرون عنه ويشددون راءه، وأهل الأدب يخطفونهم ويسكنون العين ويخففون الراء، هي ماء بين مكة والطائف، وهي إلى مكة أقرب، وفيه مسجد للنبي ﷺ، وبقار متقاربة، هي من مكة على برید من طريق العراق، وقال الباجي: بينه وبين مكة ثمانية عشر ميلاً، انتهى مختصراً. وقد قدم في عمرة الحديبية أنهم صالحوا على عدم القتال عشر سنين، لكن الكفار غدروا، وأعانت أشراف بني نفاعة على خزاعة، وهم أهل عهد النبي ﷺ، واستنصر خزاعة النبي ﷺ، وذلك في شعبان على رأس اثنين وعشرين شهراً من صلح الحديبية.

(٢) انظر في هذه الغزوة:

- طبقات ابن سعد (١٤٩:٢).
 - سيرة ابن هشام (٥١:٤).
 - صحيح البخاري (١٥٣:٥).
 - صحيح مسلم بشرح النووي (١١٣:١٢).
 - مغازي الواقدي (٨٨٥:٣).
 - ابن حزم (٢٣٦).
 - دلائل النبوة للبيهقي (١١٩:٥).
 - عيون الأثر (٢٤٢:٢).
 - البداية والنهاية (٣٢٢:٤).
 - شرح المواهب للزرقاني (٥:٣).
 - السيرة الحلبية (١٢١:٣).
 - السيرة الشامية (٤٥٩:٥).
- وتسمى أيضاً غزوة هوازن؛ لأنهم الذين أتوا لقتال رسول الله ﷺ قال محمد بن عمر الأسلمي: حدثني ابن أبي الزناد عن أبيه: أقامت هوازن سنة تجمع الجموع وتسير رؤساقهم في العرب تجمعهم - انتهى

١٥٣٩٥ - وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَعَلَى الْأَعْرَابِيِّ قَمِيصٌ » ، فَالْقَمِيصُ الْمَذْكُورُ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ هُوَ الْجُبَّةُ الْمَذْكُورَةُ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمَخِيطَ كُلَّهُ مِنَ الثِّيَابِ لَا يَجُوزُ لِبَاسُهُ لِلْمُحْرَمِ لِتَنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِبَاسِ الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ .

١٥٣٩٦ - وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَبِهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ » فَقَدْ بَانَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْآثَارِ أَنَّهَا كَانَتْ صُفْرَةً خُلِقَ ، وَهُوَ طِيبٌ مَعْمُولٌ مِنَ الزَّعْفَرَانِ . وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِبَاسِ ثَوْبٍ مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ أَوْ وَرْسٌ ، وَاجْتَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الطِّيبَ كُلَّهُ مُحْرَمٌ عَلَى الْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ بَعْدَ إِحْرَامِهِ ، وَكَذَلِكَ لِبَاسُ الثِّيَابِ .

١٥٣٩٧ - وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ الطِّيبِ لِلْمُحْرَمِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ لِمَا يَبْقَى عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ فَأَجَازَ ذَلِكَ قَوْمٌ وَكَرِهَهُ آخَرُونَ ، وَمَنْ كَرِهَهُ احْتَجَّ بِحَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ صَاحِبِ الْقَمِيصِ .

١٥٣٩٨ - وَمِمَّنْ كَرِهَ الطِّيبَ لِلْمُحْرَمِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ : عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ كُلُّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يُوجَدَ مِنَ الْمُحْرَمِ شَيْءٌ مِنْ رِيحِ الطِّيبِ وَلَمْ يُرْخَصْوا لِأَحَدٍ أَنْ يَتَطَيَّبَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ^(١) .

١٥٣٩٩ - وَقَالَ يَهَذَا مِنَ الْعُلَمَاءِ : عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ ، وَسَلِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْ سَالِمٍ فِي ذَلِكَ ، وَالزَّهْرِيُّ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَأَبْنُ سِيرِينَ عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْهُمْ .

(١) الْآثَارُ عَنْهُمْ فِي : الْمَوْطَأُ : ٣٢٩ ، وَالبخاري في الحج - باب « الطيب عند الإحرام » وسنن البيهقي

١٥٤٠٠ - وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَأَصْحَابُهُ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ -
رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ سَمَاعَةَ - وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي جَعْفَرٍ الطُّحَاوِيِّ إِلَّا أَنَّ مَالِكًا كَانَ أَخْفَهُمْ فِي
ذَلِكَ قَوْلًا ، ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْهُ ، قَالَ : وَتَرَكْتُ الطَّيْبَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ أَحَبُّ إِلَيْنَا .

١٥٤٠١ - وَمِنْ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ أَنَّ الْإِحْرَامَ يَمْنَعُ مِنْ
لِبْسِ الْقُمُصِ وَالسَّرَاوِيلِ ، وَالْخِفَافِ وَالْعَمَائِمِ ، وَيَمْنَعُ مِنَ الطَّيْبِ ، وَمِنْ قَتْلِ
الصَّيْدِ وَإِمْسَاكِهِ ، فَلَمَّا أَجْمَعُوا أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا أَوْ سَرَاوِيلَ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ فَمَا
أَحْرَمَ وَهُوَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِتَرْعِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْزَعَهُ وَتَرَكَهُ كَانَ كَمَنْ لَبَسَهُ فِي إِحْرَامِهِ لِبْسًا
مُسْتَقْبَلًا وَيَجِبُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ لَوْ اسْتَأْنَفَ لَبَسَهُ بَعْدَ إِحْرَامِهِ وَكَذَلِكَ لَوْ
اصْطَادَ صَيْدًا فِي الْحُلِّ وَهُوَ حَلَالٌ فَأَمْسَكَ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ أَحْرَمَ وَهُوَ فِي يَدِهِ أَمْرٌ بِتَخْلِيَتِهِ ،
وَإِنْ لَمْ يَخْلِهِ كَانَ إِمْسَاكُهُ لَهُ بَعْدَ إِحْرَامِهِ كَابْتِدَائِهِ الصَّيْدَ وَإِمْسَاكِهِ فِي إِحْرَامِهِ .

١٥٤٠٢ - قَالُوا : فَلَمَّا كَانَ مَا ذَكَرُوا كَمَا وَصَفْنَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الطَّيْبُ قَبْلَ
الْإِحْرَامِ وَبَعْدَهُ سَوَاءً ، وَاعْتَلُّوا فِي دَفْعِ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِمَا رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ
الْمُنْتَشِرِ ، عَنْ أَبِيهِ ^(١) ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ الطَّيْبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَقَالَ لَئِنْ
أُطْلِيَ بِقَطْرَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصْبَحَ مُحْرَمًا يَنْضَعُ ^(٢) مِنْ يَدِي الطَّيْبَ .

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٤: ١٢٧)

(٢) النضج في كلام العرب : اللطخ والجري والظهور قال الله عز وجل ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَاجَتَانِ ﴾

[الرحمن - ٦٦]

وللنابغة :

من كل نهكته نضج العبير بها

لا الفحش يعرف من فيها ولا الزور

يريد : لطح العبير بها .

قَالَ : فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، فَقَالَتْ : رَحِمَ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ طَيَّبَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ عَلَى نِسَائِهِ ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا ^(١) .

١٥٤٠٣ - رَوَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ ^(٢) جَمَاعَةً ، مِنْهُمْ : مَسْعَرٌ ، وَسُفْيَانٌ ، وَشُعْبَةُ .

١٥٤٠٤ - زَادَ بَعْضُهُمْ فِيهِ : أَصْبَحَ مُحْرِمًا يَنْضَخُ طَيِّبًا .

١٥٤٠٥ - فَاحْتَجَّ مِنْ كَرِهَةِ الطَّيِّبِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِهَذَا الْخَبَرِ ، وَقَالَ : قَدْ بَانَ بِهَذَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ بَعْدَ السُّطُوبِ ، وَإِذَا طَافَ عَلَيْهِنَّ اغْتَسَلَ لَا مَحَالَه ، فَكَانَ بَيْنَ إِحْرَامِهِ وَطَيِّبِهِ غَسْلٌ .

١٥٤٠٦ - قَالُوا : فَكَانَ عَائِشَةُ إِنَّمَا أَرَادَتْ بِهَذَا الْحَالِ الْاجْتِنَاجَ عَلَى مَنْ كَرِهَ مِنَ الْمُحْرِمِ بَعْدَ إِحْرَامِهِ رِيحَ الطَّيِّبِ كَمَا كَرِهَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ .

(١) أخرجه البخاري في الغسل (٢٦٧) باب « إذا جامع ثم عاد » الفتح (٣٦٧:١) ، وحديث (٢٧٠) باب « من تطيب ثم اغتسل » ، الفتح (٣٨١:١) ، ومسلم في الحج، (٢٧٩٦) و (٢٧٩٨) في طبعتنا باب « الطيب للمحرم عند الإحرام » ، وبرقمي ٤٨ ، ٥٠ - ١١٩١ في طبعة عبد الباقي ، والنسائي في الطهارة (٢٠٣:١) باب « إذا تطيب واغتسل وبقي أثر الطيب » ، و (٢٠٩:١) باب « الطواف على النساء في غسل واحد » .

(٢) لإبراهيم بن محمد بن المنتشر : متفق على توثيقه ، روى له الجماعة ، وكان من أفضل أهل الكوفة في زمانه .

مترجم في : طبقات ابن سعد (٣٥٢:٦) ، تاريخ الثقات للعجلي (٥٤) ، التاريخ الكبير (٣٢٠:١:١) ، المعرفة والتاريخ (٩٨:٣) ، الجرح والتعديل (١٢٤:١:١) ، مشاهير علماء الأمصار ١٦٤ : ثقات ابن حبان (١٤:٦) ، ثقات ابن شاهين (٤٣) في طبعتنا ، الجمع بين رجال الصحيحين (١٧:١) تهذيب الكمال (١٨٣:٢) ، تهذيب التهذيب (١٥٧:١) .

١٥٤٠٧ - وَأَمَّا بَقَاءُ نَفْسِ الطَّيِّبِ عَلَى الْمُحْرَمِ فَلَا .

١٥٤٠٨ - فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مِنْ حُجٍّ مَنْ كَرِهَ الطَّيِّبَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ مِنْ جَهَةِ الْأَثَرِ وَالْقِيَاسِ .

١٥٤٠٩ - وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : لَا بَأْسَ أَنْ يَتَطَيَّبَ الْمُحْرَمُ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ بِمَا شَاءَ مِنَ الطَّيِّبِ مِمَّا يَبْقَى عَلَيْهِ بَعْدَ إِحْرَامِهِ وَمِمَّا لَا يَبْقَى .

١٥٤١٠ - وَمِمَّنْ قَالَ بِذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ : سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ، وَعَائِشَةُ ، وَأُمُّ حَبِيبَةَ^(١) .

١٥٤١١ - فَتَبَتِ الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ (رضوان الله عليهم) .
١٥٤١٢ - وَقَالَ بِهِ مِنَ التَّابِعِينَ : عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَجَابِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخْعِيُّ ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَّةِ^(٢) .

١٥٤١٣ - وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ .
١٥٤١٤ - وَقَالَ بِهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ : أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَزُفَرٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ .
١٥٤١٥ - وَالْحُجَّةُ لَهُمْ حَدِيثُ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحَرَمِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ وَلَحْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ .

(١) الآثار عنهم في مصنف ابن أبي شيبة (١٢٧:٤) ، المجموع (٢٢٤:٧) ، المغني (٢٧٥:٣) ، المحلى (٨٤:٧) ، سنن البيهقي (٣٥:٤) .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٢٧:٤) ، المحلى (٢٥٨:٧) ، المغني (٣١٧:٣) .

١٥٤١٦ - هَذَا لَفْظُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ ^(١) . وَمِثْلُهُ رَوَايَةُ عَطَاءٍ عَنْ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ .

١٥٤١٧ - وَقَالَ الْأُسُودُ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّهَا كَانَتْ تُطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا تَجِدُ مِنَ الطَّيِّبِ حَتَّى قَالَتْ : إِنِّي لَأَرَى وَيِصَّ ^(٢) الطَّيِّبِ فِي رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ ^(٣)

(١) وتقدم الحديث برقم (٦٨٨) من ترقيم أحاديث الموطأ ، ونزيد هنا في تخرجه من رواية القاسم بن محمد ، عن عائشة ، فنذكر أنه الإمام أحمد (١٨٦:٦) ، والترمذي في الحج (١٩١٧) باب « ما جاء في الطيب عند الإحلال قبل الزيادة » والنسائي في المناسك (١٣٨:٥) باب « إباحة الطيب عند الإحرام من طرق عن هشيم ، عن منصور بن زازان ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه عن عائشة .

وأخرجه الإمام أحمد (١٨٦:٦) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٣٠:٢) من طريق شعبة ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة .

(٢) (ويص) بريق .

(٣) وأخرجه مسلم في الحج ، (٢٧٩٣) في طبعتنا ، وبرقم ٤٥ - ١١٩٠ في طبعة عبد الباقي باب « الطيب للمحرم عند الإحرام » (١١٩٠) (٤٥) ، عن قتبية بن سعيد ، عن عبد الواحد ، وأبو داود باب « الطيب عند الإحرام » (١٤٥:٢) من طريق إسماعيل بن زكريا ، كلاهما عن الحسن بن عبيد الله ، به .

وأخرجه الطيالسي ٢٠٨/١ ، وأحمد ١٩١/٦ ، والبخاري (٢٢١) في الفسل : باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب ، و (٥٩١٨) في اللباس : باب الفرق فح البار (٣٦١:١٠) ومسلم برقم (٢٧٩٠) في طبعتنا ، وبرقم ٤٢ - ١١٩٠ في طبعة عبد الباقي والنسائي في المناسك ١٣٩/٥ باب « موضع الطيب والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ١٢٩/٢ ، والبيهقي في « السنن » ٣٤/٥ ، من طريق شعبة ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، به .

وأخرجه الشافعي ٨/٢ ، والحميدي (٢١٥) ، وأحمد ٤١/٦ و ٢٦٤ ، والنسائي ١٤٠/٥ ، والطحاوي ١٢٩/٢ ، والبيهقي ٣٥/٥ من طرق عن عطاء بن السائب ، عن إبراهيم ، به .

وأخرجه أحمد ٢٦٧/٦ و ٢٨٠ ، والبخاري (١٥٣٨) في الحج : باب الطيب عند الإحرام ،

١٥٤١٨ - وَرَوَى مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَائِشَةَ ،
قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْغَالِيَةِ الْجَيِّدَةِ عِنْدَ إِحْرَامِهِ . (١)

١٥٤١٩ - وَهَذَا رَوَاهُ أَبُو زَيْدٍ بْنُ أَبِي الغَمَرِ ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الزُّهْرِيِّ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ (٢) .

= ومسلم ، (٢٧٨٩) في طبعتنا ، وبرقم : ٣٩-١١٩٠ في طبعة عبد الباقي ، والنسائي ١٣٩/٥ ،
والبيهقي ٣٤/٥ ، ومن طرق عن منصور بن المعتمر ، عن إبراهيم ، به .

وأخرجه أحمد ١٢٤/٦ و ١٢٨ و ٢١٢ ، والطحاوي ١٢٩/٢ من طرق عن حماد ، عن إبراهيم ، به .
وأخرجه البخاري (٥٩٢٣) في اللباس : باب الطيب في الرأس واللحية ، ومسلم (٢٧٩٢) في
طبعتنا ، وبرقم : ٤٤-١١٩٠ في طبعة عبد الباقي ، والنسائي ١٣٩/٥ ، والطحاوي ١٢٩/٢ ، من
طريق أبي إسحاق السبعي ، عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه ، به وأخرجه أحمد
٢٥٠/٦ ، والبخاري في اللباس (٥٩٢٣) باب « الطيب في الرأس واللحية » . فتح الباري
(١٠: ٣٦٦) ، ومسلم في الحج (٢٧٩١) في طبعتنا ، وبرقم : ٤٤-١١٩٠ في طبعة عبد الباقي .

ومسلم (١١٩٠) (٤٣) ، والطحاوي ١٢٩/٢ من طريق مالك بن مغول ، عن عبد الرحمن بن
الأسود عن أبيه ، به .

وأخرجه الطيالسي ٢٠٨/١ ، وأحمد ١٠٩/٦ ، والنسائي ١٤٠/٥ ، وابن ماجه (٢٩٢٨) في
المناسك : باب الطيب عند الإحرام ، من طريق أبي إسحاق ، عن الأسود ، به .

وأخرجه أحمد ١٣٠/٦ و ٢١٢ من طريق عطاء بن السائب ، عن إبراهيم ، عن علقمة بن قيس ،
عن عائشة .

وأخرجه أحمد ٢٦٤/٦ من طريق علي بن عاصم ، عن يزيد بن زياد ، عن مجاهد ، عن عائشة .

(١) يأتي في الحاشية التالية

(٢) ذكره المصنف في التمهيد (٣٠١: ١٩) ، وقال : « وهذا الحد يث بهذا اللفظ وهذا الإسناد لم

يمره إلا أبو زيد بن أبي الغمر ، وقد أنكروه عليه . قلت : هو عبد الرحمن بن أبي الغمر المصري

الفقيه ، روى له البخاري خارج الصحيح ، وكان من موالى بني سهل ، وفاته (٢٣٤) ، مترجم

في التهذيب (٢٤٩: ٢٥٠) .

١٥٤٢٠ - وَرَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَخِيهِ عُمَانَ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ عُمَرُوَّةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : طَيَّبَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ إِحْرَامِهِ بِأَطْيَبِ مَا أُجِدُّ (١).

١٥٤٢١ - وَرَبَّمَا قَالَتْ : بِأَطْيَبِ الطَّيْبِ لِحَرَمِهِ وَلِحَلِّهِ .

١٥٤٢٢ - وَقَالُوا : لَا مَعْنَى لِحَدِيثِ ابْنِ الْمُنْثِيرِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يُعَارِضُ بِهِ هَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةُ ، وَلَوْ كَانَ مَا كَانَ فِي لَفْظِهِ حُجَّةً ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ « طَافَ عَلَى نِسَائِهِ » ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ طَوَافُهُ لِغَيْرِ جَمَاعٍ لِيُعَلِّمَهُنَّ كَيْفَ يَحْرِمْنَ وَكَيْفَ يَعْمَلْنَ فِي حَجَّهِنَّ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ .

١٥٤٢٣ - وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَنْصُورٌ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ يُرَى وَيَبْصُرُ الطَّيْبُ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ثَلَاثٍ ، وَهُوَ مُحْرَمٌ (٢) .

١٥٤٢٤ - وَالصَّحِيحُ فِي حَدِيثِ ابْنِ الْمُنْثِيرِ مَا رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْهُ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، فَقَالَ فِيهِ : فَيَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا يَنْضَخُ طَيِّبًا (٣) .

(١) بهذا الإسناد أخرجه النسائي في المناسك ، ح (٢٦٩٠) ؛ باب « لإباحة الطيب عند الإحرام » (١٣٨:٥)

(٢) أخرجه البخاري في الحج (١٥٣٧) باب « الطيب عند الإحرام » ، فتح الباري (٣٩٦:٣) ومسلم في الحج ، ح (٢٧٨٦) في طبعتنا ، ويرقم ٣٦ - ١١٩٠ في طبعة عبد الباقي - باب « الطيب للمحرم عند الإحرام » ، وأخرجه النسائي في المناسك (١٣٩:٥) باب « موضع الطيب » .

(٣) بهذا الإسناد أخرجه مسلم في الحج ، ح (٢٧٩٧) في طبعتنا ، ويرقم : ٤٨ - ١١٩٢ في طبعة عبد الباقي ، باب « الطيب للمحرم عند الإحرام » .

١٥٤٢٥ - قَالُوا : وَالنَّضْخُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الظُّهُورُ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ :

﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَاجَتَانِ﴾ [الرحمن : ٦٦]

٦٩٢ - وَذَكَرَ مَالِكٌ أَيْضًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، وَرَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، وَخَارِجَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، بَعْدَ أَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ وَحَلَّقَ رَأْسَهُ ، وَقَبْلَ أَنْ يُفِيضَ ، عَنِ الطَّيِّبِ ، فَتَنَاهُ سَالِمٌ . وَأَرْخَصَ لَهُ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ^(١) .

١٥٤٢٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَمْ يَخْتَلَفْ عَنْ خَارِجَةَ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ مَالِكٌ فِي مُوطَّئِهِ ، وَاخْتَلَفَ عَنْ سَالِمٍ فَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - وَرَبَّمَا قَالَ : عَنْ أَبِيهِ ، وَرَبَّمَا لَمْ يَقُلْ - قَالَ عُمَرُ : إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ وَذَبَحْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ خَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ حُرْمٌ عَلَيْكُمْ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ ^(٢) .

١٥٤٢٧ - قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ جَاءَ عَنْ عَائِشَةَ : أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَلِحَلِّهِ بَعْدَ أَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ ، وَقَبْلَ أَنْ يَطُوفَ ^(٣) .

١٥٤٢٨ - قَالَ سَالِمٌ : وَسَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَتَّبَعَ .

١٥٤٢٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : رَأَى مَالِكٌ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلَمْ يَرِ بَعْدَ رَمَى

(١) الموطأ : ٣٢٩

(٢) الموطأ : ٤١٠ ، باب الإفاضة ، وشرح معاني الآثار (٢ : ٢٣١) ، وسنن البيهقي (٥ : ١٣٥) ، والخلي

(٣) والمنعني (٣ : ٤٣٨)

(٣) يعني قبل أن يطوف طواف الإفاضة . أخرجه مسلم في الحج باب « الطيب للمحرم عند الإحرام » .

الجِمَارِ الْفِدْيَةِ ، وَقَبْلَ الْإِفَاضَةِ .

١٥٤٣٠ - قَالَ أَبُو ثَابِتٍ : قُلْتُ لِأَبْنِ الْقَاسِمِ : أَكَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ أَنْ يَتَطَيَّبَ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ أَنْ يَفِيضَ ؟ قَالَ نَعَمْ . قُلْتُ : فَإِنْ فَعَلَ أَتَرَى عَلَيْهِ الْفِدْيَةَ ؟ قَالَ : لَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا لِمَا جَاءَ فِي ذَلِكَ .

١٥٤٣١ - قَالَ مَالِكٌ : لَا بَأْسَ أَنْ يَدْهِنَ الرَّجُلُ يَدَيْهِ لَيْسَ فِيهِ طَيْبٌ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَقَبْلَ أَنْ يَفِيضَ بِالزَّيْتِ وَالْبَانِ غَيْرِ الْمُطِيبِ مِمَّا لَا رِيحَ لَهُ ^(١) .

١٥٤٣٢ - قَالَ : وَالْفَرْقُ فِي التَّطْيِبِ بَيْنَ الْجَاهِلِ ، وَالْعَاقِدِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْأَعْرَابِيَّ وَقَدْ أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ خَلْقُ بَنَزَعِ الْجَبَّةِ ، وَغَسْلُ الصُّفْرَةِ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِفِدْيَةٍ ، وَلَوْ كَانَتْ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ لَأَمَرَهُ بِهَا كَمَا أَمَرَهُ بَنَزَعِ الْجَبَّةِ .

١٥٤٣٣ - وَفِي هَذِهِ الْقِصَّةِ رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَحْرَمَ وَكَانَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ كَانَ لَهُ أَنْ يَشَقَّهُ ، وَقَالُوا : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْزِعَهُ كَمَا يَنْزِعُ الْحُلَالَ قَمِيصَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ غَطَّى رَأْسَهُ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهُ : فَلِذَلِكَ أَمَرَ بِشَقِّهِ .

١٥٤٣٤ - وَمِمَّنْ قَالَ بِذَلِكَ : الْحَسَنُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنُّخَعِيُّ ^(٢) ، وَأَبُو قَلَابَةَ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْهُ .

١٥٤٣٥ - وَحُجَّتُهُمْ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي لَيْبَةَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَيْ جَابِرٍ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثَانِ عَنْ أَبِيهِمَا ، قَالَ : بَيْنَمَا

(١) الموطأ : ٣٣٠

(٢) آثار أبي يوسف : ٩٤ ، ٩٥ .

النبي ﷺ جَالِسٌ مَعَ أَصْحَابِهِ شَقَّ قَمِيصَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ قَيْلٌ لَهُ ؟ فَقَالَ : وَأَعَدْتَهُمْ يَقْلُدُونَ هَدْيِي الْيَوْمَ فَتَسَيْتُ .

١٥٤٣٦ - وَرَوَاهُ أُسْدُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَطَاءٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَزَادَ : فَلَيْسَتْ قَمِيصِي وَنَسِيتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأُخْرِجَ قَمِيصِي مِنْ رَأْسِي .
وَكَانَ بَعَثَ بِيَدَنِهِ ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ ^(١) .

١٥٤٣٧ - وَقَالَ جُمْهُورُ فَقْهَاءِ الْأَمْصَارِ : لَيْسَ عَلَى مَنْ نَسِيَ فَأَحْرَمَ وَعَلَيْهِ قَمِيصُهُ أَنْ يَخْرُقَهُ وَلَا يَشُقَّهُ .

١٥٤٣٨ - وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَطَاوُوسٍ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ ، وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدُ وَالثَّوْرِيُّ ، وَسَائِرُ فَقْهَاءِ الْأَمْصَارِ أَصْحَابُ الرَّأْيِ وَالْآثَارِ .

١٥٤٣٩ - وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ ^(٢) فِي قِصَّةِ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ جَبَّةٌ ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْزَعَهَا .

١٥٤٤٠ - وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَحَدِيثُ جَابِرِ الَّذِي يَرْوِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَطَاءٍ ضَعِيفٌ لَا يَحْتَجُّ بِهِ . وَهُوَ مَرْدُودٌ أَيْضًا بِحَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَائِدَ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَقْلُدُهُ وَيَبْعَثُ بِهِ وَلَا

(١) (١٥٤٣٦-١٥٤٣٥) في التمهيد (٢٦٢:٢ - ٢٦٣)

(٢) المتقدم في (١٥٣٩٠)

يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى يَنْحَرَ الْهَدْيَ ^(١).

١٥٤٤١ - وَإِنْ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ قَالُوا : إِذَا أَشْعَرَ هَدْيُهُ أَوْ قَلَدَهُ فَقَدْ أَحْرَمَ.

١٥٤٤٢ - وَقَالَ آخَرُونَ : إِذَا كَانَ يُرِيدُ بِذَلِكَ الْإِحْرَامَ.

١٥٤٤٣ - قَالَ أَبُو عَمَرَ : لَيْسَ نَزْعُ الْقَمِيصِ بِمَنْزِلَةِ اللَّبَاسِ ؛ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ لَوْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ شَيْئًا لَمْ يَعُدْ ذَلِكَ كِلْبَاسَ الْقَلَنْسُوَةِ . وَكَذَلِكَ مَنْ تَرَدَّى بِإِزَارٍ أَوْ جَرَبَةٍ بَدَنُهُ لَمْ يُحْكَمْ لَهُ بِحُكْمِ لِبَاسٍ مُخِيطٍ .

١٥٤٤٤ - وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ نَهْيٌ عَنِ لِبَاسِ الْقَلَنْسُوَةِ بِالْإِحْرَامِ اللَّبَاسِ الْمَعْهُودِ ، وَعَنِ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْقَمِيصِ اللَّبَاسِ الْمَعْهُودِ ، وَأَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا وَقَعَ فِي ذَلِكَ ، وَقَصْدُهُ إِلَى مَنْ تَعَمَّدَ فَعَلَ مَا نَهَى عَنْهُ فِي إِحْرَامِهِ مِنَ اللَّبَاسِ الْمَعْهُودِ فِي حَالِ إِحْلَالِهِ .

١٥٤٤٥ - وَقَوْلُهُ « اصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حِجَّتِكَ » ، فَإِنَّمَا أَرَادَ : مَنْ غَسَلَ الطَّيِّبَ ، وَنَزَعَ الْمُخِيطَ ^(٢) .

وَهَذَا أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ .

(١) يأتي الحديث برقم (٧٢٣) في باب « ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدى »

(٢) وفي « التمهيد » (٢: ٢٦٥) : وأما قوله وافعل في عمرتك ما تفعل في حجك ، فكلام خرج على لفظ العموم والمراد به الخصوص ، وقد تبين ذلك في سياقه ابن عيينة له عن عمرو بن دينار حيث قال : فقال له النبي عليه السلام ما كنت تصنع في حجك قال كنت أنزع هذه يعني الجبة وأغسل هذا الخلق ، فقال النبي ﷺ ما كنت صانعا في حجك فاصنعه في عمرتك أي من هذا الذي ذكرت من نزع القميص وغسل الطيب ، فخرج كلامه ﷺ في حديث مالك و ما كان مثله على جواب السائل فيما قصد به السؤال عنه وهذا إجماع من العلماء أنه لا يصنع المعتز عمل الحج =

١٥٤٤٦ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فِي آخِرِ السَّبَابِ عَنْ طَعَامٍ فِيهِ زَعْفَرَانٌ ، هَلْ يَأْكُلُهُ الْمُحْرَمُ ؟ فَقَالَ : أَمَّا مَا تَمَسَّهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يَأْكُلَهُ الْمُحْرَمُ . وَأَمَّا مَا لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَأْكُلُهُ الْمُحْرَمُ ^(١) .

١٥٤٤٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ^(*) .

١٥٤٤٨ - فَقَالَ مَالِكٌ إِنَّ الْمُحْرَمَ لَا يَمَسُّ طَيْبًا .

١٥٤٤٩ - فَجُمْلَةُ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّ الْمُحْرَمَ لَا يَمَسُّ طَيْبًا وَلَا يَشْمُهُ وَلَا يَضْحَبُ مَنْ يَجِدُ مِنْهُ رِيحَ طَيْبٍ وَلَا يَجْلِسُ إِلَى الْعَطَّارِينَ .

١٥٤٥٠ - قَالَ مَالِكٌ : وَآرَى أَنْ يَقَامَ الْعَطَّارُ مِنْ بَيْنِ الصُّفَا وَالْمُرُورَةِ وَأَنْ لَا نَخْلُقَ ^(٢) الْكَبْءَةَ .

١٥٤٥١ - وَمَذْهَبُهُ أَنَّ مَنْ مَسَّ طَيْبًا وَانْتَفَعَ بِهِ أَفْتَدَى .

١٥٤٥٢ - قَالَ مَالِكٌ : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ الْمُحْرَمُ الْخَبِيصَ ^(٣) وَالطَّعَامَ الَّذِي

= كله ، وإنما عليه أن يتم عمل عمرته وذلك الطواف والسعي والحلاق والسنن كلها . والإجماع بذلك على أن قوله في هذا الحديث وأفعل في عمرتك ما تفعل في حجك كلام ليس على ظاهره وأنه لفظ عموم أريد به الخصوص على ما وصفنا من الاختصار به على جواب السائل في مراده وبالله التوفيق .

(١) الموطأ : ٣٣٠

(٥) المسألة - ٣٧٣ - رأى جمهور الفقهاء بأنه لا يحرم أن يجلس في حانوت عطار ، أو موضع يُبَخَّرُ ، أو عند الكعبة وهي تبخر ، ويكره - في الأصح - قصد اشتعاب الرائحة ، لو شم ماء الورد فليس متطيباً ، ولو حمل مسكاً في زجاجة مغلقة فلا إثم عليه ولا فدية وإن وجد رائحته .

(٢) تطيب . الأم (١٥٢:٢)

(٣) نوع من الحلواء الخبوضة ، ولا تزال موجودة . اللسان مادة (خبص) . ويعمل الخبيص من دقيق الخنطة مع دهن اللوز ، أو السرج ، وبعد انطباخ الدقيق يُجعل عليه شيء من السكر أو العسل ، ويرفع وهو أقل لزوجة ، وأقل غذاءً ، وأجود للمعدة ، وإن كان جيد الطبخ لم يكن له كثير =

طَبَخَتْ زَعْفَرَانَهُ النَّارَ .

١٥٤٥٣ - قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ مَسُّ الطَّيِّبِ وَشَمُّ الرِّيحَانِ فَإِنْ شَمَّ الطَّيِّبَ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، تَعَلَّقَ يَدَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا ، وَلَا بِأَسَ أَنْ يَأْكُلَ الْمُحْرِمُ عِنْدَهُ الْخَبِيصَ ، وَالطَّعَامَ الَّذِي طَبَخَتْ زَعْفَرَانَهُ النَّارَ كَقَوْلِ مَالِكٍ .

١٥٤٥٤ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ : لَا بِأَسَ أَنْ يَشُمَّ الْمُحْرِمُ الطَّيِّبَ وَأَنْ يَجْلِسَ إِلَى الْعَطَّارِينَ .

١٥٤٥٥ وللشافعي أقاويل فيما مسته النار من الزعفران في الخبيص والطعام أحدها مثل قول مالك . والآخر إن كان يصبغ اللسان فعليه الفدية^(١) .
١٥٤٥٦ - ذَكَرَهُ الْمَزْنِيُّ عَنْهُ .

١٥٤٥٧ - وَقَالَ فِي الْأَمِّ وَالْمَخْتَصَرِ^(٢) : إِنْ وَجَدَ لَهُ رِيحٌ أَوْ لَوْنٌ أَوْ طَعْمٌ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا اللَّوْنُ وَحْدَهُ فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْعَصْفَرِ إِذَا غَسَلَ .

١٥٤٥٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : رَوَى عَنْ عَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، وَنَافِعِ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُمْ كَانُوا يُرْخَصُونَ فِي الْخَبِيصِ وَالْجَوَارِشَاتِ^(٣) الْأَصْفَرِ إِذَا مَسَّتْهُ النَّارُ لِلْمُحْرِمِ .

= فضلات في الأمعاء .

(١) « الأم » (١٥٢:٢) باب « الطيب للإحرام » ، والسنن الكبرى (٥٧:٥) .

(٢) « الأم » (١٥٢:٢) ، ومختصر المزني (٦٦) باب « فيما يمتنع على المحرم من اللبس » .

(٣) الجوارشن ، وجمعه الجوارشونات مثل المعاجين ، حلو ، طيب الرائحة ولفظ (الجوارشن) معرب عن الفارسي ، ومعناه : الهاضم وألدها جوارشن العود : يقوى المعدة ، ويسخنها تسخيناً لطيفاً ، حيث يخلط بالرطل من السكر درهمان من العود الهندي المسحوق ويقعد على النار ، ويضاف عليه الزعفران والقرنفل بحسب الحاجة ، وقد يضاف إليه ماء الليمون فيكون أصفى .

١٥٤٥٩ - وَعَنْ عَطَاءٍ فِي الْجَوَارِثَاتِ وَالْخَبِيصِ إِذَا لَمْ يَجِدْ طَعْمَهُ وَلَا رِيحَهُ

فَلَا بَأْسَ بِهِ .

١٥٤٦٠ - وَذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَرِهَ لِلْمُحْرَمِ طَعَامَ فِيهِ زَعْفَرَانٌ .

(٨) باب مواقيت الإهلال (*)

٦٩٣ - ذَكَرَ فِيهِ مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « يُهَلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَيُهَلُّ أَهْلُ الشَّامِ مِنْ

(٥) المسألة: ٣٧٤ - والمقصود بمواقيت الإهلال هنا ميقات الحج المكاني ، الميقات لغة : الحج ، وشرعا : موضع وزمان معين لعبادة مخصوصة .

وميقات الحج لمن كان مقيما بمكة نفس مكة ؛ لأن رسول الله ﷺ أمر أصحابهم أن يحرموا بالحج من جوف مكة ، ومن كان خارج مكة فكما يلي :

١ - ميقات أهل المدينة : ذو الحليفة (أبار علي) مكان على ستة أميال من المدينة ، وعشر مراحل من مكة ، فهو أبعد المواقيت .

٢ - ميقات أهل الشام ومصر والمغرب كله : الجحفة (رابع) : موضع على ثلاث مراحل من مكة ، وبما أن أهل الشام الآن يعمرون بميقات أهل المدينة وبهذا الميقات ، فيخبرون بالإحرام منها ؛ لأن الواجب على من مر بميقتين ألا يتجاوز آخرهما إلا محرما ، ومن الأول أفضل .

٣ - ميقات أهل العراق وغيرهم من أهل المشرق : ذات عرق : قرية على مرحلتين من مكة مشرفة على وادي العقيق في الشمال الشرقي من مكة .

٤ - ميقات أهل اليمن والهند : يللمم : جبل جنوبي على مرحلتين منها .

٥ - ميقات أهل نجد والكويت : قرن المنازل : جبل على مرحلتين من مكة ، ويقال له أيضا : قرن الثعالب .

ومن تجاوز الميقات دون إحرام وجب عليه الدم إلا إذا عاد إليه ، ولا يسقط عنه الدم عند المالكية . أما من حاذى الميقات بأن سلك طريقا في بر أو بحر أو جو بين ميقتين ، فلأنه يجتهد حتى يكون إحرامه بحدو الميقات الذي هو إلى طريقه أقرب ، ويحرم من محاذاة أقرب الميقتين إليه .

وانظر في هذه المسألة : مغني المحتاج (١ : ٤٧٢ - ٤٧٦) ، المذهب (١ : ٢٠٤ - ٢٠٤) ، فتح القدير (٢ : ١٣١ - ١٣٤) ، بدائع الصنائع (٢ : ١٦٣ - ١٦٧) ، الباب (١ : ١٧٨) ، القوانين الفقهية ص (١٣٠) ، الشرح الكبير (٢ : ٢٢) ، الشرح الصغير (٢ : ١٨) ، كشف القناع (٢ : ٤٦٦) ، المغني (٣ : ٢٥٧ - ٢٦٧) ، الفقه الإسلامي وأدلته (٣ : ٦٨ وما بعدها) .

الجُحْفَة . وَيُهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَبَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « وَيُهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَّم »^(١)

٦٩٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ . وَأَهْلَ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ . وَأَهْلَ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ^(٢) .

(١) الموطأ : ٣٣٠ ، والموطأ رواية محمد بن الحسن : ١٣٣ ، الحديث (٣٨٠) و (٣٨١) ، ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في المسند (٢٧٩:١) ، والدارمي (٣٠:٢) ، والبيهقي في السنن (٢٦:٥) ، وفي « معرفة السنن والآثار » (٩٣٩٥:٧)

ومن طرق عن سالم ، عن أبيه أخرجه الشافعي في المسند (٢٨٨:١) ، وأحمد في المسند (٩:٢) ، ١١ ، ١٤٠ وأخرجه البخاري في الحج ، ح (١٥٢٧) ، باب مهل أهل نجد ، الفتح (٣٨٨:٣) ، ومسلم فيه ، ح (٢٧٦) من طبعنا باب « مواقيت الحج والعمرة » وأخرجه من حديث يونس عن الزهري : البخاري ، ح (١٥٢٨) الموضوع السابق من فتح الباري ، ومسلم برقم (٢٧٦١) من طبعنا ، وبرقم (١٧) ، ص (٢ : ٨٤٠) ط ، عبد الباقي ، وأخرجه النسائي من حديث سفيان في كتاب الحج (١٢٥:٥) ، باب « ميقات أهل نجد » ، والطحاوي (٢ : ١١٧ ، ١١٩) وأخرجه مسلم من حديث إسماعيل بن جعفر ، عن عمرو بن دينار في الحج ، ح (٢٧٦٢) من طبعنا ، ص (٤٣٦:٤) باب « مواقيت الحج والعمرة » ، وص (٢ : ٨٤) من طبعة عبد الباقي .

والحليفة : قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة ، والجحفة : كانت قرية كبيرة على طريق المدينة من مكة ، وكان اسمها مهيعة ، وإنما سُميت الجحفة ؛ لأن السيل اجتحفها ، وحمل أهلها في بعض الأعوام ، وقرن : قال القاضي عياض : ميقات أهل نجد تلقاء مكة على يوم وليلة ، وقال الأصمعي : جبل مطل بعرفات ، ويلملم : موضع على ليلتين من مكة .

(٢) تقدم بهذا الإسناد في الحاشية السابقة .

٦٩٥ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : أَمَّا هَؤُلَاءِ الثَّلَاثُ فَسَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَأَخْبِرْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مَنْ يَلْمَمُ »^(١).

٦٩٦ - وَعَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَهْلَ مِنَ الْفُرْعِ^(٢)

٦٩٧ - وَعَنْ الشَّقَةِ عِنْدَهُ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَهْلَ مِنْ إِبِلَاءَ^(٣)

٦٩٨ - وَذَكَرَ ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ بِعُمَرَةَ^(٤).

١٥٤٦١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَّا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ : بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :

« وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مَنْ يَلْمَمُ » ، فَمُرْسَلُ الصَّاحِبِ عَنِ الصَّاحِبِ هُوَ عِنْدَهُمْ كَالْمُسْنَدِ سَوَاءً فِي وَجُوبِ الْحُجَّةِ بِهِ^(٥).

(١) أخرجه البخاري في : ٩٦ - كتاب الاعتصام ، ١٦ - باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم .

ومسلم في : ١٥ - كتاب الحج ، ٢ - باب مواقيت الحج والعمرة ، حديث ١٥ . طبعة عبد الباقي .

(٢) الموطأ : ٣٣١ ، والموطأ برواية محمد بن الحسن : ١٣٣ ، الأثر (٣٨٢)

(الفروع) : موضع بناحية المدينة .

(٣) الموطأ : ٣٣١ ، والموطأ برواية محمد بن الحسن : ١٣٣ ، الأثر (٣٨٣) .

(إليهاء) : بيت المقدس ، وأحرم ابن عمر منه عام الحكمين لما افترق أبو موسى ، وعمرو بن العاص بدومة الجندل .

(الثقة عنده) قيل : نافع .

(٤) الموطأ : ٣٣١

(٥) في « التمهيد » (١٥ : ١٣٩) : « مرسل صاحب عن صاحب أو عن الصحابة - وإن لم يسمعه » : صحيح حجة .

١٥٤٦٢ - وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ فِي هَذَا مَا هُوَ أَكْمَلُ مَعْنَى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ

عُمَرَ.

١٥٤٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ حَدَّثَنَا

أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ .

١٥٤٦٤ - وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَدِيَّةَ ، قَالَ :

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ عَمْرِو ،
عَنْ طَاوُوسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ بِالْحُلَيْفَةِ ،
وَلِأَهْلِ الشَّامِ بِالْجُحْفَةِ ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَا ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمُّمَ قَالَ : وَهَنَ لَهُمْ وَلِمَنْ
أَتَى عَلَيْهِمْ مِنْ سِوَاهُمْ مِنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ .

قَالَ : وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ .

قَالَ : وَكَذَلِكَ أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا ^(١) .

(١) رواه البخاري في كتاب الحج (١٥٢٤) ، باب « مهل أهل مكة للحج والعمرة » . فتح الباري

(٣٨٤:٣) ، وفي مواضع أخرى من كتاب الحج ، ومسلم في الحج ، رقم (٢٧٥٨) من طبعتنا ص

(٤٣٤:٤) ، باب « مواقيت الحج والعمرة » ، و برقم (١٢) ، ص (٨٣٩:٢) من طبعة

عبد الباقي ، كما رواه النسائي في المناسك (١٢٣:٥) ، باب « ميقات أهل اليمن » ، والشافعي في

«الأم» (١٣٨:٢) ، باب « في المواقيت » ، وموضعه في سنن البيهقي الكبرى (٢٩:٥) .

ومن طريق ابن طاووس عن أبيه أخرجه الشافعي في «الأم» (١٣٨:٢) ، والبيهقي في السنن

الكبرى (٢٩:٥) ، وفي « معرفة السنن والآثار » (٩٤٢٠:٧)

ومن طريق ليث ، عن طاووس ، عن ابن عباس أخرجه البخاري في الحج (١٥٢٦) ، باب « مهل

أهل الشام » . فتح الباري (٢١:٣) ، ومسلم في الحج ، رقم (٢٧٥٧) من طبعتنا ص (٤٣٤:٤) ،

باب « مواقيت الحج والعمرة » ، و برقم (١١-١٨١) ، ص (٨٣٨:٢) من طبعة عبد الباقي ،

وأبو داود في المناسك (١٧٣٨) ، باب « في المواقيت » (١٤٣:٢) ، والنسائي في =

١٥٤٦٥ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ .

١٥٤٦٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ عَلَى الْقَوْلِ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَاسْتِعْمَالِهَا ، لَا يُخَالِفُونَ شَيْئًا مِنْهَا ، وَأَنَّهَا مَوَاقِيتٌ لِأَهْلِهَا فِي الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ مِنْهَا ، وَلِكُلِّ مَنْ أَتَى عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا مِمَّنْ أَرَادَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً .

١٥٤٦٧ - إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي مِيقَاتِ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَفِي مَنْ وَقْتُهُ لَهُمْ :

١٥٤٦٨ - فَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُمْ : مِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَشْرِقِ كُلِّهَا ذَاتُ عَرَقٍ .

١٥٤٦٩ - وَهُوَ قَوْلُ سَائِرِ الْعُلَمَاءِ وَزَادَ الثَّوْرِيُّ : إِنْ أَهَلُّوا مِنَ الْعَقِيقِ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا .

١٥٤٧٠ - وَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ أَبُو الشَّعْثَاءِ وَطَائِفَةٌ مَعَهُ : لَمْ يُوقَّتِ النَّبِيُّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لِأَهْلِ الْعِرَاقِ وَقْتًا .

١٥٤٧١ - وَذَكَرَ الطَّبْرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ دُثَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ^(١) . لَمْ يُوقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ وَقْتًا ، وَإِنَّمَا أَخَذَ النَّاسُ حِيَالَ

المناسك (٥: ١٢٦) ، باب « من كان أهله دون الميقات » ، وموضعه في « الأم » للشافعي

(٢: ١٣٨) ، باب « في المواقيت » .

(١) زيادة متعينة .

قَرْن : ذَات عِرْق^(١).

١٥٤٧٢ - وَقَالَ جَابِر^(٢) ، وَعَائِشَةُ^(٣) ، وَغَيْرُهُمَا : وَقْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ

الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ.

١٥٤٧٣ - وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ هُوَ الَّذِي وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ

عِرْقٍ ؛ لِأَنَّ الْعِرَاقَ فِي زَمَانِهِ افْتِتِحَ ، وَلَمْ تَكُنْ الْعِرَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ إِسْلَامٍ^(٤).

١٥٤٧٤ - ذَكَرَ الطَّبْرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَصَامُ بْنُ رُوَادٍ بْنُ الْجِرَاحِ أَنَّهُ قَالَ :

حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رُوَادٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لَمَّا وَقَّتَ قَرْنٌ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَالَ عُمَرُ مَهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ ، فَاسْتَخْلَفُوا فِي الْقِيَاسِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : ذَاتُ عِرْقٍ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : بَطْنُ الْعَقِيقِ .

١٥٤٧٥ - قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَقَاسَ النَّاسُ ذَلِكَ^(٥) .

١٥٤٧٦ - وَقَالَ آخَرُونَ : هَذِهِ غَفْلَةٌ مِنْ قَائِلِ هَذَا الْقَوْلِ بَلْ رَسُولُ اللَّهِ

(١) «الأم» ، (١٣٨:٢) باب «في المواقيت» ، والسنن الكبرى للبيهقي (٢٨:٥) ، ومعرفة السنن والآثار (٩٤٠٥:٧).

(٢) حديث جابر أخرجه مسلم في الحج ، ح (٢٧٦٤) في طبعتنا ، باب «مواقيت الحج والعمرة» (٤٣٦:٤).

(٣) حديث عائشة أخرجه أبو داود في الحج (١٧٣٩) ، باب «في المواقيت» (١٤٣:٢) ، والسنناني فيه ، ح (٨٣٢) ، باب «ما جاء في مواقيت الإحرام لأهل الآفاق» (١٨٥:٣) ، والبيهقي في السنن (٢٨:٥) ، «ومعرفة السنن» (٩٤٠٩:٧).

(٤) السنن للبيهقي (٢٧:٥) ، ومعرفة السنن والآثار (٩٤٠٦:٧).

(٥) سنن البيهقي (٢٧:٥) ، والهلبي (٧٢:٧).

ﷺ وَقَتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ بِالْعَقِيقِ كَمَا وَقَتَ لِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَالشَّامُ كُلُّهَا يُومَعِدُ ذَاتُ كُفْرِ كَمَا كَانَتِ الْعِرَاقُ يُومَعِدُ ذَاتُ كُفْرٍ ، فَوَقَتَ لِأَهْلِ النُّوَاحِي ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ سَيَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِهِ : الشَّامَ ، وَالْعِرَاقَ ، وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْبُلْدَانِ .

١٥٤٧٧ - وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنَعَتِ الْعِرَاقَ دَرَاهِمَهَا وَقَفِيزَهَا ^(١) ، وَمَنَعَتِ الشَّامَ مُدِّيَهَا ^(٢) وَدِينَارَهَا ^(٣) » بِمَعْنَى سَتَمْنَعُ .

١٥٤٧٨ - وَقَالَ (عَلَيْهِ السَّلَام) : « لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الدِّينُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ » ^(٤) ،

١٥٤٧٩ - وَقَالَ (عَلَيْهِ السَّلَام) : زَوَيْتُ لِي الْأَرْضَ فَأَرَيْتُ مَشَارِفَهَا ، وَسَيَبْلُغُ مُلْكُ أُمَّتِي مَا زَوَيْ لِي مِنْهَا » ^(٥)

١٥٤٨٠ - قَالَ أَبُو دُرَّمٍّ : رَوَى حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ

جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) وَقَتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ ^(٦)

(١) (الْقَفِير) : ٣٣ لَيْتْرًا

(٢) (الْمُدِّي) : ٦١٨٧٥ لَيْتْرًا .

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْفَتَنِ ، ح (٧١٣٧) فِي طَبْعَتِنَا ، ص (٣١٤:٨) بَاب « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَحْسُرَ الْفِرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ » ، وَبَرْقَم : ٣٣ - (٢٨٩٦) فِي طَبْعَةِ عَبْدِ الْبَاقِي ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْخِرَاجِ وَالْإِمَارَةِ (٣٠٣٥) بَاب « فِي إِيقَافِ أَرْضِ السَّوَادِ وَأَرْضِ الْعَنُوتِ » (١٦٦:٣) ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي « مُسْنَدِهِ » (٢٦٢:٢) ، وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

(٤) عَنْ تَقِيْمِ الدَّارِيِّ ، ذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي « مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ » (١٤:٦) ، وَقَالَ : رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ ، وَرِجَالُ أَحْمَدَ رِجَالُ الصَّحِيحِ . وَعِنْدَهُ : لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْفَتَنِ (٤٢٥٢) بَاب « ذِكْرُ الْفَتَنِ وَدَلَالَتِهَا » (٩٧:٤) ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْفَتَنِ (٢١٧٦) ، بَاب « سَوَالُ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثًا فِي أُمَّتِهِ » (٤٧١:٤) ، وَهُوَ عَنْ ثَوْبَانَ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ

(٦) ذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي « مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ » (٢١٦:٣) ، وَقَالَ : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَفِيهِ : الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ ، وَفِيهِ كَلَامٌ ، وَقَدْ وَثَّقَ » .

١٥٤٨١ - وَرَوَى الثَّوْرِيُّ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ : الْعَقِيقَ ^(١).

١٥٤٨٢ - وَرَوَى هِلَالُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدَائِنِ الْعَقِيقَ ، وَلِأَهْلِ الْبَصْرَةِ ذَاتَ عَرْقٍ ، وَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ^(٢).

١٥٤٨٣ - وَقَدْ ذَكَرْنَا أَسَانِيدَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي التَّمْهِيدِ ^(٣)

١٥٤٨٤ - وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ بُهْرَامٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمَعْفَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ الْجُحْفَةَ ، وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ ^(٤).

١٥٤٨٥ - قَالَ أَبُو عَمَرَ : كُلُّ عِرَاقِيٍّ أَوْ مَشْرِقِيٍّ أَحْرَمَ مِنْ ذَاتِ عَرْقٍ فَقَدْ أَحْرَمَ عِنْدَ الْجَمِيعِ مِنْ مِيقَاتِهِ ، وَالْعَقِيقُ أَحْوْطُ وَأَوْلَى عِنْدَهُمْ مِنْ ذَاتِ عَرْقٍ .

(١) أخرجه أبو داود في المناسك (١٧٤٠) ، باب « في المواقيت » (١٤٣:٢).

(٢) ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣: ٢١٦) وقال : رواه الطبراني في الكبير ، وفيه : أبو ظلال ، هلال بن يزيد : وثقه ابن حبان ، وضعفه جمهور الأئمة ، وبقي رجاله رجال الصحيح . وقال ابن حجر : اسم أبيه : ميمون ، ويقال : يزيد ، أو : زيد ، وإنما ذكره ابن حبان في الضعفاء ، فقال : شيخ مفضل لا يجوز الاحتجاج به . بحال ، يروي عن أنس بن مالك ، مالمس من حديثه ، وإنما ذكر ابن حبان في الثقات : هلال بن أبي هلال . التهذيب (١١: ٨٥) . الميزان (٤: ٣١٦) ، تاريخ ابن معين (٢: ٦٢٤) ، الضعفاء للعقيلي (٤: ٣٤٥-٣٤٦)

(٣) (١٣٩: ١٤١)

(٤) أخرجه أبو داود في المناسك (١٧٤٠) ، باب « في المواقيت » (١٤٣:٢).

قبل

١٥٤٨٦ - وكره مالك أن يحرم أحد عند الميقات.

١٥٤٨٧ - وروى عن عمر بن الخطاب أنه أنكر على عمران بن الحصين إحرامه من البصرة^(١).

١٥٤٨٨ - وعن عثمان بن عفان أنه أنكر على عبد الله بن عامر إحرامه قبل الميقات.

١٥٤٨٩ - وكره الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح: الإحرام في الموضع البعيد هذا، والله أعلم منهم كراهة أن يضيق المرء على نفسه ما قد وسع الله عليه وأن يتعرض لما لم ير أن يحدث في إحرامه، وكلهم ألزمه الإحرام؛ لأنه زاد ولم ينقص.

١٥٤٩٠ - والدليل على ذلك أن ابن عمر روى المواقيت عن رسول الله ﷺ ثم أجاز الإحرام بعدها من موضع بعيد.

١٥٤٩١ - هذا كله قول إسماعيل^(٢).

١٥٤٩٢ - قال: وليس الإحرام مثل عرفات والمزدلفة التي لا يجاوز بها موضعها.

١٥٤٩٣ - قال: والذين أحرموا قبل الميقات من الصحابة والتابعين كثير.

١٥٤٩٤ - روى شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة أن رجلاً أتى علياً، فقال: أرأيت قول الله عز وجل: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة:

(٥) المغني (٣: ٢٦٥)

(٢) ابن إسحاق، وقد تقدم في الفقرة (٨٥٦)

[١٩٦] قَالَ لَهُ عَلِيٌّ: تَمَامُهَا أَنْ تُحْرِمَ مِنْ دَوِيرَةِ أَهْلِكَ^(١).

١٥٤٩٥ - وَرَوَى حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَهَلَ مِنْ بَيْتِ

الْمُقَدِّسِ^(٢).

١٥٤٩٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَحْرَمَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ بَيْتِ الْمُقَدِّسِ عَامَ الْحَكَمَيْنِ وَذَلِكَ

بِأَنَّهُ شَهِدَ التَّحْكِيمَ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَلِ، فَلَمَّا افْتَرَقَ عَمَرُو بْنُ الْعَاصِ وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ مِنْ غَيْرِ اتِّفَاقٍ نَهَضَ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدِّسِ ثُمَّ أَحْرَمَ مِنْهُ.

١٥٤٩٧ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ

ابْنُ أَعِينٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقُلْتُ:

يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي قَدْ رَكَبْتُ السُّفْنَ وَالْخَيْلَ وَالْإِبِلَ فَمَنْ أَيْنَ أَحْرَمُ؟ قَالَ: أَنْتَ عَلَيَّا فَاسْأَلْهُ. فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ الْقَوْلَ، فَقَالَ أَنْتَ عَلَيَّا فَاسْأَلْهُ. فَاتَيْتُ عَلِيًّا فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مَنْ

حَيْثُ أَبْدَأْتُ. فَرَجَعْتُ إِلَى عُمَرَ، فَقُلْتُ لَهُ: أَتَيْتُ عَلِيًّا. قَالَ: فَمَا قَالَ لَكَ. قُلْتُ:

قَالَ لِي: أَحْرِمُ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُ قَالَ: فَهُوَ مَا قَالَ لَكَ^(٣).

١٥٤٩٨ - قَالَ: وَأَخْبَرَنِي (العمري)^(٤)، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ الْحَسَنِ

الْعُرْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ أَبِيهِ أُذَيْنَةَ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: أَتَيْتُ عُمَرَ...

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٣: ٣١٠)، ومعرفة السنن والآثار (٧: ٩٤٤٧)، وقال: إسناده منقطع.

(٢) تقدم في الحديث (٦٩٧) أول هذا الباب.

(٣) مسند زيد (٣: ١٤٤)، سنن البيهقي (٤: ٣٤١) و (٥: ٣٠)، ومعرفة السنن والآثار،

(٧: ٩٤٤٣)، المغني (٣: ٢٦٥)، المحلى (٧: ٧٥)، المجموع (٧: ٢٠١)، آثار أبي يوسف

(٤٨٤)

(٤) غير واضحة بالأصل، وقد تكون: الكندي، أما رسمها فكأنه: البديري.

فَذَكَرَ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : مَا أَجِدُ لَكَ إِلَّا مَا قَالَ عَلِيٌّ.

١٥٤٩٩ - قَالَ سُفْيَانُ : وَصَنَعْنَا ذَلِكَ عَلَى الْمَوَاقِيتِ .

١٥٥٠٠ - وَعَنْ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالُوا : كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ

لِلرَّجُلِ أَوَّلَ مَا يَحِجُّ أَنْ يَحْرِمَ مِنْ بَيْتِهِ وَأَوَّلَ مَا يَعْتَمِرُ أَنْ يَحْرِمَ مِنْ بَيْتِهِ .

١٥٥٠١ - وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَبِيبٍ ، وَإِسْحَاقُ : وَالْإِحْرَامُ مِنَ الْمَوَاقِيتِ أَفْضَلُ ،

وَهِيَ السَّنَةُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهَا سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَمْتِهِ وَعَمَلُ بِهَا الصَّحَابَةُ مَعَهُ ، وَبَعْدَهُ وَجَدَ عَلَيْهَا عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ ، ^(١)

١٥٥٠٢ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُمَا ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ :

الْمَوَاقِيتُ رُخْصَةٌ وَتَوْسَعَةٌ يَتَمَتَّعُ الْمَرْءُ بِحُلِّهِ حَتَّى يَلْقَاهَا وَلَا يَتَجَاوَزَهَا ، وَالْإِحْرَامُ قَبْلُهَا فِيهِ فَضْلٌ لِمَنْ فَعَلَهُ وَقَوِيَ عَلَيْهِ . وَمَنْ أَحْرَمَ مِنْ مَنَزَلِهِ فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَالْإِحْرَامُ مِنْ مَوْضِعِهِ أَفْضَلُ .

١٥٥٠٣ - وَمِنْ حُجَّتِهِمْ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ، وَابْنَ مَسْعُودٍ ، وَعِمْرَانَ بْنَ

حَصِينٍ ، وَابْنَ عُمَرَ ، وَابْنَ عَبَّاسٍ أَحْرَمُوا مِنَ الْمَوَاضِعِ الْبَعِيدَةِ وَهُمْ فُقَهَاءُ الصَّحَابَةِ ، وَقَدْ شَهِدُوا إِحْرَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّتِهِ مِنْ مِيقَاتِهِ وَعَرَفُوا مَقْدَارَهُ وَمَرَادَهُ ، وَعَلِمُوا أَنَّ إِحْرَامَهُ مِنْ مِيقَاتِهِ كَانَ تَيْسِيرًا عَلَى أُمَّتِهِ ، أَحْرَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ مِنَ الشَّامِ ، وَأَحْرَمَ عِمْرَانُ بْنُ حَصِينٍ مِنَ الْبَصْرَةِ ، وَأَحْرَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ مِنَ الْقَادِسِيَّةِ ، وَكَانَ إِحْرَامُ عَلْقَمَةَ ، وَالْأَسُودِ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، وَأَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ مِنْ بَيْوتِهِمْ .

١٥٥٠٤ - وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : تَمَامُ الْحَجِّ أَنْ تُحْرِمَ مِنْ دُوْرَةِ أَهْلِكَ .

١٥٥٠٥ - وَآخْتَلَفُوا فِي الرَّجُلِ الْمُرِيدِ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ يُجَاوِزُ مِيقَاتَ بَلَدِهِ إِلَى مِيقَاتٍ آخَرَ أَقْرَبَ إِلَى مَكَّةَ مِثْلَ أَنْ يَتْرَكَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ الْإِحْرَامَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ حَتَّى يُحْرِمُوا مِنَ الْجَحْفَةِ (*) .

١٥٥٠٦ فَتَحْصِيلُ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّ مَنْ فَعَلَ فَعَلَيْهِ دَمٌ .

١٥٥٠٧ - وَآخْتَلَفُوا (١) فِي ذَلِكَ فَمِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَ الدَّمَ فِيهِ وَمِنْهُمْ مَنْ أَسْقَطَهُ ، وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ عَلَى إِيْجَابِ الدَّمِ فِي ذَلِكَ .

(٥) المسألة ٣٧٥- قال الجمهور (سوى الحنفية) : الإحرام من الميقات أفضل ، لفعل النبي ﷺ وأصحابه ، فإنهم أحرّموا من الميقات ، ولا يفعلون إلا الأفضل هكذا فعل النبي ﷺ في حجة الوداع ، فأحرّم من الميقات بالإجماع ، وكذا في عمرة الحديبية كما رواه البخاري في المغازي ، وإن كان جائز الإحرام قبل الميقات ، لقوله ﷺ : « يستمتع أحدكم بحله ما استطاع ، فإنه لا يدري ما يعرض له في إحرامه » ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن أبي أيوب . وروى الحسن « أن عمران بن حصين أحرّم من مصره ، فبلغ ذلك الفاروق عمر ، فغضب ، وقال : يتسامع الناس أن رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ أحرّم من مصره » . ولما أحرّم عبد الله بن عامر من خراسان وقدم على ذي النورين عثمان : لأمه فيما صنع وكرهه له ، وقال الحنفية : الإحرام من بلده أفضل إن كان في أشهر الحج ، وأمن على نفسه ، لقوله تعالى : ﴿ اتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] قال الإمام علي ، وابن مسعود : « إتمامها أن تحرم بهما من دوية أهلك » .

ومن تجاوز الميقات دون إحرام وجب عليه الدم إلا إذا عاد إليه ، ولا يسقط عنه الدم عند المالكية . وانظر في هذه المسألة : مغني المحتاج (١ : ٤٧٥) ، بداية المجتهد (١ : ٣١٤) ، المغني (٣ : ٢٦٤) ، بدائع الصنائع (٢ : ١٦٤) ، اللباب (١ : ١٧٨) ، الفقه الإسلامي وأدلته (٣ : ٧٤) .

(١) يعني أصحاب الإمام مالك .

١٥٥٠٨ - وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ .

١٥٥٠٩ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : لَوْ أَحْرَمَ الْمَدَنِيُّ مِنْ مِيقَاتِهِ كَانَ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَأَحْرَمَ مِنَ الْحُجَّةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٥٥١٠ - وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ .

١٥٥١١ - وَكَرِهَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ مُجَاوِزَةَ ذِي الْحَلِيفَةِ إِلَى الْحُجَّةِ ، وَلَمْ يَوْجِبِ الدَّمَ فِي ذَلِكَ .

١٥٥١٢ - وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا أَرَادَتْ الْحَجَّ أَحْرَمَتْ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ ، وَإِذَا أَرَادَتْ الْعُمْرَةَ أَحْرَمَتْ مِنَ الْحُجَّةِ .

١٥٥١٣ - وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ وَهُوَ يُرِيدُ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ ، فَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا جَاوَزَ الْمِيقَاتَ وَلَمْ يَحْرَمْ مِنْهُ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَلَمْ يَنْفَعَهُ رَجُوعُهُ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ .

١٥٥١٤ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ : إِذَا رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ لَبَّى أَوْ لَمْ يَلْبَ .

١٥٥١٥ - وَرُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ إِنْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ فَلَبَّى سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ وَإِنْ لَمْ يَلْبَ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ .

١٥٥١٦ - وَكُلُّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّهُ إِنْ لَمْ يَرْجِعْ وَتَمَادَى فَعَلَيْهِ دَمٌ .

١٥٥١٧ - وَلِلتَّابِعِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَقَاوِيلُ أَيْضاً غَيْرُ هَذِهِ :

١٥٥١٨ - (أحدها) : أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ تَرَكَ الْمِيقَاتَ . هَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ

وَالنَّخَعِيِّ^(١).

١٥٥١٩ - (وَقَوْلُ آخَرٍ) : أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْمِيقَاتِ ، فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ

حَتَّى قَضَى حَجَّهُ فَلَا حِجَّ لَهُ^(٢).

١٥٥٢٠ - هَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ .

١٥٥٢١ - وَقَوْلُ آخَرٍ وَهُوَ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْمِيقَاتِ كُلِّ مَنْ تَرَكَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ

حَتَّى تَمَّ حَجُّهُ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ فَأَهْلٌ مِنْهُ بِعَمْرَةٍ .

١٥٥٢٢ - رُوِيَ هَذَا عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ .

١٥٥٢٣ - وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَقْوَالُ شُدُوذٌ صَعْبَةٌ عِنْدَ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ ؛ لِأَنَّهَا لَا أَصْلَ

لَهَا فِي الْأَثَارِ وَلَا تَصَحُّ فِي النَّظَرِ .

١٥٥٢٤ - وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَبْدِ يُجَاوِزُ الْمِيقَاتَ بِغَيْرِ نِيَّةٍ إِحْرَامٍ ثُمَّ يُحْرِمُ :

١٥٥٢٥ - فَقَالَ مَالِكٌ : أَيَّمَا عَبْدٍ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ سَيِّدُهُ فِي الْإِحْرَامِ ،

ثُمَّ أَذِنَ لَهُ بَعْدَ مُجَاوِزَتِهِ الْمِيقَاتِ ، فَأَحْرَمَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٥٥٢٦ - وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ .

١٥٥٢٧ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : عَلَيْهِ دَمٌ لِتَرْكِهِ الْمِيقَاتَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَعْتَقَ .

١٥٥٢٨ - اضْطَرَبَ الشَّافِعِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَمَرَّةً قَالَ فِي الْعَبْدِ : عَلَيْهِ دَمٌ كَمَا

(١) المحلى (٧: ٧٤) ، المجموع (٧: ٢٠٧) ، المغني (٣: ٢٦٧)

(٢) آثار أبي يوسف : ١٢٠ .

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ .

١٥٥٢٩ - وَقَالَ فِي الْكَافِرِ يُجَاوِزُ الْمِيقَاتَ ثُمَّ يُسَلِّمُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٥٥٣٠ - قَالَ مَالِكٌ : وَكَذَلِكَ فِي الصَّبِيِّ يُجَاوِزُهُ ، ثُمَّ يَحْتَلِمُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٥٥٣١ - وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى : لَا شَيْءَ عَلَى الْعَبْدِ وَعَلَى الصَّبِيِّ ، وَعَلَى الْكَافِرِ إِذَا أَحْرَمَا مِنْ مَكَّةَ .

١٥٥٣٢ - وَمَرَّةً قَالَ : عَلَيْهِمْ بِلَادُهُمْ . وَهُوَ تَحْصِيلُ مَذْهَبِهِ .

١٥٥٣٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الصَّحِيحُ عِنْدِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْضَرْ بِالْمِيقَاتِ مُرِيدًا لِلْحَجِّ ، فَإِنَّمَا يُجَاوِزُهُ وَهُوَ غَيْرُ قَاصِدٍ إِلَى الْحَجِّ ثُمَّ حَدَّثَ لَهُ حَالٌ وَقَتَهُ بِمَكَّةَ فَأَحْرَمَ مِنْهَا . فَصَارَ كَالْمَكِّيِّ الَّذِي لَا حَرَمَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْجَمِيعِ .

١٥٥٣٤ - وَقَالَ مَالِكٌ : مَنْ أَفْسَدَ حُجَّتَهُ فَإِنَّهُ يَقْضِيهَا مِنْ حَيْثُ كَانَ أَحْرَمَ بِالْحُجَّةِ الَّتِي أَفْسَدَ .

١٥٥٣٥ - وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَهُوَ عِنْدَ أَصْحَابِهِمَا عَلَى الْإِخْتِيَارِ .

١٥٥٣٦ - وَاتَّفَقَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُمْ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ عَلَى أَنَّ مَنْ مَرَّ بِالْمِيقَاتِ لَا يُرِيدُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ وَهُوَ قَدْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ أَنَّهُ يُحْرَمُ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ لَهُ مِنْهُ فِي الْحَجِّ وَلَا يَرْجِعُ إِلَى الْمِيقَاتِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٥٥٣٧ - وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ : يَرْجِعُ إِلَى الْمِيقَاتِ وَيُحْرَمُ مِنْهُ .

١٥٥٣٨ - وَأَمَّا حَدِيثُهُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَهْلٌ مِنَ الْفِرْعِ ، فَمُجْمَلُهُ
عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ مَرٌّ بِالْمِيقَاتِ لَا يُرِيدُ إِحْرَامًا ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَأَهْلٌ مِنْهُ أَوْجَاءٌ إِلَى الْفِرْعِ مِنْ
مَكَّةَ وَغَيْرِهَا ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فِي الْإِحْرَامِ ، هَكَذَا ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ فِي مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ
عُمَرَ هَذَا.

١٥٥٣٩ - وَمَعْلُومٌ أَنَّ عُمَرَ رَوَى حَدِيثَ الْمَوَاقِيتِ ، وَمَحَالٌ أَنْ يَتَعَدَّى ذَلِكَ مَعَ
عِلْمِهِ بِهِ ، فَوَجَبَ عَلَى نَفْسِهِ دَمًا هَذَا لَا يَدْخُلُهُ عَالِمٌ ، فَاجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ
أَهْلُهُ دُونَ الْمَوَاقِيتِ إِلَى مَكَّةَ أَنَّ مِيقَاتَهُ مِنْ أَهْلِهِ حَتَّى يَبْلُغَ مَكَّةَ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ.

١٥٥٦٤٠ - وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا قَوْلَانِ شَاذَانِ .

١٥٥٤١ - (أَحَدُهُمَا) : لِأَبِي حَنِيفَةَ فِيمَنْ مَنَزَلَهُ بَيْنَ الْمَوَاقِيتِ وَمَكَّةَ ، قَالَ : يُحْرَمُ
مِنْ مَوْضِعِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا يَدْخُلُ الْحَرَمَ إِلَّا حَرَامٌ فَإِنْ دَخَلَهُ غَيْرَ حَرَامٍ فَلْيُخْرِجْ مِنْ
الْحَرَمِ وَلْيَهْلَ مِنْ حَيْثُ شَاءَ مِنَ الْمَهْلِ ، وَسَاءَتْ الْعُلَمَاءُ لَا يُلْزَمُونَهُ الْخُرُوجَ مِنَ الْحَرَمِ إِلَى
الْحَلِّ فِي الْحَجِّ ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُهُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَنْشِئَ حَجَّهُ مِنْ حَيْثُ نَوَاهُ .

١٥٥٤٢ - (وَالْقَوْلُ الْآخَرُ لِمَجَاهِدٍ) ؛ قَالَ : إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مَنَزَلُهُ بَيْنَ مَكَّةَ
وَالْمِيقَاتِ أَهْلٌ مِنَ مَكَّةَ ، وَأَمَّا إِهْلَالُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجِعْرَانَةِ بِعُمْرَةٍ فَذَلِكَ مُنْصَرَفُهُ
مِنْ حُنَيْنٍ إِلَى مَكَّةَ ، وَالْعُمْرَةُ لَا مِيقَاتَ لَهَا إِلَّا الْحِلُّ ، فَمَنْ أَتَى الْحِلَّ أَهْلٌ بِهَا مَنَشَوُهَا
قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا فَلَا حَرَجَ . وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

(٩) باب العمل في الإهلال (*)

٦٩٩ - ذَكَرَ فِيهِ مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ . أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ ، وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ » .

قَالَ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا . لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ . لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ . وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ لَبَّيْكَ . وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ ^(١) .

(٥) المسألة - ٣٧٦ - التلبية من سنن الحج العامة ولفظها : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » ، ومعناها : أنا مقيم على إجابتك حيث دعوتنا للحج ، إجابة بعد الإجابة ، وإقامة بعد إقامة .

ومن لا يحسنها بالعربية يأتي بها بغيرها ، وتجاوز الترجمة عنها بغير العربية مع القدرة على العربية ، على الأوجه ، ويسن الإكثار منها في أثناء الإحرام ، ويرفع الرجل صوته بها .

وقال المالكية : إنها واجبة ، يجب بتركها دم ؛ لأنها نسكٌ ، ومن ترك نسكاً أراق دمًا .

وهي شرط عند الحنفية - من شروط الإحرام ، لا يكون محرماً حتى يلي ، ويذكر ، ويسوق هديه ، كالتكبير للصلاة .

والحكمة في مشروعية التلبية : هي التنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعاء منه عز وجل .

(١) رواه مالك في الحج ، رقم (٢٢) باب « العمل في الإهلال » ، ص (٣٣١:١) ، وهو برواية محمد

ابن الحسن : ١٣٤ ، الحديث (٣٨٦) وأخرجه الشافعي في المسند (٣٠٣:١) و البخاري في الحج ، ح (١٥٤٩) ، باب « التلبية » (٤٠٨:٣) من فتح الباري . ومسلم فيه ، ح (٢٧٦٥) ص

(٤٤٣:٤) من طبعتنا ، باب « التلبية ، وصفتها ووقتها » . ويرقم : (١٩) - (١١٨٤) من طبعة عبد

الباقي ، ص (٨٤١:٢) ، وأبو داود فيه ، ح (١٨١٢) ، باب كيف التلبية ؟ (١٦٢:٢) ، والنسائي

(١٦٠:٥) ، باب « كيف التلبية ؟ » ، أربعتهم من حديث مالك ، عن نافع به .

١٥٥٤٣ - كَذَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَمَاعَةٌ رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ

نَافِعٍ ، أَيْضًا .

١٥٥٤٤ - وَرَوَاهُ ابْنُ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُهُ .

١٥٥٤٥ - وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ هَذَا

فِي تَلْيِيزِ رَسُولِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَام) دُونَ زِيَادَةِ ابْنِ عُمَرَ مِنْ قَوْلِهِ ^(١) .

١٥٥٤٦ - وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ زِيَادَةٌ « لَبَّيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ » ^(٢) .

١٥٥٤٧ - وَاخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي فَتْحِ « إِنَّ » وَكُسْرِهَا ، وَقَوْلُهُ « إِنَّ الْحَمْدَ

مُؤَخَّرُجَاهُ مِنْ حَدِيثِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ : الْبُخَارِيُّ فِي الْحَجِّ ، ح (١٥٤١) ،

بَابُ « الْإِهْلَالُ عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ » (٤٠٠ : ٣) وَمُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ ، ح (٣٧٦٦) ، وَأَبُو دَاوُدَ .

ح (١٧٧١) . بَابُ « فِي وَقْتِ الْإِحْرَامِ » (١٥٠ : ٢) ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، ح (٨١٨) ، بَابُ « مَا جَاءَ

فِي أَيِّ مَوْضِعٍ أَحْرَمَ النَّبِيُّ ﷺ » (١٧٢ : ٣) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْحَجِّ (١٦٢ : ٥) ، بَابُ « الْعَمَلُ فِي

الْإِهْلَالِ » .

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٦٧) مِنْ طَبْعَتِنَا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عِيْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيِّ ، عَنْ نَافِعٍ

بِهِ . وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٠٠ : ٣) وَمُسْلِمٌ (٢٧٦٨) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٥ : ٢) وَالنَّسَائِيُّ (١٣٦ : ٥) ،

وَابْنُ مَاجَةٍ (١٠١٣ : ٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ شَهَابٍ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ .

وَفِي حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) .

(١) « الْأَمُّ » (١٥٥ : ٢) بَابُ « كَيْفَ التَّلْيِيزِ ؟ » وَالسَّنَنُ الْكُبْرَى (٤٥٥ : ٥) ، وَ « مَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَالْآثَارِ »

(٩٥٧١ : ٧) .

(٢) « الْأَمُّ » (١٥٦ : ٢) ، وَالسَّنَنُ الْكُبْرَى (٤٥٥ : ٥) وَ « مَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَالْآثَارِ » (٩٥٧٣ : ٧) ، وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ

(٤٧٦ : ١) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْمَنَاسِكِ (١٦١ : ٥) بَابُ « كَيْفَ التَّلْيِيزِ ؟ » ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٦٢٤) ،

وَابْنُ حِبَّانَ (٣٨٠٠) ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي « شَرْحِ مَعَانِي الْآثَارِ » (١٢٥ : ٢) ، وَصَحْحُهُ الْحَاكِمُ

(٤٤٩ : ١) وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ .

وَالنِّعْمَةُ لَكَ . وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ يَخْتَارُونَ فِي ذَلِكَ الْكَسْرَ ^(١) .

١٥٥٤٨ - وَاجْتَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِهَذِهِ التَّلْبِيَةِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي الزِّيَادَةِ فِيهَا .

١٥٥٤٩ - فَقَالَ مَالِكٌ : أَكْرَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

١٥٥٥٠ - وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ .

١٥٥٥١ - وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ : أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَزَادَ فِيهَا مَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَزِيدُهُ

فِي هَذَا الْحَدِيثِ .

١٥٥٥٢ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا أَحِبُّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا شَيْئًا

يُعْجِبُهُ ، فَيَقُولُ : لَيْتَكَ إِنْ الْعَيْشَ عَيْشَ الْآخِرَةِ ^(٢) .

١٥٥٥٣ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ :

لَا بَأْسَ بِالزِّيَادَاتِ فِي التَّلْبِيَةِ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِيهَا مَا شَاءَ .

١٥٥٥٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : مِنْ حُجَّةٍ مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا مَا رَوَاهُ الْقُطَّانُ ، عَنْ

جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ

(١) قوله « إن الحمد » روي بكسر الهزة وفتحها أما وجه الكسر فعلى الاستئناف وهو ابتداء كلام كأنه لما قال لبيك استأنف كلاماً آخر فقال إن الحمد والنعمة لك وهو الذي اختاره محمد بن الحسن والكسائي رحمهما الله تعالى .

وأما وجه الفتح فعلى التعليل كأنه يقول اجبتك لأن الحمد والنعمة لك والكسر أجود عند الجمهور وقال ثعلب لأن من كسر جعل معناه إن الحمد لك على كل حال ومن فتح قال معناه لبيك لهذا السبب .

وقال الخطابي لهج العامة بالفتح وحكاها الزمخشري عن الشافعي .

(٢) الأم (٢ : ١٥٦) ، باب « كيف التلبية ؟ » ود التمهيد (١٥ : ١٢٨) .

ﷺ ... فَذَكَرَ التَّلِيَّةَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ (١).

١٥٥٥٥ - قَالَ : وَالنَّاسُ يَزِيدُونَ : لَيْتَكَ ذَا الْمَاعِجِ وَنَحْوَهُ مِنَ الْكَلَامِ ، وَالنَّبِيُّ (عليه السلام) يَسْمَعُ فَلَا يَقُولُ لَهُمْ شَيْئًا .

١٥٥٥٦ - وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَزِيدُ فِيهَا مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ .

١٥٥٥٧ - وَمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّلِيَّةِ : لَيْتَكَ ذَا النِّعَمَاءِ وَالْفَضْلِ الْحَسَنِ . لَيْتَكَ مَرْهُوبًا مِنْكَ ، وَمَرْغُوبًا إِلَيْكَ (٢) .

١٥٥٥٨ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي تَلْيِئِهِ لَيْتَكَ حَقًّا حَقًّا . تَعْبُدُ وَرِقًّا .

١٥٥٥٩ - وَمَنْ كَرِهَ الزِّيَادَةَ فِي التَّلِيَّةِ احْتَجَّ بِأَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ يَزِيدُ فِي التَّلِيَّةِ مَا لَمْ يَعْرِفْهُ .

وَقَالَ : مَا كُنَّا نَقُولُ هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

١٥٥٦٠ - رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ سَعْدٍ (٣) .

(١) أخرجه أبو داود في الحج (١٨١٣) ، باب « كيف التليية » ، (١٦٢:٢) ، وابن ماجه فيه (٢٩١٩) ، باب التليية (٩٧٤:٢) و « التمهيد » (١٢٩:١٥) .

(٢) المغني (٢٩٠:٣) ، و « التمهيد » (١٢٩:١٥) .

(٣) أنه سمع بعض بني أخيه وهو يلبي : يا ذا المعارج ، فقال سعد : المعارج ؟ إنه لذو المعارج ، وما هكذا كنا نلبي على عهد رسول الله ﷺ .

١٥٥٦١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَنْ زَادَ فِي التَّلْبِيَةِ مَا يَجْمَلُ وَيَحْسَنُ مِنَ الذِّكْرِ فَلَا بَأْسَ، وَ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ أَفْضَلُ عِنْدِي.

١٥٥٦٢ - وَمَعْنَى التَّلْبِيَةِ إِجَابَةُ عِبَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ رَبِّهِمْ فِيمَا فَرَضَ عَلَيْهِمْ مِنْ حُجَّ بَيْتِهِ، وَالْإِقَامَةُ عَلَى طَاعَتِهِ (١).

١٥٥٦٣ - يُقَالُ مِنْهُ قَدْ أَلْبَ بِالْمَكَانِ . إِذَا أَقَامَ بِهِ .

١٥٥٦٤ - وَقَالَ الرَّاجِزُ :

لَبٌّ بِأَرْضٍ مَا تَخْطُهَا الْغَنَمُ (٢).

١٥٥٦٥ - وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْخَلِيلُ (٣).

١٥٥٦٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ مَعْنَى التَّلْبِيَةِ إِجَابَةُ

= (الأم،) للشافعي (١٥٥:٢) باب « كيف التلبية » وفي السنن الكبرى للبيهقي (٤٥:٥)، وفي «معرفة السنن والآثار» (٩٥٧٨:٧). والتمهيد (١٢٩:١٥).

(١) قوله « لبيك اللهم » يعني يا الله أجبناك فيما دعوتنا، وقيل: إنها إجابة للخليل عليه الصلاة والسلام. وقد روى ابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس قال « لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت قيل له (أذن في الناس بالحج) قال رب وما يبلغ صوتي قال أذن وعلي البلاغ قال فنادى إبراهيم ﷺ يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق فسمعه من بين السماء والأرض أفلا ترون الناس يجيئون من أقصى الأرض يلبنون ».

ومن طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وفيه « وأجابوه بالتلبية في أصلاب الرجال وأرحام النساء وأول من أجابه أهل اليمن فليس حاج يحج من يومئذ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم ﷺ يومئذ ».

(٢) الشاهد في « لسان العرب » (٣٩٨٠) ط. دار المعارف. (مادة): لب

(٣) في « التمهيد » (١٣٠:١٥): الخليل، والأحمر

إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ أَذِنَ بِالْحَجِّ فِي النَّاسِ .

١٥٥٦٧ - رَوَى جَرِيرٌ ، عَنْ قَابُوسِ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَمَّا فَرَّغَ إِبْرَاهِيمُ مِنْ بِنَاءِ الْبَيْتِ قِيلَ لَهُ : أَذِنَ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ . قَالَ رَبِّ وَمَا يُلْغُ الصَّوْتُ ؟ قَالَ : أَذِنَ وَعَلَيَّ الْبَلَاغُ . فَنَادَى إِبْرَاهِيمُ : أَيُّهَا النَّاسُ : كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ . قَالَ فَسَمِعَهُ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ . أَفَلَا تَرَوْنَ النَّاسَ يَجِيئُونَ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ يُلْبُونَ ^(١) .

١٥٥٦٨ - وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ﴾ [الحج : ٢٧] قَالَ : قَامَ إِبْرَاهِيمُ عَلَى مَقَامِهِ ، قَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ : أَجِيبُوا رَبَّكُمْ ، فَقَالُوا : اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ فَهُوَ مِنْ أَجَابِ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَئِذٍ ^(٢) .

١٥٥٦٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : مَعْنَى « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ » أَيِ إِجَابَتِي إِلَيْكَ إِجَابَةً بَعْدَ إِجَابَةٍ .

١٥٥٧٠ - وَمَعْنَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ « لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ » أَيِ أَسْعِدْنَا سَعَادَةً بَعْدَ سَعَادَةٍ وَإِسْعَادَ بَعْدَ إِسْعَادٍ .

١٥٥٧١ - وَقَدْ قِيلَ : مَعْنَى « وَسَعْدَيْكَ » سَعَادَةُ لَكَ .

١٥٥٧٢ - وَكَانَ ثَعْلَبٌ يَقُولُ : « إِنَّ » بِالْكَسْرِ فِي قَوْلِهِ : « إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ

(١) رواه ابن أبي حاتم ، على ما ذكره البدر العيني في العمدة (١٧٢ : ٩) ، وذكره السيوطي في « الدر المنثور » (٣٢ : ٦) ط ، دار الفكر ، ونسبه لابن أبي ثيبة في المصنف ، وابن جرير ، وابن منيع ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، والحاكم وصححه ، والبيهقي في سننه ، عن ابن عباس .

(٢) ذكره السيوطي في « الدر المنثور » (٣٤ : ٦) ، ونسبه لسعيد بن حميد عن مجاهد .

لَكَ أَحَبُّ إِلَيَّ ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَكْسِرُهَا يَذْهَبُ إِلَى أَنْ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ،
وَالَّذِي يَفْتَحُ يَذْهَبُ إِلَى أَنْ الْمَعْنَى لَيْتِكَ إِلَى أَنْ الْحَمْدَ لَكَ . أَيُّ لَيْتِكَ وَلِهَذَا السَّبَبُ .

١٥٥٧٣ - وَاسْتَحَبَّ الْجَمِيعُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ الْمُحْرَمِ بِالتَّلْبِيَةِ بِإِثْرِ صَلَاةٍ يُصَلِّيُهَا .

١٥٥٧٤ - وَكَانَ مَالِكٌ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَتَدَيَّ الْمُحْرَمُ بِالتَّلْبِيَةِ بِإِثْرِ صَلَاةٍ نَافِلَةٍ، أَقْلُهَا
رَكَعَتَانِ ، وَكَرِهَ أَنْ يَحْرَمَ بِإِثْرِ الْفَرِيضَةِ دُونَ نَافِلَةٍ . فَإِنْ أَحْرَمَ بِإِثْرِ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَلَا
حَرَجَ .

١٥٥٧٥ - وَقَالَ غَيْرُهُ : وَيُحْرَمُ بِإِثْرِ نَافِلَةٍ أَوْ فَرِيضَةٍ مِنْ مِيقَاتِهِ إِذَا كَانَتْ صَلَاةٌ
يَتَنَفَّلُ بَعْدَهَا ، فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ لَمْ يَرَحْ حَتَّى يَحِلَّ وَقْتُ صَلَاةٍ فَيُصَلِّيَ ثُمَّ
يُحْرَمُ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ، وَكَانَ مِنْ يَمِينِي فَإِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَحْرَمَ .

١٥٥٧٦ - وَقَالَ الْعُلَمَاءُ بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ (عَزَّ وَجَلَّ) ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ
الْحَجَّ﴾ [البقرة : ١٩٧] ، قَالُوا : الْفَرَضُ التَّلْبِيَةُ .

١٥٥٧٧ - قَالَهُ عَطَاءٌ ، وَطَاوُوسٌ ، وَعَكْرَمَةُ ، وَغَيْرُهُمْ .

١٥٥٧٨ - وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : الْفَرَضُ الْإِهْلَالُ ، وَالْإِهْلَالُ التَّلْبِيَةُ .

١٥٥٧٩ - وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ : الْفَرَضُ الْإِحْرَامُ . وَهُوَ كُلُّهُ مَعْنَى
وَاحِدٍ .

١٥٥٨٠ - وَقَالَتْ عَائِشَةُ : لَا إِحْرَامَ إِلَّا لِمَنْ أَحْرَمَ وَلَبَّى .

١٥٥٨١ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : الْفَرَضُ : الْإِحْرَامُ ، وَالْإِحْرَامُ : التَّلْبِيَةُ ، وَالتَّلْبِيَةُ فِي
الْحَجِّ مِثْلُ التَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ .

١٥٥٨٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : اللَّفْظُ بِالتَّلْبِيَةِ فِي حِينَ فَرَضَ الْإِحْرَامَ عِنْدَ الثَّوَرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ ، وَالْحَجُّ إِلَيْهَا مُفْتَقَرٌ ، وَلَا تَجْزِي التَّلْبِيَةُ عَنْهَا عِنْدَهُمَا . إِلَّا أَنْ أَبَا حَنِيفَةَ يَجُوزُ عِنْدَهُ سَائِرُ الْوُجُوهِ مِنَ التَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّسْبِيحِ عَنْ التَّلْبِيَةِ كَمَا يَفْعَلُ فِي الْإِحْرَامِ بِالصَّلَاةِ .

١٥٥٨٣ - وَلَمْ أَجِدْ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ نَصًّا فِي ذَلِكَ ، وَأَصُولُهُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّلْبِيَةَ لَيْسَتْ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ عِنْدَهُ .

١٥٥٨٤ - وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ حِي .

١٥٥٨٥ - وَأَوْجَبَ التَّلْبِيَةَ أَهْلُ الظَّاهِرِ : دَاوُدُ ، وَغَيْرُهُ .

١٥٥٨٦ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : تَكْفِي النِّيَّةُ فِي الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ مِنْ أَنْ يُسَمَّى : حَجًّا ، أَوْ عُمْرَةً .

١٥٥٨٧ - قَالَ : وَإِنْ لَبَّى حَجًّا أَوْ عُمْرَةً لَحَجَّهُ يُرِيدُ عُمْرَةً فَهِيَ عُمْرَةٌ ، وَإِنْ لَبَّى بِحَجٍّ يُرِيدُ عُمْرَةً فَهِيَ عُمْرَةٌ ، وَإِنْ لَبَّى بِعُمْرَةٍ فَهُوَ حَجٌّ ، وَإِنْ لَبَّى لَيْسَ يُرِيدُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً فَلَيْسَ بِحَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ ، وَإِنْ لَبَّى يَتَوَرَّى الْإِحْرَامَ وَلَا يَتَوَرَّى حَجًّا وَلَا عُمْرَةً فَلَهُ الْخِيَارُ يَجْعَلُهُ أَيُّهُمَا شَاءَ ، وَإِنْ لَبَّى وَقَدْ نَوَى أَحَدَهُمَا فَنَسِيَ ، فَهُوَ قَارِنٌ لَا يُجْزئُهُ غَيْرُ ذَلِكَ .

هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ .

١٥٥٨٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : ذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ ، قَالَ : قِيلَ لِأَبْنِ الْقَاسِمِ : أَرَأَيْتَ الْحَرَمَ مِنْ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ إِذَا تَوَجَّهَ مِنْ فَنَاءِ الْمَسْجِدِ بَعْدَ

أَنْ صَلَّى تَوَجُّهَهُ وَهُوَ نَاسٍ أَنْ يَكُونَ فِي تَوَجُّهِهِ مُحَرَّمًا ؟ .

فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : أَرَاهُ مُحَرَّمًا فَإِنْ ذَكَرَ مِنْ قَرِيبٍ لَيْئًا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَذْكُرْ حَتَّى خَرَجَ مِنْ حَجَّهِ رَأَيْتُ أَنْ يَهْرِيْقَ دَمًا .

١٥٥٨٩ - قَالَ إِسْمَاعِيلُ : وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِهْلَالَ لِلْإِحْرَامِ لَيْسَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ التَّكْبِيرِ لِلدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَا يَكُونُ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ ، وَيَكُونُ دَاخِلًا فِي الْإِحْرَامِ بِالتَّلْبِيَةِ وَبِغَيْرِ التَّلْبِيَةِ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي تَوْجِبُ الْإِحْرَامَ بِهَا عَلَى نَفْسِهِ ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ : قَدْ أَحْرَمْتُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، أَوْ يَشْعُرَ الْهَدْيَ - وَهُوَ يُرِيدُ بِإِشْعَارِهِ : الْإِحْرَامَ ، أَوْ يَتَوَجَّهُ نَحْوَ الْبَيْتِ وَهُوَ يُرِيدُ بِتَوَجُّهِهِ : الْإِحْرَامَ ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ كُلِّهِ وَمَا أَشْبَهَهُ مُحَرَّمًا .

١٥٥٩٠ - وَكَانَ مَالِكٌ يَرَى عَلَى مَنْ تَرَكَ التَّلْبِيَةَ مِنْ أَوَّلِ إِحْرَامِهِ إِلَى آخِرِ حَجَّهِ دَمًا يَهْرِيْقُهُ .

١٥٥٩١ - وَكَانَ ^(١) الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ لَا يَرَيَانِ عَلَى مَنْ أَحْرَمَ عَلَى مَا قَدَّمْنَا عَنْهُمَا - ثُمَّ لَمْ يَلْبُ إِلَى آخِرِ الْحَجِّ شَيْئًا .

وَفِي هَذَا الْبَابِ :

٧٠٠ - مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ . فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَهْلٌ ^(١) .

٧٠١ - وَذَكَرَ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ

(١) فِي النُّسخِ الْخَطِيَّةِ : « قَالَ » وَأُثْبِتُ مَا يُوَافِقُ السِّيَاقَ .

أَبَاهُ يَقُولُ : بَيِّدَاؤُكُمْ ^(١) هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا ^(٢). مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ . يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ ^(٣).

٧٠٢ - وَعَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ . ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَرْكَبُ ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ، أَحْرَمَ ^(٤).

(١) الموطأ : ٣٣٢ ، والموطأ برواية محمد بن الحسن : ١٣٤ ، الأثر (٣٨٤) ، من طريق ابن عمر ، أن عمر كان يصلي ...

وأخرجه موصولاً من رواية الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر : البخاري في الحج - (١٥١٤) ، باب « قول الله تعالى : ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ ... فتح الباري (٣: ٣٧٩) ، ومسلم في الحج ، (٢٧٧٦) في طبعتنا ، ص (٤٥٣: ٤) ، باب « الإهلال من حيث من تنبثت الراحلة » ، ويرقم: ٢٩- (١١٨٧) في طبعة عبد الباقي ، والنسائي في المناسك (١٦٣: ٥) باب « العمل في الإهلال » .

(٢) قوله عن ابن عمر : (قال يبيدؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها ما أهل رسول الله ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ يعني ذا الحليفة) وفي الرواية الأخرى (ما أهل رسول الله ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ) (قال العلماء : هذه البيداء هي الشرف الذي قدام ذي الحليفة إلى جهة مكة ، وهي بقرب ذي الحليفة ، وسميت ببيداء ؛ لأنه ليس فيها بناء ولا أثر ، وكل مفازة تسمى ببيداء ، وأما هنا فالمراد بالبيداء : ببيداء ذي الحليفة .

(٣) وقوله (تكذبون فيها) أي تقولون إنه ﷺ أحرم منها ، ولم يحرم منها وإنما أحرم قبلها من عند مسجد ذي الحليفة ، ومن عند الشجرة التي كانت هناك ، وكانت عند المسجد ، وسماهم ابن عمر كاذبين ؛ لأنهم أخبروا بالشيء على خلاف ما هو ، والكذب عند أهل السنة : هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو ، سواء تعمده أم غلط فيه أو سها ، وفيه أنه لا بأس بإطلاق هذه اللفظة ، وفيه دلالة على أن ميقات أهل المدينة من عند مسجد ذي الحليفة ، ولا يجوز لهم تأخير الإحرام إلى البيداء ، وبهذا قال جميع العلماء ، وفيه أن الإحرام من الميقات أفضل من دويره أهله ؛ لأنه ﷺ ترك الإحرام من مسجده مع كمال شرفه .

(٤) أخرجه البخاري في الحج (١٥٤١) باب « الإهلال عند مسجد ذي الحليفة فتح الباري (٣: ٤٠٠) ، ومسلم في الحج ، ح (٢٧٧٠) في طبعتنا ، ص (٤٤٩: ٤) باب « أمر أهل المدينة =

٧٠٣ - مَالِكٌ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ أَهَلَ مِنْ عِنْدِ مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ، وَأَنَّ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ أَشَارَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ^(١).

١٥٥٩٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَا حَدِيثُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فَلَمْ يَخْتَلِفِ الرَّوَاةُ عَنْ مَالِكٍ فِي إِسْرَائِهِ ، وَمَعْنَاهُ قَدْ رَوَى مِنْ وَجْهِهِ ، ذَكَرْتُ أَكْثَرَهَا فِي « التَّمْهِيدِ » ^(٢).

١٥٥٩٣ - وَفِيهِ مِنَ السَّفَقَةِ أَنَّ الْإِهْلَالَ سُنَّةٌ أَنْ تَكُونَ قَبْلَهُ صَلَاةُ نَافِلَةٍ أَقْلُهَا رَكْعَتَانِ ثُمَّ يَهْلُ بِإِثْرِهَا وَيَرْكَبُ فِيهِلُ أَيْضًا إِذَا رَكَبَ .

١٥٥٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحَلِيفَةِ ، ثُمَّ يَهْلُ حَتَّى تَسْتَوِيَ بِهِ قَائِمَةً ^(٣).

١٥٥٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ :

=بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة، وبرقم: ٢٣- (١١٨٦)، ص (٨٤٣:٢) في طبعة عبدالباقى، وأبو داود في الحج (١٧٧١)، باب وقت الإحرام (١٥٠:٢)، والترمذي في الحج (٨١٨) باب ما جاء في أي موضع أحرم النبي ﷺ (١٨١:٢)، والنسائي في الحج (١٦٢:٥)، باب « العمل في الإهلال ».

(١) الموطأ: ٣٣٣، والمغني (٤٠٤:٣)، والمحلى (١٢٥:٧)، وفيه استحباب صلاة النافلة، عند إرادة الإحرام.

(٢) الموطأ: ٣٣٣، وأضفته منه، ولم يرد بالنسخ الخطية.

(٣) التمهيد (٢٨٧:٢٢-٢٨٨) من حديث ابن عمر، وأنس من وجوه ثابتة، وسيدكر المصنف وجهاً من وجوهها في (١٥٥٩٤) و(١٥٥٩٥).

(٤) سنن النسائي (١٦٣:٥).

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا ، وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ بَاتَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حَتَّى أَصْبَحَ ، فَلَمَّا رَكِبَ رَاحِلَتَهُ وَاسْتَوَتْ بِهِ أَهْلٌ^(١).

١٥٥٩٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ ، يَعْنِي بَعْدَ أَنْ رَكَعَ الرُّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ فِي حَدِيثِ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَأَحْرَمَ يَأْتِرُهُمَا.

١٥٥٩٧ - وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ «يَبْدَأُكُمْ هَذِهِ» فَإِنَّهُ أَرَادَ مَوْضِعَكُمْ الَّذِي تَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَهْلُ إِلَّا مِنْهُ ؛ قَالَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ مُنْكَرًا لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا أَهَلَ فِي حَجَّتِهِ حِينَ أَشْرَفَ عَلَى الْبَيْدَاءِ، وَالْبَيْدَاءُ الصُّحْرَاءُ^(٢). يُرِيدُ بَيْدَاءَ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

١٥٥٩٨ - وَأَمَّا قَوْلُهُ : « مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » ، فَالْإِهْلَالُ فِي الشَّرِيعَةِ هُوَ الْإِحْرَامُ ، وَهُوَ فَرَضُ الْحَجِّ ، وَهُوَ التَّلْبِيَةُ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ ، وَقَوْلُهُ « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ » وَيَتَوَيَّ مَا شَاءَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ .

١٥٥٩٩ - وَاتَّفَقَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ النِّيَّةَ فِي الْإِحْرَامِ تُجْزِئُ عَنْ الْكَلَامِ ، وَلَا قَضَاءَ.

١٥٦٠٠ - وَنَاقِضَ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ : إِنَّ الْإِحْرَامَ عِنْدَهُ مِنْ شَرْطِهِ : التَّلْبِيَةُ ، وَلَا

(١) أخرجه أبو داود في المناسك ، ح (١٧٣٣) ، باب « في وقت الإحرام » (١٥١:٢).

(٢) في (س) : « البطحاء » .

يَصِحُّ إِلَّا بِالنِّيَّةِ كَمَا لَا يَصِحُّ الدُّخُولُ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرِ جَمِيعاً (*).

١٥٦٠١ - ثُمَّ قَالَ فِيمَنْ أَعْمِيَ عَلَيْهِ فَأَحْرَمَ عَنْهُ أَصْحَابُهُ ، وَلَمْ يَفِقْ حَتَّى قَاتَهُ الرُّقُوفُ بِعَرَفَةَ : يُجْزئُهُ إِحْرَامُ أَصْحَابِهِ عَنْهُ .

١٥٦٠٢ - وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ .

١٥٦٠٣ - قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ : مَنْ عَرَضَ لَهُ هَذَا فَقَدْ قَاتَهُ الْحَجَّ وَلَا يَنْتَفِعُهُ إِحْرَامُ أَصْحَابِهِ عَنْهُ .

١٥٦٠٤ - وَنَاقِضَ مَالِكٌ أَيْضاً ، فَقَالَ : مَنْ أَعْمِيَ عَلَيْهِ فَلَمْ يُحْرَمْ فَلَا حَجَّ لَهُ ، وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ مُغْمًى ^(١) عَلَيْهِ أَجْزَأَهُ .

١٥٦٠٥ - وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَيْسَ بِتَنَاقُضٍ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ لَا يَقُوتُ إِلَّا بِقُوتِ عَرَفَةَ ، وَحَسَبُ الْمُغْمَى عَلَيْهِ أَنْ يُحْرَمْ إِذَا أَفَاقَ قَبْلَ عَرَفَةَ . فَإِذَا أَحْرَمَ ثُمَّ أَعْمِيَ عَلَيْهِ فَوَقَّفَ مُغْمًى عَلَيْهِ أَجْزَأَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ عَلَى إِحْرَامِهِ .

(٥) المسألة - ٣٧٧ - إن نية الملبى كافية له من أن يظهر ما يحرم به كما تكون نية المصلي مكتوبة أو نافذة أو نذرا كافية له من إظهار ما ينوي منها بأي إحرام نوى ، ونية الصائم كذلك ، فلو حج أو اعتمر عن غيره كفته نيته من أن يسمى أن حجه هذا عن غيره ، والنية شرط عند الحنفية ، وركن عند الجمهور .

ولو لبى المرم فقال : « لبيك بحجة وعمرة » وهو يريد حجة كان مفرداً ، ولو أراد عمرة كان معتمراً ، ولو سعى عمرة وهو يريد حجة كان حجا ، ولو سعى عمرة وهو يريد قرانا كان قرانا ، إنما يصير أمره إلى النية إذا أظهر التلبية معها ولا يلزمه إذا لم يكن له نية أن يكون عليه أكثر من لفظه ، وذلك أن هذا عمل لله خالص لا شيء لأحد من الآدميين غيره فيه ، فيؤخذ به بما ظهر من قوله دون نيته .

(١) رسمت في (ك) : مغماً ، وكذا في (س) .

١٥٦٠٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْنَا أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ فَرَضٌ ،
وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَتَأَدَّى مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى آدَائِهِ كَالْإِحْرَامِ سَوَاءً ، وَكَسَائِرِ الْفُرُوضِ لَا
تَسْقُطُ إِلَّا بِالْقَصْدِ إِلَى آدَائِهَا بِالنِّيَّةِ وَالْعَمَلِ حَتَّى يَكْمُلَهَا ؛ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ .

١٥٦٠٧ - وَوَأَفَقَ أَبُو حَنِيفَةَ مَالِكًا فِيمَنْ شَهِدَ عَرَفَةَ مُغْمًى عَلَيْهِ وَلَمْ يَفْقَ حَتَّى

انصدع الفجر .

١٥٦٠٨ - وَخَالَفَهُمَا الشَّافِعِيُّ فَلَمْ يُجْزَ لِلْمُغْمَى عَلَيْهِ وَقُوفًا بِعَرَفَةَ حَتَّى يُصْبِحَ

عَالِمًا بِذَلِكَ ، قَاصِدًا إِلَيْهِ .

١٥٦٠٩ - وَبِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ قَالَ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ ، وَكَثَرُ

النَّاسِ .

١٥٦١٠ - وَاخْتَلَفَتْ الْآثَارُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ لِحَجَّتِهِ

مَنْ أَقْطَارِ ذِي الْحُلَيْفَةِ .

١٥٦١١ - فَقَالَ قَوْمٌ : أَحْرَمَ مِنْ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ بَعْدَ أَنْ صَلَّى فِيهِ .

١٥٦١٢ - وَقَالَ آخَرُونَ : لَمْ يَحْرِمَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ

مِنَ الْمَسْجِدِ .

١٥٦١٣ - وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّمَا أَحْرَمَ حِينَ أَطْلَعَ عَلَى الْبَيْدَاءِ وَأَشْرَفَ عَلَيْهَا .

١٥٦١٤ - وَقَدْ أَوْضَحَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْمَعْنَى فِي اخْتِلَافِهِمْ .

١٥٦١٥ - فَأَمَّا الْآثَارُ الَّتِي ذَكَرَ فِيهَا أَنَّهُ أَهْلٌ حِينَ أَشْرَفَ عَلَى الْبَيْدَاءِ ف :

١٥٦١٦ - رَوَى أَشْعَثُ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى

الظَّهْرُ ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى جَبَلِ الْبَيْدَاءِ أَهْلٌ ^(١).

١٥٦١٧ - وَرَوَى شُعْبَةُ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحْرَمَ مِنَ الْبَيْدَاءِ . وَبِمَا قَالَ : مِنْ الْمَسْجِدِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ^(٢).

١٥٦١٨ - رَوَايَةُ شُعْبَةَ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ مُخَالَفَةً لِرَوَايَةِ مَالِكٍ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ .

١٥٦١٩ - وَحَدِيثُ عُبَيْدِ بْنِ جَرِيحٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَهْلُ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ ^(٣).

١٥٦٢٠ - وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهَا ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَخَذَ طَرِيقَ الْفُرْعِ أَهْلٌ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَحِلَتُهُ ، وَإِذَا أَخَذَ طَرِيقَ الْفُرْعِ أَهْلٌ إِذَا أَشْرَفَ عَلَى الْبَيْدَاءِ ^(٤).

١٥٦٢١ - فَفِي هَذِهِ الْأَنَارِ كُلُّهَا : الْإِهْلَالُ بِالْبَيْدَاءِ ، وَهِيَ مُخَالَفَةٌ لِحَدِيثِ مَالِكٍ فِي هَذَا الْبَابِ .

١٥٦٢٢ - وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ كُلُّهَا ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ ،

(١) أخرجه أبو داود في الحج ، ح (١٧٧٤) ، باب « في وقت الإحرام » (١٥١:٢) والنسائي في الحج ، باب « البيداء » ، وباب « العمل في الإهلال » ، وباب « كيف يفعل من أهل بالحج والعمرة ولم يسق الهدى » ، وإسناده صحيح .

(٢) تقدم في (٧٠١)

(٣) أخرجه أبو داود في الحج (١٧٧٢) ، باب « في المواقيت » (١٥٠:٢ - ١٥١) ، وإسناده صحيح .

(٤) أخرجه أبو داود ، في الحج (١٧٧٥) باب « في وقت الإحرام » (١٥١:٢) ، وإسناده صحيح .

وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ يُفَسِّرُ مَا أَوْهَمَ الْاِخْتِلَافَ بَيْنَهَا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

١٥٦٢٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي خُصَيْفٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ ، قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : عَجِبْتُ لِاِخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَوْجَبَ حُجَّتَهُ ، فَقَالَ ، إِنِّي لأَعْلَمُ النَّاسَ بِذَلِكَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا صَلَّى بِمَسْجِدِهِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْهِ أَوْجَبَهُ فِي مَجْلِسِهِ ، فَأَهْلُ بِالْحَجِّ حِينَ فَرَّغَ مِنَ الرُّكَعَتَيْنِ فَسَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَحَفَظُوا عَنْهُ ذَلِكَ ، ثُمَّ رَكِبَ فَلَمَّا اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ أَهْلٌ وَادْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَحَفَظُوا ذَلِكَ عَنْهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ إِنَّمَا كَانُوا يَأْتُونَ أَرْسَالًا ، فَسَمِعُوهُ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ يَهْلُ ؛ فَقَالُوا : إِنَّمَا أَهْلٌ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ . ثُمَّ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا وَقَفَ عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ أَهْلٌ ، وَادْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ ، فَقَالُوا : إِنَّمَا أَهْلٌ ، عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ .

فَمَنْ أَخَذَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَهْلٌ فِي مُصَلَاةٍ إِذَا فَرَّغَ مِنْ رَكَعَتَيْهِ (١) .

وَفِي هَذَا الْبَابِ :

٧٠٤ - مَالِكٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ ، لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْحَجِّ (١٧٧٠) بَابٌ فِي وَقْتِ الْإِحْرَامِ (٢ : ١٥٠) ، وَاسْنَادُهُ صَحِيحٌ .

أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا. قَالَ : وَمَا هُنَّ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ ؟ قَالَ : رَأَيْتَكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانَيْنِ ، وَرَأَيْتَكَ تَلْبَسُ النُّعَالَ السَّبْتِيَّةَ . وَرَأَيْتَكَ تَصْبِغُ بِالصُّفْرِ . وَرَأَيْتَكَ ، إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ ، أَهْلُ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَيْلَالَ ، وَلَمْ تُهْلِلْ أَنْتَ حَتَّى يَكُونَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : أَمَّا الْأَرْكَانُ ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانَيْنِ ، وَأَمَّا النُّعَالُ السَّبْتِيَّةُ ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النُّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا . وَأَمَّا الصُّفْرُ ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا . فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَصْبِغَ بِهَا . وَأَمَّا الْهَيْلَالُ ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلِلُ حَتَّى تَنْبُعَ بِهِ رَاحِلَتُهُ ^(١).

١٥٦٢٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : عُبَيْدُ بْنُ جُرَيْجٍ مِنْ ثِقَاتِ التَّابِعِينَ ^(٢).

١٥٦٢٥ - ذَكَرَ الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا

(١) أخرجه البخاري في الطهارة (١٦٦) باب « غسل الرجلين في التعلين ولا يمسح على التعلين » الفتح (٢٦٧:١) ، وفي اللباس ، ومسلم في الحج (٢٧٧٢) في طبعتنا ، باب « الإهلال من حيث تنبعث الراحلة » ويرقم : ٢٥ - (١١٨٧) في طبعة عبد الباقي ، ورواه أبو داود في المناسك (١٧٧٢) باب « في وقت الإحرام » (١٥٠:٢) ، والنسائي في الطهارة (٨٠: ١) باب « الوضوء في التعلين » ، ورواه في الحج وفي الزينة ، ورواه ابن ماجه في اللباس (٣٦٢٦) باب « الخضاب بالصفرة » (١١٩٨:١).

(٢) هو عبيد بن جريح التيمي المدني ، يروي عن ابن عمر ، وأبي هريرة ، أخرجه له الجماعة سوى الترمذي ، فقد أخرجه له في الشمائل ، ووثقه : أبو زرعة ، والعجلي ، والنسائي ، وابن حبان . ترجمته في : التاريخ الكبير (٤٤٤:١:٣) ، وتاريخ الثقات للعجلي (١٠٧٥) والجرح والتعديل (٤٠٣:٢:٢) وثقات ابن حبان (١٣٣:٥) ، وتهذيب التهذيب (٦٢:٧)

ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ، عَنْ ابْنِ قَسِيْطٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَجَّجْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ مِنْ بَيْنِ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ: اثْنَتَيْ عَشْرَةَ مَرَّةً^(١).

١٥٦٢٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ وَالْمَذَاهِبِ كَانَ فِي الصُّحَابَةِ، مَوْجُودًا، وَهُوَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَصَحُّ مَا يَكُونُ فِي الْإِخْتِلَافِ إِذَا كَانَ بَيْنَ الصُّحَابَةِ، وَأَمَّا مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصُّحَابَةُ وَاخْتَلَفَ فِيهِ مِنْ بَعْدِهِمْ فَلَيْسَ اخْتِلَافُهُمْ بِشَيْءٍ^(٢). وَإِنَّمَا وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الصُّحَابَةِ بِالتَّأْوِيلِ الْمُحْتَمَلِ فِيمَا سَمِعُوهُ أَوْ رَأَوْهُ، أَوْ فِيمَا انْفَرَدَ بِعِلْمِهِ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ، أَوْ فِيمَا كَانَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى طَرِيقِ الْإِبَاحَةِ فِي فِعْلِهِ لِشَيْعَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ فِي وَقْتِهِ.

١٥٦٢٧ - وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحُجَّةَ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ سُنَّةٌ، وَأَنَّهَا حُجَّةٌ عَلَى مَا خَلَفَهَا، وَلَيْسَ مَنْ خَالَفَهَا عَلَيْهَا حُجَّةٌ.

١٥٦٢٨ - أَلَا تَرَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمَّا قَالَ لَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ: «رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَشْيَاءَ لَمْ يَصْنَعُهَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ..» لَمْ يَسْتَوْحِشْ مِنْ مُفَارَقَةِ أَصْحَابِهِ إِذْ كَانَ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ عِلْمٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ لَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ: الْجَمَاعَةُ أَعْلَمُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ، وَلَعَلَّكَ قَدْ وَهَمْتَ كَمَا يَقُولُ الْيَوْمَ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ، بَلْ انْقَادَ لِلْحَقِّ إِذْ: سَمِعَهُ. وَهَكَذَا يُلْزَمُ الْجَمِيعُ.

١٥٦٢٩ - وَأَمَّا قَوْلُهُ: رَأَيْتَكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ، فَالْسَّنَةُ الَّتِي عَلَيْهَا جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ بِالْأَمْصَارِ أَنَّ ذَيْنِكَ الرُّكْنَيْنِ يُسْتَلَمَانِ دُونَ غَيْرِهِمَا.

(١) التمهيد (٧٥: ٢١).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط في (ك)، ثابت في (س).

١٥٦٣٠ - وروينا عن ابن عمر أنه قال : تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْتِلاَمَ الرُّكْنَيْنِ

الَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحَجَرَ أَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يَتِمَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ^(١).

١٥٦٣١ - وَأَمَّا السَّلَفُ فَقَدْ اِخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ ^(*).

١٥٦٣٢ - فَرُوي عَنْ جَابِرٍ وَأَنَسٍ ^(٢)، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ^(٣)، وَالحَسَنِ، وَالحُسَيْنِ ^(٤).

(رضي الله عنهم) أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَلِمُونَ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا.

١٥٦٣٣ - وَعَنْ عُرْوَةَ مِثْلُ ذَلِكَ.

١٥٦٣٤ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ : وَمَنْ يَتَّقِ شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ ؟ وَكَانَ مُعَاوِيَةَ يَسْتَلِمُ

الْأَرْكَانَ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِمُعَاوِيَةَ : أَلَا تَقْتَصِرُ عَلَى اسْتِلاَمِ الرُّكْنَيْنِ . فَقَالَ مُعَاوِيَةُ :

لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مُهْجُورًا ^(٥).

١٥٦٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ :

(١) أخرجه أبو داود في المناسك (١٨٧٥) ، باب « استلام الأركان » (١٧٦:٢) ، وإسناده صحيح ،

وعبد الرزاق في « المصنف » (٤٤:٥) ، الحديث (٨٩٤١).

(٥) المسألة ٣٧٨ - لا يستلم الحاج الركنتين الشاميين (وهما اللذان عندهما الحجر) ولا يقبلهما ،

ويستلم الركن اليماني (وهو الذي يسبق ركن الحجر) في آخر كل شوط ، ولا يقبله ؛ لأنه لم

ينقل ، لما في الصحيحين عن ابن عمر : « أنه ﷺ كان لا يستلم إلا الحجر ، والركن اليماني » .

(٢) عن أنس في مصنف عبد الرزاق (٤٧:٥) ، الأثر (٨٩٥٢).

(٣) فتح الباري (٤٧٣:٣).

(٤) عن الحسن والحسين في مصنف عبد الرزاق (٤٧:٥) ، الأثر (٨٩٥٠) ، وانظر فتح الباري

(٤٧٣:٣)

(٥) من طريق أبي الشعثاء جابر بن زيد عن ابن عباس أخرجه البخاري في الحج (١٦٠٨) ، باب « من

لم يستلم إلا الركنتين اليمانيين » ، فتح الباري (٤٧٣:٣) تعليقا.

حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مسددٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ : حجَّ ابْنُ عَبَّاسٍ ، فَجَعَلَ مُعَاوِيَةَ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّمَا اسْتَلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ الْأَيْمَنِ ؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ : لَيْسَ مِنْ أَرْكَانِهِ مَهْجُورٌ^(١) .

١٥٦٣٦ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الطَّيَالِسيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسُحُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ^(٢) .

١٥٦٣٧ - وَأَمَّا قَوْلُهُ : « رَأَيْتَكَ تَلْبَسُ النُّعَالَ السَّبْتِيَّةَ » ، فَهِيَ النُّعَالُ السُّودُ الَّتِي [لَيْسَ]^(٣) فِيهَا الشَّعْرُ .

١٥٦٣٨ - ذَكَرَهُ ابْنُ وَهْبٍ صَاحِبُ مَالِكٍ .

(١) بإسناده عن أبي الطفيل ، وله صحة ، عن ابن عباس أخرجه الترمذي في الحج (٨٥٨) ، باب « ما جاء في استلام الحجر والركن اليماني ، دون ما سواه » (٢٠٤:٣) ، وقال أبو عيسى : حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، أن لا يستلم إلا الحجر الأسود ، والركن اليماني .

(٢) أخرجه البخاري في الحج ، ح (١٦٠٩) ، باب من لم يستلم إلا الركنين (٤٧٣:٣) من فتح الباري ، ومسلم في الحج ، ح (٣٠٠٨) من طبعتنا ص (٤ : ٦٨٥) ، باب « استحباب استلام الركنين اليمانيين في الطواف .. » ويرقم : (٢٤٢-١٢٦٧) ، ص (٢ : ٩٢٤) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود فيه ، ح (١٨٧٤) ، باب « استلام الأركان » (١٧٥:٢) . والنسائي في الحج (٢٣٢:٥) ، باب « مسح الركنين اليمانيين » (في المجتبى) .

(٣) زيادة متعينة ، وفي « التمهيد » (٧٧:٢١) : « النعال السود التي لا شعر لها » .

١٥٦٣٩ - وَقَالَ الْخَلِيلُ^(١) : السَّبْتُ : الْجِلْدُ الْمَدْبُوعُ بِالْقَرْظِ^(٢) .

١٥٦٤٠ - وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ^(٣) هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ .

١٥٦٤١ - وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ^(٤) : هُوَ كُلُّ جِلْدٍ مَدْبُوعٍ .

(١) في « التمهيد » : « قال الخليل في العين » ، يعني كتاب « العين » ، وقد تقدمت ترجمته في (١٠٣٩٥:٨)

(٢) (القرظ) = ورق نباح يسمى « السلم » يذبح به .

(٣) تقدم في (٥٦٩٦)

(٤) أبو عمر والشيباني واسمه : إسحاق بن مرار الكوفي ، النحوي ، اللغوي ترجم له ابن خلكان في وفيات الأعيان (٦٥:١) ، فقال :

« أبو عمرو إسحاق بن مرار ، الشيباني النحوي اللغوي ، هو ابن رمادة الكوفي ، ونزل إلى بغداد ، وهو من الموالي وجاور شيبان للتأديب فيها ، فنسب إليها ، وكان من الأئمة الأعلام في فنونه ، وهي اللغة والشعر ، وكان كثير الحديث ، كثير السماع ثقة ، وهو عند الخاصة من أهل العلم والرواية مشهور ، والذي قصر به عند العامة من أهل العلم ، أنه كان مشتهراً بشرب النبيذ ، وأخذ عنه جماعة كبار ، منهم الإمام أحمد بن حنبل ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، ويعقوب بن السكيت صاحب إصلاح المنطق ، وقال في حقه ، عاش مائة وثمانين سنة ، وكان يكتب بيده إلى أن مات ، وكان ربما استعار الكتاب مني ، وأنا إذ ذاك صبي أخذ عنه وأكتب من كتبه . ومات إسحاق ابن مرار ، في اليوم الذي مات فيه أبو العتاهية ، وإبراهيم النديم الموصلي ، سنة ثلاث عشرة ومائتين ببغداد ، وقيل : بل توفي سنة ست ومائتين ، وعمره مائة وعشر سنين وهو الأصح - رحمه الله تعالى - وله من التصانيف : كتاب الخيل ، وكتاب اللغات ، وهو المعروف بالجليل ويعرف أيضاً بكتاب الحروف ، وكتاب النوادر الكبير ، ثلاث نسخ وكتاب غريب الحديث ، وكتاب النحلة ، وكتاب الإبل ، وكتاب خلق الإنسان ، وكان قد قرأ دواوين الشعراء على المفضل ، وكان الغالب عليه النوادر ، وحفظ الغريب ، وأرجيز العرب .

قال ولده عمرو : لما جمع أبي أشعار العرب ودونها ، كانت نيفاً وثمانين قبيلة ، وكان كلما عمل منها قبيلة وأخرجها إلى الناس ، كتب مصحفاً وجعله بمسجد الكوفة ، حتى كتب نيفاً وثمانين =

١٥٦٤٢ - وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ (١) جُلُودُ الْبَقْرِ خَاصَّةٌ مَدْبُوعَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مَدْبُوعَةٍ ، وَلَا يُقَالُ لغيرِهَا سَبْتُ . وَجَمَعُهَا سَبَوْتُ .

١٥٦٤٣ - وَقَالَ غَيْرُهُ : السَّبْتُ نَوْعٌ مِنَ الدَّبَاغِ يَقْلَعُ الشَّعْرَ ، وَتَلْبِسُ الثَّعَالُ مِنْهَا .

= مصحفاً بخطه . ومرار بكسر الميم وبعدها راءان بعدهما ألف . وقيل توفي يوم الشعانين سنة عشر .

وترجمته في : معجم الأدباء (٧٧:٦) ، إنباء الرواة (٢٢١:١) ، الفهرست : ٦٨ ، تاريخ بغداد (٣٢٩:٦) ، بغية الوعاة : ١٩٢ ، شذرات الذهب (٢٣:٢) ، كشف الظنون (١٠٤ ، ١٢٠٨ ، ١٣٨٣ ، ١٤١٠ ، ١٤١٥ ، ١٤٦٦ ، ١٩٨٠) ، إيضاح المكنون (١٤٦:٢) ، ٢٨٩ ، ٣٤٧ .
(١) هو الإمام العلامة ، حجة العرب ، أبو زيد ، سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن صاحب رسول الله ﷺ أبي زيد الأنصاري ، البصري ، النحوي ، صاحب التصانيف .

وُلد سنة ثَيفٍ وعشرين ومئة ، وتوفي سنة خمس عشرة ومئتين .
وجده الأعلى أبو زيد ، هو أحد من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ واسمه ثابت بن زيد ابن قيس الخزرجي .

وعن ابن عثمان المازني قال : كنا عند أبي زيد ، فجاء الأصمعي ، فأكب على رأسه ، وجلس ، وقال : هذا عالمنا ومعلمنا منذ ثلاثين سنة ، فبينما نحن كذلك ، إذ جاء خلف الأحمر ، فأكب على رأسه ، وقال : هذا عالمنا ومعلمنا منذ عشرين سنة .

قال المبرد : الأصمعي ، وأبو عبيدة ، وأبو زيد ، أعلم الثلاثة بالنحو أبو زيد ، وكانت له حلقة بالبصرة .

تاريخ خليفة : ٩٧ ، التاريخ الكبير ٤٤٥/٣ ، المعارف : ٥٤٥ ، المرح والتعديل ٤/٤ ، كتاب المروحيين ٣٢٤/١ ، تاريخ بغداد ٧٧/٩ ، نزهة الألباء : ١٧٣ ، معجم الأدباء ٢١٢/١١ ، إنباء الرواة ٣٠/٢ ، وفيات الأعيان ٣٧٨/٢ ، العبر ٣٦٧/١ ، ميزان الاعتدال ١٢٦/٢ ، الكاشف ٣٥٥/١ ، مرآة الجنان ٥٨/٢ ، البداية والنهاية ٢٦٩/١٠ ، طبقات القراء ٣٠٥/١ ، تهذيب التهذيب ٣/٤ ، النجوم الزاهرة ٢١٠/٢ ، بغية الوعاة ٥٨٢/١ ، المزهري ٤٠٢/٢ ، خلاصة تهذيب الكمال : ١٣٦ ، طبقات المفسرين ١٧٩/١ ، شذرات الذهب ٣٤/٢ .

١٥٦٤٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَا أَعْلَمُ خِلَافاً فِي جَوَازِ لِبَاسِ النِّعَالِ السَّبْتِيَةِ فِي غَيْرِ الْمَقَابِرِ ، وَأَمَّا فِي الْمَقَابِرِ فَقَدْ جَاءَ فِيهَا عَنِ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) ، وَعَنِ الْعُلَمَاءِ مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي « التَّمْهِيدِ » (١) وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِهِ .

(١) قال المصنف في « التمهيد (٢١: ٧٨) ولا أعلم خلافاً في جواز لباس النعال السبتية في غير المقابر ، وحسبك أن ابن عمر يروي عن رسول الله ﷺ أنه كان يلبسها ، وفيه الإسوة الحسنة ﷺ وقد روي عنه أنه رأى رجلاً يلبسها في المقبرة ، فأمره بخلعها ؛ وقد يجوز أن يكون ذلك لأذى رآه فيها ، أو لما شاء الله ؛ فإنه حديث مختلف فيه ، وقد روي عنه ما يعارضه ؛ والحديث حدثناه عبد الوارث بن سفيان ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا محمد بن سليمان بن داود المنقري البصري بمصر ، قال حدثنا سليمان بن حرب ، قال حدثنا الأسود بن شيبان ، قال أخبرني خالد بن سمير ، قال أخبرني بشير بن نهيك ، قال أخبرني بشير بن الخصاصية - وكان اسمه في الجاهلية زحم - فسماه رسول الله ﷺ بشيراً ؛ قال بشير : بينما أنا أمشي بين المقابر - وعلي نعلان ، فإذا رجل ينادي من خلفي يا صاحب السبتين ، فالتفت ، فإذا رسول الله ﷺ ، فقال لي : إذا كنت في مثل هذا الموضع ، فاخلع نعليك ، قال : فخلعتهما - هكذا قال إنه كان اللباس لهما والمأمور فيهما .

وأخبرنا عبد الله بن محمد ، قال حدثنا محمد بن بكر ، قال حدثنا أبو داود ، قال حدثنا سهل بن بكار ، قال حدثنا الأسود بن شيبان ، عن خالد بن سمير السدوسي ، عن بشير بن نهيك ، عن بشير ، قال وكان اسمه في الجاهلية زحم بن معبد - فقال له رسول الله ﷺ بل أنت بشير ، قال : بينما أنا أمشي رسول الله ﷺ مر بقبور المشركين ، فقال : لقد سبق هؤلاء خيراً كثيراً - ثلاثاً . ثم مر بقبور المسلمين ، فقال : لقد أدرك هؤلاء خيراً كثيراً ، وحانت من رسول الله ﷺ نظرة ، فإذا رجل يمشي في القبور - وعليه نعلان ، فقال : يا صاحب السبتين ، ويحك ! ألق سبتيتك ، فنظر الرجل ، فلما عرف رسول الله ﷺ خلعهما ، فرمى بهما [سنن أبي داود ، ح (٢٢٣٠) في الجنائز ، باب « المشي في النعل بين القبور » ، والنسائي وابن ماجه في الجنائز (ومسنند أحمد (٨٤: ٥)

وذهب قوم إلى أنه لا يجوز لأحد المشي بالنعال والخذاء بين القبور لهذا الحديث .

وقال آخرون : لا بأس بذلك ، واحتجوا بما حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى ، قال حدثنا محمد ابن بكر بن داسة ، قال حدثنا أبو داود ، قال حدثنا محمد بن سليمان الأنباري ، قال حدثنا عبد =

١٥٦٤٥ - وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ : « وَرَأَيْتُكَ تَصْبِغُ بِالصُّفْرِ ، وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا » ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ.

١٥٦٤٦ - فَقَالَ قَوْمٌ : أَرَادَ الْخِضَابَ بِهَا ، وَاحْتَجُّوا بِرِوَايَةِ مُسَدِّدٍ وَغَيْرِهِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقِطَّانِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيُّ ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ : أَرْمَعُ خِصَالِ رَأَيْتُكَ تَضَعُهُنَّ . قَالَ :

=الوهاب - يعني ابن عطاء ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أنس ، عن النبي ﷺ أنه قال : إن العبد إذا وضع في قبره - وتولى عنه أصحابه - أنه يسمع قرع نعالهم . سنن أبي داود ، ح (٣٢٣١) في الجنائز ، باب « المشي في النعل بين الجنائز »

وقال الأثرم : سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن المشي بين القبور في النعلين ، فقال : أما أنا فلا أفعله ، أخلع نعلي علي حديث بشير ؟ قال : وقد تأول بعض الناس أنه ليسمع خفق نعالهم . وقال أبو عبد الله : الأسود بن شيبان ثقة ، وبشير بن نهيك ثقة روى عنه عدة ؛ قلت : روى عنه النضر بن أنس ، وأبو مجلز ، وبركة ؟ قال : نعم . قال الأثرم حدثنا عفان ، وسليمان بن حرب - وهذا لفظ عفان : قال حدثنا الأسود بن شيبان ، قال حدثنا خالد بن سمير ، قال حدثني بشير بن نهيك ، عن بشير ، قال بينما أنا أمشي رسول الله ﷺ وأنا على قبور المسلمين - فقال : لقد أدرك هؤلاء خيراً ، ثم حانت من رسول الله ﷺ نظرة ، فإذا برجل يمشي في القبور عليه نعله ، فناداه رسول الله ﷺ : يا صاحب السبيتين ، ويحك ! ألق سبيتيك ، فنظر الرجل فلما عرف رسول الله ﷺ خلع نعليه فرمي بهما .

قال : وحدثنا عفان ، قال حدثنا حماد بن سلمة ، قال أخبرنا محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ إنه ليسمع خفق نعالهم إذا ولوا ، قال : ورأيت أبا عبد الله عند المقابر معلقاً نعليه بيده .

وَمَا هُنَّ؟ قُلْتُ: رَأَيْتُكَ تَلْبِسُ النُّعَالَ السَّبْتِيَّةَ، وَرَأَيْتُكَ لَا تَسْتَلِمُ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ، وَرَأَيْتُكَ تُصَفِّرُ لِحْيَتَكَ...، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

وَفِيهِ: وَأَمَّا تَصْفِيرِي لِحْيَتِي فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَفِّرُ لِحْيَتَهُ...، وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَبْرِ^(١).

١٥٦٤٧ - وَمِثْلُ ذَلِكَ رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ لِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: رَأَيْتُكَ تُصَفِّرُ لِحْيَتَكَ؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَفِّرُ بِالْوَرَسِ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَصْفُرَ بِهِ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ.

١٥٦٤٨ - وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عُبَيْدِ [اللَّهِ]^(٢) بْنِ عُمَرَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يُصَفِّرُ لِحْيَتَهُ، قُلْتُ لَهُ: رَأَيْتُكَ تُصَفِّرُ لِحْيَتَكَ؟ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَفِّرُ لِحْيَتَهُ.

١٥٦٤٩ - وَرَوَى عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَطَاءٍ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ وَلِحْيَتَهُ صَفْرَاءَ.

١٥٦٥٠ - وَقَدْ ذَكَرْنَا أَسَانِيدَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَنِ الَّذِي ذَكَرْنَا عَنْهُمْ فِي

«التَّمْهِيدِ»^(٣).

(١) انظر الحديث (٧٠٤)

(٢) زيادة متعينة، لم ترد بالخطية.

(٣) «التَّمْهِيد» (٨٠: ٢١)

١٥٦٥١ - وَذَكَرْنَا حَدِيثَ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ قَالَ : مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

يُخَضَّبُ ، وَلَكِنَّهُ قَدْ كَانَ فِيهِ شَعْرَاتٌ بَيْضٌ ، فَكَانَ يَغْسِلُهَا بِالْحَنَاءِ وَالسَدْرِ ^(١).

١٥٦٥٢ - وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ ^(٢) فِي هَذَا اخْبَاراً كَثِيرَةً وَفِي هَذِهِ أَيْضاً .

١٥٦٥٣ - وَقَالَ آخَرُونَ : مَعْنَى قَوْلِ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ « رَأَيْتُكَ تُصَيِّغُ بِالصُّفْرِ » ، أَرَادَ أَنَّهُ كَانَ يُصَفِّرُ ثِيَابَهُ ، وَيَلْبَسُ ثِيَاباً صُفْراً ، وَأَمَّا الْخَضَابُ فَلَمْ يَكُنْ

(١) ذكره المصنف في « التمهيد » (٢١ : ٨١) من طريق مروان بن سالم ، عن عبد الله بن همام ، عن أبي الدرداء ، وفي إسناده : مروان بن سالم الغفاري ، قال الإمام أحمد : ليس بثقة ، وضعفه العقيلي ، والنسائي وقال : متروك الحديث ، وقال البخاري ومسلم : منكر الحديث ، وقال ابن أبي حاتم ، عن أبيه : منكر الحديث جداً ، ضعيف الحديث ، ليس له حديث قائم ، وقال أبو عروبة الحارثي : كان يضع الحديث

التاريخ الكبير (١ : ٣٧٣) ، التاريخ الصغير (٢ : ١٦١) ، الضعفاء الصغير (١٠٩) ، الضعفاء والمتروكين للنسائي (٩٧) ، الجرح والتعديل (١ : ٢٧٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤ : ٢٠٤) ، المحروحين (٣ : ١٣) ، ميزان الاعتدال (٤ : ٩٠) ، تقريب (٢ : ٢٣٩) تهذيب التهذيب (١٠ : ٩٣) .
(٢) هو أبو بكر : أحمد بن أبي خيثمة (١٨٥ - ٢٧٩) عاش في بغداد وكان تلميذاً ليحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وعلي بن الجعد ، وروى عنه : الطبري وأبو القاسم البغوي ، ويحيى بن صاعد ، وقاسم بن أصبغ ، وكان عارفاً بعلم الحديث ، وبالأدب ، والتاريخ .

قال عنه الخطيب البغدادي : « كان ثقة ، عالماً متقناً ، حافظاً بصيراً بأيام الناس ، راوية للأدب ، وله كتاب « التاريخ » الذي أحسن تصنيفه ، وأكثر فائدته ، فلا أعرف أكثر فوائد منه » .

وله كتاب « أخبار الشعراء » وهو أحد المصادر المهمة لكتاب « الموشح » للمرزباني .

ترجمته في : الفهرست : ٢٨٦ ، تاريخ بغداد (٤ : ١٦٢) ، طبقات الحنابلة (١ : ٤٤٠) معجم الأدباء (٣ : ٣٥) ، تذكرة الحفاظ (٢ : ٥٩٦) ، سير أعلام النبلاء (١ : ٤٩٢) ، الوافي بالوفيات (٦ : ٣٧٦) ، غاية النهاية في طبقات القراء (١ : ٥٤) ، البداية والنهاية (١ : ٦٦) ، النجوم الزاهرة (٣ : ٨٣) ، شذرات الذهب (٢ : ١٧٤) ، معجم المؤلفين (١ : ٢٢٧) ، تاريخ التراث العربي (١ : ٥١٢)

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَضَّبُ، وَاحْتَجُّوا بِأَثَارِ كَثِيرَةٍ، قَدْ ذَكَّرْنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَفِي بَابِ رَبِيعَةٍ مِنَ «التَّمْهِيدِ». وَفِي كِتَابِ «الْجَامِعِ» مِنْهَا دِيْوَانٌ مِنْ ذَلِكَ كِفَايَةً^(١).

(١) «التَّمْهِيدُ» (٢٨:٣) و (٨١:٢١-٨٢).

وفي ذكر شيب النبي ﷺ، وما ورد في خضابه روى ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن أنس بن مالك، قال: توفي رسول الله ﷺ، وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء. قال ربيعة: فرأيتُ شعراً من شعر رسول الله ﷺ فإذا هو أحمر، فسألت، فقيل: من الطيب. موطأ مالك: ٩١٩، فتح الباري (٥٦٤:٦)، (٣٥٦:١٠) وصحيح مسلم (١٨٢٤:٤)، وجامع الترمذي (٥٩٢:٥).

ولما سئل أنس بن مالك: هل خَضَّبَ رسول الله ﷺ؟ فقال: إنه لم ير من الشيب ما يخضب، ولو شئت أن أعدُ شُمُطَاتِ كُنْ في لحيته، ولكن خضب أبو بكر بالحناء. فتح الباري (٣٥١:١٠).

وفي مسند أحمد (٣: ٢٥٤): قيل لأنس: هل كان النبي ﷺ شاب؟ فقال: ما شأنه الله تعالى بالشيب، ما كان في رأسه إلا سبع عشرة، أو ثمان عشرة شعرة. وعند مسلم (١٨٢١:٤) عن أنس: أن النبي ﷺ لم يخضب؛ إنما كان شُمت عند العنفة (الشعر الذي في الشفة السفلى) يسيراً، وفي الصدغين يسيراً.

وفي رواية عبد الله بن عقيل، قال: قدم أنس بن مالك المدينة وعمرُ بن عبد العزيز وال عليها، فبعث إليه عمر، وقال للرسول: سله هل خضب رسول الله ﷺ، فإني رأيتُ شعراً من شعره قد لَوْنُ؟ فقال أنس: إن رسول الله ﷺ، كان قد مُتَّعَ بالسَّوَادِ، ولو عددتُ ما أقبل عليَّ من شيبه في رأسه ولحيته ما كنتُ أزيدهُنَّ على إحدى عشرة شيبه، وإنما هذا الذي لَوْنُ من الطيب الذي كان يطيب به شعر رسول الله ﷺ، هو الذي غيَّرَ لَوْنَهُ. دلائل النبوة للبيهقي (٢٣٩:١).

وقال الحافظ ابن حجر: عُرِفَ من مجموع الروايات أن الذي شاب في عنفته ﷺ أكثر مما شاب في غيرها، وقول أنس لما سأله قتادة هل خضب؟: «إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ فِي صَدْغِهِ» أراد أنه لم يكن في شعره ما يحتاج إلى الخضاب، وقد صرح بذلك في رواية محمد بن سيرين التي مضت،

واختلف في عدد الشعرات التي شابَت في رأسه ﷺ ولحيته على النحو الذي مرَّ في مختلف الروايات السابقة، وقد جمع العلامة البُلُقِينِي بين هذه الروايات بأنها تدل على أن شعراته البيض لم تبلغ عشرين شعرة، والرواية الثانية توضح أن ما دون العشرين كان سبع عشرة، فتكون العشرين في العنفة، والزائد عليها يكون في بقية لحيته ﷺ، ذلك أن اللحية تشمل العنفة وغيرها.

١٥٦٥٤ - وَقَدْ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسُ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْخَضَابِ ؟ فَقَالَ : خَضِبَ أَبُو بَكْرٍ بِالْحَنَاءِ وَالْكُثْمِ ^(١) . فَخَضِبَ عُمَرُ بِالْحَنَاءِ ، قِيلَ لَهُ : فَرَسُوهُ اللَّهُ ﷺ ؟ قَالَ : لَمْ يَكُنْ فِي لِحْيَتِهِ عَشْرُونَ شَعْرَةً يَبْضَاءُ ^(٢) .

١٥٦٥٥ - قَالَ حُمَيْدٌ : كُنْ سَبْعَ عَشْرَةَ شَعْرَةً .

١٥٦٥٦ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، قَالَ : سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ : أَخَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : لَمْ يَلِغْ ذَلِكَ ^(٣) .

(١) (الكُثْمُ) = هو حب يشبه الفلفل ، يصبغ به الشعر ، فيكسر بياضه ، وإذا خلط مع الحناء قوى الشعر.

(٢) صحيح مسلم (١٨٢١:٤) باب شبيه ﷺ ، وفتح الباري (٣٥١:١٠) باب « ما يذكر في الشيب » ، أسنن أبي داود (٨٦:٤) باب « الخضاب »

(٣) سعيد بن المسيب ، عن أنس : أخرجه البخاري في : ٧٧ - كتاب اللباس (٦٦) باب ما يذكر في الشيب ، ح (٥٨٩٤) من فتح الباري صفحة (٣٥١:١٠) من طريق : معلى بن أسد . عن وهيب ، عن أيوب ، عن محمد بن سيرين ، قال : سألت أنسًا ، وأخرجه مسلم في ٤٣ - كتاب الفضائل (٢٩) باب شبيه ﷺ ، حديث (١٠١) ، (١٠٢) ، صفحة (١٨٢١:٤) كلاهما عن محمد بن سيرين عن أنس .

وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر عن حميد عن أنس : أخضِبَ رسول الله ﷺ ؟ قال : إنه لم ير من الشيب إلا نحو سبعة عشر أو عشرين شعرة في مقدّم لحيته ، سنن ابن ماجه ، حديث (٣٦٢٩) ، صفحة (١١٩٨) .

قال أبو عمر في المعجم (٨٣:٢١-٨٤) :

١٥٦٥٧ - وَذَكَرَ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ كَانَ يَلْبَسُ الثَّوبَ الْمَصْبُوغَ بِالْمَشْقَى ، وَالْمَصْبُوغَ بِالزُّعْفَرَانِ ^(١).

١٥٦٥٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ كَانَ فِي صَبْنِ الثِّيَابِ بِالصُّفْرَةِ لَا فِي خَضَابِ الشَّعْرِ.

١٥٦٥٩ - وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ : وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَيْلَالَ وَلَمْ تُهَلِّ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

=فضل جماعة من العلماء الخضاب بالصفره والحمره على يباض الشيب وعلى الخضاب بالسواد ، واحتجوا بحديث الزهري ، عن أبي سلمة ، وسليمان بن يسار - جميعا ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالقوهم . رواه سفيان بن عيينة وجماعة عن الزهري ، ومن حديث ابن عيينة وغيره أيضا عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة أن أبا بكر خضب بالحناء والكم ، واحتجوا بهذا أيضا ، وجاء عن جماعة من السلف من الصحابة والتابعين ، وعلماء المسلمين : أنهم خضبوا بالحمره والصفره : وجاء عن جماعة كثيرة منهم : أنهم لم يخبضوا ، وكل ذلك واسع كما قال مالك - والحمد لله .

ومن كان يخبض لحيته حمراء قانية : أبو بكر ، وعمر ، ومحمد بن الحنفية ، وعبد الله بن أبي أوفى ، والحسن بن علي ، وأنس بن مالك ، وعبد الرحمن بن الأسود : وخبض علي مرة ثم لم يعد ، ومن كان يصفر لحيته : عثمان بن عفان - رضي الله عنه ، وأبو هريرة ، وزيد بن وهب ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعبد الله بن بسر ، وسلمة بن الأكوع ، وقيس بن أبي حازم ، وأبو العالية ، وأبو السواد ، وأبو واثل ، وعطاء والقاسم ، والمغيرة بن شعبة ، والأسود ، وعبد الرحمن بن يزيد ، ويزيد بن الأسود ، وجابر بن عبد الله ، وجابر بن سمرة .

وروي عن علي ، وأنس - أنهما كانا يصفران لحاهما ، والصحيح - عن علي - رضي الله عنه - أنه كانت لحيته يبيض - وقد ملأت ما بين منكبيه .

(١) الموطأ (٣٣ : ١) ، مصنف عبد الرزاق (٧٨ : ١١) ، المحلى (٧٧ : ٤) ، (١١٩ : ٥)

المشقى : التراب الأحمر .

يُهَلُّ حَتَّى تَنْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ . فَإِنْ ابْنُ عُمَرَ قَدْ جَاءَ بِحُجَّةٍ قَاطِعَةٍ نَزَعَ بِهَا وَأَخَذَ بِالْعُمُومِ فِي إِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَمْ يَخْصُ مَكَّةَ مِنْ غَيْرِهَا .

١٥٦٦٠ - وَقَالَ : لَا يُهَلُّ الْحَاجُّ إِلَّا فِي وَقْتٍ يَتَّصِلُ لَهُ عَمَلُهُ وَقَصْدُهُ إِلَى الْبَيْتِ وَمَوَاضِعِ الْمَنَاسِكِ وَالشَّعَائِرِ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلٌ وَاتَّصَلَ لَهُ عَمَلُهُ .

١٥٦٦١ - وَقَدْ تَابَعَ ابْنُ عُمَرَ عَلَى إِهْلَالِهِ هَذَا فِي إِهْلَالِ الْمَكِّيِّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا : جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ .

١٥٦٦٢ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَا يُهَلُّ أَحَدٌ مِنْ مَكَّةَ بِالْحَجِّ حَتَّى يُرِيدَ الرُّوْحَ إِلَى مَنَى ^(١) .

١٥٦٦٣ - قَالَ ابْنُ طَاوُوسٍ : وَكَانَ أَبِي إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْمَسْجِدِ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ ، ثُمَّ خَرَجَ .

١٥٦٦٤ - قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : وَقَالَ عَطَاءٌ : إِهْلَالُ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَهْلُ أَحَدُهُمْ حِينَ تَتَوَجَّهُ بِهِ دَابَّتُهُ نَحْوَ مَنَى ، فَإِنْ كَانَ مَاشِيًا فَحِينَ يَتَوَجَّهُ نَحْوَ مَنَى .

١٥٦٦٥ - وَأَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلُوا فِي حُجَّتِهِمْ مَعَ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) عَشِيَّةَ التَّرْوِيَةِ حِينَ تَوَجَّهُوا إِلَى مَنَى .

١٥٦٦٦ - قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يُخْبِرُ عَنْ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : فَأَمَرْنَا بَعْدَ مَا طُفْنَا أَنْ نَحُلَّ . قَالَ : وَإِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ

(١) سنن البيهقي (١١٣، ١٠٤: ٥) وراجع: المحلى (١٣٨: ٧) والمغني (٤٠١: ٣).

تَنْطَلِقُوا إِلَى مِنَى فَأَهْلُوا . قَالَ : فَأَحْلَلْنَا مِنَ الْبَطْحَاءِ ^(١) .

١٥٦٦٧ - وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَذْهَبٌ آخَرُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ تَابَعَهُ عَلَيْهِ أَيْضًا

جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ سَنَذْكُرُهُ فِي بَابِ إِهْلَالِ أَهْلِ مَكَّةَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) من حديث جابر الطويل في حجة النبي (ﷺ) في صحيح مسلم وسيأتي .

(١٠) باب رفع الصوت بالإهلال (٥)

٧٠٥ - مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ ،
عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ السَّائِبِ
الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَتَانِي جِبْرِيلُ . فَأَمَرَنِي أَنْ
أَمُرَ أَصْحَابِي ، أَوْ مَنْ مَعِيَ ، أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ أَوْ بِالْإِهْلَالِ » يُرِيدُ
أَحَدَهُمَا ^(١) .

٧٠٦ - وَذَكَرَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ رَفْعُ
الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ . لِيُتَسْمَعَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا ^(٢) .

١٥٦٦٨ - قَالَ مَالِكٌ : لَا يَرْفَعُ الْمُحْرِمُ صَوْتَهُ بِالْإِهْلَالِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ .
لِيُتَسْمَعَ نَفْسَهُ وَمَنْ يَلِيهِ . إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ مِنْى ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ فِيهِمَا .

(*) المسألة - ٣٧٩ - التلبية من سنن الحج العامة ، ويسن رفع الصوت بها ، ويكره للأثنى الجهر بالتلبية
بأكثر مما تسمع رفيقتها التي بجانبها .

(١) الموطأ : ٣٣٤ ، ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في الأم (١٥٥ : ٢ - ١٥٦) ، والبيهقي في السنن
الكبرى (٤١ : ٥ - ٤٢) ، وفي « معرفة السنن والآثار » (٧ : ٩٥٤٨) .

وأخرجه أبو داود في الحج ، ح (١٨١٤) ، باب « كيف التلبية » (١٦٣ : ٢) . والترمذي فيه ، ح
(٨٢٩) ، باب « ما جاء في رفع الصوت بالتلبية » (٣ : ٣٨٢) وقال : صحيح ، وأخرجه النسائي
فيه ، باب « رفع الصوت بالإهلال » ، وابن ماجه فيه ، ح (٢٩٢٢) باب « رفع الصوت بالتلبية »

(٩٧٥ : ٢)

(٢) الموطأ : ٣٣٤

١٥٦٦٩ - قَالَ مَالِكٌ : سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّ التَّلِيَّةَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَعَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ^(١) .

١٥٦٧٠ - قَالَ أَبُو عَمَرَ : فِي حَدِيثِ أَبِي قِلَابَةَ ^(٢) عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : سَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعاً ^(٣) .

١٥٦٧١ - وَالصَّرَاخُ : الصِّيَاحُ .

١٥٦٧٢ - وَقَدْ أَوْجَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالتَّلِيَّةِ فَرَضًا ، وَلَمْ يُوجِبْهُ غَيْرُهُمْ ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ سُنَّةٌ .

١٥٦٧٣ - قَالَ مَالِكٌ : يَرْفَعُ الْمُحْرِمُ صَوْتَهُ بِالتَّلِيَّةِ قَدْرَ مَا يُسْمَعُ نَفْسُهُ ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تَرْفَعُ صَوْتَهَا قَدْرَ مَا تُسْمَعُ نَفْسُهَا .

١٥٦٧٤ - وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ : الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ مَنَى وَبَيْنَ سَائِرِ الْمَسَاجِدِ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّلِيَّةِ : أَنَّ مَسَاجِدَ الْجَمَاعَةِ إِنَّمَا بُنِيَتْ لِلصَّلَاةِ خَاصَّةً ، فَكُرِهَ رَفْعُ الصَّوْتِ فِيهَا وَجَاءَتِ الْكَرَاهِيَّةُ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ فِيهَا عَامًا ، لَمْ يَخْصُ أَحَدًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا الْإِمَامَ الَّذِي يُصَلِّي بِالنَّاسِ فِيهَا ، فَدَخَلَ الْمُتَلَبِّي فِي الْجُمْلَةِ . وَلَمْ

(١) الموضع السابق .

(٢) أبو قلابه ، هو عبد الله بن زيد الجرهمي .

(٣) يقصد حديث أنس : كنت رديف أبي طلحة ، وإنهم لا يصرخون بهما جميعاً : الحج والعمرة .

أخرجه البخاري في الجهاد ، ح (٢٩٨٦) باب « الارتداف في الغزو والحج » ، فتح الباري

يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ مِنَى ؛ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ جُعِلَ لِلْحَاجِّ وَغَيْرِ الْحَاجِّ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾ [الحج : ٢٥] وَكَانَ الْمُلْتَمَى إِنَّمَا يَقْصِدُ إِلَيْهِ فَكَانَ لَهُ فِيهِ مِنَ الْخُصُوصِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهَا . وَأَمَّا مَسْجِدُ مِنَى فَإِنَّهُ لِلْحَاجِّ خَاصَّةٌ .

١٥٦٧٥ - وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو ثَابِتٍ ، عَنْ ابْنِ نَافِعٍ ^(١) ، عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سُئِلَ : هَلْ تَرْفَعُ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ فِي الْمَسَاجِدِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : لَا بِأَسَ بِذَلِكَ .

١٥٦٧٦ - قَالَ إِسْمَاعِيلُ : لِأَنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ إِنَّمَا جُعِلَتْ لِلْمَارِّينَ ، وَأَكْثَرُهُمُ الْمُحْرِمُونَ ، فَهُمْ مِنَ النَّوعِ الَّذِي وَصَفْنَاهُ .

١٥٦٧٧ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُهُمَا ، وَالشَّافِعِيُّ : يَرْفَعُ الْمُحْرِمُ صَوْتَهُ بِالتَّلْبِيَةِ عِنْدَ اصْطِدَامِ الرِّفَاقِ . وَالْإِشْرَافِ ، وَالْهَبُوطِ ، وَاسْتِقْبَالِ اللَّيْلِ فِي الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا .

١٥٦٧٨ - وَقَدْ كَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ بِالْعِرَاقِ مِثْلَ قَوْلِ مَالِكٍ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى هَذَا عَلَى ظَاهِرِ حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ وَعُغُومِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْصُ فِيهِ مَوْضِعًا مِنْ مَوَاضِعَ .

١٥٦٧٨ م - وَكَانَ ابْنُ عُثْمَرَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّلْبِيَةِ ^(٢) .

١٥٦٧٩ - وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هِيَ زِينَةُ الْحَاجِّ .

(١) هو عبد الله بن نافع الصائغ ، تقدم في (٥٢٤:٤)

(٢) المحلى (٩٤:٧) ، المغني (٣٨٩:٣) .

١٥٦٨٠ - وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يِلْغُونَ الرُّوحَاءَ حَتَّى تَبِيعَ حُلُوقُهُمْ مِنَ التَّلْيِيَةِ .

١٥٦٨١ - وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ السُّنَّةَ فِي الْمِرَاءِ أَنْ لَا تَرْفَعَ صَوْتَهَا ، وَإِنَّمَا عَلَيْهَا أَنْ تُسْمَعَ نَفْسُهَا فَخَرَجَتْ مِنْ جُمْلَةِ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ ، وَخَصَّتْ بِذَلِكَ وَبَقِيَ الْحَدِيثُ فِي الرِّجَالِ وَاسْتَبْعَدَهُمْ بِهِ مَنْ سَاعَدَهُ ظَاهِرُهُ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

١٥٦٨٢ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّلْيِيَةِ فَلَا يَأْتِ الرُّوحَاءَ حَتَّى يَصْحَلَ صَوْتُهُ .

١٥٦٨٣ - قَالَ الْخَلِيلُ : صَحِلَ صَوْتُهُ يَصْحَلُ صَحْلًا فَهُوَ أَصْحَلُ ، إِذَا كَانَتْ فِيهِ بَحَّةٌ .

١٥٦٨٤ - وَأَمَّا قَوْلُهُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَحِبُّ التَّلْيِيَةَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَعَلَى كُلِّ شَرْفٍ . فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ .

(١١) باب إفراد الحج (*)

٧٠٧ - ذَكَرَ فِيهِ مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ

(*) المسألة : ٣٨٠- المفرد بالحج هو الذي حرم بالحج لا غير ، فيؤدي الحج أولاً ، ثم يحرم بالعمرة ، أما المتمتع فهو الذي يحرم بالعمرة أولاً في أشهر الحج ، ثم يحرم بالحج في سنته وأشهره ، والقارن هو غير المكي الذي يجمع بين إحرام العمرة وإحرام الحج قبل وجوب ركن العمرة وهو الطواف ، فيأتي بالعمرة أولاً ، ثم يأتي بالحج قبل أن يحل من العمرة ، بالحل أو التقصير ، ومعني القران : هو الجمع بين الإحرامين .

قال الشافعية والمالكية : الإفراد بالحج أفضل من القران والتمتع ؛ لأنه لا يجب معه هدي ، ولأن النبي ﷺ حج مفرداً على الأصح كما ورد في حديث عائشة قالت : «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بحج وعمره ، وأهل رسول الله ﷺ بالحج» . متفق عليه ، وروي الإفراد عن النبي ﷺ عن جابر بن عبد الله من طرق متواصلة صحاح ، وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وجابر .

وقال الحنفية : القران أفضل من التمتع والإفراد ؛ لأن فيه استدامة الإحرام بهما من الميقات إلى أن يفرغ منهما ، ولا كذلك التمتع ، فكان القران أولى منه ، ولقوله ﷺ : «أهلوا يا آل محمد بعمره في حجة» . أخرجه الطحاوي عن أم سلمة وقال أنس : «سمعت رسول الله ﷺ يلبي بالحج والعمرة يقول : لبيك عمرة وحجة» . متفق عليه .

وقال الحنابلة : التمتع أفضل ، فالأفراد كالقران ، أي عكس الترتيب عند الشافعية بين الأول والثاني ، والتمتع : أن يحرم بعمره في أشهر الحج ، ثم يحرم بالحج في عامه من أين شاء بعد فراغه منها ، ولهم حديث ابن عمر : «تمتع رسول الله ﷺ في عام حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى وساق الهدى معه من ذي الحليفة» . متفق عليه ، وقال النبي ﷺ : «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة» ، متفق عليه أيضاً .

ولا كراهة في الإفراد ، ولا في غيره ، وقد اختلف الفقهاء في بيان الأفضلية بين هذه الأنواع باختلافهم فيما فعل رسول الله ﷺ من ذلك ، ولكل رأي ما يؤيده من الروايات الصحيحة

المتوافرة ،

قال النووي في المجموع (١٥٠:٧) : « والصواب الذي نعتقه أنه ﷺ أحرم بحج ، ثم أدخل عليه العمرة ، فصار قارنا ، وإدخال العمرة على الحج جائز على أحد القولين عندنا ، وعلى الأصح لا يجوز لنا ، وجاز للنبي ﷺ تلك السنة للحاجة ، وأمر به في قوله : « لييك عمرة في حجة » . رواه مسلم عن أنس .

وانظر في هذه المسألة : مغني المحتاج (٥١٤:١) ، المذهب (٢٠٠:١) ، المجموع (١٣٧:٧) وما بعدها (الشرح الكبير (٢٩:٢) ، الشرح الصغير (٣٤:٢) ، القوانين الفقهية ص (١٣٥) ، بداية المجتهد (٣٢٤:١) ، فتح القدير (١٩٩:٢) ، بدائع الصنائع (١٦٧:٢) ، (١٧٢) ، المبسوط (٢٥:٤) وما بعدها) ، اللباب مع الكتاب (١٩٢:١) ، تبين الحقائق (٤٠:٢) ، غاية المنتهى (٣٦٦:١) .

وقد حقق ابن قيم الجوزية في « زاد المعاد في هدي خير العباد » في فصل : في سياق هديه ﷺ في حجته ؛ لأنه كان ﷺ قارنا لا مفرداً ، فقال : إنه أحرم قارنا لبضعة وعشرين حديثاً صحيحة صريحة في ذلك ، ثم ذكره حتى الثاني والعشرين ، ثم قال : « وهؤلاء الذين رووا القرآن بغاية البيان : عائشة أم المؤمنين ، وعبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عباس ، وعمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعثمان بن عفان بإقراره لعلي ، وتقرير علي له ، وعمران بن الحصين ، والبراء بن عازب ، وحفصة أم المؤمنين ، وأبو قتادة ، وابن أبي أوفى ، وأبو طلحة ، والهرماس بن زياد ، وأم سلمة وأنس بن مالك ، وسعد بن أبي وقاص ، فهؤلاء هم سبعة عشر صحابياً رضي الله عنهم ومنهم من روى فعله ، ومنهم من روى لفظ إحرامه ، ومنهم من روى خبره عن نفسه ، ومنهم من روى أمره به .

فإن قيل : كيف تجمعون منهم ابن عمر ، وجابراً ، وعائشة ، وابن عباس ؟ وهذه عائشة تقول : أهل رسول الله ﷺ بالحج ، وفي لفظ أفرد بالحج ، والأول في الصحيحين ، والثاني في مسلم وله لفظان هذا أحدهما ، والثاني أهل بالحج مفرداً ، وهذا ابن عمر يقول : لبى بالحج وحده ، ذكره البخاري ، وهذا ابن عباس يقول : وأهل رسول الله ﷺ بالحج ، ورواه مسلم ، وهذا جابر يقول : أفرد بالحج ، رواه ابن ماجه وسنده صحيح .

قيل : إن كانت الأحاديث عن هؤلاء تعارضت وتساقطت ، فإن أحاديث الباقي لم تعارض ، فهب =

عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ . فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ . وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ . وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ . وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ . فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ ، فَحَلَّ . وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ ، أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَلَمْ يُحِلُّوا . حَتَّى كَانَ يَوْمُ النُّحْرِ ^(١) .

٧٠٨ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ ^(٢) .

= أن أحاديث من ذكرتم لا حجة فيها على القرآن ، ولا على الأفراد لتعارضها ، فما الموجب للعدول عن أحاديث الباقيين مع صراحتها وصحتها ؟ فكيف وأحاديثهم يصدق بعضها بعضاً ، ولا تعارض بينها ؟ وإنما ظن من ظن التعارض بعدم إحاطته بمراد الصحابة من ألفاظهم ، وحملها على الإصلاح الحادث بعدهم .

ثم قال ابن القيم : ورأيت لشيخ الإسلام فضلاً حسناً في اتفاق أحاديثهم ، ساقه بلفظه ، ولا غنى عن مطالعته .

(١) الموطأ : ٣٣٥ ، وفي طريق مالك بهذا الإسناد ، أخرجه الشافعي في المسند (٣٧٥ : ١) ، والبخاري في الحج (١٥٦٢) ، باب « التمتع والقرآن والإفراد بالحج » ، فتح الباري (٤٢١ : ٣) ، ومسلم في الحج ، ح (٢٨٦٩) في طبعتنا ، باب « بيان وجوه الإحرام » ، وبرقم : ١١٨ - (١٢١١) في طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في المناسك (١٧٧٩) باب « في إفراد الحج » (١٥٢ : ٢) ، والنسائي في المناسك (١٤٥ : ٥) ، باب « إفراد الحج » ، وابن ماجه في المناسك (٢٩٦٥) ، باب « الإفراد بالحج » (٩٨٨ : ٢) .

(٢) الموطأ : ٣٣٥ ، ومن طريق مالك أخرجه مسلم في الحج ، ح (٢٨٧٣) في طبعتنا ، باب « بيان وجوه الإحرام » ، وبرقم : ١٢٢ - (١٢١١) في طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في المناسك (١٧٧٧) باب « إفراد الحج » (١٥٢ : ٢) ، والترمذي في الحج (٨٢٠) ، باب « ما جاء في إفراد الحج » (١٨٣ : ٣) ، والنسائي في المناسك (١٤٥ : ٥) باب « إفراد الحج » ، وابن ماجه في المناسك =

٧٠٩ - وَعَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ .

٧١٠ - مَالِكٌ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ مُفْرَدٍ ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَهْلُ بَعْدَهُ بِعُمْرَةٍ ، فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ .

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ الَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا^(١) .

١٥٦٨٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَا قَوْلُ عَائِشَةَ فِي حَدِيثِ أَبِي الْأَسْوَدِ « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَفِيهِ مِنَ الْفَقْهِ : خُرُوجُ النِّسَاءِ فِي شَهْرِ الْحَجِّ مَعَ أَزْوَاجِهِنَّ ، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ »^(٢) .

١٥٦٨٦ - وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَرْأَةِ لَا يَكُونُ لَهَا زَوْجٌ وَلَا ذُو مَحَرِّمٍ مِنْهَا هَلْ تَخْرُجُ إِلَى الْحَجِّ دُونَ ذَلِكَ مَعَ النِّسَاءِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ لِلْمَحَرِّمِ مِنَ الْإِسْطِطَاعَةِ أَمْ لَا ؟ سَنَذْكُرُ الْاِخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَام) : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرِّمٍ » .

١٥٦٨٧ - وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ إِفْرَادُ الْحَجِّ وَإِبَاحَةُ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، وَإِبَاحَةُ الْقِرَانِ ، وَهُوَ جَمْعُ الْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا

= (٢٩٦٤) ، باب « الْإِفْرَادُ بِالْحَجِّ » (٩٨٨ : ٢) .

(١) الموطأ : ٣٣٥ .

(٢) حديث جاء في حديث آخر عن عائشة : خرجنا مع رسول الله (ﷺ) في أشهر الحج ، وليالي الحج .. أخرجه البخاري في الحج (١٥٦٠) ، باب قوله تعالى : « الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ .. » الفتح (٤١٩ : ٣) ، ومسلم في الحج ، ح (٢٨٧٤) في طبعنا ، باب « بَيَانُ وَجْهِهِ الْإِحْرَامِ » عن ابن نمير .

اختلفوا في الأفضل من ذلك .

١٥٦٨٨ - وكذلك اختلفوا في الأفضل من ذلك .

١٥٦٨٨ م - وكذلك اختلفوا فيما كان رسول الله ﷺ به محرماً في خاصته عام

حجة الوداع .

١٥٦٨٩ - وأما مالك قال في ذلك بما روي عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن

أبيه ، عن عائشة ، وعن الأسود ، عن عروة ، عن عائشة أن رسول الله ﷺ أفرد

الحج^(١) .

١٥٦٩٠ - وروى ذلك عن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعائشة ، وجابر^(٢) .

١٥٦٩١ - ذكر عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، قال : بلغنا أن عمر بن

الخطاب قال في قوله (عز وجل) : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] قال :

من تمامها أن تفرد كل واحدة منهما من الأخرى ، وأن تعمر في غير أشهر الحج ، فإن

الله (عز وجل) يقول : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ [البقرة : ١٩٧] .

١٥٦٩٢ - قال أبو عمر : الإفراد أحد قولي الشافعي ، وقول عبد العزيز بن

أبي سلمة ، والأوزاعي ، وعبيد الله بن الحسن^(٣) .

(١) تقدم في الحديث (٧٠٨) من أحاديث الموطأ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٠٣: ٤) ، المجموع (١٤٠: ٧) ، المغني (٢٧٦: ٣) .

(٣) هو عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن أبي الحر العبدي (١٠٥-١٦٨) ، القاضي ، له قدر

وشرف ، وله فقه كبير ماثور ، وما أقل ما روى من الآثار ، وله بصر باللغة ، وأخبار مع المهدي

١٥٦٩٣ - وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ .

١٥٦٩٤ - وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ، عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ ، وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ عَمَلَا بِأَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ وَتَرَكَمَا الْآخَرَ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ ذِكْرٌ لَهُ ، لَا أَنَّ الْحَقَّ مَا عَمَلَا بِهِ .

١٥٦٩٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ . وَقَدْ رَوَى الْإِفْرَادُ عَنِ النَّبِيِّ (عليه السلام) : جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَطَرَقُ حَدِيثِهِ وَآثَرُهُ صِحَاحٌ عَنْهُ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْهَا فِي « التَّمْهِيدِ » (١) مَا فِيهِ

=وقد روى عن خالد الحذاء ، وداود بن أبي هند ، وروى عنه معاذ بن معاذ العنبري ، وأبو همام بن الزبرقان ، ووثق .

التاريخ الكبير (٣: ٣٧٦: ١٠٣) ، تاريخ الثقات للعجلي (١٠٥٢) ، ثقات ابن حبان (١٤٣: ٧) ، أخبار القضاة (٢: ٨٨) ، تهذيب التهذيب (٧: ٧) .

(١) التمهيد (٨: ٢٢٤) ، والحديث من طريق أبي الزبير ، عن جابر أخرجه مسلم في باب « بيان وجوه الإحرام » ، رقم (٢٨٨٩) في طبعتنا ، من طريق قتيبة بن سعيد ، عن الليث بن سعد ، عن أبي الزبير ، عن جابر أنه قال : أَقْبَلْنَا مُهْلَيْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ مُفْرَدٍ . وَأَقْبَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِعُمْرَةٍ . حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرَفٍ عَرَكْتُ . حَتَّى إِذَا قَدِمْنَا طُفْنَا بِالْكَعْبَةِ وَالصَّافَا وَالْمَرْوَةِ . فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحِلَّ مِنَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ . قَالَ فَقُلْنَا : حِلٌّ مَاذَا ؟ قَالَ « الْحِلُّ كُلُّهُ » فَوَاقَعْنَا النِّسَاءَ . وَطَطِئْنَا بِالطُّيْبِ . وَلَبَسْنَا ثِيَابَنَا . وَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَقَةٍ إِلَّا أَرْبَعُ لَيَالٍ . ثُمَّ أَهْلَلْنَا يَوْمَ الثُّرُوبَةِ . ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . فَقَالَ « مَا شَأْنُكِ ؟ » قَالَتْ : شَأْنِي أَنِّي قَدْ حَضَنْتُ ، وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ . وَلَمْ أَحِلِّ . وَلَمْ أَطْفِئِ بِالْيَتِّ . وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ . فَقَالَ « إِنَّ هَذَا أَمْرُ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ . فَأَغْتَسِلِي ثُمَّ أَهْلِي بِالْحَجِّ » فَفَعَلْتُ وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ . حَتَّى إِذَا طَهَّرْتُ طَأَفْتُ بِالْكَعْبَةِ وَالصَّافَا وَالْمَرْوَةِ . ثُمَّ قَالَ « قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجِّكَ وَعُمَرَتِكَ جَمِيعاً » فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطْفِئِ بِالْيَتِّ حَتَّى حَجَجْتُ . قَالَ « فَادْهَبِي بِهَا ، يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ! فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّعْمِيمِ » وَذَلِكَ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ .

رواه أبو داود في المناسك (١٧٨٥) باب « في إفراد الحج » (٢: ١٥٤) ثم رواه مسلم بعده من طريق ابن جريج عن أبي الزبير ، عن جابر ، ومن طريق مطر ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، ومن =

كِفَايَةٌ.

١٥٦٩٦ - وَالْحُجَّةُ أَيْضاً فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلُ بِحَجٍّ فَلْيَهْلُ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلُ بِعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ.

١٥٦٩٧ - قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ.. الْحَدِيثُ (١). وَرَوَى الْحُمَيْدِيُّ، عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ (٢) عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ (٣).

١٥٦٩٨ - وَالْأَحَادِيثُ عَنْ عَائِشَةَ مُضْطَرِبَةٌ فِي هَذَا جَدًّا.

١٥٦٩٩ - وَاسْتَحَبَّ آخَرُونَ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَقَالُوا: ذَلِكَ أَفْضَلُ.

١٥٧٠٠ - وَهُوَ مَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (٤)، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ (٥)، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَائِشَةُ أَيْضاً، وَهُوَ مَذْهَبُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَأَهْلُ مَكَّةَ (٦).

= طريق أبي خيثمة، عن أبي الزبير، عن جابر، ومن طريق عطاء عن جابر.

(١) وأهلُ به ناسٌ معه، وأهلُ ناسٌ بالعمرة والحج، وأهلُ ناسٌ بعمره، وكنتُ فيمن أهلُ بالعمرة.

بهذا الإسناد أخرجه مسلم في كتاب الحج، ح (٢٨٦٥) في طبعتنا، باب «بيان وجوه الإحرام»، وله وجوه أخرى ذكرها مسلم قبل هذا الوجه.

(٢) في الخطية: عن أبيه، وأمه اسمها مرجانة تروي عن عائشة، ويروي عنها ابنها علقمة، كما في التهذيب وغيره، والحديث أخرجه الطحاوي من طريق أبي الزناد، عن علقمة، عن أمه. مسند

الحميدى (١٠٣:١) تعليق: (٢).

(٣) مسند الحميدى، ح (٢٠٤)، ص (١٠٢:١-١٠٣).

(٤) سيأتي في باب (١٩) ما جاء في التمتع، عن ابن عمر، وانظر المغني (٢٧٦:٣).

(٥) كان ابن عباس يحج متمتعاً. المغني (٢٨١:٣)، والمجموع (١٧٧:٧)، والمحلى (١٤٦:٧).

(٦) المغني (٢٧٦: ٣ - ٢٨١).

١٥٧٠١ - وَقَدْ رَوَى الثَّوْرِيُّ ، عَنْ ابْنِ حُصَيْنٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ قَرَنَ الْحَجَّ مَعَ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ .

١٥٧٠٢ - رَوَاهُ عَنْ الثَّوْرِيِّ : عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَغَيْرُهُ .

١٥٧٠٣ - قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ ، قَالَ : حَجَّجْتُ ؛ فَأَمَرَنِي أَبِي أَنْ أَفْرِدَ الْحَجَّ فَذَهَبْتُ مَعَ نَفَرٍ مِنْ مَكَّةَ فَسَأَلْنَا عَطَاءَ بْنَ أَبِي رِيَّاحٍ ؟ فَأَمَرَنِي بِالْمَنَعَةِ . فَلَقِيتُ عَامِرَ الشَّعْبِيِّ ، فَقَالَ : هِيَ يَابُنْ ذَرٍّ أَمَا اقْتَادَ أَهْلُ مَكَّةَ وَمَا قَالَ لَكَ ابْنُ أَبِي رِيَّاحٍ ؟ قَالَ : مَا رَأَيْتُهُمْ يَعْدِلُونَ بِالْمَنَعَةِ . فَقَالَ الشَّعْبِيُّ أَمَا أَنَا فَحِجَّةٌ عِرَاقِيَّةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حِجَّةِ مَكَّةَ .

١٥٧٠٤ - وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَهَذَا أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ^(١) .

١٥٧٠٥ - وَاحْتَجَّ الْقَائِلُونَ بِذَلِكَ بِحَدِيثِ اللَّيْثِ ، عَنْ عَقِيلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، وَسَاقَ الْهَدْيَ مَعَهُ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ . وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ ؛ يَتَمَتَّعُ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ^(٢) .

١٥٧٠٦ - قَالَ عَقِيلٌ : قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِ خَبَرِ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ فِي تَمَتُّعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ^(٣) .

(١) تقدم ذلك في المسألة (٣٨٠) أول هذا الباب .

(٢) أخرجه البخاري في الحج (١٦٩١) ، باب « من ساق البدن معه » ، الفتح (٥٣٩:٣) ، ومسلم في الحج ، ح (٢٩٣٠) في طبعنا ، باب « وجوب الدم على المتمتع ... » وأبو داود في الحج (٩٨٠٥) باب « في الإقراة » (١٦٠:٢) ، وابن ماجه في المناسك (١٥١:٥) باب « المتمتع »

(٣) أخرجه البخاري في « الحج » (١٦٩٢) ، باب « من ساق البدن معه » ، فتح الباري (٥٣٩:٣) ، ومسلم في الحج (٢٩٣١) في طبعنا ، باب « وجوب الدم على المتمتع ... »

١٥٧٠٧ - وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْمُتَعَةِ : صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ ^(١).

١٥٧٠٨ - وَبِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ : تَمَتُّعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَعَةً الْحَجَّ ^(٢).

١٥٧٠٩ - وَبِحَدِيثِ مَالِكٍ ، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ حَفْصَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : مَا شَأْنُ النَّاسِ حُلُّوا بِعُمْرَةٍ وَلَمْ تَحُلْ أَنْتَ مِنْ عُمَرَتِكَ ؟ ^(٣).

١٥٧١٠ - وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ طَاوُوسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ ، وَأَبُو بَكْرٍ حَتَّى مَاتَ ، وَعُمَرُ حَتَّى مَاتَ ، وَعُثْمَانُ حَتَّى مَاتَ ، وَأَوَّلُ مَنْ نَهَى عَنْهَا مُعَاوِيَةُ ^(٤).

(١) أخرجه مسلم في الحج (٢٩١٨ - مكرر) في طبعتنا ، باب « جواز التمتع ... »

(٢) أخرجه مسلم في الحج (٢٩٢٦) في طبعتنا ، باب « جواز التمتع » ، والبخاري في الحج (١٥٧١) باب « التمتع على عهد رسول الله (ﷺ) » فتح الباري (٤: ٤٣٢).

(٣) وتتمته : فقال رسول الله (ﷺ) : « إني لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَذَيْنِ ، فَلَا أُحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ » ، وسيأتي هذا الحديث في باب « ما جاء في النحر في الحج » ، وهو برقم (٨٥٢) من أحاديث الموطأ.

(٤) أخرجه الترمذي في الحج (٨٢٢) باب « ما جاء في التمتع » ، (١٧٦: ٣) وجاء في « تحفة الأشراف » (٢٤: ٥) أن الترمذي قال عنه : « حسن » ، وهذا ليس في المطبوع . وأخرجه الإمام أحمد في « مسنده » (٢٩٢: ١) من جهة عبد الواحد ، عن ليث ، وقال في آخره : « قال ابن عباس : فعجبت منه ، وقد حدثني أنه قصر عن رسول الله (ﷺ) بمشقص ».

١٥٧١١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : حَدِيثُ ثَيْثٍ ^(١) هَذَا مُنْكَرٌ ، وَالْمَشْهُورُ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ أَنَّهُمَا كَانَا لَا يَرِيَانِ التَّمَتُّعَ وَلَا الْقِرَانَ .

١٥٧١٢ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، قَالَ : قَالَ عُرْوَةُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : أَلَا تَتَّقِي اللَّهَ تَرْخِصُ فِي الْمُتَعَةِ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : سَلْ أَمْلَكَ يَا عُرْيَةَ ^(٢) فَقَالَ عُرْوَةُ : أَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَلَمْ يَفْعَلَا . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَاللَّهِ مَا أَرَأَاكُمْ يَمْتَتِهَيْنِ حَتَّى يُعَذِّبَكُمُ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) ؟ نَحْدُثُكُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَحْدُثُونَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ؟

١٥٧١٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْمُتَعَةَ الَّتِي نَهَى عَنْهَا عُمَرُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَضَرَبَ عَلَيْهَا : فَسَخُ الْحَجِّ فِي عُمَرَةَ ، فَأَمَّا التَّمَتُّعُ بِالْعُمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَلَا .

١٥٧١٤ - وَزَعَمَ مَنْ صَحَّحَ نَهْيَ عُمَرَ عَنِ التَّمَتُّعِ أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ لِيُتَجَعَ الْبَيْتَ مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي الْعَامِ .

١٥٧١٥ - وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا عُمَرُ ؛ لِأَنَّهُ رَأَى النَّاسَ مَالُوا إِلَى التَّمَتُّعِ لَيْسَارَتِهِ وَخِصَّتِهِ فَخَشِيَ أَنْ يَضِيعَ : الْقِرَانُ ، وَالْإِفْرَادُ ، وَهُمَا سَتَانِ لِلنَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) .

١٥٧١٦ - وَرَوَى الزُّهْرِيُّ ، عَنْ سَالِمٍ ، قَالَ : سِئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ ^(٣) مُتَعَةٍ

(١) هو ثَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي (٦٥٣٦:٥) ، وَهُوَ صَدُوقٌ ، اخْتَلَطَ أَخِيرًا ، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ حَدِيثُهُ ، فَتَرَكَ .

(٢) (يَا عُرْيَةَ) : تَصْغِيرُ عُرْوَةَ .

(٣) زِيَادَةُ مُتَعِينَةٍ .

الحج؟ فأمر بها؛ ففعل له: إِنَّكَ تُخَالِفُ أَبَاكَ. فَقَالَ إِنَّ عُمَرَ لَمْ يَقُلْ الَّذِي تَقُولُونَ،
إِنَّمَا قَالَ عُمَرُ: أَفَرُدُوا الْحَجَّ مِنَ الْعُمْرَةِ فَإِنَّهُ أَمُّ لِلْعُمْرَةِ.

١٥٧١٧ - أي أن العمرَةَ لا تتم في شهرِ الحج إلا بهدي، وأراد أن يزار البيت
في غيرِ شهور الحج فجعلتموها أنتم حراماً، وعاقبتم الناس عليها، وقد أحلها الله (عز
وجل)، وعمل بها رسوله ﷺ. فإذا أكثروا عليه قال: كتاب الله بيني وبينكم،
كتاب الله أحق أن يتبع أم عمر؟^(١).

١٥٧١٨ - وقال أحمد بن حنبل: لا يشك أن رسول الله ﷺ كان قارناً،
والتَّمَتُّ أَحَبُّ إِلَيَّ.

١٥٧١٩ - واحتج في اختيار التمتع بقوله (عليه السلام): «لو استقبلت من
أمري ما استدرت ما سقت الهدى وجعلتها عمرَةً»^(٢).

١٥٧٢٠ - وقال آخرون: القرآن أفضل، وهو أحب إليهم، منهم: أبو حنيفة،
والتوري.

١٥٧٢١ - وبه قال: المزني - صاحب الشافعي - قال: لأنه يكون مؤدياً
للفرضين جميعاً^(٣).

(١) سنن البيهقي (٢١:٥)، والمغني (٣:٢٨٠).

(٢) جزء من حديث جابر بن عبد الله الطويل في حجة النبي ﷺ، والذي أخرجه البخاري في
الحج مفرقاً: بعضه في باب «تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»، فتح الباري
(٥٠٤:٣)، وبعضه في باب «عمره التعميم»، فتح الباري (٦٠٦:٣)، ومسلم في باب «حجة
النبي ﷺ»، وأبو داود في الحج (١٧٨٩) باب «في أفراد الحج»، وسأني كثيراً.

(٣) مختصر المزني، ص (٦٤)، باب «بيان أفراد الحج عن العمره، وغير ذلك».

١٥٧٢٢ - قَالَ إِسْحَاقُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ قَارِنًا .

١٥٧٢٣ - وَهُوَ قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ^(١) وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ .

١٥٧٢٤ - قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الْقِرَانُ أَفْضَلُ ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ .

١٥٧٢٥ - وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : الْقِرَانُ وَالتَّمَتُّعُ سَوَاءٌ ، وَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ .

١٥٧٢٦ - وَاحْتَجَّ مَنْ اسْتَحَبَّ الْقِرَانَ وَقَعَلَهُ بِأَثَارٍ مِنْهَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ

عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِوَادِي الْعَقِيقِ : أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتٍ مِنْ رَبِّي فَقَالَ : صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْ : عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ ^(٢) .

١٥٧٢٧ - ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْحُمَيْدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ، وَبَشَرُ

ابْنُ بَكْرٍ التَّنِيسِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ ، فَذَكَرَهُ ^(٣) .

١٥٧٢٨ - وَبِحَدِيثِ الصُّبِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، قَالَ الصُّبِيُّ :

(١) انظر الباب التالي ، ح (٧١١) ، ما أثر عن الإمام علي ، وسنن البيهقي (٣٤٨ : ٤) ، والمفني (٤٨٤ : ٣) .

(٢) فقد دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَقَدْ رَوَى فِيهِ ، وَقَالَ « عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ » ، وَالْمُرَادُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِبَاحَتُهُمَا وَالْإِذْنُ فِيهِمَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رِوَايَةُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَهُوَ مَنْ يَخْتَارُ الْإِفْرَادَ عَلَى التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْحَجِّ ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ « الْعَقِيقُ وَادٍ مُبَارَكٌ » ، ، ضَحَّحَ الْبَارِي (٣٩٢ : ٣) وَفِي الْحَرْثِ وَالْمَزَارَعَةِ ، وَفِي الْإِعْتَصَامِ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْحَجِّ ، ح (١٨٠٠) بَابُ فِي الْإِقْرَانِ (١٥٩ : ٢) ، وَابْنُ مَاجَةٍ فِيهِ (الْمَنَاسِكُ) ، ح (٢٩٧٦) ، بَابُ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ (٩٩١ : ٢) .

أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعاً، فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: هَدَيْتَ لِسَنَةِ نَبِيِّكَ (عليه السلام) (١).

١٥٧٢٩ - وَهَذَا الْحَدِيثُ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَا: حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لَبَابَةَ وَحَفْظَنَاهُ عَنْهُ غَيْرَ مَرَّةٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ: كَثِيرًا مَا ذَهَبْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ إِلَى الصَّبِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ اسْتَذْكِرُهُ هَذَا الْحَدِيثُ. قَالَ الصَّبِيُّ: كُنْتُ رَجُلًا نَصْرَانِيًّا، فَأَسْلَمْتُ، فَخَرَجْتُ أُرِيدُ الْحَجَّ، فَلَمَّا كُنْتُ بِالْقَادِسِيَّةِ أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعاً، فَسَمِعَنِي سَلْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَزَيْدُ بْنُ صَوْحَانَ، فَقَالَا: لَهَذَا أَضَلُّ مِنْ بَعِيرٍ أَهْلِهِ. فَكُنَّا نَحْمِلُ عَلَيَّ بِكَلِمَتَيْهِمَا جَبَلٌ. فَلَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّهِمَا فَلَا مَهْمَا، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ فَقَالَ: هَدَيْتَ لِسَنَةِ نَبِيِّكَ ﷺ (٢).

١٥٧٣٠ - وَمِنْهَا حَدِيثُ حَفْصَةَ الْفَيْي قَدِمْنَاهُ (٣).

١٥٧٣١ - وَحَدِيثُ أَنَسٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَنَبِيِّكَ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا.

١٥٧٣٢ - رَوَاهُ حُمَيْدُ الطَّوِيلُ وَحَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، عَنْ بَكْرِ الْمَزْنِيِّ، قَالَ بَكْرٌ:

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٤: ١، ٢٥، ٣٤، ٣٧، ٥٣)، وأبو داود في المناسك (١٧٩٩)

باب «الإقران»، والنسائي في المناسك (١٤٦: ٥ - ١٤٧، ١٤٨)، وابن ماجه في المناسك

(٢٩٧٠) باب «من قرن الحج والعمرة؟» والبيهقي في السنن الكبرى (٣٥٤، ٣٥٢: ٤)

وصححه ابن خزيمة (٣٠٦٩)، وابن حبان (٣٩١٠ - ٣٩١١).

(٢) مسند أحمد (٢٥: ١)، وسنن ابن ماجه (٢٩٧٠)، وسنن البيهقي (١٦: ٥) وانظر الحاشية

السابقة أيضاً.

(٣) تقدم في الفقرة (١٥٧٠٩)، وسيأتي في الحديث (٨٥٢).

فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ ، فَقَالَ : لَبَّى بِالْحَجِّ وَحْدَهُ ، فَلَقِيتُ أَنَسًا فَحَدَّثَنِي ، فَقَالَ : مَا تَعْدُونَنَا إِلَّا صَبِيانًا : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحُجَّةٍ مَعًا^(١)

١٥٧٣٣ - وَهَذَا الْحَدِيثُ يُعَارِضُ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَمَتَّعَ . وَيَحْتَمِلُ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ لَبَّى بِالْحَجِّ وَحْدَهُ أَيُّ مِنْ مَكَّةَ^(٢) .

١٥٧٣٤ - وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ وَهِيَ : الْإِفْرَادُ ، وَالتَّمَتُّعُ ، وَالْقِرَانُ - أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَبَاحَهَا كُلُّهَا وَأَذِنَ فِيهَا وَرَضِيَهَا وَلَمْ يَخْبِرْ بِأَنَّ وَاحِدًا مِنْهَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ وَلَا أَمَكَّنَ مِنْهَا الْعَمَلَ بِهَا كُلُّهَا فِي حُجَّتِهِ الَّتِي لَمْ يَحِجَّ غَيْرَهَا .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَغَازِي (٤٣٥٣ - ٤٣٥٤) بَابُ « بَعَثَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ... » ، فَتَحَ الْبَارِي (٧٠:٨) ، وَمُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ ، ح (٢٩٤٣) فِي طَبَعَتْنَا ، بَابُ « الْإِفْرَادُ وَالْقِرَانُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ » ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْمَنَاسِكِ (١٥٠:٥) بَابُ « الْقِرَانُ » ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي « مُسْنَدِهِ » (٧٩:٢)

(٢) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٦٢٨:٤) مِنْ طَبَعَتْنَا :
قَوْلُهُ (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مَفْرَدًا) وَفِي رِوَايَةٍ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهَلَ بِالْحَجِّ مَفْرَدًا) هَذَا مُوَافِقٌ لِلرِّوَايَاتِ السَّابِقَةِ عَنْ جَابِرٍ وَعَائِشَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مَفْرَدًا ، وَفِيهِ : بَيَانٌ أَنَّ الرِّوَايَةَ السَّابِقَةَ قَرِيبًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ الَّتِي أُنْخِرَ فِيهَا بِالْقِرَانِ مَتَأَوَّلَةٌ وَسَبَقَ بَيَانُ تَأْوِيلِهَا .

قَوْلُهُ : (عَنْ أَنَسٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحُجًّا) يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَقُولُ بِالْقِرَانِ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الصَّحِيحَ الْمُخْتَارَ فِي حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ إِحْرَامِهِ مَفْرَدًا ثُمَّ أَدْخَلَ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ فَصَارَ قَارِنًا ، وَجَمَعْنَا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ أَحْسَنَ جَمْعٍ ، فَحَدَّثْتُ ابْنَ عُمَرَ هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى أَوَّلِ إِحْرَامِهِ ﷺ ، وَحَدَّثْتُ أَنَسَ مَحْمُولٌ عَلَى أَوَّلِهِ وَأَثْنَاهُ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ أَوَّلًا . وَلَا يَدُ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ أَوْ نَحْوِهِ ، لِتَكُونِ رِوَايَةُ أَنَسٍ مُوَافِقَةً لِرِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ كَمَا سَبَقَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٥٧٣٥ - وَبِهَذَا نَقُولُ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ ^(١) .

١٥٧٣٦ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : مَنْ أَهْلٌ يَحُجُّ مُفْرَدٍ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَهْلُ بَعْدَ بَعْمَرَةٍ فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ .

١٥٧٣٧ - قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ الَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا ^(٢) .

١٥٧٣٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي إِدْخَالِ الْحُجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ ^(٣)

(١) قال المصنف في التمهيد (٢١٢:٨) حول هذا الحديث :

وهذا الحديث يعارض ما روي عن ابن عمر أن النبي ﷺ تمتع وفيهما نظر ، ويخرج على مذهب ابن عمر في التمتع أنه لبي بالحج وحده من مكة ، وقد روى معمر وغيره ، عن أيوب . عن أبي قلابة . عن أنس أن رسول الله ﷺ أهل بحجة وعمره معا . وروى عن أنس من وجوه .

ومنها ما رواه قتادة عن مطرف عن عمران بن حصين أنه قال له إني أحدثك حديثا لعل الله ينفعك به ، أعلم أن رسول الله ﷺ قد جمع بين حج وعمره ، ولم ينزل فيهما كتاب ، ولم ينه عنهما رسول الله ، ﷺ ، قال فيهما رجل برأيه .

وهذا قد تأوله جماعة على التمتع ، وقالوا : إنما أراد عمر بقوله : أن رسول الله ﷺ ، قد جمع بين حج وعمره أي أنه جمع بينهما في سفرة واحدة ، وحجة واحدة . وقد روي عن عمران ما يعضد هذا التأويل روى الحسن ، وأبو رجاء ، عن عمران بن حصين ، قال : نزلت آية التمتع في كتاب الله تعالى ، وفعلناها مع رسول الله ﷺ ، ولم ينزل قرآن يحرمه ، ولم ينه عنه حتى مات ، قال رجل بعد برأيه ماشاء ، ومنها رواية شعبة ، عن الحكم ، عن علي بن حسين ، عن مروان بن الحكم ، قال : شهدت عثمان وعلياً بين مكة والمدينة ، وعثمان ينهى أن يجمع بين الحج والعمره ، قال : فلما رأى ذلك علي لبي بهما جميعا ، فقال : لبيك بحج وعمره معا ، فقال له عثمان : تراني أنهي عنها وتفعلها ، فقال علي : لم أكن لأدع سنة رسول الله ، ﷺ .

وهذا يحتمل أن يكون ؛ لأن رسول الله ، ﷺ ، أباح ذلك ، فصار سنة .

(٢) في الموطأ ٣٣٥

(٣) قال أبو عمر : العلماء مجمعون على أنه إذا أدخل الحج على العمره في أشهر الحج على ما وصفنا =

والعمره على الحج (٥).

١٥٧٣٩ - فَقَالَ مَالِكٌ: يُضَافُ الْحَجُّ إِلَى الْعُمْرَةِ وَلَا تُضَافُ الْعُمْرَةُ إِلَى الْحَجِّ.

١٥٧٤٠ - قَالَ: فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَيْسَتْ الْعُمْرَةُ بِشَيْءٍ وَلَا يَلْزَمُهُ لِذَلِكَ شَيْءٌ،

وَهُوَ حَجٌّ مُفْرَدٌ.

=قبل الطواف بالبيت ، أنه جائز له ذلك ، ويكون قارنا بذلك ، يلزمه ما يلزم الذي أنشأ الحج والعمره معا.

وقالت طائفة من أصحاب مالك إن له أن يدخل الحج على العمره - وإن كان قد طاف ما لم يركع ركعتي الطواف ، وقال بعضهم : ذلك له بعد الطواف ما لم يكمل السعي بين الصفا والمروة ، وهذا كله شذوذ عند أهل العلم

وقال أشهب : من طاف لعمرته ولو شوطا واحدا لم يكن له إدخال الحج عليها ، وهذا هو الصواب - إن شاء الله : فإن فعل وأدخل الحج على العمره بعد ذلك ، فقد اختلفوا فيما يلزم من ذلك ؟ فقال مالك : من أدخل الحج على العمره بعد أن يفتح الطواف ، لزمه ذلك وصار قارنا .

وروي مثل ذلك عن أبي حنيفة ، والمشهور عنه أنه لا يجوز إلا قبل الأخذ في الطواف على ما قدمنا ؛ وقال الشافعي : لا يكون قارنا ، وذكر أن ذلك قول عطاء ، وبه قال أبو ثور وغيره ، التمهيد (٢١٦:١٥-٢١٧).

(٥) المسألة : ٣٨١ - أجاز جمهور الفقهاء إدخال الحج على العمره بشرط أن يكون الإدخال قبل الشروع في طواف العمره ، وبشرط كونه عند الحنفية قبل أداء أربعة أشواط من طواف العمره ، ويكون قارنا بلا خلاف ، فإن أدخله على العمره بعد الطواف فليس له ذلك ولا يصير قارنا ؛ لأنه شارب في التحلل من العمره فلم يجز إدخال الحج عليها ، ودليلهم فعل ابن عمر الذي أحرم بعمره ثم جمع معها حجة ، ثم قال : هكذا صنع النبي ﷺ ، متفق عليه .

ولا يجوز إدخال العمره على الحج كما قال الحنفية ، لكنه عندهم يصير قارنا ، وعند الجمهور لا يصح الإدخال ولا يصير قارنا ؛ لما روي عن الإمام علي أنه منع من أراد ذلك ، ولأن إدخال العمره على الحج لا يفيد إلا ما أفاده ، الإحرام الأول .

١٥٧٤١ - وَكَذَلِكَ مَنْ أَهْلٌ بِحُجَّةٍ فَأَدْخَلَ عَلَيْهَا حُجَّةً أُخْرَى ، وَأَهْلٌ بِحُجَّتَيْنِ لَمْ يَلْزَمَهُ إِلَّا وَاحِدَةً وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٥٧٤٢ - وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِهِ ^(١) .

١٥٧٤٣ - وَقَالَ يَنْفِدَادٌ : إِذَا أَهْلٌ بِحُجَّةٍ فَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا يَدْخُلُ الْعُمْرَةُ عَلَيْهِ وَالْقِيَاسُ : أَنْ أَحَدَهُمَا إِذَا جَازَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى الْآخَرِ فَهُمَا سَوَاءٌ .

١٥٧٤٤ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ : يُدْخِلُ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ وَلَا يُدْخِلُ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ .

١٥٤٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : يَحْتَمِلُ مَنْ قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلُ مَنْ قَالَ : إِفْرَادُ الْحَجِّ . أَيُّ أَمْرٍ بِهِ وَأَجَازُهُ ، وَجَازَ أَنْ يُضَافَ ذَلِكَ إِلَيْهِ كَمَا قَالَ (عَزَّ وَجَلَّ) : ﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ﴾ [الزخرف: ٥١] أَيُّ أَمْرٍ؛ فَنُودِيَ وَإِذَا أَمَرَ الرَّئِيسَ بِالشَّيْءِ جَازَ أَنْ يُضَافَ فَعْلُهُ إِلَيْهِ ، كَمَا يُقَالُ : رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الزَّنا ، وَقُطِعَ فِي السَّرِقَةِ وَتَقُولُ الْعَرَبُ :

حَضَرْتُ زَرْعِي ، وَنَحْوَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بَادٍ فِيهِ .

١٥٧٤٦ - وَالْاِخْتِلَافُ هُنَا وَاسِعٌ جِدًّا ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ كُلُّهُ لِإِجْمَاعِ مِنَ الْعُلَمَاءِ

(١) قَالَ بِمَصْرِ . التَّمْهِيدُ (١٥-٢١٧) ، وَانْظُرْ «الْأَم» (١٣٦:٢) بَابُ « مِنْ أَهْلٍ بِحُجَّتَيْنِ » ، أَوْ عَمْرَتَيْنِ .

قَالَ : مِنْ أَهْلٍ بِالْحَجِّ لَمْ يَدْخُلِ الْعُمْرَةُ عَلَى الْحَجِّ حَتَّى يَكْمَلَ عَمَلُ الْحَجِّ ، وَهُوَ آخِرُ أَيَّامِ التَّشْرِيفِ إِنْ أَقَامَ إِلَى آخِرِهَا ، وَإِنْ نَفَرَ النَّفَرِ الْأَوَّلِ وَاعْتَمَرَ يَوْمَئِذٍ لَزِمَتْهُ الْعُمْرَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ لِلْحَجِّ عَمَلٌ . قَالَ : وَلَوْ آخِرُهُ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ

قَالَ : وَلَوْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ مِنْ يَوْمِ النَّفَرِ الْأَوَّلِ كَانَ إِهْلَالُهُ بَاطِلًا ؛ لِأَنَّهُ مَعْكُوفٌ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ ، وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا بِإِكْمَالِهِ وَالْخُرُوجِ مِنْهُ . التَّمْهِيدُ (١٥-٢١٧) وَالْأَم (١٣٦:٢) .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

١٥٧٤٧ - قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : مَنْ أَهْلٌ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمَرَتَيْنِ لَزِمَتْهُ ، وَصَارَ رَافِضًا لِإِحْدَاهُمَا حِينَ يَتَوَجَّهُ إِلَى مَكَّةَ .

١٥٧٤٨ - قَالَ أَبُو يُوسُفَ ، تَلَزَمَهُ الْحَجَّتَانِ فَيَصِيرُ رَافِضًا لِإِحْدَاهُمَا سَاعَتَهُ .

١٥٧٤٩ - قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : يَقُولُ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : تَلَزَمَهُ الْوَاحِدَةُ إِذَا أَهْلٌ بِهِمَا جَمِيعًا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٥٧٥٠ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : إِذَا أَحْرَمَ بِحَجَّةٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَضُمَّ إِلَيْهَا أُخْرَى ، وَإِذَا أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ فَلَا يُدْخِلُ عَلَيْهَا حَجَّةً ، وَلَا يُدْخِلُ إِحْرَامَ عَلَى إِحْرَامٍ كَمَا لَا تَدْخُلُ صَلَاةٌ عَلَى صَلَاةٍ .

١٥٧٥١ - وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ قَوْلُهُ : وَأَمَّا مَنْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَلَمْ يَحْلُوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النُّحْرِ .

١٥٧٥٢ - فَقِيهِ : أَنَّ مَنْ كَانَ قَارِنًا أَوْ مُفْرَدًا لَا يَحِلُّ دُونَ يَوْمِ النُّحْرِ ، وَهَذَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَحِلُّ لَهُ اللَّبَاسُ وَلِقَاءُ التَّفَثِ كُلُّهُ كُلَّ الْحَيْلِ إِلَّا بِطَوَافِ الْإِفَاضَةِ فَهُوَ الْحَلُّ كُلُّهُ لِمَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ ذَلِكَ يَوْمَ النُّحْرِ ضَحَى ، ثُمَّ طَافَ الطَّوَافَ الْمَذْكُورَ ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ .

(١٢) باب القرآن في الحج^(١)

٧١١ - مَالِكٌ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ الْمُقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ دَخَلَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِالسَّقِيَا^(٢) . وَهُوَ يَنْجَعُ^(٣) بَكَرَاتٍ^(٤) لَهُ دَقِيقًا وَخَبَطًا^(٥) ، فَقَالَ : هَذَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ يَنْهَى عَنْ أَنْ يُقَرْنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . فَخَرَجَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَلَى يَدَيْهِ أَثَرُ الدَّقِيقِ وَالْخَبَطِ . فَمَا أَنْسَى أَثَرُ الدَّقِيقِ وَالْخَبَطِ عَلَى ذِرَاعَيْهِ ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ . فَقَالَ : أَنْتَ تَنْهَى عَنْ أَنْ يُقَرْنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ : ذَلِكَ رَأَيْتُ فَخَرَجَ عَلَيَّ مُغْضَبًا ، وَهُوَ يَقُولُ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا .^(٦)

١٥٧٥٣ - هَذَا الْحَدِيثُ مُنْقَطِعٌ ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنِ أَبَا جَعْفَرٍ لَمْ يَذْكُرِ الْمُقْدَادَ وَلَا عَلِيًّا .^(٧)

١٥٧٥٤ - وَقَدْ رُوِيَ مِنْ وَجْهِ ، مِنْهَا : مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّهِ ،

(١) انظر المسألة السابقة (٣٨١)

(٢) (بالسقيا) قرية جامعة بطريق مكة .

(٣) (ينجع) أى يسقي .

(٤) (بكرات) جمع بكرة . ولد الناقة ، أو الفتى منها .

(٥) (مخبطا) ورق ينفذ بالخطاط ويجفف ويطحن ويخلط بدقيق أو غيره ويخفف بالماء ويسقى للإبل .

(٦) الموطأ : ٣٣٦

(٧) هو السيد الإمام ، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي ، العلوي الفاطمي ، المدني ، ولد زين العابدين ، ولد سنة ست وخمسين في حياة عائشة وأبي هريرة . أرخ ذلك أحمد بن البرقي . =

رَوَى عَنْ جَدِّهِ : النَّبِيِّ ﷺ ، وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْسَلًا ، وَعَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ مَرْسَلًا أَيْضًا ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، وَعَائِشَةَ مَرْسَلًا ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَجَابِرٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَأَبِيهِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ ، وَطَائِفَةٍ ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ مَرْسَلًا أَيْضًا ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْمُكْثِرِ ، هُوَ فِي الرَّوَاةِ كَأَبِيهِ وَأَبِيهِ جَعْفَرٍ ثَلَاثَتُهُمْ لَا يُلْغُ حَدِيثُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ جُزْأً ضَخْمًا ؛ وَلَكِنْ لَهُمْ مَسَائِلُ وَقَاوِي ،

حَدَّثَ عَنْهُ ابْنُهُ ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ ، وَالْأَعْرَجُ مَعَ تَقْدِيمِهِمَا ، وَعُمَرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِي ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، وَرَبِيعَةُ الرَّائِي ، وَلَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ ، وَابْنُ جُرَيْجٍ ، وَقُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ ، وَحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ وَرَوَاةٌ عَنِ الْحَسَنِ وَعَائِشَةَ فِي سَنَنِ النَّسَائِيِّ ، وَذَلِكَ مُنْقَطِعٌ . وَرَوَايَتُهُ عَنْ سَمُرَةَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ .

وَكَانَ أَحَدُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَالسُّؤْدُدِ ، وَالشَّرَفِ ، وَالثَّقَّةِ ، وَالرِّزَاةِ ، وَكَانَ أَهْلًا لِلْخِلَافَةِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَثْنِي عَشَرَ الَّذِينَ تُبَجِّلُهُمُ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ وَقَوْلُ بَعْضَتِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِجَمِيعِ الدِّينِ . فَلَا عِصْمَةَ إِلَّا لِلْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ ، وَكُلُّ أَحَدٍ يُصِيبُ وَيُخْطِئُ ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكَ سِوَى النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ مَعْصُومٌ ، مُؤَيَّدٌ بِالْوَحْيِ .

قَالَ الذَّهَبِيُّ : وَشُهِرَ أَبُو جَعْفَرٍ بِالْبَاقِرِ ، مِنْ : بَقَرِ الْعِلْمِ ، أَيُّ شَقِهِ فَعَرَفَ أَصْلَهُ وَخَفِيهِ . وَلَقَدْ كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ إِمَامًا ، مُجْتَهِدًا ، تَالِيًا لِكِتَابِ اللَّهِ ، كَبِيرَ الشَّكَّانِ ، وَلَكِنْ لَا يُلْغُ فِي الْقُرْآنِ دَرَجَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَنَحْوِهِ ، وَلَا فِي الْفِقْهِ دَرَجَةُ أَبِي الزِّنَادِ ، وَرَبِيعَةَ ؛ وَلَا فِي الْحِفْظِ وَمَعْرِفَةِ السَّنَنِ دَرَجَةُ قَتَادَةَ وَابْنِ شِهَابٍ . فَلَا نَحَائِيهِ ، وَلَا نَحِيفُ عَلَيْهِ ، وَنُحِيهِ فِي اللَّهِ لِمَا تَجْمَعُ فِيهِ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ .

وَذَكَرَ الذَّهَبِيُّ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ : سَأَلَتْ أَبَا جَعْفَرٍ وَابْنَهُ جَعْفَرَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ، فَقَالَا لِي : يَا سَالِمُ ، تَوَلَّيْنَا وَأَبْرَأُ مِنْ عَدُوِّهِمَا ، فَإِنَّهُمَا كَانَا إِمَامَيْنِ هَدَى .

وَكَانَ سَالِمٌ فِيهِ تَشَبُّعٌ ظَاهِرٌ ، وَمَعَ هَذَا فَيَبُتُّ هَذَا الْقَوْلُ الْحَقُّ ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ الْفَضْلُ لِأَهْلِ الْفَضْلِ ذُو الْفَضْلِ ، كَذَلِكَ نَاقَلُهَا ابْنُ فَضْلٍ ، شَيْعِيُّ ثَقَّةٌ . فَعَثَرَ اللَّهُ شَيْعَةَ زَمَانِنَا مَا أَغْرَقَهُمْ فِي الْجَهْلِ وَالْكَذِبِ ، فَيَنَالُونَ مِنَ الشَّيْخَيْنِ وَزَيْرِي الْمِصْطَفَى ﷺ ، وَيَحْمِلُونَ هَذَا الْقَوْلَ مِنَ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ عَلَى التَّقْيَةِ .

وَرَوَى إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ ، عَنْ بَسَّامِ الصَّيْرَفِيِّ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ، فَقَالَ : =

قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ يُحَدِّثُ ، عَنْ مَرْوَانَ أَنَّ عَثْمَانَ نَهَى عَنِ الْمَتْعَةِ ، وَأَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فَقَالَ عُمَرُ : لَيْتَكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا ، فَقَالَ عَثْمَانُ أَتَفْعَلُهُمَا وَأَنَا أَنْهَى عَنْهُمَا ؟ وَقَالَ عَلِيٌّ : لَمْ أَكُنْ لَأَدْعَ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ . (١)

١٥٧٥٥ - وَمِنْهَا حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَطَاءٍ اللَّيْثِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي حَرِثُ بْنُ سَلِيمٍ الْفَرَوِيُّ ، قَالَ : نَهَى عَثْمَانُ عَنْ أَنْ يَقْرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَسَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ : اللَّهُمَّ لَيْتَكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ ، قَالَ عَثْمَانُ : إِنَّكَ مِمَّنْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ . قَالَ عَلِيٌّ : وَأَنْتَ مِمَّنْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ .

ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ الثَّوْرِيِّ .

والله إني لأتولاهما وأستغفر لهما ، وما أدركت أحداً من أهل بيتي إلا وهو يتولاهما .
وعن عبد الله بن محمد بن عقيل ، قال : كُنْتُ أَنَا وَأَبُو جَعْفَرٍ نَخْتَلِفُ إِلَى جَابِرٍ نَكْتُبُ عَنْهُ فِي الْوُحَا ، وَبَلَاغًا أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ كَانَ يُصَلِّي فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مِائَةً وَخَمْسِينَ رَكْعَةً .
وقد عدّه النسائي وغيره في فقهاء التابعين بالمدينة . واتفق الحفاظ على الاحتجاج بأبي جعفر .
ترجمته في :

طبقات ابن سعد ٣٢٠/٥ ، طبقات خليفة ت ٢٢٣٣ ، تاريخ البخاري ١٨٣/١ ، والمعارف ٢١٥ ، المعرفة والتاريخ ٣٦٠/١ ، المرح والتعديل القسم الأول من المجلد الرابع ٢٦ ، ذيل المذيل ٦٤١ ، الحلية ١٨٠/٣ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ٦٤ ، تاريخ ابن عساكر ٣٥٠/١٥ ب ، تهذيب الأسماء واللغات القسم الأول من الجزء الأول ٨٧ ، تهذيب الكمال ص ١٢٤٤ ، ١٥٩٧ ، تذكرة الحفاظ ١١٧/١ ، العبر ١٤٢/١ ، ١٤٨ ، تاريخ الإسلام ٢٩٩/٤ ، سير أعلام النبلاء (٤٠١:٤) البداية والنهاية ٣٠٩/٩ ، تهذيب التهذيب ٣٥٠/٩ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤٩ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٣٥٢ ، طبقات المفسرين ٥٣٧/٢ ، شذرات الذهب ١٤٩/١ .

(١) وانظر سنن البيهقي (١٠٨:٥) أيضاً .

١٥٧٥٦ - وذكر ابن أبي شيبه، قال: أخبرني الحكم بن عتيبة، عن علي بن حسين، عن مروان، عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قرن بين الحج والعمرة، وأن علياً فعل ذلك أيضاً، فعاب ذلك عليه عثمان، فقال علي: ما كنت لأدع شيئاً رسول الله ﷺ يفعله.

١٥٧٥٧ - وذكر البخاري^(١)، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا غندر، قال: حدثنا شعبة، عن الحكم، عن علي بن حسين، عن مروان بن الحكم، قال: شهدت عثمان وعلياً^(٢) رضي الله عنهما - وعثمان^(٣) ينهى عن المتعة^(٤) وأن يجمع بينهما^(٥)، فلما رأى ذلك علي^(٦) أهل بهما: ليك بعمره

(١) في الحج - باب «التمتع والإقراء والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي»، والنسائي في المناسك - باب «القرآن».

(٢) شهدت عثمان وعلياً كان شهوده أياهما بعسفان.

(٣) وعثمان: التوافق هنا للحال.

(٤) عن المتعة: اختلفوا في المتعة التي نهى عنها، فقيل: هي فسخ الحج إلى العمرة؛ لأنه كان مخصوصاً بتلك السنة التي حج فيها رسول الله ﷺ، وكان تحقيق ما عليه الجاهلية من منع العمرة في أشهر الحج، وقيل: هو التمتع المشهور والنهي للتنزيه ترغيباً للأفراد.

(٥) وأن يجمع بينهما أي بين العمرة والحج، قال الكرماني: أي القرآن، ثم قال: ما مراد منه؟ ثم أجاب بأنه قال ابن عبد البر: القرآن أيضاً نوع من التمتع؛ لأنه تمتع بسقوط سفره للنسك الآخر من بلد، والواو في قوله: وأن يجمع بينهما عاطفة قطعاً وليست تفسيرية، ذلك أن السلف كانوا يطلقون على القرآن تمتعاً فإذا كان كذلك يكون عطف التمتع على المتعة، وهو غير جائز.

(٦) فلما رأى علي مفعوله محذوف تقديره فلما رأى علي النهي أهل بهما أي بالعمرة والحج وقوله «أهل» جواب لما وفي رواية سعيد بن المسيب «فقال علي رضي الله تعالى عنه ما تريد إلى أن تنهي عن أمر فعله ﷺ»، وفي رواية مسلم من هذا الوجه زيادة وهي «فقال عثمان دعنا عنك قال إني لا أستطيع أن أدعك».

مفعوله مذكور

وَحَجَّةٌ^(١). وَقَالَ : مَا كُنْتُ^(٢) لَأَدْعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ^(٣) (عليه السلام) لقولِ أَحَدٍ^(٤).

(١) « ليك بعمره وحجة » مقول لمقدر والتقدير أهلُ بهما حال كونه قاتلاً ليك .

(٢) « قال ما كنت » أي قال علي وهو استئناف كان قاتلاً يقول لِمَ يخالفه ؟ فقال : ما كنت . إلى آخره ، وحاصله أنه مجتهد لا يجوز عليه أن يقلد مجتهداً آخر لا سيما مع وجود السنة ، وفي رواية النسائي « فقال عثمان تراني أنهي الناس وأنت تفعله فقال ما كنت لأدع » أي لا ، ترك اللام فيه للتأكيد .

(٣) في هذا الحديث إشاعة العالم ما عنده من العلم وإظهاره ومناظرته ولآة الأمور وغيرهم في تحقيقه لمن قوي علي ذلك لقصد منا صحة المسلمين .

وفيه البيان بالفعل مع القول ؛ لأن علياً رضي الله تعالى عنه أمر وفعل ما نهاه عنه عثمان .

وفيه ما كان عليه عثمان من الحلم أنه لا يلوم مخالفه .

وفيه أن القوم لم يكونوا يسكتون عن قول يرون أن غيره أمثل منه إلا يبنوه .

وفيه أن طاعة الإمام إنما تجب في المعروف .

وفيه أن معظم القصد الذي بوب عليه هو مشروعية المتعة لجميع الناس (فإن قلت) روي عن أبي ذر أنه قال كانت متعة الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة في صحيح مسلم (قلت) قالوا هذا قول صحابي يخالف الكتاب والسنة والإجماع وقول من هو خير منه . أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ﴾ وهذا عام وأجمع المسلمون على إباحة التمتع في جميع الأعصار وإنما اختلفوا في فضله . وأما السنة فحديث سراقه « المتعة لنا خاصة أو هي للأبد قال بل هي للأبد » وحديث جابر المذكور في صحيح مسلم في صفة الحج نحو هذا ومعناه أهل الجاهلية كانوا لا يجوزون التمتع ولا يرون العمرة في أشهر الحج فجوزا فينبى النبي ﷺ أن الله قد شرع العمرة في أشهر الحج وجوز المتعة إلى يوم القيامة رواه سعيد بن منصور من قول طاووس وزاد فيه « فلما كان الإسلام أمر الناس أن يحتمروا في أشهر الحج فدخلت العمرة في أشهر الحج إلى يوم القيامة » وقد خالف أبا ذر علي وسعد وابن عباس وابن عمرو وعمران بن حصين وسائر الصحابة وسائر المسلمين قال عمران تتمعنا مع رسول الله ﷺ ونزل فيه القرآن فلم ينهنا عنه رسول الله ﷺ ولم ينسخها شيء فقال فيها رجل برأه ما شاء متفق عليه وقال سعد بن أبي وقاص فعلناها مع رسول الله ﷺ يعني المتعة وهذا يعني الذي نهى عنها يومئذ كافر بالعرش يعني بيوت مكة » رواه مسلم (فإن قلت) روى أبو داود عن سعيد بن المسيب أن رجلاً من الصحابة أتى عمر رضي الله تعالى عنه فشهد

١٥٧٥٨ - قَالَ : وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عُمرُو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، قَالَ : اخْتَلَفَ عَلِيٌّ ، وَعُثْمَانُ وَهُمَا بِعُسْفَانَ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ أَهْلًا بِهِمَا جَمِيعًا^(١).

١٥٧٥٩ - وَمِمَّا دُلَّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) إِذْ أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْيَمَنِ ، قَالَ : فَأَصَبْتُ مَعَهُ أَوَاقِي ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَدَ فَاطِمَةَ قَدْ لَبَسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا وَنَضَحَتْ الْبَيْتَ بِنَضُوحٍ ، فَقَالَ مَالِكٌ . قَالَتْ : فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَحْلُوا . قَالَ : قُلْتُ لَهَا : إِنِّي أَهْلَلْتُ لِأَهْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لِي : « كَيْفَ صَنَعْتَ ؟ » قَالَ : قُلْتُ لَهُ أَهْلَلْتُ لِأَهْلِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « فَإِنِّي قَدْ سَقْتُ الْهَدْيَ وَفَرَنْتُ .. » وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ^(٢).

١٥٧٦٠ - وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسَدٍ ، قَالَ حَدَّثَنَا حَمَزَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا

=عنده أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى عن المتعة قبل الحج (قلت) أوجب عن هذا بأنه حالة مخالفة للكتاب والسنة والإجماع كحديث أبي ذر بل هو أدنى حالاً منه فإن في إسناده مقالا (فإن قلت) قد نهى عنها عمر وعثمان ومعاوية (قلت) قد أنكر عليهم علماء الصحابة وخالفوهم في فعلها والحق مع المتكرين عليهم دونهم.

(١) أخرجه البخاري في الحج - باب « التمتع والإقراء والإفراد بالحج » ، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي .

(٢) أخرجه أبو داود في المناسك (١٧٩٧) باب « في الإقراء » (١٥٨ : ٢) .

أحمد بن شعيب ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ الْبَرَاءِ ، قَالَ كُنْتُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَى الْيَمَنِ ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ عَلِيٌّ : فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «كَيْفَ صَنَعْتَ؟» قَالَ : أَهْلَلْتُ بِأَهْلَالِكَ . قَالَ : «فَإِنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ وَفَرَنْتُ»^(١).

١٥٧٦١ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ حِمْرَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ مَوْلَى تَجِيبٍ ، قَالَ : حَجَجْتُ مَعَ مَوَالِي ، فَدَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعْتُهَا تَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «أَهْلُوا يَا آلَ مُحَمَّدٍ بِعُمْرَةٍ فِي حَجٍّ»^(٢).

١٥٧٦٢ - وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى بِالْكُوفَةِ يَقُولُ : إِنَّمَا جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحُجُّ بَعْدَهَا أَبَدًا.

١٥٧٦٣ - وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ قَارِنًا مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ حَدِيثُهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) أخرجه النسائي في المناسك ح (٢٧٢٥) ، باب «القرآن» (١٤٨:٥ - ١٤٩) ، وله تسمية فقال (ﷺ) لأصحابه : «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لفعلت كما فعلتم ، ولكنني سقت الهدي وقرنت» .

(٢) مسند الإمام أحمد (٢٩٧/٦).

عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا^(١) .

١٥٧٦٤ - وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ سَاقَهُ ﷺ ، وَمُحَالٌ أَنْ يَأْمَرَ مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ بِالْقِرَانِ وَمَعَهُ الْهَدْيُ وَلَا قَارِنًا .

١٥٧٦٥ - وَحَدِيثُ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ ، عَنْ حَفْصَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : «إِنِّي قُلْتُ هَدْيًا وَلَبَدْتُ رَأْسِي ، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ هَدْيِي» .
وَسَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢) .

١٥٧٦٦ - وَحَدِيثُ أَنَسٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلَيِّ بِهُمَا جَمِيعًا : لَبِيكَ عُمْرَةً وَحَجَّةً .

١٥٧٦٧ - قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سُفْيَانَ أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو قَلَابَةَ^(٣) ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ^(٤) ، قَالَ : حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : لَبِيكَ حَجَّةً وَعُمْرَةً . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عُمرَ فَقَالَ : إِنَّمَا أَهْلُ بِالْحَجِّ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَنَسٍ

(١) الحديث (٧٠٧) المتقدم .

(٢) يأتي في الحديث (٨٥٢) .

(٣) هو أبو قلابَةَ : عبد الملك بن محمد الرقاشي .

(٤) هو سعيد بن عامر الضبيعي (١٢٢-٢٠٨) : متفق على توثيقه وصلاحه ، أخرج له الجماعة ،

مترجم في الملل لأحمد : ٢٨١ ، طبقات ابن سعد ٢٩٦/٧ ، تاريخ خليفة : ٤٧٣ ، طبقات خليفة ت (١٩٢٣) ، التاريخ الكبير ٥٠٢/٣ ، التاريخ الصغير ٣١٣/٢ ، المرحم والتعديل ٤٨/٤ ، السابق

واللاحق للخطيب (٢١٩) تهذيب الكمال : ٤٩٨ ، تهذيب التهذيب ٢/٢٢٢ ، تذكرة الحفاظ

٣٥١/١ ، سير أعلام النبلاء (٣٨٥:٩) الكاشف ٣٦٤/١ ، دول الإسلام ١٢٨/١ ، تهذيب =

فَقَالَ : مَا يَعْدُونَا إِلَّا صَبِيَانَا. (١)

١٥٧٦٨ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، وَعَارَمٌ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : سَمِعْتُهُمْ يَصْرَخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا. (٢)

١٥٧٦٩ - وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ مُعَاذٍ بِإِسْنَادِهِ .

١٥٧٧٠ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَشْعَثُ : أَنَّ الْحَسَنَ حَدَّثَهُمْ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، وَقَرَنَ الْقَوْمَ مَعَهُ ، فَلَمَّا قَدَمُوا مَكَّةَ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَحِلُّوا» فَهَابَ الْقَوْمُ ؛ فَقَالَ : لَوْلَا أَنُ مَعِيَ هَدْيًا لَأَحَلَّلْتُ ؛ فَحَلَّ الْقَوْمُ حَتَّى حَلُّوا إِلَى النِّسَاءِ. (٣)

١٥٧٧١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « وَقَرَنَ الْقَوْمَ مَعَهُ » يَعْنِي مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ مِنْهُمْ ، وَقَالُوا : «أَحِلُّوا» لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ .

١٥٧٧٢ - فَهَذَا بَيِّنٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ ، وَحَدِيثِ

=التهذيب ٥٠/٤ ، طبقات الحفاظ : ١٤٩ ، خلاصة تذهيب الكمال : ١٣٩ ، شذرات الذهب

٢٠/٢ .

(١) تقدم في (١٥٧٣٢).

(٢) أخرجه البخاري في الحج - باب « التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإحلال وعند الركوب على

الدابة » ، والإمام أحمد في مسنده (١١١:٣ ، ١٨٦ ، ٢٦٨).

(٣) أخرجه أبو داود في الحج (١٧٧٤) باب « وقت الإحرام » (١٥١:٢) ، والنسائي في المناسك ،

ح (٢٩٣١) باب « كيف يفعل من أهل بالحج والعمرة ، ولم يسق الهدى » (٢٢٥:٥).

حفصة في القرآن وقولها: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوْا وَلَمْ تَحِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ فَقَالَ :
«إِنِّي لَبِذْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَدِيًّا فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ ،

هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ مَالِكٍ . (١)

١٥٧٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ حَدَّثَنَا بَكْرٌ قَالَ حَدَّثَنَا
مَسَدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي الْقَطَّانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ
عُمَرَ ، عَنْ حَفْصَةَ ، قَالَتْ : قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوْا وَلَمْ تَحِلْ
أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قَالَ : «إِنِّي قَلَّدْتُ هَدِيًّا وَلَبِذْتُ رَأْسِي فَلَمْ أَحِلْ حَتَّى أَحِلَّ مِنْ
الْحَجِّ» .

١٥٧٧٤ - وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :
«أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي اللَّيْلَةَ ، فَقَالَ : صَلِّ فِي أَصْلِ هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ ، وَهُوَ بِالْعَقِيقِ ،
وَقُلْ عِمْرَةَ فِي حُجَّةٍ» . (٢)

١٥٧٧٥ - وَقَوْلُ عُمَرَ لِلصُّبِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ إِذْ سَأَلَهُ عَنْ قِرَانِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَأَنَّهُ
قَرَنَهُمَا فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ سَلْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ حِينَ ذَكَرَ لَهُ
ذَلِكَ : هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ . (٣)

١٥٧٧٦ - فَلِهَذِهِ الْآثَارُ وَمَا كَانَ مِثْلَهَا رَأَى عَلِيُّ بْنُ قُرَانَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَقَالَ : لَمْ

(١) يأتي الحديث برقم (٨٥٢) من ترقيم أحاديث الموطأ .

(٢) تقدم في الفقرة (١٥٧٢٦) .

(٣) تقدم في الفقرة (١٥٧٢٨) .

أَكُنْ لِأَدْعِ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

١٥٧٧٧ - وَمِثْلُ ذَلِكَ حَدِيثُ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ حَفْصَةَ .

١٥٧٧٨ - وَفِي حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ مَا كَانَ عَلَيْهِ عَلِيٌّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) مِنَ التَّوَاضُّعِ فِي خِدْمَتِهِ لِنَفْسِهِ وَأَمْتِهَانِهِ لَهَا ، وَذَلِكَ مِنْ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

١٥٧٧٩ - قِيلَ لِعَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) ؛ كَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ ؟ قَالَتْ : كَانَ يَخِيطُ ثَوْبَهُ وَيَصْلَحُ نَعْلَهُ ، وَيَصْنَعُ مَا يَصْنَعُ أَحَدُكُمْ فِي بَيْتِهِ (١) .

١٥٧٨٠ - وَفِيهِ مِنَ الْفَقْهِ : أَنَّ مَنْ سَمِعَ إنْكَارَ شَيْءٍ فِي الدِّينِ يَعْتَقِدُ جَوَازَهُ عَنْ صَحْتِهِ أَنْ يَبِينَهُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَهُ ، وَيَسْتَعِينُ مَنْ يَعِينُهُ عَلَى إظهارِ مَا اسْتَتَرَ مِنْهُ .

١٥٧٨١ - وَذَلِكَ أَنَّ الْمُقَدَّادَ كَانَ قَدْ عَلِمَ أَنَّ مِنْ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقِرَانَ ، وَذَلِكَ مِنَ الْمُبَاحِ الْمُعْمُولِ بِهِ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَلِيٍّ ، فَرَأَى عَلِيٌّ أَنَّ يَحْرَمَ قَارِنًا لِيُظْهِرَ إِلَى النَّاسِ أَنَّ الَّذِي نَهَى عَنْهُ عَثْمَانُ نَهَى اخْتِيَارًا لَا أَنَّهُ نَهَى عَنْ حَرَامٍ لَا يَجُوزُ ، وَلَا عَنْ مَكْرُوهٍ لَا يَحِلُّ . وَخَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْقِرَانُ يَدْرُسُ وَيَفْنَى ، لِمَا كَانَ عَلَيْهِ الثَّلَاثَةُ الْخُلَفَاءُ مِنْ الْاخْتِيَارِ فَتَضَيُّعُ سَنَةٍ مِنْ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

١٥٧٨٢ - وَعَسَى أَنْ يَكُونَ عَلِيٌّ قَدْ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْقِرَانَ لَيْسَ بِدُونِ الْإِفْرَادِ فِي الْفَضْلِ ، أَوْ لَعَلَّهُ عِنْدَهُ كَانَ أَفْضَلَ مِنَ الْإِفْرَادِ .

١٥٧٨٣ - وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي الْبَابِ قَبْلَ هَذَا ذَكَرَ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ ، وَذَكَرْنَا الْآثَارَ الَّتِي

(١) أخرجه الإمام أحمد في « مسنده » . (١٢١ : ٦ . ٢٦٠) ، وعبد الرزاق في « المصنف » (٢٠٤٩٢) ، والبخاري في « الأدب المفرد » (٥٣٩) ، وصححه ابن حبان (٥٦٧٧) .

وَرَدَ فِيهَا الْقُرْآنُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

١٥٧٨٤ - وَقَالَ مَالِكٌ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا ، أَنْ مَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ شَيْئًا ، وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ ، حَتَّى يَنْحَرَهُدَيًّا . إِنْ كَانَ مَعَهُ . وَيَحِلُّ بِمَنْى يَوْمَ النَّحْرِ .
٧١٢ - وَرَوَّاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، عَامَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ ، خَرَجَ إِلَى الْحَجِّ ، فَمِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ .. الحديث (١).

١٥٧٨٥ - فَقَدْ مَضَى مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ إِفْرَادِ الْحَجِّ .

١٥٧٨٦ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْقُرْآنِ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْقَارِنَ لَا يَحِلُّ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ ، فَإِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ حَلَّ لَهُ الْجَلَّاقُ وَالتَّفْتُ كُلُّهُ ، فَإِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ حَلَّ كُلَّ الْحَلِّ .

١٥٧٨٧ - وَقَوْلُهُ « حَتَّى يَنْحَرَهُدَيًّا » إِنْ كَانَ مَعَهُ ، يُرِيدُ أَنَّ الْقَارِنَ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُتَمَتِّعِ فِي الصَّيَّامِ وَغَيْرِهِ وَإِحْلَالَهُ بَعْدَ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ كَمَا وَصَفْتُ لَهُ .

١٥٧٨٨ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَحْجَّ يَهْلُ بِحَجٍّ مَعَهَا فَذَلِكَ لَهُ مَا لَمْ يَطْفُ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

(١) الموطأ : ٣٣٥ .

٧١٣ - وَتَحْتَهُ : وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ . وَمِنْهُمْ مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ ، فَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ ، أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَلَمْ يَحِلَّ ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ ، فَحَلَّوْا .

أرسله سليمان ، وقد مر بالحديث رقم ٧٠٧ أن أبا الأسود وصله عن عروة عن عائشة .

١٥٧٨٩ - وَقَدْ صَنَعَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حِينَ قَالَ : إِنْ صَدَدْتُ عَنْ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(١). ثُمَّ التَفْتُ إِلَى أَصْحَابِهِ ، فَقَالَ : مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ .

١٥٧٩٠ - قَالَ : وَقَدْ أَهَلُّ (أَصْحَابُ) ^(٢) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ] ^(٣) بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا ».

١٥٧٩١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ احْتَجَّ مَالِكٌ لِإِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) ثُمَّ يَفْعَلُ ابْنُ عُمَرَ ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ .

١٥٧٩٢ - وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي الْبَابِ مِنْ شَاهِدٍ مُخَالَفٍ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : لَا يُدْخَلُ إِحْرَامٌ عَلَى إِحْرَامٍ كَمَا لَا تَدْخُلُ صَلَاةٌ عَلَى صَلَاةٍ .

١٥٧٩٣ - وَهَذَا قِيَاسٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلنَّظَرِ مَعَ صَحِيحِ الْأَثَرِ ، وَحَمَلَهُ قَوْلُ مَالِكٍ أَنَّ الْحَجَّ يُضَافُ إِلَى الْعُمْرَةِ وَلَا تُضَافُ الْعُمْرَةُ إِلَى الْحَجِّ ، وَمَنْ أَضَافَ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ فَإِنَّمَا لَهُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَطُفْ بِالْبَيْتِ عَلَى مَا قَالَهُ مَالِكٌ ، فَإِنْ طَافَ فَلَا يَفْعَلُ حَتَّى يَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ يَفْعَلُهُ بَاطِلٌ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٥٧٩٤ - وَمَنْ أَضَافَ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ وَقَدْ سَاقَ هَدْيًا لِعُمْرَتِهِ فَيَسْتَحِبُّ لَهُ مَالِكٌ أَنْ يَهْدِيَ مَعَهُ هَدْيًا آخَرَ .

(٢) فِي (ك) : النَّبِيُّ .

(٣) الزِّيَادَةُ مِنَ الْمَوْطَأِ : ٣٣٧ .

(٣) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ لَيْسَ فِي النُّسخِ الْخَطِيَّةِ ، وَأُضِفَتْهُ مِنَ الْمَوْطَأِ : ٣٣٧ .

١٥٧٩٥ - قَالَ : فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ جَزَى ذَلِكَ عَنْهُ .

١٥٧٩٦ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : لَا يَجُوزُ إِدْخَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ ، وَمَنْ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ قَبْلَ الطَّوَافِ لَهَا كَانَ قَارِنًا ، وَمَنْ أَدْخَلَهَا عَلَيْهَا بَعْدَ الطَّوَافِ لَهَا أَمْرٌ أَنْ يَرْفُضَ عُمْرَتَهُ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ لِرَفْضِهَا عُمْرَةً مَكَانِهَا .

١٥٧٩٧ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِذَا أَخَذَ الْمُعْتَمِرُ فِي الطَّوَافِ ، فَطَافَ لَهَا شَوَاطِأَ أَوْ شَوَاطِئَ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَيْهَا ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِحْرَامًا حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ عَمَلِ الْعُمْرَةِ (١) .

(١) «الأم» (١٣٥:٢) باب «الوقت التي تجوز فيه العمرة» .

(١٣) باب قطع التلبية (٥) [يعني في الحج] (١)

٧١٤ - ذَكَرَ فِيهِ مَالِكٌ ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ ، أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ ، وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ : كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : كَانَ يُهْلُ الْمَهْلُ مِنَّا ، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ وَيُكَبَّرُ الْمُكَبَّرُ ، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ . (٢)

(٥) المسألة : ٣٨٢ - إن التلبية يوم عرفة عند الشافعية مع التيقظ في التوجه إلى منى ، لخبر مسلم : « إذا توجهتم إلى منى ، فأهلوا بالحجج . والإهلال رفع الصوت بالتلبية ، والعبرة بالنية لا بالتلبية ، فلو لبى بغير ما نوى ، فالعبرة بما نوى .

والتلبية عقيب الصلاة عند الحنفية ؛ لأن النبي ﷺ : « لبى في دهر صلاته » (رواه الترمذي والنسائي من حديث ابن عباس - نصب الراية ٢١: ٣) وهو الأفضل ، أو يلبى بعد ما استوت به راحلته .

ويلبى عند المالكية والحنابلة إذا استوى على راحلته وأخذ في المشي إلى منى ، لما روى البخاري عن أنس وابن عمر : « أن النبي ﷺ لما ركب راحلته ، واستوت به أهل ، » .

ويقطع التلبية عند المالكية إذا أخذ في الطواف ويعودها بعد الفراغ من السعي ، إلى أن يقطعها إذا زالت الشمس من يوم عرفة روي عن علي وأم سلمة : أنهما كانا يلبيان حتى تزول الشمس يوم عرفة ، وقال الجمهور (غير المالكية) : يقطع التلبية عند الجمهور عند ابتداء الرمي لجمرة العقبة يوم العيد بأول حصاة يرميها ؛ « لأنه ﷺ لم يزل يلبيا حتى رماها » (رواه الشيخان من حديث الفضل بن عباس) ، ولأنه يتحلل بالرمي .

هذا عند الحنفية إن رمي قبل الحلق ، فإن حلق قبل الرمي . قطع التلبية ؛ لأنها لا تثبت مع التحلل . والأحاديث التالية فيها الدليل على مشروعية التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات يوم عرفة ، والتلبية أفضل .

(١) ما بين الحاصرتين من (م) و (ك) ، وليس في الموطأ المطبوع .

(٢) رواه مالك في الحج ، ح (٤٣) ، باب « قطع التلبية » ص (٣٣٧ : ١) وأخرجه البخاري في العيدين =

- ٧١٥ - وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يُلَبِّي فِي الْحَجِّ . حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ . (١)
- ١٥٧٩٨ - قَالَ مَالِكٌ (٢) : وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَبْلَدُونَ .
- ٧١٦ - وَذَكَرَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَتْرُكُ التَّلْبِيَةَ إِذَا رَجَعَتْ إِلَى الْمَوْقِفِ . (٣)
- ٧١٧ - وَعَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْحَجِّ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ . حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ . وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . ثُمَّ يُلَبِّي حَتَّى يَغْدُو مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ . فَإِذَا غَدَا تَرَكَ التَّلْبِيَةَ . وَكَانَ يَتْرُكُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ ، إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ . (٤)

== من كتاب الصلاة ، وفي كتاب الحج . ح (١٦٥٩) باب « التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة » (٥١٠:٣) من فتح الباري ، ومسلم في الحج ، ح (٣٠٤٢ ، ٣٠٤٣) من طبعتنا ، ص . (٧١٦:٤-٧١٧) ، باب « التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات يوم عرفة » ويرقم : (٢٧٥-٢٨٥) ، ص (٩٣٣:٢) من طبعة عبد الباقي ، والنسائي في المناسك (في المجتبى) (٢٥١:٥) ، باب « التلبية فيه » ، وابن ماجه في المناسك ، ح (٣٠٠٨) ، باب « الغلو من منى إلى عرفات » . والإمام أحمد في مسنده (٢٤٠:٣) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١١٢:٥) ، وفي « معرفة السنن والآثار » (١٠٠٦:٧) .

(١) الموطأ : ٣٣٨ ، وانظر المغني (٤٣١:٣) .

(٢) الموطأ : ٣٣٨ .

(٣) الموطأ : ٣٣٨ .

(٤) رواه مالك في كتاب الحج ، رقم (٤٦) ، باب « قطع التلبية » ص (٣٣٨:١) ، وأخرجه البخاري

في الحج ح (١٥٧٣) باب « الاغتسال عند دخول مكة » . فتح الباري (٤٣٥:٣) ، ومسلم في

الحج ، رقم (٢٩٩٢) من طبعتنا ، ص (٦٧٠:٤) ، باب « استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة =

٧١٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ كَانَ لَا يُلَبِّي وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ . (١)

١٥٧٩٩ - وَبَعْضُ هَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ هَكَذَا .

٧١٩ - وَعَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ أَبِي عُلُقَمَةَ ، عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ :
أَنَّهَا كَانَتْ تَنْزِلُ مِنْ عَرَفَةَ بِنَمِرَةَ ، ثُمَّ تَحُولُ إِلَى الْأَرَاكِ (٢)

٧٢٠ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ غَدَا يَوْمَ عَرَفَةَ
مِنْ مَنَى . فَسَمِعَ التَّكْبِيرَ عَالِيًا . فَبَعَثَ الْحَرَسَ يَصِيحُونَ فِي النَّاسِ : أَيُّهَا النَّاسُ .
إِنَّهَا التَّلِيَّةُ (٣)

١٥٨٠٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَا قَوْلُهُ : « هُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ » فَإِنَّ ذَلِكَ
كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ .

١٥٨٠١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُسَيْنِيُّ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، قَالَ :
سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ : مِنْ سُنَّةِ الْحَجِّ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ الظُّهْرَ
وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ يَمْنَى . فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَارْتَفَعَتْ غَدَا إِلَى عَرَفَةَ
١٥٨٠٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَائِلُونَ إِنَّ الْحَاجَّ جَائِزٌ لَهُ قَطْعُ الْوُقُوفِ قَبْلَ الْوُقُوفِ

↓ التلبية

== دخول مكة ، و برقم (٢٢٧) ، ص (٩١٩:٢) ، من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في المناسك
(١٨٦٥) ، باب « دخول مكة » ص (١٧٤:٢) .

(١) سنن البيهقي (١٠٤:٥) ، المحلى (١٣٨:٧) ومعرفة السنن والآثار (١٠٠٦٤:٧)

(٢) لم يرد النص في النسخ الخطية ، وأضفته من الموطأ : ٣٣٨ .

(٣) الموطأ : ٣٣٩ .

بِعَرَفَةَ، وَقَبْلَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ.

١٥٨٠٣ - وَهُوَ مَوْضِعٌ اخْتَلَفَ فِيهِ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ.

١٥٨٠٤ - فَرُوِيَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي الْمَوْطَأِ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي غَيْرِ الْمَوْطَأِ
مِثْلَهُ مَرْفُوعًا^(١)، وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي «التَّمْهِيدِ»^(٢).

١٥٨٠٥ - قَالُوا: وَإِنْ أُخِرَ قَطْعُ التَّلْبِيَةِ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ بِعَرَفَةَ فَحَسَنٌ لَيْسَ بِهِ
بَأْسٌ.

١٥٨٠٦ - وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ مِثْلُ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ.

١٥٨٠٧ - وَقَالَ آخَرُونَ: لَا تُقْطَعُ التَّلْبِيَةُ إِلَّا عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ بِعَرَفَةَ.

١٥٨٠٨ - رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ وَأَكْثَرُ
أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

١٥٨٠٩ - قَالَ ابْنُ شِهَابٍ^(٣): كَانَتْ الْأُيُمَةُ: أَبُو بَكْرٍ^(٤)، وَعُثْمَانُ،
وَعُمَرُ^(٥)، وَعَائِشَةُ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، يَقْطَعُونَ التَّلْبِيَةَ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ يَوْمَ عَرَفَةَ.

(١) فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، ح (١٨١٦)، بَابُ «مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ؟»

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: غَدَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ
مِنَ الْمَلْبِيِّ وَمِنَ الْمَكْبَرِ (١٦٣:٢).

(٢) (٧٤-٧٣:١٣).

(٣) فِي «التَّمْهِيدِ» (٧٧:١٣).

(٤) لَبَّى أَبُو بَكْرٍ حِينَ أُحْرِمَ، وَبَقِيَ كَذَلِكَ إِلَى أَنْ رُمِيَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ. كَتَبَ الْعَمَالُ (١٤٨:٥)، الْخَلْفِيُّ
(١٣٦:٧).

(٥) كَانَ الْفَارُوقُ عُمَرُ لَا يَزَالُ يَلْبِي حَتَّى يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، سَنَةُ الْبِيهَقِيِّ (١١٣:٥) وَفُسِّرَ مَعَانِي =

١٥٨١ - قَالَ أَبُو عَمَرَ : أُمَا عَثْمَانُ وَعَائِشَةُ فَقَدْ رَوَى عَنْهُمَا غَيْرُ ذَلِكَ .

وَكَذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ .^(١)

١٥٨١١ - وَأُمَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَلَمْ يَخْتَلَفْ عَنْهُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا عَلِمْتُ فِيهَا

ذِكْرُهُ مَالِكٌ فِي هَذَا الْبَابِ .^(٢)

١٥٨١٢ - وَكَذَلِكَ أُمُ سَلَمَةَ كَانَتْ تَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَعْرَفَةٍ .

١٥٨١٣ - وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَ ذَلِكَ ^(٣) ، وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى أُثْبِتُ .

١٥٨١٤ - وَهُوَ قَوْلُ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، وَسَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، وَابْنِ شِهَابٍ .

=الآثار (٢ : ٢٢٧) ، والمجلي (٧ : ١٣٦) .

(١) في التمهيد (١٣ : ٧٩) الرواية عن سعيد ، وعن عائشة ، قال ابن عبد البر : وروى الدراوردي ، وابن أبي حازم ، عن ابن حرملة أنه سأل سعيد بن المسيب حتى متى ألسي في الحج ؟ قال : حتى تروح من عرفة إلى الموقف .

والدراوردي أيضاً ، عن علقمة بن أبي علقمة . عن أمه ، عن عائشة ، أنها كانت تنزل عرفة في الحج ، وكانت تهل في المنزل ويهل من كان معها ، وتصلّي الصلاتين كلتيهما : الظهر ، والعصر ، في منزلها ، ثم تروح إلى الموقف ، فإذا استوت على دابتها قطعت التلبية ، ذكره إسماعيل بن إسحاق .

حدثنا إبراهيم بن حمزة ، وحدثنا الدراوردي ، وروى مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، أنها كانت تترك التلبية إذا راحت إلى الموقف ، ومالك ، عن علقمة بن أبي علقمة . عن أمه ، عن عائشة مثله بمعناه ، وحماد بن زيد وغيره عن هشام ، عن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مثله وروى ابن وهب ، وعبد الله بن نافع ، والمغيرة بن عبد الرحمن ، كلهم عن عبد الله بن عمر بن حفص ، عن نافع ، أن عثمان كان يقطع التلبية إذا راح إلى الموقف .

(٢) الموطأ : ٣٣٨ ، وسنن البيهقي (٥ : ١٣٨) ، والمجلي (٧ : ١٣٦) .

(٣) سنن البيهقي (٥ : ١٠٤) ، والمجلي (٧ : ١٣٨) .

١٥٨١٥ - وَفِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ ثَالِثٍ : وَهُوَ أَنَّ التَّلْبِيَةَ لَا يَقْطَعُهَا الْحَاجُّ حَتَّى يَرْوَحَ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُوقِفِ ، وَذَلِكَ بَعْدَ جَمْعِهِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الظُّهْرِ . وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْقَوْلِ الَّذِي قَبْلَهُ .

١٥٨١٦ - وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَثْمَانَ ، وَعَائِشَةَ ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَسَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرِهِمْ .

١٥٨١٧ - وَفِيهَا قَوْلُ رَابِعٍ أَنَّ الْمُحْرِمَ بِالْحَجِّ يَلْبِي أَبَدًا حَتَّى يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ .

١٥٨١٨ - ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمرَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمَيْمُونَةَ .

١٥٨١٩ - وَبِهِ قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ ، وَطَاوُوسٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالنَّخَعِيُّ .

١٥٨٢٠ - وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْهُمْ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو

حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ ، وَالطَّبْرِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ .

١٥٨٢١ - إِلَّا أَنَّ هَؤُلَاءِ اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ :

فَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُمْ وَأَبُو ثَوْرٍ : يَقْطَعُهَا فِي أَوَّلِ حَصَاةٍ يَرْمِيهَا مِنْ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ .

١٥٨٢٢ - وَكَذَلِكَ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَفْعَلُ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بِأَوَّلِ حَصَاةٍ مِنْ جَمْرَةِ

العَقَبَةُ ، يَوْمَ النَحْرِ ^(١).

١٥٨٢٣ - وَقَالَ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَالْأَثَرِ : لَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِأَسْرِهَا.

١٥٨٢٤ - قَالُوا : وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِمَّنْ رَوَى الْحَدِيثَ : حَتَّى رَمَى بَعْضُهَا.

١٥٨٢٥ - وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِيهِ : ثُمَّ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ فِي آخِرِ حَصَاةٍ.

١٥٨٢٦ - رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ الْفَضْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَكَانَ رَدَفَ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) أَنَّهُ (عَلَيْهِ السَّلَام) لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ^(٢).

١٥٨٢٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : مَنْ تَأَمَّلَ الْأَحَادِيثَ الْمَرْفُوعَةَ فِي هَذَا الْبَابِ مِثْلَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ، وَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ اسْتَدْلُ عَلَى الْإِبَاحَةِ فِي ذَلِكَ .

(١) معرفة السنن والآثار (٧: ١٠٠٦٦) ، ومن حديث ابن مسعود أخرجه مسلم في الحج ، ح (٣٠٣٧) - (٣٠٣٩) ، والنسائي في المناسك (٢٦٥:٥) باب « التلبية بالمزدلفة » (في المجتبى) و (في الكبرى) على ما جاء في تحفة الأشراف (٨٧:٧).

(٢) أخرجه البخاري في الحج ، ح (١٦٨٥) ، باب التلبية والتكبير غداة النحر حين يرمي الجمرة ، الفتح (٥٣٢:٣) ، ومسلم في المناسك ، ح (٣٠٣٥) من طبعنا ص (٧٠٨:٤) باب « استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر » ، و برقم (٢٦٧) ص (٩٣١:٢) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في المناسك ، ح (١٨١٥) ، باب متى يقطع التلبية (١٦٣:٢) . والترمذي في الحج ، (٩١٨) ، باب « ما جاء متى تقطع التلبية في الحج » (٢٥١:٣) ، والنسائي فيه (٢٦٨:٥) من المجتبى ، وفي الكبرى على ما في تحفة الأشراف (٢٦٧:٨) .

١٥٨٢٨ - وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِيهِ هَذَا الْاِخْتِلَافَ وَلَمْ يُنْكِرْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، اسْتِحْبَابًا لَا إِجْبَابًا .

١٥٨٢٩ - ذَكَرَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ : حَدَّثَنِي وَبَرَةٌ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ التَّلْبِيَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ فَقَالَ : التَّكْبِيرُ أَحَبُّ إِلَيَّ .

١٥٨٣٠ - وَقَالَ طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ : أَفَاضَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ مِنْ عَرَفَاتٍ وَهُوَ يُلَبِّي فَسَمِعَهُ رَجُلٌ وَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ أَوْ لَيْسَ بِحَيْنِ تَلْبِيَةٍ ؟ فَقِيلَ لَهُ : هَذَا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ ، فَأَنْدَسَ فِي النَّاسِ وَذَهَبَ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ فَجَعَلَ يُلَبِّي : لَيْتَكَ لَيْتَكَ عَدَدَ التُّرَابِ .

١٥٨٣١ - فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْاِخْتِلَافَ قَدِيمٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَنَّهُ لَا يَنْكُرُهُ إِلَّا مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ .

١٥٨٣٢ - وَرَوَى حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عَلْقَمَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، قَالَ : حَجَجْتُ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ يَوْمَ عَرَفَةَ : أَلَا وَإِنَّ أَفْضَلَ الدُّعَاءِ الْيَوْمَ التَّكْبِيرُ .

١٥٨٣٣ - وَهُوَ عَلَى الْأَفْضَلِ عِنْدَهُ وَمَا كَانَ يَسْتَحِبُّهُ لَا عَلَى دَفْعِ مَا سِوَاهُ .

١٥٨٣٤ - ذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عُمَرُو بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : يُهْلُ مَا دُونَ عَرَفَةَ وَيُكَبِّرُ يَوْمَ عَرَفَةَ .

١٥٨٣٥ - وَمِنْ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ يُلَبِّي الْحَاجُّ إِلَى أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النُّحْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .

١٥٨٣٦ - وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ

طَرَفِي :

١٥٨٣٧ - وَقَالَ (عليه السلام) : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » ^(١).

١٥٨٣٨ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ (عليه السلام) لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ^(٢).

١٥٨٣٩ - وَذَكَرَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، قَالَ : سَأَلَ أَبِي عِكْرِمَةَ وَأَنَا أَسْمَعُهُ عِنْدَ الْإِهْلَالِ : مَتَى تَقْطَعُ ؟ فَقَالَ : أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ ، وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ.

١٥٨٤٠ - قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : وَأَنْبَأَنِي أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ : وَقَفْتُ مَعَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بَاسْزُدْلِفَةَ فَلَمْ أَزَلْ أَسْمَعُهُ يَقُولُ : لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ . فَقُلْتُ : مَا هَذَا الْإِهْلَالُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُ عَلِيًّا يَهْلُ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ . وَحَدَّثَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهَلَ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهَا .

قَالَ : فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَأَلْتُهُ وَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِ الْحُسَيْنِ ، فَقَالَ : صَدَقَ .

١٥٨٤١ - حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ وَكَانَ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَئِذٍ فَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَهْلُ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .

(١) أخرجه الإمام أحمد في (مسنده) (٣ : ٣١٨ ، ٣٦٦)

(٢) تقدم في (١٥٨٢٦) .

١٥٨٤٢ - قَالَ أَبُو عِيسَى : سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : هُوَ حَدِيثٌ مَحْفُوظٌ .

١٥٨٤٣ - وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي التَّلْبِيَةِ فِي الطَّوَافِ لِلْحَاجِّ ؛ فَكَانَ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُلَبِّي إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَلَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا .

١٥٨٤٤ - وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَاحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَكَرِهَهُ مَالِكٌ وَهُوَ قَوْلُ سَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ..

١٥٨٤٥ - وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يُقْتَدَى بِهِ يُلَبِّي حَوْلَ الْبَيْتِ إِلَّا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ .

١٥٨٤٦ - وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، الَّذِي نَقُولُ بِهِ : لَا يَزَالُ الرَّجُلُ مُلَبِّيًا حَتَّى يَبْلُغَ الْغَايَةَ الَّتِي إِلَيْهَا تَكُونُ اسْتِجَابَةٌ . وَهُوَ الْمَوْقِفُ بِعَرَفَةَ .

١٥٨٤٧ - عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : لَا أَحِبُّ لِمَنْ لَبَّى فِي الطَّوَافِ أَنْ يَجْهَرَ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

(١٤) باب إهلال أهل مكة ومن بها من غيرهم (*)

٧٢١ - ذكر فيه مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ؛ أن عمر بن الخطاب قال : يا أهل مكة . ما شأن الناس يأتون شعثاً وأنتم مدهنون ؟ أهلاًوا ، إذا رأيتم الهلال (١)

٧٢٢ - وعن هشام بن عروة ؛ أن عبد الله بن الزبير أقام بمكة تسع سنين . يهل بالحج لإهلال ذي الحجة . وعروة بن الزبير معه يفعل ذلك . (٢)

١٥٨٤٨ - قال مالك : وإنما يهل أهل مكة وغيرهم بالحج إذا كانوا بها . ومن كان مقيماً بمكة من غير أهلها من جوف مكة لا يخرج من الحرم . (٣)

١٥٨٤٩ - قال أبو عمر : ما جاء عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن الزبير في إهلال أهل مكة اختياراً واستحباباً ليس على الإلزام والإيجاب ؛ لأن الإهلال إنما يجب على من يتصل به عمله في الحج لا على غيره ؛ لأنه ليس من السنة أن يقيم المحرم في أهله .

١٥٨٥٠ - والأصل في هذا حديث مالك ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن عبيد

(٥) المسألة - ٣٨٣ - يهل أهل مكة بالحج عندما يتوارد الناس إلى مكة ، ويكون ذلك في أول ذي الحجة عادة ، وذلك على الاستحباب لا الإلزام .

(١) الموطأ : ٣٣٩ ، والمغني (٤٠٥:٣) .

(٢) الموطأ : ٣٣٩ .

(٣) الموطأ : ٣٣٩ - ٣٤٠ .

ابن جريج أنه قال لعبد الله بن عمر : « رأيتك تفعل أربعة لم أر أحداً من أصحابك يفعلها .. » ، فذكر منها ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهل أنت إلى يوم التروية ، فأجاب ابن عمر أنه لم ير رسول الله ﷺ أهل إلا حين انبعث به راحلته . (١)

١٥٨٥١ - يريد ابن عمر أنه ﷺ أهل من ميقاته في حين ابتدائه عمل حجته .

١٥٨٥٢ - وفي حديث عبيد بن جريج هذا على أن الاختلاف في هذه المسألة قديم بين السلف وأن ابن عمر لم ير أحداً حجة على السنة ، ولا التفّت إلى عمل من عمل عنده بغيرها ، وإن كان أبوه (رضي الله عنه) كان يأمر أهل مكة بخلاف ذلك .
١٥٨٥٢م - وقد تابع ابن عمر في هذه المسألة جماعة ، منهم : ابن عباس وغيره .

١٥٨٥٣ - ذكر عبد الرزاق عن معمر عن أبيه ، عن طاووس ، عن ابن عباس ، قال : لا يهل أحد بالحج من مكة حتى يروح إلى منى . (٢)

١٥٨٥٤ - قال : وأخبرنا ابن جريج ، قال : أخبرنا عطاء وجه لإهلال أهل مكة حين توجه به دابته نحو منى ، فإن كان ماشياً فحين يتوجه نحو منى . (٣)

١٥٨٥٥ - قال ابن جريج : وقال لي عطاء : إنما أهل رسول الله ﷺ إذ دخلوا في حجّهم مع النبي ﷺ عشية التروية حتى توجهوا إلى منى .

(١) تقدم في الحديث (٧٠٤) باب « العمل في الإهلال » .

(٢) تقدم في الفقرة (١٥٦٦٢) .

(٣) تقدم في الفقرة (١٥٦٦٤) .

١٥٨٥٦ - قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحْكِي عَنْ حُجَّةِ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ، قَالَ : فَأَمَرْنَا بَعْدَ مَا طَفْنَا أَنْ نَحُلَّ ، وَقَالَ : **وَإِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَحِلُّوا إِلَى مِنَى فَانْطَلِقُوا** .

١٥٨٥٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَمَّا فَسَخُوا حُجَّتَهُمْ فِي عُمْرَةٍ ، وَحَلُّوا إِلَى النِّسَاءِ صَارُوا كَأَهْلِ مَكَّةَ فِي أَطْرَاحِ الشَّعْثِ وَالتَّفَثِ وَمَسُّ النِّسَاءِ ، فَإِذَا كَانَتِ السَّنَةُ فِيهِمْ أَلَا يَهْلُوا إِلَى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ فَكَذَلِكَ أَهْلُ مَكَّةَ .

١٥٨٥٨ - وَهَذَا خِلَافُ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِ عُمَرَ عِنْدِي إِلَّا الِاسْتِحْبَابُ كَمَا وَصَفْنَا ، وَبِاللَّهِ تَوْفِيقُنَا .

١٥٨٥٩ - وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَا يُوَافِقُ قَوْلَ عُمَرَ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَفِعْلَ ابْنِ الزُّبَيْرِ . ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي مُوطَّأِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَهْلُ لِهِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ مِنْ مَكَّةَ وَيُؤَخَّرُ الطَّوَافَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرَّةِ حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مِنَى .

١٥٨٦٠ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَاحٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : **أَهْلُ ابْنِ عُمَرَ بِحُجَّةٍ حِينَ رَأَى الْهِلَالَ مِنْ جَوْفِ الْكَعْبَةِ ، وَمَرَّةً أُخْرَى حِينَ انْطَلَقَ إِلَى مِنَى** .

١٥٨٦١ - وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَهَلَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ثَلَاثَ سَنَاتٍ .

١٥٨٦٢ - وَعَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ ،

١٥٨٦٣ - وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ نَحْوَهُ .

١٥٨٦٤ - قَالَ مُجَاهِدٌ : فَقُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ قَدْ أَهَلَّتْ فِينَا إِهْلَالًا مُخْتَلِفًا ؟ قَالَ :

أَمَّا أَوَّلُ عَامٍ فَأَخَذْتُ بِأَخِي بَلَدِي ، ثُمَّ نَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا أَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي حَرَامًا وَأَخْرَجُ حَرَامًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ كُنَّا نَصْنَعُ ، إِنَّمَا كُنَّا نَهْلُ ثُمَّ نَجْعَلُ عَلَى شَأْنِنَا .

قُلْتُ : فَبِأَيِّ شَيْءٍ تَأْخُذُ ؟ قَالَ نَحْرِمُ يَوْمَ التَّروِيَةِ .

١٥٨٦٥ - قَالَ : وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : إِنْ شَاءَ

الْمَكِّيُّ أَنْ لَا يُحْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا يَوْمَ مَنِى يَعْمَلُ .

١٥٨٦٦ - أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ ، قَالَ : كَانَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ يَعْجَبُهُ أَنْ

يَهْلُ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَى مَنِى .

١٥٨٦٧ - قَالَ : وَقَالَ عَطَاءٌ : إِذَا أَحْرَمَ يَوْمَ التَّروِيَةِ فَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى

يُورِثَ إِلَى مَنِى .

١٥٨٦٨ - قَالَ هِشَامٌ : وَقَالَ الْحَسَنُ : أَيُّ ذَلِكَ فَعَلَ فَلَا بَأْسَ إِنْ شَاءَ أَهْلُ حِينَ

يَتَوَجَّهَ إِلَى مَنِى ، وَإِنْ شَاءَ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَإِذَا أَهْلُ قَبْلَ يَوْمِ التَّروِيَةِ فَإِنَّهُ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، يَعْنِي إِنْ شَاءَ .

١٥٨٦٩ - وَلَيْسَ طَوَافُهُ ذَلِكَ لَهُ بِإِلَازِمٍ وَلَا سُنَّةٍ ؛ لِأَنَّهُ طَوَافُ سَنَةِ لِقَادِمِ مَكَّةَ مِنْ

غَيْرِهَا مِنَ الْآفَاقِ .

١٥٨٧٠ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْمَكِّيَّ لَا يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ لِلْإِهْلَالِ

وَلَا يَهْلُ إِلَّا مِنْ جَوْفِ مَكَّةَ ، فَهَذَا أَمْرٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَلَيْسَ كَالْمُعْتَمِرِ عِنْدَ الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّ الشَّائِنَ فِي الْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْحَلِّ وَالْحَرَمِ ، فَأَمَرُوا الْمُعْتَمِرَ الْمَكِّيَّ أَوْ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْحَلِّ ؛ لِأَنَّ عُمُرَتَهُ تَنْقُضِي بِطَوَافِهِ بِالْبَيْتِ وَسَعْيِهِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَالْحَاجُّ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَرَفَةَ وَهِيَ حَلٌّ فَيَحْصُلُ بِذَلِكَ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ

الحل والحرم ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ الْخُرُوجُ إِلَى الْحَلِّ لِيَهْل مِنْهُ بِخِلَافِ الْمُعْتَمِرِ .

١٥٨٧١ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فِي هَذَا السَّبَابِ : مَنْ أَهْلٌ مِنْ مَكَّةَ بِالْحَجِّ فَلْيُؤْخَرْ

الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مَنَى .

١٥٨٧٢ - قَالَ : وَكَذَلِكَ صَنَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، وَفَعَلَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ الَّذِي أَهْلُوا بِمَكَّةَ لَمْ يَطُوفُوا وَلَمْ يَسْعُوا حَتَّى رَجَعُوا بِمَكَّةَ .

١٥٨٧٣ - فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا ،

فَالْأَثَرُ بِهِ مُتَوَاتِرَةٌ مَحْفُوظَةٌ صَحِيحَةٌ ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ كُلُّهُمْ قَائِمُونَ بِهِ ، لَا يَرُونَ عَلَى الْمَكِّيِّ

طَوَافًا إِلَّا الطَّوْفَ الْمَفْتَرَضَ ، وَهُوَ طَوَافُ الْإِقَاضَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ . وَيُسَمِّيهِ أَهْلُ

الْعِرَاقِ : الطَّوْفَ .

١٥٨٧٤ - وَأَمَّا الطَّوْفُ الْأَوَّلُ وَهُوَ دُخُولُ طَوَافِ الدُّخُولِ قَسَاقِطٌ عِنْدَ الْمَكِّيِّ ،

وَسَاقِطٌ عَنِ الْمَرَاهِنِ الَّذِي يَخَافُ وَقْتَ الْوُقُوفِ قَبْلَ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ ، وَيَصِلُ

الْمَكِّيُّ وَالْمَرَاهِنُ طَوَافَ الْإِقَاضَةِ بِالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ لِأَنَّ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ هُوَ

الْوُصُولُ بِهِ السَّعْيُ لِمَنْ قَدَّمَ مَكَّةَ وَدَخَلَهَا سَاعِيًا أَوْ مُعْتَمِرًا .

١٥٨٧٥ - وَذَكَرَ ابْنُ الْحَكَمِ وَغَيْرُهُ ، عَنْ مَالِكٍ : مَنْ أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ وَطَافَ

وَسَعَى قَبْلَ خُرُوجِهِ إِلَى مَنَى لَزِمَهُ أَنْ يَطُوفَ بَعْدَ الرَّمْيِ وَالسَّعْيِ ، فَإِنْ لَمْ يَعِدِ الطَّوْفَ

حَتَّى رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ أَجْزَى .

١٥٨٧٦ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ : لَا يَهْلُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْحَلِّ

فَيَحْرُمُ مِنْهُ ، فَقَدْ ذَكَرْتُ لَكَ أَنَّ ذَلِكَ إِجْمَاعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ؛

لِأَنَّ الْعُمْرَةَ زِيَارَةُ الْبَيْتِ ، وَإِنَّمَا يَزَارُ الْحَرَمُ مِنْ خَارِجِ الْحَرَمِ كَمَا يَزَارُ الزُّورُ فِي بَيْتِهِ مِنْ

غَيْرِ بَيْتِهِ ، وَتِلْكَ سُنَّةُ اللَّهِ فِي الْمُعْتَمِرِينَ مِنْ عِبَادِهِ .

١٥٨٧٧ - وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ أَهْلٌ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مَكَّةَ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ : يَخْرُجُ إِلَى

الْمَيْقَاتِ أَوْ إِلَى الْحُلِّ فَيَحْرُمُ مِنْهُ بِعُمْرَةٍ ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَطَافَ وَسَعَى فَعَلَيْهِ دَمٌ لِتَرْكِهِ
الخُرُوجَ إِلَى الْحُلِّ .

١٥٨٧٨ - هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ، وَابْنِ الْقَاسِمِ وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَهُوَ أَحَدُ

قَوْلِي الشَّافِعِيِّ .

١٥٨٧٩ - وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ آخَرُ أَنَّهُ لَا يَجْزِيهِ وَعَلَيْهِ الْخُرُوجُ إِلَى الْحُلِّ وَالْإِهْلَالِ

مِنْهُ بِالْعُمْرَةِ وَغَيْرِهَا .

١٥٨٨٠ - وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَشْهَبُ ، وَالْمُغِيرَةِ .

(١٥) باب ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدى (*)

٧٢٣ - مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ : أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ ^(١) ، كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ

(٥) المسألة - ٣٨٤ - قال الجمهور (سوى الحنفية) من بعث هديه لا يصير محرماً ، ولا يحرم عليه شيء مما يحرم على المحرم .

وروي عن ابن عباس ، وابن عمر ، وعطاء ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير وأخذ به الحنفية : أنه من بعث هديه لزمه اجتناب ما يجتنبه المحرم ، ولا يصير محرماً من غير نية الإحرام . واحتج الشافعي والآخرين بحديث عائشة - رضي الله عنها - (قالت : كنت اقل قلائد هدي رسول الله ﷺ ثم يقلده ويبعث به ولا يحرم عليه شيء أحله الله حتي ينحر هدي) رواه البخاري ومسلم ، قال الشافعي : البعث بالهدي أكثر من إرادة التضحية ، فدل على أنه لا يحرم ذلك وحمل أحاديث للنهي على كراهة التنزيه .

(١) وهو زياد بن عبيد الثقفي ، وهو زياد ابن ابن سُمَيَّة ، وهي أمُّه ، وهو زيادُ بن أبي سفيان الذي استلحقه معاويةُ بأنه أخوه .

كانت سُمَيَّة مولاة للحارث بن كلدة الثقفي طبيب العرب . يكنى أبا المنيرة . له إدراك ، ولد عام الهجرة ، وأسلم زمن الصديق وهو مراهقٌ ، وهو أخو أبي بكر الثقفي الصحابي لأمه ، ثم كان كاتباً لأبي موسى الأشعري زمن إمرته على البصرة . سمع من عمر وغيره .

روى عنه : ابن سيرين ، وعبد الملك بن عمير ، وجماعة وكان من نبلاء الرجال ، رأيا ، وعقلاً ، وحزماً ، ودهاءً ، وفطنةً . كان يضرب به المثل في النبل والسؤدد .

وكان كاتباً بليغاً . كتب أيضاً للمنيرة ، ولابن عباس ، وناب عنه بالبصرة .

يقال : إن أبا سفيان أتى الطائف ، فسكر ، فطلب بغياً ، فواقع سُمَيَّة ، وكانت مزوجةً بعبيد ، فولدت من جماعه زياداً ، فلما رآه معاوية من أفراد الدهر ، استعطفه ، وادعاه ، وقال : نزل من =

على الحاج ، حتى ينحر الهدى^(١) . وَقَدْ بَعَثْتُ بِهِدْي . فَاكْتُبِي إِلَيَّ بِأَمْرِكَ .
أو مري صاحب الهدى .

قَالَتْ عَمْرُو ، قَالَتْ عَائِشَةُ لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَا قَتَلْتُ قَلَانِدَ هَدْي

= ظهر أبي .

ولما مات علي ، كان زياد نائباً له على إقليم فارس .

وترجمته في :

طبقات ابن سعد ٩٩/٧ ، طبقات خليفة : ت ١٥١٦ ، المحبر : ١٨٤ ، ٣٠٣ ، ٤٧٩ ، التاريخ الكبير ٣٥٧/٣ ، التاريخ الصغير ١١٥/١ ، المعارف : ٣٤٦ ، تاريخ الطبري ١٧٦/٥ ، ٢١٤ ، ٢٨٨ ، مروج الذهب ١٩٢/٣ ، ٢١٥ ، الاستيعاب : ٥٢٣ ، أسد الغابة ٢٧١/٢ ، الكامل ٤٩٣/٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٩٨/١ ، العبر ٥٨/١ ، تاريخ الإسلام ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ ، سير أعلام النبلاء (٣ : ٤٩٥) الوافي بالوفيات ١٠/١٥ ، مرآة الجنان ١٢٦/١ ، الإصابة ٥٨٠/١ ، شذرات الذهب ٥٩/١ ، خزنة الأدب ٥١٧/٢ ، تهذيب تاريخ دمشق ٤٠٩/٥ .

فائدة :

إن زياد بن أبي سفيان ، كذا وقع في الموطأ وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية وأما بعدهم فما كان يقال له : إلا زياد بن أبيه وقيل : استلحاق معاوية له ؛ لأنه كان يقال له زياد بن عبيد وكانت أمه سميه مولاة الحارث بن كلدة الثقفي تحت عبيد المذكور فولدت زيادا على فرائسه فكان ينسب إليه فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زيادا ولده فاستحلقة معاوية لذلك وزوى ابنة ابنته وأمر زيادا على العراقيين : البصرة والكوفة جمعتهما له ومات في خلافة معاوية سنة ثلاث وخمسين .

ووقع عند مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك أن ابن زياد بدل قوله أن زياد بن أبي سفيان قالوا إنه وهم به عليه الغساني ومن تبعه ممن يتكلم على صحيح مسلم ، والصواب ما وقع في البخاري ؛ لأنه هو الموجود عند جميع رواة الموطأ ، وكذا وقع في سنن أبي داود وغيرها من الكتب المعتمدة ؛ ولأن ابن زياد لم يذكر عائشة رضي الله عنها .

(١) (حتى ينحر الهدى) = على صيغة المجهول .

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي. ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ ثُمَّ بَعَثَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَبِي (١). فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى نَحِرَ الْهَدْيُ (٢).

٧٢٤ - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الَّذِي يَبْعَثُ بِهِدْيِهِ وَيُقِيمُ. هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟ فَأَخْبَرْتَنِي أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ: لَا يَحْرُمُ إِلَّا مِنْ أَهْلِ وَلِيِّي (٣).

(١) (مع أبي): أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وكان بعثه (ﷺ) بهديه مع أبي بكر سنة تسع عام حج أبو بكر بالناس.

(٢) الموطأ: ٣٤٠، وقد تقدم في الفقرة (١٥١٤٠)، وأخرجه من طريق مالك: البخاري في الحج (١٧٠٠) باب «من قلد القلائد بيده» فتح الباري (٥٤٥:٣)، ومسلم في الحج، ح (٣١٤٧) في طبعتنا، باب «استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه»، والنسائي في المناسك (١٧٥:٥) باب «هو يوجب تقليد الهدى إحراماً؟».

ومن طريق ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، وعمرة، عن عائشة رواه البخاري في الحج (١٦٩٨) باب «قل القلائد للبدن والبقر» الفتح (٥٤٣:٣) ومسلم في الحج، ح (٣١٣٦) في طبعتنا وأبو داود في المناسك [١٧٥٨] باب «من بعث بهديه وأقام» (١٤٧:٢)، والنسائي في المناسك (١٧١:٥) باب «قتل القلائد»، وابن ماجه في المناسك (٣٠٩٤) باب «تقليد البدن» (١٠٣٣:٢).

ومن طريق القاسم عن عائشة:

رواه البخاري في الحج (١٦٩٦) باب «من أشعر وقلد بلدي الحليفة ثم أحرم» الفتح (٥٤٢:٣)، و(١٦٩٩) باب «إشعار البدن» الفتح (٥٤٤:٣) ومسلم في الحج ح (٣١٤٠)، وأبو داود في الحج (١٧٥٧) باب «من بعث بهديه وأقام» (١٤٧:٢)، والنسائي في المناقب في الكبرى على ما جاء في التحفة (٢٥٣:١٢)، وابن ماجه في المناسك (٣٠٩٨) باب «إشعار البدن» (١٠٣٤:٢).

(٣) الموطأ: ٣٤١.

٧٢٥ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التِّيمِيِّ ، عَنْ رَيْبَعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ ؛ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا مُتَجَرِّدًا بِالْعِرَاقِ . فَسَأَلَ النَّاسَ عَنْهُ . فَقَالُوا : إِنَّهُ أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يُقْلَدَ ، فَلِذَلِكَ تَجَرَّدَ .
قَالَ رَيْبَعَةُ : فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ . فَقَالَ : بِدْعَةٌ . وَرَبُّ الْكَعْبَةِ^(١) .

١٥٨٨١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ رَوَى حَدِيثَ عَائِشَةَ الْمُسْنَدَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ : ابْنُ جُرَيْجٍ ، وَغَيْرُهُ .

١٥٨٨٢ - وَرَوَاهُ أَفْلَحُ بْنُ حَمِيدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ .

١٥٨٨٣ - وَرَوَاهُ : الْأَسْوَدُ ، عَنْ عَائِشَةَ .

١٥٨٨٤ - وَمَسْرُوقٌ عَنْ عَائِشَةَ ، مِنْ أَيْمَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِالْكُوفَةِ^(٢) .

١٥٨٨٥ - وَهُوَ حَدِيثٌ مُجْتَمِعٌ عَلَى إِسْنَادِهِ .

١٥٨٨٦ - وَاخْتَلَفَ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ .

١٥٨٨٧ - فَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ : عَطَاءٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : إِذَا قُلِدَ الْحَاجُّ هَدْيُهُ فَقَدْ أَحْرَمَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمَلِيِّ بِالْحَجِّ .

(١) الموطأ: ٣٤١.

(٢) تقدم في تخريج الحديث ، ورواية مسروق عن عائشة في صحيح مسلم (٣١٤٨) في طبعنا ، باب

« استحباب بعث الهدى إلى الحرم ... » ، وعند البخاري في الحج (١٧٠٤) ، باب « تقليد الغنم » ،

فتح الباري (٥٤٧:٣)

١٥٨٨٨ - وَكَذَلِكَ إِذَا أَشْعَرَ هَدْيَهُ (*).

(٥) المسألة - ٣٨٥ - التقليد : أن يعلق في عنق الهدي قلادة ، مضفورة من حبل أو غيره ، ويعلق بها نعلان أو نعل .

والإشعار : أن يشق سنام البدنة الأيمن عند الشافعية والحنابلة ، أو الأيسر عند المالكية ، ويقول حينئذ : « بسم الله والله أكبر » . والتقليد : هو المستحب بالاتفاق ، أما الإشعار فمختلف فيه . فقال الحنفية : الإشعار مكروه ؛ لأنه مثله ، فكان غير جائز ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن تعذيب الحيوان ولأنه لإلام فهو كقطع عضو منه .

ولا يجب التعريف بالهدايا : وهو إحضارها عرفة ، فإن عرف بهدي المتعة والقران والتطوع ، فحسن ؛ لأنه يتوقف يوم النحر ، فعسى ألا يجد من يمسه ، فيحتاج إلى أن يعرف به ، ولأنه دم نسك ، ومبناه على التشهير ، بخلاف دماء الكفارات ، فإنه يجوز ذبحها قبل يوم الجناية ، فالستر بها أليق . ويقلد هدي التطوع والمتعة والقران إذا كان من الإبل والبقر ؛ لأنه دم نسك ، فيليق به الإظهار والشهرة ، تعظيماً لشعائر الإسلام . وأما الغنم فلا يقلد . وكل ما يقلد يخرج به إلى عرفات ، وما لا فلا .

ولا يقلد دم الإحصار ؛ لأنه لرفع الإحرام ، ولا دم الجنايات ؛ لأنه دم جبر ، فالأولى إخفاؤها وعدم إشهارها .

وقال المالكية : يستحب تقليد الهدي وإشعاره ، وتجليله : وهو أن تكسي بحجل من أرفع ما يقدر عليه من الثياب ، ويشق فيه موضع السنام ، ويساق كذلك إلى موضع النحر ، فيزال عنه الحجل . وينحر قائماً وذلك يوم النحر ، ويتصدق بالحجل والحطام ، وتترك القلادة في الدم . والإشعار والتقليد والتجليل كله في الإبل ، وأما البقر فتقلد وتشعر ، ولا تجمل ، وأما الغنم فلا تقلد ولا تشعر ولا تجمل .

وقال الشافعية : إن ساق هديا تطوعاً ومنثوراً ، فإن كان بدنة أو بقرة استحب له أن يقلدها نعلين لهما قيمة ليتصدق بهما ، وأن يشعرها أيضاً : لما روى ابن عباس رضي الله عنهما : « أن النبي ﷺ صلى الظهر في ذي الحليفة ، ثم أتى ببدنة ، فأشعرها على صفحة سنامها الأيمن ، ثم سلت الدم عنها ، ثم قلدها نعلين » ، ولأنه ربما اختلط بغيره ، فإذا أشعر وقلد تميز ، وربما ند (هرب) فيعرف بالإشعار والتقليد ، فيرد .

١٥٨٨٩ - واختلّفوا في تحليله ، فمنهم من قال : الإحلال كالتلقيد والإشعار .
ومنهم من أباه .

١٥٨٩٠ - وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : لَا يَكُونُ مُحْرَمًا إِلَّا مَنْ أَحْرَمَ وَلَيَّ كَمَا رُوي عَنْ
عائشة .

١٥٨٩١ - وَقَالَ آخَرُونَ : إِذَا نَوَى بِالتَّقْلِيدِ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ فَهُوَ مُحْرَمٌ وَإِنْ لَمْ
يَلْبُ .

١٥٨٩٢ - وَهَذَا كُلُّهُ عَنْهُمْ فِي مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ [البقرة : ١٩٧] .

١٥٨٩٣ - وَكُلُّهُمْ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ إِحْرَامُ الْحَجِّ وَتَلْبِيَتُهُ فِي حِينَ تَقْلِيدِهِ الْهَدْيَ

= وإن ساقى غنما قلدها خرب القرب : وهي عراها وأذنّها ، لما روت عائشة رضي الله عنها أن
النبي ﷺ : « أهدى مرة غنماً مقلدة » ولأن الغنم يشغل عليها حمل النعال ، ولا يشعرها ؛ لأن
الإشعار لا يظهر في الغنم لكثرة شعرها وصوفها ، ولأنها ضعيفة .

ويكون تقليد الجميع والإشعار وهي مستقبلة ، والبدنة باركة .

وإذا قلد النعم وتشمعها ، لم تضر هديا واجبا ، على المذهب الصحيح المشهور ، كما لو كتب
الوقف على باب داره .

وقال الحنابلة كالشافعية : يسن تقليد الهدى ، سواء أكان إبلا أو بقرا أو غنماً ، لحديث عائشة
السابق بلفظ : « كنت أختل القلائد للنبي ﷺ ، فيقلد الغنم ، ويقم في أهله حلالا » .

ويسن إشعار الإبل والبقرة ، لحديث عائشة المشفق عليه : « فلت قلائد هدي النبي ﷺ ، ثم أشعرها
وقلدها » .

وانظر في هذه المسألة : المذهب (١ : ٢٣٥) ، المجموع (٨ : ٢٦٩) الكتاب مع اللباب (١ : ٢١٨) ،

(٢٢٠) ، الشرح الصغير (٢ : ١٢٢) ، المغني (٣ : ٥٤٩) .

وإشعاره.

١٥٨٩٤ - وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ كَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ : مَنْ قَلَّدَ هَدْيَهُ سَوَاءٌ خَرَجَ مَعَهُ أَوْ بَعَثَ بِهِ وَأَقَامَ وَهُوَ يَعْلَمُهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ .

١٥٨٩٥ - وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ خُرْجِ بَهْدِي لِنَفْسِهِ ، فَأَشْعَرَهُ وَقَلَّدَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَلَمْ يُحْرَمْ هُوَ حَتَّى جَاءَ الْجُحْفَةَ . قَالَ : لَا أَحِبُّ ذَلِكَ ، وَلَمْ يُصَبِّ مِنْ فَعْلِهِ ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْلُدَ الْهَدْيَ ، وَلَا يُشْعِرَهُ إِلَّا عِنْدَ الْإِهْلَالِ . إِلَّا رَجُلٌ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ ، فَيَبْعَثُ بِهِ وَيَقِيمُ فِي أَهْلِهِ .

١٥٨٩٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : يَنْبَغِي حَالًا .

١٥٨٩٧ - وَسُئِلَ مَالِكٌ : هَلْ يَخْرُجُ بِالْهَدْيِ غَيْرُ مُحْرِمٍ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . لَا بَأْسَ بِذَلِكَ .

١٥٨٩٨ - وَسُئِلَ أَيْضًا : عَمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ النَّاسُ مِنَ الْإِحْرَامِ لِتَقْلِيدِ الْهَدْيِ ، مِمَّنْ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ وَلَا الْعُمْرَةَ . فَقَالَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ فِي ذَلِكَ ، قَوْلُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِهَدْيِهِ ثُمَّ أَقَامَ . فَلَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ ، حَتَّى نُحَرِّمَ هَدْيَهُ .

١٥٨٩٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ الْمُسْنَدِ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْفَقِيهِ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَرَى أَنَّ مَنْ بَعَثَ بِهَدْيِهِ إِلَى الْكَعْبَةِ لَزِمَهُ إِذَا قَلَّدَهُ أَنْ يُحْرِمَ ، وَيَجْتَنِبُ كُلَّ مَا يَجْتَنِبُهُ الْحَاجُّ . حَتَّى يَنْحَرَّ هَدْيَهُ .^(١)

١٥٩٠ - وَتَابَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ عَلَى ذَلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ^(١) . وَطَائِفَةٌ ،

مِنْهُمْ : قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ^(٢) ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْهُ .

(١) قال ابن عمر : « من قُتِلَ فَقَدْ أَحْرَمَ » ، أي أنه صار محرماً من قُتِلَ الهدي . السنن الكبرى

(٤٠:٥) ، شرح السنة (٩٦:٧) ، المجموع (٢٧٣:٨)

(٢) هو قيس بن سعد بن عبادة ، الأمير المجاهد ، أبو عبد الله ، سيد الخزرج وابن سيدهم أبي ثابت ،

الأنصاري الخزرجي الساعدي ، صاحب رسول الله ﷺ وابن صاحبه

له عدة أحاديث :

روى عنه : عبد الله بن مالك الجيشاني ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وأبو عمار الهمداني ،

وعروة ، والشعبي ، وميمون بن أبي شبيب ، وعريب بن حميد الهمداني ، والوليد بن عبدة وآخرون .

ووفد علي معاوية ، فاحترمه ، وأعطاه مالاً .

وقد حدث بالكوفة والشام ومصر .

وقال الواقدي : كنيته أبو عبد الملك لم يزل مع علي ، فلما قُتِلَ علي ، رجع قيس إلى وطنه ، وكان

صاحب لواء النبي في بعض مغازيه ، وكان بمصر والياً عليها لعلي .

شهد فتح مصر ، واختط بها داراً ، ووليها لعلي سنة ست ، وعزله عنها سنة سبع .

وكان قيس بن سعد رجلاً ضخماً ، جسيماً ، صغير الرأس ، ليست له لحية ، إذا ركب حماراً ،

خطت رجلاه الأرض ، قال قيس بن سعد : صحبت النبي ﷺ عشر سنين

ترجمته في :

طبقات ابن سعد ٥٢/٦ ، طبقات خليفة : ت ٦٠٣ و ٩٧٣ و ٢٥٥٦ و ٢٧٢٢ ، المهر : ١٥٥ ، ١٨٤ ،

٣٠٥ ، ٢٩٢ ، ٢٣٣ ، التاريخ الكبير ١٤١/٧ ، المعرفة والتاريخ ٢٩٩/١ ، تاريخ الطبري ٥٤٦/٤ ،

١٦٣/٥ ، المرحم والتعديل ٩٩/٧ ، مروج الذهب ٢٠٥/٣ ، الولاة والقضاء : ٢٠ ، جمهرة

أنساب العرب : ٣٦٥ ، الاستيعاب : ١٢٨٩ ، تاريخ بغداد ١٧٧/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين

٤١٧/٢ ، جامع الأصول ١٠١/٩ ، أسد الغابة ٢١٥/٤ ، الكامل ٢٦٨/٣ ، تهذيب الأسماء

واللغات ٦١/٢/١ ، تهذيب الكمال : ١١٣٥ ، تاريخ الإسلام ٣١١/٢ ، تهذيب التهذيب ١٦٣/٣

ب ، البداية والنهاية ٩٩/٨ ، الإصابة ٢٤٩/٣ ، تهذيب التهذيب ٣٩٥/٨ ، النجوم الزاهرة ٩٥/١ .

١٥٩٠١ - رَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ بَدَنَهُ قُلِدَتْ وَرَأْسُهُ فِي حَجَرٍ جَارِيَةٍ فَأَنْتَزَعَهُ.

١٥٩٠٢ - وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا: مَيْمُونُ بْنُ أَبِي شَبِيبٍ^(١)، قَالَ: مَنْ قُلِدَ، أَوْ أَشْعَرَ، أَوْ جَلَلَ، فَقَدْ أَحْرَمَ.

١٥٩٠٣ - وَرَوَى بِمِثْلِ ذَلِكَ أَثَرُ مَرْقُوعٍ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام).

١٥٩٠٤ - وَفِيهِ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَخْتَلِفُونَ فِي مَسَائِلِ الْفِقْهِ وَعُلُومِ الدِّيَانَةِ فَلَا يَعِيبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِأَكْثَرِ مِنْ رَدِّ قَوْلِهِ وَمُخَالَفَتِهِ إِلَى مَا عِنْدَهُ مِنَ السُّنَّةِ فِي ذَلِكَ.

١٥٩٠٥ - وَفِيهِ: مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْإِهْتِبَالِ بِأَمْرِ الدِّينِ، وَالْكِتَابِ فِيهِ إِلَى الْبُلْدَانِ.

١٥٩٠٦ - وَفِيهِ: عَمَلُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) بِأَيْدِيهِنَّ وَأَمْتِهَانِهِنَّ أَنْفُسَهُنَّ، وَكَذَلِكَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْتَحِنُ نَفْسَهُ فِي عَمَلِ بَيْتِهِ فَرُبَّمَا خَاطَ ثَوْبَهُ وَخَصَفَ نَعْلَهُ، وَقُلِدَ هَدْيُهُ الْمَذْكُورَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِيَدِهِ (عَلَيْهِ السَّلَام).

١٥٩٠٧ - وَفِيهِ: أَنَّ تَقْلِيدَ الْهَدْيِ لَا يُوجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ الْإِحْرَامَ.

١٥٩٠٨ - وَهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي سَبَقَ لَهُ هَذَا الْحَدِيثُ، وَهُوَ الْحُجَّةُ عِنْدَ الشَّارِعِ.

(١) هو ميمون بن أبي شبيب الرعي الكوفي: تابعي، روى عن معاذ بن جبل المقداد، وابن مسعود، وقيس بن سعد بن عبادة، والمغيرة بن شعبة، وعائشة، وسمرة بن جندب، وغيرهم = وكان رجلاً من أهل الخير، صالح الحديث، له ترجمة في الجرح والتعديل (٤: ٢٣٤)، وذكره ابن حبان في الثقات (٥: ٤١٦)، وابن حجر في التهذيب (١٠: ٣٨٩).

١٥٩٠٩ - وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ مَالِكٌ مَا ذَكَرَهُ فِي مُوطَّأِهِ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَآحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ : كُلُّ هَؤُلَاءِ يَقُولُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ : أَنَّ التَّقْلِيدَ لَا يُوجِبُ الْإِحْرَامَ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْوِهِ .

١٥٩١٠ - هَذِهِ جُمْلَةُ أَقْوَالِهِمْ ، وَأَمَّا تَفْصِيلُهَا ، فـ :

قَالَ الثَّوْرِيُّ : إِذَا قُلِدَ الْهَدْيُ فَقَدْ أَحْرَمَ إِنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ أَوِ الْعُمْرَةَ ، وَإِنْ كَانَ لَا يُرِيدُ ذَلِكَ فَلْيَبْعْ بِهِدْيِهِ وَلْيَقِمْ حَلَالًا .

١٥٩١١ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ : وَلَا يَكُونُ أَحَدًا مُحْرَمًا بِسِيَاقَةِ الْهَدْيِ وَلَا بِتَقْلِيدِهِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ : إِحْرَامٌ حَتَّى يَنْوِيَهُ وَيُرِيدَهُ .

١٥٩١٢ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : مَنْ سَاقَ هَدْيًا وَهُوَ يُؤْمُ الْبَيْتَ ثُمَّ قُلِدَهُ ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ ، وَإِنْ جَلَلَ الْهَدْيَ ، أَوْ أَشْعَرَهُ لَمْ يَكُنْ مُحْرَمًا ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُحْرَمًا بِالتَّقْلِيدِ .

١٥٩١٣ - وَقَالَ : إِنْ كَانَتْ مَعَهُ شَاةٌ فَقُلِدَهَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ ؛ لِأَنَّ الْغَنَمَ لَا تُقْلَدُ .

١٥٩١٤ - وَقَالَ : إِنْ بَعَثَ بِهِدْيِهِ فَقُلِدَهُ وَأَقَامَ حَلَالًا ، ثُمَّ بَدَى لَهُ أَنْ يَخْرُجَ فَخَرَجَ وَاتَّبَعَ هَدْيَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُحْرَمًا حِينَ يَخْرُجُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُحْرَمًا إِذَا أَدْرَكَ هَدْيَهُ وَأَخَذَهُ وَسَارَ بِهِ وَسَاقَهُ مَعَهُ .

١٥٩١٥ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ : وَإِنْ بَعَثَ بِهِدْيٍ لِمَتْعَةٍ ،

ثُمَّ أَقَامَ حَلَالًا أَيَّامًا ، ثُمَّ خَرَجَ وَقَدْ كَانَ قُلْدٌ هَدِيَهُ فَهُوَ مُحْرِمٌ حِينَ يَخْرُجُ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ بَعَثَ بِهِدْيَ الْمُتَعَةِ .

١٥٩١٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : رُوِيَ عَنْ عَطَاءٍ نَحْوَ مَذْهَبِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَنْ قَالَ يَقُولُهُ .

١٥٩١٧ - رَوَى الْقُطَّانُ ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، وَهَشَامُ بْنُ يُسُفَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ ، قَالَ عَطَاءٌ : أَمَّا الَّذِي قُلْدَ الْهَدْيِ فَقَدْ أَحْرَمَ .

١٥٩١٨ - قَالَ : وَمِثْلُ التَّقْلِيدِ فَرَضُ الرَّجُلِ هَدْيَهُ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَنْتَ هَدْيِي ، أَوْ قَدْ أَهْدَيْتَكَ .

١٥٩١٩ - قَالَ : وَبِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ الْمَجْلَلُ ، وَالْإِشْعَارُ .

١٥٩٢٠ - وَيَحْتَمِلُ هَذَا مِنْ قَوْلِ عَطَاءٍ أَنْ يَنْوِي فَعَلَ ذَلِكَ أَوْ يَتَوَجَّهَ مَعَ هَدْيِهِ .

١٥٩٢١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مَنْ اتَّبَعَ ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمَرَ = رَوَاهُ أَسَدُ بْنُ مُوسَى وَغَيْرُهُ عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي لَبِيَّةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ جَابِرٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جَالِسًا فَقَدْ قَمِصَهُ مِنْ جَنْبِهِ حَتَّى أَخْرَجَهُ مِنْ رِجْلِهِ ، فَنَظَرَ الْقَوْمُ إِلَى النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) ، فَقَالَ : « أُمِرْتُ بِإِدْنِي الَّتِي بَعَثْتُ بِهَا أَنْ تُقْلَدَ وَتُشْعَرَ عَلَى مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا فَلَبَسْتُ قَمِيصِي وَنَسِيتُ ، فَلَمْ أَكُنْ لِأَخْرَجَ قَمِيصِي مِنْ رَأْسِي » (١) .

١٥٩٢٢ - فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا بَعَثَ بِهِدْيِهِ وَأَقَامَ فِي أَهْلِهِ فَقُلْدَ الْهَدْيِ

(١) رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ فِي « شَرْحِ مَعَانِي الْأَكْثَارِ » (١٣٨:٢) مِنْ طَرِيقِ أَسَدِ بْنِ مُوسَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي « مَجْمَعِ الزَّوَالِدِ » (٢٢٧:٣) ، وَقَالَ : رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالْبَزَارُ فِي « مُسْتَدْرَكِهِمَا » ، =

وأشهره أنه يتجرد فيقيم كذلك حتى يحل الناس من حجهم.

١٥٩٢٣ - واحتجوا بهذا الحديث ويقول ابن عباس في حديث مالك : « مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ ».

١٥٩٢٤ - وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَطَاءٍ بْنُ أَبِي لَبِيَّةَ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ رَوَى عَنْهُ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، وَالدَّرَاوَرْدِيُّ ، وَدَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ ، وَحَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، إِلَّا أَنَّهُ مِمَّنْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِيمَا يَنْفَرُ بِهِ ، فَكَيْفَ فِيمَا خَالَفَهُ فِيهِ مَنْ هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ ؟ وَلَكِنَّهُ قَدْ عَمَلَ بِحَدِيثِهِ بَعْضُ الصُّحَابَةِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) ^(١).

١٥٩٢٥ - رَوَى مُعَمَّرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ : أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ بَعَثَ بِهِدْيِهِ ، ثُمَّ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ لَهُ ، فَآتَى مُطَرَفُ بْنُ الشَّخِيرِ فِي الْمَنَامِ فَقِيلَ لَهُ : أَتَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَمَرَّةً أَنْ يُطَهَّرَ فَرَجُهُ فَأَبَى أَنْ يَأْتِيَهُ فَآتَى اللَّيْلَةَ الثَّانِيَةَ فَقِيلَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ فَأَبَى أَنْ يَأْتِيَهُ ، فَكَثُرَ اللَّيْلَةُ الثَّلَاثَةُ وَقِيلَ لَهُ قَوْلٌ فِيهِ بَعْضُ الشَّدَةِ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ ؛ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَمَا ذَلِكَ ؟ ثُمَّ ذَكَرَ ، فَقَالَ : إِنِّي وَقَعْتُ عَلَى فُلَانَةٍ بَعْدَ مَا قُلِدْتُ الْهَدْيَ ، فَكَتَبَ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا ، فَلَمَّا قَدَّمَ ذَلِكَ الرَّجُلُ الَّذِي بَعَثَ مَعَهُ الْهَدْيَ سَأَلَهُ : أَيَّ يَوْمٍ قُلِدْتَ الْهَدْيَ ؟ فَأَخْبَرَهُ ، (فإِذَا هُوَ قَدْ) ^(٢) وَقَعَ عَلَيْهَا

= ورجال أحمد ثقات ، وضعف الحديث : الكاندهلوى في « أوجر المسالك إلى موطأ مالك » ، (٢٨٩ : ٦) . وانظر الفقرة (١٥٩٢٤) .

(١) هو عبد الرحمن بن عطاء بن بنت أبي لبيبة = كان رفيقاً للمالك في الطلب ، وترك مالك الرواية عنه وهو جاره . التهذيب (٢٣١ : ٦) ، إلا أن له توثيقاً عند ابن سعد ، فقد قال : كان ثقة قليل الحديث ، توفي سنة (١٤٣) ووثقه النسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات (٧٩ : ٧) ، وقال الحاكم أبو أحمد : ليس بالقوي عندهم ، وضعفه الأسدي ، وله ترجمة في التاريخ الكبير (٣٣٦ : ١ : ٣) .

(٢) موضعها بياض في (ك) .

بَعْدَمَا قَلَّدَ الْهَدْيَ، فَأَعْتَقَ ابْنُ عَبَّاسٍ جَارِيَتَهُ تِلْكَ (١).

١٥٩٢٦ - وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ، وَأَيُّوبُ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: إِذَا قَلَّدَ الرَّجُلُ هَدْيَهُ فَقَدْ أَحْرَمَ، وَالْمَرْأَةُ كَذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَحْجَّ فَهُوَ حَرَامٌ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ.

١٥٩٢٧ - وَرَوَى أَبُو الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ خِلَافَ مَا رَوَى نَافِعٌ عَنْهُ.

١٥٩٢٨ - ذَكَرَ مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: تَقُولُونَ: إِذَا بَعَثَ الرَّجُلُ الْهَدْيَ فَهُوَ مُحْرَمٌ، وَاللَّهُ لَوْ كَانَ مُحْرَمًا مَا كَانَ يَدْخُلُ دُونَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

قَالَ أَيُّوبُ: فَذَكَرْتُهُ لِنَافِعٍ؛ فَأَنْكَرَهُ.

١٥٩٢٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: اخْتَلَفَ عَلَى ابْنِ عُمَرَ فِي هَذَا الْبَابِ وَلَمْ يَخْتَلَفْ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَنَافِعٌ أَثَبَتْ فِي ابْنِ عُمَرَ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ وَأَعْلَمَ بِهِ، وَهَذَا مَا لَا يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِهَذَا الشَّأْنِ فِيهِ، إِلَّا أَنَّ الَّذِي حَكَاهُ أَبُو الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَوْلٌ صَحِيحٌ فِي النَّظَرِ، وَهُوَ الثَّابِتُ فِي الْأَثَرِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ (عليه السلام) أَنَّهُ لَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ فِي حِينَ قَلَّدَ هَدْيَهُ وَبَعَثَ إِلَى مَكَّةَ بِهِ.

١٥٩٣٠ - وَعَلَى الْقَوْلِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ دُونَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْبَةَ: جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَآئِمَّةُ الْفُتُوى بِالْأَمْصَارِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ.

١٥٩٣١ - وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ أَيْضًا مِنَ الْفَقْهِ مَا يَرُدُّ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ (عليه السلام) أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحَى فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ» (٢)، لَأَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ النِّهْيَ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ فِي الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ

(١) التمهيد (١٧: ٢٢٤-٢٢٥) ونسبه لعبد الرزاق.

(٢) أخرجه مسلم في الأضاحي، الأحاديث (٥٠٢٥ - ٥٠٣١) من تحقيقنا، وأخرجه أبو داود في الأضاحي (٩٤: ٣) باب «الرجل يأخذ من شعره في العشر وهو يريد أن يضحي». والترمذي =

مَنْ ظَفَرَهُ أَوْ مِنْ شَعْرِهِ كُلُّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحِي ، وَالْهَدْيُ فِي حُكْمِ الضَّحِيَّةِ .

١٥٩٣٢ - وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ الْهَدْيَ لَمْ يَجْتَنِبْ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحَرَّمُ ، فَهُوَ مُعَارِضٌ لَأَمِّ سَلَمَةَ ، وَهُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ وَأَصَحُّ ؛ لِأَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ تَقُولُ : إِنَّ عُمَرَ بْنَ مُسْلِمٍ شَيْخَ مَالِكٍ مَجْهُولٌ ، يَقُولُ فِيهِ شُعْبَةُ وَبَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ عَنْ مَالِكٍ : عَمَرُو بْنُ مُسْلِمٍ . وَكَذَلِكَ قَالَ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) .

١٥٩٣٣ - وَقَالَ فِيهِ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عُمَرُو بْنِ مُسْلِمٍ ، وَتَابِعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ .

١٥٩٣٤ - وَكَذَلِكَ قَالَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ عِمَارَةَ بْنِ أَكِيمَةَ .

١٥٩٣٥ - حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَاسِمِ

= فِيهِ (١٠٢ : ٤) بَابُ « تَرَكَ أَخَذَ الشَّعْرَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحِيَ » . وَالنَّسَائِيُّ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الضَّحَايَا (٢١١ : ٧) مِنَ الْمُجْتَمِعِ ، وَابْنُ مَاجَهَ فِيهِ (١٠٥٢ : ٢) . ح (٣١٤٩) ، بَابُ « مَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحِيَ فَلَا يَأْخُذُ فِي الْعُشْرِ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ » .

وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ لَا مَطْعَنَ فِيهِ ، وَنَقَلَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ مِمَّنْ يَقُولُ بِتَحْرِيمِ أَخْذِ شَيْءٍ مِنَ الشَّعْرِ وَالْأَظْفَارِ عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحِيَ ، وَقَدْ جَمَعَ الْعُلَمَاءُ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا يُفِيدُ خِلَافَهُ ، بِحَمْلِ النَّهْيِ عَلَى كِرَاهَةِ التَّنْزِيهِ ، وَأَنَّ الْأَمْرَ الْوَارِدَ فِيهِ لِلْإِرْشَادِ وَالْأَدَبِ . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ : فِي الْبَابِ الْمَشَارِ إِلَى : عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عِمَارِ اللَّيْثِيِّ قَالَ : كُنَّا فِي الْحَمَامِ قَبِيلِ الْأَضْحَى ، فَأُطْلِيَ فِيهِ إِنَاسٌ ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَمَامِ : إِنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَكْرَهُ هَذَا وَيَنْهَى عَنْهُ فَلَقِيتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : يَا ابْنَ أَخِي . هَذَا حَدِيثٌ قَدْ نَسِيَ وَتَرَكَ ، حَدَّثَنِي أُمُّ سَلَمَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ النَّاسَ نَسُوا هَذِهِ السَّنَةَ وَتَرَكَوْهَا ، فَتَأَمَّلْ .

وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ كَامِلٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْمَنْصُورِ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا بِكْرُ بْنُ سَهْلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ عُمَرَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : مَنْ رَأَى هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ فَأَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا .

١٥٩٣٦ - وَرَوَاهُ الْقَعْنَبِيُّ ، وَأَبُو مَصْعَبٍ ، وَأَبُو بَكْرِ عَنْ مَالِكٍ ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا الْأَسَانِيدَ عَنْهُمْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَ أَكْثَرِ رُؤَاةِ «الْمَوْطَأِ»

١٥٩٣٧ - وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ مَالِكٍ ، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُرْزُوقٍ بْنُ دِينَارٍ الْبَصْرِيُّ بِمِصْرَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ عُمَرَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَلَمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ فَأَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا .

١٥٩٣٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : تَرَكَ مَالِكٌ أَنْ يُحَدِّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي آخِرِ عُمُرِهِ ، وَقَالَ عَنْهُ عُمَرَانُ بْنُ أَنَسٍ ، فَقَالَ : لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي . قَالَ : فَقُلْتُ لِجُلَسَائِهِ : فَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ شُعْبَةُ وَهُوَ يَقُولُ : لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي .

١٥٩٣٩ - وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْقَوْلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، فَقَالَ مَالِكٌ : لَا بَأْسَ بِحَلْقِ الرَّأْسِ وَقَصِّ الْأَظْفَارِ وَالشَّارِبِ ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ .

١٥٩٤٠ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ، وَالثَّوْرِيِّ .

١٥٩٤١ - وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، فَمَرَّةً قَالَ : مَنْ أَرَادَ الضَّحْيَةَ لَمْ

يَمَسَّ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا حَتَّى يُضْحِيَ .

١٥٩٤٢ - ومرة قال: أحب إلي أن لا يفعل ذلك، فإن أخذ من شعره أو أظفاره شيئاً فلا بأس لحديث عائشة: «كنت أقتل قلائد هدي رسول الله ﷺ...» الحديث .

١٥٩٤٣ - وقال الأوزاعي: إذا اشترى أضحيتُه بعدما دخل العشر فإنه يكف عن قص شاربه وأظفاره وإن اشتراها قبل أن يدخل العشر فلا بأس.

١٥٩٤٤ - وقال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية بظاهر حديث أم سلمة.

١٥٩٤٥ - واختلف عن سعيد بن المسيب في ذلك. وروي عنه أنه ألقى بما روي عن أم سلمة في ذلك.

١٥٩٤٦ - وروى مالك، عن عمارة بن صياد، عن سعيد بن المسيب، قال: لا بأس بالاطلاء بالنورة في عشر ذي الحجة.

١٥٩٤٧ - وهو أترك لما رواه عن أم سلمة، وقد أجمعوا على أنه لا بأس بالجماع في عشر ذي الحجة لمن أراد أن يضحى وأن ذلك مباح فحلق الشعر والأظفار أخرى أن يكون مباحاً.

١٥٩٤٨ - قال أبو عمر: من الاختلاف في حديث أم سلمة أن ابن عينة رواه عن عبد الرحمن بن حميد، عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ، ورواه يحيى بن سعيد القطان، عن عبد الرحمن بن حميد، عن سعيد، عن أم سلمة موقوفاً عليها. وكذلك رواه ابن وهب، قال: أنس بن عياض، عن الليث، عن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن، قال سمعت سعيد بن المسيب قال قالت أم سلمة... فذكره موقوفاً على أم سلمة، فضعت طائفة من أهل الحديث هذا وأما

أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، فَقَالَ : هُوَ صَحِيحٌ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ ، قَالَ : وَقَدْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، عَنْ شَيْخِ مَالِكٍ كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ .

١٥٩٤٩ - قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي هِلَالٍ رَوَاهُ عَنْهُ كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي عَمْرِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ أَكِيمَةَ اللَّيْثِيِّ ، وَهُوَ ابْنُ أَخِي الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ شِهَابٍ .

١٥٩٥٠ - قَالَ أَحْمَدُ : ذَكَرْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ وَحَدِيثَ عَائِشَةَ : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَعَثَ الْهَدْيَ لَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ » فَقَبِلَ سَاقِئًا وَلَمْ يُجِبْ .

١٥٩٥١ - وَذَكَرْتُهُ لِإِسْحَاقَ بْنِ سَعِيدٍ ، فَقَالَ : ذَلِكَ لَهُ وَجْهٌ وَهَذَا لَهُ وَجْهٌ ، وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ بِالمَصْرَ ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ لِمَنْ بَعَثَ بِهِدْيِهِ وَأَقَامَ .

١٥٩٥٢ - قَالَ أَحْمَدُ : وَهَكَذَا أَقُولُ : حَدِيثُ عَائِشَةَ هُوَ عَلَى الْمُقِيمِ الَّذِي يُرْسِلُ بِهِدْيِهِ ، وَلَا يُرِيدُ أَنْ يُضْحِيَ بَعْدَ ذَلِكَ الْهَدْيِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ شَيْئًا وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ ، عَلَى أَنْ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ هُوَ عِنْدِي عَلَى كُلِّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ فِي مَصْرِهِ .

١٥٩٥٣ - حَكَى ذَلِكَ كُلَّهُ عَنْهُ الْأَثَرُ .

١٥٩٥٤ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو : قَدْ صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) إِذْ بَعَثَ بِهِدْيِهِ لَمْ يَجْتَنِبْ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ ، وَصَحَّ أَنَّهُ كَانَ يُضْحِي ﷺ وَيَحْضُ عَلَى الضَّحْيَةِ ، وَلَمْ يَصْغَ عِنْدَنَا أَنَّهُ ﷺ فِي الْعَامِ الَّذِي بَعَثَ فِيهِ بِهِدْيِهِ وَلَمْ يَبْعَثْ بِهِدْيِهِ لِيَنْحَرَّ عَنْهُ

بِمَكَّةَ إِلَّا سَنَةَ تَسْعَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ ، وَلَا يُوْجَدُ أَنَّهُ لَمْ يَضَحْ فِي ذَلِكَ الْعَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٥٩٥٥ - وَالْقِيَاسُ عَلَى مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ جَوَازِ الْإِجْمَاعِ أَنْ يَجُوزَ مَا دُوْنُهُ مِنْ حُلَاقِ الشَّعْرِ ، وَقَطْعِ الظَّفَرِ ، وَبِاللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) التَّوْفِيقُ .

١٥٩٥٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : صَحَّحَ الطُّحَاوِيُّ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ هَذَا وَقَالَ بِهِ ، وَخَالَفَ أَصْحَابَهُ فِيهِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ طَرُقَهُ وَالْإِخْتِلَافَ فِيهَا ، وَقَالَ : بَعْضُهَا يَشُدُّ بَعْضًا . وَقَالَ : لَيْسَ شَيْخُ مَالِكٍ بِمَجْهُولٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْهُ ثَلَاثَةُ أَئِمَّةٍ : مَالِكٌ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ ، وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى رِوَايَتِهِ : مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمِيدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَلَا يَضُرُّهُ تَوْقِيفُ مَنْ وَقَفَهُ إِذَا رَفَعَهُ ثِقَاتٌ ، وَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهُ عُمَرُ .

١٥٩٥٧ - وَمَالِ الطُّحَاوِيُّ إِلَى الْقَوْلِ بِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ هَذَا ، وَاحْتِجَّ لَهُ وَخَالَفَ فِيهِ أَصْحَابُهُ الْكُوفِيُّينَ ، وَمَالِكًا وَمِمَّا ذَكَرَهُ فَمِنْ ذَلِكَ قَالَ :

١٥٩٥٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرُوبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ كَانَ بَشَنِي بِخِرَاسَانَ فِي الرَّجُلِ إِذَا اشْتَرَى أُضْحِيَّةً وَسَمَّاهَا وَدَخَلَ الْعَشْرُ أَنْ يَكْفَ عَنْ شَعْرِهِ وَأُظْفَارِهِ ، فَلَا يُمَسُّ مِنْهَا شَيْءٌ .

١٥٩٥٩ - قَالَ كَثِيرٌ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، فَقَالَ : نَعَمْ قَدْ أَحْسَنَ .

١٥٩٦٠ - قُلْتُ عَنْ مَنْ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ؟ قَالَ : عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَانُوا يَقُولُونَ ، أَوْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ .

١٥٩٦١ - وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي الَّذِي تَجَرَّدَ حِينَ أَمَرَ بِهَدْيِهِ أَنْ يَقْلُدَ : « بِدْعَةٌ

وَرَبُّ الْكَعْبَةِ .

١٥٩٦٢ - وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ مُحْتَجًّا لِأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٍ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَنَا حَلْفُ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ بِدْعَةٌ إِلَّا وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ السُّنَّةَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ .

١٥٩٦٢ - وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَإِنَّمَا اعْتَمَدَ عَلَى حَدِيثِ جَابِرِ الْمَذْكُورِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّةَ إِسْنَادِهِ ، وَلَوْ عَلِمَ بِهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ لَمْ يُقَسِّمَ .

١٥٩٦٣ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَحِبُّ لِأَحَدٍ قَلْدَ هَدْيِهِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ أَنْ يُؤَخَّرَ إِحْرَامُهُ إِلَى الْجُحْفَةِ ، فَإِنَّ الْهَدْيَ لَمَّا كَانَ مَحَلُّ هَدْيِهِ مَحَلُّهُ وَذَلِكَ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِحْرَامُهُ مَعَ تَقْلِيدِهِ لَهُ .

١٥٩٦٤ - وَهَذَا مَلَا خِلَافَ فِيهِ ، وَهِيَ السُّنَّةُ ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَلَدَ هَدْيُهُ ثُمَّ أَحْرَمَ ، وَقَالَ : « لَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ الْهَدْيَ » .

١٥٩٦٥ - وَلَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الْهَدْيَ لَا كُلَّ مَنْ كَانَ مِيقَاتَهُ ذَا الْحُلَيْفَةِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ إِحْرَامُهُ إِلَى الْجُحْفَةِ ، وَإِنَّمَا يُؤَخَّرُ إِحْرَامُهُ إِلَى الْجُحْفَةِ الْمَغْرِبِيِّ وَالشَّامِيِّ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لَهُ إِذَا مَرَّ بِذِي الْحُلَيْفَةِ أَنْ يُحْرِمَ مِنْهَا .

(١٦) باب ما تفعل الحائض في الحج^(٥)

٧٢٦ - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ الَّتِي تُهَلُّ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، إِنَّهَا تُهَلُّ بِحَجِّهَا أَوْ عُمْرَتِهَا إِذَا أَرَادَتْ. وَلَكِنْ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. وَهِيَ تَشْهَدُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا مَعَ النَّاسِ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ

(٥) المسألة - ٣٨٦- رخص رسول الله ﷺ للحائض بترك طواف الوداع، ولا يلزمها دم بتركه، وهذا مذهب الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة ودليلهم الأحاديث التالية في هذا الباب، إلا ما حكاه ابن المنذر عن عمر، وابن عمر، وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم - أنهم أمروها بالمقام لطواف الوداع.

وقد عد الشافعية ثمانية أمور ممنوعة في حالة الحيض ومثله النفاس:

أولاً: - الطهارة: غسل أو وضوءاً: فإذا حاضت المرأة، حرم عليها الطهارة للحيض.

ثانياً: الصلاة: يحرم على الحائض والنفساء الصلاة، لحديث فاطمة بنت أبي حبيش التالي بعد قليل.

ثالثاً: الصوم: يحرم على الحائض والنفساء الصوم.

رابعاً: - الطواف: لأنه لا يصح من الحائض.

خامساً: - قراءة القرآن ومس المصحف وحمله.

سادساً: - دخول المسجد أو الاعتكاف فيه.

سابعاً: الوطء، وقد تقدم في المسألة السابقة.

ثامناً: الطلاق: يحرم الطلاق في الحيض، ويكون طلاقاً بدعياً.

وانظر في هذه المسألة: بدائع الصنائع (٤: ٤٤)، الدر المختار (١٥٨: ١٦٢) فتح القدير (١٤: ١)، تبين الحقائق (١: ٥٦)، الشرح الصغير (١: ٢١٥)، بداية المجتهد (١: ٥٤)، المذهب (١: ٣٨)، مغني المحتاج (١: ٣٨)، مغني المحتاج (١: ١٠٩)، تحفة الطلاب (٣: ٣٣)، حاشية الباجوري (١: ١١٧). المغني (١: ٣٠٦)، كشف القناع (١: ٢٢٦)، الفقه الإسلامي وأدلته (١: ٤٦٩-٤٧٦).

الصفا والمروة . ولا تقرب المسجد حتى تطهر^(١).

١٥٩٦٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) نَقَلَهُ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ ، وَهِيَ السُّنَّةُ الْمَأْثُورَةُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ : أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ نَفْسَاءٌ أَنْ تَغْتَسِلَ ثُمَّ تَهْلُ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ^(٢).

١٥٩٦٧ - وَأَمْرُ عَائِشَةَ - وَغَيْرَهَا مِنْ نِسَائِهِ لَمَّا حَاضَتْ أَنْ تَفْعَلَ مَا يَفْعَلُهُ الْحَاجُّ غَيْرَ الطَّوَافِ

بِالْحَجِّ .

١٥٩٦٨ - وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « وَمَا بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ » فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ مُوَصُولٌ بِالطَّوَافِ لِإِفْصَالِ بَيْنَهُمَا ، وَالطَّوَافُ لَا يَكُونُ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ مَنْ فَعَلَهُ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ، وَلَا يُوجِبُهَا شَرْطًا فِيهِ كَمَا هُوَ عِنْدَهُمْ فِي الطَّوَافِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلَفُوا فِيمَنْ طَافَ عَلَى طَهَارَةٍ فَلَمَّا أَكْمَلَهَا انْتَقَضَتْ طَهَارَتُهُ

(١) الموطأ : ٣٤٢ ، وبمعناه عند الترمذي في الحج (٩٤٤) ، باب « ما جاء في المرأة تحيض بعد

الإفاضة » (٢٧١ : ٣ - ٢٧٢)

(٢) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : نَفِسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، بِالشَّجَرَةِ . فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ ، بِأَمْرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلُ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ (٢٨٦٠) فِي طَبَعَتْنَا ، بَابُ « إِحْرَامِ النِّسَاءِ وَاسْتِحْبَابِ اغْتِسَالِهَا لِلْإِحْرَامِ » ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَنَاسِكِ (١٧٤٣) بَابُ « الْحَائِضُ تَهْلُ بِالْحَجِّ » (١٤٤ : ٢) وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْحَجِّ (٢٩١١) بَابُ « النِّسَاءُ وَالْحَائِضُ تَهْلُ بِالْحَجِّ » (٩٧١ : ٢) .

وَمِنْ طَرِيقِ جَابِرٍ ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ (٢٨٦١) فِي طَبَعَتْنَا ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي الْحَجِّ (١٦٤ : ٥) بَابُ « إِهْلَالِ النِّسَاءِ » ، وَرَوَاهُ فِي الطَّهَارَةِ ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي الْحَجِّ (٢٩١٣) بَابُ

« النِّسَاءُ وَالْحَائِضُ تَهْلُ بِالْحَجِّ » (٩٧١ : ٢) .

أنه يهدي هدياً صحيحاً للطواف لو ترك كأن بالهدي أولى^(١).

١٥٩٦٩ - وفي هذا الخبر وما كان مثله دليل على أن الحائض لا تقرأ القرآن ، وفي القياس ؛ ولا شيئاً منه ؛ لأنها لو قرأت القرآن صلت ، ولو صلت دخلت المسجد ، وعلى هذا أكثر العلماء ، وهي رواية أشهب ، عن مالك ، وهو الصواب ، والله التوفيق .

(١) حج المرأة الحائض : إذا حاضت المرأة أو نفست عند الإحرام اغتسلت للإحرام وأحرمت وصنعت كما يصنع الحاج ، غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر ، وإذا حاضت المرأة أو نفست فلا غسل عليها بعد الإحرام ، وإنما يلزمها أن تشد الحفاظ الذي تضعه كل أنثى على محل الدم . لمنع تسربه للخارج . ثم تفعل سائر مناسك الحج إلا الطواف بالبيت ؛ لأن رسول الله ﷺ أمر عائشة رضي الله عنها أن تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت ، وقال في حديث صحيح لأسماء بنت عميس : « أصنعي ما يصنع الحاج غير ألا تطوفي بالبيت » .

وعلى هذا فلا تلزم بطواف القدوم ولا بقضائه ؛ لأنه سنة عند الجمهور (غير المالكية) وإذا كانت متمتعة ثم حاضت قبل الطواف للعمرة ، لم يكن لها أن تطوف بالبيت ؛ لأن الطواف بالبيت صلاة ، وهي ممنوعة من دخول المسجد ، فإن خشيت فوات الحج أحرمت بالحج مع عمرتها ، وتصير قارنة عند الجمهور ، وقال أبو حنيفة : ترفض العمرة وتهل بالحج ، عملاً بحديث عائشة عند مسلم : « انقضي رأسك ، وامتشطي ، وأهلي بالحج ، ودعي العمرة » ثم قال عليه السلام لها بعد أن اعترت من التعميم : « وهذه عمرة مكان عمرتك » فدل كل هذا على أنها رفضت عمرتها وأحرمت بحج .

وحجة الجمهور حديث جابر أنه ﷺ أمر عائشة أن تهل بالحج ، فأصبحت قارنة ، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة ، وبالصفا والمروة ، ثم قال لها : « قد حلت من حجتك وعمرتك » والاعتماد من التعميم لم يأمرها به النبي ﷺ ، وإنما فعلت ذلك زيارة زارت بها البيت ، وإدخال الحج على العمرة جائز بالإجماع من غير خشية الفوات ، فمع خشية الفوات أولى . ولا يصح الخروج من الحج أو العمرة بعد الإحرام بنية الخروج ، وإنما يخرج منها بالتحلل بعد فراغها ، ومعنى دعي العمرة أي أرفض العمل فيها ، وإتمام أفعالها التي هي الطواف والسعي وتقشير شعر الرأس ، فإنها تدخل في أفعال الحج .

«وإذا حاضت المرأة بعد الوقوف بعرفة وطواف الزيارة، انصرفت من مكة، ولا شيء عليها لطواف الصدر، فليس على المرأة الحائض وداع ولا فدية إذا حاضت قبل أن تودع، باتفاق فقهاء الأمصار، بدليل حديث صفية المتقدم حين قالوا: يا رسول الله، إنها حائض، فقال: احابستنا هي؟ قالوا: يا رسول الله، إنها قد أفاضت يوم النحر، قال: فلتنفر إذا» ولم يأمرها بفدية ولا غيرها. وفي حديث ابن عباس السابق: «إلا أنه - أي طواف الوداع - يخفف عن المرأة الحائض» والنفساء مثل الحائض في الحكم؛ لأن أحكام النفاس أحكام الحيض فيما يوجب ويسقط، وإذا اضطرت المرأة اضطراراً شديداً لمغادرة مكة قبل انتهاء مدة الحيض أو النفاس، ولم تكن قد طافت طواف الإفاضة، فتغتسل وتشد الحفاظ الموضوع في أسفل البطن شداً محكماً، ثم تطوف بالبيت سبعم طواف الإفاضة ثم تسمى بين الصفا والمروة سبعم وعليها ذبح بدنة (وهي ما أتم خمس سنين من الإبل أو أتم ستين من البقر) وذلك تقليداً للحنفية الذين يقولون بصحة الطواف حيثئذ، مع الحرمة، ووجوب إهداء البدنة.

وقال المالكية: من ترك وداع البيت أساء ولا دم عليه.

وقال الشافعية والحنفية: عليه دم؛ لأنه ترك شيئاً من نسكه.

وانظر في هذه المسألة:

بداية المجتهد (٣٣١:١)، فتح القدير (٢٢٢:٣)، مغني المحتاج (٥١٤:١)، المغني (٤٦١:٣)،
الفقه الإسلامي وأدلته (١٦٢:٣).

(١٧) باب العمرة في أشهر الحج (*)

٢٢٧ - مَالِكٌ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثًا : عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَعَامَ

(٥) المسألة - ٣٨٧ - اتفق العلماء على أن العمرة تجوز في أي وقت من أوقات السنة ، في أشهر الحج وغيرها ، أي إن ميقات العمرة الزماني جميع العام ، فهو وقت لإحرام العمرة ، لعدم المخصص لها بوقت دون آخر ، ولأن النبي ﷺ اعتمر عمرتين في ذي القعدة وفي شوال ، وقال عليه الصلاة والسلام : « عمرة في رمضان تعدل حجة » وقال فيما رواه مسلم : « دخلت العمرة في الحج - مرتين ، لا بل لا بد أبد » ومعناه في أصح الأقوال أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إلى يوم القيامة ، والمقصود به إبطال ما كانت الجاهلية تزعمه من امتناع العمرة في أشهر الحج . ولا يكره عند الجمهور تكرار العمرة في السنة ، فلا بأس أن يحتمر في السنة مراراً ؛ لحديث عائشة السابق من اعتماره عليه السلام عمرتين في ذي القعدة وشوال . أي في آخر شوال وأول ذي القعدة .

وحديث أنس في الصحيحين : « اعتمر ﷺ أربع عمر ، كلهن في ذي القعدة التي مع حجته » وحديث أبي هريرة في الصحيحين أيضاً : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما » وبناء عليه قال الشافعية : يسن الإكثار من العمرة ، ولو في اليوم الواحد ، إذ هي أفضل من الطواف على المعتمد ، لكن حديث عائشة هو أقوى الأدلة ، وأما الأحاديث الأخرى فليست دلالاتها ظاهرة من سنة واحدة .

وقال المالكية : تكره العمرة في السنة أكثر من مرة ؛ لأنها عبادة تشتمل على الطواف والسعي ، فلا تفعل في السنة إلا مرة ، كالحج . ونوقش ذلك بأن الحج مؤقت لا يتصور تكراره في السنة ، والعمرة غير مؤقتة ، فتصور تكرارها كالصلاة .

ويكره فعل العمرة كراهة تحريم عند الحنفية في يوم عرفة (الوقفة) ويوم النحر (العيد) وأيام التشريق الثلاث عقب العيد ؛ لأنها أيام الحج ، فكانت متعينة له .

وقال المالكية : يستثنى الحرم بحج من كون وقت العمرة جميع العام ، فلا يصح إحرامه بعمرة إلا إذا فرغ من جميع أفعال الحج من طواف وسعي ورمي لجميع الجمرات ، إن لم يتعجل ، ويقدر رميها من اليوم الرابع بعد الزوال إن تعجل ، أي إنه لا يصح إحرامه بالعمرة إلا بعد الفراغ بالفعل =

القَضِيَّةُ، وَعَامَ الْجِعْرَانَةِ^(١).

١٥٩٧٠ - وَهَذَا الْحَدِيثُ يُتَّصِلُ مِنْ وَجْهِ قَدْ ذَكَرْنَاهَا فِي « التَّمْهِيدِ »^(٢).

١٥٩٧١ - وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ عُمَرٍ : اعْتَمَرَ مِنَ الْجُحْفَةِ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ فَصَدَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةً سِتٍ ، وَاعْتَمَرَ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةً تِسْعَ أَمْنًا هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، ثُمَّ اعْتَمَرَ الثَّالِثَةَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةً ثَلَاثٍ حِينَ أَقْبَلَ مِنَ الطَّائِفِ مِنَ الْجِعْرَانَةِ .

== من رمي اليوم الرابع إن لم يتعجل ، أو يقدره إذا تعجل بأن قدم طوافه وسعيه .

وكره الإحرام بعد رميه اليوم الرابع إلى الغروب منه ، فإن أحرم بها بعد الرمي في اليوم الرابع وقبل الغروب صح إحرامه ووجب عليه تأخير طوافه وسعيه بعد الغروب ، وإلا لم يعتد بفعله على المذهب ، وأعادهما بعده ، وإلا فهو باق على إحرامه أبداً .

وقال الشافعية : يمتنع على الحاج الإحرام بالعمرة ، ما دام عليه شيء من أعمال الحج ، كالرمي ؛ لأن بقاء حكم الإحرام كبقاء نفس الإحرام ، ولا تكره في وقت ، ولا يكره تكرارها كما بينا . ورأى الحنابلة : أنه لا كراهة للعمرة بالإحرام بها يوم النحر ويوم عرفة وأيام التشريق ، كالطواف المجرد ؛ إذ الأصل عدم الكراهة ، ولا دليل عليها .

وانظر في هذه المسألة :

اللباب : ٢١٥/١ ، بداية المجتهد : ٣١٥/١ ، المجموع : ١٣٣/٧ وما بعدها ، المذهب : ٢٠٠/١ ، مغني المحتاج : ٤٧١/١ ، كشاف القناع : ٤٧٢/٢ ، المغني : ٢٢٦/٣ ، القوانين الفقهية : ص ١٣٠ .
الفقه الإسلامي وأدلته (٦٦:٣) .

(١) الموطأ : ٣٤٢

(٢) التمهيد (٢٢/٢٨٩) ، (٢٤/٤١٠) .

١٥٩٧٢ - وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ مِثْلَهُ سِوَا أَنَّهُ قَالَ : أَرْبَعٌ مِنْهُنَّ وَاحِدَةٌ مَعَ حَجَّتِهِ .

١٥٩٧٣ - وَهَذَا يَشْهَدُ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي حَجَّتِهِ قَارِنًا عِنْدَهُ . وَذَهَبَ إِلَى هَذَا جَمَاعَةٌ غَيْرُهُ .

١٥٩٧٤ - وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ أَيْضًا فِي الثَّلَاثِ الْعُمَرِ : كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ .

١٥٩٧٥ - وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ يَقُولُ : ثِنْتَانِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَوَاحِدَةٌ فِي شَوَّالٍ^(١) .

٧٢٨ - ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) اعتمر ﷺ بعد الهجرة أربعَ عُمَرٍ ، كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ .

الأولى : عُمَرَةُ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَهِيَ أَوْلَاهُنَّ سَنَةً سِتْ ، فَصَدَّه الْمَشْرُكُونَ عَنِ الْبَيْتِ ، فَنَحَرَ الْبُذُنَ حَيْثُ صَدَّ بِالْحُدَيْبِيَّةِ ، وَحَلَقَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ رُؤُوسَهُمْ ، وَحَلَّوْا مِنْ إِحْرَامِهِمْ ، وَرَجَعَ مِنْ عَامِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ . [فتح الباري (٣٨٥:٧) من حديث البراء]

الثانية : عُمَرَةُ الْقُضَيْبِيَّةِ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ ، وَدَخَلَ مَكَةَ فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ إِكْمَالِ عُمَرَتِهِ ، وَاخْتَلَفَ : هَلْ كَانَتْ قَضَاءً لِلْعُمَرَةِ الَّتِي صَدَّ عَنْهَا فِي الْعَامِ الْمَاضِي ، أَمْ عُمَرَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ لِلْعُلَمَاءِ ، وَهُمَا رَوَايَتَانِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ : إِحْدَاهُمَا : أَنَّهَا قَضَاءٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ . وَالثَّانِيَةُ : لَيْسَتْ بِقَضَاءٍ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَالَّذِينَ قَالُوا : كَانَتْ قَضَاءً ، احْتَجُّوا بِأَنَّهَا سُمِّيَتْ عُمَرَةُ الْقَضَاءِ ، وَهَذَا الْإِسْمُ تَابِعٌ لِلْحُكْمِ . وَقَالَ آخَرُونَ : الْقَضَاءُ هُنَا ، مِنَ الْمَقَاضَاةِ ؛ لِأَنَّهُ قَاضِي أَهْلِ مَكَةَ عَلَيْهَا ، لَا أَنَّهُ قَضَى قَضَاءً . قَالُوا : وَلِهَذَا سُمِّيَتْ عُمَرَةُ الْقُضَيْبِيَّةِ ، قَالُوا : وَالَّذِينَ صُدُّوا عَنِ الْبَيْتِ ، كَانُوا أَلْفًا وَأَرْبَعِمِائَةً ، وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مَعَهُ فِي عُمَرَةِ الْقُضَيْبِيَّةِ ، وَلَوْ كَانَتْ قَضَاءً ، لَمْ يَتَخَلَّفَ مِنْهُمْ أَحَدٌ ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ مَنْ كَانَ مَعَهُ بِالْقَضَاءِ .

الثالثة : عُمَرَتُهُ الَّتِي قَرَنَهَا مَعَ حَجَّتِهِ ، فَإِنَّهُ كَانَ قَارِنًا لِبَعْضَةِ عَشْرِ دَلِيلًا ، سَنَدَكُرَاهَا عَنْ قَرِيبٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

الرابعة : عُمَرَتُهُ مِنَ الْجَعْرَانَةِ ، لَمَّا خَرَجَ إِلَى حَتِّينَ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَةَ ، فَاعْتَمَرَ مِنَ الْجَعْرَانَةِ دَاخِلًا إِلَيْهَا [الترمذي . ح (٩٣٥) فِي الْحَجِّ ، وَسَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ، ح (١٩٩٦) ، وَالنَّسَائِيُّ (١٩٩:٥)] =

ﷺ لَمْ يَعْتَمِرْ إِلَّا ثَلَاثًا : إِحْدَاهُنَّ فِي شَوَّالٍ . وَالثَّانِيَّةُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ .

١٥٩٧٦ - وَقَدْ رُوِيَ حَدِيثُ عُرْوَةَ هَذَا مُسْنَدًا . ذَكَرْنَاهُ فِي « التَّمْهِيدِ » (١)

كَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ أَحَدِهَا مِنْ كِتَابِ أَبِي دَاوُدَ ، قَالَ :

١٥٩٧٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ عُمَرَتَيْنِ :

[عمرة] (٢) ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَعُمَرَةً فِي شَوَّالٍ (٣) .

١٥٩٧٨ - وَقَدْ رُوِيَ - بِمِثْلِ مَا قَالَ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عُمَرَةَ كُلَّهَا كَانَتْ فِي ذِي

= ففي « الصحيحين » : عن أنس بن مالك قال اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر ، كلهن في ذي القعدة ، إلا التي كانت مع حجته : عمرة من الحُدُيَّةِ أو زمن الحُدُيَّةِ في ذي القعدة ، وعمرة من العام المُقْبِلِ في ذي القعدة ، وعمرة من الجعرانة حيث قسم غنائم حُتَيْنِ في ذي القعدة ، وعمرة مع حجته . فتح الباري (٣: ٤٧٨) ، ولم يناقض هذا ما في « الصحيحين » عن البراء بن عازب قال : اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل أن يحج مرتين ، فتح الباري (٣: ٤٧٩) ؛ لأنه أراد العمرة المفردة المستقلة التي تمت ، ولا ريب أنهما اثنتان ، فإن عمرة القران لم تكن مستقلة ، وعمرة الحُدُيَّةِ صد عنها ، وحيل بينه وبين إتمامها ، ولذلك قال ابن عباس : اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر . عمرة الحُدُيَّةِ ، وعمرة القضاء من قابل ، والثالثة من الجعرانة ، والرابعة مع حجته [الترمذي ٨١٦ ، وأبو داود (١٩٩٣) ذكره الإمام أحمد (٢٢١١) ط . شاكِر .

ولا تناقض بين حديث أنس : أنهن في ذي القعدة ؛ إلا التي مع حجته ، وبين قول عائشة ، وابن عباس : لم يعتمر رسول الله ﷺ إلا في ذي القعدة ، لأن مبدأ عمرة القران ، كان في ذي القعدة ، ونهايتها كان في ذي الحجة مع انقضاء الحج ، فعائشة وابن عباس أخبرا عن ابتداءها ، وأنس أخبر عن انقضاءها .

(١) في « التمهيد » (٢٢ : ٢٨٧٩) من طريق هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ، على ما سيأتي .

(٢) ما بين الحاصرتين من سنن أبي داود ، ولم يرد في النسخ الخطية ،

(٣) أخرجه أبو داود في المناسك (١٩٩١) باب العمرة (٢: ٢٠٥) .

القعدة إلا عمرته التي كانت مع حجته - آثار مرفوعة حسان من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص^(١) وغيره^(٢)، وقد ذكرنا كثيراً منها في « التمهيد »^(٣).

١٥٩٧٩ - وذكر البزار، قال: حدثنا محمد بن معمر، قال: حدثنا سهل بن بكار، قال: حدثنا وهيب، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير وطلق بن حبيب وأبي الزبير، عن جابر: أن النبي ﷺ اعتمر ثلاثاً كلها في ذي القعدة إحداهن زمن الحديبية، والأخرى في صلح قريش، والأخرى مرجعه من الطائف ومن حنين من الجمرات^(٤).

١٥٩٨٠ - أخبرنا عبد الوارث بن سفيان وعمر بن حنين قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا جرير، عن مجاهد، قال: دخلت أنا وعروة ابن الزبير المسجد، وإذا ابن عمر جالس إلى حجرة عائشة، فسألناه: كم اعتمر النبي (عليه السلام)؟ فقال: أربعاً إحداهن في رجب.

وكرهنا أن نرد عليه، فقلنا: يا أم المؤمنين أما تسمعين ما يقول [أبو] عبد

(١) ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣: ٢٧٨)، ونسبه للإمام أحمد، وقال: فيه الحجاج بن أرطاة وفيه كلام، وقد وثق.

(٢) أنظر حديث أنس أيضاً: وقد تقدم أثناء حاشية الفقرة (١٥٩٧٥)، وأخرجه البخاري (٣: ٤٧٨)، في الحج باب «كم اعتمر النبي (ﷺ)»؟، وأخرجه مسلم في الحج: باب «بيان عدد عمر النبي (ﷺ) وزمانه».

(٣) التمهيد (٤١٠: ٢٤) و (٢٨٩: ٢٢)، (١٣: ٢٠).

(٤) ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣: ٢٧٩)، وقال: «رواه البزار والطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح».

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ك)، وأثبتناه من (س).

الرَّحْمَنِ ، فَقَالَتْ : وَمَا يَقُولُ ^(١) ؟ قَالَ : يَقُولُ : اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرٍ إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ . قَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ شَاهِدُهُ ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطًّا ^(٢) .

١٥٩٨١ - وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ ^(٣) بْنُ هَارُونَ ، عَنْ زَكَرِيَّا ، عَنْ [أَبِي] ^(٤)إِسْحَاقَ ، عَنْ الْبَرَاءِ ، قَالَ : اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ عُمَرَ ^(٥) .

٧٢٩ - وَفِي هَذَا الْبَابِ مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ ، فَقَالَ : اعْتَمِرُ قَبْلَ أَنْ أَحُجَّ ^(*) ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ : نَعَمْ ،

(١) في (ك) : أقول .

(٢) أخرجه البخاري ، فتح الباري ٤٧٨/٣ ، ومسلم (١٢٥٥) في طبعة عبد الباقي والترمذي (٩٣٦) وزاد مسلم : وابن عمر يسمع ، فما قال : لا ، ولا نعم : وقولها : « وهو شاهد » أي : حاضر معه ، وقالت ذلك مبالغة في نسبته إلى النسيان ، وقال النووي رحمه الله : سكوت ابن عمر على إنكار عائشة يدل على أنه كان اشتبه عليه ، أو نسي أو شك ، وقال : القرطبي : عدم إنكاره على عائشة يدل على أنه كان علي وهم ، وأنه رجح لقولها .

(٣) في النسخ الخطية : زيد ، وهو تحريف

(٤) ما بين الحاصرتين سقط في النسخ الخطية .

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (١٤ : ٧١.٧٠) .

(٥) المسألة : ٣٨٨ - إن ميقات العمرة الزماني جميع العام ، فهو وقت لإحرام العمرة ، لعدم تخصيص وقت لها ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « دخلت العمرة في الحج مرتين » ومعناه في أصبح الأقوال أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إلى يوم القيامة ، والمقصود به إبطال ما كانت الجماعية تزعمه من امتناع العمرة في أشهر الحج .

قَدْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ^(١).

٧٣٠ - وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ اسْتَأْذَنَ

عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي شَوَّالٍ ، فَأَذِنَ لَهُ . فَأَعْتَمَرَ ثُمَّ قَفَلَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَلَمْ يَحُجَّ^(٢).

١٥٩٨٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ نُسْكَانِ لَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ أَنَّ

الْمُسْتَطِيعَ السَّبِيلَ إِلَيْهِمَا يَبْدَأُ بِأَيِّهِمَا شَاءَ ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ .

١٥٩٨٣ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ

كَثِيرِ بْنِ أَفْلَحَ ، قَالَ : سُئِلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ رَجُلٍ اعْتَمَرَ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ ؟ فَقَالَ : صَلَاتَانِ لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِمَا بَدَأَتْ .

١٥٩٨٤ - قَالَ الْحَسَنُ وَقَالَ هِشَامُ نُسْكَانِ لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِمَا بَدَأَتْ .

١٥٩٨٥ - وَعَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مِثْلُهُ .

= وقال الشافعي: أهلت عائشة وأصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون القضاء ، فنزل القضاء على النبي ﷺ فأمر من لم يكن معه هدي أن يجعل إحرامه عمرة ، فكانت عائشة معتمرة ؛ بأن لم يكن معها هدي ، فلما حال الحيض بينها وبين الإحلال من عمرتها ورهقها الحج ، أمرها رسول الله ﷺ أن تدخل عليها الحج ، ففعلت ، فكانت قارئة .

وهو من حديث طويل رواه البخاري في الحج (١٥٥٦) ، باب « كيف تهل الحائض والنفساء ؟ » . فتح الباري (٤: ٤١٥) ، ومسلم في الحج رقم (٢٨٦٢) من طبعتنا ص (٤: ٥١٥) ، باب « بيان وجوه الإحرام » ، وأبو داود في المناسك (١٧٨١) ، باب « في أفراد الحج » ، والنسائي في المناسك (١٦٥: ٥) ، وقد رواه الشافعي في « الأم » (١٤٣: ٢) . باب « ميقات العمرة مع الحج » مختصراً .

(١) الموطأ: ٣٤٣ . وأخرجه البخاري موصولاً عن ابن عمر في كتاب العمرة باب « من اعتمر قبل الحج » .

(٢) الموطأ: ٣٤٣ .

١٥٩٨٦ - وَعَنْ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ سَعِيدِ الْجَرِيرِيِّ ، عَنْ حِيَانَ بْنِ عُمَيْرٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ... ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ .

١٥٩٨٧ - وَالْحُجَّةُ مَا قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ لِمَسَائِلِهِ : قَدْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَحْجَّ .

١٥٩٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا ، عَنْ [أَبِي] ^(١) إِسْحَاقَ ، عَنْ الْبَرَاءِ ، قَالَ : اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ الْحَجِّ ^(٢) .

١٥٩٨٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : إِنَّمَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ الْحَجِّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي شَهْرِ الْحَجِّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ كِبَرَاءُ أَصْحَابِهِ أَنَّ الْعُمَرَةَ فِي شَهْرِ الْحَجِّ جَائِزَةٌ . خِلَافًا لِمَا كَانَ عَلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ فِي جِهَاتِهِمْ . وَلِذَلِكَ اسْتَأْذَنَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي شَوَّالٍ لِيَقِفَ عَلَى مَا فِي ذَلِكَ عُمَرُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ حَفِظَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِيَصْغُرَ سِنُهُ إِلَّا قَلِيلًا ^(٣) .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من النسخة الخطية

(٢) « التمهيد » (٢٠ : ١٤) .

(٣) هو عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، أبو حفص القرشي المخزومي المدني الحبشي المولد .

ولد قبل الهجرة بستين أو أكثر ، فإن أباه توفي في سنة ثلاث من الهجرة ، وخلف أربعة أولاد ، هذا أكبرهم وهم : عمر ، وسلمة ، وزينب ، ودرة ، ثم كان عمر هو الذي زوج أمه بالنبي ﷺ وهو صبي .

ثم إنه في حياة النبي ﷺ تزوج وقد احتلم ، وكبر ، فسأل عن القبلة للصائم ، فبطل ما نقله أبو عمر في « الاستيعاب » من أن مولده بأرض الحبشة سنة اثنتين . ثم إنه كان في سنة اثنتين أبواه بل =

١٥٩٩٠ - وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ : مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ « دَخَلَتْ
 الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » لَمْ يُرَدْ بِهِ فُسْخُ الْحَجِّ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ جَوَازَ عَمَلِ الْعُمْرَةِ
 فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مُفْرَدَةً . وَيَسْتَمْتَعُ بِهَا إِلَى الْحَجِّ وَأَنْ يَقْرَنَ مَعَ الْحَجِّ . كُلُّ
 ذَلِكَ جَائِزٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

١٥٩٩١ - وَهُوَ قَوْلٌ حَسَنٌ جِدًّا .

= وسنة إحدى بالمدينة ، وشهد أبوه بدرًا ، فأنى يكون مولده في الحبشة في سنة اثنتين ؟ بل ولد قبل
 ذلك بكثير .

وقد علمه النبي ﷺ إذ صار ربيبه أدب الأكل ، وقال : « يا بني ادنْ ، وسم الله ، وكل بيمينك ،
 وكل مما يليك » وحفظ ذلك وغيره عن النبي ﷺ .

وتوفي في خلافة عبد الملك بن مروان ، سنة ثلاث وثمانين ، وقيل : ست وثمانين
 ترجمته في :

المحبر : ٢٩٣، ٨٤ ، التاريخ الكبير ١٣٩/٦ ، الجرح والتعديل ١١٧/٦ ، جمهرة أنساب العرب :
 ٨٨ ، الاستيعاب : ١١٥٩ ، تاريخ بغداد ١٩٤/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٣٣٩/١ ، تاريخ ابن
 عساکر ١١٦/١٣ ب ، أسد الغابة ١٨٣/٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٦/٢/١ ، تهذيب
 الكمال : ١٠١٢ ، تاريخ الإسلام ١٩٤/٣ ، سير أعلام النبلاء (٤٠٨:٣) ، العقد الثمين
 ٣٠٧/٦ ، الإصابة ٥١٩/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٥٥/٧ .

(١٨) باب قطع التلبية في العمرة^(١)

٧٣١ - مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ ، إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ .^(٢)

١٥٩٩٢ - قَالَ مَالِكٌ ، فِيمَنْ إِحْرَمَ مِنَ التَّنْعِيمِ : إِنَّهُ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حِينَ يَرَى الْبَيْتَ .

١٥٩٩٣ - قَالَ يَحْيَى : سَأَلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَتَمَرُّ مِنْ بَعْضِ الْمَوَاقِيتِ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، أَوْ غَيْرِهِمْ . مَتَى يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ ؟ قَالَ : أَمَّا الْمُهْلُ مِنَ الْمَوَاقِيتِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْحَرَمِ .

١٥٩٩٤ - قَالَ : وَبَلَّغَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ .^(٣)

١٥٩٩٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَطْعِ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ ، فَقَالَ مَالِكٌ مَا ذَكَرَهُ فِي مُوطِئِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَأَضَافَ قَوْلَهُ ذَلِكَ إِلَى ابْنِ عُمَرَ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ .

١٥٩٩٦ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَقْطَعُ الْمُعْتَمِرُ التَّلْبِيَةَ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا افْتَتَحَ الطَّوْفَ .

(١) انظر المسألة (٣٨٢)

(٢) الموطأ : ٣٤٣ .

(٣) للموطأ ٣٤٣ ، الأم (٢٥٤ : ٧) ، وسنن البيهقي (٤٣ : ٥) ، والمجلي (١٣٥ : ٧) ، والمغني

(٣٦٨ : ٣) ، (٤٠١) ، والمجموع (١٤٩ : ٨) .

١٥٩٩٧ - وَقَالَ مَرَّةً : يُلَبِّي الْمُعْتَمِرُ حَتَّى يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ ، وَهُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ .

١٥٩٩٨ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : لَا يَزَالُ الْمُعْتَمِرُ يُلَبِّي حَتَّى يَفْتَتِحَ الطُّوْافَ .

١٥٩٩٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَأَنَّ التَّلْبِيَةَ اسْتِجَابَةٌ لِمَا ذَكَرَ إِلَيْهِ فَرَضًا أَوْ نَدْبًا ، فَإِذَا

وَصَلَ الْبَيْتَ قَطَعَ اسْتِجَابَةً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمَهْلِ بِالْعُمْرَةِ :

بَعِيدٍ أَوْ قَرِيبٍ .

(١٩) باب ما جاء في التمتع (*)

٧٣٢ - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ؛ أَنَّهُ حَدَّثَهُ : أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ وَ الضُّحَّاكَ

(٥) المسألة - ٣٨٩ - التمتع لغة : الانتفاع ، وشرعاً عند الحنفية : الجمع بين إحرام العمرة وأفعالها ، أو أكثرها ، وإحرام الحج وأفعاله ، في أشهر الحج ، من غير إلزام صحيح بأهله ، والتمتع نوعان عند الحنفية : متمتع يسوق الهدى ، ومتمتع لا يسوق الهدى . وحكم الأول كالقارن إذا دخل مكة طاف وسعى ، ولا يتحلل بعد العمرة بل يظل محرماً ، حتى يحرم بالحج يوم التروية ، وينحر الهدى يوم النحر ، لقوله ﷺ في حديث جابر المتقدم : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لما سقت الهدى ، ولجعلتها عمرة » فهذا يفيد أن التحلل لا يتأتى إلا بإفراد العمرة . وعدم سوق الهدى ، ولو كان التحلل يجوز مع سوق الهدى لاكتفى بقوله : « لجعلتها عمرة » وتحللت ، وإذا أراد المتمتع أن يسوق الهدى ، أحرم ، وساق هديه .

وصفة التمتع : أن يتنذئ من الميقات ، فيحرم بعمرة ، ويدخل مكة ، فيطوف للعمرة ، ويسعى ، ويحلق أو يقصر ، ويتحلل من عمرته بما فعل ، ويقطع التلبية إذا ابتدأ بالطواف ، ويقسم بمكة حالاً .

فإذا كان يوم التروية « الثامن من ذي الحجة » أحرم بالحج من المسجد الحرام ندباً ، ويشترط أن يحرم من الحرم ؛ لأن التمتع في معنى المكي ، وميقات المكي في الحج : الحرم ، كما تقدم في المواقيت . ثم يفعل ما يفعله الحاج المنفرد .

والأفضل أن يقدم الإحرام قبل يوم التروية ؛ لما فيه من المسارعة وزيادة المشقة .

وعليه دم التمتع ، فإن لم يجد الدم ، صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع : أي فرغ من أداء نسكه ، ولو قبل وصوله إلى أهله ،

فإذا حلق يوم النحر ، فقد حل من الإحرامين جميعاً ؛ لأن الحلق محلل في الحج كالسلام في الصلاة ، فيتحلل به عنهما .

وليس لأهل مكة عند الجمهور تمتع ولا قران ، وإنما لهم الإفراد خاصة ، وقال الحنفية : يكره القران للمكي .

بْنُ قَيْسٍ ، عَامَ حَجِّ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، وَهُمَا يَذْكُرَانِ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ . فَقَالَ الضُّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَهِلَ أَمْرَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . فَقَالَ سَعْدٌ : بئسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخِي . فَقَالَ الضُّحَّاكُ : فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ سَعْدٌ : قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ .^(١)

١٦٠٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ ذَكَرْنَا سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ الزَّهْرِيَّ ، وَالضُّحَّاكَ بْنَ قَيْسٍ الْفَهْرِيَّ فِي كِتَابِ الصُّحَابَةِ بِمَا يَجِبُ مِنْ ذِكْرِهِمَا^(٢) .

= ويطلق تمتع التمتع إذا عاد إلى بلده بعد فراغه من العمرة ، ولم يكن ساق الهدى ؛ لأنه ألم بأهله بين التمسكين للإمام صحيحاً . أما إذا كان قد ساق الهدى ، فلا يكون للإمام صحيحاً ، ولا يطلق تمتعه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ؛ لأنه يجب عليه عند الأول ، ويندب عند الثاني العود إلى الحرم لأجل الحلق ؛ لأنه مقيد بالحرم ، والعود تمتع صحة الإمام .

أما القارن فلا يطلق قرانه بالعودة إلى بلده باتفاق الحنفية . فيكون الفرق بين القارن والتمتع عند الحنفية : هو أن التمتع يشترط فيه عدم الإمام بأهله ، والقارن لا يشترط فيه عدم الإمام بأهله .

(١) الموطأ : ٣٤٤ ، ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في « المسند » (١ : ٣٧٢ - ٣٧٣) ، والإمام أحمد (١ : ١٧٤) ، والترمذي في الحج (٨٢٣) باب « ما جاء في الجمع بين الحج والعمرة » والنسائي في مناسك الحج (٥ : ١٥٢) باب « التمتع » ، وصححه ابن حبان (٣٩٣٩) ، وأخرجه البيهقي في السنن (٥ : ١٧) ومن طريق سليمان التيمي ، عن غنيم بن قيس ، قال : سألت سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن التمتع ، فقال : فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش ، يعني بيوت مكة ، يقصد معاوية أخرجه مسلم في الحج - باب « جواز التمتع » .

(٢) سعد بن أبي وقاص القرشي الزهري ترجم له المصنف في « الاستيعاب » (٢ : ٦٠٦ - ٦١٠) وهو سابع سبعة في الإسلام ، وفضائله أكثر من أن تسطر .

أما الضُّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ فهو ابن خالد ، الأمير أبو أمية ، وقيل : أبو أنيس ، وقيل أبو عبد الرحمن ، وقيل : أبو سعيد ، الفهري القرشي .

= عداة في صغار الصحابة ، وله أحاديث .

خرج له النسائي ، وقد روى عن حبيب بن مسلمة أيضا .

حدث عنه ، معاوية بن أبي سفيان ووصفه بالعدالة ، وسعيد بن جبير والشعبي ، ومحمد بن سويد الفهري ، وعمر بن سعد ، وسماك بن حرب ، وأبو إسحاق السبيعي .

قال أبو القاسم ابن عساكر : شهد فتح دمشق ، وسكنها ، وكان على عسكر دمشق يوم صفين . كان الضحّاك بن قيس مع معاوية ، فولاه الكوفة . وهو الذي صلى على معاوية ، وقام بخلافته حتى قدم يزيد ، ثم بعده وثب مروان على بعض الشام ، فبيع له ، فبايع الضحّاك بن قيس أكثر أهل الشام لابن الزبير ، ودعا له ، فاقتلوا ، وقتل الضحّاك بن قيس ، وذلك بمرج راهط .

ذكر المدائني في كتاب المكاييد له ، قال : لما التقى مروان والضحّاك بمرج راهط اقتتلوا ، فقال عبيد الله بن زياد لمروان : إن فرسان قيس مع الضحّاك ولا تنال منه ما تريد إلا بكيد ، فأرسل إليه فأسأله المودة حتى تنظر في أمرك ، على أنك إن رأيت البيعة لابن الزبير بايعت . ففعل ، فأجابه الضحّاك إلى المودة ، وأصبح أصحابه قد وضعوا سلاحهم ، وكفّوا عن القتال ، فقال عبيد الله ابن زياد لمروان : دونك ، فشد مروان ومن معه على عسكر الضحّاك على غفلة وانتشار منهم ، فقتلوا من قيس مقتلة عظيمة ، وقتل الضحّاك يومئذ . قال : فلم يضحك رجال من قيس بعد يوم المرج حتى ماتوا .

وقيل : إن المكيدة من عبيد الله بن زياد كأيّد بها الضحّاك ، وقال له : مالك والدعاء لابن الزبير ، وأنت رجل من قريش ، ومعك الخيل ، وأكثر قيس ، فادع لنفسك ، فأنت أسن منه وأولى ، ففعل الضحّاك ذلك ، فاختلف عليه الجند ، وقتله مروان فقتله ، والله أعلم .

وكان يوم المرج حيث قتل الضحّاك للنصف من ذي الحجة سنة أربع وستين .

طبقات ابن سعد ٧: ٤١٠ ، نسب قريش : ٤٤٧ ، طبقات خليفه : ١٦٣ ، ٨٣٧ ، ١٤٣٧ ، ٢٨٣١ ، المجر : ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، التاريخ الكبير ٤/ ٣٣٢ ، المعارف : ٤١٢ ، المجر والتعديل ٤/ ٤٥٧ ، مشاهير علماء الأمصار : ٣٦٨ ، المستدرک ٣/ ٥٢٤ ، جمهرة أنساب العرب : ١٧٨ ، الاستيعاب : ٧٤٤ ، تاريخ ابن عساكر ٨/ ٢٠٥ ب ، أسد الغابة ٣/ ٣٧ ، الكامل ٤/ ١٤٩ ، تهذيب الكمال . ٦١٧ ، تاريخ الإسلام ٣/ ٢١ ، العبر ١/ ٧٠ ، سير أعلام النبلاء (٢٤١:٣) تهذيب التهذيب ٢/ ٩٨ ، البداية والنهاية ٨/ ٢٤١ ، العقد الثمين ٥/ ٤٨ ، الإصابة ٧/ ٢٠٧ ، تهذيب التهذيب ٤/ ٤٤٨ ، خلاصة تهذيب الكمال : ١٤٩ .

١٦٠٠١ - وَذَكَرْنَا مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ الْهَاشِمِيَّ وَإِخْوَتَهُ

فِي «التَّمْهِيدِ»^(١).

١٦٠٠٢ - فِي هَذَا الْحَدِيثِ ذَكَرَ التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، وَالتَّمَتُّعُ عَلَى أَرْبَعَةِ

أَوْجِيهِ وَمَعَانٍ.

١٦٠٠٣ - (أَحَدَهَا) : التَّمَتُّعُ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ ، وَهُوَ مَا أوردَ مَالِكٌ

بَعْدَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ مُوطِئِهِ^(٢).

٧٣٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ فَبَيَّنَ بِهِ مَعْنَى التَّمَتُّعِ عَنْهُ ،

فَقَالَ : إِنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ : سُؤَالٌ ، أَوْ ذِي الْقَعْدَةِ ،

أَوْ ذِي الْحُجَّةِ قَبْلَ الْوُقْفَةِ ، ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى أَدْرَكَهُ الْحَجُّ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ إِنْ حَجَّ ،

وَعَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا

رَجَعَ^(٣).

١٦٠٠٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) فِي «التَّمْهِيدِ» (٣٤٢ : ٣٤١ : ٨) ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ

عَبْدِ الْمَطْلَبِ الْهَاشِمِيُّ النَّوْفَلِيُّ الْمَدَنِيُّ . رَوَى عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَمَعَارِيَةَ

وَالضُّحَّاكَ بْنَ سَفْيَانَ وَغَيْرَهُمْ . وَعَنْهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالزُّهْرِيُّ ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الشُّقَاتِ

(٣٥٥ : ٥) لَهُ فِي السَّنَنِ حَدِيثُهُ عَنْ سَعْدٍ فِي التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَفِيهِ قِصَّةُ الضُّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ .

وَجَزَمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ الزُّهْرِيَّ تَفَرَّدَ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ . قَالَ : وَلَا يَعْرِفُ إِلَّا بِرَوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْهُ .

وَلَهُ تَرْجُمَةٌ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ (١٢٥ : ١ : ١) وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٢٥١ : ٩)

(٢) يَأْتِي فِي الْحَدِيثِ (٧٣٤).

(٣) الْمَوْطَأُ : ٣٤٤ ، سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ (٢٤ : ٥) ، وَانْظُرْ : الْخُلَى (١٦٠ : ٧) ، أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ

(٢٩٨ : ١) ، تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ (٤٠١ : ٢).

دينار، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ التَّمَتُّعُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ (عَزَّ وَجَلَّ) : ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ [البقرة : ١٩٦] إِلَّا أَنَّهُ قَصَرَ فِيهِ وَأَجْمَلَ مَا فُسِّرَ فِيهِ مَعْنَى التَّمَتُّعِ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٦٠٥ - فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ إِنْ حَجَّ - يَعْنِي فِي عَامِهِ ذَلِكَ - وَيَحْتَاجُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ فَيَكُونُ مَسْكَنُهُ وَأَهْلُهُ مِنْ وَرَاءِ الْمَوَاقِيتِ إِلَى سَائِرِ الْأَفَاقِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَطَافَ بِعُمْرَةِ اللَّهِ وَسَعَى لَهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ لِاحْرَامِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَحَلَّ مِنْ عُمُرَتِهِ بِالسَّعْيِ لَهَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ قَبْلَ أَوَانِ عَمَلِ الْحَجِّ ، ثُمَّ أَتَشَأُ الْحَجَّ مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ حَلِّهِ فَحَجَّ مِنْ عَامِهِ فَهَذَا مُتَمَتِّعٌ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ .

١٦٠٦ - فَإِنْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ وَطَافَ لَهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَهُوَ مَوْضِعُ اخْتِلَافٍ وَسَنَذْكُرُ فِي هَذَا الْبَابِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْكَلَامِ فِي مَعْنَى حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ الضُّحَّاكِ ، وَمَا لِلْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَذَاهِبِ فِي وَجْهِ التَّمَتُّعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٦٠٧ - وَمِنْ مَعْنَى التَّمَتُّعِ أَيْضًا : الْقِرَانُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ ، لِأَنَّ الْقَارِنَ يَتَمَتَّعُ بِسُقُوطِ سَفَرِهِ الثَّانِي مِنْ بَلَدِهِ كَمَا صَنَعَ الْمُتَمَتِّعُ فِي عُمُرَتِهِ إِذَا حَجَّ مِنْ عَامِهِ وَلَمْ يَنْصَرِفْ إِلَى بَلَدِهِ .

١٦٠٨ - فَالتَّمَتُّعُ وَالْقِرَانُ يَتَّفِقَانِ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، وَكَذَلِكَ يَتَّفِقَانِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ فِي الْهَدْيِ وَالصِّيَامِ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا مِنْهَا .

١٦٠٩ - وَأَمَّا قَوْلُ الضُّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ فِي التَّمَتُّعِ : إِنَّهُ لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَهَلَ أَمْرَ اللَّهِ . فَإِنَّهُ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ فِي سَبَبِ نَهْيِ عَمْرِى عَنِ التَّمَتُّعِ .

١٦١٠ - وَفِي إِنْكَارِ سَعْدِ بْنِ الضُّحَّاكِ قَوْلَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَالَمَ يَلْزِمُهُ إِنْكَارُ

مَا سَمِعَهُ مِنْ كُلِّ قَوْلٍ يُضَافُ بِهِ إِلَى الْعِلْمِ مَا لَيْسَ بِعِلْمٍ لِنِكَارٍ فِيهِ رَفَقٌ وَتَوَدُّةٌ ، أَلَا تَرَى قَوْلَ سَعِيدٍ لَهُ : لَيْسَ مَا قُلْتُ يَا ابْنَ أَخِي ، فَلَمَّا أَخْبَرَهُ الضُّحَّاكُ أَنَّ عُمَرَ نَهَى عَنْهَا لَمْ يَرِ ذَلِكَ حُجَّةً لِمَا كَانَ عِنْدَهُ حُجَّةٌ مِنَ السُّنَّةِ ، وَقَالَ : صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ .

١٦٠١١ - وَكَذَلِكَ قَالَ عُمَرَانُ بْنُ حَصِينٍ : نَزَلَ الْقُرْآنُ بِالتَّمَتُّعِ وَصَنَعْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَنْزَلْ قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ، قَالَ رَجُلٌ بَدَأَ لَهُ مَا شَاءَ ^(١) .

١٦٠١٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : يَعْنِي عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) .

١٦٠١٣ - وَقَدْ كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُخَالِفُ أَبَاهُ فِي ذَلِكَ ، فَكَانَ يَقُولُ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي هَذَا الْبَابِ .

٧٣٤ - عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ عَنْهُ ، قَالَ : وَاللَّهِ لَأَنْ أَعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ وَأَهْدَى أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَعْتَمَرَ بَعْدَ الْحَجِّ ^(٢) .

١٦٠١٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : التَّمَتُّعُ الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ عَنْ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ وَائِمَّةِ الْفَتَوَى ثُمَّ الْقُرْآنَ وَجْهَانِ مِنَ التَّمَتُّعِ .

١٦٠١٥ - (وَ الْوَجْهُ الثَّلَاثُ) : هُوَ فَسَخُ الْحَجِّ فِي عُمْرَةٍ وَجُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ يَكْرَهُونَهُ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ مَالٍ إِلَيْهِ وَقَالَ بِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ^(٣) .

(١) أخرجه البخاري في الحج (١٥٧١) باب « التمتع على عهد رسول الله ﷺ » ، فتح الباري (٤٣٢:٣) ، ومسلم في الحج (٢٩٢٦) في طبعتنا ، باب « جواز التمتع » ، و برقم (١٢٢٦) في طبعة عبد الباقي ، والإمام أحمد (٢٢٨:٤) ، وغيرهم .

(٢) الموطأ : ٣٤٤ .

(٣) في باب « أفراد الحج » .

١٦٠١٦ - (والوجه الرابع) : ما ذهب إليه ابن الزبير أن التمتع هو تمتع المحصر ، وهو محفوظ عن ابن الزبير من وجوه منها ما رواه وهيب ، قال : حدثنا إسحاق بن سويد ، قال : سمعت عبد الله بن الزبير وهو يخطب ويقول : يا أيها الناس إنه والله ليس التمتع بالعمرة إلى الحج كما تصنعون ، ولكن التمتع بالعمرة إلى الحج أن يخرج الرجل حاجاً فيحبسه عدو أو أمر يعذر به حتى تذهب أيام الحج فيأتي البيت ويطوف ويسعى بين الصفا والمروة ، ويحل ثم يتمتع بحله إلى العام المقبل ثم يحل ويهدي .

١٦٠١٧ - وأما نهى عمر بن الخطاب عن التمتع فإنما هو عندي نهى أدب لا على تحريم ؛ لأنه كان يعلم أن التمتع مباح وأن القرآن مباح ، وأن الأفراد مباح ، فلما صحت عنده الإباحة والتخيير في ذلك كله اختار الأفراد ، فكان يحض على ما هو المختار عنده ولهذا كان يقول : أفصلوا بين حجكم وعمرتكم فإنه أتم لحج أحدكم وأتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج .

١٦٠١٨ - وهذا قد خالفه فيه جماعة من الصحابة القائلين بالتمتع بالقران أيضاً واختاروهما على الأفراد .

١٦٠١٩ - فمن حجة من اختار التمتع قول رسول الله ﷺ : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي ولجعتها عمرة » .

١٦٠٢٠ - والصحيح عندي أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لم ينه عن التمتع المذكور في هذا الباب ؛ لأنه كان أعلم بالله ورسوله من أن ينهى عما أباحه الله في كتابه وأباحه رسول الله ﷺ وأمر به وأذن فيه ، وإنما نهى عمر عند أكثر

العلماء - عَنْ فُسَخِ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ . فَهَذِهِ الْعُمْرَةُ الَّتِي تَوَاعَدَ عَلَيْهَا عُمَرُ .

١٦٠٢١ - وَفِيهَا رُوي الْحَدِيثُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : مُتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ

اللَّهِ ﷺ أَنَا أَنْهَى عَنْهُمَا وَأَعَاقِبُ عَلَيْهِمَا : مُتَعَةُ النِّسَاءِ ، وَمُتَعَةُ الْحَجِّ (١) .

١٦٠٢٢ - يَعْنِي فُسَخَ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ ، وَعَلَى أَنَّ فُسَخَ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ لَا

يَجُوزُ عِنْدَ أَكْثَرِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ مِنَ الصُّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] يَعْنِي لِمَنْ دَخَلَ فِيهِ .

١٦٠٢٣ - وَلَا أَعْرِفُ مِنَ الصُّحَابَةِ مَنْ يُجِيزُ فُسَخَ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ ، بَلْ خُصُّ

بِهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

١٦٠٢٤ - رُوي عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّهُ قَالَ : مُتَعَةُ الْحَجِّ كَانَتْ لَنَا ، لَيْسَتْ

لَكُمْ ؛ يَعْنِي أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجِّهِ بِفُسْخِ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ (٢) .

١٦٠٢٥ - وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ : مَا كَانَ لِأَحَدٍ بَعْدَنَا أَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ يَقْسَخَ بَعْمُرَةٍ (٣) .

١٦٠٢٦ - وَرَوَى رَيْعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ بْنِ الْحَارِثِ

الْمَزْنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَسَخَ الْحَجَّ لَنَا خَاصَّةً أَمْ لِمَنْ بَعْدَنَا ؟ فَقَالَ : ﴿ بَلْ لَنَا خَاصَّةً ﴾ (٤) .

(١) الموطأ : ٣٣٤ ، والهلبي (١٠٧، ٦٧: ٧) .

(٢) في « التمهيد » (٣٥٨: ٨) ونسبه لأبي عوانة .

(٣) أخرجه أبو داود في الحج (١٨٠٧) باب « الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة » (١٦١: ٢) ، والبيهقي في السنن (٤١: ٥) ولم يجمعوا على ما قال أبو ذر ، ولو أجمعوا كان حجة ، وقد خالف ابن عباس أبا ذر ولم يجعله خصوصاً .

(٤) أخرجه أبو داود في الحج (١٨٠٨) باب « الرجل يهل بالحج ثم يجعلها عمرة » (١٦١: ٢) ، والنسائي في الحج - باب « لإباحة فسخ الحج بعمرة لمن لم يسق هدياً » ، وابن ماجه في المناسك (٢٩٨٤) باب « من قال فسخ الحج لهم خاصة » ، والبيهقي في السنن (٤١: ٥) وفي « معرفة

١٦٠٢٧ - وَقَدْ ذَكَرْنَا أَسَانِيدَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي «التَّمْهِيدِ»^(١)، وَنَذَكَّرُهَا فِي مَوْضِعِهَا مِنْ هَذَا الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٦٠٢٨ - وَأَمَّا قَوْلُ سَعْدٍ : قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ . فَإِنْ ظَاهِرُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ مُتَمَتِّعًا وَهَذَا قَدْ رَوَى فِيهِ مِنَ الْأَثَارِ مَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْإِفْرَادِ .

١٦٠٢٩ - وَلَا يَصِحُّ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ مُتَمَتِّعًا إِلَّا تَمَتَّعَ قِرَانًا؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ حِينَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَحْلُوا وَيَفْسُخُوا حَجَّهُمْ فِي عُمْرَةٍ ، فَإِنَّهُ أَقَامَ مُحْرِمًا مِنْ أَجْلِ هَذِهِ إِلَى مُحَلِّ الْهَدْيِ يَوْمَ يَنْحَرُ . وَهَذَا حُكْمُ الْقَارِنِ لَا حُكْمُ الْمُتَمَتِّعِ .

١٦٠٣٠ - وَقَدْ تَأَوَّلَ مَنْ قَالَ بِالْإِقْرَانِ قَوْلَهُ : «صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» فِي حَدِيثِ سَعْدٍ هَذَا، وَفِيهِ حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الْمَذْكُورُ .

١٦٠٣١ - وَفِي قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَسَاقَ الْهَدْيَ : أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ أَضَافُوهُ إِلَيْهِ لِأَمْرِهِ بِهِ فَأُثَارَ بِهِ ، لَا أَنَّهُ يَعْلَمُهُ فِي خَاصَّةٍ نَفْسِهِ كَمَا قَالُوا : رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّانِيَ الْمُحْصَنَ ، وَقَطَعَ السَّارِقَ وَنَحْوَ ذَلِكَ .

١٦٠٣٢ - وَهَذَا اعْتِلَالٌ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ مِثْلُهُ فِي رِوَايَةٍ مِنْ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ أَيْ أَبَاحَهُ وَأَذِنَ فِيهِ وَلَمْ يَفْعَلْهُ فِي خَاصَّتِهِ .

١٦٠٣٣ - وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَجَجٌ يَدْعُو بِهَا يَطُولُ ذِكْرُهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا

أَصُولُهَا وَعَيُونُهَا فِي « التَّمْهِيدِ » ^(١) وَفِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.
وَفِي هَذَا الْبَابِ .

١٦٠٣٤ - قَالَ مَالِكٌ ، فِي رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ، انْقَطَعَ إِلَى غَيْرِهَا ، وَسَكَنَ سِوَاهَا ، ثُمَّ قَدِمَ مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى أَنْشَأَ الْحَجَّ مِنْهَا : إِنَّهُ مُتَمَتِّعٌ تَحِبُّ عَلَيْهِ الْهَدْيُ . أَوِ الصِّيَامُ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِثْلَ أَهْلِ مَكَّةَ ^(٢) .

١٦٠٣٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيمَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا لَا يَرْجُ عَلَيْهِ وَلَا تَفْتَحُ أَحَدٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَهْلٌ بِمَكَّةَ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

١٦٠٣٦ - وَذَكَرَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ ، دَخَلَ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . وَهُوَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ حَتَّى يُنْشِئَ الْحَجَّ . أَمْتَمَّتْهُ هُوَ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . هُوَ مُتَمَتِّعٌ . وَلَيْسَ هُوَ مِثْلَ أَهْلِ مَكَّةَ . وَإِنْ أَرَادَ الْإِقَامَةَ . وَذَلِكَ ، أَنَّهُ دَخَلَ مَكَّةَ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا وَإِنَّمَا الْهَدْيُ أَوِ الصِّيَامُ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ . وَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ وَلَا يَدْرِي مَا يَدُو لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ^(٣) .

١٦٠٣٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ احْتَجَّ مَالِكٌ لِمَسْأَلَتِهِ هَذِهِ بِقَوْلِهِ أَنَّهُ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ وَلَا يَدْرِي مَا يَدُو لَهُ ؛ يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَكِّيًّا إِلَّا حَتَّى يُصْبِحَ اسْتِيطَانُهُ وَسَكَنُهُ بِمَكَّةَ ؛ أَقَلُّ ذَلِكَ عَامٌ ؛ لِأَنَّهُ رَجُلٌ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ دَخَلَ مَكَّةَ مُعْتَمِرًا ، وَحُكْمُ التَّمَتُّعِ إِنَّمَا

(١) (٨: ٣٤١) وما بعدها .

(٢) الموطأ : ٣٤٥ .

(٣) الموطأ : ٣٤٥ .

جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

١٦٠٣٨ - وَهَذَا لِاخْتِلَافٍ فِيهِ إِلَّا فِي حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِنْهُمْ ، وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ فِيمَا بَعْدُ مِنْ هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٧٣٥ - وَفِي هَذَا الْبَابِ مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ؛ أَنَّهُ سَمَعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : مَنْ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالٍ ، أَوْ ذِي الْقَعْدَةِ ، أَوْ فِي ذِي الْحِجَّةِ ، ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى يُدْرِكَهُ الْحَجُّ ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ . إِنْ حَجَّ . وَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ^(١) .

١٦٠٣٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَوْلُ سَعِيدٍ هَذَا قَدْ تَقَدَّمَ فِي مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ عُمرَ وَقَوْلِ مَالِكٍ ، وَلَا مَدْخَلَ لِلْقَوْلِ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْتَنْ مِنْ كَانَ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِينَ لَا زِمَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَمَتَّعُوا ، هُمْ أَهْلُ مَكَّةَ وَأَهْلُ الْوَادِي ذِي طَوًى وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ مِثْلُ مَكَّةَ .

١٦٠٤٠ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : هُمْ أَهْلُ مَكَّةَ دُونَ غَيْرِهِمْ .

١٦٠٤١ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : هُمْ أَهْلُ الْمَوَاقِيتِ وَمَنْ بَعَدَهُمْ إِلَى مَكَّةَ .

١٦٠٤٢ - وَمَنْ اعْتَمَرَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ مِنَ الْمَوَاقِيتِ أَوْ مِنْ دُونِهَا إِلَى مَكَّةَ ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ فَلَيْسَ ، بِمُتَمَتِّعٍ ، وَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ .

١٦٠٤٣ - وَقَالَ مَكْحُولٌ : مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ وَأَهْلُهُ دُونَ الْمَوَاقِيتِ إِلَى مَكَّةَ فَهُوَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . وَأَمَّا أَهْلُ الْمَوَاقِيتِ فَهُمْ كَسَائِرِ أَهْلِ الْآفَاقِ .

١٦٠٤٤ - وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ .

١٦٠٤٥ - وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ بِالْعِرَاقِ .

١٦٠٤٦ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِمِصْرَ : حَاضِرُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

مَكَّةَ لَيْلَتَانِ ، وَذَلِكَ أَذْنَى الْمَوَاقِيتِ . وَمَنْ كَانَ لَوْ سَاقٍ مِنْ مَنْزِلِهِ إِلَى مَكَّةَ لَمْ يَجْزَلْهُ أَنْ يَقْصِرَ الصَّلَاةَ ، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ فِي اعْتِبَارِ مَا تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ .

١٦٠٤٧ - قَالَ : وَأَمَّا ضُجْنَانُ ، وَعَرْفَةُ ، وَالنُّخْلَتَانِ ، وَالتَّرْجِيعُ ، وَمَرُّ الظُّهْرَانِ

فَأَهْلُهَا مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

١٦٠٤٨ - وَقَالَ طَاوُوسٌ . ، وَمُجَاهِدٌ : مَنْ كَانَ سَاكِنَ الْحَرَمِ فَهُوَ مِنْ حَاضِرِي

الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

١٦٠٤٩ - وَإِلَيْهِ ذَهَبَ طَاوُوسٌ ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ .

١٦٠٥٠ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : حَاضِرُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَتَمَتَّعُوا وَلَا أَنْ

يَقْرَنُوا .

١٦٠٥١ - وَرَوَى مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ .

١٦٠٥٢ - وَبِهِ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ .

١٦٠٥٣ - وَقَالَ مَالِكٌ : لَا أَحَبُّ عَلَيَّ أَنْ يَقْرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَلَا أَعْلَمُ أَنْ

مَكِّيًّا قَرَنَ .

١٦٠٥٤ - وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ : عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ الدَّمُ مَتَى قَرَنُوا ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِمْ

إِنْ تَمَتَّعُوا .

(٢٠) باب ما لا يجب فيه التمتع (*)

٧٣٦ - قَالَ مَالِكٌ : مَنْ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالٍ ، أَوْ ذِي الْقَعْدَةِ ، أَوْ ذِي الْحِجَّةِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ ، إِنَّمَا الْهَدْيُ عَلَى مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى الْحَجِّ . ثُمَّ حَجَّ . وَكُلُّ مَنْ انْقَطَعَ إِلَى مَكَّةَ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ وَسَكَنَهَا . ثُمَّ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . ثُمَّ

(٥) المسألة - ٣٩٠ - قَالَ الْحَنَفِيُّ : مَنْ أَحْرَمَ بِالْعَمْرَةِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَطَافَ لِعَمْرَتِهِ أَقْلَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ ثُمَّ لَمْ يَتِمَّهَا حَتَّى دَخَلَتْ أَشْهُرُ الْحَجِّ ، فَمَتَمَّهَا فِي أَشْهُرِهِ ، وَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ ، كَانَ مَتَمِّعًا ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ عَنْهُمْ شَرْطٌ لَا رُكْنَ ، فَيَصِحُّ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَشْهُرِ الْحَجِّ كَمَا بَيْنَا ، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ أَدَاءُ الْأَفْعَالِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَقَدْ وَجَدَ الْأَكْثَرُ ، وَلِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ .

أَمَّا إِنْ كَانَ طَافَ لِعَمْرَتِهِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ فَصَاعِدًا ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ مَتَمِّعًا ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى الْأَكْثَرُ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَصَارَ كَمَا إِذَا تَحَلَّلَ مِنْهَا قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ .
وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَكْثَرَ لَهُ حُكْمُ الْكُلِّ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ ، فَإِذَا حَصَلَ الْأَكْثَرُ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَكَانَتْهَا حَصَلَتْ كُلُّهَا ، وَالتَّمَتُّعُ : هُوَ الَّذِي يَتِمُّ الْعَمْرَةُ وَالْحَجُّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ .

وَمَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَطَافَ ، وَسَعَى ، ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ، وَلَمْ يَكُنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مَا تَقْتَصِرُ فِيهِ الصَّلَاةُ ، فَهُوَ مَتَمِّعٌ ، عَلَيْهِ دَمٌ بِالْإِجْمَاعِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعَمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ، تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ، ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ .

وَيُمْكِنُ تَلْخِيصُ شُرُوطِ وَجُوبِ الدَّمِ عَلَى التَّمَتُّعِ بِمَا يَأْتِي وَهِيَ خَمْسَةٌ :

الأول - أَنْ يَحْرَمَ بِالْعَمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ : فَإِنْ أَحْرَمَ بِهَا فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ لَمْ يَكُنْ مَتَمِّعًا ، سِوَاهُ وَقَعَتْ أَعْمَالُهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَوْ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ . وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ إِلَّا فِي شُرُودٍ عَنْ طَاوُوسٍ وَالْحَسَنِ ، إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ : إِنْ طَافَ لِلْعَمْرَةِ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَلَيْسَ بِمَتَمِّعٍ ، وَإِنْ طَافَ الْأَرْبَعَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَهُوَ مَتَمِّعٌ ؛ لِأَنَّ الْعَمْرَةَ صَحَّتْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ .

الثاني - أَنْ يَحَجَّ مِنْ عَامِهِ : فَإِنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَلَمْ يَحِجَّ ذَلِكَ الْعَامَ ، بَلْ حَجَّ مِنْ الْعَامِ الْقَابِلِ ، فَلَيْسَ بِمَتَمِّعٍ ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ إِلَّا فِي قَوْلِ شَاذٍ عَنِ الْحَسَنِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعَمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ وَهَذَا يَقْتَضِي الْمَوَالَاةَ بَيْنَهُمَا .

الثالث - أَلَّا يَسَافِرَ بَيْنَ الْعَمْرَةِ وَالْحَجِّ سَفَرًا بَعِيدًا تَقْصُرُ فِي مِثْلِهِ الصَّلَاةُ ، وَهَذَا رَأْيُ الْحَنَابِلَةِ : لِقَوْلِهِمْ : « إِذَا اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ أَقَامَ ، فَهُوَ مَتَمِّعٌ ، فَإِنْ خَرَجَ وَرَجَعَ فَلَيْسَ بِمَتَمِّعٍ » . =

وقال الشافعي : إن رجع إلى الميقات فلا دم عليه .

وقال الحنفية : إن رجع إلى مصره ، بطلت متعته ، وإلا فلا .

وقال المالكية : إن رجع إلى مصره أو إلى غيره مما هو أبعد منه ، بطلت متعته ، وإلا فلا .

الرابع - أن يحل من إحرام العمرة قبل إحرامه بالحج : فإن أدخل الحج على العمرة قبل حله منها ، كما فعل النبي ﷺ والذين كان معهم الهدي من أصحابه ، فهذا يصير قارناً ، ولا يلزمه دم المتعة ، لأمر النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه عن عائشة التي حاضت بالإهلال بالحج وترك العمرة ، ولم يوجب عليها هدياً ولا صوماً ولا صدقة .

ولكن عليه حيث ذم للقران ؛ لأنه صار قارناً ، وترفه يسقط أحد السفرين .

الخامس - ألا يكون من حاضري المسجد الحرام وهذا متفق عليه ، فلا يجب دم المتعة حاضري المسجد الحرام ، بنص القرآن الكريم : ﴿ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴾ ولأن حاضري المسجد الحرام : ميقاته مكة ، فلم يحصل له الترفه بترك أحد السفرين ، ولأنه أحرم بالحج من ميقاته ، فأنشبه المفرد .

من هم حاضرو المسجد الحرام : وحاضرو المسجد الحرام عند الحنفية : من دون الميقات ؛ لأنه موضع شرع فيه التسك ، فأنشبه الحرم . وعند المالكية : هم أهل مكة وذو طوى ، وعند الشافعية في الأصح : هم من دون مرحلتين (مسافة القصر) من الحرم ؛ لأن كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام فهو الحرم ، إلا قوله تعالى : ﴿ فول وجهك شطر المسجد الحرام ﴾ فهو نفس الكعبة ، فلحاق هذا بالأعم الأغلب أولى . والقريب من الشيء يقال : إنه حاضره .

وعند الحنابلة : هم أهل الحرم ، ومن بينه وبين مكة دون مسافة القصر ؛ لأن حاضري الشيء : من دنا منه ومن دون مسافة القصر قريب في حكم الحاضر ، كما قال الشافعية ، بدليل أن من قصده لا يترخص رخص السفر .

وإذا كان للمتمتع قريتان : قرية وبعيدة ، فهو من حاضري المسجد الحرام ؛ لأن له أن يحرم من القرية ، فلم يكن بالتمتع مترفها بترك أحد السفرين .

وعليه : إن دخل الآفاقي مكة متمتعاً نواياً الإقامة بها ، بعد تمتعه ، فعليه دم المتعة .

وإذا ترك الآفاقي الإحرام من الميقات ، ثم نوى العمرة وحل منها ، وأحرم بالحج من مكة من عامه ، فهو متمتع ، عليه دمان : دم المتعة ، ودم ترك الإحرام من الميقات .

الصيام بدل دم المتعة : فإن لم يجد المتمتع الهدي ، ينتقل إلى صيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا =

أَنْشَأَ الْحَجَّ مِنْهَا ، فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ . وَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ وَلَا صِيَامٌ . وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ مَكَّةَ ، إِذَا كَانَ مِنْ سَاكِنِيهَا .

١٦٠٥٥ - سُمِّلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ، خَرَجَ إِلَى الرُّبَاطِ أَوْ إِلَى سَفَرٍ مِنَ الْأَسْفَارِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ . وَهُوَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ بِهَا . كَانَ لَهُ أَهْلٌ بِمَكَّةَ أَوْ لَا أَهْلَ لَهُ بِهَا فَدَخَلَهَا بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ أَنْشَأَ الْحَجَّ ، وَكَانَتْ عُمْرَتُهُ الَّتِي دَخَلَ بِهَا مِنْ مِيقَاتِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ دُونَهُ ، أَمْتَمَّعَ مَنْ كَانَ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ ؟ فَقَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ عَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ مِنَ الْهَدْيِ أَوْ الصِّيَامِ . وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦] .

١٦٠٥٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ : فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ يُرِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ فَلِذَلِكَ لَمْ يَلْزِمَهُ الْهَدْيُ ، وَلَوْ كَانَ مُتَمَتِّعًا لِلزِّمَةِ الْهَدْيُ فِي التَّمَتُّعِ عِنْدَ جُمْهُورٍ

= رجع إلى وطنه ، تعتبر القدرة على الهدي في موضعه ، فمتى عدمه في موضعه ، جاز له الانتقال إلى الصيام ، وإن كان قادراً عليه في بلده ؛ لأن وجوبه موقت ، وما كان وجوبه مؤقتاً اعتبرت القدرة عليه في موضعه ، كالماء في الطهارة إذا عدمه في مكانه ، انتقل إلى التراب ، ولا يجب التتابع في أيام الصوم ، وإنما يندب .

وإذا لم يصم المتمتع الثلاثة الأيام في الحج ، فإنه يصومها بعد ذلك ، باتفاق أئمة المذاهب ، والأظهر عند الشافعية أنه يلزمه أن يفرق في قضائها بينها وبين السبعة .

ومن شرع في الصيام ، ثم قدر على الهدي ، لم يكن عليه عند الحنابلة والمالكية والشافعية الخروج من الصوم إلى الهدي ، إلا إذا شاء ؛ لأنه صوم دخل فيه لعدم الهدي .

والمرأة إذا أحرمت متمتعاً . فحاضت قبل طواف العمرة ، لم يكن لها أن تطوف بالبيت ؛ لأن الطواف بالبيت صلاة ، ولأنها ممنوعة من دخول المسجد . فإن خشيت فوات الحج . أحرمت بالحج مع عمرتها ، وتصير قارنة . وهذا قول الجمهور ، بدليل رواية مسلم لقصة عائشة التي حاضت ، فإنها حجت أولاً ، ثم اعتمرت من التمتع .

وقال أبو حنيفة : ترفض العمرة ، وتهل بالحج . بدليل حديث عائشة المتقدم حينما حاضت ، أهلت بالحج . وتركت العمرة ، بدليل أمور ثلاثة ؛ قوله عليه السلام لها : « دعي عمرتك » وقوله : « انقضي رأسك وامتنطي » وقوله « هذه عمرة مكان عمرتك » .

العلماء .

١٦٠٥٧ - هَذَا الَّذِي لَا يَرْجِعُ إِلَى بَلَدِهِ وَيَحُجُّ مِنْ عَامِهِ .

١٦٠٥٨ - وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ : عَلَيْهِ الْهَدْيُ حَجٌّ أَوْ لَمْ يَحُجَّ ، رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : عُمْرَةٌ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مُتَعَةً .

١٦٠٥٩ - وَرَوَى شُعْبَةُ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، قَالَ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَعْتَمِرُونَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَرْجِعُونَ فَلَا يَهْدُونَ فَقُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ : فَإِنْ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ؟ فَقَالَ فَعَلَيْهِ الْهَدْيُ ؟

١٦٠٦٠ - قَالَ قَتَادَةُ : وَقَالَ الْحَسَنُ : عَلَيْهِ الْهَدْيُ حَجٌّ أَوْ لَمْ يَحُجَّ .

١٦٠٦١ - وَرَوَى هَشِيمُ بْنُ بَشِيرٍ ، عَنِ الْحَسَنِ مِثْلَهُ ، قَالَ : عَلَيْهِ الْهَدْيُ حَجٌّ أَوْ لَمْ يَحُجَّ .

١٦٠٦٢ - وَرَوَى أَشْعَثُ ، عَنِ الْحَسَنِ ، قَالَ : مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ هَدْيٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُقَالُ : عُمْرَةٌ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مُتَعَةً .

١٦٠٦٣ - وَرَوَى هَشِيمٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، قَالَ : مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى يَحُجَّ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ وَعَلَيْهِ الْهَدْيُ ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى مَصْرِهِ ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٦٠٦٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : عَلَى قَوْلِ سَعِيدٍ هَذَا فَقَهَاءُ الْأَنْصَارِ وَجُمْهُورُ

العلماء .

١٦٠٦٥ - وَقَدْ رَوَى عَنْ طَاوُوسٍ فِي التَّمَتُّعِ قَوْلَانِ هُمَا أَشَدُّ شِدْودًا مِمَّا ذَكَرْنَا

عَنِ الْحَسَنِ .

١٦٠٦٦ - (أحدهما) : أن من اعتَمَرَ في غير أشهر الحج ثم أقام حتى الحج ، ثم حج من عامه فهو مُتَمَتِّعٌ ، وهذا لم يقله أحد من العلماء غيرُه فيما عِلِمْتُ .

١٦٠٦٧ - وذلك والله أعلم - أن شهرَ الحج أحقُّ بالحج من العُمرة ؛ لأنَّ العُمرة جائزة في السنة كلها ، والحج إنما موضِعُه أشهرُ معلوماتٍ فإذا جعل أحدَ العُمرة في أشهرِ الحج ولم يحجَّ العام فقد جعلَ العُمرة في عامٍ كان الحجُّ أولى بها . ثم رخصَ الله (عز وجل) في كتابه على لسانِ نبيه ﷺ في العُمرة في أشهرِ الحج للمتمتع وللقارن ولَمَنْ شاء أن يفردها في أشهرِ الحج .

١٦٠٦٨ - (والقول الآخر) : قاله في المكي إذا تمتع من مِصر من الأمصار فعليه الهدي . وهذا لم يعرج عليه أحدٌ ؛ لِظَاهِرِ قولِ الله (عز وجل) : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

١٦٠٦٩ - وأوجبَ القولُ فيمن أنشأ عُمرة في غير أشهرِ الحج ثم عملها في أشهرِ الحج ، ثم حج من عامه ذلك ، ف :

١٦٠٧٠ - قال مالك : عُمَرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي حَلَّ فِيهِ . يُرِيدُ إِنْ كَانَ حَلُّ مِنْهَا فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ . وَإِنْ كَانَ حَلُّ مِنْهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ إِنْ حَجَّ مِنْ عَامِهِ .

١٦٠٧١ - وقال الثوري : إذا قَدَّمَ الرَّجُلُ مُعْتَمِرًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْهُ يَوْمٌ أَوْ يَوْمَانِ فَلَمْ يَطْفِئْ لِعُمَرَتِهِ حَتَّى رَأَى هِلَالَ شَوَّالٍ ، فَكَانَ إِبْرَاهِيمُ يَقُولُ : هُوَ مُتَمَتِّعٌ ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَهْرِيْقَ دَمًا .

١٦٠٧٢ - وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : إِنْ طَافَ لِلْعُمرة ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ فِي رَمَضَانَ وَأَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ فِي شَوَّالٍ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، وَإِنْ طَافَ لَهَا أَرْبَعَةً فِي رَمَضَانَ وَثَلَاثَةً فِي شَوَّالٍ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا .

١٦٠٧٣ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بِالْعُمْرَةِ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ إِنْ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعُمْرَةَ إِنَّمَا تَكْمَلُ بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَإِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَى كَمَالِهَا.

١٦٠٧٤ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: إِذَا دَخَلَ فِي الْعُمْرَةِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، قَبْدًا الطَّوَافَ لَهَا فِي رَمَضَانَ أَوْ فِي شَوَّالٍ لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا.

١٥٦٠٧٥ - وَاخْتَلَفُوا فِي وَقْتِ جُوبِ الْهَدْيِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ، ف: ذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ يَمُوتُ بَعْدَمَا يَخْرُجُ بِالْحَجِّ بِعَرَفَةَ أَوْ غَيْرَهَا أَتَرَى عَلَيْهِ هَدْيًا؟

١٦٠٧٦ - قَالَ: مَنْ مَاتَ مِنْ أَوَّلِكَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَلَا أَرَى عَلَيْهِ هَدْيًا، وَمَنْ رَمَى ثُمَّ مَاتَ فَعَلَيْهِ الْهَدْيُ.

١٦٠٧٧ - قِيلَ لَهُ: فَالْهَدْيُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ مِنَ الثَّلَاثِ؟ قَالَ: بَلْ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ.

١٦٠٧٨ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ دَمُ الْمُتَعَةِ إِذَا كَانَ وَاجِدًا لِلذَّلِكَ.

١٦٠٧٩ - ذَكَرَهُ الزُّعْفَرَانِيُّ^(١) عَنْهُ.

(١) الزُّعْفَرَانِيُّ هُوَ الْإِمَامُ الْعَلَمَةُ، شَيْخُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ، أَبُو عَلِيٍّ، الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّبَاحِ، الْبَغْدَادِيُّ الزُّعْفَرَانِيُّ، يَسْكُنُ مُحَلَّةَ الزُّعْفَرَانِيِّ، وَلَدَ سَنَةَ بَضْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَةً، وَحُجَّجَ. وَسَمِعَ مِنْ: سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ، وَعَبِيدَةَ بْنِ حَمِيدٍ، وَوَكَيْعَ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَعَبْدَ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ أَبِي عَدِيٍّ، وَيَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، وَحُجَّاجَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيِّ، وَخَلَقِي كَثِيرٌ.

وَقَرَأَ عَلَى الشَّافِعِيِّ كِتَابَهُ الْقَدِيمَ، وَكَانَ مُقَدِّمًا فِي الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ، ثِقَةً جَلِيلًا، عَالِي الرِّوَايَةِ، كَبِيرُ الْمَحَلِّ. حَدَّثَ عَنْهُ: الْبَخَّارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالقُرْظِيُّ، وَزَكَرِيَّا السَّجَاجِيُّ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ سُرَيْجٍ، وَإِمَامُ الْأَثَمَةِ ابْنُ خَزِيمَةَ، وَأَبُو عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ، وَعُمَرُ بْنُ بَجِيرٍ، وَأَبُو الْقَاسِمِ

= البغوي، وأبو محمد بن صاعد، وأبو بكر بن زياد، ومحمد بن مخلد، والقاضي المحاملي، وأبو سعيد بن الأعرابي، وعدد كثير.

قال النسائي: ثقة.

قال إبراهيم بن يحيى: سمعت الزعفراني يقول: ما على وجه الأرض قوم أفضل من أصحاب هذه الحابر، يتبعون آثار رسول الله ﷺ، ويكتبونها كي لا تندرس.

وقال ابن حبان: كان أحمد بن حنبل وأبو ثور يحضران عند الشافعي، وكان الحسن بن محمد الزعفراني هو الذي يتولى القراءة عليه.

قال زكريا الساجي: سمعت الزعفراني يقول: قدم علينا الشافعي، واجتمعنا إليه، فقال: التمسوا من يقرأ لكم، فلم يجترئ أحد أن يقرأ عليه غيري، وكنت أحدث القوم سنا، ما كان بعد في وجهي شعرة، وإني لأتعجب اليوم من انطلاق لساني بين يدي الشافعي رحمه الله، وأعجب من جسارتي يومئذ قلت: كان الزعفراني من الفصحاء البلغاء - قال: فقرأت عليه الكتب كلها إلا كتابين: «كتاب المناسك» و«كتاب الصلاة».

قال أحمد بن محمد بن الجراح: سمعت الحسن الزعفراني يقول: لما قرأت كتاب الرسالة علي الشافعي قال لي: من أي العرب أنت؟ قلت: لست بعربي، وما أنا إلا من قرية، يقال: لها الزعفرانية. قال: فأنت سيد هذه القرية.

قال علي بن محمد بن عمر الفقيه بالري، حدثنا أبو عمر الزاهد قال: سمعت الفقيه أبا القاسم بن بشار الأحمطي يقول: سمعت المزني يقول: سمعت الشافعي يقول: رأيت ببغداد نبطياً يتتحي علي حتي كأنه عربي، وأنا نبطي، فقيل له: من هو؟ قال: الزعفراني.

توفي أبو علي ببغداد في سلخ شعبان سنة ستين وميتين، وهو في عشر التسعين.

أخبار القضاة لوكيع (١: ١١، ٤٢، ٦٤)، القضاة والولاة (٥٢٣) الجرح والتعديل ٣/ ٣٦، الفهرست: ٢٦٥، تاريخ بغداد ٧/ ٤٠٧، ٤١٠، طبقات الفقهاء للشريرازي: ٨٢، الجمع بين رجال الصحيحين: ٨٤، طبقات الحنابلة ١/ ١٣٨، الأنساب ٦/ ٢٩٨، اللباب ٢/ ٦٩، وفيات الأعيان ٢/ ٧٣، تهذيب الكمال: ٢٨٢، تهذيب التهذيب ١/ ١٤٥. سير أعلام النبلاء (٢٦٢: ١٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٢٥، ٥٢٦، العبر ٢/ ٢٠، طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ١١٤، ١١٧، تاريخ ابن كثير ١١/ ٣٢، تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٨، ٣١٩، النجوم الزاهرة ٣/ ٣٢، طبقات الحفاظ: ٢٣٠، خلاصة تهذيب الكمال: ٨٠، طبقات الشافعية لابن هداية الله: ٧،

١٦٠٨٠ - وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ.

١٦٠٨١ - وَقَالَ رَبِيعَةُ: إِذَا أَهْلُ الْمُتَمَتِّعِ بِالْحَجِّ ثُمَّ مَاتَ مِنْ سَاعَتِهِ أَوْ قَبْلَ أَنْ يَصُومَ، فَقِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ عَلَيْهِ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ؛ لِأَنَّهُ دِينَ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَامَ عَنْهُ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ لَا دَمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ الَّذِي قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ قَدْ مَاتَ فِيهِ.

١٦٠٨٢ - وَاتَّفَقَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُمْ أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِذَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ إِلَى آخِرِ يَوْمِ عَرَفَةَ.

١٦٠٨٣ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ.

١٦٠٨٤ - وَقَالَ عَطَاءٌ: لَا بَأْسَ أَنْ يَصُومَ الْمُتَمَتِّعُ فِي الْعَشْرِ، وَهُوَ حَلَالٌ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ.

١٦٠٨٥ - وَقَالَ مُجَاهِدٌ، وَطَاوُسٌ: إِذَا صَامَهُنَّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَجْزَأَهُ.

١٦٠٨٦ - وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ صَامَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ بِالْعُمْرَةِ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ لَمْ يَجْزِهِ، وَلَكِنْ يَصُومُ مَا بَيْنَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ.

١٦٠٨٧ - وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

١٦٠٨٨ - وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عُمَرَ مِثْلَ ذَلِكَ.

١٦٠٨٩ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ مَنْ صَامَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ بِالْعُمْرَةِ أَجْزَأَهُ.

١٦٠٩٠ - وَقَالَ زُفَرٌ: إِذَا بَدَأَ بِالْحَجِّ فَأَحْرَمَ بِهِ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُضِيفَ إِلَيْهِ عُمْرَةً فَصَامَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ لِلْعُمْرَةِ أَجْزَأَهُ.

١٦٠٩١ - وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِنْ بَدَأَ بِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ فَصَامَ قَبْلَ إِحْرَامِ الْحَجِّ أَجْزَأَهُ، وَإِنْ بَدَأَ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ فَصَامَ قَبْلَ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ يُجْزِيهِ.

١٦٠٩٢ - وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ زَيْادٍ: إِنْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ لَمْ يَجْزِهِ الصَّوْمُ حَتَّى يُحْرَمَ

بالحج.

١٦٠٩٣ - وَهُوَ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ.

١٦٠٩٤ - وَقَالَ عَطَاءٌ : لَا يَصُومُ حَتَّى يَقِفَ بِعَرَفَةَ .

١٦٠٩٥ - وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّ الصَّوْمَ لَا سَبِيلَ لِلْمَتَمَتِّعِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ يَجِدُ الْهَدْيَ فَلَا يَصُومُ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ قَبْلَ يَوْمِ النُّحْرِ ، فـ :

١٦٠٩٦ - قَالَ مَالِكٌ : يَصُومُهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، فَإِنْ قَاتَهُ ذَلِكَ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ وَأَجْزَاهُ . وَإِنْ وَجَدَ هَدْيًا بَعْدَ رُجُوعِهِ وَقَبْلَ صَوْمِهِ أَهْدَى قَبْلَ أَنْ يَصُومَ .

١٦٠٩٧ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا لَمْ يَصُومِ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ فِي الْحَجِّ لَمْ يَجْزِهِ الصَّوْمُ بَعْدَ وَكَانَ عَلَيْهِ هَدْيَانِ : هَدْيٌ لِمَتَعَتِهِ أَوْ قَرَانِهِ ، وَهَدْيٌ لِتَحْلُلِهِ مِنْ غَيْرِ هَدْيٍ وَلَا صِيَامٍ .

١٦٠٩٨ - وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ : إِذَا لَمْ يَصُومِ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ فِي الْحَجِّ وَلَا سَبِيلَ إِلَى الصِّيَامِ بَعْدَ .

١٦٠٩٩ - وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَا يُقْضَى يَوْمُ النُّحْرِ حَتَّى يَهْدِيَ أَوْ يَصُومَ ، فَإِنْ لَمْ يَهْدِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ فَعَلَيْهِ هَدْيٌ وَيَصُومُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ فِي بَلَدِهِ ، وَيَهْدِي إِنْ وَجَدَ .

١٦١٠٠ - وَعَنْ الشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالْآخَرُ كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ .

١٦١٠١ - وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي صِيَامِ أَيَّامٍ مَنِىٍّ لِلْمَتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ، فَقَالَ بِالْعِرَاقِ : يَصُومُهَا . كَقَوْلِ مَالِكٍ . وَقَالَ فِي مِصْرَ : لَا يَصُومُهَا أَحَدٌ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهَا .

١٦١٠٢ - وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا كَانَ غَيْرَ وَاحِدٍ لِلْهَدْيِ فَصَّامَ ، ثُمَّ وَجَدَ الْهَدْيَ قَبْلَ

كَمَالِ صَوْمِهِ، فـ.

١٦١٠٣ - ذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ، قَالَ: إِذَا دَخَلَ فِي الصَّوْمِ فَإِنْ وَجَدَ هَدِيًّا فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَهْدِيَ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ أَجْزَأُ الصِّيَامُ.

١٦١٠٤ - وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَغَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْمُتَظَاهِرَ وَالْحَالِفَ إِنْ دَخَلَ أَحَدُهُمْ فِي الصِّيَامِ، ثُمَّ وَجَدَ الْمُتَمَتِّعَ الْهَدْيَ أَوْ وَجَدَ الْمُتَظَاهِرَ الرُّقْبَةَ، وَالْحَالِفَ مَا يَطْعُمُ أَوْ يَكْسُوا أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ بَعْدَ دُخُولِهِ فِي الصَّوْمِ أَنَّهُ إِنْ شَاءَ فَادَى فِي الصَّوْمِ وَلَنْ شَاءَ رَجَعَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ.

١٦١٠٥ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيُّ: لَا يَجْزِي الصَّوْمُ وَاحِدًا مِنْهُمْ إِذَا وَجَدَ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ صَوْمُهُ.

١٦١٠٦ - وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَعُثْمَانَ الْبَتِيِّ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ.

١٦١٠٧ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَمْضِي فِي صَوْمِهِ وَهُوَ فَرْضُهُ كَمَا يَمْضِي فِي الصَّلَاةِ بِالتَّيَمُّمِ إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ الْمَاءُ وَهُوَ فِيهَا.

١٦١٠٨ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ.

١٦١٠٩ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا أَيْسَرَ الْمُتَمَتِّعُ فِي يَوْمِ الثَّلَاثِ مِنْ صَوْمِهِ يَصِلُ الصَّوْمُ، وَوَجِبَ الْهَدْيُ، فَإِنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ كَامِلَةً ثُمَّ أَيْسَرَ كَانَ لَهُ أَنْ يَصُومَ السَّبْعَةَ الْأَيَّامَ وَلَا يَرْجِعُ إِلَى الْهَدْيِ.

١٦١١٠ - وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: إِذَا وَجَدَ مَا يَذْبَحُ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ مِنْ حَجِّهِ فَلْيَذْبَحْ. وَإِنْ كَانَ قَدْ صَامَ لَمْ يَجِدْ مَا يَذْبَحُ حَتَّى يَحِلَّ فَقَدْ أَجْزَأُ الصَّوْمُ.

١٦١١١ - وَقَالَ عَطَاءٌ: إِنْ صَامَ. ثُمَّ وَجَدَ مَا يَذْبَحُ؛ فَلْيَذْبَحْ حَلًّا أَوْ لَمْ يَحِلَّ مَا كَانَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

١٦١١٢ - وَاخْتَلَفُوا فِيْمَا عَلَى مَنْ فَاتَهُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ الْآيَامِ قَبْلَ يَوْمِ النُّحْرِ ، ف :

١٦١١٣ - ذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ ، قَالَ : مَنْ نَسِيَ صَوْمَ الثَّلَاثَةِ الْآيَامِ فِي الْحَجِّ أَوْ مَرَضَ فِيهَا ، فَإِنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَلْيَصُمْ الثَّلَاثَةَ الْآيَامَ فِيهَا ، وَلْيَصُمْ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ سَبْعَةً . وَإِنْ كَانَ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَلْيَهْدِ أَنْ قَدَرَ . فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةً وَسَبْعَةً بَعْدَهَا .

١٦١١٤ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ وَتَحْصِيلُ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ إِذَا قَدِمَ بَلَدَهُ وَلَمْ يَصُمْ ثُمَّ وَجَدَ الْهَدْيَ لَمْ يَجْزِهِ الصَّوْمُ وَلَا يَصُومُ إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا .

١٦١١٥ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : إِذَا انْقَضَى يَوْمُ عَرَفَةَ ، وَلَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ الْآيَامَ فَلَعَلَّهِ دَمٌ .

١٦١١٦ - وَاتَّفَقَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ عَلَى أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ يَطُوفُ لِعُمْرَتِهِ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَعَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ طَوَافٌ آخَرٌ لِحَجِّهِ ، وَسَعْيٌ آخَرٌ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ .

١٦١١٧ - وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ ، وَطَاوُوسٍ ، وَمُجَاهِدٍ أَنَّهُ يَكْفِيهِ سَعْيٌ وَاحِدٌ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ .

١٦١١٨ - وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ الْمُتَمَتِّعِ الَّذِي يَسُوقُ الْهَدْيَ . ف :

١٦١١٩ - قَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا حَلَّ إِذَا طَافَ وَسَعَى وَلَا يَنْحَرُ هَدْيَهُ إِلَّا بِمَنْىَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا لِلْعُمْرَةِ ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لِلْعُمْرَةِ نَحَرَهُ بِمَكَّةَ ، وَإِنْ كَانَ قَارِنًا نَحَرَهُ بِمَنْىَ .

١٦١٢٠ - ذَكَرَهُ ابْنُ وَهْبٍ ، وَغَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ .

١٦١٢١ - وَقَالَ مَالِكٌ : مَنْ أَهْدَى هَدْيًا لِلْعُمْرَةِ وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ لَمْ يَجْزِهِ ذَلِكَ ، وَعَلَيْهِ هَدْيٌ آخَرٌ لِمُتَعَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصِيرُ مُتَمَتِّعًا إِذَا أَنْشَأَ الْحَجَّ بَعْدَ أَنْ حَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ ، وَحَيْثُذِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ .

١٦١٢٢ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَمُحَمَّدٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ: لَا يَنْحَرُ الْمُتَمَتِّعُ هَدْيًا إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ.

١٦١٢٣ - وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنْ قَدَّمَ الْمُتَمَتِّعُ قَبْلَ الْعَشْرِ طَافَ وَسَعَى وَنَحَرَ هَدْيَهُ، وَإِنْ قَدَّمَ فِي الْعَشْرِ لَمْ يَنْحَرْ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ.

١٦١٢٤ - وَقَالَهُ عَطَاءٌ.

١٦١٢٥ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَحِلُّ مِنْ عُمْرَتِهِ إِذَا طَافَ وَسَعَى، سَاقَ هَدْيًا أَوْ لَمْ يَسُقْ.

١٦١٢٦ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: يَحِلُّ وَلَكِنْ لَا يَنْحَرُ هَدْيُهُ حَتَّى يُحْرَمَ بِالْحَجِّ وَيَنْحَرَهُ يَوْمَ النَّحْرِ.

١٦١٢٧ - وَقَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي مَسَائِلِ الْمُتَمَتِّعِ الْمَذْكُورَةِ كُلِّهَا فِي هَذَا الْبَابِ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ سَوَاءً.

١٦١٢٨ - قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: إِذَا لَمْ يَسُقِ الْمُتَمَتِّعُ هَدْيًا فَإِذَا فَرَغَ مِنْ عُمْرَتِهِ كَانَ حَلَالًا، وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُحْرَمَ بِالْحَجِّ فَيَصِيرُ حَرَامًا، وَلَوْ كَانَ سَاقَ الْهَدْيِ لِمَتَعَتِهِ لَمْ يَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ حَتَّى يَحِلَّ مِنْ حَجِّهِ لِأَنَّهُ سَاقَ الْهَدْيِ مَعَهُ.

١٦١٢٩ - وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ حَفْصَةَ [قَالَتْ] ^(١) «مَا بَالُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحِلَّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟»

١٦١٣٠ - وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: إِذَا سَاقَ الْمُتَمَتِّعُ الْهَدْيَ لِمَتَعَتِهِ وَطَافَ لِلْعُمْرَةِ وَسَعَى حَلَّ إِلَى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ.

١٦١٣١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا إِذَا اسْتَمْتَعَ بِإِحْلَالِهِ إِلَّا أَنْ يَحْرَمَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَحِلَّ مِنَ الْمُعْتَمِرِ فَإِنَّمَا هُوَ قَارَنٌ لَا مُتَمَتِّعٌ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة متعينة.

٧٣٧ - مَالِكٌ ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا ^(١) . وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ ^(٢) . »

١٦١٣٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا حَدِيثٌ مُسْنَدٌ صَحِيحٌ ، وَقَوْلُهُ فِيهِ « الْعُمْرَةُ إِلَى

(٥) المسألة - ٣٩١ - العمرة لغة : الزيارة إلى مكان عامر ، أو لأنها تفعل في العمر مرة ، ويقال : إنها مشتقة من عمارة المسجد الحرام .

والعمرة شرعاً : قصد الكعبة للنسك وهو : الطواف والسعي ، ولا يغني عنها الحج ، وإن اشتمل عليها .

قال الشافعية والحنابلة : العمرة فرض كالحج ، لقوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] أي اتوا بهما تامين ومقتضى الأمر الوجوب ، ولخبر عائشة رضي الله عنها قالت : يا رسول الله ، هل على النساء جهاد ؟ قال : « نعم ، جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة » . رواه ابن ماجه بإسناد صحيح .

وقال الحنفية والمالكية : العمرة سنة مؤكدة مرة واحدة في العمر ؛ وذلك أن الأحاديث المشهورة الثابتة الواردة في تعداد فرائض الإسلام لم يذكر منها العمرة مثل حديث ابن عمر : « بني الإسلام على خمس » فإنه ذكر الحج مفرداً ، ودليلهم أيضاً ما رواه جابر أن أعرابيا جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، أخبرني عن العمرة ، أواجبة هي ؟ قال : « لا ، وأن تعتمر خير لك » . رواه الترمذي وصححه أحمد والبيهقي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد « نيل الأوطار » (٤ : ٢٨١) .

وانظر في هذه المسألة : مغني المحتاج (١ : ٤٦٠) ، الدر المختار (٢ : ٢٠٦) ، بدائع الصنائع (٢ : ٢٦٦) ، الشرح الصغير (٢ : ٤٠٢) ، بداية المجتهد (١ : ٣١٢) ، المغني (٣ : ٢٢٣) .

(١) أي من الذنوب دون الكبائر .

(٢) الموطأ : ٣٤٦ ، ومن طريق مالك أخرجه الإمام أحمد (٢ : ٤٦٢) ، والبخاري في العمرة (١٧٧٣) .

الْعُمْرَةُ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا ، مثل قوله : « الْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا مَا اجْتَنِبْتَ
الْكَبَائِرُ » ، قَدْ ذَكَرْنَا الْأَحَادِيثَ بِذَلِكَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ .

١٦١٣٣ - وَأَمَّا قَوْلُهُ : « الْحَجُّ الْمُبْرُورُ » ، فَهُوَ الْحَجُّ الْمُتَقَبَّلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٦١٣٤ - وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ :
الْحَجُّ الْمُبْرُورُ يَكْفِّرُ خَطَا تِلْكَ السَّنَةِ .

١٦١٣٥ - وَأَبُو جَعْفَرٍ هَذَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، مَجْهُولٌ ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ
يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ^(١) .

١٦١٣٦ - وَسُمِّيَ أَصَحُّ مِنْهُ ^(٢) ، وَهُوَ يَرْفَعُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ صَحٌّ وَسَلِمٌ
مِنَ الْخَطَايَا قَبْلَ حَجِّهِ ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْجَنَّةُ جَزَاءً مَنْ غُفِرَ لَهُ ، وَثَقُلَتْ مَوَازِينُ حَسَنَاتِهِ ،

= باب « العمرة » ، ومسلم في الحج ، ح (٣٢٣١) في طبعتنا ، باب « في فضل الحج والعمرة ويوم
عرفة » ، وبرقم (١٣٤٩) في طبعة عبد الباقي ، والنسائي في الحج (١١٥:٥) ، باب « فضل
العمرة » ، وابن ماجه في الحج (٢٨٨٨) باب « فضل الحج والعمرة » (٩٦٤:٢) ، والبيهقي في
السنن (٢٦١:٥) ، وفي « معرفة السنن والآثار » (٩٢٥٤:٧) ، ومن طرق عن عبيد الله ، عن
سمي : أخرجه مسلم (٣٢٣٢) في طبعتنا ، وبرقم (١٣٤٩) في طبعة عبد الباقي ، وعبد الرزاق في
المصنف (٨٧٩٩)

(١) في تحفة الأشراف (٤٣٢:١٠) ، أنه : محمد بن علي بن الحسين ، ويقال : غيره ، فإن كان :
محمد بن علي فإنه لم يدرك أبا هريرة ، وإن كان غيره ، فهو مجهول ، وقد ذكر الذهبي في الميزان
(١١:٤) أبو جعفر ، عن أبي هريرة روي عنه : يحيى بن أبي كثير وحده .

(٢) هو سُمِّيَ القُرْشِيُّ الخَزُومِيُّ المدني الحافظ للحجة أبو عبد الله .
حدث عن مولاه أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام الفقيه ، وسعيد بن المسيب ، وأبي
صالح السمان وطائفة .

وَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْ سَيِّئَاتِهِ.

١٦١٣٧ - وَيَشْهَدُ لِحَدِيثِ سُمَيٍّ هَذَا حَدِيثُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

١٦١٣٨ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَاكِرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ حَجَّ الْبَيْتَ فَلَمْ يَرُفْثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » (١).

١٦١٣٩ - وَقِيلَ : « الْحَجُّ الْمَبْرُورُ ، الَّذِي لَا رِبَاءَ فِيهِ وَلَا سُمْعَةَ وَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ ، وَكَانَتْ النِّفَقَةُ فِيهِ مِنْ الْمَالِ الطَّيِّبِ .

١٦١٤٠ - وَقَدْ قِيلَ فِي الْحَجِّ الْمَبْرُورِ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا

=روى عنه ابنُ عجلان ، ومالك ، وسفيان الثوري ، وورقاء بنُ عمر ، وسفيان بن عيينة وآخرون . وثقه أحمد بن حنبل ، وغيره .

قُتِلَ يَوْمَ وَقْعَةِ قَدِيدٍ فِي سَنَةِ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً ، كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ بِالْمَدِينَةِ . رَحِمَهُ اللَّهُ .

طبقات خليفة ٢٦١ التاريخ الكبير (٢٠٤:٢:٢) ، الجرح والتعديل ٣١٥/٤ ، تهذيب الكمال ٥٥٤ ، ثقات ابن حبان (٤٣٤:٦) ثقات ابن شاهين (٤٨٠) تاريخ الإسلام ٢٦٠/٥ ، تهذيب التهذيب ٢٣٨/٤ ، خلاصة تهذيب الكمال ١٥٦ ، مئذرات الذهب ١٨١/١ .

(١) رواه البخاري في المحصر (١٨١٩) و (١٨٢٠) باب « قول الله تعالى فلا رُفْثَ » وباب « قول الله تعالى ولا فسوق ولا جدال في الحج » الفتح (٢٠:٤) ومسلم في الحج ، ح (٣٢٣٣) في طبعتنا ، باب في فضل الحج والعمرة ، ويرقم (١٣٥٠) في طبعة عبد الباقي ، والترمذي في الحج (٨١١) باب « ما جاء في ثواب الحج والعمرة » (١٧٦:٣) والنسائي في المناسك (١١٤:٥) باب « فضل الحج » وابن ماجه في المناسك (٢٨٨٩) باب « فضل الحج والعمرة » (٩٦٤:٢) ، والإمام أحمد في « مسنده » (٤٨٤:٢) ، وعبد الرزاق (٨٨٠٠) ، والحميدي (١٠٠٤) ، والطبري في « جامع البيان » (٣٧٢٤) ، والبيهقي في السنن (٢٦٢:٥) .

ابن الأعرابي، قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزعفراني، قال: حَدَّثَنَا حَكِيمُ بْنُ سَالِمٍ الرازي، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قال: الْحَجُّ الْمَبْرُورُ إِطْعَامُ الطَّعَامِ وَحَسَنُ الصُّحْبَةِ.

١٦١٤١ - وَرَوَى ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ، قال: مَنْ أَمَّ هَذَا الْبَيْتَ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ ثَلَاثُ خِصَالٍ لَمْ يَسْلَمْ لَهُ حُجُّهُ: مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حِلْمٌ يَضْبُطُ بِهِ جَهْلَهُ، وَوَرَعَ عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَحَسَنَ الصُّحْبَةَ لِمَنْ صَحَبَهُ.

١٦١٤٢ - وَقَدْ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قال: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ سُويْدٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، قال: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: مَا بَرُّ الْحَجِّ؟ قال: «إِطْعَامُ الطَّعَامِ وَطِيبُ الْكَلَامِ»^(١).

١٦١٤٣ - وَذَكَرَ ابْنُ شَاهِينَ^(٢)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ

(١) ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣: ٢٠٧)، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن».

(٢) هو الشيخ الصدوق، الحافظ العلم، المحدث، المؤرخ، الواعظ، المفسر، شيخ العراق ومحدثها، وصاحب التفسير الكبير، أبو حفص: عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب، البغدادي، المعروف بابن شاهين.

سبب تسميته ابن شاهين:

كان جده لأمه اسمه: أحمد بن محمد بن يوسف بن شاهين الشيباني، أصله من مروروز من كور خراسان، وغلب على المصنف هذا اللقب، وعرف به.

ولد ابن شاهين في صفر سنة سبع وتسعين ومئتين، قال: وجدت ذلك بخط أبي. بدأ ابن شاهين دراسته لعلم الحديث سنة (٣٠٨)، وكان مجتهداً ذكياً مثابراً على الطلب، كثير حضور حلقات الدرس، حتى برع في التفسير والحديث والوعظ، فكان محدثاً، ثقة، كثير التصانيف. ارتحل بعد الثلاثين - على عادة العلماء - بحثاً عن العلم والرواية، وذهب إلى دمشق، وسمع من علمائها: =

من أحمد بن سليمان بن زيان ، ومن أبي إسحاق بن أبي ثابت ، ومن أبي علي بن أبي حنيفة .
 وجمع وصنف الكثير ، وتفسيره في نيف وعشرين مجلداً كله بأسانيد . قال ابن شاهين عن نفسه :
 أول ما كتبت الحديث سنة ثمان وثلاثمائة ، وصنفت ثلاثمائة مصنف ، وثلاثين مصنفاً ، أحدها
 التفسير الكبير ألف جزء ، والمسند ألف جزء وخمسمائة جزءاً ، والتاريخ مئة وخمسين جزءاً ،
 والزهد مئة جزء ، وأول ما حدثت بالبصرة سنة اثنين وثلاثين وثلاث مئة .

وقال الأمير أبور نصير :

« ابن شاهين : هو الثقة الأمين ، سمع بالشام ، والعراق ، وفارس والبصرة ، وجمع الأبواب
 والتراجم ، وصنف كثيراً .

وقال أبو القاسم الأزهرى :

« كان ابن شاهين ثقة عنده من البغوي سبع مئة جزء .

وقال محمد بن عمر الدراوردي :

« ابن شاهين ثقة ، يشبه الشيوخ إلا أنه كان لحناً ، وكان أيضاً لا يعرف من الفقه لا قليلاً ، ولا
 كثيراً ، وإذا ذكر له مذاهب الفقهاء كالشافعي وغيره ، يقول : أنا محمدى المذهب . »

قال الذهبي :

« ما كان الرجل بالبارع في غوامض الصنعة ، ولكنه رواية الإسلام - رحمه الله - . »

مات ابن شاهين في ذي الحجة سنة خمس وثمانين وثلاث مئة .

عاش تسعاً وثمانين سنة ، ومات بعد الدراقطني بأيام يسيرة .

مصنفاته :

كان ابن شاهين محدثاً كثير التصانيف ، فقد ذكر نفسه - كما تقدم - أنه ألف (٣٣٠) كتاباً ،
 ويقال إن تفسيره للقرآن كان ألف جزء ، كما صنف في التاريخ ، والحديث ، والزهد ، وغيرها .
 وقد فقدت أكثر كتبه ، - خاصة - التفسير الكبير ، خلال العواصف التي اجتاحت العالم
 الإسلامي من شرق وغرب .

ويمكن إجمالي ما بقي من مصنفاته من تاريخ التراث العربي - كما يلي :

١ - ناسخ الحديث ومنسوخه (بنسخته الخطية ، باريس (٧١٨) في (٦٧) ورقة .

٢ - تاريخ أسماء الثقات ممن نُقل عنهم العلم ، طبع بتحقيقنا .

٣ - الأحاديث الأفراد ضمن مجموع بالظاهرية (٣/٩٠) .

٤ - الأمالي = ، وهو جزء فيه حديث ضمن مجموع بالظاهرية (٧١) .

المغلس^(١)، قَالَ : حَدَّثَنَا عُرْوَةُ بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي خَلْفٍ الْعَنْبَرِيُّ،

= ٥ - شرح مذاهب أهل السنة، ومعرفة شرائع الدين، والتمسك بالسنة الظاهرية حديث (١٦٤).

٦ - فضائل فاطمة - رضي الله عنها للظاهرية مجموع (٦/١٧).

٧ - فضائل شهر رمضان ومافيه من الأحكام الظاهرية مجموع (٢٠).

٨ - ما اجتمع عندي من الأحاديث التي يني ، وبين رسول الله ﷺ أربعة رجال . الظاهرية ، مجموع (١٠٧).

ترجمته في :

تاريخ بغداد (٢٦٥:١١).

المنتظم لابن الجوزي (١٨٢:٧-١٨٣).

تذكرة الحفاظ (٩٨٧:٣).

العبر (٢٩:٣).

دول الإسلام (٣٣٤:١).

سير أعلام النبلاء (٤٣١:١٦).

مرآة الجنان للياضي (٤٢٦:٢).

البداية والنهاية (٣١٦:٨).

غاية النهاية (٥٨٨/١).

لسان الميزان (٢٨٣:٤).

النجوم الزاهرة (١٧٢:٤).

طبقات الحفاظ (٣٩٢).

طبقات المفسرين للدواودي (٢:٢).

طبقات القراء لابن الجزري (٥٨٨:١).

شذرات الذهب (١١٧:٣).

هدية العارفين (٧٨١:١).

الرسالة المستطرفة : ٣٨.

كشف الظنون : ١٣٩٤ - ١٤٢٦ - ١٧٣٥ - ١٩٢٠.

إيضاح المكنون للبغدادي (٣٠٢:١) ، (٤٨١:٢).

(١) هو أحمد بن محمد بن المغلس : أبو عبد الله البراز ، سمع مجاهد بن موسى ، وأبا همام =

قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ أَبُو سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلْحَسَنِ: يَا أَبَا سَعِيدٍ: مَا الْحَجُّ الْمَبْرُورُ؟
قَالَ: أَنْ يَدْفَعَ زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا رَاغِبًا فِي الْآخِرَةِ.

٧٣٨ - مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ
أَبَا بَكْرٍ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ:
إِنِّي قَدِ كُنْتُ تَجَهَّزْتُ لِلْحَجِّ. فاعترض لي. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«اعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ» فَإِنْ عُمِرَ فِيهِ كَحَجَّةٍ^(١).

١٦١٤٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَكَذَا الْحَدِيثُ (مُرْسَلًا) فِي «الْمَوْطَأِ»، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ
صَحَّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: «سَمِعْتُ مِنْ تِلْكَ الْمَرْأَةِ»، فَصَارَ بِذَلِكَ مُسْتَدًّا.
١٦١٤٥ - وَقَدْ ذَكَرْنَا شَوَاهِدَ الْآثَارِ الْمُسْتَدَّةِ بِمَا وَصَفْنَا فِي «التَّمْهِيدِ»^(٢).

١٦١٤٦ - وَفِيهِ مِنَ الْفَقْهِ: تَطَوُّعُ النِّسَاءِ بِالْحَجِّ إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ ذُو مُحَرَّمٍ أَوْ
زَوْجٌ، أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ فِي جَمَاعَةٍ نِسَاءٍ يَعِينُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا؛ يَعْنِي: أَنَّ لَا يَنْضُمُّ
الرِّجَالُ إِلَيْهِنَّ عِنْدَ التَّزْوُلِ وَالرُّكُوبِ، وَكَانَتْ الطَّرِيقُ مَأْمُونَةً.

١٦١٤٧ - وَفِيهِ: أَنَّ بَعْضَ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ، وَأَنَّ الشُّهُورَ بَعْضُهَا
أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ.

=السكوني، وإسحاق بن أبي إسرائيل، والجوزجاني، وغيرهم، وروى عنه: مخلد بن جعفر،
ويوسف بن عمر القواس، وترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠٤:٥)، وقال: كان ثقة.
(١) الموطأ: (٣٤٦-٣٤٧)، والموطأ برواية محمد بن الحسن: ١٥٢، الحديث (٤٥٠)، وعنده:
«فاعترض لي»، وسأيت في الفقرة (١٦١٤٨) حديث: «عُمِرَ فِي رَمَضَانَ تَعْدُلُ حَجَّةً». من
وجوه كثيرة، وستخرجه ثمة.
(٢) في «التَّمْهِيدِ» (٥٥:٢٢).

١٦١٤٨ - وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حِجَّةً» ، مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَأَنَسٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأُمِّ مَعْقِلٍ . وَهُوَ حَدِيثُهُ هَذَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْأَسَانِيدَ مِنْ أَحَادِيثِ هَؤُلَاءِ فِي «التَّمْهِيدِ» ^(١) ، وَأَحْسَنُهَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٢) .

١٦١٤٩ - وَقِيلَ فِي هَذِهِ الْمَرْأَةِ «أُمُّ مَعْقِلٍ» ، وَ«أُمُّ الْهَيْثَمِ» ، وَقِيلَ : «أُمُّ سَنَانٍ» . وَهِيَ جَدَّةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ ، وَالْأَشْهُرُ أُمُّ مَعْقِلٍ ^(٣) .

١٦١٥٠ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَمْرَأَةٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ مِنْ خَزِيمَةَ يُقَالُ لَهَا أُمُّ مَعْقِلٍ ، قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنِّي رَأَيْتُ الْحَجَّ فَضُلًّا جَمَلِي ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اعْتَمِرِي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَإِنَّ عُمْرَةً فِيهِ تَعْدِلُ حِجَّةً» .

(١) (٥٨ - ٥٦:٢٢) .

(٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حِجَّةً» .

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٢٩/١ ، وَالبخاري (١٧٨٢) فِي الْعُمْرَةِ : بَابُ عُمْرَةٍ فِي رَمَضَانَ ، وَمُسْلِمٌ (١٢٥٦) فِي طَبَعَةِ عَبْدِ الْبَاقِي ، وَبِرَقْمِ (٢٩٨٥) فِي طَبَعَتِنَا ، فِي الْحَجِّ : بَابُ فَضْلِ الْعُمْرَةِ فِي رَمَضَانَ ، وَالتَّسَائِي ١٣٠/٤ - ١٣١ فِي الصِّيَامِ : بَابُ الرِّخْصَةِ فِي أَنْ يُقَالَ لَشَهْرِ رَمَضَانَ ، مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣٠٨/١ ، وَالبخاري (١٨٦٣) فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ : بَابُ حَجِّ النِّسَاءِ ، وَمُسْلِمٌ (١٢٥٦) (٢٢٢) فِي طَبَعَةِ عَبْدِ الْبَاقِي ، وَبِرَقْمِ (٢٨٩٦) فِي طَبَعَتِنَا ، وَابْنُ مَاجَةٍ (٢٩٩٣) فِي الْمَنَاسِكِ : بَابُ الْعُمْرَةِ فِي رَمَضَانَ ، وَالتَّطَبُّعِ فِي (الكبير) (١١٢٩٩) ، (١١٣٢٢) مِنْ طَرُقِ عَنْ عَطَاءٍ ، بِهِ .

وَأَخْرَجَهُ مَطُولًا : أَبُو دَاوُدَ (١٩٩٠) فِي الْحَجِّ : بَابُ الْعُمْرَةِ ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٣٠٧٧) وَالتَّطَبُّعِ (١٢٩١١) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ الْعَنْبَرِيِّ ، عَنْ عَامِرِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

(٣) ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ فِي : الْاِسْتِيعَابِ (١٩٦٢:٤) ، التَّرْجُمَةِ (٤٢١٦) ، وَالتَّمْهِيدِ (٥٦:٢٢) .

١٦١٥١ - هَكَذَا قَالَ الزَّهْرِيُّ: أُمُّ مَعْقِلٍ فِي اسْمِ الْمَرْأَةِ، وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ.

١٦١٥٢ - قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: سَمِعْتُ دَاوُدَ بْنَ أَبِي عَاصِمٍ يَحْدُثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: اسْمُ الْمَرْأَةِ أُمُّ سَنَانٍ.

١٦١٥٣ - وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَإِنْ عُمَرَةُ فِي رَمَضَانَ كَحَجَّةٍ»، يُرِيدُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فِي التَّلَوُّعِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَالثَّوَابُ عَلَيْهِمَا أَنَّهُ سَوَاءٌ، وَاللَّهُ يُوفِّي فَضْلَهُ مَنْ يَشَاءُ، وَالْفَضَائِلُ مَا تَدْرِكُ بِقِيَاسٍ، وَإِنَّمَا فِيهَا مَا جَاءَ فِي النَّصِّ.

٧٣٩ - وَفِي الْبَابِ مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: أَفْصِلُوا بَيْنَ حَجِّكُمْ وَعُمَرَتِكُمْ. فَإِنَّ ذَلِكَ أَتَمُّ لِحَجِّ أَحَدِكُمْ. وَأَتَمُّ لِعُمَرَتِهِ. أَنْ يَعْتَمَرَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ^(١).

١٦١٥٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: كَانَ عُمَرُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) يَرَى الْإِفْرَادَ وَيَمِيلُ إِلَيْهِ وَيَسْتَحِبُّهُ فَلَا يَرَى أَنْ يَقْرَنَ الْحَجَّ مَعَ الْعُمَرَةِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عِنْدَهُ جَائِزًا بِدَلِيلِ حَدِيثِ الصُّبَّيِّ بْنِ مَعْبُدٍ إِذْ قَرَنَ وَسَأَلَهُ عَنِ الْقِرَانِ، وَذَكَرَ لَهُ إِنْكَارَ سُلَيْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ وَزَيْدِ بْنِ صُوحَانَ لِتَلْبِيَّتِهِ بِالْحَجِّ وَالْعُمَرَةِ مَعًا، فَقَالَ لَهُ: هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ «فَهَذَا بَيْنَ لَهُ أَنْ الْقِرَانَ عِنْدَهُ سُنَّةٌ، وَلَكِنَّهُ اسْتَحَبَّ الْإِفْرَادَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَفْرَدَ الْحَجَّ ثُمَّ قَصَدَ الْبَيْتَ مِنْ قَابِلِ الْعُمَرَةِ أَوْ قَبْلَهَا فِي عَامِهِ مِنْ بَلَدِهِ، أَوْ مِنْ مَكَّةَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ كَانَ عَمَلُهُ وَتَعْبُهُ وَنَفَقَتُهُ أَكْثَرُ، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ يَسْتَحِبُّ الْعُمَرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَلَا اسْتَحَبَّ التَّمَتُّعَ بِالْعُمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ، كُلُّ ذَلِكَ حَرَصَ مِنْهُ عَلَى زِيَارَةِ الْبَيْتِ وَعَلَى كَثْرَةِ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ مَنْ

(١) الموطأ: ٣٤٧، والمجلي (٦٧: ٦٧).

أَفْرَدَ عُمَرَتَهُ مِنْ حَجِّهِ كَانَ أَكْثَرَ عَمَلًا مِنَ الْقَارِنِ ، وَمَنْ كَانَ أَكْثَرَ عَمَلًا كَانَ أَكْثَرَ أَجْرًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ لَمَّا أَعْلَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ اسْتِحْبَابِهِ الْإِفْرَادَ ، وَلَعَلَّهُ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ مُفْرَدًا فِي حَجِّهِ ، فَمَالَ إِلَى ذَلِكَ وَاسْتَحَبَّهُ وَلَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] قَالَ : إِيْتَامُهَا أَنْ تَفْرُدَهَا وَتَفْرُدَ الْحَجَّ.

١٦١٥٥ - وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ السَّلَفِ رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ غَيْرُهُ إِلَّا طَاوُوسًا .

١٦١٥٦ - وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى حَدِيثُهُ هَذَا « أَفْضَلُوا بَيْنَ حَجِّكُمْ وَعُمْرَتِكُمْ ، فَإِنْ ذَلِكَ أَتَمُّ لِحَجٍّ أَحَدَكُمْ وَعُمْرَتِهِ » (*).

١٦١٥٧ - وَلِلْعُلَمَاءِ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ أَقْوَالٌ مِنْهَا :

١٦١٥٨ - قَوْلُ عُمَرَ هَذَا .

١٦١٥٩ - وَمِنْهَا قَوْلُ عَلِيٍّ ، وَطَائِفَةٍ ، قَالُوا : إِيْتَامُهَا أَنْ تُحْرِمَ بِهِمَا مِنْ مَنْزِلِكَ ، أَوْ مَسْكِنِكَ ^(١).

(٥) الْمَسْأَلَةُ : ٣٩٢ - اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْعُمْرَةَ تَجُوزُ فِي أَيِّ وَقْتٍ مِنْ أَوْقَاتِ السَّنَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَغَيْرِهَا ، أَيُّ إِنْ مِيقَاتِ الْعُمْرَةِ الزَّمَانِيَّ جَمِيعِ الْعَوَامِ وَهِيَ وَقْتُ لِاحِرَامِ الْعُمْرَةِ ، وَقَدْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَفِي ثَوَالٍ ، وَقَالَ : « عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حُجَّةً ، وَلَا يَكْرَهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ تَكَرُّرُ الْعُمْرَةِ فِي السَّنَةِ ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُعْتَمَرَ مَرَارًا ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ : « الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا » .

الْمَجْمُوعُ (١٣٣ : ٧) ، الْمَهْذَبُ (٢٠٠ : ١) ، مَغْنِي الْمَحْتَاجِ (٤٧١ : ١) ، اللَّبَابُ (٢١٥ : ١) ، بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ (٣١٥ : ١) ، كَشَافُ الْقِنَاعِ (٤٧٢ : ٢) ، الْمَغْنِي (٢٢٦ : ٣) ، الْقَوَانِينُ الْفَهْمِيَّةُ ص (١٣٠) .
(١) مُسْتَدْرَكُ زَيْدٍ (١٤٤ : ٣) ، وَأَثَارُ أَبِي يُوسُفَ (٤٨٤) ، وَسُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ (٣٠٥ : ٥) ، وَالْحُلِيِّ (٧٥ : ٧) ، وَالْمَجْمُوعُ (٢٠١ : ٧) وَالْمَغْنِي (٢٦٥ : ٣) .

١٦١٦٠ - وَمِنْهَا قَوْلُ مَنْ قَالَ: ﴿أَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾ أَيِ أَقِيمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ.

١٦١٦١ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي الثَّوْرِيُّ ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ

سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ طَاوُوسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ، قَالَ :
إِتِمَامُهُمَا أَنْ تَفْرُدَهُمَا ، وَتَحْرِمَ مِنْ ذُوِيَةِ أَهْلِكَ .

١٦١٦٢ - وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّمَا خُوطِبَ بِهِذِهِ الْآيَةُ مَنْ دَخَلَ فِي

الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ .

١٦١٦٣ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مُعَمَّرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، قَالَ :

سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ مَتْنَةِ الْحَجِّ ، فَأَمَرَ بِهَا ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّكَ تُخَالِفُ أَبَاكَ . فَقَالَ : إِنْ عَمَرَ لَمْ
يَقُلْ الَّذِي تَقُولُونَ ، إِنَّمَا قَالَ عُمَرُ : أَفْرُدُوا الْحَجَّ مِنَ الْعُمْرَةِ ، فَإِنَّهُ أَتَمُّ لِلْحَجِّ ، وَأَتَمُّ
لِلْعُمْرَةِ . أَيِ : أَنَّ الْعُمْرَةَ لَا تَتَمُّ فِي شَهْرِ الْحَجِّ إِلَّا بِهَدْيٍ - وَأَرَادَ ^(١) أَنْ يَزَارَ الْبَيْتُ فِي
غَيْرِ شَهْرِ الْحَجِّ فَجَعَلَتْهُمَا أَتَمَّ حَرَامًا وَعَاقَبْتُمُ النَّاسَ عَلَيْهَا ، وَقَدْ أَحَلَّهَا اللَّهُ تَعَالَى .
وَعَمِلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا أَكْثَرُوا عَلَيْهِ ، قَالَ : كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ ، أَوْ عُمَرُ ^(٢) .

١٦١٦٤ - قَالَ : وَأَخْبَرَنَا مُعَمَّرٌ ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ

يَقُولُ : لَوْ أَنَّ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْمُتَعَةِ .

(١) أَيِ أَرَادَ الْفَارُوقُ عَمَرَ .

(٢) تَقَدَّمَ فِي (١٥٧١٦-١٥٧١٨) ، وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي مَنَنْتِهِ (٢١:٥) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَنَّ أَتَمَّ لِلْعُمْرَةِ أَنْ تَفْرُدَهَا مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ ﴿ الْحَجِّ
أَشْهُرَ مَعْلُومَاتٍ ﴾ سُؤَالَ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ فَأَخْلَصُوا فِيهِنَ الْحَجَّ وَاعْتَمَرُوا فِيهَا سِوَاهُنَ مِنْ
الشُّهُورِ - وَأَرَادَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ تَمَامَ الْعُمْرَةِ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ
لِلَّهِ ﴾ وَذَلِكَ أَنَّ الْعُمْرَةَ أَنْ يَتَمَتَّعَ فِيهَا الْمَرْءُ بِالْحَجِّ وَلَا تَتَمُّ إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ صَاحِبَهَا هَدْيًا أَوْ يَصُومَ إِنْ لَمْ
يَجِدْ هَدْيًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ وَأَنَّ الْعُمْرَةَ فِي غَيْرِ شَهْرِ الْحَجِّ تَتَمُّ بِغَيْرِ هَدْيٍ
وَلَا صِيَامٍ ، فَأَرَادَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِالَّذِي أَمَرَ بِهِ مِنْ تَرْكِ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ تَمَامَ الْعُمْرَةِ =

١٦١٦٥ - قَالَ : وَأَخْبَرَنِي [ابن التيمي] ^(١) ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ . قَالَ :

سَمِعْتُ رَجُلًا قَالَ أَنْتَهَى عُمُرُ عَنْ مُتَعَةِ الْحَجِّ ؟ قَالَ : لَا ، أَبْعَدُ كِتَابَ اللَّهِ ؟

٧٤٠ - مَالِكٌ ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُثْمَانَ كَانَ إِذَا اعْتَمَرَ ، رَبَّمَا لَمْ يَحْطُطْ عَنْ

رَأْسِهِ حَتَّى يَرْجِعَ ^(٢) .

١٦١٦٦ - الْمُغْنِي فِي هَذَا الْخَبَرِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ مَا كَانَ عَلَيْهِ (رَضِيَ اللَّهُ

عنه) مِنَ الْخِرَافِ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْقُرْبَةِ إِلَى اللَّهِ بِالْإِنْصِرَافِ إِلَى دَارِ الْهِجْرَةِ الَّتِي افْتَرَضَ عَلَيْهِ الْمَقَامُ فِيهَا ، وَأَنْ لَا يَظْعَنَ عَنْهَا إِلَّا فِيمَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنْ دِينٍ أَوْ دُنْيَا : ظَعْنٌ سَفَرٌ ، لَا ظَعْنٌ إِقَامَةٌ عَنْهَا ، وَكَانَ مِنَ الْفَرَضِ عَلَيْهِ وَعَلَى كُلِّ مَنْ كَانَ مِثْلَهُ أَلَّا يَرْجِعَ لِلسُّكْنَى وَالْمَقَامِ إِلَى الدَّارِ الَّتِي افْتَرَضَ عَلَيْهِ الْهِجْرَةَ مِنْهَا . وَانْصَرَفَ ، وَأَنْ يَجْعَلَ الْإِنْصِرَافَ إِلَى مَوْضِعِ هِجْرَتِهِ بِمِقْدَارٍ مَا يُمَكِّنُهُ .

١٦١٦٧ - وَإِنَّمَا أَرْخَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُهَاجِرِ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ

نُسُكِهِ ثَلَاثًا - يَعْنِي لِقَضَاءِ حَاجَاتِهِ - فَرَأَى عُثْمَانُ أَنَّهُ مُسْتَغْنٍ عَنِ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ لَمَّا يَلْزَمُ مِنَ الْقِيَامِ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ ، فَكَانَ يَعَجُلُ الْأُوبَةَ إِلَى دَارِ مَقَامِهِ بِقِيَامِهِ بِأُمُورِ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

=التي أمر الله عز وجل بها وأراد عمر رضي الله عنه أيضاً أن يزار البيت في كل عام مرتين وكره أن يتمتع الناس بالعمرة إلى الحج فيلزم ذلك الناس فلا يأتوا البيت إلا مرة واحدة في السنة فاشتد الأئمة في التمتع حتى رأى الناس أن الأئمة يرون ذلك حراماً ولعمري ما رأى ذلك الأئمة حراماً ولكنهم اتبعوا ما أمر به عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك احتساباً للخير -

ولما سأل الإمام علي الفاروق عمر : انتهيت عن المتعة ؟ ، أجاب : لا ، ولكنني أردت كثرة زيارة

البيت . سنن البيهقي (٢١:٥)

(١) هكذا في الأصل غير واضحة تماماً .

(٢) الموطأ : ٣٤٧ .

١٦١٦٨ - وَفِي هَذَا الْبَابِ أَيْضًا.

قَالَ مَالِكٌ : الْعُمْرَةُ سُنَّةٌ ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَرْخَصَ فِي تَرْكِهَا .

١٦١٦٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا اللَّفْظُ يَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى وَجُوبِ الْعُمْرَةِ وَقَدْ

جَهَلَ بَعْضُ النَّاسِ مَذْهَبَ مَالِكٍ فَظَنُّوا أَنَّهُ يُوجِبُ الْعُمْرَةَ قَرْضًا بِقَوْلِهِ : وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَرْخَصَ فِي تَرْكِهَا^(١) .

١٦١٧٠ - وَقَالَ : هَذَا سَبِيلُ الْفَرَائِضِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَ جَمَاعَةِ أَصْحَابِهِ وَلَا

يَخْتَلِفُونَ عَنْهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ .

١٦١٧١ - وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : هِيَ سُنَّةٌ حَسَنَةٌ^(٢) .

١٦١٧٢ - وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَبْغِضُ يَقُولُ : هِيَ سُنَّةٌ لَا قَرْضٌ ، وَقَالَ بِمِصْرٍ هِيَ

قَرْضٌ لَزِمَ كَالْحَجِّ مَرَّةً فِي الدَّهْرِ^(٣) .

١٦١٧٣ - وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ^(٤) ، وَابْنِ عَبَّاسٍ^(٥) ، وَعَطَاءٍ ، وَطَاوُوسٍ ،

وَمُجَاهِدٍ ، وَالْحَسَنَ ، وَابْنَ سِيرِينَ ، وَدَاوُدَ ، وَسَعِيدَ بْنِ جُبَيْرٍ .

١٦١٧٤ - وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْهُ .

١٦١٧٥ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : هِيَ تَطَوُّعٌ وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ .

(١) انظر المسألة (٣٩١) أول هذا الباب .

(٢) تفسير الطبري (١٤:٤) ، والعلل (٦٨:٧) ، والمغني (٢٢٦:٣) .

(٣) «الأم» (١٣٢:٢) ، باب «هل تجب العمرة وجوب الحج؟» .

(٤) أحكام القرآن للجصاص (٢٦٤:١) ، والمغني (٢٢٣:٣) ، والمجموع (٨:٧) .

(٥) أحكام القرآن للجصاص (٢٦٤:١) ، والعلل (٣٦٦:٧) ، والمجموع (٨:٧) ، وكشف الغمة

(٢٤١:١) ، والترمذي في الحج ، باب «العمرة واجبة»

١٦١٧٦ - وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ .

١٦١٧٧ - وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : الْحَجُّ فَرِيضَةٌ وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ .

١٦١٧٨ - وَذَكَرَ الطَّبْرِيُّ أَنَّ قَوْلَ أَبِي ثَوْرٍ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ الْمَصْرِيِّ ، يُوجِبُونَ الْعُمْرَةَ (١) .

١٦١٧٩ - وَذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فَأَخْطَأَ عَلَيْهِ عِنْدَ جَمَاعَةِ أَصْحَابِهِ .

١٦١٨٠ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : الَّذِي بَلَّغْنَا وَسَمِعْنَا أَنَّهَا وَاجِبَةٌ .

١٦١٨١ - وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : إِنَّهَا وَاجِبَةٌ كَوُجُوبِ الْحَجِّ .

١٦١٨٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْمَعْرُوفُ مِنْ مَذْهَبِ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ إِجْبَابُهَا .

١٦١٨٣ - وَمِنْ حُجَّةٍ مَنْ لَمْ يُوجِبِ الْعُمْرَةَ أَنَّ اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ) لَمْ يُوجِبِ الْعُمْرَةَ بِنَصِّ مُجْتَمَعٍ عَلَيْهِ ، وَلَا أَوْجَبَهَا رَسُولُهُ فِي ثَابِتِ النُّقْلِ عَنْهُ ، وَلَا اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى إِجْبَابِهَا ، وَالْفَرُوضُ لَا تَجِبُ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ أَوْ مِنْ دَلِيلٍ مِنْهَا لَا مَدْفَعُ فِيهِ .

١٦١٨٤ - وَحُجَّةٌ مَنْ أَوْجَبَهَا - وَهُمْ الْأَكْثَرُ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

١٦١٨٥ - وَمَعْنَى أَتِمُّوا عِنْدَ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ : أَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ .

١٦١٨٦ - وَقَالُوا : لَمَا كَانَ ﴿ أَتِمُّوا ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا ﴾ .

الصَّلَاةُ ﴿النِّسَاءُ: ١٠٣﴾ أَي قَامُوا الصَّلَاةَ كَانَ مَعْنَى ﴿أَتَمُوا﴾: أَتَمُّوا.

١٦١٨٧ - وَرَوَى الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ) إِلَى (الْبَيْتِ)، قَالَ: الْحَجُّ: الْمَنَاسِكُ كُلُّهَا. وَالْعُمْرَةُ: الطَّوَافُ وَالسَّعْيُ.

١٦١٨٨ - ذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ، قَالَ: الْعُمْرَةُ سُنَّةٌ وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ مِثْلَ الْحَجِّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدَرًا.

١٦١٨٩ - وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ أَيْضًا، قَالَ: لَا يَغْتَمِرُ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً كَمَا لَا يَحِجُّ إِلَّا مَرَّةً.

١٦١٩٠ - وَقَالَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ وَتَقْضَى مِنْهَا الْمُتَعَةُ.

١٦١٩١ - وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ.

١٦١٩٢ - وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ^(١).

١٦١٩٣ - وَرَوَى وَجُوبُ الْعُمْرَةِ عَنْ: عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ^(٢).

١٦١٩٤ - وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: وَاللَّهِ إِنَّهَا لَقَرِيبَتُهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) ﴿وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]

١٦١٩٥ - وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ، وَأَبُو بَرْزَخٍ، وَعَبِيدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ حُجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَاجِبَتَانِ إِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِمُ السَّبِيلُ^(٣).

(١) المحلى (٤١:٧).

(٢) فتح الباري (١٧٦:٣)، المحلى (٣٨:٧)، المغني (٢٢٣:٣)، وسنن البيهقي (٣٥١:٤).

(٣) سنن البيهقي (٣٥١:٤)، وتفسير القرطبي (٣٦٨:٢)، والمحلى (٤١:٧).

١٦١٩٦ - والآثارُ عمنْ ذكّرنا كثيرةٌ جداً.

١٦١٩٧ - وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا نَخْرُجُ وَنُجَاهِدُ مَعَكَ ، فَإِنِّي لَا أَرَى عَمَلًا فِي الْقُرْآنِ أَفْضَلَ مِنَ الْجِهَادِ ؟ قَالَ : « لَا ، إِنْ لَكُنْ أَحْسَنَ الْجِهَادِ ، حَجُّ الْبَيْتِ حَجُّ مَبْرُورٍ »^(١).

١٦١٩٨ - وَمَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ عِنْدَ مَنْ لَمْ يُوجِبِ الْعُمْرَةَ فَرَضًا وَجُوبَ إِتْمَامِهَا وَإِتْمَامِ الْحَجِّ عَلَى مَنْ دَخَلَ فِيهَا.

١٦١٩٩ - قَالُوا : وَلَا يُقَالُ : ﴿ اِتَّمُوا ﴾ إِلَّا لِمَنْ دَخَلَ فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ.

١٦٢٠٠ - وَاسْتَدْلُوا عَلَى صِحِّهِ هَذَا التَّأْوِيلُ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ مَنْ دَخَلَ فِي حُجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ ضَرُورَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ ضَرُورَةٍ مُتَطَوِّعًا كَانَ أَوْ مُؤَدِّيًا فَرَضًا ثُمَّ عَرَضَ لَهُ مَا يَفْسُدُهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ إِتْمَامُ ذَلِكَ الْحَجِّ وَتِلْكَ الْعُمْرَةِ وَالتَّمَادِي فِيهِمَا مَعَ فَسَادِهِمَا حَتَّى يَتِمَّ هُمَا ثُمَّ يَقْضَى بَعْدَ بَخْلَافِ الصَّلَاةِ.

١٦٢٠١ - وَهَذَا الْإِجْمَاعُ أَوَّلَى بِتَأْوِيلِ الْآيَةِ إِلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى إِبْجَابِ الْعُمْرَةِ لِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾.

١٦٢٠٢ - وَفِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ أَيْضًا قَوْلَانِ آخَرَانِ قَدْ مَضَى ذِكْرُهُمَا فِي هَذَا الْبَابِ.

١٦٢٠٣ - وَمَنْ حُجَّ مَنْ لَمْ يُوجِبِ الْعُمْرَةَ حَدِيثُ الْحِجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَكَلِّبِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْعُمْرَةِ : أَوَاجِبَةٌ هِيَ ؟ قَالَ : « لَا ، وَلَأنَّ تَعْتِمِرَ خَيْرٌ لَكَ »^(٢).

(١) أخرجه أحمد ٧١/٦ و٧٩ ، والبخاري (١٥٢٠) في الحج : باب فضل الحج المبرور ، و(١٨٦١)

في جزاء الصيد : باب حج النساء ، و(٢٧٨٤) في الجهاد : باب فضل الجهاد والسير ، و(٢٨٧٦)

باب حج النساء وأخرجه النسائي ١١٤/٥-١١٥ في الحج : باب فضل الحج ، وابن ماجه

(٢٩٠١) في المناسك : باب الحج جهاد النساء ، والبيهقي ٣٢٦/٤.

(٢) رواه الترمذي في كتاب الحج رقم (٩٣١) ، باب « ما جاء في العمرة أواجبة هي أم لا ؟ » =

١٦٢٠٤ - وَهَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ ؛ لِإِنْفِرَادِ الْحَاجِّ بِهِ ، وَمَا
انْفَرَدَ بِهِ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَهُمْ^(١).

= (٢٦١:٣) ، وقال : « هذا حديث صحيح ، وهو قول بعض أهل العلم ، قالوا : العمرة ليست
بواجبة ، وكان يقال : هما حجان : الحج الأكبر يوم النحر ، والحج الأصغر : العمرة .
وقال الشافعي : العمرة سنة لا نعلم أحداً رخص في تركها ، وليس فيها شيء ثابت بأنها تطوع .
وذكره السيوطي في « الدر المنثور » (١: ٥٠٥) من طبعة (دار الفكر) ، ونسبه لابن أبي شيبة ،
وعبد بن حميد ، والترمذي عن جابر .

(١) هو حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة بن شراحيل بن كعب ، الإمام العلامة ، مفتي الكوفة مع الإمام
أبي حنيفة ، والقاضي ابن أبي ليلى ، أبو أرطاة النخعي الكوفي الفقيه ، أحد الأعلام . ولد في حياة
أنس بن مالك ، وغيره من صغار الصحابة .

روي عن : عكرمة ، وعطاء ، والحكم ، ونافع ، ومكحول ، وجبله بن سحيم ، والزهرى ، وقادة ،
والقاسم بن أبي بزة ، وعمرو بن شعيب ، وابن المنكدر ، وزيد بن جبير الطائي ، وعطية العوفي ،
والمنهال بن عمرو ، وأبي مطر ، ورياح بن عبيدة ، وأبي إسحاق ، وسماك ، وعون بن أبي جحيفة ،
وخلق سواهم .

وكان من بحور العلم ، تكلم فيه لكبير فيه ، ولندليسه ، ولنقص قليل في حفظه ، ولم يترك .
حدث عنه : منصور بن المعتمر - وهو من شيوخه - وقيس بن سعد ، وابن إسحاق ، وشعبة -
وهم من أقرانه - والحمامان ، والثوري ، وشريك ، وزيد البكائي ، وعبد بن العوام ، والمহারبي ،
وهشيم ، ومعتمر ، وغندر ، وي زيد بن هارون ، وعبد الله بن نمير ، وخلق كثير .

وقال سفيان بن عيينة : سمعت ابن أبي نجيح يقول : ما جاءنا منكم مثله - يعني حجاج ابن أرطاة -
وقال حفص بن غياث : قال لنا سفيان الثوري يوماً : من تأتون ؟ قلنا : الحجاج بن أرطاة . قال :
عليكم به ، فإنه ما بقي أحد أعرف بما يخرج من رأسه منه .

وقال حماد بن زيد : حجاج بن أرطاة أفهر عندنا بحدِيثه من سفيان . وقال ابن حميد الرازي ، عن
جرير : رأيت الحجاج يخضب بالسواد .

وقال أحمد العجلي : كان فقيهاً ، أحد مفتي الكوفة ، وكان فيه تيه ، فكان يقول : أهلكني حب
الشرف .

١٦٢٠٥ - وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحُجَّ وَلَا الْعُمْرَةَ ؟ قَالَ : «فَاحْجُجْ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ»^(١).

١٦٢٠٦ - وَهَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَهُمْ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ الْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ.

١٦٢٠٧ - وَقَدْ رَوَى الثَّوْرِيُّ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْخَنَفِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْحُجُّ وَاجِبٌ ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ»^(٢).

= ولي قضاء البصرة ، وكان جائر الحديث ، إلا أنه صاحب لإرسال ، كان يرسل عن يحيى بن أبي كثير ، ولم يسمع منه شيئاً ، ويرسل عن مكحول ، ولم يسمع منه ، وإنما يعيون منه التذليل وفاته (١٤٥) طبقات ابن سعد : ٣٥٩٦ ، طبقات خليفة : ١٦٧ ، تاريخ خليفة : ٤١٤ ، ٤٢١ التاريخ الكبير : ٣٧٨/٢ ، التاريخ الصغير : ١١٠/٢ ، المعرفة والتاريخ : ٨٠٣/٢ ، أخبار القضاة (٢٧٩:١) (٥٠٠،٤٤:٢) تاريخ الطبري (٥١١:٤) ، الضعفاء للعقيلي (٢٧٧:١) ، الجرح والتعديل : ١٥٤-١٥٦/٣ ، كتاب المجرورين : ٢٢٥-٢٢٨ ، الكامل لابن عدي : خ ١٤٠ - ١٤٣ ، تاريخ بغداد : ٢٣٠-٢٣٦ ، تهذيب الأسماء واللغات : ١٥٢-١٥٣ ، وفيات الأعيان : ٥٤-٥٦/٢ ، تاريخ الإسلام : ٥١/٦ - ٥٣ ، تذكرة الحفاظ : ١٨٦-١٨٧ ، ميزان الاعتدال : ٤٥٨ - ٤٦٠ ، سير أعلام النبلاء (٦٨:٧) ، المغني الترجمة (١٣١٢) ، تهذيب التهذيب : ١٩٦-١٩٨/٢ ، طبقات المدلسين : ١٧ ، طبقات الحفاظ : ٨١ ، خلاصة تهذيب الكمال : ٧٢ ، شذرات الذهب : ٢٢٩/١.

(١) أخرجه أبو داود في الحج ، ح (١٨١٠) ، باب الرجل يحج عن غيره (١٦٢:٢) والترمذي فيه ، ح (٣٩٠) في سننه (٢٦٠-٢٦١) ، وقال : حسن صحيح . والنسائي في المناسك ، باب «العمرة عن الرجل الذي لا يستطيع» ، وابن ماجه فيه ، ح (٢٩٠٦) ، باب «الحج عن الحي إذا لم يستطيع» (٩٧٠:٢) ، والإمام أحمد في «مسنده» (١٠:٤) ، وصححه الحاكم (٤٨١:١) علي شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ، وأخرجه البيهقي في السنن (٣٢٩:٤) .

(٢) مرسل ، رواه أبو صالح ، ماهان الخنفي عن النبي (ﷺ) ، وماهان ضعيف . نصب الراية (١٥٠:٢).

١٦٢٠٨ - وَهَذَا مُنْقَطِعٌ ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ .

١٦٢٠٩ - وَمِثْلُهُ مِمَّا يُعَارِضُهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ : « الْعُمْرَةُ الْحُجُّ الْأَصْفَرُ » .

١٦٢١٠ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا هِيَ حِجٌّ وَعُمْرَةٌ فَمَنْ قَضَاهُمَا فَقَدْ قَضَى الْفَرِيضَةَ .. وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ قُلْتُ كُلَّ عَامٍ لَوَجِبَتْ (١) .

(١) روي مسلم في « صحيحه » باب « فرض الحج مرة في العمر » والإمام أحمد (٥٨٠: ٢) من حديث أبي هريرة ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ ، فقال : « يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج ، فحجوا » ، فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً ، فقال رسول الله ﷺ : « لو قلت : نعم لوجبت ، ولما استطعتم » ، ثم قال : « ذروني ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم بكرة سؤلهم ، واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه » ، انتهى . وأخرج البخاري منه في الاعتصام بالسنة ، باب « الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ » : « ذروني ما تركتكم » ، إلى آخره .

وأخرج الترمذي ، وابن ماجه (الترمذي في باب : كم فرض الحج ؟ وابن ماجه في باب : فرض الحج ، والإمام أحمد (١١٣: ١) عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي عن أبي البخري عن علي ، قال : لما نزلت هذه الآية ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ قالوا : يا رسول الله أفني كل عام ؟ فسكت ، ثم قالوا أفني كل عام ؟ قال : لا ، ولو قلت : نعم لوجبت ، فأنزل الله ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ﴾ الآية ، انتهى ، قال الترمذي : حديث غريب من هذا الوجه ، انتهى . قال محمد - يعني البخاري - : وأبو البخري لم يدرك علياً ، انتهى كلام الترمذي . وكذلك رواه البزار في « مسنده » ، وقال : أبو البخري لم يسمع من علي ، انتهى . وأخرجه الحاكم في « المستدرک (٢٩٤: ٣) - في تفسير آل عمران » ، وسكت عنه ، ولم يتعقبه الذهبي في « مختصره » بالانقطاع ، ولكن أعله بعد الأعلى ، قال : وقد ضعفه أحمد ، انتهى . وقال عبد الله ابن أحمد عن أبيه عبد الأعلى الثعلبي ضعيف الحديث ، وقال ابن معين ، وأبو حاتم : ليس بالقوي ، وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ، ربما رفع الحديث ، وربما وقفه ، انتهى كلامه .

١٦٢١١ - قَالَ مَعْمَرٌ : قَالَ قَتَادَةُ : الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ.

١٦٢١٢ - قَالَ : وَأَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ ابْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

١٦٢١٣ - قَالَ : وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُوسٍ ، قَالَ :

سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ : إِنَّهَا لَقَرِيْنَتُهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ . ثُمَّ قَرَأَ : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ 》 . [البقرة : ١٩٦] .

١٦٢١٤ - قَالَ : وَأَخْبَرَنِي الثَّوْرِيُّ ، عَنْ سَعِيدِ الْجَرِيرِيِّ وَسُلَيْمَانَ التِّيمِيِّ ، عَنْ

حِيَانَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبَّاسٍ ، قَالَ : الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ ^(١) .

١٦٢١٥ - قَالَ : وَأَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ

عُمَرَ يَقُولُ : لَيْسَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَاجِبَتَانِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، وَمَنْ زَادَ بَعْدَهُمَا شَيْئًا فَهُوَ خَيْرٌ وَتَطَوُّعٌ ^(٢) .

١٦٢١٦ - قَالَ : وَأَخْبَرَنِي الثَّوْرِيُّ وَمَعْمَرٌ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ

عُمَرَ ، قَالَ : الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ ^(٣) .

١٦٢١٧ - قَالَ : وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، قَالَ : سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ

عَنِ الْعُمْرَةِ : وَاجِبَةٌ هِيَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ لَهُ نَسِيرُ بْنُ رُومَانَ : إِنَّ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ

لَيْسَتْ وَاجِبَةً . قَالَ : كَذَبَ الشَّعْبِيُّ ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ

لِلَّهِ 》 [البقرة : ١٩٦] .

(١) الترمذي في الحج ، باب : العمرة واجبة ، وأحكام القرآن للجصاص (٢٦٤ : ١) ، والمحلى

(٣٦٦ : ٧) ، والمجموع (٨ : ٧) ، وكشف الغمة (٢١٤ : ١) .

(٢) سنن البيهقي (٣٥١ : ٤) ، وتفسير القرطبي (٣٦٨ : ٢) ، والمحلى (٤١ : ٧) .

(٣) أحكام القرآن للجصاص (٢٦٤ : ١) ، وشرح السنة للبغوي (١٥ : ٧) ، والمغني (٢٢٣ : ٣) ،

والمجموع (٨ : ٧) .

١٦٢١٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَوْلُهُ « كَذَبَ » هَا هُنَا مَعْنَاهُ غَلَطَ ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي
اللُّغَةِ ، وَقَدْ أَتَيْنَا بِشَوَاهِدِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

١٦٢١٩ - قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : لَيْسَ مِنْ
خَلْقِ اللَّهِ أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ حُجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَاجِبَتَانِ ، وَلَا بُدَّ مِنْهُمَا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ مَنْ
اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ حَتَّى أَهْلُ يَوْأَدِي قَائِلٌ إِلَّا أَهْلُ مَكَّةَ فَإِنَّ عَلَيْهِمْ حُجَّةً وَلَيْسَتْ
عَلَيْهِمْ عُمْرَةٌ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ أَهْلُ الْبَيْتِ يَطُوفُونَ بِهِ ، وَإِنَّمَا الْعُمْرَةُ مِنْ أَجْلِ الطَّوَافِ ^(١) .

١٦٢٢٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَوْلُ عَطَاءٍ هَذَا بَعِيدٌ مِنَ التَّنْظِيرِ وَلَوْ كَانَتِ الْعُمْرَةُ
سَاقِطَةً عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ لَسَقَطَتْ عَنْ الْآفَاقِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٦٢٢١ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ ^(٢) فِي هَذَا الْبَابِ : لَا أَرَى لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي السَّنَةِ
مِرَاراً فَقَدْ قَالَهُ غَيْرُهُ .

١٦٢٢٢ - وَإِنْ كَانَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى إِبَاحَةِ الْعُمْرَةِ فِي كُلِّ السَّنَةِ ^(*) ؛ لِأَنَّهَا
لَيْسَ لَهَا عِنْدَ الْجَمِيعِ وَقْتُ مَعْلُومٌ وَلَا وَقْتُ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ تَقَامَ فِيهِ إِلَّا مِنْ بَعْدِ طَوَافِ الْحِجِّ
بِالْبَيْتِ أَوْ آخِرِهِ فِي الطَّوَافِ ، أَوْ عِنْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، إِلَى أَنْ يَتِمَّ حُجَّةٌ . وَمَا عَدَا هَذَا
الْوَقْتُ فَجَائِزٌ عَمَلُ الْعُمْرَةِ فِيهِ الْعَامَ كُلَّهُ .

(١) ذكره السيوطي في « الدر المنثور » (٥٠٤: ١) طبعة دار الفكر ، ونسبه لعبد الرزاق ، وعبد بن
حميد ، عن عطاء .

(٢) في الموطأ : ٣٤٧ .

(٥) المسألة - ٣٩٣ - لا بأس عند الشافعية والحنابلة أن يعتمر في السنة مرارا ، لأن عائشة رضي الله
عنها اعتمرت في شهر مرتين بأمر النبي ﷺ : عمرة مع قرانها ، وعمرة بعد حجها . =

١٦٢٢٣ - إِنْ أَنْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ اسْتَحَبَّ أَلَا يَزِيدَ فِي الشَّهْرِ عَلَى عُمْرَةٍ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَحَبَّ أَنْ لَا يَعْتَمِرَ الْمُعْتَمِرُ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً كَمَا قَالَ مَالِكٌ ؛ لِأَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْمَعْ عُمَرَتَيْنِ فِي عَامٍ (١).

وكره المالكية تكرار العمرة في السنة ، وخالفه مطرف من أصحابه ، وابن المواز ، قال مطرف : لا
بأس بالعمرة في السنة مراراً ، وقال ابن المواز : أرجو أن لا يكون به بأس ، وقد اعتمدت عائشة
مرتين في شهر ، ولا أرى أن يمنع أحد من التقرب إلى الله بشيء من الطاعات ، ولا من الأزدباد
من الخير في موضع ، ولم يأت بالنوع منه نص ، وهذا قول الجمهور ، إلا أن أبا حنيفة رحمه الله
تعالى ، استثنى خمسة أيام لا يعتمر فيها : يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق ، واستثنى أبو
يوسف رحمه الله تعالى : يوم النحر ، وأيام التشريق خاصة ، واستثنت الشافعية : البائت بمنى
لرمي أيام التشريق . واعتمدت عائشة في سنة مرتين . فقيلاً للقياس : لم ينكر عليها أحد ؟ فقال :
أعلى أم المؤمنين ؟ وكان أنس إذا حمم رأسه مسند الشافعي (٢٩٢:١) خرج فاعتمر ويذكر عن
علي رضي الله عنه ، أنه كان يعتمر في السنة مراراً .

(١) قال ابن قيم الجوزية في زاد المعاد - فصل في هديه (ﷺ) في حجه وعمره : ولم يحفظ عنه ﷺ ،
أنه اعتمر في السنة إلا مرة واحدة ، ولم يعتمر في سنة مرتين ، وقد ظن بعض الناس أنه اعتمر في
سنة مرتين ، واحتج بما رواه أبو داود في « سننه » عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ ، اعتمر
عمرتين ، عمرة في ذي القعدة ، وعمرة في شوال [أخرجه أبو داود (١٩٩١) ، قالوا : وليس
المراد بها ذكر مجموع ما اعتمر ، فإن أنساً ، وعائشة ، وابن عباس ، وغيرهم قد قالوا : إنه اعتمر
أربع عمر ، فعلم أن مرادها به أنه اعتمر في سنة مرتين ؛ مرة في ذي القعدة ، ومرة في شوال ،
وهذا الحديث وهم ، وإن كان محفوظاً عنها ، فإن هذا لم يقع قط ، فإنه اعتمر أربع عمر بلا ريب
العمرة الأولى كانت في ذي القعدة عمرة الحديبية ، ثم لم يعتمر إلى العام القابل ، فاعتمر عمرة
القضية في ذي القعدة ، ثم رجع إلى المدينة ولم يخرج إلى مكة حتى فتحها سنة ثمان في رمضان ،
ولم يعتمر ذلك العام ، ثم خرج إلى حنين في ست من شوال وهزم الله أعداءه ، فرجع إلى مكة ،
وأحرم بعمره ، وكان ذلك في ذي القعدة كما قال أنس ، وابن عباس : فمتى اعتمر في شوال ؟
ولكن لقي العدو في شوال ، وخرج فيه من مكة ، وقضى عمرته لما فرغ من أمر العدو في ذي
القعدة ليلاً ، ولم يجمع ذلك العام بين عمرتين ، ولا قبله ولا بعده ، ومن له عناية بأيامه ﷺ
وسيرته وأحواله ، لا يشك ولا يرتاب في ذلك .

١٦٢٢٤ - والجُمُهورُ على جواز الاستِثْثارِ مِنْهَا فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ بَرٌّ وَخَيْرٌ فَلَا يَجِبُ الْامْتِنَاعُ مِنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَلَا دَلِيلُ أَمْنٍ مِنْهُ، بَلِ الدَّلِيلُ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج : ٧٧].

١٦٢٢٥ - وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا » وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ ^(١).

١٦٢٢٦ - وَأَمَّا الْاسْتِحْبَابُ بِغَيْرِ لَازِمٍ ، وَلَا يَضِيقُ لِصَاحِبِهِ .

١٦٢٢٧ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي الثَّوْرِيُّ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : كَانُوا لَا يَعْتَمِرُونَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ^(٢).

١٦٢٢٨ - قَالَ : وَأَخْبَرَنَا جَعْفَرٌ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ الْحَسَنِ : أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ عُمَرَتَيْنِ فِي سَنَةٍ.

١٦٢٢٩ - وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ : تَكَرَّرَ الْعُمْرَةُ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ .

١٦٢٣٠ - وَأَمَّا الَّذِينَ أَجَازُوا الْعُمْرَةَ فِي السَّنَةِ مِرَاراً فَمِنْهُمْ عَلِيُّ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَعَائِشَةُ ، وَأَنَسٌ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَطَاوُوسٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ^(٣).

١٦٢٣١ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : اعْتَمَرَتْ عَائِشَةُ فِي سَنَةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ : مَرَّةً مِنَ الْجُحْفَةِ ، وَمَرَّةً مِنْ

(١) من حديث أبي هريرة ، وقد تقدم أول باب العمرة برقم (٧٣٧) من ترقيم أحاديث الموطأ.

(٢) المغني (٢٢٦:٣) ، والمحلى (٦٨:٧).

(٣) سنن البيهقي (٣٤٤:٤) ، والمغني (٢٦٦:٣) ، المحلى (٦٨:٧) ، والمجموع (١٣٦:٧).

التَّعْمِيمَ وَمَرَّةً مِنْ ذِي الْحِلْفَةِ.

١٦٢٣٢ - قَالَ : وَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنَا عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ اعْتَمَرَ فِي [عَامِ الْقِتَالِ] ^(١) عُمَرَتَيْنِ ^(٢).

١٦٢٣٣ - قَالَ : وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ صَدَقَةَ ، عَنِ الْقَاسِمِ ، قَالَ : فَرَطْتُ عَائِشَةَ فِي الْحِجِّ ، فَأَعْتَمَرْتُ تِلْكَ السَّنَةَ مَرَارًا ثَلَاثًا.

١٦٢٣٤ - قَالَ صَدَقَةُ : قُلْتُ لِلْقَاسِمِ : أَنْكَرَ عَلَيْهَا أَحَدٌ ؟ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! عَلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ؟.

١٦٢٣٥ - وَذَكَرَ الطَّبْرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ! قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُعَاذَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : الْعُمْرَةُ فِي السَّنَةِ كُلِّهَا إِلَّا أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ ، هِيَ : يَوْمُ عَرَفَةَ ، وَيَوْمُ النَّحْرِ ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ .

١٦٢٣٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ، قَالُوا : الْعُمْرَةُ جَائِزَةٌ فِي السَّنَةِ كُلِّهَا إِلَّا يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ فَإِنَّهَا مَكْرُوهَةٌ فِيهَا.

١٦٢٣٧ - وَكَانَ الْقَاسِمُ يُكْرَهُ عُمَرَتَيْنِ فِيهَا ، وَيَقُولُ : فِي كُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةٌ.

١٦٢٣٨ - وَكَذَلِكَ قَالَ طَاوُوسٌ : فِي كُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةٌ .

١٦٢٣٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) : فِي كُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةٌ .

١٦٢٤٠ - وَقَالَ عِكْرَمَةُ : يَعْتَمَرُ مَتَى شَاءَ .

(١) ما بين الحاصرتين مكانها غير واضح بالأصل ، وما أثبتته هو المراد فإنه رضي الله عنه قد اعتمر عام القتال بين الحجاج وابن الزبير في شوال ، وفي رجب .

(٢) سنن البيهقي (٤: ٣٤٤) ، المحلى (٧: ٦٩) ، المغني (٣: ٢٢٦) ، المجموع (٧: ١٣٦).

- ١٦٢٤١ - وَقَالَ عَطَاءٌ: إِنْ شَاءَ اعْتَمَرَ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّتَيْنِ .
- ١٦٢٤٢ - وَعَنْ طَاوُوسٍ: إِذَا ذَهَبَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ فَاعْتَمَرَ مَا شِئْتَ .
- ١٦٢٤٣ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: السَّنَةُ كُلُّهَا وَقْتُ الْعُمْرَةِ يَعْتَمَرُ فِيهَا مَنْ شَاءَ مَتَى شَاءَ .
- ١٦٢٤٤ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَسَائِرِ الْفُقَهَاءِ إِلَّا مَا ذَكَرْنَا مِنْ تَخْصِيصِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .
- ١٦٢٤٥ - وَقَدْ يَحْتَمِلُ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ أَنْ يُجُوزَ الْعُمْرَةُ لِكُلِّ مَنْ طَافَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ الْحُلَّ كُلَّهُ، وَلَيْسَتْ الْعُمْرَةُ بِوَاجِبَةٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .
- ١٦٢٤٦ - قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُعْتَمِرِ يَقَعُ بِأَهْلِهِ أَنْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْهَدْيِ وَعُمْرَةٌ أُخْرَى يَتَدَيَّرُهَا بَعْدَ إِتْمَامِهَا الَّتِي أَفْسَدَ، وَيُحْرَمُ مِنْ حَيْثُ أَحْرَمَ بِعُمْرَتِهِ الَّتِي أَفْسَدَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحْرَمَ مِنْ مَكَانٍ أَبْعَدَ مِنْ مِيقَاتِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرَمَ إِلَّا مِنْ مِيقَاتِهِ .
- ١٦٢٤٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِي أَنْ كُلَّ مَنْ أَفْسَدَ عُمْرَتَهُ بِوَطْءِ أَهْلِهِ أَنْ عَلَيْهِ إِتْمَامُهَا ثُمَّ قَضَاءُهَا إِلَّا شَيْءٌ جَاءَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ سَدَّكَرُهُ فِي (بَابِ مَنْ وَطِئَ فِي حَجِّهِ) لَمْ يَتَابِعْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ - فَإِنَّهُمْ مُجْمِعُونَ - غَيْرِ الرُّوَايَةِ الَّتِي جَاءَتْ عَنِ الْحَسَنِ - عَلَى التَّمَادِي فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ حَتَّى يَتِمَّ ذَلِكَ، ثُمَّ الْقَضَاءُ بَعْدُ، وَالْهَدْيُ لِلْإِفْسَادِ (*).

(٥) المسألة - ٣٩٤ - تفسد العمرة عند الحنفية إن جامع قبل أن يطوف أربعة أشواط، وعليه قضاؤها، وشاة. وإن وطئ بعدما طاف أربعة أشواط فلا تفسد، ولا يلزمه قضاؤها، وعليه شاة .

وتفسد عند المالكية والحنابلة إن جامع قبل تمام السعي، قبل الحلق، وعليه لإفسادها هدي عند المالكية، وشاة عند الحنفابلة، ولا فدية على مكروهة، ولا يفسد بعد تمام السعي وقبل الحلق.

وتفسد عند الشافعية إن جامع قبل التحلل أو الفراغ منها، وعليه لإفسادها بدنة كالحج، لتغليظ الجنابة .

١٦٢٤٨ - إلا أنهم اختلفوا في الوقت الذي إذا جامع فيه المتمر أفسد عمرته ،

ف :

١٦٢٤٩ - مذهب مالك ، والشافعي : أن المتمر إذا وطئ بعد إحرامه بالعمره إلى أن يكمل السعي بعد الطواف فعليه عمرته ، وعليه المضي فيها حتى يتم ، والهدي لإفسادها ثم قضاؤها ، وإن جامع قبل الحلاق وبعد السعي فعليه دم . وهو قول الشافعي .

١٦٢٥٠ - قال الشافعي^(١) : إن جامع المتمر فيما بين الإحرام وبين أن يفرغ من الطواف والسعي أفرد عمرته .

١٦٢٥١ - وقال أبو حنيفة : إن طاف ثلاثة أشواط ثم جامع فقد أفسد عمرته ، وإن طاف أربعة أشواط ثم جامع فعليه دم ولم يكن عليه قضاء عمرته ويتمادي ويجزيه ، وعليه دم يجزيه منه شاة .

١٦٢٥٢ - قال أبو عمر : الصواب في هذه المسألة ما قاله مالك والشافعي ، وأما قول الكوفيين فلا وجه له إلا خطأ الرأي والإغراق في القياس الفامد على غير أصل .

١٦٢٥٣ - وقال الشافعي^(٢) : أحب لمن أفسد عمرته أن يعجل الهدي ، وله أن يؤخره إلى القضاء^(٣) .

= وانظر في هذه المسألة : الكتاب مع الباب (٢٠٢:١) ، الشرح الصغير (٩٤:٢) ، غاية المنتهى

(٣٨٢:١) ، معنى المحتاج (٥٢٢:١) ، الفقه الإسلامي وأدلته (٢٤٧:٣) .

(١) في « الأم » (٢١٨:٢) ، باب « ما يفسد الحج » .

(٢) « الأم » (٢١٨:٢) .

١٦٢٥٤ - وَأَمَّا مَالِكٌ فَاسْتَحَبَّ تَأْخِيرَهُ إِلَى الْقَضَاءِ ^(١).

١٦٢٥٥ - وَكُلُّهُمْ يَرَى أَنْ يَقْضِيَ الْعُمْرَةَ مَنْ أَفْسَدَهَا مِنْ مِيقَاتِهِ الَّذِي أَحْرَمَ مِنْهُ بِهَا إِلَّا أَنْ مَالِكًا قَالَ : إِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِهَا مِنْ أَعْدَ مِنْ مِيقَاتِهِ أَجْزَاءُ الْإِحْرَامِ بِهَا مِنْ الْمِيقَاتِ .

١٦٢٥٦ - وَقَالَ مَالِكٌ : مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمُرْوَةِ وَهُوَ جُنُبٌ أَوْ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ ثُمَّ وَقَعَ بِأَهْلِهِ ثُمَّ ذَكَرَ ؟ قَالَ : يَغْتَسِلُ وَيَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَعُودُ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمُرْوَةِ ، وَيَعْتَمِرُ عُمْرَةً أُخْرَى وَيَهْدِي .

١٦٢٥٧ - وَعَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا وَهِيَ مُحْرِمَةٌ مِثْلُ ذَلِكَ .

١٦٢٥٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : إِنَّمَا أَمْرُهُ بِإِعَادَةِ الطَّوَافِ ؛ لِأَنَّهُ طَوَّافُهُ كَانَ كَلَا طَوَافٍ إِذْ طَافَهُ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ وَلَمَّا كَانَ عَلَى الْمَفْسِدِ عِمْرَتُهُ التَّمَادِي فِيهَا حَتَّى يَتِمَّهَا .
أَمَرْنَا بِالْكَفَّارَةِ لِلطَّوَافِ ؛ لِأَنَّهُ كَالصَّلَاةِ لَا يَعْمَلُ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا الطَّهَارَةُ .

١٦٢٥٩ - وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ .

١٦٢٦٠ - وَيُلْزَمُ أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ أَنْ يَأْمُرُوهُ بِالطَّهَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَكَّةَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى بَلَدِهِ إِنْ كَانَ وَطَنُهُ قَبْلَ أَنْ يَكْمَلَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ .

١٦٢٦١ - قَالَ مَالِكٌ : فَأَمَّا الْعُمْرَةُ مِنَ التَّنْعِيمِ فَإِنَّهُ مَنْ شَاءَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ ثُمَّ يُحْرِمُ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَجْزِي عَنْهُ إِنْ شَاءَ ، وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَهْلُ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّذِي وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنَ التَّنْعِيمِ ^(٢) .

(١) (الأمم) (٢: ٢١٨) .

(٢) الموطأ : ٣٤٨ .

١٦٢٦٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَا مَدْخَلَ لِلْقَوْلِ فِي هَذَا ، وَإِنَّمَا اخْتَارَ مَالِكٌ (رَحِمَهُ اللَّهُ) أَنْ يُحْرِمَ الْمُعْتَمِرَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ الْمَوَاقِيتَ لِلْحَاجِّ مِنْهُمْ وَالْمُعْتَمِرِ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مِيقَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَفْضَلَ ، وَالتَّنْعِيمُ أَقْرَبُ الْحَلِّ إِلَى الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيِ .

١٦٢٦٣ - هَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَلَا يَصِحُّ الْعُمْرَةُ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِلَّا مِنَ الْحَلِّ لِمَكِّيٍّ وَغَيْرِ مَكِّيٍّ ، فَإِنْ بَعْدَ كَانَ أَكْثَرَ عَمَلًا وَأَفْضَلَ ، وَيَجْزِي أَقْلُ الْحَلِّ وَهُوَ التَّنْعِيمُ ، وَذَلِكَ أَنْ يُحْرِمَ بِهَا مِنَ الْحَلِّ . فَأَقْصَاهُ الْمَوَاقِيتُ وَأَدْنَاهُ التَّنْعِيمُ .

١٦٢٦٤ - وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ مِنَ الْحَرَمِ ، فَقَالَ مَالِكٌ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا فَعَلَ ذَلِكَ ، وَلَا يُحْرِمُ أَحَدٌ مِنْ مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ .

١٦٢٦٥ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ : مَنْ أَحْرَمَ بِمَكَّةَ أَوْ مِنَ الْحَرَمِ بِعُمْرَةٍ فَإِنْ خَرَجَ مُحْرِمًا إِلَى الْحَلِّ ثُمَّ عَمِلَ عُمْرَتَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى حُلَّ فَعَلَيْهِ دَمٌ لِتَرْكِهِ الْمِيقَاتِ ، وَكَذَلِكَ لَوَطَّافَ بِهَا شَوَاطِأَ أَوْ شَوَاطِئَ لَزِمَهُ الدَّمُ وَلَا يَسْقُطُهُ عَنْهُ خُرُوجُهُ إِلَى الْمِيقَاتِ .

١٦٢٦٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قِيَاسُ قَوْلِ مَالِكٍ (الْأَوَّلُ) عِنْدِي فِيمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ مِنَ الْحَرَمِ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الدَّمُ وَلَا يَنْفَعُهُ خُرُوجُهُ إِلَى الْحَلِّ بَعْدَ إِحْرَامِهِ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مَكَّةَ ، (وَالثَّانِي) : إِنْ خَرَجَ مُلَبِّيًا يُلَبِّي بِالْعُمْرَةِ وَخَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ يَدْخُلُ ثُمَّ يَدْخُلُ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

(٢٢) باب نكاح المحرم (*)

٧٤١ - مَالِكٌ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ - مَوْلَاهُ - وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَزَوَّجَاهُ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ [بِالْمَدِينَةِ] ^(١) قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ ^(٢).

٧٤٢ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ - وَأَبَانَ يُؤَمِّدُ أَمِيرُ الْحَاجِّ ، وَهُمَا مُخْرِمَانِ - : إِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْكَحَ طَلْحَةَ بِنْتُ عُمَرَ ابْنَةَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَأَرَدْتُ أَنْ تَحْضُرَ ؟ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَبَانُ ، وَقَالَ : سَمِعْتُ عُثْمَانَ يَقُولُهُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَنْكَحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يَخْطُبُ » ^(٣).

٧٤٣ - مَالِكٌ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ : أَنَّ أَبَا غَطَفَانَ بْنَ طَرِيفٍ الْمُرِّي

(٥) المسألة: ٣٩٥ - لا يصح النكاح في إحرام العاقدین أو الزوجة بحج أو عمرة أو بهما أو مطلقاً صحيحاً أو فاسداً، وإن عقده الإمام ، أو كان بين التحليلين ، لحديث : « لا ینکح المحرم ولا ینکح » . وقد قال الجمهور أنه لا يجوز نكاح المحرم ، فلا ینکح ولا ینکح ، فإن فعل فالنكاح باطل . وقال أبو حنيفة : لا بأس بذلك . لتعارض حديثين : حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ نكح ميمونة وهو محرم وقال محمد بن الحسن : لا نعلم أحداً ينبغي أن يكون أعلم بتزوج رسول الله ﷺ ميمونة من ابن عباس ، وحديث ميمونة أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال ، وإذا قلنا : تعارض الفعل فسقط الاستدلال به ، فیرجع القول ، وهو حديث « لا ینکح المحرم ولا ینکح » .

(١) ما بین الحاصرتین ليس في النسخ الخطیة ، وأثبتته من الموطأ .

(٢) الموطأ : ٣٤٨ .

(٣) الموطأ : ٣٤٨ ، والموطأ برواية محمد بن الحسن : ٤٣٦ ، الحديث (١٤٩) ، وأخرجه مسلم في النکاح (٣٣٨٥ - ٣٣٨٩) من طبعتنا باب « تحريم نكاح المحرم » . ویرقم : ٤١ - (١٤٠٩) ، ص (١٠٣٠ : ٢) وأبو داود في الحج ، ح (١٨٤١ - ١٨٤٢) ، باب « المحرم یتزوج » (١٦٩ : ٢) ، والترمذي فيه ، ح (٨٤٠) ، باب « ما جاء في كراهية تزويج المحرم » (١٩٠ : ٣) وقال : حسن =

أخبره أن أباه طريفاً تزوج امرأة وهو محرم ؛ فرد عمرُ بن الخطاب نكاحه^(١).

٧٤٤ - مالكٌ عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا ينكح المحرم

ولا يخطبُ على نفسه ولا على غيره^(٢).

٧٤٥ - مالكٌ أنه بلغه أن سعيد بن المسيب ، وسالم بن عبد الله ،

وسليمان بن يسار ، سئلوا عن نكاح المحرم ؟ فقالوا : لا ينكح المحرم ولا ينكح^(٣).

١٦٢٦٧ - قال مالكٌ في الرجل المحرم : إنه يُراجع امرأته إن شاء إذا كانت في

عدية منه^(٤).

١٦٢٦٨ - قال أبو عمر : حديث مالك عن ربيعة في هذا الباب غير متصل ،

وقد رواه مطرُ الوراقُ فوصله .

١٦٢٦٩ - رواه حماد بن زيد ، عن مطر الوراق ، عن ربيعة بن أبي عبد

الرحمن ، عن سليمان بن يسار ، عن أبي رافع : أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة

= صحيح ، والنسائي في المناسك (١٩٢:٥) ، باب « النهي عن ذلك » وفي النكاح

(٨٩٠:٨٨) ، باب « النهي عن نكاح المحرم » ، وابن ماجه في النكاح ، ح (١٩٦٦) ، باب « المحرم

يتزوج » (٦٣٢:١) كما أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٦٨:٢) ، والطيالسي

(٧٤) ، والإمام أحمد (٦٨٠:٦٤) ، والدارمي (٣٧:٢) ، البيهقي في السنن (٦٥:٥) ، وفي

« معرفة السنن والآثار » (٩٧٣٨:٧)

(١) الموطأ : ٣٤٩ ، والموطأ برواية محمد بن الحسن ، ص (١٤٩) ، الأثر (٤٣٨) ، وسنن البيهقي

(٦٦:٥) ، و (٢١٣:٧) ، و « معرفة السنن والآثار » (٩٧٥٦:٧) ، والمجموع (٢٩٠:٧) .

(٢) الموطأ : ٣٤٩ ، و الموطأ برواية محمد بن الحسن ، ص (١٤٩) ، الأثر (٤٣٧) وسنن البيهقي

(٦٥:٥) ، و « معرفة السنن والآثار » (٩٧٥٧:٧) ، والمحلى (١٩٨:٧) .

(٣) الموطأ : ٣٤٩ .

(٤) قاله في الموطأ : ٣٤٩ .

وَهُوَ حَلَالٌ ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ . وَكَتَبَ الرَّسُولُ بَيْنَهُمَا ^(١).

١٦٢٧٠ - فَأَمَّا تَزْوِيجُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ ، فَقَدْ اخْتَلَفَتْ فِيهِ الْآثَارُ الْمُسْتَدَّةُ ،

وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ السِّيَرِ وَالْعِلْمِ فِي الْأَخْبَارِ : أَنَّ الْآثَارَ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا أَتَتْ مُتَوَاتِرَةً مِنْ طَرَفَيْ شَيْءٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، وَهُوَ مَوْلَاهَا وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ ، وَهُوَ ابْنُ أُخْتِهَا ، وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَابْنُ شِهَابٍ ، وَجُمْهُورُ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَنْكِحْ مَيْمُونَةَ إِلَّا وَهُوَ حَلَالٌ .

١٦٢٧١ - وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصُّحَابَةِ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نَكَحَ

مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَحَدِيثُهُ بِذَلِكَ صَحِيحٌ ثَابِتٌ مِنْ نِكَاحِ مَيْمُونَةَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَارِضًا مَعَ رَوَايَةِ غَيْرِهِ فَيَسْقُطُ الْاجْتِجَاعُ بِكَلَامِ الطَّائِفَتَيْنِ ، وَتَطْلُبُ الْحُجَّةُ

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٩٢:٦ - ٣٩٣) ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْحَجِّ (٨٤١) ، بَاب «مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْمُحْرَمِ» ، (١٩١:٣) ، وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسَنَدَهُ غَيْرَ حَمَادِ ابْنِ زَيْدٍ ، عَنْ مَطَرِ الْوَرَّاقِ ، عَنْ رِبْعَةَ ، وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ رِبْعَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ ، رَوَاهُ مَالِكٌ مَرْسَلًا .

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (٣٨:٢) ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «سُورَةِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (٢٧٠:٢)

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (١٥١:٣) :

هَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ مَطَرُ الْوَرَّاقِ عَنْ رِبْعَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، وَذَلِكَ عِنْدِي غُلْطٌ مِنْ مَطَرٍ ؛ لِأَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ وَلَدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ ، وَقِيلَ سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ ، وَمَاتَ أَبُو رَافِعٍ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ قَتْلِ عُثْمَانَ بَيْسِيرٍ ، وَكَانَ قَتْلُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ ، وَغَيْرُ جَائِزٍ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْمَعَ سُلَيْمَانَ بْنُ يَسَارٍ مِنْ أَبِي رَافِعٍ ، وَيُمْكِنُ صَحِيحٌ أَنْ يَسْمَعَ سُلَيْمَانَ بْنُ يَسَارٍ مِنْ مَيْمُونَةَ ، لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ مَوْلَدِهِ ، وَلِأَنَّ مَيْمُونَةَ مَوْلَاةً ، وَمَوْلَاةُ أَخَوَاتِهِمْ أَعْتَقَتْهُمْ ، =

مِنْ غَيْرِ قِصَّةٍ مِّمُونَةَ .

١٦٢٧٢ - وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَإِنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ ، وَقَالَ : « لَا يَنْكَحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ » ^(١) . وَلَا مُعَارَضَ لَهُ ، لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي نِكَاحِ مِّمُونَةَ قَدْ عَارَضَهُ فِي ذَلِكَ غَيْرُهُ .

١٦٢٧٣ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ وَعَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو فَرَاةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مِّمُونَةُ ابْنَةُ الْحَارِثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ ^(٢) .

ولا يؤم لها وتوفيت ميمونة سنة ست وستين ، وصلى عليها ابن عباس ، فغير نكير أن يسمع منها ، ويستحيل أن يخفي عليه أمرها ، وهو مولاها ، وموضعه من الفقه موضعه .
وقصة ميمونة هذه أصل هذا الباب ، عند أهل العلم ، وغير ممكن سماعه من أبي رافع ، فلا معنى لرواية مطر ، وما رواه مالك أولى ، وبالله التوفيق .

(١) تقدم حديث عثمان رضي الله عنه في (٧٤٢)

(٢) أخرجه مسلم في النكاح ، ح (٣٣٩٢) في طبعنا ، باب « تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته » ، ويرقم (١٤١١) في طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في الحج (١٨٤٣) ، باب « المحرم يتزوج » (١٦٩:٢) ، والترمذي في الحج (٨٤٥) باب « ما جاء في الرخصة في ذلك » (٢٠٣:٣) ، وابن ماجه في النكاح (١٩٦٤) باب « المحرم يتزوج » (٦٣٢:١) ، والنسائي في النكاح من سننه الكبرى على ما جاء في « تحفة الأشراف » (٤٩٦:١٢) ، وابن حبان في صحيحه (٤١٣٦) ، والبيهقي في السنن (٦٦:٥) .

١٦٢٧٤ - قَالَ يَزِيدُ ^(١) : كَانَتْ خَالَتِي وَخَالَهٗ ابْنُ عَبَّاسٍ .

١٦٢٧٥ - وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ ، عَنْ مَيْمُونَةَ ، قَالَتْ : تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَرَفٍ ، وَهُمَا حِلَالَانِ بَعْدَمَا رَجَعَا مِنْ مَكَّةَ ^(٢) .

١٦٢٧٦ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي

(١) هو يزيد بن الأصم من جلة التابعين بالرقعة ، ولأبيه صحبة ، وهو عمرو ، ويقال : عبد عمرو ، ويقال عدس بن معاوية ، الإمام ، الحافظ ، أبو عوف العامري ، البكائي . حدث عن خالته أم المؤمنين ميمونة وهي التي ربه ، وابن خالته ابن عباس ، وعلي بن أبي طالب ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبي هريرة ، وعائشة ، ومعاوية وعوف بن مالك ، وغيرهم .

ولم تصح روايته عن علي ، وقد أدركه وكان بالكوفة في خلافته حدث عنه ابن أخيه عبد الله بن عبد الله بن الأصم ، وميمون بن مهران ، وابن أخيه عبيد الله بن عبد الله ، ورائد بن كيسان وأبو إسحاق الشيباني ، وابن شهاب ، وأجلح الكندي ، وعلي ابن بزعة ، ويزيد بن يزيد بن جابر على خلاف فيه ، وجعفر بن برقان ، وليث بن أبي سليم ، وأبو جناب الكلبي ، وعبد الملك بن عطاء ، وآخرون .

وأمه برزة الهلالية أخت أم المؤمنين ، وأم الفضل لبابة الكبرى ، وعصمة والدة خالد بن الوليد .

وكان كثير الحديث ، قاله ابن سعد ، وثقه العجلي وأبو زرعة والنسائي وغيرهم .

وترجمته في طبقات ابن سعد ٤٧٩/٧ ، طبقات خليفة ت ٣٠٦٧ ، تاريخ البخاري ٣١٨/٨ ، المعرفة والتاريخ ٣٩٦/١ ، المرح والتعديل القسم الثاني من المجلد الرابع ٢٥٢ ، الحلية ٩٧/٤ ، تاريخ ابن عساكر ١٢٤/١٨ أ ، أسد الغابة ١٠٤/٥ ، تهذيب الأسماء واللغات القسم الأول من الجزء الثاني ١٦١ ، تهذيب الكمال ص ١٥٣٢ ، تاريخ الإسلام ٢١٠/٤ ، العبر ١٢٦/١ ، سير أعلام النبلاء (٥١٧:٤) ، تهذيب التهذيب ١٧٢/٤ ب ، العقد الثمين ٤٦٠/٧ ، الإصابة ت ٩٣٨١ ، تهذيب التهذيب ٣١٣/١١ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٤٣٠ .

(٢) أخرجه من طرق عن حماد بن سلمة ، به : الإمام أحمد في « مسنده » (٣٣٥:٦) ، وأبو داود في المناسك (١٨٤٣) باب « المحرم يتزوج » والدارمي (٣٨:٢) ، والدارقطني (٢٦٢:٣) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢٧٠:٢) ، والبيهقي في السنن (٢١٠:٧) .

يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ حَلَالًا.

١٦٢٧٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ نَقَلَ قَوْمٌ حَدِيثَ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِ مُرْسَلًا؛ لِظَاهِرِ

رِوَايَةِ الزَّهْرِيِّ، وَلَيْسَ كَمَا ظَهَرَ إِلَّا رِوَايَةُ الزَّهْرِيِّ فَحَمَلَتْ لِلتَّأْوِيلِ.

١٦٢٧٨ - وَجَازَلْنِي أَخْبَرْتُهُ مَيْمُونَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا أَنْ يُخْبِرَ بَأَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ حَلَالًا يُحَدِّثُ بِهِ هَكَذَا وَحْدَهُ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا.

١٦٢٧٩ - عَلَى أَنَّهُمْ يُلْزِمُهُمْ مِثْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ»^(١)، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ مَيْمُونَةَ أَخْبَرَتْهُ، وَمَوْضِعُ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ

مَيْمُونَةَ بِمَوْضِعِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِ سَوَاءٌ.

١٦٢٨٠ - وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي نِكَاحِ الْمُحْرَمِ^(٢).

١٦٢٨١ - فَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُمَا، وَاللَّيْثُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَا

يُنْكَحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ، فَإِنْ فَعَلَ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ.

(١) الحديث أخرجه البخاري في النكاح، ح (٥١١٤)، باب «نكاح المحرم» (١٦٥:٩) من فتح

الباري. وأخرجه مسلم في النكاح، ح (٣٣٩) من طبعتنا باب «تحريم نكاح المحرم»، وبرقم

٤٦- (١٤١٠)، ص ١٠٣١:٢ من طبعة عبد الباقي. والترمذي في الحج، ح (٨٤٤)، باب ما

جاء في الرخصة في ذلك (٢٠١:٣)، وقال صحيح، والنسائي في المناسك (١٩١:٥)، وفي

النكاح (٨٧:٦) (كلاهما في المجتبى). وابن ماجه في النكاح، ح (١٩٦٥)، باب «المحرم

يتزوج» (٦٣٢:١). والبيهقي في السنن (٢١٠:٧) وفي «معركة السنن والآثار» (٩٧٤٠:٧)،

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦٩:٢).

(٢) تقدم ذلك في المسألة السابقة (٣٩٥).

١٦٢٨٢ - وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَسَلِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَسَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ^(١) .
١٦٢٨٣ - وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ .

١٦٢٨٤ - قَالَ أَحْمَدُ : ذَهَبَ فِيهِ إِلَى حَدِيثِ عَثْمَانَ ، وَقَالَ : رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا .

١٦٢٨٥ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ : لَا بَأْسَ أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْرِمُ وَأَنْ يَنْكَحَ .

١٦٢٨٦ - وَهُوَ قَوْلُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ .

١٦٢٨٧ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَرَ يَنْكَاحَ الْمُحْرِمَ بِأَسَا .

١٦٢٨٨ - قَالَ : وَأَخْبَرَنِي الثَّوْرِيُّ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : يَتَزَوَّجُ الْمُحْرِمُ إِنْ شَاءَ ، لَا بَأْسَ بِهِ .

١٦٢٨٩ - قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ : وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : لَا يُلْتَفَتُ إِلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، حُجَّةُ الْكُوفِيِّينَ فِي جَوَازِ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ .

١٦٢٩٠ - رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، مِنْهُمْ : عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ ، وَمُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ أَبُو الشَّعْثَاءِ ، وَعُكْرِمَةُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ .

١٦٢٩١ - وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، قَالَ : حَدَّثَ ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ .

فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ : حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ ...
 قَالَ عُمَرَوُ : فَقُلْتُ لِابْنِ شِهَابٍ : أَتَجْعَلُ حِفْظَ ابْنِ عَبَّاسٍ كَحِفْظِ أَغْرَابِي يُوَلِّ عَلَى
 فَعَذْبِهِ ۱۱ (١).

١٦٢٩٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ ذَكَرْنَا حُجَّةَ الْحِجَازِيِّينَ الْقَائِلِينَ بِأَنْ نِكَاحَ الْمُحْرِمِ
 لَا يَجُوزُ لِحَدِيثِ عُثْمَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ ، وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ
 الْخَطَّابِ فَرَّقَ بَيْنَ (مَنْ) (٢) نَكَحَ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ ، وَالْفُرْقَةُ لَا تَكُونُ فِي هَذَا إِلَّا عَنْ بَصِيرَةٍ
 مُسْتَحْكِمَةٍ وَذَكَرْنَا جَمَاعَةَ الْأُئِمَّةِ الْقَائِلِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَلَيْسَ مَعَ الْعِرَاقِيِّينَ فِي هَذَا
 حُجَّةٌ إِلَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِصَّةٍ قَدْ خَالَفَهُ فِيهَا غَيْرُهُ بِمَا قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

١٦٢٩٣ - وَقَدْ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ،
 قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ
 عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ ، قَالَ : أَتَيْتُ صَفِيَّةَ ابْنَةَ
 شَيْبَةَ (٣) امْرَأَةً كَبِيرَةً ، فَقُلْتُ لَهَا : أَتَزَوَّجُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ ؟ قَالَتْ :
 لَا وَاللَّهِ ؛ لَقَدْ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ حَلَالَةٌ .

١٦٢٩٤ - وَأَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا

(١) « معرفة السنن والآثار » (٧: ٩٧٤)، وقال البيهقي هذا الذي ذكره عمرو بن دينار لا يوجب طعنًا
 في روايته ، ولو كان مطعونًا في الرواية لما احتج به ابن شهاب الزهري ، وإنما قصد عمرو بن دينار بما
 قال ترجيح رواية ابن عباس على رواية يزيد ابن الأصم والترجيح يقع بما قال عمرو . ولو كان يزيد
 يقوله مرسلًا كما كان ابن عباس يقوله مرسلًا إذ لم يشهد عمرو القصة . كما لم يشهدها يزيد بن
 الأصم إلا أن يزيدًا إنما رواه عن ميمونة وهي صاحبة الأمر . وهي أعلم بأمرها من غيرها .

(٢) زيادة متعينة .

(٣) طبقات ابن سعد (٨: ١٣٣) .

أحمد بن عمرو ، قال : حدثنا ابن سنجر^(١) ، قال : حدثنا أبو المغيرة ، قال : حدثنا الأوزاعي ، قال : حدثنا عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم .

١٦٢٩٥ - قال سعيد بن المسيب : وهم ابن عباس ، وإن كانت خالته : تزوج رسول الله ﷺ بعد ما حل .

١٦٢٩٦ - قال أبو عمر : أظن القائل قال سعيد : عطاء . أو الأوزاعي .

١٦٢٩٧ - واختلف أهل السير في تزويج رسول الله ﷺ فذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب أنه تزوجها حلالا ، وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى : تزوجها وهو محرم ، والأول أصح إن شاء الله ، والحجة في ذلك حديث عثمان ، والحمد لله .

١٦٢٩٨ - وأما قول مالك في الرجل المحرم : أنه يراجع زوجته إن شاء إذا كانت في عدة منه ، فلا خلاف في ذلك بين أئمة الفقهاء بالأمصار ، وليس المراجعة كالنكاح ؛ لأنها زوجه لا يحل في رجعتها الصداق ولا الولي ، وتلزم نفقتها ، ويلحقها طلاقه لو طلقها ، وكذلك أبنائه وظهاره منها .

(٢٣) باب حجامه المحرم (*)

٧٤٦ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُخْرِمٌ فَوْقَ رَأْسِهِ ، وَهُوَ يَوْمُئِذٍ بِلُحْيِي جَمَلٍ ، فَكَانَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ ^(١).

٧٤٧ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا مِمَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ ^(٢).

١٦٢٩٩ - قَالَ مَالِكٌ : لَا يَحْتَجِمُ الْمُحْرِمُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ .

(٥) المسألة : ٣٩٦ - للمحرم الاحتجام والفصد ما لم يقطع بهما شعرا ؛ لأن النبي ﷺ احتجم وهو محرم (متفق عليه عن ابن عباس) .

والاحتجام هو : فصد قليل من الدم من عل سطح الجلد باستخدام كأس زجاجي خاص ، وهو على نوعين : حجامه جافة . وحجامه رطبة . أما فوائدها فهي في تخفيف الآلام (الروماتيزمية) ، وأوجاع الصدر . حيث تنشط الدورة الدموية ، وتفيد في حالات عسر البول الناتج عن التهاب الكلية ، وفي بعض أمراض القلب لتخفيف الاحتقان الدموي ، وفي آلام المفاصل ، وراجع الموضوع في كتاب الطب النبوي ص (١٦٠) وما بعدها من الطبعة الرابعة عشرة من تحقيقنا والتي صدرت في محرم ١٤١١ هـ .

(١) الموطأ : ٣٥٠ ، ووصله البخاري في جزاء الصيد ، حديث (١٨٣٥) باب « الحجامه للمحرم » ، فتح الباري (٥٠:٤) ومسلم في الحج ، حديث (٢٨٧٨) من طبعتنا ص (٤٩٦:٤) ، باب « جواز الحجامه للمحرم » ، ويرقم (٨٧-١٢٠٢) ، ص (٨٦٢:٢) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في المناسك ، حديث رقم (١٨٣٥) ، باب « المحرم يحتجم » (١٦٧:٢) ، والترمذي في الحج (٨٣٩) ، باب « ما جاء في الحجامه للمحرم » (١٩٨:٣) ، والنسائي في المناسك (١٩٣:٥) ، باب « الحجامه للمحرم » ، وفي الصوم من سننه الكبرى على ما جاء في « تحفة الأشراف » (٢١:٥) .

(٢) الموطأ : ٣٥٠ « معرفة السنن والآثار » (٩٧٣٥:٧) ، والمجموع (٣٦١:٧) .
وقد رأى عبد الله بن عمر أن الحجامه تُضعف البدن ، والمحرم كالصائم بحاجة إلى ما يقويه على أداء المناسك .

١٦٣٠٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ حَلْقُ شَيْءٍ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ حَتَّى يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النُّحْرِ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ ، وَأَنَّهُ إِنْ حَلَقَهُ مِنْ ضَرُورَةٍ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ الَّتِي قَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ حِينَ آذَاهُ الْقَمَلُ فِي رَأْسِهِ حَتَّى تَنَازَعَ عَلَى وَجْهِهِ .

١٦٣٠١ - وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَلَى ضَرُورَةٍ .

١٦٣٠٢ - وَسَيَأْتِي ذِكْرُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٦٣٠٣ - وَأَمَّا حَدِيثُهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، فَإِنَّهُ مُتَّصِلٌ وَلَكِنَّهُ مُتَّصِلٌ مِنْ وَجْهِهِ صِحَاحٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَحَدِيثِ جَابِرٍ ، وَحَدِيثِ أَنَسٍ ، وَحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحِينَةَ كُلَّهُمْ يَرْوِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ .

١٦٣٠٤ - وَبَعْضُهُمْ يَرْوِي : وَهُوَ صَائِمٌ مُحْرِمٌ .

١٦٣٠٥ - وَأَكْثَرُهُمْ يَقُولُ : مِنْ أَدَى كَانَ بِرَأْسِهِ .

١٦٣٠٦ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هَلَالُ بْنُ بَشْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ عَثْمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بُلَّالٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُلْقَمَةُ بْنُ أَبِي عُلْقَمَةَ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَحِينَةَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ وَسَطَ رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِلُحْيِي جَمَلٍ . مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ (١) .

(١) رواه البخاري في جزاء الصيد حديث (١٨٣٦) ، باب « الحجة للمحرم » . فتح الباري (٥٠:٤) ومسلم في « الحج » حديث (٢٨٧٩) من طبعتنا ص (٤٩٦:٤) ، باب « جواز الحجة =

١٦٣٠٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا حَدِيثٌ مَدْنِي لَفْظُهُ لَفْظُ حَدِيثِ مَالِكٍ .

١٦٣٠٨ - وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فِي رَأْسِهِ مِنْ أَدَى كَانَ بِهِ .

١٦٣٠٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : إِذَا لَمْ يَحْلُقِ الْحَرَمَ شَعْرًا فَهُوَ كَالْعَرَقِ يَقْطَعُهُ أَوْ الدَّمْلَ يِطُّهُ ، أَوْ الدَّمْلَ يَنْكُزُهَا وَلَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ فِيهِ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ .

تم الكتاب بحمد الله وعونه وتأيده .

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم

أُمِلِيَ عَلَيْنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْفَقِيهَ الْحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّلْفِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ، قَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو عِمْرَانَ مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي تَلِيدٍ الشَّاطِبِيِّ مِنَ الْأَنْدَلُسِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو يَوْسُفَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْبَرِّ النُّعْمَرِيُّ الْحَافِظُ ، قَالَ فِي كِتَابِ شَرْحِ الْمَوْطَأِ مِنْ تَأْلِيفِهِ :

= لِلْمَحْرَمِ ، وَبِرَقْم (٨٨) - (١٢٠٣) ، ص (٨٦٢:٢) مِنْ طَبْعَةِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ ، وَالتَّسْلِيطِ فِي الْمُنَاسِكَ (١٩٤:٥) ، بَابُ « حِجَامَةِ الْحَرَمِ وَسَطِ رَأْسِهِ » ، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي الطَّبِّ (٣٤٨١) ، بَابُ « مَوْضِعُ الْحِجَامَةِ » (١١٥٢:٢) ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي السَّنَنِ (٦٥:٥) (أَبْنُ بَيْهَقٍ) : هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكٍ الصَّاحِبِيُّ ، وَوَحْيَةُ أُمُّهُ .

(٢٤) باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد(*)

٧٤٨ - مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، مَوْلَى [عمر بن عبيد الله التيمي] ، عَنْ نَافِعٍ ،

(٥) المسألة ٣٩٧ - قال الحنفية : لا يجوز للمحرم أن يتعرض لصيد البر المأكول وغير المأكول إلا المؤذي غالباً . والصيد الممنوع : كل حيوان بري متوحش بأصل الخلقة مباح أو مملوك ، فلا يحرم على المحرم ذبح الإبل والبقر والغنم ؛ لأنها ليست بصيد ، لعدم الامتناع ، والصيد هو الممنوع المتوحش ، ولا يحرم الدجاج والبط الذي في المنازل . والكلب والسنور الأهلي ليس بصيد ؛ لأنه مستأنس . ويحل صيد البحر للحلال ، والمحرم ، للآية ﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة ، وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم جنباً ﴾

ولقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ﴾ ، والبحري : هو الذي تولده في البحر ، سواء أكان لا يعيش إلا في البحر أو يعيش في البحر والبر . والبري : ما يكون تولده في البر ، سواء أكان لا يعيش إلا في البر ، أو يعيش في البر والبحر ، فالعبرة للتوالد .

وقال المالكية : لا يقتل المحرم شيئاً من صيد البر ، ما أكل لحمه ، ومالم يؤكل ، كما قال الحنفية ، سواء أكان مائساً أو طائراً في الحرم أو في غيره ، ولا يأمر به ، ولا يدل عليه ، ولا يشير إليه ، فإن أمر أو دل ، فقد أساء ولا كفارة عليه ،

ولا يأكل لحم صيد صيد له أو من أجله ، خلافاً للحنفية ، وإن صيد في الحل لحلال ، جاز للمحرم أكله .

وكل ما ذبحه المحرم من الصيد أو قتله عمداً أو خطأ ، فهو ميتة ، ولا يجوز له ولا لغيره أكله ، كما قال الحنفية .

وقال الشافعية : يحرم بالإحرام اصطيد كل حيوان مأكول بري متوحش مباح أو مملوك ، وكذا المتولد من المأكول وغيره ، أو من الإنسي وغيره ، كالتولد من حمار وحشي وحمار أهلي ، أو من ثمة وطي ، ويجب به الجزاء احتياطاً .

ويحرم على المحرم أكل صيد ذبحه هو ، أو صاده غيره بإذنه ، أو بغير إذنه ، أو أعان عليه ، أو كان له =

مولي^(١) أبي قتادة الأنصاري، عن أبي قتادة؛ أنه كان مع رسول الله ﷺ. حتى إذا كانوا ببعض طريق مكة. تخلف مع أصحاب له محرمين. وهو غير محرم. فرأى حماراً وحشياً. فاستوى على فرسه. فسأل أصحابه أن ينالوه سوطه. فأبوا عليه. فسألهم رمحه فأبوا. فأخذه. ثم شد على الحمار فقتله. فأكل منه بعض أصحاب رسول الله ﷺ. وأبى بعضهم. فلما أدركوا رسول الله ﷺ، سأله عن ذلك. فقال: «إنما هي طعمة أطعمكموها الله»^(٢).

= تسبب فيه، فإن أكل منه عصى، ولا جزاء عليه بسبب الأكل، ولو صاده حلال للمحرم ولا تسبب فيه، جاز له الأكل منه، ولا جزاء عليه، كما قال المالكية.

وقال الحنابلة: يحرم على المحرم قتل صيد البر واصطياده والإعانة أو الدلالة عليه إذا كان وحشياً مأكولاً، أو متولداً منه ومن غيره، ويباح صيد غير المأكول كما قرر الشافعية.

ويحرم عليه أكله من ذلك كله، وكذا ما ذبح أو صيد لأجله فلا يأكل المحرم ما صاده الحلال أو ذبحه لأجله، كما قال الشافعية، لقوله ﷺ: «صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصد لكم» ويتعين حمل حديث الصعب بن جثامة على هذا، ويكون امتناع النبي ﷺ عن الأكل من الحمار الوحشي: لعلمه أو ظنه أنه صيد من أجله، ويحمل حديث أبي قتادة الذي استدل به الحنفية على جواز الأكل من الصيد الذي صاده الحلال، لا من أجل المحرم.

وانظر في هذه المسألة: البدائع: ١٩٥/٢-٢٠٦، الكتاب: ٢٠٦/١-٢١٠، فتح القدير: ٢٥٥/٢، القوانين الفقهية: ص ١٣٧، الشرح الصغير: ٩٩/٢-١١٠. مغني المحتاج: ٥٢٤/١-٥٢٦، المهذب: ٢١٠/١ وما بعدها، الإيضاح: ص ٢٨ وما بعدها. المغني: ٢٠٩/٣-٣١٥، كشاف القناع: ٥٠٢/٢-٥١٤، غاية المنتهى: ٢٧٦/١-٣٧٩، الفقه الإسلامي وأدلته (٢٤٩:٣-٢٥١).

(١) ما بين الحاصرتين سقط في النسخ الخطية وأضفته من الموطأ.

(٢) رواه مالك في كتاب الحج، رقم (٧٦)، باب «ما يجوز للمحرم أكله من الصيد» (٣٥٠:١)، والبخاري في جزاء الصيد، رقم (١٨٢٣)، باب «لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد» فتح الباري =

٧٤٩ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ؛ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ، فِي الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ ، مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ . إِلَّا أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ »^(١) .

٧٥٠ - وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ كَانَ يَتَزَوَّدُ صَفِيفَ الظُّبَايَا ، وَهُوَ مُحْرِمٌ^(٢) .

١٦٣١٠ - قَالَ مَالِكٌ : وَالصَّفِيفُ الْقَدِيدُ .

١٦٣١١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : يُقَالُ إِنَّ أَبَا قَتَادَةَ كَانَ وَجْهَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الْبَحْرِ مَخَافَةَ الْعَدُوِّ فَلِلَّذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُحْرِمًا إِذْ اجْتَمَعَ مَعَ أَصْحَابِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَخْرَجَهُمْ

= (٢٦٦:٤-٢٧٠)، ومسلم في كتاب الحج ، رقم (٢٨٠٥) من طبعنا ص (٤:٤٧٠) ، باب « تحريم الصيد للمحرم » ، و برقم (٥٧) - ١١٦٤ ، ص (٢:٨٥٢) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في المناسك (١٨٥٢) ، باب « لحم الصيد للمحرم » (٢:١٧١) ، والترمذي في الحج (٨٤٧) ، باب « ما جاء في أكل الصيد للمحرم » (٣:٢٠٣) ، والنسائي في الحج (٥:١٨٢) باب « ما يجوز للمحرم أكله من الصيد » ، وعبد الرزاق في « المصنف » (٨٣٣٧) ، والإمام أحمد في « مسنده » (٥:١٩٠) ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، والدارمي (٢:٣٨) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢:١٧٣) ، والبيهقي في السنن (٥:٣٢٢) ، وفي « معرفة السنن والآثار » (٧:١٠٥٧٦) .

(١) هذه الرواية عند مالك في كتاب الحج ، رقم (٧٨) ، باب « ما يجوز للمحرم أكله من الصيد » (١:٣٥١) ، وعند البخاري في الجهاد (٢٩١٤) ، باب « ما قيل في الرماح » . فتح الباري (٦:٩٨) وعند مسلم في كتاب الحج ، رقم (٢٨٠٦) من طبعنا ص (٤:٤٧٠) ، و برقم (٥٨) ، ص (٢:٨٥٢) من طبعة عبد الباقي ، وعند الترمذي في الحج (٨٤٨) ، باب « ما جاء في أكل الصيد للمحرم » (٣:٢٠٥) .

(٢) الموطأ : ٣٥٠ .

لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا ، وَكَانَ ذَلِكَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ ^(١) ، أَوْ بَعْدَهُ بِعَامِ عَامِ الْقَضِيَّةِ ^(٢) . وَكَانَ اصْطِيَادُ أَبِي قَتَادَةَ الْحِمَارَ لِنَفْسِهِ لَا لِغَيْرِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٦٣١٢ - وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ : أَنَّ لَحْمَ الصَّيْدِ حَلَالٌ أَكَلَهُ لِلْمُحْرَمِ - إِذَا لَمْ يَصِدَّهُ ، وَصَادَهُ الْحَلَالُ .

١٦٣١٣ - وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ فِي قَوْلِهِ (عز وجل) ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُم صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة : ٩٦] مَعْنَاهُ الْاصْطِيَادُ ،

١٦٣١٤ - وَقِيلَ : الصَّيْدُ ، وَأَكَلُهُ لِمَنْ صَادَهُ . وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَصِدَّهُ فَلَيْسَ مِنْ مَنْ عَنِ الْآيَةِ .

(١) قَالُوا كَانَتْ سَنَةُ سِتْ ، قَالَ الْجُمْهُورُ ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - فِي سُؤَالٍ ، وَشَدَّ بِذَلِكَ هِشَامُ عَنِ الْجُمْهُورِ ، وَقَدْ وَافَقَ أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ الْجُمْهُورَ ، وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - إِلَّا فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَفِيهِ عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - أَرْبَعَ عُمَرٍ كُلَّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، فَذَكَرَ مِنْهَا عُمَرَةُ «الْحُدَيْبِيَّة». طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ (٢: ٩٥) ، سِيرَةُ ابْنِ هِشَامٍ (٣: ٢٦٥) ، مَغَازِي الْوَاقدِي (١: ٣٨٣) ، تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ (٢: ٦٢٠) ، الْبَدَايَةُ وَالنَّهَايَةُ (٤: ١٦٤) ، نَهَايَةُ الْأَرْبِ (١٧: ٢١٧) .

(٢) خَرَجَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي ذِي الْقَعْدَةِ مِنَ السَّنَةِ السَّابِعَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ قَاصِدًا إِلَى مَكَّةَ لِلْعُمْرَةِ عَلَى مَا عَاقَدَ عَلَيْهِ قَرِيشًا فِي الْحُدَيْبِيَّةِ فَلَمَّا اتَّصَلَ ذَلِكَ بِقَرِيشٍ خَرَجَ أَكَابِرُهُمْ عَنْ مَكَّةَ عِدَاوَةً لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ ، وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الصَّبْرِ فِي رُؤْيَاهُ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ . فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ ، وَأَتَمَّ اللَّهُ عُمْرَتَهُ ، وَقَعَدَ بَعْضَ الْمُشْرِكِينَ بِقُعَيْقَعَانَ يَنْظُرُونَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - بِالرَّمْلِ ؛ لِيَرَى الْمُشْرِكُونَ أَنَّ بِهِمْ قُوَّةً ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ قَالُوا فِي الْمُهَاجِرِينَ قَدْ وَهَتَهُمْ حَتَّى يَثْرَبَ .

سِيرَةُ ابْنِ هِشَامٍ (٤: ١٢) ، مَغَازِي الْوَاقدِي (٣٩٣) ، وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ (٢: ٨٧) ، تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ (٣: ٢٣) ، الْبَدَايَةُ وَالنَّهَايَةُ (٤: ٢٢٦) .

- ١٦٣١٥ - وَيُبينُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة : ٩٥]؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ إِنَّمَا نَهَى فِيهَا عَنْ قَتْلِ الصَّيْدِ وَاصْطِيادِهِ لَا غَيْرَ.
- ١٦٣١٦ - وَهَذَا بَابٌ اخْتَلَفَ فِيهِ الْخَلْفُ وَالسَّلَفُ . (*)
- ١٦٣١٧ - فَكَانَ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : يَرَوْنَ لِلْمَحْرَمِ أَكْلَ كُلِّ مَا صَادَهُ الْحَلَالُ مِنَ الصَّيْدِ الَّذِي يَحِلُّ لِلْحَلَالِ أَكْلُهُ .
- ١٦٣١٨ - وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ .
- ١٦٣١٩ - وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَعَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَكُتِبَ الْأَخْبَارُ ^(١).

(٥) المسألة - ٣٩٨ - وما حرم على المحرم لكونه صيد من أجله أو دل عليه أو أعان عليه ، لم يحرم على الحلال أكله ، لقول علي : « أطمعوه حلالاً » وهو محمول على أنه صيد من أجلهم ، ولم ينه النبي ﷺ الصعب بن جثامة عن أكل الحمار الوحشي ، ولأنه صيد حلال ، فأبيح للحلال أكله ، كما لو صيد لهم .

وهل يباح أكله لمحرم آخر لم يصد له ؟ فيه احتمالان : قال عثمان : يباح ، لظاهر الحديث « صيد البر لكم حلال مالم تصيدوه أو يصد لكم » وروي « أنه أهدى لعثمان صيد وهو محرم ، فقال لأصحابه : كلوا ، ولم يأكل هو ، وقال : إنما صيد من أجلي » ولأنه لم يصد من أجله ، فحل له كما لو صاده الحلال لنفسه .

وقال علي : يحرم عليه ، لقوله : « أطمعوه حلالاً ، فإذا حرم » وإذا ذبح المحرم الصيد ، صار ميتة يحرم أكله على جميع الناس ، وهذا متفق عليه ؛ لأنه حيوان حرم عليه ذبحه لحق الله تعالى ، فلم يحل بذبحه كذبح الجوسي .

(١) الآثار عنهم في مصنف عبد الرزاق (٤ : ٤٤٩) ، وسنن البيهقي (٥ : ٢١٢) ، والتهذيب (٧ : ٢٤٤) ، والمجموع (٧ : ٣٢٢) ، والمغني (٣ : ٣٤٣) .

١٦٣٢٠ - واحتجوا بِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ هَذَا ، وَبِحَدِيثِ الْبَهْزِيِّ ^(١) وَبِحَدِيثِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ^(٢).

١٦٣٢١ - ذَكَرَهُ السَّنَدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا كَعْبُ بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ ، فَأَهْدَيْ لَنَا طَيْرٌ وَهُوَ رَاقِدٌ ، فَأَكَلْ بَعْضُنَا ؛ فَاسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَفَقَّ ^(٣) مِنْ أَكْلِهِ ، وَقَالَ : أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(٤).

١٦٣٢٢ - وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ فِيهِ الْمَوْطَأُ ذَكَرَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ أَفْتَى الرُّكْبَ الْمُحْرِمِينَ بِأَكْلِ صَيْدٍ وَجَدُوهُ بِالرَّبَذَةِ ، ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَةَ ، فَذَكَرَهُ لِعُمَرَ ، فَقَالَ لَهُ : لَوْ أَقْبَيْتَهُمْ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَفَعَلْتُ بِكَ . يَتَوَاعَدُهُ ^(٥).

(١) التالي برقم (٧٥١) من أحاديث الموطأ .

(٢) يأتي في الفقرة التالية .

(٣) (وَفَقَّ) = معناه : صوبه .

(٤) أخرجه مسلم في الحج (٢٨١٤) في طبعنا ، باب « تحريم الصيد للمحرم » (٤: ٤٧٤) ، والنسائي

في المناسك (١٨٢: ٥) ، باب « ما يجوز للمحرم أكله من الصيد » .

(٥) هو الحديث الرقم (٧٥١) من ترقيم أحاديث الموطأ ، أشار إليه المصنف هنا ، ولم يدرجه في متن

الكتاب ، والحديث هو :

٧٥١ - مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ يَحْدُثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّهُ أَقْبَلَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ . حَتَّى إِذَا كَانَ بِالرَّبَذَةِ ، وَجَدَ رَكْبًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ مُحْرِمِينَ . فَسَأَلُوهُ عَنْ لَحْمِ صَيْدٍ وَجَدُوهُ عِنْدَ أَهْلِ الرَّبَذَةِ ، فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهِ ، قَالَ : ثُمَّ إِنِّي شَكَّكْتُ فِيمَا أَمَرْتَهُمْ بِهِ . فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ عُمَرُ : مَاذَا أَمَرْتَهُمْ بِهِ ؟ فَقَالَ : أَمَرْتَهُمْ بِأَكْلِهِ . فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : لَوْ أَمَرْتَهُمْ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَفَعَلْتُ بِكَ . يَتَوَاعَدُهُ .

١٦٣٢٣ - وَهَذَا مِنْ عُمَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ بَصِيرَةٍ قَوِيَّةٍ عِنْدَهُ فِي جَوَازِ أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ الْمُحْرَمِ إِذَا صَادَهُ الْحَلَالُ .

١٦٣٢٤ - وَمِثْلُ هَذَا حَدِيثُ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَعْنَى مَا تَقَدَّمَ سَوَاءً ^(١) .

١٦٣٢٥ - وَمِثْلُهُ حَدِيثُ مَالِكٍ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عُمَرَ وَكَعْبٍ ... ^(٢) إِلَّا أَنْ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قِصَّةَ الْجَرَادِ نَذَرُهَا فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٦٣٢٦ - وَقَالَ آخَرُونَ : لَحْمُ الصَّيْدِ مُحَرَّمٌ عَلَى الْمُحْرِمِينَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَا يَجُوزُ لِمُحْرِمٍ أَكْلُ صَيْدِ الْبَيْتَةِ عَلَى ظَاهِرِ عُمُومِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة : ٩٦] .

١٦٣٢٧ - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هِيَ مَبْهُمَةٌ .

١٦٣٢٨ - وَكَذَلِكَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَابْنُ عُمَرَ لَا يَرِيانَ أَكْلَ الصَّيْدِ لِلْمُحْرِمِ مَا دَامَ مُحْرِمًا .

١٦٣٢٩ - وَكَرِهَ ذَلِكَ طَاوُوسٌ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ .

(١) هُوَ الْحَدِيثُ الْمُرَقَّم (٧٥٣) مِنْ تَرْقِيمِ أَحَادِيثِ الْمُوطَأِ ، أُشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، وَلَمْ يَدْرِجْهُ فِي مَتْنِ الْكِتَابِ :

٧٥٢ - مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ : أَنَّهُ مَرَّ بِهِ قَوْمٌ مُحْرَمُونَ بِالرَّيْذَةِ ، فَاسْتَفْتَوْهُ فِي لَحْمِ صَيْدٍ ، وَجَدُوا نَاسًا أَحَلَّهُ يَأْكُلُونَهُ . فَأَقْبَهُمْ يَأْكُلُهُ . قَالَ : ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ : يَمْ أَقْبَيْتَهُمْ ؟ قَالَ فَقُلْتُ : أَقْبَيْتَهُمْ يَأْكُلُهُ . قَالَ فَقَالَ عُمَرُ : لَوْ أَقْبَيْتَهُمْ يَغْيِرُ ذَلِكَ ، لَأَوْجَعْتُكَ .

(٢) التَّالِي بِرَقْم (٧٥٤) .

١٦٣٣٠ - وَرَوَى عَنْ زَيْدٍ ، وَرَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ ، وَاسْحَاقَ مِثْلَ ذَلِكَ .

١٦٣٣١ - وَحُجَّةٌ مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارَ وَحْشٍ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بَوْدَانَ ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : « لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حَرُمٌ » ؛ فَلَمْ يَحْتَلْ بِغَيْرِ الْإِحْرَامِ ، وَأُطْلِقَ مِنْ أَجْلِهِ تَحْرِيمَ أَكْلِ الصَّيْدِ لَمْ يَقِيْدَهُ بِشَيْءٍ - وَسَيَأْتِي الْقَوْلُ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ ، فِي الْبَابِ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(١) .

١٦٣٣٢ - وَمِنْ حُجَّتِهِمْ أَيْضًا : حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ : أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهُ : يَا زَيْدُ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَى لَهُ صَيْدٌ فَلَمْ يَقْبَلْهُ ؟ وَقَالَ : إِنَّا حَرُمٌ . قَالَ : نَعَمْ^(٢) .

١٦٣٣٣ - وَحَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي مَعْنَاهُ^(٣) .

(١) يَأْتِي الْحَدِيثُ بِرَقْم (٧٥٥) أَوَّلَ الْبَابِ التَّالِي .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجَّ (٢٨٠٣ م) فِي طَبْعَتِنَا ، بَابُ « تَحْرِيمِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ » (٤: ٤٦٩) ، وَبِرَقْم (١١٩٥) فِي طَبْعَةِ عَبْدِ الْبَاقِي ، وَالتَّسَائِي فِي الْمَنَاسِكِ (٥: ١٨٤) ، بَابُ « مَا لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ » ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ (٨٣٢٣) ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤: ٣٦٧ ، ٣٧٤) . وَالطُّحَاوِيُّ فِي « شَرْحِ مَعَانِي الْأَنَارِ » (٢: ١٦٩) مِنْ طَرَقَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَاوُوسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَدِمَ زَيْدٌ .

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَنَاسِكِ (١٨٥٠) ، بَابُ « لَحْمُ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ » (٢: ١٧٠) وَالتَّسَائِي (٥: ١٨٤) ، بَابُ « مَا لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ » ، وَالطُّحَاوِيُّ (٢: ١٦٩) مِنْ طَرَقَ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ قَيْسٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

(٣) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَنَاسِكِ (١٨٤٩) ، بَابُ « لَحْمُ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ » (٢: ١٧٠) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِيهِ ، وَكَانَ الْحَارِثُ خَلِيفَةَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الطَّائِفِ فَصَنَعَ لِعُثْمَانَ طَعَامًا فِيهِ مِنَ الْحَجَلِ وَالْيَمَاقِيبِ وَلَحْمِ الْوَحْشِ فَبِثَ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فُجَاءَهُ الرُّسُولُ وَهُوَ يَخِيطُ لِأَبَاكَرَ لَهُ فُجَاءَهُ وَهُوَ يَنْفُضُ الْخَبْطَ عَنْ يَدَيْهِ فَقَالُوا لَهُ كُلْ فَقَالَ أَطْعَمُوهُ قَوْمًا حَلَالًا =

١٦٣٣٤ - وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا كُلُّهَا فِي «التَّمْهِيدِ» (١).

١٦٣٣٥ - وَقَالَ آخَرُونَ : مَا صَادَهُ الْحَلَالُ لِلْمُحْرِمِ أَوْ مِنْ أَجَلِهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهُ . وَمَا لَمْ

يُصَدَّ لَهُ وَلَا مِنْ أَجَلِهِ فَلَا بَأْسَ لِلْمُحْرِمِ بِأَكْلِهِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عَنْ عَثْمَانَ فِي هَذَا الْبَابِ (٢).

١٦٣٣٦ - وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُمَا ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .

١٦٣٣٧ - وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ مِثْلُ ذَلِكَ .

١٦٣٣٨ - وَحُجَّةٌ مَنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ أَنَّهُ عَلَيْهِ تَتَّفَقُ الْأَحَادِيثُ الْمَرْوُوعَةُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي

أَكْلِ الصَّيْدِ مَعَ ظَاهِرِ تَضَادِّهَا ، وَأَنَّهَا إِذَا حَمَلَتْ عَلَى ذَلِكَ لَمْ تَتَضَادَّ وَلَا تَدَافَعَتْ ، وَعَلَى هَذَا

يَجِبُ أَنْ تَحْمَلَ السَّنَنَ ، وَلَا يَعَارِضُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، مَا وَجَدَ إِلَى اسْتِعْمَالِ ذَلِكَ سَبِيلٌ .

١٦٣٣٩ - وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعْنَى ذَلِكَ .

١٦٣٤٠ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ ، حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يُونُسُ

ابْنُ عَدِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَوْلَى بَنِي الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ

أَخْبَرَهُ عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَلٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : «لَحْمُ صَيْدِ الْبَرِّ لَكُمْ

حَلَالٌ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ» (٣).

==فَلَنَا حُرْمٌ . فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي رَافٍ : رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنْشَدَ اللَّهُ مَنْ كَانَ هَاهُنَا مِنْ أَتَمِّجٍ أَعْمَلُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ أَهْدَى إِلَيْهِ رَجُلٌ جِمَارًا وَحَشٍ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَأَتَى أَنْ يَأْكُلَهُ؟ قَالُوا : نَعَمْ . أَخْرَجَهُ الطُّحَاوِيُّ فِي

«شرح معاني الآثار» (١٦٨:٢)

(١) «التَّمْهِيدُ» (١٥٣:٢١).

(٢) انظر الفقرة (١٦٤٨٢) أيضًا .

(٣) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (٢٠٨:٢) ، فِي بَابِ «طَائِرُ الصَّيْدِ» ، وَفِي الْمُسْنَدِ (٣٢٢:١-٣٢٣)

وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٣٨٩:٣٨٧:٣) ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمَنَاسِكِ الْحَدِيثِ - (١٥٨١) ، بَابِ «لَحْمُ

الصَّيْدِ لِلْمُحْرَمِ» ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، الْحَدِيثِ (٨٤٦) ، بَابِ «مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرَمِ =

١٦٣٤١ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمْرَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ، عَنْ عَمْرِو مَوْلَى الْمَطْلَبِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « صَيْدُ الْبِرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ يَصِيدُوهُ أَوْ يَصْدَ لَكُمْ » ^(١).

١٦٣٤٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الْمَذْكُورِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَنَّهُ لَمَّا اسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ سَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَنَالُوهُ سَوْطَهُ أَوْ رُمَحَهُ ، فَأَبَوْا .

١٦٣٤٣ - وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُحْرَمَ إِذَا أَعَانَ الْحَلَالَ عَلَى الصَّيْدِ بِمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ فَقَدْ فَعَلَ مَا لَا يَجُوزُ لَهُ وَهَذَا إجماعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ .

١٦٣٤٤ - وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُحْرَمِ يَدُلُّ الْمُحْرَمَ أَوْ الْحَلَالَ عَلَى الصَّيْدِ فَيَقْتُلُهُ .

١٦٣٤٥ - فَأَمَّا إِذَا دَلَّ الْمُحْرَمُ الْحَلَالَ عَلَى الصَّيْدِ ، فَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُمَا :

والنسائي في مناسك الحج (١٨٧:٥) ، باب « إذا أنصار المحرم إلى الصيد فقتله الحلال » ، وابن خزيمة في صحيحه (١٨٠:٤) في المناسك ، في باب « ذكر الخبر المفسر لأخبار إباحة أكل لحم الصيد للمحرم » الحديث (٥٦٤) ، كما صححه ابن حبان على ما ذكره الهيثمي في موارد الظمان ، رقم (٩٨٠) ، ص (٢٤٣) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٧١:٢) ، رواه الدارقطني في سننه (٢٩٠:٢) من الطبعة المصرية ، في باب « المواقيت » من كتاب الحج ، والحاكم في « المستدرک » (٤٥٢:١) ، وقال : « صحيح على شرط الشيخين » وأقره الذهبي ، وموضعه في سنن البيهقي الكبرى (١٩٠:٥) ، وفي معرفة « السنن والآثار » (١٠٥٧٩:٧) .

قال أبو عيسى : حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ ، وَالْمَطْلَبُ لَا تَعْرِفُ لَهُ سَمَاعًا عَنْ جَابِرٍ ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، لَا يَرَوْنَ بِالصَّيْدِ لِلْمُحْرَمِ بَأْسًا ، إِذَا لَمْ يَصْطَلِدْهُ أَوْ لَمْ يَصْطَلِدْ مِنْ أَجْلِهِ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : هَذَا أَحْسَنُ حَدِيثٍ رَوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَأَقْبَسُ ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

(١) من طريق قتيبة بن سعيد ، عن يعقوب ... أخرجه أبو داود (١٨٥١) والترمذي (٨٤٦) ، والنسائي (١٨٧:٥) .

يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ وَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ .

١٦٣٤٦ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ .

١٦٣٤٧ - وَقَالَ الْمِزَنِيُّ : جَائِزٌ أَنْ يَدُلَّ الْمُحْرِمُ الْحَلَالَ عَلَى الصَّيْدِ .

١٦٣٤٨ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : عَلَيْهِ الْجَزَاءُ .

١٦٣٤٩ - قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : وَلَوْ دَلَّهُ فِي الْحَرَمِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ .

١٦٣٥٠ - وَقَالَ زُفَرٌ : عَلَيْهِ الْجَزَاءُ فِي الْحَلِّ دَلَّهُ عَلَيْهِ أَوْ الْحَرَمِ .

١٦٣٥١ - وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

١٦٣٥٢ - وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ .

١٦٣٥٣ - وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْمُحْرِمِ يَدُلُّ الْمُحْرِمَ عَلَى الصَّيْدِ فَيَقْتُلُهُ .

١٦٣٥٤ - فَقَالَ قَوْمٌ : عَلَيْهِمَا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، مِنْهُمْ عَطَاءٌ ، وَحَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ .

١٦٣٥٥ - وَقَالَ آخَرُونَ : عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَفَّارَةٌ .

١٦٣٥٦ - وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالْحَارِثِ الْعُكْلِيِّ .

١٦٣٥٧ - وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ .

١٦٣٥٨ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : لَا جَزَاءَ إِلَّا عَلَى الْقَاتِلِ وَحْدَهُ .

١٦٣٥٩ - وَاخْتَلَفُوا فِي الْجَمَاعَةِ يَشْتَرِكُونَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ .

١٦٣٦٠ - فَقَالَ مَالِكٌ . إِذَا قَتَلَ جَمَاعَةٌ مُحْرَمُونَ صَيْدًا أَوْ جَمَاعَةٌ مُجْلُونَ فِي الْحَرَمِ صَيْدًا

فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَزَاءٌ كَامِلٌ .

١٦٣٦١ - وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ حِصِّ ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَالشَّعْبِيِّ ،

والتخمي ورواية عن عطاء .

١٦٣٦٢ - وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ وَأَصْحَابُهُ : إِذَا قَتَلَ جَمَاعَةٌ مُحْرِمُونَ صَيِّدًا فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَزَاءٌ كَامِلٌ ، وَإِنْ قَتَلَ جَمَاعَةٌ مُحِلُّونَ صَيِّدًا فِي الْحَرَمِ فَعَلَى جَمَاعَتِهِمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ .

١٦٣٦٣ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ عَلَى كُلِّ : عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ ، وَسَوَاءٌ كَانُوا مُحِلِّينَ أَوْ مُحْرِمِينَ فِي الْحَرَمِ .

١٦٣٦٤ - وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو تَوْرٍ .

١٦٣٦٥ - وَرَوَى عَنْ عَمْرِو ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ : أَنَّهُمَا حَكَمَا عَلَى رَجُلَيْنِ أَصَابَا ظَبْيًا بِسَهَاةٍ .

١٦٣٦٦ - قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ مَنْ جَعَلَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْجَزَاءَ قَاسَهُ عَلَى الْكُفَّارَةِ فِي قَتْلِ النَّفْسِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَاتِلَيْنِ فِي قَتْلِ النَّفْسِ خَطَأً كُفَّارَةً كَامِلَةً .

١٦٣٦٧ - وَمَنْ جَعَلَ فِيهِ جَزَاءً وَاحِدًا قَاسَهُ عَلَى الدِّيَةِ ، وَلَا يَخْتَلِفُونَ عَلَى أَنَّهُ فِيمَنْ قَتَلَ نَفْسًا خَطَأً - وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً - إِنَّمَا عَلَيْهِمْ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ يَشْتَرِكُونَ فِيهَا .

١٦٣٦٨ - وَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ هَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ الْمُشِيرَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ مَا أَشَارَ بِقَتْلِهِ إِلَى الْحَلَالِ .

١٦٣٦٩ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوَهَّبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُمْ كَانُوا فِي

مَسِيرُ لَهُمْ بَعْضُهُمْ مُحَرَّمٌ ، وَبَعْضُهُمْ لَيْسَ بِمُحَرَّمٍ ، قَالَ : فَرَأَيْتُ حِمَارَ وَحْشٍ فَرَكِبْتُ فَرَسِي ، وَأَخَذْتُ الرُّمَحَ فَاسْتَعْتَمْتُهُمْ ، فَأَبَوْا أَنْ يَمِينُونِي فَاخْتَلَسْتُ سَوْطًا مِنْ بَعْضِهِمْ فَشَدَدْتُ عَلَى الْحِمَارِ فَأَصَبْتُهُ فَأَكَلُو مِنْهُ فَأَشْفَقُوا ، وَقَالَ فَسُئِلَ النَّبِيُّ (عَلَيْهِ السَّلَام) ، فَقَالَ هَلْ أَشْرْتُمْ أَوْ أَعْتَمْتُمْ ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : فَكُلُوا^(١) .

١٦٣٧٠ - وَأَمَّا حَدِيثُ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ الزُّبَيْرَ كَانَ يَتَرَوَّدُ صَفِيْفَ الطَّيَاءِ^(٢) فِي الْإِحْرَامِ فَلَنِكَ لِأَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ اللَّحْمُ الَّذِي جَعَلَهُ صَفِيْفًا وَتَرَوَّدَهُ قَدْ مَلَكَهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ فَجَازَ لَهُ أَكْلُهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ .

١٦٣٧١ - وَمَذْهَبُهُ فِي ذَلِكَ مَذْهَبُ مَنْ لَا يُحَرِّمُ عَلَى الْمُحَرَّمِ مِنَ الصَّيْدِ مَا قَتَلَهُ أَوْ اصْطَادَهُ دُونَ أَكْلِهِ مِنْ صَيْدِ الْحَلَالِ وَهُوَ مَعْنَى هَذَا الْبَابِ ، وَكَذَلِكَ أَدْخَلَهُ فِيهِ مَالِكٌ .
١٦٣٧٢ - وَالْعُلَمَاءُ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ قَتْلَ الْمُحَرَّمِ لِلصَّيْدِ حَرَامٌ وَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ ، وَأَكْلُهُ عَلَيْهِ حَرَامٌ .

١٦٣٧٣ - وَهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِيمَا صَادَهُ الْحَلَالُ هَلْ يَحِلُّ لِلْمُحَرَّمِ أَكْلُهُ ، عَلَى أَقْوَالٍ .
١٦٣٧٤ - (أَحَدُهَا) : أَنَّ أَكْلَ الصَّيْدِ حَرَامٌ عَلَى الْمُحَرَّمِ بِكُلِّ حَالٍ ، عَلَى ظَاهِرِ قَوْلِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة : ٩٦] لَمْ يَخْصْ أَكْلًا مِنْ قَتْلِ .

(١) بهذا الإسناد هو في سنن النسائي ، ح (٢٨٢٦) ، باب : إذا أثار المحرم إلى الصيد فقتله الحلال ، (١٨٦ : ٥) وأخرجه أحمد ٣٠٢/٥ ، والدارمي ٣٨٨/٢ ، ٣٩ ، والبخاري (١٨٢٤) في جزاء الصيد : باب لا يمشي المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال ، ومسلم (١١٩٦) (٦٠) ، (٦١) في طبعة عبد الباقي والنسائي ١٨٦/٥ باب إذا أثار المحرم إلى الصيد فقتله الحلال ، والطحاوي ١٧٣/٢ ، من طرق عن عثمان بن عبد الله بن موهب .

(٢) (صغيف الطيأ) = : ما صف في الشمس ليجمف ، وعلى النار ليشوى .

١٦٣٧٤م - (والثاني) : أن ما صاده الحلال جاز لمن كان حلالاً في حين اصطيدائه محرماً دون من كان محرماً من ذلك الوقت وقت اصطيدائه .

١٦٣٧٥ - (والثالث) : أن ما صيد لمحررم بعينه جاز لغيره من المحرمين أكله ولم يجز ذلك له وحده .

١٦٣٧٦ - (الرابع) : أن ما صيد لمحررم لم يجز له ولا لغيره من المحرمين أكله .

١٦٣٧٧ - هذه المسألة في الباب بعد هذا إن شاء الله .

٧٥٣ - مالك ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ؛ أنه قال : أخبرني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ، عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله ، عن عمير بن سلمة الضمري ، عن البهزي ؛ أن رسول الله ﷺ (خرج) ^(١) يريد مكة ، وهو محرم . حتى إذا كان بالروحاء ^(٢) ، إذا حمار وحشي عقير ^(٣) . فذكر ذلك لرسول الله ﷺ . فقال : «دعوه . فإنه يؤثك أن يأتي صاحبه فجاء البهزي ، وهو صاحبه . إلى النبي ﷺ . فقال : يا رسول الله . شأنكم بهذا الحمار . فأمر رسول الله ﷺ [أبا بكر] ^(٤) . فقسمه بين الرفاق ^(٥) . ثم مضى ، حتى إذا كان بالأثابة ^(٦) ، بين الروثة ^(٧)

(١) ما بين الحاصرتين ليس في النسخ الخطية ، وأثبتته من الموطأ .

(٢) (بالروحاء) موضع بين مكة والمدينة .

(٣) (عقير) معقور .

(٤) ما بين الحاصرتين ليس في النسخ الخطية ، وأثبتته من الموطأ .

(٥) (الرفاق) قال الجوهري : جمع رفقة ، القوم المترافعون في السفر .

(٦) (الأثابة) موضع أو بئر .

(٧) (الروثة) موضع .

والعرج^(١)، إذا ظني حاقف^(٢) في ظل فيه سهم. فزعم أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً أن يقف عنده. لا يريه^(٣) أحد من الناس، حتى يجاوزه^(٤).

١٦٣٧٨ - قال أبو حمزة: لم يختلف على مالك في إسناده هذا الحديث واختلف أصحاب يحيى بن سعيد فيه على يحيى بن سعيد.

١٦٣٧٩ - فرواه جماعة كما رواه مالك.

١٦٣٨٠ - ورواه حماد بن زيد، وهشيم، وزيد بن هارون وعلي بن مسهر، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة، عن النبي ﷺ^(٥).

١٦٣٨١ - وقد ذكرنا الأسانيد عنهم بذلك في «التمهيد»^(٦).

١٦٣٨٢ - والقول عندي قول من جعل الحديث لعمر بن سلمة، عن النبي ﷺ كما قال حماد بن زيد ومن تابعه.

١٦٣٨٣ - ومما يدل على صحة ذلك أن يزيد بن الهاد، وعبد ربه بن سعيد روى هذا الحديث عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن عمير بن سلمة الضمري، قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ...»

(١) (المرج) موضع بين الحرمين.

(٢) (حاقف) أي واقف منحني. رأسه بين يديه إلى رجليه. وقيل الحاقف الذي لجأ إلى حقف، وهو ما انعطف من الرمل.

(٣) (لا يريه) أي لا يمسسه ولا يحركه ولا يهيج.

(٤) (الموطأ): ٣٥١، وأخرجه النسائي في الحج، ح (٢٨١٨)، باب «ما يجوز للمحرم أكله من الصيد» (١٨٢: ٥-١٨٣)، والإمام أحمد في «مسنده» (٤٥٢: ٣)، والبيهقي في «معركة السنن والآثار» (١٠٥٩٣: ٧).

(٥) بهذا الإسناد عند النسائي كما في الحاشية السابقة.

(٦) في «التمهيد» (٢٣: ٣٤٢).

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١٦٣٨٤ - وَفِي حَدِيثِ ابْنِ الْهَادِ : « يَنْمُو نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ... » رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ هَكَذَا عَنْ يَزِيدِ ابْنِ الْهَادِ.

١٦٣٨٥ - وَقَالَ مُوسَى بْنُ هَارُونَ : إِنَّمَا جَاءَ ذَلِكَ مِنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، كَانَ يَرْوِيهِ أَحْيَانًا يَقُولُ فِيهِ : عَنْ الْبَهْزِيِّ ، وَأَحْيَانًا لَا يَقُولُ فِيهِ : عَنْ الْبَهْزِيِّ وَلَعَلَّ الْمَشِيخَةَ الْأُولَى كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا عَنْهُمْ فِي كَلَامِهِمْ أَنْ يَقُولُوا « بِمَعْنَى عَنْ فُلَانٍ بِمَعْنَى قِصَّةِ فُلَانٍ » لِقَوْلِ مَنْ قَالَ عَنْ الْبَهْزِيِّ يُرِيدُ عَنْ قِصَّةِ الْبَهْزِيِّ .

١٦٣٨٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : عَمِيرُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الصَّاحِبُ الَّذِي رَوَى قِصَّةَ حِمَارِ الْبَهْزِيِّ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالْبَهْزِيُّ هُوَ الصَّائِدُ لِلْحِمَارِ ، وَهُوَ صَاحِبُهُ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ مَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) : « دَعُوهُ » يَعْنِي الْحِمَارَ « فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَجِيءَ صَاحِبُهُ » .

١٦٣٨٧ - وَأَسْمُهُ زَيْدُ بْنُ كَعْبٍ ^(١).

(١) الاستيعاب (٢: ٥٥٨) ترجمة موجزة له ، وقال ابن الأثير في « أسد الغابة » (٢: ٢٩٧) .

زيد بن كعب السلمي ثم البهزي ، وهو صاحب الحمار العقير ، سماه البغوي وغيره : زيد بن كعب ، أهدى إلى النبي ﷺ .

روى زيد بن هارون ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عيسى بن طلحة ، عن عمير بن سلمة الضمري ، عن البهزي : أن النبي ﷺ خرج يريد مكة ، حتى إذا كان بواد من الروحاء وجد الناس حمار وحش عقيراً فذكروه لرسول الله ﷺ فقال أقرؤوه حتى يأتي صاحبه ، فأتي البهزي ، وكان صاحبه ، فقال : يا رسول الله ، شأنكم بهذا الحمار ، فأمر أبا بكر أن يقسمه في الرفاق ، ورواه حماد بن زيد ، وهشيم ، وعلي بن مسهر ، عن يحيى ولم يذكروا : البهزي . ورواه ابن الهاد ، عن محمد ، عن عيسى ، عن عمير ، ولم يذكر ، البهزي .

لِلْمُحْرِمِ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، وَمَا لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ .

١٦٣٨٩ - وَفِي ذَلِكَ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْفَرَ الصَّيْدَ وَلَا يَعِينُ عَلَيْهِ . أَلَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الظُّبْيِ الْحَاقِفِ حَتَّى يُجَاوِزَهُ النَّاسُ لَا يَرِيهِ أَحَدٌ ؛ يَعْنِي لَا يَمْسُهُ وَلَا يَهْبِجُهُ .

١٦٣٩٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْحَاقِفُ : الْوَاقِفُ الْمُتَشَيِّ وَالْمُنْحَنِي ، وَكُلُّ مَنْحَنٍ فَهُوَ مُحَقَّقُوفٌ .

١٦٣٩١ - هَذَا قَوْلُ الْأَخْفَشِ .

١٦٣٩٢ - وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ : الْحَاقِفُ الَّذِي يُلْجَأُ إِلَى حَقْفٍ ، وَهُوَ مَا انْعَطَفَ مِنَ الرَّمْلِ ^(١) .

١٦٣٩٣ - وَقَالَ الْعِجَاجُ ^(٢) : سَمَاوَةُ الْهَلَالِ حَتَّى احْقُوقَفَ ؛ يَعْنِي : انْعَطَفَ ، وَسَمَاوَتُهُ :

شَخْصُهُ .

١٦٣٩٤ - وَالرُّوحَاءُ ، وَالْأَثَابَةُ ، وَالْعَرَجُ ، وَالرُّوَيْثَةُ مَوَاضِعُ وَمَنَاهِلُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ .

١٦٣٩٥ - وَفِيهِ مِنَ الْفَقْهِ : جَوَازُ أَكْلِ الصَّيْدِ إِذَا غَابَ عَنْهُ صَاحِبُهُ أَوْ مَاتَ عَنْهُ ، وَذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ بَلَغَتْ رَمِيَّتُهُ الرَّامِي مِنْهُ مَوْضِعَ الذُّكَاةِ ، وَلِذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَمْرَ ﷺ بِقِسْمَتِهِ بَيْنَهُمْ .

١٦٣٩٦ - وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الظُّبْيَ كَانَ قَدْ غَابَ عَنْهُ صَاحِبُهُ لَيْلَهُ ، وَذَلِكَ فِي حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِيهِ بِالإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَلَمَةَ « أَنَّ رَسُولَ

(١) قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ : ٢١ ﴿ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ ﴾ وَإِنَّمَا سَمِيَتْ مَنَازِلُهُمْ بِالْأَحْقَافِ ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ بِالرَّمَالِ .

(٢) هُوَ الْعِجَاجُ الشَّاعِرُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي (٥٧٨٦:٥) .

ليه، وَذَلِكَ فِي حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ ؛ لَأَنَّهُ قَالَ فِيهِ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ عَنْ عَمِيرِ بْنِ سَلَمَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ مَعَ صَاحِبِهِ وَهُمْ مَحْرُومُونَ ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالرُّوحَاءِ وَإِذَا فِي بَعْضِ أَفْيَئَتِهَا حِمَارٌ وَحَشْرٌ عَقِيرٌ ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا حِمَارٌ عَقِيرٌ ، فَقَالَ : دَعُوهُ حَتَّى يَأْتِيَ طَالِبُهُ فَقَالَ : قَالَ : فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَهْرٍ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَصَبْتُ هَذَا بِالْأَمْسِ فَشَأْنُكُمْ بِهِ ... ، وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ .

١٦٣٩٧ - وَفِيهِ أَيْضًا مِنَ الْفِقْهِ : أَنَّ الصَّائِدَ إِذَا أَثْبَتَ الصَّيْدَ بِرَمْحِهِ أَوْ سَهْمِهِ وَأَصَابَ مَقَاتِلَهُ فَقَدْ مَلَكَهُ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ الصَّيْدُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ أَجْلِ فَعْلِهِ بِهِ عَنْ أَحَدٍ أَلَّا تَرَى قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «يُوشِكُ صَاحِبُهُ أَنْ يَأْتِيَ ، ، فَجَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاحِبَهُ يَصْحَبُ مَلَكَهُ لَهُ .

١٦٣٩٨ - وَقَدْ اسْتَدْلُّ قَوْمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا عَلَى جَوَازِ هِبَةِ الْمَشَاعِ لِقَوْلِ الْبَهْرِيِّ لِلْجَمَاعَةِ «شَأْنُكُمْ بِهِ ، ، ثُمَّ قَسَمَهُ أَبُو بَكْرٍ بَيْنَهُمْ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

١٦٣٩٩ - وَسَنَذَكُرُ مَا لِلْفُقَهَاءِ فِي هِبَةِ الْمَشَاعِ مِنَ التَّنَازُعِ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٦٤٠٠ - وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الصَّيْدِ يَنْبِيبُ عَنْ صَاحِبِهِ فَيَجِدُهُ مَيْتًا بَعْدَ لَيْلَةٍ أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا أَدْرَكَهُ الصَّائِدُ مِنْ يَوْمِهِ أَكَلَهُ فِي الْكَلْبِ وَالسَّهْمِ جَمِيعًا ، وَإِنْ كَانَ مَيْتًا إِذَا كَانَ فِيهِ أَثَرُ جَرَحِهِ أَثَرًا بَلَغَ الْقَتْلَ وَإِنْ كَانَ قَدْ بَاتَ عَنْهُ لَمْ يَأْكُلْهُ .

١٦٤٠١ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : إِذَا غَابَ عَنْهُ يَوْمًا وَلَيْلَةً كَرِهَتْ أَكْلُهُ .

١٦٤٠٢ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : إِذَا تَوَارَى عَنْهُ الصَّيْدُ وَهُوَ فِي طَلَبِهِ فَوَجَدَهُ وَهُوَ قَتْلُهُ كَلْبُهُ أَوْ سَهْمُهُ جَازَ أَكْلُهُ ، وَإِنْ تَرَكَ الطَّلَبَ وَاسْتَغْلَلَ بِعَمَلٍ غَيْرِهِ ثُمَّ ذَهَبَ فِي طَلَبِهِ فَوَجَدَهُ مَقْتُولًا وَالْكَلْبُ عَنْدهُ كَرِهْنَا أَكْلَهُ .

١٦٤٠٣ - وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِذَا وَجَدَهُ مِنَ الْغَدِ مَيْتًا فَوَجَدَ فِيهِ سَهْمَهُ وَآثَرَهُ فَلْيَأْكُلْهُ .

١٦٤٠٤ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : الْقِيَاسُ لَا يَأْكُلُهُ إِذَا غَابَ عَنْهُ يَعْنِي لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَمَاتَ مِنْ رَمِيهِ

أَوْ مِنْ غَيْرِهَا.

١٦٤٠٥ - وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، كُلُّ مَا أَصَبَتْ وَدَعَّ مَا أَتَمَّتْ .^(١)

١٦٤٠٦ - يَقُولُ : كُلُّ مَا عَابَتْ صَيْدَهُ وَمَوْتُهُ مِنْ سِلَاحِكَ أَوْ كَلَابِكَ ، وَدَعَّ مَا غَابَ

عَنْكَ .

١٦٤٠٧ - وَفِي حَدِيثِ أَبِي رَزِينٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَرِهَ أَكْلَ مَا غَابَ عَنْهُ مَصْرَعُهُ مِنْ

الصَّيْدِ .

١٦٤٠٨ - وَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَبِي رَزِينٍ الْعَقِيلِيُّ ، وَإِنَّمَا هُوَ أَبُو رَزِينٍ مَوْلَى أَبِي

وَائِلٍ ، رَوَاهُ مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ عَنْهُ ، مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ .

١٦٤٠٩ - وَرَوَى أَبُو ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي يُدْرِكُ صَيْدَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ : بِأَكْلِهِ

مَا لَمْ يَنْتَهِ .^(٢)

١٦٤١٠ - وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

١٦٤١١ - وَفِي حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّيْدِ يَفِغِبُ عَنْ

صَاحِبِهِ اللَّيْلَةَ وَاللَّيْلَتَانِ ؟ فَقَالَ : « إِذَا وَجَدْتَ فِيهِ سَهْمَكَ وَلَمْ تَجِدْ أَثَرَ سَبْعٍ وَعَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ

فَكُلْهُ » ..^(٣)

(١) مجمع الزوائد (٤: ٣٠) من طريق ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، وفيه : كل ما أصميت .. وقال

الهيثمي : زواه الطبراني في الكبير ، وفيه عثمان بن عبد الرحمن وأظنه القرشي ، وهو متروك .

(٢) أخرجه مسلم في الذبائح - باب « إذا غاب عنه الصيد ثم وجده » ، الحديث (١٩٣١/٩) في طبعة

عبد الباقي ، ص (١٥٣٢:٣) .

(٣) أخرجه الترمذي في الصيد (١٤٦٨) ، باب « ما جاء في الرجل يرمي الصيد ، فيغيب عنه »

(٤: ٦٧) ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي في الصيد والذبائح (١٩٣:٧) ، باب « في الذي يرمي

الصيد فيغيب عنه » .

١٦٤١٢ - وَتَأْتِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فِي كِتَابِ الصَّيْدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٧٥٤ - وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ : ثُمَّ كَمَا كَانُوا يَبْعُضُ طَرِيقَ مَكَّةَ قَرَّتْ بِهِمْ رَجُلٌ^(١) . مِنْ جَرَادٍ ، فَأَقْبَضَهُمْ كَعْبٌ أَنْ يَأْخُذُوهُ فَيَأْكُلُوهُ ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ذَكَرُوا لَهُ ذَلِكَ . فَقَالَ لَهُ مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ تُفْتِيَهُمْ بِهَذَا ؟ قَالَ : هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ . قَالَ : وَمَا يُدْرِيكَ ؟ قَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ هِيَ إِلَّا نَثْرَةٌ^(٢) حَوَتْ يَنْثَرُهُ^(٣) فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ^(٤) .

١٦٤١٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَّا صَيْدُ الْمُحْرَمِ فَحَلَالٌ لِلْمُحْرِمِ وَالْحَلَالُ بَنَصُّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِيهَا وَجَدَ فِيهِ طَائِفًا ، وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ السَّمَكِ مِنْهُ .

١٦٤١٤ - وَسَيَأْتِي الْقَوْلُ بِمَا لِلْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَذَاهِبِ فِي كِتَابِ الصَّيْدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٦٤١٥ - فَإِنْ كَانَ الْجَرَادُ نَثْرَةً حَوَتْ كَمَا ذَكَرَ كَعْبٌ فَحَلَالٌ لِلْمُحْرِمِ وَغَيْرِ الْمُحْرِمِ أَكْلُهُ .

١٦٤١٦ - وَمَا ذَكَرَهُ كَعْبٌ لَمْ يَوْقِفْ عَلَى صِحَّةٍ وَلَمْ يَكْذِبْهُ فِي ذَلِكَ عُمَرُ وَلَا رَدُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَلَا صَدَقَهُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ فِيهِ عِلْمٌ مِنَ التَّوَرَةِ .

١٦٤١٧ - وَهِيَ السُّنَّةُ فِيمَا حَدَّثَ بِهِ أَهْلُ الْكِتَابِ عَنْ كِتَابِهِمْ أَلَا يُصَدَّقُوا وَلَا يَكْذَبُوا ؛

(١) (رجل) = قطع .

(٢) (إِنْ هِيَ إِلَّا نَثْرَةٌ حَوَتْ) النثرة العطسة . وفي الصحاح وغيره : النثرة للبهائم كالعطسة لنا . أي ما هي إلا عطسة حوت .

(٣) (يَنْثَرُهُ) أي يرميه متفرقا .

(٤) (مَرَّتَيْنِ) الموطأ : ٣٥٢ ، وسنن البيهقي (٢٥٤ : ٩) ، وتفسير الطبري (١٢٦٨٧) .

(٥) لعل صوابها « البحر » والله أعلم .

لِئَلَّا يَكْذِبُوا فِي حَقِّ جَاءُوا بِهِ أَوْ يُصَدِّقُوا فِي بَاطِلٍ اخْتَلَفُوا فِي دَلِيلِهِ ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُمُ الْحَقُّ فِي التَّوْرَةِ وَعِنْدَهُمُ الْبَاطِلُ فِيمَا حَرَّفُوهُ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَكَتَبُوهُ بِأَيْدِيهِمْ ، وَقَالُوا : هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ . وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ .

١٦٤١٨ - وَقَدْ أَفْرَدْنَا لِهَذَا الْمَعْنَى بَابًا كَافِيًا فِي كِتَابِ الْعِلْمِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ (١).

١٦٤١٩ - وَفِي إِنْكَارِ عُمَرَ عَلَى كَعْبٍ مَا أَفْتَى بِهِ الْمُحْرِمِينَ مِنْ أَكْلِ الْجَرَادِ ثُمَّ كَفَّهُ عَنْهُ إِذْ أَعْلَمَهُ بِمَا أَعْلَمَهُ بِهِ مِمَّا جَرَى فِي هَذَا الْبَابِ ذِكْرُهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ لَا يَجِبُ لَهُ نَفْيُ شَيْءٍ وَلَا إِثْبَاتُهُ إِلَّا بِعِلْمٍ صَحِيحٍ قَدْ وَقَفَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُمَا.

١٦٤٢٠ - وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ لَا يَخْتَجُّ بِهِ أَنَّ الْجَرَادَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ . رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ جَابَانَ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْجَرَادُ مِنَ صَيْدِ الْبَحْرِ» (٢).

١٦٤٢١ - وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ ، وَمِنْ رِوَايَةٍ مَنْ جَعَلَهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَهُوَ أَشْبَهَ بِالصَّوَابِ.

١٦٤٢٢ - وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ أَيْضًا : أَنَّهُ سِئِلَ عَنِ الْجَرَادِ ؟

(١) فِي كِتَابِ « جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ » (٤٠: ٢) بَابِ مُخْتَصَرٍ فِي مِطَالَعَةِ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالرِّوَايَةِ عَنْهُمْ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُنَاسِكَ (١٨٥٣) بَابِ فِي الْجَرَادِ لِلْمَحْرَمِ (١٧١: ٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْحَجِّ

(٨٥٠) بَابِ « مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبَحْرِ لِلْمَحْرَمِ » (١٩٨: ٣)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي الصَّيْدِ (٣٢٢٢) بَابِ

« صَيْدُ الْحَيْتَانِ وَالْجَرَادِ » (١٠٧٤: ٢)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي « مُسْتَدْرَكِهِ » (٣٠٦: ٢، ٣٦٤، ٤٠٧).

فَقَالَ : هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ ^(١).

١٦٤٢٣ - وَرَوَى عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ فِي هَذَا الْمَعْنَى نَحْوَ مَا رُوِيَ عَنْ كَعْبٍ ،
رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ فِي الْجَرَادِ : نَثْرَةٌ
حُوتٍ .

١٦٤٢٤ - ذَكَرَهُ السَّاجِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ حَبِيبٍ عَنْ عَدِيِّ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ .

١٦٤٢٥ - وَلَمْ أَدْرِ مَا مَعْنَى رِوَايَةِ مَالِكٍ فِي « الْمَوْطَأِ » عَنْ كَعْبٍ فِي قَوْلِهِ فِي
الْجَرَادِ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ هِيَ إِلَّا نَثْرَةٌ حُوتٍ يَنْثَرُهُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ » ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
جَاءَ عَنْ كَعْبٍ فِي ذَلِكَ مَا هُوَ أَثْبَتُهُ بِمَا فِي أَيْدِي أَهْلِ الْعِلْمِ .

١٦٤٢٦ - ذَكَرَ السَّاجِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَنْدَارٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى - يَعْنِي
الْقُطَّانَ - قَالَ : حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ هَلَالٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الصَّدِيقِ النَّاجِيُّ أَنَّهُ حَجَّ مَعَ أَبِي
سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ هُوَ وَكَعْبٌ ، فَجَاءَ رَجُلٌ جَرَادَةً فَجَعَلَ كَعْبٌ يَضْرِبُهَا بِسَوْطِهِ ؛ فَقُلْتُ :
يَا أَبَا إِسْحَاقَ : أَلَسْتَ مُحَرِّمًا ؟ قَالَ : بَلَى . وَلَكِنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ خَرَجَ أَوَّلُهُ مِنْ مَنْخَرِ
حُوتٍ .

١٦٤٢٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : فِيهِ هَذَا الْخَبَرُ أَنَّ أَوَّلَ خَلْقِ الْجَرَادِ كَانَ مِنْ مَنْخَرِ
حُوتٍ لَا أَنَّهُ الْيَوْمَ مَخْلُوقٌ مِنْ نَثْرَةِ حُوتٍ ؛ لِأَنَّ الْمَشَاهِدَةَ تَدْفَعُ ذَلِكَ .

١٦٤٢٨ - وَيُعْضَدُ هَذَا عَنْ كَعْبٍ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ
إِذْ حَكَّمَ كَعْبًا فِي الْجَرَادِ حَكَمَ فِيهَا بِدِرْهَمٍ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : « إِنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ ،

(١) مصنف عبد الرزاق (٥٠٦ : ٥٣٢) ، وسنن البيهقي (٢٥٤ : ٢٥٥) ، والمحلى (٣٩٧ : ٣٩٨) .

لتمرّة خَيْرٍ مِنْ جَرَادَةٍ^(١). وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ مَا حَكَمَ فِيهِ بِشَيْءٍ.

١٦٤٢٩ - وَجَاءَ عَنْ كَعْبٍ أَنَّهُ رَأَى فِي الْجَرَادِ الْقِيَمَةَ : «دِرْهَمٌ فِي الْجَرَادَةِ»^(٢).

مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا.

١٦٤٣٠ - ذَكَرَهُ السَّاجِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ ، قَالَ :

أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ^(٣) ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهِكٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي عَمَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ أَقْبَلَ مَعَ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَكَعْبِ الْأَخْبَارِ فِي نَاسٍ مُحْرَمِينَ وَأَنَّ كَعْبًا أَخَذَ جَرَادَتَيْنِ وَنَسِيَ إِحْرَامَهُ ، ثُمَّ ذَكَرَ إِحْرَامَهُ فَأَلْقَاهُمَا ، فَدَخَلُوا عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَقَصَّ عَلَيْهِ كَعْبٌ قِصَّةَ الْجَرَادَتَيْنِ ؛ فَقَالَ عُمَرُ : وَمَنْ يَدْلُكَ لِيَعْلَمَكَ بِذَلِكَ يَا كَعْبُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : إِنَّ حَمِيرَ تَحَبُّ الْجَرَادِ . قَالَ : مَا جَعَلْتَ فِي نَفْسِكَ ؟ قَالَ : دِرْهَمَيْنِ ، فَقَالَ عُمَرُ : بَخْ دِرْهَمَانِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ جَرَادَةٍ : اجْعَلْ مَا جَعَلْتَ فِي نَفْسِكَ^(٤) .

١٦٤٣١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَا يَصَحُّ فِي الْجَرَادِ أَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ إِلَّا عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ ، وَلَا عَنْ مَنْ يَجِبُ بِقَوْلِهِ حُجَّةٌ ، وَلَمْ يَعْزِجِ الْعُلَمَاءُ وَلَا جَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ عَلَى ذَلِكَ .

(١) موطأ مالك : ٤١٦ ، وسيأتي في باب « فدية من أصاب شيئاً من الجراد في الحرم » .

(٢) المغني (٣: ٥٢٢) .

(٣) في (ك) ، (س) : « سالم بن سعيد » .

(٤) « الأم » (٢: ١٩٩) ، باب « الجراد » .

١٦٤٣٢ - ذَكَرَ السَّاجِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا تَقُولُ فِي صَيْدِ الْجَرَادِ فِي الْحَرَمِ؟
قَالَ: لَا يَصَحُّ. قُلْتُ: إِنَّ قَوْمًا وَاللَّهِ يَأْخُذُونَهُ. قَالَ: إِنَّهُمْ وَاللَّهِ لَا يَعْلَمُونَ^(١).

١٦٤٣٣ - قَالَ السَّاجِيُّ: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ، عَنْ

ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ بَكِيرٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ أَصْحَابَ جَرَادَاتٍ
وَهُوَ مُحْرَمٌ؟ قَالَ: فِيهِمْ قَبْضُ قَبْضَاتٍ مِنْ طَعَامٍ وَإِنِّي لَأَخْذُ بِقَبْضَةِ جَرَادَاتٍ^(٢).

١٦٤٣٤ - وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

١٦٤٣٥ - وَاخْتَلَفُوا فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي الْجَرَادَةِ إِذَا قَتَلَهَا، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ

ذَلِكَ فِي بَابِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١٦٤٣٦ - وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْهُ: فِي الْجَرَادَةِ قَبْضَةٌ، وَفِي الْجَرَادَاتِ أَيْضًا قَبْضَةٌ.

١٦٤٣٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: كَأَنَّهُ يَقُولُ مَا دُونَ قَبْضَةٍ مِنَ الطَّعَامِ فَلَا قَدْرَ لَهُ.

١٦٤٣٨ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ: تَمَرٌ خَيْرٌ مِنَ جَرَادَةٍ.

١٦٤٣٩ - وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ^(٣).

١٦٤٤٠ - وَفِي هَذَا الْبَابِ.

سُئِلَ مَالِكٌ عَمَّا يُوجَدُ مِنَ لَحْمِ الصَّيْدِ عَلَى الطَّرِيقِ: هَلْ يَتَأَعُّهُ الْمُحْرَمُ؟ فَقَالَ:

أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ يُعْتَرِضُ بِهِ الْحِجَاجُ، وَمِنْ أَجْلِهِمْ صَيْدٌ، فَلَأَنِّي أَكْرَهُهُ. وَأَنْتَهَى

(١) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٠٩).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٠٩)، المحلى (٧: ٢٣١)، المغني (٣: ٥٠٩، ٥١٦).

(٣) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤١١).

عَنْهُ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَ رَجُلٍ لَمْ يَرِدْ بِهِ الْمُحْرَمِينَ، فَوَجَدَهُ مُحْرَمًا، فَابْتِغَاةً. فَلَا بَأْسَ بِهِ^(١).

١٦٤٤١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَقَدْ مَضَى مَا لِلْعُلَمَاءِ فِي مَعْنَى مَا صِيدَ مِنْ أَجْلِ

الْمُحْرَمِ مُجْتَمَلًا، وَتَزِيدُهُ هُنَا بَيَانًا بِأَقْوَالِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ مَذَاهِبُهُمْ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١٦٤٤٢ - فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ مَالِكٍ هُنَا: أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ يَعْتَرِضُ الْحَاجَّ وَمِنْ

أَجْلِهِمْ صَيْدٌ فَإِنِّي أَكْرَهُهُ وَأَنْهَى عَنْهُ إِلَى آخِرِ قَوْلِهِ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ فِي الْمُحْرَمِ يَأْكُلُ مِنْ صَيْدٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ اصْطَلَبَ مِنْ أَجْلِهِ أَنْ عَلَيْهِ جَزَاءُ ذَلِكَ الصَّيْدِ.

١٦٤٤٣ - وَقَالَ أَشْهَبُ: سَأَلْتُ مَالِكًا عَمَّا صِيدَ لِرَجُلٍ بَعِيْنِهِ مِنَ الْمُحْرَمِينَ فَقَالَ:

لَا أَحِبُّ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُحْرَمِينَ وَلَا مِنَ الْمُحْلِينَ أَكْلَهُ.

١٦٤٤٤ - قَالَ: وَمَا صِيدَ مِنْ أَجْلِ مُحْرَمٍ أَوْ ذَبَحَ مِنْ أَجْلِهِ مِنَ الصَّيْدِ فَلَا يَحِلُّ

لِلْمُحْرَمِ وَلَا لِلْحَلَالِ أَكْلُهُ.

١٦٤٤٥ - قَالَ: وَسُئِلَ عَمَّا صِيدَ لِمُحْرَمٍ؟ فَقَالَ: مَا صِيدَ قَبْلَ إِحْرَامِهِمْ فَلَا

بَأْسَ بِهِ، وَمَا صِيدَ بَعْدَ إِحْرَامِهِمْ فَلَا يَأْكُلُوهُ.

١٦٤٤٦ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ لَا بَأْسَ عَلَى الْمُحْرَمِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ لَحْمِ

الصَّيْدِ حَلَالٍ لِلْمُحْرَمِ مَا لَمْ يَصْدَهُ أَوْ يُصَدَّ لَهُ.

١٦٤٤٧ - وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ.

١٦٤٤٨ - وَفِي هَذَا الْبَابِ

قَالَ مَالِكٌ، فَيَمْنُ أَحْرَمَ وَعِنْدَهُ صَيْدٌ قَدْ صَادَهُ أَوْ ابْتِغَاةً: فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُرْسِلَهُ،

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْعَلَهُ عِنْدَ أَهْلِهِ^(١).

(١) الموطأ: ٣٥٣.

(٢) الموطأ: ٣٥٣.

١٦٤٤٩ - هَكَذَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي « الْمَوْطَأِ » عِنْدَ يَحْيَى وَطَائِفَةٍ مِنْ رُوَاةِ الْمَوْطَأِ ،
وَزَادَ فِيهَا ابْنُ وَهْبٍ وَطَائِفَةٌ عَنْهُ أَيْضًا فِي « الْمَوْطَأِ » قَالَ مَالِكٌ : مَنْ أَحْرَمَ وَعِنْدَهُ شَيْءٌ
مِنَ الصَّيْدِ قَدْ اسْتَأْنَسَ وَدَجَنَ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَرْسُلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ تَرَكَهُ فِي أَهْلِهِ .

١٦٤٥٠ - قَالَ ابْنُ وَهْبٍ : وَسَأَلْتُ مَالِكًا عَنِ الْحَلَالِ يَصِيدُ الصَّيْدَ أَوْ يَشْتَرِيهِ ثُمَّ
يُحْرِمُ وَهُوَ مَعَهُ فِي قَفْصٍ ؟ فَقَالَ مَالِكٌ : يَرْسُلُهُ بَعْدَ أَنْ يُحْرِمَ وَلَا يُمْسِكُهُ بَعْدَ إِحْرَامِهِ .

١٦٤٥١ - وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : إِذَا أَحْرَمَ وَفِي يَدِهِ أَوْ مَعَهُ
شَيْءٌ مِنَ الصَّيْدِ فَعَلَيْهِ إِرْسَالُهُ . قَالُوا : وَلَوْ كَانَ الصَّيْدُ فِي بَيْتِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِرْسَالُهُ ،
كَأَنَّ مَا كَانَ .

١٦٤٥٢ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ عَلَى مَنْ مَلَكَ صَيْدًا قَبْلَ الْإِحْرَامِ ثُمَّ أَحْرَمَ وَهُوَ
فِي يَدِهِ أَنْ يَرْسُلَهُ .

١٦٤٥٣ - وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ مَا دَجَنَ مِنَ الصَّيْدِ .

١٦٤٥٤ - وَالْحُجَّةُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ بَيِّنَاتٌ لِمَا قَدَّمْنَا مِنَ الْأَصُولِ .

١٦٤٥٥ - فَتَحْصِيلُ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ الصَّيْدُ فِي حِينِ إِحْرَامِهِ أَرْسَلَهُ مِنْ
يَدِهِ وَإِنْ كَانَ لِأَهْلِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٦٤٥٦ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ .

١٦٤٥٧ - وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ : سَوَاءٌ كَانَ فِي
يَدِهِ أَوْ فِي بَيْتِهِ عَلَيْهِ أَنْ يَرْسُلَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ضَمَنَ .

١٦٤٥٨ - وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ.

١٦٤٥٩ - وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ آخَرُ : أَنَّهُ لَا يُرْسَلُهُ كَانَ فِي يَدِهِ أَوْ فِي أَهْلِهِ .

١٦٤٦٠ - وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ .

١٦٤٦١ - وَقَالَ مَالِكٌ : فِي صَيْدِ الْحَيْتَانِ فِي الْبَحْرِ وَالْأَنْهَارِ وَالْبَرَكِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، إِنَّهُ حَلَالٌ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَصْطَادَهُ ^(١) .

١٦٤٦٢ - قَالَ أَبُو حَمْرٍ : هَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ أُحِلُّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾ [المائدة : ٩٦] وَالْبَحْرُ كُلُّ مَاءٍ مُجْتَمِعٍ عَلَى مِلْحٍ أَوْ عَذْبٍ .

١٦٤٦٣ - قَالَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ [فاطر : ١٢] .

١٦٤٦٤ - وَكُلُّ مَا كَانَ أَغْلَبُ عَيْشِهِ فِي الْمَاءِ فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ ، وَيَأْتِي هَذَا الْبَابُ فِي كِتَابِ الصَّيْدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٢٥) باب مالا يحل للمحرم أكله من الصيد (*)

٧٥٥- مَالِكٌ . عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ مَسْعُودٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ ^(١) ، أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحَشِيًّا ، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ ، أَوْ بَوَادَانَ ^(٢) . فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ : « إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ ، إِلَّا أَنَا حُرْمٌ » ^(٣) .

(٥) المسألة - ٣٩٩ - تقدم في المسألة (٣٩٧) : أنه كل ما ذبح ، أو صيد لأجله فلا يأكل المحرم ما صاده الحلال ، أو ذبحه لأجله لقوله (ﷺ) : « صيد البر لكم حلال ما لم تضيدوه أو يصد لكم » ، وتعين حمل حديث الصعب بن جثامة التالي على هذا ، ويكون امتناع النبي (ﷺ) عن الأكل من الحمار الوحشي لعلمه ، أو ظنه ، أنه قد صيد من أجله .

(١) هو الصعب بن جثامة الكنانى الليثي : وأبوه جثامة هو : يزيد بن قيس بن ربيعة حالف قريشاً ، وأمه زينب بنت حرب بن أمية ، أخت أبي سفيان .

وكان الصعب ينزل ودان ، والأبواء من أرض الحجاز ، وتوفي في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه . أسد الغابة (٢٠:٣) .

(٢) (الأبواء) : جبل بينه وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً سمي بذلك لتبؤ السيول به ، لا لما فيه من الوباء .

(بودان) موضع قرب الجحفة ، أو قرية جامعة أقرب إلى الجحفة من الأبواء .

(٣) الموطأ : ٣٥٣ ، وأخرجه الشافعي في المسند (٣٢٣:١) ، والبخاري في جزاء الصيد ، رقم (١٨٢٥) ، باب « إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل » ، فتح الباري (٤:٣١) ، وأعادته في الهبة وأخرجه مسلم في كتاب الحج ، رقم (٢٧٩٩) ، من طبعتنا ص (٤:٤٦٧) ، باب تحريم الصيد للمحرم ، وبقسم (٥٠-٤١٩٣) ، ص (٢:٨٥٠) من طبعة عبد الباقي ، وأخرجه الترمذي في الحج (٨٤٩) ، باب « ما جاء في كراهية لحم الصيد للمحرم » (٣:٢٠٦) ، والنسائي =

- ١٦٤٦٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمُقْسِمٍ، وَطَاوُوسٍ: أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَخَشِيًا.
- ١٦٤٦٦ - قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: «عَجَزَ حِمَارٌ، فَرَدَّهُ يَقْطُرُ دَمًا». رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ الْحَكِيمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.
- ١٦٤٦٧ - وَقَالَ مُقْسِمٌ فِي حَدِيثِهِ: «رَجُلٌ حِمَارٌ وَخَشِيٌّ».
- ١٦٤٦٨ - وَقَالَ عَطَاءٌ فِي حَدِيثِهِ: «أَهْدَى لَهُ عَصَدُ صَيْدٍ فَلَمْ يَقْبَلْهُ».
- ١٦٤٦٩ - وَقَالَ طَاوُوسٌ فِي حَدِيثِهِ: «عُضْوٌ مِنْ لَحْمٍ صَيْدٍ»^(١).
- ١٦٤٧٠ - إِلَّا أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ.
- ١٦٤٧١ - رَوَاهُ بْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ نِيقَاقٍ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَدَّمَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَذْكُرُهُ كَيْفَ أَخْبَرْتَنِي عَنْ لَحْمٍ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) حَرَامًا؟ قُلْتُ: نَعَمْ. أَهْدَى لَهُ رَجُلٌ عُضْوًا مِنْ لَحْمٍ؛ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «لَا نَأْكُلُهُ إِنَّا حُرُمٌ»^(٢).

=في المناسك (١٨٣:٥)، باب «مالا يجوز للمحرم أكله من الصيد»، وابن ماجه في المناسك (٣٠٩٠)، باب «ما ينهى عنه المحرم من الصيد» (١٠٣٢:٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٧٠:٢)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٠٥٦٩:٧)، والسنن الكبرى (١٩٢:٥).

- (١) - أخرجه مسلم اختلاف هذه الروايات بالحديث (٢٨٠٣) في طبعتنا، باب «تحريم الصيد للمحرم»، والنسائي في المناسك (١٨٥:٥) باب «مالا يجوز للمحرم أكله من الصيد».
- (٢) - أخرجه مسلم في الحج (٢٨٠٣م) في طبعتنا، باب «تحريم الصيد للمحرم» (٤٦٩:٤)، والنسائي =

١٦٤٧٢ - قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ حَرْبٍ يَقُولُ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَام) وَلَوْلَا ذَلِكَ كَانَ أَكَلُهُ جَائِزًا .

١٦٤٧٣ - قَالَ سُلَيْمَانُ : وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِهِ قَوْلُهُمْ فِي الْحَدِيثِ « فَرْدُهُ يَقْطُرُ دَمًا » كَأَنَّهُ صَيْدٌ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ .

١٦٤٧٤ - قَالَ إِسْمَاعِيلُ : وَإِنَّمَا تَأْوَلُ إِسْمَاعِيلُ الْحَدِيثَ الَّذِي فِيهِ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ حِمَارٍ ، وَهُوَ مَوْضِعٌ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ .

١٦٤٧٥ - وَأَمَّا رِوَايَةُ مَالِكٍ أَنَّ الَّذِي أَهْدَى إِلَيْهِ حِمَارٌ وَخَشْيٌ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ ، لِأَنَّ الْمُحْرَمَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمْسَكَ صَيْدًا حَيًّا ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَذْكِيهِ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ الَّذِي أَهْدَى لَهُ هُوَ بَعْضُ الْحِمَارِ .

١٦٤٧٦ - قَالَ إِسْمَاعِيلُ : وَعَلَى تَأْوِيلِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ تَكُونُ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا الْمَرْفُوعَةُ غَيْرَ مُخْتَلِفَةٍ .

١٦٤٧٧ - قَالَ أَبُو حَمْرٍ : الْأَحَادِيثُ الْمَرْفُوعَةُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْهَا حَدِيثُ عُمَيْرِ ابْنِ سَلَمَةَ فِي قِصَّةِ الْبَهْزِيِّ وَحِمَارِهِ الْعَقِيرِ ، وَمِنْهَا حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، وَمِنْهَا حَدِيثُ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ هَذَا ، وَحَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَى لَهُ رَجُلٌ حِمَارًا وَخَشْيًا فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَهُ^(١) . وَحَدِيثُ الْمُطَّلِبِ ، عَنْ جَابِرٍ يُفَسِّرُهَا كُلُّهَا ، وَهُوَ قَوْلُهُ (عَلَيْهِ السَّلَام) : « صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ

= في المناسك (١٨٤ : ٥) باب « مَا لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ » ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ

(٤٢٦ : ٤ - ٤٢٧) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي (١٦٣٣٢) .

(١) تَقَدَّمَ فِي الْفَقْرَةِ (١٦٣٣٣) .

مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ^(١).

١٦٤٧٨ - وأجمع العلماء أنه لا يجوز للمحرم قبول صيد إذا وهب له بعد إحرامه ، ولا يجوز له شراؤه ولا اصطياذه ولا استحداث ملكه بوجه من الوجوه وهو مُحَرَّمٌ .

١٦٤٧٩ - ولا خلاف بين العلماء في ذلك ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرَّمًا ۖ ﴾ [المائدة : ٦٨] ولحديث الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ فِي قِصَّةِ الْحِمَارِ .
١٦٤٨٠ - ولأهل العلم في المحرم يشتري الصيد قولان : أحدهما أن الشراء فاسدٌ ، والثاني أنه صحيحٌ . وعليه أن يرسله .

١٦٤٨١ - وقد تقدّم في الباب قبل هذا ما للعلماء فيمن أحرم وفي يده ، أو معه ، أو في بيته : شيء من الصيد .

١٦٤٨٢ - وقد روي عن علي بن أبي طالب أنه حج في عام حج فيه عثمان ؛ فأتى عثمان بلحم صيد [صاده حلال]^(٢) ، قال : فأكل منه وهو مُحَرَّمٌ . ولم يأكل منه علي . فقال عثمان : إنما صيد قبل أن يحرم . فقال علي : ونحن قد بدا لنا وأهالينا لنا حلال أفحللن لنا اليوم؟^(٣) .

١٦٤٨٣ - رواه هشيمٌ ، قال : أخبرنا عمر بن أبي سلمة ، عن أبيه ، قال : حج عثمان معه عليٌ فذكره في هذه الرواية عن علي أنه لم ير للمحرم أكل ما صاده

(١) تقدم في الفقرة (١٦٣٤٠) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط في النسخ الخطية وأثبتته من تفسير ابن جرير الطبري (٤٦:٧) .

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره بالإسناد الذي ذكره المصنف (٤٦:٧) .

الحلال وإن كَانَ صَيْدَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ الْمُحْرَمُ ، وَأَنَّ عُثْمَانَ كَانَ يُخَالِطُهُ فِي الْغَضَبِ .
وَيُحَاسِبُهُ وَكَانَ يُخَالَفُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرِي بِأَسَا بِمَا صَادَهُ الْحَلَالُ قَبْلَ إِحْرَامِ الْمُحْرَمِ وَأَنْ يَأْكُلَهُ
الْمُحْرَمُ فِي إِحْرَامِهِ .

١٦٤٨٤ - وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) خِلَافُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ ،
وَمُوافَقَتُهُ لِرَأْيِ عُثْمَانَ .

١٦٤٨٥ - ذَكَرَهُ إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ الْأَزْرَقُ ، عَنْ شَرِيكِ ، عَنْ سَمَاكِ بْنِ
حَرْبٍ ، عَنْ صَبِيحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْسِيِّ ، قَالَ : اسْتَعْمَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ أَبَا سَفْيَانَ بْنِ
الْحَارِثِ عَلَى الْعُرُوضِ ، فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَمَعَهُ بَازٌ وَصَقْرٌ ، فَاسْتَعَارَهُ مِنْهُ ،
وَصَادَ بِهِ مِنَ الْبَعَائِقِ ، فَلَمَّا سَمِعَ بِعُثْمَانَ قَدْ مَرَّ حَاجًّا أَمَرَ بِهِنَ ؛ فَذُبِحْنَ ، فَطُبِخْنَ ،
ثُمَّ جُعِلْنَ فِي جِفْنَةٍ ، فَجَاءَ بِهِنَ آلُ عُثْمَانَ فَقَالَ عُثْمَانُ كُفُّوا ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ :
انْظُرُوا عَلَيَّا يَا تَيْكُمُ الْآنَ . فَلَمَّا جَاءَ عَلِيٌّ وَرَأَاهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ أَبِي أَنْ يَأْكُلَ ؛ فَقَالَ لَهُ
عُثْمَانُ : مَا شَأْنُكَ ؟ فَقَالَ : لَمْ أَكُنْ لَأَكُلْ مِنْ هَذَا . قَالَ عُثْمَانُ : لِمَ ؟ قَالَ : هُوَ صَيْدٌ
لَا يَحِلُّ لِمَنْ أَكَلَهُ ، وَأَنَا مُحْرَمٌ . قَالَ عُثْمَانُ : فَبَيِّنْ لَنَا . فَقَالَ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَا
أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ۚ ﴾ [المائدة : ٩٥] . قَالَ عُثْمَانُ : فَنَحْنُ
قَتَلْنَاهُ ! إِنَّا لَمْ نَقْتُلْهُ . قَالَ : فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ عَلِيٌّ : ﴿ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ
حُرُمًا ﴾ [المائدة : ٩٦] . فَمَكَثَ عُثْمَانُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَمْكُثَ ، ثُمَّ أَتَى وَهُوَ بِمَكَّةَ فَقِيلَ
لَهُ : هَلْ لَكَ فِي ابْنِ أَبِي طَالِبٍ أَهْدِي إِلَيْهِ صَفِيفٌ حِمَارٌ فَهُوَ يَأْكُلُ مِنْهُ ؛ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ
عُثْمَانُ فَسَأَلَهُ عَنْ أَكْلِهِ الصَّفِيفَ ، وَقَالَ لَهُ : أَمَا أَنْتَ فَتَأْكُلُ وَأَمَّا نَحْنُ فَتَنْهَانَا ؟ فَقَالَ لَهُ :
إِنَّهُ صَيْدٌ عَامٍ أَوَّلٍ ؛ وَأَنَا حَلَالٌ ؛ فَلَيْسَ عَلَيَّ فِي أَكْلِهِ بِأَسَ ، وَصَيْدُ ذَلِكَ - يَعْنِي

الْيَعَاقِبَ - وَأَنَا حَرَامٌ، وَذُبِحَ وَأَنَا حَرَامٌ^(١).

١٦٤٨٦ - وبهذا كان يُفتي ابن عباس ويذهب إليه.

١٦٤٨٧ - ذَكَرَ إِسْحَاقُ عَنْ شَرِيكِ، عَنْ سَمَاقٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبِلَالٍ. مَا صِيدَ أَوْ ذُبِحَ وَأَنْتَ حَلَالٌ فَهُوَ لَكَ حَلَالٌ. وَمَا صِيدَ أَوْ ذُبِحَ وَأَنْتَ حَرَامٌ فَهُوَ عَلَيْكَ حَرَامٌ.

١٦٤٨٨ - وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ.

١٦٤٨٩ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سَمَاقٍ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَا صِيدَ وَأَنْتَ حَلَالٌ فَكُلْهُ، وَمَا صِيدَ وَأَنْتَ حَرَامٌ فَلَا تَأْكُلْهُ.

١٦٤٩٠ - قَالَ أَبُو حُمَيْرٍ: وَمَا كَانَ مِثْلَهَا عَنْ عَلِيٍّ يُعْضَدُ مَا رُويَ عَنْهُ فِي الصَّيْدِ لِلْمُحْرَمِ أَنَّهُ لَا يَأْكُلُهُ عَلَى عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦] وَلَمْ يُفَسِّرْ مَا صِيدَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ أَوْ بَعْدَ إِحْرَامِهِ.

١٦٤٩١ - وَهَذِهِ الرُّوَايَةُ مُفسَّرةٌ كَمَا تَرَى.

١٦٤٩٢ - وَقَدْ رُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ أَكْلُ لَحْمِ صَيْدٍ عَلَى حَالٍ صَيْدٍ مِنْ أَجْلِهِ. أَوْ مَنْ لَمْ يَصِدْ لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ): ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هِيَ مُبْهَمَةٌ ^(١).

١٦٤٩٣ - وَبِهِ قَالَ طَاوُوسٌ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ .

١٦٤٩٤ - وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الثَّوْرِيُّ ، وَاسْنَحَاقُ فِي رِوَايَةٍ .

١٦٤٩٥ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ ، قَالَ :

سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ يُحَدِّثُ أَنَّ عَلِيًّا كَرِهَ أَكْلَ لَحْمِ الصَّيْدِ وَهُوَ مُحْرَمٌ ^(٢).

١٦٤٩٦ - قَالَ : وَأَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ

كَانَ يَكْرَهُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ لَحْمِ الصَّيْدِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ^(٣).

١٦٤٩٧ - قَالَ مَعْمَرٌ : وَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ ^(٤).

١٦٤٩٨ - قَالَ : وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ طَاوُوسٍ وَعَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ

طَاوُوسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّهُ كَرِهَ لَحْمَ الصَّيْدِ لِلْمُحْرَمِ ، وَقَالَ : هِيَ مُبْهَمَةٌ ؛ يَعْنِي قَوْلَهُ

(١) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٢٤)، الأثر (٨٣٣٠) وهذا يعني أن ابن عباس كان يرى تحريم أكل الصيد على المحرم في كل الأحوال ، سواء أصيد في الحرم ، أم صيد في الحل وذبح في الحرم ، وسواء أصاده المحرم أم صاده الحلال ، وحجته في ذلك أن قول الله تعالى في سورة المائدة ٩٧ : ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرَمًا﴾ غير مفصل ، وعليه فالاحتياط يقتضي تحريم أكل الصيد كله.

وانظر أيضا : أحكام القرآن للجصاص (٢: ٤٨٠)، تفسير ابن كثير للآية ، ونيل الأوطار (٨٨: ٥)، والمغني (٣: ٣١٢).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٢٧)، الأثر (٨٣٢٧).

(٣) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٢٥)، الأثر (٨٣١٤).

(٤) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٢٥)، الأثر (٨٣١٥).

﴿وَحَرَّمَ عَلَيَّكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرَمًا﴾ [المائدة: ٩٦] ^(١).

١٦٤٩٩ - وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ^(٢)، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَالنَّزْبِيُّ بْنُ السَّوَامِ، وَكَعْبٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَعَطَاءٌ فِي رَوَايَةٍ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ يَرَوْنَ لِلْمُحَرَّمِ أَكْلَ الصَّيْدِ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا اصْطَادَهُ الْحَلَالُ صَيْدَ مِنْ أَجَلِهِ أَوْ لَمْ يَصْدْ.

١٦٥٠٠ - وَبِهِ قَالَ الْكُوفِيُّونَ.

(١) تقدم في (١٦٤٩٢).

(٢) موجز ما أثر عن الفاروق عمر : يجوز للمحرّم أن يأكل مما صاده الحلال إذا لم يأمره هو بصيده ، وإذا لم يصده الحلال للمحرّم ، فقد روى ابن أبي شيبة عن عمر أنه كان لا يرى بأساً بلحم الطير للمحرّم إذا صيد لغيره ، وسئل ابن عمر عن الصيد يصيده الحلال أياكل منه المحرم إذا لم يصد له ؟ فقال : كان عمر يأكله (المجموع (٣٣٢:٧) ؛ ومر بأبي هريرة قوم محرمون بالريلة فاستفتوه في لحم صيد وجدوا أناساً أحلّه يأكلونه ، فأنتاهم بأكله ، وقال : ثم قدمت المدينة على عمر . فسألت عن ذلك فقال : هم أخصيتهم ؟ قال فقلت : أخصيتهم بأكله ، قال ، فقال عمر : لو أخصيتهم بغير ذلك لأوجعتك (الموطأ ٣٥٢:١) ؛ وسأل كعب الأحبار عمر عن لحم صيد أتى به ، أصابه رجل حلال ، وهم محرمون ، قال : لأكلنا منه ، فقال عمر : لو تركته لرأيت أنك لا تفقه شيئاً (مصنف عبد الرزاق ٤: ٤٣٢) وعن رجل من بني ضمرة قال : لما قدمت لسفر الجار - مدينة قرية من المدينة المنورة - خرج عمر حاجاً أو معتمراً ، فقال : انطلقوا بنا نمر على الجار ، فنظر السفن ونحمد الله الذي يسبهرها ، قال الضمري : فأفردني المسير معه في سبعة نفر ، فأوانا الليل إلى خيمة أعرابي ، قال : فإذا قدر يظن - يغلي - فقال عمر : هل من طعام ؟ قالوا : لا ، إلا لحم ظبي أصنناه بالأمس ، قال ، فقبوه ، فأكل وهو محرم . مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٣١)

وكان عمر يلوم من يذهب إلى تحريم ما صاده الحلال ، فعن عبد الله بن أبي عمار قال : أتبلنا مع معاذ بن جبل محرمين بعمره من بيت المقدس ، وأميرنا معاذ بن جبل ، فأتي بحمار وحش قد عقره ، فابتعاه كعب بن مسلم ، فجاء معاذ والقذور تغلي به ، فقال معاذ : لا يطعني أحد إلا أكفأ قدره ، فأكفأ القوم قدورهم - فلما وافينا عمر ، قص عليه كعب قصة الحمار ، فقال عمر : ما بأس ذلك ؟ وقد نهى عن ذلك ؟ لعلك أخصيت بذلك يا معاذ ؟ قال : نعم ، فلامه عمر (المحلى ٧: ٢٥١) .

١٦٥٠١ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ ، عَنْ قُرْظَةَ ، قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ الصَّيْدِ وَهُوَ مُحْرَمٌ ؛ فَقِيلَ لَهُ : إِنْ عُمَرَ ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ كَانَا يَأْكُلَانِهِ ، فَقَالَ : عُمَرُ خَيْرٌ وَأَبُو هُرَيْرَةَ خَيْرٌ مِنِّي ^(١) .

١٦٥٠٢ - قَالَ عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ : وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْكُلُهُ .

١٦٥٠٣ - وَذَهَبَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ إِلَى أَنَّ مَا صِيدَ مِنْ أَجْلِ الْمُحْرَمِ لَمْ يُجْزَ لَهُ أَكْلُهُ ، وَمَا لَمْ يُصَدَّ مِنْ أَجْلِهِ جَازَ لَهُ أَكْلُهُ .

١٦٥٠٤ - وَهُوَ قَوْلُ عُثْمَانَ .

١٦٥٠٥ - وَرَوَى ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ ، وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ .

١٦٥٠٦ - وَهَذَا أَعَدَّلَ الْمَذَاهِبِ وَأَعْلَاهَا ، وَعَلَيْهِ يَصَحُّ اسْتِعْمَالُ الْأَحَادِيثِ

المرقوعة وتوجيهها .

١٦٥٠٧ - وَفِيهِ مَعَ ذَلِكَ نَصٌّ حَسَنٌ رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ ، وَيَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَزَوَمِيُّ ، عَنْ عُمَرُو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهَا عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : وَلَحْمُ صَيْدِ الْبِرِّ لَكُمْ حَلَالٌ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ ^(٢) .

١٦٥٠٨ - رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي عُمَرَ مَوْلَى الْمُطَّلِبِ كَمَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ ، وَيَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى جَعَلُوهُ كُلُّهُمْ عَنْ عُمَرَ مَوْلَى الْمُطَّلِبِ ، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ

(١) مصنف عبد الرزاق (٤٣٢ : ٤٣٣) ، الأثر (٨٣٤٣) .

(٢) تقدم في (١٦٣٤١) .

عَنْ جَابِرٍ.

١٦٥٠٩ - وَرَوَاهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ ، عَنْ جَابِرٍ فَأُخْطِئَ فِيهِ ^(١) ، وَصَوَابُهُ مَا رَوَاهُ يَعْقُوبٌ .

٧٥٦ - مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَامِرٍ ابْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِالْعَرَجِ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فِي يَوْمٍ صَائِفٍ . قَدْ غَطَّى وَجْهَهُ بِقَطِيفَةٍ أَرْجُوَانٍ . ثُمَّ أَتَى بِلَحْمٍ صَيْدٍ ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ : كُلُوا . فَقَالُوا : أَوْ لَا تَأْكُلُ أَنْتَ ؟ فَقَالَ : إِنِّي لَسْتُ كَهَيِّتِكُمْ . إِنَّمَا صَيْدٌ مِنْ أَجْلِي ^(٢) .

٧٥٧ - وَعَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ لَهُ : يَا ابْنَ أُخْتِي . إِنَّمَا هِيَ عَشْرُ لَيَالٍ ، فَإِنْ تَخَلَّجَ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ . فَدَعُهُ ؛ تَعْنِي أَكَلَ لَحْمِ الصَّيْدِ ^(٣) .

(١) قال البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (١٠٥٨٢:٧ - ١٠٥٨٤) .

أخبرنا أبو عبد الله ، وأبو بكر ، وأبو زكريا ، وأبو سعيد ، قالوا : حدثنا أبو العباس ، قال : أخبرنا الربيع ، قال : أخبرنا الشافعي ، قال : أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن رجل من بني سلمة ، عن جابر ، عن النبي ﷺ .
هكذا قال الشافعي ، وابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي ، وسليمان مع ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي .

قال البيهقي : وكذلك رواه يعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني ، ويحيى بن عبد الله بن سالم ، وغيرهما ، عن عمرو ، عن المطلب ، عن جابر ، عن النبي ﷺ .

(٢) الموطأ : ٣٥٤ ، ومصنف عبد الرزاق (٤: ٤٣٤) .

(٣) الموطأ : ٣٥٤ .

١٦٥١٠ - قَالَ مَالِكٌ : فِي الرَّجُلِ الْمُحْرَمِ يُصَادُ مِنْ أَجْهِ صَيْدٍ ، فَيُصْنَعُ لَهُ ذَلِكَ الصَّيْدُ ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ وَهُوَ يَعْلَمُ ، أَنَّهُ مِنْ أَجْلِهِ صَيْدٌ . فَإِنْ عَلَيْهِ جَزَاءُ ذَلِكَ الصَّيْدِ كُلَّهُ (١) .

١٦٥١١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَّا حَدِيثُ عُثْمَانَ فَفِيهِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ عَلَى الْمُحْرَمِ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْحَرِّ أَنْ يَغْطِيَ وَجْهَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى غَنِيٌّ عَنْ تَعْدِيبِ الْمُؤْمِنِ نَفْسَهُ .

١٦٥١٢ - وَقَدْ تَأَوَّلَ قَوْمٌ فِي ذَلِكَ عَلَى عُثْمَانَ أَنَّهُ قَالَ كَانَ مَذْهَبُهُ أَنْ إِحْرَامَ الْمُحْرَمِ فِي رَأْسِهِ دُونَ وَجْهِهِ . وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ قَوْمٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِهَا مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

١٦٥١٣ - وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عُثْمَانُ قَدْ اقْتَدَى بِفِعْلِهِ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ عُمرَ مَا فَوْقَ الذَّقَنِ مِنَ الرَّأْسِ فَلَا يُخْمَرُهُ الْمُحْرَمُ .

١٦٥١٤ - وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنْ إِحْرَامَ الْمُحْرَمِ فِي رَأْسِهِ دُونَ وَجْهِهِ .

١٦٥١٥ - وَفِيهِ أَنْ مَنْ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَّعَ عَلَى نَفْسِهِ فِي الْمَلْبَسِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ إِذَا أَنْعَمَ بِهَا عَلَيْهِ ، وَهَذَا ثَابِتُ الْمَعْنَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .

١٦٥١٦ - وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِبَاسُهُ الْأَرْجَوَانُ ؛ لِأَنَّهُ صُوفٌ ، وَالْأَرْجَوَانُ الشَّدِيدُ الْحُمْرَةِ .

١٦٥١٧ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَلَا يُقَالُ لِغَيْرِ الْحُمْرَةِ أَرْجَوَانٌ .

١٦٥١٨ - وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا نَلْبِسُ الْأَرْجَوَانَ » ^(١).

١٦٥١٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَاهُ عَنْ لَبْسِهِ ^(٢).

١٦٥٢٠ - وَقَدْ ذَكَرْنَا الْأَحَادِيثَ بِذَلِكَ فِي مَوْضِعِهَا مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ، وَذَكَرْنَا مَا يُعَارِضُهَا وَاخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي مَعْنَاهَا هُنَاكَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

(١) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال : « مرُّ رجلٌ وعليه ثوبان أحمران ، فسلم على النبي ﷺ فلم يردُّ عليه » .

أخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في الحمرة ، الحديث (٤٠٦٩) ، وأخرجه الترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في كراهية لبس المعصفر ... ، الحديث (٢٨٠٧) ، وأخرجه الحاكم في المستدرک ٤ : ١٩٠ ، كتاب اللباس ، باب النهي عن لبس المعصفر للرجل ، وقال : (صحيح الإسناد) ووافقه الذهبي ،

وعن عمران بن حصين رضي الله عنه ، أن نبي الله ﷺ قال : « لا أركب الأرجوان ، ولا ألبس المعصفر ، ولا ألبس القميص المكثف بالحرير ، وقال : ألا وطيب الرجال ريح لا لون له ، وطيب النساء لون لا ريح له » .

أخرجه أحمد في المسند ٤ / ٤٤٢ ، وأخرجه أبو داود في كتاب اللباس ، باب من كرهه ، الحديث (٤٠٤٨) ، قوله : « الأرجوان » بضم الهمزة والجيم بينهما راء ساكنة ، وسادة صغيرة حمراء تتخذ من حرير توضع على السرج ، والمعصفر : المصبوغ بالمعصفر .

وعن البراء رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ « نهى عن الميثرة الحمراء » .

أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الميثرة الحمراء

الحديث (٥٨٤٩) ضمن رواية مطولة ، فتح الباري (١٠ : ٣٠٧)

(٢) عن علي رضي الله عنه قال : « نهانا رسول الله ﷺ عن خاتم الذهب وعن لبس القسي والمياثر » وفي رواية : « نهى عن مياثر الأرجوان » .

أخرجه من رواية علي رضي الله عنه أحمد في « المسند » ١ / ١٤٧ ، وأخرجه أبو داود المصدر السابق الحديث (٤٠٥١) ، واللفظ لهما ، وأخرجه الترمذي في السنن ٤ / ٢٤٩ كتاب « اللباس » باب كراهية التختيم في أصبعين ، الحديث (١٧٨٦) ، وقال (حديث حسن صحيح) .

١٦٥٢١ - وَأَمَّا قَوْلُهُ لِأَصْحَابِهِ فِي لَحْمِ الصَّيْدِ : « كُلُّوا فَلِيَّ لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ ؛
إِنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِي » ، فَقَدْ مَضَى هَذَا الْمَعْنَى .

١٦٥٢٢ - وَقَالَ أَتْسَهَبُ ، عَنْ مَالِكٍ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ عَثْمَانَ « إِنَّمَا صَيْدٌ
مِنْ أَجْلِي » ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ صَيْدٌ لَهُ بَعْدَ أَنْ أُحْرِمَ ، فَأَمَّا مَا صَيْدَ مِنْ
أَجْلِ مُحْرَمٍ أَوْ مُحْرَمِينَ ، وَذُبِحَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، إِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ رَجُلٍ
صَادَ هَاهُنَا صَيْدًا فَذَبَحَهُ وَحَمَلَ لَحْمَهُ مَعَهُ ، ثُمَّ أُحْرِمَ .

١٦٥٢٣ - وَأَمَّا قَوْلُ عَائِشَةَ لِعُرْوَةَ : « إِنَّمَا هِيَ عَشْرُ لَيَالٍ » ، تَعْنِي أَيَّامَ الْحَجِّ ،
فَإِنَّهَا خَاطَبَتْ بِهَذَا مَنْ كَانَ إِحْرَامُهُ قَبْلَ يَوْمِ التَّروِيَةِ أَنْ يَكْفُ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ
جُمْلَةً ، فَمَا صَادَهُ الْحَلَالُ مِنْ أَجْلِهِ أَوْ مِنْ أَجْلِ غَيْرِهِ ، لِيَدْعَ مَا يُرِيدُهُ إِلَى مَا لَا يُرِيدُهُ ،
وَيَتْرَكَ مَا شَكَّ فِيهِ وَحَاكَ فِي صَدْرِهِ .

١٦٥٢٤ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ : مَا عَلَى الْمُحْرَمِ إِذَا أَكَلَ مِنْ صَيْدٍ صَيْدَ مِنْ أَجْلِهِ
جَزَاؤُهُ كُلُّهُ . فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ فِي ذَلِكَ مَذَاهِبٌ مِنْهَا مَا قَالَهُ مَالِكٌ أَنَّهُ يَجْزِي الصَّيْدَ كُلَّهُ إِذَا
أَكَلَ مِنْهُ . وَمِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجْزِي مِنْهُ إِلَّا مِقْدَارُ مَا أَكَلَ . وَقَوْلُ ثَالِثٍ : أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ
لأنَّهُ أَكَلَ صَيْدًا حَلَالًا أَكَلَهُ لِصَائِدِهِ . وَإِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى الْمُحْرَمِ قَتْلَ الصَّيْدِ لَا أَكْلَهُ .

١٦٥٢٥ - هَذَا عَلَى مَذْهَبِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَالزُّبَيْرِ ، وَكَعْبٍ ،
وَمَنْ تَابَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُمْ .

١٦٥٢٦ - وَاخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ ، فَمَرَّةً قَالَ : مَنْ أَكَلَ مِنْ صَيْدٍ
صَادَهُ حَلَالًا مِنْ أَجْلِهِ أَنَّهُ يَفْدِي مَا أَكَلَ مِنْهُ .

١٦٥٢٧ - وَرَمَرَّةٌ قَالَ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ.

١٦٥٢٨ - وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَزْنِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي الْمُحْرَمِ يَأْكُلُ مِنْ صَيْدٍ صَيْدٍ مِنْ أَجْلِهِ مِمَّا قَدْ ذَبَحَهُ حَلَالًا أَوْ صَادَهُ أَنَّهُ لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ فِيْمَا أَكَلَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا جَعَلَ الْجَزَاءَ عَلَى مَنْ قَتَلَ الصَّيْدَ . وَهَذَا لَمْ يَقْتُلْهُ وَلَيْسَ مِنْ أَكْلِ مُحْرَمًا يَكُونُ عَلَيْهِ جَزَاءٌ .

١٦٥٢٩ - وَلَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُ أَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ أَكْلِ مَا صِيدَ مِنْ أَجْلِهِ ، وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي جُوبِ الْجَزَاءِ عَلَيْهِ إِنْ أَكَلَ مِنْهُ .

١٦٥٣٠ - وَفِي هَذَا الْبَابِ :

وَسُئِلَ مَالِكٌ : عَنْ الرَّجُلِ يُضْطَرُّ إِلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ وَهُوَ مُحْرَمٌ . أَيَصِيدُ الصَّيْدَ فَيَأْكُلُهُ؟ أَمْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ ؟ فَقَالَ : بَلْ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ . وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يُرَخِّصْ لِلْمُحْرَمِ فِي أَكْلِ الصَّيْدِ ، وَلَا فِي أَخْذِهِ ، فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ . وَقَدْ أُرْخِصَ فِي الْمَيْتَةِ عَلَى حَالِ الضَّرُورَةِ .

١٦٥٣١ - قَالَ مَالِكٌ : وَأَمَّا مَا قَتَلَ الْمُحْرَمُ أَوْ ذَبَحَ مِنَ الصَّيْدِ ، فَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ لِحَلَالٍ وَلَا لِمُحْرَمٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِذَكِيٍّ . كَانَ خَطَأً أَوْ عَمْدًا . فَأَكْلُهُ لَا يَحِلُّ . وَقَدْ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ ^(١) .

١٦٥٣٢ - زَادَ أَشْهَبُ : فَمَنْ كُنْتُ أَقْدِي بِهِ وَتَتَعَلَّمُ مِنْهُ كُلُّهُمْ يَقُولُونَ : لَا يُؤْكَلُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِذَكِيٍّ .

١٦٥٣٣ - فَقِيلَ لَهُ : أَرَأَيْتَ مِنَ الْمُحْرَمِينَ عَلَيْهِمْ جَزَاؤُهُ ؟ فَقَالَ : أَمَا مِنْ لَيْسَ بِمُحْرَمٍ فَلَا أَرَى عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ وَأَمَا الْمُحْرَمُونَ فَفِيهِ نَظَرٌ.

١٦٥٣٤ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ : إِذَا رَمَى الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ وَسَمَّى قَتْلَهُ ؛ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ ، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ حَلَالٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْمُحْرِمُ الَّذِي قَتَلَهُ بَعْدَ مَا جَزَاهُ فَعَلَيْهِ قِيمَةُ مَا أَكَلَ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ .

١٦٥٣٥ - وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ : لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَأْكُلَهُ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ.

١٦٥٣٦ - وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا كَقَوْلِ مَالِكٍ ، وَالْآخَرُ يَأْكُلُهُ وَلَا يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ .

١٦٥٣٧ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : إِذَا قَتَلَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ ، وَحَلَالٌ أَكَلَ ذَلِكَ الصَّيْدَ إِلَّا أَنِّي أَكْرَهُهُ لِلَّذِي صَادَهُ لِلخَبَرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَحْمُ الصَّيْدِ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ » .

١٦٥٣٨ - وَالْحُجَّةُ لِمَالِكٍ فِي مَذْهَبِهِ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إجماعُ الجميعِ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى ذَبْحِ الشَّاةِ مِنْ مَذْبَحِهَا فَذَبَحَهَا فَقَطَعَ عَنْقَهَا أَوْ قَتَلَهَا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَبَاحَ ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا أَبَاحَ اللَّهُ لَهُ . وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ الصَّيْدُ عَلَى الْمُحْرَمِ إِذَا فَعَلَ ؛ لِأَنَّهُ أَبَاحَ غَيْرَ مَا أَبَاحَهُ اللَّهُ لَهُ . فَلَا تَقَعُ ذُكَاةٌ بِمَا حَرَّمَ اللَّهُ فِعْلَهُ .

١٦٥٣٩ - وَهُوَ قَوْلُ دَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ ، وَحُجَّةٌ مِنْ أَجَازِهِ لِإجماعِ الجمهورِ عَلَى وَقُوعِ الذُّكَاةِ بِالسَّكِينِ الْمُغْضُوبَةِ أَوْ ذَبْحِ السَّارِقِ .

١٦٥٤٠ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(١)، عَنِ الْمُنْثَى، عَنْ عَطَاءٍ فِي الْمَحْرَمِ الْمَضْطَرُ،

قَالَ: يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ وَيَدْعُ الصَّيْدَ^(٢).

١٦٥٤١ - قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: وَسُئِلَ الثَّوْرِيُّ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنِ الْمُحْرَمِ يَضْطَرُّ فَيَجِدُ

الْمَيْتَةَ وَلَحْمَ الْخَنْزِيرِ، وَلَحْمَ الصَّيْدِ؟ قَالَ: يَأْكُلُ الْخَنْزِيرَ، وَالْمَيْتَةَ^(٣).

١٦٥٤٢ - وَذَكَرَ فِي بَابِ آخِرٍ^(٤): سَأَلْتُ الثَّوْرِيَّ عَنْ مُحْرِمٍ ذَبَحَ صَيْدًا هَلْ

يَحِلُّ أَكْلُهُ لِغَيْرِهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عَطَاءٍ، أَنَّهُ قَالَ: لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ لِأَحَدٍ^(٥).

١٦٥٤٣ - قَالَ الثَّوْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي أَشْعَثُ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، قَالَ: لَا بَأْسَ

بِأَكْلِهِ.

١٦٥٤٤ - قَالَ الثَّوْرِيُّ: وَقَوْلُ الْحَكَمِ أَحَبُّ إِلَيَّ^(٦).

١٦٥٤٥ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ رِبِيعَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ

مُحَمَّدٍ وَسَأَلِمَا أَنَّهُمَا قَالَا: لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ لِأَحَدٍ بِحَالٍ^(٧).

١٦٥٤٦ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيُّ، وَزُفَرٌ: إِذَا اضْطَرَّ الْمُحْرَمُ أَكَلَ الْمَيْتَةَ وَلَمْ

يَضْطَرَّ.

(١) في المصنف (٤: ٤٢٩)، الأثر (٨٣٣٤).

(٢) في المصنف: «يبدأ بالميتة».

(٣) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٢٩)، الأثر (٨٣٣٥).

(٤) باب «الصيد وذبحه والترص به».

(٥) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٣٩)، الأثر (٨٣٦١).

(٦) مصنف عبد الرزاق الموضع السابق.

(٧) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٤٠)، الأثر (٨٣٦٣).

١٦٥٤٧ - وَهَذَا أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ .

١٦٥٤٨ - وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : يَصِيدُ وَيَأْكُلُ ، وَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ ، وَلَا يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ .

١٦٥٤٩ - وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ الْمُحْرِمُ مَا صِيدَ مِنْ أَجْلِهِ ، وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي إيجابِ الجزاءِ عَلَيْهِ إِنْ أَكَلَ مِنْهُ .

١٦٥٥٠ - وَقَالَ مَالِكٌ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ فِي الَّذِي يَقْتُلُ الصَّيْدَ ثُمَّ يَأْكُلُهُ ، إِنَّمَا عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . مِثْلُ مَنْ قَتَلَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ .

١٦٥٥١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : عَلَى هَذَا مَذَاهِبُ عُلَمَاءِ الْأَنْصَارِ وَجُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ .

١٦٥٥٢ - وَقَدْ رَوَى عَنْ عَطَاءٍ وَطَائِفَةٍ : فِيهِ كَفَّارَتَانِ .

١٦٥٥٢ م - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : إِنْ ذَبَحَهُ ثُمَّ أَكَلَهُ - يَعْنِي الْمُحْرِمَ - فَكَفَّارَتَانِ .^(١)

١٦٥٥٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَمْ يَخْتَلِفُوا فِيمَنْ وَطِئَ مِرَارًا قَبْلَ الْحَدِّ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ ، وَكَذَلِكَ الْمُحْرِمُ يَقْتُلُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ فَيَجْمَعُ عَلَيْهِ حُرْمَتَانِ : حُرْمَةُ الْإِحْرَامِ ، وَحُرْمَةُ الْحَرَمِ . لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا جَزَاءٌ وَاحِدٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

تم بحمد الله - المجلد الحادي عشر من « الاستذكار » ويليهِ

في أول المجلد الثاني عشر - باب « أمر الصيد في الحرم »

والحمد لله رب العالمين

فهرس محتوى كتب وأبواب وأحاديث وآثار وأبحاث ومسائل المجلد
الحادي عشر من كتاب « الاستدكار » الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار
وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ" من معاني الرأي والآثار

الموضوع رقم الصفحة

- ٢٠ - القسم الأول من كتاب الحج ، ويشمل خمسة
وعشرين باباً منه ٣١٢ - ٧
- (١) باب الغسل للإهلال ١٣ - ٧
- ٦٧١ - حديث أسماء بنت عميس : « مرها فلتغتسل ، ثم لتهل » ٧
- (٥) المسألة - ٣٦٥ - في فرض الحج وحكمه ٧ ت
- ٦٧٢ - أبو بكر الصديق يأمر أسماء بنت عميس وهي نفساء أن
تغتسل ، ثم تهل ٧
- ٦٧٣ - كان ابن عمر يغتسل لإحرامه قبل أن يحرم ولدخول مكة ،
ولوقوفه عشية عرفة ٨
- ذكر أسانيد خير أسماء بنت عميس ٨
- حديث ابن عباس : « النفساء والحائض إذا أتتا على الوقت تغتسلان
وتحرمان » ١٠
- بيان أن جمهور العلماء يستحبون الغسل للحائض والنفساء ،
ولا يجزونه ١١
- (٢) باب غسل المحرم ١٤ - ٢٦
- ٦٧٣ - اختلاف ابن عباس ، والمسور بن مخرمة في غسل المحرم
رأسه ١٤
- (٥) المسألة - ٣٦٦ - للمحرم غسل رأسه ما ينظفه من الوسخ من
غير نتف شيء من شعره ١٤ ت

الموضوع

رقم الصفحة

- بيان أن الصحابة إذا اختلفوا لم تكن في قول واحد منهم حجة على غيره إلا بدليل ١٥
- ذكر من روي عنه الرخصة في غسل رأسه بالماء وهو محرم ٢٠
- غسل المحرم رأسه بالخطمي أو الصدر ٢٠
- الاختلاف في دخول المحرم الحمام وتدلّكه ، هل عليه الفدية ؟ ٢١
- ٦٧٤ - الفاروق عمر يأمر يعلى بن منية أن يصب الماء على رأسه وهو محرم ٢٢
- ٦٧٥ - كان ابن عمر إذا دنا من مكة دخلها من الثنية التي بأعلى مكة ولا يقتسل ٢٣
- ذكر أن ابن عمر كان كثير الاتباع والامثال لرسول الله ﷺ ٢٤
- حديث ابن عمر : « أن النبي ﷺ كان يدخل مكة من الثنية العليا ... » ٢٤
- (٣) باب ما يُنهي عنه من لبس الثياب في الإحرام ٢٧ - ٣٥
- ٦٧٧ - حديث ابن عمر : « لا تلبسوا القمص ولا العمائم ... » ٢٧
- (٥) المسألة - ٣٢٨ - يتجرد الذكر من الهيئ ويلبس ثوبين نظيفين ، وإحرام المرأة في وجهها ٢٧ ت
- كراهة النقاب للمرأة عند جمهور علماء المسلمين ٣٠
- إجماع العلماء أن المحرم إذا وجد إزاراً لم يجز له لبس السراويل ٣١
- إيجاب الفدية على من لبس السراويل ٣٢
- حديث ابن عباس : « السراويل لمن لم يجد الإزار ، والخفان لمن لم يجد النعلين » ٣٢
- (٤) باب لبس المصبغة في الإحرام ٣٦ - ٤٠
- ٦٧٨ - حديث ابن عمر : « نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بزعفران أو ورس ، ٣٦

الموضوع	رقم الصفحة
٦٧٩ - الفاروق عمر رأى على طلحة بن عبيد الله ثوباً مصبوغاً	
وهو محرم	٣٦
٦٨٠ - كانت أسماء بنت أبي بكر تلبس الثياب المعصفرات	
المشبعات وهي محرمة	٣٧
- ذكر الاختلاف في العصفر ، هل هو طيب أم لا ؟	٣٨
- النهي عن لبس المعصفر محفوظ في حديث الإمام علي	٣٩
(٥) باب لبس المهرم المنطقة	٤٣ - ٤١
٦٨١ - كان ابن عمر يكره لبس المنطقة للمحرم	٤١
٦٨٢ - قول ابن المسيب : لا بأس بالمنطقة إذا جعل طرفيها سيوراً	٤١
(٥) المسألة - ٣٧٠ - أجاز الفقهاء لبس الهميان الذي يربطه المهرم	
على بطنه ويضع فيه نقوده	٤١ ت
- بيان أن الصواب قول من أباح لبس الهميان	٤٢
(٦) تخمير المهرم وجهه	٤٤ - ٥٠
٦٨٣ - عثمان بن عفان يغطي وجهه وهو محرم	٤٤
٦٨٤ - قول ابن عمر : ما فوق الدقن من الرأس ، فلا يخمره المهرم	٤٤
٦٨٥ - قول فاطمة بنت المنذر : كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات	٤٤
٦٨٦ - قول ابن عمر : لا تنتقب المرأة المهرمة	٤٤
(٥) المسألة - ٣٧١ - يحرم على الرجل بمجرد الإحرام ستر جميع	
رأسه أو بعضه	٤٤ ت
٦٨٧ - ابن عمر كفن ابنه وخمر رأسه ووجهه لما مات محرماً	٤٥
- ذكر أقوال فقهاء الأمصار في تخمير الوجه	٤٦
(٧) باب ما جاء في الطيب في الحج	٥١ - ٧١
٦٨٨ - قول عائشة : كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن	
يحرم	٥١

الموضوع

رقم الصفحة

- ٦٨٩ - حديث : « أنزع قميصك واغسل هذه الصفرة عنه ... » ٥١
- (٥) المسألة - ٣٧٢ - ضابط حرمة الطيب عند أصحاب المذاهب الأربعة ٥١ ت
- ٦٩٠ - الفاروق عمر يعزم على معاوية أن يغسل أثر الطيب منه ٥٣
- ٦٩١ - أمر الفاروق عمر كثير بن الصلت إزالة رائحة الطيب من رأسه ٥٤
- ذكر الاختلاف في جواز الطيب للمحرم قبل الإحرام ٥٨
- ذكر من كره الطيب للمحرم من قبل الإحرام ، وحجته في ذلك ٥٨
- ذكر من قال من العلماء : لا بأس أن يتطيب المحرم قبل أن يحرم بما شاء من الطيب مما يبقى عليه بعد إحرامه وبما لا يبقى ، وحجتهم
- حديث عائشة : « طيب رسول الله ﷺ لحرمة قبل أن يحرم » ٦١
- وكانت عائشة تطيب النبي ﷺ بأطيب ما تجد من الطيب حتى ترى بريق الطيب في رأسه ولحيته ٦٢
- وحديث عائشة : « كنت أطيب رسول الله ﷺ بالغالية الجيدة عند إحرامه » ٦٣
- ٦٩٢ - في سؤال الوليد بن عبد الملك عن الطيب بعد رمي الجمرة ، فنهاه سالم ، وأرخص له بخارجة بن زيد ٦٥
- بيان أن حجة سالم حديث عائشة في تطيبها رسول الله ﷺ
- لحله بعد أن رمى الجمرة ٦٥
- بيان أن الإمام مالكا راعى الخلاف في هذه المسألة ، فلم ير بعد رمي الجمار القدية ٦٥
- ليس على من نسي فأحرم وعليه قميصه أن يخرقه ولا يشقه ٦٧
- (٨) باب مواقيت الإهلال ٧٢ - ٨٧
- ٦٩٣ - حديث ابن عمر : « يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ... » ٧٢

رقم الصفحة

الموضوع

- (٥) المسألة - ٣٧٤ - فى مواقيت أهل المدينة والشام ومصر
والعراق وغيرها . . . ٤ ٧٢ ت
- ٦٩٤ - حديث ابن عمر: « أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة أن يهلوا
من ذي الحليفة . . . ٤ ٧٣
- الرد على من قال بأن الفاروق عمر هو الذي وقت لأهل العراق ؛ لأن
العراق فى زمانه افتتحت ٧٧
- بيان أن المواقيت رخصة وتوسعة يتمتع المرء بحله حتى يبلغها ٨٢
- ذكر الرجل المريد للحج والعمرة يجاوز ميقات بلده إلى ميقات آخر ٨٣
- (٥) المسألة - ٣٧٥ - الإحرام من الميقات أفضل عند الجمهور،
ومن بلده أفضل عند الحنفية ٨٣ ت
- ذكر من جاوز الميقات وهو يريد الإحرام هل عليه دم ؟ ٨٤
- من أفسد حجته فإنه يقضيها من حيث كان أحرم ٨٦
- (٩) باب العمل فى الإهلال ٨٨ - ١١٨
- ٦٩٩ - صفة تلبية رسول الله ﷺ ٨٨
- (٥) المسألة - ٣٧٦ - التلبية من سنن الحج العامة ولفظها ٨٨ ت
- إجماع العلماء على القول بهذه التلبية ، واختلافهم فى الزيادة فيها ٩٠
- قول المصنف : من زاد فى التلبية ما يجعل ويحسن من الذكر فلا بأس ٩٢
- معنى التلبية عند العلماء ٩٢
- بيان أن اللفظ بالتلبية ركن من أركان الحج ٩٥
- ٧٠٠ - مرسل عروة : أن رسول الله ﷺ كان يصلي فى مسجد
ذي الحليفة ركعتين ، فإذا استوت به راحلته أهل ٩٦
- ٧٠١ - قول ابن عمر : ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد ٩٧
- ٧٠٢ - وكان ابن عمر يصلي فى مسجد ذي الحليفة ، ثم يخرج
فركب ، فإذا استوت به راحلته ، أحرم ٩٧

رقم الصفحة

الموضوع

٧٠٣ - بلاغ مالك أن أبان بن عثمان أنصار إلى عهد الملك بن مروان

٩٨ أن يهل من عند مسجد ذي الخليفة

٩٨ بيان ما في هذه الأحاديث من الفقه

- قول ابن عمر : رأيت رسول الله ﷺ يركب راحلته بهذا الخليفة ثم

٩٨ يهل

٩٩ معنى الإهلال في الشريعة

- بيان الموضع الذي أحرم منه رسول الله ﷺ لحجته

١٠١ ٧٠٤ - حديث ابن عمر : لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنبعث

١٠٤ به راحلته

- في هذا الحديث دليل على أن الاختلاف في الأفعال والأقوال

١٠٥ والمذاهب كان في الصحابة موجوداً ، وهو عند العلماء أيضاً

١٠٥ - السنة في استلام الركنتين اليمانيين دون غيرهما

١٠٦ - ذكر اختلاف السلف في استلام الأركان

(٥) المسألة - ٣٧٨ - لا يستلم الحاج الركنتين الشاميين ولا يقبلهما

١٠٦ ت ويستلم الركن اليماني

- ذكر اختلاف العلماء في تأويل قوله : « رأيتك تصبغ بالصفرة »

١١١ (١٠) باب رفع الصوت بالإهلال

١٢٢ - ١١٩ ٧٠٥ - حديث السائب : « أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي

١١٩ أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية »

٧٠٦ - ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية

١١٩ - يرفع المحرم صوته بالإهلال في المسجد الحرام ومسجد منى

١٢٢ - استحباب جميع العلماء التلبية دبر كل صلاة

١٤٠ - ١٢٣ (١١) باب لإفراد الحج

رقم الصفحة

الموضوع

- ٧٠٧ - حديث عائشة : « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة
الوداع فمنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بحجة وعمره » ١٢٣... - ١٢٥
- (٥) المسألة - ٣٨٠ - الأفراد بالحج أفضل من القران عند الشافعية
والمالكية ، والقران أفضل عند الحنفية ، والتمتع أفضل عند الحنابلة... ١٢٣ ت
- بيان أن النبي ﷺ كان في حجته قارنا لا مفرداً ١٢٤ ت
- شرح ألفاظ حديث عائشة رضى الله عنها ، وبيان ما فيه من الفقه ١٢٦
- قاعدة عن مالك : إذا جاء عن النبي ﷺ حديثان مختلفان ، وبلغنا
أن أبا بكر وعمر عملاً بأحد الحديثين ، فإن في ذلك ذكر له ، لا أن
الحق ما عملا به ١٢٨
- ذكر من روى الأفراد عن النبي ﷺ ١٢٨
- من ذهب إلى أن التمتع بالعمرة إلى الحج أفضل ١٢٩
- ذكر الأحاديث التي احتج بها القائلون بالتمتع إلى الحج ١٣٠
- ذكر من قال : القران أفضل ، وحجتهم في ذلك ١٣٣
- ذكر اختلاف العلماء في إدخال الحج على العمرة ١٣٧
- بيان أن الاختلاف هنا واسع جداً ؛ لأنه مباح كله بإجماع من العلماء ١٣٩
- (١٢) باب القرآن في الحج ١٤١ - ١٥٤
- ٧١١ - تلبية الإمام علي بحجة وعمره معا ١٤١
- الدليل على أن رسول الله ﷺ كان قارناً ١٤٧
- بيان أنه لهذه الآثار رأى علي قران الحج والعمرة ١٥٠
- (١٣) باب قطع التلبية ١٥٥ - ١٦٤
- ٧١٤ - حديث أنس : كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ، ويكره
المكبر ، فلا ينكر عليه ١٥٥
- (٥) المسألة - ٣٨٢ - في التلبية يوم عرفة عند أصحاب المذاهب
الأربعة ١٥٥ ت

الموضوع رقم الصفحة

- ٧١٥ - كان الإمام علي يلبى في الحج حتى إذا زاغت الشمس من
يوم عرفة قطع التلبية ١٥٦
- ٧١٦ - وكانت عائشة تترك التلبية إذا رجعت إلى الموقف ١٥٦
- ٧١٧ - وكان عبد الله بن عمر يقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم ١٥٦
- قطع التلبية إذا زالت الشمس يوم عرفة ١٥٨
- (١٤) باب إلهلال أهل مكة ومن بها من غيرهم ١٦٥ - ١٧٠
- ٧٢١ - قول الفاروق لأهل مكة : أهلوا إذا رأيتم الهلال ١٦٥
- ٧٢٢ - كان عبد الله بن الزبير يهل بالحج لهلال ذي الحجة وهو
مقيم بمكة ١٦٥
- (٥) المسألة - ٣٨٣ - يهل أهل مكة بالحج عندما يتوارد الناس إليها... ١٦٥
- ذكر الاختلاف فيمن أهل بالعمرة من مكة ١٧٠
- (١٥) باب ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدى ١٧١ - ١٨٩
- ٧٢٣ - حديث عائشة : أنا قلت قلائد هدى رسول الله ﷺ بيدي ١٧٢
- (٥) المسألة - ٣٨٤ - من بعث هديه لا يصير محرماً ١٧١
٧٢٤ - حديث عائشة : لا يحرم إلا من أهل ولئى ١٧٣
- معنى حديث عائشة ١٧٤
- (٥) المسألة - ٣٨٥ - معنى التقليد والإسعار ، وحكمهما عند
أصحاب المذاهب الأربعة ١٧٥
- ذكر أقوال فقهاء الأمصار فيمن قلد الهدى ١٨٠
- (١٦) باب ما تفعل الحائض في الحج ١٩٠ - ١٩٣
- ٧٢٦ - قول ابن عمر : الحائض تهل بحجها ولكن لا تطوف بالبيت ... ١٩٠
- (٥) المسألة - ٣٨٦ - رخص رسول الله ﷺ للحائض بترك طواف
الوداع ١٩٠
- تفصيل في حج المرأة الحائض ١٩٢

الموضوع	رقم الصفحة
(١٧) باب العمرة فى أشهر الحج	١٩٤ - ٢٠٢
٧٢٧ - بلاغ مالك أن رسول الله ﷺ اعتمر ثلاثا	١٩٤
(٥) المسألة - ٣٨٧ - اتفاق العلماء على أن العمرة تجوز فى أى وقت من أوقات السنة	١٩٤
٧٢٨ - قول عروة : أن رسول الله ﷺ لم يعتمر إلا ثلاثا	١٩٦
- تفصيل فى عمره ﷺ وأنهن أربع عُمَر ، كلهن فى ذى القعدة	١٩٦
٧٢٩ - قول ابن المسيب : قد اعتمر رسول الله ﷺ قبل أن يحج	١٩٩
(٥) المسألة - ٣٨٨ - فى ميقات العمرة الزمانى	١١٩
(١٨) باب قطع التلبية فى العمرة	٢٠٣ - ٢٠٤
٧٣١ - كان عروة يقطع التلبية فى العمرة إذا دخل الحرم	٢٠٣
- ذكر اختلاف العلماء فى قطع التلبية فى العمرة	٢٠٣
(١٩) باب ما جاء فى التمتع	٢٠٥ - ٢١٦
٧٣٢ - حديث سعد فى التمتع بالعمرة إلى الحج	٢٠٥
(٥) المسألة - ٣٨٩ - التمتع عند أصحاب المذاهب الأربعة	٢٠٥
- بيان أن التمتع على أربعة أوجه ومعانٍ	٢٠٨
(٢٠) باب ما لا يجب فيه التمتع	٢١٧ - ٢٢٨
(٥) المسألة - ٣٩٠ - شروط وجوب الدم على المتمتع	٢١٧
٧٣٦ - بيان أن الهدى على من اعتمر فى أشهر الحج ، ثم أقام حتى الحج ، ثم حج	٢١٩
- ذكر وقت وجوب الهدى على المتمتع	٢٢٢
- بيان أن الصوم لا سبيل للمتمتع إليه إذا كان يجد الهدى	٢٢٥
(٢١) باب جامع ما جاء فى العمرة	٢٢٩ - ٢٥٦
٧٣٧ - حديث أبى هريرة : : العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما	٢٢٩

الموضوع رقم الصفحة

(٥) المسألة - ٣٩١ - العمرة بين الفرض والسنة المؤكدة عند

أصحاب المذاهب الأربعة ٢٢٩ ت

- حديث أبي هريرة : « من حج البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم

ولدته أمه » ٢٣١

٧٣٨ - حديث : « اعتمرني في رمضان فإن عمرة فيه كحجة » ٢٣٥

- بيان ما في هذا الحديث من الفقه ٢٣٥

٧٣٩ - قول الفاروق : « فصلوا بين حجكم وعمركم . . . » ٢٣٧

- ذكر أقوال العلماء في قوله تعالى : ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ٢٣٨

٧٤٠ - بلاغ مالك أن عثمان كان إذا اعتمر لم يحطط عن راحلته

حتى يرجع ٢٤٠

- من استحب ألا يزيد في الشهر على عمرة ، ومن استحب ألا يعتمر

في السنة إلا مرة واحدة ٢٥٠

(٢٢) باب نكاح المهرم ٢٥٧ - ٢٦٥

٧٤١ - في زواج النبي ﷺ ميمونة بنت الحارث ٢٥٧

٧٤٢ - حديث سيدنا عثمان : « لا ينكح المهرم ولا يخطب » ٢٥٧

(٥) المسألة - ٣٩٥ - لا يصح النكاح في إحرام العاقلين أو الزوجة

بحجة أو عمرة ٢٥٧ ت

٧٤٣ - الفاروق عمر يرد نكاح من تزوج وهو محرم ٢٥٨

٧٤٤ - قول ابن عمر : لا ينكح المهرم ولا يخطب ٢٥٨

٧٤٥ - بلاغ مالك : لا يَنْكَحُ المهرم ولا يَنْكَحُ ٢٥٨

- ذكر الآثار في تزوج رسول الله ﷺ ميمونة ٢٥٩

- ذكر أقوال الفقهاء في نكاح المهرم ٢٦٢

(٢٣) باب حجامه المهرم ٢٦٦ - ٢٦٨

٧٤٦ - احتجم رسول الله ﷺ فوق رأسه وهو محرم ٢٦٦

الموضوع	رقم الصفحة
٧٤٧ - قول ابن عمر لا يحتجم المحرم إلا بما لا يده له منه	٢٦٦
(٥) المسألة - ٣٩٦ - للمحرم الإحتجام والفصد ما لم يقطع بهما	
شعراً	٢٦٦ ت
- لا خلاف بين العلماء فى أنه لا يجوز للمحرم حلق شيء من شعر	
رأسه	٢٦٧
(٢٤) باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد	٢٦٩ - ٢٩٥
(٥) المسألة - ٣٩٧ - ما يجوز للمحرم أكله وصيده عند أصحاب	
المذاهب الأربعة	٢٦٩ ت
٧٤٨ - حديث أبى قتادة وأنه كان مع رسول الله ﷺ فى صيد	
حمار وحشى	٢٧٠
- بيان أن لحم الصيد حلال أكله للمحرم إذا صاده الحلال	٢٧٢
- حجة من كان لا يرى أكل الصيد للمحرم ما دام محرماً	٢٧٦
- ما صاده الحلال هل يحل للمحرم أكله ؟	٢٨١
٧٥٣ - حديث البهزى فى صيد حمار وحشى عقير	٢٨٢
- مسألة الصيد يغيب عن صاحبه فيجده ميتاً بعد ليلة	٢٨٦
- مسألة صيد الجراد	٢٩٠
(٢٥) باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد	٢٩٦ - ٣١٢
٧٥٥ - حديث الصعب بن جثامة أنه أهدى لرسول الله ﷺ حماراً	
وحشياً	٢٩٦
- إجماع العلماء أنه لا يجوز للمحرم قبول صيد إذا وهب له بعد	
إحرامه	٢٩٩
- ذكر من كان يرى للمحرم أكل الصيد على كل حال إذا اصطاده	
الحلال	٣٠٣

رقم الصفحة

الموضوع

- ٧٥٦ - سيدنا عثمان وهو محرم في يوم صائف ، أتى بلحم صيد
فأكل منه وقال : إنما صيد من أجلي ٣٠٥
- ٧٥٧ - حديث عائشة : يا ابن أختي إنما هي عشر ليالٍ ، فإن
تخلج في نفسك شيء فدهه ، تعني أكل لحم الصيد ٣٠٥
- ذكر معنى حديث عثمان رضي الله عنه ٣٠٦
- بيان أن السيدة عائشة خاطبت من كان إحرامه قبل يوم التروية أن
يكف عن أكل لحم الصيد جملة ٣٠٨
- ذكر مسألة ما قتل المحرم أو ذبح من الصيد ، وأنه لا يحل أكله لحلال
ولا لمحرم ٣٠٩
- مسألة اضطرار المحرم إلى أكل الميتة ٣١١

تم بحمد الله فهرس محتوى المجلد الحادي عشر
من الاستذكار
وأخر دعوانا : أن الحمد لله رب العالمين

الاستدكار

الجامع لمذاهب فقهاء الأنصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ"
من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاقتصاد

مأعنى ظهر الأرض - بتدقيق الله
أصح من كتابنا مالي
"الإمام الشافعي"

تصنيف

ابن عبد البر
الإمام الحافظ أبي عمرو يوسف بن عبد الله
ابن محمد بن عبد البر النمرى الأندلسي

٣٦٨ هـ ٤٦٣ هـ
لقد كان أبو عمر بن عبد البر من محوري الفكر

واشتهر فضله في الأقطار
"تأليفه"

يُطَبِّعُ لَأَوَّلِ مَرَّةٍ كَأَمَلٍ فِي ثَلَاثِينَ مُجَلَّدًا
بِالْفَهَارِسِ الْعِلْمِيَّةِ عَنْ خَمْسِ نُسُخٍ خَطِيئَةٍ عَزِيزَةٍ

المجلد الثاني عشر

وَتَقُ أَصُولُهُ وَخَرَجَ نَصُوصُهُ وَرَفَقَهَا
وَقَدَّمَ مَسَائِلَهُ وَصَنَعَ فَهَارِسَهُ

الدكتور عبد المحمدي بن قلعجي

دار الوعى
حلب - القاهرة

دار قتيبة للطباعة والنشر
دمشق - بيروت

الإستزكار

الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار
فيما تضمنته الموطأ من معاني الرأي والأثار
وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار

المجلد الثاني عشر

يشمل أحاديث الموطأ من حديث رقم (٧٥٨) إلى (٨٣٧)
ويستوعب النصوص من فقرة (١٦٥٥٤) إلى (١٧٨٧٥)

الطبعة الأولى

القاهرة المحرم ١٤١٤

المصادف تموز (يوليو) ١٩٩٣

جميع حقوق طبع الكتاب محفوظة للمحقق

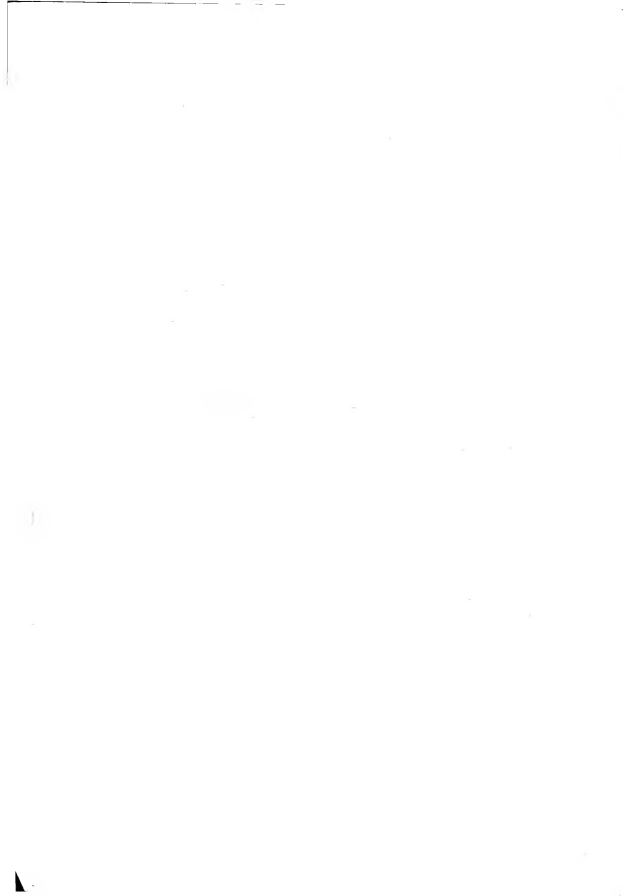
ولا يجوز نشر الكتاب أو أي جزء منه ، أو تخزينه ، أو تسجيله
بأي وسيلة علمية مستحدثة ، أو الاقتباس من تعليقاته العلمية
وتخريجاته الحديثية دون موافقة خطية من محققه .

كما أن متن الكتاب الذي وثقه المحقق عن خمس نسخ خطية
موصوفة في مقدمة الكتاب . هذا المتن مسجل بوزارة الإعلام في
سورية ، ومصر ، والمملكة العربية السعودية ، ودولة البحرين ،
والإمارات العربية المتحدة ، وجامعة الدول العربية واتحاد المحامين
العرب على أنه حق لمحقق الكتاب وهو الذي بذل في إخراجه عشر
سنين دأبا ، وكل من يأخذ المتن أو أي جزء منه ويشوه في هذا
التحقيق العلمي الممتاز للكتاب يحاسب قانونيا وعليه إبراز النسخ
الخطية للكتاب والله الموفق .



كتاب الحج

القسم الثاني



(٢٦) باب أمر الصيد في الحرم (*)

٧٥٨ - قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ شَيْءٍ صِيدَ فِي الْحَرَمِ ، أَوْ أُرْسِلَ عَلَيْهِ كَلْبٌ فِي الْحَرَمِ ، فَقُتِلَ ذَلِكَ الصَّيْدُ فِي الْحِلِّ . فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ ، وَعَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، جَزَاءُ الصَّيْدِ . فَأَمَّا الَّذِي يُرْسِلُ كَلْبَهُ عَلَى الصَّيْدِ فِي الْحِلِّ . فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يَصِيدَهُ فِي الْحَرَمِ . فَإِنَّهُ لَا يُؤْكَلُ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ جَزَاءٌ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرْسَلَهُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْحَرَمِ . فَإِنْ أَرْسَلَهُ قَرِيبًا مِنَ الْحَرَمِ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ .

١٦٥٥٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : اِخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي الَّذِي يُرْسِلُ كَلْبَهُ فِي الْحِلِّ فَيَقْتُلُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ .

١٦٥٥٥ - فَقَالَ مَالِكٌ : عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ رَمَى سَهْمًا فِي الْحِلِّ فَقَتَلَ فِي الْحَرَمِ .

١٦٥٥٦ - وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَاللَّيْثِ .

(*) الْمَسْأَلَةُ - ٤٠٠ - حَرَمُ مَكَّةَ هُوَ الَّذِي يَحْرُمُ فِيهِ الصَّيْدُ ، وَقَطْعُ الشَّجَرِ وَالنَّبَاتِ ، وَيُمْنَعُ اخْتِذَ تَرَابِهِ وَأَحْجَارِهِ ، وَلَهُ حُدُودٌ يُعْرَفُ بِهَا .

وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْحَرَمِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى الْحَلَالِ وَالْمَحْرُومِ إِلَّا الْمُؤَذِّنَاتِ الْمُبْتَدَأَةُ بِالْأَذَى غَالِبًا ، وَهُوَ مَضْمُونٌ بِإِتْلَافِهِ ، كَمَا يَحْرُمُ قَطْعُ شَجَرِ الْحَرَمِ وَنَبَاتِهِ الرُّطْبَ الَّذِي نَبَتَ بِنَفْسِهِ وَلَا يَسْتَتِبُهُ النَّاسُ كَالشَّيْخِ وَالشُّوكِ وَالْعَوْسَجِ ، وَنَبَاتِ السَّنَا ، وَشَجَرِ الْأَرَاكِ ، وَقَطْعُ الشَّجَرِ لِلْبِنَاءِ ، وَالسُّكْنَى لِمَوْضِعِهِ ، لِقَوْلِهِ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ : « إِنْ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحَرَمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَا يُعْبَذُ شَوْكُهُ ، وَلَا يُتَفَرَّ صَيْدُهُ ، وَلَا يُلْتَطَقُ لِقَطْعِهِ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا ... » .

وَأَمَّا مَنْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ فِي الْحِلِّ ، فَقَتَلَ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ ، فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ عِنْدَ مَالِكٍ ، وَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ قَتَلَ صَيْدًا وَهُوَ حَلَالٌ فِي الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ كَمَا لَوْ قَتَلَ مُحْرَمٌ .

١٦٥٥٧ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَوْ رَمَى مِنَ الْحِلِّ فَوْقَ الرَّمِيَةِ فِي الْحَرَمِ قَتَلَ

صَيْدًا ، فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ ، وَإِنْ أُرْسِلَ كَلْبًا فِي الْحِلِّ ، فَقَتَلَ فِي الْحَرَمِ فَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ .

١٦٥٥٨ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ فِي شَجَرَةِ أَصْلِهَا فِي الْحَرَمِ وَأَغْصَانُهَا فِي الْحِلِّ سَقَطَ

عَلَيْهَا طَائِرٌ ؟ قَالَ مَا كَانَ فِي الْحِلِّ يَلْزَمُ وَمَا كَانَ فِي الْحَرَمِ فَلَا يَلْزَمُهُ .

١٦٥٥٩ - وَقَالَ الْوَلِيدُ بْنُ مَزِيدٍ (١) : سُئِلَ الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ رَجُلٍ أُرْسِلَ كَلْبُهُ فِي

الْحِلِّ عَلَى صَيْدٍ ، فَأَدْخَلَهُ الْحَرَمَ ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنَ الْحَرَمِ فَقَتَلَهُ ؟ فَقَالَ : لَا أَذْرِي مَا أَقُولُ

فِيهَا فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ : لَوْ رَدَدْتَنِي شَهْرًا فِيهَا لَمْ أَسْأَلْ عَنْهَا أَحَدًا غَيْرَكَ . فَقَالَ

الْأَوْزَاعِيُّ : لَا يُؤْكَلُ الصَّيْدُ وَلَيْسَ عَلَى صَاحِبِهِ جَزَاءٌ .

قَالَ الْوَلِيدُ : فَحَجَجْتُ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ ، فَلَقَيْتُ ابْنَ جُرَيْجٍ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهَا ؟

فَحَدَّثَنِي عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمِثْلِ مَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ .

١٦٥٦٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ فِي تَحْرِيمِ

الصَّيْدِ بِمَكَّةَ مِنْ سَائِرِ الْحَرَمِ وَأَنَّهُ حَرَّمَ آمِنٌ كَمَا قَالَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا

أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾ [سورة العنكبوت : ٦٧] . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ (عَلَيْهِ السَّلَام) : ﴿ رَبِّ

اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ [سورة إبراهيم : ٣٥] وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ

(عَزَّ وَجَلَّ) حَرَّمَ مَكَّةَ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ » (٢) .

(١) هو الوليد بن مزيد (١٢٦ - ٢٠٣) الحافظ ، الثقة ، الفقيه ، البيروتي = صاحب الأوزاعي ،

تقدمت ترجمته في حاشية الفقرة (١ : ٣٠٨) .

(٢) عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْغَدَوِيُّ ؛ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُحُوثَ إِلَى مَكَّةَ : ائْذَنْ لِي . أَهِيَ

الْأَمِيرُ ! أَحَدُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، الْغَدُ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ . سَمِعْتُهُ أَذْنًا . وَوَعَاهُ قَلْبِي .

وَابْصُرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ . أَنَّهُ حَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ « إِنَّ مَكَّةَ حَرَمُهَا اللَّهَ وَلَمْ

يُحَرِّمْهَا النَّاسُ . فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يَوْمَئِذٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَغْضِبَ بِهَا »

١٦٥٦١ - وَقَالَ (عليه السلام) : إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ ^(١) وَهَذَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ دَعَى

= شَجَرَةً . فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُولُوا لَهُ : إِنَّ اللَّهَ إِذْنٌ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ . وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ . وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ : وَلْيُبَلِّغِ السَّاعِدُ الْغَائِبَ ، فَقِيلَ لِأَبِي سُرَيْحٍ : مَا قَالَ لَكَ عَمْرُو ؟ قَالَ : أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ . يَا أَبَا سُرَيْحٍ : إِنَّ الْحَرَّمَ لَا يُعْبَدُ عَاصِيًا وَلَا قَارًا بِدَمٍ وَلَا قَارًا بِخَبْرَةٍ .

رواه البخاري في جزاء الصيد (١٨٣٢) باب « لا يعضد شجر الحرم » الفتح (٤ : ١٨٣٢) ، ورواه في العلم وفي المغازي ، ومسلم في الحج - باب تحريم مكة ، برقم (٣٢٤٦) في طبعتنا ، ورواه الترمذي في الحج (٨٠٩) باب « ما جاء في حرمة مكة » (٣ : ١٧٣) ، ورواه في الدييات ، ورواه النسائي في الحج (٥ : ٢٠٥) باب « تحريم القتال فيه » ، ورواه في العلم في الكبرى على ما جاء في التحفة (٩ : ٢٢٥) .

وأخرجه البخاري في الجنائز ، رقم (١٣٤٩) ، باب « الإذخر والحشيش في القبر » . فتح الباري (٣ : ٢١٣) عن محمد بن عبد الله بن حوشب ، وفي الحج ، باب « لا يُنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ » عن أبي موسى ، كلاهما عن عبد الوهاب الثقفي ، وفي البيوع ، باب « ما قيل في الصواغ عن إسحاق ، عن خالد بن مهران ، كلاهما عن عكرمة به .

كما أخرجه البخاري في كتاب اللقطة باب « كيف يعرف لقطة أهل مكة » (تعليقاً) : وقال خالد : عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ : « لا يلتقط لقطتها إلا مُعْرِفٌ » .

أخرجه البخاري في الحج ، حديث رقم (١٥٨٧) ، باب « فضل الحرم » ، فتح الباري (٣ : ٤٤٩) ، وفي الحج أيضاً ، باب « لا يحل القتال بمكة » عن ابن أبي شيبه ، وفي الفدية ، باب « إثم الغادر » ، وفي الجهاد ، باب « لا هجرة بعد الفتح » ، عن آدم ، وفي الجهاد أيضاً ، باب « فضل الجهاد والسير » عن عون بن عبد الله .

وأخرجه مسلم في الجهاد ، باب « المباينة بعد فتح مكة على الإطلاق والجهاد والخير » ، وفي كتاب الحج أيضاً ، حديث رقم (٤٤٥ - ١٣٥٣) ، ص (٢ : ٩٨٦) من طبعة عبد الباقي ، في باب « تحريم مكة وصيدها وخلوها ولقطتها » ، وأخرجه أبو داود في الجهاد ، باب « الهجرة هل انقطعت » وفي المناسك ، باب « تحريم حرم مكة » ، والترمذي في السير ، باب « ما جاء في الهجرة » ، والنسائي في الحج ، باب « حرمة مكة » ، وموضعه في سنن البيهقي الكبرى (٥ : ١٩٥) .

(١) الحديث يأتي في كتاب الجامع - باب « ما جاء في تحريم المدينة » وهو في موطأ مالك : ٨٨٩ .

في تحريمها فكان سبب ذلك ، فأضيف إليه على ما تعرفه العرب من كلامها .

١٦٥٦٢ - وقد روى أبو هريرة بالنقل الصحيح عن النبي ﷺ : « أن الله تعالى حرم مكة يوم خلق السموات والأرض » (١) .

١٦٥٦٣ - وقد أوضحنا معاني ذلك كله في كتاب الجامع .

١٦٥٦٤ - وقال رسول الله ﷺ : « لا يُنفر صيدها ولا يُعضد شجرها » (٢) .

١٦٥٦٥ - وقد رأى جماعة من العلماء أن الجاني إذا عاذ بالحرم لم يَقم عليه حده فيه حتى يخرج منه . ولهذه المسألة بابٌ غير هذا .

١٦٥٦٦ - وقالوا : لم يكن الجزاء في غير هذه الأمة إلا على مُحرم فلا على قاتل صيد في الحرم وهو حلال . وإنما كان الجزاء على هذه الأمة لقوله (عز وجل) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعَمداً .. ﴾ الآية [٩٥ من سورة المائدة] .

١٦٥٦٧ - واتفق فقهاء الأمصار ، ومالك ، والثوري ، وأبو حنيفة ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، والشافعي : أن على من قتل صيداً وهو حلال في الحرم الجزاء كما لو قتل مُحرم .

(١) من طريق أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أخرجه البخاري في اللقطة (٢٤٣٤) باب « كيف تعرف لقطة أهل مكة » الفتح (٥ : ٨٧) ، ورواه أبو داود في المناسك (٢٠١٧) باب « تحريم حرم مكة » ، (٢١٢ : ٢) ورواه في العلم وفي الديات ، ورواه الترمذي في الديات (١٤٠٥) باب « ما جاء في حكم ولي القاتل في القصاص والعفو » (٣ : ٢١) ، ورواه في العلم . ورواه النسائي في العلم في الكبرى على ما جاء في التحفة (١١ : ٧١) ، ورواه ابن ماجه في الديات (٢٦٢٤) باب « من قتل له قاتل فهو بالخيارين إحدى ثلاث ، (٢ : ٨٧٦) .

(٢) (لا يُعضدُ شجرها) : لا يُقَطَّع .

١٦٥٦٨ - وَبِهِ قَالَ جَمَاعَةُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ .

١٦٥٦٩ - وَشَذَّتْ فِرْقَةٌ مِنْهُمْ دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ ، فَقَالُوا : لَا جَزَاءَ عَلَى مَنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ شَيْئًا مِنَ الصَّيْدِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُحَرَّمًا .

١٦٥٧٠ - وَلَا يَخْتَلِفُونَ فِي تَحْرِيمِ الصَّيْدِ فِي الْجَزَاءِ ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي وَجوبِ الْجَزَاءِ فِيهِ .

١٦٥٧١ - وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ (١) ، وَعُثْمَانَ (٢) ، وَعَلِيٍّ (٣) ، وَابْنِ

(١) في مصنف عبد الرزاق (٤ : ٤١٤ . الأثر (٨٢٦٦) ، عن عطاء : أن عمر ، وابن عباس حكما في حمام مكة شاة .

وأخرج عبد الرزاق ، عن ابن مجاهد ، عن أبيه : أن عمر مرَّ بحمامة فطارت ، فوقعت على المروة فأخذتها حيةً فقتلتها ، فجعل عمر فيها شاة . المصنف (٤ : ٤١٥) ، الأثر (٨٢٦٧) ، وسنن البيهقي (٢٠٥ : ٥)

وأخرج عبد الرزاق أيضا عن معمر ، عن جابر ، عن الحكم بن عتيبة أن حماماً كان على البيت فخري على يد عمر ، فأشار عمر بيده فطار ، فوقع في بعض دور مكة ، فجاءته حية فأكلته ، فجعل عمر جزاءه شاة .

مصنف عبد الرزاق (٤ : ٤١٥) ، والأثر (٨٢٦٨) .

وانظر أيضا : المغني (٣ : ٥١٤ ، ٥١٨) ، والمجموع (٧ : ٢٩٥ ، ٤٠٤) ، والمحلى (٧ : ٢٢٧) .

(٢) عبد الرزاق ، عن عمرو بن قيس الملائي ، عن عطاء : أن عثمان ابن عفان انطلق حاجاً ، فأغلق الباب على حمام ، فوجدته قد متت ، ففرض في كل حمامة شاة . مصنف عبد الرزاق (٤ : ٤١٨) ، الأثر (٨٢٨٤) .

(٣) عبد الرزاق ، عن ابن مجاهد ، عن أبيه ، عن عطاء ، عن علي ابن أبي طالب ، وسئل عن رجل محرم أصاب حمامة من حمام الحرم ، فقال : يحكم به ذوا عدل منكم قال : شاة ، ثم يحكم في كل بيضة درهم . المصنف (٤ : ٤١٨) ، الأثر (٨٢٨٥) .

عبّاس^(١) ، وابن عمر^(٢) : فِي حَمَامِ الْحَرَمِ شَاةٌ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا . وَلَمْ يَخْصُوا مُحَرَّمًا مِنْ حَلَالٍ ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ مِنَ الصُّحَابَةِ .

١٦٥٧٢ - وَقَدْ يُوْجَدُ لِدَاوُدَ سَلَفٌ مِنَ التَّابِعِينَ .

١٦٥٧٣ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ سَعِيدَ ابْنَ جُبَيْرٍ عَنْ حَجَلَةٍ ذَبَحْتُهَا وَأَنَا بِمَكَّةَ ؟ فَلَمْ يَرَعْ عَلَيَّ شَيْئًا^(٣) .

١٦٥٧٤ - وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ لِلْحَلَالِ يَقْتُلُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ أَنَّهُ لَا يُجْزئُهُ إِلَّا الْهَدْيُ وَالْإِطْعَامُ ، وَلَا يُجْزئُهُ الصَّوْمُ . كَأَنَّهُ جَعَلَهُ ثَمَنًا .

١٦٥٧٥ - وَعِنْدَ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ : يُجْزئُهُ الصَّوْمُ كَسَائِرِ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ جَزَاءُ الصَّيْدِ مِنَ الْمُحَرَّمِينَ .

١٦٥٧٦ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْمُحَرَّمِ إِذَا أُدْخِلَ مَعَ الضَّحِيَّةِ شَيْئًا مِنْ صَيْدِ الْحِلِّ إِلَى الْحَرَمِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَبْحُهُ ، وَلَا حَبْسُهُ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُرْسِلَهُ .

١٦٥٧٧ - وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ : جَائِزٌ لَهُ بَيْعُهُ وَهَبَتُهُ فِي الْحَرَمِ .

(١) ٨٢٦٤ - عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : جاء عبد الله بن عثمان بن حميد إلى ابن عباس فقال : إن ابني قتل حمامة بمكة ، فقال ابن عباس : ابتغ شاة فخصدك بها . المصنف (٤ : ٤١٤) ، والأثر (٨٢٦٤) ، وسنن البيهقي (٢٠٥ : ٥) ، وانظر أيضاً : المغني (٣ : ٥١٨) ، والمجموع (٤٢٢ : ٧) ، والمحلى (٧ : ٢٢٩) ، وكشف الغمة (١ : ٢٢١) .

(٢) حكم عبد الله بن عمر في كل حمامة من حمامات الحرم بصيدها بشاة وهكذا فقد قضى في ثلاث حمامات بثلاث شياه . المغني (٣ : ٣٤٥ ، ٥١٨) ، والمجموع (٧ : ٤٢٢) ، والمحلى (٧ : ٢٢٩) .

(٣) مصنف عبد الرزاق (٤ : ٤١٦ - ٤١٧) ، والأثر (٨٢٧٨) .

(٢٧) باب الحكم في الصيد (*)

٧٥٩ - قَالَ مَالِكٌ : قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بِالْغُلَبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ﴾ [المائدة ٩٥] .

قَالَ مَالِكٌ : فَالَّذِي يَصِيدُ الصَّيْدَ وَهُوَ حَلَالٌ ثُمَّ يَقْتُلُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ . يَمْنُزِلَةُ الَّذِي يَتَعَاهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، ثُمَّ يَقْتُلُهُ . وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْ قَتْلِهِ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ . وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ مَنْ أَصَابَ الصَّيْدَ وَهُوَ مُحْرِمٌ حُكِمَ عَلَيْهِ .

(٥) المسألة - ٤٠٩ - أوجب أبو حنيفة القيمة بقتل الصيد ، وأوجب الجمهور المثل أو القيمة .

قال أبو حنيفة : تجب القيمة بقتل الصيد أو الدلالة عليه ، والصيد المقصود : هو كل حيوان بري متوحش بأصل خلقته ، سواء أكان مباحاً أو مملوكاً مأكولاً أو غير مأكول كالأسد والثور إذا لم يكن صائلاً ، وكالنسر واليوم والغزال والنعام ونحوها ، فلا يعد صيداً الكلب والهر والحية والعقرب والذباب والبعوض والبرغوث والقراد والسلحفاة ، والفراشة والدجاج والبط ونحوها . وتجب القيمة على قاتله سواء أكان عامداً أو مخطئاً أوناسياً لإحرامه ، أو مبتدئاً بقتل الصيد أو عائداً إليه (أي تكرر منه) ؛ لأنه ضمان إتلاف ، فأشبهه غرامات الأموال .

وتقدر القيمة عند أبي حنيفة وأبي يوسف : بأن يقوم الصيد في المكان الذي قتله المحرم فيه ، أو في أقرب المواضع منه إن كان في بركة ، يقومه ذوا عدل لهما خبرة في تقويم الصيد ، لقوله تعالى : ﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ وقال في الهداية : الواحد يكفي والاثنان أولى ؛ لأنه أحوط وأبعد من الغلط ، كما في حقوق العباد .

ثم يخبر المحكوم عليه بالقيمة : إن شاء اشترى بها هدياً فليج بمكة إن بلغت القيمة هدياً مجزئاً في الأضحية من إبل أو بقر أو غنم ؛ وإن شاء اشترى بها طعاماً ، فتصدق به على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير ؛ وإن شاء صام يوماً عن كل نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير . فإن فضل من الطعام أقل من نصف صاع فهو مخير : إن شاء تصدق به ، =

= وإن شاء صام عنه يوماً كاملاً وتجب قيمة الحشيش والشجر النابت بنفسه الذي لا ينبت الناس في حرم مكة إذا قطعه الشخص البالغ إلا الإذخر والكمأة ، سواء أكان محرماً أو حلالاً ، وتوزع القيمة مثل توزيع جزاء صيد الحرم.

وقال المالكية : جزاء الصيد أحد ثلاثة أنواع على التأخير كالفدية ، بخلاف الهدي ، يحكم بالجزاء من غير المخالف ذوا عدل فقيهان اثنان ، فلا يكفي واحد أو كون الصائد أحدهما ، ولا يكفي كافر ، ولا فاسق ، ولا مرتكب ما يخل بالمروعة ، ولا جاهل غير عالم بالحكم في الصيد ؛ لأن كل من ولي أمراً ، فلا بد من أن يكون عالماً بما ولي به .

والنوع الأول : مثل الصيد الذي قتل من النعم (الإبل والبقر والنعم) قدراً وصورة أو قدراً ، بشرط كونه مجزئاً كما تجزئ الأضحية سناً وسلامة من العيوب ، فلا يجزئ صغير ولا معيب .

النوع الثاني : قيمة الصيد طعاماً : بأن يقوم بطعام أهل ذلك المكان الذي يخرج فيه . وتعتبر القيمة يوم التلف بمحل التلف ، ويعطى لكل مسكين بمحل التلف مد بمد النبي ﷺ ، فإن لم يوجد فيه مساكين فيعطى لمسكين أقرب مكان له .

النوع الثالث : عدل ذلك الطعام صياماً : لكل مد صوم يوم ، في أي مكان شاء من مكة أو غيرها ، وفي أي زمان شاء ولا يتقيد بكونه في الحج أو بعد رجوعه .

وطريق تقدير الحكمين لجزاء الصيد : في النعامة أو الفيل بدنة ، وفي حمار الوحش أو بقرة الوحش بقرة ، وفي الضبع والثعلب والظبي وحمام حرم مكة وبمائه شاة . وفيما دون ذلك كفارة طعام أو صيام بتقويم الحكمين ، ولا جزاء عندهم فيما حرم قطعه من الشجر في حرمي مكة والمدينة .

وكذلك قال الشافعية مثل المالكية : إن أتلّف المحرم صيداً له مثل من النعم ففيه مثله ، وإن لم يكن له مثل ففيه قيمة ، ويتخير في جزاء إتلاف الصيد المثلّى بين ثلاثة أمور : ذبح مثله والتصدق به على مساكين الحرم ، أو أن يقوم المثل بالدرهم ويشترى به طعاماً لمساكين الحرم ، أو يصوم عن كل مد يوماً وغير المثلّى : يتصدق بقيمته طعاماً أو يصوم عن كل مد يوماً . ففي النعامة بدنة ، وفي بقر الوحش وحماره بقرة ، وفي الغزال عنز ، وفي الأرنب عناق ، وفي الربيوع جفرة (أنثى المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها) ، وفي الضبع كبش ، وفي الثعلب شاة ، وفي الضب : جدي . ومالا نقل فيه يحكم بمثله من النعم عدلان ، لقوله تعالى : ﴿ يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ ويجب فيما لا مثل له مما لا نقل فيه كالجراد وبقية الطيور ما عدا الحمام : القيمة ، عملاً بالأصل في القيميات . وتقدر القيمة بموضع الإتلاف أو التلف لا بمكة على المذهب . ويلزم في الكبير كبير =

١٦٥٧٨ - قَالَ مَالِكٌ : أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الَّذِي يَقْتُلُ الصَّيْدَ فَيُحْكِمُ عَلَيْهِ فِيهِ ، أَنْ يَقُومَ الصَّيْدُ الَّذِي أَصَابَ ، فَيَنْظُرَ كَمْ ثَمَنُهُ مِنَ الطَّعَامِ ، فَيُطْعِمَ كُلَّ مِسْكِينٍ مِدًّا . أَوْ يَصُومَ مَكَانَ كُلِّ مَدْيَوْمًا . وَيَنْظُرَ كَمْ عِدَّةُ الْمَسَاكِينِ . فَإِنْ كَانُوا عَشْرَةً ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ . وَإِنْ كَانُوا عِشْرِينَ مِسْكِينًا ، صَامَ عِشْرِينَ يَوْمًا . عَدَدَهُمْ مَا كَانُوا ، وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ سِتِّينَ مِسْكِينًا .

١٦٥٧٩ - قَالَ مَالِكٌ : سَمِعْتُ أَنَّهُ يُحْكَمُ عَلَى مَنْ قَتَلَ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ

= وفي الصغير صغير ، وفي الذكر ذكر وفي الأنثى أنثى وفي الصحيح صحيح ، وفي الميعب ميعب إن اتحد جنس الميعب ، وفي السمين سمين ، وفي الهزيل هزيل ، ولو فدى المريض بالصحيح أو الميعب بالسليم أو الهزيل بالسمين فهو أفضل ، وما لا مثل له مما فيه نقل وهو الحمام في الواحدة منها شاة .

والأظهر ضمان قطع نبات الحرم المكي الرطب الذي لا يستتبت ، وقطع أشجاره ، ففي قطع الشجرة الحرمية الكبيرة : بقرة لها سنة ، وفي الصغيرة شاة ، وفي الشجرة الصغيرة جدا قيمتها . والمذهب - وهو الأظهر - أن النبات المستتبت وهو ما استتبت الأدميون من الشجر كغيره في الحرم والضمان ، لكن يحل والإذخر والشوك وغيره كالعوسج من كل مؤذ ، كالصيد المؤذي ، فلا ضمان في قطعة ، والأصح حل أخذ نبات الحرم من حشيش ونحوه لعلف البهائم وللدواء ، وللغذي ، للحاجة إليه ، ولأن ذلك في معنى الزرع . ولا يضمن في الجديد صيد المدينة مع حرمة .

وقال الحنابلة أيضا مثل الشافعية : يخير في جزاء الصيد بين مثل له ، أو تقويمه بمحل تلف أو قربه بدراهم يشتري بها طعاما ، فيطعم كل مسكين مدبر ، أو نصف صاع من غيره ، أو يصوم عن طعام كل مسكين يوما ، وإن بقي دون طعام صام . ويخير فيما لا مثل له من القيميات بين إطعام وصيام ، ولا يجب تتابع فيه .

ويضمن نبات الحرم المكي وشجره حتى المزروع إلا الإذخر والكمأة والثمرة ، فيجب في الشجرة الصغيرة شاة ، وفيما فوقها بقرة ، ويخير بين ذلك وبين تقويم الجزء ، وتوزع قيمته كجزاء الصيد ، وتجيب قيمة الحشيش ، ولا جزاء في قطع ما حرم من صيد المدينة وشجرها .

حَلَالٌ ، بِمِثْلِ مَا يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الْمُحْرَمِ الَّذِي يَقْتُلُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ مُحْرَمٌ .

١٦٥٨٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مَالِكٌ عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ فِي أَنْ

الْحُرْمَتَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَتَا (حُرْمَةُ الْحَرَمِ ، وَحُرْمَةُ الْإِحْرَامِ) فَلَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا حَدًّا وَاحِدًا

عَلَى قَاتِلِ الصَّيْدِ مُحْرَمًا فِي الْحَرَمِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ

حُرْمٌ ﴾ [المائدة : ٩٥] ، وَلَمْ يَخُصَّ مَوْضِعًا مِنْ مَوَاضِعِهِ ، وَلَا اسْتَنَى حِلًّا مِنْ حَرَمٍ .

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِحْرَامَ إِنَّمَا يَقْصَدُ بِهِ إِلَى الْحَرَمِ وَهُنَاكَ عَظُمَ عَمَلُ الْمُحْرَمِ .

١٦٥٨١ - وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي اسْتِنَافِ الْحُكْمِ عَلَى قَاتِلِ الصَّيْدِ فِيمَا مَضَى فِيهِ

مِنْ السَّلَفِ حَكَمٌ :

١٦٥٨٢ - فَقَالَ فِيهِ مَالِكٌ : يُسْتَأْنَفُ الْحُكْمُ فِي كُلِّ مَا مَضَتْ فِيهِ حُكُومَةٌ أَوْ لَمْ

تَمُضْ .

١٦٥٨٣ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

١٦٥٨٤ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ اخْتَارَ بِحُكُومَةِ الضَّحَايَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ

جَازٌ ، فَإِذَا قَتَلَ نَعَامَةً أَهْدَى بَدَنَةً ، وَإِذَا قَتَلَ غُرَابًا أَهْدَى شَاةً .

١٦٥٨٥ - وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) : ﴿ فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾

[المائدة : ٩٥] ، وَالنَّعَمُ : الْإِبِلُ ، وَالْبَقَرُ ، وَالْغَنَمُ . (*) .

(*) الْمَسْأَلَةُ - ٤٠٢ - . الناقصة قال الشافعية والحنابلة : في كبير الصيد مثله من النعم ، وفي الصغير ،

صغير ، وفي الذكر : ذكر ، وفي الأنثى : أنثى ، وفي الصحيح : صحيح ، وفي الميعب : ميعب ،

لقوله تعالى : ﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم ﴾ [المائدة : ٩٥] ومثل الصغير صغير .

وقال المالكية : يجب ما يجزئ في الأضحية ففي الصغير كبير ، وفي الميعب صحيح ، لقوله

تعالى : ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾

ولا يجزئ في الهدي صغير ولا ميعب .

١٦٥٨٦ - فَإِذَا قَتَلَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعْمِ فِي الْمَنْظَرِ وَالْبَدَنِ يَكُونُ أَقْرَبَ شَبْهًا بِهِ مِنْ غَيْرِهِ ؛ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ ، فِي الظَّيِّ شَاةٌ ، وَفِي النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ ، وَفِي الْبَقَرَةِ الْوَحْشُ بَقَرَةٌ .

١٦٥٨٧ - هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ .

١٦٥٨٨ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ : الْوَاجِبُ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ قِيَمَتُهُ كَانَ لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعْمِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِقِيَمَتِهِ وَيَبِينَ أَنْ يَصْرِفَ الْقِيَمَةَ فِي مِثْلِهِ مِنَ النَّعْمِ فَيَشْتَرِيهِ وَيَهْدِيهِ ، فَإِنْ اشْتَرَى بِالْقِيَمَةِ هَدْيًا أَهْدَاهُ ، وَإِنْ اشْتَرَى بِهِ طَعَامًا أَطْعَمَ كُلَّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَامَ مَكَانَ كُلِّ صَاعٍ يَوْمَيْنِ .

١٦٥٨٩ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : الْمِثْلُ النُّظِيرُ مِنَ النَّعْمِ كَقَوْلِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ .

١٦٥٩٠ - وَقَالَ فِي الطَّعَامِ وَالصِّيَامِ يَقُولُ أَبِي حَنِيفَةَ .

١٦٥٩١ - وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَنْ اسْتَهْدَى لِغَيْرِهِ شَيْئًا مِنَ الْعُرُوضِ أَنَّ الْقِيَمَةَ فِيهِ هِيَ الْمِثْلُ .

١٦٥٩٢ - قَالَ : وَالْقِيَمَةُ أَعْدَلُ فِي ذَلِكَ .

١٦٥٩٣ - وَلَكِنَّ السَّلَفَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) حَكَمُوا جُمُوهَرَهُمْ فِي النَّعَامَةِ بِبَدَنَةٍ ، وَفِي الْغَزَالِ بِشَاةٍ ، وَفِي الْبَقَرَةِ الْوَحْشَ بِبَقَرَةٍ ، وَاعْتَبَرُوا الْمِثْلَ فِيمَا وَصَفْنَا لَا الْقِيَمَةَ ؛ فَلَا يَنْبَغِي خِلَافُهُمْ ؛ لِأَنَّ الرُّشْدَ فِي اتِّبَاعِهِمْ .

١٦٥٩٤ - وَاخْتَلَفُوا فِي قَاتِلِ الصَّيْدِ ، هَلْ يَكُونُ أَحَدُ الْحُكَمَاءِ أَمْ لَا ؟ .

١٦٥٩٥ - فَعِنْدَ أَصْحَابِ مَالِكٍ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ أَحَدَهُمَا .

١٦٥٩٦ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجُوزُ ذَلِكَ .

١٦٥٩٧ - وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَجُوزُ .
وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَجُوزُ .

١٦٥٩٨ - وَاخْتَلَفُوا فِي التَّخْيِيرِ وَالتَّرْتِيبِ فِي كَفَّارَةِ جَزَاءِ الصَّيْدِ (*) .

(*) المسألة - ٤٠٣ - اتفقت المذاهب على أن قاتل الصيد مخير في الجزاء بين أحد أمور ثلاثة بأيها شاء كفر ، سواء أكان موسراً أو معسراً ، والأمور الثلاثة : هي ذبح النظير ، وتقويم النظير بدرامهم ثم بطعام ، لكل مسكين مد ، وصيام يوم عن كل مد ، لقوله تعالى : ﴿ هَدِيَا بِالْغِ كَعْبَةِ ، أَوْ كَفَّارَةِ طَعَامِ مَسَاكِينَ ، أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ و « أَوْ » في الأمر للتخيير ، بين المثل أو الإطعام أو الصيام . وإذا أختار المثل ذبحه ، وتصدق به على مساكين الحرم ، لقوله تعالى : ﴿ هَدِيَا بِالْغِ كَعْبَةِ ﴾ .

والهدي يجب ذبحه ، ولا يجوزته أن تصدق به حيا على مساكين ، لتسميته هديا ، وله ذبحه في أي وقت شاء ، ولا يختص ذلك بأيام النحر .
كيفية تقدير الطعام ونوعه :

قال الشافعية والحنابلة : ومتى اختار الإطعام : فإنه يقوم المثل بالدرام ، والدرام بطعام ويتصدق به على المساكين ؛ لأن المثل الواجب إذا قوم ، لزمته قيمة مثله . ولا يجزئ إخراج القيمة ؛ لأن الله تعالى خير بين ثلاثة أشياء ليست القيمة منها . ونوع الطعام المخرج : هو الذي يخرج في الفطرة وفدية الأذى : وهو الخنطة والشعير والتمر والزبيب . وقال مالك : يقوم الصيد لا المثل ؛ لأن التقوم إذا وجب لأجل الإلتلاف ، قوم المثل كالأذى لا مثل له .

تقدير الصيام :

وفي الصيام : يصوم عند الجمهور : عن كل مد يوما ؛ لأنها كفارة دخلها الصيام والإطعام فكان في مقابلة المد ككفارة الظهار : المد فيها في مقابلة إطعام المسكين . وإذا بقي مالا يعدل يوما ، صام يوما كذلك .

وقال أبو حنيفة : يصوم عن كل نصف صاع من بر يوما ، إذ لا يجوز عنده أن يطعم المسكين أقل من نصف صاع ؛ لأن الطعام المذكور ينصرف إلى ما هو المعهود في الشرع .

وما لا مثل له من الصيد كالجراد : يخير قاتله بين أن يشتري بقيته طعاما ، فيطعمه للمساكين ، وبين أن يصوم ، ولا يجوز إخراج القيمة عند الحنابلة في الظاهر ، والشافعية ، وإنما يتخير بين إخراج طعام بقيته والصيام بعدد الأمداد .

١٦٥٩٩ - فَقَالَ مَالِكٌ : يُخَيَّرُ الْحَكَمَانِ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ فَإِنْ اخْتَارَ الْهَدْيَ حُكِمَ بِهِ عَلَيْهِ . وَإِنْ اخْتَارَ الْإِطْعَامَ وَالصِّيَامَ حُكِمَا عَلَيْهِ بِمَا يَخْتَارُ مِنْ ذَلِكَ ، مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا .

١٦٦٠٠ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٍ .

١٦٦٠١ - وَقَالَ زُفَرٌ : الْكَفَّارَةُ مُرْتَبَةٌ يَقُومُ الْمَقْتُولُ دَرَاهِمَ يَشْتَرِي بِهَا هَدْيًا ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ اشْتَرَى بِهِ طَعَامًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَشْتَرِي بِهِ هَدْيًا وَلَا طَعَامًا صَامَ بِقِيمَتِهَا يَنْظَرُ كَمْ تَكُونُ تِلْكَ الدَّرَاهِمُ طَعَامًا فَيَصُومُ عَنْ كُلِّ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ يَوْمَيْنِ .

١٦٦٠٢ - وَاخْتَلَفَ فِيهَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، فَقَالَ مَرَّةً بِالترْتِيبِ : هَدْيٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَطَعَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامًا . وَمَرَّةً بِالتَّخْيِيرِ كَمَا قَالَ مَالِكٌ ^(١) .

١٦٦٠٣ - وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدِي ؛ لِأَنَّ اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ) يَقُولُ : ﴿ يَحْكَمْ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامًا مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ۚ ﴾ [المائدة : ٩٥] وَحَقِيقَةُ (أَوْ) التَّخْيِيرُ لَا التَّرْتِيبُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٦٦٠٤ - وَاخْتَلَفُوا : هَلْ يَقْدَمُ الصَّيْدُ أَوْ الْمَثَلُ ؟ فَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا اخْتَارَ قَاتِلُ الصَّيْدِ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِالْإِطْعَامِ قُومَ الصَّيْدِ عَلَى أَنَّهُ حَيٌّ كَمْ يُسَاوِي مِنَ الطَّعَامِ .

١٦٦٠٤ م - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

١٦٦٠٥ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَقُومُ الْمَثَلُ .

(١) الأُم (٢ : ١٩٠) باب « فدية النعام » ، وسنن البيهقي (٥ : ١٨٧) « ومعرفة السنن والآثار » (٧ : ١٠٤٨٥) ، والتهذيب (٧ : ٢٢٩) ، والمجموع (٧ : ٤٢١) ، والمغني (٣ : ٥٩٩ ، ٥١٧) .

١٦٦٠٦ - وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ حَجَجٌ يَطُولُ ذِكْرُهَا .

١٦٦٠٧ - فَقَالَ مَالِكٌ : يُقَوْمُ الصَّيْدُ طَعَامًا ، فَإِنْ قَوْمَ دَرَاهِمٍ ثُمَّ قَوْمَ الطَّعَامِ بِالْدَرَاهِمِ رَأَيْتَ أَنْ يَجْزِيَ .

١٦٦٠٨ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : يُقَوْمُ بِالْدَرَاهِمِ ثُمَّ تَقَوْمُ الدَّرَاهِمُ طَعَامًا .

١٦٦٠٩ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ : إِذَا حَكَّمَ الْحَكَمَانِ بِالْقِيَمَةِ كَانَ الْمُحْكُومُ عَلَيْهِ مُخِيرًا إِنْ شَاءَ أَهْدَى ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ ، وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ .

١٦٦١٠ - وَاخْتَلَفُوا فِي مَوْضِعِ الْإِطْعَامِ (٥) .

١٦٦١١ - فَمَذَهَبُ مَالِكٍ أَنَّ الْإِطْعَامَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَ فِيهِ الصَّيْدَ إِنْ كَانَ ثُمَّ طَعَامًا ، وَإِلَّا فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ إِلَيْهِ حَيْثُ الطَّعَامُ .

١٦٦١٢ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُطْعِمُ إِنْ شَاءَ فِي الْحَرَمِ ، وَإِنْ شَاءَ فِي غَيْرِهِ .

(*) المسألة - ٤٠٤ - قال الشافعية: جزاء صيد ، وفدية الأذى كحلق وتقليم الأظفار ، ودم التمتع

والقران ، يذبح ويتصدق به على مساكين الحرم ، لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ .

وأجاز الحنفية أن يتصدق بلحم الهدي على مساكين الحرم وغيرهم ؛ لأن الصدقة قرينة معقولة ، والصدقة على كل فقير قرينة وعلى مساكين الحرم أفضل ، إلا أن يكون غيرهم أحوج .

وقال المالكية كالحنفية ، وأما الحنابلة فقالوا : كل هدي أو إطعام لترك نسك أو فوات أو فعل محذور فهو لمساكين الحرم ، إن قدر على إيصاله إليهم ، إلا أن فدية الأذى توزع على المساكين في الموضع الذي حلق فيه ؛ لأمر رسول ﷺ كعب بن عجرة بالدية في الحديبية ، ولقول ابن عباس : الهدي والطعام بمكة ، والصوم حيث شاء ، ولأنه نسكه يتعدى نفعه إلى المساكين فاختص بالحرم كالهدي .

ومساكين الحرم : من كان فيه من أهله ، أو ورد إليه من الحاج وهم الذين يجوز دفع الزكاة إليهم ، ويجوز إباحة الذبيحة لهم .

١٦٦١٣ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُطْعَمُ إِلَّا مَسْكِينٌ مَكَّةَ كَمَا لَا يَنْحَرُ الْهَدْيُ إِلَّا بِمَكَّةَ .

١٦٦١٤ - وَاخْتَلَفُوا فِي مِقْدَارِ الْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ عَنْهُ .

١٦٦١٥ - فَقَالَ مَالِكٌ : يُطْعَمُ كُلُّ مِسْكِينٍ مَدًّا أَوْ يَصُومُ مَكَانَ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا .

١٦٦١٦ - وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَهْلِ الْحِجَازِ .

١٦٦١٧ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُطْعَمُ كُلُّ مِسْكِينٍ مَدِّينَ ، أَوْ يَصُومُ مَكَانَ كُلِّ مَدِّينَ يَوْمًا .

١٦٦١٨ - وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ ، وَمُجَاهِدٍ .

١٦٦١٩ - وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَحْرَمِ يَقْتُلُ الصَّيْدَ ثُمَّ يَأْكُلُ مِنْهُ .

١٦٦٢٠ - فَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا جَزَاءٌ وَاحِدٌ .

١٦٦٢١ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ .

١٦٦٢٢ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : فِي قَتْلِ الْجَزَاءِ كَامِلٌ ، وَفِي أَكْلِهِ ضَمَانٌ مَا أَكَلَ .

١٦٦٢٣ - وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ .

١٦٦٢٤ - وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَوْ صَادَ الْحَلَالُ فِي الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ فَإِنْ أَكَلَ مِنْهَا صَادَ لَمْ يَضْمَنْ شَيْئًا مِنْهَا أَحَدٌ .

١٦٦٢٥ - وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَلَالِ إِذَا دَخَلَ مَعَهُ مِنْ صَيْدِ الْحِلِّ شَيْئًا إِلَى الْحَرَمِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَذْبَحَهُ فِي الْحَرَمِ ؟

١٦٦٢٦ - فَقَبِي « الْمُوطَأُ » : الَّذِي يَصِيدُ الصَّيْدَ وَهُوَ حَلَالٌ ، ثُمَّ يَذْبَحُهُ ، وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يَتَنَاعَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ ثُمَّ يَقْتُلُهُ .

١٦٦٢٧ - وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّ لِلْمُحِلِّ الَّذِي صَادَهُ فِي الْحِلِّ أَنْ يَذْبَحَهُ فِي الْحَرَمِ ،
وَأَنْ يَبِيعَهُ ، وَيَهَبَهُ فِيهِ .

١٦٦٢٨ - وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ .

١٦٦٢٩ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجُوزُ لَهُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُرْسِلَهُ .

١٦٦٣٠ - وَاتَّفَقُوا فِي الْمَحْرَمِ إِذَا قَتَلَ صَيْدًا مَمْلُوكًا لِغَيْرِهِ أَنْ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ لِصَاحِبِهِ
وَالْجَزَاءَ .

١٦٦٣١ - وَخَالَفَهُمُ الْمَزْنِيُّ ، فَقَالَ : لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ ، وَلَا يُلْزَمُهُ غَيْرُ قِيمَتِهِ .

* * *

(٢٨) باب ما يقتل المحرم من الدواب (*)

٧٦٠ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ ، لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ : الْغُرَابُ ،

(٥) المسألة - ٤٠٥ - قوله ﷺ : « خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم : الحية والغراب الأبقع والفأرة والكلب العقور والحدياء . وفي رواية (الحداة) وفي رواية (العقرب) بدل الحية ، وفي الرواية الأولى (أربع) يحذف الحية والعقرب فالمنصوص عليه الست ، واتفق جماهير العلماء على جواز قتلهن في الحل والحرم والإحرام ، واتفقوا على أنه يجوز للمحرم أن يقتل ما في معنهن، ثم اختلفوا في المعنى فهين ، وما يكون في معناه ، فقال الشافعي : المعنى في جواز قتلهن كونهن مما لا يؤكل ، وكل ما لا يؤكل ولا هو متولد من مأكول وغيره قتله جائز للمحرم ، ولا فدية عليه ، وقال مالك : المعنى فهين كونهن مؤذيات ، فكل مؤذ يجوز للمحرم قتله وما لا فلا .

واختلف العلماء في المراد بالكلب العقور فقيل : هو الكلب المعروف ، وقيل : كل ما يفترس ؛ لأن كل مفترس من السباع يسمى كلبا عقورا في اللغة .

وأما تسمية هذه المذكورات فواسق فصحيحة جارية على وفق اللغة ، وأصل الفسق لخروجها بالإيذاء والإفساد عن طريق معظم الدواب ، وقيل : لخروجها عن حكم الحيوان في تحريم قتله في الحرم والإحرام ، وقيل : فيها لأقوال أخر ضعيفة لا نعتنيها ، وأما (الغراب الأبقع) فهو الذي في ظهره وبطنه بياض .

وحكى الساجي عن النخعي أنه لا يجوز للمحرم قتل الفأرة وحكى غيره عن علي ومجاهد أنه لا يقتل الغراب ، ولكن يرمى ، وليس بصحيح عن علي ، واتفق العلماء على جواز قتل الكلب العقور للمحرم والحلال في الحل والحرم ، واختلفوا في المراد به فقيل : هذا الكلب المعروف خاصة ، حكاه القاضي عن الأوزاعي وأبي حنيفة والحسن بن صالح ، وألحقوا به الذئب ، وحمل زفر معنى الكلب على الذئب وحده ، وقال جمهور العلماء : ليس المراد بالكلب العقور تخصيص هذا الكلب المعروف ، بل المراد هو كل عاد مفترس غالبا كالسبع والنمر والذئب والفهد ونحوها وهذا قول زيد بن أسلم وسفيان الثوري وابن عيينة =

وَالْحِدَاةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْفَارَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ^(١).

= والشافعي وأحمد وغيرهم ، وحكاہ القاضي عياض عنهم وعن جمهور العلماء .
ومعنى (العقور) و (العاقِر) : الجارح ، وأما (الحداة) فمعروفة وهي بكسر الحاء مهموزة ،
وجمعها (حدا) بكسر الحاء مقصور مهموز كمنبة وعنب ، وفي الرواية الأخرى (الحديا)
بضم الحاء وفتح الدال وتشديد الياء مقصور ، قال القاضي : قال ثابت : الوجه فيه الهمز
على معنى التذكير ، وإلا فحقيقته (حدية) وكذا قيده الأصيلي في صحيح البخاري في
موضع ، أو (الحدية) على التسهيل والإدغام ، وقوله في الحية (تقتل بصفرها) هو بضم
الصاد أي بمذلة وإهانة .

(١) الموطأ : ٣٥٦ والموطأ برواية محمد بن الحسن : ١٤٧ ، الحديث (٤٢٧) ، ومن طريق مالك
أخرجه الإمام أحمد ١٣٨/٢ ، والبخاري (١٨٢٦) في جزاء الصيد : باب ما يقتل المحرم من
الدواب ، و (٣٣١٥) في جزاء الصيد : باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ،
والطحاوي ١٦٦/٢ ، والبيهقي ٣١٥/٩ .

وأخرجه أحمد ٥٢/٢ ، والطحاوي ١٦٦/٢ من طريق شعبة ، عن عبد الله بن دينار عن ابن
عمر

وأخرجه أحمد ٥٠/٢ من طريق سفيان عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، به
وأخرجه الشافعي في (الأم) (١٨٢:٢) ، وأحمد ٨٢/٢ ، والحميدي (٦١٩) ، ومسلم
(١١٩٩) (٧٢) ، وأبو داود (١٨٤٦) في المناسك : باب ما يقتل المحرم من الدواب ،
والنسائي ١٩٠/٥ في المناسك : باب ما قتل الغراب ، وابن الجارود (٤٤٠) ، والبيهقي
٢٠٩/٥ - ٢١٠ و ٣١٦/٩ من طرق عن سفيان ، عن الزهري ، عن سالم بن عبد الله بن
عمر ، عن أبيه .

وأخرجه البيهقي ٢١٠/٥ من طريق يونس ، عن الزهري ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ،
عن أبيه ، عن حفصة .

وأخرجه مسلم (١١٩٩) (٧٩) في الحج : باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في
الحل والحرم ، عن يحيى بن أيوب عن إسماعيل بن جعفر ، وأخرجه مسلم (١١٩٩) (٧٩)
من طرق عن إسماعيل بن جعفر ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر .

وأخرجه أحمد ٣/٢ عن هشيم ، عن يحيى بن سعيد ، وعبيد الله بن عمر وابن عون ، عن نافع ،
عن ابن عمر ، به .

٧٦١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَعْنَاهُ^(١).

١٦٦٣٢ - وَرَوَى أَيُّوبُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ سَوَاءً ، وَزَادَ : قَالَ أَيُّوبُ : قُلْتُ لِنَافِعٍ : فَالْحَيَّةُ ؟ قَالَ : الْحَيَّةُ لَا تَشْكُ فِي قَتْلِهَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ أَيُّوبَ : قُلْتُ لِنَافِعٍ : فَالْحَيَّةُ ؟ قَالَ : الْحَيَّةُ لَا يَخْتَلِفُ فِي قَتْلِهَا .

١٦٦٣٣ - وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، فَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

١٦٦٣٤ - وَرَوَاهُ زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : أَخْبَرْتَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَأْمُرُ الْمُحْرِمَ بِقَتْلِ خَمْسٍ مِنَ الدُّوَابِّ .. ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ سَوَاءً .

١٦٦٣٥ - وَقَدْ ذَكَرْنَا الْأَسَانِيدَ بِذَلِكَ كُلِّهِ فِي « التَّمْهِيدِ »^(٢) .

= وأخرجه النسائي ١٩٠/٥ في المناسك الحج : باب قتل الغراب ، عن يعقوب بن إبراهيم ، عن هشيم ، عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، به .

وأخرجه الدارمي ٣٦/٢ ، ومسلم (١١٩٩) في الحج : باب ما يتدب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم ، من طريق يزيد بن هارون ، عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، به .

وأخرجه أحمد ٥٤/٢ عن يحيى ، والنسائي ١٩٠/٥ باب قتل العقرب ، عن عبيد الله بن سعيد قال: حدثنا يحيى ، عن عبيد الله قال : أخبرني نافع فذكره .

وأخرجه مسلم (١١٩٩) ، وابن ماجه (٣٠٨٨) في المناسك : باب ما يقتل المحرم ، والطحاوي ١٦٥/٢ من طريق عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع به .

(١) تقدم تخرجه بهذا الإسناد أثناء الحاشية السابقة .

(٢) « التَّمْهِيد » (١٥ : ١٥٣ - ١٥٥) .

٧٦٢ - وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
«خُمْسٌ فَوَاسِقُ . يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ » ، فذكره سواء^(١) .

١٦٦٣٦ - رواه معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ^(٢) .

٧٦٣ - وَذَكَرَ مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَمَرَ بِقَتْلِ
الْحَيَاتِ فِي الْحَرَمِ^(٣) .

١٦٦٣٧ - قَالَ مَالِكٌ : فِي الْكَلْبِ الْعَقُورِ الَّذِي أُمِرَ بِقَتْلِهِ فِي الْحَرَمِ . إِنَّ كُلَّ مَا
عَقَرَ النَّاسَ ، وَعَدَا عَلَيْهِمْ ، وَأَخَافَهُمْ ، مِثْلُ الْأَسَدِ وَالنَّمْرِ وَالْفَهْدِ وَالذَّبِّ . فَهُوَ الْكَلْبُ
الْعَقُورُ ، وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ السَّبَاعِ ، لَا يَعْتُو . مِثْلُ الضَّبِّ ، وَالتَّلْبِ ، وَالْهَرِّ ، وَمَا
أَشَبَّهُهُنَّ مِنَ السَّبَاعِ . فَلَا يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ . فَإِنْ قَتَلَهُ فَدَاهُ . وَأَمَّا مَا ضَرَّ مِنَ الطَّيْرِ ، فَإِنْ
الْمُحْرِمَ لَا يَقْتُلُهُ ، إِلَّا مَا سَمَى النَّبِيُّ ﷺ الْغَرَابُ وَالْحِدَاةُ . وَإِنْ قَتَلَ الْمُحْرِمُ شَيْئًا مِنَ
الطَّيْرِ سِوَاهُمَا ، فَدَاهُ .

١٦٦٣٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِجُمْلَةٍ مَعْنَى أَحَادِيثِ هَذَا

(١) الموطأ : ٣٥٧ ، ووصله مسلم من حديث هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ، أخرجه مسلم في الحج ،
ح (٢٨١٧) في طبعنا ، باب « ما يتدب للمحرم قتله من الدواب » ، ويرقم : (٦٨ - ١١٩٨) في
طبعة عبد الباقي ، والنسائي في المناسك (٥ : ٢١١) ، باب « قتل الغراب في الحرم » .

(٢) من طريق معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة أخرجه البخاري في بدء الخلق (٣٣١٤) ،
باب « إذا وقع الذباب في شراب أحدكم ... » ، فتح الباري (٦ : ٣٥٥) ، ومسلم في الحج ، ح
(٢٨١٨) في طبعنا ، باب « ما يتدب للمحرم قتله من الدواب » ، ويرقم : ٧٠ - ١١٩٨ في
طبعة عبد الباقي ، والترمذي في الحج (٨٣٧) باب « ما يقتل المحرم من الدواب » (٣ : ١٩٧) ،
والنسائي في المناسك (٥ : ٢١٠) باب « قتل الحداة في الحرم » ، وعبد الرزاق في المصنف (٤ :
٤٤٢) ، والأثر (٨٣٧٤) .

(٣) الموطأ : ٣٥٧ ، ومصنف عبد الرزاق (٤ : ٤٤٣) ، والمجموع (٧ : ٣٢٢) ، والخطي (٤ : ٤٤٩) .

البَاب ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَفْصِيلِهَا عَلَى مَا نُورِدُهُ عَنْهُمْ بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ :

١٦٦٣٩ - فَأَمَّا الْكَلْبُ الْعَقُورُ فَقَدْ ذَكَرَ مَالِكٌ مَذْهَبَهُ فِيهِ فِي مُوطَأِهِ عَلَى حَسَبِ مَا أَوْرَدَنَاهُ .

١٦٦٤٠ - وَمَذْهَبُ ابْنِ عُيَيْنَةَ فِي الْكَلْبِ الْعَقُورِ نَحْوَ مَذْهَبِ مَالِكٍ .

١٦٦٤١ - قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فِي الْكَلْبِ الْعَقُورِ كُلُّ سَبْعٍ يَغْفَرُ ، وَلَمْ يَخْصُ بِهِ الْكَلْبُ .

١٦٦٤٢ - قَالَ سُفْيَانُ : وَفَسَّرَهُ لِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ؛ كَذَلِكَ .

١٦٦٤٣ - وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ .

١٦٦٤٤ - وَرَوَى زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَبْلَانَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : الْكَلْبُ الْعَقُورُ كَالْأَسَدِ .

١٦٦٤٥ - فَكُلُّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ إِنَّهُ لَمْ يَعْزِ بِالْكَلْبِ الْعَقُورِ الْكِلابَ الْآنَسِيَةَ الْعَادِي مِنْهَا وَلَا غَيْرَ الْعَادِي دُونَ سَائِرِ مَا يَغْفَرُ النَّاسَ وَيَعْدُو عَلَيْهِمْ مِنَ السَّبَاعِ كُلِّهَا .

١٦٦٤٦ - وَاحْتَجَّ بَعْضُ مَنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبَ بِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ

فِي عُنْتَةِ بَنِي أَبِي لَهَبٍ : « اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ » ؛ فَعَدَى عَلَيْهِ الْأَسَدُ ؛ فَفَقَّطَلَهُ (١) .

(١) أخرج البيهقي في دلائل النبوة (٢ : ٣٣٨) عن أبي نوفل بن أبي عقرب ، عن أبيه قال : « كان لهب ابن أبي لهب يسب النبي ﷺ ، ويدعو عليه ، قال : فقال النبي : اللهم سلط عليه كلبك ، قال : وكان أبو لهب يحمل البز إلى الشام ، ويمعث بولده مع غلمانه ووكلائه ويقول : إن ابني أخاف عليه دعوة محمد فيعاهدوه ، قال : وكانوا إذا نزل المنزل ألقوه إلى الحائط ، وغطوا عليه الثياب والمخاع ، قال : ففعلوا ذلك به زماناً ، فجاء سبع فشله فقتله ، فبلغ ذلك أبا لهب فقال : ألم أقل لكم إني أخاف عليه دعوة محمد » .

١٦٦٤٧ - وَمَذْهَبُ الثُّورِيِّ فِي ذَلِكَ كَمَذْهَبِ مَالِكٍ ،

١٦٦٤٨ - قَالَ الثُّورِيُّ : يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ الْكَلْبَ الْعَقُورَ .

١٦٦٤٩ - قَالَ : وَهُوَ كُلُّ مَا عَدَا عَلَيْكَ مِنَ السَّبَاعِ تَقْتُلُهُ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْكَ .

١٦٦٥٠ - وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فِي الْكَلْبِ الْعَقُورِ نَحْوَ ذَلِكَ أَيْضاً .

١٦٦٥١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : الْكَلْبُ الْعَقُورُ مَا عَدَا عَلَى النَّاسِ مِنَ الْكِلَابِ

١٦٦٥٢ - قَالَ : وَمِثْلُ الْكَلْبِ الْعَقُورِ كُلُّ سَبْعِ عَقُورٍ مِثْلُ النَّمْرِ ، وَالْفَهْدِ ،

وَالذَّبِّبِ ، وَالْأَسَدِ .

١٦٦٥٣ - وَنَحْوَهُ قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، قَالَ : تَقْتُلُ كُلُّ مَا عَدَا عَلَيْكَ وَعَقْرَكَ

وَأَذَاكَ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْكَ .

١٦٦٥٤ - فَهَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ كُلُّهُمْ مَذَاهِبُهُمْ مُتَقَارِبَةٌ فِي الْعِبَارَةِ عَنِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ ،

= ثم قال البيهقي :

أخبرنا أبو عبد الله ، قراءة عليه ، قال : « كانت أم كلثوم يعني ابنة رسول الله ﷺ في الجاهلية تحت عتية بن أبي لهب ، وكانت رقية تحت أخيه : عتبة بن أبي لهب ، فلما أنزل الله عز وجل : ﴿ تَبَتُّ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ قال أبو لهب لابنائه : عتية ، وعتبة : رأسي ورؤوسكما حرام إن لم تطلقا ابنتي محمد ، وسأل النبي ﷺ عتبة طلاق رقية ، وسأله رقية ذلك وقالت له أم كلثوم بنت حرب ابن أمية - وهي حمالة الحطب - : طلقها يا بني فإنها قد صبت فطلقها ، وطلق عتية أم كلثوم ، وجاء النبي ﷺ حين فارق أم كلثوم فقال : كَفَرْتُ بِدِينِكَ ، وفارقت ابنتك ، لا تحبني ولا أحبك ، ثم تسلط على رسول الله ﷺ فشق قميصه ، فقال رسول الله ﷺ : أما أني أسأل الله أن يسلط عليه كلبه ، فخرج نفر من قريش حتى نزلوا في مكان من الشام يقال له الزرقاء ليلاً فأطاف بهم الأسد تلك الليلة ، فجعل عتية يقول : يا ويل أُمِّي هو والله أكلني كما دعا محمد علي ، قتلني ابن أبي كبشة وهو بمكة وأنا بالشام ، فعوى عليه الأسد من بين القوم وأخذ برأسه فضغمه ضغمة فذبحه . » . دلائل النبوة من تحقيقنا (٢ : ٣٣٩) .

وَكُلُّهُمَ لَا يَرَى مَا لَيْسَ مِنَ السَّبَاعِ : الْغُرَابُ ، وَالْحِدَادَةُ فِي الْأَغْلَبِ لَيْسَتْ فِي مَعْنَى الْكَلْبِ الْعَقُورِ فِي شَيْءٍ وَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ عِنْدَهُمْ قَتْلُ الْهَرِّ الْوَحْشِ ، وَلَا الثُّعْلَبِ ، وَلَا الضَّبِ .

١٦٦٥٥ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : لَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ السَّبَاعِ إِلَّا الْكَلْبَ وَالذَّبَّ فَقَطْ . يَقْتُلُهُمَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِمَا ابْتِدَآءُهُ أَوْ ابْتِدَآءُهَا ، وَإِنْ قَتَلَ شَيْئًا مِنْ السَّبَاعِ فَدَآءُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ابْتِدَآءُ السَّبْعِ ، فَإِنْ ابْتِدَآءُهُ فَقَتَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَبْتَدِئْهُ وَقَتَلَهُ أَفْدَاهُ .

١٦٦٥٦ - وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ .

١٦٦٥٧ - وَقَالَ زُفَرٌ : لَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ إِلَّا الذَّبَّ وَحْدَهُ ، وَمَتَى قَتَلَ غَيْرَهُ فَعَلَيْهِ الْقِدْيَةُ ، ابْتِدَآءُهُ أَوْ لَمْ يَبْتَدِئْهُ .

١٦٦٥٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : تَلْخِصُ مَذْهَبُ مَالِكٍ فِي الْكَلْبِ الْعَقُورِ وَسَائِرِ السَّبَاعِ فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَابْنُ وَهْبٍ ، وَأَشْهَبَ عَنْهُ : أَنَّ الْمُحْرِمَ يَقْتُلُ السَّبَاعَ الَّتِي تَعْدُو عَلَى النَّاسِ وَتَفْتَرِسُ ، ابْتِدَآءُهُ أَوْ ابْتِدَآءُهَا ، جَائِزٌ لَهُ قَتْلُهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ .

١٦٦٥٩ - وَأَمَّا صِغَارُ أَوْلَادِهَا الَّتِي لَا تَعْدُو عَلَى النَّاسِ وَلَا تَفْتَرِسُ فَلَا يَقْتُلُهَا ، وَلَا يَقْتُلُ ضَبْعًا وَلَا ثُعْلَبًا ، وَلَا هِرًّا وَحْشِيًّا إِلَّا أَنْ يَبْتَدِئَ أَحَدُ هَذِهِ بِالْأَذَى وَالْعَدَاءِ عَلَيْهِ ؛ فَإِنْ فَعَلَ فَلَهُ قَتْلُهُ وَدَفْعُهُ عَنْ نَفْسِهِ .

١٦٦٦٠ - قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : كَمَا لَوْ أَنَّ رَجُلًا عَدَا عَلَى رَجُلٍ فَأَرَادَ قَتْلَهُ ؛ فَدَفَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ .

١٦٦٦١ - وَقَالَ أَشْهَبُ عَنْهُ : إِنْ قَتَلَ الْمُحْرِمُ ثُعْلَبًا أَوْ هِرًّا أَوْ ضَبْعًا وَدَاهُ ؛ لِأَنَّ

النبي ﷺ لَمْ يَأْذَنْ فِي قَتْلِ السَّبَاعِ ، وَإِنَّمَا أْذِنَ فِي قَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ .

١٦٦٦٢ - قَالَ : وَكَذَلِكَ صِغَارُ الذُّنَابِ وَالنُّمُورِ لَا يَرَى أَنْ يَقْتُلَهَا الْمُحْرِمُ ؛ فَإِنْ قَتَلَهَا فَدَاهَا ، وَهِيَ مِثْلُ فَرَاخِ الْغُرَبَانِ .

١٦٦٦٣ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : كُلُّ مَنْ قَتَلَ شَيْئاً مِنَ السَّبَاعِ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً فَدَاهُ إِلَّا الْكَلْبَ الْعَقُورَ ، وَالذُّئْبَ .

١٦٦٦٤ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : الَّذِي يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ قَتْلُهُ مِنَ السَّبَاعِ فَصِغَارُهُ وَكِبَارُهُ سَوَاءٌ يَقْتُلُهَا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَمَا لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ صَغِيراً لَمْ يَقْتُلْهُ كَبِيراً ، وَكُلُّ مَا لَا يَجُوزُ أَكْلُ لَحْمِهِ فَلَا بَأْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِ .

١٦٦٦٥ - وَجَائِزٌ عِنْدَهُ أَكْلُ الضَّبْعِ وَالثُعْلُبِ وَالْهَرِّ ،

١٦٦٦٦ - وَسَنَنِيْنٌ مَذْهَبُهُ وَمَذْهَبُ سَائِرِ الْعُلَمَاءِ فِيْمَا يُؤْكَلُ مِنَ الدُّوَابِّ فِي بَابِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ عِنْدَ ذِكْرِ نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَلَيْسَ هَذَا الْبَابُ فِيْمَا لِلْمُحْرِمِ قَتْلُهُ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ مِنْ بَابِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ فِي شَيْءٍ يَعْقِبُ عَلَى ذَلِكَ .

١٦٦٦٧ - وَأَمَّا الْغُرَابُ وَالْحِدَادَةُ فِي هَذَا الْبَابِ ، فَقَالَ أَشْهَبُ : سُئِلَ مَالِكٌ : أَيَقْتُلُ الْمُحْرِمُ الْغُرَابَ وَالْحِدَادَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضُرَّانِهِ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا أَنْ يَضُرَّاهُ بِهِ ، إِنَّمَا أْذِنَ فِي قَتْلِهِمَا إِذَا أَضُرَّ فِي رَأْيِي ، فَأَمَّا أَنْ يُصَيِّبَهُمَا بَدْعًا فَلَا ، وَهُمَا صَيِّدٌ .

١٦٦٦٨ - وَلَيْسَ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَصِيْدَ ، وَلِذَا مِثْلُ الْعَقْرِ ، وَالْفَأْرَةِ وَالْغُرَابِ وَالْحِدَادَةِ صَيِّدٌ ، فَإِنْ أَضُرَّ الْغُرَابُ وَالْحِدَادَةُ بِالْمُحْرِمِ فَلَهُ أَنْ يَقْتُلَهُمَا .

١٦٦٦٩ - قَالَ : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْتُلَ : الْحَيَّةَ ، وَالْفَأْرَةَ ، وَالْعَقْرَبَ وَإِنْ لَمْ تَضُرَّهُ .

١٦٦٧٠ - وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ وَأَشْهَبُ ، عَنْ مَالِكٍ : أَمَّا الطَّيْرُ فَلَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنْهُ إِلَّا مَا سَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْغُرَابَ وَالْحِدَاةَ » وَلَا أَرَى لَهُ أَنْ يَقْتُلَهُمَا إِلَّا أَنْ يَضُرَّهُ .
١٦٦٧١ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : لَا شَيْءَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِ الْحَيَّةِ ، وَالْعَقْرَبِ ، وَالْحِدَاةِ ، الْفَأْرَةِ ، وَالْغُرَابِ .

١٦٦٧٢ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(١) : لَا بَأْسَ بِقَتْلِ الْغُرَابِ وَالْحِدَاةِ وَالرَّحِمِ ، وَالنَّسُورِ ، وَالْخَنَافَسِ وَالْقِرْدَانِ وَالْحِلْمِ ، وَكُلِّ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا بَأْسَ بِقَتْلِهِ لِلْمُحْرِمِ وَغَيْرِهِ .
١٦٦٧٣ - هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ

١٦٦٧٤ - وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ ، وَعَائِشَةَ ، وَعُرْوَةَ ، وَابْنِ شِهَابٍ .

١٦٦٧٥ - ذَكَرَ السَّاجِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْغَدَائِرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي شَرِيكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : ذُكِرَ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ الْغُرَابُ ، فَقَالَ : هُوَ الَّذِي سَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُوبِسَقَ ، وَاللَّهُ مَا هُوَ مِنَ الطَّيِّبَاتِ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) فِي الْقُرْآنِ^(٢) .

١٦٦٧٦ - قَالَ : وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ الْخَزُومِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : إِنِّي لِأَعْجَبُ مِنْ أَكْلِ الْغُرَابِ وَقَدْ رَأَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمَّاهُ فَاسِقًا ، وَاللَّهُ مَا هَذَا مِنْ

(١) فِي «الْأَمِّ» (٢: ٢٠٨ - ٢٠٩) بَاب «مَا لَا يُؤْكَلُ مِنَ الصَّيْدِ» .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ الصَّيْدِ (٣٢٤٨) بَابِ الْغُرَابِ (٢: ١٠٨٢) وَانْظُرْ : مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ

(٤: ٤٤٤) ، وَأَثَارُ أَبِي يُونُسَ (٥١١) ، وَالْهَلِيِّ (٧: ٢٣٧) .

الطَّيِّبَاتُ (١).

١٦٦٧٧ - وَحَدَّثَنِي ابْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي هَمَّامٌ ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَرِهَ لَحْمَ الْغُرَابِ .

١٦٦٧٨ - قَالَ : وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ حَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ لَحْمِ الْغُرَابِ ؟ فَكَرِهَهُ .

١٦٦٧٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : جَائِزٌ عِنْدَ مَالِكٍ أَكْلُ الْغُرَابِ ، وَالْحِدَاةِ ، وَكُلُّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ وَلَمْ يَصَحَّ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ النَّهْيُ الَّذِي رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . (٢) .

١٦٦٨٠ - وَقَدْ صَحَّ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَنَّهُ قَالَ : كُلِّ الطَّيْرِ كُلُّهُ .

١٦٦٨١ - وَقَدْ ذَكَرْنَا الْخَبِيرَ عَنْهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ (٣) .

(١) انظر سنن ابن ماجه (٢ : ١٠٨٢) ، ومسند أحمد (٦ : ٢٠٩) .

(٢) قال المصنف في التمهيد (١٥ : ١٧٦ - ١٧٧) إيضاحاً لهذه المسألة : وأما اختلافهم في أكل ذي المخلب من الطير ، فقال مالك : لا بأس بأكل سباع الطير كلها : الرخم والنسور والعقبان وغيرها - ما أكل الخفيف منها وما لم يأكل ، قال : ولا بأس بأكل لحوم الدجاج : الجلالة ، وكل ما تأكل الخفيف ، وهو قول الليث بن سعد ، ويحيى بن سعيد ، وربيعة ، وأبي الزناد . قال مالك : ولا تؤكل سباع الوحش كلها ، ولا الهر الوحشي ، ولا الأهلي ، ولا الثعلب ، والضبع ، ولا شيء من السباع .

وقال الأوزاعي : الطير كله حلال إلا أنهم يكرهون الرخم وحجة مالك في هذا الباب : أنه ذكر أنه لم ير أحداً من أهل العلم يكره أكل سباع الطير ، وأنكر الحديث عن النبي - عليه السلام - أنه نهى عن أكل ذي المخلب من الطير .

وسيأتي في كتاب الصيد ، باب « تحريم أكل كل ذي نابٍ من السباع » تفصيلاً أكثر حول هذه المسألة .

(٣) في كتاب الصيد ، باب « تحريم أكل ذي نابٍ في السباع » .

١٦٦٨٢ - وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ .

١٦٦٨٣ - وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنْ عَقِيلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَجُلًا عَنْ أَكْلِ الْبَازِي ؟ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهِ .

١٦٦٨٤ - قَالَ ابْنُ وَهْبٍ : وَأَخْبَرَنِي اللَّيْثُ ، قَالَ : كَتَبْتُ إِلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فِي لَحْمِ الْغُرَابِ ، وَالْحِدَاةِ ، وَالنَّسْرِ وَالصَّقَرِ ، وَالْبَازِي ، وَالْعِقَابِ وَأَشْبَاهِهَا ، هَلْ يُكْرَهُ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ تُحْرَمَ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ (عز وجل) أَوْ بِمَا تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّهْيِ عَنْهُ .

١٦٦٨٥ - قَالَ ابْنُ وَهْبٍ : وَسَأَلْتُ مَالِكًا عَنْ أَكْلِ الْغُرَابِ وَالْحِدَاةِ ، وَقُلْتُ لَهُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمَاهُمَا فَاسِقَيْنِ ، وَأَمَرَ الْمَحْرَمَ بِقَتْلِهِمَا ؟ فَقَالَ : لَمْ أَدْرِكْ أَحَدًا يَنْهَى عَنْ أَكْلِهِمَا .

١٦٦٨٦ - قَالَ : وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِمَا .

١٦٦٨٧ - قَالَ : وَإِنِّي لَأُكْرَهُ أَكْلَ الْفَأْرَةِ ، وَالْحَيَّةِ ، وَالْعُقْرَبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَرَاهُ حَرَامًا .

١٦٦٨٨ - قَالَ : وَمَنْ أَكَلَ حَيَّةً فَلَا يَأْكُلُهَا حَتَّى يَذْكُوبَهَا .

١٦٦٨٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْعُلَمَاءُ مُجْمِعُونَ عَلَى قَتْلِ الْحَيَّةِ وَالْعُقْرَبِ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ لِلْحَلَالِ وَالْمَحْرَمِ ، وَكَذَلِكَ الْأَفْعَى عِنْدَهُمْ جَمِيعُهُمْ .

١٦٦٩٠ - وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِنَى لَيْلَةً

عرفة ، فخرَجَتْ حَيَّةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اَقْتُلُوا فُسَيْقًا » (١).

١٦٦٩١- وفي حديث أبي سعيد الخدري ، قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَقْتُلُ الْمُحْرَمُ الْأَفْعَى ، وَالْأَسْوَدَ ، وَالْحَيَّةَ ، وَالْعُقْرَبَ ، وَالْحِدَاةَ ، وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ وَالْفُوسِقَةَ » (٢).

١٦٦٩٢- قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ ذَكَرْنَا إِسْنَادَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فِي « التمهيد » (٣).

١٦٦٩٣- وَالْأَسْوَدُ : الْحَيَّةُ . وَالْفُوسِقَةُ : الْفَأْرَةُ .

١٦٦٩٤- رَوَى شُعْبَةُ عَنْ مَخَارِقِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : اعْتَمَرْتُ ، فَمَرَرْتُ بِالرَّمَالِ ، فَرَأَيْتُ حَيَّاتٍ ؛ فَجَعَلْتُ أَقْتُلُهُنَّ ؛ وَسَأَلْتُ عُمَرَ ؟ فَقَالَ : هِيَ عَدُوٌّ فَاقْتُلُوهُنَّ (٤).

١٦٦٩٥- وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ سُئِلَ عَنِ الْحَيَّةِ يَقْتُلُهَا الْمُحْرَمُ ؟ فَقَالَ : هِيَ عَدُوٌّ ؛ فَاقْتُلُوهَا حَيْثُ وَجَدْتُمُوهَا (٥).

(١) أخرجه النسائي في الحج (٢٨٨٣) باب « قتل الحية في الحرم » (٥ : ٢٠٨) من طريق الأعمش ، عن إبراهيم عن الأسود ، عن ابن مسعود ، وفي الحج (٢٨٨٤) باب « قتل الحية في الحرم » (٥ : ٢٠٩) من طريق ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن مجاهد ، عن أبي عبيدة ، عن ابن مسعود .

(٢) أخرجه أبو داود في المناسك (١٨٤٨) باب « ما يقتل المحرم من الدواب » (٢ : ١٧) والترمذي في الحج (٨٣٨) ، باب ، « ما يقتل المحرم من الدواب » (٣ : ١٨٩) وقال : هذا حديث حسن ، وأخرجه ابن ماجه في المناسك (٣٠٨٩) باب « ما يقتل المحرم » .

(٣) حديث أبو مسعود في « التمهيد » (١٥ : ١٧١) ، وحديث أبي سعيد الخدري في « التمهيد » (١٥ : ١٧٣) .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٤ : ١١٥) و (٥ : ٤٠٣) .

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٤ : ١١٥) .

١٦٦٩٦ - قَالَ سُفْيَانُ : وَقَالَ لَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَيَحْكُ ! أَيَّ كَلْبٍ أَعْقَرُ مِنْ

الْحَيَّةِ ١٩ .

١٦٦٩٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : وَكَذَلِكَ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ قَتْلِ الْفَأْرَةِ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ، وَقَتْلِ الْعَقْرَبِ وَالْوَزْغِ ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ وَابْنَ وَهْبٍ وَأَشْهَبُ رَوَوْا عَنْ مَالِكٍ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْهُ ، قَالَ : لَا أَذْرِي أَنَّ يَقْتُلَ الْمُحْرِمُ الْوَزْغَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْخَمْسِ الَّتِي أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِهِمْ ، قِيلَ لَهُ : فَإِنْ قَتَلَ الْمُحْرِمُ الْوَزْغَ ؟ قَالَ : أَرَى أَنْ يَتَصَدَّقَ وَهُوَ مِثْلُ شَحْمَةِ الْأَرْضِ . وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ » ؛ فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ شَيْءٌ إِلَّا سَبْعًا .

١٦٦٩٨ - قَالَ : وَلَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ قَرْدًا ، وَلَا خَنْزِيرًا ، وَلَا الْحَيَّةَ الصَّغِيرَةَ ، وَلَا صِغَارَ السَّبَاعِ ، وَلَا فَرَاحَ الْغُرَبَانِ .

١٦٦٩٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْوَزْغِ وَسَمَاءُ فَوْيَسَقًا .

رواهُ ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (١) .

١٦٧٠٠ - وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (٢) .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحيوان ، ح (٥٧٣٦) من طبعتنا ، باب « استحباب قتل الوزغ » ، ص (٧ : ١٧٨) ، و برقم (٢٢٣٩) من كتاب السلام في طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في الأدب (٥٢٦٢) باب « في قتل الأوزاغ » (٤ : ٣٦٦) .

(٢) الحديث زوِّي من طريق ابن وهب ، قال : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْوَزْغِ « الْفَوَيْسِقُ » .

رواه البخاري في بدء الخلق (٣٣٠٦) باب « خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال » الفتح (٣٥١:٦) ، ومسلم في كتاب الحيوان ، الحديث (٥٧٣٦) من طبعتنا ، باب « استحباب قتل =

١٦٧٠١ - والآثار بذلك متواترة^(١) ، وقد ذكرنا بعضها في « التمهيد »^(٢) .

= الوزغ ، وبرقم (٢٢٣٩٨) في كتاب السلام من طبعة عبد الباقي .

ورواه النسائي في الحج (في الكبرى) على ما في تحفة الأشراف (١٢ : ١٠٥)

ورواه ابن ماجه في الصيد (٣٢٣٠) ، « باب قتل الوزغ » . (٢ : ١٠٧٦) ، كلهم بهذا الإسناد .

وأخرجه أحمد (٨٧ : ٦) ، و(٢٧١ : ٦) من طريقين ، عن الزهري ، به .

وأخرجه البخاري في جزاء الصيد (١٨٣١) ، « باب ما يقتل المهرم » ، والبيهقي في السنن (٢١٠ : ٥) من طريق مالك . عن الزهري ، به .

وأخرجه النسائي أيضا في مناسك الحج (٢٠٩ : ٥) ، « باب قتل الوزغ »

(١) منها حديث ابن جريج . أخبرني عبد الحميد بن جبير بن شيبة ؛ أن سعيد بن المسيب أخبره ؛ أن أم شريك أخبرته ؛ أنها استأمرت النبي في قتل الوزغان . فأمر بقتلها .
وأم شريك إحدى نساء بني عامر بن لؤي .

رواه البخاري في بدء الخلق (٣٣٠٧) « باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال » الفتح (٦ : ٣٥١) . ومسلم في كتاب الحيوان ، ح (٥٧٣٤) في طبعنا ، « باب استحباب قتل الوزغ » ، وبرقم (٢٢٣٩) في كتاب السلام من طبعة عبد الباقي .

ورواه النسائي في الحج (٢٠٩ : ٥) « باب قتل الوزغ » .

ورواه ابن ماجه في الصيد (٣٢٢٨) « باب قتل الوزغ » . (٢ : ١٠٧٦) .

سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ قَتَلَ وَزَغَةً فِي أَوَّلِ ضَرْبَةٍ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً . وَمَنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً ، لِدُونِ الْأُولَى . وَإِنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّالِثَةِ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً . لِدُونِ الثَّانِيَةِ »

ورواه أبو داود في الأدب من حديث إسماعيل بن زكريا عن سهيل (٥٢٦٣) ، و(٥٢٦٤) من حديث إسماعيل بن زكريا عن سهيل بن أبي صالح ، عن أخيه أو أخته عن أبي هريرة . سنن أبي داود (٣٦٦ : ٤) .

ورواه الترمذي في الصيد من حديث سفيان (وهو الثوري) ، عن سهيل عن أبيه به (١٤٨٢) ، « باب ما جاء في قتل الوزغ » . (٤ : ٧٩) .

وبقية طرقه عن سهيل تفرد بها مسلم في كتاب الحيوان ، (٥٧٣٨-٥٧٣٩) في طبعنا « باب استحباب قتل الوزغ » (١٧٨ : ٧) وفي كتاب السلام ١٤٦ - (٢٢٤٠) في طبعة عبد الباقي ، ص (٤ : ١٧٥٨)

(٢) في التمهيد (١٥ : ١٨٦ - ١٨٧) .

١٦٧٠٢ - وَقَدْ أَجَازَ مَالِكٌ قَتْلَ الْحَيَّةِ وَالْأَفْعَى وَلَيْسَتْ مِنَ الْخَمْسِ الَّتِي سَمَّاها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

١٦٧٠٣ - وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ عِنْدَهُ صِفَةٌ لَا عَيْنٌ مُسَمَّاءٌ ، فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنَ الْخَمْسِ (١) .

١٦٧٠٤ - وَقَدْ قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ : اخْتَلَفَ فِي الزَّبُورِ فَشَبَّهَهُ بَعْضُهُمْ بِالْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ .

١٦٧٠٥ - قَالَ : وَلَوْلَا أَنَّ الزَّبُورَ لَا يَبْتَدِئُ لَكَانَ أَغْلَظَ عَلَى النَّاسِ مِنَ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ فِي طَبْعِهِ مِنَ الْأَذَى مَا فِي الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِيءُ إِذَا أُودِيَ .

١٦٧٠٦ - قَالَ : فَإِنْ عَرَضَ الزَّبُورُ لِلْإِنْسَانِ فَدَفَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْءٌ .

١٦٧٠٧ - قَالَ إِسْمَاعِيلُ : وَإِنَّمَا لَمْ يَدْخُلْ أَوْلَادُ الْكَلْبِ الْعَقُورِ فِي حُكْمِ الْعَقُورِ

(١) مالك ، قال : أما ما ضر من الطير ، فلا يقتل منه المحرم إلا الذي سمي النبي - ﷺ - : - الغراب والحدأة ؛ قال : لأرى أن يقتل المحرم غراباً ولا حدأة إلا أن يضراه ؛ قال : ولا بأس بقتل الفأرة ، والحية ، والعقرب - وإن لم تضره ؛ قال : ولا أرى أن يقتل المحرم الوزغ ؛ لأنه ليس من الخمس التي أمر النبي - ﷺ - بقتلهم ؛ قيل لمالك : فإن قتل المحرم الوزغ ؟ فقال : لا ينبغي له أن يقتله ، وأرى أن يتصدق إن قتله ؛ وهو مثل شحمة الأرض ، وقد قال رسول الله ﷺ : خمس من الدواب ، فليس لأحد أن يجعلها ستاً ولا سبعة .

قال أبو عمر : لا خلاف عن مالك وجمهور العلماء في قتل الحية في الحل والحرم ، وكذلك الأفعى ؛ وذلك مستعمل بالنص وبمعنى النص عند جميعهم في هذا الباب - فافهمه . التمهيد (١٥: ١٦٣) .

لأنهن لا يعقرن في صغرهن.

١٦٧٠٨ - قال: وقد سَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الحَمْسَ قَوَاسِقَ. وَالْقَوَاسِقُ: قَوَاعِلُ، وَالصَّغَارُ لَا فَعْلَ لَهُنَّ.

١٦٧٠٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [التَّمَثِيلَ بِالْبَهَائِمِ] ^(١) وَنَهَى أَنْ يَتَّخِذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا ^(٢)، وَنَهَى أَنْ تُصْبَرَ الْبَهَائِمُ ^(٣). وَذَلِكَ فِيمَا يَجُوزُ أَكْلُهُ وَفِيمَا لَا يَجُوزُ، وَإِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ذَلِكَ.

١٦٧١٠ - وَقَالَ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَصْفُورًا بِغَيْرِ حَقِّهِ عَذَّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(١) ما بين الحاصرتين موضعه غير واضح بالنسخ الخطية، وأثبت ما هو أقرب إلى روح النص.
(٢) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا».

رواه البخاري في الذبائح تعليقاً (٥٥١٥) باب «ما يكره من المثلثة» الفتح (٩: ٦٤٣)، ومسلم في كتاب الصيد، ح (٤٩٦٩) في طبعتنا، باب «النهى عن صبر البهائم» و برقم: ٢٥٨ - (١٩٥٧) في طبعة عبد الباقي.

ورواه النسائي في الضحايا (٧: ٢٣٨) باب «النهى عن المجمة».

(٣) من طريق شعبه. قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ زَيْدٍ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ جَدِّي، أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، دَارَ الْحَكَمِ بْنِ أَيُّوبَ. فَإِذَا قَوْمٌ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَوْمُونَهَا. قَالَ فَقَالَ أَنَسٌ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُصْبَرَ الْبَهَائِمُ.

أخرجه البخاري في الصيد والذبائح، ح (٥٥١٣)، باب ما يكره من المثلثة (٩: ٦٤٢) من فتح الباري. ومسلم في الصيد والذبائح، ح (٤٩٦٧ - ٤٩٦٨)، باب النهى عن صبر البهائم (٤٤٤: ٦) من تحقيقنا، وأبو داود في الأضاحي، ح (٢٨١٦)، باب في النهى أن تصبر البهائم والرفق بالذبيحة (٣: ١٠٠). النسائي في الذبائح (٧: ٢٣٨)، وابن ماجه في الذبائح، ح (٣١٨٦)، باب النهى عن صبر البهائم وعن المثلة (٢: ١٠٦٣).

قِيلَ: وَمَا حَقُّهُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «يَذْبَحُهُ وَلَا يَقْطَعُ رَأْسَهُ فَيَرْمِي بِهِ» (١).

١٦٧١١ - وَفِي هَذَا كَلِمَةٌ دَلِيلٌ وَاضِحٌ أَنَّ مَا يَحِلُّ أَكْلُهُ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَسَادِ وَإِضَاعَةِ الْمَالِ، وَاللَّهُ قَدْ نَهَى عَنِ الْفَسَادِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُحِبُّهُ وَقَدْ نَهَى عَنِ إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَكُلُّ مُقْدُورٍ عَلَيْهِ ذَكَاتُهُ الذَّبْحُ، وَكُلُّ مُمْتَنِعٍ مِنَ الصَّيْدِ ذَكَاتُهُ الْحَدِيدُ حَيْثُ أَدْرَكَتْ مِنْهُ مَعَ سَنَةِ التَّسْمِيَةِ فِي ذَلِكَ.

١٦٧١٢ - وَقَدْ أَبَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتْلَ تِلْكَ الْفَوَاسِقِ وَشِبْهِهَا فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَغَيْرِهِ، وَقَالَ: الْمَحْرَمُ يَقْتُلُهُ.

١٦٧١٣ - وَأَمَّا مَالِكٌ وَمَنْ تَابَعَهُ عَلَى جَوَازِ أَكْلِ الطَّيْرِ كُلِّهِ ذِي الْخَلْبِ مِنْهُ وَغَيْرِ ذِي الْخَلْبِ.

١٦٧١٤ - فَمِنْ حُجَّتِهِمْ أَنَّ الْحِدَاةَ وَالْغُرَابَ اسْتَثْنَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّيْدِ الَّذِي نَهَى الْمُحْرِمَ عَنْهُ.

١٦٧١٥ - وَقَدْ قَالَتْ فِرْقَةٌ مِنْهُمْ مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ، وَلَا يُقْتَلُ الْغُرَابُ، وَلَكِنْ يَرْمَى.

(١) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند ص ٣٠١، الحديث (٢٢٧٩)، والشافعي في ترتيب المسند ٢ / ١٧١ - ١٧٢، كتاب الصيد والذبائح الحديث (٥٩٨) واللفظ له، وأحمد في المسند ٢ / ١٦٦، والدارمي في السنن ٢ / ٨٤، كتاب الأضاحي، باب من قتل شيئاً من الدواب عبثاً، والنسائي في المجتبى من السنن ٧ / ٢٣٩، كتاب الضحايا، باب من قتل عصفوراً بغير حقها، والحاكم في المستدرک ٤ / ٢٣٣، كتاب الذبائح، وقال: (صحيح الإسناد) وأقره الذهبي.

١٦٧١٦ - وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ (رضي الله عنه) ، وَلَا يَصِحُّ عَنْهُ ،

١٦٧١٧ - وَقَدْ ذَكَرْنَا إِسْنَادَهُ عَنْهُ فِي « التمهيد » ^(١).

١٦٧١٨ - وَاحْتَجَّ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ^(٢) ، عَنْ النَّبِيِّ

ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّا يَقْتُلُ الْمُحْرَمُ ؟ فَقَالَ : « الْحَيَّةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْفُؤَيْسِقَةُ ، وَيَرْمِي الْغُرَابَ وَلَا يَقْتُلُهُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْحِدَاةُ ، وَالسَّبُعُ الْعَادِي » .

رَوَاهُ هَشِيمٌ قَالَ : حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نَعْمٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ .

١٦٧١٩ - وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ بِإِسْنَادِهِ ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ لَيْسَ بِبُحْجَةٍ فِيمَا انفرد

بِهِ ^(٣) .

١٦٧٢٠ - وَشَدَّتْ فِرْقَةٌ أُخْرَى ، فَقَالَتْ : لَا يَقْتُلُ مِنَ الْغُرَابِ إِلَّا الْغُرَابُ الْأَبْقَعُ .

١٦٧٢١ - وَاحْتَجُّوا بِمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ

مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي

يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنِي شُعْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَتَادَةُ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسْيَبِ عَنْ

عَائِشَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « خَمْسٌ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرَمُ : الْحَيَّةُ وَالْفَأْرَةُ ، وَالْحِدَاةُ ،

وَالْغُرَابُ وَالْأَبْقَعُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » .

(١) في « التمهيد » (١٥ : ١٧٣) ، وقال عنه : « فيه ضعف ، ولا يثبت » .

(٢) ذكره في « التمهيد » (١٥ : ١٧٤) ، وقال عنه : ليس مما يحتج به على مثل حديث نافع ،

والحديث عند أبي داود في المناسك (١٨٤٨) ، باب « ما يقتل المحرم من الدواب » (٢ : ١٧٠) ،

من طريق يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي ، عن أبي سعيد الخدري .

(٣) تقدم القول فيه في المجلد الثامن ، الفقرة (١٠٩٦٩) وحاشيتها .

١٦٧٢٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: الْأَبْقَعُ مِنَ الْغُرَبَانِ الَّذِي فِي ظَهْرِهِ وَبَطْنِهِ بَيَاضٌ .
وَكَذَلِكَ الْكَلْبُ الْأَبْقَعُ أَيْضًا . وَأَمَّا الْأَدْرَعُ فَهُوَ الْأَسْوَدُ ، وَالْغُرَابُ الْأَعْصَمُ هُوَ
الْأَبْيَضُ الرَّجُلَيْنِ ، وَكَذَلِكَ الْوَعْلُ الْأَعْصَمُ عَصَمَتْهُ بَيَاضٌ فِي رِجْلَيْهِ .

(٢٩) باب ما يجوز للمحرم أن يفعله (*)

٧٦٤ - مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ رَيْبَعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدِيرِ ؛ أَنَّهُ رَأَى عُمَرَ بْنَ

(*) المسألة - ٤٠٦ - يجوز للمحرم قتل الحيوانات غير مأكولة اللحم إن كانت مؤذية كالقراد الذي يعلق بالبير .

تحت عنوان ما يجوز للمحرم أن يفعله يمكن ذكر المسائل التالية :

(*) المسألة - ٤٠٧ - مسألة الاستغلال بالحرم :

في الحديث الثابت عن أُمِّ الْحَصَيْنِ ، قَالَتْ : حَجَّجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ ، فَرَأَيْتُ أَسَامَةَ وَبِلَالًا وَأَحَدَهُمَا آخِذًا بِخِطَامِ نَاقَتِهِ . وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ يَسْتَرُّهُ مِنَ الْحُرْحُرَةِ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ .

أخرجه مسلم في الحج ، ح (٣٠٨٠ ، ٣٠٨١) من طبعتنا ، ص (٧٤٦: ٤) ، باب « استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر » .. ويرقم : (٣١١ - ١٢٩٨) ، ص (٢ : ٩٤٤) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود فيه ، ح (١٨٣٤) ، باب « في الحرم يظلل » (٢ : ١٦٧) والنسائي فيه (في الكبرى) على ما جاء في تحفة الأشراف (١٣ : ٧٥) ، وهو في سنن البيهقي الكبرى (٥ : ٦٩) .

(*) المسألة - ٤٠٨ - قال الشافعية والحنفية : يجوز تظليل الحرم على رأسه بثوب وغيره ، سواء كان راكباً أو نازلاً ، وقال مالك وأحمد : لا يجوز ، وإن فعل لزمته الفدية ، وفي رواية عن الإمام أحمد : أنه لا فدية ، وأجمعوا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف جاز .

(*) المسألة - ٤٠٩ - يستحب للمحرم قلة الكلام في كل حال إلا فيما ينفع ، صيانة لنفسه عن اللغو والوقوع في الكذب ، وما لا يحل ؛ لأن من كثر كلامه كثر سقطه ، ويستحب للمحرم أن يشتغل بالتلبية وذكر الله تعالى أو قراءة القرآن ، أو تعليم لجاهل ، وإن أُنشِد شعراً لا يقبح ، فهو مباح ولا يكثر .

(*) المسألة - ٤١٠ - نظر المحرم في المرأة : يباح للمحرم أن ينظر في المرأة لشكوى أو لغيرها ، وقد نظر عبد الله بن عمر وهو محرم في المرأة لشكوى في عينه .

(*) المسألة - ٤١١ - مسألة دخول الحمام ولا كراهة عموماً في دخول الحمام للمحرم ؛ لأنه غسل ، والغسل مباح لمعينين : للطهارة ، والتنظيف ، وكذلك هو في الحمام ، وبذلك الوسخ عنه في حمام كان أو غيره ، وليس في الوسخ نكس ولا أمر نهى عنه ، وقال الشافعي : ولا أكره للمحرم أن يدخل رأسه في ماء ساخن ولا بارد .

(*) المسألة : - ٤١٢ - الفصل بعد الإحرام : للمحرم غسل رأسه بما ينظفه من الوسخ من غير تنف شيء من شعره ، لكن الأولى ألا يفعل ؛ لأن ذلك نوع من الترفه والحاج أشعث أغبر ، وله أن يختل من الحنابلة بالإجماع ، وإذا اغتسل من الحنابلة استحب أن يغسل رأسه يبطون أنامله برفق حتى يتسرب الماء ، في أصول شعره ولا يحكه بأظفاره ، ويكره له عند المالكية والحنابلة غسل رأسه بالسدر الذي يقابله الصابون في عصرنا ؛ لما فيه من إزالة الشعث والتعرض لقلع الشعر ، ويجوز له أيضا غسل البدن في الحمام وغيره ولا يكره .

(*) المسألة : - ٤١٣ - الاحتحال المحرم : اتفق العلماء على جواز تضميد العين وغيرها مما ليس بطيب ، ولا فدية في ذلك ، فإن احتاج إلى ما فيه طيب جاز له فعله وعليه الفدية ، واتفق العلماء على أن للمحرم أن يكتحل بكحل لا طيب فيه ، إذا احتاج إليه ولا فدية عليه فيه ، وأما الاحتحال للزينة فمكروه عند الشافعي وآخرين ، ومنعه جماعة منهم أحمد وإسحاق وفي مذهب مالك قولان كالمذهبيين ، وفي إيجاب الفدية عندهم بذلك خلاف ، والله أعلم .

وقد حدث عثمان بن عفان رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ « في الرجل إذا اشتكى عينه وهو محرم - ضمدها بالصبر » وهو دواء مر من النبات .

أخرجه مسلم في الحج ، ح (٢٨٤٠ ، ٢٨٤١) من طبعتنا ص (٤ : ٤٩٨) ، باب « جواز مداواة المحرم عينه » ويرقم ٨٩ - (١٢٠٤) ، ص (٢ : ٨٦٣) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود فيه ، ح (١٨٣٨ ، ١٨٣٩) ، باب « يكتحل المحرم » (٢ : ١٦٨) والترمذي فيه ح (٩٥٢) ، باب « ما جاء في المحرم يشتكي عينه فيضمدها . والنسائي في المناسك (٥ : ١٤٣) ، باب « الكحل للمحرم » .

(*) المسألة : - ٤١٤ - ما يجب في حلق الشعر وقص الظفر : قال الجمهور غير الحنفية : من لبس أو حلق شعره ، أو قلم أظفاره ، أو تطيب ، أو ادهن ، أو أزال ثلاث شعرات متوالية عند الشافعية ، أو أزال أكثر من شعرتين أو ظفرين عند الحنابلة : يخير في الفدية بين ذبح شاة يتصدق بها ، أو صيام ثلاثة أيام ، أو طعام ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع ، وذبح الشاة يسمى نسكا فالنسك أحد خصال الفدية ، سواء فعل المحلور عمدا أو خطأ أو جهلا ، والتخيير ثابت مع العسر واليسر في أي مكان شاء ، ودليل التخيير الآية : « ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » [البقرة : ١٩٦] وقوله ﷺ لكعب بن عجرة : « أيؤذك هوام رأسك ؟ قال : نعم ، قال : اتسك شاة ، أو صم ثلاثة أيام ، أو أطعم فرقا (ثلاثة أصبع) من الطعام على ستة مساكين ، فهذه الفدية عند الجمهور عامة للمعلور وغيره ، وخاصة عند الحنفية بالمعلور ، وشعر الرأس وغيره سواء في وجوب الفدية ؛ لأن الشعر كله جنس واحد في البدن .

الخطاب يُقرّد بعيراً له في طينٍ بالسقيا . وهو مُحَرَّمٌ^(١)

١٦٧٢٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : تَقْرِيدُ الْبَعِيرِ : نَزْعُ الْقَرَادِ عَنْهُ وَرَمِيهِ ، وَكَانَ عُمَرُ

يَدْفِنُهَا فِي الطِّينِ لِئَلَّا تَرْجَعَ إِلَى الْبَعِيرِ وَلِيَكُونَ أَعُونَ لَهُ عَلَى قَتْلِهَا .

وَأَدْخَلَ مَالِكٌ هَذَا الْخَبَرَ عَنْ عُمَرَ بَعْدَ مَا تَرَجَمَ الْبَابُ بِـ (مَا يَجُوزُ لِلْمُحَرَّمِ أَنْ

يَفْعَلَهُ) ، ثُمَّ قَالَ بِأَثَرِ عُمَرَ هَذَا .

١٦٧٢٤ - قَالَ مَالِكٌ : وَأَنَا أَكْرَهُهُ .

٧٦٥ - ثُمَّ أَدْخَلَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ

يَكْرَهُ أَنْ يَنْزَعَ الْمُحَرَّمُ حَلْمَةً أَوْ قُرَاداً عَنْ بَعِيرِهِ^(٢) .

١٦٧٢٥ - قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ .

١٦٧٢٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : كَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ أَحْطُ فَمَالَ إِلَيْهِ .

= وقال الحنفية إن حلق ربع الرأس فصاعداً أو ربع اللحية فعليه دم ، وإن حلق أقل من الربع فعليه صدقة ، لأن حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لأنه معتاد ، فتكامل به الجنابة ، ويتقاصر فيما دونه .

(*) المسألة : - ٤١٥ - شَمُّ الرِّيحَانِ لِلْمُحَرَّمِ : يعتبر الريحان عند الشافعية طيباً وما طيب من الأدهان بالرياحين فيبقى طيباً كان طيباً ، ورأى جمهور الفقهاء بأنه لا يحرم أن يجلس في حانوت عطار أو موضع يُبَخَّرُ أو عند الكعبة وهي تبخر ، ويكره في الأصح قصد اشتتام الرائحة . ولو شَمَّ ماء الورد فليس متطيباً ، ولو حمل مسكاً في زجاجة مغلفة فلا إثم عليه ولا فدية ، وإن وجد رائحته .

(١) الموطأ : ٣٥٧ ، ومصنف عبد الرزاق (٤ : ٤٤٩) ، وسنن البيهقي (٥ : ٢١٢) ، والهلبي (٧ :

٢٤٤) ، والمغني (٣ : ٣٤٣) ، والمجموع (٧ : ٣٢٢) .

(٢) الموطأ : ٣٥٨ ، ومصنف عبد الرزاق (٤ : ٤٤٨) ، والمجموع (٧ : ٣٤٢) ، وكشف الغمة

(١ : ٢٢١) إلا أنه روي عن ابن عمر أنه كان يقرّد بعيره . الهلبي (٧ : ٢٤٤) .

١٦٧٢٧ - وَلَمْ يُتَابِعْهُ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْقِرَادَ لَيْسَ مِنَ الصَّيْدِ فَيَدْخُلُ فِي مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ...﴾ [المائدة : ٩٥] وَلَا هُوَ مَنْ يَتَعَبَّرُ بِهِ الْمَحْرَمُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الصَّيْدِ عَلَى أَذَاهُ ، وَلَيْسَ فِي جَسَدِهِ ، وَلَا فِي رَأْسِهِ ، وَلَمْ يَتَعَدَّ كَوْنُهُ فِي هَوَامِ جَسَدِ بَعِيرِهِ .

١٦٧٢٨ - فَلَيْسَ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ وَجْهٌ ، وَلَا مَعْنَى صَحِيحٌ فِي النَّظَرِ .

١٦٧٢٩ - وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا بَأْسَ أَنْ يَقْتُلَ الْمُحْرِمُ الْقِرَادَ ، وَالْحِلْمَ ، وَالْبَرَاغِيثَ ^(١) .

١٦٧٣٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٢) فِي هَذَا أَكْثَرُ النَّاسِ .

١٦٧٣١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَاللَّيْثُ وَالْأَوْزَاعِيُّ : لَا بَأْسَ أَنْ يُقَرَّدَ الْمُحْرِمُ بِعِيرِهِ .

١٦٧٣٢ - وَهُوَ قَوْلُ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَدَاوُدُ ، وَالطَّبْرِيُّ .

٧٦٦ - مَالِكٌ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ ، عَنْ أُمِّهِ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تُسْأَلُ عَنِ الْمُحْرِمِ . أَيَحْكُ جَسَدُهُ ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ فَلْيَحْكُكْهُ وَلْيَشْدُدْ . وَلَوْ رُبِطَتْ يَدَايْ ، وَلَمْ أَجِدْ إِلَّا رِجْلِي لَحَكَّكَتُ ^(٣) .

(١) مصنف عبد الرزاق (٤ : ٤٤٨) ، وسنن البيهقي (٥ : ٢١٣) ، والهلبي (٧ : ٢٤١) ، والمغني (٣ : ٣٤٣) والمجموع (٧ : ٣٤٢) .

(٢) في النسخ الخطية : ابن عمر ، وابن عباس ، وهو منافٍ للسياق .

(٣) المطا : ٣٥٨ .

١٦٧٣٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَحْكُ جَسَدَهُ ، وَأَنْ يَحْكُ رَأْسَهُ حَكَ رَقِيقًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتُلُ قَمَلَةً أَوْ يَقْطَعُ شَعْرَةً .

١٦٧٣٤ - وَإِنَّمَا قَالَتْ عَائِشَةُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ؛ يَحْكُ الْمُحْرِمُ جَسَدَهُ وَلَيْشَنْدُ ؛ لِأَنَّ شَعْرَ الْجَسَدِ أَحَقُّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَهُمْ لَا يَرُونَ عَلَى مَنْ حَكَ رَأْسَهُ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَسْتَيْقِنَ أَنَّهُ قَتَلَ قَمَلًا أَوْ قَطَعَ شَعْرًا . أَضْحَى

١٦٧٣٥ - وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ اخْتِذَ شَيْءٍ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ لِضَرُورَةِ مَا دَامَ مُحْرِمًا ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ تَجَاوَزَ لَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي الْيَسِيرِ مِنَ الشَّعْرِ مِثْلَ الشَّعْرَةِ وَالشَّعْرَتَيْنِ .

١٦٧٣٦ - قَالَ عَطَاءٌ : لَيْسَ فِي الشَّعْرَةِ وَلَا فِي الشَّعْرَتَيْنِ شَيْءٌ .

١٦٧٣٧ - قَالَ عَطَاءٌ : فَإِنْ كُنَّ شَعْرَاتٍ فَفِيهِنَّ الْكَفَّارَةُ .

١٦٧٣٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْكَفَّارَةُ مَا أَوْجَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ ، وَسَيَّاتِي الْقَوْلُ فِي هَذَا فِي بَابِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٦٧٣٩ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِذَا قَطَعَ الْمُحْرِمُ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ جَسَدِهِ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ أَوْ نَتَفَهْنَ فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ ، وَإِنْ نَتَفَ شَعْرَةً فَعَلَيْهِ مُدٌّ ، وَإِنْ نَتَفَ شَعْرَتَيْنِ فَمُدَانِ .

١٦٧٤٠ - وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ .

١٦٧٤١ - وَلَمْ يَحْدِ مَالِكٌ فِي ذَلِكَ شَيْئًا .

١٦٧٤٢ - وَقَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ نَتَفَ شَعْرَ أَنْفِهِ أَوْ إِبْطِيهِ ، أَوْ اصْطَلَى بِنُورَةٍ ، أَوْ حَلَقَ عَنْ شَجَةٍ فِي رَأْسِهِ لِضَرُورَةٍ ، أَوْ حَلَقَ قَفَاهُ لِمَوْضِعِ الْحَاجِمِ وَهُوَ مُحْرِمٌ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا ؛ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ .

١٦٧٤٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَوْلُ مَالِكٍ أَصَوَّبٌ ؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ فِي الشَّرِيعَةِ لَا تَصَحُّ [إِلَّا] ^(١) بِتَوْقِيفٍ مِمَّنْ يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهُ .

١٦٧٤٤ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِنْ أَخَذَ الْمُحْرِمُ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ أَوْ لَحْيَتِهِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، أَوْ تَتَفَ شَعْرَاتٍ ، فَإِنْ تَتَفَ لِبَطْنِهِ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ حَلَقَ مَوْضِعَ الْحَاجِمِ فَعَلَيْهِ دَمٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ .

١٦٧٤٥ - وَفِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٍ : عَلَيْهِ صَدَقَةٌ .

١٦٧٤٦ - وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّ عَلَيْهِ فِي شَعْرَةٍ وَاحِدَةٍ دَمًا .

١٦٧٤٧ - وَهَذَا إِسْرَافٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٧٦٧ - مَالِكٌ ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي الْمِرْأَةِ لِشَكْوَى كَانَ بِعَيْنَيْهِ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ ^(٢) .

١٦٧٤٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَمْ يَرَوْهُ مَالِكٌ هَذَا الْخَبَرَ عَنْ نَافِعٍ ، وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ الْعَمْرِيَانِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ .

١٦٧٤٩ - وَرَوَاهُ أَيُّوبُ السَّخْتْيَانِيُّ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، ذَكَرَهُ مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي الْمِرْأَةِ وَهُوَ مُحْرِمٌ .

١٦٧٥٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ كَرِهَ النَّظَرَ فِي الْمِرْأَةِ لِلْمُحْرِمِ مِنْ

غَيْرِ شَكْوَى ، وَكَأَنَّهُ دَخَلَ قَوْلُهُ [فِي] ^(٣) ابْنِ عُمَرَ : « لِشَكْوَى كَانَتْ بِعَيْنَيْهِ » ،

(١) ما بين الحاصرتين زيادة متعينة .

(٢) الموطأ : ٣٥٨ ، وسنن البيهقي (٥ : ٢١٣) ، وشرح السنة (٧ : ٢٥٩) ، والمغني (٣ : ٣٢٠) ،

والمحل (٧ : ٢٤٧)

(٣) زيادة متعينة .

يُرِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَظَرُهُ فِيهَا رِفَاهِيَةً وَلَا زِينَةً ، وَلَا لِدَفْعِ شَيْءٍ مِنَ الشَّعْثِ .

١٦٧٥١ - وَعَنْ الْحَسَنِ ، وَأَبْنِ سِيرِينَ ، وَعَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ : أَنَّهُ لَا بَأْسَ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْمَرَأَةِ .

١٦٧٥٢ - وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَرِهَهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ لِزِينَةٍ .

١٦٧٥٣ - وَاخْتَلَفَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ فَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ ، عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ :
أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَرِهَ أَنْ يَنْظُرَ الْمُحْرَمُ فِي الْمَرَأَةِ ، وَرَوَى هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ ، عَنْ
عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ الْمُحْرَمُ فِي الْمَرَأَةِ ^(١) .

١٦٧٥٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : عَلَى هَذَا النَّاسُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَنْهَ عَنْ ذَلِكَ وَلَا
رَسُولُهُ ﷺ ، وَلَا فِي الْأَسْوَءِ شَيْءٌ يَمْنَعُ مِنْهُ .

٧٦٨ - مَالِكٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ؛ أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ
الْمُسَيَّبِ عَنْ ظَفَرٍ لَهُ انْكَسَرَ وَهُوَ مُحْرَمٌ . فَقَالَ سَعِيدٌ : اقْطَعْهُ ^(٢) .

١٦٧٥٥ - وَهَذَا أَيْضًا لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ .

١٦٧٥٦ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، وَالثَّوْرِيِّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : الْمُسْلِمُ يَنْزِعُ ضَرْسَهُ ، وَإِنْ انْكَسَرَ ظَفَرُهُ طَرَحَهُ ، أَمِيطُوا عَنْكُمْ
الْأَذَى ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَصْنَعُ بِأَذَاكُمْ شَيْئًا ^(٣) .

(١) صحيح البخاري - كتاب الصيام - باب «الطيب عند الإحرام» وسنن البيهقي (٤ : ٦٤) ،

والمجموع (٧ : ٣٦٤) ، وكشف الغمة (١ : ٢٢٠) ، والمحلّى (٧ : ٢٤٧) .

(٢) الموطأ : ٣٥٨ .

(٣) سنن البيهقي (٤ : ٦٢) ، والمحلّى (٧ : ٢٤٦) .

١٦٧٥٧ - وَسُئِلَ مَالِكٌ ، عَنْ الرَّجُلِ يَشْتَكِي أُذُنَهُ . أَيقَطِرُ فِي أُذُنِهِ مِنَ الْبَانِ الَّذِي لَمْ يُطِيبْ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ ؟ فَقَالَ : لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا . وَلَوْ جَعَلَهُ فِي فِيهِ ، لَمْ أَرِ بِذَلِكَ بَأْسًا^(١) .

١٦٧٥٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : مَا لَيْسَ بِطِيبٍ فَلَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّهُ مُبَاحٌ ، وَيَحِلُّ^(٢) لِلْمُحْرِمِ مُبَاشَرَتُهُ وَالتَّدَاوِي بِهِ .

١٦٧٥٩ - قَالَ مَالِكٌ : وَلَا بَأْسَ أَنْ يِطَّ الْمُحْرِمُ خُرَاجَهُ ، وَيَفْقًا دُمْلَهُ ، وَيَقْطَعَ عِرْقَهُ ، إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ^(٣) .

١٦٧٦٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ مِنْ أَدَى كَأَنَّهُ بِهِ .

١٦٧٦١ - وَفِي ذَلِكَ إِباحَةُ التَّدَاوِي بِقِطْعِ الْعِرْقِ وَشِبْهِهِ مِنْ بَطْنِ الْخُرَاجِ ، وَفَقْدِ الدَّمْلِ ، وَقَلْعِ الضَّرْسِ ، وَمَا كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ كُلِّهِ . وَعَلَى ذَلِكَ فَتَوَى جَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ ، وَعَلَى ذَلِكَ مَضَى مَنْ قَبْلَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَسَلَفِ الْعُلَمَاءِ .

١٦٧٦٢ - وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى نَزْعِ الشُّوَكَةِ وَشِبْهِهَا لِلْمُحْرِمِ .

وقد مضى معني هذا الباب ، والله الموفق للصواب .

(١) الموطأ ٣٥٨ .

(٢) في (ك) : « ولا يحل » .

(٣) قاله في الموطأ ٣٥٩ .

(٣٠) باب الحج عمن يحج عنه(*)

٧٦٩ - مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

(*) المسألة - ٤١٦ - استدلل الفقهاء على مشروعية النيابة في الحج بحديث ابن عباس التالي أول هذا

الباب ، فدل على جواز الحج عن الوالد غير القادر على الحج ، علماً بأن ذلك كان في حجة الوداع .

وعن ابن عباس أيضاً : « أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ ، فقالت : إن أُمِّي نذرت أن تحج ، فلم تحج ، حتى ماتت ، أفأحج عنها ؟ قال : نعم ، حُجِّي عنها ، أرأيت لو كان على أُمِّكَ دين أكنْت قاضيته ؟ أقضوا الله فالله أحق بالوفاء » . رواه البخاري والنسائي وسيأتي . نيل الأوطار (٤ : ٢٨٦) .

رواه الدارقطني بلفظ : « أتى النبي ﷺ رجل ، فقال : إن أبي مات وعليه حجة الإسلام ، أفأحج عنه ؟ قال أرأيت لو أن أباك ترك ديناً عليه ، أقضيته عنه ؟ قال : نعم ، قال : فأحجُجْ عن أبيك » . دل على إجزاء الحج عن الميت من الولد ، وشبهه بالدين ، ودلت رواية أخرى على صحة الحج عن الميت من الوارث وغيره ، إذ فيها « إن أختي نذرت أن تحج » ولم يستفصله أوارث هو أم لا ؟ .

ودلت السنة أيضاً على اشتراط كون النائب قد حج عن نفسه ، عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول : لبيك عن شبرمة ، قال : من شبرمة ؟ قال : أخ لي ، أو قريب لي ، قال : حججت عن نفسك ؟ قال : لا ، قال : حج عن نفسك ، ثم حج عن شبرمة » . رواه أبو داود وابن ماجه وسيأتي في هذا الباب .

إذن يجوز الحج عن الغير الذي مات ولم يحج ، أو عن المريض الحي الذي عجز عن الحج لعذر وله مال على تفصيل أصحاب المذاهب الأربعة :

فقال الحنفية : من لم يجب عليه الحج بنفسه لعذر كالمريض ونحوه ، وله مال ، يلزمه أن يحج رجلاً عنه ، ويجزئه عن حجة الإسلام ، أي أنه تجوز النيابة في الحج عند العجز فقط لا عند القدرة ، بشرط دوام العجز إلى الموت . وأما المقصر الذي مات فتصح منه بل يجب الوصية بالاحجاج عنه ويكون من بلده ، إن لم يعين مكاناً آخر ، فهما حالتان : العجز وبعد الموت بالوصية .

والمعتمد عند المالكية : أن النيابة عن الحي لا تجوز ، ولا تصح مطلقاً إلا عن ميت أوصى بالحج ، فتصح مع الكراهة وتنفذ من ثلث ماله . ولا حج على المعضوب إلا أن يستطيع بنفسه ، للآية « من استطاع إليه سبيلاً » وهذا غير مستطیع .

وأجاز الشافعية الحج عن الغير في حالتين :

أ - حالة المعضوب : وهو العاجز عن الحج بنفسه لكبر أو زمانة أو غير ذلك ، الذي لا يثبت على =

= الراحلة . بل يلزمه الحج إن وجد من يحج عنه بأجرة المثل بشرط كونها فاضلة عن حاجاته المذكورة فيمن حج بنفسه ، ولكن لا يشترط نفقة العيال ذهاباً وإياباً ؛ لأنه مستطيع بغيره ، لأن الاستطاعة كما تكون بالنفس تكون ببذل المال وطاعة الرجال ، فيجب على من عجز عن الحج بنفسه لهرم أو مرض لا يرجى برؤه الاستئابة إن قدر عليها بماله أو بمن يطعمه بأن كل متبرعاً موثقاً به .

ب - وحالة من يأتيه الموت ولم يحج ، فيجب على ورثته الإحجاج عنه من تركته ، كما يقضي منها دينه ، ويلزمهم أن يخرجوا من ماله بما يحج به عنه ، بالنفقة الكافية ذهاباً وإياباً .

وأجاز الحنابلة كالشافعية الحج عن الغير في حالتين أيضاً :

١ - المعصوب : وهو من عجز عن السعي إلى الحج والعمرة لكبر أو زمانة ، أو مرض لا يرجى برؤه ، أو ثقل لا يقدر معه الركوب على الراحلة إلا بمشقة غير محتملة ، أو أيست المرأة من محرم .

يلزم كل من هؤلاء الحج إن وجد من ينوب عنه حراً ، ومالاً يستتبه به ، فيحج عنه ويعتمر على الفور من بلده ، أو من الموضع الذي أيسر منه إن كان غير بلده .

ويجوز أن يكون النائب رجلاً عن امرأة وبالعكس : امرأة عن رجل ، بلا خلاف بين العلماء ، لكن يكره عند الحنفية إحجاج المرأة لاشتغال حجها عادة على نوع من النقصان ، فإنها لا ترمل في الطواف وفي السعي بين الصفا والمروة ، ولا تحلق .

وإن لم يجد مالا يستتبه به ، فلا حج عليه بغير خلاف ؛ لأن الصحيح (غير المريض) لو لم يجد ما يحج به ، لم يجب ، فالمريض أولى . وإن وجد مالا ولم يجد من ينوب عنه ، فعلى الروايتين السابقتين في إمكان المسير : هل هو من شرائط الوجوب وهو المذهب ، فلا يجب عليه شيء بعد الموت ، أم من شرائط لزوم السعي للحج ، فيجب الحج عنه بعد موته .

ومن يرجى زوال مرضه وفك حبسه ، ليس له أن يستتبه ، فإن فعل لم يجزه ؛ لأنه يرجو القدرة على الحج بنفسه ، فلم يكن له الاستئابة ، ولا تجزئه إن فعل كالفقير .

وإن عوفي المعصوب قبل إحرام النائب لم يجزه حج النائب عنه اتفاقاً للقدرة على المبدل قبل الشروع في البذل ، كالتميم يجد الماء .

ومتى أحج المعصوب عن نفسه ، ثم عوفي ، لم يجب عليه حج آخر ؛ لأنه أتى بما أمر به ، فخرج عن العهدة ، كما لو لم يراً . وقال الشافعية والحنفية : يلزمه حج آخر ؛ لأن هذا بدل لإياس ، فإذا برأ تبين أنه لم يكن مأبوساً منه ، فلزمه الأصل ، كالأيسة إذا اعتدت بالشهور ، ثم حاضت ، لا تجزئها تلك العدة .

ابن عباس؛ قال: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ^(١) رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَفِيهِ . فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ . فَجَعَلَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ
اللَّهِ . إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكْتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا . لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ
عَلَى الرَّاحِلَةِ . أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ قَالَ : « نَعَمْ » وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ^(٢) .

= ولا يجوز الحج والعمرة عن حي إلا بإذنه فرضاً كان أو تطوعاً ، لأنها عبادة تدخلها النيابة ، فلم تجز عن البالغ العاقل إلا بإذنه كالزكاة .

أما الميت الذي وجب عليه الحج ثم توفي فرط ، بأن آخره لغير عذر ، أو لم يفرط لمرض كان يرجى شفاؤه فلم يبرأ حتى مات ، أو لحبس ، أو أسر ... أخرج عنه من جميع ماله حجة وعمرة ، ولو لم يوص به .

أما إن أوصى فإن المالكية والحنفية يجيزون الحج عن الميت وتنفذ الوصية من ثلث المال ، وأجاز الجمهور غير المالكية الحج عن الحي العاجز لمرض ونحوه . وحج النائب يكون عند الحنفية والحنابلة من بلد المنوب عنه ، وعند الشافعية من الميقات .

وتنفذ الوصية عند الشافعية والحنابلة من رأس المال ، لا من الثلث فقط .

وحج النائب عن الميت يكون على الفور عند الجمهور ، لقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(١) ولله على الناس حج البيت والأمر على الفور ، وعند الشافعي : على التراخي ، وللنائب تأخيرها ؛ لأن النبي ﷺ أمر أبا بكر على الحج وتخلف بالمدينة ، لا محارباً ولا مشغولاً بشيء ، وتخلف أكثر الناس قادرين على الحج ، فدل على أن وجوبه على التراخي .

وانظر في هذه المسألة : البدائع : ١٢٤/٢ ، ٢١٢ ، الدر المختار : ٣٢٦/٢ - ٣٣٣ ، الشرح الصغير : ١٥/٢ ، بداية المجتهد : ٣٠٩/١ ، مغني المحتاج : ٤٦٨/١ وما بعدها ، المغني : ٢٢٧/٣ وما بعدها ، كشاف القناع : ٢٤١ - ٢٤٤ ، ٤٥٥/٢ - ٤٥٩ . الفقه الإسلامي وأدلته (٤٠ : ٣) وما بعدها

(١) يأتي ذكره في الفقرة (١٦٧٧٠) .

(٢) الموطأ : ٣٥٩ ، ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في « المسند » (٩٩٣) ، والإمام أحمد في « المسند » (٣٤٦ : ١ ، ٣٥٩) ، البخاري في الحج (١٥١٣) باب « وجوب الحج وفضله » الفتح

(٣٧٨ : ٣) ، ورواه في أماكن أخرى في الحج ، ومسلم في الحج ، ح (٣١٩٣) في طبعنا ، باب =

١٦٧٦٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ سَمِعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَابْنِ عَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ .

١٦٧٦٤ - حَدَّثَنِي سَعِيدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْحُمَيْدِيُّ .

١٦٧٦٥ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَاسِمٌ ، قَالَ حَدَّثَنِي بَكْرٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ . قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : إِنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ النَّحْرِ ، وَالْفَضْلُ رَدِيفُهُ ، فَقَالَتْ : إِنَّ فَرِيضَةَ [اللَّهُ فِي الْحَجِّ عَلَى عِبَادِهِ]^(١) أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى الرَّاحِلَةِ هَلْ تَرَى أَنْ أَحُجَّ عَنْهُ؟ قَالَ : « نَعَمْ » .

١٦٧٦٦ - قَالَ الْحُمَيْدِيُّ : وَحَدَّثَنِي سُفْيَانُ ، قَالَ : كَانَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ

= « الحج عن العاجز لزمانه » ، و برقم (١٣٣٤) في طبعة عبد الباقي ، ورواه أبو داود في المناسك (١٨٠٩) باب « الرجل عن غيره » (١٦١:٢) والنسائي في المناسك (١١٩، ١١٨:٥) باب « حج المرأة عن الرجل » ، ورواه في أماكن أخرى في المناسك ، ورواه في القضاء في الكبرى على ما جاء في التحفة (٤ : ٤٦٧) ، والبيهقي في السنن (٣٢٨:٤) .

ومن طريق ابن جرير ، عن الزهري ، به ، أخرجه البخاري في جزاء الصيد (١٨٥٣) باب « الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الراحلة » الفتح (٦٦:٤) ، ومسلم في الحج (٣١٩٤) في طبعنا ، و (١٣٣٥) في طبعة عبد الباقي ، ورواه الترمذي في الحج (٩٢٨) باب « ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت » (٢٦٧:٣) ، ورواه النسائي في القضاء على ما جاء في التحفة (٨ : ٢٦٦) ، وابن ماجه في الحج (٢٩٠٩) باب « الحج عن الحي إذا لم يستطع » (٢ : ٩٧٠) .

(١) كذا رواية سُفْيَانٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، وانظر معرفة السنن ١٢/٨-١٣ والذي في الأصل : « إن فريضة رسول الله ﷺ في الحج أدركت »

حدثناه أولاً عن الزهري ، عن سليمان بن يسار ، عن ابن عباس ، وزاد فيه :
« فقالت : يا رسول الله : أو يتفعه ذلك ؟ قال : « نعم كما لو كان على أحدكم دين
فقضاه غيره عنه » .

قال : « فلما جاءنا الزهري تفقدت هذا ، فلم يقله ^(١) .

(١) مدار هذا الحديث على ابن شهاب ، وقد اختلف عنه في إسناده ، ورواه ابن جريج عنه ، عن
سليمان بن يسار ، عن عبد الله بن عباس ، عن الفضل بن عباس وهو الصحيح والحديث حديث
الفضل لأنه كان رديف رسول الله ﷺ غداة النحر من المزدلفة إلى منى ، وعبد الله بن عباس قدمه
النبي ﷺ في ضَعْفِ أهله من جَمْعٍ بَلِيلٍ ، وروى عنه أنه قال : مشيت على رجلي في سباق إلى
منى ، فقد دل غير شاهد واحد على أن عبد الله لم يحضر رسول الله ﷺ في تلك الحالة ، وإنما
سمع ذلك من الفضل كما جاء في حديث ابن عباس حين دفعوا عتبة عرفة عليكم بالسكينة
قال عبد الله : وأخبرني الفضل أن النبي ﷺ لم يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة .

وكذلك روى مسلم ، قال حدثني علي بن خشرم قال أخبرنا عيسى ، عن ابن جريج ، عن ابن
شهاب قال : حدثنا سليمان بن يسار ، عن ابن عباس ، عن الفضل أن امرأة من خثعم قالت : يا
رسول الله إن أبي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج وهو لا يستطيع أن يستوي على ظهر بعيره
فقال النبي ﷺ فحجي عنه .

وأخرج مسلم أيضاً عن يحيى عن مالك نحو رواية البخاري ، وقال الترمذي : وروي عن ابن
عباس أيضاً عن النبي ﷺ .

قال فسألت محمداً يعني البخاري عن هذه الروايات فقال أصبح شيء في هذا ما روي عن ابن
عباس ، عن الفضل بن عباس ، عن النبي ﷺ ، قال محمد ويحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من
الفضل وغيره ، عن النبي ﷺ ، ثم روي هكذا فأرسله لم يذكر الذي سمعه منه .

قال أبو عيسى وقد صح عن النبي ﷺ في هذا الباب غير حديث . وحدث الترمذي عن ابن
عباس ، عن سنان بن عبد الله الجهني ، عن عمته عن النبي ﷺ فيه نظر من حيث إن الموجود بهذا
الإسناد هو حديث آخر في المشي إلى الكعبة لا عن الكبير العاجز ، رواه الطبراني من رواية عبد
الرحمن بن سليمان عن محمد بن كريب ، عن كريب (عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهني
أن عمته حدثته أنها أتت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله توفيت أُمِّي وعليها مشي إلى الكعبة ننزرا =

١٦٧٦٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذِهِ الرَّوَايَةُ الَّتِي رَوَاهَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِهِ الْمَذْكُورِ مَحْفُوظَةً مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ وَغَيْرِهِ . وَلَيْسَ مَا سَمِعَهُ ابْنُ عَيْنَةَ مِنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِدُونِ مَا سَمِعَهُ هُوَ مِنَ الزُّهْرِيِّ ، وَعَمْرُو أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْحَفَازِ (١) .

= فقال النبي ﷺ هل تستطيعين أن تمشين عنها قالت : نعم ، قال فامشي عن أمك ، قالت : أو جزئ ذلك عنها ؟ قال نعم ، أرأيت لو كان عليها دين ثم قضيته عنها ، هل كان يقبل منك ؟ قالت : نعم فقال النبي ﷺ فالله أحق بذلك .

وأجيب عنه بأنه أراد أن يبين الاختلاف في هذا الحديث عن ابن عباس في المتن والإسناد معا وهذا اختلاف في متنه .

وقال الترمذي في العلل الكبير عن محمد الصحيح الزهري ، عن سليمان ، عن ابن عباس عن الفضل .

ويحتمل أن يكون عبد الله روى هذا عن غير واحد ولم يذكر الذي سمعه منه ، ويحتمل أن يكون كله صحيحا .

(١) عمرو بن دينار (٤٦ - ١٢٦) الإمام الكبير الحافظ أبو محمد الجمحي مولا هم المكي الأثرم ، أحد الأعلام وشيخ الحرم في زمانه . ولد في إمرة معاوية سنة خمس أو ست وأربعين .

وسمع من ابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وابن عمر ، وأنس بن مالك ، وعبد الله بن جعفر ، وأبي الطفيل وغيرهم من الصحابة ، وبعد من طبقة أوساط التابعين ، الفقيه المحدث ، أغنى بمكة ثلاثين سنة .

قال ابن عيينة عنه : كان لا يدع المسجد ، كان يحمل على حمار ، وكما رأته إلا وهو مقعد وكان قتيها .

وقال ابن عينة أيضاً : حدثنا عمرو بن دينار ، وكان ثقة ثقة ثقة ... إلى أن قاله تسع مرات . وما كان عندنا أحد أفقه ولا أعلم ، ولا أحفظ من عمرو بن دينار .

وهو أحد الأربعة الذين أثبتهم ابن المفضل الحافظ في الطبقة الأولى من الأربعين في تأليفه ، وهم : الزهري ، وعمرو بن دينار ، وقادة ، وأبو إسحاق السبيعي .

١٦٧٦٨ - وفي هذا الحديث من الفقيه ركوب شخصين على دابة . ، هذا مما لا خلاف فيه جوازُهُ إذا أطاقت الدابة ذلك .

١٦٧٦٩ - وفيه إباحة الارتداف ، وذلك من التواضع وأفعال رسول الله ﷺ كلها سنن مرغوب فيها يحسن التأسي بها على كل حال ، وجميل الارتداف

= وقال يحيى القطان وأحمد بن حنبل : هو أثبت من قتادة ، وقال عبد الله ابن نجيح : ما رأيت أحداً قط أفقه من عمرو ، لا عطاء ولا مجاهداً ولا طاووساً .

وقال ابن معين : أصح أسانيد المكين : ابن عينة عن عمرو بن دينار .

تفرد عمرو عن جماعة من التابعين ، وفي تدريب الراوي : قال يحيى ابن سعيد القطان : «مرسلات عمرو بن دينار أحب إليّ» .

وقال سفيان بن عيينة : أول من صورني محدثاً أبو حنيفة ، قدمت الكوفة فقال أبو حنيفة : إن هذا أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار ، فاجتمعوا عليّ فحدثتهم .

وقال أبو سليمان الجوزجاني في الجواهر المضية : سمعت حماد بن زيد يقول : ما عرفنا عمرو بن دينار إلا بأبي حنيفة ، كنا في المسجد الحرام وأبو حنيفة مع عمرو بن دينار ، فقلنا له : يا أبا حنيفة كلمه يحدثنا ، فقال : يا أبا محمد حدثهم ، ولم يقل يا عمرو .

وقد كانت مدرسة مكة من أكثر المصادر فيما يتعلق بالحديث وما ينبنى عليه من فقه ، وما يتصل به من أخبار وسيرة . وذلك طبعي لأن منشأ النبي ﷺ كان بمكة وفيها من الصحابة الذين حكوا ما رأوا وسمعوا من أقوال وأفعال .

ترجمته في :

طبقات ابن سعد ٤٧٩/٥ ، طبقات خليفة : ٢٨١ ، وتاريخ خليفة : ٢٨١ ، تاريخ خليفة :

٣٦٨ ، التاريخ الكبير ٣٢٨/٦ ، التاريخ الصغير : ١٦٩ ، المعارف : ٤٦٨ ، تاريخ الفسوي ١٨/٢

و ٢٠٧ و المرح والتعديل ٢٣١/٦ ، طبقات الشيرازي : ٧٠ ، تهذيب الكمال : ١٠٣٢ ، تذهيب

التهذيب ٢/٩٧/٣ ، تاريخ الإسلام ١١٤/٥ ، سير أعلام النبلاء (٣٠٠ : ٥) العقد الثمين ٣٧٤/٦ ،

٣٧٦ ، طبقات القراء ١ / ٦٠٠ ، تهذيب التهذيب ٢٨/٨ ، طبقات الحفاظ : ٤٣ ، خلاصة

تهذيب الكمال : ٢٨٨ ، شلرات الذهب ١٧١/١ .

بِالْجَلِيلِ مِنَ الرِّجَالِ .

١٦٧٧٠ - وَفِيهِ بَيَانُ مَا رَكِبَ فِي الْأَدَمِيِّينَ مِنْ شَهَوَاتِ النِّسَاءِ فِي الرِّجَالِ ،
وَالرِّجَالِ فِي النِّسَاءِ وَمَا يَخَافُ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِنَّ ، وَكَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ مِنْ أَجْمَلِ
الشُّبَّانِ فِي زَمَانِهِ ^(١).

(١) هو الفضل بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي أبو عبد الله ويقال أبو محمد
ويقال أبو العباس المدني ابن عم رسول الله ﷺ وأمه أم الفضل لبابة الكبرى بنت الحارث ابن حزن
الهلالية وكان شقيق عبد الله بن عباس رواه عنه أخوه عبد الله بن عباس وغيره وقيل لم يسمع منه
سوى أخيه عبد الله وأبي هريرة ومن عداهما فروايت عنه مرسله قتل يوم اليرموك في عهد أبي بكر
رضي الله تعالى عنه وقيل قتل يوم مرخ الصفر سنة ثلاث عشرة وهو ابن اثنتين وعشرين سنة وقال
داود قتل بدمشق وقال الواقدي مات بالشام في طاعون عمواس سنة ثمانين عشرة وقال ابن سعد
كان ابن ولد عباس رضي الله تعالى عنهما خرج إلى الشام مجاهدا فمات بناحية الأردن في طاعون
عمواس في سنة ثمانين عشرة من الهجرة في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغزا مع رسول
الله ﷺ مكة وحنينا ، وثبت يومئذ مع رسول الله ﷺ حين ولي الناس ، وشهد معه حجة الوداع ،
وأردفه رسول الله ﷺ ، وفي صحيح مسلم أن النبي ﷺ زوجه وأمهر عنه ، وفي بعض حديثه في
حجة الوداع لما حجب وجهه عن الخثعمية : « رأيت شاباً وشابه ، فلم آمن عليهما الشيطان » ،
وكان فيمن غسل النبي ﷺ ، وَوَلَّى دَفَنَهُ . مات في طاعون عمواس سنة ثمانين عشرة من الهجرة
في خلافة عمر بن الخطاب ، ولم يترك ولداً إلا أم كلثوم تزوجها الحسن بن علي ، ثم فارقتها ،
فتزوجها أبو موسى الأشعري .

وهو مترجم في : طبقات ابن سعد ٥٤/٤ و ٣٩٩/٧ ، نسب قريش ٢٥/٢٨ ، طبقات خليفة :
ت ٢٨٠٧ ، التاريخ الكبير ١١٤/٧ ، التاريخ الصغير ٣٦/١ ، المرح والتعديل ٦٣/٧ ، أنساب
الأشراف ٢٣/٣ ، جمهرة أنساب العرب : ١٨ ، المستدرک ٢٧٤/٣ ، الاستيعاب : ١٢٦٩ ، الجمع
بين رجال الصحيحين ٤١١/٢ ، تاريخ ابن عساكر ١١٧/١٤ ب ، أسد الغابة ٤ / ٣٦٦ تهذيب
الأسماء واللغات (٥٠/٢/١) ، تهذيب الكمال : (١١٠٠) ، تاريخ الإسلام ٢٥/١ ، تهذيب
التهذيب ٣ / ١٣٨ ب ، العقد الثمين ١٠/٧ ، الإصابة ٢٠٨/٣ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٢٨٠ ،
خلاصة تهذيب الكمال : ٢٦٣ .

١٦٧٧١ - وَفِيهِ : أَنْ عَلَى الْعَالَمِ وَالْإِمَامِ أَنْ يُغَيِّرَ مِنَ الْمُنْكَرِ كُلِّ مَا يُمْكِنُهُ بِحَسَبِ مَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ إِذَا رَأَهُ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ ذَلِكَ فِيمَا غَابَ عَنْهُ .

١٦٧٧٢ - وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَحُولَ بَيْنَ الرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ اللَّوَاتِي لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِنَّ وَلَا مِنْهُنَّ الْفِتْنَةُ ، وَمَنْ الْخُرُوجُ وَالْمَشْيُ مِنْهُنَّ فِي الْحَوَاضِرِ وَالْأَسْوَاقِ ، وَحَيْثُ يَنْظُرْنَ إِلَى الرُّجَالِ وَيَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ .

١٦٧٧٣ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةٌ أَضُرَّ عَلَى الرُّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ » (١) .

١٦٧٧٤ - وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِحْرَامَ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى .

١٦٧٧٥ - وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْجُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمَرْأَةِ الْخُتْمِيَّةِ حَجِّي عَنْ أَبِيكِ وَلَمْ يَقُلْ إِنْ كَانَ مَعَكَ ذُو مَحْرَمٍ .

١٦٧٧٦ - وَهَذَا لَيْسَ بِالْقَوِيِّ مِنَ الدَّلِيلِ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ مَا نَطْقُ بِهِ لَا مَا سَكَتَ عَنْهُ ، وَقَدْ قَالَ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تَسَافِرُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ أَوْ

(١) من حديث أسامة بن يزيد أخرجه البخاري في النكاح (٥٠٩٦) باب « ما يتقى من ثبوم المرأة » الفتح (١٣٧:٩) ، ومسلم في الرقاق ، ح (٦٨١١) في طبعنا ، باب « أكثر أهل الجنة الفقراء ، وأكثر أهل النار النساء ، وبينان الفتنة بالنساء » ، و برقم : ٩٧ - (٢٧٤٠) في طبعة عبد الباقي . والترمذي في الأدب (٢٧٨٠) باب « ما جاء تحذير فتنة النساء » (١٠٣:٥) ، والنسائي في عشرة النساء في الكبرى على ما جاء في التحفة (٤٩:١) ، وابن ماجه في الفتن (٣٩٩٨) باب « فتنة النساء » (١٣٢٥: ٢) .

زَوْجٍ، (١).

١٦٧٧٧ - وَأَمَّا اخْتِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي لَهُ سَنٌّ وَذَلِكَ حُجُّ الْمَرْءِ عَنْ مَنْ لَا يَطِيقُ الْحُجَّ مِنَ الْأَحْيَاءِ فَإِنَّ جَمَاعَةً مِنْهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَخْصُوصٌ بِهِ أَبُو الْخَتَمِيعَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى بِهِ إِلَى غَيْرِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران : ٩٧] وَلَمْ يَكُنْ أَبُو الْخَتَمِيعَةِ مِنْ يُلْزَمُهُ الْحُجُّ لَمَّا لَمْ يَسْتَطِعْ إِلَيْهِ سَبِيلًا ؛ فَخَصَّ بِأَنْ يَقْضَى عَنْهُ وَيَنْفَعَهُ ذَلِكَ ، وَخَصَّتْ ابْنَتُهُ أَيْضًا أَنْ تَحُجَّ عَنْ أَبِيهَا وَهُوَ حَيٌّ .

(١) بهذا المتن روي من حديث ابن عمر : أخرجه مسلم في الحج ، ح (٣٢٠٢) في طبعتنا ، باب «سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره» ، و برقم (١٣٣٩) في طبعة عبد الباقي .

ومن طريق نافع عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا تسافر المرأة ثلاثاً ، إلا ومعها ذو محرم» أخرجه البخاري في تقصير الصلاة (١٠٨٧) باب « في كم يقصر الصلاة ؟ » فتح الباري (٥٦٦:٢) ، ومسلم في أول باب « سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره » ، وأبو داود في المناسك (١٧٢٧) باب في المرأة تحج بغير محرم » (٢ : ١٤٠) .

وروي في حديث ابن عباس ، عن النبي ﷺ : « لا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرَمٍ » . وفي ذلك منعها من الخروج في قليل السفر وكثيره من غير ذي محرم .

وفي حديث أبي هريرة منعها من ذلك فيما بلغ يوماً وليلة . وفي إحدى الروايات عن أبي سعيد الخدري : يومين .

وفي رواية : ثلاثة أيام .

وفي رواية : فوق ثلاثة أيام .

وفي رواية ابن عمر : ثلاثاً .

وكل ذلك - والله أعلم - خرج مخرج الجواب فكأنه سئل عن كل عدد من هذه الأعداد فنهى عنه ، فأدى كل واحدٍ من الرواة ما سمع فلا يجوز خروجها فيما لا يلزمها في قليل السفر وكثيره من غير ذي محرم .

١٦٧٧٨ - وَمِمَّنْ قَالَ بِذَلِكَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ . قَالُوا : خُصَّ أَبُو الْحَنَفِيَّةِ
وَالْحَنَفِيَّةُ بِذَلِكَ ، كَمَا خُصَّ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ بِرِضَاعِهِ فِي حَالِ الْكِبَرِ .

١٦٧٧٩ - وَهَذَا مِمَّا يَقُولُ بِهِ الْمُخَالِفُ فَيَلْزِمُهُ .

١٦٧٨٠ - وَرَوَى مَعْنَى قَوْلِ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، وَعِكْرَمَةَ ،
وَعَطَاءٍ ، وَالضَّحَّاكِ .

١٦٧٨١ - قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ : وَالِاسْتِطَاعَةُ : الْقُوَّةُ ^(٥) .

١٦٧٨٢ - وَقَالَ عِكْرَمَةُ : الْإِسْطِطَاعَةُ : الصَّحَّةُ .

(*) المسألة - ٤١٧ - قال الشافعية : للاستطاعة المباشرة بالنفس بحج أو عمرة لمن كان بعيداً عن مكة مسافة القصر شروط من أهمها : القدرة البدنية بأن يكون صحيح الجسد ، والقدرة المالية بوجود مونة وكلفة الذهاب والإياب ، ووجود وسيلة الركوب الصالحة لمثله ، وأمن الطريق على النفس والمال ، وأن يكون مع المرأة زوج أو محرم بنسب أو غيره أو نسوة ثقات ، وبقاء وقت يكفي للوصول إلى مكة . وقال الحنفية : الاستطاعة ثلاثة أنواع : بدنية ومالية وأمنية ، ولا تخرج هذه الأنواع كلها عما ذكره الشافعية في ذلك .

وقال المالكية : الاستطاعة هي إمكان الوصول إلى مكة ذهاباً فقط ، ولا تعتبر الاستطاعة في الإياب ، وتحقق بقوة البدن ووجود الزاد : وتوفر السبيل وهي الطريق المسلوكة بالبر أو البحر متى كانت السلامة فيه غالبية ، ويزاد في حق المرأة : أن يكون معها زوج أو محرم بنسب أو رضاع .
وقال الحنابلة : الاستطاعة المشروطة هي القدرة على الزاد والراحلة .

وانظر في هذه المسألة : مغني المحتاج (١: ٤٦٣ وما بعدها) ، المهذب (١: ١٩٦ وما بعدها) ، بدائع الصنائع (٢: ١٢١-١٢٥) ، واللباب (١: ١٧٧) ، الدر المختار (٢: ١٩٤) وما بعدها ، المبسوط (٢: ٤) ، الشرح الكبير (٢: ٥-١٠) ، الشرح الصغير (٢: ١٠) وما بعدها ، بداية المجتهد (١: ٣٠٩) ، المغني (٣: ٢١٨) وما بعدها ، كشف القناع (٢: ٤٥٠-٤٥٤) ، الفقه على المذاهب الأربعة (١: ٦٢-٦٣) ، الفقه الإسلامي وأدلته (٢: ٢٥-٣٢) .

١٦٧٨٣ - وَقَالَ أَشْهَبُ : قِيلَ لِمَالِكٍ : الاستِطَاعَةُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ ؟ قَالَ : لَا وَاللَّهِ وَمَا ذَاكَ إِلَّا عَلَى قَدْرِ طَاقَةِ النَّاسِ قَرُبُ رَجُلٍ يَجِدُ زَادًا وَرَّاحِلَةً وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَسِيرِ ، وَآخِرُ يَقْوَى يَمْشِي عَلَى رَاحِلَتِهِ وَإِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ اللَّهُ (عز وجل) : ﴿ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ .

١٦٧٨٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الاستِطَاعَةَ تَكُونُ فِي الْبَدَنِ وَالْقُدْرَةِ ، وَتَكُونُ أَيْضًا بِالْمَالِ لِمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ يَدَنِهِ ، وَلَسْتَدْلُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ .

١٦٧٨٥ - وَمِمَّنْ قَالَ بِذَلِكَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَآحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .
١٦٧٨٦ - وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَالسُّدِّيُّ ، كُلُّهُمْ وَجَمَاعَةٌ سِوَاهُمْ يَقُولُونَ : السَّبِيلُ : الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ ^(١) .

١٦٧٨٧ - وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَرَضَ الْحَجِّ عَلَى الْبَدَنِ وَالْمَالِ .

١٦٧٨٨ - وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ (عليه السلام) أَنَّهُ قَالَ : « السَّبِيلُ : الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ » مِنْ وَجْهِ مِنْهَا مُرْسَلَةٌ ، وَمِنْهَا ضَعِيفَةٌ ^(٢) .

(١) الآثار عنهم في سنن البيهقي (٤ : ٣٣٠ - ٣٣١) ، وأحكام القرآن للجصاص (٢ : ٢٤) ، والتهذيب (٥٤ : ٧) .

(٢) أخرجه بعضه الترمذي في الحج ، ح (٨٠١٣) ، باب « ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة » (١٦٩:٣) ، وأخرجه قريباً من لفظ البيهقي هنا ابن ماجه في الحج ، ح (٢٨٩٦) ، باب « ما يوجب الحج » (٩٢٧:٢) ، من حديث ابن عمر ، وفي إسناده : إبراهيم بن يزيد الخوزي ، أبو إسماعيل المكي منكر الحديث ، ابن معين (١١١:٣) : « ليس بثقة » ، التاريخ الكبير =

١٦٧٨٩ - وَالْأَسْتَطَاعَةُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ تَكُونُ بِالْمَالِ ، وَتَكُونُ بِالْبَدَنِ .

١٦٧٩٠ - وَتَقُولُ الْعَرَبُ : أَنَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَبْنِيَ دَارِي . يَعْنِي بِمَا لَهُ .

١٦٧٩١ - وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا يُشَبِّهُهُ ذَلِكَ ، وَالْاِحْتِجَاجُ لِكِلَا الْفَرِيقَيْنِ يَطُولُ ،

وَلَيْسَ هُنَا مِمَّا قَصِدَ بِهِ إِلَى ذَلِكَ ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَصُولَ ذَلِكَ فِي « التَّمْهِيدِ » (١) .

١٦٧٩٢ - وَأَمَّا اخْتِلَافُهُمْ فِي الْمَغْضُوبِ (٢) الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبِتَ عَلَى

الرَّاحِلَةِ لِكِبَرِهِ أَوْ لضعْفِهِ ، أَوْ لزمانَةِ .

١٦٧٩٣ - فَقَالَ مَالِكٌ : لَا حُجَّ عَلَى مَنْ هَذِهِ حَالُهُ ، وَإِنْ كَانَ وَاجِدًا لِمَا يَبْلُغُهُ

الْحُجَّ مِنْ مَالِهِ .

١٦٧٩٤ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ : هُوَ مُسْتَطِيعٌ إِذَا وَجَدَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ

بِمَالٍ أَوْ بِغَيْرِ مَالٍ .

= (١: ١: ٣٣٦) : « سكتوا عنه » ، ضعفاء النسائي (١٣) : « متروك الحديث » ، وانظر أيضا :

المرح والتعديل (١: ١٤٦: ١٤٦) ، والمجروحين (١: ١٠٠-١٠٢) ، والميزان (١: ٧٥) .

وروي من أوجه أخر كلها ضعيفة .

قال الشافعي : وروي عن شريك بن أبي نمر ، عن سمع أنسا يحدث عن النبي ﷺ أنه قال :

« السبيل ، الزاد والراحلة » . السنن الكبرى (٤: ٣٣٠ - ٣٣١) .

وقال الشافعي : أخبرنا عبد الوهاب ، عن يونس ، عن الحسن انقطع الحديث من الأصل ، تمامه

فيما أخبرنا أبو علي الروذباري قال : أخبرنا أبو محمد ابن شوذب الواسطي بها ، قال حدثنا

شعيب بن أيوب ، قال : حدثنا أبو داود الحفري ، عن سفيان ، عن يونس ، عن الحسن ، قال :

سئل رسول الله ﷺ عن السبيل ، قال : « الزَادُ وَالرَّاحِلَةُ » وهذا منقطع .

وروي عن الثوري ، عن يونس ، عن الحسن ، عن أمه ، عن عائشة ، موصولا وليس بمحفوظ .

(١) (٩: ١٢٨) ، وفيه أيضاً : أنا مستطيع أن أخيط ثوباً ، يعني بالإجارة .

(٢) تقدم ذكره أثناء المسألة (٤١٦) .

١٦٧٩٥ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْإِسْطِطَاعَةُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مُسْتَطِيعًا يَبْدَنِهِ، وَالْآخَرُ مِنْ مَالِهِ مَا يَلْقَاهُ الْحَجُّ: زَادَ وَرَاحِلَةً. قَالَ: وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ مَعْضُوبًا يَبْدَنِهِ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَرْكَبٍ بِحَالٍ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى مَنْ يَطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ بِطَاعَتِهِ لَهُ، أَوْ بِاسْتِحْبَابِهِ لَهُ، فَيَكُونُ مِمَّنْ يُلْزَمُهُ الْحَجُّ.

١٦٧٩٦ - وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ الْحَنَفِيَّةِ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «حُجِّي عَنْ أَبِيكَ فَإِنْ ذَلِكَ يَجْزِي كَمَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دِينَ فَقَضَيْتَهُ عَنْهُ».

١٦٧٩٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: احْتَجَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْمَالِكِيِّينَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ يَزِيدَ الْأَصَمِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَحُجُّ عَنْ أَبِي؟ قَالَ: «نَعَمْ. إِنْ لَمْ تَزِدْهُ خَيْرًا لَمْ تَزِدْهُ شَرًّا».

١٦٧٩٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا الْحَدِيثُ قَدْ أَنْكَرُوهُ عَلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَخَطَّوْهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ حَدِيثٌ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ عَنِ الثَّوْرِيِّ غَيْرُهُ، فَلَا يُوجَدُ فِي غَيْرِ كِتَابِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَقَالُوا: هَذَا حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ لَا يُشْبِهُ أَلْفَاظَ النَّبِيِّ ﷺ وَمُحَالٌ أَنْ يَأْمُرَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَا لَا يَنْدَرِي أَنْ يَنْفَعُ أُمَّ لَا.

١٦٧٩٩ - حَدَّثَنِي خَلْفُ بْنُ سَعِيدٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُيَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُشُورِيُّ^(١)، قَالَ: لَمْ يَرَوْهُ

(١) هو المحدث، العالم المصنف، أبو محمد، عبد الله بن محمد، ويقال له: عبيد الكشوري الصنعائي. والكشوري، بكسر الكاف، وسكون الشين، وفتح الواو: نسبة إلى كشور: من قرى صنعاء اليمن. ويقال بفتح كافها.

حَدَّثَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَحَدَ غَيْرِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ الثَّوْرِيِّ ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْ الثَّوْرِيِّ : كُوفِيٌّ ، وَلَا بَصْرِيٌّ ، وَلَا حِجَازِيٌّ ، وَلَا أَحَدٌ غَيْرَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ .

١٦٨٠٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَمَّا لَمْ يُوجَدْ عِنْدَ مَنْ هُوَ أَعْرَفُ بِالثَّوْرِيِّ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - مِثْلُ : الْقَطَّانِ ، وَابْنِ مَهْدِيٍّ ، وَوَكَيْعٍ ، وَأَبِي نَعِيمٍ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالْفَرَّايِسِيِّ ، وَالْأَشْجَعِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ - عَلِمَ أَنَّ عَبْدَ الرَّزَّاقِ قَدْ وَهَمَ فِيهِ لَفْظًا وَأُثْبِتَهُ عَلَيْهِ .

١٦٨٠١ - وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ الْعَقِيلِيِّ أَنَّهُ قَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ أَبِي شَيْخٍ كَبِيرٍ لَا يَسْتَطِيعُ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ وَلَا الظَّنَّ ؟ قَالَ : « حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِر » (١) .

= حَدَّثَ عَنْ : عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي غَسَّانَ ، وَبَكْرِ بْنِ الشَّرُودِ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ السُّمَّاسِ ، وَعَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ صَبِيحٍ ، وَلَمْ يَلْحَقْ عَبْدَ الرَّزَّاقِ .

حَدَّثَ عَنْهُ : غَيْثَةُ الْأَطْرَابُلسِيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَسْعُودِ الْبَذْذِيِّ ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنَ حِمْرَةَ الْجَمَّالِ ، وَآخَرُونَ مِنَ الرَّحَّالِينَ . وَكَانَ يُقَالُ : لَهُ تَارِيخُ الْيَمَنِ ، وَقَدْ جَمَعَهُ .

قَالَ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ : هُوَ عَالِمٌ حَافِظٌ ، لَهُ مَصْنُفَاتٌ . مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ .

وَقَالَ غَيْرُهُ : بَلَ مَاتَ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَثَمْتِينَ .

تَرْجَمْتُهُ فِي : الْأَنْسَابِ (١٠ : ٤٣٩) ، وَاللِّبَابِ (٣ : ١٠٠) ، سِيرَ أَعْلَامِ النَّبِلَاءِ (١٣ : ٣٤٩ - ٣٥٠) .

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤ : ١٠ ، ١١ ، ١٢) ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ ، بَابِ الرَّجُلِ

يُحْجُ عَنْ غَيْرِهِ ، الْحَدِيثِ (١٨١٠) ، التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْحُجَّ ، بَابِ مَا جَاءَ فِي الْحُجَّ عَنْ الشَّيْخِ

الْكَبِيرِ وَالْمَيْتِ ، الْحَدِيثِ (٩٣٠) ، وَقَالَ : (حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَأَبُو رَزِينٍ الْعَقِيلِيُّ اسْمُهُ لَقِيطٌ

ابْنُ عَامِرٍ) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْمَجْتَبَى مِنَ السَّنَنِ ١١١/٥ ، كِتَابِ مَنَاسِكِ الْحُجَّ ، بَابِ وَجُوبِ الْعُمْرَةِ ، =

١٦٨٠٢ - وَقَدْ رَوَى هَشِيمٌ وَغَيْرُهُ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَتَى رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ ،
فَمَاتَتْ ؛ أَفَأَحِجُّ عَنْهَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دِينَ فَقَضَيْتَهُ .. اللَّهُ أَوْلَى
بِالْوَفَاءِ » (١).

١٦٨٠٣ - وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الْحُجُّ عَنْ الْمَيِّتِ .

= وفي ١١٧/٥ ، باب العمرة عن الرجل الذي لا يستطيع ، وابن ماجه في السنن ٢ / ٩٧٠ ، كتاب
المناسك ، باب الحج عن الحي إذا لم يستطع ، الحديث (٢٩٠٦) ، وابن حبان في
« صحيحه » (٣٩٩١) والحاكم في المستدرک ٤٨١/١ ، كتاب المناسك ، باب الحج عن الغير ،
وقال : (صحيح على شرط الشيخين) وأقره الذهبي . والبيهقي في السنن (٤ : ٣٢٩) ونقل
المنذري في مختصر سنن أبي داود ٣٣٣/٢ ، عن الإمام أحمد قوله : (لا أعلم في إيجاب العمرة
حديثاً أجود من هذا ولا أصبح منه) ، (الظنن) : الرحلة إلى الحج .

وقال الإمام أحمد فيما نقله عنه صاحب « التنقيح » : لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجود من
هذا ولا أصبح منه ، ونقل الزيلعي في « نصب الراية » ١٤٨ / ٣ عن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد
أنه قال : وفي دلالة على وجوب العمرة نظر ، فإنها صيغة أمر للولد بأن يحج عن أبيه ويعتمر ، لا
أمر له بأن يحج ويعتمر عن نفسه ، وحجه وعمرته عن أبيه ليس بواجب عليه بالاتفاق ، فلا تكون
صيغة الأمر فيها للوجوب .

(١) أخرجه الطيالسي (٢٦٢١) وأحمد ٢٣٩/١ - ٢٤٠ ، والبخاري (٦٦٩٩) في الأيمان والنذور :
باب من مات وعليه نذر ، والنسائي ١١٦/٥ في مناسك الحج باب الحج عن الميت الذي نذر أن
يحج ، وابن خزيمة (٣٠٤١) وابن حبان (٣٩٩٣) والطبراني ١٢ / (١٢٤٤٣) ، والبيهقي ١٧٩/٥ ،
طرق عن شعبة ، به .

وأخرجه البخاري (١٨٥٢) في جزاء الصيد : باب الحج والنذور عن الميت والرجل يحج عن
المرأة ، و (٧٣١٥) في الاعتصام : باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبيّن ، والطبراني
١٢ / (١٢٤٤٤) ، والبيهقي ٣٣٥/٤ من طريق أبي عوانة ، عن أبي بشر ، به .

١٦٨٠٤ - وفي هذا الباب أحاديث كثيرة قد ذكرنا أكثرها في « التمهيد » (١).

١٦٨٠٥ - وقد أجمعوا أن لا تقضى الصلاة عن حي ولا ميت . واختلفوا في

الصيام لاختلاف الآثار في ذلك ، والله أعلم ، ففي هذا الحديث مع إيجاب الحج على من قدر عليه بماله وضعف عن إقامته بيده جواز حج الرجل عن غيره .

١٦٨٠٦ - وقد اختلف العلماء في ذلك .

١٦٨٠٧ - فقال الحسن بن صالح بن حي : لا يحج أحد عن أحد ، إلا عن

ميت لم يحج حجة الإسلام .

١٦٨٠٧ - وهو قول مالك ، والليث .

١٦٨٠٨ - وقال أبو حنيفة : للصحيح أن يأمر من يحج عنه ، يكون ذلك في

ثلثه ، وإن تطوع رجل بالحج عنه بعد الموت أجزاء .

١٦٨٠٩ - ولا يجوز عنده أن يؤاجر أحد نفسه في الحج .

١٦٨١٠ - وقول الثوري نحو قول أبي حنيفة .

١٦٨١١ - قال سفيان الثوري : إذا مات الرجل ولم يحج فليوص أن يحج عنه ،

فإن هو لم يوص فحج عنه ولده فحسن ؛ فإنما هو دين يقضيه .

١٦٨١٢ - قال : وقد كان يستحب لذي القرابة أن يحج عن قرابته ، فإن كان

لا قرابة له فمواليه إن كان له موال ، فإن ذلك يستحب ، فإن أحجوا عنه رجلاً تطوعاً فلا بأس .

١٦٨١٣ - قَالَ سُفْيَانُ : وَإِذَا أَوْصَى الرَّجُلُ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ فَلْيُحَجَّ عَنْهُ ، وَلَا يَنْبَغِي لِرَجُلٍ أَنْ يُحَجَّ عَنْ غَيْرِهِ إِذَا لَمْ يُحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ .

١٦٨١٤ - وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ : يُحَجُّ عَنِ الْمَيْتِ ، وَإِنْ لَمْ يُوصِرْ بِهِ وَيُجْزِيهِ .

١٦٨١٥ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ .

١٦٨١٦ - وَقَالَ مَالِكٌ : يَجُوزُ أَنْ يُحَجَّ عَنِ الْمَيْتِ مَنْ لَمْ يُحَجَّ قَطً ، وَلَكِنْ الْاِخْتِيَارُ أَنْ يُحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَوَّلًا ، ثُمَّ يُحَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ،

١٦٨١٧ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ .

١٦٨١٨ - وَقَالَ : لَا يُحَجُّ عَنِ الْمَيْتِ إِلَّا مَنْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ .

١٦٨١٩ - وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ تَحُجَّ الْمَرْأَةُ عَنِ الرَّجُلِ ، وَلَا يَكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُحَجَّ عَنِ الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَلْبَسُ وَالرَّجُلَ لَا يَلْبَسُ .

١٦٨٢٠ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُحَجُّ عَنِ الْمَيْتِ إِلَّا مَنْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ ، فَإِنْ حَجَّ عَنِ الْمَيْتِ صَرُورَةً ^(١) كَانَتْ نِيَّتُهُ لِلنَّفْلِ لَفَا .

١٦٨٢١ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : جَائِزٌ أَنْ يُؤَاجِرَ نَفْسَهُ فِي الْحَجِّ وَلَسْتُ أَكْرَهُهُ .

١٦٨٢٢ - وَقَالَ مَالِكٌ : وَأَكْرَهُ أَنْ يُؤَاجِرَ نَفْسَهُ فِي الْحَجِّ فَإِنْ فَعَلَ جَازَ .

١٦٨٢٣ - وَهَكَذَا كَانَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ بِالْعِرَاقِ .

١٦٨٢٤ - وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ : لَا يَجُوزُ الْاِسْتِجَارُ عَلَى الْحَجِّ قُرْبَةً إِلَى اللَّهِ (عز

وجل) وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ غَيْرَ الْمُتَقَرَّبِ بِهِ .

١٦٨٢٥ - وَاحْتَجَّ بَعْضُ أَصْحَابِهِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَأْجَرَ الذَّمِّيُّ بِأَنْ يَحِجَّ عَنْ مُسْلِمٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ لِلْمُسْلِمِ .

١٦٨٢٦ - وَمِنْ حُجَّةِ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى كِتَابِ الْمَصْنُفِ ، وَبِنَاءِ الْمَسْجِدِ ، وَحَفْرِ الْقَبْرِ وَصِحَّةِ الاسْتِجَارِ فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ (عز وجل) ، فَكَذَلِكَ عَمَلُ الْحَجِّ عَنْ الْغَيْرِ .

١٦٨٢٧ - وَالصَّدَقَاتُ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ (عز وجل) وَقَدْ أَبَاحَ لِلْعَامِلِ عَلَيْهَا الْأَجْرَ عَلَى عَمَالَتِهِ .

١٦٨٢٨ - وَيَدْخُلُ عَلَيْهِمْ فِي احْتِجَاجِهِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ الذَّمِّيَّ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ عَلَى أَدَاءِ الْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ لِإِجْمَاعِهِمْ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِجَارُ الذَّمِّيِّ فِي التَّطَوُّعِ بِالْحَجِّ ، وَهُمْ يَحَرِّمُونَهُ لِلْمُسْلِمِ فِي التَّطَوُّعِ فَكَذَلِكَ الْفَرَضُ .

١٦٨٢٩ - وَفِي حَدِيثِ الْحَنَفِيَّةِ - حَدِيثِ مَالِكٍ هَذَا - رَدٌّ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ فِي قَوْلِهِ : أَنَّ الْمَرَأَةَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَحِجَّ عَنْ الرَّجُلِ . وَهُوَ حُجَّةٌ لِمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ .

١٦٨٣٠ - وَأَمَّا حُجَّةُ مَنْ أَبِي مِنْ جَوَازِ حِجِّ الرَّجُلِ وَهُوَ صَرُورَةُ عَنْ غَيْرِهِ حَتَّى يَحِجَّ عَنْ نَفْسِهِ مَا حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الطَّالِقَانِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عَزْرَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ : لَبَّيْكَ عَنْ شَبْرَمَةَ . قَالَ : « مَنْ »

شَبْرُمَةُ ؟ قَالَ : أَخْ لِي - أَوْ قَرِيبٌ لِي - فَقَالَ : « حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ ؟ » قَالَ : لَا .
قَالَ : « فَحُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شَبْرُمَةَ » (١) .

١٦٨٣١ - وَمَنْ أَبِي الْقَوْلَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَيْهِ بَأْتُهُ قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مُوقِفًا
عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّهُ سَمَعَ رَجُلًا يَقُولُ : لَيْكَ عَنْ شَبْرُمَةَ .. الْحَدِيثِ » ، لَمْ يَذْكُرْ
فِيهِ النَّبِيَّ ﷺ .

١٦٨٣٢ - وَبَعْضُهُمْ يَرْوِيهِ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ لَا يَذْكُرُ
(عَزْرَةَ) (٢) .

(١) أخرجه أبو داود في المناسك باب الرجل يحج عن غيره ، الحديث (١٨١١) ، وابن ماجه في السنن
٩٦٩/٢ ، كتاب المناسك باب الحج عن الميت ، الحديث (٢٩٠٣) ، وابن الجارود في المنتقى ، ص
١٧٨ ، باب المناسك ، الحديث (٤٩٩) ، وابن حبان في « صحيحه » (٣٩٨٨) ، والدارقطني في
السنن ٢٦٧/٢ - ٢٦٨ ، كتاب الحج ، باب المواقيت ، الحديث (١٤٢) ، (١٤٣) ، والبيهقي في
السنن الكبرى ٣٣٦/٤ ، كتاب الحج ، باب من ليس له أن يحج عن غيره ، وقال : (إسناده
صحيح ، ليس في هذا الباب أصح منه) .

(٢) أخرجه الدارقطني ٢٧١/٢ من طريقين عن سعيد ، عن قتادة ، عن عزرة عن سعيد بن جبیر ، عن
ابن عباس موقوفاً .

وأخرجه البيهقي ١٧٩/٥ - ١٨٠ من طريق عمرو بن الحارث ، عن قتادة ، عن سعيد ، عن ابن
عباس موقوفاً (بإسقاط عزرة) . قال المزني في « التحفة » ٤٣٠/٤ بعد ذكر هذا الإسناد : وذلك
معدود في أوهامه ، فإن قتادة لم يلق سعيد بن جبیر فيما قاله يحيى بن معين وغيره .

وأخرجه الدارقطني ٢٦٧/٢ و ٢٦٨ و ٢٦٩ ، والبيهقي ٣٣٧/٤ من طريق عطاء ، والدارقطني
٢٦٨/٢ - ٢٦٩ ، والبيهقي ٣٣٧/٤ من طريق طاووس ، كلاهما عن ابن عباس .

وأخرجه الشافعي ١/ (١٠٠٠) و (١٠٠١) ، والبيهقي ٣٣٧/٤ ، والبغوي (١٨٥٦) من طريق
أبي قلابة ، عن ابن عباس موقوفاً .

١٦٨٣٣ - وَالَّذِي يَقْبَلُهُ يَحْتَجُّ بِأَنَّ الَّذِي رَفَعَهُ حَافِظٌ قَدْ حَفَظَ مَا فَسَّرَ عَنْهُ غَيْرُهُ،
فَوَجِبَ قَبُولُ زِيَادَتِهِ^(١)، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، هُوَ حَسْبِي وَنَعْمَ الْوَكِيلُ.

(١) نقل الزيلعي في «نصب الراية» ١٥٥/٣ عن ابن القطان في كتابه أنه قال : وحديث شبرمة علله بعضهم بأنه قد روي موقوفاً ، والذي أسنده ثقة ، فلا يضره ، وذلك لأن سعيد بن أبي عروبة يرويه عن قتادة ، عن عذرة بن عبد الرحمن ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، وأصحاب ابن أبي عروبة يختلفون عليه ، فقوم يرفعونه ، منهم عبدة بن سليمان ، ومحمد بن بشر الأنصاري ، وقوم يققونه ، منهم غندر ، وحسن بن صالح ، والرافعون ثقات ، فلا يضرهم وقف الواقفين ، إما لأنهم حفظوا ما لم يحفظ أولئك ، وإما لأن الواقفين رَوَوْا عن ابن عباس رأيَه ، والرافعين رَوَوْا عنه روايته، والراوي قد يفتي بما يرويه .

وقال ابن حجر في «التلخيص» ٢٢٣/٢ - ٢٢٤ : ورواه سعيد بن منصور ، عن سفيان ابن عيينة، عن ابن جريج ، عن ، عن النبي ﷺ ، وهو كما قال ، وخالف ابن أبي ليلى ، ورواه عن عطاء ، عن عائشة (الدارقطني ٢٧٠/٢) ، وخالفه الحسن بن ذكوان ، فرواه عن عمرو بن دينار ، عن عطاء ، عن ابن عباس وقال الدارقطني : إنه أصبح ، قلت (القاتل ابن حجر) : وهو كما قال ، ولكنه يقوي المرفوع ؛ لأنه من غير رجاله ، وقد رواه الإسماعيلي في «معجمة» من طريق أخرى عن أبي الزبير ، عن جابر ، وفي إسناده من يحتاج إلى النظر في حاله ، فيجتمع من هذا صحة الحديث .

(٣١) باب ما جاء فيمن أحصر بعدو^(*)

٧٧٠ - قَالَ مَالِكٌ : مَنْ حَبَسَ بَعْدُوَ فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيْتِ ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ

(*) المسألة - ٤١٨ - الإحصار لغة : المنع ، وشرعا عند الحنفية : منع المحرم عن أداء الركنين (الوقوف والطواف) ، وعند الجمهور : منع المحرم من جميع الطرق عن إتمام الحج أو العمرة .

والمنع عند الحنفية : إما بعدو أو مرض أو ضياع نفقة أو حبس أو كسر أو عرج وغيرها من الموانع التي تمنع المحرم من إتمام ما أحرم حقيقة أو شرعا . ومن أحصر بمكة وهو ممنوع من الركنين : الوقوف والطواف ، كان محصرا ؛ لأنه تعذر عليه الإتمام ، فصار كما إذا أحصر في الحل ، وإن قدر على أحد الركنين ، فليس بمحصر ؛ لأنه إن قدر على الطواف تحلل به ، وإن قدر على الوقوف فقد تم حجه ، فليس بمحصر

والمنع الذي يعد به المحرم محصرا عند الجمهور : هو ما يكون بعدو ، فالإحصار بعدو بعد الإحرام مباح للتحلل إجماعا ، ولا يجوز التحلل بعذر المرض أو الحبس في دين يتمكن من أدائه ، أو ذهاب نفقة ، فمن مرض يصير حتى يبرأ ، فإذا برئ أتم ما أحرم به من حج أو عمرة . وعلى المدين أن يؤدي الدين ويمضي في حجه ، فإن فاتته الحج في الحبس لزمه المسير إلى مكة ، ويتحلل بعمل عمرة ، ويلزمه القضاء . ومن ذهبت نفقته بعث بهدي إن كان معه ليذهب به بمكة ، كان على إحرامه حتى يقدر على الوصول إلى البيت . وعليه ، فكل من تعذر عليه الوصول إلى البيت بغير حصر العدو من مرض أو عرج أو ذهاب نفقة وضياع طريق ونحوه لا يجوز له التحلل بذلك ، بل يصبر حتى يزول عذره .

المحصر بمكة : ومن حصر بمكة عن البيت بعدو أو مرض أو حبس ولو بحق فقد أدرك الحج ، ولا يحل إلا بطواف الإفاضة ، ولو بعد سنتين .

شرط التحلل : لكن إن شرط المحرم التحلل بمرض ، تحلل به ، لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : « دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت الزبير ، فقال لها : أردت الحج ، قالت : والله ، ما أجدني إلا وجعة ، فقال : حجي واشترطي ، وقولي : اللهم محلي حيث حبستني » ويقاس عليه غيره ، ولا يسقط عنه الدم عند الحنفية والشافعية إذا شرط عند الإحرام أنه يتحلل إذا أحصر .

وقال الحنابلة لا شيء عليه ، لا هدي ولا قضاء ولا غيره ، فإن للشرط تأثيرا في العبادات .

ويتعلق بالمحصر أحكام ، لكن الأصل فيه حكمان : أحدهما - جواز التحلل عن الإحرام ، والثاني - وجوب قضاء ما أحرم به بعد التحلل .

= أما جواز التحلل من الإحرام : فيقتضي بيان معنى التحلل ودليل جوازه ، وما يتحلل به ومكان وزمان ذبح الهدي .

أما معنى التحلل : فهو فسخ الإحرام والخروج منه بالطريق الموضوع له شرعا . وأما دليل جوازه ف قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ وفيه إضمار ، ومعناه : فإن أحصرتم عن إتمام الحج والعمرة ، وأردتم أن تحلوا فاذبحوا ما تيسر من الهدي ، إذ الإحصار نفسه لا يوجب الهدي .

وأما ما يتحلل به : فإن أمكنه الوصول إلى البيت ، تحلل بعمل عمرة ، وإن تعذر عليه ذلك ذبح الهدي ، فبيعت عند الحنفية بالهدي أو بتمنه ليشتري به والتحلل عند الشافعية والحنابلة يكون بثلاثة أشياء : ذبح ، ونية التحلل بالذبح ، وحلق أو تقصير ، لحديث : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ولأن النبي ﷺ حلق يوم الحديبية ، وفعله في النسك دال على الوجوب .

والحق شرط أيضا عند المالكية ، وليس بشرط للتحلل ، وإنما يحل المحصر بالذبح بدون الحلق في قول أبي حنيفة ومحمد ، لإطلاق نص الآية السابقة : ﴿ إِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ فمن أوجب الحلق فقد جعله بعض الموجب ، وهذا خلاف النص ؛ لأن الحلق للتحلل عن أفعال الحج والمحصر لا يأتي بأفعال الحج ، فلا حلق عليه ، والحديث في الحلق بالحدبية محمول على الندب والاستحسان .

وقال المالكية : المحصر يعلو أو قنعة في حج أو عمرة يترصد ما رجا كشف ذلك ، فإذا يس تحلل بموضعه حيث كان من الحرم وغيره ، ولا هدي أو دم عليه . فإن كان معه هدي نحره وتحلل بالنية والحلق بشرطين : أولهم - إن لم يعلم بالمنع عند إرادة إحرام ، وثانيهما - أن يئأس من زوال المانع قبل الوقوف بعرفة ، والمعتمد عند أشياخ المالكية أنه لا يتحلل إلا بحيث لو سار إلى عرفة مكانه ، لم يدرك الوقوف ، فإن علم أو ظن أو شك أنه يزول المانع قبل الوقوف ، فلا يتحلل حتى يفوت ، فإن فات الوقوف فعل عمرة .

وأما مكان ذبح الهدي عند الحنفية : فهو الحرم ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ولو كان كل موضع محلا له ، لم يكن لذكر الهل فائده ، ولأنه عز وجل قال : ﴿ ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ أي إلى البقعة التي فيها البيت ، فلا يجوز عندهم ذبح دم الإحصار إلا في الحرم ، فبيعت شاة في الحرم ، ويواعد من يحملها يوما بعينه يذبحها فيه ، ثم هدبا ، فيذبح عنه ، وما لم يذبح لا يحل ، سواء عند الحنفية شرط عند الإحرام الإحلال بعير ذبح عند الإحصار أو لم يشترط .

= والهدي : بدنة أو بقرة أو شاة .

وهذا رأي الجمهور أن من أحصر تحلل بهدي ، سواء أكان حاجا أم معتمرا أم قارنا ، للآية السابقة: ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ والآية نزلت بالحديبية حين صد المشركون النبي ﷺ عن البيت ، وكان معتمرا ، فحرم ثم حلق ، وقال لأصحابه : « قوموا فانحروا ، ثم احلقوا » . وإن كان قارنا فعليه عند الشافعية والحنابلة دم واحد ، وعند الحنفية دمان ، بناء على أصل أن القارن عند الحنفية محرم بإحرامين ، فلا يحل إلا بهذين ، وعن الآخرين محرم بإحرام واحد ، ويدخل إحرام العمرة في الحجة ، فيكفيه دم واحد

فإن لم يكن مع المحصر هدي ، وعجز عنه ، انتقل عند الحنفية إلى صوم عشرة أيام : ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ؛ لأنه دم واجب للإحرام ، فكان له بدل كدم التمتع والطيب واللباس ، ويبقى على إحرامه حتى يصوم أو ينحر الهدي ؛ لأنها أقيما مقام أفعال الحج ، فلم يحل قبلهما ، وانتقل عند الشافعية في الأصح إلى الإطعام ، فتقوم الشاة دراهم ، ويخرج بقيمتها طعاما ، فإن عجز صام عن كل مد يوما إذا انتقل إلى الصوم ، له التحلل في الحال في الأظهر .

وقال الحنفية والمالكية : ليس للهدي الواجب بالإحصار بدل ؛ لأنه لم يذكر في القرآن .

يتحلل ، أي يحل له ما كان محظورا ، ويجوز للمحصر بالعمره أن يذبح متى شاء . أما الصدقة والصوم فيجزيان في أي مكان شاء .

وأما زمان ذبح الهدي : فيجوز عند أبي حنيفة ذبح الهدي قبل يوم النحر ، لإطلاق النص ، لأنه لتعجيل التحلل . وقال صاحبان : لا يجوز الذبح للمحصر بالحج ولا في يوم النحر كدم المتعة والقران . وعلى الرأي الأول وهو الراجح : يكون زمان الهدي مطلق الوقت ، لا يتوقت بيوم النحر ، سواء أكان الإحصار عن الحج أو عن العمرة .

وحكم التحلل أي أثره : صيرورته حلالا باح له تناول جميع ما حظره الإحرام لارتفاع الحاضر ، فيعود حلالا كما كان قبل الإحرام .

وقال الجمهور غير الحنفية : من تحلل ذبح شاة حيث أحصر في حل أو حرم وقت حصره ، لإطلاق الآية السابقة: ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ولأن النبي ﷺ حينما منعه كفار قريش نحر هديه وحلق رأسه بالحديبية ، قبل يوم النحر ، فله النحر في موضعه كما فعل النبي ﷺ لكن وإن جاز التحلل قبل يوم النحر ، فالمستحب له عند الشافعية الحنابلة وأبي حنيفة مع ذلك =

= الإقامة على إحرامه، وجاء زوال المحصر، فمتى زال قبل تحلله، فعليه المضى لإتمام نسكه، بغير خلاف.

والخلاصة ألا هدي على المحصر إن لم يكن معه عند المالكية، وعليه الهدي عند الجمهور.
ما يقضيه المحصر :

قال الحنفية : إذا تحلل المحصر بالحج، فعليه حجة وعمره قضاء عما فاتته؛ لأنه في معنى فائت الحج الذي يتحلل بفعل العمرة، فإن لم يأت بها قضاها هذا إذا لم يحج من عامه، فإن حج منه فلا عمره عليه؛ لأنه ليس في معنى فائت الحج.

وعلى المحصر بالعمرة القضاء لما شرع فيه، وعلى المحصر القارن حجة وعمرتان، أما الحج وإحدى العمرتين : فلما بينا أنه في معنى فائت الحج، وأما الثانية : فلأنه خرج منها بعد صحة الشروع فيها والحاصل أنه يجب عند الحنفية على المحصر قضاء ما أحرم به بعد التحلل.

أ - فإن كان أحرم بالحجة لا غير : فإن بقي وقت الحج عند زوال الإحصار وأراد أن يحج من عامه ذلك، أحرم وحج، وليس عليه نية القضاء، ولا عمره عليه. وإن مضت السنة فعليه قضاء حجة وعمره، ولا تسقط عنه تلك الحجة إلا بنية القضاء.

ب - وإن كان إحرامه بالعمرة لا غير، قضاها، لوجوبها بالشروع في أي وقت شاء؛ لأنه ليس لها وقت معين.

ج - وإن كان قارنا فأحرم بالعمرة والحجة : فعليه قضاء حجة وعمرتين أما قضاء حجة وعمره فلو جوبهما بالشروع، وأما العمرة الأخرى فلفوات الحج في عامه ذلك؛ لأن العمرة تتمين بالإحصار؛ لأنها أقل الواجبين، وهو شيء متيقن.

ودليلهم في الجملة على وجوب القضاء : أن النبي ﷺ لما تحلل زمن الحديبية قضى من قابل، وسميت عمره القضاء، ولأنه حل من إحرامه قبل إتمامه، فلزمه القضاء، كما لو فاتته الحج.

وقال المالكية : على المتحلل بفعل عمرة أو بالنية حجة الفريضة، ولا تسقط عنه بالتحلل المذكور أما حجة التطوع : فيقضيها إذا كان التحلل لمرض أو خطأ عدد أو حبس حق، وأما لو كان التحلل لعدم أو فتنه أو حبس ظلماً، فلا يطالب بالقضاء.

وقال الشافعية : لا قضاء على المحصر المتطوع إن تحلل من إحصار عام أو خاص، لعدم وروده، =

= وقد أحصر مع النبي ﷺ في الحديبية ألف وأربعمائة ، ولم يعتمر معه في العام القابل إلا نفر يسير ، وأكثر ما قيل : إنهم سبعمائة .

وإن لم يكن تطوعا نظر : إن كان نسكه فرضا مستقرا عليه ، كحجة الإسلام فيما بعد السنة الأولى من سني الإمكان ، أو كانت قضاء أو نذرا ، بقي في ذمته ، كما لو شرع في صلاة فرض ولم يتمها ، فإنها تبقى في ذمته ، وإن كان غير مستقر كحجة الإسلام في السنة الأولى من سني الإمكان ، اعتبرت الاستطاعة بعد زوال الإحصار ، وإن وجدت وجب الحج ، وإلا فلا .

وكذلك قال الحنابلة في الصحيح من المذهب : لا قضاء على المحصر إن تحلل ولم يجد طريقا أخرى إلا أن يكون واجبا ، يفعل بالوجوب السابق ؛ لأنه تطوع جاز التحلل منه مع صلاح الوقت له ، فلم يجب قضاؤه ، كما لو دخل في الصوم يعتقد أنه واجب ، فلم يمكن ، وأما خبر قضاء العمرة الذي احتج به الحنفية ، فلم ينقل إلينا أن النبي ﷺ أمر أحدا بالقضاء ، والذين اعتمروا مع النبي ﷺ كانوا نفرا يسيرا ، كما بينا في مذهب الشافعية .

زوال الإحصار :

قال الحنفية : إذا زال الإحصار قبل التحلل ، فإن قدر على إدراك الهدي الذي بعثه ، ليذبح في الحرم ، وعلى الحج ، لم يجز له التحلل ، ولزمه المضي ، لزوال العجز قبل حصول المقصود بالخلف ، ويفعل بهديه ما يشاء ؛ لأنه ملكه وقد كان مخصصا لمقصود استغنى عنه .

وإن قدر على إدراك الهدي دون الحج ، تحلل ، لعجزه عن الأصل . وإن قدر على إدراك الحج دون الهدي ، جاز له التحلل استحسانا ، لئلا يضيع عليه ما له مجانا ، إلا أن الأفضل التوجه لأداء الحج .

وقال الجمهور : متى زال المحصر قبل تحلله ، فعليه المضي لإتمام نسكه ، وهذا لا خلاف فيه . وإن زال المحصر بعد فوات الحج ، تحلل بعمل عمرة ، فإن فات الحج قبل زوال المحصر ، تحلل بهدي .

ووجوب المضي لإتمام النسك فيما إذا كانت حجته حجة الإسلام ، أو كانت الحجة واجبة ؛ لأن الحج عند الأكثرين غير الشافعية يجب على الفور ، فإن لم تكن الحجة واجبة ، فلا شيء عليه ، كمن لم يحرم .

وانظر في هذه المسألة :

البدائع : ٢ / ١٧٥ - ١٨٢ ، فتح القدير : ٢٩٥٩٢ - ٣٠٢ ، الباب : ٢١٢ / ١ - ٢١٤ ، بداية المجتهد : ١ / ٣٤٢ - ٣٤٦ ، القوانين الفقهية : ص ١٤١ ، الشرح الصغير : ٢ / ١٣٣ - ١٣٦ ، =

مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . وَيَنْحَرُ هَدْيُهُ ، وَيَخْلِقُ رَأْسَهُ حَيْثُ حَبَسَ . وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ .

مَالِكٌ ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحُدَيْبِيَّةِ ، فَنَحَرُوا الْهَدْيَ . وَحَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ . وَحَلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ . وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ . ثُمَّ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَلَا مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ ، أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا يَعُودُوا لِشَيْءٍ^(١) .

٧٧١ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ قَالَ ، حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ : إِنْ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ ، صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَاهْلُ بِعُمْرَةٍ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلُ بِعُمْرَةٍ ، عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ .

ثُمَّ إِنَّ عَبْدِ اللَّهِ نَظَرَ فِي أَمْرِهِ فَقَالَ : مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ . ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ . أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ .

ثُمَّ نَفَذَ حَتَّى جَاءَ الْبَيْتَ . فَطَافَ طَوَافًا وَاحِدًا . وَرَأَى ذَلِكَ مُجْزِيًا عَنْهُ .

= الشرح الكبير : ٩٣/٢ - ٩٨ ، مغني المحتاج : ١/ ٥٣٢ - ٥٣٧ ، شرح المجموع : ٨/ ٢٤٢ -

٢٦٨ ، المهذب : ١/ ٣٣٢ - ٢٣٥ ، المغني : ٣/ ٣٥٦ - ٣٦٤ ، كشاف القناع : ٢/ ٦٠٧ -

٦١٤ ، الإيضاح : ص ٩٧ - ٩٨ .

وأهدى^(١).

١٦٨٣٤ - قَالَ مَالِكٌ : فَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا . فَيَمْنُ أَحْصِرَ بَعْدُو . كَمَا أَحْصِرَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ . فَأَمَّا مَنْ أَحْصِرَ بِغَيْرِ عَدُو . فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ دُونَ الْبَيْتِ^(٢) .

(١) أخرجه مالك ١/ ٣٦٠ ومن طريقه الشافعي في المسند (٩٨٦) ، والبخاري (١٨٠٦) في المحصر : باب إذا أحصر المعتمر ، فتح الباري (٤: ٤) و (١٨١٣) باب من قال ليس على المحصر بدل فتح الباري (١١: ٤) ، و (٤١٨٣) في المغازي : باب غزوة الحديبية ، ومسلم في الحج ، ح (٢٩٣٧) في طبعتنا ، باب « بيان جواز التحلل بالإحصار » ، و برقم ١٨٠ - (١٢٣٠) في طبعة عبد الباقي (١٨٠) ، والبيهقي ٢١٥/٥ عن نافع ، به .

وأخرجه البخاري (١٦٣٩) باب « طواف القارن » ، فتح الباري (٣: ٤٩٤) و (١٦٩٣) باب من اشترى الهدى من الطريق ، فتح الباري (٣: ٥٤١) ، و (١٧٠٨) باب من اشترى هديه من الطريق وقلدها ، و (١٨٠٨) ، و (٤١٨٤) ومسلم (١٢٣٠) (١٨١) و (١٨٣) ، في طبعة عبد الباقي ، و برقم (٢٩٤١) في طبعتنا والنسائي ٢٢٥/٥ - ٢٢٦ ، ٢٢٦ باب طواف القارن ، وابن خزيمة (٢٧٤٣) و (٢٧٤٦) ، والبيهقي ٢١٦/٥ من طرق عن نافع ، به .

وأخرجه البخاري (١٨٠٧) باب « إذا أحصر المعتمر » الفتح (٤: ٤) و (٤١٨٥) باب « غزوة الحديبية » الفتح (٧: ٤٥٥) والبيهقي ٢١٦/٥ من طريق جويرية ، عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله ، وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كلما عبد الله بن عمر رضي الله عنه ليالي نزل الجيش بآبن الزبير فقالا : لا يضررك ألا تحج العام .

وأخرجه البخاري (١٦٤٠) في الحج : باب طواف القارن فتح الباري (٣: ٤٩٣) ومسلم في الحج ، ح (٢٩٤٠) في طبعتنا ، باب « بيان جواز التحلل بالإحصار » ، و برقم ١٨٢ - (١٢٣٠) في طبعة عبد الباقي (١٨٢) في الحج : باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القارن والنسائي ١٥٨/٥ - ١٥٩ في مناسك الحج : باب إذا أهل بعمره هل يجعل معها حجاً ، من طريقين عن الليث بن سعد ، عن نافع ، به

(٢) الموطأ ٣٦٠ - ٣٦١ .

١٦٨٣٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الإحصارُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهَا الْمُخَصَّرُ بِعَدُوٍّ ،
وَبِالسُّلْطَانِ الْجَائِرِ ، وَمِنْهَا بِالْمَرَضِ .

١٦٨٣٦ - وَأَصْلُ الْأُسْرِ فِي اللُّغَةِ : الْحَبْسُ ، وَالْمَنْعُ .

١٦٨٣٧ - قَالَ الْحَلِيلُ^(١) ، وَغَيْرُهُ : حَصَرْتُ الرَّجُلَ حَصْرًا : مَنَعْتُهُ وَحَبَسْتُهُ .

١٦٨٣٨ - قَالَ : وَأَحْصَرَ الرَّجُلُ عَنْ بُلُوغِ مَكَّةَ وَالْمَنَاسِكِ مِنْ مَرَضٍ أَوْ نَحْوِهِ .

١٦٨٣٩ - هَكَذَا قَالُوا ، جَعَلُوا الْأَوَّلَ ثَلَاثِيًا مِنْ حَصَرْتُ ، وَالثَّانِي رُبَاعِيًا مِنْ

أَحْصَرْتُ فِي الْمَرَضِ .

١٦٨٤٠ - وَعَلَى هَذَا خَرَجَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ : « لَا حَصْرَ إِلَّا حَصَرَ الْعَدُوُّ » ،

وَلَمْ يَقُلْ إِلَّا إِحْصَارَ الْعَدُوِّ^(٢) .

١٦٨٤١ - وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ : يُقَالُ : أَحْصَرَ مِنْ عَدُوٍّ ، وَمِنْ الْمَرَضِ

جَمِيعًا ، وَقَالُوا : حَصَرَ ، وَأَحْصَرَ . بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي الْمَرَضِ وَالْعَدُوِّ ، وَمَعْنَى أَحْصَرَ :
حَبَسَ .

١٦٨٤٢ - وَاحْتِجَّ مَنْ قَالَ هَذَا مِنَ الْفُقَهَاءِ بِقَوْلِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) : ﴿ فَإِنْ

أَحْصَرْتُمْ .. ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، وَإِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْحُدُودِ ، وَكَانَ حَبْسُهُمْ
وَمَنْعُهُمْ يَوْمَئِذٍ بِالْعَدُوِّ .

١٦٨٤٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ : فِيمَنْ أَحْصَرَ بِعَدُوٍّ أَنَّهُ يَحِلُّ مِنْ

(١) تقدمت ترجمته في (٨ : ١٠٣٩٥)

(٢) أحكام القرآن للجصاص (١ : ٢٧٨) ، وسنن البيهقي (٥ : ٢١٩) ، والمهلى (٧ : ٢٠٣) ، والمغني

(٣ : ٣٦٣) ، والمجموع (٨ : ٢١٥) .

إِحْرَامِهِ وَلَا هَدْيٍ عَلَيْهِ وَلَا قَضَاءَ ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَ سَاقٍ هَدْيًا نَحْرَهُ ، فَقَدْ وَافَقَهُ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّهُ يَحِلُّ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي حِيلَ فِيهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ ، وَأَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَرُورَةً (٥) ؛ فَلَا يُسْقِطُ ذَلِكَ عَنْهُ فَرَضَ الْحَجِّ .

١٦٨٤٤ - وَخَالَفَهُ فِي وَجُوبِ الْهَدْيِ عَلَيْهِ ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ : عَلَيْهِ الْهَدْيُ يَنْحَرُهُ

(*) المسألة - ٤١٩ - الصرورة - من لم يحج عن نفسه

أجاز الحنفية - مع الكراهة - حج الصرورة ، ولم يشترطوا أن يكون النائب قد حج عن نفسه ، عملاً بإطلاق حديث الخثعمية : « حجي عن أبيك » من غير استفسار عن سبقها للحج عن نفسها ، وترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة عموم المقال أو الخطاب . أما سبب الكراهة فهو أنه تارك فرض الحج .

وكذلك قال المالكية : يكره الحج عن غيره أي في حالة الوصية بالحج بل أن يحج عن نفسه ، بناء على أن الحج واجب على التراخي ، وإلّا منع على القول بأنه على الفور وهو المعتمد عندهم .

وقال الشافعية والحنابلة : لا يصح الحج عن الغير ما لم يكن النائب قد حج عن نفسه حجة الإسلام ، للحديث السابق الذي أمر به النبي ﷺ رجلاً يلي عن شبرمة ، فقال له : « حج عن نفسك ، ثم عن شبرمة » ويحمل ترك الاستفصال في حديث الخثعمية على علمه عليه السلام بأنها حجت عن نفسها أولاً ، وإن لم يرو لنا طريق علمه بذلك ، جمعاً بين الأدلة كلها ، كما قال الكمال بن الهمام .

ويؤيده حديث آخر : « لا صرورة في الإسلام » أخرجه أبو داود ، وإسناده صحيح .

كذلك لا يجوز أن يتنفل بالحج والعمره ، وعليه فرضهما ، ولا يحج ولا يعتصر عن النذر وعليه فرض حجة الإسلام ؛ لأن النفل والنذر أضعف من حجة الإسلام ، فلا يجوز تقديمها عليها ، كحج غيره على حجه . فإن أحرم عن غيره ، وعليه فرضه ، انعقد إحرامه لنفسه عما عليه ، للرواية المتقدمة عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ قال لمن يحج عن شبرمة حججت عن نفسك ؟ قال : لا ، قال : فاجعل هذه عن نفسك ، ثم احجج عن شبرمة » .

فلو اجتمع على إنسان : حجة الإسلام ، وقضاء ، ونذر ، قدمت حجة الإسلام ، ثم القضاء ، ثم النذر .

فِي الْمَكَانِ الَّذِي حَبَسَ فِيهِ ، وَيَحِلُّ وَيَنْصَرِفُ .

١٦٨٤٥ - وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْمَحْصَرِ بَعْدُوا أَنَّهُ يَنْحَرُ هَدْيُهُ حَيْثُ حَصَرَ فِي الْحَرَمِ وَغَيْرِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَسُقْ هَدْيًا لَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِ هَدْيًا .

١٦٨٤٦ - وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْهَدْيِ ، فَإِذَا نَحَرَهُ فِي مَوْضِعِهِ حَلٌّ .

١٦٨٤٧ - وَهُوَ قَوْلُ أَشْهَبَ .

١٦٨٤٨ - وَاتَّفَقَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَنَّ الْمَحْصَرَ بَعْدُوا يَنْحَرُ هَدْيُهُ حَيْثُ حَبَسَ ، وَصَدٌّ ، وَمَنْعٌ فِي الْحِلِّ كَانَ أَوْ فِي الْحَرَمِ .

١٦٨٤٩ - وَخَالَفَهُمَا أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ ، وَسَنَدَّكَرَهُ بَعْدُ .

١٦٨٥٠ - وَاخْتَلَفَ فِي نَحْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، هَلْ كَانَ فِي الْحِلِّ

أَوْ الْحَرَمِ ؟ .

١٦٨٥١ - فَكَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ : لَمْ يَنْحَرِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَدْيُهُ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ إِلَّا

فِي الْحَرَمِ .

١٦٨٥١ م - وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ إِسْحَاقَ .

١٦٨٥٢ - وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ الْمَغَازِي وَغَيْرِهِمْ : لَمْ يَنْحَرِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَدْيُهُ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ إِلَّا فِي الْحِلِّ .

١٦٨٥٣ - وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَاحْتَجَّ يَقُولُ اللَّهُ (عز وجل) : ﴿ هُمْ الَّذِينَ

كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾ [الفتح : ٢٥] .

١٦٨٥٤ - وَذَكَرَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الْفَسَوِيُّ ، قَالَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، عَنْ مَجْمَعِ

ابن يعقوب^(١)، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا حُيِسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ نَحَرُوا بِالْحُدَيْبِيَةِ وَحَلَقُوا، فَبَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى رِيحًا عَاصِفًا، فَحَمَلَتْ شُعُورَهُمْ فَأَلْقَتْهَا فِي الْحَرَمِ.

١٦٨٥٥ - وَهَذَا يَبِينُ أَنَّهُمْ حَلَقُوا بِالْحِلِّ.

١٦٨٥٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَوْلُهُ (عز وجل) فِي يَوْمِ الْحُدَيْبِيَةِ:

﴿ لَا تَحْلُقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٦] يَعْنِي حَتَّى تَنْحَرُوا، وَمَحَلُّهُ هَذَا نَحْرُهُ.

١٦٨٥٧ - وَأَمَّا قَوْلُهُ لَهُ فِي الْبُذْنِ: ﴿ ثُمَّ مَحَلَّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٣٣] فَهَذَا لِمَنْ لَمْ يُنْعَمَ مِنْ دُخُولِ مَكَّةَ وَمَكَّةُ كُلُّهَا وَمِنَى مَسْجِدٌ لِمَنْ قَدَّرَ عَلَى الْوُصُولِ إِلَيْهَا، وَلَيْسَ الْبَيْتُ بِمَوْضِعِ النَّحْرِ.

١٦٨٥٨ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عَلَى الْمُحْصَرِ [أَنْ] يَقْدِمَ الْهَدْيَ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْحَرَهُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ.

(١) هو مجمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري القباني المدني. روى عن أبيه وابني عمه محمد وإبراهيم ابني إسماعيل ابن مجمع، ومحمد بن سليمان الكرمانى، وربيعة بن عبد الرحمن، ومعاوية بن السائب ابن أبي أمامة، وسعيد بن عبد الرحمن بن رقيش وغيرهم. وعنه يونس بن محمد المؤدب، ويحيى بن حسان، وإسماعيل بن أبي أويس، والقعنبي، وقتيبة، ومحمد ابن عيسى بن الطباع وغيرهم.

قال عثمان الدارمي عن ابن معين ليس به بأس وكذا قال النسائي وقال أبو حاتم لا بأس به. وقال ابن سعد كان ثقة، مات سنة ستين ومائة بالمدينة وذكره ابن حبان في الثقات وفاته سنة (١٦٠) التاريخ الكبير (٤: ١٠٤)، ثقات ابن حبان (٧: ٤٩٨)، تهذيب التهذيب (١٠: ٤٨).

١٦٨٥٩ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَكَثُرَ أَهْلُ الْعِرَاقِ :
الْإِحْصَارُ بِالْمَرَضِ ، وَالْإِحْصَارُ بَعْدُ سَوَاءٌ . وَتَبَيَّنَ مَذْهَبُهُمْ فِي ذَلِكَ فِي الْبَابِ بَعْدَ
هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٦٨٦٠ - وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا حَصْرَ إِلَّا حَصَرَ الْعَدُوَّ .

١٦٨٦١ - وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ .

١٦٨٦٢ - يُرِيدُونَ أَنَّ حَصْرَ الْعَدُوِّ لَا يُشَبِّهُهُ حَصْرُ الْمَرَضِ وَلَا غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَنْ
حَصَرَ بِالْعَدُوِّ خَاصَّةً يَحِلُّ فِي مَوْضِعِهِ عَلَى مَا وَصَفْنَا دُونَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ ،
وَالْمُحْصَرُ يَمْرَضُ لَا يَحِلُّهُ إِلَّا الطَّوْفُ وَالسَّغْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

١٦٨٦٣ - وَلَا قَضَاءَ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ عَلَى الْمُحْصَرِ بَعْدُ إِذَا قَاتَهُ مَا دَخَلَ
فِيهِ ، بِخِلَافِ مَنْ قَاتَهُ الْحَجُّ ، وَبِخِلَافِ الْمَرِيضِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَرُورَةً وَلَمْ يَحِجَّ
حُجَّةَ الْإِسْلَامِ ؛ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِهِ ذَلِكَ مِنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ .

١٦٨٦٤ - وَجُمْلَةُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْمُحْصَرِ بَعْدُ أَوْ مَرَضٍ أَنَّهُمَا عِنْدَهُ
سَوَاءٌ ، يَنْحَرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هَدْيُهُ فِي الْحَرَمِ ، وَيَحِلُّ يَوْمُ^(١) النَّحْرِ إِنْ شَاءَ ، وَعَلَيْهِ
حُجَّةٌ وَعُمْرَةٌ .

١٦٨٦٥ - وَهُوَ قَوْلُ الطَّبْرِيِّ .

١٦٨٦٦ - وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ ، وَلَا يَتَحَلَّلُ دُونَ يَوْمِ

النَّحْرِ .

(١) فِي (ك) : يَحِلُّ قَوْمَ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَكَلِمَةُ « قَوْم » سَبَقَ قَلَمُ مِنَ النَّاسِخِ .

١٦٨٦٧ - وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ .

١٦٨٦٨ - وَاخْتَلَفُوا فِيْمَنْ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ بِمَكَّةَ ، فَقَالَ مَالِكٌ : يَتَحَلَّلُ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ كَمَا لَوْ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ فِي الْحِلِّ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَكِّيًّا فَيُخْرَجُ إِلَى الْحِلِّ ثُمَّ يَتَحَلَّلُ بِعُمْرَةٍ .

١٦٨٦٩ - وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ : أَهْلُ مَكَّةَ فِي ذَلِكَ كَأَهْلِ الْآفَاقِ .

١٦٨٧٠ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : الْإِحْصَارُ بِعَدُوٍّ بِمَكَّةَ وَغَيْرِهَا سَوَاءٌ ؛ يَنْحَرُ هَذِيهِ وَيَحِلُّ مَكَانَهُ ^(١) .

١٦٨٧١ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا أَتَى مَكَّةَ مُحْرِمًا بِالْحَجِّ فَلَا يَكُونُ مُحْصَرًا .

١٦٨٧٢ - وَقَالَ مَالِكٌ : مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ فَلَيْسَ بِمُحْصَرٍ ، وَيُقِيمُ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَهْدِي .

١٦٨٧٣ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

١٦٨٧٤ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَكُونُ مُحْصَرًا .

١٦٨٧٥ - وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ حِي .

١٦٨٧٦ - وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهَا قَوْلٌ آخَرُ كَقَوْلِ مَالِكٍ سَوَاءٌ .

١٦٨٧٧ - وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي هَذَا الْبَابِ فَفِيهِ مِنَ الْفَقْهِ مَعَانٍ كَثِيرَةٌ ،

مِنْهَا :

١٦٨٧٨ - إِبَاحَةُ الْإِهْلَالِ وَالِدُخُولِ فِي الْإِحْرَامِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ سَلِمَ نَفَذَ ، وَإِنْ مَنَعَهُ

مَانَعُ صَنَعَ مَا يَجِبُ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَسَنَذَكُرُ مَسْأَلَةَ الْأَشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِهِ

فِي مَوْضِعِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٦٨٧٩ - وَفِيهِ رَكُوبُ الطَّرِيقِ فِي الْخَوْفِ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ فِيهِ سَلَامَةٌ الْمُهْجَةِ ، لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَخَفْ فِي الْفِتْنَةِ إِلَّا مَنَعَ الْوُصُولَ إِلَى الْبَيْتِ خَاصَّةً دُونَ الْقَتْلِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا فِي فِتْنَتِهِمْ يَقْتُلُونَ مَنْ لَا يُقَاتِلُهُمْ .

١٦٨٨٠ - وَأَمَّا قَوْلُهُ : « مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحُجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ » - وَقَدْ كَانَ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ - فَفِيهِ جَوَازُ إِدْخَالِ الْحُجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ . وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ (١) .

١٦٨٨١ - وَقَدْ ذَكَرْنَا هُنَاكَ مَا لِلْعُلَمَاءِ فِي إِدْخَالِ الْحُجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ ، وَإِدْخَالِ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحُجِّ ، وَفِي إِدْخَالِ الْحُجِّ عَلَى الْحُجِّ وَفِي إِدْخَالِ الْعُمْرَةِ عَلَى الْعُمْرَةِ .

١٦٨٨٢ - وَجَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَدْخَلَ الْحُجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ قَبْلَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ أَنَّهُ جَائِزٌ ، وَيَكُونُ قَارِنًا ، وَيَلْزَمُهُ مَا يَلْزَمُ مَنْ أَهْلٌ بِهِمَا مَعًا .

١٦٨٨٣ - وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ : لَهُ أَنْ يُدْخِلَ الْحُجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ وَإِنْ أَكْمَلَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ مَا لَمْ يَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ (٢) .

١٦٨٨٤ - وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَهُ أَنْ يُدْخِلَ الْحُجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ وَأَنْ يَسْعَى بَعْدَ الطَّوَافِ مَا لَمْ يَرْكَعْ رُكْعَتَيِ الطَّوَافِ .

(١) انظر باب « إفراد الحج »

(٢) في « التمهيد » (١٥ : ٢١٦) : « ما لم يكمل السعي بين الصفا والمروة ، وهذا كله شلوث عند أهل العلم » وانظر الفقرة التالية .

١٦٨٨٥ - وَهَذَا سُئِلَ لَا نَظَرَ فِيهِ ، وَلَا سَلَفَ لَهُ .

١٦٨٨٦ - وَقَالَ أَشْهَبُ : مَتَى طَافَ لِعُمْرَتِهِ شَوْطًا وَاحِدًا لَمْ يَكُنْ لَهُ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَيْهَا .

١٦٨٨٧ - وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٦٨٨٨ - وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ أَيْضًا فِيمَنْ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ بَعْدَ أَنْ أَخَذَ فِي الطَّوَافِ .

١٦٨٨٩ - فَقَالَ مَالِكٌ : مَنْ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ بَعْدَ أَنْ يَفْتَتِحَ الطَّوَافَ لَزِمَهُ ، وَصَارَ قَارِنًا .

١٦٨٩٠ - وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ . وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا قَبْلَ الْأَخْذِ بِالطَّوَافِ .

١٦٨٩١ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَكُونُ قَارِنًا .

١٦٨٩٢ - وَذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ قَوْلُ عَطَاءٍ .

١٦٨٩٣ - وَيَهِي قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

١٦٨٩٤ - وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ : « ثُمَّ نَفَذَ حَتَّى جَاءَ الْبَيْتَ فَطَافَ بِهِ طَوَافًا وَاحِدًا وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ مُجْزِيًا عَنْهُ ، وَأَهْدَى ، » فَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَالِكٍ فِي قَوْلِهِ أَنَّ طَوَافَ الدُّخُولِ إِذَا وَصَلَ بِالسَّعْيِ يَجْزِي عَنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ لِمَنْ تَرَكَهُ جَاهِلًا أَوْ لِسَنَةً وَلَمْ يُوَدَّهِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ . وَعَلَيْهِ الْهَدْيُ ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ غَيْرَ مَالِكٍ وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٦٨٩٥ - عَلَى أَنَّ تَحْصِيلَ مَذْهَبِهِ ، عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِهِ أَنَّهُ لَا يُجْزِي عَنْ طَوَافٍ

الإفاضة إلا ما كان من الوقوف بعرقة قبل الجمرة أو بعدها .

١٦٨٩٦ - وهو قول إسماعيل ومن بعده من البغداديين من المالكيين .

١٦٨٩٧ - وقال أبو الفرج ^(١) : هو الذي لا يجوز غيره . وأنكر رواية المصريين

عن مالك .

١٦٨٩٨ - وجمهور العلماء على أن طواف القدوم لا يجزئ عن طواف

الإفاضة ، لأن طواف قبل عرقة ساقط عن المكى ، وعن المراهق .

١٦٨٩٩ - وهم مجمعون على أن طواف الإفاضة الذي يجزي عن طواف

القدوم إذا وصل بالسعي بين الصفا والمروة للناسي والجاهل إذا رجع إلى بلده ،

وعليه دم . فإن كان مراهقاً أو مكياً فلا دم عليه ولا شيء . وهذا ما لا خلاف فيه عن

مالك وغيره .

١٦٩٠٠ - وهذا يدل على أن قول مالك ومن قول الجمهور على أن الطواف

المفترض في الحج طواف واحد لا غير وما سواه سنة . إلا أن حكم طواف الإفاضة

وسنته أن يكون يوم النحر مما بعده إلى آخر أيام التشريق .

١٦٩٠١ - وفيما ذكرنا أيضاً عن ابن عمر حجة لمالك والشافعي وأكثر أهل

الحجاز في أن القارن يجزئه طواف واحد لحجه وعمرته .

١٦٩٠٢ - وسند ذكر اختلاف العلماء في ذلك عند ذكر حديث عائشة وقولها

(١) أبو الفرج هو عمرو بن محمد ، تقدم في (١ : ٨٩٤) .

فيه : « وَأَمَّا الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ أَوْ جَمَعُوا الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا ، فِي مَوْضِعِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ^(١) .

١٦٩٠٣ - وَقَالَ الْقَعْنَبِيُّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ فِي هَذَا الْبَابِ : « وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ مُجْزِئًا عَنْهُ وَأَهْدَى شَأْنًا » ، وَلَمْ يَقُلْهُ فِي « الْمَوْطَأِ » يَحْيَى ، وَلَا ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَلَا أَبُو الْمُصَنَّبِ .

١٦٩٠٤ - وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِيمَا عَلَى الْقَارِنِ مِنَ الْهَدْيِ أَوْ الصِّيَامِ ؛ فَرُوي عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ الْقَارِنَ أَوْ الْمُتَمَتِّعَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هَدْيٌ بَدَنَةٌ أَوْ بَقَرَةٌ . وَكَانَ يَقُولُ ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] بَدَنَةٌ أَوْ بَقَرَةٌ . يُرِيدُ بَدَنَةً دُونَ بُدْنِهِ أَوْ بَقَرَةً مِنْ بَقَرِهِ ، وَهَذَا مِنْ مَذْهَبِهِ مَشْهُورٌ مَعْلُومٌ مُحْفُوظٌ ، وَهُوَ يَرُدُّ رِوَايَةَ الْقَعْنَبِيِّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ هَذَا ، وَيَشْهَدُ بِأَنَّهُ وَهَمٌ فِي قَوْلِهِ « وَأَهْدَى شَأْنًا » .

١٦٩٠٥ - إِلَّا أَنَّ جُمْهُورَ الْعُلَمَاءِ قَالُوا فِي مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ (عزَّ وجلَّ) : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] قَالُوا : شَأْنًا .

(١) يأتي في باب : « دخول الحائض مكة » ، وأرادت بذلك الذين قرنوا الحج والعمرة ؛ لأنها فصلت بالواو بين من أهل بحج ، وبين من أهل بعمرة فتمتع بها . وبين من جمع الحج والعمرة ؛ ثم قالت : فأما الذين أهلوا بعمرة ، فإنهم طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى بحجهم ؛ وأما الذين كانوا أهلوا بالحج أو جمعوا الحج والعمرة ، فإنما طافوا لهما طوافاً واحداً - ولم تقل : وأما الذين أهلوا بعمرة - تعني من تمتع ؛ فدل على أنها أرادت من قرن - والله أعلم .

وقد رفع الإشكال في ذلك ، ما روي عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه قرن بين الحج والعمرة ، وطاف لهما طوافاً واحداً - ولم يزد على ذلك ؛ وقال : هكذا صنع رسول الله - ﷺ .

١٦٩٠٦ - رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ^(١) ، وَعَلِيٍّ^(٢) ، وَأَبْنِ عَبَّاسٍ^(٣) وَغَيْرِهِمْ ، وَعَلَيْهِ جَمَاعَةُ أَهْلِ الْفَتْوَى بِالْأَمْصَارِ .

١٦٩٠٧ - وَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ فِي الْقَارِنِ إِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ ، هُوَ وَالْمُتَمَتِّعُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ .

١٦٩٠٨ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجْزِي الْقَارِنَ فِي ذَلِكَ شَاةٌ قِيَاساً عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ، قَالَ . وَهُوَ أَخَفُّ شَأْنًا مِنَ الْمُتَمَتِّعِ .

١٦٩٠٩ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ : يَجْزِيهِ شَاةٌ ، وَالْبَقَرَةُ أَفْضَلُ ، وَلَا يَجْزِيهِ عَنْهُمْ إِلَّا الدَّمُ عَنِ الْمَعْسَرِ وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ عَنْهُمْ سَوَاءٌ ، قِيَاساً عَلَى مَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ غَيْرَ مُحْرِمٍ ، وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ ، أَوْ رَمَى الْجِمَارِ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُهَا أَنْ عَلَيْهِ دَمًا وَلَا يَجْزِيهِ مِنْهُ صِيَامٌ .

١٦٩١٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قِيَاسُ الْقَارِنِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ أَوْلَى ، وَأَقْرَبُ ، وَأَصَوَّبُ مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى مَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ ، أَوْ تَرَكَ رَمَى الْجِمَارِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمَوْجِبَ لِلدَّمِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْقَارِنِ ، وَهُوَ سَقُوطُ السَّعْيِ عَنْهُ لِحُجِّهِ أَوْ لِعُمْرَتِهِ مِنْ بَلَدِهِ

١٦٩١١ - وَاحْتِجَّ مَنْ أَوْجَبَ الْقَضَاءَ عَلَى الْمُحْصِرِ بَعْدَهُ بِمَا أَخْبَرْنَا بِهِ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا

(١) كما في قصة الصبي بن معبد ، وقد تقدمت ، وحديثه في مسند أحمد (١ : ١٤) ، وغيره . انظر المحلى (٧ : ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥١)

(٢) الموطأ : ٣٨٦ ، وسنن البيهقي (٥ : ٢٤)

(٣) سنن البيهقي (٥ : ٢٤) ، المحلى (٧ : ١٥٠) ، المغني (٣ : ٤٦٩) .

النفيلى ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا حَاضِرٍ الْحَمِيرِيَّ يُحَدِّثُ أَبِي مَيْمُونُ بْنُ مَهْرَانَ ، قَالَ : خَرَجْتُ مُعْتَمِرًا عَامَ حَاصِرِ ابْنِ الزُّبَيْرِ أَهْلَ الشَّامِ بِمَكَّةَ وَبَعَثَ مَعِيَ رَجُلًا مِنْ قَوْمِي بِهِدْيٍ ، فَلَمَّا انْتَهَيْتُ إِلَى أَهْلِ الشَّامِ مَتَّعُونِي أَنْ أَدْخُلَ الْحَرَمَ ؛ فَتَحَرْتُ الْهَدْيَ مَكَانِي ثُمَّ حَلَلْتُ ، ثُمَّ رَجَعْتُ ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ خَرَجْتُ لِأَقْضِيَ عُمْرَتِي ، فَاتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ، فَسَأَلْتُهُ ؟ فَقَالَ : أَبْدِلِ الْهَدْيَ ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَبْدُلُوا الْهَدْيَ الَّذِي نَحَرُوا عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ ^(١) .

١٦٩١٢ - قَوْلُهُ : « خَرَجْتُ الْعَامَ الْمُقْبِلَ لِأَقْضِيَ عُمْرَتِي » ، لَيْسَ فِيهِ قَوْلٌ غَيْرُ قَوْلِهِ ، وَالْخَبَرُ عَنْ نَفْسِهِ لَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ حُجَّةٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّمَا قَالَ لَهُ : أَبْدِلِ الْهَدْيَ .

١٦٩١٣ - وَذَلِكَ حُجَّةٌ لِلشَّافِعِيِّ وَأَشْهَبَ فِي إِبْجَابِهِمَا الْهَدْيَ عَلَى الْمُحْصَرِّ دُونَ الْقَضَاءِ .

١٦٩١٤ - وَاحتج أيضاً مَنْ قَالَ بِإِبْجَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْمُحْصَرِّ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ مِنْ عَامِ الْحُدَيْبِيَّةِ قَضَاءَ لَيْلِكَ الْعُمْرَةِ قَالُوا : وَلِذَلِكَ قِيلَ لَهَا عُمْرَةُ الْقَضَاءِ .

١٦٩١٥ - وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَسَرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ » ، وَعَلَيْهِ حُجَّةٌ أُخْرَى وَعُمْرَةٌ ^(٢) .

(١) أخرجه أبو داود في المناسك (١٨٦٤) ، باب « الإحصار » (٢ : ١٧٣ - ١٧٤) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٤٥٠/٣ ، الدارمي في السنن ٦١/٢ ، كتاب المناسك ، باب في المحصر =

١٦٩١٦ - قَالُوا : وَكَذَلِكَ كُلُّ مَمْنُوعٍ مَحْبُوسٌ ، مَمْنُوعٌ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ بِعَدُوٍّ أَوْ بِغَيْرِ عَدُوٍّ ، يَحِلُّ وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى إِنْ كَانَ حَاجِبًا أَوْ عُمْرَةً إِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا .

١٦٩١٧ - وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمُحْصِرَ بِعَدُوٍّ يَنْحَرُ هَدْيَهُ وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ قَدْ حَلَّ بِفِعْلِهِ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، احْتِجَّ بِأَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقُلْ لَوَاحِدٍ مِنْهُمْ

= يعلو . وأبو داود في المناسك ، باب الإحصار ، الحديث (١٨٦٢) و (١٨٦٣) ، والترمذي في الحج ، باب ما جاء في الذي يهل بالحج فيكسر أو يعرج ، الحديث (٩٤٠) ، وقال : (حسن صحيح) وفي طبعة أخرى ، قال : حسن ، ثم أضاف : وقد روى غير واحدٍ عن الْحَجَّاجِ الصَّوَّافِ ، نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ . وَرَوَى مَعْمَرٌ وَمُعَاوِيَةُ ابْنُ سَلَامٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ ، عَنْ الْحَجَّاجِ ابْنِ عَمْرٍو ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ . وَحَجَّاجُ الصَّوَّافِ لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَافِعٍ . وَحَجَّاجٌ ثِقَةٌ حَافِظٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : رِوَايَةُ مَعْمَرٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ أَصَحُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ ، عَنْ الْحَجَّاجِ ابْنِ عَمْرٍو ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، نَحْوَهُ .

وأخرجه النسائي في المجتبى من السنن ١٩٨/٥ ، كتاب مناسك الحج (٢٤) ، باب فيمن أحصر بعدو (١٠٢) ، وابن ماجه في السنن ١٠٢٨ / ٢ ، كتاب المناسك (٢٥) ، باب المحصر (٨٥) ، الحديث (٣٠٧٧) ، والدارقطني في السنن ٢٧٧/٢ - ٢٧٨ ، كتاب الحج ، باب المواقف ، الحديث (١٩١) ، والحاكم في المستدرک ٤٨٢/١ - ٤٨٣ ، كتاب المناسك ، باب من كسر أو عرج فقد حل ، وقال : (صحيح على شرط البخاري) وأقره الذهبي ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢٠/٥ ، كتاب الحج ، باب من رأى الإحلال بالإحصار بالمرض وفي « معرفة السنن والآثار » (٧ : ١٠٨١٤) ، وقال : اختلف في إسناده ، وضعفه البغوي . شرح السنة (٧ : ٢٨٨) .

في العام المقبل : إِنَّ هَذِهِ الْعُمْرَةَ لِي وَلَكُمْ قَضَاءٌ عَنِ الْعُمْرَةِ الَّتِي صَدَدْنَا عَنْهَا وَحَصَرْنَا.

١٦٩١٨ - وَمَعْلُومٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاضَى عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ قُرَيْشًا عَلَى أَنْ يَحُجَّ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ .

١٦٩١٩ - وَقَوْلُهُمْ عُمْرَةُ الْقَضَاءِ ، وَعُمْرَةُ الْقَضِيَّةِ سَوَاءٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ لَا شَرِيكَ لَهُ .

١٦٩٢٠ - وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِيمَنْ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ أَنَّهُ إِذَا غَلَبَ عَلَيْهِ رَجَاؤُهُ فِي الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ وَأَدْرَكَ الْحَجَّ أَنَّهُ يُقِيمُ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَأْسَ ، فَإِذَا يَمَسُّ حُلًّا عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ نَحَرَ وَقَصَرَ وَرَجَعَ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَرُورَةً .

١٦٩٢١ - وَخَالَفَهُمُ الْعِرَاقِيُّونَ فَأَوْجَبُوا عَلَيْهِ الْقَضَاءَ .

١٦٩٢٢ - وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ ، وَعُكْرَمَةَ ، وَإِبْرَاهِيمَ ، وَالشَّعْبِيِّ .

(٣٢) باب ما جاء فيمن أحصر بغير عدو^(*)

٧٧٢ - مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : الْمُحْصَرُّ بِمَرَضٍ لَا يَحِلُّ . حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِ شَيْءٍ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا ، أَوْ الدَّوَاءِ ، صَنَعَ ذَلِكَ وَاقْتَدَى ^(١) .

٧٧٣ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ : الْمُحْرِمُ لَا يُحِلُّهُ إِلَّا الْبَيْتُ ^(٢) .

٧٧٤ - وَعَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتَيَانِي ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، كَانَ قَدِيمًا ؛ أَنَّهُ قَالَ : خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ . حَتَّى إِذَا كُنْتُ بَعْضَ الطَّرِيقِ . كُسِرَتْ فَخْذِي . فَأَرْسَلْتُ إِلَى مَكَّةَ . وَبَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، وَالنَّاسُ . فَلَمْ يُرَخِّصْ لِي أَحَدٌ أَنْ أَحِلَّ . فَأَقَمْتُ عَلَى ذَلِكَ الْمَاءِ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ . حَتَّى أَحَلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ^(٣) .

١٦٩٢٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي ذَكَرَ مَالِكٌ فِي حَدِيثِهِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ هُوَ أَبُو قَلَابَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ الْجَرْمِيِّ ^(٤) . شَيْخُ أَيُّوبَ السَّخْتَيَانِي وَمُعَلَّمُهُ

(*) المسألة - ٤٢٠ - من أصابه المرض بعد الإحرام لزمه عند المالكية ، والحنبالية ، والشافعية : أن يقيم على إحرامه حتى يبرأ ، وإن طال ذلك وأجاز الحنفية : التحلل بالمرض ، كالحصر بالعدو .

(١) الموطأ : ٣٦١ ، والمجموع (٨ : ٢٦٧) ، والمغني (٣ : ٣٦٣) ، وتفسير القرطبي (٢ : ٣٧١) .

(٢) الموطأ : ٣٦١ .

(٣) الموطأ : ٣٦١ ، وتفسير الطبري (٢ : ١٣١) ، وسنن البيهقي (٥ : ٢١٩) .

(٤) هو عبد الله بن زيد بن عمرو ، ويقال : ابن عامر بن نائل بن مالك بن عبيد بن علقمة بن سعد بن كثير بن غالب بن عدي بن يثس بن طرود بن قدامة بن جرم ، أبو قلابَةَ الجَرْمِيِّ الْبَصْرِيِّ أَحَدَ الْأُمَمَةِ الْأَعْلَامِ ، قَدِمَ الشَّامَ ، وَسَكَنَ دَارِهَا ، وَهُوَ ابْنُ أَخِي أَبِي الْمُهَلَّبِ الْجَرْمِيِّ .

روى عن : أنس بن مالك الأنصاري ، وأنس بن مالك الكعبي ، وثابت بن الضحّاك الأنصاري ، وجعفر بن عمرو بن أمية الضمري ، وعبد الله بن عباس ، وابن عمر ، وقيل : لم يسمع منهما ، وعمر بن الخطاب ، ولم يدركه ، ومعاوية بن أبي سفيان ، والتعيمان بن بشير ، وقيل : لم يسمع منهما ، وغيرهم .

روى عنه : أيوب السخيتاني ، وخالد الخذاء ، وحמיד الطويل ، ودلود بن أبي هند ، وغيرهم . ذكره محمد بن سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة ، وقال : كان ثقة . كثير الحديث ، وكان ديواته بالشام .

وقال علي بن أبي حملة : قدّم علينا مسلم بن يسار دمشق فقلنا له يا أبا عبد الله ، لو علم الله أن بالعراق من هو أفضل منك لجمعنا به . فقال : كيف لو رأيتم عبد الله بن زيد أبا قلابة الجرّمي ؟ قال : فما ذهبت الأيام والليالي حتى قدم علينا أبو قلابة .

وقال القاضي عبد الجبار بن محمد الحولاني في تاريخ داريا مولده بالبصرة ، وقدّم الشام ، ونزل داريا وسكن بها عند ابن عمّه يهّس بن صهيب بن عامر بن نائل .

وقال أشهب ، عن مالك : مات ابن المسيّب ، والقاسم ولم يتركوا كتباً ، ومات أبو قلابة فبلغني أنه ترك جمل يغلر كتباً .

وقال أيوب ، عن مسلم بن يسار : لو كان أبو قلابة من العجم لكان مؤيد مؤيدان - يعني : قاضي القضاة - .

وقال حماد بن زيد ، عن أبي خُشَيْبَةَ صاحب الزبّادي : ذكر أبو قلابة عند محمد بن سيرين ، فقال : ذاك أخي حقاً .

وقال ابن عوّن : ذكر أيوب محمد حديث أبي قلابة ، فقال : أبو قلابة إن شاء الله ثقة ، رجل صالح ، ولكن عن ذكره أبو قلابة .

قال أبو حاتم : لا يعرف لأبي قلابة تدليس وكان من الفقهاء ذوي الألباب ، وأريد على القضاء ، فهرب ، ومات في سنة (١٠٦) ، وقد ذهب يده ، ورجلاه ، وبصره ، وهو - مع ذلك - حامد شاكّر

وترجمته في : تهذيب التهذيب (٥ : ٢٢٤) و مصنف ابن أبي شيبة : ١٣ / ٨٢ / ١٥٧ ، وطبقات ابن سعد : ١٨٣/٧ ، وتاريخ الدوري : ٣٠٩/٢ ، وطبقات خليفة : ٢١١ ، تاريخ البخاري الكبير : ٩٢ / ٥ ، والمعارف لابن قتيبة : ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، والترمذي : ١٢٩/٤ حديث =

١٦٩٢٤ - رَوَى حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، قَالَ : خَرَجْتُ مُعْتَمِرًا ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِبَعْضِ الْمِيَاهِ وَقَعْتُ عَلَى رِجْلِي فَكُسِرَتْ ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، فَسُئِلَا ؟ فَقَالَا : الْعُمَرَةُ لَيْسَ لَهَا وَقْتُ كَوَقْتِ الْحَجِّ يَكُونُ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ . قَالَ : فَبَقِيتُ عَلَى ذَلِكَ الْمَاءِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَوْ سَبْعَةَ مُحْرَمًا حَتَّى وَصَلْتُ إِلَى الْبَيْتِ ^(١) .

٧٧٥ - مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ حُسِ دُونَ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ، وَيَبِينَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ ^(٢) .

١٦٩٢٥ - مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ؛ أَنَّ سَعِيدَ ابْنَ حُزَابَةَ الْمَخْزُومِيَّ ، صُرِعَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ . فَسَأَلَ : مَنْ يَلِي عَلَى الْمَاءِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ ؟ فَوَجَدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ ، وَمَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ ، فَذَكَرَ لَهُمُ الَّذِي عَرَضَ لَهُ فَكُلُّهُمْ أَمَرَهُ أَنْ يَتَدَاوَى بِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ . وَيَقْتَدِي . فَإِذَا صَحَّ اعْتَمَرَ ، فَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ . ثُمَّ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ ، وَيَهْدِي مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ^(٣) .

= ١٥٦٠ / ٤ / ١٣٦ حديث ١٥٦٨ ، ٩/٥ حديث ٢٦١٢ ، المعرفة والتاريخ (٦٥:٢) والجرح والتعديل: ٥٧/٥ ، والمراسيل لابن أبي حاتم : ١١٠/١٠٩ ، وثقات ابن حبان : ٥٢/٥ وحلية الأولياء : ٢٨٢/٢ ، وجمهرة ابن حزم : ٤٥١ ، والجمع لابن القيسراني : ٢٥١/١ وتاريخ دمشق : ٥٣٥ ، وسير أعلام النبلاء ٤/٤٦٨ ، ٤٧٥ ، وتذكرة الحفاظ : ٩٤ ، والعبر : ١٢٧/١ ، وتاريخ الإسلام : ٢٢١/٤ .

(١) تفسير الطبري (٢ : ١٣١) ، وسنن البيهقي (٥ : ٢١٩) .

(٢) الموطأ : ٣٦١ ، والمجموع (٨ : ٢٦٧) ، وتفسير القرطبي (٢ : ٣٧١) والمغني (٣ : ٣٦٣) .

(٣) الموطأ : ٣٦٢ .

١٦٩٢٦ - قَالَ مَالِكٌ : وَعَلَى هَذَا ، الْأَمْرُ عِنْدَنَا . فِيمَنْ أَحْصِرَ بِغَيْرِ عَذْرٍ . وَقَدْ أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، أبا أيوبَ الْأَنْصَارِيُّ وَهَبَارَ بْنَ الْأَسْوَدِ ، حِينَ فَاتَهُمَا الْحَجُّ ، وَآتَىا يَوْمَ التَّحْرِ : أَنْ يَحِلَّا بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ يَرْجِعَا حَلَالًا . ثُمَّ يَحُجَّانِ عَامًا قَابِلًا ، وَيَهْدِيَانِ . فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ .

١٦٩٢٧ - قَالَ مَالِكٌ : وَكُلُّ مَنْ حُبِسَ عَنِ الْحَجِّ بَعْدَ مَا يُحْرَمُ ، إِمَّا بِمَرَضٍ أَوْ بِغَيْرِهِ . أَوْ يَخْطُلُ مِنَ الْعَدَدِ أَوْ خَفِيَ عَلَيْهِ الْهَلَالُ ، فَهُوَ مُحْصَرٌّ . عَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُحْصَرِّ (١) .

١٦٩٢٨ - وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ أَهْلٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِالْحَجِّ ، ثُمَّ أَصَابَهُ كَسْرٌ ، أَوْ بَطْنٌ مُتَحَرِّقٌ . أَوْ امْرَأَةٌ تَطْلُقُ . قَالَ مَنْ أَصَابَهُ هَذَا مِنْهُمْ فَهُوَ مُحْصَرٌّ . يَكُونُ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى أَهْلِ الْآفَاقِ ، إِذَا هُمْ أَحْصِرُوا .

١٦٩٢٩ - قَالَ مَالِكٌ : فِي رَجُلٍ قَدِمَ مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . حَتَّى إِذَا قَضَى عُمْرَتَهُ أَهْلُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ . ثُمَّ كَسِرَ أَوْ أَصَابَهُ أَمْرٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَحْضُرَ مَعَ النَّاسِ الْمَوْقِفَ . قَالَ مَالِكٌ : أَرَى أَنْ يُقِيمَ . حَتَّى إِذَا بَرَأَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ . ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ . وَيَسْئَلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ يَحِلُّ . ثُمَّ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ .

١٦٩٣٠ - قَالَ مَالِكٌ : فِيمَنْ أَهْلُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ . ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . ثُمَّ مَرِضَ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَحْضُرَ مَعَ النَّاسِ الْمَوْقِفَ .

١٦٩٣١ - قَالَ مَالِكٌ : إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ . فَإِنْ اسْتَطَاعَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ ، فَدَخَلَ

بِعُمْرَةٍ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ لِأَنَّ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ لَمْ يَكُنْ نَوَاهُ لِلْعُمْرَةِ . فَلِلَّذَلِكَ يَعْمَلُ بِهَذَا . وَعَلَيْهِ حُجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ . فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ . فَأَصَابَهُ مَرَضٌ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَجِّ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . حَلَّ بِعُمْرَةٍ وَطَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ . وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ لِأَنَّ طَوَافَهُ الْأَوَّلَ ، وَسَعْيَهُ ، إِنَّمَا كَانَ نَوَاهُ لِلْحَجِّ . وَعَلَيْهِ حُجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ .

١٦٩٣٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ فِي الْمُحْضَرِ بِمَرَضٍ ؛ إِنَّهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ فَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْحِجَازِ .

١٦٩٣٣ - وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ ^(١) .

١٦٩٣٤ - وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْنَادُ .

١٦٩٣٥ - وَمَا أَعْلَمَ لِابْنِ عُمَرَ مُخَالَفًا مِنَ الصَّحَابَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا ابْنَ مَسْعُودٍ ؛ إِنَّهُ قَالَ فِي الْمُحْضَرِ بِمَرَضٍ إِذَا بَعَثَ بِهَدْيٍ وَوَاعَدَ صَاحِبَهُ ثُمَّ يَوْمَ يَنْحَرُهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَحِلَّ وَهُوَ بِمَوْضِعِهِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ .

١٦٩٣٦ - وَقَدْ رَوَى مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ^(٢) طَرِيقَ مُنْقَطِعٍ لَا

يُحْتَجُّ بِهِ .

١٦٩٣٧ - وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ ، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ .

١٦٩٣٨ - وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ .

(١) الموطأ : ٣٦١ ، والمجموع (٨ : ٢٦٧) ، والجامع لأحكام القرآن (٢ : ٣٧١) ، والمغني (٣ : ٣٦٣) .

(٢) زيادة متعينة

١٦٩٣٩ - وَشَدَّتْ طَائِفَةٌ ، قَالَتْ : مَنْ أَحْصِرَ بِمَرَضٍ أَوْ كَسَرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي عَرَضَ لَهُ هَذَا فِيهِ وَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ .

١٦٩٤٠ - وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا أَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ .

١٦٩٤١ - وَحُجَّتْهُمْ حَدِيثُ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [يَقُولُ] ^(١) : « مَنْ كَسَرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى » ^(٢) .

١٦٩٤٢ - رَوَاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عَثْمَانَ الصَّوَّافِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عِكْرَمَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْحَجَّاجُ بْنُ عَمْرٍو ، فَذَكَرَهُ .

١٦٩٤٣ - قَالَ عِكْرَمَةُ : حَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ فَقَالَا : صَدَقَ .

١٦٩٤٤ - هَكَذَا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي عَثْمَانَ الصَّوَّافِ بِإِسْنَادِهِ الْمَذْكُورِ .

١٦٩٤٥ - وَرَوَاهُ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَدْخَلُوا بَيْنَ عِكْرَمَةَ وَبَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ .

١٦٩٤٦ - وَقَدْ ذَكَرْنَا الْأَسَانِيدَ بِذَلِكَ عَنْهُمْ فِي « التَّمْهِيدِ » ^(٣) .

١٦٩٤٧ - وَهَذَا يَحْتَمِلُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مَعْنَى قَوْلِهِ « فَقَدْ حَلَّ » أَيْ فَقَدْ حَلَّ لَهُ أَنْ يَحِلَّ بِمَا يَحِلُّ بِهِ الْمُحْصَرُّ مِنَ النَّحْرِ أَوْ الذَّبْحِ ، لَا أَنَّهُ قَدْ حَلَّ بِمَا نَزَلَ بِهِ مِنْ إِحْرَامِهِ .

(١) زيادة متعينة

(٢) تقدم في الفقرة (١٦٩١٥) .

(٣) (٢٠٨ : ٢٠٩) .

١٦٩٤٨ - قالوا : وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ : قَدْ حَلَّتْ فُلَانَةٌ لِلرِّجَالِ ، إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا . يُرِيدُونَ بِذَلِكَ : حَلَّ لِلرِّجَالِ أَنْ يَخْطُبُوهَا وَيَتَزَوَّجُوهَا بِمَا تَحِلُّ بِهِ الْفُرُوجَ فِي النِّكَاحِ مِنَ الصَّدَاقِ وَغَيْرِهِ .

١٦٩٤٩ - هَذَا تَأْوِيلُ مَنْ ذَهَبَ [مَذْهَبَ] ^(١) الْكُوفِيِّينَ .

١٦٩٥٠ - وَتَأْوِيلُ مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ الْحِجَازِيِّينَ : « أَيُّ فَقَدْ حَلَّ » : إِذَا وَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ حَلًا كَامِلًا . وَحَلَّ لَهُ بِنَفْسِ الْكَسْرِ وَالْعَرَجِ أَنْ يَفْعَلَ مَا شَاءَ مِنْ إِلْقَاءِ التُّقْثِ ، وَيَفْتَدِي .

١٦٩٥١ - وَلَيْسَ الصَّحِيحُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَتَبَيَّنَ فِيهِ مَذْهَبُهُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَالْحِجَازِيِّينَ .

١٦٩٥٢ - وَأَمَّا أَهْلُ الْعِرَاقِ فَتَذَكَّرُ نَصُوصَ أَقْوَالِهِمْ لِيُوقِفَ كَذَلِكَ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ .

١٦٩٥٣ - قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ إِذَا أُخْصِرَ الْمُحْرِمُ بِالْحَيْضِ بَعَثَ بِهِدْيٍ فَنَحَرَ عَنْهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَإِنْ نَحَرَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِهِ .

١٦٩٥٤ - وَجُمْلَةُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ : أَنَّهُ إِذَا أُخْصِرَ الرَّجُلُ بَعَثَ بِهِ وَوَاعَدَ الْمُبْعُوثَ مَعَهُ يَوْمًا يَذْبَحُهُ فِيهِ ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ حَلَّقَ - عِنْدَ أَبِي يُونُسَ - أَوْ قَصَرَ - وَحَلَّ وَرَجَعَ .

١٦٩٥٥ - فَإِنْ كَانَ مُهَلًا بِحَيْضٍ قَضَى حَجَّةً وَعُمْرَةً ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُ بِالْحَيْضِ صَارَ عُمْرَةً . وَإِنْ كَانَ قَارِنًا قَضَى حَجَّةً وَعُمْرَتَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ مُهَلًا بِعُمْرَةٍ قَضَى عُمْرَةً .

١٦٩٥٦ - وَسَوَاءٌ عِنْدَهُمُ الْمُحْصَرُ يَعْدُو أَوْ يَمْرَضُ .

١٦٩٥٧ - وَذَكَرَ الْجَوْزْجَانِيُّ ، قَالَ : قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ فَأَحْصَرَ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَبْعَثَ بِشَيْءٍ هَدْيٍ فَيُشْتَرَى لَهُ بِمَكَّةَ ، فَيَذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ النُّحْرِ وَيَحِلُّ ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَلَيْسَ عَلَيْهِ تَقْصِيرٌ قِي قولِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ نُسْكَ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِنَ النُّسْكِ شَيْءٌ .

١٦٩٥٨ - وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : يَقْصُرُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٦٩٥٩ - وَقَالُوا : إِنْ فَعَلَ فَالْهَدْيُ ، فَإِنْ شَاءَ أَقَامَ مَكَانَهُ ، وَإِنْ شَاءَ انْصَرَفَ ، وَإِنْ كَانَ مُهْلًا بِعُمْرَةٍ بَعَثَ فاشْتَرَى لَهُ الْهَدْيَ ، وَتَوَاعَدَهُمْ يَوْمًا ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ حَلًّا وَكَانَ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ مَكَانَهَا .

١٦٩٦٠ - قَالُوا : وَإِذَا كَانَ الْمُحْصَرُ قَارِنًا فَإِنَّهُ يُبْعَثُ فَيُشْتَرَى لَهُ هَدْيَانِ فَيَنْحَرَانِ عَنْهُ ، وَيَحِلُّ ، وَعَلَيْهِ عُمَرَتَانِ وَحَجَّةٌ ، فَإِنْ شَاءَ قَضَى الْعُمَرَتَيْنِ مُتَفَرِّقَتَيْنِ وَالْحَجَّةَ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ شَاءَ ضَمَّ الْعُمَرَتَيْنِ إِلَى الْحَجَّةِ .

١٦٩٦١ - وَهَكَذَا عِنْدَهُمُ الْمُحْصَرُ بِأَيِّ كَانَ : يَعْدُو أَحْصَرَ أَوْ يَمْرَضُ : يَذْبَحُ هَدْيُهُ فِي الْحَرَمِ ، وَيَحِلُّ قَبْلَ يَوْمِ النُّحْرِ إِنْ سَاقَ هَدْيًا ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ .

١٦٩٦٢ - هَذَا قولُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَهُوَ قولُ الطَّبْرِيِّ .

١٦٩٦٣ - وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَا يَتَحَلَّلُ دُونَ يَوْمِ النُّحْرِ إِنْ كَانَ حَاجًّا .

١٦٩٦٤ - وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ .

١٦٩٦٥ - وَرَوَى مِنْهُ ذَلِكَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْمُحْضَرِ بِعُمْرَةٍ مَتَى شَاءَ ، وَيَنْحَرُ هَدْيُهُ سِوَاءَ بَقِي الإِحْصَارِ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ أَوْ زَالَ .

١٦٩٦٦ - وَرَوَى زُفَرٌ ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : أَنَّهُ إِنْ بَقِيَ الإِحْصَارُ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ جَزَى ذَلِكَ عَنْهُ ، وَكَانَ عَلَيْهِ قِضَاءُ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَإِنْ صَحَّ قَبْلَ فَوْتِ الْحَجِّ لَمْ يَجْزِهِ وَكَانَ مُحْرَمًا بِالْحَجِّ عَلَى حَالِهِ .

١٦٩٦٧ - قَالَ : وَلَوْ صَحَّ فِي الْعُمْرَةِ بَعْدَ أَنْ بَعَثَ بِالْهَدْيِ نَظَرَ ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِدْرَاكِ الْهَدْيِ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ مَضَى حَتَّى يَقْضِيَ عُمْرَتَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ حَلَّ إِذَا نَحَرَ عَنْهُ الْهَدْيُ .

١٦٩٦٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَّا قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ فِيهِ ضَعْفٌ وَتَنَاقُضٌ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُجِيزُونَ لِمُحْضَرٍ بَعْدُوَ وَلَا بِمَرَضٍ أَنْ يَحِلَّ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيُهُ فِي الْحَرَمِ ، وَإِنْ أَجَازُوا لِلْمُحْضَرِ بِمَرَضٍ أَنْ يَبْعَثَ بِهَدْيٍ وَيُوَاعِدَ حَامِلُهُ يَوْمَ يَنْحَرُهُ فِيهِ فَيَحْلُقُ وَيَحِلُّ ، فَقَدْ أَجَازُوا لَهُ أَنْ يَحِلَّ عَلَى غَيْرِ يَقِينٍ مِنْ نَحْرِ الْهَدْيِ وَبُلُوغِهِ ، وَحَمْلُوهُ عَلَى الإِحْلَالِ بِالظُّنُونِ ، وَالْعُلَمَاءُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ لَزِمَهُ شَيْءٌ مِنْ فَرَائِضِهِ أَنْ يَخْرَجَ مِنْهُ بِالظَّنِّ ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ ظَنٌّ قَوْلُهُمْ : لَوْ عَطَبَ ذَلِكَ الْهَدْيُ ، أَوْ ضَلَّ أَوْ سُرِقَ ؛ فَحُلُّ مُرْسَلُهُ وَأَصَابَ النِّسَاءَ وَصَادَ ؛ أَنَّهُ يَعُودُ حَرَامًا ، وَعَلَيْهِ جَزَاءُ مَا صَادَ . فَأَبَاحُوا لَهُ فُسَادَ الْحَجِّ بِالْجَمَاعِ ، وَالزَّمُوهُ مَا يَلْزَمُ مَنْ لَمْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ .

١٦٩٦٩ - وَهَذَا مَا لَا خَفَاءَ بِهِ مِنَ التَّنَاقُضِ وَضَعْفِ الْمَذْهَبِ ، وَإِنَّمَا بَنَوْا مَذْهَبَهُمْ

عَلَى قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَلَمْ يَنْظُرُوا فِي خِلَافِ غَيْرِهِ لَهُ .

١٦٩٧٠ - وَأَمَّا قَوْلُ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْبَابِ : « الْمُحْرِمُ لَا يَحِلُّهُ إِلَّا الْبَيْتُ » ، فَمَعْنَاهُ الْمُحْرِمُ يَمْرُضُ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ فَإِنَّهُ يَتَّقَى عَلَى حَالِهِ . فَإِنْ احتَاجَ إِلَى شَيْءٍ يَتَدَاوَى بِهِ وَاقْتَدَى ؛ فَإِذَا بَرَأَ أَتَى الْبَيْتَ فَطَافَ بِهِ وَسَعَى ، وَلَا يَحِلُّ بِشَيْءٍ غَيْرِ ذَلِكَ .

١٦٩٧١ - وَهُوَ كَقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ سَوَاءً ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ .

١٦٩٧٢ - وَالنَّاسُ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ أَيُّوبَ ، وَحَدِيثِهِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلُهُ أَيْضًا .

١٦٩٧٣ - وَأَمَّا حَدِيثُهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ : « أَنَّ سَعِيدَ بْنَ حَزَابَةَ صَرَعَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ ؛ فَسَأَلَ مَنْ يَلِي عَلَى الْمَاءِ الَّذِي كَانَ بِهِ ؛ فَوَجَدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ ، وَمَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ » ؛ فَمَعْنَاهُ أَيْضًا مَعْنَى مَا تَقَدَّمَ سَوَاءً عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ .

١٦٩٧٤ - وَأَمَّا قَوْلُهُ فِيهِ : « فَإِذَا صَحَّ اعْتَمَرَ » فَإِنَّهُ أَرَادَ : إِذَا صَحَّ أَتَى مَكَّةَ فَعَمَلَ عُمْرَةً ، هُوَ الطَّوَافُ وَالسَّعْيُ .

١٦٩٧٥ - « ثُمَّ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ وَيَهْدِي مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » .

١٦٩٧٦ - قَالَ مَالِكٌ : « وَعَلَى هَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَنْ أَحْصَرَ بِغَيْرِ عَدُوٍّ » ، يُرِيدُ أَنَّهُ يَقْضِي حَجَّهُ إِنْ كَانَ حَاجًّا ، أَوْ عُمْرَتَهُ إِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا ، بِخِلَافِ مَنْ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ .

١٦٩٧٧ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ : وَقَدْ أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ ، وَهَبَارَ بْنَ الْأَسْوَدِ حِينَ فَاتَهُمَا الْحَجُّ وَأَتَيَا أَنْ يَحِلَّا بِعِمْرَةٍ ثُمَّ يَرْجِعَا حَلَّالًا ، ثُمَّ يَحْجَانِ عَامًا قَابِلًا وَيَهْدِيَانِ .. إِلَى آخِرِ قَوْلِهِ ، فَإِنَّهُ أَرْسَلَ هَذَا حُجَّةً لِمَذْهَبِهِ بِأَنَّ الْمُحْصِرَ لَا يَحِلُّهُ إِلَّا الْبَيْتُ يُطَوَّفُ بِهِ ، ثُمَّ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِذَا كَانَ مُحْصِرًا حَابِسًا لَهُ عَنْ إدْرَاكِ الْحَجِّ ، وَهُوَ كَالَّذِي فَاتَهُ الْحَجُّ بِغَيْرِ مَرَضٍ مِنْ خَطَأٍ عَدَدٍ أَوْ عُذْرٍ ، يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُهُ الَّذِي يَفُوتُهُ الْحَجُّ ، وَهُوَ عَمَلُ الْعِمْرَةِ ، وَقَدْ أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبَا أَيُّوبَ وَهَبَارَ بِذَلِكَ ^(١) .

١٦٩٧٨ - ثُمَّ أَبَانَ مَذْهَبَهُ فِي ذَلِكَ بِمَا لَا مَزِيدَ فِيهِ ، فَقَالَ : « كُلُّ مَنْ حُبِسَ عَنْ الْحَجِّ بَعْدَ مَا يُحْرَمُ : إِمَّا بِمَرَضٍ ، أَوْ بِغَيْرِهِ أَوْ بِخَطَأٍ مِنَ الْعَدَدِ ، أَوْ خَفِيَ عَلَيْهِ الْهَيْلَالُ ، فَهُوَ مُحْصِرٌ عَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُحْصِرِ » .

١٦٩٧٩ - وَلَا خِلَافَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْمُحْصِرَ بِمَرَضٍ ، وَمَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ حَكُمَهُمَا سَوَاءً ، كِلَاهُمَا يَتَحَلَّلُ بِعِمْرَةٍ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ لَا يَذْبَحُهُ إِلَّا بِمَكَّةَ أَوْ مِنَى .

١٦٩٨٠ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ : يَنْحَرُهُ حَيْثُ حُبِسَ فِي حِلٍّ كَانَ أَوْ حَرَمٍ .

١٦٩٨١ - وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ : إِنَّمَا يَنْحَرُهُ فِي الْحِلِّ إِذَا قَدَرَ عَلَى الْحَرَمِ .

١٦٩٨٢ - وَالْمَعْرُوفُ عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ [قَالَ] ^(٢) فِي الْمُحْصِرِ : يَنْحَرُ هَدْيَهُ

حَيْثُ أَحْصَرَ ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ خَارَجَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) ﴿ ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾

(١) الموطأ : ٣٦٢ .

(٢) زيادة متعينة .

(٣) « الأم » (٢ : ١٦٩) ، باب « هدي الذي يفوته الحج » .

[الحج : ٣٣] ؛ بِدَلِيلِ نَحْرِ النَّبِيِّ ﷺ هَدْيُهُ يَوْمَ الْحُدَيْيَةِ فِي الْحِلِّ . وَقَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) : ﴿ وَالْهَدْيُ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾ [الفتح : ٢٥] قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْبُلُوغَ عَلَى مَنْ قَدَرَ لَا عَلَى مَنْ أُحْصِرَ .

١٦٩٨٣ - وَعِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ : فِي الْمَكِيِّ وَالْغَرِيبِ يُخْصَرُ بِمَكَّةَ أَنَّهُ يَحِلُّ بِالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ .

١٦٩٨٤ - قَالَ مَالِكٌ : إِذَا بَقِيَ الْمَكِيُّ مُحْصُورًا حَتَّى فَرَّغَ النَّاسُ مِنْ حُجَّتِهِمْ ، فَإِنَّهُ يُخْرَجُ^(١) إِلَى الْحِلِّ قُبْلَى وَيَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ الْمُعْتَمِرُ ، وَيَحِلُّ ؛ فَإِذَا كَانَ قَابِلُ حَجٍّ وَأَهْدَى .

١٦٩٨٥ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الَّذِي يَفُوتُهُ الْحَجُّ : أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِعُمْرَةٍ ، وَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ قَابِلًا فَقَطْ .

١٦٩٨٦ - وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : يَحِلُّ بِعُمْرَةٍ مُجَرَّدًا لَهَا الطَّوَافُ .

١٦٩٨٧ - وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ الزَّهْرِيُّ فِيمَنْ أُحْصِرَ فِي مَكَّةَ مِنْ أَهْلِهَا : لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةَ .

١٦٩٨٨ - وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرِ الْمَالِكِيُّ فِي قَوْلِ مَالِكٍ فِي الْمُحْصَرِ الْمَكِّيِّ « أَنْ عَلَيْهِ مَا عَلَى أَهْلِ الْآفَاقِ مِنْ إِعَادَةِ الْحَجِّ » ، وَالْهَدْيِ : هَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ الْكِتَابِ لِقَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) : ﴿ ذَلِكَ لَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

(١) فِي (ك) : « يَحْرَمُ » ، وَهُوَ مُخْرِفٌ

١٦٩٨٩ - قَالَ : وَالْقَوْلُ فِي هَذَا عِنْدِي قَوْلُ الزُّهْرِيِّ فِي أَنَّ الْإِبَاحَةَ مِنَ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ يُقِيمَ لِبُعْدِ الْمَسَافَةِ يَتَعَالَجُ ، وَإِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ .

١٦٩٩٠ - فَأَمَّا مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مَا لَا تَقْصُرُ فِي مِثْلِهِ الصَّلَاةُ ، فَإِنَّهُ يَحْضُرُ الْمَشَاهِدَ لِقُرْبِ الْمَسَافَةِ .

١٦٩٩١ - قَالَ : وَقَدْ عَارَضَ مَالِكُ الزُّهْرِيَّ بِمُعَارَضَةٍ غَيْرِ صَحِيحَةٍ ، فَقَالَ : أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ تَطْلُقُ أَوْ بَطْنٌ مُتَحَرِّقٌ ؟ قَالَ : وَهَذَا لَا تَقَعُ عَلَيْهِ الْإِبَاحَةُ ؛ لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ لَا تَقَعُ إِلَّا لِمَنْ فِي طَاقَتِهِ فِعْلُ الشَّيْءِ الَّذِي أُبِيحَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ فَأَمَّا مَنْ لَيْسَ فِي طَاقَتِهِ فِعْلُ ذَلِكَ الشَّيْءِ فَإِنَّهُ لَا تَقَعُ الْإِبَاحَةُ لِمِثْلِهِ .

١٦٩٩٢ - وَالْقَوْلُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُ عُرْوَةَ وَالزُّهْرِيِّ .

١٦٩٩٣ - قَالَ عُرْوَةُ فِي الرَّجُلِ إِذَا أُحْصِرَ بِكَسْرٍ ، أَوْ لَدَغٍ ، فامتنعَ مِنَ الْمَصِيرِ حَتَّى يَفُوتَ وَقْتُ الْحَجِّ : أَنَّهُ إِنْ شَاءَ بَعَثَ بِهَدْيٍ فَيَحِلُّ لَهُ حَلْقُ رَأْسِهِ ، وَلَبَسُ ثِيَابِهِ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُمَا وَيَقْبَى مُحْرِمًا مِنَ النِّسَاءِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْكَعْبَةِ مَتَى وَصَلَ ، وَيَطُوفُ وَيَسْعَى وَيَحِلُّ ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ ، وَالْهَدْيُ .

١٦٩٩٤ - قَالَ : فَعَلَى قَوْلِ عُرْوَةَ الْهَدْيُ الْأَوَّلُ غَيْرُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَحِلُّ لَهُ فِيهِ فِي حِلَاقِ الشَّعْرِ وَالْقَاءِ التُّغْتِ ، وَالْهَدْيُ الثَّانِي بِمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

١٦٩٩٥ - قَالَ : وَالْمَعْنَى إِنْ أُحْصِرْتُمْ فَأَرَدْتُمْ أَنْ تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ يَلْغِي الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ؛ فَعَلَيْكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ .

١٦٩٩٦ - ﴿ فَإِذَا أُمِيتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] فهذا هديّ ثانٍ ؛ لأنّ الهديّ الأوّل لِلْمُتَمَتِّعِ بِالْحِلَاقِ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ .
١٦٩٩٧ - قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : الْهَدْيُ الْأَوَّلُ هُوَ الثَّانِي ، ثُمَّ احْتَجَّ بِذَلِكَ ، فَطَالَ .

١٦٩٩٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : ظَاهِرُ الْكِتَابِ يَشْهَدُ لِمَا قَالَهُ مَالِكٌ وَمَنْ تَابَعَهُ بِأَنَّهُ هَدْيٌ وَاحِدٌ عَلَى الْمُحْصَرِّ .

١٦٩٩٩ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] ؛ فَاجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ تَمَامَ الْحَجِّ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، وَالطَّوَافُ بِالْبَيْتِ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ . وَفِي الْعُمْرَةِ الدُّخُولُ مِنَ الْحِلِّ إِلَى الْبَيْتِ لِلطَّوَافِ بِهِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلَا يَحِلُّ وَلَا يَتِمُّ حَجُّهُ وَلَا عُمْرَتُهُ إِلَّا بِمَا وَصَفْنَا . وَإِنْ كَانُوا قَدِ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْآيَةِ فِي مَعَانٍ قَدْ ذَكَرْنَاهَا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

١٧٠٠٠ - قَالَ : وَإِنْ أَحْصِرَ مُتَمَتِّعٌ مِنَ الْوُصُولِ فِي الْحَجِّ إِلَى عَرَفَةَ فِي الْفَتْرَةِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ فَعَلَى مَنْ مَنَعَ مِنْ الْوُصُولِ إِلَى مَا وَصَفْنَا فِي الْحَجِّ ، وَمَا ذَكَرْنَا فِي الْعُمْرَةِ بِمَرَضٍ ، أَوْ غَيْرِ مَرَضٍ مِنْ كُلِّ مَا يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَعِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ مِنْ كُلِّ مَانِعٍ غَيْرِ الْعَدُوِّ - أَنْ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ فَيَصِلُ إِلَى الْبَيْتِ ؛ فَيَحِلُّ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ ، وَيَهْدِي كَالَّذِي يَفُوتُهُ الْحَجُّ سَوَاءً ، فَإِنْ احتَاجَ إِلَى لِبَسٍ ثِيَابٍ أَوْ حَلَقٍ شَعْرٍ فَلَيْسَ بِفِدْيَةِ الْهَدْيِ .

١٧٠٠١ - وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّ الْفِدْيَةَ مَا جَاءَتْ^(١) بِهِ السَّنَةُ فِي كَعْبِ بْنِ

(١) فِي (ك) : « جَاءَتْ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

عَجْرَةَ^(١) مِنَ التَّخْيِيرِ فِي الصَّيَامِ . أَوِ الصَّدَقَةِ ، أَوِ النِّسْكِ .

١٧٠٠٢ - والنسك ها هنا لِمَنْ لَيْسَ يَهْدِي ، وَمَا قَالَه مَالِكٌ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فَلَيْسَ هَا هُنَا أَمْرٌ يَهْدِي فِيهِمَا قَالَه مَالِكٌ لِمَنْ شَاءَ أَنْ لَا يَنْسِكَ بِشَاةٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ صِيَامٌ وَصَدَقَةٌ ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَنْسِكَ بِشَاةٍ كَانَ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ هَذَا حَلٌّ مِنْ لَزْمِهِ الْهَدْيُ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ .

١٧٠٠٣ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يُونُسَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي تَمَامٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لَا يَحِلُّ مُحْرِمٌ بِحَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ حَبَسَهُ بَلَاءٌ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ عَدُوٌّ ؛ فَإِنَّهُ يَحِلُّ حَيْثُ حُبِسَ^(٢) .

١٧٠٠٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « لَا حَصْرَ إِلَّا مَا أَحْصَرَ الْعَدُوُّ » أَي لَا يَحِلُّ لِمُحْصَرٍ أَنْ يَحِلَّ دُونَ الْبَيْتِ إِلَّا مَنْ أَحْصَرَهُ الْعَدُوُّ

(١) هُوَ حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ ؛ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرِمًا . فَأَذَاهُ الْقَمَلُ فِي رَأْسِهِ ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ . وَقَالَ « صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . أَوْ أَطْعِمِ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ ، مُدَيْنٌ مُدَيْنٌ لِكُلِّ إِنْسَانٍ . أَوْ أَنْسِكَ بِشَاةٍ . أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْرًا عَنْكَ » . وَسَيَأْتِي مَفْصَلًا فِي بَابِ « فَدِيَّةٌ مِنْ حَلْقِ قَبْلِ أَنْ يَنْحَرِ » .

(٢) المجموع (٨ : ٢٦٧) ، المغني (٣ : ٣٦٣) ، وتفسير القرطبي (٢ : ٣٧١) .

(٣٣) باب ما جاء في بناء الكعبة(*)

٧٧٦ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ

(*) المسألة - ٤٢١ - تمهيد في بناء الكعبة :

اتخذت مكة مقاماً للعبادة من عصور قديمة قبل مجيء إسماعيل إليها واتخاذها من مكة مقاماً وسكناً ، وتاريخ اتخاذ مكة مقاماً للعبادة قبل إسماعيل غامض كل الغموض ، بيد أنه ثبت في صحيح مسلم عن أبي ذر ، قال : سألت رسول الله (ﷺ) عن أول مسجد وضع في الأرض ؟ قال : المسجد الحرام ..

وقد اختلف الناس فيمن بنى البيت أولاً وأُسسه - على ما سيأتي بعد في نصوص هذا الباب ، ثم رفع إبراهيم وإسماعيل القواعد من البيت الحرام :

﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ . فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ [آل عمران : ٩٦ - ٩٧] . ويقول تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ . وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ . وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [البقرة : ١٢٥ - ١٢٧] .

فإذا دخل الحاج مكة توجه نحو المسجد الحرام ، وكان أول ما يبدأ به الطواف حول البيت سبعة أشواط ، أما إن كان الحاج من أهل مكة أو أفاقها أحرم من مكة لكونه متمتعاً فإنه لا يطوف ، لأنه ليس عليه طواف قدوم ، لكونه غير قادم ، بل يرتدي ثياب الإحرام ويخرج إلى منى .

ويجوز الطواف في أي وقت شاء الطائف ، ولا يكره الطواف في الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ، ويبدأ الطواف من الحجر الأسود وكلما طاف شوطاً ومر به استلمه ، وإذا أراد الخروج من المسجد استلمه سواء كان من طواف أم في غير طواف ، وكلما مر بالركن اليماني استلمه أيضاً ولا يستلم غيرهما من أركان الكعبة ، لأن هذين الركنين هما اللذان بنيا على قواعد إبراهيم عليه السلام ، أما الركنان الغربيان اللذان يليان الحجر فإنهما لم يبنيا على قواعد إبراهيم ، لأن العرب لما عجزت عن بناء الكعبة قصروها على جهة الغرب . وعليه أن يحرص على استلام هذين الركنين ، ولا بأس بالمزاحمة على الحجر الأسود والركن اليماني ، إن لم يؤذ أحداً ، ويسن له تقبيل الحجر، =

ابن مُحَمَّد بن أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ، أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بنَ عَمْرٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ قَوْمَكَ حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ ، اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ » قَالَتْ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . أَفَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْلَا حَدِيثَانُ قَوْمِكَ ^(١) بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ » ^(٢) قَالَ ^(٣) فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَمْرٍ لَمَّا كَانَتْ عَائِشَةُ ^(٤) سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . مَا أَرَى ^(٥) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِلَامَ الرُّكْنَيْنِ ^(٦) ، اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحِجْرَ ^(٧) ،

= فإن لم يستطع فإنه يكتفي بلمسه بيده ثم يقبل يده ، كما يسن له الدعاء عند استلام الركن ، ولا يقرأ شيئا من القرآن في الطواف ولا يليي أيضا ، ويستحب له الدعاء فقط .

(١) لولا حديثان قومك ، الحديثان بكسر الحاء المهملة وبالثاء المثلثة بمعنى الحديث معناه قرب عهدهم بالكفر وغير المبتدأ محذوف .

(٢) « لفعلت » أي لرددتها على قواعد إبراهيم .

(٣) « قال » أي عبد الله بالإسناد المذكور ، ويروى : فقال ، وقال بالفاء والواو ، ويروى قال عبد الله .

(٤) « لئن كانت عائشة » ليس هذا اللفظ منه على سبيل التضعيف لروايتها والتشكيك في صدقها لأنها صديقة حافظة ضابطة غاية ما يمكن بحيث لا تستراب في حديثها ولكن كثيرا يقع في كلام العرب صورة التشكيك والمراد به التقرير واليقين كقوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾ و ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي ﴾ .

(٥) « ما أرى » بضم الهمزة أي ما أظن وهي رواية معمر وزاد في آخر الحديث « ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك » .

(٦) « استلام الركنين » الاستلام افتعال من السلام يقال استلم الحجر إذا لمسه والمراد المسك بالركنين بالقبلة أو باليد .

(٧) « يليان الحجر » أي يقربان من الحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم وهو معروف على صفة نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعا قالوا ستة أذرع منه محسوب من البيت بلا خلاف وفي الزوائد خلاف .

إِلَّا أَنْ الْبَيْتَ ^(١) لَمْ يَتِمَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ^(٢) .

٧٧٧ - مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ

قَالَتْ : لَا أَبَالِي : أَصَلَّيْتُ فِي الْحِجْرِ أَمْ فِي الْبَيْتِ ؟ ^(٣) .

٧٧٨ - مَالِكٌ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ بَعْضَ عُلَمَائِنَا

يَقُولُ : مَا حُجِرَ الْحِجْرُ ، فَطَافَ النَّاسُ مِنْ وَرَائِهِ ، إِلَّا إِرَادَةَ أَنْ يَسْتَوْعِبَ
النَّاسُ الطُّوَافَ بِالْبَيْتِ كُلِّهِ ^(٤) .

(١) «إلا أن البيت» أي الكعبة «لم يتم على قواعد إبراهيم التي رفعها» يريد أن كان عبد الله بن محمد بن أبي بكر سلم من السهو في نقله عن عائشة وكانت عائشة رضي الله عنها سمعته من رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ ترك ذلك إلى آخره فأخبر ابن عمر أنه ﷺ ترك استلامها ومقتضاه أنه قصد تركهما وإلا فلا يسمى تاركا في العرف من أراد من الكعبة شيئا فممنعه منه مانع فكان ابن عمر علم ترك النبي ﷺ الاستلام ولم يعلم علته فلما أخبره عبد الله بن محمد بخبر عائشة هذا عرف علة ذلك وهو كونها ليس على القواعد بل أخرج منه بعض الحجر ولم يبلغ به ركن البيت الذي من تلك الجهة والركنان اللذان اليوم من جهة الحجر لا يستلمان كما يستلم سائر الجدر لأنه حكم مختص بالأركان

(٢) أخرجه الإمام مالك في كتاب الحج من الموطأ ، باب «ما جاء في بناء الكعبة» ، ح (١٠٤) ص (٣٦٣: ٣٦٤) ، وعنه الإمام الشافعي في الأم (٢: ١٧٦) ، باب «كمال الطواف» . وأخرجه البخاري في الحج ، ح (١٥٨٣) ، باب فضل مكة وبينائها (٣: ٤٣٩) من فتح الباري ، وفي أحاديث الأنبياء ، وفي تفسير سورة البقرة . وأخرجه مسلم في الحج ، ح (٣١٨٣) من ص (٨٢٨: ٤) باب «نقض الكعبة وبينائها» وبرقم (٣٩٩) ، ص (٢: ٩٦٩) من طبعة عبد الباقي ، وأخرجه النسائي في الحج (٥: ٢١٤) ، باب بناء الكعبة (في المحتجى) وأخرجه في العلم وفي التفسير (كلاهما في الكبرى) على ما في تحفة الأشراف (١١: ٤٧١) .

(٣) الموطأ: ٣٦٤ .

(٤) الموطأ: ٣٦٤ .

١٧٠٠٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أُمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ الْمُسْنَدُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ فَفِيهِ وَجُوبُ مَعْرِفَةِ بِنَاءِ قُرَيْشٍ لِلْكَعْبَةِ ، وَأَنَّ بُنْيَانَهُمْ لَهَا لَمْ يَتِمَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ .

١٧٠٠٦ - وَالْقَوَاعِدُ : أَسَسَ الْبَيْتِ . وَاحْدَتُهَا قَاعِدَةٌ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ .

١٧٠٠٧ - قَالُوا : وَالْوَّاحِدَةُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي قَعَدَتْ عَنْ الْوِلَادَةِ قَاعِدٌ - بغير هاء - وَالْجَمْعُ فِيهِمَا جَمِيعًا قَوَاعِدُ .

١٧٠٠٨ - قَالَ اللَّهُ (عز وجل) : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾ [البقرة : ١٢٧] .

١٧٠٠٩ - قَالَ : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴾ [النور : ٦٠] .

١٧٠١٠ - وَقَدْ ذَكَرْنَا بُنْيَانَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ الْبَيْتِ ، وَمَنْ بَنَاهُ أَيْضًا قَبْلَهُمَا عَلَى حَسَبِ مَا رُوِيَ قَبْلَ ذَلِكَ .

١٧٠١١ - فَقَدْ قِيلَ : آدَمُ أَوَّلُ مَنْ أَمَرَ بِبُنْيَانِهِ .

١٧٠١٢ - وَقِيلَ : بَلْ شِيثُ بْنُ آدَمَ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا هُنَاكَ ^(١) .

(١) يعني في « التمهيد » (١٠ : ٣٠) وما بعدها ، حيث قال :

الآثار في بِنْيَانِ الْكَعْبَةِ وَابْتِدَاءُ أَمْرِهَا كَثِيرَةٌ يَطُولُ ذِكْرُهَا ، وَأَنَا أَذْكَرُ مِنْهَا مَا يَكْتَفِي بِهِ النَّاضِرُ فِي كِتَابِنَا هَذَا - بِحَوْلِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، ذَكَرَ سَنِيْدُ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو سَفْيَانَ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، (وَذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَيْضًا عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ قَتَادَةَ) فِي قَوْلِهِ : « إِنْ أَوَّلُ بَيْتٍ وَضَعَ لِلنَّاسِ لِلَّذِي يَبْكَةُ مَبَارَكَا » [آل عمران : ١٩٦] قَالَ أَوَّلُ بَيْتٍ وَضَعَهُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ ، فَطَافَ بِهِ آدَمُ فَمِنْ بَعْدِهِ .

وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءِ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرِهِمَا ، أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَوْحَى إِلَى آدَمَ - أَهْبَطْ إِلَى الْأَرْضِ : ابْنُ لِي يَتَنَا ثُمَّ أَحْفَفْ بِهِ كَمَا رَأَيْتَ الْمَلَائِكَةَ تَحْفُ بِبَيْتِي الَّذِي فِي السَّمَاءِ قَالَ عَطَاءٌ : فَرَعِمَ النَّاسُ أَنَّهُ بَنَاهُ مِنْ خَمْسَةِ أَجْبَلٍ مِنْ حِرَاءٍ وَمِنْ طُورِ سَيْنَاءَ ، وَمِنْ لُبْنَانَ ، وَمِنْ الْجَوْدِيِّ وَمِنْ طُورِ زَيْدٍ وَكَانَ رِبْضُهُ مِنْ حِرَاءٍ فَكَانَ « هَذَا » بِنَاءُ آدَمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ بَنَاهُ =

= إبراهيم - عليه السلام - مصنف عبد الرزاق (٥٢:٥) الأثر (٩٠٩٢) ، قال ابن جريج : وقال ناس : أرسل الله إليه سحابة فيها رأس ، فقال : الرأس يا إبراهيم ، إن ربك يأمرك أن تأخذ بقدر هذه السحابة فجعل ينظر إليها ويخط قدرها ثم قال : الرأس أقدر فعلت ؟ قال : نعم فارتفعت فحفر فأبرز عن أساس ثابت في الأرض مصنف عبد الرزاق (٣٩:٥) ، الأثر (٩٠٩٤) ، وقال معمر عن أيوب السخيتاني بنيت الكعبة من خمسة أجبل لبنان ، وطور زيتا ، وطور سيناء ، وحراء ومن الجودي وكان رضه من حراء [المصنف (٥ : ٩٢) ، الأثر : ٩٠٩٣] .

قال أبو عمر : الرض ههنا الأساس المستدير بالبيت من الصخر ، ومنه يقال لما حول المدينة : رض ، هذا معنى ما ذكره الخليل وقالت طائفة من أهل العلم بالسير والخبر ، منهم وهب ابن منبه وغيره ، إن ثعت بن آدم هو الذي بنى الكعبة ، وزعم عبد المنعم بن إدريس ، عن أبيه ، عن وهب ابن منبه ، قال : وكان ثعت وصي أبيه آدم ، وهو الذي ولد البشر كلهم ، وهو الذي بنى الكعبة بالطين والحجارة ، وكانت هناك خيمة لأدم عليه السلام ، وضعها الله - عز وجل - له من الجنة .

أخبرنا عبد الرحمن بن يحيى ، قال حدثنا أحمد بن سعيد ، قال حدثنا محمد بن إبراهيم بمكة ، قال : حدثنا أبو عبيد الله ، قال حدثنا سفيان بن عيينة ، عن بشر بن عاصم ، عن سعيد بن المسيب ، قال : سمعت علي بن أبي طالب يقول : إن إبراهيم خليل الله أقبل من أرمينيا ومعه السكينة تدله على موضع البيت ، فجاءت حتى تبوأ البيت كما تبوأ العنكبوت ؛ قال : فرفع إبراهيم عن أحجار يطبقها ثلاثون رجلا أو قال : لا يطبقها ثلاثون رجلا ، قال بشر بن عاصم : فقلت لسعيد بن المسيب فإن الله عز وجل يقول : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ﴾ . قال إنما كان هذا بعد المصنف (٥ : ٩٥ - ٩٦) ، الأثر (٩٠٩٨) قال : وحدثنا سفيان ابن عيينة عن مسعر ، عن سلمة ، عن أبي الأحوص ، قال : قال علي - (رضي الله عنه) - السكينة لها وجه كوجه الإنسان ، قم هي بعد ريح هفافة .

قال أبو عمر : كان علي رضي الله عنه يذهب - والله أعلم - إلى أن آدم لم يبن الكعبة :

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال حدثنا أحمد بن زهير ، قال حدثنا يحيى بن أيوب ، قال حدثنا عباد بن عباد ، قال : حدثني شعبة بن الحجاج ، عن سماك بن حرب ، عن خالد بن عرعة ، قال : خرج علينا علي ، فقام إليه ابن الكواء فقال : إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة - - أم أول بيت وضع للناس ؟ قال : فأين كان قوم نوح وعاد ولكنه أول بيت وضع للناس - مباركنا ، فيه آيات بينات ، مقام إبراهيم . قال : وحدثنا (موسى) =

١٧٠١٣ - وَتَذَكَّرْ هَا هُنَا بَنِيَانُ قُرَيْشٍ لَهُ خَاصَّةٌ ، وَهُمْ الْقَوْمُ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؛ لِقَوْلِهِ لِعَائِشَةَ : « أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ قَوْمَكَ حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ... » .

١٧٠١٤ - وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا حَدِيثُ الرَّجُلِ مَعَ أَهْلِهِ فِي بَابِ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَيَّامِ النَّاسِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي الْفِقْهِ .

١٧٠١٥ - وَفِيهِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَلِمِ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحِجَرَ ، وَذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ ؛ لِأَنَّهُمَا كَسَاثِرُ حَيْطَانِ الْبَيْتِ الَّتِي لَا تُسْتَلَمُ ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِرُكْنَيْنِ عَلَى حَقِيقَةِ بِنَاءِ إِبْرَاهِيمَ (عَلَيْهِ السَّلَام) .

١٧٠١٦ - وَأَمَّا بَنِيَانُ قُرَيْشٍ لِلْبَيْتِ الْحَرَامِ فَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ

= ابن إسماعيل ، قال : حدثنا حماد بن سلمة ، عن سماك بن حرب ، عن خالد بن عرعة ، عن علي مثل . قال : إنه ليس أول بيت ، كان نوح قبله ، فكان في البيوت ، وكان إبراهيم قبله ، فكان في البيوت . ولكنه أول بيت وضع للناس فيه آيات بينات ، مقام إبراهيم - ومن دخله كان آمناً . قال أبو عمر : يحتج من ذهب إلى هذا بحديث أبي ذر ، قال : قلت : يا رسول الله ، أي مسجد وضع في الأرض أولاً ؟ قال : المسجد الحرام . قلت : ثم أي ، قال المسجد الأقصى . قلت : كم بينهما ؟ قال أربعون سنة .

ففي هذا الحديث أنه ليس بين المسجد الحرام والمسجد الأقصى إلا أربعون سنة .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا أحمد بن زهير ، قال حدثنا سريج بن النعمان ، قال : حدثنا أبو معاوية ، قال : حدثنا الأعمش ، عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن أبي ذر .

وروي عن ابن عباس ، وابن مسعود ما يخالف قول علي هذا ويوافق قوله الأول ، وذلك أنهما قالا : إن الله عز وجل أمر إبراهيم - عليه السلام - أن يبني هو وإسماعيل البيت ، فقاما - عليهما السلام - وأخذوا المعاول لا يدریان أين البيت ، فبعث الله ريحاً يقال له : الحجوج ، لها جناحان ورأس في صورة حية ، فكشفت لإبراهيم وإسماعيل عن أساس البيت الأول ، وهذا يوافق ما رواه سعيد عن علي ، وهو أولى - والله أعلم .

فِي تَارِيخِ بَنَائِهِمْ لَهُ :

١٧٠١٧ - فَذَكَرَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : كَانَ بَيْنَ الْفَجَارِ وَبِنَاءِ الْكَعْبَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً .

١٧٠١٨ - وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ ، عَنْ ابْنِ الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ) بَعَثَ مُحَمَّدًا عَلَى رَأْسِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً مِنْ بَنِيَانِ الْكَعْبَةِ .

١٧٠١٩ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنِ مَطْعَمٍ : بُنِيَ الْبَيْتُ بَعْدَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً بَعْدَ الْفِيلِ .

١٧٠٢٠ - وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : عَلَى رَأْسِ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً .

١٧٠٢١ - وَقَدْ ذَكَرْنَا الْأَثَارَ عَنْ هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ فِي التَّمْهِيدِ ^(١) .

١٧٠٢٢ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : كَانَ الْبَيْتُ عَرِيشًا تَقْتَحِمُهُ الْعِزْرُ حَتَّى إِذَا كَانَ قَبْلَ مَبْعَثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِخَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً بَنَتْهُ قُرَيْشٌ ^(٢) .

١٧٠٢٣ - وَعَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خَثِيمٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ، قَالَ : كَانَتْ الْكَعْبَةُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَبْنِيَّةً بِالرَّضَمِ ^(٣) لَيْسَ فِيهَا مَدَدٌ ، وَكَانَتْ قَدَرًا مَا

(١) (١٠ : ٤٠) .

(٢) مصنف عبد الرزاق (٥ : ٩٨) ، والأثر (٣٠٩) .

(٣) (الرضم) = هو تنضيد الحجارة بعضها على بعض من غير ملاط لاصق الروض الأنف (١) : (١٢١) .

تفتحهما العناق ، وكانت ثيابها توضع عليها تسدل سداً ، وكان الركن الأسود موضوعاً على سورها بادياً ، وكانت ذات ركنين هيئة هذه الحلقة ، فأقبلت سفينة من الروم تريد الحبشة ، حتى إذا كانوا قريباً من جدة انكسرت السفينة ، فخرجت قريش ليأخذوا خشبها ، فوجدوا رومياً عندها ، فأخذوا الخشب وقدموا بالرومي ، فقالت قريش : نبني بهذا الخشب بيت ربنا ، فلما أرادوا هدمه إذا هم بحية على سور البيت مثل قطعة الجائز ، سوداء الظهر ، بيضاء البطن ، فجعلت كلما أتى أحد إلى البيت ليهدمه أو يأخذ من حجارته سعت إليه فاتحة فاهها ، فاجتمعت قريش عند المقام ، فعجوا^(١) إلى الله تعالى : فقالوا : ربنا لم ترع ، أردنا تشريف بيتك وتزيينه ، فإن كنت ترضى بذلك ، وإلا فما بدا^(٢) لك فافعل . فسمعوا خواتا^(٣) في السماء - يعني صوتاً ورجة - فإذا هم بطائر أعظم من النسр أسود الظهر أبيض البطن والرجلين فغرز مخالبه في قفا الحية ، فانطلق بها تجر ذنبها أعظم من كذا وكذا حتى انطلق بها نحو أجياد^(٤) فهدمتها قريش ، وجعلوا يبنونها بالحجارة حجارة الوادي ، تحملها قريش على رقابها ، فرفعوها في السماء عشرين ذراعاً ، فبينما النبي ﷺ يحمل حجارة من أجياد وعليه نمره ضاقت عليه النمرة ، فذهب يضع النمرة على عاتقه فترى عورته من صغر النمرة ، فتودى : يا محمد ! خمر عورتك . فلم ير عرياناً بعد ذلك .

(١) (عجوا) = رفعوا أصواتهم .

(٢) (ك) : (بدي) .

(٣) (الخوات) = حفيف جناح الطير الضخم . الجامع لأحكام القرآن (٢ : ١٢٣) .

(٤) (أجياد) = أرض أو جبل بمكة . معجم البلدان (١ : ١٠٤) .

وكانَ بَيْنَ بَنِيانِ الْكَعْبَةِ وَبَيْنَ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ خَمْسُ سِنِينَ ، وَبَيْنَ مَخْرَجِهِ مِنْ مَكَّةَ وَبَنِيَانِهَا خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً .

فَلَمَّا جِيشَ الْحَصِينِ بْنِ نَعْمِرٍ .. ، فَذَكَرَ حَرْبَهَا فِي زَمَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ : إِنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكِ بِالْكَفْرِ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ ، فَإِنَّهُمْ تَرَكُوا مِنْهَا سَبْعَةَ أَذْرُعٍ فِي الْحِجْرِ . ضَاقَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ وَالْحَتْسَبُ .

قَالَ ابْنُ خَثِيمٍ : فَأَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا سَمِعَتْ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قَالَتْ : وَقَالَ النَّبِيُّ (عَلَيْهِ السَّلَام) : « وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ شَرْقِيًّا وَغَرْبِيًّا يَرْحَفُونَ مِنْ هَذَا وَيَخْرَجُونَ مِنْ هَذَا » ؛ فَقَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ الزُّبَيْرِ .

وكَانَتْ قُرَيْشٌ قَدْ جَعَلَتْ لَهَا دَرَجًا يَرْقَى عَلَيْهَا مِنْ بَابَيْهَا ، فَجَعَلَهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ لَأَصْبَقَةَ بِالْأَرْضِ .

قَالَ ابْنُ خَثِيمٍ : وَأَخْبَرَنِي ابْنُ سَابِطٍ ، أَنَّ زَيْدًا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَمَّا بَنَاهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ كَشَفُوا عَنِ الْقَوَاعِدِ ، فَإِذَا الْحِجْرُ مِثْلُ الْخَلِيقَةِ ^(١) ، وَالْحِجَارَةُ مُشْتَبِكَةٌ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، إِذَا حُرِّكَتْ بِالْعَتَلَةِ تَحْرُكُ الْأَذْيِ بِالنَّاحِيَةِ الْأُخْرَى .

قَالَ ابْنُ سَابِطٍ : فَأَرَانِي ذَلِكَ لَيْلًا بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي لَيْلَةٍ مُقَمَّرَةٍ ، فَرَأَيْتُهَا أَمْثَالَ الْخَلْفِ مُشْتَبِكَةً أَطْرَافَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ^(٢) .

(١) (الخلفة) = الناقة الحامل .

(٢) للمصنف (٥ : ١٠٢) ، الأثر (٩١٦) ، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤ : ١٣٥) ولحديث معمر شاهد من حديث أبي الطفيل أخرجه عبد الرزاق ، ومن طريقه : الحاكم ، والطبراني .

١٧٠٢٤ - قَالَ مَعْمَرٌ : وَأَخْبِرْنِي الزُّهْرِيُّ ، قَالَ : لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُلُمَ أَجْمَرَتْ امْرَأَةُ الْكَعْبَةِ ، فَطَارَتْ شَرَارَةٌ مِنْ مَجْمَرِهَا فِي ثِيَابِ الْكَعْبَةِ ، فَاحْتَرَقَتْ ، فَتَشَاوَرَتْ قُرَيْشٌ فِي هَدْمِهَا وَهَابُوهَا هَدْمَهَا ؛ فَقَالَ لَهُمُ الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ : مَا تَرِيدُونَ بِهَذَا الْإِصْلَاحِ أَمْ الْفَسَادُ ؟ فَقَالُوا : الْإِصْلَاحُ . قَالَ : فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَهْلِكُ الْمُصْلِحَ . قَالُوا فَمَنْ الَّذِي يَعْلُوهَا ؟ قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ : أَنَا أَعْلُوهَا فَأَهْدِمُهَا ، فَارْتَقَى الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَلَى ظَهْرِ الْبَيْتِ وَمَعَهُ الْفَاسُ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ . ثُمَّ هَدَمَ . فَلَمَّا رَأَتْهُ قُرَيْشٌ قَدْ هَدَمَ مِنْهَا وَلَمْ يَأْتِيهِمْ مَا خَافُوا مِنَ الْعَذَابِ هَدَمُوا مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا بَنَوْهَا قَبِلُوهَا مَوْضِعَ الرُّكْنِ اخْتَصَمَتْ قُرَيْشٌ فِي الرُّكْنِ : أَيُّ الْقَبَائِلِ تَلِي رَفْعَهُ ؟ حَتَّى كَادَ يَشْجُرُ بَيْنَهُمْ ، فَقَالُوا : تَعَالَوْا نَحْكُمُ أَوَّلَ مَنْ يَطْلُعُ عَلَيْنَا مِنْ هَذِهِ السَّكَةِ ، فَاصْطَلَحُوا عَلَى ذَلِكَ ، فَاطْلَعَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ غُلَامٌ عَلَيْهِ وَشَاحْ نَمْرَةٌ ، فَحَكَمُوهُ ؛ فَأَمَرَ بِالرُّكْنِ فَوَضَعَ فِي ثَوْبٍ ، ثُمَّ أَمَرَ سَيِّدَ كُلِّ قَبِيلَةٍ فَأَعْطَاهَا نَاحِيَةً مِنَ الثَّوْبِ ، ثُمَّ ارْتَقَى فَرَفَعَ إِلَيْهِ الرُّكْنَ ، فَكَانَ هُوَ يَضَعُهُ ﷺ .

١٧٠٢٥ - وَذَكَرَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ مَعْنَى حَدِيثِ أَبِي الطُّفَيْلِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهُ ، وَمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ هَذَا وَحَدِيثَهُمَا أَكْمَلَ وَأَتَمَّ .

١٧٠٢٦ - وَفِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ ^(١) عَنْ مَالِكٍ ،

(١) وهو ثقة ، متفق على توثيقه ، أخرج له الجماعة ، مترجم في التاريخ الكبير (٢٩٤: ١: ١) ، وقال فيه : صحيح العلم والحديث ، والجرح والتعديل (١٠٧: ١: ١) وتاريخ الثقات للعجلي : (٥٢) في طبعتنا ، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (٣٧) في طبعتنا ، وتاريخ بغداد (٦ : ١٠٥) ، والجمع لابن القيسراني (١٦: ١) ، وتذكرة الحفاظ (١ : ٢١٣) ، والميزان (١ : ٣٨) ، والجواهر المضية (١ : ٣٩٢) ، وللطبقات السنية (١ : ٢٢٩) ، وتهذيب التهذيب (١ : ١٢٩) .

عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَهْدِمَ الْكَعْبَةَ ، وَأَبْنِيَهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ، وَأَجْعَلَ لَهَا بَابَيْنِ ، وَأُسَوِّيَهَا بِالْأَرْضِ ، فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا رَفَعُوهَا أَنْ لَا يَدْخُلَهَا إِلَّا مَنْ أَحْبَبُوا » (١) .

١٧٠٢٧ - وَرَوَيْنَا أَنَّ هَارُونَ الرَّشِيدَ ذَكَرَ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ يُرِيدُ هَدْمَ مَا بَنَى الْحَجَّاجُ مِنَ الْكَعْبَةِ وَأَنْ يَرُدَّهُ إِلَى بَنِيانِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ؛ لَمَّا جَاءَ فِي ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَامْتَلَأُ ابْنُ الزُّبَيْرِ (٢) ؛ فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ : نَاشِدْتُكَ اللَّهَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ : أَنْ تَجْعَلَ هَذَا الْبَيْتَ مُلْعَبَةً لِلْمُلُوكِ لَا يَشَاءُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا نَقَضَ الْبَيْتَ وَبَنَاهُ ؛ فَتَذْهَبُ هَيْئَتُهُ مِنْ صَدُورِ النَّاسِ (٣) .

(١) أخرجه الدارقطني في غرابة عن مالك على ما ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح (٤ : ١٧٦) ، والزرقاني في شرح الموطأ (٢ : ٢٩٧) ، ومثله روي من حديث سعيد بن ميناء عن عبد الله بن الزبير ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ : « لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بَشْرِكَ ، لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ فَأَلَزَقْتُهَا بِالْأَرْضِ ، وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ ، بَابًا شَرْقِيًّا ، وَبَابًا غَرْبِيًّا ، وَزِدْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحَجَرِ ، فَإِنْ قَرِيشًا اقْتَصَرَتْ بِهَا حِينَ بَنَتْ الْكَعْبَةَ » .

أخرجه مسلم في الحج ، ح (٣١٨٦ ، ٣١٨٧) من طبعتنا ص (٤ : ٨٢٩) ، باب « نقض الكعبة وبنائها » ، وبرقم (٤٠١) ، ص (٢ : ٩٦٩ - ٩٧٠) من طبعة عبد الباقي . والنسائي فيه (٥ : ٢١٨) من المجتبى ، وهو في سنن البيهقي الكبرى (٥ : ٨٩) ، ومعركة السنن والآثار (٧ : ٩٩٢٤) .

(٢) أما الحجر فإن قريشا حين بنت الكعبة استقصرت عن قواعد إبراهيم ؛ فتركت في الحجر أذرعاً من البيت ، فهدمه ابن الزبير وابتناه على قواعد إبراهيم ، فهدم الحجاج زيادة ابن الزبير التي استوظف بها القواعد ، فهم بعض الولاة بإعادته ، فكره ذلك بعض من أشار إليه ، قال : أخاف أن لا يأتي وال إلا أحب أن يرى في البيت أثر ينسب إليه ، والبيت أجل من أن يطمع فيه ، وقد أقره رسول الله ﷺ ، ثم خلفاؤه بعده . الأم (٢ : ١٧٧) باب « ما جاء في موضع الطواف » .

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٢ : ١٢٥) ، والتمهيد (١٠ : ٤٩ = ٥٠) .

١٧٠٢٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: فِي حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ فِي هَذَا الْبَابِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحِجْرَ مِنَ الْبَيْتِ، وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ فَوَاجِبٌ لِدُخَالِهِ فِي الطَّوَافِ.

١٧٠٢٩ - وَاجْتَمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ كُلَّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ لَزِمَهُ أَنْ يُدْخَلَ الْحِجْرَ فِي طَوَافِهِ.

١٧٠٣٠ - وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ لَمْ يُدْخَلَ الْحِجْرَ فِي طَوَافِهِ: فَأَلْذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُجْزِئُ، وَأَنَّ فَاعِلَ ذَلِكَ فِي حُكْمِ مَنْ لَمْ يَطْفِطِ الطَّوَافَ كَامِلًا، وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَطْفِطِ الطَّوَافَ الْوَاجِبَ كَامِلًا يَرْجِعُ مِنْ طَوَافِهِ حَتَّى يَطُوفَهُ. وَهُوَ طَوَافُ الْإِقَاضَةِ.

١٧٠٣١ - قَالَ ذَلِكَ: الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَدَاوُدُ.

١٧٠٣٢ - وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٍ.

١٧٠٣٣ - وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: الْحِجْرُ مِنَ الْبَيْتِ، ﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

١٧٠٣٤ - وَيَقُولُ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَرَاءِ الْحِجْرِ^(١).

١٧٠٣٥ - قَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمَنْ وَافَقَهُمَا: [مَنْ] ^(٢) لَمْ يُدْخَلَ الْحِجْرَ

(١) مصنف عبد الرزاق (٥: ٥٧). (٢) ما بين الحاصرتين زيادة متعينة

(٥) المسألة - ٤٢٢ - يشترط أن يكون الطواف خارج البيت وحجر إسماعيل والشاذروان^(١)، فلو =

(١) هو القدر الذي ترك من عرض الأساس خارجاً عن عرض الجدار، مرتفعاً عن وجه الأرض قدر ثلثي ذراع أي هو الجدار القصير المسنن بين الركنين الغربي واليماني، تركته قريش لضيق النفقة، وهو جزء من البيت.

فِي طَوَافِهِ وَلَمْ يَطُفْ مِنْ وَرَائِهِ ، شَوْطًا أَوْ شَوَاطِينَ أَوْ أَكْثَرَ ، أَلْفَى ذَلِكَ وَبَنَى عَلَى مَا كَانَ طَافَ طَوَافًا كَامِلًا قَبْلَ أَنْ يَسْلُكَ فِي الْحِجْرِ ، وَلَا يَعْتَدُ بِمَا سَلَكَ فِي الْحِجْرِ .

١٧٠٣٦ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : مَنْ سَلَكَ فِي الْحِجْرِ وَلَمْ يَطُفْ مِنْ وَرَائِهِ ، وَذَكَرَ ذَلِكَ وَهُوَ بِمَكَّةَ ، أَعَادَ الطَّوَافَ ، فَإِنْ كَانَ شَوْطًا قَضَاهُ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ قَصَى مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَانْصَرَفَ إِلَى الْكُوفَةِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ وَحُجَّةٌ تَامَةٌ .

١٧٠٣٧ - وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ نَحْوَ ذَلِكَ ، قَالَ : مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ فَإِنْ حُلَّ أَهْرَاقَ دَمًا .

= مَشَى عَلَى الشَّاذِرُونَ أَوْ مَسَّ الْجِدَارَ الْكَائِنَ فِي مُوَازَاتِهِ ، أَوْ أَدْخَلَ جِزْءًا مِنْهُ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرُونَ أَوْ دَخَلَ مِنْ إِحْدَى فَتَحَتِي الْحِجْرِ^(١) وَخَرَجَ مِنَ الْفَتْحَةِ الْأُخْرَى ، أَوْ خَلَفَ مِنْهُ قَدْرَ الَّذِي مِنَ الْبَيْتِ وَهُوَ سِتَّةُ أَذْرَعٍ ، وَاقْتَحَمَ الْجِدَارَ ، وَخَرَجَ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ ، لَمْ يَصِحْ طَوَافُهُ . أَمَّا كَوْنُ الطَّوَافِ فِي غَيْرِ الْحِجْرِ ، فَلَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ وَإِنَّمَا يَكُونُ طَائِفًا بِهِ إِذَا كَانَ خَارِجًا عَنْهُ ، وَإِلَّا فَهُوَ طَائِفٌ فِيهِ .

وَأَمَّا الْحِجْرُ : فَلِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا طَافَ خَارِجَهُ ، وَقَالَ : « غَلُُّوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » وَلِخَيْرِ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحِجْرِ ، أَمِنْ الْبَيْتِ هُوَ ؟ قَالَ : نَعَمْ وَقُلْتُ : فَمَا بِالْهَلَمْ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي الْبَيْتِ ؟ قَالَ : لَنْ قَوْمَكَ قَصُرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ ، قُلْتُ : فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مَرْتَفَعًا ؟ قَالَ : فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمَكَ لِيَدْخُلُوا مِنْ شَاعُوا ، وَيَمْنَعُوا مِنْ شَاعُوا ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُهُ عَهْدٌ بِجَاهِلِيَّةٍ ، فَأَخَافُ أَنْ تَنْكُرُوا قُلُوبَهُمْ أَنْ أَدْخَلَ الْجِدَارَ فِي الْبَيْتِ ، وَأَنْ أَلْصَقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ لَفَعَلْتُ » وَظَاهِرُ الْخَبَرِ أَنَّ الْحِجْرَ جَمِيعُهُ مِنَ الْبَيْتِ ، لَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلِ الَّذِي هُوَ مِنَ الْبَيْتِ قَدْرُ سِتَّةِ أَذْرَعٍ تَتَصَلُّ بِالْبَيْتِ ، وَمَعَ ذَلِكَ يَجِبُ الطَّوَافُ خَارِجَهُ ؛ لِأَنَّ الْحِجَّ بَابُ اتِّبَاعٍ .

وَيَلَاحِظُ أَنَّ مِنْ قَبْلِ الْحِجْرِ الْأَسْوَدَ ، فَرَأَسُهُ فِي حَالِ التَّقْيِيلِ فِي جِزْءٍ مِنَ الْبَيْتِ ، فَيَلِزِمُهُ أَنْ يَمُرَّ قَدَمَيْهِ فِي مَحَلِّهِمَا حَتَّى يَمُرَّ مِنَ التَّقْيِيلِ ، وَيَعْتَدِلَ قَائِمًا .

(١) هُوَ مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيَيْنِ مِنْ جِهَةِ الشَّمَالِ ، الْمُرُوطُ بِجِدَارِ قَصْرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كُلِّ مِنَ الرُّكْنَيْنِ فَخَمَهُ ، وَالْآنَ لُغُلِقَتْ الْفَتْحَةُ الْغَرَبِيَّةُ ، وَهُوَ قَدْرُ سِتَّةِ أَذْرَعٍ .

١٧٠٣٨ - وَأَمَّا حَدِيثُهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ :
 « مَا أَبَالِي أَصَلَّيْتُ فِي الْحِجْرِ أَمْ فِي الْبَيْتِ » ، فَلَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنَّ الْحِجْرَ مِنَ الْبَيْتِ ،
 وَأَنَّ مَنْ صَلَّى فِيهِ كَمَنْ صَلَّى فِي الْبَيْتِ ، وَسَنَدُكُرُّ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي الصَّلَاةِ فِي
 الْبَيْتِ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٧٠٣٩ - وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي صَلَاةِ رَكَعَتِي الطَّوَافِ فِي الْحِجْرِ فَأَكْثَرُ
 الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ (*) .

١٧٠٣٩ م - وَهُوَ مَذْهَبُ عَطَاءٍ .

١٧٠٤٠ - وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ .

١٧٠٤١ - وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَأَبْنِ الزُّبَيْرِ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَغَيْرِهِمْ .

١٧٠٤٢ - وَكُلُّ هَؤُلَاءِ يَرَى الصَّلَاةَ فِي الْبَيْتِ جَائِزَةً نَافِلَةً وَفَرِيضَةً ، وَإِنْ
 كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَحِبُّ أَنْ تُصَلَّى الْفَرِيضَةُ خَارِجَ الْبَيْتِ وَالنَّافِلَةُ أَيْضاً .

(*) المسألة - ٤٢٣ - صلاة ركعتي الطواف واجب عند المالكية ، وواجب في وقت مباح فيه
 الصلاة لا كراهة فيه عند الحنفية ، وسنة عند الشافعية والحنابلة ، لحديث جابر بن عبد الله : أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا قَرَعَ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ ، قَالَ : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى ﴾ [البقرة :
 ١٢٥] فصلى خلف المقام ركعتين .

رواه أبو داود ببعضه في الحروف والقراءات ، ح (٣٩٦٩) في سننه (٤ : ٣١) والترمذي في الحج
 ببعضه ، ح (٨٥٦) ، بعضه الآخر ، ح (٨٦٢) ، وقال : حسن صحيح في سننه (٣ : ٢٠٢) ،
 (٢٠٧) وأخرجه النسائي في الحج (في المجتبى) ، باب القول بعد ركعتي الطواف ، وبعده في باب
 الذكر والدعاء على الصفا . وابن ماجه في الصلاة ، ح (١٠٠٨) ، باب القبلة (١ : ٣٢٢) .

١٧٠٤٣ - وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُصَلِّي أَحَدٌ صَلَاةً وَاجِبَةً فِي الْبَيْتِ وَلَا فِي الْحِجْرِ .

١٧٠٤٤ - قَالَ : وَمَنْ رَكَعَ رَكَعَتَيِ الطَّوْفِ الْوَاجِبِ فِي الْحِجْرِ أَعَادَ الطَّوْفَ وَالسَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَرُكْعَهُمَا حَتَّى بَلَغَ بَلَدَهُ أَهْرَاقَ دَمًا وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ .

١٧٠٤٥ - وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ بَعْضِ عُلَمَائِهِمْ فَإِنَّمَا فِيهِ الشَّهَادَةُ بِأَنَّ الْحِجَرَ مِنَ الْبَيْتِ ، وَأَنَّهُ مَنْ لَمْ يَطُفْ بِهِ مِنْ وَرَائِهِ لَمْ يَسْتَكْمِلِ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ . وَلَا خِلَافَ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْحِجَرَ فِي طَوَافِهِ لَا يَجْزِيهِ ذَلِكَ الطَّوْفُ مَا دَامَ بِمَكَّةَ ، لَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْعِبِ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ .

١٧٠٤٦ - وَاخْتَلَفُوا : هَلْ يَنْوِبُ عَنْهُ الدَّمُ لِمَنْ رَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ أَمْ لَا يُدُّ لَهُ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَيْهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

(٣٤) باب الرَّمَلِ فِي الطَّوَافِ (*)

٧٧٩ - مَالِكٌ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّهُ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ ، مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ ، ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ (١) .

(*) المسألة - ٤٢٤ - الرمل هو الإسراع في المشي دون الجري ، أو الإسراع مع مقاربة الخطو من غير علو فيه ولا وثب ، وهذا الرمل مما زال سببه وبقي حكمه ، فإن سببه رفع التهمة عن أصحاب رسول الله ﷺ حين قدموا مكة بعمرة ، فكان كفار مكة يظنون فيهم الضعف بسبب حُمَى المدينة ، وكانوا يقولون : قد أوهنتهم حمى يثرب ، فأمروا بالرمل في ابتداء الأسواط لمنع تهمة الضعف . والرمل للرجال والصبيان دون النساء في الأسواط الثلاثة الأول ، وهو عند الحنفية والشافعية في كل طواف يعقبه سعي بأن يكون بعد طواف القدوم أو ركن يعقبه سعي ، وهذا هو المقصود ، ولا يرمل إذا كان طاف طواف القدوم أو اللقاء ، وسعى عقبه . فإن كان لم يطف طواف القدوم أو كان قد طاف لكنه لم يسع عقبه ، فإنه يرمل في طواف الزيارة ، وطواف العمرة . وقال المالكية : يسن الرمل لحرم بحج أو عمرة في طواف القدوم وطواف العمرة ، لأن ما رمل فيه النبي ﷺ كان للقدوم وسعى عقبه ولا يندب الرمل في طواف تطوع ووداع .

وقال الحنابلة : لا يسن الرمل في غير طواف القدوم أو طواف العمرة ، ويمشي في الأسواط الباقية من طوافه على هيئته ، لما رواه الشيخان عن ابن عمر قال : « كان رسول الله ﷺ إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلثا ، ومش أربعة » وروى مسلم عنه قال : « رمل النبي ﷺ من الحجر إلى الحجر ومشى أربعة » .

ويكره ترك الرمل بلا عذر ، ولو تركه في شيء من الثلاثة ، لم يقضه في الأربعة الباقية ، لأن هيئتها السكون ، فلا يغير : كما لو ترك الجهر في الركعتين الأولين ، فلا يقضي بعدهما لتفويت سنة الإسراع . وليل في أثناء الرمل : « اللهم اجعله حجا مبرورا ، وذنباً مغفورا ، وسعياً مشكوراً » .

(١) أخرجه الإمام مالك في كتاب الحج من الموطأ ح (١٠٧) ، باب الرمل في الطواف ص (٣٦٤:١) ومن حديث مالك أخرجه مسلم في الحج ، ح (٣٠٠٠) من طبعته ، ص (٤ : ٦٧٥) بساب «استحباب الرمل » ويرقم : (٢٣٥ - ١٢٦٣) ، ص (٢ : ٩٢١) من طبعة عبد الباقي ، =

١٧٠٤٧ - قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا .

٧٨٠ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَرْمُلُ مِنَ الْحَجَرِ

الْأَسْوَدِ ، إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ ، وَيَمْشِي أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ ^(١) .

٧٨١ - مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، أَنَّ أَبَاهُ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ ،

يَسْعَى الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ . يَقُولُ :

اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَا وَأَنْتَ تُحْيِي بَعْدَ أَمْتَا

يَخْفِضُ صَوْتَهُ بِذَلِكَ

٧٨٢ - مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ

الزُّبَيْرِ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ مِنَ التَّنْعِيمِ .

قَالَ ثُمَّ رَأَيْتُهُ يَسْعَى ، حَوْلَ الْبَيْتِ ، الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ .

٧٨٣ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ

لَمْ يَطْفِ بِالْبَيْتِ ، وَلَا يَبْنِي الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ ، حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مَنَى ، وَكَانَ لَا

= والترمذي فيه ح (٨٥٧) ، باب « ما جاء في الرمل من الحجر إلى الحجر » (٣ : ٢٠٣) . والنسائي

فيه (٥ : ٢٣٠) . وابن ماجه في الحج ، ح (٢٩٥١) ، باب الرمل حول البيت (٢ : ٩٨٣) .

(١) أخرجه مالك في كتاب الحج ، ح (١٠٨) ، باب « الرمل في الطواف » ص (١ : ٣٦٥) وأخرجه

مسلم ، ح (٢٩٩٨ ، ٢٩٩٩) من طبعتنا ، ص (٦٧٤) ، باب « استحباب الرمل ... » ، وهرقم

(٢٣٣) ، ص (٢ : ٩٢١) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود ، ح - (١٨٩١) من حديث عبيد الله بن

عمر العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر بمثل حديث مالك .

يَرْمُلُ إِذَا طَافَ حَوْلَ الْبَيْتِ ، إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ ^(١).

١٧٠٤٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَا أَعْلَمُ خِلَافًا أَنَّ الرَّمْلَ - وَهُوَ الْحَرَكَةُ وَالزِّيَارَةُ فِي الْمَشْيِ - لَا يَكُونُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعَةِ فِي طَوَافِ دُخُولِ مَكَّةَ ، خَاصَّةً لِلْقَادِمِ الْحَاجِّ أَوِ الْمُعْتَمِرِ .

١٧٠٤٩ - وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الطَّائِفَ يَتَدَيُّ طَوَافَهُ مِنَ الْحَجَرِ ، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ أَيْضًا .

١٧٠٥٠ - وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ .

١٧٠٥١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : إِذَا بَدَأَ مِنَ الْحَجَرِ مَضَى عَلَى يَمِينِهِ ، وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الدَّاحِلَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ أَوْ غَيْرِهِ أَوَّلَ مَا يَتَدَيُّ بِهِ أَنْ يَأْتِيَ الْحَجَرَ يَقْصِدُهُ فَيَقْبَلُهُ إِنْ اسْتَطَاعَ أَوْ يَمْسَحُهُ بِيَمِينِهِ وَيَقْبَلُهَا بَعْدَ أَنْ يَضَعَهَا عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ قَامَ بِحِذَائِهِ ، فَكَبَّرَ ، ثُمَّ أَخَذَ فِي طَوَافِهِ ، ثُمَّ يَمْضِي عَلَى يَمِينِهِ كَمَا وَصَفْتُ لَكَ عَلَى بَابِ الْكَعْبَةِ إِلَى الرُّكْنِ الَّذِي لَا يَسْتَلِمُ ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ مِثْلُهُ ، ثُمَّ الرُّكْنَ الثَّالِثُ ، وَهُوَ الْيَمَانِيُّ الَّذِي يَسْتَلِمُ ، وَهُوَ يَلِي الْأَسْوَدَ ، ثُمَّ إِلَى رُكْنِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ .

١٧٠٥٢ - هَذَا حُكْمُ كُلِّ طَوَافٍ وَاجِبٍ وَغَيْرِ وَاجِبٍ ، وَهَذِهِ طَوْفَةٌ وَاحِدَةٌ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ ، يَرْمُلُ فِيهَا . ثُمَّ أَرْبَعَةً مِثْلَهَا لَا يَرْمُلُ فِيهَا إِذَا كَانَ هَذَا كُلُّهُ فِي طَوَافِ الدُّخُولِ .

١٧٠٥٣ - وَهَذَا كُلُّهُ إِجْمَاعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ مَنْ فَعَلَ هَكَذَا فَقَدْ فَعَلَ مَا يَنْبَغِي .
فَإِنْ لَمْ يَطُفْ كَمَا وَصَفْنَا وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَمِينِهِ وَمَضَى مِنَ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ عَلَى
يَسَارِهِ فَقَدْ نَكَسَ طَوَافَهُ وَلَمْ يَجْزِهِ ذَلِكَ الطَّوُافُ عِنْدَنَا .

١٧٠٥٤ - وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِيمَنْ طَافَ الطَّوُافَ الْوَاجِبَ مَنكُوسًا .

١٧٠٥٥ - فَقَالَ مَالِكٌ ، [وَالشَّافِعِيُّ ^(١)] وَأَصْحَابُهُمَا : لَا يَجْزِيهِ الطَّوُافُ
مَنكُوسًا ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنْ بِلَادِهِ فَيَطُوفُ ؛ لِأَنَّهُ كَمَنْ لَمْ يَطُفْ .

١٧٠٥٦ - وَهُوَ قَوْلُ الْحَمِيدِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ .

١٧٠٥٧ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ : يُعِيدُ الطَّوُافَ مَا دَامَ بِمَكَّةَ ، فَإِذَا بَلَغَ
الْكُوفَةَ أَوْ أَبْعَدَ كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ وَيَجْزِيهِ .

١٧٠٥٨ - وَكُلُّهُمْ يَقُولُ : إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ أَعَادَ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ عِنْدَ مَالِكٍ
وَالشَّافِعِيِّ فِيمَنْ نَسِيَ شَوْطًا وَاحِدًا مِنَ الطَّوُافِ أَنَّهُ لَا يَجْزِيهِ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ
بِلَادِهِ عَلَى بَقِيَّةِ إِحْرَامِهِ فَيَطُوفُ .

١٧٠٥٩ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ بَلَغَ بِلَدَهُ لَمْ يَنْصَرِفْ وَكَانَ عَلَيْهِ دَمٌ .

١٧٠٦٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : حُجَّةٌ مَنْ لَمْ يَجْزِ الطَّوُافَ مَنكُوسًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
اسْتَلَمَ الرُّكْنَ فِي أَوَّلِ طَوَافِهِ ، وَأَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ ، وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَقَالَ :

(١) ما بين الحاصرتين سقط من الأصل ، ودل عليه السياق .

« خذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ »^(١) ؛ فَمَنْ خَالَفَ فَعَلُهُ فَلَيْسَ بِطَائِفٍ ، وَفَعَلَهُ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ ﷺ : مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ^(٢) .

١٧٠٦١ - وَحُجَّةُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ طَوَافٌ قَدْ حَصَلَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَلَمْ يَأْتِ بِهِ عَلَى سُنَّتِهِ فَيَجِبُ بِالذَّمِّ إِذَا رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ أَوْ أَبْعَدَ ؛ لِأَنَّ سُنَنَ الْحَجِّ تُجْبَرُ بِالذَّمِّ .

١٧٠٦٢ - وَأَمَّا الرَّمْلُ فَهُوَ الْمَشْيُ خَبِيئًا يَشْتَدُّ فِيهِ دُونَ الْهَرَوَلَةِ ، وَهَيْئَتُهُ أَنْ يُحْرَكَ الْمَاشِي مِنْكِبِهِ لِشِدَّةِ الْحَرَكَةِ فِي مَشْيِهِ = هَذَا حُكْمُ الثَّلَاثَةِ الْأَسْوَاطِ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ طَوَافٌ دُخُولٍ لَا غَيْرِهِ ، وَأَمَّا الْأَرْبَعَةُ الْأَسْوَاطِ تِمَّةُ السَّبْعَةِ فَحُكْمُهَا الْمَشْيُ الْمَعْدُودُ .

١٧٠٦٣ - هَذَا أَمْرٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ أَنَّ الرَّمْلَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَطْوَافٍ مِنْ طَوَافِ الدُّخُولِ لِلْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ دُونَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَغَيْرِهِ .

١٧٠٦٤ - إِلَّا أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي الرَّمْلِ : هَلْ هُوَ سَنَةٌ مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا أَمْ لَيْسَ بِسَنَةٍ وَاجِبَةٍ ؟ لِأَنَّهُ : كَانَ لِعِلَّةٍ ذَهَبَتْ وَزَالَتْ ، فَمَنْ شَاءَ فَعَلِيهِ اخْتِيَارٌ^(٣) .

(١) تقدم وانظر فهرس أطراف الأحاديث النبوية الشريفة .

(٢) من طريق القاسم بن محمد ، عن عائشة أخرجه البخاري في كتاب الصلح (٢٦٩٧) باب « إذا اصطلمحوا على صلح جور » ، فتح الباري (٥ : ٣٠١) ومسلم في الأقضية ، ح (٤٤١٢) في طبعتنا ، باب « نقض الأحكام الباطلة ، وردّ محدثات الأمور » ، وبرقم ١٧ - (١٧١٨) في طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في السنة (٤٦٠٦) ، باب « في لزوم السنة » (٤ : ٢٠٠) ، وابن ماجه في المقدمة (١٤) باب « تعظيم حديث رسول الله ﷺ » (١ : ٧) .

(٣) يبين من المسألة السابقة (٤٢٤) أَنَّ الرَّمْلَ سَنَةٌ عِنْدَ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَهُوَ سَنَةٌ مِنْ سُنَنِ الطَّوَافِ الْخَمْسَةِ : اسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، وَالدَّعَاءِ قَبَالَهُ بَابِ الْكَعْبَةِ ، وَبَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ ، =

١٧٠٦٥ - فَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ^(١) ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ^(٢) ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ^(٣) .

١٧٠٦٦ - وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِمْ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَآخَمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ : أَنَّ الرَّمْلَ سُنَّةٌ لِكُلِّ قَادِمٍ مَكَّةَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا فِي الثَّلَاثَةِ الْأَطْوَافِ الْأُولَى .

١٧٠٦٧ - وَقَالَ آخَرُونَ : لَيْسَ الرَّمْلُ بِسُنَّةٍ ، وَمَنْ شَاءَ فَعَلَهُ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْهُ .

١٧٠٦٨ - رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ : عَطَاءٌ ، وَطَاوُوسٌ ،

= والرَّمْلُ للرجال والصبيان ، دون النساء في الأسواط الثلاثة ، والاضطباع عند الجمهور سوى مالك ، وهو جعل وسط الرداء تحت كتفه اليمنى ، ورد طرفه على كتفه اليسرى ، وإبقاء كتفه اليمنى مكشوفة ، والدنو من البيت للذكور لشرفه ، ولأنه المقصود .

(١) كان الفاروق عمر يطوف حول البيت راجلاً - فقد منع عمر الناس أن يطوفوا راكبين المحلى (٧) : (١٨١) مضطبعاً ، أي جاعلاً وسط رداءه تحت إبطه الأيمن ، وطرفه فوق الكتف اليسرى - ويرمل من الحجر إلى الحجر في الأسواط الثلاثة الأولى (المغني) (٣ : ٣٧٣ - ٣٧٤) .

وقد طاف عمر ورمل من الحجر إلى الحجر وقال : فيم الرمل الآن والكشف عن المناكب وقد وطأ الله الإسلام ونفى الكفر وأهله ومع ذلك لا تترك شيئاً كنا نصنعه مع رسول الله ﷺ سنن البيهقي (٥ : ٧٩) والمجموع (٨ : ٢٢ ، ٩٧) والمغني (٢ : ٣٩٠) ، و (٣ : ٣٧٣) .

وقال ميبناً العلة من السعي : إن سعي رسول الله بالبيت وبين الصفا والمروة ليرى المشركين قوته سنن البيهقي (٥ : ٨٢) .

(٢) أحكام القرآن للجصاص (١ : ٩٨) ، والمحلى (٧ : ٩٦) .

(٣) كان ابن عمر رضي الله عنه يرمل في الأسواط الثلاثة في بطن الوادي ، ويمشي الأربع الباقية . أحكام القرآن للجصاص (١ : ٩٨) ، والمحلى (٧ : ٩٦) ، والمغني (٣ : ٣٨٨) .

وَمُجَاهِدٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَسَالِمٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ .

١٧٠٦٩ - وَهُوَ الْأَشْهَرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(١) .

١٧٠٧٠ - وَقَدْ رُوِيَ ^(٢) عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ عُمَرَ وَمَنْ تَابَعَهُ .

١٧٠٧١ - وَحُجَّةٌ مَنْ لَمْ يَرِ الرَّمْلَ سَنَةَ حَدِيثِ أَبِي الطُّفَيْلِ ^(٣) ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ :

(١) كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَرَى أَنَّ الرَّمْلَ كُلَّهُ فِي الطَّوَافِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَفِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لَيْسَ بِسَنَةٍ ، وَلَكِنَّهُ فَضِيلَةٌ لِلنِّسْبَةِ لِأَهْلِ الْأَفَاقِ مِنَ الرِّجَالِ ، فَلَوْ تَرَكَ الرَّمْلَ فَقَدْ فَاتَهُ الْفَضِيلَةُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَكَانَ هُوَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَرْمِلُ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّوَافِ الْمَجْمُوعِ (٦٧، ٦٦: ٨) ، وَوَجْهَةٌ نَظَرُهُ تَأْتِي فِي (١٧٠٧٢) .

(٢) فِي (ك) : « رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ » .

(٣) فِي (ك) : « ابْنُ أَبِي الطُّفَيْلِ » .

وَأَسَمَ أَبِي الطُّفَيْلِ ، عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْكِنَانِيِّ الْحِجَازِيِّ .

كَانَ مِنْ شِيعَةِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ . مَوْلَدُهُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ .

رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ وَهُوَ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِهِ ، ثُمَّ يَقْبَلُ الْمِخْجَنَ [أَخْرَجَهُ

مُسْلِمٌ فِي بَابِ « جَوَازِ الطَّوَافِ عَلَى بَعِيرٍ » ، وَغَيْرُهُ] .

وَهُوَ خَاتَمٌ مَنِ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الدُّنْيَا .

وُلِدَ عَامَ أَحَدَ ، وَأَدْرَكَ ثَمَانِي سِنِينَ مِنْ حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَسَكَنَ الْكَوْفَةَ ، ثُمَّ مَكَّةَ ، وَأَقَامَ بِهَا حَتَّى

مَاتَ قَالَ مَعْرُوفٌ : سَمِعْتُ أَبَا الطُّفَيْلِ يَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا غُلَامٌ شَابٌّ يَطُوفُ

بِالْبَيْتِ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمِخْجَنِهِ .

وَلَمَّا دَخَلَ أَبُو الطُّفَيْلِ عَلَى مُعَاوِيَةَ ، قَالَ مُعَاوِيَةُ مَا أَبْقَى لَكَ الدَّهْرُ مِنْ تُكَلِّكَ عَلَيَّ ؟ قَالَ : تُكَلِّ

الْعَجُوزَ الْمَقْلَاتِ (هِيَ الَّتِي لَمْ يَبْقَ لَهَا وَلَدٌ وَكَذَا الشَّيْخُ الرُّقُوبُ) وَالشَّيْخُ الرُّقُوبُ . قَالَ : فَكَيْفَ

حَبْلُكَ ؟ قَالَ : حَبْلُ أُمِّ مُوسَى لِمُوسَى ، وَإِلَى اللَّهِ أَتَشْكُو التَّقْصِيرَ .

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ : أَدْرَكَتُ مِنْ حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِي سِنِينَ .

=

= وقيل : إنه كان يُنشد :

وخلقتُ سَهْمًا في الكِنَانَةِ واحدًا سِيرُمِي بِهِ أو يَكْسِرُ السَّهْمَ كَاسِرُهُ

وقيل : إنَّ أبا الطُّفَيْلِ كانَ حَامِلَ رَابَةِ الْمُخْتَارِ لما ظَهَرَ بالعِراقِ ، وحَارِبَ قَتْلَةَ الْحُسَيْنِ .

وكان أبو الطُّفَيْلِ ثِقَّةً فيما يَنْقُلُهُ ، صادقاً ، عالماً ، شاعراً ، فارساً ، عُمَرُ دَهْرًا طَوِيلًا . وشهد مع عليٍّ حُرُوبَهُ .

قال خليفة : وأقام بمكةَ حتى ماتَ سنة مئة أو نحوها . كذا قال . ثم قال : ويقال : سنة سبع ومئة .

وقال البخاري : حدثنا موسى بنُ إِسْمَاعِيلَ ، حدثنا مبارك ، عن كثير بنِ أَعِينٍ ، قال : أخبرني أبو الطُّفَيْلِ بمكةَ سنةَ سبع ومئة .

وقال وهبُ بنُ جَرِيرٍ : سمعتُ أبي يقول : كنتُ بمكةَ سنةَ عشر ومئة ، فرأيتُ جِنَازَةً ، فسألتُ عنها . فقالوا : هذا أبو الطُّفَيْلِ .

وهذا هو الصحيحُ من وفاته وثبوته ، وبعضُهُ ما قبله . ولو عُمَرُ أَحَدُ بَعْدَهُ كما عُمَرُ هو بعد النبي ﷺ ، لعاشَ إلى سنةٍ بضعٍ ومِئتين .

وقال ابن طهمان عن ابن معين : سهل بن سعد ، وعبد الرحمن بن أزهر والسائب ، ومحمود بن الربيع ، وأنس بن مالك ، وإبن أبي صُغَيْرٍ ، وأبو الطُّفَيْلِ عامر بن واثلة ، هؤلاء رَوَوْا عن النبي ﷺ ، وروى عنهم الزهري ، سبعة أنفس (سؤالته الترجمة ٢١٢) .

وروى عن : أبي بكر ، وعُمَرُ بن الخطاب ، ومعاذ بن جبل ، وابن مسعود ، وعليٌّ . حدث عنه : حَبِيبُ بنُ أَبِي ثَابِتٍ ، والزُّهْرِيُّ ، وأبو الزُّبَيْرِ المَكِّي ، وعليُّ بنُ زَيْدٍ جُدْعَانُ ، وعَبْدُ اللَّهِ بنُ عُمَانَ بنِ حُثَيْمٍ ، ومَعْرُوفُ بنُ خَرْبُوذَ ، وسعيد الجُرَيْرِيُّ ، وفَطْرُ بنُ خَلِيفَةَ ، وخلقٌ سواهم .

أخرج له الجماعة ، وترجمته في :

طبقات ابن سعد ٤٥٧/٥ ، و ٦٤/٦ مصنف ابن أبي شيبة (١٣ : ١٥٧٨٢) تاريخ ابن معين

(٢٨٩:٢) ، سؤالات ابن طهمان ، الترجمة (٢١٢) طبقات خليفة : ت ١٧٦ و ٨٤١ و ٢٥١٩ ،

تاريخ البخاري ٤٤٦/٦ ، المعارف : ٣٤١ ، المعرفة والتاريخ ٢٩٥/١ و ٣٥٩ ، الكنى ٤٠/١ ،

الجرح والتعديل ٦ / ٣٢٨ ، مشاهير علماء الأمصار : ت ٢١٤ ثقات بن حبان (٢٩١:٣) الأغاني =

١٧٠٧٢ - روى فطر، عن أبي الطفيل، قال: قلت لأبن عباس: زعم قومك أن رسول الله ﷺ رمل بالبيت، وقال: «ذلك سنة»، فقال: صدقوا وكذبوا! قلت: ما صدقوا؟ وما كذبوا؟ قال: صدقوا؛ رمل رسول الله ﷺ حين طاف بالبيت، وكذبوا.. ليس ذلك بسنة. إن قریشاً زمن الحديبية قالوا: إن به وبأصحابه هزلاً، وقعدوا على قيعان ينظرون إلى النبي ﷺ وأصحابه؛ فبلغ ذلك النبي ﷺ؛ فقال لأصحابه: «ارملوا أروهم أن بكم قوة»، فكان رسول الله ﷺ يرمل من الحجر الأسود إلى اليماني؛ فإذا توارى عنهم مشى^(١).

= ١٦٦/١٣، جمهرة أنساب العرب: ١٨٣، المستدرک ٣/ ٦١٨، الاستيعاب (٢: ٧٩٨)، تاريخ بغداد ١/ ١٩٨، الجمع بين رجال الصحيحين ١/ ٣٧٨، تاريخ ابن عساكر ٨/ ٤١٢ ب، أسد الغابة ٣/ ١٤٥، و٦/ ١٧٩، تهذيب الكمال: ٦٤٧، ١٦٢٣، تاريخ الإسلام ٤/ ٧٨، المعبر ١/ ١١٨ و ١٣٦ سير أعلام النبلاء (٣: ٤٦٧)، مرآة الجنان ١١/ ٢٠٧، البداية والنهاية ٩/ ١٩٠، العقد الثمين ٥/ ٨٧، الإصابة ٤/ ١١٣، تهذيب التهذيب ٥/ ٨٢، النجوم الزاهرة ١/ ٢٤٣، خلاصة تهذيب الكمال: ١٥٧، فدرات الذهب ١/ ١١٨، خزنة الأدب ٤/ ٤١ و ٢/ ٩١، تهذيب ابن عساكر ٧/ ٢٠٣.

(١) أخرجه الحميدي (٥١١)، وأحمد ١/ ٢٢٩، والطحاوي ٢/ ١٨٠، والطبراني في «الكبير» (١٠٦٢٥)، (١٠٦٢٦) من طرق عن فطر، هذا الإسناد.

أخرجه مسلم في الحج، ح (٣٠٠٢) في طبعتنا، باب «استحباب الرمل في الطواف والعمرة»، ويرقم (١٢٦٤) في طبعة عبد الباقي، وأبوداود في المناسك (١٨٨٥)، باب «في الرمل» (٢: ١٧٧)، والإمام أحمد في «مسنده» (١: ٢٤٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٧١٩)، وابن حبان في صحيحه (٣٨٤٥)، والبيهقي في السنن (٥: ٨١-٨٢) كلهم من طريق الجريري، عن أبي الطفيل، عن ابن عباس.

وأخرجه الحميدي (٥١١)، وأحمد ١/ ٢٩٧-٢٩٨، ومسلم في الحج ٢٣٨- (١٢٦٤) في طبعة عبد الباقي ويرقم (٣٠٠٤) في طبعتنا، باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، وأبو داود =

١٧٠٧٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ رَوَى ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ (١).

= (١٨٨٥) في الحج : باب في الرمل ، وابن ماجه (٢٩٥٣) في المناسك : باب الرمل حول البيت ، والطحاوي ١٧٩/٢ و ١٨١ ، والطبراني (١٠٦٢٧) ، (١٠٦٢٩) من طرق عن أبي الطفيل ، به .

وأخرجه أحمد ٢٩٤/١ - ٢٩٥ و ٣٧٣ ، والبخاري (١٦٠٢) في الحج : باب كيف كان بدء الرمل فتح الباري (٣ : ٤٦٩) و (٤٢٥٦) في المغازي : باب عمرة القضاء ، ومسلم (١٢٦٦) في طبعة عبد الباقي ، وبرقم (٣٠٠٦) في طبعتنا ، وأبو داود (١٨٨٦) وابن خزيمة (٢٧٢٠) ، والبيهقي ٨٢/٥ ، والطحاوي ١٧٩/٢ من طرق عن حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس .

وأخرجه أحمد ٢٢١/١ ، ومسلم (١٢٦٦) (٢٤١) ، في طبعة عبد الباقي ، وبرقم (٣٠٠٧) في طبعتنا والنسائي ٢٤٢/٥ في مناسك الحج : باب السعي بين الصفا والمروة ، وأبو يعلى (٢٣٣٩) ، والبيهقي ٨٢/٥ من طرق عن سفيان ، عن عمرو ، عن عطاء ، عن ابن عباس .

وأخرجه أحمد ٢٥٥/١ من طريق عكرمة ، والترمذي (٨٦٣) في الحج : باب السعي بين الصفا والمروة ، من طريق عمرو بن دينار ، عن ابن عباس بنحوه . وانظر ما بعد (٣٨١٤) و (٣٨٤١) و (٣٨٤٥).

وَقُعَيْقَان : جبل بأعلى مكة ، الرمل في الطواف : الوثب في المشي ليس بالشديد .

(١) ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ : ٢٣٩) ، وقال : رواه أحمد ، وأبو يعلى ، وفيه : عبيد الله بن أبي يزيد القنداح : وثقه أحمد ، والنسائي ، وضعفه ابن معين ، وغيره .

وهو عبيدان بن أبي زياد القنداح أبو الحصين المكي : روى عن أبي الطفيل ، والقاسم بن محمد ، وشهر بن حوشب ، ومجاهد ، وعبد الله بن عبيد بن عمير ، وسعيد بن جبير ، وأبي الزبير ، وجماعة . وعنه الثوري ، وعيسى بن يونس وأبو حنيفة ، ووكيع ، ويحيى القطان ، والخريري ، ومحمد بن بكر البرساني ، وأبو عاصم وغيرهم .

وقال علي بن المديني عن يحيى القطان كان وسطا لم يكن بذلك ، ثم قال : ليس هو مثل عثمان ابن الأسود ، ولا سيف بن سليمان ، ومحمد بن عمرو أحب إلي منه .

١٧٠٧٤ - وَهَذَا مَعْنَاهُ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ أَوْ فِي عُمْرَتِهِ ﷺ لَا عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ (١) .

= وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه صالح قلت تراه مثل عثمان بن الأسود؟ قال : لا، عثمان أعلى .
وقال أحمد مرة ليس به بأس .

وقال الدوري ، ومعاوية بن صالح عن ابن معين ضعيف ليس بينه وبين سعيد بن القداح نسب .
وقال أحمد بن أبي يحيى ، عن ابن معين ليس بأس .

وقال أبو حاتم ليس بالقوي ولا المتين ، ، هو صالح الحديث يكتب حديثه ، ومحمد بن عمر وأحب إليّ منه يحول من كتاب الضعفاء .

وقال الآجري عن أبي دلود أحاديثه مناكير .

وقال النسائي ليس به بأس ، وقال في موضع آخر ليس بالقوي ، وقال في موضع آخر ليس بثقة .

وقال الحاكم أبو أحمد ليس بالقوي عندهم .

وقال ابن عدي قد حدث عنه الثقات ، ولم أر في حديثه شيئاً منكراً .

وفاته سنة (١٥٠) ، ووثقه العجلي .

التاريخ الكبير (٣ : ١ : ٣٨٣) ، تاريخ الثقات للعجلي (١٠٥٥) ، تاريخ ابن معين (٣٨٢ : ٢) ،
الضعفاء الكبير للعقيلي (٣ : ١١٨) ، وتهذيب التهذيب (٧ : ١٤٠) .

قلت : وقد روى ابن المبارك ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ، ومشى أربعاً .

أخرجه مسلم في باب « استحباب الرمل في الطواف والعمرة » .

(١) قوله : (رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً) فيه بيان أن الرمل يشرع في

جميع المطاف من الحجر إلى الحجر ، وأما حديث ابن عباس المذكور بعد هذا بقليل (قال : أمرهم

النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثة أمشاط ويمشوا مابين الركنين) فممنسوخ بالحديث الأول ؛ لأن حديث ابن

عباس كان في عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة ، وكان في المسلمين ضعف في أبدانهم ، وإنما

رملوا إظهاراً للقوة واحتياجاً إلى ذلك في غير مابين الركنين اليمانيين ؛ لأن المشركين كانوا جلوساً

في الحجر ، وكانوا لا يرونهم بين هذين الركنين ، ويرونهم فيما سوى ذلك ، فلما حج النبي ﷺ

حجة الوداع سنة عشر رمل من الحجر إلى الحجر ، فوجب الأخذ بهذا المتأخر .

١٧٠٧٥ - وَرَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خَثِيمٍ ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ ؛ فَرَمَلَ بِالْبَيْتِ ثَلَاثَةً ، وَمَشَى أَرْبَعَةً ^(١) .

١٧٠٧٦ - فِيهِ هَاتَيْنِ الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةَ كُلَّهَا .

١٧٠٧٧ - وَهَذَا مَعَ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ : يَمْشَى بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْأَسْوَدِ .

١٧٠٧٨ - وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي ذَلِكَ ^(٢) .

١٧٠٧٩ - وَجُمُهورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الرَّمْلَ مِنَ الْحَجْرِ إِلَى الْحَجْرِ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ .

١٧٠٨٠ - وَقَدْ رَوَى : عَطَاءٌ وَطَاوُوسٌ ، وَعِكرمةٌ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٣) مَعْنَى

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْحَجِّ (١٨٩٠) بَابُ « فِي الرَّمْلِ » (١٧٩: ٢) عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ حَمَادٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خَثِيمٍ ، عَنْهُ ، بِهِ ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْمُنَاسِكَ (٢٩٥٣) بَابُ « الرَّمْلُ حَوْلَ الْبَيْتِ » (٢ : ٩٨٤) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ ابْنِ خَثِيمٍ بِمَعْنَاهُ . وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْحَجِّ (١٨٨٤) بَابُ « الْأَضْطِبَاعُ فِي الطَّوَافِ » (٢ : ١٧٧) عَنْ مُوسَى ، عَنْ حَمَادٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خَثِيمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (٧٩ : ٥) .

(٢) انظر حاشية الفقرة (١٧٠٨٦) .

(٣) رَوَاهُ فَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ طَاوُوسٍ وَعَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : إِنَّمَا رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ رَأَوْا أَنَّ بِأَصْحَابِهِ جَهْدًا فَرَمَلَ لِيُرِيَهُمْ أَنَّ بِهِمْ قُوَّةً .

حَدِيثِ أَبِي الطُّفَيْلِ هَذَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْأَحَادِيثَ عَنْهُمْ بِذَلِكَ فِي « التَّمْهِيدِ » (١) .

١٧٠٨١ - وَاحْتَجُّوا أَيْضاً بِحَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَعِكْرَمَةَ ،

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَمَّا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَلَّغَ أَهْلَ مَكَّةَ أَنَّ بِأَصْحَابِهِ هَزْلاً ،

فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لِأَصْحَابِهِ : « شَدُّوا مَازِرَكُمْ وَارْمُلُوا حَتَّى يَرَى قَوْمُكُمْ أَنَّ بِكُمْ

قُوَّةً » ، ثُمَّ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَرْمَلْ .

١٧٠٨٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ

رَمَلَ فِي حُجَّتِهِ حُجَّةَ الْوَدَاعِ مِنَ الْحَجْرِ إِلَى الْحَجْرِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ ، وَمَشَى أَرْبَعَةً .

مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ .

١٧٠٨٣ - وَقَدْ ذَكَرْنَا جَمَاعَةً رَوَوْهُ بِإِسْنَادِهِ كَذَلِكَ فِي « التَّمْهِيدِ » .

١٧٠٨٤ - وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ مَا رَوَاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ مِنْ قَوْلِهِ : « ثُمَّ

حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَرْمَلْ » (٢) .

(١) التمهيد (٢ : ٧١) .

(٢) قَالَ أَبُو عُمَرَ فِي التَّمْهِيدِ (٢ : ٧٢) وَمَا بَعْدَهَا : أَمَا مِنْ زَعَمٍ أَنَّ الرَّمْلَ لَيْسَ بِسُنَّةٍ وَاحْتِجُّ بِقَوْلِ

ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا ، فَمَنْغَلٌ فِيمَا اخْتَارَهُ . وَقَدْ ظَنُّوا فِي ذَلِكَ ظَنًّا لَيْسَ كَمَا ظَنُّوا . وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا

رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : رَمَلَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجْرِ إِلَى الْحَجْرِ ، وَرَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِثْمَانَ بْنِ خَثِيمٍ عَنْ أَبِي

الطُّفَيْلِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ فَرَمَلَ بِالْبَيْتِ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعَةً

أَشْوَاطٍ . فَقِي هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ كُلَّهَا وَقَدْ كَانَ فِي بَعْضِهَا

حَيْث لَا يَرَاهُ الْمُشْرِكُونَ وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَجْلِهِمْ رَمَلَ .

وَبَعْدَ فُلُوِّ كَانَ رَمَلَ مِنْ أَجْلِ الْمُشْرِكِينَ فِي عَمْرَتِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَا مَنَعَ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ

الرَّمْلُ سُنَّةً ، لِأَنَّ الرَّمْلَ مَأْخُوذٌ عَنْهُ مَحْفُوظٌ فِي حُجَّتِهِ الَّتِي حُجَّاهَا وَلَيْسَ بِمَكَّةَ مُشْرِكٌ وَاحِدٌ يَوْمَئِذٍ =

= فرمل رسول الله ﷺ في حجته ثلاثة أشواط كاملا ، ومشى أربعاً في حجة الوداع ولا مشرك ينظر إليه حيثئذ . فصح أن الرمل سنة ، وروى مالك وإسماعيل ابن جعفر ويزيد بن الهاد ، وحاتم ابن إسماعيل ويحيى القطان ، وغيرهم عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر : أن رسول الله ﷺ طاف في حجة الوداع سبعا . رمل منها ثلاثة ومشى أربعاً وهذا في حديث جابر الحديث الطويل الذي وصف فيه حجة رسول الله ﷺ من حين خروجه إليها إلى انقضاء جميعها رواه عن جعفر بن محمد جماعة من العلماء في وقتهم ، وقد حكى عبد الله ابن رجاء أن مالكا سمعه بتمامه من جعفر بن محمد . ويدل على صحة قوله ، أن مالكا قطعه في أبواب من موطنه وأتى منه بما احتاج إليه في أبوابه . روي عن عبد الله بن رجاء أنه قال حضرت عبد الملك بن جرير وعبيد الله وعبد الله العمريين وسفيان الثوري وعلي بن صالح ومالك بن أنس عند جعفر بن محمد يسألونه عن حديث الحج فحدثهم به ، ورووه عنه . ورواه أيضا عن جعفر بن محمد بن إسحاق وعبد الرحمن ابن زيد بن أسلم وعبد الله بن عمرو علقمة المكي وحاتم بن إسماعيل وسلام القارئ وجماعة يطول ذكرهم . ولما ثبت هذا الحديث عن النبي عليه السلام بعد عدم المشركين في الأشواط الثلاثة ، علمنا أن ذلك من سنة الطواف عند القلوم وأنه لا ينبغي لأحد من الرجال تركه إذا كان قادرا عليه ، وهو قول فقهاء الأمصار ، كلهم يقولون بحديث جابر لأنه الثابت في ذلك والعلة التي حكاهما ابن عباس مرتفعة ، فبطل تأويل ابن عباس إن صح عنه ، وبطل أن يكون في قوله حجة على السنة الثابتة ، وقد روى عطاء عن يعلى بن أمية قال لما حج عمر رمل ثلاثا ومشى أربعاً ، وروى هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر أنه قال في الرمل لا ندع شيئا صنعتناه مع رسول الله ﷺ . وروى منصور عن شقيق عن مسروق عن ابن مسعود أنه اعتمر فرمل ثلاثا ومشى أربعاً . وروى نافع عن ابن عمر مثله في حجة وعمرته . وقد ثبت الرمل عن النبي ﷺ وعن أصحابه فصار سنة ، وأما ما رواه الحجاج بن أرطاة عن أبي جعفر وعكرمة عن ابن عباس في الحديث الذي ذكرناه عنه قال فيه ثم حج رسول الله فلم يرمل فهذا يدل على ضعف رواية الحجاج ، وأن ما قال أهل الحديث فيه أنه ضعيف مدلس لا يحتج بحديثه لضعفه وسوء نقله عندهم حق . وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه رمل في حجته فبطل ماخالفه . ولو كان ما حكاه الحجاج في روايته عن ابن عباس صحيحاً لم يكن فيه حجة لأنه ناف والذي حكى أن رسول الله ﷺ رمل وأخبر أنه عابته يصنع ذلك مثبت والمثبت أولى من النافي في وجه الشهادات والأخبار عند أهل العلم . =

= قال أبو عمر:

فإن احتج بعض من لا يرى الرمل سنة من سنن الحج بما رواه العلاء بن المسيب عن الحكم عن مجاهد عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ رمل في العمرة ومشى في الحج قيل له هذا حديث لا يثبت لأنه رواه الحفاظ موقوفاً على ابن عمر ، ولو كان مرفوعاً كان قد عارضه ما هو أثبت منه وهو ما ذكرنا من حديث عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ .

وأخبرنا أحمد بن عبد الله قال حدثنا الميمون بن حمزة الحسيني قال حدثنا أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي قال حدثنا المزني قال حدثنا الشافعي رحمه الله قال حدثنا أنس ابن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه رمل ثلاثة ومشى أربعة . قال الطحاوي حدثنا يزيد بن سنان قال حدثنا أبو بكر الحنفي قال حدثنا عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ رمل ثلاثة ومشى أربعة حين قدم في الحج ، وفي العمرة حين كان اعتمر . وهذه الآثار كلها عن ابن عمر تدفع حديث العلاء بن المسيب ، وقد ذكر حماد بن سلمه عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا قدم مكة رمل بالبيت ثم طاف بين الصفا والمروة ، وإذا أحرم بمكة لم يرمل بالبيت وأخر الطواف بين الصفا والمروة إلى يوم النحر . ومالك عن نافع عن ابن عمر نحوه .

ففي هذا الحديث عن ابن عمر أنه كان يرمل في الحجة إذا كان لإحرامه بها من غير مكة ، وكان لا يرمل في حجته إذا أحرم بها من مكة . وهذا إجماع من أحرم بالحج من مكة لا رمل عليه إن طاف بالبيت قبل خروجه إلى منى . وعلى هذا يصح حديث مجاهد إن كان موقوفاً وكانت حجة ابن عمر فيه مكية . وإما مرفوعاً فلا يصح لدفع الآثار الصحاح له في إن رسول الله ﷺ رمل في حجته ولم يكن له حجة غيرها ﷺ .

واختلف قول مالك وأصحابه فيمن ترك الرمل في الطواف والهرولة في السعي ثم ذكر ذلك وهو قريب ، فمرة قال يعيد ومرة قال لا يعيد ، وبه قال ابن القاسم . واختلف قول مالك أيضاً فيما حكاه ابن القاسم عنه هل عليه دم مع حاله هذه إذا لم يعد أم لا شيء عليه فمرة قال لا شيء عليه ومرة قال عليه دم وقال ابن القاسم هو خفيف ولا نرى فيه شيئاً وكذلك روى ابن وهب في موطأه =

١٧٠٨٥ - وَرَوَى هِشَامٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُمَرَ ، قَالَ فِي الرَّمْلِ : لَا تَدْعُ شَيْئًا صَنَعْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (١) .

١٧٠٨٦ - وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عُمَرَ (٢) أَنَّهُمْ كَانُوا يَرْمُلُونَ فِي الطَّوَافِ ثَلَاثًا ، طَوَافَ الْقُدُومِ فَصَارَ سَنَةٌ مَعْمُولًا بِهَا لَا يَضُرُّهَا مَنْ جَهِلَهَا وَأَنْكَرَهَا .

١٧٠٨٧ - وَرَوَى الشَّافِعِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَمَلَ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَمَشَى أَرْبَعَةً . يَعْنِي فِي حَجَّتِهِ (٣) .

= عن مالك أنه استحققه ولم ير فيه شيئاً . وروى معن بن عيسى عن مالك أن عليه دعا قال ابن القاسم رجع عن ذلك وقال عبد الملك بن الماجشون عليه دم ، وهو قول الحسن البصري وسفيان الثوري . وذكر ابن حبيب بن مطرف وابن القاسم أن عليه في قليل ذلك وكثيره دعا . والحجة لما حكاه ابن حبيب قول ابن عباس من ترك من نسكه شيئاً فعليه دم ، ومن جعله نسكاً حكم فيه بذلك . والحجة لمن استخف ذلك أنه شيء مختلف فيه هل هو سنة أم لا ، وإيجاب الدم عليه لإيجاب فرض وإخراج مال من يده وهذا لا يجب إلا يتيقن لا شك فيه . وقد جاء عن ابن عباس نصاً فيمن ترك الرمل أنه لا شيء عليه وهو قول عطاء وابن جريج والشافعي فيمن أتبعه وقول الأوزاعي وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق وأبي ثور ، كلهم يقول لا شيء عليه في ترك الرمل وهو أولى ما قيل به في هذا الباب لما ذكرنا ولأنه ليس بإسقاط نفس عمل إنما هو سقوط هيئة عمل . وأجمعوا أن ليس على النساء رمل في طوافهن بالبيت ولا هرولة في سعيهم بين الصفا والمروة .

(١) سنن البيهقي (٥ : ٧٩) ، المجموع (٨ : ٢٢) ، المغني (٢ : ٣٩٠) (٣ : ٣٧٣) .

(٢) انظر الفقرة (١٧٠٦٥) وحواشيها .

(٣) في « الأم » (٢ : ١٧٤) ، وتقدم مثله من طريق عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر .

١٧٠٨٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا خَيْرٌ مِنْ حَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ فِي الْعُمْرَةِ وَمَشَى فِي الْحُجِّ ، وَأَصَحُّ وَأَثْبَتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٧٠٨٩ - وَرَوَى مَالِكٌ ، وَأَبُو بَرْزَةَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ رَمَلَ بِالْبَيْتِ وَطَافَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمُرْوَةِ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ .

١٧٠٩٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : عَلَى هَذَا جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ مِنْ أَئِمَّةِ الْفَتَاوَى وَاتَّبَاعِهِمْ ، وَهُمْ الْحُجَّةُ عَلَى مَنْ شَذَّ عَنْهُمْ ، وَقَدْ مَضَى حَدِيثُ جَابِرٍ بِمَا يَغْنِي عَنْ الدَّلَائِلِ وَالْتَوَاتُرِ .

١٧٠٩١ - وَاخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ فِيمَنْ تَرَكَ الرَّمْلَ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ طَوَافَ الدُّخُولِ ، أَوْ تَرَكَ الْهَرُولَةَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمُرْوَةِ ، ثُمَّ ذَكَرَ ذَلِكَ وَهُوَ قَرِيبٌ :

١٧٠٩٢ - فَمَرَّةٌ قَالَ مَالِكٌ : يَعِيدُ .

١٧٠٩٣ - وَمَرَّةٌ قَالَ : لَا يَعِيدُ .

١٧٠٩٤ - وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ .

١٧٠٩٥ - وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ أَيْضًا ، هَلْ عَلَيْهِ دَمٌ إِنْ أَبْعَدَهُ ؟ فَقَالَ مَرَّةٌ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٧٠٩٦ - وَمَرَّةٌ قَالَ : عَلَيْهِ دَمٌ .

١٧٠٩٧ - وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَهُوَ خَفِيفٌ وَلَا أَرَى فِيهِ شَيْئًا .

١٧٠٩٨ - وَكَذَلِكَ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ فِي مُوطَأِهِ أَنَّهُ اسْتَخَفَّهُ ، قَالَ ، وَلَمْ يَرِ فِيهِ شَيْئًا^(١) .

١٧٠٩٩ - وَرَوَى مَعْنُ بْنُ عِيسَى^(٢) ، عَنْ مَالِكٍ : أَنَّهُ عَلَيْهِ دَمًا .

١٧١٠٠ - وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ .

١٧١٠١ - وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ مَالِكٌ .

١٧١٠٢ - وَذَكَرَ ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ مُطْرِفٍ وَابْنُ الْمَاجَشُونِ وَابْنُ الْقَاسِمِ أَنَّ عَلَيْهِ فِي قَلِيلٍ ذَلِكَ وَكَثِيرُهُ دَمًا .

١٧١٠٣ - وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ : مَنْ تَرَكَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئًا فَعَلَيْهِ دَمٌ .

١٧١٠٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْحُجَّةُ لِمَنْ لَمْ يَرِ فِيهِ شَيْئًا وَاسْتَخَفَّهُ أَنَّهُ شَيْءٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ لَمْ تَثْبُتْ بِهِ سُنَّةٌ وَالزَّمُّ عَلَى الْبَرَاءَةِ حَتَّى يَصْحَ مَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ فِيهَا .

١٧١٠٥ - وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيمَنْ تَرَكَ الرَّمْلَ : أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(٣) .

١٧١٠٦ - وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَابْنِ جُرَيْجٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَاحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ .

١٧١٠٧ - وَاجْتَمَعُوا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ رَمْلٌ فِي طَوَافِهِنَّ بِالْبَيْتِ ، وَلَا هَرُولَةٌ فِي سَعْيِهِنَّ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَوْدَةِ .

(١) ذلك أنه عنده مختلف : هل هو سنة أم لا ؟

(٢) تقدم في (١٢١١) .

(٣) أحكام القرآن للجصاص (١ : ٩٨) .

١٧١٠٨ - وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنْ لَا رَمَلَ عَلَى مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا ، وَهُمْ الْمُتَمَتُّعُونَ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ رَمَلُوا فِي حَيْثُ دُخُولِهِمْ حِينَ طَافُوا لِلْقُدُومِ .

١٧١٠٩ - وَاخْتَلَفُوا فِي أَهْلِ مَكَّةَ إِذَا حَجُّوا ، هَلْ عَلَيْهِمْ رَمْلٌ أَمْ لَا ؟ .

١٧١١٠ - فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَرَى عَلَيْهِمْ رَمْلًا إِذَا طَافُوا بِالْبَيْتِ ^(١) .

١٧١١١ - وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ : كَانَ مَالِكٌ يَسْتَحِبُّ لِمَنْ حَجَّ مِنْ مَكَّةَ أَنْ يَرْمَلَ

حَوْلَ الْبَيْتِ .

١٧١١٢ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : كُلُّ طَوَافٍ قَبْلَ عَرَفَةَ كُلُّ طَوَافٍ يَوْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

السَّعْيِ فَإِنَّهُ يَرْمَلُ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ الْعُمْرَةُ .

١٧١١٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ دَخَلَ فِيْمَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْبَابِ جَمِيعُ مَعَانِي الْأَثَارِ

الْمَرْسُومَةِ مِنْ جَنْسِهِ .

١٧١١٤ - وَأَمَّا قَوْلُ عُرْوَةَ ^(٢) فِي الطَّوَافِ :

(١) لَا يَرْمَلُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَتْنَانِ مِنَ النَّاسِ : الْأَوَّلَى : مَنْ أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ ، سِوَاهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَوْ

كَانَ آفَاقِيًّا مُتَمَتِّعًا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ ، وَقَدْ كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَطْفِ بِالْبَيْتِ وَلَا يَبِينُ

الصِّفَا وَالْمُرُوءَةَ حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مَنَى ، وَكَانَ لَا يَرْمَلُ إِذَا طَافَ حَوْلَ الْبَيْتِ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ الْمَوْطَأَ :

٣٦٥ ، وَسَنَنُ الْبَيْهَقِيِّ (٥ : ٨٤) .

وَفِي رِوَايَةِ عَنْهُ : لِإِجَابِ الرَّمْلِ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَقَدْ أَمَرَ بِذَلِكَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَهُوَ سَاكِنٌ فِي مَكَّةَ الْمُحَلَّى

(٧ : ٩٦)

(٢) هُوَ عُرْوَةُ ابْنُ حَوَّارٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَابْنُ عَمَّتِهِ صَفِيَّةُ ، الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدٍ بْنِ أَسَدَ بْنِ

عَبْدِ الْعَزَّى بْنِ قُصَيٍّ بْنِ كِلَابٍ ؛ الْإِمَامُ عَالِمُ الْمَدِينَةِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ الْأَسَدِيُّ الْمَدَنِيُّ ، الْفَقِيهَ ،

أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ .

= حَدَّثَ عَنْ أَبِيهِ بِشْيءٍ يَسِيرٍ لَصِغَرِهِ ، وَعَنْ أُمِّهِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ، وَعَنْ خَالَتِهِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ ، وَلَا زِمَهَا وَتَفَقَّهَ بِهَا . وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَسَهْلِ بْنِ أَبِي حَظْمَةَ ، وَسُقْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التُّفَيْفِيِّ ، وَجَابِرٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالْحُسَيْنِ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمَةَ ، وَأَبِي حُمَيْدٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ ، وَزَيْدَ ابْنِ ثَابِتٍ ، وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ ، وَالْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ ، وَأَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ، وَمُعَاوِيَةَ ، وَعَمْرَو بْنَ الْعَاصِ ، وَابْنَهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ، وَأُمَّ هَانِيَةَ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ ، وَقَيْسَ بْنَ سَعْدٍ بْنَ عَبَادَةَ ، وَحَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ ، وَابْنَ عُمَرَ ، وَخَلْقَ سِوَاهُمْ .

وعنه بنوه : يحيى وعثمان وهشام ومحمد ، وسليمان بن يسار ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وابنُ شِهَابٍ ، وَصَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ ، وَبَكْرُ بْنُ سَوَادَةَ ، وَيزِيدُ أَبِي حَبِيبٍ ، وَأَبُو الزُّنَادِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ ، وَأَبُو الْأَسْوَدِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَهُوَ يَتِمُّ عُرْوَةَ ، وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ ، وَحَفِيدُهُ عُمَرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ ، وَابْنُ أَخِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، وَخَلْقٌ سِوَاهُمْ .

قال خليفة : وَلَدَ عُرْوَةُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَقِيلَ مَوْلَدُهُ بَعْدَ ذَلِكَ .

قال مصعب بن عبد الله : وَلَدَ لَسْتُ سَنَتَيْنِ خَلَّتْ مِنْ خِلَافَةِ عُمَانَ .

وقال مرة : وَلَدَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ . ويشهد لهذا ما رواه هشام بن عروة عن أبيه قال : أَذْكَرُ أَنَّ أَبِي الزُّبَيْرِ كَانَ يُنْفِرُنِي وَيَقُولُ :

مَبَارَكٌ مِّنْ وَلَدِ الصَّدِيقِ أَيْضٌ مِّنْ آلِ أَبِي عَيْتِقٍ

اللَّهُ كَمَا اللَّهُ رَفِيقِي

جاء في حلية الأولياء (٢ : ١٧) ، وسير أعلام النبلاء (٤ : ٤٣١) :

عن ابن أبي الزناد ، عن أبيه ، قال : اجتمع في الحجرِ مُصَنَّبٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَابْنُ عُمَرَ ، فَقَالُوا : تَمَنَّا ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : أَمَا أَنَا ، فَاتَمَنَّى الْخِلَافَةَ ، وَقَالَ عُرْوَةُ : أَتَمَنَّى أَنْ يُؤْخَذَ عَنِّي الْعِلْمُ ؟ وَقَالَ مُصَعَّبٌ : أَمَا أَنَا ، فَاتَمَنَّى أَمْرَةَ الْعِرَاقِ ، وَاجْتَمَعَ بَيْنَ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ ، وَسُكَيْنَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ ، وَأَمَا ابْنُ عُمَرَ فَقَالَ : أَتَمَنَّى الْمَغْفِرَةَ . فَنَالُوا مَا تَمَنَّا ، وَلَعَلَّ ابْنَ عُمَرَ قَدْ غَفَرَ لَهُ .

وقد صنّف عُرْوَةُ فِي الْأَحَادِيثِ ، وَالفقه وفي أحداث صدر الإسلام ، وقد وصلت إلينا بعض هذه النصوص في كتب ابن إسحاق ، والواقدي ، والطبري ، وتعد من أقدم ما وصل إلينا مدوناً عن حياة الرسول ﷺ .

اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَأَنْتَ تُحْيِي بَعْدَ مَا أَمَتَا

فَإِنَّ الْمَوْزُونَ مِنَ الْكَلَامِ وَمَا يُكْرَهُ كَثِيرُ الْمَوْزُونَ ، وَأَمَّا الشَّعْرُ كَلَامٌ ، فَحَسَنُهُ حَسَنٌ وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ .

١٧١٥ - وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي طَوَافِهِ مِثْلَ هَذَا مِنْ مَوْزُونَ الشَّعْرِ
الَّذِي يَجْرِي مَجْرَى الذُّكْرِ ، وَكَانَ شَاعِرًا (رَحِمَهُ اللَّهُ) ، وَالشَّعْرُ دِيْوَانُ الْعَرَبِ
وَالسِّنْتُهُمْ بِهِ رَطْبَةٌ .

= ولعروة شعر جيد ، منه في قصره بالعقيق :

بَيْنَاهُ فَأَحْسَنًا بِنَاهُ	يَحْمَدُ اللَّهَ فِي خَيْرِ الْعَقِيقِ
تَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ تَسْرَرًا	يَلُوحُ لَهُمْ عَلَى وَضْعِ الطَّرِيقِ
فَسَاءَ الْكَافِرِينَ وَكَانَ غَيْظًا	لَأَعْدَائِي وَسُرُّهُ صَدِيقِي
يَرَاهُ كُلُّ مُخْتَلِفٍ وَسَارٍ	وَمُعْتَمِدٍ إِلَى الْبَيْتِ الْعَقِيقِ

ترجمته في :

طبقات ابن سعد ١٧٨/٥ ، والزهد لأحمد ٣٧١ ، طبقات خليفة ت ٢٠٦٦ وتاريخ البخاري
٣١/٧ ، جمهرة نسب قريش للزبير بن بكار ٢٦٢ ، ٢٨٣ ، المعارف ٢٢ ، المعرفة والتاريخ ١/٣٦٤ ،
٥٥٠ ، حلية الأولياء ١٧٦/٢ طبقات الفقهاء للشيرازي ٥٨ ، تاريخ ابن عساكر ١١/٢٨٠ ب ،
تهذيب الأسماء واللغات القسم الأول من الجزء الأول ٣٣١ ، وفيات الأعيان ٣/٢٥٥ ، تهذيب
الكمال ص ٩٣٢ ، تاريخ الإسلام ٤/٣١ ، تذكرة الحفاظ ٨/١ ، العبر ١١٠/١ سير أعلام النبلاء
(٤ : ٤٢١) تهذيب التهذيب ٣/٣٨ ، البداية والنهاية ٩/١٠١ ، غاية النهاية ٢١١٤ ، تهذيب
التهذيب ٧/١٨٠ ، النجوم الزاهرة ١/٢٢٨ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ٢٣ ، خلاصة تهذيب
التهذيب ٢٦٥ ، مثيرات الذهب ١٠٣ .

١٧١١٦ - وَقَدْ كَانَ الْحَسَنُ ^(١) يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا :

يَا قَالِقَ الْإِصْبَاحِ أَنْتَ رَبِّي وَأَنْتَ مَوْلَايَ وَأَنْتَ حَسْبِي
فَأَصْلَحْنِ بِالْيَقِينِ قَلْبِي وَنَجِّنِي مِنْ كَرْبِ يَوْمِ الْكَرْبِ

(١) هو الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري ، أبو سعيد ، هو ابن مولى من ميسان أحضر إلى المدينة وقت الفتح ، وبها ولد الحسن سنة ٢١ هـ ، وكبر الحسن في وادي القُرَي ثم انتقل إلى البصرة . وعرف الحسن سبعين من رجال وقعة بدر ، وروى عن عدد من هؤلاء الصحابة ، وأكثر مروياته عن أنس بن مالك ، وكان أخذه عن الصحابي سَمْرَةَ المشوفي .

ويعد الحسن البصري لورعه وعلمه وفصاحته من أئمة التابعين . وقد أوتي الحسن على عكس كثير من معاصريه الشجاعة ليعلم عدم رضاه بتولي زيد بن معاوية الخلافة وراثته . يعتبره أهل السنة واحدا منهم ، ويراه المعتزلة معتزليا ، فمؤسسا الاعتزال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد تلميذه ، وهو كذلك ممن مال للقول « بحرية الإرادة » وقد خالفه تلميذه المذكوران في رأيه بأن « مرتكب الكبيرة » من المسلمين يعد منافقا . والواقع أنه كان يتجنب الخوض في المسائل العقيدية ، وكان ورعه ذا أثر في الاتجاه الصوفي في علم الكلام . وعندما توفي الحسن في البصرة سنة ١١٠ هـ ، سارت المدينة كلها خلف جثمانه تودعه إلى مثواه الأخير .

مصادر ترجمته :

طبقات ابن سعد ١٥٦،٧ ، طبقات خليفة ت ١٧٢٦ ، الزهد لأحمد ٢٥٨ ، تاريخ البخاري ٢٨٩/٢ ، المعارف ٤٤٠ ، المعرفة والتاريخ ٣٢/٢ و ٣٣٨/٣ ، أخبار القضاة ٣/٢ ، ذيل المذيل ٦٣٦ ، المرحم والتعديل القسم الثاني من المجلد الأول ٤٠ ، الحلية ١١/٢ ، ذكر أخبار أصبهان ٢٥٤/١ ، فهرست ابن النديم ٢٠٢ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ٨٧ ، الحسن البصري لأبي الفرج ابن الجوزي ، تهذيب الأسماء واللغات القسم الأول من الجزء الأول ١٦١ ، وفيات الأعيان ٦٩/٢ ، تهذيب الكمال ص ٢٥٦ ، تاريخ الإسلام ٩٨/ ٤ ، تذكرة الحفاظ ٦٦/١ ، سير أعلام النبلاء (٥٦٣:٤) تهذيب التهذيب ١٣٣/١ البداية والنهاية ٢٦٦/٩ ، غاية النهاية ت ١٠٧٤ ، تهذيب التهذيب ٢٦٣/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٦٧/١ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ص / ٢٨ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٧٧ ، طبقات المفسرين ١٤٧/١ ، شذرات الذهب ١٣٦/١ .

١٧١١٧ - وَقَدْ أَوْضَحْنَا مَا يَجُوزُ مِنَ الشَّعْرِ ، وَمِنْ رَفْعِ الْعَقِيرَةِ بِهِ ، وَمَا يُكْرَهُ

مِنَ الْغِنَاءِ وَتَمِيهِهِ فِي كِتَابِ الْجَامِعِ ^(١) مِنْ هَذَا الدِّيْوَانِ عِنْدَ ذِكْرِ رَفْعِ بِلَالٍ عَقِيرَتَهُ .

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتُنْ لَيْلَةً

بِرَوَادٍ وَحَوْلِي إِذْ خَرَّ وَجَلِيدُ

(١) وهو الكتاب رقم (٤٥) من هذا الكتاب ، وسيأتي في باب ما جاء في وباء المدينة .

(٣٥) باب الاستلام في الطواف (*)

٧٨٤ - مَالِكٌ ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، كَانَ إِذَا قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ ، وَرَكَعَ الرُّكْعَتَيْنِ ، وَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ .^(١)

١٧١١٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : وَهُوَ مَحْفُوظٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ، الْحَدِيثُ الطَّوِيلُ فِي الْحَجِّ . رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرٍ بِتَمَامِهِ ،

١٧١١٩ - وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا ، ثُمَّ رَجَعَ فَاسْتَلَمَ الْحَجَرَ ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا . وَيَأْتِي ذِكْرُ الرُّكْعَتَيْنِ فِي الْبَابِ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٧١٢٠ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ^(٢) ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ طَافَ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ الْمَقَامِ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْحَجَرِ فَاسْتَلَمَهُ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا^(٣) .

١٧١٢١ - وَهُوَ مَعْمُولٌ بِهِ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ .

(*) الْمَسْأَلَةُ - ٤٢٥ - يُسْنُ لِلْسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ : اسْتِلَامَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَتَقْيِيلَهُ بَعْدَ الْإِنْتِهَاءِ مِنَ الطَّوَافِ وَصَلَاةِ رَكْعَتِي الطَّوَافِ ، ثُمَّ الْخُرُوجَ مِنْ بَابِ الصَّفَا الْمُقَابِلِ لِمَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ ، لِلْسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، اتِّبَاعًا لِلْسُّنَّةِ .

(١) الْمَوْطَأُ : ٣٦٦ ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ فِي وَصْفِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ مُشْتَمِلٌ عَلَى جَمَلٍ مِنَ الْقَوَائِدِ ، وَنَفَائِسٍ مِنْ مِهْمَاتِ الْقَوَاعِدِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ - بَابِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ .

(٢) فِي الْمَصْنُفِ «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ» .

(٣) مَصْنُفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٥ : ٦٠) ، الْأَثَرُ (٩٠٠١) .

٧٨٥ - مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ : « كَيْفَ صَنَعْتَ . يَا أَبَا مُحَمَّدٍ فِي اسْتِلامِ الرُّكْنِ ؟ » فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : اسْتَلَمْتُ وَتَرَكْتُ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَصَبْتَ » ^(١) .

١٧١٢٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : كَانَ ابْنُ وَضَّاحٍ يَقُولُ فِي مُوطَّأَ يَحْيَى : إِنَّمَا الْحَدِيثُ : « كَيْفَ صَنَعْتَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ فِي اسْتِلامِ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ ؟ » ، وَزَعَمَ أَنَّ يَحْيَى سَقَطَ لَهُ مِنْ كِتَابِهِ « الْأَسْوَدُ » ، وَأَمَرَ ابْنُ وَضَّاحٍ بِإِلْحَاقِ « الْأَسْوَدِ » فِي كِتَابِ يَحْيَى .

١٧١٢٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ كَمَا قَالَ ابْنُ وَضَّاحٍ - « الرُّكْنُ الْأَسْوَدُ » - : ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَابْنُ وَهْبٍ ، وَالْقَعْنَبِيُّ ، وَجَمَاعَةٌ .

١٧١٢٤ - وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو الْمَصْعَبِ وَغَيْرُهُ كَمَا رَوَاهُ يَحْيَى ، لَمْ يَذْكُرْ « الْأَسْوَدَ » .
١٧١٢٥ - وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ ، وَغَيْرُهُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، لَمْ يَذْكُرُوا « الْأَسْوَدَ » ، كَمَا رَوَى يَحْيَى .

١٧١٢٦ - وَهُوَ أَمْرٌ مُحْتَمَلٌ جَائِزٌ فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا .

١٧١٢٧ - وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، فَقَالَ فِيهِ : كَيْفَ صَنَعْتَ فِي

(١) الموطأ : ٣٦٦ ، ومصنف عبد الرزاق (٨٩٠٠ ، ٨٩٠١ ، ٨٩٢٨) ، والحاكم في « المستدرک »

(٣٠٧ : ٣) ، والبيهقي في السنن (٨٠ : ٥) وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد (٣ : ٢٤١) ،

ونسبه للبخاري ، والطبراني في الصغير متصلًا ، وفي الكبير مرسلًا ، وقال ورجال المرسل رجال

الصحيح .

استلامك؟ الحجر ؟ .

١٧١٢٨ - فَقَدْ رَوَى عَنْ هِشَامٍ فِي ذَلِكَ مِثْلُ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ .

١٧١٢٩ - ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سُفْيَانُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ : « كَيْفَ فَعَلْتَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ فِي اسْتِلَامِ الْحَجَرِ ؟ » ، وَكَانَ اسْتَاذَنَهُ فِي الْعُمْرَةِ ، فَقَالَ كَيْفَ صَنَعْتَ حِينَ طَفْتَ ؟ فَقَالَ : اسْتَلَمْتُ وَتَرَكْتُ . قَالَ : « أَصَبْتَ » .

١٧١٣٠ - وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي « التَّمْهِيدِ » ^(١) الْأَحَادِيثَ فِي اسْتِلَامِ الرُّكْنَيْنِ دُونَ غَيْرِهِمَا ، وَأَوْضَحْنَا ذَلِكَ كُلَّهُ بِالْأَسَانِيدِ .

١٧١٣١ - وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الرُّكْنَيْنِ جَمِيعًا يُسْتَلَمَانِ : الْأَسْوَدَ ، وَالْيَمَانِيَّ ، وَإِنَّمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَسْوَدَ يُقْبَلُ ، وَالْيَمَانِيَّ لَا يُقْبَلُ .

١٧١٣٢ - وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ هَرْمَزٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَلَّمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ قَبْلَهُ ، وَوَضَعَ خَدَّهُ عَلَيْهِ ^(٢) .

١٧١٣٣ - وَهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ ، وَلَمْ يَتَابِعْ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ : قَبْلَ يَدِهِ . وَإِنَّمَا يُعْرَفُ تَقْبِيلُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَوَضْعُ الْوَجْهِ عَلَيْهِ ، وَمَا أَعْرَفَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْفَتْوَى يَقُولُ بِتَقْبِيلِ غَيْرِ الْأَسْوَدِ .

(١) (٢٢: ٢٦٢)

(٢) ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣: ٢٤١) ، وقال رواه أبو يعلى ، وفيه : عبد الله بن مسلم ابن هرمز ، وهو ضعيف .

١٧١٣٤ - وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي « التَّمْهِيدِ » ^(١) بِإِسْنَادِهِ : أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ كَانَ إِذَا أَتَى الرُّكْنَ ، فَوَجَدَهُمْ يَزِدُّهُمْ عَلَيْهِ ؛ فَكَبَّرَ وَدَعَا ، ثُمَّ طَافَ ، فَإِذَا وَجَدَ خَلْوَةً ؛ اسْتَلَمَهُ .

١٧١٣٥ - وَفِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - إِذَا قَالَ : اسْتَلَمْتُ وَتَرَكْتُ فَقَالَ : « أَصَبْتَ » - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَأَنَّهُ حَسَنٌ لَا حَرَجَ عَلَى مَنْ تَرَكَهُ فِي بَعْضِ طَوَافِهِ عَامِدًا ، وَإِنْ غَلَبَهُ بِالزَّحَامِ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ .

١٧١٣٦ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَامِعٍ السَّكْرِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو نَعِيمٍ : الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كَيْفَ صَنَعْتَ فِي اسْتِلَامِ الْحَجَرِ ؟ » قُلْتُ : اسْتَلَمْتُ وَتَرَكْتُ . قَالَ : « أَصَبْتَ » .

١٧١٣٧ - وَقَدْ رَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ حَوْلَ الْبَيْتِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِجْنٍ كَرَاهِيَةً أَنْ يُصْرِفَ النَّاسُ عَنْهُ ^(٢) .

(١) (٢٢ : ٢٢٢) .

(٢) أخرجه مسلم في الحج ، ح (٣٠٢٣) في طبعتنا ، باب « جواز الطواف على بعير وغيره .. » ، ويرقم : ٢٥٧ - (١٣٧٥) في طبعة عبد الباقي ، والنسائي في المناسك من سننه الكبرى ، على ما جاء في تحفة الأنصار (١٢ : ١٥٨) .

١٧١٣٨ - وَرَوَى ابْنُ عِيْنَةَ ، عَنْ أَبِي يَغْفُورَ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ خِزَاعَةَ ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ : « يَا أَبَا حَفْصٍ : إِنَّكَ رَجُلٌ قَوِيٌّ ؛ فَلَا تُزَاجِمِ النَّاسَ عَلَى الرُّكْنِ فَإِنَّكَ تُؤْذِي الضَّعِيفَ وَلَكِنْ إِذَا وَجَدْتَ خَلْوَةً فَاسْتَلِمَ وَلَا تَكْرُ وَامْضِ » .

١٧١٣٩ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَافِعٍ ، قَالَ : طَفْتُ مَعَ طَاوُوسٍ فَلَمْ يَسْتَلِمْ شَيْئًا مِنَ الْأَرْكَانِ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ طَوَافِهِ (١) .

١٧١٤٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْإِسْتِلَامُ لِلرُّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَعَطَاءٍ ، وَغَيْرِهِمَا . وَعَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ ؛ فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَرْأَةَ الْحَجَرَ خَالِيًا وَالْيَمَانِي اسْتَلَمَتْ إِنْ شَاءَتْ .

١٧١٤١ - وَكَانَتْ عَائِشَةُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) تَقُولُ لِلنِّسَاءِ : إِذَا وَجَدْتِ فِرْجَةً فَاسْتَلِمْنَ ، وَإِلَّا فَكَبِّرْنَ وَامْضِينَ .

٧٨٦ - مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ؛ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ ، يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا . وَكَانَ لَا يَدْعُ الْيَمَانِي ، إِلَّا أَنْ يُغْلَبَ عَلَيْهِ (٢) .

١٧١٤٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ مَضَى فِي حَدِيثِ مَالِكٍ ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جَرِيحٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْتَلِمُ مِنَ

(١) « الْأَم » (٢: ١٧١) باب « مَا يَفْتَتِحُ بِهِ الطَّوْفَ ، وَمَا يَسْتَلِمُ مِنَ الْأَرْكَانِ » .

(٢) للموطأ : ٣٦٦ .

الأركان إلا اليمانيين ما فيه كفاية في استلام الأركان^(١).

١٧١٤٣ - وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَمُعَاوِيَةُ يَقْعَلَانِ مَا كَانَ يَقْعَلُهُ عُرْوَةُ مِنْ

اِسْتِلَامِ الْأَرْكَانِ كُلِّهَا ، وَقَالَا : لَيْسَ مِنَ الْبَيْتِ شَيْءٌ مَهْجُورٌ^(٢) .

١٧١٤٤ - وَقَالَ مُعَاوِيَةُ لِابْنِ عَبَّاسٍ ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي

رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾^(٣) [الأحزاب : ٢١] .

١٧١٤٥ - وَقَدْ بَانَ فِي « بِنَاءِ الْكَعْبَةِ » مَعْنَى تَرْكِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اِسْتِلَامِ

الرُّكْنَيْنِ الَّذِينَ يَلِيَانِ الْحَجَرَ .

١٧١٤٦ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ مُحْتَجًّا لِاِسْتِلَامِ الْأَرْكَانِ كُلِّهَا :

« لَيْسَ مِنَ الْبَيْتِ شَيْءٌ مَهْجُورٌ » بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي تَرْكِ اِسْتِلَامِهِمَا هَجْرٌ

(١) تقدم في الحديث (٧٠٤) في أحاديث الموطأ ، وفي أثناء باب « العمل في الإهلال » ، وانظر المسألة (٣٧٨) أيضاً .

(٢) الخبر في الأم (٢ : ١٧١) ، وفي السنن الكبرى من حديث أبي الشعثاء عن ابن عباس ومعاوية ، وقال في آخره : وكان ابن الزبير يستلمهن كلهن ، .

وفي السنن الكبرى أيضاً (٥ : ٧٧) من حديث جابر بن زيد أبي الشعثاء ، عن ابن عباس ، ومن هذا الوجه أخرجه البخاري في الحج معلقا (٢ : ١٧٦) ط . دار الشعب ، باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين . وأخرجه البيهقي في الكبرى (٥ : ٧٧) من حديث أبي الطفيل ، عن ابن عباس ومعاوية بمعنى حديث جابر بن زيد عنهما . ومن هذا الوجه أخرجه الترمذي في الحج ، ح (٨٥٨) والإمام أحمد في المسند (١ : ٢٣٢) ، والحاكم في المستدرک (٣ : ٥٤٢) وأخرجه عن ابن الزبير الإمام مالك في الموطأ (في كتاب الحج) ، باب الاستلام في الطواف .

(٣) أخرج مسلم في الحج ، ح (٣٠١٣) في طبعنا ، عن ابن عباس : لم أر رسول الله ﷺ يستلم غير الركنين اليمانيين .

لَهُمَا، وَمَنْ طَافَ مِنْ وَرَائِهِمَا لَمْ يَهْجُرْهُمَا، وَالْحَيْطَانُ كُلُّهُمَا مِنَ الْبَيْتِ لَا يَسْتَلِمُ مِنْهَا
غَيْرَ الْأَرْكَانِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِهِجْرًا لِلْبَيْتِ، وَحَكْمُ ذَلِكَ الرُّكْنَيْنِ حَكْمُ سَائِرِ
الْحَائِطِ (١).

١٧١٤٧ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ،
قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو مَعْمَرٍ،
قَالَا: حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا رِبَاحُ بْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ
مَاهِكٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا مَرَّ بِالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ اسْتَلَمَهُمَا لَا
يَدْعُهُمَا: فَقُلْتُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: تَمُرُّ بِهِذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ فَتَسْتَلِمُهُمَا لَا يَدْعُهُمَا؟ قَالَ:
إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا لَا يَدْعُهُمَا. قُلْنَا لَهُ: أَتَمُرُّ بِهِذَيْنِ وَتَمُرُّ بِهِذَيْنِ
الرُّكْنَيْنِ فَلَا تَسْتَلِمُهُمَا؟ قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمُرُّ بِهِمَا فَلَا يَسْتَلِمُهُمَا (٢).

(١) قال الشافعي في «الأم» (٢: ١٧١)، ونقله البيهقي في «معركة السنن والآثار» (٧: ٩٨٣٥).

(٢) تقدم مثله عن ابن عمر. فتح الباري (٣: ٤٧٣)، ومسلم بشرح النووي (٤: ٦٨٥) في طبعنا.
واعلم أن للبيت أربعة أركان: الركن الأسود. والركن اليماني، ويقال لهما اليمانيان كما سبق،
وأما الركنان الآخران فيقال لهما: الشاميان، فالركن الأسود فيه فضيلتان، إحداهما: كونه على
قواعد إبراهيم عليه السلام، والثانية كونه فيه الحجر الأسود، وأما اليماني ففيه فضيلة واحدة وهي كونه
على قواعد إبراهيم، وأما الركنان الآخران فليس فيهما شيء من هاتين الفضيلتين، فلهذا خص
الحجر الأسود بشيئين: الاستلام والتقبيل للفضيلتين، وأما اليماني فيستلمه، ولا يقبله، لأن فيه
فضيلة واحدة وأما الركنان الآخران فلا يقبلان ولا يستلمان، والله أعلم.

وقد أجمعت الأمة على استحباب استلام الركنين اليمانيين، واتفق الجماهير على أنه لا يسمح
الركنين الآخرين واستحبه بعض السلف، ومن كان يقول باستلامهما الحسن والحسين ابنا علي
وابن الزبير وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وعروة بن الزبير وأبو الشعثاء جابر بن زيد رضي الله
عنهم قال القاضي أبو الطيب: أجمعت أئمة الأمصار والفقهاء على أنهما لا يستلمان، قال: =

١٧١٤٨ - قَالَ الطَّبْرِيُّ : وَاحْتَجَّ مَنْ رَأَى الْاِسْتِلَامَ فِي الْأَرْكَانِ كُلِّهَا بِمَا .

١٧١٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو حُمَيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : كُنَّا نُوْمِرُ إِذَا طُفْنَا أَنْ نَسْتَلِمَ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا .

١٧١٥٠ - قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ : وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَفْعَلُهُ .

١٧١٥١ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو : قَوْلُ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَفْعَلُهُ ، وَهُوَ مَكِّيٌّ يَرَى الْجَمَاعَاتِ مِنَ الصُّحَابَةِ وَكِبَارِ التَّابِعِينَ يَحْجُونَ ، فَلَوْ رَأَاهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ لَمْ يَخْصُ بِذَلِكَ ابْنَ الزُّبَيْرِ .

١٧١٥٢ - وَهَذَا يُعْضَدُهُ حَدِيثُ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : «رَأَيْتَكَ تَفْعَلُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا يَفْعَلُهُنَّ غَيْرُكَ ..» ؛ فَذَكَرَ مِنْهُنَّ أَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا

= وإنما كان فيه خلاف لبعض الصحابة والتابعين ، وانقرض الخلاف ، وأجمعوا على أنهما لا يستلزمان والله أعلم .

قوله : (إن رسول الله ﷺ كان لا يستلم إلا الحجر الأسود والركن اليماني) يحتج به الجمهور في أنه يقتصر بالاستلام في الحجر الأسود عليه دون الركن الذي هو فيه ، وقد سبق قريباً فيه خلاف القاضي أبي الطيب .

قوله : (رأيت ابن عمر يستلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله) فيه : استحباب تقبيل اليد بعد استلام الحجر الأسود إذا عجز عن تقبيل الحجر ، وهذا الحديث محمول على من عجز عن تقبيل الحجر وإلا فالقادر يقبل الحجر ، ولا يقتصر في اليد على الاستلام بها ، وهذا الذي ذكرناه من استحباب تقبيل اليد بعد الاستلام للعاجز هو مذهبنا ومذهب الجمهور ، وقال القاسم بن محمد التابعي المشهور لا يستحب التقبيل ، وبه قال مالك في أحد قوليه ، والله أعلم .

الرُّكْنَيْنِ فَقَطْ^(١) .

١٧١٥٣ - قَالَ أَبُو عَمَرَ : هُوَ مُبَاحٌ لِمَنْ فَعَلَهُ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ ، وَالسَّنَةُ اسْتِلَامُ الرُّكْنَيْنِ : الْأَسْوَدِ ، وَالْيَمَانِيِّ .

١٧١٥٤ - وَعَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ بِالْأَمْصَارِ أَهْلُ الْفَتْوَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

١٧١٥٥ - وَقَدْ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ لَا يَسْتَلِمُونَ الرُّكْنَ إِلَّا فِي الْوَتْرِ مِنَ الطَّوَافِ ، مِنْهُمْ : مُجَاهِدٌ ، وَطَاوُوسٌ . وَاسْتَحَبَّهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ .

١٧١٥٦ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : أَحَبُّ اسْتِلَامٍ فِي كُلِّ وَتْرٍ أَكْثَرُ مِمَّا أَحَبُّهُ فِي كُلِّ شَفْعٍ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ الْإِزْدِحَامُ أَحَبَّتِ اسْتِلَامُ فِي كُلِّ طَوَافٍ^(٢) .

(١) تقدم في الحاشية (٧٠٤) باب « العمل في الإهلال » .

(٢) « الأم » (٢ : ١٧١) .

(٣٦) باب تقبيل الركن الأسود في الاستلام(*)

٧٨٧ - مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ ، وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، لِلرُّكْنِ الْأَسْوَدِ : إِنَّمَا أَنْتَ حَجَرٌ . وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَكَ ، مَا قَبَّلْتُكَ . ثُمَّ قَبَّلَهُ (١) .

(*) المسألة - ٤٢٦ - روي أن رسول الله ﷺ قبل الركن الأسود ، ووضع جبهته الشريفة عليه ، كما يجوز استلامه بلا تقبيل ، فقد روى الشافعي والإمام أحمد عن عمر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال له يا عمر ، إنك رجل قوي ، ولا تزاحم على الحجر ، فتؤذي الضعيف ، ولأن ترك الإهداء واجب ، وتقبيل ما استلمه به من يد أو نحو عصا ، لخبر الصحيحين : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

وتكرار الاستلام والتقبيل في كل طوفة من الطوافات السبع ، لحديث رواه داود والنسائي عن ابن عمر : أنه ﷺ كان لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر الأسود في كل طوفة .

(١) الموطأ : ٣٦٧ ، وأخرجه البخاري في الحج ، ح (١٥٩٧) ، باب ما ذكر في الحجر الأسود (٣) : ٤٦٢ من فتح الباري ، ومسلم في الحج ، ح (٣٠١٧) ، من طبعنا ، ص (٦٩١:٤) ، باب « استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف » وبرقم : (٢٥١) ، ص (٩٢٥:٢) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود فيه ، ح (١٨٧٣) ، باب « تقبيل الحجر » (١٧٥:٢) ، والترمذي فيه ، ح (٨٦٠) ، باب « ما جاء في تقبيل الحجر » (٣ : ٢٠٥) ، والنسائي فيه (٢٢٧:٥) ، باب « تقبيل الحجر » (في المجتبى) ، خمستهم من حديث عابس بن ربيعة ، عن عمر ، وأخرجه مسلم ح (٣٠١٥) من حديث أيوب عن نافع ، عن ابن عمر : أن عمر ، فذكره نحوه .

وأخرجه من حديث ابن شهاب الزهري ، عن سالم أن أباه حدثه ، قال : قبل عمر بن الخطاب الحجر... ح (٣٠١٤) فذكر معناه . ومن هذا الوجه أخرجه النسائي في المناسك (في الكبرى) على ما جاء في تحفة الأشراف (٨ : ٥٧) .

وأخرجه مسلم ، ح (٣٠١٦) من طبعنا ، وبرقم (٢٥٠) ، ص (٩٢٥:٢) طبعة عبد الباقي من حديث عبد الله بن سرجس ، قال : رأيت الأصيلع (يعني عمر بن الخطاب) يقبل الحجر .. بنحو روايتهم ، ومن هذا الوجه أخرجه النسائي في المناسك (في الكبرى) على ما جاء في تحفة =

١٧١٥٧ - قَالَ مَالِكٌ : سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّ ، [إِذَا رَفَعَ] ^(١) الَّذِي يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، يَدَهُ عَنِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ ، أَنْ يَضَعَهَا عَلَى فِيهِ .

١٧١٥٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا الْحَدِيثُ مُرْسَلٌ ؛ لِأَنَّ عُرْوَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ . وَقَدْ رَوَى مُتَّصِلًا مُسْنَدًا مِنْ وَجْهِ مِنْهَا مَا رَوَاهُ :

١٧١٥٩ - ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ حَدَّثَهُ ، قَالَ : قَبَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَجَرَ ، ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ حَجَرٌ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَلْتُكَ .

= الأشراف (٨ : ٣٩) . وابن ماجه في المناسك ، ح (٢٩٤٣) ، باب استلام الحجر (٢ : ٩٨١) . وأخرجه مسلم ، ح (٣٠١٨) من طبعتنا ، و برقم (٢٥٢) من طبعة عبد الباقي من حديث سويد ابن غفلة ، قال : رأيت عمر قبل الحجر التزمه ، وقال : رأيت رسول الله ﷺ بك حفيا . ومن هذا الوجه أخرجه النسائي في المناسك (٥ : ٢٢٦) ، باب « استلام الحجر الأسود » (في المجتبى) .

وأخرجه عبد الرزاق (٩٠٣٣) و (٩٠٣٤) ، وأحمد ٢١/١ و ٣٤ - ٣٥ و ٣٩ و ٥٠ - ٥١ و ٥٣ - ٥٤ والحميدي (٩) ، ومالك ٣٦٧/١ في الحج : باب تقبيل الركن الأسود في الاستلام ، والبخاري (١٦٠٥) في الحج : باب الرمل في الحج ، و (١٦١٠) باب تقبيل الحجر ، ومسلم (١٢٧٠) (٢٥٠) في طبعة عبد الباقي والنسائي ٢٢٧/٥ في مناسك الحج : باب كيف يقبل ، وابن ماجه (٢٩٤٣) في المناسك : باب استلام الحجر ، وأبو يعلى (١٨٩) و (٢١٨) ، والبيهقي ٧٤/٥ ، والأزرقي في « تاريخ مكة » ٣٢٩/١ - ٣٣٠ و ٣٣٠ من طرق عن عمر بن الخطاب . وأخرجه عبد الرزاق (٩٠٣٥) من طريق مكحول ، والأزرقي ٣٣٠/١ من طرق عكرمة وطاووس ، ثلاثهم عن عمر مرسلًا .

(١) ما بين الحاصرتين سقط في (ك) ، وأثبتته من الموطأ .

١٧١٦ - قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَارِثِ : وَحَدَّثَنِي بِعَثْلِهَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ

عُمَرَ .

١٧١٦١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : زَعَمَ أَبُو بَكْرٍ الْبَزَارُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ ،

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُسْنَدًا أَرْبَعَةَ عَشَرَ رَجُلًا .

١٧١٦٢ - وَقَدْ ذَكَرْنَا بَعْضَ تِلْكَ الطَّرِيقِ فِي « التَّمْهِيدِ » (١)

(١) فِي التَّمْهِيدِ (٢٢ : ٢٥٦ - ٢٥٧) حَيْثُ قَالَ : « وَأَفْضَلُهَا وَأَبْتَنَاهَا - وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا ثَابِتَةً - حَدِيثُ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ : قَبْلَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْحَجَرُ . ثُمَّ قَالَ : أَمَّا وَاللَّهِ ! قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ حَجَرٌ . وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ » (١) .

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَبَّاسِ بْنِ رِبِيعَةَ . قَالَ : رَأَيْتُ عُمَرَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ : إِنِّي لَأَقْبَلُكَ . وَأَعْلَمْتُ أَنَّكَ حَجَرٌ . وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ لَمْ أَقْبَلُكَ » (٢) .
وَحَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسٍ قَالَ : رَأَيْتُ الْأَصْلَعَ (يَعْنِي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) يَقْبَلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ : وَاللَّهِ ! إِنِّي لَأَقْبَلُكَ ، وَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ ، وَأَنْكَ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ . وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ » (٣) .

وَحَدِيثَ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ . قَالَ : رَأَيْتُ عُمَرَ قَبْلَ الْحَجَرَ وَالتَّزَمَهُ وَقَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَ حَقِيًّا (٤) .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجَجِ ، ح (٣٠١٤) فِي طَبْعَتَا ، بَابُ « اسْتِجَابَاتِ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فِي الطَّوَافِ » ، وَبَرْقُم : ٢٤٨ - (١٢٧٠) فِي طَبْعَةِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ ، وَالتَّنَائِي فِي الْمَنَاسِكِ مِنْ سُنَنِ الْكِبَرِيِّ عَلَى مَا فِي تَحْقِيقِ الْأَمْشِرَافِ (٥٧:٨) .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْحَجَجِ [١٥٩٧] بَابُ « مَا ذَكَرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ » الْفَتْحُ [٣ : ٤٦٢] ، وَمُسْلِمٌ فِي الْحَجَجِ ، وَبَرْقُم (٣٠١٧) فِي طَبْعَتَا ، وَ ٢٥١ - (١٢٧٠) فِي طَبْعَةِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمَنَاسِكِ [١٨٧٣] بَابُ « فِي تَقْبِيلِ الْحَجَجِ » [١٧٥:٢] ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْحَجَجِ [٨٦٠] بَابُ « مَا جَاءَ فِي تَقْبِيلِ الْحَجَرِ » [٣ : ٢١٤] ، وَالتَّنَائِي فِي الْمَنَاسِكِ [٢٢٧:٥] .
بَابُ « تَقْبِيلِ الْحَجَرِ » .

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، ح (٣٠١٦) فِي طَبْعَتَا ، وَبَرْقُم : ٢٥ - (١٢٧٠) فِي طَبْعَةِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ وَرَوَاهُ التَّنَائِي فِي الْمَنَاسِكِ فِي الْكِبَرِيِّ عَلَى مَا جَاءَ فِي التَّحْقِيقِ [٣٩ : ٨] ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي الْمَنَاسِكِ [٢٩٤٣] بَابُ « اسْتِلَامِ الْحَجَرِ » [٢ : ٩٨١] .

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجَجِ (٣٠١٨) فِي طَبْعَتَا ، وَبَرْقُم : ٢٥٢ (١٢٧١) فِي طَبْعَةِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ ، وَالتَّنَائِي فِي الْمَنَاسِكِ (٢٢٦:٥) بَابُ « اسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ » .

١٧١٦٣ - وَلَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ أَنَّ تَقْبِيلَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فِي الطَّوَافِ مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ ثُمَّ وَضَعَهَا عَلَيْهِ مُسْتَلِمًا وَرَفَعَهَا إِلَى فِيهِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ كَبَّرَ إِذَا قَابَلَهُ وَحَاذَاهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجَبَ عَلَيْهِ دَمًا وَلَا فِدْيَةً .

١٧١٦٤ - رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَبَّلَ الرُّكْنَ ، ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَبَّلَهُ ، ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَبَّلَهُ ، ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ^(١) .

١٧١٦٥ - وَرَوَى الشَّافِعِيُّ ^(٢) ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ طَاوُوسٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ إِلَّا أَنْ يَرَاهُ خَالِيًا ، وَكَانَ إِذَا اسْتَلَمَهُ قَبَّلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ سَجَدَ عَلَيْهِ عَلَى إِثْرِ كُلِّ تَقْبِيلَةٍ .

١٧١٦٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : وَرَوَى فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ آثَارٌ عَنِ السَّلَفِ مِنْهَا : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَوَهْبِ بْنِ مَنِبْهٍ ، وَكَعْبِ الْأَخْبَارِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ مِنَ الْجَنَّةِ ، وَأَنَّهُ كَانَ أَشَدَّ بَيَاضًا مِنَ الثَّلْجِ حَتَّى سَوَدَهُ لَمَسُ أَهْلِ الشَّرْكِ وَعَبْدَةِ الْأَصْنَامِ لَهُ ، وَأَنَّهُ لَوْلَا مَسُّهُ مِنْ أَرْجَاسِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ وَأَنْجَاسِهَا مَامَسَهُ دُوَّ عَاهَةٍ إِلَّا بَرَأَ ^(٣) .

(١) مصنف عبد الرزاق (٥ : ٣٧) ، وسنن البيهقي (٥ : ٧٥) ، والمجمع (٨ : ٦٥) .

(٢) في «الأم» (٢ : ١٧١) باب «ما يفتح به الطواف وما يستلم من الأركان» .

(٣) ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣ : ٢٤٣) ، وقال : «رواه الطبراني في الأوسط والكبير ، وفيه : محمد بن أبي ليلي ، وفيه كلام» .

١٧١٦٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَسَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ : أَنَّهُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ ، وَأَنَّهُ يُعْتَبَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَهُ لِسَانٌ وَشَفَتَانِ وَعَيْنَانِ يَشْهَدُ لِمَنِ اسْتَلَمَهُ بِالْوَفَاءِ وَالْحَقِّ ، وَهُوَ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ ، وَهُوَ يُصَافِحُ بِهَا عِبَادَهُ^(١) .

١٧١٦٨ - وَعَنْ السَّيِّدِ قَالَ : هَبَطَ آدَمُ بِالْهِنْدِ ، وَأَنْزَلَ مَعَهُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ، وَأَنْزَلَ مَعَهُ قَبْضَةً مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ، فَتَرَاهَا آدَمُ بِالْهِنْدِ ؛ فَأَنْبَتَتْ شَجَرُ الطَّيِّبِ ، فَأَجَلُ مَا يُوْتَى بِهِ مِنَ الطَّيِّبِ الْهِنْدِيِّ مِنْ ذَلِكَ الْوَرَقِ ، وَإِنَّمَا قَبَضَ آدَمُ الْقَبْضَةَ أَسْفَا عَلَى الْجَنَّةِ حَيْثُ أَخْرَجَ مِنْهَا .

١٧١٦٩ - وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ : أَنَّ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ ، وَإِنِّي قَدْ رَضِيتُ بِمَا قَسَمَ^(٢) .

١٧١٧٠ - قَالَ : وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : الرُّكْنُ حَجَرٌ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ .

١٧١٧١ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي شَاذُّ بْنُ الْفَيَاضِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ

(١) ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ : ٢٤٣) ، وقال : « رواه الطبراني في الكبير من طريق : بكر بن محمد القرشي ، عن الحارث بن غسان ، وكلاهما لم أعرفه » .

(٢) ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ : ٢٤٣) ، وقال : « رواه البزار ، والطبراني في الأوسط ، وفيه : عمر بن إبراهيم العيدي ، وثقه ابن معين وغيره ، وفيه ضعف » .

العبدی البزار، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ حِجَارَةِ الْجَنَّةِ» (١).

١٧١٧٢ - قَالَ أَبُو عَمَرَ: كُلُّ مَا ذَكَرْنَا فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ قَدْ جَاءَ عَنِ السَّلَفِ عَلَى حَسَبِ مَا وَصَفْنَا. وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدَنَا، وَأَوَّلِي [مِنْ قَوْلِ] (٢) مَنْ شَذَّ فَقَالَ: إِنَّهُ مِنْ حِجَارَةِ الْوَادِي، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

١٧١٧٣ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: السُّجُودُ عَلَى الْحَجَرِ سُجُودٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَنَا أُحِبُّ مَا صَنَعَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَطَاوُوسٌ (٣).

١٧١٧٤ - قَالَ: وَآخِرُنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعِطَاءٍ: هَلْ رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَلَمُوا قَبَلُوا أَيْدِيَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنَ عُمَرَ، وَأَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ إِذَا اسْتَلَمُوا قَبَلُوا أَيْدِيَهُمْ.

قُلْتُ: وَابْنُ عَبَّاسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، حَسِبْتُ كَثِيرًا قُلْتُ هَلْ تَدْعُ أَنْتَ إِذَا اسْتَلَمْتَ أَنْ تَقْبَلَ يَدَيْكَ؟ قَالَ: فَلِمَ اسْتَلِمَهُ إِذَنْ؟ (٤).

١٧١٧٥ - قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعِطَاءٍ: تَقْبِيلُ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ؟ قَالَ: حَسَنٌ.

(١) تقدم في (١٧١٦٩)، وهو في زوائد البزار برقم (١١١٥)

(٢) زيادة متعينة.

(٣) «الأم» (٢: ١٧١) باب «ما يفتح به الطواف وما يستلم من الأركان».

(٤) «الأم» (٢: ١٧١)، باب «ما يفتح به الطواف وما يستلم من الأركان».

١٧١٧٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : إِذَا كَانَ مَوْجُوداً عَنِ السَّلَفِ فِي الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ فَمَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ ؛ لِأَنَّ الرُّكْنَيْنِ السَّنَتَيْنِ فِيهِمَا اسْتِئْلَامُهُمَا وَتَقْيِيلُ الْيَدِ ، وَتَقْيِيلُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، خَاصَّةً لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

* * *

(٣٧) باب ركعتي الطواف (*)

٧٨٨ - مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ كَانَ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ السَّبْعِينَ ^(١) . لَا يُصَلِّي بَيْنَهُمَا ، وَلَكِنَّهُ يُصَلِّي بَعْدَ كُلِّ سَبْعٍ رَكَعَتَيْنِ . فَرُبَّمَا صَلَّى عِنْدَ الْمَقَامِ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ ^(٢) .

١٧١٧٧ - وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الطَّوْفِ ، إِنْ كَانَ أَخْفَ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَطْوُعَ بِهِ ، فَيَقْرَنَ بَيْنَ الْأُسْبُوعَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، ثُمَّ يَرْكَعُ مَا عَلَيْهِ مِنْ رُكُوعِ تِلْكَ السَّبْعِ ؟ قَالَ : لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ . وَإِنَّمَا السَّنَةُ أَنْ يَتَّبِعَ كُلَّ سَبْعٍ رَكَعَتَيْنِ .

١٧١٧٨ - قَالَ مَالِكٌ ، فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ فِي الطَّوْفِ فَيَسْهُو حَتَّى يَطُوفَ ثَمَانِيَةً أَوْ تِسْعَةَ أَطْوَافٍ . قَالَ : يَقْطَعُ ، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ زَادَ . ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ . وَلَا يَعْتَدُ بِالَّذِي كَانَ زَادَ . وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَبْنِيَ عَلَى التَّسْعَةِ ، حَتَّى يُصَلِّي سَبْعِينَ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ فِي الطَّوْفِ ، أَنْ يَتَّبِعَ كُلَّ سَبْعٍ رَكَعَتَيْنِ .

١٧١٧٩ - قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ شَكَ فِي طَوَافِهِ ، بَعْدَ مَا يَرْكَعُ رَكَعَتَيِ الطَّوْفِ ، فَلْيَعُدْ . فَلْيَتِمَّ طَوَافَهُ عَلَى الْبَقِيَّةِ . ثُمَّ لْيَعِدْ الرُّكَعَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ لِطَوَافٍ ، إِلَّا بَعْدَ إِكْمَالِ السَّبْعِ .

١٧١٨٠ - وَمَنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ يَنْقُضُ وَضُوءَهُ ، وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، أَوْ يَسْعَى

(*) المسألة - ٤٢٧ - صلاة ركعتي الطواف واجب عند المالكية وسنة عند الشافعية والحنابلة ،

وواجب في وقت مباح فيه الصلاة لأكراهة فيه عند الحنفية .

(١) (سبع) - أي سبع طوافات .

(٢) للموطأ : ٣٦٧ .

بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، أَوْ بَيْنَ ذَلِكَ . فَإِنَّهُ مَنْ أَصَابَهُ ذَلِكَ ، وَقَدْ طَافَ بَعْضَ الطَّوَافِ ، أَوْ كُلَّهُ ، وَلَمْ يَرْكَعْ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ ، فَإِنَّهُ يَتَوَضَّأُ . وَيَسْتَأْنِفُ الطَّوَافَ وَالرُّكَعَتَيْنِ . وَأَمَّا السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، مَا أَصَابَهُ مِنْ انْتِقَاضِ وَضُوئِهِ . وَلَا يَدْخُلُ السَّعْيُ ، إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ بِوَضُوءٍ (*) .

(*) المسألة - ٢٨ - اشتراط الحنفية لصحة الطواف نية الطواف ،

وإن يطوف القادر مائثاً ، لا راكباً إلا من عذر : فلو طاف راكباً من غير عذر فعليه الإعادة مادام بمكة ، وإن عاد إلى أهله يلزمه دم ، لقوله تعالى ﴿ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ والراكب ليس بطائف حقيقة ، فأوجب ذلك نقصاً فيه ، فوجب جبره بالدم .

وأن يقع حول البيت في المسجد ، لقوله تعالى : ﴿ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ والطواف بالبيت هو الطواف حوله ، فيجوز الطواف في المسجد الحرام قريباً من البيت أو بعيداً عنه ، بشرط أن يكون في المسجد ، فلو طاف من وراء زمزم قريباً من حائط المسجد ، أجزأه ، لوجود الطواف بالبيت . ولو طاف حول المسجد وبينه وبين البيت حيطان المسجد ، لم يجز ؛ لأن حيطان المسجد حائضة ، فلم يطف بالبيت ، لعدم الطواف حوله .

ويطوف من خارج الحطيم ؛ لأن الحطيم من البيت على لسان رسول الله ﷺ .

وزمان طواف الإفاضة يبدأ حين يطلع الفجر الثاني من يوم النحر ، فلا يجوز قبله ، وليس لآخره زمان معين موقت به فرضاً ، بل جميع الليالي والأيام وقته فرضاً ، فلو أخره عن يوم النحر لاشيء عليه ، لإطلاق حديث : « افعل ولا حرج » ، لكن عليه لتأخيره عن أيام النحر دم عند أبي حنيفة . وإن رجع إلى أهله رجع إلى مكة لإحرامه الأول ، ولا يحتاج إلى إحرام جديد ، وعليه دم لتأخيره . وأما إنه لا يجوز قبل فجر النحر فلأن ليلة النحر وقت ركن آخر وهو الوقوف بعرفة ، فلا يكون وقتاً للطواف ؛ لأن الوقت الواحد لا يكون وقتاً لركنتين .

أما مقداره المفروض منه هو أكثر الأشواط : وهو ثلاثة أشواط وأكثر الشوط الرابع ، فأما الإكمال إلى سبعة أشواط فواجب ، وليس بفرض .

أما الطهارة عن الحدث والجنابة والحَيْض والنِّفَاس فليس بشرط عند الحنفية لجواز الطواف ، وليس =

= بفرض ، بل واجبة ، حتى يجوز الطواف بدونها ، لقوله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ أمر بالطواف مطلقاً عن شرط الطهارة ، ولا يجوز تقييد مطلق الكتاب بخبر الواحد ، فيحمل حديث : «الطواف صلاة إلا أن الله تعالى أباح فيه الكلام على التشبيه . كما في قوله تعالى : ﴿ وأزواجه أمهاتهم ﴾ أي كأمهاتهم ، ومعناه الطواف كالصلاة إما في الثواب ، أو في أصل الفرضية .

فإذا طاف من غير طهارة فما دام بمكة تجب عليه الإعادة ، لجبر الشيء بجنسه ، وإن أعاد في أيام النحر فلا شيء عليه ، وإن أخره عنها فعليه دم عند أبي حنيفة . وإن لم يعد ورجع إلى أهله فعليه الدم ، غير أنه إذا كان محدثاً فعليه شاة ؛ لكون النقصان يسيراً ، وإن كان جنباً فعليه بدنة ؛ لكون النقصان قاحشاً .

وأما الموالاة في الطواف فليست بشرط عند الحنفية ، فلو صلى الطائف صلاة جنازة أو مكتوبة أو ذهب لتجديد الوضوء ، ثم عاد ، بنى على طوافه ، ولا يلزمه الاستئناف ، لقوله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ مطلقاً عن شرط الموالاة .

وليس الابتداء من الحجر الأسود بشرط أيضاً عند الحنفية ، بل هو سنة في ظاهر الرواية ، فلو افتتح من مكان آخر من غير عذر ، أجزأه مع الكراهة ، لقوله تعالى : ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ مطلقاً عن شرط الابتداء بالحجر الأسود .

ولا بأس أن يطوف وعليه خفاه أو نعلاه إذا كانا طاهرتين ؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه طاف مع نعليه ، كما ذكر الكاساني .

وقال المالكية : شروط صحة الطواف : الطهارة من الحدث والنجس ، وستره العورة كالصلاة ، إلا أنه يباح فيه الكلام .

الموالاة بلا فصل كثيرين الأضواء ، فإن فصل كثيراً لحاجة أو لغیرها ابتداءً من أوله .

ويجب أن يقطع طوافه لإقامة صلاة فريضة مع إمام راتب : وهو إمام مقام إبراهيم ، وهو المعروف بمقام الشافعي ، ولا يقطعه مع إمام غير راتب . وإذا أقيمت الصلاة أثناء شوط ، ندب له كمال الشوط الذي هو فيه ، بأن ينتهي للحجر ليبنى على طوافه المتقدم من أول الشوط ، فإن لم يكمله ابتداءً من موضع خروجه ، ويبنى على ما فعله من طوافه بعد سلامه ، وقيل تنقله .

= ثم الترتيب : هو أن يجعل البيت عن يساره ويتدنى بالحجر الأسود .

= وأن يكون بجميع بدنه خارجاً عن البيت ، فلا يمشي على الشاذروان ولا على الحجر .

وأن يطوف بداخل المسجد : فلا يجزئ خارجه .

والطواف سبعة أسواط من الحجر الأسود إلى الحجر ، فلا يجزئ أقل من سبعة ، فلو اقتصر على ستة مثلاً لم تجزه . فإن شك في عدد الأسواط هل طاف ثلاثة أو أربعة ، بنى على الأقل .

ثم صلاة ركعتين بعد الطواف .

أما المشي لقادر عليه : فهو واجب عند المالكية كالمشي في السعي ، فإن لم يمش بأن ركب أو حمل ، فعليه دم إن لم يُعده وقد خرج من مكة ، فإن أعاده ماشياً بعد رجوعه له من بلده ، فلا دم عليه . ولا دم على العاجز عن المشي ولا إعادته عليه .

وكذلك الابتداء من الحجر الأسود واجب عند المالكية ، فإن ابتدأ من غيره لزمه دم .

وأما وقت طواف الإفاضة عند المالكية فهو من طلوع فجر يوم النحر كما قال الحنفية ، فلا يصح قبله ، كما لا يصح رمي جمره العقبة قبل فجر النحر .

وقال الشافعية شروط صحة الطواف :

متر العورة كسترها في الصلاة : لما في الصحيحين : « لا يطوف بالبيت عريان » . فإن عجز عنها ، طاف عارياً ، وأجزأه كما لو صلى كذلك .

طهارة الحدث والتجسس في الثوب والبدن والمكان ؛ لأن الطواف في البيت صلاة .

وإن يجعل الطائف البيت عن يساره ، ماراً تلقاء وجهه إلى جهة الباب ، اتباعاً للسنّة كما رواه مسلم ، مع خبر : « خذوا عني مناسككم » فإن خالف ذلك لم يصح طوافه لمعارضته الشرع . ولو طاف مستلقياً على ظهره ، أو على وجهه ، مع مراعاة كون البيت عن يساره ، صح .

ويبتدئ من الحجر الأسود : اتباعاً للسنّة كما رواه ، ومحاذاته له بجميع بدنه ، أي جميع شقه الأيسر لا يتقدم جزء من الشق الأيسر على جزء من الحجر ، فلو لم يحاذه أو لم يحاذ بعضه بجميع شقه ، كأن جاوزه ببعض شقه إلى جهة الباب ، لم يصح طوافه .

وأن يطوف بالبيت سبعاً ولو في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها للاتباع ، فلو ترك من السبع شيئاً ، وإن قل ، لم يجزه ، فلو شك في العدد أخذ بالأقل ، كعدد ركعات الصلاة . =

= وأن يكون الطواف داخل المسجد : للاتباع أيضاً ، فلا يصح حوله بالإجماع . ويصح داخل المسجد وإن وسَّع ، وحال حائل بين الطائف والبيت كالسوراري ، ويصح على سطح المسجد ، وإن كان سقف المسجد أعلى من البيت ، كالصلاة على جبل أبي قبيس ، مع ارتفاعه عن البيت ، وهذا هو المعتمد .

ونية الطواف إن استقل : بأن لم يشمل نسك كسائر العبادات ، كالطواف المنلور والمنطوع به . أما الذي شمله نسك وهو طواف الركن للحج أو العمرة وطواف القدوم ، فلا يحتاج إلى نية ، لشمول نية النسك له .

ولا بد لطواف الوداع من نية ؛ لأنه يقع بعد التحلل .

أما وقت طواف الإفاضة ومثله رمي العقبة والذبح فيدخل بنصف ليلة النحر ؛ لأنه عَلَيْهِ أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ، ثم أفاضت .

وأما المشي في الطواف فليس عند الشافعية شرطاً بل هو سنة ، كما رواه مسلم ، ويسن أن يكون حافياً عند عدم العذر .

وأما صلاة ركعتي الطواف فسنة عندهم ، وللطواف واجبات دينية : منها أن يصون نفسه عن كل مخالفة في وقت الطواف ، ومنها - أن يصون قلبه عن احتقار من يراه ، ومنها - أن يلزم الأدب ، ومنها - أن يحفظ يده وبصره عن كل معصية .

وقال الحنابلة : يشترط لصحة الطواف :

إسلام وعقل ، ونية معينة ، ودخول وقت ، وستر عورة لقادر ، وطهارة حدث لا لطفل ، وطهارة خبث ، وتكميل السبع يقيناً ، فإن شك أخذ باليقين ، وجعل البيت عن يساره ، غير متقهقر ، ومشي لقادر ، وموالاته ، وكونه داخل المسجد لا يخرج عنه ، وأن يتندته من الحجر الأسود فيحاذيه .

أما وقت طواف الإفاضة : فيدخل من نصف ليلة النحر ، كما قال الشافعية .

وأما ركعتا الطواف فسنة كما قرر الشافعية .

وانظر في هذه المسألة : بدائع الصنائع (٢ : ١٢٨ - ١٣٢) فتح القدير (٢ : ١٨٠ - ١٨٢) ، القوانين الفقهية (١٣٢) ، الشرح الصغير (٢ : ٤٦ - ٤٨) ، بداية المجتهد (١ : ٣٣٠) ، مغني =

١٧١٨١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَا فِعْلُ عُرْوَةَ (رَحِمَهُ اللَّهُ) أَنَّهُ كَانَ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ

السَّبْعَيْنِ .. إِلَى آخِرِ خَبَرِهِ الْمَذْكُورِ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ ؛ فَالسَّنَةُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهَا فِي
الِاخْتِيَارِ أَنْ يَتَّبَعَ كُلُّ سَبْعٍ رَكَعَتَيْنِ ، وَعَلَى هَذَا جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ .

١٧١٨٢ - قَالَ ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ مَالِكٍ : السَّنَةُ الَّتِي لاختلاف فيها ولا شك ،
وَالَّذِي اجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ أَنْ مَعَ كُلِّ سَبْعٍ رَكَعَتَيْنِ .

١٧١٨٣ - وَقَالَ أَشْهَبُ : سِئِلَ مَالِكٌ عَنْ طَافٍ سَبْعِينَ ثُمَّ رَكَعَ لَهَا ؟ فَقَالَ :
مَا أَحْبَبُهُ ، وَمَا ذَلِكَ مِنْ عَمَلِ النَّاسِ .

١٧١٨٤ - وَكَرِهَ الثَّوْرِيُّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ سَبْعَيْنِ .

١٧١٨٥ - وَكَرِهَهُ أَيْضًا أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَحْمَدُ ،
وإِسْحَاقُ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ .

١٧١٨٦ - وَقَدْ كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَقْرُنُ بَيْنَ الْأَسَابِيعِ ، مِنْهُمْ : عَائِشَةُ أُمُّ
الْمُؤْمِنِينَ ، وَالْمُسَوِّرُ بْنُ مَخْرَمَةَ ^(١) ، وَمُجَاهِدٌ .

= المحتاج (١ : ٤٨٥ ، ٥٠٤) ، غَايَةُ الْمُنْتَهَى (٢ : ٤٠٢) ، الْمُفْتَى (٣ : ٤٤٠) ، الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ
وَأَدَلَّتْهُ (١٥٣ : ٣) .

(١) الخبر في تاريخ دمشق لابن عساكر (١٦ : ٢٥٣ ب) ، وَهُوَ

الْمُسَوِّرُ بْنُ مَخْرَمَةَ (٢ - ٦٤)

ابن نوفل بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن قصي بن كلاب ، الإمام الجليل ؛ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،
وَأَبُو عَثْمَانَ ، الْقُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ .

وَأُمُّ عَاتِكَةُ أُنْخِتْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ زُهْرَةَ أَيْضًا .

له صحبةٌ ورواية ، عَدَادُهُ فِي صِفَارِ الصَّحَابَةِ كَالْعُثْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ .

وَحَدَّثَ أَيْضًا عَنْ ، خَالِهِ ، وَأَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَعُثْمَانَ .

١٧١٨٧ - ذَكَرَ ابْنُ عُيَيْنَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَطُوفُ ثَلَاثَةَ أَسَابِيعَ تُفَرِّقُ بَيْنَهَا ، وَتَرْكَعُ لِكُلِّ سُبُوعٍ رَكَعَتَيْنِ .

١٧١٨٨ - وَذَكَرَ شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ : أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَطُوفَ الرَّجُلُ ثَلَاثَةَ أَسَابِيعَ أَوْ خَمْسَةَ ، وَمَا كَانَ وَثَرًا ، وَيُصَلِّي لِكُلِّ أَسْبُوعٍ رَكَعَتَيْنِ وَيَجْمَعُهُنَّ ، وَكَانَ يَكْرَهُ سَبْعِينَ أَوْ أَرْبَعًا .

١٧١٨٩ - وَقَالَ بِهِ أَبُو يُوسُفَ أَيْضًا .

١٧١٩٠ - وَكَانَ الْمُسَوِّرُ بْنُ مَخْرَمَةَ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأَسْبُوعَيْنِ .

١٧١٩١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْحُجَّةُ لِمَنْ كَرِهَ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا ، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ . وَقَالَ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » ؛ فَيَنْبَغِي

= حَدَّثَ عَنْهُ : عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ، وَعُرْوَةُ ، وَسَلِيمَانُ بْنُ يَسَّارَ ، وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارَ ، وَوَلَدَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَأُمُّ بَكْرٍ ، وَطَائِفَةٌ .

قَدِمَ دِمَشْقَ يَرِيدًا مِنْ عَثْمَانَ يَسْتَصْرِخُ بِمَعَاوَةَ .

وَكَانَ مِمَّنْ يَلْزِمُ عُمَرَ ، وَيَحْفَظُ عَنْهُ .

وَقَدْ انْحَاذَ إِلَى مَكَّةَ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَسَخَطَ إِمْرَأَةَ يَزِيدَ ، وَقَدْ أَصَابَهُ حَجَرٌ مِنْجَنِيحٍ فِي الْحِصَارِ .

تَرْجَمَتْهُ فِي :

نسب قريش : ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، طبقات خليفة : ت ٨١ ، الهجر : ٦٨ ، التاريخ الكبير ٧ / ٤١٠ ، المعارف : ٤٢٩ ، المعرفة والتاريخ ٣٥٨/١ ، الجرح والتعديل ٨ / ٢٩٧ ، المستدرک ٣ / ٥٢٣ ، جمهرة أنساب العرب : ١٢٩ ، الاستيعاب : ١٣٩٩ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٢ / ٥١٥ ، تاريخ ابن عساكر ١٦ / ٢٥١ ، أسد الغابة ٥ / ١٧٥ ، تهذيب الأسماء واللغات : ٩٤ ، تهذيب الكمال : ١٣٢٩ ، تاريخ الإسلام ٣ / ٧٩ سير أعلام النبلاء (٣ : ٣٩٠) ، مرآة الجنان ١ / ١٤٠ ، العقد الثمين ٧ / ١٩٧ ، والإصابة ٣ / ٤١٩ ، تهذيب التهذيب ١٠ / ١٥١ .

الافتداء به، والانتفاء إلى ما سنه ﷺ .

١٧١٩٢ - وَعَلَّةٌ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ أَنَّهَا صَلَاةٌ لَيْسَ لَهَا وَقْتُ فَيَتَعَدَّى ، وَالطَّوْافُ لَا وَقْتَ لَهُ أَيْضًا فَحَسِبُهُ أَنْ يَأْتِيَ مِنَ الطَّوْافِ بِمَا شَاءَ ، وَيَرْكَعُ لِكُلِّ أُسْبُوعٍ رَكَعَتَيْنِ قِيَاسًا عَلَى مَنْ كَانَتْ عَلَيْهِ كُفَّارَتَانِ فِي وَقْتَيْنِ يَجْمَعُهُمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ .

١٧١٩٣ - وَأَمَّا كَرَاهَةُ مُجَاهِدٍ ^(١) الْجَمْعَ بَيْنَ السَّبْعِينَ وَإِجَازَتَهُ ثَلَاثَةَ أُسَابِيحَ فَإِنَّمَا ذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انصَرَفَ إِلَى الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ وَتَرٍ مِنْ طَوَافِهِ .

(١) هو مجاهد بن جبر الإمام ، شيخ القراء والمفسرين ، أبو الحجاج المكي ، الأسود ، مولى السائب ابن أبي السائب المخزومي ؛ ويُقال : مولى عبد الله بن السائب .

رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَأَكْثَرَ وَأَطَابَ ؛ وَعَنْهُ أَخَذَ الْقُرْآنَ ، وَالتَّفْسِيرَ ، وَالْفِقْهَ ؛ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَائِشَةَ ، وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ ؛ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ، وَابْنَ عُمَرَ ، وَرَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ ، وَأُمَّ كُرْزٍ ، وَجَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ، وَأُمَّ هَانِيٍّ ، وَأُسَيْدَ بْنَ ظُهَيْرٍ ، وَعِدَّةٌ .

تَلَا عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ : مِنْهُمْ ابْنُ كَثِيرٍ الدَّارِي ، وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ ، وَابْنُ مُحَيْصِينَ .

وَحَدَّثَ عَنْهُ عِكْرَمَةُ ، وَطَاوُوسٌ ، وَعَطَاءٌ ، وَهُمْ مِنْ أَقْرَانِهِ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ ، وَالْحَكَمُ بْنُ عَتِيَّةٍ ، وَابْنُ أَبِي نَجِيحٍ ، وَمَنْصُورُ بْنُ الْمُحْتَمِرِ ، وَسَلِيمَانُ الْأَعْمَشُ ، وَأَبُو بَكْرِ السَّيْتَانِيَّ ، وَابْنُ عَوْنٍ ، وَعُمَرُ بْنُ ذَرٍّ ، وَمَعْرُوفُ بْنُ مُشْكَانَ ، وَتَقَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ ، وَقَالَ : أَعْلَمُ مِنْ بَقِيٍّ بِالتَّفْسِيرِ : مُجَاهِدٌ وَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَاتَّفَقَ عَلَى تَوْثِيقِهِ ، وَفِي الْفِقْهِ فَإِنَّهُ كَانَ يَقْدُمُ الرَّأْيَ ، وَأَخَذُوا عَلَيْهِ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّهُ كَانَ يَسْأَلُ أَهْلَ الْكِتَابِ .

وترجمته في :

طبقات ابن سعد ٤٦٦/٥ ، طبقات خليفة ت ٢٥٣٥ ، تاريخ البخاري ٤١١/٧ ، المعارف ٤٤٤ ، المعرفة والتاريخ ٧١١/١ ، المرحم والتعديل القسم الأول من المجلد الرابع ٣١٩ ، الحلية ٢٧٩/٣ ، طبقات الفقهاء للسيرازي ٦٩ ، تاريخ ابن عساكر ١٦ / ١٢٥ ب ، تهذيب الأسماء واللغات القسم الأول من الجزء الثاني ٨٣ ، تهذيب الكمال ص ١٣٠٦ ، تاريخ الإسلام ١٩٠/٤ ، =

وَمَنْ طَافَ أَسْبُوعَيْنِ لَمْ يَتَصَرَّفْ عَلَى وَتَرٍ ، فَلِذَلِكَ أَجَازَ أَنْ يَطُوفَ ثَلَاثَةَ أَسَابِيعَ وَخَمْسَةَ وَسَبْعَةَ ، وَلَمْ يَجِزْ اثْنَيْنِ .

١٧١٩٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : ثَبَّتَ الْآثَارُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا طَافَ بِالْبَيْتِ صَلَّى عِنْدَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ ^(١) . وَاجْمَعُوا عَلَى قَوْلِ ذَلِكَ .

= تذكرة الحفاظ ٨٦/١ ، العبر ١٢٥/١ ، أعلام النبلاء (٤ : ٤٤٩) تذهيب التهذيب ٢٢/٤ أ ، البداية والنهاية ٢٢٤/٩ ، العقد الثمين ١٣٢/٧ ، غاية النهاية ٢٦٥٩ ، الإصابة ٨٣٦٣ ت ، تهذيب التهذيب ٤٢/١٠ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٥ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٣٦٩ ، شذرات الذهب ١٢٥/١ .

(١) مثل حديث جابر بن عبد الله : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ ، قَالَ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة : ١٢٥] فصلى خلف المقام ركعتين .

رواه أبو داود يعضه في الحروف والقراءات ، ح (٣٩٦٩) في سنته (٣١:٤) والترمذي في الحج يعضه ، ح (٨٥٦) ، يعضه الآخر . ح (٨٦٢) ، وقال : حسن صحيح في سنته (٢٠٢:٣) ، (٢٠٧) وأخرجه النسائي في الحج (في المجتبى) ، باب القول بعد ركعتي الطواف ، وبعده في باب الذكر والدعاء على الصفا . وابن ماجه في الصلاة . ح (١٠٠٨) ، باب القبلة (١ : ٣٢٢) .

وعن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر في حج النبي ﷺ (عند مسلم في حجة النبي ﷺ) ، قَالَ حِينَ آتَيْنَا الْبَيْتَ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ ؛ فَرَمَلْ ثَلَاثًا ، وَمَشَى أَرْبَعًا ، ثُمَّ قَدِمَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ . فَقَرَأَ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة : ١٢٥] فجعل المقام بينه وبين البيت . قَالَ : فَكَانَ أَبِي يَقُولُ (وَلَا أَعْلَمُ ذَكَرَهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) : كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ : بـ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ . ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ .

وَمَنْ قَالَ بِوَجوب ركعتي الطواف ذَكَرَ فِي جُمْلَةٍ مَا احتج به حديث يزيد بن أبي زياد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ وَهُوَ يَشْتَكِي ، فَطَافَ عَلَى رَاحِلَتِهِ كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنَ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ بِمِخْجَنٍ ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ طَوَافِهِ ، أَنَاخَ ؛ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ .

أخرجه أبو داود في الحج (١٨٨١) باب الطواف الواجب (١٧٧:٢) .

١٧١٩٥ - وَاجْمَعُوا أَيْضاً عَلَى أَنَّ الطَّائِفَ يُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ حَيْثُ شَاءَ مِنْ الْمَسْجِدِ ، وَحَيْثُ أَمَكْنَهُ ، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُصَلِّ عِنْدَ الْمَقَامِ أَوْ خَلْفَ الْمَقَامِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٧١٩٦ - وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ نَسِيَ رُكْعَتَي الطَّوْفِ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْحَرَمِ أَوْ رَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ ، فَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ لَمْ يَرْكُعْهُمَا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَلَدِهِ فَعَلَيْهِ هَدْيٌ ،

١٧١٩٧ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : يَرْكُعُهُمَا حَيْثُ شَاءَ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْحَرَمِ .

١٧١٩٨ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : يَرْكُعُهُمَا حَيْثُ مَا ذَكَرَ مِنْ حَلٍّ أَوْ حَرَمٍ .

١٧١٩٩ - وَحُجَّةُ مَالِكٍ فِي إِبْجَابِ الدَّمِ فِي ذَلِكَ . قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ : مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسُكِهِ شَيْئاً فَلْيَهْرِقْ دَمًا ، وَرُكْعَتَا الطَّوْفِ مِنَ النُّسُكِ ^(١) .

١٧٢٠٠ - وَحُجَّةُ مَنْ أَسْقَطَ الدَّمِ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا صَلَاةٌ تَقْضَى مَتَى ذُكِرَتْ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا » ^(٢) ؛ وَلَيْسَتْ بِأَوْكَدَ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ ، وَلَا مَدْخُلَ لِلدَّمِ عِنْدَهُمْ .

١٧٢٠١ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ الطَّوْفَ فَيَسْهُو حَتَّى يَطُوفَ ثَمَانِيَةَ أَطْوَافٍ أَوْ تِسْعَةً فَإِنَّهُ يَقْطَعُ وَيَرْكُعُ رُكْعَتَيْنِ ، وَلَا يَعْتَدُ بِالَّذِي زَادَ ، وَلَا يَنْبِي عَلَيْهِ ؛ فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِيهَا :

١٧٢٠٢ - فَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدٍ ، فِي ذَلِكَ كَقَوْلِ مَالِكٍ .

(١) السنن الكبرى (٥ : ١٧٥) ، « ومعرفة السنن والآثار » (٧ : ١٠٤٤٣) .

(٢) تقدم ، وانظر فهرس أطراف الأحاديث .

١٧٢٠٣ - وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ .

١٧٢٠٤ - وَهُوَ الْأَوَّلَى قِيَاساً عَلَى صَلَاةِ النَّافِلَةِ فِيهِنِ يَنْبَغِي ، وَيُسَلِّمُ فِي رُكْعَتَيْنِ ، فَإِذَا قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ وَعَمَلَ فِيهَا ثُمَّ ذَكَرَ ، رَجَعَ إِلَى الْجُلُوسِ ، وَتَشْهَدُ وَسَلَّمَ وَسَجَدَ .

١٧٢٠٥ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : إِنْ بَنَى عَلَى الطَّوَافِ وَالطَّوَافَيْنِ أَسْبُوعاً آخَرَ فَلَا بَأْسَ ، وَلَا أَحِبُّهُ .

١٧٢٠٦ - وَاسْتَحَبَّ الشَّافِعِيُّ فِي ذَلِكَ مَا قَالَهُ مَالِكٌ ، وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ سَهْوُ السَّاهِي إِذَا بَنَى .

١٧٢٠٧ - وَأَمَّا قَوْلُهُ : « مَنْ شَكَّ فِي طَوَافِهِ بَعْدَ مَا يَرْكَعُ رُكْعَتِي الطَّوَافِ فَلْيَعِدْ ، فَلَيْتَمَ طَوَافُهُ عَلَى الْيَقِينِ ، ثُمَّ لْيُعِدِّ الرُّكْعَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ لِطَوَافٍ إِلَّا بَعْدَ إِكْمَالِ السَّيْعِ » ؛ فَقَدْ احْتَجَّ مَالِكٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِمَا لَا رِبْيَةَ فِيهِ ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ شَكَّ أَثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا فَلْيَنْبَغِي عَلَى يَقِينٍ ، وَلِيَأْتِ بِرُكْعَةٍ » (١) .

١٧٢٠٨ - وَلَا خِلَافَ أَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ لَا تَكُونَانِ إِلَّا بَعْدَ السَّيْعَةِ الْأَطَوَافِ .

١٧٢٠٩ - وَأَمَّا قَوْلُهُ : « مَنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ يَنْقُضُ وَضُوءَهُ » إِلَى آخِرِ قَوْلِهِ ؛ فَالْسَّنَةُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهَا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الطَّوَافُ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ لِقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لِلْحَائِضِ مِنْ نِسَائِهِ : « اقْضِ مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي » (٢) .

(١) تقدم ، وهو في الأم (٢ : ١٧٨) باب « كمال على الطواف » وانظر فهرس الأحاديث .

(٢) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ . حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرَفٍ ، أَوْ قَرِيباً مِنْهَا ، حِضْتُ . فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي . =

١٧٢١٠ - هَذَا هُوَ الْاِخْتِيَارُ عِنْدَهُمْ .

١٧٢١١ - وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ طَافَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ، فَجُمِلَتْ قَوْلِ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ

[أَنَّهُ قَاسَهَا] ^(١) عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ .

١٧٢١٢ - وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُطَافُ إِلَّا فِي ثَوْبٍ طَاهِرٍ وَعَلَى طَهَارَةٍ ، فَإِنْ

أَحْدَثَ فِي الطَّوَافِ تَوَضُّأً ، وَاسْتَقْبَلَ إِذَا كَانَ الطَّوَافُ وَاجِبًا عَلَيْهِ أَوْ مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ وَأَمَّا الطَّوَافُ التَّطَوُّعُ فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ تَمَامَهُ اسْتَأْنَفَ الْوَضُوءَ لَهُ .

١٧٢١٣ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ : إِنْ ذَكَرَ الَّذِي طَافَ الطَّوَافَ

= فَقَالَ « أَنْفَسْتُ » ؟ (يَعْنِي الْحَيْضَةَ قَالَتْ) قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ « إِنْ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ . فَأَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ . غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي » . قَالَتْ : وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْقَرِّ .

رواه البخاري في الحيض (٢٩٤) باب « الأمر بالنفساء إذا نفسن » الفتح (١ : ٤٠٠) ، ورواه في الأضاحي ، ومسلم في الحج (٢٨٧٠) في طبعتنا ، باب « بيان وجوه الإحرام » و برقم ١١٩ - (١٢١١) في طبعة عبد الباقي ورواه النسائي في الحج (٥ : ١٥٦) باب « ترك التسمية عند الإهلال » ؛ ورواه ابن ماجه (٢٩٦٣) في المناسك : باب الحائض تقضي المناسك والطواف ، وابن خزيمة (٢٩٣٦) ، والبيهقي ٣٠٨/١ و ٣/٥ ، ٨٦ .

وأخرجه مسلم (١٢١١) (١٢٠) و (١٢١) من طبعة عبد الباقي و (٢٨٧١ - ٢٨٧٢) في طبعتنا في الحج : باب بيان وجوه الإحرام ، وأبو داود (١٧٨٢) في المناسك : باب أفراد الحج ، والبيهقي ٣/٥ من طريقين عن عبد الرحمن بن القاسم ، به .

وأخرجه البخاري (١٥١٦) و (١٥١٨) في الحج : باب الحج على الرجل ، و (١٧٨٧) في العمرة : باب أجر العمرة على قدر النسيب ، من طرق عائشة وسأيت في باب « تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف » .

(٢) زيادة ليستقيم المعنى .

الوَاجِبَ أَوْ الْمُسْتَوْنَ [أَنَّهُ كَانَ^(١)] عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ذَلِكَ الْيَوْمَ أ [و]^(٢) جُنْبًا لَهُ
الْإِعَادَةُ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ .

١٧٢١٤ - وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الطَّوَّافِ ، وَإِنْ طَافَ كَانَ حَسَنًا ،
وَالدَّمُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَا يَسْقُطُهُ عَنْهُ إِعَادَةُ الطَّوَّافِ .

١٧٢١٥ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِذَا طَافَ فِي ثَوْبٍ نَجَسٍ وَإِنْ كَانَ حَسَنًا فَالدَّمُ عَلَيْهِ
عَلَى كُلِّ حَالٍ .

١٧٢١٦ - وَقَالَ : أَوْ عَلَى جَسَدِهِ شَيْءٌ مِنْ نَجَاسَةٍ أَوْ فِي نَعْلِهِ نَجَاسَةٌ لَمْ يَعْتَدَ بِمَا
طَافَ بَيْنَكَ الْحَالِ كَمَا لَا يَعْتَدُ بِالصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ ، وَكَانَ فِي حُكْمٍ مَنْ لَمْ يَطُفْ .

١٧٢١٧ - قَالَ : وَالطَّائِفُ بِالْبَيْتِ فِي حُكْمِ الْمَصْلِيِّ فِي الطَّهَارَةِ خَاصَّةً .

١٧٢١٨ - وَلَا يَرَى الشَّافِعِيُّ فِي الطَّوَّافِ تَطَوُّعًا عَلَى مَنْ قَطَعَهُ عَلَيْهِ الْحَدُّثُ أَوْ
قَطَعَهُ عَامِدًا أَعَادَهُ كَالصَّلَاةِ النَّافِلَةِ عِنْدَهُ ، وَلَا يَحِلُّ عِنْدَهُ الطَّوَّافُ التَّطَوُّعُ وَلَا صَلَاةُ
التَّطَوُّعِ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ .

١٧٢١٩ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : إِذَا طَافَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ ، أَوْ فِي ثَوْبِهِ بَوْلٌ ، أَوْ
قَدْرٌ ، أَوْ دَمٌ كَثِيرًا فَأَخْشَى وَهُوَ يَعْلَمُ لَمْ يَجْزِهِ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ أَجْزَاهُ طَوَّافُهُ .

١٧٢٢٠ - وَقَالَ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ : لَا يَجُوزُ طَوَّافٌ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ .

(١) زيادة متعينة .

(٢) سقطت الواو من الأصل .

١٧٢٢١ - وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، وَمَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ ، وَالْأَعْمَشُ : يَجْزِي الطَّوَافُ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ .

١٧٢٢٢ - رَوَى شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ ، وَحَمَّادٍ ، وَالْأَعْمَشُ فِي الرَّجُلِ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ لَمْ يَرَوْا بِذَلِكَ بَأْسًا .

١٧٢٢٣ - قَالَ الْأَعْمَشُ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَطُوفَ عَلَى طَهَارَةٍ .

١٧٢٢٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : مَنْ أَجَازَ الطَّوَافَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ قَاسَهُ عَلَى إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنَّهُ جَائِزٌ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ، وَمَنْ لَمْ يُجِزْهُ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ احْتَجَّ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَام) : « تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ » ، وَقَوْلُهُ ، وَقَوْلُ أَصْحَابِهِ « الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ » ، وَهُوَ مُرْتَبِطٌ بِالْبَيْتِ بَعْدَهُ وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا أَنَّهَا لَا تَجْزِي عَلَى [غَيْرِ ^(١)] طَهَارَةٍ .

١٧٢٢٥ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ « أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ السَّعْيُ إِلَّا بِطَوَافٍ » ؛ فَهَذَا اخْتِيَارٌ مِنْهُ لِمَنْ صَحَّ لَهُ طَوَافُهُ عَلَى طَهَارَةٍ .

(٣٨) باب الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف (١)

٧٨٩ - مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ طَافَ بِالْبَيْتِ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ . فَلَمَّا قَضَى عُمَرُ طَوَافَهُ ، نَظَرَ فَلَمْ يَرَ الشَّمْسَ طَلَعَتْ . فَركِبَ حَتَّى أَنَاخَ بِذِي طُوًى فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ (٢) .

٧٩٠ - مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ ؛ أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَطُوفُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ حُجْرَتَهُ ، فَلَا أَذْرِي مَا يَصْنَعُ (٣) .

١٧٢٢٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : رَوَى هَذَا الْحَبَرُ ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بِخِلَافِ رِوَايَةِ مَالِكٍ . ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَغَيْرُهُ ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ طَافَ بَعْدَ الْعَصْرِ ، فَلَا أَذْرِي أَصَلَّى أَمْ لَا ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو الزُّبَيْرِ : عَمَرُو لَمْ يَرَهُ صَلَّى ؟ قَالَ : لَا قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ : لَكِنِّي رَأَيْتُهُ صَلَّى .

٧٩١ - مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ ؛ أَنَّهُ قَالَ : قَدْ رَأَيْتُ الْبَيْتَ يَخْلُو بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ . مَا يَطُوفُ بِهِ أَحَدٌ (٤) .

(١) انظر المسألة - ٤٢٨ - ويتحرى أن يصلي الركعتين في وقت لا تكرر فيه الصلاة .

(٢) الموطأ : ٣٦٨ ، وسنن البيهقي (٥ : ٩١) ، وشرح معاني الآثار (٢ : ١٨٧) ، والمجموع (٨ :

٦٥) ، والمغني (٣ : ٣٨٣) .

(٣) الموطأ : ٣٦٩ .

(٤) الموطأ : ٣٦٩ .

١٧٢٢٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا خَيْرٌ مُنْكَرٌ يَدْفَعُهُ كُلُّ مَنْ رَأَى الطَّوْفَ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ ، وَلَا يَرَى الصَّلَاةَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ .

١٧٢٢٨ - قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ بَعْضَ اسْبُوعِهِ . ثُمَّ أَقِيَمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ ، أَوْ صَلَاةُ الْعَصْرِ ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ . ثُمَّ يَنْبِي عَلَى مَا طَافَ ، حَتَّى يَكْمِلَ سَبْعًا . ثُمَّ لَا يُصَلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، أَوْ تَغْرُبَ .

قَالَ : وَإِنْ أَخْرَهُمَا - يَعْنِي الرُّكْعَتَيْنِ - حَتَّى يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ .

١٧٢٢٩ - قَالَ مَالِكٌ : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَطُوفَ الرَّجُلُ طَوَافًا وَاحِدًا ، بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ . لَا يَزِيدُ عَلَى سَبْعٍ وَاحِدٍ . وَيُؤَخِّرُ الرُّكْعَتَيْنِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ . كَمَا صَنَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ . وَيُؤَخِّرُهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ ، حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ . فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، صَلَّاهُمَا إِنْ شَاءَ . وَإِنْ شَاءَ أَخْرَهُمَا حَتَّى يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ . لَا بَأْسَ بِذَلِكَ .

١٧٢٣٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ قَالَ فِي « الْمَوْطَأِ » عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ رَوَاتِهِ : أَحَبُّ إِلَيَّ يَرْكَعُهُمَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ .

١٧٢٣١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لِلْمَسْأَلَةِ فِي هَذَا الْبَابِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ .

١٧٢٣٢ - (أَحَدُهَا) : إِجَازَةُ الطَّوْفِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ ، وَتَأْخِيرُ الرُّكْعَتَيْنِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَوْ تَغْرُبَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَمُعَاذِ بْنِ عَفْرَاءَ وَجَمَاعَةٍ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ رَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا بَعْدَ الصُّبْحِ ، فَقُلْنَا انظُرُوا كَيْفَ يَصْنَعُ ، فَجَلَسَ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ قَامَ ؛ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ .

١٧٢٣٣ - وَالْقَوْلُ الثَّانِي: كَرَاهَةُ الطَّوَّافِ، وَكَرَاهَةُ الرُّكُوعِ لَهُ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ. قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَجَمَاعَةٌ.

١٧٢٣٤ - وَالثَّالِثُ: إِهَابَةُ ذَلِكَ كُلِّهِ وَجَوَازُهُ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ غَيْرُهُ.

١٧٢٣٥ - وَكَرِهَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ الطَّوَّافَ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ. وَقَالُوا: فَإِنْ فَعَلَ فَلَا يَرُكَّعُ حَتَّى يَحِلَّ [وَقْتُ] ^(١) الصَّلَاةِ النَّافِلَةِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَبَعْدَ الْغُرُوبِ.

١٧٢٣٦ - وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَمُجَاهِدٌ: لَا يَطُوفُ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ.

١٧٢٣٧ - وَقَالَ عَطَاءٌ: يَطُوفُ وَلَا يُصَلِّي.

١٧٢٣٨ - وَقَدْ رَوَى عَنْهُ: يَطُوفُ وَيُصَلِّي، مِثْلَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ الصَّحِيحُ عَنْهُ.

١٧٢٣٩ - وَرَوَى شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ نَصْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدِّهِ مُعَاذِ الْقُرَشِيِّ أَنَّهُ طَافَ بِالْبَيْتِ مَعَ مُعَاذِ بْنِ عَفْرَاءَ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ فَلَمْ يُصَلِّ؛ فَسَأَلْتُ؟ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»، وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ» ^(٢).

١٧٢٤٠ - وَبِمِثْلِ هَذَا احْتَجَّ مَنْ: كَرِهَ الطَّوَّافَ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ، وَزَادَ أَنْ مِنْ سُنَّةِ الطَّوَّافِ أَنْ تُصَلَّى بَعْدَهُ رَكَعَتَانِ بِلَا فَضْلِ وَلَا تُؤَخَّرَ الرُّكْعَتَانِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ

(١) الزيادة متعينة.

(٢) تقدم، وانظر فهرس الأطراف.

الطَّوْفُ إِلَّا عَنْ عُذْرٍ ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ الصَّلَاةُ جَائِزَةً لَمْ يَكُنِ الطَّوْفُ جَائِزًا إِلَّا أَنْ
الطَّوْفَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالرُّكْعَتَيْنِ ، وَمِنْ سُنَّتِهِمَا أَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا .

١٧٢٤١ - وَمِنْ حُجَّةِ الشَّافِعِيِّ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ حَدِيثُ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ
أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاهُ ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ :
« يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ - أَوْ يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - إِنْ وَلِيتُمْ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ شَيْئًا فَلَا
تَسْتَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » .
رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (١) .

١٧٢٤٢ - قَالُوا : فَقَدْ عَمَّ الْأَوْقَاتُ كُلُّهَا ؛ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْصُ وَتَقَاتِ مِنَ
الْأَوْقَاتِ .

١٧٢٤٣ - وَمِمَّنْ أَجَازَ الطَّوْفَ وَالصَّلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ وَالصُّبْحِ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

(١) أخرجه الشافعي في السنن ١/٥٧ - ٥٨ ، كتاب الصلاة الباب الأول في مواقيت الصلاة ، الحديث (١٧٠) وأخرجه أحمد في المسند ٤/٨٠ ، في مسند جبير بن مطعم رضي الله عنه ، وأخرجه الدارمي في السنن ٢/٧٠ ، كتاب المناسك ، باب الطواف في غير وقت الصلاة ، وأخرجه أبو داود في المناسك باب الطواف بعد العصر ، الحديث (١٨٩٤) ، وأخرجه الترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف ، الحديث (٨٦٨) ، وقال (: حديث جبير حديث حسن صحيح) . وأخرجه النسائي في المجتبى من السنن ١/٢٨٤ . كتاب المواقيت ، باب لإباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة ، وأخرجه ابن ماجه في السنن ١/٣٩٨ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت الحديث (١٢٥٤) ، وأخرجه الحاكم في المستدرک ١/٤٤٨ ، كتاب المناسك ، باب لا يمنع أحد عن الطواف بالبيت ، وقال (صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه) وأقره الذهبي في التلخيص .

عُمَرُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَالْحَسَنُ ، وَالْحُسَيْنُ^(١) .

١٧٢٤٤ - وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُوسٌ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ .

١٧٢٤٥ - رَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ أَنَا ، وَعَطَاءٌ :

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ طَافَ بِالْبَيْتِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَصَلَّى .

١٧٢٤٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَطُوفَ وَلَا يَرْكَعَ عِنْدَ طُلُوعِ

الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا ؛ لِأَنَّ الْأَثَارَ مُتَّفَقٌ فِي ذَلِكَ صَحِيحٌ لَا تَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا . وَأَمَّا

الْأَثَارُ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ فَقَدْ عَارَضَتْهَا مِثْلُهَا . وَتَأْوِيلُ الْعُلَمَاءِ فِيهَا

أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا وَرَدَ دَلِيلًا يَتَطَرَّقُ بِذَلِكَ إِلَى الصَّلَاةِ عِنْدَ الطُّلُوعِ وَالْغُرُوبِ ، وَقَدْ

أَوْضَحْنَا هَذَا الْمَعْنَى فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ فَلَمْ أَرَوْجَهَا لِإِعَادَتِهِ هَاهُنَا .

(١) مصنف عبد الرزاق (٥ : ٦٢) ، آثار أبي يوسف (٥٣١) . المحلى (٧ : ١٨١) ، المجموع (٨ :

(٣٩) باب وداع البيت (*)

٧٩٢ - مَالِكٌ . عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : لَا يَصْدُرُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ ، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ . فَإِنْ آخِرَ النَّسْكَ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ (١) .

١٧٢٤٧ - قَالَ مَالِكٌ ، فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : فَإِنْ آخِرَ النَّسْكَ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ : إِنَّ ذَلِكَ ، فِيمَا نَرَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ [الحج : ٣٢] وَقَالَ ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج : ٣٣] فَمَحَلُّ الشَّعَائِرِ كُلِّهَا ، وَانْقِضَاؤُهَا ، إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ .

٧٩٣ - مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَدَّ رَجُلًا مِنْ مَرِّ الظُّهْرَانِ ، لَمْ يَكُنْ وَدَّعَ الْبَيْتَ حَتَّى وَدَّعَ (٢) .

٧٩٤ - مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَفَاضَ

(*) المسألة - ٤٢٩ - سمي بذلك لأنه لتوديع البيت . لمن أراد الخروج من مكة ، وهو واجب عند الجمهور بجبر تركه بدم ، ما قال ابن عباس : « أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت . إلا أنه خفف عن الحائض » . متفق عليه ، وهو مندوب عند المالكية : لكل من خرج من مكة ولو كان مكيا ، لأنه لا يجب على الحائض والنفساء ، ولو كان واجبا عليهما كطواف الزيارة .

(١) الموطأ : ٣٦٩ ، وهو في « الأم » (٢ : ١٨٠) من قول عبد الله بن عمر .

(٢) الموطأ : ٣٧٠ .

فَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّهُ . فَإِنَّهُ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ حَبَسَهُ شَيْءٌ ، فَهُوَ حَقِيقٌ أَنْ يَكُونَ
آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ . وَإِنْ حَبَسَهُ شَيْءٌ ، أَوْ عَرَضَ لَهُ ، فَقَدْ قَضَى اللَّهُ
حَجَّهُ .

١٧٢٤٨ - قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا جَهِلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ ،
حَتَّى صَدَرَ . لَمْ أَرَعَلَيْهِ شَيْئًا . إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا . فَيَرْجِعَ فَيَطُوفَ بِالْبَيْتِ . ثُمَّ
يَنْصَرِفَ إِذَا كَانَ قَدْ أَفَاضَ .

١٧٢٤٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : وَدَاعُ الْبَيْتِ لِكُلِّ حَاجٍّ أَوْ مُعْتَمِرٍ لَا يَكُونُ مَكِّيًّا مِنْ
شُعَائِرِ الْحَجِّ وَسُنَنِهِ^(١) ، إِلَّا أَنَّهُ رُخِّصَ لِلْحَائِضِ إِذَا كَانَتْ قَدْ أَفَاضَتْ ، وَالْإِفَاضَةُ
الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ أَهْلُ الْحِجَازِ طَوْفَ
الْإِفَاضَةِ ، وَيُسَمِّيهِ أَهْلُ الْعِرَاقِ طَوْفَ الزِّيَارَةِ ، فَمَنْ طَافَ ذَلِكَ الطَّوْفَ مِنَ النِّسَاءِ ثُمَّ
حَاضَتْ فَلَا جَنَاحَ عَلَيْهَا أَنْ تَصْدُرَ عَنِ الْبَيْتِ وَتَنْهَضَ رَاجِعَةً إِلَى بَلَدِهَا دُونَ أَنْ

(١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا
يَنْفِرُونَ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ » .

رواه الشافعي في « الأُم » (٢ : ١٨٠) ، باب « الطواف بعد عرفة » ، وأخرجه مسلم في الحج ،
رقم (٣١٦١) من طبعتنا ص (٤ : ٨١٣) ، باب « وجوب طواف الوداع » ، وسقوته عن
الحائض ، ويرقم : (٣٧٩ - ١٣٢٧) ص (٢ : ٩٦٣) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في
المناسك (٢٠٠٢) ، باب « الوداع » (٢٠٨ : ٢) ، والنسائي في المناسك على ما جاء في « تحفة
الأشراف » (٥ : ٨) ، وابن ماجه في المناسك ، حديث (٣٠٧٠) ، باب « طواف الوداع » (٢ :
١٠٢) .

تودع البيت .

١٧٢٥٠ - وَرَدَتِ السَّنَةُ بِذَلِكَ فِي الْحَائِضِ الَّتِي قَدْ أَفَاضَتْ (١) ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (عز وجل) ، وَسَنَذْكُرُ هُنَاكَ مَنْ رَخَّصَ لِلْحَائِضِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْعُلَمَاءِ اتِّبَاعًا لِلْسَّنَةِ الَّتِي بَلَغَتْهُ فِيهَا ، وَمَنْ لَمْ يُرَخَّصْ لَهَا لَمَّا غَابَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ .

١٧٢٥١ - قَالَ ابْنُ وَهْبٍ : قَالَ لِي مَالِكٌ : فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : « آخِرُ النَّسْكِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ » ، قَالَ : ذَلِكَ الْأَمْرُ الْمَعْمُولُ بِهِ ، الَّذِي لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ تَرْكُهُ إِلَّا مِنْ عُدْرٍ ، وَذَلِكَ لِمَنْ كَانَ بِمَنْى ، فَمَنْ أَرَادَ الصَّدْرَ فَأَمَّا مَنْ رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ بِإِفَاضَةٍ فَإِنْ لُهُ سَعَةٌ أَنْ يَخْرُجَ وَإِنْ لَمْ يَطْفُ بِالْبَيْتِ إِذَا أَفَاضَ .

١٧٢٥٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ . ذَكَرَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : إِذَا أَخْرَجْتَ طَوَافَكَ إِلَى أَنْ تَجِيءَ يَوْمَ الصَّدْرِ أَجْزَاكَ لِزِيَارَتِكَ وَصَدْرِكَ - يَعْنِي الْوَدَاعَ .

١٧٢٥٣ - قَالَ الثَّوْرِيُّ : مَنْ نَسِيَ فَخَرَجَ وَلَمْ يَدُوعْ رَجَعَ إِنْ ذَكَرَ فِي الْحَرَمِ ؛ فَطَافَ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ خَرَجَ مِنَ الْحَرَمِ لَمْ يَرْجِعْ وَيَمْضِي ؛ وَأَهْرَاقَ دَمًا .

(١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِم بِالْبَيْتِ . إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمَرْأَةِ الْحَائِضِ .

رواه الشافعي في « الأُم » (٢ : ١٨٠) ، بَابُ « الطَّوَافُ بَعْدَ عَرَفَةَ » ، وَابْنُ خَالٍ فِي الْحَجِّ ، الْحَدِيثُ (١٧٦٠) بَابُ « إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ » بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ . فَتَحَ الْبَارِي (٣ : ٥٨٦) ، وَفِي الطَّهَارَةِ أَيْضًا ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، الْحَدِيثُ رَقْمُ (٣١٦٢) مِنْ طَبْعَتِنَا ، ص (٤ : ٨١٣) ، بَابُ ، « وَجُوبُ طَوَافِ الْوَدَاعِ وَسُقُوطُهُ عَنِ الْحَائِضِ » وَبِرَقْمِ : (٣٨٠ - ١٣٢٨) ، ص (٢ : ٩٦٣) مِنْ طَبْعَةِ عَبْدِ الْبَاقِي .

١٧٢٥٤ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ .

١٧٢٥٥ - وَأَوْصَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عِنْدَ مَوْتِهِ أَنْ يَهْرَاقَ عَنْهُ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ مَرَّةً بَغَيْرِ وَدَاعٍ .

١٧٢٥٦ - وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ طَافَ طَوَافَ الْوَدَاعِ ، ثُمَّ بَدَأَهُ فِي شِرَاءِ حَوَائِجَ مِنَ السُّوقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ :

١٧٢٥٧ - فَقَالَ عَطَاءٌ : إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا الرُّكُوبُ وَالتَّهَوُّضُ فَحَيْثُ يُوَدَّعُ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَمَلٌ ، يَخْتَمُّ بِهِ .

١٧٢٥٨ - وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَآخَمَدُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .

١٧٢٥٩ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِذَا اشْتَرَى فِي بَعْضِ جِهَازِهِ وَطَعَامِهِ وَحَوَائِجِهِ فِي السُّوقِ بَعْدَ الْوَدَاعِ .

١٧٢٦٠ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : أَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ طَوَافُهُ حِينَ يَخْرُجُ ، فَلَوْ وَدَّعَ الْبَيْتَ ثُمَّ أَقَامَ شَهْرًا أَوْ أَكْثَرَ أَجْزَاهُ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ .

١٧٢٦١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا خِلَافُ قَوْلِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) : فَلْيَكُنْ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ .

١٧٢٦٢ - وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُعْتَمِرِ الْخَارِجِ إِلَى التَّنْعِيمِ هَلْ يُودَّعُ ؟ .

١٧٢٦٣ - فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ : لَيْسَ عَلَيْهِ وَدَاعٌ .

١٧٢٦٤ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : إِنْ لَمْ يُودَّعْ فَعَلَيْهِ دَمٌ .

١٧٢٦٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَوْلُ مَالِكٍ أَقْيَسُ ؛ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ فِي عُمْرَتِهِ إِلَى الْبَيْتِ

وَلَيْسَ بِنَاهِضٍ إِلَى بَلَدِهِ .

١٧٢٦٦ - وَيَقُولُونَ : إِنَّ بَيْنَ مَرِّ الظَّهْرَانِ وَبَيْنَ مَكَّةَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مِيلًا . وَهَذَا

بَعِيدٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ ، وَلَا يَرُونَ عَلَى أَحَدٍ طَوَافَ الْوَدَاعِ مِنْ مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

١٧٢٦٧ - وَجُمْلَةُ قَوْلِ مَالِكٍ فِيمَنْ لَمْ يَطُفْ لِلْوَدَاعِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَرِيبًا رَجَعَ ،

فَطَافَ لِوَدَاعِ الْبَيْتِ ، وَإِنْ بَعْدَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٧٢٦٨ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : يَرْجِعُ إِلَى طَوَافِ الْوَدَاعِ مَا لَمْ يَبْلُغِ

الْمَوَاقِيتَ ، فَإِنْ بَلَغَهَا وَلَمْ يَرْجِعْ فَعَلَيْهِ دَمٌ .

١٧٢٦٩ - وَقَالُوا فِي أَهْلِ « بَسْتَانَ ابْنِ عَامِرٍ » ، وَأَهْلِ الْمَوَاقِيتِ : إِنَّهُمْ يَمْتَنَزِلُونَ

أَهْلَ مَكَّةَ فِي طَوَافِ الصَّدْرِ .

١٧٢٧٠ - وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ : مَنْ لَمْ يَطُفْ الْوَدَاعَ فَعَلَيْهِ دَمٌ إِنْ

يَغْدُو إِنْ أَمَكَّنَهُ الرَّجُوعُ رَجَعَ .

١٧٢٧١ - وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَالْحَكَمِ ، وَحَمَادٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، كُلُّهُمْ

يَقُولُونَ : عَلَيْهِ دَمٌ .

١٧٢٧٢ - وَتَبَتَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسُكِهِ شَيْئًا فَلْيَهْرِقْ

دَمًا ^(١) » ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ طَوَافَ الْوَدَاعِ مِنَ النَّسْكِ .

١٧٢٧٣ - وَالْحُجَّةُ لِمَالِكٍ أَنَّ طَوَافَ الْوَدَاعِ سَاقِطٌ عَنِ الْمَكِّيِّ ، وَعَنِ الْخَائِضِ ،

فَلَيْسَ مِنَ السُّنَنِ الْإِلَازِمَةِ وَالزَّمَّةِ بَدَنَةً ، فَلَا يَجِبُ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا يَتَّقِينَ .

(١) تقدم ، وانظر فهرس الأطراف .

(٤٠) باب جامع الطواف (*)

٧٩٥ - مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي؟ فَقَالَ : « طَوِّفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ » قَالَتْ : فَطُفْتُ رَاكِبَةً بِعَيْرِي . وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يُصَلِّي ، إِلَى جَانِبِ الْبَيْتِ . وَهُوَ يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ^(١) .

(*) المسألة : - ٤٣٠ - إن المشي للقادر شرط عند الحنفية والحنابلة ، واجب عند المالكية وليس بشرط عند الشافعية ، وإنما هو سنة .

قال الحنفية : يطوف القادر ماشيا لا راكبا إلا من عذر ، فلو طاف راكبا من غير عذر فعليه الإعادة ما دام بمكة ، وإن عاد إلى أهله يلزمه دم ، لقوله تعالى : ﴿ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج : ٢٩] والراكب ليس بطائف حقيقة ، فأوجب ذلك نقضا فيه ، فوجب جبره بالدم .
وقال المالكية : المشي لقادر عليه واجب كالمشي في السعي ، فإن لم يش بأن ركب أو حمل ، فعليه دم إن لم يعده وقد خرج من مكة ، فإن أعاده ماشيا بعد رجوعه له من بلده ، فلا دم عليه ، ولا دم على العاجز عن المشي ولا إعادة عليه .

وقال الشافعية : المشي في الطواف ليس بشرط ، وإنما هو سنة ، فيجوز الطواف راكبا .

وقال الحنابلة والحنفية : في أن المشي للقادر شرط في الطواف .

- (١) أخرجه الإمام مالك في كتاب الحج ح (١٢٣) ، باب « جامع الطواف » ، ص (١ : ٣٧٠ - ٣٧١) ، وعبد الرزاق (٩٠٢١) ، والإمام أحمد (٢٩٠:٦ ، ٣١٩) وأخرجه البخاري في الصلاة (٤٦٤) باب إدخال البعير في المسجد لليلة ، وأعاده في مواضع متقاربة من كتاب الحج ح (١٦١٩) ، باب « طواف النساء مع الرجال » ، فتح الباري (٤٨٠:٣) ، (١٦٢٦) وباب « من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد » و(١٦٣٣) باب « المريض يطوف راكبا » . وأخرجه كذلك في تفسير سورة الطور . وأخرجه مسلم في الحج ، ح (٣٠٢٥) من طبعتهما ص (٤ : ٦٩٧) ، باب « جواز الطواف على بعيره » ، و برقم : (٢٥٨) - (١٢٧٦) ، ص (٩٢٧:٢) من طبعة عبد الباقي =

١٧٢٧٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَوْلُهَا « يُصَلِّي » تُرِيدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ ؛ بِدَلِيلِ مَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي زَكَرِيَّا الْغَسَّانِيِّ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ زَيْنَبَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَأُمِّ سَلَمَةَ ، وَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ وَارَادَتْ الْخُرُوجَ : « إِذَا أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ » ، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ وَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجَتْ .

١٧٢٧٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ رَاكِبًا وَمَحْمُولًا :

١٧٢٧٦ - فَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَ مِنْ عُدْرِهِ أَجْزَاهُمَا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ عُدْرِهِ أَعَادَا جَمِيعًا .

١٧٢٧٧ - وَإِنْ رَجَعَ الْمَحْمُولُ إِلَى بَلَدِهِ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَهْدِيَ دَمًا .

١٧٢٧٨ - قَالَ : وَلَوْ طَافَ بِصَبِيٍّ وَسَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمُرُورَةِ أَجْزَاهُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ الصَّبِيِّ إِذَا نَوَى ذَلِكَ .

١٧٢٧٩ - وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ فِي الطَّوَافِ ، وَالسَّعْيُ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الطَّوَافِ .

١٧٢٨٠ - وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرِيضِ يُطَافُ بِهِ مَحْمُولًا ثُمَّ يَفِيقُ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُعِيدَ ذَلِكَ الطَّوَافَ .

١٧٢٨١ - وَذَكَرَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْهُ ، قَالَ : يَطُوفُ لِنَفْسِهِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَطُوفَ

= وأخرجه أبو داود فيه ، ح (١٨٨٢) ، باب « الطواف الواجب » (١٧٧:٢) . والنسائي في المناسك (٥ : ٢٢٣) باب « كيف طواف المريض » ، وطواف الرجال مع النساء . وفي التفسير « في سننه الكبرى » على ما جاء في تحفة الإشراف (١٣ : ٥٢) . وابن ماجه في الحج ، ح (٢٩٦١) باب « المريض يطوف راکباً » (٢ : ٩٨٧) . والبيهقي في السنن (٥ : ٧٨ ، ١٠١) ، وفي « معرفة السنن والآثار » (٧ : ٩٩١) .

بِالصَّبِيِّ ، ثُمَّ يَطُوفُ بِالصَّبِيِّ وَلَا يَرْكَعُ عَنْهُ . وَلَا شَيْءَ عَلَى الصَّبِيِّ فِي رُكْعَتَيْهِ .

١٧٢٨٢ - قَالَ : وَمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ مَحْمُولًا مِنْ غَيْرِ عُنْذٍ . قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ :

أَرَى أَنْ يُعِيدَ ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ عَادَ ، فَطَافَ وَأَهْرَاقَ دَمًا ، وَإِنْ طَافَ رَاكِبًا أَعَادَ ، وَإِنْ طَالَ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ سَعَى بِالصَّبِيِّ مَنْ لَمْ يَسْعَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمُرْوَةِ فَهُوَ أَخَفُّ مِنْ الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ ، وَيَجْزِيهِ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْعَى لِنَفْسِهِ وَالصَّبِيِّ مَعَهُ سَعْيًا وَاحِدًا وَيَجْزِيهِمَا جَمِيعًا عَلَى رَاحِلَتِهِ .

١٧٢٨٣ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ : إِنْ طَافَ رَاكِبًا مِنْ غَيْرِ عُنْذٍ فَعَلَيْهِ أَنْ

يُعِيدَ إِنْ كَانَ بِمَكَّةَ ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْكُوفَةِ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ طَافَ رَاكِبًا مِنْ غَيْرِ أَجْزَاءِ ، وَكَذَلِكَ الْمَحْمُولُ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، فَقَالَ : لَوْ طَافَ بِأُمِّهِ حَامِلًا لَهَا أَجْزَاءُ عَنْهُ وَعَنْهَا ، وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَأْجَرَتْ امْرَأَةٌ رَجُلًا يَطُوفُ بِهَا حَامِلًا كَانَ الطَّوْفُ لَهَا جَمِيعًا وَالْأَجْرُ لَهُ .

١٧٢٨٤ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ^(١) : طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمُرْوَةِ

رَاكِبًا مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ ، وَلَكِنَّهُ أَحَبَّ أَنْ يَشْرَفَ لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ . وَلَيْسَ أَحَدٌ مِثْلَهُ ، وَكَثُرَ مَا طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَاشِيًا ، فَمَنْ طَافَ رَاكِبًا مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَلَا فِدْيَةَ .

١٧٢٨٥ - وَلَا أَحَبُّ لِمَنْ طَافَ مَاشِيًا أَنْ يَرْكَبَ ، فَإِنْ طَافَ رَاكِبًا أَوْ حَامِلًا مِنْ

عُنْذٍ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ .

(١) فِي «الْأَمِّ» (٢ : ١٧٣) بَابُ «الطَّوْفِ رَاكِبًا» .

١٧٢٨٦ - وَحُجَّتُهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ وَأَبْنُ أَبِي ذَنْبٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُحَجِّنِهِ .

١٧٢٨٧ - قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمُرْوَةِ عَلَى رَاحِلَتِهِ لِيرَأَهُ النَّاسُ وَلِيَشْرَفَ لَهُمْ ، إِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ^(١) .

١٧٢٨٨ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مَرِيضًا ؛ فَطَافَ مَحْمُولًا أَوْ عَلَى دَابَّةٍ أَجْزَاهُ ذَلِكَ ، وَإِنْ طَافَ رَاكِبًا أَوْ مَحْمُولًا مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ وَلَا عُذْرٍ لَمْ يَجْزُهُ ذَلِكَ ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ ، وَكَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ صَلَّى وَهُوَ صَحِيحٌ قَاعِدًا .

١٧٢٨٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَّا مَنْ صَلَّى وَهُوَ صَحِيحٌ قَادِرٌ عَلَى الْقِيَامِ - جَالِسًا ؛ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِذَا كَانَ إِمَامًا أَوْ مُتَفَرِّدًا ، فَكَيْفَ يُقَاسُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَا فَرَّقَتِ السُّنَّةُ بَيْنَهُمَا بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَغَيْرِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّ طَوَافِي ذَلِكَ لِعُذْرٍ ؟ وَلَا نَقُلْ ذَلِكَ مَنْ يُوَثِّقُ بِنَقْلِهِ ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّاسِيَّ بِهِ مُبَاحٌ أَوْ وَاجِبٌ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَهُ خُصُوصٌ بِمَا لَا دَفْعَ فِيهِ مِنَ الْحَبْرِ اللَّازِمِ .

(١) أخرجه مسلم في الحج ، ح (٣٠٢١ ، ٣٠٢٢) من طبعتنا ص (٤ : ٦٩٥ - ٦٩٦) ، باب ٥ جواز الطواف على بعير وغيره و برقم (٢٥٤ - ٢٥٥) - ١٢٧٣ ، ص (٢ : ٩٢٦ - ٩٢٧) من طبعة عبد الباقي ، وأبو داود فيه ، ح (١٨٨٠) ، باب الطواف الواجب . والنسائي في المناسك (لعله في الكبرى) كما جاء في تحفة الأشراف (٢ : ٣١٦) ، وفي المجتبى (٥ : ١٧٣) ، باب الطواف بين الصفا والمروة على الراحلة .
(إن الناس غشوه) = ازدحموا عليه .

١٧٢٩٠ - إِنْ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ طَوَافَهُ رَاكِبًا كَانَ لِشَكْوَى.

١٧٢٩١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَاسِمٌ قَالَ : حَدَّثَنِي

بَكْرُ بْنُ حَمَادٍ ، وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ :

حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ حَدَّثَنِي مُسَدَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ :

حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ

مَكَّةَ وَهُوَ يَشْتَكِي ، فَطَافَ عَلَى رَاحِلَتِهِ كُلَّمَا أَتَى الرُّكْنَ اسْتَلَمَهُ بِمُحَجِّنٍ ؛ فَلَمَّا فَرَغَ

مِنْ طَوَافِهِ أَنَاخَ فَصَلَّى ^(١).

(١) أخرجه من حديث يزيد بن أبي زياد عن عكرمة أبو داود في الحج ، ح (١٨٨١) ، باب الطواف

الواجب (٢ : ١٧٧) .

وروي عن أبي الطفيل ، عن ابن عباس : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ ،

يَقُولُونَ : هَذَا مُحَمَّدٌ حَتَّى خَرَجَتْ الْعَوَاتِقُ مِنَ الْبُيُوتِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا

يُضْرِبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَلَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ ، رَكِبَ - يَعْنِي فِي الطَّوَافِ - بَيْنَ الصَّفَا

وَالْمَرْوَةِ .

قال : والمشي والسعي أفضل .

من هذا الوجه أخرجه مسلم في الحج ، ح (٣٠٠٢ - ٣٠٠٥) من طبعتنا ، باب « استحباب

الرمل في الطواف والعمرة » وفي صفحة (٩٢١ : ٩٢٢) من طبعة عبد الباقي . وأبو داود فيه ،

ح (١٨٨٥) ، باب في الرمل (٢ : ١٧٧) . وموقعه في سنن البيهقي الكبرى (٥ : ١٠٠) .

وفي رواية أخرى : فَطَافَ - يَعْنِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ - عَلَى بَعِيرٍ ؛ لِيَسْمَعُوا كَلَامَهُ

وَيَرَوْا مَكَانَهُ ، وَلَا تَنَالَهُ أَيْدِيهِمْ .

وروي عن عائشة أنها قالت : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ ، فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ عَلَى

بَعِيرٍ كَرَاهِيَةً أَنْ يُضْرَبَ عَنْهُ النَّاسُ [أخرجه مسلم] .

وبمعناها قاله جابر بن عبد الله .

٧٩٦ - مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ ؛ أَنَّ أَبَا مَاعِزٍ الْأَسْلَمِيَّ ، عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ سَفْيَانَ ، أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ . فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ تَسْتَفْتِيهِ . فَقَالَتْ : إِنِّي أَقْبَلْتُ أُرِيدُ أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ . حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِبَابِ الْمَسْجِدِ ، هَرَقْتُ الدَّمَاءَ^(١) . فَرَجَعْتُ حَتَّى ذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي . ثُمَّ أَقْبَلْتُ ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ هَرَقْتُ الدَّمَاءَ . فَرَجَعْتُ حَتَّى ذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي . ثُمَّ أَقْبَلْتُ ، حَتَّى إِذَا كُنْتُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ هَرَقْتُ الدَّمَاءَ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : إِنَّمَا ذَلِكَ رَكْضَةٌ^(٢) مِنَ الشَّيْطَانِ . فَاغْتَسِلِي ثُمَّ اسْتَفْرِي^(٣) بِثَوْبٍ . ثُمَّ طُوفِي^(٤) .

١٧٢٩٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَتَاهَا ابْنُ عُمَرَ فَتَوَى مَنْ يَرَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِحَيْضٍ .

١٧٢٩٣ - وَقَدْ رَوَى هَذَا الْخَبَرَ جَمَاعَةٌ مِنْ رَوَاةِ « الْمَوْطَأِ » ، فَقَالُوا فِيهِ : إِنَّ عَجُوزًا اسْتَفْتَتْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، فَقَالَتْ : أَقْبَلْتُ أُرِيدُ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ الْحَدِيثِ .

١٧٢٩٤ - وَالْجَوَابُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مِمَّنْ لَا تَحِيضُ ، فَلِذَلِكَ إِنَّمَا قَالَ : هِيَ

= طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ لِيَرَاهُ النَّاسُ ، وَلِيُشْرَفَ لَهُمْ ، إِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ . [وَهُوَ الْحَدِيثُ الْمَتَقَدِّمُ] .

وفي كل ذلك دلالة على ضعف ما رواه يزيد بن أبي زياد ، وقد تقدمت ترجمته في (١٠٩٦٩: ٨) .

(١) هرقت : صببت .

(٢) ركضة : دفعة ، وحركة .

(٣) (استفري بثوب) = شدي فرجك بخرقعة عريضة تمنع سيل الدماء .

(٤) (الموطأ : ٣٧١ ، ومصنف عبد الرزاق (١ : ٢١١) ، وكشف الغمة (١ : ٦٧) .

رُكُضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ ، يُرِيدُ الاسْتِحَاضَةَ . وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَلَا مِنَ الصَّلَاةِ ، وَكَذَلِكَ أَمَرَهَا بِمَا أَمَرَهَا مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ لَا يَحِلُّ إِلَّا لِمَنْ تَحَلَّى لَهُ الصَّلَاةُ .

١٧٢٩٤ م - وَأَمَّا قَوْلُهُ : « اغْتَسِلِي » ، فَهُوَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَلَى مَذْهَبِهِ فِي الاغْتِسَالِ لِدُخُولِ مَكَّةَ وَالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ ، وَلِلْوُقُوفِ مِنْ عَشِيَّةِ عَرَفَةَ لَا أَنَّهُ اغْتِسَالٌ مِنْ حَيْضٍ ، وَلَا اغْتِسَالٌ لَازِمٌ .

١٧٢٩٥ - وَقَدْ مَضَى مِنَ الاغْتِسَالِ لِلْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ .

١٧٢٩٦ - وَفَسَّرْنَا الاسْتِغْفَارَ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ .

١٧٢٩٧ - وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ لَهَا دِينَ مَنْ تَسَأَلُ عَنْ مَعَانِي دِينِهَا .

١٧٢٩٨ - قَالَتْ عَائِشَةُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) : رَحِمَ اللَّهُ نِسَاءَ الْأَنْصَارِ لَمْ يَمْنَعْنَهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَسْأَلْنَ عَنْ أَمْرِ دِينِهِنَّ .

٧٩٧ - مَالِكٌ ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ ، كَانَ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ مُرَافِقًا خَرَجَ إِلَى عَرَفَةَ . قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ . وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . ثُمَّ يَطُوفُ بَعْدَ أَنْ يَرْجِعَ . قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ وَاسِعٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ^(١) .

١٧٢٩٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : مَعْنَى قَوْلِهِ : ثُمَّ يَطُوفُ بَعْدَ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ مَنَى وَقَدْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَيَطُوفُ - يُرِيدُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ . فَيَغْنِيهِ عَنْ طَوَافِ الدُّخُولِ لَا أَنَّهُ

يُعيد طَوَافَ الدُّخُولِ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ .

١٧٣٠٠ - هَذَا لِمَنْ خَشِيَ أَنْ يَقُوتَهُ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّوَافِ لِلدُّخُولِ ، وَهُوَ الطَّوَافُ الْمَوْصُولُ بِالسَّعْيِ ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَخَفْ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَرْكُ ذَلِكَ الطَّوَافِ الْمَوْصُولِ بِالسَّعْيِ .

١٧٣٠١ - وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَرَاهِقَ وَهُوَ الْحَائِفُ لِمَا ذَكَرْنَا يَسْقُطُ عَنْهُ طَوَافُ الدُّخُولِ كَمَا يَسْقُطُ عَنِ الْمَكِّيِّ وَلَا يَرُونَ فِي ذَلِكَ دَمًا وَلَا غَيْرَهُ ، فَإِذَا طَافَ الْمَكِّيُّ أَوْ الْمَرَاهِقُ بِالْبَيْتِ بَعْدَ رَمِي الْجَمْرَةِ وَصَلَ طَوَافَهُ ذَلِكَ بِالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

١٧٣٠٢ - وَقَدْ رَوَى جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُمْ كَانُوا يُوَفِّونَ مَكَّةَ مُرَاهِقِينَ خَائِفِينَ لِقَوْتِ عَرَفَةَ فَلَا يَطُوفُونَ وَلَا يَسْعَوْنَ وَلَا يَنْفَضُونَ إِلَى عَرَفَةَ ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ وَرَمَوْا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ طَافُوا وَسَعَوْا وَرَمَلُوا فِي طَوَافِهِمْ كَمَا رَمَلُوا فِي طَوَافِ الدُّخُولِ .

١٧٣٠٣ - وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي الْحَاجِّ الْقَادِمِ مَكَّةَ يَتْرُكُ طَوَافَ الدُّخُولِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى مَنَى مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ .

١٧٣٠٤ - فَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ قَدِمَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ فَلَا يَتْرُكُ الطَّوَافَ ، وَإِنْ قَدِمَ يَوْمَ عَرَفَةَ إِنْ شَاءَ آخِرَ الطَّوَافِ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ ، وَإِنْ شَاءَ طَافَ وَسَعَى ، كُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ . ذَكَرَهُ عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي « مُوَطَّئِهِ » .

١٧٣٠٥ - وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَا طَوَافَ عِنْدَ مَالِكٍ فَرَضًا إِلَّا طَوَافَ الْإِفَاضَةِ كَسَائِرِ الْعُلَمَاءِ ، وَأَنَّ مَا فِي « الْمُدُونَةِ » أَنَّ الطَّوَافَيْنِ وَاجِبَانِ كَلَامٌ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ ،

وَأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ وُجُوبَ طَوَافِ الدُّخُولِ وَجُوبُ سَنَةِ ، مَنْ تَرَكَهُ عَامِدًا غَيْرَ مُرَاهِقٍ لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ مِنْ بَلَدِهِ وَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَوُجُوبُ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَجُوبُ قَرْضٍ لَا يَجْزِي مِنْهُ دَمٌ وَلَا غَيْرُهُ ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِثْنَيْنِ بِهِ يَوْمَ النَّحْرِ مِنْ بَعْدِ رَمِي الْجَمْرَةِ أَوْ قَبْلَهَا لِلصَّدْرِ وَالْوَدَاعِ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ لِلْإِفَاضَةِ أَجْزَاهُ ؛ لِأَنَّهُ طَوَافٌ بِأَلَيْتٍ مَعْمُولٌ فِي وَقْتِهِ يَتَوَبُّ نَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ .

١٧٣٠٦ - وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ : إِنَّ طَوَافَ الدُّخُولِ لِمَنْ عَمَلَهُ يَجْزِي عَنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ لِمَنْ نَسِيَهُ إِذَا رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ وَعَلَيْهِ دَمٌ كَمَا ذَكَرْنَا عَنْهُمْ فِي طَوَافِ الدُّخُولِ أَنَّهُ يَجْزِيهِ بِالدَّمِ مَنْ طَافَ لِلْإِفَاضَةِ وَرَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ .

١٧٣٠٧ - وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، وَهُوَ قَوْلُ سَائِرِ الْفُقَهَاءِ : لَا يَجْزِي طَوَافُ الدُّخُولِ وَلَا يَتَوَبُّ عَنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ، وَإِنَّمَا يَجْزِي عَنْهُمْ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ كُلُّ طَوَافٍ يَعْمَلُهُ الْحَاجُّ يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ بَعْدَهُ فِي حَاجَتِهِ ، وَأَمَّا كُلُّ طَوَافٍ يَطُوفُهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ فَلَا يَجْزِي عَنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ .

١٧٣٠٨ - وَهُوَ قَوْلُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ^(١) ، وَأَبِي الْفَرَجِ^(٢) ، وَجُمْهُورِ أَهْلِ

الْعِلْمِ .

١٧٣٠٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : وَذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ لِقَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج : ٢٩] .

(١) تقدمت ترجمته في (١ : ٨٥٦) .

(٢) تقدمت ترجمته في (١ : ٨٩٤) .

١٧٣١٠ - فَأَمَرَ اللَّهُ (عز وجل) بِالطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ بَعْدَ قَضَاءِ التَّفَثِ ، وَذَلِكَ طَوَّافُ يَوْمِ النُّحْرِ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ .

١٧٣١١ - وَأَمَّا طَوَّافُ الدُّخُولِ فَلَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ بِهِ وَلَا رَسُولُهُ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ دُخُولِهِ فِي حَجِّهِ .

١٧٣١٢ - وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ طَوَّافَ الدُّخُولِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ لِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى سَقُوطِهِ عَنِ الْمَكِيِّ ، وَعَنِ الْمَرَاهِقِ الْخَائِفِ قَوْتَ عَرَفَةَ ، وَاللَّهُ (عز وجل) قَدْ افْتَرَضَ الْحَجَّ عَلَى الْمَكِيِّ وَغَيْرِهِ إِذَا اسْتَطَاعَهُ ؛ فَلَوْ كَانَ طَوَّافُ الدُّخُولِ فَرَضًا لَاسْتَوَى فِيهِ الْمَكِيُّ وَغَيْرُهُ كَمَا يَسْتَوُونَ فِي طَوَّافِ الْإِفَاضَةِ .

١٧٣١٣ - وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : طَوَّافُ الدُّخُولِ لِلْحَاجِّ كَرَكَتَيْ الدَّاخِلِ فِي الْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا طَافَهُ فِي حُجَّتِهِ وَقَالَ : خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ صَارْتُمْ مَسْتَوِينَ . وَمَنْ تَرَكَ مِنْ نُسُكِهِ شَيْئًا غَيْرَ الْفَرَضِ جَبَرَهُ بِالْذَّمِّ ، وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ يُجْبَرُ بِالْذَّمِّ لِمَنْ طَافَ لِلْإِفَاضَةِ وَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ إِذَا أَبْعَدَ عَنْهُ ، وَلَيْسَ هَذَا حُكْمُ طَوَّافِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ هُمْ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ شَدَّ عَنْهُمْ .

١٧٣١٤ - وَأَمَّا طَوَّافُ الدُّخُولِ إِلَى الْمُعْتَمِرِ فَهُوَ فَرَضٌ فِي عُمَرَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْعُمَرَةَ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

١٧٣١٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَ مَالِكٍ فِيمَنْ قَدَّمَ يَوْمَ عَرَفَةَ أَنَّهُ « إِنْ شَاءَ آخَرَ الطَّوَّافِ إِلَى يَوْمِ النُّحْرِ ، وَإِنْ شَاءَ طَافَ وَسَعَى ، ذَلِكَ وَاسِعٌ » ؛ وَهَذَا مِنْ قَوْلِهِ بَيَانُ أَنَّ طَوَّافَ الدُّخُولِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ وَعَامَّةُ الْعُلَمَاءِ .

١٧٣١٦ - قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ : إِذَا تَرَكَ الْحَاجُّ الدُّخُولَ
فَطَافَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ رَمَلَ فِي ثَلَاثَةِ أَطْوَافٍ مِنْهَا وَسَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمُرْوَةِ .

١٧٣١٧ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : مَنْ طَافَ طَوَافَ الدُّخُولِ عَلَى غَيْرِ ضَوْءٍ وَفِي ثِيَابٍ
غَيْرِ طَاهِرَةٍ هَلْ يَجْزِيهِ ؟ فَإِنْ طَافَ لِلْإِفَاضَةِ وَخَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَذَكَرَ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ
الْفِدْيَةُ .

١٧٣١٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : يَعْنِي الدَّمَ .

١٧٣١٩ - وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .

١٧٣٢٠ - وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ : طَوَافُ الْقَادِمِ سُنَّتُهُ لِمَنْ دَخَلَ مَكَّةَ كَمَا
طَوَافُ الْوَدَاعِ لِمَنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ عَنْهَا مِنْ حُلٍّ : مُسَافِرٌ ، وَغَيْرُهُ .

١٧٣٢١ - قَالَ : وَالطَّوَافُ الْوَاجِبُ الَّذِي لَا يَسْقُطُ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ هُوَ
الطَّوَافُ : الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ عَرَفَةَ .

١٧٣٢٢ - قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج : ٢٩] ،
فَكَانَ هَذَا هُوَ الطَّوَافُ الْمُفْتَرَضُ فِي كِتَابِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) ، وَهُوَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ .

١٧٣٢٣ - وَسُئِلَ مَالِكٌ ^(١) : هَلْ يَقِفُ الرَّجُلُ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ ،
يَتَحَدَّثُ مَعَ الرَّجُلِ ؟ فَقَالَ : لَا أَحِبُّ ذَلِكَ لَهُ ^(٢) .

(١) الموطأ : ٣٧٢ .

(*) المسألة - ٤٣١ - أجمع الفقهاء على أنه مستحب أن لا يتكلم الرجل في الطواف إلا لحاجة أو
لذكر الله تعالى ، وأن يرجع الكلام إلى ما بعد الطواف حيث يعتبر الطائف في صلاة .

١٧٣٢٤ - قَدْ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ الطَّوْفَ صَلَاةٌ إِلَى اللَّهِ (عز وجل) أَحَلَّ فِيهِ الْكَلَامَ فَمَنْ يَطْفُفَ فَلَا يَنْطِقُ إِلَّا بِخَيْرٍ ^(١) .

١٧٣٢٥ - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ طَاوُوسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ فَأَقْلُوا مِنَ الْكَلَامِ ^(٢) .

١٧٣٢٦ - وَرَأَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَالِمٍ ، عَنْ طَاوُوسٍ ، عَنْ رَجُلٍ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ . هَكَذَا ذَكَرَ مَرْفُوعاً .

١٧٣٢٧ - وَقَالَ طَاوُوسٌ : وَسَمِعْنَا ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : اتَّقُوا الْكَلَامَ فِي الطَّوْفِ فَإِنَّمَا أَنْتُمْ فِي صَلَاةٍ ^(٣) .

١٧٣٢٨ - ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ ^(٤) ، قَالَ : أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الحج ، ح (٩٦٠) ، باب « ما جاء في الكلام في الطواف » (٣ : ٢٨٤) وأخرجه النسائي في الحج ، باب « الكلام في الطواف » ، عن رجل أدرك النبي ﷺ ، ورواه البيهقي في السنن (٥ : ٨٥) ، وفي « معرفة السنن والآثار » (٧ : ٩٩٠١) .

قال الترمذي : روي هذا الحديث عن ابن طاووس وغيره ، عن ابن عباس مرفوعاً ، ولا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن السائب والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم يستحبون أن لا يتكلم الرجل في الطواف إلا لحاجة أو بذكر الله تعالى أو من العلم .

(٢) في الأم (٢ : ١٧٣) وأخرجه النسائي في الحج - باب « الكلام في الطواف » ونقله البيهقي في الكبرى (٥ : ٨٥) ، وفي « معرفة السنن والآثار » (٧ : ٩٩٠٠) .

(٣) السنن الكبرى (٥ : ٨٥) ، ومعرفة السنن والآثار (٧ : ٩٨٩٩) .

(٤) « الأم » (٢ : ١٧٣) باب « إقلال الكلام في الطواف » .

سُفْيَان ، عَنْ طَاوُسٍ .

١٧٣٢٩ - قَالَ : وَحَدَّثَنِي سَعِيدٌ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَافِعٍ ، قَالَ : كَلَّمْتُ طَاوُسًا فِي الطَّوَافِ فَكَلَّمَنِي ^(١) .

١٧٣٣٠ - وَذَكَرَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ^(٢) أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الْكَلَامَ فِي الطَّوَافِ إِلَّا الشَّيْءَ الْيَسِيرَ ، وَكَانَ يَسْتَحِبُّ فِيهِ الذِّكْرَ وَالتَّلَاوَةَ لِلْقُرْآنِ .

١٧٣٣١ - وَكَانَ مُجَاهِدٌ يَقْرَأُ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ فِي الطَّوَافِ ^(٣) .

١٧٣٣٢ - وَقَالَ مَالِكٌ : لَا أَرَى ذَلِكَ وَيَقْبَى عَلَى طَوَافِهِ .

(١) ذكره الشافعي في «الأم» (٢ : ١٧٣) ، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٧ : ٩٩٠٥) .

(٢) هو عطاء بن أبي رباح (٢٧ - ١١٤) مفتي أهل مكة ومحدثهم ، ولد باليمن ، وأدرك متين من أصحاب رسول الله ﷺ وروى عن عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وأبي هريرة ، وعائشة ، وروى عنه : الزهري ، والأوزاعي ، وابن جريج ، وأبو حنيفة كان مفسراً ، ومحدثاً ، وفقهياً ، وقد فاق أهل مكة في الفتوى .

ترجمته في :

طبقات ابن سعد ٤٦٧/٥ ، طبقات خليفة : ٢٨٠ ، تاريخ البخاري ٤٦٣/٦ ، التاريخ الصغير ٢٧٧/١ ، تاريخ الفسوي ٧٠١/١ ، المرح والتعديل ٣٣٠/٦ ، طبقات الشيرازي : ٦٩ ، وفيات الأعيان ٢٦١/٣ ، تهذيب الكمال : ٩٣٨ ، تاريخ الإسلام ٢٧٨/٤ ، ميزان الاعتدال ٧٠/٣ ، العبر ١٤١/١ سير أعلام النبلاء (٧٨:٥) نكت الهميان : ١٩٩ ، البداية والنهاية ٣٠٦/٩ ، العقد الثمين ٨٤/٦ ، طبقات القراء ٥١٣/١ ، تذهيب التهذيب ١٩٩/٧ ، التجوم الزاهرة ٢٧٣/١ ، طبقات الحفاظ : ٣٠٩ ، خلاصة تذهيب الكمال : ٢٦٦ ، شذرات الذهب ١٤٧/١ .

(٣) «الأم» (٢ : ١٧٣) .

١٧٣٣٣ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: أَنَا أَحِبُّ الْقِرَاءَةَ فِي الطَّوَافِ وَهُوَ أَفْضَلُ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ
الْأَلْسُنُ.

١٧٣٣٤ - وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ .

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَطُوفُ أَحَدٌ بِالْبَيْتِ ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ .
فَقَدْ مضى الْقَوْلُ فِي الطَّوَافِ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ، وَمَا لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي
وَالْمَذَاهِبِ فِي بَابِ رُكْعَتِي الطَّوَافِ عِنْدَ قَوْلِهِ هُنَاكَ : قَالَ مَالِكٌ فَمَنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ
يَنْقُضُ وَضُوءَهُ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ أَوْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .. ؛ وَأَوْضَحْنَا
هُنَاكَ أَنَّ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ عَلَى طَهَارَةٍ اسْتِحْبَابٌ غَيْرُ
وَاجِبٍ عِنْدَ الْجَمِيعِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجْزِي عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ .

١٧٣٣٥ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ ، قَالَ :
حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو كَرِيبٍ ، قَالَ : قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ
وَسَأَلَهُ يَحْيَى . يَعْنِي بْنُ آدَمَ فَقَالَ : هِشَامٌ عَنْ عَطَاءٍ : إِذَا طَافَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ
أَعَادَ؟ قَالَ : نَعَمْ .

١٧٣٣٦ - قَالَ : وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : لَا يُعِيدُ .

(٤١) باب البدء بالصفاء في السعي (*)

٧٩٨ - مَالِكٌ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ، حِينَ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَهُوَ يُرِيدُ الصَّفَا ، وَهُوَ يَقُولُ : « نَبِّدْأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ » فَبَدَأَ بِالصَّفَا^(١) .

(*) المسألة - ٤٣٢ - إن السعي بين الصفا والمروة ركن عند الجمهور ، وواجب عند الحنفية ، ويتقدمه طواف صحيح بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة ، وكيفيته : بأن يبدأ بالصفاء ويختم بالمروة ، لأنه ﷺ بدأ بالصفاء وقال : « ابدأوا بما بدأ الله به » ، وهو قوله تعالى ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ فإذا بدأ بالمروة إلى الصفا لا يعتد بذلك الشوط .

والسعي بين الصفا والمروة سبعة أشراط : بأن يقف على الصفا أربع مرات وعلى المروة أربعاً ويختم بها ، فإن شك في العدد بنى على الأقل ، ودليل هذا المقدار : فعل رسول الله ﷺ ، وإجماع الأمة .

والمواالة بين الأشواط شرط عند المالكية والحنابلة ، سنة عند الشافعية والحنفية ، وأما الطهارة عن الجنابة والحيض فليست بشرط للسعي كالوقوف بعرفة ، فيجوز سعي الجنب والحااض بعد أن كان طوافه بالبيت في حال طهارة عن الجنابة والحيض ؛ لأن هذا نسك غير متعلق بالبيت .
والسعي ركن عند الجمهور لا يتم الحج إلا به ، ولا يجبر تركه بدم .

وقال الحنفية : إن رجع الحاج إلى أهله تاركاً السعي بغير عذر ، فعليه عند الحنفية دم ، لأن السعي عندهم واجب لا ركن ، وإن أراد أن يعود إلى مكة ، يعود بإحرام جديد ؛ لأن إحرامه الأول قد ارتفع بطواف الزيارة لوقوع التحلل به ، فيحتاج إلى تجديد الإحرام وإذا عاد وسعى ، سقط عنه الدم ؛ لأنه تدارك الترك .

(١) الموطأ : ٣٧٢ ، وهو جزء من حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ ، أخرجه بطوله : مسلم في باب « حجة النبي ﷺ » ، رقم (٢٩٠١) في طبعتنا ، ويزم (١٤٧) في طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في المناسك (١٩٠٥ ، ١٩٠٩) باب « صفة حجة النبي ﷺ » (١٨٢:٢ - ١٨٧) ، والنسائي في المناسك (١٥٧:٥) باب « الحج بغير نية يعقده المحرم » ، وبعضه ، وابن ماجه في المناسك (٣٠٧٤) ، باب « حجة رسول الله ﷺ » (١٠٢٢:٢) .

١٧٣٣٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَى الصُّفَا عِنْدَ انْقِضَاءِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ يَتَدَيُّ السَّعْيَ ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ لِاخْتِلَافٍ فِيهِ ؛ لِأَنَّهَا السَّنَةُ الْمَعْمُولُ بِهَا ؛ وَقَدْ مَضَى بَيَانُ ذَلِكَ .

١٧٣٣٨ - وَفِيهِ : أَنَّ السَّنَةَ الرَّاجِبَةَ أَنْ يَبْدَأَ السَّاعِي بَيْنَ الصُّفَا وَالْمُرُوءَةِ مِنَ الصُّفَا قَبْلَ الْمُرُوءَةِ . فَقَدْ ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مِنْ هَذَا الدُّيُوانِ مَا لِلْعُلَمَاءِ فِي مِثْلِ هَذَا الْخُطَابِ .

١٧٣٣٩ - قَالُوا : وَمِنَ الْمَذَاهِبِ فِي دُخُولِ الْبَيْتِ بِمَا يَسُنُّ فِيهَا مِنَ السَّنَنِ وَالْفَرَائِضِ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ بِمَا فِيهِ كِفَايَةً ، فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ هَاهُنَا .

١٧٣٤٠ - وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ فِي الْحُجَّ - الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ - قَالَ : ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصُّفَا فَرَقَى عَلَيْهَا حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ ، فَحَمَدَ اللَّهَ وَوَحَّدَهُ وَكَبَّرَهُ ؛ فَأَجْمَعُوا أَنَّهُ هَكَذَا يَنْبَغِي لِلْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ أَنْ يَفْعَلَ إِنْ قَدَرَ . فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَلَمْ يَرْقُ عَلَى الصُّفَا وَقَامَ فِي أَسْفَلِهِ فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّهُ يَجْزِيهِ .

١٧٣٤١ - وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مِنْ سُنَّةِ السَّعْيِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمُرُوءَةِ أَنْ يَنْحَدِرَ الرَّاقِي عَلَى الصُّفَا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الدُّعَاءِ ، فَيَمْشِي عَلَى حَسَبِ مَشِيئِهِ وَعَادَتِهِ فِي الْمَشْيِ وَجِلَّتِهِ حَتَّى يَبْلُغَ بَطْنَ الْمَسِيلِ ، ثُمَّ يَرْمِلُ بِمَشْيِهِ حَتَّى يَقْطَعَهُ ، فَإِذَا قَطَعَهُ إِلَى مِثَالِ الْمُرُوءَةِ ، وَجَازَهُ مَشْيٌ عَلَى سَجِيئَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ إِلَى الْمُرُوءَةِ فَيَرْقِي عَلَيْهَا حَتَّى يَدُوَ لَهُ الْبَيْتُ ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَيْهَا نَحْوَ مَا قَالَهُ مِنَ الدُّعَاءِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ عَلَى الصُّفَا ، وَإِنْ وَقَفَ أَسْفَلَ الْمُرُوءَةِ أَجْزَاهُ فِي قَوْلِ جَمِيعِهِمْ . ثُمَّ يَنْزِلُ عَنِ الْمُرُوءَةِ يَمْشِي عَلَى سَجِيئَتِهِ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى بَطْنِ الْمَسِيلِ ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ سَعَى شَدًّا ، وَرَمَلَ حَتَّى يَقْطَعَهُ إِلَى

الْجَانِبِ الَّذِي يَلِي الصِّفَا ، يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ يَبْدَأُ فِي كُلِّ ذَلِكَ بِالصِّفَا وَيَخْتَمُّ بِالْمَرْوَةِ ، وَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ قَبْلَ الصِّفَا أُلْغِيَ شَوْطًا وَاحِدًا .

١٧٣٤٢ - وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ .

١٧٤٤٣ - وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ إِنْ جَهَلَ أَجْزَأَهُ .

١٧٣٤٤ - وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَعْتَدُ بِهَذَا الشَّوْطِ كَمَا قَالَ سَائِرُ الْعُلَمَاءِ .

١٧٣٤٥ - وَاخْتَلَفُوا فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ هَلْ هُوَ وَاجِبٌ فَرَضًا مِنْ فَرَضِ الْحَجِّ أَوْ هُوَ تَطَوُّعٌ وَسُنَّةٌ؟ (١) .

١٧٣٤٦ - قَالَ مَالِكٌ : مَنْ جَهَلَ فَلَمْ يَسْعَ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ ، أَوْ أَقْنَى بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَيْهِ ، فَذَكَرَ ، وَطَافَ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى بِلَادِهِ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مَتَى مَا ذَكَرَ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ إِحْرَامِهِ ، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ وَيَهْدِي .

١٧٣٤٧ - قَالَ مَالِكٌ : ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ .

١٧٣٤٨ - فَإِنْ كَانَ أَصَابَ النِّسَاءَ رَجَعَ فَقَضَى مَا عَلَيْهِ مِنَ الطُّوَافِ بِالْبَيْتِ ، وَبِالصِّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ ثُمَّ اعْتَمَرَ ، مَكَانَ عُمُرَتِهِ الَّتِي أَفْسَدَهَا بِالْوَطْءِ .

١٧٣٤٩ - وَكَذَلِكَ مَنْ لَمْ يَسْعَ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي حَجِّهِ حَتَّى وَطِئَ أَهْلَهُ كَانَ عَلَيْهِ تِمَامُ حَجَّتِهِ ، وَحَجٌّ قَابِلٌ ، وَالْهَدْيُ .

(١) انظر المسألة (٤٣٢) أول هذا الباب .

١٧٣٥ - هَذَا كُلُّهُ قَوْلُهُ فِي «الْمَوْطَأِ» وَغَيْرِهِ ^(١).

١٧٣٥١ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : مَنْ نَسِيَ السَّعْيَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بِلَادِهِ فَإِنَّهُ يَجْزِيهِ دَمٌ يَهْدِيهِ .

١٧٣٥٢ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ : إِذَا تَرَكَ السَّعْيَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ عَامِداً أَوْ نَاسِياً فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ : حَجًّا كَانَ ، أَوْ عُمْرَةً .

١٧٣٥٣ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٢) : السَّعْيُ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ وَاجِبٌ .

١٧٣٥٤ - وَاحْتَجَّ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمِّلِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَحِصَنٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ ، قَالَتْ : أَخْبَرْتَنِي بِنْتُ أَبِي تَجْرَةَ ^(٣) ، قَالَتْ : دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ آلِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ نَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَرَأَيْتُهُ يَسْعَى وَإِنْ مِزْرَهُ لَيَدُورُ مِنْ شِدَّةِ السَّعْيِ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ : لَأُنِّي لَأَرَى رُكْبَتَيْهِ ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : «اسْعُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ» ^(٤) .

(١) الموطأ : ٣٧٥ .

(٢) في «الأم» ، (٢ : ٢١١) باب «الخروج إلى الصفا» .

(٣) في «الأم» ، إحدى نساء بني عبد الدار .

(٤) أخرجه الشافعي في «الأم» ، (٢ : ٢١١ - ٢١٢) باب الخروج إلى الصفا ، وأحمد في المسند (٦) : ٤٢١ ، وابن خزيمة في صحيحه (٤ : ٢٣٢) باب «السعي بين الصفا والمروة واجب» ، والطبراني في المعجم الكبير (٢٤ : ٣٢٣) ، الحديث (٨١٣) ، والدارقطني في السنن (٢ : ٢٥٦) ، والحاكم في المستدرک (٤ : ٧٠) في باب «ذكر حبيبة بنت أبي تجره رضي الله عنها» . والبيهقي في السنن (٥ : ٩٨) ، وفي «معرفة السنن والآثار» (٧ : ٩٩٦٢) .

١٧٣٥٥ - وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ : الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُؤْمَلِ .

١٧٣٥٦ - وَقَدْ اضْطَرَبَ فِيهِ غَيْرُ هَذَيْنِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُؤْمَلِ ^(١) . وَقَدْ جَوَّدَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو نَعِيمٍ إِسْنَادَهُ وَمَعْنَاهُ .

١٧٣٥٧ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَهَذَا عِنْدَنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَلَى إيجابِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفا والمروة مِنْ قَبْلِ أَنْ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا السَّعْيَ بَيْنَهُمَا ، أَوِ السَّعْيَ فِي بَطْنِ الْوَادِي ، وَهُوَ بَعْضُ الْعَمَلِ وَجِبَ فِي كُلِّهِ ، وَهُوَ مَا قُلْنَا .

١٧٣٥٨ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : مَنْ تَرَكَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفا والمروة فِي الْحَجِّ فَالْنِّسَاءُ عَلَيْهِ حَرَامٌ حَتَّى يَرْجِعَ فَيَسْعَى فِيمَا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ وَطَأَ فَعَلَيْهِ الْعَوْدُ حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَهُمَا وَيَهْدِي .

١٧٣٥٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : مِنْ قَوْلِهِ ، وَقَوْلِ غَيْرِهِ تَأْتِي وَاضِحَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِيمَا بَعْدُ .

١٧٣٦٠ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مِثْلَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ .

١٧٣٦١ - وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

١٧٣٦٢ - وَهُوَ قَوْلُ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفا والمروة فَرَضٌ .

١٧٣٦٣ - وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَمَنْ ذَكَرْنَا مَعَهُمْ .

(١) سَيَأْتِي ذِكْرُهُ فِي (١٧٣٧٩) .

١٧٣٦٤ - أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ إِبراهيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَبَائِيُّ ، قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : وَاللَّهِ مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ رَجُلٍ وَلَا عُمَرَتِهِ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ^(١) .

(١) هذه الفقرة جاءت عند البخاري ، وابن ماجه ، عقيب الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب العمرة (١٧٩٠) باب « يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج » فتح الباري (٣ : ٦١٤) عن عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال « قلت لعائشة زوج النبي ﷺ - وأنا يومئذ حديث السن - رأيت قول الله تبارك وتعالى ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ فلا أرى على أحد شيئاً أن لا يطوف بهما ، فقالت عائشة : كلا ، لو كانت كما تقول كانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ، إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار ، كانوا يهلون لمناة ، وكانت مناة حنواً قديراً ، وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة ، فلما جاء الإسلام سألو رسول الله ﷺ عن ذلك ، فأنزل الله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ .

زاد سفيان وأبو معاوية عن هشام « ما أتم الله حج امرئ ولا عُمَرَتِهِ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ » : وهذه الزيادة عند ابن ماجه أيضاً ، باب « السعي بين الصفا والمروة » ، ح (٢٩٨٦) ص (٢) : (٩٩٥) ، ولم تقع عند مالك عندما روى الحديث في باب « جامع السعي » .

وهذه الزيادة من طريق سفيان بن عيينة ، وابن معاوية محمد بن حازم الضرير ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة « ما أتم الله حج امرئ » إلى آخره .

أما رواية سفيان فوصلها الطبري من طريق وكيع عنه عن هشام فذكر الوقوف فقط .

وأما رواية أبي معاوية فوصلها مسلم فقال : حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَ قُلْتُ لَهَا : إِنِّي لَأُظْنُ رَجُلًا ، لَوْ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، مَا ضُرَّ . قَالَتْ : لَمْ ؟ قُلْتُ : لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة/ ١٧٨] . إِلَى آخِرِ الْآيَةِ .

فَقَالَتْ : مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمَرَتِهِ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَلَوْ كَانَ كَمَا =

١٧٣٦٥ - وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(١)، وَأَنَسٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: هُوَ تَطَوُّعٌ^(٢).

١٧٣٦٦ - وَبِهِ قَالَ الْكُوفِيُّونَ.

١٧٣٦٧ - وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ.

١٧٣٦٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَوْلُ سُفْيَانَ وَالْكُوفِيِّينَ فِي إِيْجَابِهِمُ الدَّمَ يَحْتَمِلُ أَنْ

يَكُونَ عَنْدهُمْ تَطَوُّعًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَنْدهُمْ سُنَّةً، وَهُوَ الْأَظْهَرُ فِي إِيْجَابِهِمُ الدَّمَ.

= تَقُولُ لَكَانَ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا. وَهَلْ تَدْرِي فِيمَا كَانَ ذَلِكَ؟ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ أَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا يَهْلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِصَنَمَيْنِ عَلَى شَطِئِ الْبَحْرِ. يُقَالُ لَهُمَا إِسَافٌ. وَنَائِلَةٌ ثُمَّ يَجِيئُونَ فَيَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. ثُمَّ يَخْلُقُونَ. فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَرِهُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَهُمَا. لِلَّذِي كَانُوا يَصْنَعُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. قَالَتْ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ إِلَى آخِرِهَا. قَالَتْ: فَطَافُوا.

أُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ فِي مَنَاسِكَ الْحَج - بَابٌ يَبَيِّنُ أَنَّ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رُكْنٌ لَا يَصِحُّ الْحَجُّ إِلَّا

بِهِ ٤٤.

(١) حُكِمَ السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي الْحَجِّ - عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ تَطَوُّعٌ - وَلَا شَيْءَ عَلَى الْحَاجِّ بِتَرْكِهِ،

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنْ شَاءَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَسْعَ وَيَسْتَدِلُّ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى عَدَمِ

وَجُوبِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ بِقِرَاءَةِ خَاصَّةٍ كَانَ يَقْرَؤها هُوَ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُمَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى

فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ / ١٥٨ ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ

أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ فَقَدْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ هَذِهِ آيَةَ بِزِيَادَةِ

«لَا» فِي قَوْلِهِ «يَطُوفُ بِهِمَا» هَكَذَا (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا

جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا) وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَ ذَلِكَ ﴿وَمَنْ

تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (٣٢:٢)، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ (٩٦:١).

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (٣٢:٢)، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ (٩٦:١)، وَالْمَغْنِي (٣٨٩:٣)، وَالْمَجْمُوعُ

(٨٦:٨).

١٧٣٦٩ - وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ الْحَسَنَ ، وَقَتَادَةَ ، قَالَا فِيمَنْ تَرَكَ السَّعْيَ : عَلَيْهِ دَمٌ .

١٧٣٧٠ - وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ رَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ ، عَنْ

الْأَشْعَثِ ، عَنْ الْحَسَنِ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ ، قَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ .

١٧٣٧١ - وَرُوِيَ عَنْ طَاوُوسٍ أَنَّهُ قَالَ فِيمَنْ تَرَكَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ :

عُمْرَةٌ .

١٧٣٧٢ - وَهَذَا عِنْدِي كَقَوْلٍ مَنْ أَوْجَبَهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ يُوجِبُهُ يُوجِبُ عَلَى

تَارِكِهِ الرَّجُوعَ إِلَيْهِ مِنْ بَلَدِهِ ؛ فَإِذَا وَجِبَ عَلَيْهِ الرَّجُوعُ مِنْ بَلَدِهِ حَتَّى يَسْعَى لَمْ يَدْخُلِ الْحَرَمَ إِلَّا مُحَرَّمًا ، وَأَقْلُ الْإِحْرَامِ عُمْرَةٌ ، وَمِنْ شَأْنِ السَّعْيِ اتِّصَالُهُ بِالطَّوَافِ قَبْلَهُ .

١٧٣٧٣ - وَرُوِيَ عَنْ عَطَاءٍ فِيمَنْ تَرَكَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ أَوْ نَسِيَهُ أَنَّهُ

لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ .

١٧٣٧٤ - وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّ عَلَيْهِ دَمًا .

١٧٣٧٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : حُجَّةٌ مَنْ لَمْ يُوجِبِ السَّعْيَ قَوْلُهُ (عَزَّ وَجَلَّ) : ﴿ إِنْ

الصَّفَا وَالْمُرْوَةُ مِنْ شِعَابِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ

بِهِمَا ﴾ [البقرة : ١٥٨] ، وَاحْتَجُّوا بِقِرَاءَةِ أَبِي ، وَابْنِ مَسْعُودٍ (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا

لَا يَطُوفَ بِهِمَا) ^(١) . وَهَذِهِ قِرَاءَاتٌ لَمْ تَثْبُتْ فِي الْمُنْصَحَفِ فَلَا حُجَّةَ فِيهَا قَاطِعَةً .

١٧٣٧٦ - وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ فِي ذَلِكَ - مِمَّا سَيَأْتِي بَعْدُ - مَا نُبِّئُ بِهِ أَنَّهَا رَأَتْهُ وَاجِبًا .

١٧٣٧٧ - قَالُوا : وَلَمْ تَقُمْ بِوُجُوبِهِ حُجَّةً يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهَا . وَضَعُفُوا حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُؤْمِلِ .

١٧٣٧٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ رَوَاهُ مَعَ ابْنِ الْمُؤْمِلِ غَيْرُهُ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي «التَّمْهِيدِ» .

١٧٣٧٩ - وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤْمِلِ لَمْ يَطْعَنْ عَلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا مِنْ سُوءِ حِفْظِهِ ، وَلَمْ يُعَارِضْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا خَالَفَهُ فِيهِ غَيْرُهُ فَيَتَبَيَّنُ فِيهِ سُوءُ حِفْظِهِ^(١) .

١٧٣٨٠ - وَمِمَّنْ رَوَاهُ كَمَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤْمِلِ : حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ بَدِيلِ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ شَيْبَةَ ، عَنْ امْرَأَةٍ ، قَالَتْ : «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ..» ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ .

١٧٣٨١ - وَإِذَا أُثْبِتَ حَدِيثُهُ وَجَبَ فِيهِ فَرَضُ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٧٣٨٢ - وَقَدْ بَيَّنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنَاسِكَ الْحَجِّ وَمَشَاعِيرَهُ ؛ فَبَيَّنَ فِي ذَلِكَ : السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَصَارَ بَيَانًا لِلآيَةِ ، وَقَالَ : « خَلُُّوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » ؛ فَمَا لَمْ يُجْمِعُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ سَنَةٌ وَتَطَوُّعٌ ، فَهُوَ وَاجِبٌ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ بِأَنَّهُ مِنَ الْحَجِّ

(١) قال فيه أبو عبد الله : هو سعي الحفظ ما علمنا له جرحه تسقط عدالته ، ووثقه ابن سعد ، فقال : كان ثقة ، قليل الحديث ، وقال ابن معين : ليس به بأس ، وقال ابن وضاح ، عن ابن نمير : ثقة تهذيب التهذيب (٦ : ٤٦) .

المفترض على من استطاع السبيل إليه^(١).

١٧٣٨٣ - ذكر عبد الرزاق ، عن أيوب ، عن أبي مليكة ، عن عائشة قالت :
ما تم حج أمريء ولا عمرته حتى يطوف بين الصفا والمروة . وليس في حديثها هذا
حجة قاطعة لا تختمل التأويل .

٧٩٩ - مالك ، عن جعفر بن محمد بن علي ، عن أبيه ، عن جابر بن
عبد الله ؛ أن رسول الله ﷺ كان ، إذا وقف على الصفا يكبر ثلاثاً .
ويقول : « لا إله إلا الله وحده . لا شريك له . له الملك وله الحمد وهو على

(١) زاد المصنف هذه الفقرة بياناً في التمهيد (٢ : ٩٨) ، فقال : والحجة لمن أوجب السعي بين الصفا
والمروة فرضاً على من لم يوجبه أن رسول الله ﷺ فعله وقال « خذوا عني مناسككم » فصار
بياناً لمحمل الحج . فالواجب أن يكون فرضاً كياناً لركعات الصلوات وما كان مثل ذلك إذ لم يتفق
على أنه سنة أو تطوع وقد قال الله عز وجل ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو
اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ فإن احتج محتج بقراءة ابن مسعود وما في مصحفه وذلك
قوله فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما قيل له : ليس فيما سقط من مصحف الجماعة حجة لأنه لا
يقطع به على الله عز وجل ولا يحكم بأنه قرآن إلا بما نقلته الجماعة بين اللوحين ، وأحسن ما روى
في تأويل هذه الآية ما ذكره هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : كانت مناة على ساحل
البحر وحولها الفروث والدماء مما يذبح بها المشركون فقالت الأنصار : يا رسول الله إنا كنا إذا
أحرمتنا بمناة في الجاهلية لم يحل لنا في ديننا أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله عز وجل ﴿ إن
الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ قال عروة :
أما أنا فلا أبالي ألا أطوف بين الصفا والمروة ، قالت عائشة : لما يا ابن أختي؟ قال : لأن الله يقول :
فلا جناح عليه أن يطوف بهما : قالت عائشة لو كان كما تقول لكان فلا جناح عليه ألا يطوف
بهما فلمعمر ما تمت حجة أحد ولا عمرته إن لم يطف بين الصفا والمروة .

ورواه الزهري عن عروة عن عائشة مثله ، وقال فيه معمر عن الزهري ؛ فذكرت ذلك لأبي بكر بن
عبد الرحمن بن هشام فقال هذا العلم . وقد روى مالك هذا الحديث عن هشام بن عروة بمعنى واحد .

كُلُّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^(٥) ، يَصْنَعُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . وَيَدْعُو . وَيَصْنَعُ عَلَى الْمَرْوَةِ مِثْلَ ذَلِكَ^(١) .

١٧٣٨٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْآثَارُ فِي دُعَائِهِ وَذِكْرِهِ ﷺ عَلَى الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ مُتَقَارِبَةٌ الْمَعَانِي ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدٌّ ، وَإِنَّمَا هُوَ الدُّعَاءُ وَالذِّكْرُ وَالْاجْتِهَادُ فِي ذَلِكَ بِقَدْرِ مَا يَقْدُرُ عَلَيْهِ الْمَرْءُ وَيَحْضُرُهُ .

١٧٣٨٥ - وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرٍ .. ، فَذَكَرَهُ وَزَادَ : « فَكَبَّرَ اللَّهُ ، وَحَمَدَهُ ، وَدَعَا بِمَا شَاءَ اللَّهُ ، فَعَلَ هَذَا حَتَّى فَرَغَ مِنَ الطَّوَافِ^(٢) .

(*) المسألة - ٤٣٣ - من سنن السعي بين الصفا والمروة الدعاء بما شاء والأذكار ، وتكرارها ثلاثاً بعد كل مرة عند الشافعية مستقبلاً البيت ، داعياً بصوت مرتفع ، رافعاً يديه نحو السماء ، والدعاء بالمأثور أفضل ، فيكبر ويهلل ويصلي على النبي ﷺ ويقول :

« اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَانَا ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ » اتباعاً للسنة كما رواه مسلم . « اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُوراً وَفِي بَصَرِي نُوراً ، اللَّهُمَّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ، وَيسر لي أمري ، اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كَالَّذِي نَقُولُ ، وَخَيْرٌ أَمَّا نَقُولُ » .

ثم يدعوا بما شاء من أمري الدين والدنيا ، ويستحب فيه قراءة القرآن .

(١) الموطأ : ٣٧٢ ، وهو جزء من حديث جابر الطويل في حجة النبي ﷺ ، وأخرجه النسائي مختصراً في المناسك (٥ : ٢٤٠) باب التكبير على الصفا ، وابن حبان في صحيحه (٣٨٤٢) .

(٢) هذه الرواية عند النسائي في المناسك، ح (٢٩٨٤)، باب « موضع القيام على المروة » (٥ : ٢٤٣ -

٨٠٠ - مَالِكٌ . عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، وَهُوَ عَلَى الصَّفَا يَدْعُو يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ ﴿ اذْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر : ٦٠] وَإِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ . وَإِنِّي أَسْأَلُكَ كَمَا هَدَيْتَنِي لِلْإِسْلَامِ ، أَنْ لَا تَنْزِعَهُ مِنِّي . حَتَّى تَتَوَفَّانِي وَأَنَا مُسْلِمٌ ^(١) .

١٧٣٨٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هُوَ مَوْضِعٌ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ تُرْجَى فِيهِ الْإِجَابَةُ ، وَالِدُعَاءُ ، فِيهِ اتِّبَاعٌ لِلسُّنَّةِ . وَفِي قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورِ [دَلِيلٌ] ^(٢) عَلَى أَنَّ الدُّعَاءَ مُجَابٌ كُلُّهُ .

١٧٣٨٧ - وَقَدْ فَسَّرْنَا ذَلِكَ عَنِ الْعُلَمَاءِ ، وَذَكَرْنَا وَجُوهَ الاسْتِجَابَةِ عِنْدَهُمْ بِتَرْتِيبِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَيَكْشِفَ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ ﴾ [الأنعام : ٤١] فِي آخِرِ كِتَابِ الصَّلَاةِ .

١٧٣٨٨ - وَالِدُعَاءُ عِبَادَةٌ ، بَلْ قَالُوا إِنَّهُ أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِخْلَاصِ وَالْيَقِينِ وَالرَّجَاءِ .

١٧٣٨٩ - وَأَمَّا دُعَاؤُهُ أَنْ لَا يَنْزِعَ الْإِسْلَامَ مِنْهُ فَفِيهِ الْإِمْتِثَالُ وَالتَّأْسِي بِإِبْرَاهِيمَ (عَلَيْهِ السَّلَام) فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَاجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾ [إبراهيم : ٣٥] ، وَيُوسُفَ (عَلَيْهِ السَّلَام) فِي قَوْلِهِ : ﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾

(١) الموطأ : ٣٧٢ - ٣٧٣ ، وسنن البيهقي (٥ : ٩٤) ، والدر المنثور (١ : ١٦١) ، والمجموع (٨) :

(٢) ، والمغني (٣ : ٣٨٥) .

(٢) مابين الحاصرتين زيادة متعينة .

[يوسف: ١٠١] ، وبالنبي ﷺ فيما رُوِيَ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ : « وَإِذَا أَرَدْتَ بِالنَّاسِ فِتْنَةً فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ » .

١٧٣٩٠ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : لَا يَأْمَنُ الْفِتْنَةَ وَالْاِسْتِدْرَاجَ إِلَّا مَفْتُونٌ .

١٧٣٩١ - وَلَا نِعْمَةَ أَفْضَلُ مِنْ نِعْمَةِ الْإِسْلَامِ فِيهِ تَزَكُّوا الْأَعْمَالُ وَمَنْ ابْتَغَى دِينًا غَيْرَهُ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَلَوْ أَنْفَقَ مِْلَاءَ الْأَرْضِ ذَهَبًا أَمَاتَنَا اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَجَعَلْنَا مِنْ خَيْرِ أَهْلِهِ آمِينَ .

(٤٢) باب جامع السعي^(١)

٨٠١ - مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ : أَرَأَيْتَ^(٢) : قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿إِنْ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة : ١٥٨] فَمَا عَلَى الرَّجُلِ شَيْءٌ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا .

(١) مسألة هذا الباب تقدمت ضمن مسائل الأبواب السابقة .

(٢) « أَرَأَيْتَ » أخبرني عن مفهوم هذه الآية ، إذ مفهومها عدم وجوب السعي بين الصفا والمروة ، إذ فيه عدم الإثم على الترك ، فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها : مفهومها ليس ذلك بل عدم الإثم على الفعل ، ولو كان على الترك لقليل : أن لا يطوف بزيادة « لا » والتحقيق هنا أن عروة رضي الله تعالى عنه أول الآية بأن لا شيء عليه في تركه لأن هذا اللفظ أكثر ما يستعمل في المباح دون الواجب ، وأن عائشة رضي الله تعالى عنها أجابت بأن الآية ساكنة عن الوجوب وعدمه لأنها ليست بنص في سقوط الواجب ، ولو كانت نصا لكان يقول فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ، لأن هذا يتضمن سقوط الإثم ممن ترك الطواف ولم يكن ذلك إلا بسبب الأنصار ، وقد يكون الفعل واجبا ويعتقد المعتقد أنه منع من إيقاعه على صفة ، وهذا كمن عليه صلاة ظهر فظن أن لا يسوغ له إيقاعها بعد المغرب ، فسأل ، فقليل : لا حرج عليك إن صليت ، فيكون الجواب صحيحا ولا يقتضي نفي وجوب الظهر عليه .

وقد وقع في القراءة الشاذة : فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما كما قالت عائشة رضي الله عنها ، حكاه الطبري ، وابن أبي داود في المصاحف ، وابن النذر ، وغيرهم عن أبي بن كعب ، وابن مسعود ، وابن عباس رضي الله تعالى عنهم .

وأجاب الطبري : إنها محمولة على القراءة المشهورة وكلمة لا زائدة .

وكذا قال الطحاوي .

وقيل : لا حجة في الشواذ إذا خالفت المشهورة .

وقال الطحاوي أيضا لا حجة لمن قال إن السعي مستحب بقوله (فمن تطوع خيرا) لأنه راجع إلى أصل الحج والعمرة لا إلى خصوص السعي لإجماع المسلمين على أن التطوع بالسعي لغير الحاج والمعتمر غير مشروع والله أعلم .

فَقَالَتْ عَائِشَةُ : كَلَا . لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ ، لَكَانَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا . إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْأَنْصَارِ . كَانُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ . وَكَانَتْ مَنَاةٌ حَذَوُ قَدِيدٍ^(١) . وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ^(٢) . سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ

(١) (قُدِيد) = قرية جامعة بين قلة والمدينة .

(٢) كان الأنصار قبل أن يسلموا هم وغسان يلهون لمناة ، فحرجوا أن يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آباءهم من أحرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة وإنما كان ذلك لأن الأنصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لهما إساف ونائلة ثم يجيئون فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلقون ، فلما جاء الإسلام كرها أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعونه في الجاهلية فأنزل الله تعالى الآية وفي لفظ إذا أهلوا لمناة لا يحل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة ويقال أن الانصار قالوا إنما أمرنا بالطواف ولم تؤمر بالسعي بين الصفا والمروة ، فنزلت الآية .

وقال السدي : كان في الجاهلية تعرف الشياطين في الليل بين الصفا والمروة وكانت بينهما آلهة فلما ظهر الإسلام قال المسلمون يا رسول الله لا نطوف بين الصفا والمروة فإنه شرك ؛ كنا نصنعه في الجاهلية فنزلت الآية .

وفي الأسباب للواحدى : قال ابن عباس كان على الصفا صتم على صورة يقال له إساف وعلى المروة صتم على صورة امرأة تدعى نائلة يزعم أهل الكتاب أنهما زنيا في الكعبة مسحهما الله تعالى حجرين فوضعا على الصفا ليعتبر بهما فلما طالبت المدة عبدا فكان أهل الجاهلية إذا طافوا بينهما مسحوا الوثنيين فلما جاء الإسلام وكسرت الأصنام كره المسلمون الطواف بينهما لأجل الصنمين فنزلت هذه الآية .

وروى الطبري وابن أبي حاتم في التفسير بإسناد حسن من حديث ابن عباس قال قالت الأنصار إن السعي بين الصفا والمروة من أمر الجاهلية فأنزل الله تعالى [إن الصفا والمروة من شعائر الله] .

عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴿١﴾ [البقرة : ١٥٨] .

١٧٣٩٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَا قَوْلُ عُرْوَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ » ، فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ كَانَ يَقُولُ غَيْرَ مَا قَالَهُ إِذْ كَانَ فِي غَيْرِ السَّنِّ .

(١) من حديث شعيب عن عروة أخرجه البخاري في الحج ، باب « وجوب الصفا والمروة وجعل من شعائر الله » فتح الباري (٣ : ٤٩٧) ، وأخرجه النسائي في مناسك الحج ، باب ذكر الصفا والمروة (في المجتبى) ، وفي التفسير (في سننه الكبرى) على ما جاء في تحفة الأشراف (١٢ : ٤٦) .
ومن حديث مالك عن هشام أخرجه في الموطأ في كتاب الحج ، باب « جامع السعي » والبخاري في الحج ، باب « يفعل في العمرة ما يفعل في الحج » ، الفتح (٣ : ٦١٤) وأعادته في تفسير سورة البقرة . وأخرجه أبو داود في الحج ، ح (١٩٠١) ، باب أمر الصفا والمروة (٢ : ١٨١) ، والنسائي في التفسير (في سننه الكبرى) على ما جاء في تحفة الأشراف (١٢ : ١٩٣) .
ومن حديث محمد بن حازم أبي معاوية الضمير ، عن هشام أخرجه مسلم في الحج ، ح (٣٠٢٦) من طبعتنا .

وأخرجه مسلم من طرق عن عروة : ح (٣٠٢٧) من طبعتنا ، ص (٧٠١ : ٤) ، باب « بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به » ويرقم (٢٦٠) ، ص (٩٢٨ : ٢) من طبعة عبد الباقي من حديث أسامة ، عن هشام ، عن عروة . ومن حديث أبي أسامة أخرجه ابن ماجه في المناسك ، ح (٢٩٨٦) ، باب السعي بين الصفا والمروة (٢ : ٩٩٤) وأخرجه مسلم . ح (٣٠٢٨) من طبعتنا ، ويرقم (٢٦١) من طبعة عبد الباقي ص (٨٢٩ : ٢) من حديث سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عروة ومن حديث سفيان ، عن عروة أخرجه البخاري في التفسير (٨ : ٦١٣) من فتح الباري والترمذي في تفسير سورة البقرة (٥ : ٢٠٨) ، والنسائي في الحج (٥ : ٢٣٧) من المجتبى .
وأخرجه مسلم من حديث عقيل (٣٠٢٩) من طبعتنا ، ويرقم (٢٦٢) من طبعة عبد الباقي ، ص (٩٢٩ : ٢) ، ويونس (٣٠٣٠) من طبعتنا ، ويرقم (٢٦٣) من كتاب الحج من طبعة عبد الباقي ، كلاهما عن الزهري به .

وهو في سنن البيهقي الكبرى (٥ : ٩٦ ، ٩٧) .

١٧٣٩٣ - وَفِي ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عُرْوَةَ مِمَّنْ يَذْهَبُ مَذْهَبُ عَائِشَةَ فِي
وُجُوبِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ اخْتَلَفَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ .

١٧٣٩٤ - وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا لِلْعُلَمَاءِ فِي إيجابِ السَّعْيِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْبَابِ قَبْلَ
هَذَا .

١٧٣٩٥ - وَأَمَّا مَا احتجَّت بِهِ عَائِشَةُ (رضي الله عنها) مِنْ قَوْلِهَا « لَوْ كَانَ
كَمَا تَقُولُ لَكَانَتْ (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا) » وَلَوْ كَانَتْ قِرَاءَةُ صَحِيحَةٍ مَا
جَهَلْتُهَا عَائِشَةُ ، وَلَا عَابَتْ عَلَى عُرْوَةَ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُجَاوِبُهَا بِأَنَّهَا كَانَتْ قِرَاءَةَ أَبِي ،
وَأَبْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَنَّهَا مِمَّا نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ .

١٧٣٩٦ - وَيَشْهَدُ لِمَا قُلْنَاهُ سَقُوطُهَا مِنَ الْمُصْحَفِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهِ .

١٧٣٩٧ - وَأَمَّا « مَنَاءُ » ، فَصَنَمٌ ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ أَحَدُ الْأَصْنَامِ

الثَّلَاثَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى ﴾ ^(١) [النجم : ٢٠] .

١٧٣٩٨ - وَإِنَّمَا تَحْرَجُ الْمُسْلِمُونَ مِنَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ

[مَوْضِع] ^(٢) ذَبَاحِهِمْ لِأَصْنَامِهِمْ ؛ فَأَخْبَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ
لِئَلَّا يَتَحَرَّجَ مِنَ السَّعْيِ بَيْنَهُمَا وَالطُّوَافِ بِهِمَا .

١٧٣٩٩ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ عَائِشَةَ ،

(١) واسم صنم كان في الجاهلية وقال ابن الكلبي كانت صخرة نصبها عمرو بن لحي بجهة البحر
فكانوا يعبدونها وقيل هي صخرة لهذيل بقديد وسميت مناة لأن النسائك كانت تمنى بها أي تراق
وقال الحازمي هي على سبعة أميال من المدينة وإليها نسبوا مناة .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة متعينة .

قَالَتْ : كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِمَّنْ كَانَ يَهْلُ لِمَنَاةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ - وَمَنَاةُ صَنَمٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ - فَقَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! إِنَّا كُنَّا لَا نَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ تَعْظِيمًا لِمَنَاةَ، فَهَلْ عَلَيْنَا مِنْ حَرَجٍ أَنْ نَطُوفَ بِهِمَا ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة : ١٥٨] .

قَالَ عُرْوَةُ : فَقُلْتُ لِمَانِسَةَ : مَا أَبَاهِي أَنْ لَا أَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَإِنَّ اللَّهَ (عز وجل) يَقُولُ : إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا فَقَالَتْ : يَا ابْنَ أُخْتِي أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَقُولُ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ١٥٨] ؟ .

قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، فَقَالَ : هَذَا الْعِلْمُ .
قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَلَقَدْ سَمِعْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَنْزِلِ الطَّوَافُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّا كُنَّا نَطُوفُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ ذَكَرَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَهَلْ عَلَيْنَا مِنْ حَرَجٍ أَنْ لَا نَطُوفَ بِهِمَا ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ (عز وجل) : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ ﴾ . [الآية ١٥٨ من سورة البقرة] كُلَّهَا .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَاسْمَعُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا ، فِيمَنْ طَافَ ، وَفِيمَنْ لَمْ يَطُفْ^(١) .

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور (٣٨٦: ١) طبعة دار الفكر . ونسبه لعبد بن حميد ، ومسلم ، =

١٧٤٠٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(١): «فَأَسْمَعُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْفَرِيقَيْنِ ..» يَعْنِي الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيمَنْ قَالَ: «يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا لَا نَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ تَعْظِيمًا لِمَنَاةَ» يَعْنِي مَنَاةَ الَّتِي كَانَتْ لِلْأَنْصَارِ لِقَلَّا يُعَظِّمُوا غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَكَانَتْ لَهُمْ آلِهَةٌ يَعْبُدُونَهَا قَدْ نَصَبُوهَا بَيْنَ الْمَسْلَكِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ؛ فَكَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنْ أَجْلِ مَنَاةَ الَّتِي كَانَتْ لِقُرَيْشٍ، وَمَا أَذْرِي مَوْضِعَ مَنَاةَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَى.

= والترمذي، وابن جرير، وابن مردويه، والبيهقي في سننه، من طريق الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وهو في تفسير الطبري، الفقرة (٢٣٥١) ط. دار المعارف عن الحسن بن يحيى شيخ عبد الرزاق. (١) هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، الإمام، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة النبوية، وهومن سادة بني مخزوم وكان ضريرا. حدث عن أبيه، وعمار بن ياسر، وأبي مسعود الأنصاري، وعائشة، وأم سلمة، وأبي هريرة، اسمه كنيته، وقد استصغر يوم الجمل فرُدَّ هو وعُروَة. وكان ثقة، فقيهاً، عالماً سخياً، كثير الحديث.

وقد ولد في خلافة الفاروق عمر، وكان لصلاحه، وكثرة صلاته وصيامه، يدعى: «الراهب». ولقد جمع العلم والعمل، والشرف، وتوفي سنة أربع وتسعين متفق على توثيقه، وأخرج له الجماعة، مترجم في:

طبقات ابن سعد ٢٠٧/٥، نسب قريش لمصعب ٣٠٣، ٣٠٤، طبقات خليفة ت ٢٠٩٧، تاريخ البخاري ٩/٩، المعارف ٢٨٢، الحلية ١٨٧/٢، طبقات الفقهاء للشيرازي: ٥٩، تهذيب الكمال ص ١٥٨٨، تاريخ الإسلام ٧٢/٤، تذكرة الحفاظ ٥٩/١، سير أعلام النبلاء (٤: ٤١٩) العبر ١١١/١، تهذيب التهذيب ٢٠١/٤ ب، البداية والنهاية ١١٥/٩، تهذيب التهذيب ٢٩٥/٩ و ٣٠/١٢، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٤، خلاصة تهذيب التهذيب ٤٤٤. شذرات الذهب ١٠٤/١.

وَالْفَرِيقُ الثَّانِي هُمُ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْآيَةَ إِنَّمَا نَزَلَتْ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ : « إِنَّا كُنَّا نَطُوفُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ كَمَا كُنَّا نَطُوفُ بِالْبَيْتِ فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالطُّوَافِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَأْمُرْ بِالطُّوَافِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ فَهَلْ عَلَيْنَا مِنْ حَرَجٍ أَلَّا نَطُوفَ بِهِمَا ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ .. ﴾ [الآية ١٥٨ من سورة البقرة] كلها.

١٧٤٠١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : فَهَذَا تَأْوِيلُ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ « أَسْمَعُ هَذِهِ الْآيَةَ أَنْزَلَتْ فِي الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا مِنْ طَافَ وَمَنْ لَمْ يَطُفْ . يُرِيدُ أَنَّهُ سَمِعَ الْقَوْلَيْنِ مَعًا فِي سَبَبِ نَزُولِ الْآيَةِ ، وَالْآيَةُ مُحْتَمِلَةٌ لَهُمَا ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ عِلْمٌ ، وَكَذَلِكَ قَالَ : « إِنَّ هَذَا لَعِلْمٌ » . وَهَذَا الْعِلْمُ » .

١٧٤٠٢ - وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ « هَذَا الْعِلْمُ » إِشَارَةً إِلَى قَوْلِ عَائِشَةَ وَاجْتِاجِهَا يَقُولُهُ (عز وجل) : ﴿ إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ١٥٨] أَيْ قَدْ جَعَلَ الطُّوَافَ بَيْنَهُمَا مِنَ الشَّعَائِرِ الَّتِي أَرَادَهَا مِنْ عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كَمَا قَالَ : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [١٩ : آل عمران] وَهَذَا الْقَوْلُ مَعَ الْعِلْمِ سَبَبُ نَزُولِ الْآيَةِ عَلَى وَجُوبِ السَّعْيِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْحِجَازِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٧٤٠٣ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ شُعَيْبٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة : ١٥٨] فَوَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ

لَا يَطُوفَ بِهِمَا ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ : بِفَسَ مَا قُلْتَ ، يَا ابْنَ أُخْتِي ! إِنَّمَا هَذِهِ آيَةُ لَوْ كَانَتْ كَمَا أَوْلَتْهَا كَانَتْ « لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا » ، وَلَكِنَّهَا إِنَّمَا أَنْزَلَتْ فِي الْأَنْصَارِ . قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا ؛ كَانُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّاعِغَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَ عِنْدَ الْمُشَلَّلِ^(١) ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِهَا يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالصِّفَا وَالْمُرْوَةِ ، فَلَمَّا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الصِّفَا وَالْمُرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوَاعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة : ١٥٨] ، ثُمَّ قَدْ بَيَّنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطُّوَافَ بِهِمَا ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَ الطُّوَافَ بِهِمَا^(٢) .

١٧٤٠٤ - قَالَ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ : وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي

سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى عَائِشَةَ : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ

(١) (المُشَلَّل) = الثنية المشرفة على قُدَيْد ، وفي رواية لمسلم : « بالمشلل من قديد » .

(٢) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، ح (٢٩٦٨) فِي مَنَاسِكَ الْحَجِّ ، ح (٢٩٦٨) : بَابُ ذِكْرِ الصِّفَا وَالْمُرْوَةِ (٥) : (٢٣٨) وَفِي التَّفْسِيرِ مِنْ « الْكِبَرِيِّ » (كَمَا فِي « التَّحْفَةِ » ٤٦/١٢) عَنْ عَمْرِو بْنِ عَثْمَانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْحَجِّ (١٦٤٣) بَابُ وَجُوبِ الصِّفَا وَالْمُرْوَةِ ، عَنْ أَبِي الْيَمَانِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ ، بِهِ ، فَتَحَ الْبَارِي (٣ : ٤٩٧) .

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٤٤/٦ وَ ٢٢٧ ، وَالْحَمِيدِيُّ (٢١٩) ، وَمُسْلِمٌ (١٢٧٧) فِي طَبْعَةِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ ، وَبِرَقْمِ (٣٠٢٨) فِي طَبْعَتِنَا ، فِي الْحَجِّ : بَابُ بَيَانِ أَنَّ السَّعْيَ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمُرْوَةِ رُكْنٌ لَا يَصِحُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٦٥) فِي التَّفْسِيرِ : بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، وَالنَّسَائِيُّ ٢٣٧/٥ - ٢٣٨ ، وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي « جَامِعِ الْبَيَانِ » (٢٣٥٠) وَ (٢٣٥١) ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٢٧٦٦) وَ (٢٧٦٧) ، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي « الْمَصَاحِفِ » ص ١١١ وَ ١١٢ ، وَابْنُ بَيْهَقٍ ٩٦/٥ - ٩٧ وَ ٩٧ مِنْ طَرُقِ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهِ .

يَطُوفُ بِهِمَا ﴿١٥٨﴾ : البقرة [قُلْتُ : وَمَا أُبَالِي أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا . قَالَتْ : بِفَسَ مَا قُلْتُ .. ، وَذَكَرَ الْخَبَرَ ، وَفِيهِ قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ؛ فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ ، وَقَالَ : سَمِعْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : إِنَّمَا كَانَ مَنْ لَا يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ إِنَّ طَوَافًا بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ ^(١) .

١٧٤٠٥ - وَقَالَ آخَرُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ : إِنَّمَا أُمِرْنَا بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ نُؤْمَرْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ (عز وجل) ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ .. ﴾ [١٥٨] : البقرة .

١٧٤٠٦ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : فَأَرَاهَا قَدْ نَزَلَتْ فِي هَؤُلَاءِ .

٨٠٢ - مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ؛ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ . كَانَتْ عِنْدَ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ . فَخَرَجَتْ تَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، مَاشِيَةً . وَكَانَتْ امْرَأَةً ثَقِيلَةً . فَجَاءَتْ حِينَ أَنْصَرَفَ النَّاسُ مِنَ الْعِشَاءِ . فَلَمْ تَقْضِ طَوَافَهَا ، حَتَّى نُوْدِيَ بِالْأُولَى مِنَ الصُّبْحِ . فَقَضَتْ طَوَافَهَا ، فِيمَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ .

وَكَانَ عُرْوَةُ ، إِذَا رَأَاهُمْ يَطُوفُونَ عَلَى الدُّوَابِّ ، يَنْهَاهُمْ أَشَدَّ النَّهْيِ .

(١) أخرجه النسائي في الحج (٢٩٦٧) ، باب « ذكر الصفا والمروة » (٥ : ٢٣٧ - ٢٣٨) .

فَيَعْتَلُونَ بِالْمَرَضِ حَيَاءً مِنْهُ . فَيَقُولُ لَنَا ، فِيمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ : لَقَدْ خَابَ هَؤُلَاءِ وَخَسِرُوا^(١) .

١٧٤٠٧ - قَالَ أَبُو عَمَرَ : فِي هَذَا الْخَبَرِ حُجَّةٌ لِمَالِكٍ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَطُوفَ أَحَدٌ رَاكِبًا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ لَازِمٍ .

١٧٤٠٨ - وَفِيهِ إِعْلَامٌ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّالِحُونَ مِنَ الرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى أَعْمَالِ الطَّاعَاتِ وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا رُخْصَةٌ طَلِبًا^(٢) لِلْأَجْرِ وَجَزِيلِ الثَّوَابِ مِنَ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) لَمْ يَجِدْ رُخْصَةً مِنَ اللَّهِ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا لَدَى الْعَذْرِ مِنْ مَرَضٍ أَوْ زَمَانَةٍ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا اعْتَلَوْا لَهُ بِالْمَرَضِ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ ، ثُمَّ قَالَ سِرًّا كَلَامًا مَعْنَاهُ إِنْ كَانَ هَؤُلَاءِ كَذَبُوا فِيمَا اعْتَلَوْا بِهِ فَقَدْ خَابُوا وَخَسِرُوا .

١٧٤٠٩ - وَعَلَى كَرَاهَةِ الرُّكُوبِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ وَلَا ضَرُورَةٍ جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ .

١٧٤١٠ - وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالْكُوفِيُّونَ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

١٧٤١١ - وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ ، وَعُرْوَةَ .

١٧٤١٢ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا بَأْسَ بِهِ ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ وَلَمْ يُخْزِرْ بَعْلَةً وَلَا ضَرُورَةً .

١٧٤١٣ - وَقَالَ : حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو

(١) الموطأ : ٣٧٤ .

(٢) فِي (ك) « قَالَ بِل » تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ .

الزبير ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ لِيَرَاهُ النَّاسُ ، وَلِيَشْرَفَ لَهُمْ لِأَنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ ^(١) .

١٧٤١٤ - وَقَالَ ابْنُ جُرَيْرٍ : وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا .

١٧٤١٥ - فَقُلْتُ لِعَطَاءٍ : لِمَ ؟ قَالَ : لَا أَدْرِي .

١٧٤١٦ - قَالَ أَبُو عَمَرَ : قَدْ رُوِيَ عَنْ عَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ أَنَّهُمَا سَعَى رَاكِبِينَ .

١٧٤١٧ - وَلَمْ تَقْدِرْ سَوْدَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لِثَقَلِ جِسْمِهَا أَنْ تَقْضِيَ الطَّوْفَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا إِلَّا بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْأَذَانِ لِلصُّبْحِ ، وَلَا يَكْلُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا وَلَوْ رَكِبَتْ كَانَ فِي ذَلِكَ رُخْصَةً لَهَا .

١٧٤١٨ - وَقَدْ يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي لَيْلِي الصَّيْفِ مَعَ التَّغْلِيسِ بِالصُّبْحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٧٤١٩ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ ^(٢) : مَنْ نَسِيَ السَّعْيَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فِي عُمْرَةٍ . فَلَمْ يَذْكُرْ حَتَّى يَسْتَبْعِدَ مِنْ مَكَّةَ : أَنَّهُ يَرْجِعُ فَيَسْعَى . وَإِنْ كَانَ قَدْ أَصَابَ النِّسَاءَ ، فَلْيَرْجِعْ ، فَلْيَسْعَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى يَتِمَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ . ثُمَّ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ أُخْرَى ، وَالْهَدْيُ .

١٧٤٢٠ - فَقَدْ وَافَقَهُ الشَّافِعِيُّ فِي أَنَّ الْعُمْرَةَ مِنْ فُرُوضِهَا الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيُ

بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ وَإِنَّمَا لَا تَتِمُّ إِلَّا بِذَلِكَ .

(١) أي ازدحموا عليه كما تقدم في الحديث .

(٢) في الموطأ : ٣٧٤ .

١٧٤٢١ - وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا اخْتِلَافَ
الْعُلَمَاءِ فِي وُجُوبِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . فَكُلُّ مَنْ أَوْجَبَهُ يُوجِبُ الرُّجُوعَ إِلَيْهِ
مِنْ كُلِّ أَفْقٍ فِي الْعُمْرَةِ كَمَا يُوجِبُهُ فِي الْحَجِّ ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ عَمَهُمَا فِي قَوْلِهِ (عَزَّ وَجَلَّ) :
﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة : ١٥٨] ،
وَمَنْ لَمْ يُوجِبْهُ تَابَ عَنْهُ عِنْدَهُ الدَّمُ لِمَنْ أَبْعَدَ عَنْ مَكَّةَ لِأَنَّ هَذَا شَأْنُ السَّنَنِ فِي الْحَجِّ أَنْ
تُجْبَرَ بِالدَّمِ وَلَا يَنْصَرَفُ إِلَيْهَا مِنْ بَعْدِ .

١٧٤٢٢ - وَأَمَّا الْوُطْءُ قَبْلَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ بِالْعُمْرَةِ فَسَيِّئَاتِي فِي مَوْضِعِهِ
مِنْ هَذَا الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٧٤٢٣ - وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : الْعُمْرَةُ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ^(١) .

١٧٤٢٤ - وَخَالَفَهُ ابْنُ عُمَرَ ، وَجَابِرٌ ، وَالنَّاسُ ^(٢) .

١٧٤٢٥ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، قَالَ : سَأَلْنَا
ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ - يَعْنِي فِي الْعُمْرَةِ - أَيْقَعُ عَلَى أَهْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَسْعَى
بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؟ فَقَالَ : أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ أَتَى الْمَقَامَ فَصَلَّى
عِنْدَهُ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

ثُمَّ قَرَأَ : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب : ٢١] .

(١) وفي تفسير الطبري (٢ : ١٢٠) ، والمجلى (٧ : ٩٧) عن ابن عباس : تمام العمرة إذا طاف بالبيت
وبالصفا والمروة ، فقد حلَّ وفي المجموع (٧ : ٤٠٣) عن ابن عباس فيمن جامع في العمرة بعد
الطواف والسعي وقبل الحلق فعليه دم .

(٢) المجموع (٧ : ٣٨٠) ، والمغني (٣ : ٣٣٤ ، ٤٤٥) .

١٧٤٢٦ - قَالَ عَمْرُو : فَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، فَقَالَ : لَا يَقْرُبُهَا حَتَّى يَسْئَلَ بَيْنَ الصَّفَا .

١٧٤٢٧ - وَأَمَّا قَوْلُهُ وَسُئِلَ مَالِكٌ ، عَنْ الرَّجُلِ يَلْقَاهُ الرَّجُلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَيَقِفُ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ ؟ فَقَالَ : لَا أَحِبُّ لَهُ ذَلِكَ .

١٧٤٢٨ - قَالَ : إِنَّ الْعُلَمَاءَ يَكْرَهُونَ الْكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا فِيمَا لَا بُدَّ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ ذِكْرِ وَدُعَاءٍ .

١٧٤٢٩ - وَالْكَلَامُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عِنْدَهُمْ أَخَفُّ ، فَمَنْ تَكَلَّمَ وَتَحَدَّثَ لَمْ يَفْسِدِ ذَلِكَ طَوَافُهُ وَلَا سَعِيَّهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ .

١٧٤٣٠ - عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ حِينَ سَعَى لِلْوَادِي : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ .

١٧٤٣١ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيِّ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ وَهُوَ يَرْمِلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَهُوَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ الْعَزِيزُ الْأَرْحَمُ ^(١) .

١٧٤٣٢ - رَوَى سُفْيَانُ ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ وَهْبِ بْنِ الْأَجْدَعِ : كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَعْلَمُ النَّاسَ يَقُولُ : إِذَا قَدَّمَ أَحَدُكُمْ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا فَلْيُطِفْ بِالْبَيْتِ سَبْعًا ، وَيُصَلِّيْ خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ يَأْتِيَ الصَّفَا فَيَصْعَدُ عَلَيْهَا

فَيُكَبِّرُ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ حَمْدٌ لِلَّهِ وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
وَيَسْأَلُهُ لِنَفْسِهِ ، وَعَلَى الْمَرْوَةِ مِثْلُ ذَلِكَ .

١٧٤٣٣ - وَعَنْ مَسْعَرٍ ، عَنْ قَرَاظٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ وَهْبِ بْنِ الْأَجْدَعِ مِثْلَهُ .

١٧٤٣٤ - قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ : وَأَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي رَوَادٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ
كَانَ كَثِيرًا مَا يَقُولُ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ
الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .

١٧٤٣٥ - وَمِنْ رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، وَأَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ

١٧٤٣٦ - أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : إِذَا نَزَلَ عَلَى الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ : اللَّهُمَّ وَاسْتَعْمَلْنِي لِسَنَةِ
نَبِيِّكَ ، وَتَوَفَّنِي عَلَى مِلَّتِهِ ، وَاجْرِنِي مِنْ مَضَلَّاتِ الْفِتَنِ ، وَأَعْصِمْنِي بِدِينِكَ وَطَاعَتِكَ
وَطَاعَةِ رَسُولِكَ وَجَنَّتِي مَعَاصِيكَ ، وَاجْعَلْنِي مِمَّنْ يَحِبُّكَ وَيُحِبُّ مَلَائِكَتَكَ
وَرُسُلَكَ وَعِبَادَكَ الصَّالِحِينَ ، وَجَنِّبْنِي إِلَى مَلَائِكَتِكَ وَعِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ، اللَّهُمَّ
وَاجْعَلْنِي مِنْ أُمَّةِ الْمُتَّقِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ ، وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُعْتَبُونَ .

١٧٤٣٦ م - قَالَ أَبُو عَمَرَ : هُوَ مَوْضِعُ ذِكْرِ وَدُعَاءٍ ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مُوقَتْ ؛
فَلْيَدْعُ الْمُؤْمِنُ بِمَا شَاءَ لِدِينٍ وَدُنْيَا وَلَا يَتَعَدَّى فِي الدُّعَاءِ إِلَى مَا لَا يَنْبَغِي ، وَبِاللَّهِ
التَّوْفِيقُ .

١٧٤٣٧ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ :

وَمَنْ نَسِيَ مِنْ طَوَافِهِ شَيْئًا ، أَوْ شَكَ فِيهِ ، فَلَمْ يَذْكُرْ إِلَّا وَهُوَ يَسْعَى بَيْنَ الصُّفَا
وَالْمَرْوَةِ . فَإِنَّهُ يَقْطَعُ سَعْيَهُ . ثُمَّ يَتِمُّ طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ ، عَلَى مَا يَسْتَقِينُ . وَيَرْكَعُ رَكَعَتَيِ
الطَّوَافِ . ثُمَّ يَتَدَيُّ سَعْيَهُ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ .

١٧٤٣٨ - فهذا مالا خلاف فيه بين العلماء أن من شك في طوافه يلزمه البناء فيه على الأقل في نفسه ، وليس عمله في السعي - وإن طال - ما يلزمه ابتداء الطواف ، ولكنه يني على ما طاف حتى يتم الطواف ويركع ركعتين ، ثم يسعى بين الصفا والمروة .

٨٠٣ - مالك ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ ، كان ، إذا نزل من الصفا والمروة ، مشى ، حتى إذا انصب قدماه في بطن الوادي ، سعى حتى يخرج منه^(١) .

١٧٤٣٩ - قال أبو عمر : هكذا قال يحيى في هذا الحديث : « كان إذا نزل بين الصفا ، وسائر رواة الموطأ » يقولون : « كان إذا نزل من الصفا » .

١٧٤٤٠ - وكذلك هو محفوظ في حديث جابر الطويل ، وقد رواه مالك ، وقطعه في أبواب من الموطأ .

١٧٤٤١ - قال أبو عمر : وليس في هذا الحديث ما يحتاج إلى القول ، والعلماء كلهم على القول به .

١٧٤٤٢ - والسعي المذكور فيه هو الاشتداد في المشي والهرولة ، ولا خلاف في

(١) الموطأ : ٣٧٤ ، وأخرجه مسلم في باب حجة النبي ﷺ من حديث طويل تقدمت الإشارة إليه ، أثناء تخريج الحديث (٧٩٨) .

السَّعْيُ فِي الْمَسِيلِ ، وَهُوَ الْوَادِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا أَنَّ مِنَ السَّلَفِ مَنْ كَانَ يَسْعَى الْمَسَافَةَ كُلَّهَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، مِنْهُمْ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ وَابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ ،

١٧٤٤٣ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ

أَدْرَكَ أَبَاهُ يُولِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَعْيًا وَكَانَ عُرْوَةَ لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ ، كَانَ يَسْعَى فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ ، ثُمَّ يَمْشِي .

١٧٤٤٤ - قَالَ : وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ : أَنَّ الزُّبَيْرَ ، وَابْنَهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَا يَرْكَبَانِ مَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ كُلَّهُ سَعْيًا .

١٧٤٤٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْعَمَلُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ ،

قَالَ : ثُمَّ نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّفَا فَلَمَّا انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي الْوَادِي سَعَى حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ ، وَلَا حَرَجَ عَلَى مَنْ اشْتَدَّ وَسَعَى فِي ذَلِكَ كُلِّهِ .

١٧٤٤٦ - وَذَكَرَ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، قَالَ :

رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَمْشِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنْ مَشَيْتُ فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي ، أَوْ سَعَيْتُ فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْعَى .

١٧٤٤٧ - قَالَ مَالِكٌ ^(١) فِي رَجُلٍ جَهْلٍ فَبَدَأَ بِالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، قَبْلَ

أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ . قَالَ : لِيَرْجِعْ ، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ . ثُمَّ لِيَسْعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَإِنْ جَهْلَ ذَلِكَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ وَيَسْتَبْعِدَ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ ، فَيَطُوفُ

بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَإِنْ كَانَ أَصَابَ النَّسَاءَ رَجَعَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى يُتِمَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ . ثُمَّ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ

أُخْرَى ، وَالْهَدْيُ .

١٧٤٤٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ قَبْلَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

١٧٤٤٩ - وَبِذَلِكَ جَاءَتِ الْآثَارُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَذَلِكَ فَعَلَ فِي عُمْرَاتِهِ كُلِّهَا وَفِي حَجَّتِهِ قَالَ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » (١) .

١٧٤٥٠ - وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ، فَقَالَ مَالِكٌ مَا ذَكَرْنَا عَنْهُ فِي « الْمَوْطَأِ » .

١٧٤٥١ - وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ ، مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَرِوَايَةٌ عَنِ الثَّوْرِيِّ .

١٧٤٥٢ - رَوَى ذَلِكَ ابْنُ أَبِي الزَّرْقَاءِ (٢) وَمَهْرَانُ الرَّازِي ، عَنِ الثَّوْرِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنْ سَعَى الْحَاجُّ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ فَإِنَّهُ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَجْرِيهِ .

١٧٤٥٣ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : سَأَلْتُ الثَّوْرِيَّ عَنْ رَجُلٍ بَدَأَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَبْلَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ ؟ فَقَالَ : أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ . عَنْ عَطَاءٍ : يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَقَدْ جَزَى عَنْهُ .

١٧٤٥٤ - قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ سُفْيَانَ : وَأَمَّا نَحْنُ فَنَقُولُ : يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَيَطُوفُ بِهِمَا .

(١) تقدم وانظر فهرس أطراف الأحاديث .

(٢) هو زيد بن أبي الزرقاء .

١٧٤٥٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : فَإِنْ طَافَ بِهِمَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ثُمَّ طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ ذَكَرَ تَوَضُّأً وَطَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلَا يَجْزِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُمَا يَقُولَانِ إِنَّهُ لَا يَجْزِي السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا بَعْدَ إِكْمَالِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ عَلَى طَهَارَةٍ ، وَالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عِنْدَهُمَا كَالرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ ، وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَا يَجْزِي السَّجُودُ قَبْلَ الرُّكُوعِ .

١٧٤٥٦ - وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ وَالْاِخْتِلَافُ فِيهِ .

١٧٤٥٧ - وَلَا فَرْقَ عِنْدَ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ بَيْنَ مَنْ نَسِيَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَبَيْنَ مَنْ قَدَّمَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ ، وَعَلَيْهِ الرُّجُوعُ إِلَى الطَّوَافِ ، ثُمَّ السَّعْيُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ ، خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ أَوْ لَمْ يَخْرُجْ ، أَهَدَ ، أَوْ لَمْ يَبْعُدْ فَإِنْ وَطِئَ النِّسَاءَ قَبْلَ الطَّوَافِ ، فَعَلَيْهِ قَضَاءُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَمَعَ ذَلِكَ الْهَدْيُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٧٤٥٨ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ : وَمَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ ، وَقَدْ رَأَى [أَنَّهُ] كَانَ قَدَّمَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ .

(٤٣) باب صيام يوم عرفة(*)

٨٠٤ - مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عُمَيْرٍ ، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ ، فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ صَائِمٌ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَيْسَ بِصَائِمٍ . فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ ، وَهُوَ وَقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ ، فَشَرِبَ (١) .

٨٠٥ - مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ تَصُومُ يَوْمَ عَرَفَةَ . قَالَ الْقَاسِمُ : وَلَقَدْ رَأَيْتُهَا عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ، يَدْفَعُ الْإِمَامُ ، ثُمَّ تَقِفُ حَتَّى يَبْيَضَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ مِنَ الْأَرْضِ ، ثُمَّ تَدْعُو بِشَرَابٍ فَتُفْطِرُ (٢) .

(*) المسألة - ٤٣٤ - من صوم التطوع صوم يوم عرفة وهو تاسع ذي الحجة لغير الحاج . للأحاديث التالية في هذا الباب ، أما الحاج فلا يسن له صوم يوم عرفة ، بل يسن له فطره ليقوى على الدعاء ، واتباعا للسنّة ، ولقول النبي ﷺ : « نهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة بعرفات » رواه أحمد وابن ماجه . نيل الأوطار (٤: ٢٣٩) ، ولا بأس لصومه للحاج عند الحنفية إذا لم يضعفه الصوم .

(١) الموطأ : ٣٧٥ ، ومن طريق مالك أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦ : ٣٤٠) والبخاري في الصوم (١٩٨٨) ، باب « صوم يوم عرفة » ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام رقم (٢٥٩١) من طبعتنا ص (٤ : ٣٠٧) ، باب « استحباب الفطر للحاج يوم عرفة » ، ويرقم (١١٠ - ٤١٢٣) ، ص (٧٩١:٢) من طبعة عبد الباقي ، ورواه أبو داود في الصوم (٢٤٤١) ، باب « في صوم عرفة بعرفة » (٢ : ٣٢٦) ، والبيهقي في السنن (٤ : ٢٨٣) ، وفي « معرفة السنن والآثار » (٦ : ٨٩٥٧) . وفي « المصنف » (٧٨١٥) ، والإمام أحمد في « المسند » (٣٣٩:٦ ، ٣٤٠) ، ومسلم برقم (٣٥٩٢) في طبعتنا ، و ١١١ - (١١٢٣) في طبعة عبد الباقي .

(٢) الموطأ : ٣٥٧ - ٣٧٦ ، و « معرفة السنن والآثار » (٦ : ٨٩٦١) .

١٧٤٥٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: حُمِلَ حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا حَكَتْ عَنْهُ أُمُّ الْفَضْلِ (١) عِنْدَنَا أَنَّهُ كَانَ بِعَرَفَةَ، وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ مَنْصُوبًا، وَإِذَا كَانَ بِعَرَفَةَ فَالْفَطْرُ أَفْضَلُ تَأْسِيًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقُوَّةَ عَلَى الدُّعَاءِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «أَفْضَلُ الدُّعَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ» (٢)، وَنَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ (٣).

١٧٤٦٠ - وَتَخْصِيصُهُ بِعَرَفَةَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَوْمَهُ بِغَيْرِ عَرَفَةَ لَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى أَنَّ صَوْمَهُ بِغَيْرِ عَرَفَةَ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ كَفَّارَةٌ سَنَةً». وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ: «كَفَّارَةٌ سَنَتَيْنِ» (٤).

(١) أم الفضل هي أخت ميمونة زوج النبي ﷺ، وزوجها العباس بن عبد المطلب وأم أكثر بنيهِ، ويقال: إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة، فكان النبي ﷺ يزورها، ويقيل عندها، وروت عنه أحاديث كثيرة، وهي أم الفضل، وعبد الله، وعبد اللو، ومعبد، وقثم، وعبد الرحمن، وأم حبيبة. وقد ترجمها المصنف في الاستيعاب (٤: ١٩٠٨).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن (٤٥: ١١٧)، وفي «معرفة السنن والآثار» (٧: ١٠٠٨٦).

(٣) ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣: ١٨٩)، عن عائشة، وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه: محمد بن أبي يحيى وفيه كلام كثير، وقد وثق.

(٤) الحديث عن أبي قتادة، قال: قال رسول الله ﷺ: «صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ كَفَّارَةُ السَّنَةِ وَالسَّنَةِ الَّتِي تَلِيهَا، وَصِيَامُ يَوْمِ عَاثُورَاءَ يُكَفِّرُ سَنَةً».

رواه مسلم في كتاب الصيام رقم (٢٧٠٠) من طبعتنا ص (٣٨٤: ٣٨٥)، باب «استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر»، ويرقم (١٩٦ - ١١٦٢) ص (١٨١: ٢) من طبعة عبد الباقي، ورواه أبو داود في الصوم (٢٤٢٥، ٢٤٢٦)، باب «في صوم الدهر تطوعا» (٣٢١: ٣٢٢)، والترمذي في الصوم (٧٤٩)، باب «ما جاء في فضل صوم عرفة» (٣: ١٢٤)، والنسائي في الصيام (٢٠٧: ٤)، باب «ذكر الاختلاف على غيلان بن جرير فيه»، وابن ماجه في الصيام =

١٧٤٦١ - وَرَوَى الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنْ ابْنِ جَابِرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ :
« صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ » ^(١) .

١٧٤٦٢ - وَقَدْ رَوَى عَنْ مَيْمُونَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُ حَدِيثِ أُمِّ الْفَضْلِ هَذَا .
وَذَكَرْنَاهُ فِي « التَّمْهِيدِ » ^(٢) .

١٧٤٦٣ - وَأَمَّا الْحَدِيثُ بِإِنْ نَهَيْهُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ أَنَّهُ كَانَ بِعَرَفَةَ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو
دَاوُدَ .

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ
زُهَيْرٍ .

قَالَا : حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي حَوْشَبُ بْنُ عَقِيلٍ ، عَنْ مَهْدِيٍّ
الْهَجَرِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي بَيْتِهِ فَحَدَّثَنِي أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [نَهَى عَنْ صَوْمِ] ^(٣) يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ ^(٤) .

(١٧١٣) باب ما جاء في صيام داود عليه السلام (٥٤٦:١) .

(١) « التَّمْهِيدِ » (٢١ : ١٥٨) .

(٢) حديث ميمونة رواه عنها : ابن عباس ، أنهم تماروا في صيام رسول الله ﷺ يوم عرفة ، فقالت
ميمونة : سأبث إليه بשרاب ، فإن كان مفطراً لم يرد . فبعت إليه بقدر لبن فشرب ، والناس
ينظرون .

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ، الفتح الكبير (٢٠٨:١) ، والتَّمْهِيدِ (٢١ : ١٥٧) .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط في (الأصل) ، وأثبتته من سنن أبي داود .

(٤) أخرجه أبو داود في الصوم (٢٤٤٠) ، باب « صوم عرفة بعرفة » (٢ : ٣٢٦) ، والحاكم في =

١٧٤٦٤ - وأخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن عمر ، قال :
 حدثني علي بن حرب ، قال : حدثني سفيان ، عن ابن أبي نجيح ، عن أبيه ، عن
 ابن عمر ، قال : حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه ، ومع أبي بكر فلم يصمه ، ومع
 عمر فلم يصمه ، ومع عثمان فلم يصمه ؛ أنا لا أصومه ولا أمر بصومي ولا أنهى
 عنه^(١) .

١٧٤٦٥ - قال أبو عمر : يعني عرفة بعرفة . ويوضح ذلك قوله حججت وذلك
 كله كان في الحج .

١٧٤٦٦ . وحدثني سعيد بن نصر ، قال : حدثني قاسم بن أصبغ ، قال :
 حدثني إسماعيل بن إسحاق القاضي ، قال : حدثني مسدد ، قال حدثني الحارث بن
 عبيد أبو قدامة الهمداني ، قال : حدثني هوزة أبو الأشهب ، عن الحارث ، عن عبادة
 البصري عن أبيه ، عن جده ، قال : مر عمر بن الخطاب بأبيات بعرفات ، فقال : ما
 هذه الأبيات ؟ قلنا : لعبد القيس ، فقال لهم خيراً ، ودعاً لهم ، ونهاهم عن صوم
 يوم عرفة .

= « المستدرک » (١ : ٤٣٤) ، وقال « هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه »
 ووافقه الذهبي ، كما أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٦ : ٨٩٦٤) ، وقال : فهو يشبه
 - إن ثبت - أن يكون النهي عنه على الوجه الذي ذكره الشافعي - رحمه الله - يعني الإنظار
 للتقوي على الدعاء .

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤ : ٢٨٤) ، وانظر : المغني (٣ : ١٧٦) ، والمحلى (٧ : ١٨) ،
 والمجموع (٦ : ٤٣٨) وفي شرح معاني الآثار (١ : ٣٣٥) لما سئل ابن عمر عن صوم يوم الجمعة ،
 ويوم عرفة ، قال : كنا ورسول الله نعدل صوم يوم عرفة بصوم سنة .

١٧٤٦٧ - قَالَ هُوَذَةُ^(١) : وَحَجَّ أَبِي ، وَطَلِيقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَزَاعِيُّ وَاخْتَلَفَا فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ ، فَقَالَ أَبِي بَنِي وَبَيْنَكَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ ، فَأَتَيْنَاهُ ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ! إِنَّا اخْتَلَفْنَا فِي صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ فَجَعَلْنَاكَ بَيْنَنَا . فَقَالَ : أَنَا أَخْبَرُكُمْ عَنْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَا يَصُومُهُ ، وَقَالَ : حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ ، وَمَعَ عُمَرَ ، وَمَعَ عُثْمَانَ فَكُلُّهُمْ كَانُوا لَا يَصُومُونَهُ وَأَنَا لَا أَصُومُهُ .

١٧٤٦٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : كَانَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ يَخْتَارُونَ الْفِطْرَ

(١) هو الإمام المحدث ، مسند بغداد ، أبو الأصبه ، هُوَذَةُ بْنُ خَلِيفَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ نَفِيعِ الثَّقَفِيِّ الْبَكْرَاوِيِّ الْبَصْرِيِّ الْأَصَمِ ، نَزِيلِ بَغْدَاد .
وُلِدَ سَنَةَ نِيفٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَةً .

وَحَدَّثَ عَنْ : سُلَيْمَانَ التِّيمِيِّ ، وَأَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحُمْرَانِيِّ ، وَعُوفٍ الْأَعْرَابِيِّ ، وَابْنِ عَوْنٍ ، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَهَشَامَ بْنَ حَسَّانٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَابْنَ جُرَيْجٍ ، وَالْحَسَنَ بْنَ عُمَارَةَ ، وَطَائِفَةٍ .
وَكَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ وَمَعْرِفَةٍ ، إِلَّا أَنْ أَكْثَرَ كُتُبِهِ عَدِمَتْ ، فَحَدَّثَ بِمَا بَقِيَ لَهُ .
حَدَّثَ عَنْهُ : أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَبَّاسُ الدُّوْرِيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَرَّمِيُّ ، وَيَعْقُوبُ الدُّوْرَقِيُّ ، وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ ، وَأَبُو حَاتِمٍ ، وَغَيْرُهُمْ .
وَكَانَ ضَاطِطًا ، ، صَدُوقًا ، مُرْضِيًا ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ : أُمُّ الزُّهْرَةِ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، طَلَبَ الْحَدِيثَ ، وَكُتِبَ عَنْ يُونُسَ وَهَشَامٍ ، وَعُوفٍ ، وَغَيْرِهِمْ ، فَذَهَبَتْ كُتُبُهُ ، وَلَمْ يَبْقَ عَنْهُ إِلَّا كِتَابُ عَرَفٍ وَشَيْءٌ مِمَّا سَمِعَ لَابْنِ عَوْنٍ وَابْنَ جُرَيْجٍ وَأَشْعَثَ وَالتِّيمِي . قَالَ : وَمَاتَ بِبَغْدَادَ لَيْلَةَ الثَّلَاثَةِ لِعَشْرِ خُلُونٍ مِنْ شَوَّالِ سَنَةِ سِتِّ عَشْرَةٍ وَمِئَتَيْنِ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ابْنُهُ ، وَكَانَ رَجُلًا طَوَالًا ، أَسْمَرًا يَخْضِبُ بِالْحَنَاءِ .

طبقات ابن سعد ٣٣٩/٧ ، التاريخ الكبير ٢٤٦/٨ ، التاريخ الصغير ٣٣٦/٢ ، المرح والتعديل ١١٨/٩ ، ثقات ابن حبان (٥٩٠:٧) تاريخ بغداد ٩٤/١٤ - ٩٦ ، العبر ٣٧٠/١ ، الكاشف ٢٢٦/٣ ، ميزان الاعتدال ٣١١/٤ ، سير أعلام النبلاء (١٠: ١٢١) تهذيب التهذيب ٧٤/١١ ، خلاصة تهذيب الكمال : ٤١٤ .

يَوْمَ عَرَفَةَ يَعْرِفَهُ .

١٧٤٦٩ - قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، عَنْ مَالِكٍ : أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُنَا بِالْفِطْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ يَعْرِفَهُ فِي الْحَجِّ ، وَيَذْكُرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ مُفْطِرًا .

١٧٤٧٠ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : أَحَبُّ صَوْمٍ يَوْمَ عَرَفَةَ لِغَيْرِ الْحَاجِّ ، وَأَمَّا مَنْ حَجَّ فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُفْطِرَ لِيَقْوَى بِالْفِطْرِ عَلَى الدُّعَاءِ .

١٧٤٧١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، وَعُثْمَانَ [بْنِ أَبِي الْعَاصِ] : أَنَّهُمَا كَانَا يَصُومَانِ يَوْمَ عَرَفَةَ يَعْرِفَهُ ، فَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ فَقَدْ ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي هَذَا الْبَابِ .

١٧٤٧٢ - وَأَمَّا حَدِيثُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ فَرَوَى الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : سَمِعْتُ حُمَيْدًا يُحَدِّثُ عَنِ الْحَسَنِ ، قَالَ لَقَدْ رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ يَرُشُّ عَلَيْهِ مَاءً فِي يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَهُوَ صَائِمٌ .

١٧٤٧٣ - وَكَانَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهَ يَمِيلُ إِلَى صَوْمِهِ بِعَرَفَةَ وَغَيْرِ عَرَفَةَ .

١٧٤٧٤ - وَقَالَ قَتَادَةُ : وَلَا بَأْسَ بِهِ إِذَا لَمْ يَضْعَفْ عَنِ الدُّعَاءِ .

١٧٤٧٥ - وَكَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ : أَصُومُهُ فِي الشِّتَاءِ ، وَلَا أَصُومُهُ فِي الصَّيْفِ ،

١٧٤٧٦ - وَهَذَا لِإِنْ لَا يَضْعَفُهُ صَوْمُهُ عَنِ الدُّعَاءِ مَعَ الْحَرِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٤٤) باب ما جاء في صيام أيام منى (*)

٨٠٦ - مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ أَيَّامٍ مِنْهُ (١) .

٨٠٧ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ أَيَّامَ مِنْى ، يَطُوفُ . يَقُولُ : إِنَّمَا هِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ (٢) .

(*) المسألة - ٤٣٥ - صوم أيام منى ويوم عيد الأضحى ، والفطر : مكروه تحريماً عند الحنفية ، حرام لا يصح عند باقي الأئمة .

انظر في هذه المسألة : مغني المحتاج (١ : ٤٣) ، والمهذب (١ : ١٨٩) ، الدر المختار (٢ : ١١٤) ، مراقي الفلاح (١٠٦) ، القوانين الفقهية (١١٤) ، المغني (٣ : ١٦٣) ، كشاف القناع (٢ : ٣٩٩) .
(١) الموطأ : ٣٧٦ ، و « معرفة السنن والآثار » (٦ : ٩٠١٦) .

(٢) الموطأ : ٣٧٦ ، هكذا مرسلًا ، ورواه موصولًا : الإمام أحمد في « مسنده » (٣ : ٤٥٠ - ٤٥١) من طريق عبد الرحمن و عن سفيان ، عن عبد الله بن أبي بكر ، وسالم أبي النضر ، عن سليمان بن يسار ، به .

وعبد الله بن حذافة هو ابن قيس بن عدي ، أبو حذافة السهمي ، أحد السابقين . هاجر إلى الحبشة ، ونفذه النبي ﷺ رسولاً إلى كسرى . وله رواية يسيرة .

خرج إلى الشام مجاهداً ، فأسيرَ على قيسارية ، وحملوه إلى طاغيتهم ، فرأوده عن دينه ، فلم يفتن .

حدث عنه سليمان بن يسار ، وأبو وائل ، ومسعود بن الحكم ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن . قال البخاري : حديثه مرسل . وقال أبو بكر بن البرقي : الذي حفظ عنه ثلاثة أحاديث ليست بمتصلة .

وفاته في خلافة عثمان رضي الله عنه ، .

وترجمته في :

طبقات ابن سعد : ١٨٩/٤ ، طبقات خليفة : ٢٦ ، تاريخ خليفة : ١٤٢ ، التاريخ الكبير : =

٨٠٨ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ : يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى ^(١) .

٨٠٩ - عَنْ يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِي ، عَنْ أَبِي مُرَّةٍ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ أُخْتِ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِيهِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ فَوَجَدَهُ يَأْكُلُ . قَالَ فَدَعَانِي . قَالَ فَقُلْتُ لَهُ : إِنِّي صَائِمٌ . فَقَالَ : هَذِهِ الْأَيَّامُ الَّتِي نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهَا ، وَأَمَرَنَا بِفِطْرِهَا ^(٢) .

١٧٤٧٧ - قَالَ مَالِكٌ : هِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ .

١٧٤٧٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَّا حَدِيثُ أَبِي النَّضْرِ فَلَمْ يَخْتَلَفْ عَنْ مَالِكٍ فِي إِسْنَانِهِ فِي « الْمَوْطَأِ » .

= ٨/٥ ، المعارف : ١٣٥ ، تاريخ الفسوي : ٢٥٢/١ ، المرحم والتعديل : ٢٩/٥ ، المستدرك : ٦٣٠/٣ - ٦٣١ ، الاستيعاب : ٨٨٨/٣ ، أسد الغابة : ٢١١/٣ ، تهذيب الكمال : ٦٧٤ ، تاريخ الإسلام : ٨٨٨/٢ - ٨٨٩ ، سير أعلام النبلاء (١١:٢) تهذيب التهذيب : ١٨٥/٥ ، الإصابة : ٥٤/٦ .

(١) أخرجه مالك في كتاب الصيام رقم (٣٦) ، باب « صيام يوم الفطر والأضحى والدرهم » (٣٠٠:١) ، ومسلم في الصيام (٢٦٣١) من طبعتنا ص (٣٢٨:٤) ، باب « النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى » ، ويرقم (١٣٩ - ١١٣٨) ، ص (٧٩٩:٢) من طبعة عبد الباقي ، ورواه النسائي في الصيام من سننه الكبرى على ما في تحفة الأشراف (١٠ : ٢١٩) ، وموضعه في سنن البيهقي الكبرى (٢٩٧:٤) .

(٢) الموطأ : ٣٧٦ - ٣٧٧ ، وأخرجه الحاكم في « المستدرك » / (١ : ٤٣٥) من طريق الشافعي ، عن مالك ، وقال الذهبي « صحيح » ، وأخرجه البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (٦ : ٩٠١٣) عن الحاكم .

١٧٤٧٩ - [وأما حديث ابن يسار هذا ^(١) فَقَدْ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حِذَافَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُنَادِيَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ أَنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ .

١٧٤٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ السَّلَامِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سُفْيَانُ .. ، فَذَكَرَهُ ^(٢) .

١٧٤٨١ - قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : وَقَرَأْتُهُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ يَسَارٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ أَيَّامٍ مِنِّي .

١٧٤٨٢ - قَالَ ابْنُ مُهْدِيٍّ : وَلَا أَرَاهُ إِلَّا أَثْبَتَ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ .

١٧٤٨٣ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : « سِئْلَ يَحْيَى بْنُ مُعِينٍ عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَسَالِمِ أَبِي النَّضْرِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حِذَافَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [أَمَرَهُ ^(٣)] أَنْ يُنَادِيَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ » ؟ فَقَالَ : مُرْسَلٌ ^(٤) .

(١) الزيادة من « التمهيد » (٢١ : ٢٣١)

(٢) مسند أحمد (٣ : ٤٥٠ - ٤٥١) .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط في (ك)

(٤) ذكره في « التمهيد » (٢١ : ٢٣١) .

١٧٤٨٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : إِنَّمَا صَارَ مُرْسَلًا ؛ لِأَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ ^(١) لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حِذَافَةَ . وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا فَإِنَّهُ يَتَّصِلُ مِنْ غَيْرِ مَا وَجَّهَ وَ يَتَّصِلُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حِذَافَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حِذَافَةَ يَطُوفُ فِي مَنْى : « لَا تَصُومُوا هَذِهِ الْأَيَّامَ فَإِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَذَكَرِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » .

١٧٤٨٥ - وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا الْحَدِيثَ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ فِي « التَّمْهِيدِ » ^(٢) .

١٧٤٨٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَيَّامُ مَنْى هِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النَّهْرِ ، وَلَهَا ثَلَاثَةُ أَسْمَاءٍ ، يُقَالُ لَهَا : أَيَّامُ مَنْى لِإِقَامَةِ الْحَاجِّ بِهَا بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ لِرَمْيِ الْجِمَارِ ، وَيُقَالُ لَهَا : أَيَّامُ التَّشْرِيقِ .

١٧٤٨٧ - قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَشْرِيقِ لُحُومِ الضَّحَايَا وَالْهَدَايَا .

١٧٤٨٨ - وَهِيَ الْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ ^(٣) الَّتِي رَخَصَ لِلْحَاجِّ أَنْ يَتَّعَجَلَ مِنْهَا فِي يَوْمَيْنِ .

١٧٤٨٩ - وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنَّهَا أَيَّامُ مَنْى ، وَأَنَّهَا الْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ ^(*) .

(١) تقدمت ترجمته في (٣ : ٢٤٤٥) .

(٢) « التَّمْهِيد » (٢١ : ٢٣٢) .

(٤) في قول الله تعالى في الآية (٢٠٣) في سورة الحج :

﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾ .

(*) المسألة - ٤٣٦ - الأيام المعدودات هي الثلاثة التي بعد يوم النحر ، وليس يوم النحر منها ، فأيام النحر معدودات ، وأيام النحر معلومات . وروى نافع عن ابن عمر أن الأيام المعدودات ، والأيام =

١٧٤٩٠ - وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْأَيَّامِ الْمَعْلُومَاتِ ^(١) عَلَى قَوْلَيْنِ :

١٧٤٩١ - (أَحَدُهُمَا) : أَنَّهَا أَيَّامُ الْعَشْرِ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٢) ، وَبِهِ قَالَ

الشَّافِعِيُّ .

= المعلومات يجمعها أربعة أيام : يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، فيوم النحر معلوم غير معدود ، واليومان بعده معلومان معدودان ، واليوم الرابع معدود لا معلوم ؛ وهذا مذهب مالك وغيره .

وقال أبو حنيفة **والشافعي** : الأيام المعلومات العشر من أول يوم من ذي الحجة ، وآخرها يوم النحر لم يختلف قولهما في ذلك ، ورويا ذلك عن ابن عباس .

وروى الطحاوي عن أبي يوسف أن الأيام المعلومات أيام النحر ؛ قال أبو يوسف : روي ذلك عن عمر وعلي ، وإليه أذهب ؛ لأنه تعالى : ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ وحكى الكرخي عن محمد بن الحسن أن الأيام المعلومات أيام النحر الثلاثة : يوم النحر الأضحي ويومان بعده .

قال الكيا الطبري : فعلى قول أبي يوسف ومحمد لا فرق بين المعلومات والمعدودات ؛ لأن المعدودات المذكورة في القرآن أيام التشريق بلا خلاف ، ولا يشك أحد أن المعدودات لا تتناول أيام العشر ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ ، وليس في العشر حكم يتعلق بيومين دون الثالث .

وقد روي عن ابن عباس أن المعلومات العشر ، والمعدودات أيام التشريق ؛ وهو قول الجمهور . وقال ابن زيد : الأيام المعلومات عشر من ذي الحجة وأيام التشريق ، وفيه بعد ، لما ذكرناه ، وظاهر الآية يدفعه ، وجعل الله في الأيام المعدودات والمعلومات يدل على خلاف قوله ، فلا معنى للاشتغال به .

(١) في قوله تعالى في سورة الحج ، الآية (٢٨) :

﴿ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْبَاسِ الْفَقِيرِ ﴾ .

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري ، عن ابن عباس . الدر المنثور (٦ : ٣٨) طبعة دار الفكر .

١٧٤٩٢ - (والثاني) أنها يوم النحر ، ويومان بعده من أيام التشريق ، وهو قول علي^(١) ، وابن عمر^(٢) .

١٧٤٩٣ - وسنبين ذلك في كتاب الضحايا إن شاء الله^(٣) .

١٧٤٩٤ - ومما يدل ذلك على أن أيام منى ثلاثة أيام قول العرجي^(٤) .

(١) أخرج ابن المنذر عن الإمام علي - رضي الله عنه - قال : الأيام المعلومات : يوم النحر وثلاثة أيام بعده . الدر المنثور (٦ : ٣٨) .

(٢) أخرج ابن المنذر ، وابن أبي حاتم عن ابن عمر رضي الله عنه ، قال : الأيام المعلومات والمعدودات ، هن جميعهن أربعة أيام ، فالمعلومات : يوم النحر ، ويومان بعده ، والمعدودات : ثلاثة أيام بعد يوم النحر . الدر المنثور (٦ : ٣٨) .

(٣) في باب « النهي عن ذبح الضحية قبل اصراف الإمام » .

(٤) (العرجي) : هو عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي القرشي : شاعر غزل مطبوع ، ينحو نحو عمر بن أبي ربيعة ، كان مشغوفاً باللهو والصيد . وكان من الأدباء الظرفاء الأسخياء ، ومن الفرسان المعدودين ، صحب ، « مسلمة بن عبد الملك » في وقائعه بأرض الروم ، وأبلى معه البلاء الحسن .

وهو من أهل مكة ، ولقب بالعرجي لسكناه قرية « العرج » قرب الطائف ، ولم يكن له نباهة في أهله ، وكان أشقر أزرق ، جميل الوجه ، ذا نفقة كثيرة ، وباع أموالاً عظيمة ، وأطعم منها في سبيل الله تعالى حتى نفذ كل ذلك ، وكان قد اتخذ غلامين فإذا جاء الليل نصب قدوره وقام الغلامان يوقدان ، فإذا نام أحدهما قام الآخر ، فلا يزالان كذلك حتى يصبحا ، يقول : لعل طارقاً يطرق .

مات العرجي في حبس محمد بن هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك ، وكان والياً بمكة ، بعد أن ضربه ، وشهر به في الأسواق ؛ لأنه شُبِّهَ بأمه ليفضحه لا لجه كانت بينه وبينها ، وقال في حبسه قصيدته التي منها :

ما نَلْتَقِي إِلَّا ثَلَاثَ مِنِيْ

حَتَّى يَفْرُقَ بَيْنَنَا النَّفْرُ

١٧٤٩٥ - وَقَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ أَذْنَةَ^(١) :

نَزَلُوا ثَلَاثَ مِنِيْ مَنْزِلَ غِبْطَةٍ وَهُمْ عَلَى سَفَرٍ لِعَمْرِكَ مَا هُمُو

١٧٤٩٦ - وَقَدْ ذَكَرْنَا الشَّوَاهِدَ فِي هَذَا ، وَفِي اسْتِثْقَاكِ مِنِيْ فِي « التَّمْهِيدِ »^(٢) ،

وَلَمْ يَقُلْ لَهَا مِنِيْ ؟.

= كَأَنِّي لَمْ أَكُنْ فِيهِمْ وَسِطًا وَلَمْ تَكْ نَسَبَتِي مِنْ آلِ عَمْرٍو

أَضَاعُونِي وَأَيَّ فَيَ أَضَاعُوا لِيَوْمَ كَرِيهَةٍ وَسَدَادِ ثَغْرِ

كانت وفاته حوالي سنة (١٢٠) ، وترجمته في : الأغاني (٢٨٣: ١) ط . دار الكتب ، والشعر
والشعراء (٢٢٤) ، جمهرة الأنساب : ٧٧ ، وشرح الشواهد (١٧٦) ، وسمط اللاكبي (٤٢٢)
التنصيص (١٧٢ : ٣) وخزانة الأدب (١ : ٩٨) .

(١) هو عروة بن يحيى (ولقبه أذينة) بن مالك بن الحارث الليثي : شاعر غزل مقدم . من أهل المدينة .
وهو معدود من الفقهاء والمحدثين أيضاً . ولكن الشعر أغلب عليه . وهو القائل :

لَقَدْ عَلِمْتُ وَمَا الْإِسْرَافُ مِنْ خَلْقِي

أَنْ الَّذِي هُوَ رَزَقِي سَوْفَ يَأْتِينِي

أَسْعَى إِلَيْهِ فَيُعِينِي تَطَلُّبُهُ

وَلَوْ قَعَدْتُ أَتَانِي لَا يَعْنِينِي

وفاته سنة (١٣٠) ، وترجمته في :

الأغاني طبعة الساسي (٢١ : ١٠٥ - ١١١) وسمط اللاكبي ١٣٦ ورغبة الآمال (٢٣٨) ثم
(١٦٠ : ٣) ثم (٤ : ٦) والأمدى (٥٤) والتبريزي (١٤٣ : ٣) والشعر والشعراء (٢٢٥) وفوات الوفيات
(٣٤ : ٢) والموشح (٢١١ - ٢١٣) والمورد (٢ : ٣ : ٢١) .

(٢) (٢١ : ٢٣٤) .

١٧٤٩٧ - قَالَ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ^(١) : هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ مَنِيتُ الدَّمِّ ، إِذَا أَصَبَتْهُ .

١٧٤٩٨ - وَقَالَ أَبُو هِفَانٍ^(٢) : هُوَ مِنِّي وَهِيَ مِنِّي ؛ فَمَنْ ذَكَرَهُ ذَهَبَ إِلَى الْمَكَانِ ، وَمَنْ أَتَتْهُ ذَهَبَ إِلَى الْبُقْعَةِ .

١٧٤٩٩ - قَالَ : وَتُكْتَبُ فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا بِالْيَاءِ^(٣) .

١٧٥٠٠ - وَاجْتَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صِيَامُ أَيَّامٍ مِنِّي تَطَوُّعًا ، وَأَنَّهَا أَيَّامٌ لَا يَتَطَوَّعُ أَحَدٌ بِصِيَامِهَا ، إِلَّا شَيْءٌ يُرْوَى عَنْ الزُّبَيْرِ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ ، وَأَبِي طَلْحَةَ : أَنَّهُمْ كَانُوا يَصُومُونَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ تَطَوُّعًا ، وَفِي الْأَسَانِيدِ عَنْهُمْ ضَعْفٌ .

(١) هو محمد بن القاسم ، تقدمت ترجمته في (٦ : ٨٦٨٣) .

(٢) هو أبو هِفَانٍ الْمُهَازِمِيُّ (... - ٢٥٧) عبد الله بن أحمد بن حرب المهزبي العبدي : راوية ، عالم بالشعر والأدب من شعراء البصرة ، سكن بغداد ، وأخذ عن الأصمعي وغيره ، وكان مهتكًا فقيرًا ، يلبس ما لا يكاد يستر جسده .

من آثاره : « أخبار الشعراء » ، و « صناعة الشعر » ، و « أخبار أبي نواس » ، وترجمته في :

سمط اللالكى ٣٣٥ ، واللباب (٣ : ١٩٤) ، ، تاريخ بغداد (٩ : ٣٧٠) ، ونزهة الألباء (٢٦٧) ، لسان الميزان (٣ : ٢٤٩) ، إرشاد الأريب (٤ : ٢٨٨) ، معجم المؤلفين (٦ : ٢٣) ، الأعلام (٤ : ٦٥) .

(٣) أضاف في « التمهيد » (٢١ : ٢٣٤) أن أبا هِفَانٍ أنشد في تذكيره لبعض بني جمح

سقى منى ثم رواه وسأكنه ومن نوى فيه واهى الودق منبعق

وأنشد في تأنيثها للرجلي :

ليومنا بمنى إذ نحن ننزلها أنشد من يومنا بالمرج أو ملل

وروى ابن جريج ، عن عطاء قال : حَدَّثَنِي رَأْسُ الْعُقْبَةِ مِمَّا يَلِي مِنِّي إِلَى النَّحْرِ .

قال ابن جريج : حَدَّثَنِي إِذَا هِطَّتْ مِنْ وَادِي مُحَسَّرٍ فَأَصْعَدْتُ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ ، فَأَنْتَ فِي مِنِّي إِلَى الْعُقْبَةِ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعُقْبَةِ .

١٧٥٠١ - وَجُمُهورُ العلماءِ مِنْ أَهلِ الرَّأْيِ وَالْحَدِيثِ عَلَى كَرَاهِيَةِ ذَلِكَ .

١٧٥٠٢ - ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ ، عَنْ مَالِكٍ . قَالَ : لَا بَأْسَ بِسَرَدِ الصَّيَّامِ إِذَا أَفْطَرَ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَيَوْمَ الْفِطْرِ ، وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهَا .

١٧٥٠٣ - وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : لَا يَتَطَوَّعُ أَحَدٌ بِصِيَامِ أَيَّامٍ مَنَى لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِ أَيَّامٍ مَنَى .

١٧٥٠٤ - وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ مَالِكٍ : لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَصُومَ أَيَّامَ الذَّبْحِ الثَّلَاثَةِ وَلَا يَقْضِي فِيهَا صِيَامًا وَاجِبًا نَذْرًا ، وَلَا قَضَاءَ رَمْضَانَ ، وَلَا يَصُومُهَا إِلَّا الْمُتَمَتِّعُ وَحْدَهُ الَّذِي لَمْ يَصُمْ قَبْلَ عَرَفَةَ وَلَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ .

١٧٥٠٥ - قَالَ : وَأَمَّا آخِرُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَيَصَامُ إِنْ نَذَرَهُ رَجُلٌ أَوْ نَذَرَ صِيَامَ ذِي الْحِجَّةِ ، فَأَمَّا قَضَاءُ رَمْضَانَ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا يَفْعَلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ صَامَ قَبْلَ ذَلِكَ صِيَامًا مُتَابِعًا قَدْ لَزِمَهُ ؛ فَمَرَضَ ، ثُمَّ صَحَّ وَقَوِيَ عَلَى الصَّيَّامِ فِي هَذَا الْيَوْمِ يَنْبَغِي عَلَى الصَّيَّامِ الَّذِي كَانَ صَامَهُ ، فِي الظُّهَارِ أَوْ قَتْلِ النَّفْسِ خَطَأً ، وَأَمَّا قَضَاءُ رَمْضَانَ فَلَا يَصُومُهُ فِيهِ .

١٧٥٠٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَرَّقَ بَيْنَ الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فِي الصَّيَّامِ خَاصَّةً وَفِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ مِنْهَا إِلَّا مَا حَكَاهُ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .

١٧٥٠٧ - وَجُمُهورُ العلماءِ مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ وَالْأَثَرِ لَا يُجِيزُونَ صَوْمَ الْيَوْمِ الثَّالِثِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فِي قَضَاءِ رَمْضَانَ وَلَا فِي نَذَرٍ ، وَلَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ الصَّيَّامِ إِلَّا الْمُتَمَتِّعَ وَحْدَهُ فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ عَلَى مَا نَذَكَّرُهُ عَنْهُمْ فِي بَابِهِ فِي آخِرِ هَذَا

الكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (عز وجل) .

١٧٥٠٨ - وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ فِي أَيَّامٍ مِنْى «إِنَّهَا أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ وَذَكَرِ اللَّهُ (عز وجل) ، فَإِنَّ الْأَكَلَ وَالشُّرْبَ أَنَّهَا أَيَّامٌ لَا صِيَامَ فِيهَا ، وَأَمَّا الذِّكْرُ فَهُوَ بِعِنَى التَّكْبِيرِ عِنْدَ رَمَى الْجِمَارِ ، وَفِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ التَّكْبِيرُ بِإِثْرِ الصَّلَاةِ . وَسَيَأْتِي مَوْضِعُ ذِكْرِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (عز وجل) .

١٧٥٠٩ - وَأَمَّا نَهْيُهُ ﷺ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ النُّحْرِ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صِيَامُهُمَا لِتَأْذِرِ وَلَا مُتَطَوِّعٍ ، وَلَا يُقْضَى فِيهِمَا رَمَضَانُ ، وَلَا يُصَامَانِ فِي صِيَامِ التَّائِبِ^(١) .

(١) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (٢٣ : ٧٠) :

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ لِلْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ، وَلَمْ يَصُمْ قَبْلَ يَوْمِ النُّحْرِ ؛ وَلَمْ يَنْزِرْ صَوْمَهَا ، أَوْ صَوْمَ بَعْضِهَا ، فَذَكَرَ ابْنُ الْحَكَمِ عَنْ مَالِكٍ قَالَ : لَا بَأْسَ بِصِيَامِ الدَّهْرِ إِذَا أَفْطَرَ يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ النُّحْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، لَنْهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهَا . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : وَلَا يَتَطَوَّعُ أَحَدٌ بِصِيَامِ أَيَّامٍ مِنْى .

وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ قَالَ : لَا يَصَامُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ النُّحْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ قَالَ : لَا يَصُومُ أَحَدٌ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ النُّحْرِ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَصُومَ أَيَّامَ الذَّبْحِ الثَّلَاثَةِ ؛ قَالَ : وَأَمَّا الْيَوْمَانِ الذَّانِ بَعْدَ يَوْمِ النُّحْرِ ، فَلَا يَصُومُهُمَا أَحَدٌ مُتَطَوِّعًا وَلَا يُقْضَى فِيهِمَا صِيَامًا وَاجِبًا مِنْ نَذْرٍ وَلَا رَمَضَانَ ، وَلَا يَصُومُهُمَا إِلَّا الْمُتَمَتِّعُ الَّذِي لَمْ يَصُمْ فِي الْحَجِّ وَلَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ؛ قَالَ : وَأَمَّا آخِرُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَيَصَامُ إِنْ نَذَرَهُ رَجُلٌ ، أَوْ نَذَرَ صِيَامَ ذِي الْحِجَّةِ ؛ فَأَمَّا قَضَاءُ رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ ، فَلَا يَفْعَلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ صَامَ قَبْلَ ذَلِكَ صِيَامًا مُتَتَابِعًا فَمَرَضٌ ثُمَّ صَحَّ وَقَوِيَ عَلَى الصِّيَامِ فِي هَذَا الْيَوْمِ ، فَيَنْبَغِي عَلَى الصِّيَامِ الَّذِي كَانَ صَامَهُ فِي الظُّهَارِ أَوْ قَتَلَ النَّفْسَ .

وَأَمَّا رَمَضَانُ خَاصَّةً ، فَإِنَّهُ لَا يَصُومُهُ عَنْهُ .

١٧٥١ - وَالَّذِي يَصُومُهُمَا بَعْدَ عِلْمِهِ بِالنَّهْيِ الْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِ عَاصِرَ عِنْدَ الْجَمِيعِ ،
وَلَا صُحَابَنَا فِيمَنْ نَذَرَ صِيَامَ ذِي الْحِجَّةِ هَلْ يَقْضِيهِ يَوْمَ النُّحْرِ أَمْ لَا مَا قَدْ ذَكَّرْنَاهُ فِي
كِتَابِ الصِّيَامِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

= وقال الشافعي : في رواية الربيع والمازني : ولا يصام يوم الفطر ، ولا يوم النحر ، ولا أيام منى
فرضا ولا تطوعا ، ولو صامها متمتع لم يجد هديا لم يجز عنه بحال .

قال المزني : وقد قال مرة : يُجْزَى عَنْهُ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ ؛ وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ عَلَى الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا .
وقال أبو حنيفة وأصحابه وابن عليه : لا يصام يوم الفطر ولا يوم النحر ولا أيام التشريق على
حال ، ومن نذر صيامها لم يجز له وقضاها ، ولا يصومها المتمتع ولا غيره .

وقال الليث : لا يصوم أحد أيام منى متمتع ولا غيره ، والحجة لمذهب الليث ومن قال كقوله : إن
رسول الله ﷺ أمر مناديه فنأدى في أيام التشريق إنها أيام أكل وشرب ، ونهى عن صيامها ؛ وقد
علم أن في أصحابه من المتمتعين من يمكن أن يكون لا يجد هديا ، وحقيقة لنهي حمله على العموم
وإلا أن يتفق على أنه أريد به الخصوص .

وقد روي عن عمر وابن عباس أنهما نهيا المتمتع عن صيام أيام منى ؛ وقد أجمعوا على النهي عن
صيام يوم النحر ويوم الفطر نهى عموم ، فكذلك نهيه عن صيام أيام منى . هذه جملة ما احتج به
الكوفيون ومن قال بقولهم في ذلك .

ومن حجة من أجاز صيام أيام التشريق للمتمتع إذا لم يجد الهدى ، عموم قول الله - عز وجل -
فِي الْمَتَمَتِّعِ : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ ومعلوم أنها من أيام الحج ، لما فيها من
عمله . فبهذا قلنا : إن النهي خرج على التطوع بها ، كنهيه عن الصلاة بعد العصر والصبح على ما
ذكرناه - والحمد لله .

قال أبو عمر :

تحصيل مذهب مالك في صيام المتمتع إذا لم يجد الهدى ولم يصم الثلاثة الأيام في الحج - أنه
يصوم أيام التشريق ، وهو قول ابن عمر ، وعائشة ، وهو أحد قولي الشافعي ؛ قال مالك : فإن فاتته
صيام أيام التشريق ، صام العشرة كلها ، إذا رجع إلى بلاده وأجره ، وإن وجد هديا بعد رجوعه ،
أهدى ولم يصم .

(٤٥) باب ما يجوز من الهدى (*)

٨١٠ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَى جَمَلًا ، كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ ، فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ^(١) .

(*) المسألة - ٤٣٧ - الهدى : بدنة أو بقرة أو شاة ، وأدناه شاة . وقد يطلق الدم أو النسك على الهدى ، والمراد بالنسك أو الدم هو الذبيحة وهي الشاة ؛ لإجماع المسلمين على أن الشاة مجزئة في الفدية عن حلق الشعر أو قلم الظفر ونحو ذلك .

وأفضل الهدى : البدنة ثم البقرة ، ثم الضأن ، ثم المعز ؛ لما روي أن رسول الله ﷺ لما أحصر بالحديبية ، نحر البدن ، وكان يختار من الأعمال أفضلها .

والجزئى من الهدى بالاتفاق ؛ ما يجزئ في الأضحية ، هو الثني فصاعدا ، وهو عند الحنفية مثلا : ما تم له خمس سنين ، ومن البقر : ستان ، ومن الغنم سنة ومن المعز ما له ستان ، لكن يجزئ عندهم وعند الحنابلة الجذع من الضأن : وهو ما دون الثني ، وهو ماله ستة أشهر ، الحديث : « يجزئ الجذع من الضأن : أضحية » والهدى مثله .

ولا يجزئ في الهدى مقطوع الأذن أو أكثرها ، ولا مقطوع الذنب ، ولا اليد ولا الرجل ولا الذاهبة العين ، ولا العجفاء (كثيرة الهزال) ، ولا العرجاء التي لا تمشي إلى المنسك . الموضع الذي تذبح التناثك فيه) ؛ لأنها عيوب بينة .

والذكر والأنثى في الهدى سواء ، لأن الله تعالى قال : ﴿ والبدن جعلناها لكم من شعائر الله ﴾ ولم يذكر ذكرا ولا أنثى .

(١) الموطأ : ٣٧٧ ، وأخرجه أبو داود في المناسك ، ح (١٧٤٩) ، باب في الهدى ، قال : حدثنا النفيلي ، حدثنا محمد بن سلمة ، حدثنا محمد بن إسحاق (ح) ، وحدثنا محمد بن المنهال ، حدثنا يزيد بن زريع ، عن ابن إسحاق ، المعنى ، قال : قال عبد الله - يعنى ابن أبي نجيح - حدثني مجاهد ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ أهدى عام الحديبية في هدايا رسول الله ﷺ جملا كان لأبي جهل فى رأسه بُرَّةٌ فُضِيَّةٌ ، قال ابن منهال : بُرَّةٌ مِنْ ذَهَبٍ ، زاد النفيلي : ينيظ بذلك المشركين .

١٧٥١١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : وَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ . وَهُوَ خَطَأٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ مِنْ خَطَأِ الْيَدِ ، وَلَمْ يَرَوْهُ ابْنُ وَضَّاحٍ عَنْ يَحْيَى إِلَّا كَمَا رَوَاهُ سَائِرُ الرُّوَاةِ «لِلْمَوْطَأِ» عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ^(١) .

١٧٥١٢ - وَهَذَا الْحَدِيثُ يَسْتَنِدُ مِنْ وَجْهِهِ قَدْ ذَكَرْنَا بَعْضَهَا فِي «التَّمْهِيدِ»^(٢) مِنْهَا مَا .

١٧٥١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَيُّوبَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، قَالَ : وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ : حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَى عَامَ الْحَدِيثِ فِي هَدَايَاهُ جَمَلًا لِأَبِي جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ فِي أَنْفِهِ بَرَّةٌ مِنْ فِضَّةٍ لِيَغِيْظَ بِهِ الْمَشْرِكِينَ .

١٧٥١٤ - وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِسْمَانِ الْهَدَايَا وَاخْتِيَارِهَا وَأَنَّ الْجَمَلَ يُسَمَّى «بَدَنَةً» ، كَمَا أَنَّ النَّاقَةَ تُسَمَّى «بَدَنَةً» وَهَذَا الْاسْمُ مُشْتَقٌّ مِنْ عِظَمِ الْبَدَنِ

(١) أضاف المصنف في «التمهيد» (١٧ : ٤١٣) وَقَعَ عِنْدَنَا وَعِنْدَ غَيْرِنَا فِي كِتَابِ يَحْيَى فِي «الْمَوْطَأِ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ : مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، وَهَذَا مِنَ الْغُلَطِ الْبَيِّنِ ، وَلَا أَدْرِي مَا وَجْهِهِ ، وَلَمْ يَخْتَلَفِ الرُّوَاةُ لِلْمَوْطَأِ عَنْ مَالِكٍ - فِيمَا عَلِمْتُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا - أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمَوْطَأِ لِمَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، وَلَيْسَ لِنَافِعٍ فِيهِ ذِكْرٌ ، وَلَا وَجْهٌ لَذِكْرِ نَافِعٍ فِيهِ ، وَلَمْ يَرَوْهُ نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَطُّ شَيْعًا ، بَلْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ مَنْ يَصْلَحُ أَنْ يَرَوْهُ عَنْ نَافِعٍ : وَقَدْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ مَنْ هُوَ أَجَلُ مِنْهُ .

عندهم .

١٧٥١٥ - وفي هذا الحديث رد قول من زعم أن البدنة لا تكون إلا أنثى ،

١٧٥١٦ - وفيه إجازة هدي ذكور الإبل ، وهو أمر مجتمّع عليه عند الفقهاء .

١٧٥١٧ - وفيه ما يدل على أن الإبل في الهدايا أفضل من الغنم .

١٧٥١٨ - ولم يختلفوا في تأويل قول الله (عز وجل) : ﴿ فَمَا اسْتَسْرَمَ مِنْ

الْهَدْيِ ﴾ [البقرة : ١٦٩] أنه شاة . إلا ما روي عن ابن عمر أنه قال : بدنة دون بدنة ، وبقرة دون بقرة .

١٧٥١٩ - وأما استسمان الهدايا والضحايا ، الغلو في ثمنها ، واختيارها

فدأخل تحت عموم قوله (عز وجل) : ﴿ وَمَنْ يُعْظِمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ [الحج : ٣٢] .

١٧٥٢٠ - وسئل رسول الله ﷺ عن أفضل الرقاب ؟ فقال : « أغلاها ثمنًا »^(١) .

١٧٥٢١ - وهذا كله مداره على صحة النية ، قال رسول الله ﷺ : « الأعمال

باليئات »^(٢) .

(١) هذا الحديث أخرجه مالك في الموطأ : ٧٧٩ ، في كتاب العتق ، باب « فضل عتق الرقاب .. » وسنخرجه هناك - كما أخرجه البخاري في العتق ، ومسلم في الإيمان ، وابن ماجه في العتق ، والإمام أحمد في المسند - كما سيأتي .

(٢) أخرجه مالك في « الموطأ » (برواية الإمام محمد بن الحسن) برقم (٩٨٣) عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، قال : سمعت علقمة بن وقاص ، يقول : سمعت عمر ابن الخطاب ، يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول « إنما الأعمال بالنية » ، ومن طريق مالك =

= أخرجه البخاري (٥٤) في الإيمان : باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ، (٥٠٧٠) في النكاح : باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة فله ما نوى ، ومسلم (١٩٠٧) من طبعة عبد الباقي في الإمارة : باب قوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنية » وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال ، والنسائي ١ / ٥٨ في الطهارة : باب النية في الوضوء ، ١٥٨/٦ في الطلاق : باب الكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه ، والبيهقي في « السنن » ٢٣٥/٤ و ٣٣١/٦ .

وأخرجه الحميدي (٢٨) ، وأحمد ١ / ٢٥ ، والبخاري (١) باب كيف بدء الوحي ، و (٢٥٢٩) في العتق : باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه ، ومسلم (١٩٠٧) ، وأبو داود (٢٢٠١) في الطلاق : باب فيما عني به الطلاق والنيات ، وابن الجارود في « المنتقى » (٦٤) ، والبيهقي في « السنن » ٤١/١ و ٢٤١/٧ من طريق سفيان الثوري ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، به .

وأخرجه الطيالسي ص ٩ ، والبخاري (٣٨٩٨) في مناقب الأنصار : باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ، و (٦٩٥٣) في الحيل : باب ترك الحيل ، ومسلم (١٩٠٧) ، والبيهقي في « السنن » ٤١/١ من طريق حماد بن زيد ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، به .

وأخرجه أحمد ١ / ٤٣ ، ومسلم (١٩٠٧) ، وابن ماجه (٤٢٢٧) في الزهد : باب النية ، والبيهقي في « السنن » ٢٩٨١/١ و ١٤/٢ و ١١٢/٤ و ٣٩/٥ و ٣٤١/٧ ، والدارقطني ٥٠/١ ، والخطيب في « تاريخ بغداد » ٢٤٤/٤ من طريق يزيد بن هارون ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري . به .

وأخرجه البخاري (٦٦٨٩) في الأيمان والنذور : باب النية في الإيمان ، ومسلم (١٩٠٧) ، والترمذي (١٦٤٧) في فضائل الجهاد : باب ما جاء فيمن يقاتل رياءاً وللدنيا ، ومن طريق عبد الوهاب الثقفي ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، به .

وأخرجه مسلم (١٩٠٧) ، والنسائي ٥٨/١ في الطهارة : باب النية في الوضوء ، من طريق عبد الله بن المبارك ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، به .

وأخرجه مسلم (١٩٠٧) ، والنسائي ١٣/٧ في الأيمان والنذور : باب النية في اليمين ، ومن طريق أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، به .

وأخرجه مسلم (١٩٠٧) ، وابن ماجه (٤٢٢٧) من طريق الليث بن سعد ، عن يحيى الأنصاري ، به .

وأخرجه الطيالسي ص ٩ من طريق زهير بن محمد التميمي ، ومسلم (١٩٠٧) من طريق حفص =

١٧٥٢٢ - وَقَالَ اللَّهُ (عز وجل) : ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤها وَلَكِنَّ
يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ﴾ [الحج : ٣٧] .

١٧٥٢٣ - وَقَوْلُهُ : لِيَغِيْظَ بِهِ الْمُشْرِكِينَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هُوَ تَفْسِيرٌ لِهَذَا
الْحَدِيثِ .

١٧٥٢٤ - وَقَدْ قِيلَ : إِنْ جَمَلَ أَبِي جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ كَانَ مِنَ الصَّغِيَّاءِ الْخَالِصِ
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١) ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ سَهْمَهُ كَانَ فِي خُمْسِ الْغَنِيْمَةِ^(٢) ، وَاجِباً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ

= ابن غياث ، والدارقطني ٥٠/١ من طريق جعفر بن عون ، وأبو نعيم في الحلية ٤٢/٨ من طريق
إبراهيم بن أدهم وابن جريج ، وفي « أخبار أصبهان » ١١٥/٢ من طريق أبي حنيفة ، كلهم عن
يحيى بن سعيد الأنصاري ، به .

وقال عبد الرحمن بن مهدي : ينبغي لمن صنف كتاباً أن يبدأ فيه بهذا الحديث تنبيهاً للطالب على
تصحيح النية .

وقال البويطي : سمعت الشافعي يقول : يدخل في حديث الأعمال بالنيات ثلث العلم . انظر
« السنن » ١٤/٢ .

وقال القاضي عياض : روي عن أبي داود السجستاني قال : كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة
ألف حديث الثابت منها أربعة آلاف حديث ، وهي ترجع إلي أربعة أحاديث : قوله عليه السلام
« إنما العمال بالنيات » ، قوله : « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » ، وقوله : « الحلال بين والحرام
بين » ، وقوله : لا يكون المرء مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه وقد نظم هذا أبو الحسن طاهر
ابن مغفوز في بيتين فقال :

عمدة الدين عندنا كلمات أربع من كلام خير البرية

اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعينك واعمل بنية

(١) (الصغى) = هو شيء كان يصطفيه النبي ﷺ لنفسه ، أي يختاره من الغنيمة ، مثل : درع ،
وسيف .

(٢) سهم الرسول ﷺ : كان يأخذ منه الرسول كفايته لنفسه وعياله ويدخر منه مؤنة ، ثم يصرف
الباقى في مصالح المسلمين العامة كشراء الأسلحة ونحوها .

فِي كِتَابِ الْجِهَادِ .

٨١١ - مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً ، فَقَالَ : « ارْكَبْهَا » ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . إِنَّهَا بَدَنَةٌ . فَقَالَ : « ارْكَبْهَا . وَيْلَكَ » فِي الثَّانِيَةِ ، أَوْ الثَّلَاثَةِ ^(١) .

١٧٥٢٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ ذَكَّرْنَا فِي « التَّمْهِيدِ » الْاِخْتِلَافَ عَلَى أَبِي الزُّنَادِ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَالْاِخْتِلَافَ أَيْضًا فِي الْفَاطَةِ عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ ^(٢) .

(١) أخرجه مالك ٣٧٧/١ في الحج : باب ما يجوز من الهدي ، ومن طريقه : الإمام أحمد ٤٨٧/٢ ، والبخاري (١٦٨٩) في الحج : باب ركوب البدن فتح الباري (٥٣٦:٣) و (٢٧٥٥) في الوصايا : باب هل يتنفع الواقف بوقفه ، و (٦١٦٠) في الأدب : باب ما جاء في قول الرجل « ويملك » ، ومسلم في الحج ، ح ٣٧١ - (١٣٢٢) في طبعة عبد الباقي باب « جواز ركوب البدنة » ، وأبو داود (١٧٦٠) في المناسك : باب في ركوب البدن ، والنسائي ١٧٦/٦ في مناسك الحج : باب ركوب البدنة ، والبيهقي في السنن ٢٣٦/٥ وفي « معرفة السنن والآثار » (٧ : ١٠٨٩٤) عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

وأخرجه أحمد ٢٤٥/٢ و ٤٨١ ، وابن ماجه (٣١٠٣) في المناسك : باب ركوب البدن ، من طريق سفيان ، ومسلم في الموضع السابق من طريق المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي ، وأحمد ٢٥٤/٢ من طريق عبد الرحمن ، ثلاثهم عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة . وأخرجه أحمد ٢٧٨/٢ و ٤٧٨ ، والبخاري (١٧٠٦) في الحج : باب تقليد النعل ، من طريقين عن يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة ، عن أبي هريرة .

وأخرجه أحمد ٤٧٣/٢ - ٤٧٤ و ٥٠٥ من طريق عجلان مولى المشمعل ، عن أبي هريرة .

(٢) قال المصنف في « التَّمْهِيدِ » (١٨ : ٢٩٦ - ٢٩٧) :

هكذا يرويه أكثر الرواة عن مالك في الموطأ في الثانية أو في الثالثة ، ومن قال ذلك : عتيق بن يعقوب الزيري . وفتية ؛ وقال فيه ابن عبد الحكم : في الثالثة ، أو في الرابعة .

حدثناه خلف ، حدثنا ابن الورد ، حدثنا يوسف بن يزيد . حدثنا ابن عبد الحكم ، أخبرنا مالك =

١٧٥٢٦ - وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي رُكُوبِ الْهَدْيِ الْوَاجِبِ وَالْتِطَوُّعِ (*).

= فذكره بإسناده هكذا .

قال مالك في هذا الحديث عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، وخالفه ابن عيينة ، فقال فيه عن أبي الزناد ، عن موسى بن أبي عثمان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

حدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد ، قال حدثنا أحمد بن مطرف ، قال حدثنا سعيد بن عثمان الأعنقي ، قال حدثنا إسحاق بن إسماعيل العثماني الأيلي ، قال حدثنا سفيان بن عيينة . عن أبي الزناد ، عن موسى بن أبي عثمان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : مر النبي - ﷺ - برجل يسوق بدنة ، فقال : اركبها ، فقال : إنها بدنة يا رسول الله ، فقال : ويملك اركبها .

(*) المسألة - ٤٣٨ - يجوز الانتفاع بالهدي عند الضرورة أو الحاجة ، فقال المالكية : يجوز له ركوبه إن احتاج إليه ، ويندب عدم ركوبه والحمل عليه بلا عذر ، بل يكره ، فإن اضطر لركوبه لم يكره ، ولا يشرب من اللبن وإن فضل عن الفصيل .

وقال الحنفية : من ساق بدنة ، فاضطر إلى ركوبها أو حمل متاعه عليها ، ركبها وحملها ، وإن استغنى عن ذلك لم يركبها ، لأنه جعلها خالصا لله ، فلا ينبغي أن يصرف لنفسه شيئا من عينها أو منافعتها إلى أن تبلغ محلها ، ولقوله ﷺ : « اركبها بالمعروف إذا أجمعت إليها حتى تجد ظهرا » . وإذا ركبها أو حملها ، فانتقصت فعلية ما انتقص منها . وإن كان لها لبن لم يحلبها ؛ لأن اللبن متولد منها ، وينضح ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن عنها ، إن قرب محلها ، وإلا حلبها وتصدق بلبنها كيلا يضر ذلك بها ، وإن صرفه لنفسه ، تصدق بمثله أو قيمته ؛ لأنه مضمون عليه . وقال الحنابلة : له ركوب الهدى على وجه لا يضر به ؛ لما روى أبو هريرة وأنس : « أن رسول الله ﷺ رأى رجلا يسوق بدنة ، فقال : اركبها ، فقال : يا رسول الله . إنها بدنة ؛ قال اركبها ، ويملك - في الثانية أو الثالثة - وللمهدي شرب لبن الهدى ؛ لأن بقاءه في الضرع يضر به ، فإذا كان ذا ولد لم يشرب إلا ما فضل عن ولده . وهذا هو الراجح لدي .

وقال الشافعية : للمحتاج دون غيره أن يركب الهدى المنثور ويشرب من لبنه ما فضل عن ولده ، ولو تصدق به ، كان أفضل ، ولو كان عليه صوف لا منفعه له في جزءه ؛ ولا ضرر عليه في تركه ، لم يجوز له جزءه ، وإن كان عليه في بقاءه ضرر ، جاز له جزءه ، ويتنفع به ، فلو تصدق به كان أفضل .

١٧٥٢٧ - فَمَذَهَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّ رُكُوبَهُ جَائِزٌ مِنْ ضَرُورَةٍ وَغَيْرِ ضَرُورَةٍ .

١٧٥٢٨ - وَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَ ذَلِكَ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « ارْكَبْهَا » .

١٧٥٢٩ - وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ [إِلَى] ^(١) أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِرُكُوبِ الْهَدْيِ

عَلَى كُلِّ حَالٍ عَلَى ظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ .

١٧٥٣٠ - وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُهُمْ ،

وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ : كَرَاهِيَةُ رُكُوبِ الْهَدْيِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ .

١٧٥٣١ - وَكَذَلِكَ كَرِهَ مَالِكٌ شُرْبَ لَبَنِ الْبَدَنَةِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ رِيِّ فَصِيلِهَا .

قَالَ : فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٧٥٣٢ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ : إِنْ نَقَصَهَا الرُّكُوبُ أَوْ شَرَبَ لَبَنَهَا فَعَلَيْهِ

قِيمَةُ مَا شَرَبَ مِنْ لَبَنِهَا ، وَقِيمَةُ مَا نَقَصَهَا الرُّكُوبُ .

١٧٥٣٣ - وَحُجَّةٌ مَنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذَهَبَ أَنَّ مَا خَرَجَ لِلَّهِ فَغَيْرُ جَائِزٍ الرَّجُوعُ فِي

شَيْءٍ مِنْهُ وَلَا الْإِنْتِفَاعُ ، فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ جَازَ لَهُ لِحَدِيثِ جَابِرٍ فِي ذَلِكَ .

١٧٥٣٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ :

حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ،

عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ، قَالَ : سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رُكُوبِ

الْهَدْيِ ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أَلْجِئْتَ إِلَيْهَا

حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا^(١)

١٧٥٣٥ - وَحُجَّةُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَذِنَ فِي رُكُوبِ الْهَدْيِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ بَيِّنًا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِيمَا يَخْرُجُ لِلَّهِ ، وَلَوْ وَجَبَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ لِنَبِيِّهِ ﷺ فَهُوَ بَيِّنٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى مُرَادُهُ ، وَقَدْ سَكَتَ عَنْ إِجَابِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَمَا سَكَتَ عَنْ ذَلِكَ فَهُوَ عَفْوٌ مِنْهُ وَالذِّمَّةُ بَرِيئَةٌ إِلَّا بَيِّنِينَ .

١٧٥٣٦ - وَأَمَّا قَوْلُهُ « وَيَلِك » فَمَخْرَجُهُ الدُّعَاءُ عَلَيْهِ إِذَا أَمَى مِنْ رُكُوبِهَا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ ، وَقَالَ لَهُ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُ أَنَّهَا بَدَنَةٌ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ لَهُ : الْوَيْلُ لَكَ فِي مُرَاجَعَتِكَ أَيَّامِي فِيمَا لَا تَعْرِفُ وَأَعْرِفُ^(٢) .

(١) أخرجه مسلم في الحج ، ح (٣١٥٦) في طبعتنا ، باب « جواز ركوب البدنة للمهدة لمن احتاج إليها » ، ويرقم : ٢٧٥ - (١٣٢٤) في طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في المناسك (١٧٦١) ، باب « في ركوب البدنة » (٢ : ١٤٧) ، والنسائي في الحج (٥ : ١٧٧) باب « ركوب البدن بالمعروف » ، والإمام أحمد (٣ : ٣٢٤) ، والبيهقي في السنن (٥ : ٢٣٦) ، وفي « معرفة السنن » (٧ : ١٠٨٩٧) .

(٢) قال القرطبي قالها له تأديبا لأجل مراجعته له مع عدم خفاء الحال عليه .

وقال القرطبي : ويحتمل أن يكون فهم عنه أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية في السائبة وغيرها فزجره عن ذلك فعلى الحالتين هي إنشاء ورجحه عياض وغيره وقالوا والأمر ههنا وإن قلنا إنه للإرشاد لكنه استحق الذم بتوقفه عن امتثال الأمر والذي يظهر أنه ما ترك عنادا ويحتمل أن يكون ظن أنه يلزمه غرم بركوبها أو أثم وأن الاذن الصادر له بركوبها إنما هو للشفقة عليه فتوقف فلما أغلظ له بادر إلى الامتثال وقيل لأنه كان أشرف على هلكة من الجهد وويل كلمة تقال لمن وقع في هلكة فالمعنى أشرفت على الهلكة فأركب فعلى هذا هي إخبار وقيل هي كلمة تدعّم بها العرب كلامها ولا تقصد معناها كقولهم لا أم لك ويقويه ما تقدم في رواية أحمد ويحك بدل ويلك وقال الهروي ويل كلمة تقال لمن وقع في هلكة يستحقها ويح لمن وقع في هلكة لا يستحقها وفي التوضيح ويلك مخرجه مخرج الدعاء عليه من غير قصد إذا أوى من ركوبها أول مرة وقال لها إنها =

١٧٥٣٧ - وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ ^(١) يَقُولُ : وَيْلَكَ كَلِمَةُ عَذَابٍ : وَيُوحَكَ كَلِمَةُ

رَحْمَةٍ .

وَذَكَرَ مَالِكٌ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ

٨١٢ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ؛ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ : إِذَا اضْطُرُّرْتَ إِلَى بَدَنَتِكَ فَارْكَبْهَا رُكُوبًا غَيْرَ فَادِحٍ وَإِذَا اضْطُرُّرْتَ إِلَى لَبَنِهَا ، فَاشْرَبْ بَعْدَمَا يَرَوِي فَصِيلُهَا . فَإِذَا نَحَرَتْهَا فَانْحَرِ فَصِيلَهَا مَعَهَا ^(٢) .

١٧٥٣٨ - قَالَ أَبُو عَمَرَ : قَوْلُ عُرْوَةَ حَسَنٌ جِدًّا ، يُؤَيِّدُهُ الْأَثَرُ وَالنَّظَرُ .

٨١٣ - مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُهْدِي فِي الْحَجِّ بَدَنَتَيْنِ بَدَنَتَيْنِ . وَفِي الْعُمَرَةِ بَدَنَةً بَدَنَةً . قَالَ : وَرَأَيْتُهُ فِي الْعُمَرَةِ يَنْحَرُ بَدَنَةً . وَهِيَ قَائِمَةٌ فِي دَارِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ ^(٣) . وَكَانَ فِيهَا مَنْزِلُهُ . قَالَ : وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ طَعَنَ فِي لَبَّةٍ بَدَنَتِهِ ، حَتَّى خَرَجَتْ الْحَرْبَةُ مِنْ تَحْتِ

= بدنة وكان عليه السلام يعلم ذلك فخاف أن لا يكون علمه فكانه قال له الويل لك في مراجعتك إياي فيما لا تعرف وأعرف .

وكان الأصمعي يقول ويل كلمة عذاب ويوح كلمة رحمة .

وقال سيبويه ويح زجر لمن أشرف على هلكة .

وفي الحديث « ويل واد في جهنم » .

(١) تقدمت ترجمته في (٥٦٩٦) .

(٢) الموطأ : ٣١٨ .

(٣) هو خالد بن أسيد بن أبي العاص بن أمية ، وهو أخو : عتاب ، أمير مكة ، وجد أمية بن عبد الله بن خالد ، أسلم يوم الفتح ، وأقام بمكة ، وكان من المؤلفة ، وكان جزاراً .

كَتَفَهَا^(١).

١٧٥٣٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : فِي هَذَا الْخَبَرِ مِنَ الْفِقْهِ أَنَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَطَوَّعَ مِنَ الْهَدْيِ بِمَا شَاءَ ، وَيَسُوقَ مِنْهُ مَا شَاءَ .

١٧٥٤٠ - وَقَدْ سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ مِائَةَ بَدَنَةٍ وَجَعَلَهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)^(٢) .

١٧٥٤١ - وَكَانَ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ^(٣) .

(١) الموطأ : ٣٧٨ .

(٢) الحديث عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ مَعَهُ مِائَةَ بَدَنَةٍ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ نَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِينَ ، ثُمَّ أَعْطَى عَلِيًّا فَنَحَرَ مَا غَيْرَ مِنْهَا .

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي بَابِ بَيَانِ وَجْهِهِ الْإِحْرَامِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ فِي صِفَةِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٠٥) فِي الْمَنَاسِكِ : بَابُ صِفَةِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٧٤) فِي الْمَنَاسِكِ : بَابُ حُجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٩٠٦/٥) مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عِمَارٍ ، عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرٍ .

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٩٠٦/٥) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيِّ ، وَعِثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشْقِيِّ ، وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، بِهِ .

(٣) الحديث رَوَاهُ شُعْبَةُ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ فَرَأَيْتُهُ وَأَضِيعًا قَدَمَهُ عَلَى صَفَاحِهِمَا يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ ، فَلَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَضَاحِيِّ ، ح (٥٥٥٨) ، بَابُ مَنْ ذَبَحَ الْأَضَاحِي بِيَدِهِ ، فَتَحَ الْبَارِي (١٨:١٠) ، وَمُسْلِمٌ فِي الْأَضَاحِيِّ ، ح (٤٩٩٨ ، ٤٩٩٩) ، بَابُ اسْتِحْبَابِ الضَّحِيَّةِ وَذَبْحِهَا مُبَاشَرَةً بِلا تَوَكُّلٍ ، وَالتَّسْمِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ (٦ : ٤٦١) مِنْ تَحْقِيقِنَا . وَالنَّسَائِيُّ فِي الْأَضَاحِي (٧ : ٢٣٠) ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْأَضَاحِيِّ ، [(٣١٢٠ ، ٣١٥٥) بَابُ أَضَاحِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، بَابُ مَنْ ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ بِيَدِهِ (٢ : ١٠٤٣ ، ١٠٥٤) ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣ : ٩٩ ، ١١٥ ، ١٧٠ ، ١٨٣) وَالِدَارِمِيُّ (٧٥:٢) ، وَالطَّلَالِيُّ (١٩٦٨) ، وَمَوْضِعُهُ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (٢٣٨:٥) .

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ ، عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ ، عَنْ أَنَسٍ لَمْ يَخْرُجْهُ أَحَدٌ مِنَ الشُّيُوخِ السَّتَةِ =

١٧٥٤٢ - وَأَمَّا نَحْرُهُ بُدْنُهُ قَائِمَةً فِيهِ السَّنَةُ ، تَنَحَّرُ الْبُدْنُ قِيَامًا لِقَوْلِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) ﴿ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٌ ﴾ [الحج : ٣٦] ، وَالصَّوَّافُ الَّذِي قَدْ صُفَّتْ قَوَائِمُهَا . وَمَنْ قَرَأَ (صَوَافًا) فَإِنَّهُ يُرِيدُ : قَائِمَةً عَلَى ثَلَاثِ قَوَائِمٍ وَمَنْ قَرَأَ (صَوَافِي) أَرَادَ : خَالِصَةً لِلَّهِ .

١٧٥٤٣ - وَالْإِخْتِيَارُ عِنْدَ الْجَمِيعِ أَنْ لَا تَنَحَّرُ الْبُدْنَةُ إِلَّا قَائِمَةً إِلَّا أَنْ تَمْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَا أَظُنُّهُمْ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - اسْتَحَبُّوا نَحْرَهَا قِيَامًا إِلَّا لِقَوْلِهِ (عَزَّ وَجَلَّ) : ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الحج : ٣٦] ، أَيْ سَقَطَتْ عَلَى جَنْبِهَا إِلَى الْأَرْضِ .

١٧٥٤٤ - وَأَمَّا نَحْرُهُ فِي مَنْزِلِهِ فِي دَارِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ فَإِنَّ مَكَّةَ كُلَّهَا مَنَحَرٌّ ، يَنَحَّرُ مِنْهَا حَيْثُ شَاءَ فِي الْعُمْرَةِ ، وَمِنْهُ مَنَحَرٌّ فِي الْحَجِّ .

١٧٥٤٥ - وَأَمَّا طَعْنُهُ فِي لَبَةِ بُدْنِهِ ، فَهُوَ مَوْضِعُ النَّحْرِ .

١٧٥٤٦ - وَلَا خِلَافَ أَنْ نَحَرَ الْإِنْسَانِ يَدِيهِ لِمَا يَنَحَّرُ مِنْ هَدْيِهِ وَذَبْحِهِ لِمَا يَذْبَحُ مِنْهُ أَفْضَلُ مِنْ أَنْ يُؤْلِيَهُ غَيْرَهُ عِنْدَ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ بَعْضَ

= (يعني من حديث عبد الوهاب ، عن حميد ، عن أنس) وأخرجه أحمد (٧٨:٣) ، والنسائي (٧) : ٢١٩ - ٢٢٠) من طريق ، عن حميد ، عن ثابت ، عن أنس .

ومن طريق حميد الطويل ، عن ثابت ، عن أنس أخرجه البخاري في العيدين ، ح (٩٥٤) ، باب الأكل يوم النحر . الفتح (٢ : ٤٤٧) ومواضع أخرى من كتاب الأضاحي . ومسلم في الأضاحي ، ح (٤٩٨٩ - ٤٩٩١) ، باب « استحباب الضحية ... » ، والنسائي في الصلاة (٣ : ١٩٣) ، باب ذبح الإمام يوم العيد وعدد ما يذبح ، وأعادته في الأضاحي (٧ : ٢٢٣) ، باب ذبح الضحية قبل الإمام . وابن ماجه في الأضاحي ، ح (٣١٥١) ، باب النهي عن ذبح الأضحية قبل الصلاة (٢ : ١٠٥٣) .

ومن طريق ابن سيرين عن أنس ، وأخرجه النسائي في الأضاحي (٧ : ٢١٩) باب « الكباش » .

هَدْيِهِ بِيَدِهِ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، وَوَلَى عَلِيًّا نَحَرَ سَائِرِهِ ، وَكَانَ قَدْ أَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ (*).

١٧٥٤٧ - وَكَانَ مَالِكُ (رَحِمَهُ اللَّهُ) يُشَدِّدُ فِي أَنْ لَا يَذْبَحُ وَلَا يَنْحَرُ لِلْمَرْءِ غَيْرَهُ ضَحِيَّتُهُ وَلَا بَدَنَتُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَنْ يُرِيدُ كِفَايَتَهُ وَيَقُومُ لَهُ مَقَامَ نَفْسِهِ .

١٧٥٤٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ .

١٧٥٤٩ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ : حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ . قَالَا :

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : أَتَيْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَحَدَّثَنِي أَنَّ جَمَاعَةَ الْهَدْيِ الَّتِي أَتَى بِهَا عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ ، وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةً ، فَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا بِيَدِهِ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ ، وَأَعْطَى عَلِيًّا فَنَحَرَ مَا غَبَرَ وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِيَضْعَةٍ فَجَعَلَتْ فِي قَدَرٍ ، فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا

(*) المسألة - ٤٣٩ - الأفضل عند الجمهور في البدن : النحر ، وفي البقر والغنم : الذبح ، والأولى بالاتفاق أن يتولى الإنسان ذبح الهدى بنفسه إن كان يحسن ذلك ؛ لأنه قربة ، والعمل بنفسه في القربات أولى لما فيه من زيادة الخشوع ، إلا أنه يقف عند الذبح إذا لم يذبح بنفسه ؛ لأن النبي ﷺ نحر هديه بيده .

وقال جابر : « نحر رسول الله ﷺ ثلاثًا وستين بدنة بيده ، ثم أعطى عليًا ، فنحر ما غبر » . وإن ذبح الهدى غير صاحبه أجزأه ، والمستحب أن يشهد ذبحه ، لما روي أن النبي ﷺ قال لفاطمة : « احضري أضحتك يغفر لك بأول قطرة من دمها » .

والأفضل أن يتولى تفريق اللحم بنفسه ؛ لأنه أحوط وأقل للضرر على المساكين ، وإن خلى بينه وبين المسكين جاز ، لقوله عليه السلام : « من شاء اقتطع » .

ويباح للفقراء الأخذ من الهدى إذا لم يدفع إليهم ، إما بالإذن الصريح لفظًا لحديث « من شاء اقتطع » أو بالإذن دلالة كالتخلية بينهم وبينه .

وَشَرِبَا مِنْ مَرَقِهَا^(١) .

١٧٥٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَا خُرُوجُ الْحَرْبَةِ مِنْ تَحْتِ كَتَفِ الْبَدَنَةِ فَدَالٌ عَلَى قُوَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (رضي الله عنه) ، وَكَانَ هُوَ وَأَخُوهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يُشْبِهَانِ آبَاهُمَا فِي الْقُوَّةِ وَالْجَلْدِ وَأَعْظَمِ الْخَلْقِ .

٨١٤ - مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَهْدَى جَمَلًا ، فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ^(٢) .

١٧٥٥١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَا بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَى جَمَلًا كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ فِي حَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ ، تَأْسِيًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَامْتِثَالًا لِفِعْلِهِ .

١٧٥٥٢ - وَهَذَانِ الْخَبْرَانِ يَدُلَّانِ عَلَى أَنَّ هَدْيَ النَّاسِ كَانَ فِي النَّوْقِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الْجِمَالِ . وَكَذَلِكَ رَأَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَاسْتَحَبَّ أَنْ تَكُونَ الْبَدَنَةُ أَثْنَى . وَذَلِكَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّ اسْمَهَا عِنْدَهُمْ مُشْتَقٌّ مِنْ عِظَمِ الْبَدَنِ ، وَقَدْ يُسَمَّوْنَ الْبَقَرَةَ بَدَنَةً ؛ لِأَنَّهَا أَعْظَمُ بَدَنًا مِنَ الشَّاةِ .

٨١٥ - مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِي^(٣) ؛ أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عِيَّاشٍ بْنَ

(١) تقدم في (١٧٥٤٠) .

(٢) للموطأ : ٣٧٨ .

(٣) أبو جعفر القاري هو أحد الأئمة العشرة في حروف القراءات ، واسمه يزيد بن القعقاع المدني . تلا على مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي ، وذكر جماعة أنه قرأ أيضاً على =

أَبِي رَيْبَعَةَ ^(١) الْمَخْزُومِيَّ أَهْدَى بَدَنَتَيْنِ . إِحْدَاهُمَا بُخْتِيَّةٌ ^(٢) .

١٧٥٥٣ - وَهَذَا الْخَبَرُ لَيْسَ فِيهِ لِلْقَوْلِ مَدْخَلٌ ؛ لِأَنَّ مَا مَضَى يُوضِّحُهُ وَيُغْنِي عَنْ الْقَوْلِ فِيهِ ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْبَدَنَ فِي الْهَدَايَا أَفْضَلُ مِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الضُّحَايَا .

= أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ أَخْلَدِهِمْ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ، وَقَدْ صَلَّى بِابْنِ عَمْرِو . وَحَدَّثَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهُوَ نَزَرُ الرِّوَايَةِ ، لَكِنَّهُ فِي الْإِقْرَاءِ إِمَامٌ . قِيلَ : تَصَدَّرَ لِلْأَدَاءِ مِنْ قَبْلِ وَقْعَةِ الْحَرَّةِ ، وَيُقَالُ : تَلَا عَلَى زَيْدٍ بِنِ ثَابِتٍ وَلَمْ يُدْرِكْهُ . قَرَأَ عَلَيْهِ نَافِعٌ ، وَسَلِيمَانُ بْنُ مُسْلِمٍ بِنِ جُمَازٍ ، وَعِيسَى بْنُ وَرْدَانَ ، وَطَائِفَةٌ وَحَدَّثَ عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَالدَّرَّاورِدِيُّ ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بِنِ أَبِي حَازِمٍ .

وَوَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالتَّنَائِي ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : كَانَ يُقْرَأُ قَبْلَ وَقْعَةِ الْحَرَّةِ ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْهُ . وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ : قَالَ لِي سُلَيْمَانُ بْنُ مُسْلِمٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو جَعْفَرٍ أَنَّهُ كَانَ يُقْرَأُ قَبْلَ الْحَرَّةِ ، وَكَانَ بِمَسِكَ الْمُصْحَفِ عَلَى مَوْلَاهُ ، قَالَ : وَكَانَ مِنْ أَقْرَأِ النَّاسِ ، وَكَنتُ أَرَى كُلَّ مَا يَقْرَأُ ، وَأَخَذْتُ عَنْهُ قِرَاءَتَهُ . وَأَخْبَرَنِي أَبُو جَعْفَرٍ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمَةَ مَسَحَتْ عَلَى رَأْسِهِ ، وَدَعَتْ لَهُ . وَعَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَادٍ : سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ : مَتَى عَلِمْتَ الْقُرْآنَ ؟ قَالَ : زَمَنَ مُعَاوِيَةَ . وَقَالَ نَافِعُ الْقَارِي : كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ ، يَقُومُ اللَّيْلَ ، فَإِذَا أَقْرَأَ يَنْتَعِسُ ، فَيَقُولُ لَهُمْ : ضَعُوا الْحَصَى بَيْنَ أَصَابِعِي وَضُمُّوْهَا ، فَكَانُوا يَقْعِلُونَ ذَلِكَ ، وَالنَّوْمُ يَغْلِبُهُ .

وفاته سنة (١٢٧) ، مترجم في :

طبقات ابن سعد ٣٥٢/٦ ، طبقات خليفة : ٢٦٢ ، تاريخ خليفة : ٤٠٥ ، التاريخ الكبير ٣٥٣/٨ ، ٣٥٤ ، المرحم والتعديل ٢٨٤/٩ ، تهذيب الكمال : ١٥٩٣ ، تاريخ الإسلام ١٨٨/٥ ، وفيات الأعيان ٢٧٤/٦ ، طبقات القراء ٣٨٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٥٨/ ١٢ ، شذرات الذهب ١٧٦/١ .

(١) صحابي ولد بأرض الحبشة ، ترجمته في الاستيعاب (٣: ٩٦١) ، وأسد الغابة (٣ : ٣٦٠) ، وفتحات ابن حبان (٣ : ٢١٨) ، والإصابة (٤ : ١١٦) .

(٢) الموطأ : ٣٧٨ .

٨١٦ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : إِذَا نُتِجَتْ النَّاقَةُ ، فَلْيَحْمِلْ وَلَدَهَا حَتَّى يُنْحَرَ مَعَهَا . فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ لَهُ مُحْمِلٌ ، حَمِلَ عَلَى أُمِّهِ حَتَّى يُنْحَرَ مَعَهَا^(١) .

١٧٥٥٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ أَنَّ النَّاقَةَ إِذَا قَلَدَتْ وَهِيَ حَامِلٌ ثُمَّ وَلَدَتْ أَنَّ وَلَدَهَا حُكْمُهُ فِي النُّحْرِ كَحُكْمِهَا ؛ لِأَنَّ تَقْلِيدَهَا إِخْرَاجٌ لَهَا مِنْ مِلْكٍ مُقْلَدِهَا لِلَّهِ تَعَالَى ، وَكَذَلِكَ إِذَا نَذَرَ نَحْرَهَا وَهِيَ حَامِلٌ وَلَمْ يَقْلُدْهَا .

١٧٥٥٥ - وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَى رُكُوبَ الْبِدَنَةِ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَيِّحْ حَمْلَ وَلَدِهَا عَلَيْهَا إِلَّا إِذَا لَمْ يُوْجَدْ لَهُ مُحْمِلٌ غَيْرُهُ ، وَلَمَّا لَزِمَهُ لِلْهَدْيِ لَزِمَهُ حَمْلُهُ حَتَّى يَبْلُغَهُ مَحَلُّهُ ، فَكَذَلِكَ يَلْزِمُهُ أَنْ يَصْنَعَ بِالْفَصِيلِ فِي حَمْلِهِ عَلَى غَيْرِ أُمِّهِ إِذَا قَدَرَ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ لَمْ يَكْلِفْ أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى رَقَبَتِهِ وَكَانَ لَهُ أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَى أُمِّهِ كَمَا يَحْمِلُ نَفْسَهُ عَلَيْهَا ، وَبِاللَّهِ تَوْفِيقُنَا .

(٤٦) باب العمل في الهدى حين يساق (*)

٨١٧ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَهْدَى

(*) المسألة - ٤٤٠ - التقليد : أن يعلق في عتق الهدى قلادة . مضفورة من حبل أو غيره ، ويعلق بها نملان أو نعل .

والإشعار : أن يشق سنم البدنة الأيمن عند الشافعية والحنابلة ، أو الأيسر عند المالكية ، ويقول حينئذ : الإشعار : « بسم الله والله أكبر » . والتقليد : هو المستحب بالاتفاق ، أما الإشعار فمختلف فيه .

فقال الحنفية : الإشعار مكروه ؛ لأنه مثله ، فكان غير جائز ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن تعذيب الحيوان ، ولأنه لإلام فهو كقطع عضو منه :

ولا يجب التعريف بالهدايا : وهو إحضارها عرفة ، فإن عرف بهدي المتعة والقرآن والتطوع ، فحسن ؛ لأنه يتوقف يوم النحر ، فعسى ألا يجد من يمسكه ، فيحتاج إلى أن يعرف به ، ولأنه دم نسك ، ومنه على التشهير ، بخلاف دماء الكفارات ، فإنه يجوز ذبحها قبل يوم الجناية ، فالستر بها أليق .

ويقلد هدي التطوع والقرآن إذا كان من الإبل والبقر ؛ لأنه دم نسك ، فيليق به الإظهار والشهرة ، تعظيماً لشعائر الإسلام . و أما الغنم فلا يقلد ، وكل ما يقلد يخرج به إلى عرفات ، وما لا فلا .

ولا يقلد دم الإحصار ؛ لأنه لرفع الإحرام ، ولا دم الجنائيات ؛ لأنه دم جبر ، فالأولى إخفاؤها وعدم إشهارها .

وقال المالكية : يستحب تقليد الهدى وإشعاره ، وتجليه : وهو أن تكسي بجل من أرفع كما يقدر عليه من الثياب ، ويشق فيه موضع السنم ، ويساق كذلك إلى موضع النحر ، فيزال عنه الجل ، وينحر قائماً وذلك يوم النحر ، ويتصدق بالجل والخطام ، وتترك القلادة في الدم .

والإشعار والتقليد والتجلي كل في الإبل ، وأما البقر فتقلد وتشعر ، ولا تجمل ، وأما الغنم فلا تقلد ولا تشعر ولا تجمل .

وقال الشافعية : إن ساق هدباً تطوعاً ومنذوراً ، فإن كان بدنة أو بقرة استحب له أن يقلدها نملين لهما قيمة ليتصدق بهما ، وأن يشعرها أيضاً : لما روى ابن عباس رضي الله عنهما : « أن النبي =

هَدِيًّا مِنَ الْمَدِينَةِ ، قَلَدَهُ وَأَشْعَرَهُ بِذِي الْحَلِيفَةِ . يُقَلِّدُهُ قَبْلَ أَنْ يُشْعِرَهُ . وَذَلِكَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ . وَهُوَ مُوجَّهٌ لِلْقَبِيلَةِ . يُقَلِّدُهُ بِنَعْلَيْنِ . وَيُشْعِرُهُ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْسَرِ . ثُمَّ يُسَاقُ مَعَهُ حَتَّى يُوقِفَ بِهِ مَعَ النَّاسِ بَعْرَةَ . ثُمَّ يَدْفَعُ بِهِ مَعَهُمْ إِذَا دَفَعُوا . فَإِذَا قَدِمَ مِنْ غَدَاةِ النَّحْرِ ، نَحَرَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ أَوْ يَقْصُرَ . وَكَانَ هُوَ يَنْحَرُ هَدِيَّةً بِيَدِهِ . يَصْفُفُهُنَّ قِيَامًا ، وَيُوجِّهُهُنَّ إِلَى الْقَبِيلَةِ . ثُمَّ يَأْكُلُ وَيُطْعِمُ^(١) .

١٧٥٥٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : التَّقْلِيدُ فِي الْهَدْيِ إِعْلَامٌ بِأَنَّهُ هَدْيٌ وَالنِّيَّةُ مَعَ التَّقْلِيدِ تَغْنِي عَنِ الْكَلَامِ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ الشَّعَارُ وَالتَّحْلِيلُ عِنْدَ مَالِكٍ .

= ﷺ صلى الظهر في ذي الحليفة ، ثم أتى يبدنة ، فأشعرها على صفحة سنامها الأيمن ، ثم سلت الدم عنها ، ثم قلدها نعلين ، ، ولأنه ربما اختلط بغيره ، فإذا أشعر وقلد تميز ، وربما ند (هرب) فيعرف بالإشعار والتقليد ، فيرد .

وإن ساق غنما قلدها حرب القرب : وهي عراها وآذنها ؛ لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ : « أهدى مرة غنماً مقلدة » ولأن الغنم يثقل عليها حمل النعال ، ولا يشعرها ؛ لأن الإشعار لا يظهر في الغنم لكثرة شعرها وصوفها ، لأنها ضعيفة .

ويكون تقليد الجميع والإشعار وهي مستقبله القبلة ، والبدنة باركة .

وإذا قلد النعم وأشعرها ، ولم تضر هدياً واجباً ، على المذهب الصحيح المشهور ، كما لو كتب الوقف على باب داره .

وقال الحنابلة كالشافعية : يسن تقليد الهدي ، سواء أكان إبلاً أو بقراً أو غنماً ، لحديث عائشة السابق بلفظ : « كنت أقتل القلائد للنبي ﷺ ، فيقلد الغنم ، ويقم في أهله حلالاً » .

ويسن إشعار الإبل والبقر ، لحديث عائشة المتفق عليه : « قلت قلائد هدي النبي ﷺ : ، ثم أشعرها وقلدها » .

ولنظر في هذه المسألة : المذهب (١ : ٢٣٥) ، والمجموع (٨ : ٢٦٩) الكتاب مع اللباب (١ : ٢١٨) ، (٢٢٠) ، الشرح الصغير (٢ : ١٢٢) ، المغني (٣ : ٥٤٩) .

(١) الموطأ : ٣٧٩ ، وسنن البيهقي (٥ : ٢٣٢) ، والهيلى (٧ : ١١١ ، ١٢٤ ، ٢٧٢) ،

٨١٨ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا طَعَنَ فِي سَنَامِ هَدْيِهِ وَهُوَ يُشْعِرُهُ قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ^(١) .

١٧٥٥٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَا قَوْلُهُ : « كَانَ إِذَا أَهْدَى هَدْيًا مِنَ الْمَدِينَةِ ، قَلَّدَهُ وَأَشْعَرَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ » ، فِيهِ السُّنَّةُ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ ، فَلَمَّا كَانَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ قَلَّدَ الْهَدْيَ ، وَأَشْعَرَهُ ، وَأَحْرَمَ^(٢) .

١٧٥٥٨ - فَإِنْ كَانَ الْهَدْيُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يَقْلَدُ نَعْلًا أَوْ نَعْلَيْنِ أَوْ مَا يُشَبِّهُ ذَلِكَ مِمَّنْ يَجِدُ النُّعَالَ .

١٧٥٥٩ - قَالَ مَالِكٌ : يَجْزِي النُّعْلَ الْوَاحِدَ فِي التَّقْلِيدِ .

١٧٥٦٠ - وَكَذَلِكَ هُوَ عِنْدَ غَيْرِ .

١٧٥٦١ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : يَقْلَدُ نَعْلَيْنِ ، وَفَمُ الْقَرِيَةِ يَجْزِي .

١٧٥٦٢ - وَاخْتَلَفُوا فِي تَقْلِيدِ الْغَنَمِ .

١٧٥٦٣ - فَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا تُقْلَدُ الْغَنَمُ .

(١) الموطأ : ٣٧٩ ، وسنن البيهقي (٢٣٢:٥) ، ومشرح السنة (٩٥:٧) ، و (١٠ : ٣١) ، والمجموع (٢٧٠:٨ - ٢٧١) ، والمغني (٣ : ٥٤٩) .

(٢) أخرجه البخاري (١٦٩٦) في الحج : باب من أشعر وقلد بذى الحليفة ثم أحرم ، و (١٦٩٩) باب إشعار البدن ، ومسلم في الحج ٣٦٢ - (١٣٢١) في طبعة عبد الباقي : باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه ، وأبو داود (١٧٥٧) في المناسك : باب من بعث بهديه وأقام ، والنسائي ١٧٠/٥ في مناسك الحج : باب إشعار الهدى ، و ١٧٣/٥ باب تقليد الإبل ، وابن ماجه (٣٠٩٨) في المناسك : باب إشعار البدن ، والبيهقي ٢٣٣/٥ .

١٧٥٦٣ م - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : تَقْلُدُ الْبَقَرَ وَالْإِبِلَ النَّعَالَ ، وَتَقْلُدُ الْغَنَمَ الرِّقَاعَ^(١)

١٧٥٦٤ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ ، وَاحْمَدٌ ، وَإِسْحَاقُ ، وَدَاوُدُ ؛ لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ

عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَى إِلَى الْبَيْتِ مَرَّةً غَنَمًا فَقُلَّدَهَا^(٢) .

١٧٥٦٥ - وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَبْنِي أَنْ يُقْلَدَ الْهَدْيُ إِلَّا عِنْدَ الْإِهْلَالِ ، يُقْلَدُهُ ، ثُمَّ

يُشْعِرُهُ ، ثُمَّ يُصَلِّي ، ثُمَّ يَحْرِمُ .

١٧٥٦٦ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ : لَا يُقْلَدُ إِلَّا هَدْيُ مُتَعَةٍ أَوْ قِرَانٍ أَوْ

تَطَوُّعٍ .

١٧٥٦٧ - وَجَائِزُ إِشْعَارِ الْهَدْيِ قَبْلَ تَقْلِيدِهِ وَتَقْلِيدُهُ قَبْلَ إِشْعَارِهِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ

رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

١٧٥٦٨ - وَأَمَّا تَوَجُّهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ فِي حِينَ التَّقْلِيدِ ، فَإِنَّ الْقِبْلَةَ عَلَى كُلِّ حَالٍ

يُسْتَحَبُّ اسْتِقْبَالُهَا بِالْأَعْمَالِ الَّتِي يُرَادُّ بِهَا اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ - تَبَرُّكًا بِذَلِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِلْسُنَّةِ .

(١) «الأم» (٢: ٢١٦) ، باب «الهدى» .

(٢) أخرجه البخاري في الحج (١٧٠١) ، باب «تقليد الغنم» فتح الباري (٣: ٥٤٧) ، ومسلم في

الحج (٣١٤٥) في طبعتنا ، باب «استحباب بعث الهدى إلى الحرم ...» وأبو داود في المناسك

(١٧٥٥) بابا «في الإشعار» (٢: ١٤٦) ، والنسائي في المناسك (٥: ١٧٣) ، باب «تقليد

الغنم» ، وابن ماجه في المناسك (٣٠٩٦) باب «تقليد الغنم» (٢: ١٠٣٤) ، والإمام أحمد في

«مسنده» (٤١: ٤٢) .

١٧٥٦٩ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَكَلَ ذَبِيحَتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا ..

الحديث،^(١) .

١٧٥٧٠ - فَهَذَا فِي الصَّلَاةِ ، وَتَدْخُلُ فِيهِ الذَّبِيحَةُ :

١٧٥٧١ - وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَقْبِلُ بِذَبِيحَتِهِ الْقِبْلَةَ ، وَيَقُولُ : ﴿ وَجْهْتُ

وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا ﴾^(٢) [الْأَنْعَام - ٧٩] .

١٧٥٧٢ - وَكَرِهَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ سِيرِينَ : أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ ذَبِيحَةٍ مَنْ لَمْ يَسْتَقْبِلْ

بِذَبِيحَتِهِ الْقِبْلَةَ .

١٧٥٧٣ - وَأَبَاحَ أَكْلُهَا جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ ، مِنْهُمْ : إِبْرَاهِيمُ ، وَالْقَاسِمُ .

١٧٥٧٤ - وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ .

١٧٥٧٥ - وَيَسْتَحِبُّونَ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ . وَقَدْ رُوِيَ فِي الْحَدِيثِ

الْمَرْفُوعِ : خَيْرُ الْمَجَالِسِ مَا اسْتَقْبَلَ بِهِ الْقِبْلَةَ ، فَمَا ظَنُّكَ بِمَا هُوَ أَوْلَى بِذَلِكَ ؟

(١) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا ، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا ، فَلَيْسَ بِالْمُسْلِمِ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ، فَلَا تُخَفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ » .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّلَاةِ (٣٩١) بَاب « فَضْلُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ » فَتَحَ الْبَارِي (١ : ٤٩٦) ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْجِهَادِ ، بَاب « مَا يُقَاتِلُ الْمُشْرِكُونَ ؟ » ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْإِيمَانِ بَاب « مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : أَمَرْتُ بِقِتَالِهِمْ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ » ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْإِيمَانِ - بَاب « عَلَى مَا يُقَاتِلُ النَّاسَ » وَفِي الْحَارَبَةِ - بَاب « تَحْرِيمُ الدَّمِ » ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١ : ١٩٩) .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْأَضَاحِيِّ (٢٧٩٥) ، بَاب « مَا يَسْتَحِبُّ مِنَ الضَّحَايَا » (٣ : ٩٥) وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْأَضَاحِيِّ (٣١٢١) بَاب « أَضَاحِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » (٢ : ١٠٤٣) ، وَابْنُ أَبِي عَرَبَةَ فِي الْمَعْرِفَةِ السَّنَنِ (١٤ : ١٩٠٥٢) .

٢٧٥٧٦ - وأما تَقْلِيدُهُ بِتَعْلِينٍ فَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (١).

١٧٥٧٧ - وَإِنَّمَا التَّقْلِيدُ عِلَامَةٌ لِلْهَدْيِ كَأَنَّهُ إِشْهَارٌ مِنْهُ أَنَّهُ أَخْرَجَ مَا قَلَّدَهُ مِنْ مَلِكِهِ لِلَّهِ (عز وجل) . وَجَائِزٌ أَنْ يُقَلَّدَ بِتَعْلٍ وَاحِدَةٍ ، وَتَعْلَانِ أَفْضَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِمَنْ وَجَدَهُمَا .

١٧٥٧٨ - وَكَذَلِكَ الْإِشْعَارُ أَيْضاً عِلَامَةٌ لِلْهَدْيِ ، وَجَائِزُ الْإِشْعَارُ فِي الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ ، وَفِي الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ .

١٧٥٧٩ - وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ رَبِّمَا فَعَلَ هَذَا ، وَرَبِّمَا فَعَلَ هَذَا . إِلَّا أَنْ أَكْثَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَسْتَحْبُّونَ الْإِشْعَارَ فِي الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ .

١٧٥٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ ، وَحَفْصُ بْنُ عُمَرَ ، قَالَا : حَدَّثَنِي شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، ثُمَّ دَعَا بِدُنْهٍ ، فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ سَلَّتِ الدَّمُ عَنْهَا ، وَقَلَّدَهَا بِتَعْلِينٍ » (٢) .

(١) يأتي ضمن الحديث في الفقرة : (١٧٥٨٠) .

(٢) أخرجه مسلم في الحج ، ح (٢٩٦٤) في طبعنا ، باب « تقليد الهدي » وإشعارة عند الإحرام ، (٤ : ٦٤٤) ، وبرقم (١٢٤٣) في طبعة عبد الباقي ، ص (٢ : ٩١٢) .

رواه أبو داود في المناسك (١٧٥٢ ، ١٧٥٣) باب « في الإشعارة » (٢ : ١٤٦) ، والترمذي في الحج (٩٠٦) باب « ما جاء في إشعار البدن » (٣ : ٢٤٩) ، والنسائي في المناسك (٥ : ١٧٠) باب « سلت الدم عن البدن » ، وفي أماكن أخرى في المناسك ، وابن ماجه في المناسك (٣٠٩٧) باب « إشعار البدن » (٢ : ١٠٣٤) ، والبيهقي في السنن (٥ : ٢٣٢) ، وفي « معرفة السنن » (٧ : ١٠٨٧٩) .

١٧٦٨١ - وَمِمَّنِ اسْتَحَبَّ الْإِسْعَارَ فِي الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ : الشَّافِعِيُّ^(١) ،
وَأَبُو يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَآحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .

١٧٥٨٢ - وَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ : يُشْعَرُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ . عَلَى مَا رَوَاهُ عَنْ
نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ^(٢) .

١٧٥٨٣ - وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ .

١٧٥٨٤ - وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ كَانَ يُشْعَرُ
فِي الشَّقِّ الْأَيْمَنِ حِينَ يُرِيدُ أَنْ يُحْرِمَ .

١٧٥٨٥ - وَقَالَ مُجَاهِدٌ : أَشْعِرُ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ .

١٧٥٨٦ - وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ يُنْكِرُ الْإِسْعَارَ وَيَكْرَهُهُ ، وَيَقُولُ : إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ
قَبْلَ النَّهْيِ عَنِ الْمَثَلَةِ .

١٧٥٨٧ - وَهَذَا الْحُكْمُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ إِلَّا التَّوَهُُّمُ وَالظَّنُّ ؛ وَلَا تَتْرَكَ السُّنَنُ
بِالظَّنِّ .

١٧٥٨٨ - وَأَمَّا نَحْرُهُ بِمَنْى فَهُوَ الْمَنْحَرُ عِنْدَ الْجَمِيعِ فِي الْحَجِّ .

١٧٥٨٩ - وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ النَّحْرَ قَبْلَ الْخَلْقِ فَهُوَ الْأَوَّلَى عِنْدَ الْجَمِيعِ ، وَسَيَأْتِي فِي
التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِيمَا يَفْعَلُ يَوْمَ النَّحْرِ مِنْ عَمَلِ الْحَجِّ وَمَا لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَذَاهِبِ
فِي مَوْضِعِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) انظر الأم (٢ : ٢١٦) باب «تقليد الهدى» .

(٢) الموطأ : ٣٩٤ ، وسنن البيهقي (٥ : ٢٣٢) ، وشرح السنة (٧ : ٩٥) و (١٠ : ٣١) ، والمجموع

(٨ : ٢٧١ - ٢٧١) ، والمغني (٣ : ٥٤٩) .

١٧٥٩٠ - وَأَمَّا صَفُهُ لِيُذِنَهُ فَمَاخُذٌ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) ﴿ وَاذْكُرُوا اسْمَ

اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٌ ﴾ [الحج : ٣٦] . وقد تقدّم القول في ذَلِكَ .

١٧٥٩١ - وَأَمَّا أَكَلُهُ وَإِطْعَامُهُ مِنَ الْهَدْيِ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ هَدْيَ تَطَوُّعٍ

قَدْ بَلَغَ مَحَلَّهُ امْتِنَالًا لِقَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا ﴾ [الحج : ٣٦] ،

وَهَذَا عِنْدَ الْجَمِيعِ فِي الْهَدْيِ التَّطَوُّعِ إِذَا بَلَغَ مَحَلَّهُ ، وَفِي الضَّحَايَا ، وَسَيَّاتِي الْقَوْلِ

فِيمَا يُؤْكَلُ مِنَ الْهَدْيِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ مِنْهُ وَمَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ

اللَّهُ .

١٧٥٩٢ - وَأَمَّا قَوْلُهُ عِنْدَ نَحْرِهِ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ﴾ ، فَلِقَوْلِ اللَّهِ (عز

وجل) : ﴿ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ [الحج : ٣٦] . وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَسْتَحِبُّ

التَّكْبِيرَ مَعَ التَّسْمِيَةِ كَمَا كَانَ يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ ، وَعَسَاهُ أَنْ يَكُونَ امْتِنَالٌ قَوْلِ اللَّهِ (عز

وجل) ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٥] .

١٧٥٩٣ - وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَقُولُ : التَّسْمِيَةُ تَجْزِي وَلَا يَزِيدُ عَلَى بِسْمِ اللَّهِ ،

وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُ أَكْبَرُ .

١٧٥٩٤ - وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي ذَبْحِ ضَحِيَّتِهِ ، وَهُوَ

قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

١٧٥٩٥ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : الْهَدْيُ مَا قُلِدَ

وَأُشْعِرَ ، وَوُقِفَ بِهِ بِعَرَفَةَ^(١) .

١٧٥٩٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ قَبْلَ هَذَا عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَسُوقُ هَدْيَهُ حَتَّى يَقْفَهُ بِعَرَفَةَ مَعَ النَّاسِ ثُمَّ يَدْفَعُ بِهِ مَعَهُمْ إِذَا دَفَعُوا ، فَإِذَا قَدَّمَ مَنَى نَحَرَهُ .

١٧٥٩٧ - وَوَقَفَ الْهَدْيُ بِعَرَفَةَ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ لِمَنْ اشْتَرَى الْهَدْيَ بِمَكَّةَ وَلَمْ يُدْخِلْهُ مِنَ الْحِلِّ وَاجِبٌ ، لَا يَجْزِي عَنْهُمْ غَيْرُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: الْهَدْيُ مَا قُلِّدَ وَأُشْعِرَ وَوُقِفَ بِهِ عَلَى عَرَفَةَ .

١٧٥٩٨ - قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اشْتَرَى هَدْيَةً بِمَكَّةَ أَوْ بِمَنَى وَنَحَرَهُ ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى الْحِلِّ فَعَلَيْهِ الْبَدَنُ ؛ فَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الْهَدْيِ قَدْ سَاقَهُ مِنَ الْحِلِّ اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَقْفَهُ بِعَرَفَةَ ، فَإِنْ لَمْ يَقْفَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَحَسْبُهُ فِي الْهَدْيِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ .

١٧٥٩٩ - وَقَدْ كَانَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ يَقُولُ نَحْوَ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: لَا يَصْلُحُ مِنَ الْهَدْيِ إِلَّا مَا عَرَفَ .

١٧٦٠٠ - وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ .

١٧٦٠١ - وَأَمَّا عَائِشَةُ فَكَانَتْ تَقُولُ: إِنْ شِفَتْ فَعَرَفَ وَإِنْ شِفَتْ فَلَا تَعْرِفُ .

١٧٦٠٢ - وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

١٧٦٠٣ - وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .

١٧٦٠٤ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَفَ الْهَدْيُ بِعَرَفَةَ سَنَةً لِمَنْ شَاءَ إِذَا لَمْ يَسْقَهُ مِنَ

الْحِلِّ .

١٧٦٠٥ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَيْسَ بِسَنَةٍ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا سَاقَ الْهَدْيَ

مِنَ الْحِلِّ ؛ لِأَنَّ مَسْكَنَهُ كَانَ خَارِجَ الْحَرَمِ .

١٧٦٠٦ - وَقَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ أُولَى ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ هَدْيَهُ مِنْ

الْحِلِّ .

وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّ التَّقْلِيدَ سُنَّةٌ ، فَكَذَلِكَ التَّعْرِيفُ لِمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِدْيِهِ مِنَ الْحِلِّ .

١٧٦٠٧ - وَأَمَّا حُجَّةُ مَالِكٍ فِي إِيْجَابِ ذَلِكَ فَلَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدْخَلَ

هَدْيَهُ مِنَ الْحِلِّ ، وَقَالَ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » ^(١) ، وَالْهَدْيُ إِذَا وَجِبَ بِاتِّفَاقٍ

فَوَاجِبٌ أَنْ لَا يَجْزِي إِلَّا بِمِثْلِ ذَلِكَ أَوْ سُنَّةٌ تُوجِبُ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ ﷺ عِنْدَ

الْمَالِكِيِّينَ عَلَى الْوُجُوبِ فِي مِثْلِ هَذَا .

١٧٦٠٨ - وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّ الْحَاجَّ وَالْمُعْتَمِرَ يَجْمَعَانِ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ فِي عَمَلِ

الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ يَكُنْ لَهُ الْهَدْيُ .

١٧٦٠٩ - قَالُوا : وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْهَدْيُ هَدْيًا ؛ لِأَنَّهُ يُهْدَى مِنَ الْحِلِّ إِلَى الْحَرَمِ كَمَا

يُهْدَى مِنَ مَلِكٍ إِلَى مَلِكٍ (عز وجل) .

١٧٦١٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ وَمَنْ تَابَعَهُ يَقُولُونَ : لِسْمِ الْهَدْيِ

مُشْتَقٌّ مِنَ الْهَدْيَةِ ، فَإِذَا أُهْدِيَ إِلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ فَقَدْ أَجْزَأَ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ جَاءَ .

١٧٦١١ - وَرَوَى مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ [ابن] ^(٢) عُمَرَ ، قَالَ : إِنَّمَا

الْهَدْيُ مَا قُلِدَ ، وَأُشْعِرَ ، وَوُقِفَ بِهِ بِعَرَفَةَ . وَأَمَّا مَا اشْتَرِيَ بِمَنْى فَهُوَ جَزَرٌ .

١٧٦١٢ - وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : عَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبُدْنِ .

(١) استشهد به المصنف مراراً ، وانظر فهرس أطراف الأحاديث .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط في (ك) .

١٧٦١٣ - وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَكْرَهُ شِرَاءَ الْبَدَنَةِ إِذَا لَمْ تُوقَفْ بِعَرَفَةَ .

١٧٦١٤ - وَرَوَى الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : مَا اسْتَطَعْتُمْ فَعَرَفُوا بِهِ ، وَمَا لَمْ تَسْتَطِيعُوا فَاحْبِسُوهُ ، وَأَعْقِلُوهُ بِمَنْى .

١٧٦١٥ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُجَلِّلُ بَدَنَهُ الْقُبَاطِيَّ ، وَالْأَنْمَاطَ ، وَالْحُلَّلَ ، ثُمَّ يَبْعُثُ بِهَا إِلَى الْكَعْبَةِ فَيَكْسُوها بِهَا^(١) .

١٧٦١٦ - مَالِكٌ : أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ دِينَارٌ : مَا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَصْنَعُ بِجَلَالِ بَدَنِهِ حِينَ كَسَيْتِ الْكَعْبَةَ هَذِهِ الْكِسْوَةَ ؟ قَالَ : كَانَ يَتَصَدَّقُ بِهَا .

١٧٦١٧ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَشُقُّ جَلَالَ بَدَنِهِ وَلَا يُجَلِّلُهَا حَتَّى يَغْدُو مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ^(٢) .

١٧٦١٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : كَانَتْ الْكَعْبَةُ تَكْسَى مِنْ زَمَنٍ تَبِعَ .

١٧٦١٩ - وَيُقَالُ : إِنْ أَوَّلَ مَنْ كَسَى الْكَعْبَةَ تَبِعَ الْحُمَيْرِيُّ .

١٧٦٢٠ - وَكَسَوْتُهَا مِنَ الْفَضَائِلِ الْمُتَقَرَّبِ بِهَا إِلَى اللَّهِ (عز وجل) وَمِنْ كَرَامِ الصَّدَقَاتِ ، فَلِهَذَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَكْسُو بَدَنَهُ الْجَلِّلَ ، وَالْقُبَاطِيَّ وَالْحُلَّلَ ، فَيَجْمَلُ بِذَلِكَ بَدَنَهُ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ لِلَّهِ تَعَالَى فَتَعْظِيمُهُ وَتَجْمِيلُهُ مِنْ تَعْظِيمِ شَعَائِرِ اللَّهِ تَعَالَى ، ثُمَّ يَكْسُوها الْكَعْبَةَ فَيَحْصُلُ عَلَى فَضْلَيْنِ وَعَمَلَيْنِ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ رَفِيعَيْنِ ، فَلَمَّا كَسَا

(١) الموطأ : ٣٧٩ .

(٢) الموطأ : ٣٧٩ .

الأمراء الكعبة، وحالوا بين الناس وكسوتها تصدق ابن عمر حينئذ بجلال بدنه؛ لأنه شيء أخرجه لله تعالى من ماله، وما خرج لله تعالى فلا عودة فيه.

١٧٦٢١ - وأما تركه تجليل بدنه إلى يوم التروية في حين رواحه إلى عرفة، فذلك والله أعلم؛ لأنه شيء قصد به التزين والجمال كما يتزين باللباس في العيدين، وينحر البدن في مجتمع الناس، وذلك ليقندي به الناس.

٨١٩ - مالك، عن نافع: أن عبد الله بن عمر كان يقول: في الضحايا والبدن: الشيء فما فوقه^(١).

١٧٦٢٢ - قال أبو عمر: اختلف العلماء فيما لا يجوز من أسنان الضحايا والهدايا بعد إجماعهم أنها لا تكون إلا من الأزواج الثمانية.

١٧٦٢٣ - وأجمعوا أن الشيء فما فوقه يجزئ، منها كلها.

١٧٦٢٤ - وأجمعوا أنه لا يجزي الجزع من المعز في الهدايا ولا في الضحايا لقوله (عليه السلام) لأبي بردة: «لم يجز عن أحد بعدك»^(٢).

١٧٦٢٥ - واختلفوا في الجدع من الضأن، فأكثر أهل العلم يقولون: يجزي الجدع من الضأن هدياً وضحية.

١٧٦٢٦ - وهو قول مالك، والليث، والثوري، وأبي حنيفة، والشافعي،

(١) الموطأ: ٣٨٠، والمغني (٣: ٥٥٣).

(٢) مسند الإمام أحمد (٤: ٣٠٣، ٣٨٢).

وأحمد ، وأبي ثور .

١٧٦٢٧ - وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ : لَا يَجْزِي فِي الْهَدْيِ إِلَّا الثَّنِيُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .

١٧٦٢٨ - وَقَالَ عَطَاءٌ : الْجَذْعُ مِنَ الْإِبِلِ يَجْزِي عَنْ سَبْعَةٍ .

١٧٦٢٩ - وَرَوَى عَنْ أَنَسٍ ، وَالْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ : أَنَّ الْجَذْعَ يَجْزِي عَنْ ثَلَاثَةٍ .

١٧٦٣٠ - مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِبَنِيهِ : يَا بَنِيَّ

لَا يُهْدِينَ أَحَدَكُمْ مِنَ الْبُذْنِ شَيْئاً يَسْتَحْيِي أَنْ يُهْدِيَهُ لِكَرِيمِهِ . فَإِنَّ اللَّهَ أَكْرَمُ الْكَرَمَاءِ ، وَأَحَقُّ مَنْ اخْتِيرَ لَهُ .

١٧٦٣١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ سُئِلَ عَنْ أَفْضَلِ

الرَّقَابِ ؟ « أَغْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا » ، كَانَ ذَلِكَ نَدْبًا إِلَى اخْتِيَارِ مَا يُهْدَى إِلَى اللَّهِ (عز وجل) وَيَتَغْنَى بِهِ مَرْضَاتُهُ إِنْ (شَاءَ اللَّهُ) وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

(٤٧) باب العمل في الهدى إذا عطب أو ضل (*)

٨٢٠ - مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ صَاحِبَ هَدْيٍ

(*) المسألة - ٤٤٠م - قال الشافعية : إن عطب الهدى وخاف أن يهلك ، نحره وغمس نعله التي قلده إياها في دمه ، وضرب به صفحته وتركه موضعه ، ليعلم من مر به أنه هدى ، فيأكله ؛ لما روى أبو قبيصة أن رسول الله ﷺ كان يبعث بالهدى . ثم يقول : « إن عطبت منها شيء فخشيت عليه موتا ، فأنحرها ، ثم أغمس نعلها في دمها ، ثم اضرب صفحتها ، ولا تطعمها أنت ، ولا أحد من رفقتك » .

فإن كان تطوعا : فله أن يفعل به ما شاء من بيع وذبح وأكل وإطعام لغيره ، وتركه وغير ذلك ؛ لأنه ملكه ، ولا شيء في كل ذلك .

وإن كان منلورا : لزمه ذبحه ، فإن تركه حتى هلك ، لزمه ضمانه ، كما لو فرط في حفظ الودعة حتى تلفت .

ولا يجوز للمهدي ولا لسائق هذا الهدى وقائده الأكل منه ، بلا خلاف للحديث السابق ، ولا يجوز للأغنياء الأكل منه بلا خلاف ؛ لأن الهدى مستحق للفقراء ، فلا حق للأغنياء منه ، ويجوز للفقراء من غير رفقة صاحب الهدى الأكل منه بالإجماع ، لحديث ناجية الأسلمي أن رسول الله ﷺ : « بعث معه بهدي ، فقال : إن عطب فأنحره ، ثم اصبغ نعله في دمه ، ثم خل بينه وبين الناس » . والأصح أنه لا يجوز للفقراء من رفقة صاحب الهدى الأكل منه .

وإذا أتلّف المهدي الهدى ، لزمه على المذهب ضمانه بأكثر الأمرين من قيمته ومثله ، كما لو باع الأضحية المعينة وتلفت عند المشتري .

وإن أتلّف الهدى أجنبي ، وجبت عليه القيمة ، ويشتري بها المثل .

وإذا اشتري هدبا ، ثم نذر إهداءه ، ثم وجد به عيبا ، لم يجوز له رده بالعيب ؛ لأنه تعلق به حق الله تعالى ، فلا يجوز إبطاله .

وإذا تلف الهدى قبل بلوغ النسك ، أو بعده وقبل التمكن من ذبحه ، فلا شيء عليه ؛ لأن أمانة لم يفرط فيها ، كما لو ماتت أو سُرقت الأضحية المعينة أو المتلدورة المعينة قبل تمكنه من ذبحها يوم النحر .

وإن ذبح الهدى أجنبي بغير إذن صاحبه ، أجزأه عن النذر ؛ لأن ذبحه لا يحتاج إلى قصده ، =

= ويلزم الذابح أرش نقصه : وهو ما بين قيمته حيا ومذبوحا ؛ لأنه لو أتلّف ضمنه ، فإذا ضمن نقصانه كشاة اللحم .

وإذا ذبح الهدي المعين قبل المنسك ، لزمه التصديق بلحمه ، ولزمه البدل في وقته ، كما لو ذبح الأضحية المعينة أو المنلورة قبل يوم النحر ، يلزمه التصديق بلحمها ، ولا يجوز له أكل شيء منها ، ويلزمه ذبح مثلها يوم النحر بدلا عنها .

وإذا ولد الهدي أو الأضحية المتطوع بهما ، فالولد ملك لصاحبه كالأم ، يتصرف فيه بما شاء من بيع وغيره كالأم . وأما ولد المنلور فيستبيع الأم بلا خلاف .

قال المحنفية : من ساق هدبا فعطب (أي هلك) ، فإن كان تطوعا فليس عليه غيره ، وإن كان عن واجب ، فعليه أن يقيم غيره مقامه ؛ لأن الواجب باق في ذمته حيث لم يقع موقعه ، فصار كهلاك الدواهم المعدة للزكاة قبل أدائها .

وإن أصابه عيب كبير ، أقام غيره مقامه ، لبقاء الواجب في ذمته ، وصنع بالمعيب ما شاء .

وإذا عطبت البدنة في الطريق (أي قاربت العطب) : فإن كان تطوعا نحرها ، وصحب (أي قلدتها) بدمها ، وضرب بقلادتها المصبوغة بدمها صفحتها (أي أحد جانبيها) ، ولم يأكل منها صاحبها ولا غيره من الأغنياء ، ليعلم الناس أنه هدي ، فيأكل منه الفقراء دون الأغنياء .

وإن كانت البدنة واجبة ، أقام غيرها مقامها ، وصنع بها ما شاء ؛ لأنها ملكه كسائر ملاكه .

وقال المالكية : إذا عطب هدي التطوع قبل محله ، بنحره ، وبخلى بينه وبين الناس ، ولا يأكل منه ، فعليه بدله .

وأما ولد الهدي المولود : فإن ولد قبل التقليد فيستحب نحره ، ولا يجب حمله إلى مكة . وإن ولد بعد التقليد أو الإشعار ، فيجب حمله إلى مكة على غير أمه ، إن لم يمكن سوقه .

ومذهب المختابلة كالشافعية إجمالا : إن كان الهدي تطوعا ، وخاف عطبه أو عجز عن المشي وصحبه الرفاق ، نحره بموضعه ، وخلقى بينه وبين المساكين ولم يح له أكل شيء منه ، ولا أحد من صحابته ، وإن كانوا فقراء .

وليس عليه بدل عنه ، لحديث أبي قبيصة السابق .

وإن كان نلرا فعليه البدل ، لقوله ﷺ : « من أهدى تطوعا ، ثم ضلت ، فليس عليه البدل ، إلا =

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطَبَ مِنَ الْهَدْيِ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « كُلُّ بَدَنَةٍ عَطِبَتْ مِنَ الْهَدْيِ فَانْحَرَهَا ، ثُمَّ أَلْتِ قِلَادَتَهَا فِي دَمِهَا ، ثُمَّ خَلَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهَا » (١) .

١٧٦٣٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مُسْنَدًا فِي غَيْرِ الْمَوْطَأِ .

١٧٦٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَكَمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو خَلِيفَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ نَاجِيَةِ الْأَسْلَمِيِّ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَعَهُ بِهَدْيٍ ، قَالَ : « إِنْ عَطِبَ فَانْحَرَهُ ، ثُمَّ أَصْبَغْ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ ، ثُمَّ خَلَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ » (٢) .

= أن يشاء ، فإن كان نلنا فعله البذل .

فإن كان صاحب الهدى أو السائق أو رفقته منه ، أو باع أو أطعم غنيا أو رفقته منها ، ضمنه بمثله لحما ، وإن أتلغه أو تلف بتقريبه أو خاف عطيه ، فلم ينحره حتى هلك ، فعليه ضمانه بما يوصله إلى فقراء الحرم . وإن أطعم منه فقيرا أو أمره بالأكل منه ، فلا ضمان عليه ؛ لأنه أوصله إلى المستحق . وإن تعيب بفعل آدمي ، فعليه ما نقصه من القيمة يتصدق به .

وانظر في هذه المسألة : المهذب (١ : ٢٣٦) . المجموع (٨ : ٢٧٨ ، ٢٨١ - ٢٨٩) الكتاب مع اللباب (١ : ٢١٩) ، الشرح الكبير (٢ : ٩١) ، المغني (٣ : ٥٣٧ - ٥٣٩) الفقه الإسلامي وأدلته (٣ : ٣١٤ - ٣١٧) .

(١) الموطأ : ٣٨٠ ، وبهذا الإسناد عن ناجية الخزاعي ، وصله أبو داود والترمذي ، وابن ماجه على ما سيأتي في الحاشية التالية .

(٢) أخرجه أبو داود في الحج (١٧٦٢) باب « في الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ » ، والترمذي فيه (٩١٠) باب ما جاء إذا عطب الهدى ما يصنع به » (٣ : ٢٤٤) ، وقال : حديث ناجية حديث حسن صحيح أخرجه ابن ماجه أيضا في المناسك (٣١٠٦) باب « في الهدى إذا عطب » .

١٧٦٣٤ - وَهَكَذَا رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، مِنْهُمْ : ابْنُ عُيَيْنَةَ ، وَوَهَبٌ ، لَمْ يَزِيدُوا فِيهِ عَلَى قَوْلِهِ : « وَخَلَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهَا » .

١٧٦٣٥ - وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فَزَادَ فِيهِ : « لَا تَأْكُلُ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَهْلُ رُقَّتِكَ » .

١٧٦٣٦ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ زَيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْيَاجِ ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ ، قَالَ : خَرَجْتُ أَنَا وَسِنَانُ بْنُ سَلَمَةَ مُعْتَمِرِينَ . قَالَ : وَأَنْطَلَقَ سِنَانٌ مَعَهُ يَدَنِي يَسُوقُهَا . فَأَزَحَفَتْ عَلَيْهِ بِالطَّرِيقِ ، فَعَبِي بِشَانِهَا . إِنْ هِيَ أَبْدَعَتْ كَيْفَ يَأْتِي بِهَا ؟ فَقَالَ : لَقِنْ قَدِمْتُ الْبَلَدَ لَأَسْتَحْفِينَ عَنْ ذَلِكَ . قَالَ : فَأَضْحَيْتُ . لَمَّا نَزَلْنَا الْبُطْحَاءَ قَالَ أَنْطَلِقْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ تَحَدَّثْ إِلَيْهِ . قَالَ : فَذَكَرَ لَهُ شَأْنَ بَدَنَتِهِ . فَقَالَ : عَلَى الْخَيْرِ سَقَطَتْ ، بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسِتِّ عَشْرَةَ بَدَنَةً مَعَ رَجُلٍ وَأَمْرَةٍ فِيهَا . قَالَ : فَمَضَى ثُمَّ رَجَعَ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا أَبْدَعَ عَلَيَّ مِنْهَا ؟ قَالَ « انْحَرَهَا » . ثُمَّ أَصْبَغَ نَعْلَيْهَا فِي دِمَهِهَا . ثُمَّ اجْعَلْهُ عَلَى صَفْحَتِهَا . وَلَا تَأْكُلْ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِكَ ^(١) .

١٧٦٣٧ - وَرَوَاهُ شُعْبَةُ ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرْوَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ ذُوَيْبًا أَبَا قَبِيصَةَ الْخَزَاعِي حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : كَانَ يَبْعَثُ

(١) أخرجه مسلم في الحج (٣١٥٨) في طبعتنا ، باب « ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق » .

وأبو داود في المناسك [١٧٦٣] باب « في الهدي إذا عطب قبل أن يبلغ » [٢ : ١٤٨] ، والنسائي في المناسك في الكبرى على ما جاء في التحفة [٥ : ٢٥١] .

مَعَهُ بِالْبُذْنِ ، ثُمَّ يَقُولُ : « إِذَا عَطَبَ مِنْهَا شَيْءٌ وَخَشِيتَ عَلَيْهِ مَوْتًا فَأَنْحَرِهِ ، ثُمَّ اغْمِسْ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ ، ثُمَّ اضْرِبْ بِهِ صَفْحَتَهُ ، وَلَا تَطْعَمْ مِنْهُ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِكَ »^(١) .

١٧٦٣٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَا يُوجَدُ هَذَا اللَّفْظُ إِلَّا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَوْلُهُ : « وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِكَ » ، وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ عَلَى خِلَافِهِ . وَمِنْ جِهَةِ النَّظَرِ ، فَإِنَّ أَهْلَ رُقَّتِهِ وَغَيْرَهُمْ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ نَاجِيَةِ الْأَسْلَمِيِّ^(٢) : « خَلَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ فَيَأْكُلُونَهَا » ، لَمْ يَخْصُ أَهْلَ رُقَّتِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ .

١٧٦٣٩ - وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِهِذِهِ الزِّيَادَةِ إِلَّا أَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ ، قَالَا : لَا يَأْكُلُ مِنْهَا هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِهِ^(٣) .

١٧٦٤٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : مَنْ قَالَ بِهِذَا قَالَ : هِيَ زِيَادَةٌ حَافِظٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا . وَكَأَنَّهُ جَعَلَ أَهْلَ رُقَّتِهِ فِي حَكْمِهِ ؛ لَمَّا نَدَبَ إِلَيْهِ الرَّفِيقُ مِنْ مَوَاسَاةِ رَفِيقِهِ فِرَاده ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ مَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ لِظَاهِرِ حَدِيثِ نَاجِيَةِ « خَلَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ » ، وَهَذَا عَلَى عُمُومِهِ .

١٧٦٤١ - وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يُصْنَعُ بِالْهَدْيِ التَّطَوُّعِ إِذَا عَطَبَ قَبْلَ مَحَلِّهِ مَا فِي حَدِيثِ نَاجِيَةِ ، وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ غَمَسِ نَعْلِهِ فِي دَمِهِ وَضَرَبِهِ بِهِ صَفْحَتَهُ

(١) أخرجه مسلم في الحج (٣١٦٠) في طبختنا ، باب « ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق » ، وابن ماجه في المناسك (٣١٠٥) باب « في الهدي إذا عطب » (٢ : ١٠٣٦) .

(٢) المتقدم في (١٧٦٣٣) .

(٣) قال أبو حمسي الترمذي : لا يأكل هو ولا أحد من أهل رُقَّتِهِ ، ويخلى بينه وبين الناس يأكلونه ، وقد أجزأ عنه ، وهو قول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، جامع الترمذي (٣ : ٢٤٤) .

والتَّخْلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - لِيَكُونَ عَلَامَةً : أَنَّهَا مُبَاحٌ أَكْلُهَا ، وَأَنَّهَا لِلَّهِ فَجَعَلَهَا خَارِجَةً عَنْ مِلْكِ صَاحِبِهَا .

١٧٦٤٢ - وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ : (كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطِبَ مِنَ الْهَدْيِ ؟) فَإِنْ مُحْمِلَ هَذَا عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْهَدْيِ التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّهُ هَدْيٌ بَعَثَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - مَا فِي حَدِيثِ نَاجِيَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، فَهُوَ هَدْيٌ تَطَوُّعٌ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ سَأَقُهُ أَكْلَ شَيْءٍ مِنْهُ أَقَامَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَامَ نَفْسِهِ بِمَا يَلْتَزِمُ مُحِلَّهُ لِأَكْلِهِ قَبْلَ وَجُوبِ أَكْلِهِ قَطْعًا لِلذَّرِيعَةِ فِي ذَلِكَ .

٨٢١ - مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ سَأَقَ بَدَنَةً تَطَوُّعًا ؛ فَعَطِبَتْ ؛ فَفَحَرَهَا ، ثُمَّ خَلَّى بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهَا أَوْ أَمَرَ مَنْ يَأْكُلُ مِنْهَا غَرِمَهَا .

١٧٦٤٣ - مَالِكٌ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدَّبَلِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ .

٨٢٢ - مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَهْدَى بَدَنَةً جَزَاءً أَوْ نَذْرًا أَوْ هَدْيًا تَمَتُّعٌ ؛ فَأَصْبَحَتْ فِي الطَّرِيقِ ؛ فَعَلَيْهِ الْبَدَلُ .

١٧٦٤٤ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَهْدَى بَدَنَةً ثُمَّ ضَلَّتْ أَوْ مَاتَتْ فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ نَذْرًا أَبْدَلَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ تَطَوُّعًا فَإِنْ شَاءَ أَبْدَلَهَا وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهَا .

١٧٦٤٥ - مَالِكٌ : أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : لَا يَأْكُلُ صَاحِبُ الْهَدْيِ مِنَ الْجَزَاءِ وَالتَّسْلُكِ .

١٧٦٤٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَّا الْهَدْيُ التَّطَوُّعُ إِذَا بَلَغَ مُحِلُّهُ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ

فِي أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهُ صَاحِبُهُ إِنْ شَاءَ كَسَاثِرِ النَّاسِ ؛ لِأَنَّهُ فِي حَكْمِ الضَّحَايَا ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِيمَنْ أَكَلَ مِنَ الْهَدْيِ الْوَاجِبِ أَوْ أَكَلَ مِنَ الْهَدْيِ التَّطَوُّعِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ .

١٧٦٤٧ - فَكَانَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُونَ : فِي الْهَدْيِ التَّطَوُّعِ يَعْطَبُ قَبْلَ مَحِلِّهِ أَنْ عَلَى صَاحِبِهِ أَنْ يَخْلِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهُ ، وَلَا يَأْمُرُ أَحَدًا يَأْكُلُ مِنْهُ فَقِيرًا وَلَا غَنِيًّا ، يَتَصَدَّقُ وَلَا يَطْعَمُ وَحَسْبُهُ وَالتَّخْلِيَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ .

١٧٦٤٨ - وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : يَتَصَدَّقُ بِهِ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ يَتْرُكَهُ لِلسُّبَاعِ فَتَأْكُلُهُ .

١٧٦٤٩ - وَأَمَّا مَا يُطْعَمُ الْإِكْلَ مِنَ الْهَدْيِ الَّذِي لَا يَجِبُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ أَيْضًا .

١٧٦٥٠ - فَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ : إِنْ أَكَلَ مِنْهُ أَبَدَلَهُ كُلَّهُ .

١٧٦٥١ - وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ فِي الَّذِي يَأْكُلُ مِنْ هَدْيٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ ، قَالَ : أَرَى أَنْ يَتَصَدَّقَ بِقَدْرِ مَا أَكَلَ طَعَامًا يَطْعَمُهُ الْمَسَاكِينُ وَلَا أَرَى عَلَيْهِ غَيْرَ بَدَلِهِ .

١٧٦٥٢ - قَالَ ابْنُ وَهْبٍ : خَالَفَهُ مَالِكٌ ؛ فَقَالَ : إِنْ أَكَلَ مِنْهُ شَيْئًا وَلَوْ نِصْفَهُ وَآخِرَهُ أَبَدَلَهُ كُلَّهُ .

١٧٦٥٣ - وَبِهِ يَأْخُذُ ابْنُ وَهْبٍ .

١٧٦٥٤ - وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ مَالِكٍ : إِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَعَلَيْهِ بَدَلُهُ كُلَّهُ ، كَانَ الَّذِي أَكَلَ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا .

١٧٦٥٥ - قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ أَكَلَ مِنَ الْهَدْيِ الَّذِي نَذَرَ لِلْمَسَاكِينِ ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يَطْعَمَ قِيَمَةَ مَا أَكَلَ لِلْمَسَاكِينِ وَلَا يَكُونَ عَلَيْهِ الْبَدَلُ .

١٧٦٥٦ - وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : إِنْ أَكَلَ مِمَّا لَا يَجِبُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ فَعَلَيْهِ ثَمَنُ مَا أَكَلَ طَعَامًا يَتَصَدَّقُ بِهِ .

١٧٦٥٧ - وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَآحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ .

١٧٦٥٨ - وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْهَدْيِ يَعْطَبُ قَبْلَ مَحِلِّهِ ؛ أَنْ صَاحِبَهُ إِنْ أَكَلَ مِنْهُ أَوْ أَمَرَ عَزَمَ^(١) .

١٧٦٥٩ - وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ مِثْلَ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَيْسَ عَنْدهُمْ تَفْسِيرُ مَا يَغْرُمُ : مَا أَكَلَ أَوْ أَتْلَفَ .

١٧٦٦٠ - وَقَالَتْ طَائِفَةٌ ، مِنْهُمْ : عَطَاءٌ ، وَالزَّهْرِيُّ : إِنْ عَلَيْهِ الْبَدَلُ إِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ .

١٧٦٦١ - وَمَنْ قَالَ : عَلَيْهِ الْبَدَلُ ، أَوْ جَبَّ عَلَيْهِ غَرَمُ الْجَمِيعِ .

١٧٦٦٢ - وَعَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ عَلَى مَا قَدَّمْنَا .

١٧٦٦٣ - وَاخْتَلَفُوا فِي الْهَدْيِ الَّذِي يُؤْكَلُ مِنْهُ .

١٧٦٦٤ - فَقَالَ مَالِكٌ : يُؤْكَلُ مِنْ كُلِّ الْهَدْيِ إِلَّا جِزَاءَ الصَّيْدِ ، وَنَذَرَ الْمَسَاكِينِ ، وَفِدْيَةَ الْأَذَى ، وَهَدْيَ التَّلَوُّعِ الَّذِي يَعْطَبُ فِي الطَّرِيقِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ .

١٧٦٦٥ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : يُؤْكَلُ مِنْ هَدْيِ الْمُتَعَةِ ، وَالْإِحْصَارِ ، وَالْوَصِيَّةِ ، وَالتَطَوُّعِ إِذَا بَلَغَ مَحِلُّهُ لَا يُؤْكَلُ مِنْ غَيْرِهَا .

١٧٦٦٦ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ : لَا يُؤْكَلُ مِنَ الْهَدْيِ إِلَّا هَدْيُ الْمُتَعَةِ وَهَدْيُ التَطَوُّعِ - يَعْنُونَ : إِذَا بَلَغَ مَحِلُّهُ - وَهَدْيُ الْقِرَانِ ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يُؤْكَلُ مِنْهُ شَيْءٌ .

١٧٦٦٧ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُؤْكَلُ مِنَ الْهَدْيِ كُلُّهُ إِلَّا التَطَوُّعُ خَاصَّةً إِذَا بَلَغَ مَحِلُّهُ ، وَكُلُّ مَا كَانَ وَاجِبًا مِنَ الْهَدْيِ فَلَحْمُهُ كُلُّهُ لِلْمَسَاكِينِ وَجِلْدُهُ ، وَكَذَلِكَ جِلْدُهُ وَالتَّعْلَانِ اللَّتَانِ عَلَيْهِ .

١٧٦٦٨ - قَالَ : وَكَذَلِكَ عِنْدِي هَدْيُ الْمُتَعَةِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ فَسَيَبُلُهُ سَبِيلُ جَزَاءِ الصَّيْدِ ، وَهَدْيُ الْإِفْسَادِ ، وَهَدْيُ الْقِرَانِ ، فَكُلُّ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ فَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئًا .

١٧٦٦٩ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ مِثْلَهُ .

١٧٦٧٠ - ذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ ، قَالَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، وَطَاوُوسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ : لَا يُؤْكَلُ مِنَ الْفِدْيَةِ ، وَلَا مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ ^(١) .

١٧٦٧١ - عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : لَا يَأْكُلُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ ، وَلَا مِنْ نَذْرِ الْمَسَاكِينِ ، وَلَا مِنَ الْكُفَّارَاتِ ، وَيَأْكُلُ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ الْهَدْيُ وَاجِبًا وَعَظِبَ قَبْلَ مَحِلِّهِ فَإِنْ صَاحِبُهُ يَأْكُلُهُ إِنْ شَاءَ أَوْ مَا شَاءَ مِنْهُ ، وَيَطْعَمُ مِنْهُ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ بَدَلُهُ .

١٧٦٧٢ - وعلى هذا جمهور العلماء ، ومنهم من أجاز له بيع لحمه وأن يستعين به في البدل .

١٧٦٧٣ - وكره ذلك مالك ؛ لأنه بيع شيء أخرجه لله (عز وجل) .

١٧٦٧٤ - ومن أجاز بيع لحمه على جواز أكليه .

١٧٦٧٥ - وقد كان عطاء يبيع البيع في ذلك ، ثم رجع عنه .

١٧٦٧٦ - وروى سفيان بن عيينة ، عن عبد الكريم ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : إذا أهديت هدياً واجباً ، فعطب ، فأنحره . فإن شئت فكل ، وإن شئت فأهد ، وإن شئت فتقول به في هدي آخر^(١) .

١٧٦٧٧ - وأما قول ابن عمر (أنه من أهدى بدنة ، ثم ضلت أو ماتت ، فإنها إن كانت نذراً أبدلها ، وإن كانت تطوعاً فإن شاء أبدلها ، وإن شاء تركها)^(٢) .

١٧٦٧٨ - قال أبو عمر : لا خلاف في هذا بين العلماء ، وأصلهم فيه : الصلاة النافلة ، لا تقضى لمن غلب عليها ما يفسدها ، والنذر والصلاة الفريضة ما غلبه عليها من الحدث وغيره لا يسقطها .

١٧٦٧٩ - قال عبد الرزاق : عن ابن جريج ، عن عطاء ، قال : أما النذر فإن كان للمساكين فكان بمنزلة جزاء الصيد ، وإن قال : علي بدنة أو هدي ولم يذكر فيه شيئاً فهو هدي والمتعة سواء ليهدي منهما لمن هو غني عنهما : من صديق ، أو ذي

(١) الموطأ : ٣٨١ ، المغني (٣ : ٥٣٥) .

(٢) الموطأ : ٣٨١ ، وسنن البيهقي (٥ : ٢٤٣) و (٩ : ٢٨٩) ، « معرفة السنن والآثار » (١٠٩٢٧ : ٧) .

وشرح السنة (٧ : ١٩٤) .

رَحِمَ ، وَلْيَأْكُلْ هُوَ وَأَهْلُهُ ، وَلْيَتَصَدَّقْ ، وَلْيَتَنَفَّعْ بِجُلُودِهَا وَلَا يَبِيعَ .

١٧٦٨٠ - قَالَ : وَهَلْ لِلْمَتْعَةِ لَهْدِي الْمَحْصَرِ فِيمَا يُوْكَلُ مِنْهُ سِوَاءِ .

١٧٦٨١ - وَاخْتَلَفُوا فِي هَذِي التَّطَوُّعِ إِذَا عَطِبَ وَقَدْ دَخَلَ الْحَرَمَ .

١٧٦٨٢ - فَقَالَ مِنْهُمْ قَائِلُونَ : إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ فَقَدْ بَلَغَ مَحِلَّهُ ، وَالْحَرَمُ ، كُلُّهُ وَمَكَّةُ وَمِنَى سِوَاءِ ؛ لِأَنَّهُ حَرَمٌ كُلُّهُ .

١٧٦٨٣ - وَاجْمَعُوا أَنَّ قَوْلَهُ (عز وجل) : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج : ٣٣] لَمْ يَرُدْ بِهِ الذَّبْحَ وَلَا النَّحْرَ فِي الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ لَيْسَ بِمَوْضِعٍ لِلدَّمَاءِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَمَرَ بِتَطْهِيرِهِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِذِكْرِهِ الْبَيْتَ الْعَتِيقَ : مَكَّةُ وَمِنَى .

١٧٦٨٤ - وَكَذَلِكَ قَالَ ﷺ : « مَكَّةُ كُلُّهَا مَنْحَرٌ » يَعْنِي فِي الْعُمْرَةِ ، « وَمِنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ » . يَعْنِي فِي الْحَجِّ^(١) .

١٧٦٨٥ - فَالْحَرَمُ كُلُّهُ « مَكَّةُ » وَ « مِنَى » ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ حَرَمٌ ، فَإِذَا عَطِبَ الْهَدْيُ التَّطَوُّعُ فِي الْحَرَمِ جَازَ لِصَاحِبِهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ .

١٧٦٨٦ - وَإِذَا كَانَ هَدْيًا وَاجِبًا ، وَبَلَغَ الْحَرَمَ ، وَعَطِبَ فَقَدْ جَزَى عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي سِيَّاقَةِ الْهَدْيِ إِطْعَامُ مَسَاكِينِ الْحَرَمِ .

١٧٦٨٧ - وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَعَطَاءٍ ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ .

١٧٦٨٨ - وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ وَحَبِيبُ الْمَعْلَمِ ، وَغَيْرُهُمَا ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : كُلُّ هَدْيٍ بَلَغَ الْحَرَمَ ، فَعَطِبَ ، فَقَدْ أَجْزَى .

(١) سَيَأْتِي هَذَا الْحَدِيثُ فِي بَابِ « مَا جَاءَ فِي النَّحْرِ فِي الْحَجِّ » .

١٧٦٨٩ - وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ قَتْلَ الصَّيْدِ بِمَكَّةَ وَمِنَى ، وَسَائِرِ الْحَرَمِ سَوَاءٌ فِي وَجُوبِ الْجَزَاءِ .

١٧٦٩٠ - وَقَالَ عليه السلام فِي مَكَّةَ : « لَا يُخْتَلَى خِلَافُهَا وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا ، وَلَا يَعْصَدُ شَجَرُهَا » .

١٧٦٩١ - وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْحَرَمَ كُلَّهُ فِي ذَلِكَ حُكْمُهُ حُكْمُهَا .

١٧٦٩٢ - وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ : مَنْ أَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ . وَمِنْ قَوْلِهِ (إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُدْخَلُ إِلَّا بِإِحْرَامٍ) ، فَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْحَرَمِ وَمَكَّةَ ، إِلَّا أَنَّ مَذْهَبَهُ فِيمَا عَطِبَ أَوْ نَحَرَ مِنَ الْهَدْيِ قَبْلَ بُلُوغِ مَكَّةَ أَنَّهُ لَا يَجْزِي قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج : ٣٣] .

١٧٦٩٣ - وَاحْتَجَّ لَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ الطَّوْفَ وَالسَّعْيَ لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِمَكَّةَ ، وَأَنَّ رَمَى الْجِمَارِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمِنَى . وَكَذَلِكَ النَّحْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيهِمَا .

(٤٨) باب هدي المحرم إذا أصاب أهله (*)

٨٢٣ - مَالِكٌ : أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ،
وَأَبَا هُرَيْرَةَ : سَأَلُوا عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ أَهْلَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِالْحَجِّ ؟ فَقَالُوا : يَنْفُذَانِ .
يَمْضِيَانِ لِوَجْهِهِمَا حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا ، ثُمَّ عَلَيْهِمَا حَجٌّ قَابِلٌ ، وَالْهَدْيُ .
قَالَ : وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ : وَإِذَا أَهْلًا بِالْحَجِّ مِنْ عَامٍ قَابِلٍ تَفَرَّقَا

(٥) المسألة : - ٤٤١ - إن الجماع وحده مفسد للحج عند الجمهور ، ويضم إليه الإنزال بوطء أو بغير
الوطء إلا الاحتلام عند المالكية .

وشروط الجماع المفسد للحج أن يكون في الفرج وأن يكون عند الحنفية قبل الوقوف بعرفة ، فمن
جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه ، وعليه بدنة إن جامع بعد الوقوف قبل الحلق ؛ لأن الركن
الأصلي هو الوقوف بعرفة ، وعليه شاة إن جامع قبل الوقوف ، لما روي أن الصحابة قالوا : عليه
هدي .

وقال الجمهور غير الحنفية : يفسد الحج إن وقع قبل التحلل الأول ، ولو بعد الوقوف ؛ لأنه وطء
صادف لإحراما صحيحا لم يحصل فيه التحلل الأول ، فأنشبه ما قبل الوقوف ، وعليه بدنة عند
الشافعية والحنابلة لقضاء الصحابة بذلك ، وهدي عند المالكية في زمن القضاء ، وأفضله : الإبل ،
ثم البقر ، ثم الضأن ، ثم الماعز .

فإذا أفسد الحج ، بالجماع يجب المضي في فاسده ، ويجب القضاء اتفاقا على الفور من العام
التالي وإن كان نسكه تطوعا ، لأنه يلزم بالشروع فيه ، فصار فرضا بخلاف باقي العبادات ،
ويستوي في ذلك الرجل والمرأة لاستوائهما في المعنى الموجب للفساد .

ويجب عليه بدنة عند الشافعية والحنابلة سواء حدث الإفساد قبل الوقوف أم بعده لقضاء
الصحابة بذلك ، وعليه عند المالكية هدي زمن القضاء لقول ابن عمر لمن واقع امرأته : فإذا كان في
العام المقبل فاحجج أنت وامرأتك واهدايا هديا .. ٤ .

وأوجب الحنفية عليه شاة إن جامع قبل الوقوف وفسد حجه ، وبدنة إن جامع بعد الوقوف قبل
الحلق وحجه صحيح كما بينا في أول هذه المسألة .

حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا ^(١).

٨٢٤ - مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ : أَنَّهُ سَمَعَ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : مَا تَرَوْنَ فِي رَجُلٍ وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ ؟ فَلَمْ يَقُلْ لَهُ الْقَوْمُ شَيْئًا . فَقَالَ سَعِيدٌ : إِنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَبَعَثَ إِلَى الْمَدِينَةِ يَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا إِلَى عَامٍ قَابِلٍ . فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ لِيَنْفِذًا لَوَجْهِهِمَا فَلَيْتِمَا حَجَّهُمَا الَّذِي أَفْسَدَاهُ . فَإِذَا فَرَّغَا رَجَعَا . فَإِنْ أَدْرَكَهُمَا حَجٌّ قَابِلٌ فَعَلَيْهِمَا الْحَجُّ وَالْهَدْيُ . وَيُهْلَانِ مِنْ حَيْثُ أَهَلَا بِحَجُّهُمَا الَّذِي أَفْسَدَاهُ . وَيَتَفَرَّقَانِ حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا ^(٢).

١٧٦٩٤ - قَالَ مَالِكٌ : يُهْدِيَانِ جَمِيعًا بَدَنَةً بَدَنَةً ^(٣).

١٧٦٩٥ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو : قَالَ اللَّهُ (عز وجل) : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [الآية : ١٩٧ من سورة البقرة] ..

١٧٦٩٦ - وَاجْتَمَعَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ وَطْءَ النِّسَاءِ عَلَى الْحَاجِّ حَرَامٌ مِنْ حِينَ يَحْرُمُ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾ [١٩٧ : البقرة] وَالرَّفَثُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ : الْجِمَاعُ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ . وَقَدْ

(١) الموطأ : ٣٨١ ، وسنن البيهقي (٥ : ١٦٧) ، ومعرفة السنن والآثار (٧ : ١٠٣٣٨) ، والمحلى (٧ : ١٩٠) ، والمجموع (٧ : ٣٨٠ ، ٣٩٩) ، والمغني (٣ : ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٤٨٦) .

(٢) الموطأ : ٣٨٢ ، والمحلى (٧ : ١٩٠) ، والمجموع (٧ : ٣٩٩) والسنن الكبرى (٥ : ١٦٨) ، ومعرفة السنن والآثار (٧ : ١٠٣٤٩) .

(٣) الموطأ : ٣٨٢ .

قِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ ، وَالصَّوَابُ عِنْدَهُمْ مَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي تَأْوِيلِ الرَّقْثِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ .

١٧٦٩٧ - وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ وَطِئَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَقَدْ أَفْسَدَ حَجَّهُ ، وَمَنْ وَطِئَ مِنَ الْمُعْتَمِرِينَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ أَفْسَدَ عُمْرَتَهُ ، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ الْحَجِّ وَالْهَدْيِ قَابِلًا ، وَقَضَاءُ الْعُمْرَةِ ، وَالْهَدْيِ فِي كُلِّ وَقْتٍ يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ .

١٧٦٩٨ - وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ وَطِئَ أَهْلَهُ بَعْدَ عَرَفَةَ وَقَبْلَ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَفِيمَنْ وَطِئَ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ أَيْضًا ، وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ فِيمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٧٦٩٩ - فَأَمَّا اخْتِلَافُهُمْ فِيمَنْ وَطِئَ بَعْدَ عَرَفَةَ وَقَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ ؛ فَقَالَ مَالِكٌ فِي مُوطِئِهِ فِي رَجُلٍ وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ فِي الْحَجِّ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَدْفَعَ مِنْ عَرَفَةَ وَيَرْمِيَ الْجَمْرَةَ : إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ ، وَحَجٌّ قَابِلٌ .

١٧٧٠٠ - قَالَ : فَإِنْ كَانَتْ إِصَابَتُهُ أَهْلَهُ بَعْدَ رَمْيِ الْجَمْرَةِ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَمِرَ وَيُهْدِيَ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ .

١٧٧٠١ - وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَازِمٍ ^(١) وَأَبُو مُصْعَبٍ ^(٢) عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ فِي « الْمُوْطَأِ » فِيمَنْ وَطِئَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَقَبْلَ رَمْيِ الْجَمْرَةِ : أَنَّ حَجَّهُ يَفْسَدُ بِوُطْئِهِ ذَلِكَ ، وَقَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْعُمْرَةُ ، وَالْهَدْيُ وَحَجُّهُ تَامَ كَمَنْ وَطِئَ بَعْدَ رَمْيِ الْجَمْرَةِ سَوَاءً .

١٧٧٠٢ - قَالَ أَبُو مُصْعَبٍ : إِنْ وَطِئَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ وَالْهَدْيُ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ فَسَدَ حَجُّهُ .

(١) تقدم في (١٢١١) .

(٢) تقدم في (٢ : ١٤٠٥) .

١٧٧٠٣ - وفي «الأسدية» لابن القاسم^(١) : إن يطأ بعد مغيب الشمس يوم النحر فحجّه تام ، رمى الجمرة أو لم يرم .

١٧٧٠٤ - وقد تفصّلنا الاختلاف في ذلك عن مالك وأصحابه في كتب اختلافهم .

١٧٧٠٥ - وروى ابن وهب ، وغيره ، عن مالك في «الموطأ» أيضاً ، قال مالك في «الموطأ» : من أفسد حجّه أو عمرته بإصابة نساء فإنه يهلّ من حيث كان أهل بحجّه الذي أفسد أو عمرته إلا أن يكون أهل من أبعد من الميقات ، فليس عليه أن يهلّ إلا من الميقات^(٢) .

١٧٧٠٦ - وقال ابن القاسم ، وأشهب^(٣) ، عن مالك : في الذي يفسد حجّه

(١) ابن القاسم : هو عبد الرحمن بن القاسم العتقي ، وقد تقدمت ترجمته في (٦ : ٨٧٩٤) ، وهو أول مؤلف «للمدونة» ، وعنه رواه تلميذه أسد بن الفرات ، وأضاف إليه مسائل فقهية جادل بها أهل العراق ، فأطلق عليه «الأسدية» ، وانظر ترجمة أسد بن الفرات ، وقد تقدمت في (٤ : ٥٣٣٤) .
(٢) الموطأ : ٣٨٢ .

(٣) أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم القيسي ، ثم العامري ، ثم بني جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، من أنفسهم ، أبو عمرو الفقيه المصري ، قيل : اسمه مسكين ، وأشهب : لقب . مولده سنة أربعين ومئة ، ووفاته سنة أربع ومئتين .

سمع مالك بن أنس ، والليث بن سعد ، ويحيى بن أيوب ، وسليمان بن بلال ، ويكر بن مضر ، وداود بن عبد الرحمن العطّار ، وعدة .

حدث عنه : الحارث بن مسكين ، ويونس بن عبد الأعلى ، وبخرا بن نصر ، ومحمد بن عبد الله ابن عبد الحكم ، ومحمد بن إبراهيم بن المواز ، وسحنون بن سعيد فقيه المغرب ، وعبد الملك بن حبيب فقيه الأندلس ، وهارون بن سعيد الأيلي ، وآخرون .

= ويكفيه قول الشافعي فيه : ما أخرجت مصر أفقه من أشهب ، لولا طيش فيه . (ترتيب المدارك : ٤٤٧) .

قال أبو سعيد بن يونس : أشهب أحد فقهاء مصر ، وذوي رأيها .
وقال أبو عمر بن عبد البر : كان فقيهاً حسن الرأي والنظر ، وقد فضله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، على ابن القاسم في الرأي ، فذكر ذلك لمحمد بن عمر بن ليابة ، فقال : إنما قال ذلك ابن عبد الحكم ؛ لأنه لازم أشهب ، وكان أخذه عنه أكثر ، وابن القاسم عندنا أفقه في البيوع وغيرها .
قال أبو عمر : أشهب شيخه وابن القاسم شيخه وهو أعلم بهما لكثرة مجالسته لهما ، وأخذه عنهما . قال : ولم يترك الشافعي في حين قدومه مصر أحداً من أصحاب مالك ، إلا أشهب وابن عبد الحكم .

قال : وروينا عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، أنه قال : سمعت أشهب في سجوده ، يدعو على الشافعي بالموت ، فذكرت ذلك للشافعي ، فأنشد مُمَثِّلاً .

تَمَنَى رَجَالٌ أَنْ أَمُوتَ وَإِنْ أَمُتْ

فَلَكَ سَبِيلٌ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحِدٍ

فَقُلْ لِلَّذِي يَبْقَى خِلَافَ الَّذِي مَضَى

تَهْبِئاً لِأُخْرَى مِثْلَهَا ، فَكَأَن قَدْ

قال : فمات والله الشافعي في رجب سنة أربع ومئتين ، ومات أشهب بعده بثمانية عشر يوماً ، واشترى أشهب من تركة الشافعي غلاماً اسمه فتيان ، اشترته أنا من تركه أشهب .

وقال أبو سعيد بن يونس ، عن أبيه عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، قال : حدثني محمد بن عاصم المَعَاقرِي ، قال : رأيت في المنام كأن قاتلاً يقول : يا محمد ، فأجبت ، فقال :

ذَهَبَ الَّذِينَ يُقَالُ عِنْدَ فِرَاقِهِمْ

لَيْتَ الْبِلَادَ بِأَهْلِهِ تَتَصَدَّعُ

قال : وكان أشهب مريضاً ، فقلت : ما أخوفني أن يموت أشهب فمات في مرضه ذلك .

التاريخ الكبير ٥٧/٢ ، المرحم والتعديل ٤٣٢/٢ ، ترتيب المدارك ٤٤٧/٢ ، وفيات الأعيان ٢٣٨/١ ، العبر ٣٤/١ سير أعلام النبلاء (٥٠٠:٩) ، الفهرست (١٩٩) ، الانتقاء لابن عبد البر (١١٢/٥١) . الكاشف ١٣٥/١ ، دول الإسلام ١٢٧/١ ، الديباج المذهب ٣٠٧/١ ، تهذيب =

بِإِصَابَةِ أَهْلِهِ : يَحْجُجَانِ مِنْ قَابِلٍ ، وَيَفْتَرِقَانِ إِذَا أَحْرَمَا .

قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : وَلَا يُؤْخِرَانِ ذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَوْضِعَ الَّذِي أَفْسَدَا فِيهِ حَجَّهُمَا ؟
فَقَالَ : لَا ، وَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ .

قَالَ أَشْهَبُ : فَقُلْتُ لَهُ مِمَّا افْتَرَقَهُمَا ؟ أَفْتَرِقَانِ فِي الْبُيُوتِ أَوْ فِي الْمَنَاهِلِ لَا
يَجْتَمِعَانِ فِي مَنْهَلٍ ؟ قَالَ : لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مَنْزِلٍ ، وَلَا يَتَسَايِرَانِ ، وَلَا فِي الْجَعْفَةِ
وَلَا بِمَكَّةَ وَلَا بِمِنَى .

١٧٧٠٧ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : إِذَا جَامَعَ الْمُحْرِمُ امْرَأَتَهُ أَفْسَدَ حَجَّهُ وَحَجَّهَا ، وَعَلَيْهِ
بَدَنَةٌ ، وَعَلَيْهَا أُخْرَى ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَدَنَةٌ أُخْرَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاةٌ ، ثُمَّ يَمْضِيَانِ
فِي حَجَّهُمَا ، فَإِذَا فَرَّغَا مِنْ حَجَّهُمَا حَلَا ، وَعَلَيْهِمَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ ، وَلَا يَنْزِلَانِ بِذَلِكَ
الْمَكَانَ الَّذِي تَوَاقَعَا فِيهِ إِلَّا وَهُمَا مَهْلَانِ ثُمَّ يَفْتَرِقَانِ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ . وَلَا يَجْتَمِعَانِ
حَتَّى يَفْرُغَا مِنْ حَجَّهُمَا لَا يَكُونَانِ فِي مَحْمَلٍ وَلَا فُسْطَاطٍ .

١٧٧٠٨ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ : إِذَا جَامَعَ الْمُحْرِمُ امْرَأَةً
قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ كَانَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاةٌ يَذْبَحُهَا ، وَيَتَصَدَّقُ بِلَحْمِهَا ،
وَيَقْضِيَا حَجَّهُمَا مَعَ النَّاسِ ، وَعَلَيْهِمَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ ، وَلَا يَفْتَرِقَانِ ، فَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ
الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَيَجْزِيهِ شَاةٌ وَلَا حَجَّ عَلَيْهِ .

١٧٧٠٩ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : الْجِمَاعُ يُفْسِدُ الْإِحْرَامَ مَا كَانَ إِذَا جَاوَزَ الْحِثَانَ ، فَإِذَا
جَامَعَ الْمَفْرُودُ أَوْ الْقَارِنُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ فِي إِحْرَامِهِ حَتَّى يَفْرُغَ ، ثُمَّ يَحْجُّ قَابِلًا بِمَنْثَلِ

إِحْرَامِهِ الَّذِي أَفْسَدَ حَاجًّا قَارِنًا أَوْ مُعْتَمِرًا ، وَيُهْدِي بَدَنَهُ تَجْزِي عَنْهُمَا مَعًا ، وَإِذَا أَهْلًا بِقَضَاءِ حُجَّتِهِمَا أَهْلًا مِنْ حَيْثُ أَهْلًا أَوَّلًا ، وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ مِنَ الْمِيقَاتِ فَإِنْ كَانَا أَهْلًا بِالْإِحْرَامِ الَّذِي أَفْسَدَا مِنْ مِيقَاتِهِمَا أَحْرَمَا مِنْ مِيقَاتِهِمَا ، فَإِنْ جَاوَزَاهُ أَهْدِيَا دَمًا .

١٧٧١ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ مِثْلَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : عَلَى الْمَرْأَةِ إِلَّا إِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ - دَمٌ مِثْلَ مَا عَلَى الرَّجُلِ وَلَا يَفْتَرِقَانِ .

١٧٧١١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : تَلْخِصُ أَقْوَالَهُمْ : أَنَّ مَالِكًا ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَنْ وَقَعَ بِأَهْلِهِ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، وَقَبْلَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فَقَدْ فَسَدَ حَجُّهُ .

١٧٧١٢ - وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ .

١٧٧١٣ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ ، وَالثَّوْرِيُّ : إِذَا وَطِئَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، وَحَجُّهُ تَامٌ .

١٧٧١٤ - وَقَالَ مَالِكٌ : يَجْزِي الْوَاطِئُ شَاةَ كَسَائِرِ الْهَدَايَا .

١٧٧١٥ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

١٧٧١٦ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَجْزِي الْوَاطِئُ إِلَّا بَدَنَةً أَوْ سَبْعَ مِنَ الْغَنَمِ .

١٧٧١٧ - وَقَالَ مَالِكٌ : الَّذِي يُفْسِدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ التِّقَاءُ الْحَتَاتَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاءً دَافِقًا .

١٧٧١٨ - قَالَ : وَلَوْ قَبْلَ امْرَأَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ مَاءً دَافِقًا لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ فِي الْقِبْلَةِ إِلَّا الْهَدْيُ .

١٧٧١٩ - هَذَا كُلُّهُ قَوْلُهُ فِي «الْمَوْطَأِ»^(١) . وَجُمْلَةُ مَذْهَبِهِ عِنْدَ أَصْحَابِهِ : أَنَّهُ مَنْ

لَمَسَ ، فَقَبِلَ ، فَأَنْزَلَ ، أَوْ تَابَعَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ فَقَدْ فَسَدَ حُجُّهُ .

١٧٧٢٠ - وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِنْ لَمَسَ فَأَنْزَلَ ، أَوْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ فَقَدْ أَفْسَدَ حُجَّهُ .

١٧٧٢١ - وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ : إِذَا لَمَسَ فَأَنْزَلَ فَقَدْ أَفْسَدَ حُجَّهُ .

١٧٧٢٢ - قَالَ عُيَيْدٌ : وَإِنْ نَظَرَ فَأَنْزَلَ لَمْ يَفْسُدْ حُجُّهُ .

١٧٧٢٣ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : الَّذِي يَفْسِدُ الْحَجَّ مِنَ الْجَمَاعِ مَا يُوجِبُ الْحَدَّ ، وَذَلِكَ أَنْ تَغِيبَ الْحَشْفَةُ وَيَلْتَقِيَ الْخِتَانَانِ ، لَا يَفْسُدُهُ شَيْءٌ غَيْرُ ذَلِكَ ^(١) .

١٧٧٢٤ - قَالَ : وَإِنْ جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَنْحَرَ بَدَنَهُ وَيَجْزِئَهُ شَاةٌ .

١٧٧٢٥ - قَالَ : وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا تَلَذَّذَ مِنْ أَمْرَاتِهِ مِنْ قُبْلَةٍ أَوْ مُبَاشَرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، أَجْزَأُهُ الدَّمُّ .

١٧٧٢٦ - قَالَ : وَيَكْفِي الْمَرْأَةَ إِذَا تَلَذَّذَتْ بِالرَّجُلِ كَمَا يَكْفِي الرَّجُلَ ^(٢) .

١٧٧٢٧ - وَبِذَلِكَ كُلُّهُ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ .

١٧٧٢٨ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَفْسِدُ الْحَجُّ إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ .

١٧٧٢٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : حُجَّةٌ مَنْ لَمْ يَرَفْسَادَ الْحَاجَّ إِلَّا بِالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ الْقِيَاسُ عَلَى مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ وَجُوبِ الْحَدِّ ، وَعِلَّةٌ مَنْ جَعَلَ الْإِفْسَادَ فِي الْفَرْجِ وَفِي

(١) « الأم » (٢) : ٢١٨ باب « ما يفسد الحج » . ونقله البيهقي في « معرفة السنن والآثار » (٧) :

(٢) « الأم » في الموضع السابق .

غير الفرج : القياس على ما أجمعوا عليه من الغسل وَاتَّفَقُوا فِيمَنْ قَبْلَ وَهُوَ مُحْرَمٌ .

١٧٧٣ - قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ عَلَى مَنْ جَامَعَ مِرَاراً إِلَّا هَدْيٌ وَاحِدٌ وَعَلَيْهِمَا وَاحِدٌ ،
إِنْ طَاوَعْتَهُ .

١٧٧٣١ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ كَرَّرَ الْوَطْءَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَجْزَاؤُهُ هَدْيٌ
وَاحِدٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي مَجَالِسٍ مُخْتَلِفَةٍ فَعَلَيْهِ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ هَدْيٌ .

١٧٧٣٢ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : يَجْزِيهِ هَدْيٌ وَاحِدٌ مَا لَمْ يَبْعُدْ وَطْؤُهُ الْأَوَّلُ .

١٧٧٣٣ - وَلِلشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ : أَحَدُهَا كَقَوْلِ مَالِكٍ ، وَهُوَ الْأَشْهُرُ
عَنْهُ .

١٧٧٣٤ - وَالْآخَرُ : عَلَيْهِ فِي كُلِّ وَطْءٍ هَدْيٌ .

١٧٧٣٥ - وَالْآخَرُ : إِنْ كَانَ قَدْ كَفَّرَ فَعَلَيْهِ هَدْيٌ آخَرٌ مِثْلُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ .

١٧٧٣٦ - وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ نَاسِيًا .

١٧٧٣٧ - فَقَالَ مَالِكٌ : سَوَاءٌ وَطِئَ نَاسِيًا أَوْ عَامِدًا فَعَلَيْهِ الْحَجُّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ .

١٧٧٣٨ - وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ .

١٧٧٣٩ - وَقَالَ فِي الْجَدِيدِ : لَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ إِذَا وَطِئَ نَاسِيًا وَلَا قَضَاءً .

١٧٧٤٠ - مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ مَنْ قَالَ : لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُهُ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا

كَفَّارَةٌ كَالصَّيَامِ .

١٧٧٤١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَحْكَامُ الْحَجِّ فِي قَتْلِ الصَّيِّدِ ، وَلِبَسِ الثِّيَابِ وَغَيْرِ

ذَلِكَ ، يَسْتَوِي فِيهِ الْخَطَأُ وَالْعَمْدُ ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْوَطْئُ فِي الْحَجِّ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

١٧٧٤٢ - وَقَالَ مَالِكٌ : كُلُّ نَقْصٍ دَخَلَ الْإِحْرَامَ : مِنْ وَطْءٍ ، أَوْ حَلْقٍ شَعْرٍ ،
أَوْ إِخْصَارٍ بِمَرَضٍ فَإِنْ صَاحِبُهُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا
رَجَعَ لَا مَدْخَلَ لِلْإِطْعَامِ فِيهِ .

١٧٧٤٣ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ كُلُّ جُنَايَةٍ وَقَعَتْ فِي الْإِحْرَامِ فَلَا يَجْزِيُ فِيهَا إِلَّا
الْهَدْيُ ، وَلَا يَجُوزُ فِيهَا الصِّيَامُ وَلَا الْإِطْعَامُ .

١٧٧٤٤ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : عَلَى الْحَاجِّ بَدَنَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمَتِ الْبَدَنَةِ دَرَاهِمَ ،
وَقَوْمَتِ الدَّرَاهِمِ طَعَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا إِلَّا أَنْ الطَّعَامَ وَالْهَدْيَ لَا
يَجْزِيهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَّا بِمَكَّةَ ، أَوْ بِمِنَى ، وَالصَّوْمُ حَيْثُ شَاءَ .

١٧٧٤٥ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ نَحْوَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ .

١٧٧٤٦ - وَقَالَ مَالِكٌ : مَنْ أَكْرَهَ امْرَأَتَهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَحْجَّهَا مِنْ مَالِهِ ، وَيَهْدِي عَنْهَا
كَمَا يَهْدِي عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِنْ طَاوَعَتْهُ فَعَلَيْهَا أَنْ تَحْجَّ وَتَهْدِي مِنْ مَالِهَا .

١٧٧٤٧ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : وَإِنْ أَكْرَهَهَا فَإِنَّهَا تَحْجُّ مِنْ مَالِهَا وَلَا
تَرْجِعُ بِهِ عَلَى مَنْ أَكْرَهَهَا .

١٧٧٤٨ - وَقَالَ أَصْحَابُهُ : تَرْجِعُ بِكُلِّ مَا أَنْفَقَتْ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا أَكْرَهَهَا .

١٧٧٤٩ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَآحَمَدُ ، وَإِسْحَاقُ كَقَوْلِ مَالِكٍ .

١٧٧٥٠ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ طَاوَعَتْهُ فَعَلَيْهِمَا أَنْ يَحْجَا وَيَهْدِيَا بَدَنَةً وَاحِدَةً

عَنْهُ وَعَنْهَا لِقَوْلِهِ فِي الصَّوْمِ إِنَّ كُفَّارَةَ وَاحِدَةٍ تَجْزِي عَنْهُمَا .

١٧٧٥١ - وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَكْرَهَهَا أَنْ يَحْجَّهَا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا .

- ١٧٧٥٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي حِلَالِ حَلْقِ رَأْسِ مُحْرَمٍ لِغَيْرِ أَمْرِهِ :
إِنَّ عَلَى الْمُحْرَمِ الْفِدْيَةَ وَيَرْجِعُ عَلَى الْحِلَالِ .
- ١٧٧٥٣ - قَالَ مَالِكٌ : مَنْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ فَأَفْسَدَ حُجَّتَهُ فَإِنَّهُمَا يَحْجَّانِ مِنْ قَابِلٍ ،
فَإِذَا أَهَلَا تَفَرَّقَا مِنْ حَيْثُ أَحْرَمَا .
- ١٧٧٥٤ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ : يَفْتَرِقَانِ مِنْ حَيْثُ أَفْسَدَا الْحُجَّةَ الْأُولَى .
- ١٧٧٥٥ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا يَفْتَرِقَانِ .
- ١٧٧٥٦ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ .
- ١٧٧٥٧ - وَقَالَ زُفَرٌ : يَفْتَرِقَانِ .
- ١٧٧٥٨ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الصُّحَابَةُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) عَلَى قَوْلَيْنِ فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ : أَحَدُهُمَا يَفْتَرِقَانِ مِنْ حَيْثُ أَحْرَمَا ، وَالْآخَرُ : يَفْتَرِقَانِ مِنْ حَيْثُ أَحْرَمَا .
- ١٧٧٥٩ - وَالْآخَرُ : يَفْتَرِقَانِ مِنْ حَيْثُ أَفْسَدَا الْحُجَّةَ .
- ١٧٧٦٠ - وَلَيْسَ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ : لَا يَفْتَرِقَانِ .
- ١٧٧٦١ - وَاخْتَلَفَ التَّابِعُونَ فِي ذَلِكَ ، فَبَعْضُهُمْ قَالُوا : لَا يَفْتَرِقَانِ .

(٤٩) باب هدي من فاته الحج (*)

٨٢٥ - مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ ؛ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ خَرَجَ حَاجًّا . حَتَّى إِذَا كَانَ بِالنَّازِيَةِ ^(١) مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ . أَضَلَّ رَوَاحِلَهُ . وَإِنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَوْمَ النُّحْرِ . فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ عُمَرُ : اصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْمُعْتَمِرُ . ثُمَّ قَدْ حَلَلْتَ . فَإِذَا أَدْرَكَكَ الْحَجُّ قَابِلًا فَاحْجُجْ ، وَاهْدِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ^(٢) .

٨٢٦ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ؛ أَنَّ هَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ ، جَاءَ يَوْمَ النُّحْرِ ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَنْحَرُ هَدْيَهُ . فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . أَخْطَأْنَا الْعِدَّةَ . كُنَّا نَرَى أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمُ عَرَفَةَ . فَقَالَ عُمَرُ : اذْهَبْ إِلَى مَكَّةَ ، فَطُفْ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ . وَانْحَرُوا هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ . ثُمَّ احْلِقُوا أَوْ

(*) المسألة - ٤٤١ م - إذا فات الوقوف بعرفة ، فات الحج في تلك السنة ، ولا يمكن استدراكه فيها؛ لأن ركن الشيء ذاته ، وبقاء الشيء مع فوات ذاته محال ، فمن فاته فعليه حج من عام قابل ، والهدي في قول أكثرهم .

وإن غلط الحجاج فوققوا في غير يوم عرفة نظر :

- إن غلطوا بالتأخير فوققوا في العاشر من ذي الحجة ، أجزأهم وتم حجهم ولا شيء عليهم سواء بان الغلط بعد الوقوف أو في حال الوقوف .

- ولو غلطوا فوققوا في الحادي عشر أو غلطوا في التقديم فوققوا في الثامن من ذي الحجة ، فلا يصح حجهم بحال .

(١) (النازية) = عين ثرة على طريق الآخذ من مكة إلى المدينة ، وهي إلى المدينة أقرب .

(٢) الموطأ : ٣٨٣ ، وسنن البيهقي (٥ : ١٧٤) ، وأحكام القرآن للجصاص (١ : ٣١١) ، ونصب الراية

(٣ : ١٤٦) ، ومعركة السنن والآثار (٧ : ١٠٤٣٢) .

قَصُرُوا وَارْجِعُوا . فَإِذَا كَانَ عَامَ قَابِلٍ فَحُجُّوا وَأَهْدُوا . فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةِ إِذَا رَجَعَ .

١٧٧٦٢ - قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ . ثُمَّ فَاتَهُ الْحَجُّ فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ قَابِلًا . وَيَقْرُنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . وَيَهْدِي هَدْيَيْنِ : هَدْيًا لِقِرَانِهِ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، وَهَدْيًا لِمَا فَاتَهُ مِنَ الْحَجِّ .

١٧٧٦٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ قَدِيمًا وَلَا حَدِيثًا أَنَّ مَنْ فَاتَهُ الْحَجَّ يَفُوتَ عَرَفَةَ لَا يَكُونُ يَخْرُجُ مِنْ إِحْرَامِهِ إِلَّا بِالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِذَا لَمْ يَحُلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ حَائِلٌ يَمْنَعُهُ مِنْ عَمَلِ الْعُمْرَةِ إِلَّا شَيْءٌ رُوِيَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ فَاتَتْهُ عَرَفَةُ وَأَدْرَكَ الْوُقُوفَ بِجَمْعٍ مَعَ الْإِمَامِ فَقَدْ جَزَى عَنْهُ حَجَّهُ ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ غَيْرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَسَيَأْتِي الْقَوْلُ فِي الْوُقُوفِ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَمَنْ رَأَاهُ مِنْ فُرُوضِ الْحَجِّ ، فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(١) .

١٧٧٦٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْخِلَافُ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِيمَنْ فَاتَهُ الْحَجَّ إِنَّمَا هُوَ فِي الْهَدْيِ خَاصَّةً ، وَيَدْلُكَ عَلَى عِلْمِ مَالِكٍ بِالْاِخْتِلَافِ تَرْجُمَتُهُ هَذَا الْبَابُ هَدْيٍ مِنْ فَاتِهِ الْحَجِّ .

١٧٧٦٥ - قَالَ مَالِكٌ : مَنْ فَاتَهُ الْحَجَّ يَحُلُّ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ .

١٧٧٦٦ - وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ .

١٧٧٦٧ - وَحُجَّتُهُمْ : لِاجْتِمَاعِ الْجَمِيعِ عَلَى مَنْ حَبَسَهُ الْمَرَضُ وَمَنَعَهُ حَتَّى فَاتَهُ

(١) فِي بَابِ «الْوُقُوفِ بِمُزْدَلِفَةٍ» .

الحجُّ أَنْ عَلَيْهِ الْهَدْيُ .

١٧٧٦٨ - فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ تَحُلَّ بِعُمْرَةٍ وَعَلَيْهِ حَجٌّ

قَابِلٌ وَلَا هَدْيٌ عَلَيْهِ .

١٧٧٦٨ م - وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : يَعْمَلُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ عَمَلِ

الْحَجِّ ، وَيَفِيضُ .

١٧٧٦٩ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا ظَاهِرُهُ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ عَمَلِ الْعُمْرَةِ ،

وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الطَّوَافِ عِنْدَهُ وَالسَّعْيِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٧٧٧٠ - وَحُجَّةٌ مَنْ أَسْقَطَ الْهَدْيَ عَنْ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ أَنَّ الْقَضَاءَ لِلْإِجْمَاعِ بِذَلِكَ

يَسْقُطُ الْهَدْيُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ بَدَلٌ مِنَ الْقَضَاءِ وَبَدَلٌ مِنْهُ .

١٧٧٧١ - قَالُوا : وَإِنَّمَا وَجَبَ عَلَى الْمُحْضَرِّ الْهَدْيُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى الْبَيْتِ

فِيحِلُّ بِهِ فِي وَقْتِهِ .

١٧٧٧٢ - قَالَ : وَالْمُحْرِمُ لَا يَحِلُّ مِنْ إِحْرَامِهِ إِلَّا بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ ، أَوْ يُهْدِي

لِقَوْلِهِ (عز وجل) : ﴿ فَإِنْ أَحْضَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، أَيْ

لَا يَحِلُّ إِلَّا بِهَدْيٍ إِذَا مُنِعَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ .

١٧٧٧٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا غَيْرُ لَازِمٍ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ؛ لِأَنَّ الْمُحْرِمَ عِنْدَهُمْ إِذَا

لَمْ يَخْصُرْهُ عُدْرٌ فَلَا يَحِلُّهُ إِلَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ ، وَمَنْ أَحْصَرَهُ الْعُدْرُ لَمْ يَحْتَجْ - عِنْدَ

بَعْضِهِمْ - إِلَى هَدْيٍ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ .

١٧٧٧٤ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْقَارِنِ يَفُوتُهُ الْحَجُّ ، فَقَدْ وَافَقَهُ الشَّافِعِيُّ ،

وَخَالَفَهُمَا أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، فَقَالُوا يَطُوفُ وَيَسْعَى لِعُمْرَتِهِ ، ثُمَّ يَطُوفُ وَيَسْعَى

لِحَجَّتِهِ ، وَيَحِلُّ ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ وَتَجْزِئُهُ عُمْرَتُهُ ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ دَمُ الْقِرَانِ .

١٧٧٧٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْقَوْلُ مَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ، فَإِنْ كُلُّ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ قَضَاءُ إِنَّمَا يَقْضِيهِ كَمَا فَاتَهُ ، وَهَدْيُ الْقِرَانِ وَاجِبٌ بِاجْتِمَاعِهِ وَهَدْيُ بَدَلِ مِيقَاتِ الْحَجِّ وَاجِبٌ لِقَوْلِ عُمَرَ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الصُّحَابَةِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ .

١٧٧٧٦ - وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ لَا يُقِيمُ عَلَى إِحْرَامِهِ ذَلِكَ ، وَعَلَيْهِ مَا وَصَفْنَا مِنْ إِتْيَانِ الْبَيْتِ لِلطَّوَافِ بِهِ ، وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ يَحِلُّ بِالتَّقْصِيرِ أَوْ الْحَلْقِ ، ثُمَّ يَقْضِي حَجَّهُ عَلَى مَا بَيْنَا قَبْلُ ، وَأَنَّهُ إِنْ أَقَامَ عَلَى إِقْرَانِهِ حَتَّى الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ لَمْ يَجْزُ عَنْهُمْ .

١٧٧٧٧ - وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُهُمَا ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَآخِمْدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .

١٧٧٧٨ - وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْإِخْتِيَارِ لِمَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ : أَنْ يَتَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ ، وَلَا يُقِيمُ مُحْرِمًا إِلَى قَابِلٍ ، وَلَكِنَّهُ جَائِزٌ عِنْدَهُ أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى قَابِلٍ ، فَإِنْ فَعَلَ سَقَطَ عَنْهُ عَنْهُ الْحَجُّ ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى أَنْ يَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ لَا يَجْزِئُهُ إِقَامَتُهُ عَلَى إِحْرَامِهِ ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ ، وَيَحْجُّ مِنْ قَابِلٍ .

١٧٧٧٩ - ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي الْهَدْيِ عَلَيْهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا عَنْهُمْ ، وَلَمَّا قَالَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ۖ ﴾ [البقرة : ١٩٧] دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصَحُّ إِحْرَامُ أَحَدٍ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٧٧٨٠ - وَقَدْ اختلف العلماء فيمن أحرم بالحج قبل أشهر الحج ، فمنهم من

ألزمه ذلك ، منهم مالك لقوله عز وجل ﴿ أوفوا بالعقود ﴾ [أول سورة المائدة] ،
على أن الاختيار عنده أن لا يفعل .

١٧٧٨١ - ومنهم من جعل إحرامه عمرة ، كمن أحرم بالظهر قبل الزوال .

(٥٠) باب من أصاب أهله قبل أن يفيض^(١)

٨٢٧ - مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ الْمَكِّيِّ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بِأَهْلِهِ وَهُوَ بِمِنَى ، قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ . فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْحَرَّ بِدَنَةِ^(٢) .

٨٢٨ - مَالِكٌ ، عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدِّيلِيِّ ، عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ قَالَ لَا أَظُنُّهُ إِلَّا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ ، يَعْتَمِرُ وَيُهْدِي^(٣) .

٨٢٩ - مَالِكٌ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رِبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ فِي ذَلِكَ ، مِثْلَ قَوْلِ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣) .

قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ .

١٧٧٨٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : كَانَ مَالِكٌ (رَحِمَهُ اللَّهُ) قَدْ سَمَعَ الْاِخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :

١٧٧٨٣ - (أَحَدُهَا) : قَوْلُ مَالِكٍ هَذَا : مَنْ وَطِئَ بَعْدَ الْجَمْرَةِ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ ، فَعَلَيْهِ عُمْرَةٌ ، وَهَدْيٌ .

(١) تقدم القول في هذه المسألة أثناء المسألة (٤٤٠) .

(٢) الموطأ : ٣٨٤ ، والألم (٧ : ٢٤٤) ، وآثار أبي يوسف (٢٤٩) ، والجلد (٧ : ١٨٩) - (١٩٧) والمغني (٣ : ٥٤٥) .

(٣) الموطأ : ٣٨٤ .

(٣) الموضع السابق .

١٧٧٨٤ - وَهُوَ قَوْلُ عِكْرَمَةَ .

١٧٧٨٥ - وَبِهِ قَالَ رَبِيعَةُ^(١) .

١٧٧٨٦ - وَفِيهِ رَوَايَةٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢) .

١٧٧٨٧ - وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِيمَا ذَكَرَ عَنْهُ الْأَثَرُ .

١٧٧٨٨ - (وَالثَّانِي) : أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا هَذِي بُدْنَةٌ ، وَحُجَّهْمَا تَامٌ .

(١) هو رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، واسمه فَرْوخ ، الْقُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ أَبُو عَثْمَانَ ، يُقَالُ : أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيُّ الْمَعْرُوفُ بِرَبِيعَةَ الرَّأْيِ ، مَوْلَى آلِ الْمُتَكَبِّرِ ، المتوفى (١٣٦) هـ .

روى عن أنس بن مالك ، وسعيد بن المسيب ، والقاسم بن محمد ، وسليمان بن يسار ، وسالم ابن عبد الله .

وهو شيخ مالك ، والأوزاعي ، وشعبة ، وسفيان الثوري ، وحماة بن سلمة ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك ، وغيرهم .

كان من أوعية العلم : حديثاً ، وفقهياً ، قال فيه الإمام مالك : ذهب حلاوة الفقه منذ مات ربعة ابن أبي عبد الرحمن .

وقال الليث : هو عالنا ، وأفضلنا ، وصاحب معضلاتنا .

كان صاحب الفتوى بالمدينة ، وكان يُحصى في مجلسه أربعون معتمداً .

متفق على توثيقه ، أخرجه له الجماعة ، مترجم في : التاريخ الكبير (٢ : ٢٦٨) ، تاريخ بغداد (٨ :

٤٢٠) ، البيان والتبيين (١ : ١٠٢) ، ثقات ابن حبان (٣ : ٦٥) ، صفة الصفوة (٢ : ٣٢) ، العقد

الفريد (٤ : ٤٤٤ : ١٥٦ ، ٢٥٠) ، مشاهير علماء الأمصار ، الترجمة (٥٨٨) ، حلية الأولياء (٣ :

٢٥٩) ، تذكرة الحفاظ (١ : ١٥٧) ، ميزان الاعتدال (٢ : ٤٤) ، العبر (١ : ١٨٣) ، وسير أعلام

النبل (٦ : ٨٩) معجم البلدان (٢ : ٧٣٠) ، تهذيب الأسماء واللغات (١ : ١٨٩) ، تهذيب

التهذيب (٣ : ٢٥٨) ، شذرات الذهب (١ : ١٩٤) ، تاريخ التراث العربي (١ : ٢٥) .

(٢) موطأ مالك : ٣٨٤ - باب « من أصاب أهله قبل أن يفيض » .

١٧٧٨٩ - هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رُوِيَ عَنْهُ مِنْ وَجْهِهٖ (١) .

١٧٧٩٠ - وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالشَّعْبِيُّ .

١٧٧٩١ - وَإِلَيْهِ ذَهَبَ : أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ . وَالشَّافِعِيُّ (٢) ، وَأَبُو ثَوْرٍ ،

وَدَاوُدُ .

١٧٧٩٢ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجْزِيهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ .

١٧٧٩٣ - (وَالثَّلَاثُ) : أَنَّ حَجَّهُ فَاسِدٌ ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ قَابِلٌ ، وَالْهَدْيُ .

١٧٧٩٤ - وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ (٣) .

(١) سئل ابن عباس عن رجل وقع على أهله وهو بمنى - أي بعد الوقوف بعرفة - قبل أن يفيض ، فأمره أن ينحر بدنة .

آثار أبي يوسف (٢٤٩) ، الأم (٧ : ٢٤٤) ، السنن الكبرى (١٦٨ : ٥) معرفة السنن (٧ : ١٠٣٤٤) ، المغني (٣ : ٥٤٥) ، المحلى (٧ : ١٨٩ ، ١٩٧) .

(٢) الأم (٧ : ٢٤٤) .

(٣) آثار أبي يوسف (٥٧٥) ، سنن البيهقي (٥ : ١٦٧) ، والمجموع (٧ : ٣٨٠) ، المغني (٣ : ٣٣٤) .

وروى البيهقي في معرفة السنن والآثار (٧ : ١٠٣٤٢) عن أبي عبد الله الحافظ ، عن ابن عمر الحافظ (الدارقطني) .

قال حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد [الفقيه] النيسابوري ، قال : حدثنا محمد بن يحيى الذهلي وغيره ، قالوا : حدثنا محمد بن عبيد ، حدثنا عبيد الله بن عمرو ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه : أَنَّ رَجُلًا أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ، يَسْأَلُهُ عَنْ مُحْرَمٍ وَقَعَ بِأَمْرَاتِهِ ، فَأَشَارَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، فَقَالَ : أَذْهَبَ إِلَى ذَلِكَ فَسَلَّهُ ، قَالَ شُعَيْبٌ : فَلَمْ يَعْرِفْهُ الرَّجُلُ ، فَذَهَبَتْ مَعَهُ ، فَسَأَلَ ابْنَ عَمْرٍو ، فَقَالَ : بَطُلٌ حَجُّكَ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : فَمَا أَصْنَعُ ؟ قَالَ : أَخْرِجْ مَعَ النَّاسِ ، وَأَصْنَعْ مَا يَصْنَعُونَ ، فَإِذَا أَدْرَكْتَ قَابِلًا ، فَحُجَّ وَأَعْدِ ، فَرَجِعْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَنَا مَعَهُ ، فَأَخْبِرْهُ ، فَقَالَ : أَذْهَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَسَلَّهُ قَالَ شُعَيْبٌ : فَذَهَبْتُ مَعَهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ ابْنُ عَمْرٍو ، فَرَجِعْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَنَا مَعَهُ ، فَأَخْبِرْهُ بِمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، ثُمَّ قَالَ : مَا تَقُولُ أَنْتَ ؟ =

١٧٧٩٥ - روى هشيم، قال: أخبرنا جعفر بن إياس، قال: أخبرنا علي البارقي: أن رجلاً من أهل عمان حج مع امرأته، فلما قضيا وحلق الرجل رأسه وكبس الثياب، وذبح، ظن أنه قد حل له كل شيء، فوقع بامرأته قبل أن يطوف بالبيت، فأنطلقت به إلى ابن عمر؛ فذكرت ذلك له؛ فقال: اقضيا ما بقي عليكما من نسككما وعليكما الحج في قابل.

قال: قلت: يا أبا عبد الرحمن إنهما من أهل عمان بعيد الشقة؟ فلم يزدني على ذلك^(١).

١٧٧٩٦ - وقال الحسن البصري، وابن شهاب الزهري، وهو معنى قول عمر ابن الخطاب فيمن رمى جمرة العقبة أنه قد حل له كل ما حرم عليه إلا النساء والطيب^(٢).

١٧٧٩٧ - قال أبو عمر: قد اختلف في الطيب ولم يختلفوا أن النساء عليه حرام.

١٧٧٩٨ - وإلى هذا ذهب إسماعيل بن إسحاق القاضي^(٣)، وأبو الفرج عمرو

= فقال: قولِي مثل ما قالَا.

قال البيهقي وفي هذا الحديث دلالة على صحة سماع شعب من جدّه عبد الله بن عمرو، ومن ابن عمر، وابن عباس.

(١) الهلبي (٧: ١٨٩) والمغني (٤: ٥٤٥)، شرح السنة (٧: ٢٨٣) آثار أبي يوسف (٥٧٥)، سنن البيهقي (٥: ١٦٧)، المجموع (٧: ٣٨٠)، المغني (٣: ٣٣٤).

(٢) الموطأ: ٣٨١، السنن الكبرى (٥: ١٦٧)، معرفة السنن والآثار (٧: ١٠٣٣٨ - ١٠٣٤٠).

(٣) تقدمت ترجمته في (١: ٨٥٦).

ابن محمد المالكي^(١)، قال: مَنْ وَطِئَ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ فَسَدَ حُجُّهُ . سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَ رَمِي الْجَمْرَةِ أَوْ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ النِّسَاءَ عَلَيْهِ حَرَامٌ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ الْمَفْتَرَضَ عَلَيْهِ .

١٧٧٩٩ - وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ رِوَايَةَ أَبِي حَازِمٍ ، وَأَبِي مُصْنَعِبٍ فِيمَنْ وَطِئَ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ قَبْلَ رَمِي الْجَمْرَةِ ، وَذَكَّرْنَا الْإِجْمَاعَ فِيمَنْ وَطِئَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ^(٢) .
١٧٨٠٠ - وَتَحْصِيلُ مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ^(٣) عَنْ مَالِكٍ أَنَّ مَنْ وَطِئَ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ وَإِنْ لَمْ يَرَمْ الْجَمْرَةَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْهَدْيُ وَالْعُمْرَةُ خَاصَّةً ، وَإِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَهُمُ الْهَدْيُ إِذَا وَطِئَ بَعْدَ رَمِي الْجَمْرَةِ يَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ .

١٧٨٠١ - قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْمَاجِشُونِ^(٤) : إِنَّمَا فَعَلَ مَالِكٌ عَلَيْهِ الْعُمْرَةُ مَعَ

(١) تقدمت ترجمته في (١ : ٨٩٤) .

(٢) انظر الفقرة (١٧٧٠١) .

(٣) تلميذ الإمام مالك : عبد الرحمن بن القاسم العتقي ، تقدمت ترجمته في (٦ : ٨٧٩٤) .

(٤) هو العلامة الفقيه ، مفتي المدينة ، أبو مروان ، عبد الملك بن الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن المَاجِشُونِ التيمي مولاهم المدني المالكي ، تلميذ الإمام مالك .

حَدَّثَ عَنْ أَبِيهِ ، وَخَالِهِ يَوْسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ الْمَاجِشُونِ ، وَمُسْلِمَ الزُّنْجِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، وَطَائِفَةٍ .

حَدَّثَ عَنْهُ : أَبُو حَفْصٍ الْفَلَّاسُ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذَّهَلِيُّ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ الْفَقِيهَ وَالزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ ، وَيَعْقُوبُ الْقَسَوِيُّ ، وَسَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ ، وَآخَرُونَ .

قال مُصَنَّبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : كَانَ مُفْتِيَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي زَمَانِهِ .

وقال ابن عبد البر : كَانَ قَتِيهًا فَصِيحًا ، دَارَتْ عَلَيْهِ الْفُتْيَا فِي زَمَانِهِ ، وَعَلَى أَبِيهِ قَبْلَهُ ، وَكَانَ ضَرِيرًا . قِيلَ إِنَّهُ عَمِيَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ ، قَالَ : وَكَانَ مُوَلَّعًا بِسَمَاعِ الْغَنَاءِ .

وقال أحمد بن المَعْدِلِ الْفَقِيه : كَلِمًا تَذَكَّرْتُ أَنَّ التُّرَابَ يَأْكُلُ لِسَانَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْمَاجِشُونِ =

الهدْي لِيَكُونَ طَوَافُهُ بِالْبَيْتِ فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ .

١٧٨٠٢ - قَالَ إِسْمَاعِيلُ : هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُ لِعُمْرَةٍ يُوجِبُ عَلَيْهِ

طَوَافًا لَهَا وَسَعْيًا ، فَكَيْفَ يَكُونُ الطَّوَافُ لِلْعُمْرَةِ وَالْإِفَاضَةُ مَعًا ؟ .

١٧٨٠٣ - وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فِي هَذَا الْبَابِ ^(١) . وَسُئِلَ عَنْ نِسْيِ الْإِفَاضَةِ حَتَّى

خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَرَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ ؟ فَقَالَ : أَرَى ، إِنْ لَمْ يَكُنْ أَصَابَ النِّسَاءَ ، فَلْيَرْجِعْ ،

فَلْيَفِضْ . وَإِنْ كَانَ أَصَابَ النِّسَاءَ ، فَلْيَرْجِعْ ، فَلْيَفِضْ ثُمَّ لِيَعْتَمِرْ وَلْيَهْدِ . وَلَا يَنْبَغِي لَهُ

أَنْ يَشْتَرِيَ هَدْيَهُ مِنْ مَكَّةَ وَيَنْحَرَهُ بِهَا . وَلَكِنْ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَهُ مَعَهُ مِنْ حَيْثُ

اعْتَمَرَ ، فَلْيَشْتَرِهِ بِمَكَّةَ . ثُمَّ لِيُخْرِجْهُ إِلَى الْحِلِّ . فَلْيَسْقِهِ مِنْهُ إِلَى مَكَّةَ . ثُمَّ يَنْحَرَهُ بِهَا .

= صَغُرَتِ الدُّنْيَا فِي عَيْنِي .

وكان ابنُ المَعْدَلِ مِنَ الفُصَحَاءِ الْمَذْكُورِينَ ، فَقِيلَ لَهُ : أَيْنَ لِسَانُكَ مِنْ لِسَانِ أَسْتَاذِكَ عَبْدِ الْمَلِكِ ؟

فَقَالَ : لِسَانُهُ إِذَا تَعَالَى أَحْسَى مِنْ لِسَانِي إِذَا تَحَايَى .

وقال أبو داود : كَانَ لَا يَعْقِلُ الْحَدِيثَ ، يَعْنِي : لَمْ يَكُنْ مِنْ فُرْسَانِهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ ثَقَّةٌ فِي نَفْسِهِ .

قال يحيى بنُ أَكْثَمَ : كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بَحْرًا لَا تُكْدَرُهُ الدُّلَاءُ .

توفي سنة ثلاث عشرة ومِئَتَيْنِ . وقيل : سنة أربع عشرة ، وترجمته في : طبقات ابن سعد

٤٤٢/٥ ، التاريخ الكبير ٤٢٤/٥ ، التاريخ الصغير ٣٢٩/٢ ، المرحم والتعديل ٣٥٨/٥ ، الانتقاء :

٥٧ ، طبقات الفقهاء للشيرازي : ١٤٨ ، ترتيب المدارك ٣٦٠/٢ ، ٣٦٥ ، وفيات الأعيان

١٦٦/٣ ، ١٦٧ ، تذهيب التهذيب ٢/٢٥١ ، ميزان الاعتدال : ٦٥٨/٢ ، ٦٥٩ ، العبر ١/٣٦٣ ،

سير أعلام النبلاء (١٠ : ٣٥٨) الكائف ٢/٢١١ ، نكت الهميان ٢/١٩٧ ، الديباج المذهب

٢/٨٦٦ ، تذهيب التهذيب ٦/٤٠٨ ، خلاصة تذهيب الكمال : ٢٤٤ - ٢٤٥ ، شلبرات الذهب

٢/٢٨ ، شجرة النور الزكية ١/٥٦ .

(١) في الموطأ : ٣٨٥ .

١٧٨٠٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيمَنْ نَسِيَ الْإِفَاضَةَ فِي بَابِهِ مِنْ هَذَا
الْكِتَابِ ، وَفِي هَذَا الْبَابِ الْجَوَابُ عَلَى مَنْ أَصَابَ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ يَفِيضَ عَلَى مَذْهَبِ
الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا التَّعْرِيفُ بِالْهَدْيِ وَمَا لِلْسَّلَفِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْاِخْتِيَارِ .

* * *

(٥١) باب ما استيسر من الهدى (*)

٨٣٠ - مَالِكٌ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ؛

(*) المسألة - ٤٤٢ - اتفقت المذاهب على أن قاتل الصيد مخير في الجزء بين أحد أمور ثلاثة بأيهما شاء كفر ، سواء أكان موسراً أو معسراً ، والأمور الثلاثة : هي ذبح النظير ، وتقويم النظير بدرهم ثم بطعام ، لكل مسكين مد ، وصيام يوم عن كل مد ، لقوله تعالى : ﴿ هَذَا بَالِغُ الْكَفَّةِ ، أَوْ كَفَّارَةُ طَعَامِ مَسْكِينٍ ، أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ و « أَوْ » في الأمر للتخيير ، بين المثل أو الإطعام أو الصيام . وإذا اختار المثل ذبحه ، وتصدق به على مساكين الحرم ، لقوله تعالى : ﴿ هَذَا بَالِغُ الْكَفَّةِ ﴾ .

والهدى يجب ذبحه ، ولا يجوز له أن يتصدق به حياً على مساكين ، لتسميته هدياً ، وله ذبحه في أي وقت شاء . ولا يختص ذلك بأيام النحر .

كيفية تقدير الطعام ونوعه:

قال الشافعية والحنابلة : ومتى اختار الإطعام : فإنه يقوم المثل بالدراهم ، والدراهم بطعام ويتصدق به على المساكين ؛ لأن المثل الواجب إذا قوم ، لزمت قيمة مثله . ولا يجزئ إخراج القيمة ؛ لأن الله تعالى خير بين ثلاثة أشياء ليست القيمة منها . ونوع الطعام المخرج : هو الذي يخرج في الفطرة وفدية الأذى : وهو الحنطة والشعير والتمر والزبيب . وقال مالك : يقوم الصيد لا المثل ؛ لأن التقويم إذا وجب لأجل الإتلاف ، قوم المثل كالأذى لا مثل له .

تقدير الصيام :

وفي الصيام : يصوم عند الجمهور : عن كل مد يوماً ؛ لأنها كفارة دخلها الصيام ، والإطعام ، فكان في مقابلة المد ككفارة الظهار : المد فيها في مقابلة إطعام المسكين . وإذا بقي مالا يعدل يوماً ، صام يوماً كذلك .

وقال أبو حنيفة : يصوم عن كل نصف صاع من بر يوماً ، إذ لا يجوز عنده أن يطعم المسكين أقل من نصف صاع ؛ لأن الطعام المذكور ينصرف إلى ما هو المعهود في الشرع .

وللمسألة شق آخر وهو أقل ما يجزئ من الهدى ؛ وأدنى الهدى : شاة ، وقد يطلق الدم أو النسك على الهدى ، والمراد بالنسك أو الدم هو الذبيحة وهي الشاة ، لإجماع المسلمين على أن الشاة مجزئة في الفدية عن حلق الشعر أو قلم الظفر ونحو ذلك .

كَانَ يَقُولُ : مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، شَاةٌ ^(١) .

٨٣١ - مَالِكٌ ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ : مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، شَاةٌ .

١٧٨٠٥ - قَالَ مَالِكٌ ^(٢) : وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [المائدة : ٩٥] فَمِمَّا يُحْكَمُ بِهِ فِي الْهَدْيِ ، شَاةٌ ، وَقَدْ سَمَّاهَا اللَّهُ هَدْيًا . وَذَلِكَ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا . وَكَيْفَ يَشْكُ أَحَدٌ فِي ذَلِكَ ؟ وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَلِغُ أَنْ يُحْكَمَ فِيهِ بِبَعِيرٍ أَوْ بَقَرَةٍ فَالْحُكْمُ فِيهِ ،

= وأفضل الهدي : البدنة ثم البقرة ، ثم الضأن ، ثم المعز ، لما روي أن رسول الله ﷺ لما أحصر بالحديبية ، نحر البدن ، وكان يختار من الأعمال أفضلها .

والجزئ من المهدي بالاتفاق : ما يجزئ في الأضحية ، وهو الثني فصاعداً ، وهو عند الحنفية مثلاً : ما تم له خمس سنين . ومن البقر : ستان ، ومن الغنم سنة ومن المعز ما له ستان ، لكن يجزئ عندهم وعند الحنابلة الجذع من الضأن : وهو ما دون الثني ، وهو ماله ستة أشهر ، لحديث : « يجزئ الجذع من الضأن : أضحية » والهدي مثله .

ولا يجزئ في الهدي مقطوع الأذن أو أكثرها ، ولا مقطوع الذنب ، ولا اليد ولا الرجل ولا الذاهبة العين ، ولا المعجفاء (كثيرة الهزال) ، ولا العرجاء التي لا تمشي إلى المنسك (الموضع الذي تدبح النسائك فيه) ؛ لأنها عيوب بينة .

والذكر والأنثى في الهدي سواء ، لأن الله تعالى قال : ﴿ والبدن جعلناها لكم من شعائر الله ﴾ ولم يذكر ذكراً ولا أنثى .

(١) الموطأ : ٣٨٥ ، والمهمل (٧ : ١٥١) .

(٢) الموطأ : ٣٨٥ ، ومصنف ابن أبي شيبة (٤ : ٦٤) .

شاة. وَمَا لَا يَتْلُغُ أَنْ يُحْكَمَ فِيهِ بِشَاةٍ. فَهُوَ كَفَّارَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ إِطْعَامِ مَسَاكِينَ.
١٧٨٠٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ أَحْسَنَ مَالِكٌ فِي احْتِجَاجِهِ هَذَا، وَآتَى بِمَا لَا مَزِيدَ
لأَحَدٍ فِيهِ وَجْهًا حَسَنًا فِي مَعْنَاهُ.

١٧٨٠٧ - وَعَلَيْهِ جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ تَدَوَّرُ فُتُوهُ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ بِالْعِرَاقِ
وَالْحِجَازِ فِيمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ.

١٧٨٠٨ - وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: ﴿مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]
بَدَنَةً دُونَ بَدَنَةٍ، وَبَقَرَةً دُونَ بَقَرَةٍ^(١).

١٧٨٠٩ - وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ مِثْلُ ذَلِكَ^(٢).

١٧٨١٠ - ذَكَرَ سَنِيْدٌ، عَنْ هُشَيْمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ
ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، وَأَبْنِ عُمَرَ أَنَّهُمَا قَالَا: ﴿مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة:
١٩٦] النَّاقَةُ، ثُمَّ النَّاقَةُ، وَالْبَقَرَةُ دُونَ الْبَقَرَةِ.

١٧٨١١ - وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: الصِّيَامُ لِلْمُتَمَتِّعِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الشَّاةِ^(٣).

١٧٨١٢ - رَوَاهُ وَبَرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

١٧٨١٣ - وَرَوَى عَنْهُ صَدَقَةُ بْنُ يُسَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: الشَّاةُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْبَدَنَةِ^(٤).

(١) الهللي (١٥١:٧).

(٢) ذكره السيوطي في الدر المنثور (٥١٣:١) ط. دار الفكر، ونسبه لوكيع، وابن أبي شيبة، وعبد
ابن حميد، وابن المنذر وابن أبي حاتم عن عائشة.

(٣) الموطأ: ٣٤٤، وسنن البيهقي (٢٤:٥)، والهللي (١٦٠:٧).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٤: ٦٤)، والهللي (١٥١:٧).

١٧٨١٤ - وَعَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : ﴿ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [البقرة : ١٩٦] نَاقَةً ، أَوْ بَقَرَةً ، أَوْ شَرَكٌ فِي دَمٍ ^(١) .

٨٣٢ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : ﴿ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ بِدَنَّةٍ ، أَوْ بَقَرَةٍ ^(٢) .

١٧٨١٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا قَوْلٌ مُجْمَلٌ يُفَسِّرُهُ مَا ذَكَرْنَا عَنْهُ ، عَنْ عَائِشَةَ . وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَعْلَى الْهَدْيِ بِدَنَّةٍ ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ إِلَّا مَعْنَاهُ مَا ذَكَرْنَا ، وَبِاللَّهِ تَوْفِيقُنَا .

٨٣٣ - مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ؛ أَنَّ مَوْلَاةً لِعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُقَالُ لَهَا رُقِيَّةٌ ؛ أَخْبَرَتْهُ : أَنَّهَا خَرَجَتْ مَعَ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى مَكَّةَ . قَالَتْ فَدَخَلَتْ عَمْرَةَ مَكَّةَ يَوْمَ التَّروِيَةِ . وَأَنَا مَعَهَا . فَطَافَتْ بِالْبَيْتِ ، وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ . ثُمَّ دَخَلَتْ صُفَّةَ الْمَسْجِدِ ، فَقَالَتْ : أَمَعَكِ مَقْصَانٌ ؟ فَقُلْتُ : لَا فَقَالَتْ : فَالْتَمِسِيهِ لِي . فَالْتَمَسْتُهُ ، حَتَّى جِئْتُ بِهِ . فَأَخَذَتْ مِنْ قُرُونِ رَأْسِهَا . فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ النُّحْرِ ، ذَبَحَتْ شَاةً ^(٣) .

١٧٨١٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَوْلِ ؛ لِأَنَّ الشَّاةَ

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور (٥١٢:١) ، ونسبه لابن جرير ، وابن أبي حاتم ، عن ابن عباس .

(٢) الموطأ : ٣٨٦ ، ومصنف ابن أبي شيبة (٦٤:٤) ، والخطي (١٥١:٧) .

(٣) الموطأ : ٣٨٦ .

دُونَ الْحَلَابِ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا أُدْخِلَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ شَاهِدًا عَلَى مَا «اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاةً» ؛ لِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ لِقَوْلِهِ (عز وجل) : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] وَعُمْرَةٌ كَانَتْ مُتَمَتِّعَةً ، لَا شَكَّ فِيهِ ، وَلِلْمُتَمَتِّعِ أَنْ يُؤَخَّرَ الذَّبْحَ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ .
١٧٨١٧ - وَفِي أَخَذِ عُمْرَةٍ مِنْ قُرُونِ رَأْسِهَا فِي الْمَسْجِدِ دَلِيلٌ عَلَى طَهَارَةِ شَعْرِ

الإسلام .

١٧٨١٨ - وَعَلَى هَذَا جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ فِي طَهَارَةِ شَعْرِ بَنِي آدَمَ .

١٧٨١٩ - وَقَدْ كَانَ لِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلٌ رَجَعَ عَنْهُ إِلَى مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، بِدَلِيلِ جَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَعْرَ رَأْسِهِ فِي حُجَّتِهِ ، وَأَنَّهُ أَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ وَغَيْرَهُ ، وَلَوْ كَانَ نَجَسًا مَا وَهَبَهُ لَهُمْ ، وَلَا مَلَكَهُمْ إِيَّاهُ .

١٧٨٢٠ - وَأَمَّا قَوْلُهُ (مِنْ قُرُونِ رَأْسِهَا) فَالْقُرُونُ هُنَا الضَّفَائِرُ وَيَسْتَحِبُّ أَنْ

تَأْخُذَ الْمَرْأَةُ مِنْ كُلِّ ضَفِيرَةٍ قَدْرًا مُمَكِّنًا ، فَتَعَمَّ بِالتَّقْصِيرِ ضَفَائِرَهَا ، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ جَزَأَ عَنْهَا أَقْلٌ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ تَقْصِيرٍ مِنْ شَعْرِهَا .

(٥٢) باب جامع الهدى (*)

٨٣٤ - مَالِكٌ ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ الْمَكِّيِّ ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ ، جَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَقَدْ ضَفَرَ رَأْسَهُ . فَقَالَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ . إِنِّي قَدِمْتُ بِعُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : لَوْ كُنْتُ مَعَكَ ، أَوْ سَأَلْتَنِي ، لَأَمَرْتُكَ أَنْ تَقْرَنَ . فَقَالَ الْيَمَانِيُّ : قَدْ كَانَ ذَلِكَ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : خُذْ مَا تَطَايَرَ مِنْ رَأْسِكَ ، وَاهْدِ . فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ : مَا هَدِيَهُ . يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ فَقَالَ : هَدِيَهُ . فَقَالَتْ لَهُ : مَا هَدِيَهُ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : لَوْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا أَنْ أَذْبَحَ شَاةً ، لَكَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصُومَ ^(١) .

١٧٨٢١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَضْفَرَ رَأْسَهُ إِلَّا أَنْ مَنْ ضَفَرَ أَوْ لَبَّدَ أَوْ عَقَصَ فَعَلَيْهِ الْحِلَاقُ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ بَعْدَهُ لِمَا فِي التَّضْفِيرِ مِنْ وَقَايَةِ الرَّأْسِ لِأَنْ لَا يَصِلَ الْغُبَارُ إِلَى جِلْدِهِ .

١٧٨٢٢ - وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقِرَانَ كَانَ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ أَوْلَى مِنْ

(*) المسألة - ٤٤٣ - اتفق العلماء على أن المتمتع والقارن يلزمهما إذا أحرم بالحج الهدى ، لقوله

تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . [البقرة : ١٩٦] .

ودم القران والتمتع : دم شكر فيأكل منه صاحبه عند الحنفية ، ولا يأكل منهما عند الشافعية . وإن لم يدخل القارن مكة ، وتوجه إلى عرفات ، فقد صار عند الحنفية رافضاً لعمرته بالوقوف ، وسقط عنه دم القران ، وعليه دم لرفضه عمرته ، وهو دم جبر لا يجوز أكله منه ، ووجب عليه قضائهما ؛ لأنه بشروعه فيها أوجبها على نفسه ، ولم يوجد منه الأداء ، فلزمه القضاء .

ويسقط عند الشافعية دم المتمتع إن عاد لإحرام الحج إلى الميقات .

(١) الموطأ : ٣٨٦ - ٣٨٧ .

الْتُمْتُعَ ، وَقَدْ كَانَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ يُفْضَلُ التَّمَتُّعُ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى هَذَا ، وَقَالَ : مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ مَعَ الْعُمْرَةِ الْحَجَّ .

١٧٨٢٣ - وَأَمَّا قَوْلُ الْيَمَانِيِّ (قَدْ كَانَ ذَلِكَ) أَيُّ قَدْ فَاتَ الْقِرَانُ ؛ لِأَنَّهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَأَلَهُ بَعْدَ أَنْ طَافَ وَسَعَى لِعُمْرَتِهِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقِرَانِ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْعُمْرَةِ إِلَّا قَبْلَ ذَلِكَ .

١٧٨٢٤ - وَأَمَّا أَمْرُ ابْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ بِالتَّقْصِيرِ وَقَدْ ضَفَرَ ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ؛ لِأَنَّهُ رَأَى عَلَيْهِ حَلْقَ رَأْسِهِ يَوْمَ النُّخْرِ فِي حُجَّتِهِ الَّذِي تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَيْهِ ، فَأَرَادَ أَنْ لَا يَحْلُقَ فِي الْعُمْرَةِ لِيَحْلُقَ فِي الْحَجِّ .

١٧٨٢٥ - وَأَمَّا قَوْلُهُ (فَأَهْدِ) فَإِنَّهُ يُرِيدُ هَدْيَ مُتَعَتِهِ .

١٧٨٢٦ - ثُمَّ سُئِلَ (مَا الْهَدْيُ ؟) فَقَالَ : إِنْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا شَاةً لَكَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الصَّوْمِ .

١٧٨٢٧ - فَهَذَا يَرُدُّ رَوَايَةَ مَنْ رَوَى عَنْهُ : الصَّيَّامُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الشَّاةِ .

١٧٨٢٨ - وَرَوَايَةُ مَالِكٍ عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ هَذِهِ أَصَحُّ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ مِنْ مَذْهَبِهِ تَفْضِيلُ إِرَاقَةِ الدَّمَاءِ فِي الْحَجِّ عَلَى سَائِرِ الْأَعْمَالِ .

١٧٨٢٩ - وَيُرْوَى (مَا هَدْيُهُ) وَأَمَّا هَدْيُهُ ، وَهُوَ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَهْدَى إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

١٧٨٣٠ - وَعَلَى نَحْوِ هَذَا قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ : الصَّلَاةُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ ، وَالصَّدَقَةُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّوْمِ .

٨٣٥ - مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : الْمَرْأَةُ الْمُحْرَمَةُ ، إِذَا حَلَّتْ لَمْ تَمْتَشِطْ ، حَتَّى تَأْخُذَ مِنْ قُرُونِ رَأْسِهَا . وَإِنْ كَانَ لَهَا هَدْيٌ ، لَمْ تَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهَا شَيْئًا ، حَتَّى تَنْحَرَ هَدْيَهَا ^(١) .

١٧٨٣١ - إِنَّمَا قَالَ هَذَا ؛ لِأَنَّ الْخَلَّاقَ نُسْكَ يَحِلُّ لِمَنْ رَمَى الْجِمْرَةَ إِنْقَاءَ النَّفْسِ كُلِّهِ ، وَهُوَ الشَّعْتُ .

١٧٨٣٢ - وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ الْخَلَّاقَ مِنَ النُّسْكِ ، وَجَعَلَهُ أَوَّلَ الْحُلِّ فَهُوَ مَذْهَبٌ سَنَذْكُرُهُ فِي بَابِ الْخَلَّاقِ ^(٢) . إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٧٨٣٣ - وَأَمَّا مَنْ حَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ فَقَدْ قَدَّمَ وَآخَرَ ، وَتَقْدِيمُ الْأَفْعَالِ الْمَفْعُولِ يَوْمَ النَّحْرِ وَتَأْخِيرُهَا لَا حَرَجَ فِيهِ .

١٧٨٣٤ - وَسَنَذْكُرُ مَا فِي ذَلِكَ لِلْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَذَاهِبِ فِي هَذَا الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

٨٣٦ - مَالِكٌ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ : لَا يَشْتَرِكُ الرَّجُلُ وَأَمْرَأَتُهُ فِي بَدَنَةٍ وَاحِدَةٍ . لِيُهْدِيَ كُلُّ وَاحِدٍ بَدَنَةً ، بَدَنَةً .

١٧٨٣٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : إِنْ كَانَ أَرَادَ أَنْ مَنْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ فِي الْحِجِّ لَا يَجْزِيهِمَا بَدَنَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَدْ مَضَى مَذْهَبُهُ وَمَذْهَبُ مَنْ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ أَرَادَ الْإِشْتِرَاكَ

(١) للموطأ : ٣٨٧ .

(٢) وهو الباب رقم (٦٠) في كتاب الحج .

فِي النَّسْكِ كُلِّهِ مِنْ ضَحِيَّةٍ أَوْ هَدْيٍ ، فَقَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي هَدْيِ التَّطَوُّعِ .

١٧٨٣٦ - فَمَرَّةٌ أَجَازَ الْإِشْتِرَاكَ فِيهِ ، وَمَرَّةٌ لَمْ يُجْزِهِ . وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِشْتِرَاكُ فِي الْهَدْيِ الْوَاجِبِ .

١٧٨٣٧ - وَسَنَذْكُرُ فِي كِتَابِ الضَّحَايَا مَذْهَبَهُ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الضَّحَايَا كَيْفَ هُوَ عِنْدَهُ^(١) .

١٧٨٣٨ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُمَا : يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ سَبْعَةٌ فِي بَدَنَةٍ وَيُجْزِيهِمْ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَاةٌ بِوُجُوهِ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ جَزَاءِ صَيْدٍ وَمِنْ إِحْصَارٍ أَوْ تَمَتُّعٍ أَوْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ .

١٧٨٣٩ - وَقَالَ زُفَرٌ : لَا يُجْزَى حَتَّى تَكُونَ الْجِهَةُ الْمُوجِبَةُ لِلْهَدْيِ عَلَيْهِمْ وَاحِدَةً ، فَإِذَا جَزَاءُ صَيْدٍ كُلِّهِ ، وَإِذَا تَطَوُّعٌ كُلُّهُ ، فَإِنْ اخْتَلَفَ لَمْ يُجْزِهِ .

١٧٨٤٠ - وَقَالُوا : وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ ذِمِّيٌّ أَوْ مَنْ لَا يُرِيدُ أَنْ يُهْدِيَ فَلَا يُجْزِيهِمْ مِنَ الْهَدْيِ .

١٧٨٤١ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : إِنْ كَانَ أَحَدُ السَّبْعَةِ الْمُشْتَرِكِينَ فِي الْهَدْيِ ذِمِّيًّا ، أَوْ مَنْ يُرِيدُ حَصَّتَهُ مِنَ اللَّحْمِ وَلَا يُرِيدُ الْهَدْيَ أَجْزَأَ مَنْ أَرَادَ الْهَدْيَ ، وَيَأْخُذُ الْبَاقُونَ حِصَصَهُمْ مِنَ اللَّحْمِ .

١٧٨٤٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : ذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ مَالِكٍ فِي مُوطِئِهِ قَالَ : إِنَّمَا الْعُمْرَةُ الَّتِي يَتَطَوُّعُ النَّاسُ بِهَا ، فَإِنْ ذَلِكَ يَجُوزُ فِيهَا الْإِشْتِرَاكُ فِي الْهَدْيِ . وَأَمَّا كُلُّ

(١) فِي كِتَابِ الضَّحَايَا بَابُ « الشَّرْكَاءِ فِي الضَّحَايَا » ، وَعَنْ كَمِ تَذْبِيعِ الْبَقَرَةِ وَالْبَدَنَةِ ؟ ؟ .

هَدْيٍ وَاجِبٍ فِي عُمْرَةٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِشْتِرَاكُ فِيهِ .

١٧٨٤٣ - قَالَ : وَإِنَّمَا اشْتَرَكُوا يَوْمَ الْحُدَيْيَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُعْتَمِرِينَ تَطَوُّعًا .

١٧٨٤٤ - وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : لَا يُشْتَرَكُ فِي الْهَدْيِ الْوَاجِبِ وَلَا فِي التَّطَوُّعِ عِنْدَ

مَالِكٍ .

١٧٨٤٥ - قَالَ مَالِكٌ : إِذَا قُلِدَ الْهَدْيُ وَأَشْعَرُهُ ، ثُمَّ مَاتَ وَجِبَ إِخْرَاجُهُ عَلَى

وَرَثَتِهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَلَمْ يَرْتَوْهُ .

١٧٨٤٦ - وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي يُوسُفَ .

١٧٨٤٧ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ : يَكُونُ مِيرَاثًا .

١٧٨٤٨ - وَقَالَ مَالِكٌ : مَنْ قُلِدَ الْهَدْيُ لَا يَجُوزُ لَهُ يَبِعُهُ وَلَا هِبَتُهُ وَلَا بَدَلُهُ .

وَكَذَلِكَ الْأَضْحِيَّةُ إِذَا أُوجِبَهَا وَتَعَلَّمَا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَانَ لَهُ بَدَلُهَا بِأَحْسَنَ مِنْهَا .

١٧٨٤٩ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : جَائِزٌ لَهُ يَبِعُهَا لِهَدْيٍ وَعَلَيْهِ بَدَلُهُ .

١٧٨٥٠ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : لَا بَأْسَ أَنْ يَبْدَلَ الرَّجُلُ هَدْيَهُ الْوَاجِبَ وَلَا يَبْدَلَ

التَّطَوُّعَ .

١٧٨٥١ - وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَهُ أَنْ يَبْدَلَ هَدْيَهُ إِذَا قُلِدَهُ وَأَشْعَرَهُ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ

بِقَرْضِهِ .

١٧٨٥٢ - وَسُئِلَ مَالِكٌ : عَمَّنْ بَعَثَ مَعَهُ بِهَدْيٍ يَنْحَرُهُ فِي حَجٍّ ، وَهُوَ مُهْلٌ

بِعُمْرَةٍ هَلْ يَنْحَرُهُ إِذَا حَلَ ، أَمْ يُؤَخَّرُهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ فِي الْحَجِّ . وَيَحِلُّ هُوَ مِنْ عُمْرَتِهِ ؟

فَقَالَ : بَلْ يُؤَخَّرُهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ فِي الْحَجِّ وَيَحِلُّ هُوَ مِنْ عُمْرَتِهِ ^(١) .

١٧٨٥٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : إِنَّمَا قَالَ كَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج : ٣٣] وَقَالَ : ﴿ هَدْيًا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [المائدة : ٩٥] ، يَعْنِي أَيَّامَ النَّحْرِ وَسَائِرَ أَيَّامِ الذَّبْحِ إِلَّا يَمْنَى وَمَكَّةَ .

١٧٨٥٤ - إِلَّا أَنَّ الْأَخْيَارَ أَنْ يَذْبَحَ الْحَاجُّ يَمْنَى وَالْمُعْتَمِرُ بِمَكَّةَ ، وَمَنْ ذَبَحَ بِمَكَّةَ مِنَ الْحَاجِّ لَمْ يَخْرُجْ ، وَلَا يَذْبَحُ يَمْنَى إِلَّا أَيَّامَ مَنَى وَسَائِرَ السَّنَةِ بِمَكَّةَ .

١٧٨٥٥ - وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ هَذَا الْهَدْيُ لِلْمُعْتَمِرِ وَإِنَّمَا بُعِثَ بِهِ مَعَهُ لَمْ يَرْتَبِطْ نَحْرُهُ بِشَيْءٍ مِنْ عُمْرَتِهِ .

١٧٨٥٦ - قَالَ مَالِكٌ وَالَّذِي يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْهَدْيِ فِي قَتْلِ الصَّيِّدِ ، أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ هَدْيٌ فِي غَيْرِ ذَلِكَ . فَإِنْ هَدَيْتَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَكَّةَ . كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ هَدْيًا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ وَأَمَّا مَا عُذِلَ بِهِ الْهَدْيُ مِنَ الصَّيَّامِ أَوْ الصَّدَقَةِ ، فَإِنْ ذَلِكَ يَكُونُ بِغَيْرِ مَكَّةَ حَيْثُ أَحَبَّ صَاحِبُهُ أَنْ يَفْعَلَهُ فَعَلَهُ ^(١) .

١٧٨٥٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ [الْكَعْبَةَ] الْبَيْتَ الْحَرَامَ ، وَهُوَ [الْبَيْتُ الْعَتِيقُ] لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ فِيهِ ذَبْحٌ وَلَا نَحْرٌ ، وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ .

١٧٨٥٨ - فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ (عز وجل) : ﴿ هَدْيًا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ أَنَّهُ أَرَادَ الْحَرَمَ يَعْنِي مَسَاكِينَ الْحَرَمِ ، أَوْ أَرَادَ مَكَّةَ لِمَسَاكِينِهَا رَفَقًا بِجِيرَانِ بَيْتِ اللَّهِ وَإِحْسَانًا إِلَيْهِمْ ، وَهُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ .

١٧٨٥٩ - عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) : ﴿ هَدْيًا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾

الكعبة .

١٧٨٦٠ - وَأَمَّا قَوْلُهُ (عز وجل) : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾

[البقرة : ١٩٦] فَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ، وَسَنَذْكُرُ مَالَهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (عز وجل) .

١٧٨٦١ - وَكَانَ مَالِكٌ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾

أَنَّهُ عَنِ مَكَّةَ وَلَمْ يُرِدِ الْحَرَمَ .

١٧٨٦٢ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْحَاجِّ « مَكَّةَ وَطَرُقَهَا

مَنْحَرًا ^(١) » دَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ مَكَّةَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٧٨٦٣ - قَالَ مَالِكٌ : مَنْ نَحَرَ هَدْيُهُ فِي الْحَرَمِ لَمْ يَجْزِهِ أَنْ يَنْحَرَهُ إِلَّا بِمَكَّةَ .

١٧٨٦٤ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : إِنْ نَحَرَهُ فِي الْحَرَمِ أَجْزَاهُ .

١٧٨٦٥ - وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ .

١٧٨٦٦ - وَقَالَ الطَّبْرِيُّ : يَجُوزُ نَحْرُ الْهَدْيِ حَيْثُ شَاءَ الْمُهْدِي إِلَّا هَدْيَ الْقِرَانِ

وَجِزَاءِ الصَّيْدِ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْحَرُهُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ .

١٧٨٦٧ - وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا نَحَرَ هَدْيَ التَّمَتُّعِ أَوْ الْهَدْيَ التَّطَوُّعِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ

لَمْ يَجْزِهِ .

١٧٨٦٨ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْهَدْيِ التَّمَتُّعِ كَقَوْلِ مَالِكٍ ، وَخَالَفَهُ فِي التَّطَوُّعِ

فَجُوزَهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ .

(١) أخرجه أبو داود في الحج (١٩٣٧) باب « الصلاة بجمع » (٢ : ١٩٣) ، وابن ماجه في الحج

(٣٠٤٨) باب « الذبيح » (٢ : ١٠١٣) .

١٧٨٦٩ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُجْزَى نَحْرُ الْجَمِيعِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ .

١٧٨٧٠ - وَأَمَّا قَوْلُهُ (وَأَمَّا مَا عَدَلَ بِهِ الْهَدْيُ مِنَ الصِّيَامِ وَالصَّدَقَةِ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِغَيْرِ مَكَّةَ حَيْثُ أَحَبَّ صَاحِبُهُ أَنْ يَفْعَلَهُ فَعَلَهُ) فَلَا خِلَافَ فِي الصِّيَامِ أَنْ يَصُومَ حَيْثُ شَاءَ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنَفْعَةَ فِي ذَلِكَ لِأَهْلِ الْحَرَمِ ، وَلَا لِأَهْلِ مَكَّةَ .

١٧٨٧١ - وَأَمَّا الصَّدَقَةُ فَلَا تَكُونُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْكُوفِيِّينَ إِذَا كَانَتْ بَدَلًا مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ إِلَّا بِمَكَّةَ لِأَهْلِهَا حَيْثُ يَكُونُ النَّحْرُ .

١٧٨٧٢ - وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّحْرَ فِي الْعُمْرَةِ بَيْنَ مَكَّةَ وَفِي الْحَجِّ بِمَنَى ، وَهُمَا جَمِيعًا حَرَمٌ ، فَالْحَرَمُ كُلُّهُ مَنْحَرٌ عِنْدَهُمْ .

١٧٨٧٣ - وَفِي « الْعَتَبَةِ » لِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى ، عَنْ وَهْبٍ مِثْلُ قَوْلِ مَالِكٍ فِي مُوطَّأِهِ أَنَّ الْإِطْعَامَ كَالصِّيَامِ يَجُوزُ بِغَيْرِ مَكَّةَ .

١٧٨٧٤ - وَفِي « الْأَسَدِيَّةِ » لِابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ ، قَالَ : لَا يَطْعَمُ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَ فِيهِ الصَّيْدَ .

١٧٨٧٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : هَذَا خِلَافُ الْجُمْهُورِ ، وَلَا وَجْهَ لَهُ .

٨٣٧ - مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ : أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ . فَخَرَجَ مَعَهُ مِنَ الْمَدِينَةِ . فَمَرُّوا عَلَى حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَهُوَ مَرِيضٌ بِالسَّقْيَا^(١) . فَأَقَامَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ . حَتَّى إِذَا خَافَ الْفَوَاتَ خَرَجَ . وَبَعَثَ إِلَى

(١) (السقيا) = قرية جامعة من عمل الفرع مما يلي المحفة .

عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَأَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ ، وَهُمَا بِالْمَدِينَةِ ، فَقَدِمَا عَلَيْهِ . ثُمَّ إِنَّ حُسَيْنًا أَشَارَ إِلَى رَأْسِهِ ، فَأَمَرَ عَلِيٌّ بِرَأْسِهِ فَحُلِقَ . ثُمَّ نَسَكَ عَنْهُ بِالسُّقْيَا . فَنَحَرَ عَنْهُ بِعَيْرٍ^(١) .

١٧٨٧٦ - قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : وَكَانَ حُسَيْنٌ خَرَجَ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، فِي سَفَرِهِ ذَلِكَ ، إِلَى مَكَّةَ .

١٧٨٧٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ فِي أَنْ مَنْ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّمَاءِ فِي فِدْيَةِ الْأَذَى لِمَنْ اخْتَارَ النُّسْكَ فِي ذَلِكَ دُونَ الإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ جَائِزٌ أَنْ يَذْبَحَ ذَلِكَ النُّسْكَ بِغَيْرِ مَكَّةَ .

١٧٨٧٨ - وَأَمَّا نَحْرُ عَلِيٍّ عَنْ حُسَيْنِ ابْنِهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) فِي حُلْقِهِ رَأْسَهُ بِعَيْرٍ ، فَذَلِكَ أَفْضَلُ مَا يَفْعَلُ فِي ذَلِكَ ، وَالشَّأَةُ كَانَتْ تَجْزِيهِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ (عَلَيْهِ السَّلَام) لِكَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ : « وَأَنْسُكَ بِشَاةٍ » .

١٧٨٧٩ - وَفِي تَرْكِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ لِحُسَيْنٍ مَرِيضًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ خَافَ فَوْتَ الْحِجِّ ، وَكَذَلِكَ تَرْكُهُ وَأَتَقَنَ أَنَّ أَبَاهُ سَيَلْحَقُهُ ، فَلَحَقَهُ أَبُوهُ مَعَ امْرَأَتِهِ ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ الْطُفَّ بِتَمْريِضِ الْمَرَضَى ، وَكَانَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ كَأُمُّ زَوْجَةِ لِأَبِيهِ ، فَلِذَلِكَ أَتَى بِهَا عَلِيٌّ أَبُوهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) لِتَمْريضِهِ .

١٧٨٨٠ - وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَخْرَسَ وَغَيْرَ الْأَخْرَسِ فِي تَتَبِيعِ الْكَلَامِ سَوَاءٌ إِذَا فُهِمَتْ إِشَارَتُهُ قَامَتْ مَقَامَ كَلَامِهِ لَوْ تَكَلَّمَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فهرس محتوى كتب وأبواب وأحاديث وآثار وأبحاث ومسائل المجلد
الثاني عشر من كتاب « الاستذكار » الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار
وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ" من معاني الرأي والآثار

وهو القسم الثاني من كتاب الحج من الباب ٢٦ إلى الباب ٥٢

الموضوع رقم الصفحة

(٢٦) باب أمر الصيد في الحرم ١٢-٧

٧٥٨ - قول مالك : كل شيء صيد في الحرم فإنه لا يحل أكله ٧

(٥) المسألة - ٤٠٠ - حرم مكة يحرم فيه الصيد وقطع الشجر

والنبات ٧ ت

- اختلاف الفقهاء في الذي يرسل كلبه في الحل فيقتل الصيد في الحرم ٧

- حديث : « إن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس » ٨

- اتفاق فقهاء الأمصار أن على من قتل صيداً وهو حلال في الحرم

الجزاء ١٠

(٢٧) باب الحكم في الصيد ٢٢-١٣

٧٥٩ - في قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد

وأنتم حرم ﴾ ١٣

(٥) المسألة - ٤٠١ - أوجب أبو حنيفة القيمة بقتل الصيد ،

وأوجب الجمهور المثل ١٣ ت

- ذكر اختلاف الفقهاء في استئناف الحكم على قاتل الصيد ١٦

رقم الصفحة

الموضوع

- (٥) المسألة - ٤٠٣ - قاتل الصيد مخير في الجزاء بين أحد أمور
ثلاثة ١٨ ت
- (٢٨) باب ما يقتل المحرم من الدواب ٢٣ - ٤١
- ٧٦٠ - حديث ابن عمر : « خمس من الدواب ، ليس على المحرم
في قتلهن جناح ٢٣
- (٥) المسألة - ٤٠٥ - اتفاق جماهير العلماء على جواز قتل الخمس
الفواسق في الحل والحرم ٢٣ ت
- ٧٦٢ - مرسل عروة : « خمس فواسق يقتلن في الحرم » ٢٦
- ٧٦٣ - كان الفاروق يأمر بقتل الحيات في الحرم ٢٦
- إن كل ما عقر الناس ، وعدا عليهم ، وأخافهم فحلال قتله في الحرم ٢٦
- ذكر أقوال علماء الأمصار في الكلب العقور ٢٧
- خلاصة مذهب فقهاء الأمصار في الكلب العقور وسائر السباع ٢٩
- الغراب والحدأة ٣١
- الفأرة والحية والعقرب ٣٣
- حديث : « اقتلوا فُسيقاً » ٣٤
- حديث أبي سعيد الخدري : « يقتل المحرم : الأفعى والأسود والحية
والعقرب والحدأة ٣٤
- إجماع العلماء على جواز قتل الفأرة والعقرب والوزغ في الحل
والحرم ٣٥

رقم الصفحة

الموضوع

- أمر رسول الله ﷺ بقتل الوزغ ٣٥
- حديث أم شريك وأبى هريرة فى قتل الوزغ ٣٦ ت
- نهى النبى ﷺ أن تصبر البهائم ٣٨
- النهى عن قتل العصفور ٣٩
- (٢٩) باب ما يجوز للمحرم أن يفعله ٤٢ - ٤٩
- (٥) المسألة - ٤٠٦ - يجوز للمحرم قتل الحيوانات غير مأكولة
- اللحم إن كانت مؤذية ٤٢ ت
- (٥) المسألة - ٤٠٧ - مسألة الاستغلال بالحرم ٤٢ ت
- (٥) المسألة - ٤٠٨ - فى جواز تظليل المحرم رأسه بثوب ٤٢ ت
- (٥) المسألة - ٤٠٩ - يستحب للمحرم قلة الكلام ٤٢ ت
- (٥) المسألة - ٤١٠ - نظر المحرم فى المرأة ٤٢ ت
- (٥) المسألة - ٤١١ - مسألة دخول الحمام ٤٢ ت
- (٥) المسألة - ٤١٢ - الغسل بعد الإحرام ٤٣ ت
- (٥) المسألة - ٤١٣ - اكتحال المحرم ٤٣ ت
- (٥) المسألة - ٤١٤ - ما يجب فى حلق الشعر وقص الظفر ٤٣ ت
- (٥) المسألة - ٤١٥ - شم الرياحان للمحرم ٤٤ ت
- (٣٠) باب الحج عن يحج عنه ٥٠ - ٧٠
- (٥) المسألة - ٤١٦ - مشروعية النيابة فى الحج عند أصحاب

رقم الصفحة

الموضوع

المذاهب الأربعة ٥٠ ت

٧٦٩ - حديث ابن عباس في سؤال النبي ﷺ عن الحج عن الغير ٥٢

- ذكر ما في هذا الحديث من الفقه ٥٦

- ذكر معنى الحديث ٥٩

(٥) المسألة - ٤١٧ - الاستطاعة عند أصحاب المذاهب الأربعة ٦٠ ت

- الاستطاعة عند علماء الأمصار ٦١

- حديث أبي رزين العقيلي : « حج عن أبيك واعتمر » ٦٤

- حديث ابن عباس في جواز الحج عن الغير ٦٥

- وصية الرجل أن يُحج عنه ٦٧

(٣١) باب ما جاء فيمن أحصر بعدو ٧١ - ٩١

(٥) المسألة - ٤١٨ - معنى الإحصار وحكمه عند أصحاب

المذاهب الأربعة ٧١ ت

٧٧٠ - بلاغ مالك أن رسول الله ﷺ حلّ هو وأصحابه بالحديبية ٧٦

٧٧١ - في موقف ابن عمر حين خرج إلى مكة معتمراً في الفتنة ٧٦

- الإحصار في اللغة ٧٨

- أقوال فقهاء الأمصار في المحصر بعدو أنه ينحر هديه حيث حصر ٨٠

- ذكر من حصره العدو بمكة عند فقهاء الأمصار ٨٣

- ذكر اختلاف الفقهاء فيمن أدخل الحج على العمرة بعد أن أخذ في

الموضوع رقم الصفحة

- الطواف ٨٥
- ذكر ما على القارن من الهدى أو الصيام ٨٧
- ذكر حجة من أوجب القضاء على المحصر بعدو ٨٨
- (٣٢) باب ما جاء فيمن أحصرَ بغير عدو ٩٢ - ١٠٦
- ٧٧٢ - قول ابن عمر : المحصر بمرض لا يحل حتى يطوف بالبيت ٩٢
- ٧٧٣ - بلاغ يحيى بن سعيد عن عائشة : المحرم لا يحله إلا البيت ٩٢
- ٧٧٤ - فيمن كُسرت فخذُهُ ، فلم يرخص له أحدٌ أن يحل ، حتى أحلُّ بعمره ٩٢
- بيان أن الذي كُسرت فخذهُ هو عبد الله بن زيد الجرمي ، وترجمته ٩٢ ت
- ٧٧٥ - قول ابن عمر : من حُوسَ دون البيت بمرض ، فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت ٩٤
- ذكر أقوال الفقهاء الأمصار فيمن أحصر بغير عدو ٩٥
- معنى قول عائشة : « المحرم لا يحله إلا البيت » ١٠١
- ينحر المحصر هديه حيث أحصر ١٠٢
- من أحصر في مكة من أهلها لابد من أن يقف بعرفة ١٠٣
- (٣٣) باب ما جاء في بناء الكعبة ١٠٧ - ١٢١
- (٥) المسألة - ٤٢١ - تمهيد في بناء الكعبة ١٠٧ ت
- ٧٧٦ - حديث عائشة : « ألم تَرَي أن قومك حين بنوا الكعبة

رقم الصفحة

الموضوع

- ١٠٨ اقتصروا على قواعد إبراهيم
- ٧٧٧ - قول عائشة : لا أبالي ؛ أصليت في الحجر أم في البيت ١٠٩
- ٧٧٨ - قول بعض العلماء : ما حُجِرَ الحجرُ إلا لإرادة أن يستوعب
الناسُ الطواف بالبيت كله ١٠٩
- شرح ألفاظ حديث عائشة المسند ١١٠
- ذكر تاريخ بنان قريش للبيت الحرام ١١٢
- إجماع العلماء أن كل من طاف بالبيت لَزِمَهُ أنْ يُدْخِلَ الحجرَ في
طوافه ١١٨
- واختلفوا فيمن لم يُدْخِلَ الحجرَ في طوافه ١١٨
- ذكر قول العلماء في صلاة ركعتي الطواف في الحجر ١٢٠
- (٣٤) باب الرَّمْلُ في الطواف ١٢٢ - ١٤٤
- ٧٧٩ - حديث جابر : « رأيت رسول الله ﷺ رَمَلَ من الحجر
الأسود حتى انتهى إليه ثلاثة أطواف » ١٢٢
- (٥) المسألة - ٤٢٤ - تعريف الرمل ، وحكمه عند أصحاب
المذاهب الأربعة ١٢٢ ت
- كيفية الرمل ١٢٤
- ذكر أقوال الفقهاء فيمن طاف الطواف الواجب منكوساً ١٢٥
- اختلاف العلماء في الرمل : هل هو سنة من سنن الحج لا يجوز

الموضوع

رقم الصفحة

- ١٢٦ تركها ، أم ليس بسنة ؟
- ١٢٧ بيان أن الرمل سنة لكل قادم مكة حاجاً أو معتمراً
- ١٢٧ ذكر من قال : ليس الرمل بسنة ، من شاء فعله ، ومن شاء لم يفعله
- ١٣٠ حجة من لم ير الرمل سنة
- ١٣٢ ردّ المصنف حجتهم بحجة أخرى
- ١٣٣ جمهور العلماء على أن الرمل من الحجر إلى الحجر على ما في حديث جابر في الأشواط الثلاثة
- ١٣٧ الثابت عن النبي ﷺ أنه رمل في حجة الوداع
- ١٣٧ ثبت عن عمر ، وابن مسعود ، وابن عمر : أنهم كانوا يرملون في الطواف ثلاثاً
- ١٣٧ حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ رمل ثلاثة أشواط في حجته
- ١٣٨ الصفا والمروة ؟
- ١٣٩ ما على من ترك الرمل في الطواف ، أو ترك الهرولة في السعي بين الصفا والمروة ؟
- ١٣٩ ليس على النساء رمل في طوافهن في البيت ، ولا هرولة في سعيهن بين الصفا والمروة
- ١٤٠ لا رمل على من أحرم بالحج من مكة من غير أهلها
- ١٤٠ ذكر قول عروة أثناء الطواف
- ١٤٠ ترجمة عروة بن الزبير

رقم الصفحة

الموضوع

- قول الحسن البصري أثناء الطواف ١٤٣
- ترجمة الحسن بن أبي الحسن البصري ١٤٣ ت
- (٣٥) باب الاستلام في الطواف ١٤٥ - ١٥٣
- ٧٨٤ - بلاغ مالك أن رسول الله ﷺ كان إذا قضى طوافه بالبيت وركع الركعتين . . . استلم الركن الأسود ١٤٥
- (٥) المسألة - ٤٢٥ - استلام الحجر الأسود وتقبيله سنة للسعي بين الصفا والمروة ١٤٥ ت
- ٧٨٥ - في قول النبي ﷺ لابن عوف : « أَصَبْتَ » في استلامه الركن ١٤٦
- لا خلاف بين العلماء أن الركنين جميعا يستلمان ١٤٧
- ٨٧٦ - كان عروة بن الزبير إذا طاف بالبيت يستلم الأركان كلها ١٤٩
- (٣٦) باب تقبيل الركن الأسود في الاستلام ١٥٤ - ١٦٠
- ٧٨٧ - تقبيل الفاروق عمر الحجر الأسود ، وقوله : لولا أنني رأيت رسول الله ﷺ قبلك ، مَا قَبَّلْتُكَ ١٥٤
- (٥) المسألة - ٤٢٦ - في سنة تقبيل الركن الأسود ١٥٤ ت
- ذكر بعض طرق هذا الحديث ١٥٦
- لم يختلف العلماء أن تقبيل الحجر الأسود في الطواف من سنن الحج لمن قدر عليه ١٥٧

الموضوع رقم الصفحة

- روى فى الحجر الأسود آثار عن السلف ١٥٧

(٣٧) باب ركعتى الطواف ١٦١ - ١٧٤

٧٨٨ - كان عروة بن الزبير لا يجمع بين السبعين ، ولكنه يصلى

بعد كل سبع ركعتين ١٦١

(٥) المسألة - ٤٢٧ - صلاة ركعتى الطواف عند أصحاب المذاهب

الأربعة ١٦١ ت

- فى الرجل يدخل فى الطواف فيسهو حتى يطوف ثمانية أو تسعة

أطواف ١٦١

(٥) المسألة - ٤٢٨ - فمروط صحة الطواف عند أصحاب المذاهب

الأربعة ١٦٢ ت

- قول المصنف أن السنة المجتمع عليها فى الاختيار أن يتبع كل سبع

ركعتين ١٦٦

- ذكر أن الآثار قد ثبتت عن النبى ﷺ : أنه لما طاف بالبيت صلى عند

المقام ركعتين ١٦٩

- فىمن نسي ركعتى الطواف عليه هدى ١٧٠

- من شك فى طوافه فليتم طوافه على اليقين ، ثم ليعد الركعتين ١٧١

- لا ينبغي أن يكون الطواف إلا على طهارة ١٧١

(٣٨) باب الصلاة بعد الصبح والمصر فى الطواف ١٧٥ - ١٧٩

٧٨٩ - صلاة الفاروق عمر ركعتين بعد أن قضى طوافه ١٧٥

رقم الصفحة

الموضوع

- ٧٩٠ - عبد الله بن عباس يطوف بعد صلاة العصر ثم يدخل حجرته ١٧٥
- الطواف بعد الصبح وبعد العصر ، وأقوال فقهاء الأمصار في ذلك ١٧٦
- (٣٩) باب وداع البيت ١٨٠ - ١٨٤
- ٧٩٢ - قول الفاروق : آخر النسك الطواف بالبيت ١٨٠
- ٧٩٣ - الفاروق عمر يرد رجلاً من مر الظهران لم يكن ودّع البيت ١٨٠
- ٧٩٤ - قول ابن الزبير : من أنقض فقد قضى الله حجه ، فإنه إن لم يكن حبه شيء فهو حقيق أن يكون آخر عهده بالبيت ١٨٠
- (٥) المسألة - ٤٢٩ - توديع البيت لمن أراد الخروج من مكة واجب عند الجمهور يُجبر تركه بدم ١٨٠ ت
- رخص للحائض التي طافت طواف الإفاضة أن تنهض راجعة إلى بلدها دون أن تودّع البيت ١٨١
- المعتبر الخارج إلي التنعيم هل يودّع ؟ ١٨٣
- (٤٠) باب جامع الطواف ١٨٥ - ١٩٨
- ٧٩٥ - حديث أم سلمة : « طوفي من وراء الناس وأنت راكبة » ١٨٥
- (٥) المسألة - ٤٣٠ - المشي للقادر شرط عند الحنفية والحنابلة ، واجب عند المالكية ، وليس بشرط عند الشافعية ١٨٥ ت
- ذكر من طاف بالبيت ركباً ومحمولاً ١٨٦

الموضوع رقم الصفحة

- حديث ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قدم مكة وهو يشتكي ، فطاف
على راحلته ١٨٩
- ٧٩٦ - في فتيا ابن عمر لامرأة هرقت الدماء وهي تريد الطواف ١٩٠
- ٧٩٧ - في دخول سعد بن أبي وقاص مكة مراهقاً ، وخروجه إلى
عرفة قبل أن يطوف بالبيت ١٩١
- اتفاق العلماء على أن الحائض يسقط عنه طواف الدخول ١٩٢
- + ذكر اختلاف الفقهاء في الحاج القادم مكة يترك طواف الدخول
حتى يخرج إلى منى من غير عذر ١٩٢
- (٤١) باب الهدء بالصفاء في السعي ١٩٩ - ٢١١
- ٧٩٨ - حديث جابر : « نبدأ بما بدأ الله به » فبدأ بالصفاء ١٩٩
- (*) المسألة - ٤٣٢ - السعي بين الصفا والمروة عند أصحاب
المذاهب الأربعة ١٩٩ ت
- من سنة السعي بين الصفا والمروة أن ينحدر الراقي على الصف بعد
الفراغ من الدعاء ٢٠٠
- ذكر أقوال فقهاء الأمصار في السعي بين الصفا والمروة ، هل هو
واجب فرضاً من فرض الحج ، أم هو تطوع وسنة ؟ ٢٠١
- حديث عائشة : « والله ما أتم الله حج رجل ولا عمرته لم يطف بين
الصفا والمروة ٢٠٤
- ٧٩٩ - حديث جابر في دعاء النبي ﷺ إذا وقف على الصفا ٢٠٨

الموضوع	رقم الصفحة
(٥) المسألة - ٤٣٣ - من سنن السعي بين الصفا والمروة الدعاء والأذكار	٢٠٩ ت
٨٠٠ - دعاء ابن عمر وهو على الصفا	٢١٠
(٤٢) باب جامع السعي	٢١٢ - ٢٢٩
٨٠١ - حديث عائشة في سبب نزول آية : ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾	٢١٢
٨٠٢ - خبر عن عروة بن الزبير في كراهية أن يطوف أحد راحياً من غير عذر لازم	٢٢٠
- بيان أن العمرة من فروضها الطواف بالبيت	٢٢٢
- الوطء قبل السعي بين الصفا والمروة	٢٢٣
- كراهية الكلام بغير ذكر الله أثناء الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة	٢٢٤
٨٠٣ - حديث جابر : « أن رسول الله ﷺ كان إذا نزل الصفا والمروة مشى ، حتى إذا انصبت قدماءه في بطن الوادي ، سعى . . . »	٢٢٦
- بيان أن السعي المذكور هو الاشتداد في المشي والهرولة	٢٢٦
- قول جمهور الفقهاء فيمن سعى بين الصفا والمروة من قبل أن يطوف بالبيت	٢٢٨
(٤٣) باب صيام يوم عرفة	٢٣٠ - ٢٣٥
٨٠٤ - حديث أم الفضل بنت الحارث ، في إرسالها قدح لبن للنبي	

الموضوع رقم الصفحة

- ٢٣٠ يوم عرفة ، فشره
- ٨٠٥ - كانت عائشة تصوم يوم عرفة ٢٣٠
- (٥) المسألة - ٣٤٣ - من صوم التطوع صوم يوم عرفة ٢٣٠ ت
- (٤٤) باب ما جاء في صيام أيام منى ٢٣٦ - ٢٤٦
- ٨٠٦ - نهى رسول الله ﷺ عن صيام أيام منى ٢٣٦
- ٨٠٧ - أيام منى أيام أكل وشرب وذكر الله ٢٣٦
- (٥) المسألة - ٤٣٥ - يكره تحريماً صوم أيام منى ويوم عهد الأضحى ٢٣٦ ت
- ٨٠٨ - حديث أبي هريرة: « نهى رسول الله ﷺ عن صيام يومين: يوم الفطر ويوم الأضحى » ٢٣٧
- ٨٠٩ - حديث عمرو بن العاص: « هذه الأيام التي نهانا رسول الله ﷺ عن صيامهن » ٢٣٧
- ذكر أيام التشريق ٢٣٧
- النبي ﷺ يأمر عبد الله بن حذافة أن يتادي في أيام التشريق أنها أيام أكل وشرب ٢٣٨
- أيام التشريق هي الأيام المعدودات التي رُخص للحاج أن يتعجل منها في يومين ٢٣٩
- (٥) المسألة - ٤٣٦ - الأيام المعدودات عند أصحاب المذاهب الأربعة ٢٣٩ ت

رقم الصفحة

الموضوع

- ٢٤٠ ذكر الأيام المعلومات
- ٢٤٣ - إجماع العلماء على أنه لا يجوز صيام أيام منى تطوعاً
- ٢٤٧ - ٢٦٢ (٤٥) باب ما يجوز من الهدى
- ٢٤٧ ٨١٠ - أهدى رسول الله ﷺ جملاً في حج أو عمرة
- ٢٤٧ (٥) المسألة - ٤٣٧ - أفضل الهدى عند أصحاب المذاهب الأربعة ٢٤٧ ت
- ٢٤٨ - في هذا الحديث دليل على استثمان الهدايا واختيارها
- ٢٤٨ ٨١١ - حديث أبي هريرة في قول النبي ﷺ لرجل يسوق بدنة :
- ٢٥٢ «اركبها»
- ٢٥٣ - اختلاف العلماء في ركوب الهدى الواجب والتطوع
- ٢٥٦ ٨١٢ - قول عروة : إذا اضطرت إلى بدنتك فاركبها
- ٢٥٦ ٨١٣ - كان ابن عمر يهدي في الحج بدنتين ، وفي العمرة بدنة
- ٢٥٧ - للإنسان أن يتطوع من الهدى بما شاء ، وقد ساق رسول الله ﷺ في
- ٢٥٧ حجته مئة بدنة
- ٢٥٨ - الاختيار عند الجميع أن لا تنحر البدنة إلا قائمة
- ٢٦٠ ٨١٤ - عمر بن عبد العزيز أهدى جملاً في حج أو عمرة
- ٢٦٠ ٨١٥ - عبد الله بن عباس أهدى بدنتين
- ٢٦٢ ٨١٦ - قول ابن عمر : إذا نتجت الناقة ، فليحمل ولدها حتى ينحر معها

رقم الصفحة

الموضوع

(٤٦) باب العمل فى الهدى حين يُساق ٢٦٣ - ٢٧٥

٨١٧ - كان ابن عمر إذا أهدى هدياً من المدينة قلَّدهُ وأشعره بهذى

الحليفة ٢٦٣

(٥) المسألة - ٤٤٠ - التقليد والإشعار عند أصحاب المذاهب

الأربعة ٢٦٣ ت

٨١٨ - كان ابن عمر إذا طعن فى سنام هديه وهو يشعره قال :

بسم الله والله أكبر ٢٦٥

- توجيه الهدى إلى القبلة حين التقليد ٢٦٦

- كسوة الكعبة ٢٧٣

(٤٧) باب العمل فى الهدى إذا عطب أو ضلَّ ٢٧٦ - ٢٨٧

٨٢٠ - حديث : « إن عطب فانحره » ٢٧٨

٨٢١ - من ساق بدنة تطوعا فعطبت ، فنحرها ، ثم غلى بينها وبين

الناس يأكلونها ، فليس عليه شيء ٢٨١

٨٢٢ - قول الزهرى : من أهدى بدنة فأصببت فى الطريق فعليه

الهدل ٢٨١

- بيان أنه لا يأكل صاحب الهدى من الجزاء والنسك ٢٨١

- ذكر الهدى الذى يؤكل منه ٢٨٣

- البيت ليس بموضع للدماء ٢٨٦

رقم الصفحة

الموضوع

- ٢٨٧ - حديث : « مكة كلها منحر »
- ٢٩٨ - ٢٨٨ (٤٨) باب هدي المحرم إذا أصاب أهله
- ٨٢٣ - من أصاب أهله وهو محرم بالحج ، يقضي حجه ثم عليه
- ٢٨٨ حج قابل ، الهدي
- (٥) السألة - ٤٤١ - إن الجماع وحده مفسد للحج عند الجمهور ٢٨٨ ت
- ٨٢٤ - قول ابن المسيب في رجل وقع بامرأته وهو محرم ٢٨٩
- - إجماع علماء المسلمين على أن وطء النساء على الحاج حرام من حين
- ٢٨٩ يحرم حتى يطوف طواف الإفاضة
- - وأجمعوا على أن من وطء قبل الوقوف بعرفة فقد أفسد حجه ٢٩٠
- واختلفوا فيمن وطء أهله بعد عرفة ٢٩٠
- - خلاصة أقوال فقهاء الأنصار فيمن وقع بأهله بعد الوقوف بعرفة وقبل
- ٢٩٤ رمي جمره العقبة
- - أقوال الفقهاء فيمن وطء امرأته ناسيا ٢٩٦
- ٣٠٣ - ٢٩٩ (٤٩) باب هدي من فاتته الحج
- ٨٢٥ - خبر أبي أيوب الأنصاري عندما أضل رواحله ، وقدم على
- ٢٩٩ الفاروق عمر يوم النحر فقال له : اصنع كما يصنع المعتمر
- ٨٢٦ - قول الفاروق لهبار بن الأسود ، وقد جاء يوم النحر ، أخطأ
- العدة ، وقول الفاروق له أن يذهب ويطوف وأن يحج من العام
- ٢٩٩ التالي

رقم الصفحة

الموضوع

(٥٠) باب من أصاب أهله قبل أن يفيض ٣٠٤ - ٣١٠

٨٢٧ - سئل عبد الله بن عباس عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل

أن يفيض ، فأمره أن ينحر بدنة ٣٠٤

٨٢٨ - الذي يصيب أهله قبل أن يفيض يعتذر ويهدي ٣٠٤

- ذكر الاختلاف في هذه المسألة ٣٠٤

(٥١) باب ما استيسر من الهدى ٣١١ - ٣١٥

(٥) المسألة - ٤٤٢ - اتفاق المذاهب على أن قاتل الصيد مخير في

الجزء بين ثلاثة أمور ٣١١ ت

٨٣٠ - قول الإمام علي : ما استيسر من الهدى ، شاة ٣١٢

٨٣١ - بلاغ مالك عن ابن عباس : ما استيسر من الهدى شاة ٣١٢

٨٣٢ - قول ابن عمر : ما استيسر من الهدى : بدنة أو بقرة ٣١٤

(٥٢) باب جامع الهدى ٣١٦ - ٣٢٤

٨٣٤ - قول ابن عمر : لو لم أجد إلا أن أذبح شاة ، لكان أحبُّ

إليَّ من أن أصوم ٣١٦

(٥) المسألة - ٤٤٣ - اتفاق العلماء على أن المتمتع والقارن يلزمهما

إذا أحرم بالحج : الهدى ٣١٦ ت

٨٣٥ - قول ابن عمر : المرأة المحرمة إذا حلت لم تمتشط حتى تأخذ

من قرون رأسها ٣١٨

الموضوع رقم الصفحة

- ٨٣٦ - لا يشترك الرجل وامرأته في بدنة واحدة ٣١٨
- يجوز أن يشترك سبعة في بدنة ٣١٩
- أجمع العلماء أن البيت الحرام لا يجوز فيه ذبح ولا نحر ٣٢١
- ٨٣٧ - خبر أبي أسماء في جواز أن يذبح النسك بغير مكة ٣٢٣
- بيان أن الأخرس وغير الأخرس في تتبع الكلام سواء إذا فهمت
إشارته قامت مقام كلامه إذا تكلم ٣٢٤

* * *

تم فهرس محتوي المجلد الثاني عشر من الاستذكار

و آخر دعوانا : ان الحمد لله رب العالمين

وصلني الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الاستدكار

الجامع لمذاهب فقهاء الأئصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه "الموطأ"
من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاقتصاد

مأعلى ظهر الأرض - بتدقيق الله
أصح من كتاب مالي
* إندونيسيا *

تصنيف

ابن عبد البر
الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله
ابن محمد بن عبد البر النمرى الأندلسي

٣٦٨ هـ ٤٦٣ هـ لقد كان أبو عمر بن عبد البر من نحو العلكم

واشتهر فضله في الأقطار

* (نحو العلكم)

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ كَامِلًا فِي ثَلَاثِينَ جُلْدًا
بِالْفَهَارِسِ الْعِلْمِيَّةِ عَنْ خَمْسِ نُسَخٍ خَطِيئَةٍ عَزِيزَةٍ

المجلد الثالث عشر

وَتَقَى أَصُولَهُ وَخَرَجَ نَصُوصَهُ وَرَقَمَهَا
وَقَتَّنَ مَسَائِلَهُ وَصَنَعَ فَهَارِسَهُ

الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي

دار الوفاء

حلب - القاهرة

دار قتيبة للطباعة والنشر
دمشق - بيروت

الإستزكار

الجامع لِمَذَاهِبِ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ وَعُلَمَاءِ الْأَقْطَارِ
فِيمَا تَضَمَّنَهُ الْمَوْطَأُ مِنْ مَعَانِي الرَّأْيِ وَالْأَثَارِ
وَشَرَحَ ذَلِكَ كُلَّهُ بِالْإِيجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ

المجلد الثالث عشر

يشمل أحاديث الموطأ من حديث رقم (٨٣٨) إلى (٩٢٨)
ويستوعب النصوص من فقرة (١٧٨٨١) إلى (١٩٢٣٢)

الطبعة الأولى

القاهرة المحرم ١٤١٤

المصادف تموز (يوليو) ١٩٩٣

جميع حقوق طبع الكتاب محفوظة للمحقق

ولا يجوز نشر الكتاب أو أي جزء منه ، أو تخزينه ، أو تسجيله بأي وسيلة علمية مستحدثة ، أو الاقتباس من تعليقاته العلمية وتخرجاته الحديثية دون موافقة خطية من محققه .

كما أن متن الكتاب الذي وثقه المحقق عن خمس نسخ خطية موصوفة في مقدمة الكتاب . هذا المتن مسجل بوزارة الإعلام في سورية ، ومصر ، والمملكة العربية السعودية ، ودولة البحرين ، والإمارات العربية المتحدة ، وجامعة الدول العربية واتحاد المحامين العرب على أنه حق لمحقق الكتاب وهو الذي بذل في إخراجه عشر سنين دأبا ، وكل من يأخذ المتن أو أي جزء منه ويشوه في هذا التحقيق العلمي الممتاز للكتاب يحاسب قانونيا وعليه إبراز النسخ الخطية للكتاب والله الموفق .

تقۃ
کتاب الحج

(٥٣) باب الوقوف بعرفة (*) والمزدلفة (**)

٨٣٨ - مَالِكُ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "عَرَفَةُ كُلُّهَا

(*) المسألة: ٤٤٤- اتفق الفقهاء على أن الوقوف بعرفة هو الركن الأصلي من أركان الحج، لقوله ﷺ: "الحج عرفة"، أي الحج الوقوف بعرفة، وأجمعت الأمة على كون ركناً في الحج لا يتم إلا به، فمن فاته فعليه حج من عام قابل، والهدي في قول أكثرهم. وعرفة كلها موقف، فمن وقف بعرفة في أي مكان جاز، والأفضل عند جبل الرحمة، ونهي عن الوقوف في بطن عُرنة من الموقف، ولا يجوز الوقوف قبل عرفة كنمرة مثلاً، قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن من وقف به لا يجزئه. وعرفة هو الجبل المشرف على عرنة إلى الجبال المقابلة له إلى ما يلي حوانط بني عامر، وهي الآن معروفة بحدود معينة، وليس منها عُرنة ولا نمرة. أما زمان الوقوف، فيقف الحاج -بالاتفاق- من حين زوال الشمس يوم عرفة إلى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر، لأن هذا فعله النبي ﷺ، وقال: "خذوا عني مناسككم"، وقال الحنابلة: يبدأ وقت الوقوف من طلوع الفجر يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم النحر، ودليلهم قوله ﷺ: "من شهد صلاتنا هذه، ووقف معنا حتى ندفع، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً، فقد تم حجه، وقضى تفثه" متفق عليه، والمشهور أن التفث: ما يصنعه المحرم عند حله من تقصير شعر أو حلقه، وحلق العانة، وتنف الإبط، وغيره من خصال الفطرة.

وانظر في هذه المسألة: مغني المحتاج (١: ٤٩٦)، بدائع الصنائع (٢: ١٢٥)، الدر المختار (٢: ٢٣٧)، اللباب (١: ١٩١)، الشرح الصغير (٢: ٥٣)، بداية المجتهد (١: ٣٣٥)، المغني (٣: ٤٠٧)، غاية المنتهى (١: ٤٠٨).

(**) المسألة ٤٤٥- المزدلفة (ما بين منى وعرفة) هي "جمع"، وهي "المشعر الحرام"، وحدُّها: من مأزمي عرفة إلى بطن محسر، وعلى يمين ذلك وشماله من الشعاب، ففي أي موضع منها وقف أجزاء.

مَوْقِفٌ. وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْتَةٍ. وَالْمَزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ. وَارْتَفَعُوا عَنْ

= والوقوف بالمزدلفة واجب باتفاق المذاهب لا ركن. فمن تركه لزمه دم. والمبيت بها واجب عند الحنابلة سنة عند الحنفية والمالكية. وقدر الواجب عند الحنفية: ساعة ولو لطيفة ولو ماراً، كما في عرفة. وقدر السنة: امتداد الوقوف إلى الإسفار جداً. وعند الحنابلة: البقاء بها لما بعد منتصف الليل، فإن دفع بعد نصف الليل فلا شيء عليه. وعند الشافعية: الحصول بها لحظة فيما بعد منتصف الليل. وعند المالكية: بقدر حط الرجال وصلاة العشاءين، وتناول شيء من أكل أو شرب فيها. ورأي الجمهور غير الحنابلة أيسر المذاهب الذي يسع الناس الآن لكثرة الحجيج وصعوبة المبيت.

وأما إتيان المشعر الحرم: وهو جبل قُرَح في المزدلفة فهو مستحب عند الحنفية، سنة على المعتمد عند المالكية، سنة عند الشافعية والحنابلة.

ودليل وجوب المبيت بالمزدلفة: قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ وقول النبي ﷺ: «من شهد صلاتنا هذه - أي صلاة الفجر - ووقف معنا حتى ندفع، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه، وقضى تفتته». وزمن الوقوف بالمزدلفة عند الحنفية: ما بين طلوع الفجر من يوم النحر وطلوع الشمس. ولا يعتد بما قبل وبعد ذلك لما ورد في حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ سواء كان محمولا أو نائماً أو مغمى عليه..

ورأي الجمهور أن زمان الوقوف هو الليل كله حتى يطلع الفجر، عند المالكية بقدر حط الرجال وصلاة العشاءين وتناول شيء من أكل أو شرب. وعند الشافعية: لحظة، ويكفي المرور وإن لم يمكث، وعند الحنابلة: المبيت بمزدلفة واجب من تركه فعليه دم.

وانظر في هذه المسألة: البدائع: ١٣٥/٢ وما بعدها، ١٥٥ وما بعدها، الدر المختار: ٢٤١/٢-٢٤٥، فتح القدير: ١٦٩/٢-١٧٣، اللباب: ١٨٦/١ وما بعدها، الشرح الصغير: ٥٧/٢ وما بعدها، القوانين الفقهية: ص ١٣٣، الإيضاح: ص ٥٥ وما بعدها، مغني المحتاج: ٤٩٩/١ وما بعدها، غاية المنتهى: ٤٠٩/١ وما بعدها، المغني ٤١٧/٣-٤٢٦، ٤٥٠-٤٥٦، الفقه الإسلامي وأدلته (٨٥:٣) وما بعدها.

بَطْنِ مُحَسَّرٍ^(١).

٨٣٩- مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: اْعْلَمُوا أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ. إِلَّا بَطْنَ عَرَنَةَ. وَأَنَّ الْمَزْدَلِفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ. إِلَّا بَطْنَ مُحَسَّرٍ^(٢).

١٧٨٨١- قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا الْحَدِيثُ يَتَّصِلُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ^(٣) وَأَبْنِ

(١) الموطأ: ٣٨٨، وروى موصولاً عن جابر في حديثه ذلك: أن رسول الله ﷺ قال "نحرت ههنا. ومنى كلها منحر. فانحروا في رحالكم. ووقفت ههنا. وعرفة كلها موقف. ووقفت ههنا. وجمع كلها موقف".

أخرجه مسلم في الحج (٢٩٠٣) في طبعتنا، باب "ما جاء أن عرفة كلها موقف"، وبرقم (١٤٩) في طبعة عبد الباقي ورواه أبو داود في المناسك (١٩٠٧، ١٩٠٨) باب "صفة حجة النبي ﷺ" (١٨٧:٢)، والنسائي في الحج (٢٥٥:٥) باب "رفع اليدين في الدعاء بعرفة" مختصراً.

(٢) الموطأ: ٣٨٨.

(٣) ذكر في "التمهيد" (٤١٨:٢٤) حديث جابر المتقدم في الحاشية قبل السابقة، وفي (٤١٧:٢٤) حديث عطاء، عن جابر؛ قال رسول الله ﷺ: عرفة كلها موقف، ومنى كلها منحر، وكل فجاج مكة طريق ومنحر.

عبّاس^(١)، وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ^(٢)، وَقَدْ ذَكَرْنَا طَرْقَهُ فِي "التَّمْهِيدِ"، وَأَكْثَرُهَا لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ بَطْنِ عُرْتَةَ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، وَهُوَ مَحْفُوظٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

١٧٨٨٢- ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْتَةَ، وَمَزْدَلَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ، وَمِنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ وَلِلْحَاجِّ مَكَّةُ كُلُّهَا مَنْحَرٌ".

١٧٨٨٣- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرْتَةَ، وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ مُحَسَّرٍ.

١٧٨٨٤- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْتَةَ، وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ.

(١) قال في " التمهيد " (٤١٨:٢٤): من رواه عن عطاء، عن ابن عباس فليس بشيء روي من حديث عبيد الله بن عمر، عن عطاء، عن ابن عباس، وليس دون عبيد الله من يحتج به في ذلك.

(٢) من حديث علي بن أبي طالب في صفة حجة النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ وقف بعرفة وقال: هذا الموقف، وكل عرفة موقف، ثم دفع فجعل يسير العنق ويقول: السكينة حتى جاء المزدلفة فجمع بها بين الصلاتين، ثم وقف بالمزدلفة، ... " التمهيد " (٤٢٣:٢٤).

١٧٨٨٥- قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُرْنَةِ، فَقَالَ: مَوْضِعُ الْمَرِّ فِي عَرَفَةَ، ثُمَّ ذَلِكَ الْوَادِي كُلُّهُ قِبْلَةُ الْمَسْجِدِ إِلَى الْعِلْمِ الْمَوْضِعِ لِلْحَرَمِ بِطَرِيقِ مَكَّةَ.

١٧٨٨٦- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: عَرَفَةُ مَا جَاوَزَ وَادِي عُرْنَةَ الَّذِي فِيهِ الْمَسْجِدُ، وَوَادِي عُرْنَةَ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْجِبَالِ الْمُقَابِلَةِ عَلَى عَرَفَةَ كُلِّهَا مِمَّا يَلِي حَوَاطِئَ بَنِي عَامِرٍ، وَطَرِيقِ حَضْنٍ. فَإِذَا جَاوَزْتَ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِعَرَفَةَ^(١).

١٧٨٨٧- وَقَالَ ابْنُ شُعْبَانَ^(٢): عَرَفَةُ: كُلُّ سَهْلٍ وَجَبَلٍ أُقْبِلَ عَلَى الْمَوْقِفِ

(١) نقله المصنف في "التمهيد" (٤١٩:٢٤).

(٢) هو العلامة أبو إسحاق ابن شعبان، شيخ المالكية، واسمهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شُعْبَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ رُبَيْعَةَ الْعِمَارِيِّ الْمَصْرِيِّ، مِنْ وَلَدِ عِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَيَعْرِفُ بِابْنِ الْقُرْطِيِّ نِسْبَةً إِلَى بَيْعِ الْقُرْطِ.

له التصانيف البديعة: منها كتاب "الزاهي" في الفقه، وهو مشهور، وكتاب "أحكام القرآن"، و"مناقب مالك" كبير، وكتاب "المنسك"، وكتاب "تسمية الرواة عن مالك". قال القاضي عِيَّاضٌ: كَانَ ابْنُ شُعْبَانَ رَأْسَ الْمَالِكِيَّةِ بِمِصْرَ، وَأَحْفَظَهُمُ لِلْمَذْهَبِ، مَعَ التَّفَنُّنِ، لَكِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَصَرٌ بِالنُّحُو.

وَمِنْ رَوَى عَنْهُ خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ سَهْلُونَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، وَآخَرُونَ.

مَاتَ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ.

تَرْجُمَتُهُ فِي طَبَقَاتِ الشِّيرَازِيِّ: ١٥٥، تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ: ٣/٢٩٣-٢٩٤-٢٩٤، الْأَنْسَابُ:

١٠٠/١٠، اللَّبَابُ: ٣/٢٦، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ: ٤/١٤، سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (١٦: ٧٨)

مِشْتَبِهَ النِّسْبَةِ: ٢/٥٢٥، الدِّيْبَاجُ الْمَذْهَبِ: ٢/١٩٤-١٩٥، تَبْصِيرُ الْمُنْتَبِهَةِ: ٣/١١٦٦،

لِسَانُ الْمِيزَانِ: ٥/٣٤٨ - ٣٤٩، حَسَنُ الْمَحَاضِرَةِ: ١/٣١٣-٣١٤، طَبَقَاتُ

الْمُفَسِّرِينَ لِلدَّوَاوُدِيِّ: ٢/٢٢٤ - ٢٢٥، تَاجُ الْعُرُوسِ: (قُرْطُ) ٥/٢٠٤، شَجَرَةُ النُّورِ

الزَّكِيَّةُ: ٨٠.

فِيمَا بَيْنَ التَّلْعَةِ إِلَى أَنْ يَفْضُوا إِلَى طَرِيقِ نَعْمَانَ، وَمَا أَقْبَلَ مِنْ كَبْكَبٍ مِنْ عَرَقَةٍ.

١٧٨٨٨- وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ وَقَفَ مِنْ عَرَقَةٍ بِعُرْنَةٍ (*).

١٧٨٨٩- فَقَالَ مَالِكٌ فِيمَا ذَكَرَ ابْنُ الْمُثَنَّبِ^(١) عَنْهُ: يَهْرِيْقُ دَمًا وَحَجَّهُ تَامٌ.

١٧٨٩٠- قَالَ أَبُو عَمْرٍو: رَوَى هَذِهِ الرُّوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ: خَالِدُ بْنُ نَزَارٍ^(٢).

(*) المسألة - ٤٤٦ -: من وقف بعرفة في أي مكان، والأفضل عند جبل الرحمة. فقد تم حجه مطلقاً من غير تعيين موضع دون موضع. إلا أنه ينبغي ألا يقف في بطن عرنة؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك، وأخبر أنه وادي الشيطان، قال النبي: "كل عرفة موقف وارفعوا عن بطن عرنة" (رواه ابن ماجه) فليس وادي عُرْنَةٍ من الموقف، ولا يجزئ الوقوف قبل عرفة كنمرة مثلاً، وقال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن من وقف به لا يجزئه على ما تقدم في المسألة ٤٤٤.

(١) انظر الفقرة (١٧٨٩٤) فيما ذكره ابن المنذر عن الإمام الشافعي أيضاً.

(٢) هو خالد بن نزار بن المغيرة بن سُلَيْمٍ الغَسَّانِي، مَوْلَاهُمْ، أَبُو يَزِيدٍ الْأَثَلِيُّ والد طاهر بن خالد بن نزار.

روى عن: ابراهيم بن طهمان نسخة، وعن إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، وأيوب بن سُوَيْدٍ الرُّمَلِيّ، وَخَرْبٍ بن شَدَّادٍ، وَسَعِيدٍ بن سالم القُدَّاحِ، وَسُقْيَانٍ بن عُيَيْنَةَ، وَسُلَيْمَانَ بن المغيرة، وعبد الله بن عُمَرُ العُمَرِيُّ، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعبد الرحمن بن عَمْرٍو الأوزاعي، وعُمَرُ بن قَيْسٍ المَكِّيُّ سَنَدُكُ، والقاسم بن مَبْرُورٍ، ومالك بن أنس، ومحمد بن إدريس الشافعي، وهو من أقرانه.

ذكره ابْنُ حِبَّانٍ في "الثقات". مات سنة اثنتين وعشرين ومئتين. روى له أبو داود والنسائي.

٢٠- كتاب الحج (٥٣) باب الوقوف بعرفة والمزدلفة - ١٣

١٧٨٩١- قَالَ أَبُو مُصْعَبٍ^(١) : إِنَّهُ كَمَنْ لَمْ يَقِفْ، وَحَجَّهُ قَانَتْ، وَعَلَيْهِ الْحُجُّ مِنْ قَابِلٍ إِذَا وَقَفَ بِبَيْطِنِ عُرْتَةٍ.

١٧٨٩٢- وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَنْ أَفَاضَ مِنْ عُرْتَةٍ فَلَا حُجَّ لَهُ.

١٧٨٩٣- وَقَالَ الْقَاسِمُ وَسَلِمٌ : مَنْ وَقَفَ بِعُرْتَةٍ حَتَّى دَفَعَ فَلَا حُجَّ لَهُ^(٢).

١٧٨٩٤- وَذَكَرَ ابْنُ الْمُثَنَّى^(٣) هَذَا الْقَوْلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ، قَالَ: وَبِهِ أَقُولُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُزُّهُ أَنْ يَقِفَ مَكَانًا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا يَقِفَ بِهِ.

= ترجمته في: الولاة والقضاة: ٢٣، ثقات ابن حبان (٢٢٣:٨)، العبر (١: ٢١٤)،
الكاشف (١: ٢٧٥)، غاية النهاية (١: ٢٦٩)، تهذيب غاية النهاية (١: ٢٦٩)، تهذيب
التهذيب (٣: ١٢٣)، وخلاصة الخرزجي (٦: ١٨).

(١) أبو مصعب صاحب الإمام مالك، وتقدمت ترجمته في (٢: ١٤٠٥).
(٢) " التمهيد " (٢٤: ٤٢٠)، وكنز العمال (٥: ١٨٦)، ونسبه لابن جرير الطبري عن ابن عباس.

(٣) هو الإمام الحافظ العلامة، شيخ الإسلام، أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الفقيه، نزيل مكة، أحد الأئمة الأعلام، ومن يُتقَدُّ بنقله في الحلال والحرام، وصاحبُ التَّصَانِيفِ كـ "الإشراف"، في اختلاف العلماء"، وكتاب: "الإجماع" في اختلاف العلماء، وكتاب: "المبسوط"، و"الأوسط" وهو أصل "الإشراف"، والإقناع، والتفسير. ولد في حدود موت أحمد بن حنبل.

وروى عن: الربيع بن سليمان، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ومحمد بن إسماعيل الصائغ، ومحمد بن ميمون، وعلي بن عبد العزيز، وخلق كثير مذكورين في كتبه.
حدث عنه: أبو بكر بن المقرئ، ومحمد بن يحيى بن عمار، وغيرهما.

=

١٧٨٩٥- قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَنْ أَجَازَ الْوُقُوفَ بَبْطُنٍ عُرْنَةً قَالَ: إِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ لِبَبْطُنٍ عُرْنَةً مِنْ عُرْفَةٍ لَمْ يَجِئْ مَجِيئًا تَلْزَمُ حِجَّتُهُ لَا مِنْ جِهَةِ النُّقْلِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الْإِجْمَاعِ.

١٧٨٩٦- وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمِزَنِيُّ، عَنِ الشَّافِعِيِّ، قَالَ: ثُمَّ يَرْكَبُ فَيَرُوحُ إِلَى الْمَوْقِفِ عِنْدَ الصُّخَرَاتِ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِالِدُّعَاءِ.

= ذكره النووي في تهذيب الأسماء واللغات، فقال: له من التحقيق في كتبه ما لا يقاربه فيه أحد، وهو في نهاية من التمكن من معرفة الحديث، وله اختيار فلا يتقيد في الاختيار بمذهب بعينه، بل يدور مع ظهور الدليل.

قال الذهبي: ما يتقيد بمذهب واحد إلا مَنْ هو قاصر في التمكن من العلم كأكثر علماء زماننا، أو مَنْ هو متعصب، وهذا الإمام فهو من حملة الحجة، جارٍ في مضمار ابن جرير، وابن سريج، وتلك الحلبة رحمهم الله.

وفاته حوالي سنة (٣١٨) وهناك خلاف في سنة وفاته.

ترجمته في: طبقات العبادي: ٦٧، طبقات الشيرازي: ١٠٨، طبقات ابن قاضي شعبة (٦: ١)، تهذيب الأسماء واللغات: ١٩٦/٢-١٩٧، وفيات الأعيان: ٢٠٧/٤، تذكرة الحفاظ: ٧٨٢/٣-٧٨٣، ميزان الاعتدال: ٤٥٠/٣-٤٥١، سير أعلام النبلاء (١٤: ٤٩) الوافي بالوفيات: ٣٣٦/١، مرآة الجنان: ٢٦١/٢-٢٦٢، طبقات الشافعية للسبكي: ١٠٢/٣-١٠٨، العقد الثمين: ٤٠٧/١-٤٠٨، لسان الميزان: ٢٧/٥-٢٨، طبقات المفسرين للسيوطي: ٢٨، طبقات الحفاظ: ٣٢٨، طبقات المفسرين للداودي: ٥٠/٢-٥١، شذرات الذهب: ٢٨٠/٢، الرسالة المستطرفة: ٧٧، طبقات الأصوليين: ١٦٨-١٦٩. تاريخ التراث العربي (٢: ١٨٤).

١٧٨٩٧- قَالَ: وَحَيْثُمَا وَقَفَ النَّاسُ مِنْ عَرَفَةَ أَجْزَأُهُمْ، لِأَنَّ النَّبِيَّ (عليه السلام) قَالَ: "هَذَا مَوْقِفٌ وَكُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ" (١).

١٧٨٩٨- وَمِنْ حُجَّةٍ مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ أَبِي الْمُصْعَبِ أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ فَرَضٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ؛ فَلَا يَجُوزُ أَدَاؤُهُ إِلَّا بِبَيْقِينَ، وَلَا يَقِينٍ مَعَ الْاِخْتِلَافِ.

١٧٨٩٩- وَأَمَّا قَوْلُهُ (عليه السلام): "وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنٍ مُحَسَّرٍ"، فَالْمُزْدَلِفَةُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مِمَّا يَلِي عَرَفَةَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ وَادِي مُحَسَّرٍ عَنِ الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ مِنْ تِلْكَ الْبُطُونِ وَالشَّعَابِ وَالْجِبَالِ كُلِّهَا، وَلَيْسَ الْمَازِمَانِ (٢) مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ.

(١) مختصر المزني، ص: ٦٨، باب "ما يلزم عند الإحرام وبيان الطواف والسعي وغير ذلك".

والحديث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "كُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ مَنِيٍّ مَنَحْرٌ، وَكُلُّ مُزْدَلِفَةٍ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةُ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ".

أخرجه أحمد في المسند ٣/٣٢٦، والدارمي في السنن ٢/٥٦-٥٧، كتاب المناسك، باب عرفة كلها موقف، وأبو داود في كتاب المناسك، باب الصلاة بجمع، الحديث (١٩٣٧)، وابن ماجه في كتاب المناسك، باب الذبيح، الحديث (٣٠٤٨)، ص (١٠٢٣:٢).

(٢) أفاض رسول الله ﷺ من عرفة فلما افترقت له الطريقان: طريق ضب، وطريق المازمين، سلك طريق المازمين وهي التي أحبُّ أن يسلك الحاج، وعلى هذا سلك الأئمة مذ كانوا "الأم" (٣١٥:٢).

و"المازم" موضع معروف بين عرفة والمشعر، وهو في الأصل: المضيق في الجبال حيث يلتقي بعضها ببعض، ويتسع ما وراءه.

١٨٩- وأما وادي مُحَسَّرٍ فَهُوَ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ، فَكُلُّ مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ لِلدُّعَاءِ ارْتَفَعَ عَنْ بَطْنِ عُرْنَةِ كَذَلِكَ مَنْ وَقَفَ صَبِيحَةَ يَوْمِ النُّحْرِ لِلدُّعَاءِ بِالشَّعْرِ الْحَرَامِ وَهُوَ الْمَزْدَلِفَةُ، وَهُوَ جَمْعٌ، ثَلَاثَةُ أَسْمَاءٍ لِمَكَانٍ وَاحِدٍ، وَارْتَفَعَ عَنْ وَادِي مُحَسَّرٍ.

١٧٩.١ - وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَسْرَعَ السَّيْرِ فِي بَطْنِ مُحَسَّرٍ.

١٧٩.٢ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْضَعَ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ (١).

١٧٩.٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: الْإِبْيَاضُ: سُرْعَةُ السَّيْرِ.

١٧٩.٤ - وَسَنَذْكُرُ فِي الْبَابِ بَعْدَ هَذَا حُكْمَ مَنْ لَمْ يَقِفْ بِالْمَزْدَلِفَةِ وَمَنْ لَمْ يَبْتَ بِهَا، وَمَا لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَذَاهِبِ بَعْدَ ذِكْرِ مَذَاهِبِهِمْ فِيمَنْ قَاتَهُ

(١) الْإِبْيَاضُ: هُوَ الْإِسْرَاعُ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ، وَهُوَ وَادٍ فَاصِلٌ بَيْنَ مَزْدَلِفَةٍ وَمَنًى، إِنْ كَانَ مَاشِيًا، وَتَحْرِيكَ دَابَّتِهِ مَنْ كَانَ رَاكِبًا، بِقَدْرِ رَمِيهِ حَجَرٍ، حَتَّى يَقْطَعَ عَرْضَ الْوَادِي، لِلاتِّبَاعِ فِي الرَّاكِبِ. عَلَى مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَيُقَاسُ الْمَاشِي عَلَيْهِ، وَلِتَزُولَ الْعَذَابُ فِيهِ عَلَى أَصْحَابِ الْفِيلِ الْقَاصِدِينَ هَدْمَ الْبَيْتِ.

وَفِيمَا عدا ذَلِكَ الْمُسْتَحَبُّ الْإِتِّبَانُ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ وَالِدَفْعُ مِنْهَا بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارُ لَمَّا وَرَدَ فِي حَدِيثِ جَابِرِ السَّابِقِ "أَيُّهَا النَّاسُ! السَّكِينَةُ، السَّكِينَةُ"، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: "أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِبْيَاضِ".

الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

١٧٩٠٥- قَالَ مَالِكٌ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَلَا رَقَّتْ وَلَا فَسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٩٧) قَالَ: فَالرَّقْتُ إصَابَةُ النِّسَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَهْلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرَّقْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٧) قَالَ: وَالْفُسُوقُ الذَّبْحُ لِلْأَنْصَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلٌ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (الأنعام: ١٤٥) قَالَ: وَالْجِدَالُ فِي الْحَجِّ، أَنْ قَرَيْشًا كَانَتْ تَقِفُ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ يَقْرَحُ. وَكَانَتْ الْعَرَبُ وَغَيْرُهُمْ يَقْفُونَ بِعَرَفَةَ. فَكَانُوا يَتَجَادَلُونَ. يَقُولُ هَؤُلَاءِ نَحْنُ أَصَوْبُ، وَيَقُولُ هَؤُلَاءِ نَحْنُ أَصَوْبُ. فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَسْكَاهُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَازِعُكَ فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ﴾ (الحج: ٦٧) فَهَذَا الْجِدَالُ. فِيمَا نَرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

١٧٩٠٦- قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَمَّا الرَّقْتُ هَاهُنَا فَهُوَ مُجَامَعَةُ النِّسَاءِ عِنْدَ أَكْثَرِ

الْعُلَمَاءِ.

١٧٩٠٧- وَأَمَّا الْفُسُوقُ وَالْجِدَالُ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ:

١٧٩٠٨- قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْرُورٍ، حَدَّثَهُمْ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَسْكِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَجَرِ الْجَرَجَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْفَرِيَابِيِّ، وَقَبِيصَةُ،

قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَصِيفٌ، عَنْ مَقْسَرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: الرَّقْتُ: الْجِمَاعُ، وَالْفُسُوقُ: الْمَعَاصِي، وَالْجِدَالُ: أَنْ تُمَارِيَ صَاحِبَكَ حَتَّى تُغْضِبَهُ (١).

١٧٩٠٩ - قَالَ: وَحَدَّثَنِي الْفَرِّابِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَقَّتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحِجِّ﴾ قَالَ: الرَّقْتُ الَّذِي ذَكَرَهَا هُنَا لَيْسَ بِالرَّقَّتِ الَّذِي ذَكَرَ فِي الْمَكَانِ الْآخِرِ، وَلَكِنَّهُ التَّعْرِيضُ بِذِكْرِ الْجِمَاعِ (٢).

١٧٩١٠ - قَالَ ابْنُ سَنَجَرٍ، وَحَدَّثَنِي أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَعْمَشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ الْحَصِينِ، عَنْ رَفِيعِ أَبِي الْعَالِيَةِ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ حُجَّاجًا؛ فَأَحْرَمَ وَاحِدٌ مِنَّا، ثُمَّ نَزَلَ يَسُوقُ الْإِبِلَ وَهُوَ يَرْتَجِزُ وَيَقُولُ:

وهن يمشين بنا هميسا إن تصدق الطير ننك لميسا

فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ: أَلَسْتَ مُحْرَمًا؟ قُلْتُ: بَلَى.

قُلْتُ: فَهَذَا الْكَلَامُ الَّذِي تَكَلَّمْتَ بِهِ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَكُونُ الرَّقْتُ إِلَّا مَا وَاجَهَتْ بِهِ النِّسَاءَ وَلَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ (٣).

(١) سنن البيهقي (٦٧:٥)، والمغني (٢٩٦:٣).

(٢) تفسير ابن كثير (٢٣٧:١)، المغني (٢٩٦:٣).

(٣) سنن البيهقي (٦٧:٥)، والمجموع (١٢٥:٧)، والمغني (٢٩٦:٣)، وتفسير ابن كثير (٢٣٧:١).

١٧٩١١- وَقَالَ ابْنُ سَنَجَرٍ: حَدَّثَنِي يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ
الذهبيُّ، قَالَا: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: الرُّقْتُ:
جِمَاعُ النِّسَاءِ، وَالْفُسُوقُ: مَا أَصَابَ مِنْ مَحَارِمِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ صَيْدٍ أَوْ غَيْرِهِ،
وَالْجِدَالُ: السَّبَابُ وَالْمُشَاتَمَةُ^(١).

١٧٩١٢- وَقَالَ مُجَاهِدٌ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الرُّقْتُ وَالْفُسُوقِ.

١٧٩١٣- وَقَالَ فِي الْجِدَالِ: قَدْ اسْتَقَامَ أَمْرُ الْحَاجِّ فَلَا يَتَجَادَلُ فِي أَمْرِ
الْحَجِّ.

١٧٩١٤- هَذِهِ رَوَايَةٌ خَصِيفٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَعَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

١٧٩١٥- وَرَوَى سَالِمُ الْأَقْطَسُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ:
الرُّقْتُ: الْمُجَامَعَةُ، وَالْفُسُوقُ: جَمِيعُ الْمَعَاصِي، وَالْجِدَالُ: أَنْ تُمَارِيَ صَاحِبُكَ.

١٧٩١٦- وَكَذَلِكَ رَوَى أَبُو يَحْيَى الْقَتَاتُ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

١٧٩١٧- رَوَى الثَّوْرِيُّ، عَنْ الْأَعْمَشِ، قَالَ: الرُّقْتُ الْجِمَاعُ، وَالْفُسُوقُ
السَّبَابُ، وَالْجِدَالُ الْمِرَاءُ.

١٧٩١٨- وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ:

الجِدَالُ السَّيِّئُ وَالْمِرَاءُ وَالْخُصُومَاتُ، وَالرُّقْتُ: إِيْتَانُ النِّسَاءِ وَالتَّكَلُّمُ بِذَلِكَ،
الرُّجَالُ وَالنِّسَاءُ فِيهِ سَوَاءٌ، وَالْفُسُوقُ: الْمَعَاصِي فِي الْحَرَمِ.

١٧٩١٩- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، وَأَبْنِ شِهَابٍ مِثْلُهُ، إِلَّا أَنَّهُمَا قَالَا:
الْفُسُوقُ: الْمَعَاصِي.

(٥٤) باب وقوف الرجل وهو غير طاهر، ووقوفه على دابة(*)

٨٤- سئل مالك: هل يقف الرجل بعرفة، أو بالمزدلفة، أو يرمي الجمار، أو يسعى بين الصفا والمروة، وهو غير طاهر؟ فقال: كل أمر تصنعه الحائض من أمر الحج، فالرجل يصنعه وهو غير طاهر. ثم لا يكون عليه شيء في ذلك. والفضل أن يكون الرجل في ذلك كله طاهراً. ولا ينبغي له أن يتعمد ذلك^(١).

(*) المسألة -٤٤٧- للطهارة أهمية كبيرة في الإسلام، سواء أكانت حقيقية وهي طهارة الثوب والبدن ومكان الصلاة من النجاسة، أم طهارة حكمية وهي طهارة أعضاء الوضوء من الحدث، وطهارة جميع الأعضاء الظاهرة من الجنابة: لأنها شرط دائم لصحة الصلاة التي تتكرر خمس مرات يومياً، وبما أن الصلاة قيام بين يدي الله تعالى، فأداؤها بالطهارة تعظيم لله، والحدث والجنابة وإن لم يكونا نجاسة مرئية، فهي نجاسة معنوية توجب استقذار ما حل بها، فوجودها يحل بالتعظيم، وينافي مبدأ النظافة التي تتحقق بالغسل المتكرر، فبالطهارة تطهر الروح والجسد معاً.

وللضرورة، فقد رخص رسول الله ﷺ للحائض بترك طواف الوداع، ولا يلزمها دم بتركه، وقياساً على هذا فكل أمر تصنعه الحائض من أمر الحج فالرجل يصنعه وهو غير طاهر، ولا يلزمه دم في ذلك.

أما من ناحية الفضل فإن من سنن الوقوف بعرفة وآدابه: الاغتسال بنمرة، والأفضل أن يقف ركباً، وهو أفضل من المشي، اقتداء برسول الله ﷺ، ولأنه أعون على الدعاء وهو المهم في هذا الموضع.

ومن فضائل الحج أيضاً وسننه: استقبال القبلة مع التطهر وستر العورة ونية الوقوف بعرفة، فلو وقف محدثاً أو جنباً أو حائضاً أو عليه نجاسة، أو مكشوف العورة صح وقوفه، وفاته الفضيلة.

(١) الموطأ: ٣٨٩.

١٧٩٢- قَالَ أَبُو عُمَرَ : الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ لِلْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ : "افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ" (١).

١٧٩٢١- حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَضْبَغٍ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَمِيدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي (أَبِي) أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفٍ أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا حِضْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: "مَا لَكَ تَبْكِينَ؟ أَحِضْتَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: "إِنْ هَذَا أَمَرَ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ" (٢).

١٧٩٢٢- وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِمِثْلِ هَذَا: أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ وَهِيَ نَفْسَاءُ.

١٧٩٢٣- وَهُوَ أَمْرٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ لَا خِلَافَ فِيهِ، وَالْقَوْلُ فِيهِ مَا قَالَهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ أَنَّ كُلَّ مَا يَصْنَعُهُ الْحَاجُّ مِنْ أَمْرِ الْحَاجِّ، وَهُوَ عَمَلُ الْحَجِّ كُلِّهِ إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ يَفْعَلُهُ كُلُّ مَنْ لَيْسَ عَلَى طَهَارَةٍ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(١) أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله في الحج (٢٨٦٠) في طبعتنا، باب "إحرام النفساء واستحباب اغتسالها للإحرام، وكذلك الحائض" ويرقم: ١١٠ - (١٢١٠) في طبعة عبد الباقي، والنسائي في الحج (١٦٤: ٥)، باب "إهلال النفساء، وابن ماجه في الحج (٢٩١٣)، باب "النفساء والحائض تهل بالحج" (٩٧١: ٢).

(٢) سيأتي الحديث من طريقه في باب "دخول الحائض مكة" الحديث (٨٩٦).

٢٠- كتاب الحج (٥٤) باب وقوف الرجل وهو غير طاهر، ووقوفه على دابة - ٢٣

١٧٩٢٤- وَسئِلَ مَالِكٌ: عَنِ الْوُقُوفِ بِعِرْقَةِ لِلرَّكَّابِ. أَيْنَزُلُ أَمْ يَقِفُ رَاكِبًا؟
فَقَالَ: بَلْ يَقِفُ رَاكِبًا. إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ، أَوْ بِدَابَّتِهِ، عِلَّةٌ. قَالَهُ أَعْذَرُ بِالْعَذْرِ.

١٧٩٢٥- قَالَ أَبُو عُمَرَ: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ بِعِرْقَةِ
رَاكِبًا وَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ إِلَى أَنْ دَفَعَ مِنْهَا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ بْنَ
زَيْدٍ.

١٧٩٢٦- وَهَذَا مَحْفُوظٌ فِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ)، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا^(١).

١٧٩٢٧- وَفِي حَدِيثِ أُسَامَةَ: أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ الْعِنَقَ^(٢)، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوةً
أَوْ فَرْجَةً نَصَّ^(٣).

(١) أخرجه البخاري في الحج (١٥٤٤) باب "الركوب والارتداف في الحج" من طريق الزهري
عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما "أن أسامة رضي الله عنه كان
ردف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى، قال
فكلاهما قال: لم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة. فتح الباري (٤: ٤٠٤).

(٢) (العنق): هو السير الذي بين الإبطاء والإسراع.

(٣) (نص): أسرع، وأصل النص: غاية المشي، ومنه: نصصت الشيء، إذا رفعت، ثم استعمل
في ضرب سريع من السير.

والحديث: أخرجه البخاري في الحج، ح (١٦٧٢)، باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة
(٥٢٣: ٣) من فتح الباري. وقبله في كتاب الطهارة. ومسلم في الحج، ح (٣٠٤٤) وما
بعده من طبعتنا ص (٧١٨: ٤)، باب "الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة"،
وبرقم: (٢٧٦-١٢٨٠) من طبعة عبد الباقي، وأبو داود في الحج (١٩٢٥)، باب
الدفعة من عرفة (١٩١: ٢). والنسائي فيه (٢٥٩: ٥) من المجتبى، وفي السنن الكبرى
على ما جاء في تحفة الأشراف (٥٨: ١).

١٧٩٢٨- وفي حديث يزيد بن سفيان، قال: أتانَا ابنُ مَرِيْعِ الأنصاري وَتَحَنُّ بِعَرَفَةَ؛ فَقَالَ: إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ يَقُولُ لَكُمْ: "قِفُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ إِبْرَاهِيمَ" (عليه السلام) (١).

١٧٩٢٩- وَلَا خِلَافَ عِلْمَتُهُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ رَاكِبًا لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ أَفْضَلُ، فَمَنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ وَإِلَّا وَقَفَ عَلَى رَجْلَيْهِ دَاعِيًا مَا دَامَ يَقْدِرُ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي الْجُلُوسِ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْوُقُوفِ (٢).

١٧٩٣٠- وفي الْوُقُوفِ رَاكِبًا مُبَاهَاةً وَتَعْظِيمٌ لِلْحَجِّ، ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ

(١) أخرجه أبو داود في الحج، ح (١٩١٩)، باب "موضع الوقوف بعرفة" (١٨٩:٢). والترمذي فيه، ح (٨٨٣)، باب "ما جاء في الوقوف بعرفات والدعاء بها" (٢٢١:٣) والنسائي في المناسك (في سنته الكبرى) على ما جاء في تحفة الأشراف (١٢١:١١) وابن ماجه في المناسك، (٣٠١١)، باب "الموقف بعرفات" (١٠٠١:٢-١٠٠٢) وقال الترمذي: حسن صحيح.

وفي الحديث دلالة على أن كل عرفة موقف.

(٢) قال الشافعي: وقف رسول الله ﷺ بعرفة على ناقته، فأحب لمن كان راكبا أن يقف راكبا. ولمن كان على الأرض أن يقف على الأرض قائما، ويروح إلى الموقف عند موقف الإمام عند الصخرات، ثم يستقبل القبلة فيدعو حتى الليل، ويصنع ذلك الناس وحيشما وقف الناس من عرفة أجزاءهم؛ لأن النبي ﷺ، قال: "هذا الموقف وكل عرفة موقف".

أخرجه مسلم في الحج، ح (٢٩٠٣) من طبعتنا باب "ما جاء أن عرفة كلها موقف"، ويرقم (١٤٩) من طبعة عبد الباقي، ص (٨٩٣: ٢)، وأبو داود فيه، ح (١٩٠٧)، (١٩٠٨)، باب "صفة حجة النبي ﷺ" (١٨٧:٢). والنسائي في الحج (٢٥٥:٥) من المجتبى.

_____ ٢٠- كتاب الحج (٥٤) باب وقوف الرجل وهو غير طاهر، ووقوفه على دابة - ٢٥

اللَّهُ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴿ (الحج: ٣٢).

١٧٩٣١- قَالَ ابْنُ وَهْبٍ فِي مُوطَّئِهِ : قَالَ لِي مَالِكُ: الْوُقُوفُ بِعِرْقَةٍ عَلَى

الدُّوَابِّ وَالْإِبِلِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقِفَ قَائِمًا.

١٧٩٣٢- قَالَ: وَمَنْ وَقَفَ قَائِمًا فَلَا يَأْسُ أَنْ يَسْتَرْحِ.

(٥٥) باب وقوف من فاتة الحج بعرفة (*)

٨٤١- مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ ، مِنْ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ ، قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ . وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ ، مِنْ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ (١) .

٨٤٢- مَالِكُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَهُ الْفَجْرُ مِنْ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ ، وَلَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ . وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ . قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ . فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ (٢) .

(*) المسألة -٤٤٨- إذا فات الوقوف بعرفة، فات الحج في تلك السنة، ولا يمكن استدراكه فيها، لأن ركن الشيء ذاته ، وبقاء الشيء مع فوات ذاته محال، فمن فاتة فعليه حج من عام قابل، والهدي في قول أكثرهم.

وإن غلط الحجاج فوقفوا في غير يوم عرفة نظرو:

- إن غلطوا بالتأخير فوقفوا في العاشر من ذي الحجة، أجزأهم وتم حجهم ولا شيء عليهم سواء بان الغلط بعد الوقوف أو في حال الوقوف.
- ولو غلطوا فوقفوا في الحادي عشر أو غلطوا في التقديم فوقفوا في الثامن من ذي الحجة، فلا يصح حجهم بهال.

(١) الموطأ : ٣٩٠ ، وسنن البيهقي (١٦٧:٥) ، ومعرفة السنن والآثار (١٠٤٣١:٧) ،

وأحكام القرآن للجصاص (٣١١:١) .

(٢) الموطأ : ٣٩٠ .

١٧٩٣٣- قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَيْلَةُ الْمَزْدَلِفَةِ هِيَ لَيْلَةُ يَوْمِ النَّحْرِ، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يَبِيتُونَ فِيهَا بِالْمَزْدَلِفَةِ بَعْدَ أَنْ يَأْتُوا مِنْ عَرَفَةَ فَيَجْمَعُونَ فِيهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَيَبِيتُونَ بِهَا وَيَصْلُونَ الصُّبْحَ، ثُمَّ يَدْفَعُونَ مِنْهَا إِلَى مَنِىَ، وَذَلِكَ يَوْمُ النَّحْرِ.

١٧٩٣٤- وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعُرْوَةُ هُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا لَا يَخْتَلِفُونَ.

١٧٩٣٥- وَقَدْ رَوَى بِهِ أَثَرٌ مُسْنَدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنَ الصُّحَابَةِ إِلَّا رَجُلًا يُدْعَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَعْمَرَ الدِّيلِيُّ (١).

١٧٩٣٦- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أُمَيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ -يَعْنِي الثَّوْرِي- عَنْ بَكِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ الدِّيلِيِّ، قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ وَأَتَاهُ أَنَاسٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ فَسَأَلُوهُ عَنِ الْحَجِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْحَجُّ عَرَفَةُ مَنْ

(١) الاستيعاب (٨٥٦:٢)، الترجمة (١٤٦٤)، وأسد الغاية (٥٠٢:٣)، وذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة ٤١٧/٢، الترجمة (٥٢٢١) وقال: (قال ابن حبان في "الصحابة" مكي سكن الكوفة يكنى أبا الأسود، مات بخراسان) وفي تقريب التهذيب ٥٠٣/١، الترجمة (١١٦١)، وقال: الدِّيلِيُّ: بكسر الدال وسكون التحتانية).

أَدْرَكَهَا قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ تَمَّ حُجَّتُهُ" (١).

١٧٩٣٧- وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ بَكِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرِ الدِّيَلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الْحَجَّ عَرَقَاتُ فَمَنْ أَدْرَكَ عَرَقَةً قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ أَدْرَكَ، وَأَيَّامُ مِنَى ثَلَاثَةٌ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ".

١٧٩٣٨- قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَمْ تَخْتَلِفِ الْآثَارُ، وَلَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا بِعَرَفَةَ، ثُمَّ ارْتَفَعَ فَوَقَفَ بِجِبَالِهَا دَاعِيًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَوَقَّفَ مَعَهُ كُلُّ مَنْ حَضَرَهُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَأَنَّهُ لَمَّا اسْتَيْقَنَ غُرُوبَهَا وَبَانَ لَهُ ذَلِكَ دَفَعَ مِنْهَا إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ.

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٣٥/٤، والدارمي في السنن ٥٩/٢، كتاب المناسك، باب بما يتم الحج، وأبو داود كتاب المناسك، باب من لم يدرك عرفة، الحديث (١٩٤٩). والترمذي في كتاب الحج، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج، الحديث (٨٨٩) و (٨٩٠) (٢٧٧:٣) وفي ٢١٤/٥، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، الحديث (٢٩٧٥) وقال: (حسن صحيح)، والنسائي في المجتبى من السنن ٢٦٤-٢٦٥، كتاب مناسك الحج، باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة، وابن ماجه في المناسك، باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع، الحديث (٣٠١٥)، وصححه ابن حبان، أورده الهيثمي في موارد الظمان، ص ٢٤٩، كتاب الحج، باب ما جاء في الوقوف بعرفة والمزدلفة، الحديث (٩٠٩)، والحاكم في المستدرک ٤٦٤/١، كتاب المناسك، باب الوقوف بالمزدلفة، قال الذهبي: (صحيح)، وقوله: ليلة جمع أي ولو ليلة المزدلفة وهي ليلة العيد.

١٧٩٣٩- وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ كَذَلِكَ سُنَّةُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَالْعَمَلُ بِهَا.

١٧٩٤٠- وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ يَوْمَ عَرَفَةَ قَبْلَ الزَّوَالِ ثُمَّ

أَفَاضَ مِنْهَا قَبْلَ الزَّوَالِ أَنَّهُ لَا يَعْتَدُ بِوُقُوفِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَرْجِعْ فَيَقِفْ
بَعْدَ الزَّوَالِ أَوْ يَقِفْ مِنْ لَيْلَتِهِ تِلْكَ أَقَلُّ وَقُوفٍ قَبْلَ الْفَجْرِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ.

١٧٩٤١- ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيمَا عَلَى مَنْ وَقَفَ فِي عَرَفَةَ بَعْدَ الزَّوَالِ مَعَ

الْإِمَامِ، ثُمَّ دَفَعَ مِنْهَا قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ:

١٧٩٤٢- فَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ دَفَعَ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ

قَابِلًا، وَإِنْ دَفَعَ مِنْهَا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ قَبْلَ الْإِمَامِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٧٩٤٣- وَعِنْدَ مَالِكٍ أَنَّ مَنْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ثُمَّ عَادَ

إِلَيْهَا قَبْلَ الْفَجْرِ أَنَّهُ لَا دَمَ عَلَيْهِ.

١٧٩٤٤- وَقَالَ سَائِرُ الْعُلَمَاءِ: مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ بَعْدَ الزَّوَالِ فَحَجَّهُ تَامٌ وَإِنْ

دَفَعَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ إِنْ رَجَعَ فَوْقَ
لَيْلًا.

١٧٩٤٥- فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ عَادَ إِلَى عَرَفَةَ حَتَّى يَدْفَعَ بَعْدَ مَغِيبِ

الشَّمْسِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ أَجْزَأَتْ حَجَّتُهُ وَأَهْرَاقَ
دَمًا^(١).

(١) "الأم" (١٦٦:٢) باب "فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض ولا غلبة على العقل".

١٧٩٤٦- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَالثَّوْرِيُّ: إِذَا أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ أَجْزَاهُ حِجَّةً، وَكَانَ عَلَيْهِ لِتَرْكِهِ الْوُقُوفِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ دَمٌ. وَإِنْ دَفَعَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ.

١٧٩٤٧- وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَدَاوُدُ مِثْلَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ.

١٧٩٤٨- وَيَهِي قَالَ الطَّبْرِيُّ.

١٧٩٤٩- وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَعَامَّةِ الْعُلَمَاءِ فِي الدَّمِ وَتَمَامِ الْحَجِّ.

١٧٩٥٠- إِلَّا أَنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ، وَابْنَ جُرَيْجٍ قَالَا: لَا يَجْزِيهِ إِلَّا بَدَنَةٌ.

١٧٩٥١- قَالَ أَبُو عُمَرَ: الْحُجَّةُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ الطَّائِي، وَهُوَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الشَّعْبِيِّ الثَّقَاتِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ، مِنْهُمْ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، وَزَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، وَمَطْرَفٌ.

١٧٩٥٢- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ مُضَرَّسٍ بْنُ أَوْسٍ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَامٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِجَمْعٍ (١).

فَقُلْتُ: هَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ: "مَنْ صَلَّى مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ، وَمَنْ وَقَفَ مَعَنَا هَذَا الْمَوْقِفَ حَتَّى نَفِيضَ وَأَفَاضَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَفَاتٍ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفْتَهُ^(١)".

١٧٩٥٣- حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ مَضْرُوسٍ بْنُ أَوْسٍ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَامٍ: أَنَّهُ حَجَّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَدْرِكِ النَّاسَ إِلَّا لَيْلًا وَهُوَ بِجَمْعٍ؛ فَانْطَلَقَ إِلَى عَرَفَاتٍ لَيْلًا فَأَفَاضَ مِنْهَا ثُمَّ رَجَعَ إِلَى جَمْعٍ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَعْمَلْتُ نَفْسِي وَأَنْصَبْتُ رَأْسِي فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ: مَنْ صَلَّى مَعَنَا الْغَدَاةَ بِجَمْعٍ وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَفِيضَ وَقَدْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفْتَهُ^(٢)".

(١) وقضى تفتته قال في النهاية: وهو ما يفعله المحرم بالحج إذا حل، كقص الشارب،

والأظفار، وتنف الإبط، وحلق العانة، وقيل: هو إذهاب الشعث والدرن والوسخ مطلقاً.

(٢) أخرجه النسائي ٢٦٣/٥ في مناسك الحج: باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام

بمزدلفة، عن سعيد بن عبد الرحمن، عن سفيان، عن داود بن أبي هند، وإسماعيل،

وزكريا، عن الشعبي، عن عروة بن مضر، وأخرجه الترمذي (٨٩١) في الحج: باب ما

جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج، والطحاوي ٢/٢٠٨، والبيهقي ١٧٣/٥

من طرق عن سفيان، عن داود، وإسماعيل، وزكريا، به. وقال الترمذي: حديث حسن

صحيح.

وأخرجه الحميدي (٩٠٠) ومن طريقه الطبراني ١٧/ (٣٨٥) عن سفيان، عن إسماعيل،

به.

١٧٩٥٤ - أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثني محمد بن بكر، قال:

= وأخرجه الحميدي (٩٠١)، وابن خزيمة (٢٨٢١)، والطبراني ١٧/ (٣٧٨) من طريق سفيان، عن زكريا، به.

وأخرجه أحمد ١٥/٤ عن هشيم، عن إسماعيل وزكريا، به.

وأخرجه أحمد ٢٦١/٤، والدارمي ٥٩/٢، وأبو داود (١٩٥٠) في المناسك: باب من لم يدرك عرفة، والنسائي ٢٦٤/٥، وابن ماجه (٣٠١٦) في المناسك: باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع، وابن خزيمة (٢٨٢٠)، والدارقطني ٢٣٩/٢، والطحاوي ٢٠٧/٢ و ٢٠٨، والحاكم ٤٦٣/١ والطبراني ١٧/ (٣٨٦) و (٣٨٧) و (٣٨٨) و (٣٨٩) و (٣٩٠) و (٣٩١) و (٣٩٢) و (٣٩٣) والبيهقي ١٧٣/٥ من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد، به.

وأخرجه أحمد ١٥/٤، وابن خزيمة (٢٨٢٠)، والطبراني ١٧/ (٣٧٧)، والبيهقي ١١٦/٥ من طرق عن زكريا بن أبي زائدة، به.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" ١٧/ (٣٧٩) وأخرجه الدارمي ٥٩/٢ عن أبي الوليد الطيالسي، به.

وأخرجه أحمد ٢٦١/٤ و ٢٦٢، والطيالسي (١٢٨٢)، والنسائي ٢٦٤/٥ في مناسك الحج: باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بمزدلفة، والطحاوي ٢٠٨/٢، والحاكم ٤٦٣/١ من طرق عن شعبة، به، وقال: صحيح على شرط كافة أئمة الحديث، وهو قاعدة من قواعد الإسلام، ولم يخرج الشيخان على أصلهما أن عروة بن مضر لم يرو عنه غير الشعبي، وقد وجدنا عروة بن الزبير قد حدث عنه، ثم أخرج عن يوسف بن خالد السهمي، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عروة، عن عروة بن مضر، قال: جئت رسول الله ﷺ وهو بالموقف، فقلت: يا رسول الله أتيت من جبل طي، أكلت مطيتي، وأتعبت نفسي، والله ما بقي جبل من تلك الجبال حتى وقفت عليه، فقال: من أدرك معنا هذه الصلاة- يعني صلاة الغداة، وقد أتى عرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً- فقد تم حجه، وقضى تفثه... انتهى.

حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي غَامِرٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ مُضَرَّسٍ الطَّائِيُّ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمَوْقِفِ - يَعْنِي بِجَمْعٍ - فَقُلْتُ: جِئْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ جَبَلِي طَيْئٍ، أَكَلْتُ مَطْبِئِي، وَأَتَعَبْتُ نَفْسِي، وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَدْرَكَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ وَأَتَى عَرَفَاتٍ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفَثُهُ".

١٧٩٥٥- قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا الْحَدِيثُ يَقْضِي بَأَنَّ مَنْ لَمْ يَأْتِ عَرَفَاتٍ وَلَمْ يَفْضْ مِنْهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَلَا حَجَّ لَهُ، وَمَنْ أَفَاضَ مِنْهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ.

١٧٩٥٦- وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ "نَهَارًا" لَمْ يَرِدْ بِهِ مَا قَبْلَ الزُّوَالِ، فَكَانَ ذَلِكَ بَيَانًا شَافِيًا.

١٧٩٥٧- وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ^(١): إِنَّمَا فِي حَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ إِعْلَامٌ مِنْهُ ﷺ أَنَّ الْوُقُوفَ بِالنَّهَارِ لَا بَصْرُهُ إِنْ فَاتَهُ، لِأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ: لَيْلًا، أَوْ نَهَارًا، وَالسَّائِلُ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ بِالنَّهَارِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْوُقُوفَ بِاللَّيْلِ، فَأَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ بِاللَّيْلِ وَقَدْ فَاتَهُ الْوُقُوفَ بِالنَّهَارِ أَنَّ ذَلِكَ لَا بَصْرُهُ، وَأَنَّهُ قَدْ تَمَّ حَجُّهُ لَا أَنَّهُ أَرَادَ بِهَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَقِفَ بِالنَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ.

١٧٩٥٨- قَالَ: وَلَوْ حُمِلَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى ظَاهِرِهِ كَانَ مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الصَّلَاةَ بِجَمْعٍ قَدْ قَاتَهُ الْحُجُّ.

١٧٩٥٩- وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ (١) : مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مَضْرُسٍ وَقَدْ أَفَاضَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا أَرَادَ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: لَيْلًا، أَوْ نَهَارًا وَلَيْلًا، فَسَكَتَ عَنْ أَنْ يَقُولَ: وَلَيْلًا، لِعِلْمِهِ بِمَا قَدَّمَ مِنْ فِعْلِهِ، لِأَنَّهُ وَقَفَ نَهَارًا وَأَخَذَ مِنَ اللَّيْلِ، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِذِكْرِ النَّهَارِ اتِّصَالَ اللَّيْلِ بِهِ.

١٧٩٦٠- قَالَ: وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فِي مَعْنَى لَيْلًا وَنَهَارًا، فَتَكُونُ "أَوْ" بِمَعْنَى الْوَاقِفِ.

١٧٩٦١- قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَ لَكَانَ الْوُقُوفُ وَاجِبًا لَيْلًا وَنَهَارًا وَلَمْ يُغْنِ أَحَدُهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ. وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ لَيْلًا يَجْزِي عَنْ الْوُقُوفِ بِالنَّهَارِ، إِلَّا أَنْ قَاعِلَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُرَاحِقًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عُدْرٌ فَهُوَ مُسِيءٌ. وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ رَأَى عَلَيْهِ دَمًا، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَرَ شَيْئًا عَلَيْهِ.

١٧٩٦٢- وَجَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ: إِنْ مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ أَنَّهُ مُدْرِكٌ لِلْحُجِّ إِلَّا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، فَإِنَّهُ انْفَرَدَ بِقَوْلِهِ

الَّذِي ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَهُ، وَالْفَرَضُ عِنْدَهُ الْوُقُوفُ بِاللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ، وَعِنْدَ سَائِرِ الْعُلَمَاءِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ إِذَا كَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ.

١٧٩٦٣- وَالسُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ كَمَا وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَارًا يَتَّصِلُ لَهُ

بِاللَّيْلِ.

١٧٩٦٤- وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرْفَةِ فَرَضٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا

مِنْ تَنَازُعِهِمْ فِي الْوَقْتِ الْمُفْتَرَضِ.

١٧٩٦٥- وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مَرْسُوسٍ: مَنْ أَدْرَكَ مَعَنَا هَذِهِ

الصَّلَاةَ يَعْنِي صَلَاةَ الصُّبْحِ بِجَمْعٍ "وَكَانَ قَدْ أَتَى قَبْلَ ذَلِكَ عِرْقَاتٍ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا" فَإِنَّ ظَاهِرَ هَذَا اللَّفْظِ يُوجِبُ أَنَّ مُشَاهَدَةَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَإِدْرَاكَ الصَّلَاةِ فِيهِ: مِنْ فَرَضِ الْحَجِّ.

١٧٩٦٦- وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ.

١٧٩٦٧- فَكَانَ عَلَقْمَةُ بْنُ قَيْسٍ، وَعَامِرُ الشَّعْبِيِّ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ،

وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُمْ قَالُوا: مَنْ لَمْ يَزَلْ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَقَاتَهُ الْوُقُوفُ بِهَا فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ وَيَجْعَلُهَا عُمْرَةً^(١).

١٧٩٦٨- وَرَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ مِثْلَ ذَلِكَ، وَأَلْصَحُّ عَنْهُ أَنَّ الْوُقُوفَ بِهَا

(١) آثار أبي يوسف: ٢٧، وأحكام القرآن للحصاص (١: ٣١٤)، والمغني (٣: ٤٢١).

والمحلى (٧: ١٣١).

سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ.

١٧٩٦٩- وَقَالَ حَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ: مَنْ فَاتَتْهُ الْإِفَاضَةُ مِنْ جَمْعٍ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ فَلْيَحِلَّ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ لِيَحْجَ قَابِلًا.

١٧٩٧٠- وَحُجَّتُهُ مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ ظَاهِرُ قَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) (فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَقَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) (البقرة: ١٩٨).

١٧٩٧١- وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَدْرَكَ جَمْعًا وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ قَبْلَ ذَلِكَ عَرَقَاتٍ فَقَدْ أَدْرَكَ" (١).

١٧٩٧٢- وَقَالَ مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: الْوُقُوفُ بِالْمَزْدَلِفَةِ مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ الْمُؤَكَّدَةِ، وَلَيْسَ مِنْ فُرُوضِهَا (*).

(١) فحوى حديث عروة بن مضر بن الطائي المتقدم تخريجه في (١٧٩٥٣).

(*) المسألة ٤٤٩٠- قال الشافعية: الواجب الذي يكفي في السبب بالمزدلفة الحصول بها لحظتها، كالوقوف بعرفة، فيكفي المرور بها، وإن لم يمكث، ووقته بعد نصف الليل، ويسن تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل إلى منى، وشعارهم: التلبية والتكبير تأسيًا به ﷺ، ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح مغلسين.

وعند الحنفية: أن ركن الوقوف بالمزدلفة كينونه بمزدلفة، سواء أكان بفعل نفسه أو فعل غيره بأن يكون محمولًا، ولو مارا كالوقوف بعرفة.

وقال المالكية: يجب النزول بالمزدلفة بقدر حظ الرجال وصلاة العشاءين، وتناول شيء من أكل أو شرب فيها، فإذا لم ينزل قدم.

وقال الحنابلة: المبيت بالمزدلفة واجب، من تركه فعليه دم، ومن بات بها لم يجز له الدفع قبل منتصف الليل، فإن دفع بعده فلا شيء عليه.

١٧٩٧٣- وَتَفْصِيلُ أَقْوَالِهِمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ مَالِكًا قَالَ : مَنْ لَمْ يَنْحَ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَلَمْ يَنْزَلْ فِيهَا وَتَقَدَّمَ إِلَى مِنَى، وَرَمَى الْجُمُرَةَ فَإِنَّهُ يَهْرِيقُ دَمًا، فَإِنْ نَزَلَ بِهَا، ثُمَّ دَفَعَ مِنْهَا فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ أَوْ وَسْطِهِ أَوْ آخِرِهِ، وَتَرَكَ الْوُقُوفَ مَعَ الْإِمَامِ فَقَدْ أَجَزَأَ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ.

١٧٩٧٤- وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: مَنْ لَمْ يَقِفْ بِجَمْعٍ وَلَمْ يَنْزَلْ مِنْهَا لَيْلَةَ النَّحْرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

١٧٩٧٥- وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ فِي رِوَايَةٍ، وَقَوْلُ الزَّهْرِيِّ وَتَادَةَ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ.

١٧٩٧٦- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ: إِذَا تَرَكَ الْوُقُوفَ بِالْمُزْدَلِفَةِ فَلَمْ يَقِفْ بِهَا، وَلَمْ يَمُرَّ بِهَا، وَلَمْ يَبْتَ بِهَا؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

١٧٩٧٧- قَالُوا: وَإِنْ بَاتَ بِهَا وَتَعَجَّلَ فِي اللَّيْلِ رَجَعَ إِذَا كَانَ خُرُوجُهُ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ حَتَّى يَقِفَ مَعَ الْإِمَامِ أَوْ يُصْبِحَ بِهَا فَإِنْ لَمْ يَقِفْ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

١٧٩٧٨- قَالُوا: وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ غُلَامًا صَغِيرًا فَتَقَدَّمُوا بِاللَّيْلِ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ.

١٧٩٧٩- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ نَزَلَ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَخَرَجَ مِنْهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ خَرَجَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَلَمْ يَعُدَّ إِلَيْهَا لِيَقِفَ بِهَا مَعَ الْإِمَامِ وَلَمْ يُصْبِحْ فَعَلَيْهِ شَاءٌ.

١٧٩٨- قَالَ: وَإِنَّمَا حَدَّثَنَا نِصْفَ اللَّيْلِ لِأَنَّهُ بَلَّغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِضَعْفَةِ أَهْلِهِ أَنْ يَرْحَلُوا مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، وَرَخَّصَ لَهُمْ فِي أَنْ لَا يُصْبِحُوا بِهَا وَلَا يَقْفُوا مَعَ الْإِمَامِ، وَالْفَرَضُ عَلَى الضَّعِيفِ وَالْقَوِي سَوَاءٌ وَلَكِنَّهُ نَاطِرٌ لِمَوْضِعِ الْفَضْلِ وَتَعْلِيمِ النَّاسِ. وَقَدْ ضَعَفَ أَهْلُهُ لِأَنَّهُ كَانَ مُبَاحًا لَهُمْ (١).

١٧٩٨١- قَالَ وَمَا كَانَ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ فَهُوَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ.

١٧٩٨٢- وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْزِلْ بِجَمْعٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَإِنْ نَزَلَ بِهَا ثُمَّ ارْتَحَلَ بِلَيْلٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٧٩٨٣- رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عَنْهُ.

١٧٩٨٤- وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَقُولُ: إِنَّمَا جَمْعٌ مَثْرَلٌ تَذْبِجُ فِيهِ إِذَا جَنَّتْ (٢).

١٧٩٨٥- قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مَرْسَرٍ: "مَنْ أَدْرَكَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ - يَعْنِي صَلَاةَ الصُّبْحِ - بِجَمْعٍ، وَضَحَّ

(١) ستأتي في الباب التالي أحاديث تقديم النساء والصبيان في باب مستقل.

(٢) كان ابن عمر رضي الله عنه يرى أن مزدلفة كلها هي المشعر الحرام الذي ذكره الله تعالى بقوله في سورة البقرة/١٩٨: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ۖ فَعَنْ عَمْرٍو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ؟ فَسَكَتَ، حَتَّى إِذَا هَبَطْتُ أَيْدِي رَوَّاحِلُنَا بِالْمَزْدَلِفَةِ قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ؟ هَذَا الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ. تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ. وَالِدَرُ الْمَشْهُورُ فِي تَفْسِيرِ آيَةِ الْكَرِيمَةِ (١٩٨) فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَدِمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ لَيْلًا (١) وَلَمْ يَشْهَدُوا مَعَهُ تِلْكَ الصَّلَاةَ، وَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ مَوْضِعُ الْاِخْتِيَارِ.

١٧٩٨٦- وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ وَقَفَ بِالْمُزْدَلِفَةِ لَيْلًا وَدَفَعَ مِنْهَا قَبْلَ الصُّبْحِ أَنَّ حَجَّهُ تَامٌ، وَكَذَلِكَ مَنْ بَاتَ بِهَا وَنَامَ عَنِ الصَّلَاةِ فَلَمْ يُصَلِّهَا مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى قَاتَتْهُ أَنْ حَجَّهُ تَامٌ.

١٧٩٨٧- فَلَوْ كَانَ حُضُورُ الصَّلَاةِ مَعَهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مِنْ صَلْبِ الْحَجِّ وَفَرَائِضِهِ مَا أُجْزَأَ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ مُشَاهَدَةَ الصَّلَاةِ بِجَمْعِ سَنَةِ حَسَنَةٍ، وَسُنَنِ الْحَجِّ تُجْبَرُ بِالذَّمِّ إِذَا لَمْ يَفْعَلْهَا مَنْ عَلَيْهِ فِعْلُهَا.

١٧٩٨٨- وَأَمَّا احْتِجَاجُهُمْ بِقَوْلِ اللَّهِ (عَزَّوَجَلَّ): ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: ١٩٨)، وَقَوْلُهُمْ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَرَفَاتَ وَالْمُزْدَلِفَةَ جَمِيعًا مِنْ فُرُوضِ الْحَجِّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ بِالْمُزْدَلِفَةِ أَوْ بَاتَ فِيهَا بَعْضُ اللَّيْلِ وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عَلَى أَنَّ حَجَّهُ تَامٌ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الذِّكْرَ بِهَا مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الذِّكْرُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ مِنْ أَيَّامِ الْحَجِّ قَالِمَبِيتِ وَالْوُقُوفُ أُخْرَى بِذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١٧٩٨٩- وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي الَّذِي يَقِفُ بِعَرَفَةَ مُعْمًى عَلَيْهِ، فَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا أَحْرَمَ ثُمَّ أَعْمَى عَلَيْهِ وَوُقِفَ بِهِ مُعْمًى عَلَيْهِ فَحَجُّهُ تَامٌ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ.

١٧٩٩ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ.

١٧٩٩١ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: مَنْ وَقَفَ بِهَا مُغْمًى عَلَيْهِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ.

١٧٩٩٢ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: عَمِلُ الْحَجِّ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ: أَنْ يُحْرِمَ وَهُوَ يَعْقِلُ، وَيَدْخُلَ عَرَفَةَ فِي وَقْتِهَا وَهُوَ يَعْقِلُ، وَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ وَهُوَ يَعْقِلُ، وَلَا يَجْزِي عَنْهُ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ إِلَّا وَهُوَ يَعْقِلُ^(١).

١٧٩٩٣ - وَاحْتَلَفُوا فِي الرَّجُلِ يَمُرُّ بِعَرَفَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهَا عَرَفَةٌ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَجْزِيهِ.

١٧٩٩٤ - حَكَى أَبُو ثَوْرٍ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ مَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ.

١٧٩٩٥ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ^(٢): وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ أَنَّهُ لَا يَجْزِيهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ وَاقِفًا إِلَّا بِإِرَادَةٍ.

(١) معنى هذه الفقرة في "الأم" (١٦٦:٢) باب فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض ولا غلبة على العقل.

(٢) من الطبقة الأولى ممن أخذ عن الإمام الشافعي: أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان أبو ثور، وقيل: كنيته أبو عبد الله ولقبه أبو ثور، الكلبي، البغدادي، الفقيه العلامة، أخذ الفقه عن الشافعي وغيره.

سئل أحمد بن حنبل عنه فقال: أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة وهو عندي في مسلاخ سفيان الثوري = أي في هديه وسمته.

وسئل أحمد عن مسألة فقال للسائل، سل أبا ثور.

١٧٩٩٦- قَالَ أَبُو عُمَرَ: مُسْتَحِيلٌ أَنْ يَتَأَدَّى الْفَرَضُ عَنْ مَنْ لَمْ يَقْصُدْ إِلَيْهِ ، وَلَا عِلْمُهُ . وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ ذَاهِبُ الْعَقْلِ غَيْرُ مُخَاطَبٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَ عِبَادَهُ أَنْ يَعْبُدُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ، وَالْإِخْلَاصُ الْقَصْدُ بِالنِّيَّةِ إِلَى أَدَاءِ مَا افْتَرَضَ عَلَيْهِ ، وَيُؤَكِّدُ هَذَا قَوْلُهُ (عليه السلام): " إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ " .

= قال الخطيب البغدادي: كان أحد الثقات المأمونين ومن الأئمة الأعلام في الدين، وله كتب مصنفة في الأحكام، جمع فيها بين الحديث والفقه. قال: وكان أولاً يتفقه بالرأي ويذهب إلى قول أهل العراق، حتى قدم الشافعي ببغداد، فاختلف إليه، ورجع عن الرأي إلى الحديث. توفي في صفر سنة أربعين ومائتين. وهو أحد رواة القديم.

وقال الرافعي في باب الغصب: أبو ثور وإن كان معدوداً وداخلاً في طبقة أصحاب الشافعي، فله مذهب مستقل، ولا يعد تفرده وجهاً.

وقال ابن حبان: كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماء وورعاً وفضلاً، صنّف الكتب، وفرّع على السنن، وذُبُّ عنها -رحمه الله تعالى-.

ترجمته في: التاريخ الصغير ٣٧٢/٢، الجرح والتعديل ٩٧/٢، ٩٨، الفهرست: ٢٦٥، تاريخ بغداد ٦٥/٦، ٦٩، طبقات الفقهاء للشيرازي: ٧٥، طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب (٣: ١)، اللباب ١٠٤/٣، ١٠٥، وفيات الأعيان ٢٦/١، تهذيب الكمال: ٥٤، تهذيب التهذيب ٢/٣٥، ١، تذكره الحفاظ ٥١٢/٢، ٥١٣، ميزان الاعتدال ٢٩/١، ٣٠، سير أعلام النبلاء (٧٢: ١٢) الكاشف (٨٠: ١)، العبر ٤٣١/١، الوافي بالوفيات ٣٤٤/٥، طبقات الشافعية للسبكي ٧٤/٢، ٨٠، ٣٢٢/١٠، تهذيب التهذيب ١١٨/١، ١١٩، النجوم الزاهرة ٣٠١/٢، ٣٠٢، طبقات الحفاظ: ٢٢٣، خلاصة تهذيب الكمال: ١٧، طبقات المفسرين ٧/١، شذرات الذهب ٩٣/٢، ٩٤، تاريخ التراث العربي (١٧٧: ٢).

١٧٩٩٧- واختلفوا في جماعة أهل الموسم يخطئون العدد فيقفون بعرفة في غير يوم عرفة على ثلاثة أقوال:

١٧٩٩٨- (أحدها): أنه إن وقفوا قبل لم يجزهم، وإن وقفوا بعد أجزاءهم.

١٧٩٩٩- (والثاني): أنه يجزهم الوقوف قبل، وبعد على حسب اجتهدهم.

١٨٠٠- (والثالث): أنه لا يجزهم الوقوف قبل ولا بعد.

١٨٠٠١- وروى عن عطاء، والحسن أنه يجزهم قبل وبعد.

١٨٠٠٢- وبه قال أبو حنيفة.

١٨٠٠٣- واختلف أصحاب الشافعي فبعضهم قال: يجزهم بعد، ولا يجزهم قبل قياساً على الأسير تلبس عليه الشهور فيصوم رمضان فيجزئه بعد ولا يجزئه قبل.

١٨٠٠٤- وهو قول مالك.

١٨٠٠٥- وقال بعض أصحاب الشافعي: يجزهم قبل وبعد قياساً على القبلة.

١٨٠٠٦- وأبو ثور، ودأود لا يجيزان الوقوف لا قبل ولا بعد.

١٨٠.٧- وَرَوَى يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: إِذَا أَخْطَأَ أَهْلُ
الموسمَ فَكَانَ وَقُوفُهُمْ بِعَرْفَةِ يَوْمِ النُّحْرِ مَضُوعًا عَلَى أَمْلِهِمْ. وَإِنْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ لَهُمْ
وَتَبَّتْ عِنْدَهُمْ فِي بَقِيَّةِ يَوْمِهِمْ ذَلِكَ أَوْ بَعْدَهُ وَيَنْحَرُونَ مِنَ الْغَدِ وَيَعْمَلُونَ عَمَلَ
الحجِّ وَلَا يَتْرَكُوا الْوُقُوفَ بِعَرْفَةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَوْمُ النُّحْرِ، وَلَا يَنْفَضُوا مِنْ رَمَى
الجِمارِ الثلاثةِ الْأَيَّامِ بَعْدَ يَوْمِ النُّحْرِ، وَيَجْعَلُونَ يَوْمَ النُّحْرِ بِالْغَدِ بَعْدَ وَقُوفِهِمْ
وَيَكُونُ حَالُهُمْ فِي مِيقَاتِهِمْ كَحَالِ مَنْ لَمْ يُخْطِئْ^(١).

١٨٠.٨- قَالَ: وَإِذَا أَخْطَؤُوا بَعْدَ أَنْ وَقَفُوا بِعَرْفَةِ يَوْمِ التَّروِيَةِ أَعَادُوا
الْوُقُوفَ مِنَ الْغَدِ مِنْ يَوْمِ عَرْفَةِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَجْزِهِمُ الْوُقُوفُ يَوْمَ التَّروِيَةِ.

١٨٠.٩- وَقَالَ سَحْنُونُ: اخْتَلَفَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيمَنْ وَقَفَ يَوْمَ التَّروِيَةِ.

١٨٠.١٠- وَقَالَ يَحْيَى بْنُ عُمَرَ^(٢): اخْتَلَفَ فِيهِ قَوْلُ سَحْنُونٍ أَيْضًا.

(١) تقدم ذلك في المسألة (٤٤٨).

(٢) هو يحيى بن عمر بن يوسف: الإمام، شيخ المالكية، أبو زكريا الكنتاني الأندلسي الفقيه،
ارتحل، وسمع بإفريقية من سحنون، وأبي زكريا الحفري، وعون بن يوسف صاحب
الداوودي. وسمع بمصر من: يحيى بن بكير، وخرملة، وابن رُمح، وبالمدينة من: أبي
مُصعب، وطائفة. وسكن القيروان، وكان حافظاً للفروع، ثقةً، ضابطاً لكُتبه.
أخذ عنه: أحمد بن خالد الحافظ، وجماعة، وأهل القيروان. وكانت الرحلة إليه في وقته.
سكن سوسة في آخر عمره، وبها مات.

روى عنه: سعيد بن عثمان الأعناقى، وإبراهيم بن نصر، ومحمد بن مسرور، وقمُود بن
مُسلم القابسي، وعبد الله بن محمد القرباط، وتوفي سنة خمسٍ وثمانين ومنتين. وقيل:
تسع وثمانين. وكان من أهل الصَّيام والقيام، مجاب الدعاء، كانت له براهين. ولم يكن
له نظير في علمه وزُهد، ودعائه وبُكائه.

١٨٠١١- قَالَ يَحْيَى بْنُ عُمَرَ فِي أَهْلِ الْمَوْسِمِ يَنْزِلُ بِهِمْ مَا نَزَلَ بِالنَّاسِ
[.....] (١) وَهَرُوبِهِمْ مِنْ عَرَفَةَ وَلَمْ يَعِدِ الْوُقُوفَ؟ قَالَ: يَجْزَنُهُمْ وَلَا دَمَ
عَلَيْهِمْ.

١٨٠١٢- قَالَ أَبُو عُمَرَ: إِنَّمَا هَذَا فِي جَمَاعَةِ أَهْلِ الْمَوْسِمِ وَأَهْلِ الْبَلَدِ
يَغْلُطُونَ فِي الْهَلَالِ، وَأَمَّا الْمُنْفَرِدُ فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَإِذَا أَخْطَأَ الْعَدَدُ
فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ لَزِمَهُ إِذَا لَمْ يُدْرِكِ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ مَا يَلْزَمُ مَنْ فَاتَهُ
الْحَجُّ، وَاجْتِهَادُهُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ اجْتِهَادٌ.

١٨٠١٣- وَكَذَلِكَ مَنْ أَخْطَأَ وَحْدَهُ مِنْ بَيْنِ أَهْلِ مِصْرِهِ فِي هَلَالِ رَمَضَانَ
وَسَوَّالٍ وَذِي الْحِجَّةِ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ الْمُنْفَرِدِ فِي مَوْضِعِهِ.

١٨٠١٤- وَأَمَّا الْجَمَاعَةُ فَاجْتِهَادُهُمْ سَانِعٌ، وَالْحَرْجُ عَنْهُمْ سَاقِطٌ لِقَوْلِهِ
(عَلَيْهِ السَّلَامُ): "أَضْحَاكُمْ حِينَ تَضَحُّونَ وَفِطْرَكُمْ حِينَ تَفْطِرُونَ" (٢)؛ فَأَجَازَ
الْجَمِيعُ اجْتِهَادَهُمْ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

= وكان يقول: سألت سُخُنُونَ، فرأيتُ بَحْرًا لَا تُكَدِّرُهُ الدَّلَاءُ، واللَّهِ مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ قَطُّ،
كَانَ الْعِلْمُ جُمُعَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَفِي صَدْرِهِ.

ترجمته في تاريخ علماء الأندلس: ١٨٤/٢، رياض النفوس: ٣٩٦/١-٤٠٦، طبقات
الفقهاء: ١٦٣ و جذوة المقتبس: ٣٧٧-٣٧٨، سير أعلام النبلاء (١٣: ٤٦٢)، بغية
الملتصم: ٥٠٥-٥٠٦، لسان الميزان: ٢٧-٢٧٢.

(١) ما بين الحاصرتين عبارة غير واضحة بالأصل لعلها: "يغلطون في الهلال".

(٢) أخرجه أبو داود في الصوم (٢٣٢٤)، باب "إذا أخطأ القوم الهلال" (٢: ٢٩٧)،
والبيهقي في "معركة السنن والآثار" (٧: ١٠٣٩٧) عن الشافعي.

١٥٠١٨- قَالَ مَالِكٌ، فِي الْعَبْدِ يُعْتَقُ فِي الْمَوْقِفِ بِعَرَفَةَ: فَإِنْ ذَلِكَ لَا يُجْزِي عَنْهُ مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يُحْرَمَ، فَيُحْرَمَ بَعْدَ أَنْ يُعْتَقَ. ثُمَّ يَقِفُ بِعَرَفَةَ مِنْ تِلْكَ اللَّيْلَةِ. قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ. فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأُ عَنْهُ. وَإِنْ لَمْ يُحْرَمَ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ. إِذَا لَمْ يُدْرِكِ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ. قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ. وَيَكُونُ عَلَى الْعَبْدِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ يَقْضِيهَا.

١٦٠١٨- قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَمْ يَذْكُرْ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ فِي "الْمَوْطَأِ" الصَّبِيِّ يُحْرَمُ مُرَاهِقًا ثُمَّ يَحْتَلِمُ وَهُوَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ حُكْمُ الْعَبْدِ سَوَاءً.

١٧٠١٨- وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي الصَّبِيِّ الْمُرَاهِقِ وَالْعَبْدِ يُحْرِمَانِ بِالْحَجِّ، ثُمَّ يَحْتَلِمُ هَذَا وَيُعْتَقُ هَذَا قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ (*).

(*) المسألة - ٤٥٠- بالنسبة للصبي والعبد: إن حدث البلوغ قبل الوقوف بعرفات أو في حال الوقوف، وهما محرمان، أحزاهما الحج عند الشافعية والحنابلة أيضا عن حجة الإسلام؛ لأن الواحد منهما أدرك الوقوف حراً بالغاً، فأجزأه، كما لو أحرَمَ تلك الساعة. ولم يجزئهما عند المالكية والحنفية؛ لأنه يشترط لأداء الحج أن يكون المحرم وقت الإحرام حراً مكلفاً (أي بالغاً عاقلاً)، وإحرامهما انعقد لأداء النفل، فلا ينقلب لأداء الفرض. لكن قال الحنفية: لو جدد الصبي الإحرام قبل الوقوف بأن لبى أو نوى حجة الإسلام وأتم أعمال الحج من وقوف وطواف وزبارة وسعي وغيرها، حاز، أما العبد لو فعل ذلك فلم يجز؛ لأن إحرام الصبي وقع صحيحاً غير لازم، لعدم الأهلية، فكان محتملاً للانتقاض، فإذا جدد الإحرام بحجة الإسلام، انتقض. وأما إحرام العبد فإنه وقع لازماً، لكونه أهلاً للخطاب، فانعقد إحرامه تطوعاً، فلا يصح إحرامه الثاني إلا بفسخ الأول. وإنه لا يحتمل الانفساخ. وبه يختلف إحرامهما عن الكافر والمجنون فإنه لا يتعقد إحرامهما أصلاً لعدم الأهلية.

١٨٠١٨- فَقَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ بِرَفْضِ تَجْدِيدِ الْإِحْرَامِ، وَيَتِمَادِيَانِ عَلَى إِحْرَامِهِمَا وَلَا يَجْزِيهِمَا حُجَّتُهُمَا ذَلِكَ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ.

١٨٠١٩- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: إِذَا أُحْرِمَ الصَّبِيُّ وَالْعَبْدُ بِالْحَجِّ، قَبْلَ بَلْغِ الصَّبِيِّ وَعَتَقَ الْعَبْدُ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ أَتَاهُمَا بِسِتَانِ الْإِحْرَامِ وَيَجْزِيهِمَا عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَعَلَى الْعَبْدِ دَمٌ لِتَرْكِهِ الْمِيقَاتِ، وَلَيْسَ عَلَى الصَّبِيِّ دَمٌ.

١٨٠٢٠- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا أُحْرِمَ الصَّبِيُّ، ثُمَّ بَلَغَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَوَقَّفَ بِهَا مُحْرِمًا أَجْزَاهُ مِنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ إِذَا أُحْرِمَ، ثُمَّ عَتَقَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، فَوَقَّفَ بِهَا مُحْرِمًا أَجْزَاهُ مِنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَجْدِيدِ إِحْرَامٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

١٨٠٢١- قَالَ: وَلَوْ أَعْتَقَ الْعَبْدُ بِمُزْدَلِفَةَ أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ بِهَا، فَرَجَعَا إِلَى عَرَفَةَ بَعْدَ الْعَتَقِ وَالْبُلُوغِ؛ فَأَذْرَكَ الْوُقُوفَ بِهَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ جَزَتْ عَنْهُمَا مِنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمَا دَمٌ، وَلَوْ احْتَاطَا، فَأَهْرَقَا كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ.

١٨٠٢٢- قَالَ: وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْبَيِّنِ عِنْدِي.

١٨٠٢٣- قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَالَ بِهِذِهِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ وَفُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

١٨٠٢٤- وَحُجَّةُ مَالِكٍ أَمْرُ اللَّهِ (عز وجل) كُلُّ مَنْ دَخَلَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ فَإِتِمَامُهُ حُجَّتُهُ تَطَوُّعًا كَانَ أَوْ فَرَضًا لِقَوْلِهِ (عز وجل): ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٦) وَمَنْ رَفَضَ إِحْرَامَهُ فَلَمْ يَتِمَّ حُجَّتَهُ وَلَا عُمْرَتَهُ.

١٨٠٢٥- وَحُجَّتْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْحَجَّ الَّذِي كَانَ فِيهِ لَهَا لَمْ يَكُنْ يَجْزِي عَنْهُ، وَلَمْ يَكُنِ الْفَرَضُ لِأَزِمًا لَهُ حِينَ أَحْرَمَ بِهِ، ثُمَّ لَزِمَهُ حِينَ بَلَغَ اسْتِحَالَ أَنْ يَشْتَغَلَ عَنْ فَرَضٍ قَدْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ بِنَافِلَةٍ وَيَعْطَلُ فَرَضُهُ، كَمَنْ دَخَلَ فِي نَافِلَةٍ فَقَامَتْ عَلَيْهِ الْمَكْتُوبَةُ فَخَشِيَ قَوَّتَهَا قَطَعَ النَّافِلَةَ وَدَخَلَ فِي الْمَكْتُوبَةِ فَأَحْرَمَ لَهَا.

١٨٠٢٦- وَكَذَلِكَ الْحَجُّ عِنْدَهُ يَلْزِمُهُ أَنْ يَجِدَ الْإِحْرَامَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلْفَرِيضَةِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ عَلَى الْعَبْدِ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ يَلْزِمُهُ الْعِبَادَاتُ وَيَجْزِيهِ حُجَّةٌ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ.

١٨٠٢٧- وَالْجُمْهُورُ مُتَّفِقُونَ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَدْخُلُ الْحَرَمَ إِلَّا مُحْرِمًا، وَالصَّبِيُّ غَيْرُ مُكَلَّفٍ فَلَا يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ وَلَا غَيْرُهُ، فَافْتَرَقَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

١٨٠٢٨- وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ فِي إسْقَاطِ النَّيَّةِ بِأَنَّهُ جَائِزٌ لِكُلِّ مَنْ نَوَى بِإِهْلَالِهِ الْإِحْرَامَ أَنْ يَصْرِفَهُ إِلَى مَا شَاءَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ الْمُهَلِّينَ بِالْحَجِّ أَنْ يَفْسُخُوهُ فِي عُمْرَةٍ، وَيَقُولِ عَلِيٌّ، وَأَبِي مُوسَى: أَهَلَّلْنَا بِإِهْلَالِ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، يُرِيدُ أَنْ إِهْلَالَهُمَا عَلَى إِهْلَالِهِ كَانِنَا مَا كَانَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّيَّةَ فِي الْإِحْرَامِ لَيْسَتْ كَالنَّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ (١).

(١) ذكر الشافعي في الأم من حديث جابر، قال: قدم علي سعايته، فقال له النبي ﷺ: "بِمَ أَهَلَّلْتَ يَا عَلِيُّ؟" قال: "بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ". قال: "فَأَهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَامًا كَمَا أَنْتَ"، قال: "وَأَهْدِي لَهُ هَدِيًّا".

أخرجه الشافعي في "الأم" (١٢٦: ٢)، باب "الحج بغير نية" وأخرجه البخاري في =

= الشركة، باب "الاشتراك في الهدى والبدن" ومسلم في "الحج"، ح (٢٨٩٥) من طبعتنا ص (٤: ٥٣١)، باب "بيان وجوه الإحرام". والنسائي في الحج (٢٠٢: ٥) باب "الوقت الذي وافى فيه النبي ﷺ مكة".

ثم ذكر الشافعي، قال: أخبرنا سفيان، قال: حدثنا ابن طاووس، وإبراهيم بن ميسرة، وهشام بن حجر، سمعوا طاووسا يقول: خرج رسول الله ﷺ من المدينة لا يُسمي حجا ولا عمره، ينتظر القضاء، فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة؛ فأمر أصحابه: من كان منهم أهل ولم يكن معه هدي أن يجعلها عمره، وقال: "لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى، ولكن لبدت رأسي وسقت هدي فليس لي محل دون محل هدي، فقام إليه سراقه بن مالك، فقال: بأمر رسول الله، اقض لنا قضاء قوم كأنما ولدوا اليوم، أعمرتنا هذه لعامنا هذا، أم للأبد؟ فقال: "دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة". قال: ودخل علي من اليمن فقال له النبي ﷺ: "بم أهلت؟" فقال أحدهما عن طاووس: إهلال النبي ﷺ. وقال الآخر: ليبيك حجة النبي ﷺ.

قال الشافعي: فخرج رسول الله ﷺ وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء؛ ففقدوا الإحرام ليس على حج ولا عمرة ولا قران، ينتظرون القضاء فنزل القضاء على النبي ﷺ، فأمر من لا هدي معه أن يجعل إحرامه عمرة، ومن معه هدي أن يجعله حجة، ولي علي، وأبو موسى الأشعري باليمن، وقالوا عند تلبيتهما: إهلال كإهلال رسول الله ﷺ، فأمرهما بالمقام على إحرامهما.

فدل هذا على الفرق بين الإحرام والصلاة؛ لأن الصلاة لا تجزي إلا بأن ينوي فريضة بعينها، وكذلك الصوم، ويجزي بالسنة الإحرام، فلما دلت السنة على أنه يجوز للمرء =

= أن يهمل وإن لم ينو حجا بعينه، ويحرم بإحرام الرجل لا يعرفه دل على أنه إذا أهل متطوعا ولم يحج حجة الفريضة كانت حجة الفريضة، ولما كان هذا كان إذا أهل بالحج عن غيره ولم يهمل بالحج عن نفسه، كانت الحجة لنفسه، وكان هذا معقولا في السنة مكتفى به عن غيره، وقد ذكرت حديثا منقطعا عن النبي ﷺ، ورأي ابن عباس متصلا.

(٥٦) باب تقديم النساء والصبيان (*)

٨٤٣- مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَالِمٍ وَعُيَيْدٍ اللَّهِ، ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ أَبَاهُمَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُقَدِّمُ أَهْلَهُ وَصَبْيَانَهُ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ إِلَى مَنَى. حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ بِمَنَى. وَيَرْمُوا قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسُ^(١).

٨٤٤- مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛ أَنَّ مَوْلَاةً لِأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَتْهُ. قَالَتْ: جِئْنَا مَعَ أَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ، مَنَى، بِغَلَسٍ. قَالَتْ فَقُلْتُ لَهَا: لَقَدْ جِئْنَا مَنَى بِغَلَسٍ فَقَالَتْ: قَدْ كُنَّا نَصْنَعُ ذَلِكَ مَعَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ^(٢).

(*) المسألة -٤٥١-: من سُنَنِ الْوُقُوفِ بِالْمَزْدَلِفَةِ: تقديم الضَّعْفَةِ مِنَ النِّسَاءِ - وغيرهم قبل طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى مَنَى لِيَرْمُوا جِمْرَةَ الْعَقِيبَةِ قَبْلَ زَحْمَةِ النَّاسِ، وَيَكُونَ تَقْدِيمُهُمْ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ، وَهَذِهِ هِيَ السَّنَةُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ.

أما غيرهم فيمكنون حتى يصلوا الصبح بمزدلفة فإذا صلوا، دفعوا متوجهين إلى منى.

(١) الموطأ: ٣٩١. وأخرجه البخاري في الحج (١٦٧٦) باب "من قدم ضعفة أهله بليل". فتح الباري (٥٢٦:٣)، ومسلم في الحج (٣٠٧٢) في طبعتنا، باب "استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء...". ويرقم ٣٠٤ - (١٢٩٥) في طبعة عبد الباقي.

(٢) الموطأ: ٣٩١. وأخرجه البخاري في الحج (١٦٧٩) باب "من قدم ضعفه أهله بليل"، الفتح (٥٢٦:٣). ومسلم في الحج - باب "استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء..." رقم (٣٠٦٥) في طبعتنا، ويرقم: ٢٩٧ - (١٢٩٣) في طبعة عبد الباقي.

٨٤٥- مَالِكُ: أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدٍ كَانَ يُقَدِّمُ نِسَاءَهُ وَصَبِيَّاتَهُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِئَى^(١).

٨٤٦- مَالِكُ: أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُ رَمِيَ الْجَمْرَةِ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ. وَمَنْ رَمَى فَقَدْ حَلَّ لَهُ النَّحْرُ^(٢).

٨٤٧- مَالِكُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ: أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا كَانَتْ تَرَى أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ بِالْمُزْدَلِفَةِ. تَأْمُرُ الَّذِي يُصَلِّي لَهَا وَلَأَصْحَابِهَا الصُّبْحَ. يُصَلِّي لَهُمُ الصُّبْحَ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ. ثُمَّ تَرْكَبُ فَتَسِيرُ إِلَى مِئَى. وَلَا تَقِفُ^(٣).

١٨٠٢٩- قَالَ أَبُو عُمَرَ: جُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ حَدِيثَهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَالِمٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ - إِنَّمَا أَخَذَ ابْنُ عُمَرَ فَعَلَهُ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ الَّتِي رَوَاهَا هُوَ وَغَيْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٨٠٣٠- ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِضَعْفَاءِ النَّاسِ مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ.

١٨٠٣١- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ يَقْفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بَلِيلٍ، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا بَدَأَ لَهُمْ، ثُمَّ يَدْفَعُونَ، مِنْهُمْ مَنْ يَأْتِي مِئَى لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ وَأُولَهُمْ:

ضعفاء أهلِهِ، وَيَقُولُ: أَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ.

١٨.٣٢- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: بَعَثَنِي ابْنُ عُمَرَ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ فَرَمَيْنَا الْجَمْرَةَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِينَا النَّاسُ.

١٨.٣٣- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنْتُ مِمَّنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ضَعْفَةِ أَهْلِهِ فِي التَّعْجِيلِ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ إِلَى مَنًى (١).

١٨.٣٤- وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ، وَعِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ فِي ضَعْفَةِ بَنِي هَاشِمٍ وَصَبْيَانِهِمْ أَنْ يَتَعَجَّلُوا مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ (٢).

(١) أخرجه الشافعي في "مسنده" ٣٥٧/١، والحميدي (٤٦٣)، والبخاري في الحج (١٦٧٨) باب من قدم ضعفة أهله بليل ومسلم في الحج (٣.٦٩) في طبعتنا، ويرقم: ٣٠١- (١٢٩٣) في طبعة عبد الباقي، باب استحباب تقديم دفع الضعفة، والنسائي ٢٦١/٥ في مناسك الحج: باب تقديم النساء والصبيان إلى منازلهم بمزدلفة، وأبو داود (١٩٣٩) في المناسك: باب التعجيل من جمع، والطبراني (١١٢٦٠)، والبيهقي في السنن ١٢٣/٥، من طرق عن سفيان بن عُيينة بهذا الإسناد.

وأخرجه البخاري في جزاء الصيد (١٨٥٦) باب حج الصبيان، ومسلم (١٢٩٣) في الحج برقم (٣.٦٨) في طبعتنا، ويرقم ٣٠٠- (١٢٩٣) في طبعة عبد الباقي باب استحباب تقديم دفعة الضعفة، والطبراني (١١٢٦١) من طرق عن حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن ابن عباس، به.

(٢) أخرجه البخاري في الحج (١٦٧٧) باب من قدم ضعفة أهله بليل، والترمذي (٨٩٢) في الجمع: باب ما جاء في تقديم الضعفة من جمع بليل، والبيهقي ١٢٣/٥ من طريقين عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة، بهذا الإسناد وأخرجه أحمد ٣٧٢/١، ومسلم =

١٨٠٣٥- قَالَ أَبُو عُمَرَ: الْمَبِيتُ بِجَمْعٍ لَيْلَةُ النَّحْرِ سُنَّةٌ مَسْنُونَةٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ وَمَا كَانَ مِثْلَهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي أَكْثَرِ اللَّيْلِ، وَأَنَّهُ قَدْ رُخِّصَ أَنْ لَا يَصْبَحَ الْبَائِتُ فِيهَا وَأَنَّ لَهُ أَنْ يَصْبَحَ بِمَنْى، عَلَى أَنَّ الْفَضْلَ عِنْدَ الْجَمِيعِ الْمَبِيتُ بِهَا حَتَّى يُصَلِّيَ الصُّبْحَ، ثُمَّ يَرْفَعُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ وَلَا فِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ كَذَلِكَ.

١٨٠٣٦- وَلَمْ يَخْتَلِفُوا أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَبْتَ بِجَمْعٍ لَيْلَةَ النَّحْرِ عَلَيْهِ دَمٌ، وَأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ الدَّمُ عَنْهُ وَقُوفُهُ بِهَا وَلَا مَرُورُهُ عَلَيْهَا.

١٨٠٣٧- وَقَدْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مُجَاهِدٌ: أَنَّهُ مَنْ أَفَاضَ مِنْ جَمْعٍ قَبْلَ الْإِمَامِ - وَإِنْ بَاتَ بِهَا - أَنَّ عَلَيْهِ دَمًا.

١٨٠٣٨- قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَظْنَهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا بِهَذِهِ الْآثَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٨٠٣٩- وَرَوَى مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ

= في الحج برقم (٣٠٧٠) في طبعتنا، ويرقم ٣٠٢- (١٢٩٣) في طبعة عبد الباقي باب استحباب تقديم دفعة الضعفة، والنسائي في مناسك الحج ٢٦١/٥ باب تقديم النساء والصبيان إلى منازلهم بمزدلفة، و ٢٦٦/٥ في الرخصة للضعفة أن يصلوا يوم النحر الصبح بمنى، وابن ماجه في المناسك (٣٠٢٦) باب "من تقدم من جمع إلى منى لرمي الجمار"، وابن خزيمة (٢٨٧٠)، والطبراني (١١٢٨٥) و (١١٣٥٣) و (١١٣٥٤) و (١١٣٦٠) و (١١٣٨٥)، والبيهقي ١٢٣/٥ من طرق عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، به.

وأخرجه الطيالسي (٢٧٢٩)، وأحمد ٣٥٢/١، والطبراني (١٢٢٢٠) من طريق ابن أبي ذئب، عن شعبة مولى ابن عباس، عن ابن عباس، به.

أبيه، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ امْرَأَةً ثَقِيلَةً ثَبِيْطَةً (١) فَاسْتَاذَنْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فِي أَنْ تَدْخُلَ مِنْ جَمْعٍ (٢)، فَأَذِنَ لَهَا (٣). قَالَتْ عَائِشَةُ: وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ اسْتَاذَنْتُهُ.

١٨٠٤ - وَكَانَتْ تَقُوْلُ: لَيْسَ الْإِدْلَاجُ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ إِلَّا لِمَنْ أَدِنَ لَهُ رَسُوْلُ

الله ﷺ.

١٨٠٤١ - وَمَعْمَرُ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: الْمَشْعَرُ

الْحَرَامُ الْمَزْدَلِفَةُ كُلُّهَا (٤).

١٨٠٤٢ - وَرَوَى الثَّوْرِيُّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: الرَّحِيلُ

(١) (ثَبِيْطَةٌ) = بَطِيْنَةُ الْحَرَكَةِ كَأَنَّهَا تَثْبِيْطُ بِالْأَرْضِ أَيْ تَتَشَبَّهُ بِهَا.

(٢) جَمْعٌ = مَزْدَلِفَةٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْحَجِّ، ح (١٦٨٠، ١٦٨١)، بَابٌ "مِنْ قَدَمِ ضَعْفَةِ أَهْلِهِ بَلِيلٌ"

(٥٢٦:٣). وَمُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ، ح (٣٠٦١ - ٣٠٦٤) مِنْ طَبْعَتِنَا ص (٧٣٤:٤)، بَابٌ

"اسْتِحْبَابِ تَقْدِيمِ دَفْعِ الضَّعْفَةِ مِنَ النِّسَاءِ..." وَبِرَقْم: (٢٩٣)، ص (٩٣٩:٢) مِنْ

طَبْعَةِ عَبْدِ الْبَاقِي. وَالنَّسَائِيُّ فِي الْمَنَاسِكِ (٢٦٦:٥) مِنْ الْمَجْتَبَى. وَفِي سُنَنِ الْكُبْرَى

عَلَى مَا فِي تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ (٢٦٤:١٢). وَابْنُ مَاجَةٍ فِي الْمَنَاسِكِ، ح (٣٠٢٧) بَابٌ "مِنْ

تَقْدِمِ مَنْ جَمَعَ إِلَى مَنْ لَرَمَى الْجَمَارَ" (١٠٠٧:٢)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ

(١٣٢، ٩٤:٦)، وَابْنُ بَرَكِيَّةٍ فِي السَّنَنِ (١٢٤:٥)، وَفِي "مَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ"

(١٠٨:٧).

(٤) تَقْدِمِ فِي (١٧٩٨٤).

مِنْ جَمْعٍ إِذَا غَابَ الْقَمَرُ^(١).

١٨٠٤٣ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَغِيبُهُ لَيْلَةُ النَّحْرِ مَعْلُومٌ.

١٨٠٤٤ - وَأَبْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْأَعْمَى^(٢)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: إِنَّمَا جَمْعُ مَنْزِلٍ مِنْهُ إِذَا شَتَّ.

١٨٠٤٥ - قَالَ مَعْمَرٌ: وَأَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ سَلَمَةَ أَنْ تُصْبِحَ بِمَكَّةَ يَوْمَ النَّحْرِ، وَكَانَ يَوْمَهَا.

١٨٠٤٦ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: اخْتَلَفَ عَلَى هِشَامٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قُرُوتُهُ طَائِفَةٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا كَمَا رَوَاهُ مَعْمَرٌ.

١٨٠٤٧ - وَرَوَاهُ آخَرُونَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أُمَّ سَلَمَةَ بِذَلِكَ، مُسْنَدًا.

١٨٠٤٨ - وَرَوَاهُ آخَرُونَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ،

(١) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ قَالَ: قَالَتْ لِي أَسْمَاءُ، وَهِيَ عِنْدَ دَاكِ الْمَزْدَلِقَةِ: هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا فَضَلْتُ سَاعَةً. ثُمَّ قَالَتْ: يَا بَنِي! هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَتْ: ارْحَلْ بِي. فَارْتَحَلْنَا حَتَّى رَمَتِ الْجَمْرَةَ. ثُمَّ صَلَّتْ فِي مَنْزِلِهَا. فَقُلْتُ لَهَا: أَيُّ هُنْتَاهُ! لَقَدْ غَلَسْنَا. قَالَتْ: كَلَّا. أَيُّ بَنِي! أَنْ النَّبِيَّ ﷺ أَدْنَى لِلظُّعُنِ.

أخرجه البخاري في الحج (١٦٧٩) باب "من قدم ضعفة أهله ليل (٣: ٥٢٦)، ومسلم في الحج ح (٣٠٦٥) في طبعتنا، باب "استحباب تقديم الضعفة في النساء...".

(٢) هو السائب بن فروخ الشاعر الأعشى.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَيْضًا (١).

١٨٠٤٩ - وَكُلُّهُمْ ثِقَاتٌ مِنْ رِوَاةِ هِشَامٍ.

١٨٠٥ - وَهَذَا الْحَدِيثُ خِلَافٌ لِسَائِرِ الْأَحَادِيثِ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِهِ مِنْ

الْأَحَادِيثِ الْإِدْلَاجُ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنَى، وَصَلَاةُ الصُّبْحِ بِهَا، وَأَقْصَى مَا فِي ذَلِكَ رَمِي الْجَمْرَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ.

(١) أخرجه أبو داود في المناسك (١٩٤٢)، باب "التعجيل من جمع"، والبيهقي في السنن (١٣٣:٥)، وفي معرفة السنن والآثار (٧:١٠٢-١٠٥)، وفي سننه ومثنته اضطراب، وراجع الجوهر النقي (١٣٢:٥)، وقال ابن المنذر في "الإشراف" لا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر بحال إذ فاعله مخالف ما سنه رسول الله ﷺ لأمرته ولو رمى بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس لا يعيد، إذ لا أعلم أحداً قال: لا يجوز، ولو اختلفوا فيه، لأوجب الإعادة.

قال ابن القيم في زاد المعاد في سياق حجة النبي ﷺ (٣:٢٤٩): عن هذا الحديث أنه حديث منكر، أنكره الإمام أحمد وغيره. ومما يدل على إنكاره أن فيه، أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافي صلاة الصبح يوم النحر بمكة. وفي رواية: "توافيه بمكة" وكان يومها، فأجب أن توافيه، وهذا من المحال قطعاً.

قال الأثرم: قال لي أبو عبد الله: حدثنا أبو معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن زينب بنت أم سلمة، أن النبي ﷺ أمرها أن توافيه يوم النحر بمكة، لم يسنده غيره، وهو خطأ.

وقال وكيع: عن أبيه مرسل: إن النبي ﷺ، أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة، أو نحو هذا، وهذا أعجب أيضاً، أن النبي ﷺ يوم النحر وقت الصبح، ما يصنع بمكة؟ ينكر ذلك. قال: فجنثت إلى يحيى بن سعيد، فسألته، فقال: عن هشام عن أبيه: "أمرها أن توافي" وليس "توافيه" قال: وبين ذين فرق. قال: وقال لي يحيى: سل عبد الرحمن عنه، فسألته، فقال: هكذا سفيان عن هشام عن أبيه. قال الخلال: سها الأثرم =

١٨٠٥١- وَيَدُّ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ عَلَى أَنَّ رَمَى الْجَمْرَةَ بِمَنَى قَبْلَ الْفَجْرِ،
لأنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تُصْبِحَ بِمَكَّةَ يَوْمَ النَّحْرِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا وَقَدْ
رَمَيْتِ الْجَمْرَةَ بِمَنَى لَيْلًا قَبْلَ الْفَجْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

١٨٠٥٢- وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ (عليه السلام) وَقَفَ بِالْمَشْعَرِ
الْحَرَامِ بَعْدَ مَا صَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ دَفَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ^(٢).

= في حكايته عن وكيع "توافيه"، وإنما قال وكيع: توافي منى. وأصاب في قوله:
توافي" كما قال أصحابه، وأخطأ في قوله: "منى".

قال الخلال: أنبأنا علي بن حرب، حدثنا هارون بن عمران، عن سليمان بن أبي داود، عن
هشام بن عروة، عن أبيه، قال: أخبرتني أم سلمة، قالت: قدمني رسول الله ﷺ فيمن
قدم من أهله ليلة المزدلفة.

قالت: فرميت بليل، ثم مضيت إلى مكة، فصليت بها الصبح، ثم رجعت إلى منى.
قلت: سليمان بن أبي داود هذا: هو الدمشقي الخولاني، ويقال: ابن داود. قال أبو زرعة
عن أحمد: رجل من أهل الجزيرة ليس بشيء.

وقال عثمان بن سعيد: ضعيف (ورجح الحافظ ابن حجر أنه صدوق).

قلت: وما يدل على بطلانه، ما ثبت في "الصحيحين" عن القاسم بن محمد، عن عائشة،
قالت: استأذنت سودة رسول الله ﷺ لَيْلَةَ الْمزدلفة، أن تدفع قبله، وقيل حطمة الناس،
وكانت امرأة ثبطه، قالت: فأذن لها، فخرجت قبل دفعه، وحسبنا حتى أصبحنا، فدفعنا
بدفعه، ولأنَّ أكون استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنته سودة أحبُّ إليَّ من مفروحه به.
فهذا الحديث الصحيح، يبين أن نساءه غير سودة، إنما دفعن معه.

(١) يأتي في الباب (٧١) باب رمي الجمار.

(٢) لما طلع فجر أول أيام عيد الأضحى، صلى النبي ﷺ أول الوقت لا قبله- قطعاً- بأذان

واقامة يوم النحر، وهو يوم الحج الأكبر، ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى موقفه =

١٨٠٥٣ - وَنَقَلَ ذَلِكَ أَيْضًا الْآحَادُ الْعُدُولُ.

١٨٠٥٤ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ . قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ . قَالَ : أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ . عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، قَالَ : قَالَ عُمَرُ : كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَفِيضُونَ - يَعْنِي مِنْ جَمْعٍ - حِينَ يَرَوْنَ الشَّمْسَ عَلَى ثَبِيرٍ ^(١) . قَالَ : فَخَالَفَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَدَفَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ^(٢) .

١٨٠٥٥ - وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ حُرَيْجٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ بْنِ مَخْرَمَةَ ، وَعَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَدْفَعُونَ مِنْ عَرَفَةَ

= عند المشعر الحرام، فاستقبل القبلة، وأخذ في الدعاء والتضرع والتكبير والتهليل والذكر، حتى أسفر جداً، وذلك قبل طلوع الشمس.

(١) ثبير = أعلى جبال مكة، بينها وبين منى.

(٢) أخرجه أبو داود (١٩٣٨) في المناسك: باب الصلاة بجمع، عن محمد بن كثير العبدي، بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد ٢٩/١ و ٣٩ و ٤٢ و ٥٤، والبخاري في مناقب الأنصار (٣٨٣٨) باب أيام الجاهلية، وابن خزيمة (٢٨٥٩)، والطحاوي ٢/٢١٨ من طرق عن سفيان، به.

وأخرجه الطيالسي ص ١٢، وأحمد ١٤/١ و ٥٠، والدارمي ٥٩/٢ - ٦٠، والبخاري في الحج (١٦٨٤) باب متى يدفع من جمع، والترمذي في باب الحج (٨٩٦) باب ما جاء أن الإفاضة من طلوع الشمس، والنسائي ٥/٢٦٥ في مناسك الحج: باب وقت الإفاضة من جمع، وابن ماجة في المناسك (٣٠٢٢) باب الوقوف بجمع، والطحاوي ٢/٢١٨، والبيهقي ٥/١٢٤ والبغوي (١٩٤٠) من طرق عن أبي إسحاق السبيعي، به.

قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ. وَكَانُوا يَدْفَعُونَ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَأَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا وَعَجَّلَ هَذَا: أَخَّرَ الدَّفْعَ مِنْ عَرَفَةَ، وَعَجَّلَ الدَّفْعَ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ مُخَالَفًا لِهَذَا هَدْيِ الْمُشْرِكِينَ^(١).

١٨٠٥٦ - وَأَجْمَعُوا أَنَّ الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَدْ قَاتَ وَقْتُ الْوُقُوفِ بِجَمْعٍ، وَأَنْ مَنْ أَدْرَكَ الْوُقُوفَ بِهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَدْرَكَ. فَمَنْ قَالَ إِنَّهَا فَرَضُ، وَمِنْ يَقُولُ: إِنَّهَا سُنَّةُ^(٢). وَقَدْ أَوْضَحْنَا ذَلِكَ فِيمَا مَضَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

١٨٠٥٧ - وَأَجْمَعُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى يَوْمَ النَّحْرِ فِي حِجَّتِهِ: جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِمُنَى يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

١٨٠٥٨ - وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ رَمَاهَا ذَلِكَ الْيَوْمَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا فَقَدْ رَمَاهَا فِي وَقْتِهَا.

١٨٠٥٩ - وَأَجْمَعُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَرَمْ يَوْمَ النَّحْرِ مِنَ الْجُمَرَاتِ غَيْرَهَا^(٣).

١٨٠٦٠ - وَأَخْتَلَفُوا فِيمَنْ رَمَاهَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ.

(١) "الأم" (٢: ٢١٤)، وأبو داود في المراسيل، وأب "ما جاء في الحج"، الحديث (١٦) من

أحاديث الباب، والبيهقي في "معركة السنن والآثار" (٧: ١٠١٢).

(٢) الوقوف بالمشعر الحرام، والصعود عليه إن أمكنه سنة، وإلا وقف عنده تحته.

(٣) يأتي ذلك في باب "رمي الجمار".

١٨٠٦١- فَقَالَ: لَمْ يَبْلُغْنَا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَصَ لِأَحَدٍ يَرْمِي قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، وَلَا يَجُوزُ رَمِيهَا قَبْلَ الْفَجْرِ، فَإِنْ رَمَاهَا قَبْلَ الْفَجْرِ أَعَادَهَا.

١٨٠٦٢- وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ لَا يَجُوزُ رَمِيهَا قَبْلَ الْفَجْرِ.

١٨٠٦٣- وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١٨٠٦٤- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقْتُ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ الَّذِي أَحْبَبَهُ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلَا أَكْرَهُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ.

١٨٠٦٥- وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَعَكْرَمَةَ.

١٨٠٦٦- وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْمِيَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

١٨٠٦٧- وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ^(١).

١٨٠٦٨- وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ إِنْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ، وَأَجْمَعُوا أَوْ كَانَتْ فِيهِ سُنَّةٌ أَجْزَاهُ.

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٢٩:٤)، والمغني (٤٢٩:٣) كما روي عن إبراهيم النخعي في مصنف ابن أبي شيبة أيضا، أن من آخر رمي الجمار فلا بأس في تأخيرها ما لم يُمس، فقد كان النخعي يرمي جمرة العقبة أي وقت قدم - أي ما بين طلوع الشمس وقبل أن يُمسى - لا يرى بذلك بأسا، فإن نسي أن يرميها حتى يمسي رميها من الغداة وأهرق دما، فإذا رمى جمرة العقبة حلق. وحل له كل شيء كان محظورا بالإحرام، إلا النساء. من الوطء، والقبلة، واللمس بشهوة.

- ١٨٠٦٩- قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَمَّا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَمَنْ تَابَعَهُ فَحُجَّتُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى الْجُمُرَةَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَالَ: "خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ" (١).
- ١٨٠٧٠- وَرَوَى الْحَسَنُ الْعُرْنِيُّ، وَعَطَاءٌ، وَمَقْسَمٌ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدَّمَ أَغِيلَمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَضَعَفَتَهُمْ، وَقَالَ لَهُمْ: "أَبْيَنِي! لَا تَرْمُوا الْجُمُرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ" (٢).

(١) تقدم، وانظر فهرس أطراف الأحاديث.

(٢) وأخرجه أبو داود في المناسك (١٩٤٠) باب التعجيل من جمع، ومن طريقه البغوي (١٩٤٣) عن محمد بن كثير العبدى، بهذا الإسناد. والحسن العرنى: احتج به مسلم، واستشهد به البخاري، وقال أحمد، وابن معين: لم يسمع من ابن عباس. وأخرجه الطحاوي ٢١٧/٢ عن ابن مرزوق. عن محمد بن كثير. به. وأخرجه أحمد ٢٣٤/١ و٣٣١، والنسائي ٢٧٠/٥-٢٧٢ في مناسك الحج: باب النهي عن رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس. وابن ماجه (٣٠٢٥) في المناسك: باب من تقدم من جمع إلى منى لرمي الجمار، والطحاوي ٢١٧/٢، والطبراني (١٢٦٩٩) و(١٢٧٠٣)، وأبو عبيد في "غريب الحديث" ١٢٨/١-١٢٩، والبغوي (١٩٤٢) من طرق عن سفيان الثوري، به.

وأخرجه أحمد ٢٣٤/١، وابن ماجه (٣٠٢٥)، وعلى بن الجعد (٢١٧٥)، والطبراني (١٢٧٠١) و(١٢٧٠٢) من طرق عن سلمة بن كهيل، به.

وأخرجه أحمد ١٣٢/١ و٢٧٧، والترمذي (٨٩٣) في الحج: باب ما جاء في تقديم الضعفة من جمع بليل، والطحاوي ٢١٧/٢، والطبراني (١٢٠٧٣) من طرق عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قدم ضعفة أهله وقال: "لا ترموا حتى تطلع الشمس". وقال الترمذي: حسن صحيح.

وأخرجه أبو داود (١٩٤١)، والنسائي ٢٧٢/٥ من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن =

١٨٠٧١- أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَاسِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الْمُسْعُودِيِّ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ، وَقَالَ: " لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ".

١٨٠٧٢- وَمَنْ أَجَازَ رَمِيهَا بَعْدَ الْفَجْرِ وَقَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَثَارِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

١٨٠٧٣- وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ وَأَمَرَنِي أَنْ أُرْمِيَ الْجَمْرَةَ بَعْدَ الْفَجْرِ^(١).

١٩٧٤- وَأَمَّا مَنْ جَوَّزَ رَمِيهَا قَبْلَ الْفَجْرِ فَحُجَّتُهُ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ^(٢).

١٨٠٧٥- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ،

= عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قدم أهله وأمرهم أن لا يرموا حتى تطلع الشمس. وحبيب: مدلس وقد عنعن، وبقية رجاله ثقات.

وهذه الطرق يقوي بعضها كما قال الحافظ في "الفتح" ٦١٧/٣ فيصحب بها الحديث. وفيه دليل على أنه لا يرمي جمرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس، لأنه إذا كان من رخص له منع أن يرمي قبل طلوع الشمس، فمن لم يرخص له أولى.

(١) سنن البيهقي (١٥٢: ٥)، والمجموع (٢٢٨: ٨).

(٢) في (١٨٠٤٥ - ١٨٠٤٨).

عَنِ الضُّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ فَرَمَتْ الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ، فَأُفَاضَتْ، وَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يَكُونُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَعْنِي عِنْدَهَا (١).

١٨٠٧٦- وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو كَرِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تُؤَافِيَ مَكَّةَ صَلَاةَ الصُّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ (٢).

١٨٠٧٧- قَالُوا: فَلَمْ تَكُنْ لِتُؤَافِيَ مَكَّةَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ لِلطَّوَافِ إِلَّا وَقَدْ رَمَتْ الْجَمْرَةَ بِلَيْلٍ قَبْلَ ذَلِكَ.

١٨٠٧٨- وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خَلَادٍ الْبَاهِلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، قَالَ أَخْبَرَنِي مَخْبَرٌ، عَنْ أَسْمَاءَ أَنَّهَا رَمَتْ الْجَمْرَةَ، قُلْتُ: إِنَّا رَمَيْنَا الْجَمْرَةَ بِلَيْلٍ، قَالَتْ: إِنَّا كُنَّا نَصْنَعُ هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٣).

(١) مسند أحمد (٢٩١:٦)، وسنن البيهقي (١٣٣:٥)، ومعرفة السنن والآثار (١٠١٦٩:٧).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١٣٣:٥)، ومعرفة السنن والآثار (١٠١٦٧:٧).

(٣) أخرجه أبو داود في المناسك (١٩٤٣) باب "التعجيل من جمع" (١٩٥:٢)، وأخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٠١٨٥:٧)، وقال: يشبه أن يكون هذا المخبر: عبد الله - مولى أسماء -.

١٨٠٧٩- وَقَدْ عَارَضَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَسْمَاءَ بِحَدِيثِ مَالِكٍ فِي حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ أَنَّهَا كَانَتْ تَرَى أَسْمَاءَ بِالْمَزْدَلِفَةِ تَأْمُرُ الَّذِي يُصَلِّي لَهَا الصُّبْحَ وَأَصْحَابَهَا يُصَلِّي لَهُمْ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ، ثُمَّ تَرْكَبُ فَتَسِيرُ إِلَى مِنْى وَلَا تَقِفُ^(١).

١٨٠٨٠- وَهَذَا لَا مُعَارَضَةَ فِيهِ، وَلَا يَدْفَعُ بِحَدِيثِ أَسْمَاءَ الْمُسْنَدَ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ لِأَسْمَاءَ وَلِقَائِهَا أَنْ يَفْعَلَ مَا فِي حَدِيثِ مَالِكٍ هَذَا. بَلْ هُوَ الْأَفْضَلُ الْمُسْتَحَبُّ عِنْدَ الْجَمِيعِ.

١٨٠٨١- وَأَمَّا الْكَلَامُ فِيمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَرَمَى بَلِيلٍ فَإِنَّمَا يَكُونُ مُعَارِضًا لَوْ كَانَتْ الْحُجَّةُ لَهُمْ وَاحِدَةً.

١٨٠٨٢- وَاخْتَلَفَتْ الْحَكَايَةُ، عَنْ أَسْمَاءَ فِيهَا، فَأَمَّا إِذَا جَازَ أَنْ تَكُونَ حَجَّتَيْنِ وَأَمَكْنَ ذَلِكَ فَلَا مُعَارَضَةَ هُنَاكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

١٨٠٨٣- وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْاِخْتِيَارَ فِي رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا.

١٨٠٨٤- وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ إِنْ رَمَاهَا قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ النُّحْرِ فَقَدْ جَزَأَ عَنْهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا مَالِكًا فَإِنَّهُ قَالَ: اسْتَجِبَ لَهُ إِنْ تَرَكَ رَمَى الْجَمْرَةِ حَتَّى أُمْسَى أَنْ يَهْرِيقَ دَمًا يَجِيءُ بِهِ مِنَ الْحِلِّ.

١٨٠٨٥ - وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ لَمْ يَرْمِهَا حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ فَرَمَاهَا مِنَ اللَّيْلِ
أَوْ مِنَ الْغَدِ.

١٨٠٨٦ - فَقَالَ مَالِكٌ عَلَيْهِ دَمٌ.

١٨٠٨٧ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ رَمَاهَا مِنَ اللَّيْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ
أَخْرَاهَا إِلَى الْغَدِ فَعَلَيْهِ دَمٌ .

١٨٠٨٨ - وَقَالَ أَبُو يُونُسَ، وَمُحَمَّدٌ، وَالشَّافِعِيُّ : إِنْ أَخَّرَ رَمَى جُمْرَةٍ
الْعَقَبَةَ إِلَى اللَّيْلِ أَوْ إِلَى الْغَدِ رَمَى وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٨٠٨٩ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ.

١٨٠٩٠ - وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِرَعَاءِ الْإِبِلِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ،
وَمَا كَانَ لِيُرَخَّصَ لَهُمْ فِيمَا لَا يَجُوزُ.

١٨٠٩١ - وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ لِرَمَى الْجُمْرَةِ
وَقْتًا وَهُوَ يَوْمُ النَّحْرِ، فَمَنْ رَمَى بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَقَدْ رَمَاهَا بَعْدَ خُرُوجِهَا،
وَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا فِي الْحَجِّ بَعْدَ وَقْتِهِ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

(٥٧) باب السير في الدفعة (*)

٨٤٨- مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ قَالَ: سُنِّلَ
أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ^(١)، وَأَنَا جَالِسٌ مَعَهُ^(٢) كَيْفَ كَانَ يَسِيرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ^(٣)، حِينَ دَفَعَ^(٤)؟ قَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعُنُقَ^(٥)، فَإِذَا وَجَدَ

(*) المسألة -٤٥٢- الدفع من عرفة سنة عند الشافعية والحنابلة، وواجب عند الحنفية والمالكية.

وصفة الدفع من عرفة بنوع من السير السهل، وهو أدنى المشي ودون الإسراع، وفي
المجمل فهو نوع من السير الطويل.

(١) " سنل أسامة " وهو أسامة بن زيد بن حارثة حب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
ومولاه سمع النبي وتوفي في آخر خلافة معاوية.

(٢) " وأنا جالس " الواو فيه للحال، وفي رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن
مالك وأنا جالس معه، وفي رواية مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام عن أبيه سنل
أسامة وأنا شاهد، أو قال: سألت أسامة بن زيد.

(٣) " في حجة الوداع " سميت به لأنه ﷺ ودع الناس فيها وقال " لا ألقاكم بعد عامي هذا "
وغلط من كره تسميتها بذلك وتسمى البلاغ أيضا لانه قال عليه الصلاة والسلام فيها
" هل بلغت " وحجة الإسلام لأنها التي حج فيها بأهل الإسلام ليس فيها مشرك.

(٤) " حين دفع " أي من عرفات اي انصرف منها إلى المزدلفة.

(٥) " العنق " بفتح العين المهملة وفتح النون وفي آخره قاف، أدنى المشي، وهو أن يرفع الفرس
يده ليس يرفع هملجة ولا هرولة.

وفي التهذيب للأزهري: العنق والعنق ضرب من السير، وقد أعنتقت الدابة إذا سارت
سيراً سهلاً طويلاً.

فَجْوَةٌ (١) نَصٌّ (٢).

(١) "فإذا وجد فجوة" الفجوة والفجواء ممدودا قال ابن سيده هو ما اتسع من الأرض وقبل ما اتسع منها وانخفض.

(٢) وقال النووي: رواه بعضهم في الموطأ بضم الفاء وفتحها ورواه أبو مصعب ويحيى بن بكير وغيرهما عن مالك بلفظ فرجة بضم الفاء وسكون الراء "وهو" بمعنى الفجوة قوله فعل ماض وفاعله النبي ﷺ أي أسرع وفي كتاب الاحتفال النص والنصب في السير أن تسار الدابة أو البعير سيرا شديدا حتى تستخرج أقصى ما عنده ونص كل شيء منتهاه وقال أبو عبيد النص أصله، منتهى الأشياء، وغايتها ومبلغ أقصاها. والسبب أن الدفع من عرفة إنما هو لضيق الوقت لأنهم إنما يدفعون من عرفة إلى المزدلفة عند سقوط الشمس وبين عرفة والمزدلفة نحو ثلاثة أميال وعليهم أن يجمعوا المغرب والعشاء بالمزدلفة وتلك سنتها فتعجلوا في السير لاستعجال الصلاة.

وقال الطبري: الصواب في صفة السير في الإفاضتين جميعا ما صحت به الآثار إلا في وادي محسر فإنه يوضع لصحة الحديث بذلك فلو أوضع أحد في موضع العنق أو العكس لم يلزمه شيء لإجماع الجميع على ذلك غير أنه يكون مخطنا طريق الصواب. أشار بقوله لصحة الحديث إلى ما روى عن جابر رضي الله تعالى عنه رواه الترمذي فقال: حدثنا محمود بن غيلان حدثنا وكيع ويشر بن السري وأبو نعيم قالوا حدثنا سفيان عن أبي الزبير "عن جابر أن النبي ﷺ أوضع في وادي محسر" الحديث وقال أبو عيسى حديث حسن صحيح.

قوله "أوضع" أي أسرع السير من الإيضاع وهو السير السريع، ومفعولٌ أوضع محذوف أي أوضع راحلته لأن الرابعي متعد، والقاصر منه ثلاثي. قال الجوهري وضع البعير وغيره أي أسرع في سيره. وفيه من الفوائد أن السلف كانوا يحرصون على السؤال عن كيفية أحواله عليه الصلاة والسلام في جميع حركاته وسكونه ليقننوا به في ذلك.

قَالَ مَالِكٌ: قَالَ هِشَامٌ: وَالنَّصُّ فَوْقَ (١) الْعَنْقِ (٢).

٨٤٩- مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَحْرُكُ رَأْسَهُ فِي بَطْنِ مُحَسَّرٍ، قَدَرِ رَمِيَّةٍ بِحَجَرٍ (٣).

(١) قَالَ هِشَامٌ: وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعَنْقِ هو هشام بن عروة الراوي وهذا تفسير منه، وكذا رواه مسلم من رواية حميد بن عبد الرحمن، عن هشام بن عروة قال هشام: والنص فوق العنق، وأدرجه يحيى القطان في الذي رواه البخاري في الجهاد قال حدثنا محمد بن المثني حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي قال سئل أسامة بن زيد كان يحيى يقول وأنا أسمع فسقط عني عن مسير النبي ﷺ في حجة الوداع قال فكان يسير العنق فإذا وجد فجوة نص والنص فوق العنق وكذا أدرجه سفيان فيما أخرجه النسائي وعبد الرحيم بن سليمان ووكيع فيما أخرجه ابن خزيمة كلهم عن هشام وقد رواه عن إسحق في مسنده عن وكيع ففصله وجعل التفسير من كلام وكيع وكذا رواه ابن خزيمة من طريق سفيان فوصله وجعل التفسير من كلام سفيان وسفيان ووكيع إنما أخذوا التفسير المذكور عن هشام فرجع التفسير إليه، وقد رواه أكثر رواة الموطأ عن مالك فلم يذكر التفسير ولذلك رواه أبو داود الطيالسي من طريق حماد بن سلمة ومسلم من طريق حماد بن زيد كلاهما عن هشام.

(٢) الموطأ: ٣٩٢، وأخرجه البخاري في الحج، ح (١٦٦٦)، باب السير إذا دفع من عرفة (٥١٨:٣) من فتح الباري وفي الجهاد والمغازي، ومسلم في الحج، ح (٣٠٥١) من طبعتنا ص (٧٢١:٤) باب "الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة"، ويرقم (٢٨٣)، ص (٩٣٦:٢) من طبعة عبد الباقي، وأبو داود في المناسك (١٩٢٣)، باب "الدقعة من عرفة" (١٩١:٢). والنسائي في (٢٥٨:٥) من المجتبى، وفي سننه الكبرى على ما جاء في تحفة الأشراف (٥٢:١). وابن ماجه في المناسك (٣٠١٧)، باب "الدقعة من عرفة" (١٠٠:٤:٢).

(٣) الموطأ: ٣٩٢.

١٨٠٩٢- قَالَ أَبُو عَمْرٍو: هَكَذَا قَالَ يَحْيَى "فُرْجَةٌ". وَتَابَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: أَبُو الْمُصْعَبِ، وَأَبْنُ بَكِيرٍ، وَسَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ.

١٨٠٩٣- وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: ابْنُ وَهْبٍ، وَأَبْنُ الْقَاسِمِ وَالْقَعْنَبِيُّ: فَإِذَا وَجَدَ فَجُوءَ نَصٌّ.

١٨٠٩٤- وَالْفُجُوءُ وَالْفُرْجَةُ سَوَاءٌ فِي اللَّغَةِ.

١٨٠٩٥- وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَكْثَرُ مِنْ مَعْرِفَةِ كَيْفِيَةِ السَّيْرِ فِي الدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ، وَهُوَ شَيْءٌ يَجِبُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ وَامْتِثَالُهُ عَلَى أَثْمَةِ الْحَاجِّ فَمَنْ دُونَهُمْ لِأَنَّهُ فِي اسْتِعْجَالِ السَّيْرِ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ اسْتِعْجَالَ الصَّلَاةِ بِهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَغْرِبَ لَا تَصْلَى تِلْكَ اللَّيْلَةَ إِلَّا مَعَ الْعِشَاءِ بِالْمَزْدَلِفَةِ، وَتِلْكَ سُنَّتُهَا فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَلَى حَسَبِ مَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ قَصَرَ عَنْ ذَلِكَ أَوْ زَادَ فَقَدْ أَسَاءَ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِمَا فِي ذَلِكَ.

١٨٠٩٦- وَسَيَاتِي حَكْمُ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمَزْدَلِفَةِ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (١).

١٨٠٩٧- وَالْعَنْقُ مَشْيُ الدَّوَابِّ، مَعْرُوفٌ لَا يَجْهَلُ، وَرُبَّمَا اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ الدَّوَابِّ مَجَازًا.

١٨٠٩٨- وَالنَّصُّ هَهُنَا كَالْحَبَبِ أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ، وَأَرْفَعُ.

(١) فِي بَابِ "صَلَاةِ الْمَزْدَلِفَةِ"، وَهُوَ الْبَابُ رَقْمُ (٦٥).

٧ - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار / ج ١٣

١٨٠٩٩ - وَأَصْلُ النَّصِّ فِي اللَّغَةِ الرَّفْعُ، يُقَالُ مِنْهُ نَصَعْتُ الدَّابَّةَ فِي

سِيرِهَا.

١٨١٠٠ - قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَسْتُ الَّذِي كَلَفْتُهَا نَصًّا^(١) لَيْلَةٍ

مِنْ أَهْلِ مَنْى نَصًّا إِلَى أَهْلِ يَثْرِبَ

١٨١٠١ - وَقَالَ اللَّهْبِيُّ :

وَرُبُّ يَثْرِبَ يَسْدَأُ وَلَيْلٍ دَاجٍ

قَطَعْتُهُ بِالنَّصِّ وَالْإِدْلَاجِ

١٨١٠٢ - وَقَالَ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْقُدُوسِ^(٢) :

(١) كَذَا قَرَأْتُهَا فِي الْأَصْلِ ، وَفِي التَّحْمِيدِ (٢٢: ٢٠٢) : "سِير لَيْلَةٍ".

(٢) صالح بن عبد القدوس بن عبد الله بن عبد القدوس الأزدي الجذامي، مولاهم. أبو الفضل: شاعر حكيم، كان متكلمًا، يعظ الناس في البصرة. له مع أبي الهذيل العلاف مناظرات، وشعره كله أمثال وحكم وآداب. اتهم عند المهدي العباسي بالزندقة، فقتله ببغداد. قال المرتضى: "قيل: روى ابن عبد القدوس يصلي صلاة تامة الركوع والسجود. فقيل له: ما هذا، ومذهبك معروف؟ قال: سنة البلد، وعادة الجسد، وسلامة الأهل والولد". وعمى في آخر عمره. وتوفي عام (١٦٠) هـ.

ترجمته في: نكت الهميان ١٧١، أمالي المرتضى (١: ١٠٠)، فوات الوفيات (١: ١٩١)، تاريخ بغداد (٩: ٣٠٣)، رغبة الأمل (٣: ١٠٧)، صالح بن عبد القوس تأليف عبد الله الخطيب طبع ببغداد.

ونص الحديث إلى أهله فإن الوثيقة في نصه

أي أرفعه إلى أهله وانسبه إليهم.

١٨١.٣- وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(١): النَّصُّ: التَّحْرِيكُ الَّذِي يَسْتُخْرَجُ بِهِ مِنَ الدَّابَّةِ أَقْصَى سَيْرِهَا، وَأَنْشَدَ قَوْلَ الرَّاجِزِ:

تقطع الحرق بسير نص

١٨١.٤- وَأَمَّا النَّصُّ فِي الشَّرِيعَةِ فَلِلْفُقَهَاءِ فِي الْعِبَارَةِ تَنَازُعٌ عَنْهُ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ^(٢).

١٨١.٥- وَأَمَّا حَدِيثُ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُحَرِّكُ رَاحِلَتَهُ فِي بَطْنٍ مُحَسَّرٍ قَدَرِ رَمِيَّةٍ بِحَجَرٍ فَإِنَّ فِعْلَهُ فِي ذَلِكَ مَاخُودٌ مِنَ السُّنَّةِ.

١٨١.٦- وَرَوَى الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: أَقَاصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَقَالَ لَهُمْ: "أَوْضِعُوا فِي وَادِي مُحَسَّرٍ"^(٣).

(١) في غريب الحديث (١٧٨:٣).

(٢) النص في الشريعة هو ما استوى من خطاب القرآن وغيره ظاهره مع باطنه، وفهم مراده من ظاهره.

ومنه من قال: النص ما لا يصح أن يرد عليه التخصيص ويسلم من العلل.

(٣) أخرجه أبو داود في المناسك (١٩٤٤) باب التعجيل من جمع" (١٩٥:٢) والنسائي في المناسك- باب " الأمر بالسكينة في الإفاضة من عرفة" وابن ماجه في الحج- باب "الوقوف بجمع".

١٨١.٧ - وَقَالَ لَهُمْ: "خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ" (١).

١٨١.٨ - وَرَوَى مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا فَاضَ مِنْ عَرَفَةَ سَارَ عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَزْدَلِفَةَ، فَإِذَا أَفَاضَ مِنْهَا سَارَ أَيْضًا عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ مُحَسَّرًا، ثُمَّ يَسْتَحِثُّ رَاحِلَتَهُ شَيْئًا، ثُمَّ يَسِيرُ عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْجَمْرَةَ (٢).

١٨١.٩ - وَرَوَى الْأَعْمَشُ، عَنْ عِمَارَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَوْضَعَ ابْنُ مَسْعُودٍ - يَعْنِي فِي وَادِي مُحَسَّرٍ.

١٨١١ - وَالْإِبْضَاعُ سُرْعَةُ السَّيْرِ (٣)، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا

البَابُ.

(١) تقدم وانظر فهرس الأطراف.

(٢) الأُم (٢١٢:٢) بَاب " مَا يَفْعَلُ مِنْ دَفْعٍ مِنْ عَرَفَةَ"، والمغني (٤٢٤:٣)، المجموع (١٣٧:٨).

(٣) الإِبْضَاعُ: هُوَ الْإِسْرَاعُ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ، وَهُوَ وَادٍ فَاصِلٌ بَيْنَ مَزْدَلِفَةَ وَمَنَى، إِنْ كَانَ مَاشِيًا، وَتَحْرِيكُ دَابَّتِهِ مِنْ كَانَ رَاكِبًا، بِقَدَرِ رَمِيَةِ حَجَرٍ، حَتَّى يَقْطَعَ عَرْضَ الْوَادِي، لِلاتِّبَاعِ فِي الرَّاكِبِ، عَلَى مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَيُقَاسُ الْمَاشِي عَلَيْهِ، وَلِنَزُولِ الْعَذَابِ فِيهِ عَلَى أَصْحَابِ الْفِيلِ الْقَاصِدِينَ هَدْمَ الْبَيْتِ.

وفيما عدا ذلك المستحب الإتيان إلى المزدلفة والدفع منها بالسكينة والوقار لما ورد في حديث جابر السابق "أيها الناس، السكينة، السكينة"، وروى البخاري عن ابن عباس: "أيها الناس، عليكم السكينة، فإن البر ليس بالإبضاع".

(٥٨) باب ما جاء في النحر في الحج (*)

٨٥- مَالِكُ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، بِمَنْى: " هَذَا الْمَنْحَرُ وَكُلُّ مَنْى مَنَحَرٌ " وَقَالَ فِي الْعُمْرَةِ " هَذَا الْمَنْحَرُ " يَعْنِي الْمَرْوَةَ "

(*) المسألة - ٤٥٣- قال الحنفية لا يجوز ذبح الهدايا إلا في الحرم؛ لأن الهدى اسم لما يهدى إلى مكان، ومكانه الحرم.

وقال المالكية: يجب على المعتمد نحر الهدى بمنى بشروط ثلاثة: إن سيق الهدى في إحرامه بحج، ووقف به بعرفة كوقوفه هو في كونه بجزء من الليل، وكان النحر في أيام النحر. فإن انتفت هذه الشروط أو بعضها، بأن لم يقف به بعرفة، أو لم يسق في حج، بأن سيق في عمرة، أو خرجت أيام النحر، فمحل ذبحه مكة.

فكل محل الذبح إما منى بالشروط الثلاثة، وإما مكة لا غير عند فقدها. والأفضل فيما ذبح بمنى أن يكون عند الجمرة الأولى، ولو ذبح في أي موقع منها كفى وخالف الأفضل. ونحر الهدى يوم النحر.

أما فدية المحذور من لبس أو طيب ونحوهما: وهي الشاة أو إطعام ستة مساكين من غالب قوت البلد الذي أخرجها فيه، أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى (أي ثاني يوم النحر وتاليته) فلا تختص بأنواعها الثلاثة بمكان أو زمان، فيجوز تأخيرها لبلده أو غيره في أي وقت شاء.

أما الشافعية، فقالوا: مكان الذبح للمحصر مكان حصره أو الحرم، ولغير المحصر: جميع الحرم، فالحرم كله منحر حيث نحر منه أجزاءه في الحج والعمرة، لكن الأفضل للحاج ولو متمتعاً الذبح في منى، ولعتمر غير متمتع الذبح في مكة عند المروة؛ لأنهما مكان تحللها.

وقال الحنابلة: فدية الأذى بخلق رأس أو غيره: في الموضع الذي خلق فيه؛ لأن النبي ﷺ أمر كعب بن عجرة بالفدية بالحديبية "ولم يأمره ببعثه إلى الحرم. ومعاداً فدية الشعر من الدماء يكون بمكة. وأما جزاء الصيد فهو لمساكين الحرم، لقوله تعالى: ﴿ هَدْيًا بِالْكَعْبَةِ ﴾ =

وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ وَطَرَقَهَا مَنَحَرٌ" (١).

١٨١١١- قَالَ أَبُو عَمْرٍو: هَذَا الْحَدِيثُ يَسْتَنْدُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، وَقَدْ ذَكَرْنَا طَرَقَهَا فِي "التَّمْهِيدِ" (٢).

١٨١١٢- حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الطَّيِّبِ وَجِيهُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَكَارُ بْنُ قُتَيْبَةَ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ الْحَمِيدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عِيَّاشِ ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ، فَقَالَ: "هَذِهِ عَرَفَةُ، وَهَذَا الْمَوْقِفُ، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ"، ثُمَّ أَفَاضَ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَأَرْدَفَ أَسَامَةَ،

= وأما الصيام فيجزئه بكل مكان، بلا خلاف.

والأفضل نحو ما وجب بحج بمنى، وما وجب بعمره بالمرورة، لما رواه أبو داود من قوله ﷺ: "كل منى منحر، وكل فجاج مكة منحر وطريق"، والعاجز عن إيصاله للحرم، حتى بوكيله، ينحره حيث قدر، ويفرقه بمنحره. ويجزئ ما وجب بفعل محظور غير صيد: خارج الحرم، ولو بلا عذر، حيث وجد السبب، وبالحرم أيضا.

وانظر في هذه المسألة: الكتاب مع اللباب (١: ٢١٧)، الشرح الصغير (٢: ٩٢، ١٢٠). الشرح الكبير (٢: ٨٦)، حاشية الشرقاوي (١: ٥٠٦)، الإيضاح: ٦٣، المغني (٣: ٤٣٢-٤٣٤)، غاية المنتهى (١: ٢٨٨).

(١) الموطأ: ٣٩٣.

(٢) التمهيد (٢٤: ٤٢٥-٤٢٧).

وَجَعَلَ يَسِيرُ عَلَى هَيْئَتِهِ، وَالنَّاسُ يَضْرِبُونَ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَهُوَ يَقُولُ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، ثُمَّ أَتَى جَمْعًا فَصَلَّى بِهَا الصَّلَاتَيْنِ جَمِيعًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى قَرْحَ، فَقَالَ: " هَذَا قَرْحُ وَهَذَا الْمَوْقِفُ، وَجَمَعَ كُلُّهُمَا مَوْقِفٌ"، ثُمَّ أَفَاضَ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى وَادِي مُحَسَّرٍ قَرَعَ نَاقَتَهُ حَتَّى جَاَزَ الْوَادِي، ثُمَّ أَرْدَفَ الْفُضْلَ، ثُمَّ أَتَى الْجَمْرَةَ، فَرَمَاهَا، ثُمَّ أَتَى الْمُنْحَرَ بِمِنَى، فَقَالَ: "هَذَا الْمُنْحَرُ، وَمَنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ؛ فَاسْتَقْبَلْتُهُ جَارِيَةً مِّنْ خَتَمِ شَائِبَةٍ؛ فَقَالَتْ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ^(١).

١٨١١٣- وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ أَيْضًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ بِدَنَةِ بِمِنَى، وَقَالَ: "هَذَا الْمُنْحَرُ، وَكُلُّهَا مَنَحَرٌ"^(٢).

١٨١١٤- قَالَ أَبُو عُمَرَ: الْمُنْحَرُ فِي الْحَجِّ بِمِنَى إِجْمَاعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَأَمَّا الْعُمْرَةُ فَلَا طَرِيقَ لِمِنَى فِيهَا، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْحَرَ فِي عُمْرَتِهِ، وَسَاقَ هَدْيًا تَطَوُّعَ بِهِ نَحْرَهُ بِمَكَّةَ حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا.

١٨١١٥- وَهَذَا إِجْمَاعٌ أَيْضًا لَا خِلَافَ فِيهِ - يَعْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْإِسْتِشْهَادِ - فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ السُّنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ وَنَحَرَ فِي غَيْرِهِمَا فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ.

(١) أخرجه أبو داود في المناسك (١٩٣٥) باب "الصلاة بجمع"، والترمذي في الحج (٨٨٥)، باب "ما جاء أن عرفة كلها موقف"، وابن ماجه في المناسك (٣٠١٠)، باب "الموقف بعرفة"، وقال الترمذي: حديث علي حديث حسن صحيح.

(٢) حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ، تقدم مرارا.

١٨١١٦- فَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّ الْمَنْحَرَ لَا يَكُونُ فِي الْحَجِّ إِلَّا بِنْيَى وَلَا فِي الْعُمْرَةِ إِلَّا بِمَكَّةَ، وَمَنْ نَحَرَ فِي غَيْرِهِمَا لَمْ يَجْزِهِ وَمَنْ نَحَرَ فِي أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَجْزَاهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَهُمَا مَوْضِعًا لِلنَّحْرِ، وَخَصَّهُمَا بِذَلِكَ.

١٨١١٧- وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ (المائدة: ٩٥).

١٨١١٨- قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ فِي ذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

١٨١١٩- (أحدهما): أَنَّهُ أُرِيدَ بِذِكْرِ الْكَعْبَةِ حَضْرَةُ مَكَّةَ كُلِّهَا، وَلِذَلِكَ قَالَ ﷺ: "طَرُقُ مَكَّةَ وَفِجَاجُهَا كُلُّهَا مَنْحَرٌ".

١٨١٢٠- (والقول الثاني): أَنَّهُ أَرَادَ الْحَرَمَ، وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الذَّبْحُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَلَا فِي الْكَعْبَةِ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ لِيُسَّ عَلَى ظَاهِرِهِ.

١٨١٢١- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ نَحَرَ فِي غَيْرِ مَكَّةَ مِنَ الْحَرَمِ أَجْزَاهُ.

١٨١٢٢- قَالَ: وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ مَسَاكِينَ الْحَرَمِ وَمَسَاكِينَ مَكَّةَ.

١٨١٢٣- وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ مَنْ نَحَرَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ وَلَمْ يَكُنْ مُحْصَرًا أَنَّهُ لَا يَجْزِيهِ.

٨٥١ - مَالِكُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي عَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِحُمْسِ لَيْالٍ بَقَيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ. وَلَا نُرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ. فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَنْ يَحِلَّ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَدَخَلَ عَلَيْنَا، يَوْمَ النَّحْرِ، بِلَحْمٍ بَقَرٍ. فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: نَحَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ. فَقَالَ: أَتَتَكَ، وَاللَّهِ، بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ^(١).

١٨١٢٤ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَمَا قَوْلُهَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ: (وَلَا تُرَى)^(٢) إِلَّا أَنَّهُ

(١) الموطأ: ٣٩٣. ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في المسند (١: ٣٦٩). والبخاري في الحج (١٧: ٩). باب "ذبح الرجل البقر عن نسائه بغير أمرهن". الفتح (٣: ٥٥١). وفي الجهاد (٢٩٥٢). باب "الخروج آخر الشهر". والنسائي في "الكبرى" على ما في تحفة الأشراف (١٢: ٤٢٣).

وأخرجه الشافعي في المسند (١: ٣٦٨)، والبخاري في الحج (١٧٢: ٠) باب "ما يأكل من البدن وما يتصدق؟"، ومسلم في الحج، ح (٢٨٧٧) في طبعتنا، باب "بيان وجوه الإحرام" وبقوم: ١٢٥ - (١٢١١) في طبعة عبد الباقي. والنسائي في مناسك الحج (٥: ١٧٨) باب "إباحة فسخ الحج"، وابن ماجه في المناسك (٢٩٨١). باب "فسخ الحج" (٢: ٩٩٣)، والبيهقي في السنن (٥: ٥) من طرق عن يحيى بن سعيد، به.

(٢) (لا تُرَى) = لا نظن.

الحج) فليس فيه قطع بإفراد ولا غيره، وقد مضى القول في الإفراد والتمتع والإقراَن قبل هذا.

١٨١٢٥- وأما قولها: (فلما دَتَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحِلَّ^(١))، فهذا فسْخُ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ، وَأَوْضَحْنَا أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِهِ الَّذِينَ خَاطَبَهُمْ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرْنَا قَوْلَ مَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ.

١٨١٢٦- وأما قولها: (فَدُخِلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النُّحْرِ بِلَحْمِ بَقَرٍ...)، (الحديث)، ففِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ عَنْ أَزْوَاجِهِ يَوْمَ الْهَدْيِ الَّذِي نَحَرَ عَنْ نَفْسِهِ، لِأَنَّهُ مُحْفُوظٌ مِنْ وَجْهِ صِحَاحِ مُتَوَاتِرَةٍ أَنَّهُ (عليه السلام) قَدِمَ عَلَيْهِ عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ بِيَدِنِ هَدْيًا. وَكَانَ (عليه السلام) قَدْ سَاقَ مَعَ نَفْسِهِ أَيْضًا مِنَ الْمَدِينَةِ هَدْيًا فَكَمَلَ فِي ذَلِكَ مِثْلَ بَدَنَةٍ، وَأَشْرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَحَرَهَا هُوَ وَعَلِيٌّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ، وَحَدِيثِ جَابِرِ الْمُسَنَّدِ الصَّحِيحِ.

١٨١٢٧- وَلَمْ يَذْبَحِ الْبَقَرَةَ إِلَّا عَنْ أَزْوَاجِهِ.

١٨١٢٨- عَلَى أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: إِنَّمَا نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ بَقْرَةً وَاحِدَةً، يُرِيدُ أَنَّهُ أَشْرَكَهُمْ فِيهَا.

١٨١٢٩- وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ بَقْرَةً عَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمْ،

(١) (أَنْ يَحِلَّ) = يَصِيرُ حَلَالًا بِأَنْ يَتِمَّتَ، وَأَمَّا مَنْ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلَا يَتَحَلَّلُ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٨١٣- وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا عَرْضُ الْعَالَمِ عَلَى مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ لِيَعْرِفَ قَوْلُهُ فِيهِ.

١٨٣١- وَفِيهِ: أَنْ أَهْلَ الدُّنْيَا إِذَا سَمِعُوا الصَّادِقَ وَصَدَّقُوهُ فَرَحُوا بِهِ.

١٨١٣٢- وَفِيهِ: جَوَازُ نَحْرِ الْبَقَرِ^(١). وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ كَرِهَ ذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) فِي الْبَقَرَةِ: ﴿تَذْبَحُوهَا﴾ (البقرة: ٧١). وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْبَقَرَ يَجُوزُ فِيهَا الذَّبْحُ بِدَلِيلِ الْقُرْآنِ، وَالنَّحْرُ بِالسُّنَّةِ.

١٨١٣٣- وَأَمَّا الْإِبِلُ فَتُنْحَرُ وَلَا تُذْبَحُ. وَالْغَنَمُ تُذْبَحُ وَلَا تُنْحَرُ.

١٨١٣٤- وَسَيَأْتِي الْقَوْلُ بِمَا لِلْعُلَمَاءِ فِيمَنْ نَحَرَ مَا يُذْبَحُ أَوْ ذَبَحَ مَا يُنْحَرُ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (عز وجل).

(١) نحر البقر جائز عند العلماء، إلا أن الذبح مستحب عندهم لقوله تعالى ﴿إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ وخالف الحسن بن صالح فاستحب نحرها. قال مالك إن ذبح الجزور من غير ضرورة أو نحر الشاة من غير ضرورة لم تؤكل وكان مجاهد يستحب نحر البقر.

الحديث ورد بلفظ النحر كما ههنا، وورد أيضا بلفظ الذبح، وعليه ترجم البخاري. ويجوز أن يكون الراوي لما استوى الأمر أن عنده عبرة مرة بالنحر، ومرة بالذبح. وفي رواية ضحى والمستحب في الإبل النحر فإن ذبحها جاز ويكره وإنما يكره فعله لا المذبوح.

والذبح هو قطع العروق التي في أعلى العنق تحت اللحيين، والنحر يكون في اللبة، كما أن الذبح يكون في الحلق.

٨٥٢- مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حُلُوًا، وَلَمْ تَحُلِّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ فَقَالَ: " إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ " (١).

١٨١٣٥- وَأَمَّا قَوْلُ حَفْصَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (مَا بَالُ النَّاسِ حُلُّوًا وَلَمْ تَحُلِّ أَنْتَ)؛ فَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ الْمُحْرِمِينَ بِالْحَجِّ أَنْ يَحْلُوا إِذَا طَافُوا وَسَعَوْا وَيَجْعَلُوا حِجَّهُمْ ذَلِكَ عُمْرَةً إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَإِنْ مَحَلَّهُ مَحَلُّ هَدْيِهِ، وَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ، وَلَمْ تَعْرِفْ حَفْصَةُ مَنْ أَمَرَهُ هَذَا فَسَأَلَتْهُ.

(١) تقدم هذا الحديث في (١١: ٩٠٧) وتقدمت مسألته رقم (٣٨٠)، وهو في الموطأ: ٣٩٤، ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في المسند ٣٧٥/١، والبخاري في الحج (١٥٦٦) باب التمتع والقران والإفراد بالحج، و(١٧٢٥) باب من لبس رأسه عند الإحرام وحلق، (٥٩١٦) في اللباس: باب التلبيد، ومسلم في الحج ح (٢٩٣٢) في طبعتنا، ويرقم: (١٢٢٩) في طبعة عبد الباقي باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد، وأبو داود في المناسك (١٨٠٦): باب القران، والبيهقي في السنن (١٢: ٥)، وفي "معرفة السنن والآثار" (٧: ٩٣٢٧)

وأخرجه أحمد ٢٨٣/٦، والبخاري في الحج (١٦٩٧) باب فتل القلائد للبدن والبقر، و(٤٣٩٨) في المغازي: باب حجة الوداع، والنسائي ١٣٦/٥ في مناسك الحج: باب التلبيد عند الإحرام، وابن ماجه (٤٦، ٣٠) في المناسك: باب من لبس رأسه، والطبراني في "الكبير" ٢٣/٣١١ و (٣١٢) و (٣١٣) و (٣١٤) و (٣١٥) و (٣١٦)، والبيهقي ١٢/٥-١٣ و ١٣٤ من طرق عن نافع، به.

١٨١٣٦- وَقَدْ مَضَى قَوْلُنَا فِي أَنْ فَسَخَ الْحَجَّ فِي الْعُمْرَةِ لَيْسَ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ - لِأَحَدٍ بَعْدَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِينَ أَمَرُوا بِهِ ^(١).

١٨١٣٧- وَذَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُمْ خَصُّوا بِذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْآثَارِ فِي ذَلِكَ، وَذَكَرْنَا الْعِلَّةَ الْمَوْجِبَةَ (عليه السلام) أَصْحَابَهُ بِفَسْخِ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ، وَأَنَّ يَحِلَّ الْحُلُّ كُلُّهُ إِنَّمَا كَانَ لِإِيرِيهِمْ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ جَانِزَةٌ، وَكَانُوا يَرَوْنَ ذَلِكَ مُحَرَّمًا، فَأَعْلَمَ بِجَوَازِ ذَلِكَ لِيَدِينُوا بِهِ بِغَيْرِ مَا يَدِينُونَ بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَيَدْرِكُوا فِي عَامِهِمْ ذَلِكَ وَيَكُونُوا مُتَمَتِّعِينَ، لِأَنَّ اللَّهَ (عز وجل) قَدْ أَذِنَ فِي التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَإِبَاحَتُهُ مُطْلَقَةٌ، وَكَذَلِكَ الْقِرَانُ وَالْإِفْرَادُ، كُلُّ ذَلِكَ مُبَاحٌ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ وَلَمْ يَأْتِ فِي الْكِتَابِ وَلَا السُّنَّةِ أَنَّ بَعْضَهَا أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ. فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ حَفْصَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ (مَا بَالُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحُلْ أَنْتَ).

١٨١٣٨- وَكَانَ أَمْرُهُ ﷺ أَصْحَابَهُ بِالْإِحْلَالِ مُحَالِهِمْ فِي دُخُولِ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا، وَذَلِكَ مَوْجُودٌ مَحْفُوظٌ فِي حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخَمْسِ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ أَنْ يَحِلَّ ^(٢).

(١) انظر (١١: ٩، ١٥٧).

(٢) هو الحديث (٨٥١) في هذا الباب.

١٨١٣٩- قَالَ أَبُو عُمَرَ: يَعْنِي بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا
وَالْمَرْوَةِ. وَهِيَ الْعُمْرَةُ.

١٨١٤- وَذَلِكَ أَيْضًا مَحْفُوظٌ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءٍ وَغَيْرِهِ:
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً وَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا
وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحْلِفُوا أَوْ يَقْصِرُوا وَيَحْلُلُوا إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ^(١).

١٨١٤١- وَهَذَا يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ فِيمَا قُلْنَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(١) وَتَمَتَّه: فَقَالُوا: تَنْتَلِقُ إِلَى مَنْى وَذَكَرُ أَحَدُنَا يَقْطُرُ؟ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ:
"إِنِّي لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحْلَلْتُ"، وَأَنَّ
كَائِشَةَ حَاضَتْ، فَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطْفُفَ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا طَهَّرَتْ وَأَقَاضَتْ،
قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنْتَلِقُونَ بِحِجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَنْتَلِقُ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ
أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَاعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ. وَأَنَّ سُرَاقَةَ بِنْتَ مَالِكِ بْنِ
جُعْشَمٍ لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْعَقَبَةِ وَهُوَ يَرْمِيهَا، فَقَالَ: أَلَكُمُ هَذِهِ خَاصَّةٌ؟ قَالَ: "لَا، بَلْ
لِلْأَبَدِ".

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْحَجِّ مَقْطَعًا عَلَى مَوْضِعَيْنِ بَعْضُهُ فِي بَابِ تَقْضِيِ الْخَائِضِ الْمَنَاسِكَ
كُلِّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ. فَتَحَ الْبَارِي (٥٠٤:٣) وَبَعْضُهُ فِي أَبَابِ عُمْرَةِ التَّنْعِيمِ
(٦٠٦:٣) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْحَجِّ، ح (١٧٨٩)، بَابُ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ (١٥٦:٢).
وَقَدْ رَوَى مَعْنَاهُ مِنْ طَرُقٍ أُخْرَى تَقَدَّمَ.

١٨١٤٢- وَأَمَّا قَوْلُ حَفْصَةَ: (وَلَمْ تَحْلُلْ أَنتَ مِنْ عُمْرَتِكَ)، فَقَدْ ظَنُّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ قَوْلَهَا: مِنْ عُمْرَتِكَ لَمْ يَقُلْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ غَيْرُ مَالِكٍ، وَأَظْنُهُ رَأَى رَوَايَةً مَنْ رَوَاهُ فَقَصَرَ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: (مِنْ عُمْرَتِكَ)، فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ غَيْرُ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ نَافِعٍ فِي حَدِيثِهِ هَذَا، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ^(١) عَنْ مُسَدَّدٍ، عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: (مِنْ عُمْرَتِكَ)، وَهِيَ لَفْظَةٌ مَحْفُوظَةٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رَوَايَةِ مَالِكٍ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ، وَغَيْرِهِمَا عَنْ نَافِعٍ.

١٨١٤٣- فَأَمَّا رَوَايَةُ مَالِكٍ فَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنْهُ فِي ذَلِكَ.

١٨١٤٤- وَأَمَّا رَوَايَةُ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَقَالَ:

١٨١٤٥- حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوْا وَلَمْ تَحْلُلْ أَنتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: "إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقُلْدْتُ هَدْيِي فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ"^(٢).

١٨١٤٦- وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ أَنَّ قَاسِمَ بْنَ

(١) فتح الباري (٣: ٤٢١) انظر تخريج الحديث (٨٥٢).

(٢) بهذا الإسناد أخرجه مسلم في باب "بيان أن القارن لا يتحلل"، ح (٢٩٣٥) في طبعتنا.

أصبح حديثه، قال: حدثني بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد بن مسرهد، قال: حدثني يحيى بن سعيد القطان، عن عبيد الله، قال: حدثني نافع، عن ابن عمر، عن حفصة، قالت: قلت للنبي ﷺ: ما شأن الناس حلوا ولم تحل من عمرتك؟ قال: "إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أنحر في الحج" (١).

١٨١٤٧- وأخبرنا عبد الله بن محمد، وعبد الرحمن بن عبد الله، قالاً: حدثني أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، قال: حدثني عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثني يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، قال: حدثني نافع، عن عبد الله بن عمر، عن حفصة ابنة عمر، قالت: لما أمر رسول الله ﷺ نساءه أن يحللن بعمرته قلت: فما يمنعك يا رسول الله أن تحل معنا؟ قال: "إني قد أهديت ولبدت فلا أحل حتى أنحر هديي" (٢).

١٨١٤٨- ورواه سفيان بن عيينة، عن أيوب بن موسى، عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن بعض أصحاب النبي ﷺ أنها قالت لرسول الله ﷺ: ما شأن الناس حلوا ولم تحلل أنت؟ قال: "إني لبدت رأسي وقلدت هديي فليست محل إلا محل هديي".

١٨١٤٩- قال أبو عمر: لم يقم إسناده أيوب بن موسى والقول فيه قول

(١) بهذا الإسناد أخرجه مسلم في الباب السابق، رقم (٢٩٣٤) في طبعتنا.

(٢) مسند أحمد (٦: ٢٨٣، ٢٨٥).

مَالِكٍ وَمَنْ تَابَعَهُ.

١٨١٥- وَذَكَرُ: (عُمَرْتُكَ) وَتَرَكُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ سَوَاءً، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمَأْمُورِينَ بِالْحَلِّ هُمُ الْمُحْرَمُونَ بِالْحَجِّ لِيَفْسُخُوهُ فِي عُمْرَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ، وَيُسْتَحِيلُ أَنْ يَأْمُرَ بِذَلِكَ الْمُحْرَمِينَ بِعُمْرَةٍ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمِرَ يَحِلُّ بِالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ، وَالْخِلَافُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ شَكٌّ عَنْهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ^(١) وَالْإِسْلَامِ وَلَا عِنْدَ مَنْ بَعْدَهُمْ. وَقَدْ اعْتَمَرُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَرَفُوا حُكْمَ الْعُمْرَةِ فِي الشَّرِيعَةِ، فَلَمْ يَكُنْ لِيَعْرِفَهُمْ شَيْئًا فِي عِلْمِهِمْ بَلْ عَرَفَهُمْ بِمَا أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُمْ فِي عَامِهِمْ ذَلِكَ مِنْ فُسْخِ الْحَجِّ فِي عُمْرَةٍ فَمَا كَانُوا قَدْ جَهِلُوهُ، وَأَنْكَرُوهُ مِنْ جَوَازِ الْعُمْرَةِ فِي زَمَنِ الْحَجِّ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ بِتَوَجُّهِهِ إِلَى مِنْى وَلَمْ يَكُونُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَتِمَتَّعُونَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَلَا يَعْتَمِرُونَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَلَا يَخْلُطُونَ عُمْرَةً مَعَ حَجَّةٍ وَلَا يَجْمَعُونَهَا فَأَتَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ اللَّهِ فِي الْحَجِّ بِغَيْرِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ، وَصَدَعَ بِمَا أَمَرَ بِهِ، وَأَوْضَحَ مَعَالِمَ الدِّينِ، ﷺ وَعَلَى آلِهِ أَجْمَعِينَ.

١٨١٥١- فَحَدِيثُ حَفْصَةَ هَذَا يَدُلُّ، وَاللَّهُ وَأَعْلَمُ، عَلَى الْقِرَانِ لِأَنَّ هَدْيِي الْقِرَانِ يَمْنَعُ مِنَ الْإِحْلَالِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا سَاقَهُ الْمُفْرَدُ، لِأَنَّ هَدْيِي الْمُفْرَدِ هَدْيِي

(١) كانوا في الجاهلية لا يرون العمرة في أشهر الحج، إلا فجورا، ونسخ الله ذلك من أمرهم، فأراد ﷺ أن يريهم أن العمرة في أشهر الحج ليس بها بأس، فأمر أصحابه أن يحلوا بعمره يتمتعون بها، ومما استدلل بها من فضل القرآن والتمتع على الأفراد أن حديث حفصة هذا يدل أنه ﷺ كان قارئا.

تَطَوُّعٍ لَأَيِّمَعُ شَيْئًا، وَلَوْ لَا هَدْيُهُ الْمَانِعُ لَهُ مِنَ الْإِحْلَالِ لَحَلَّ مَعَ أَصْحَابِهِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ ﷺ : «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقَتُ الْهَدْيَ وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً» (١) يَعْنِي عُمْرَةً مُفْرَدَةً يَتِمَّتْعُ فِيهَا بِالْحَلِّ إِلَى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ أَصْحَابُهُ. وَمَنْ سَاقَ هَدْيًا لِمَتَعْتِهِ مِنَ الْحَلِّ.

١٨١٥٢- وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ قَوْلَهُ (عليه السلام) لأَصْحَابِهِ: "مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحْلُ"، كَانَ قَبْلَ الطَّوَافِ لِلْقُدُومِ بِدَلِيلِ حَدِيثِ عَائِشَةَ، قَوْلَهَا: فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ. وَكَذَلِكَ حَدِيثُ جَابِرٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

١٨١٥٣- وَهَذَا كُلُّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَدْيُهُ هَدْيٌ مُتَعَةٌ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هَدْيٌ مُتَعَةٌ لَحَلَّ حِينَئِذٍ مَعَ أَصْحَابِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِيُخَالِفَهُمْ وَيَعْتَذِرَ إِلَيْهِمْ فَيَقُولُ: "لَوْ لَا أَنِّي سَقَتُ الْهَدْيَ لَأَحَلَّلْتُ"، وَهَدْيُ الْمُتَعَةِ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِحْلَالِ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ.

١٨١٥٤- قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: الْمُعْتَمِرُ يَحِلُّ مِنْ عُمْرَتِهِ إِذَا طَافَ وَسَعَى سَاقَ هَدْيًا أَوْ لَمْ يَسُقْ.

١٨١٥٥- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا سَاقَ الْمُعْتَمِرُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ هَدْيًا وَهُوَ يُرِيدُ الْمُتَعَةَ لَمْ يَنْحَرْهُ إِلَّا بِمَنَى، وَطَافَ وَسَعَى وَأَقَامَ إِحْرَامًا وَلَا يَحِلُّ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يَحِلُّ لَهُ وَلَا يَقْصُرُ لِأَنَّهُ سَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ فَمَحَلُّهُ مَحَلُّ الْهَدْيِ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْحَرِ الْهَدْيَ.

١٨١٥٦- قَالُوا: وَلَوْ لَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ كَانَ لَهُ أَنْ يَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ حَفْصَةَ أَيْضًا: "مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوْا وَلَمْ يَحِلَّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ" فَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهَا قَوْلَهَا، وَقَالَ لَهَا: "إِنِّي قُلِدْتُ هَدْيِي وَلَبِدْتُ رَأْسِي فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَحِلَّ مِنْ الْهَدْيِ".

١٨١٥٧- وَحُجَّةُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِمَا ظَاهِرُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٩٦) = وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَتَمَتَّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ إِلَّا مَنْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ وَتَمَتَّعَ بِالْإِحْرَامِ إِلَى أَنْ يُحْرِمَ لِحَجِّهِ يَوْمَ التَّوْبَةِ.

١٨١٥٨- وَأَمَّا هَدْيُ الْقَرَانِ فَإِنَّهُ مَانِعٌ مِنَ الْإِحْلَالِ وَالْفَسْخِ عِنْدَ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ.

١٨١٥٩- وَتَابَعَتْهُ فِرْقَةٌ إِذَا لَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ جَازَ لَهُ فُسْخُ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ.

١٨١٦٠- قَالَ عَلَى مَا قَدَّمْنَا مِنْ مَذْهَبِهِ فِي ذَلِكَ: رَوَى خَصِيفٌ، عَنْ طَاوُوسٍ، وَعَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ الْقَارِنَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً إِذَا لَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ.

١٨١٦١- قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ يَحْتَمِلُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ (عليه السلام) حِينَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِفُسْخِ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ: "لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقْتُ الْهَدْيَ وَلَحَلَلْتُ" - يَعْنِي فَسَخْتُ الْحَجَّ مِنَ الْعُمْرَةِ كَمَا أَمَرْتَكُمْ.

١٨١٦٢- وَقَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ قَسْخَ الْحَجِّ خُصُوصٌ لَهُمْ بِالْأَثَارِ الْمَرْوِيَةِ فِي ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (البقرة: ١٩٦) وبالله التوفيق.

١٨١٦٣- قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَهَذِي الْقِرَانُ يَمْنَعُ مِنَ الْإِحْلَالِ عِنْدَ جَمَاعَةِ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ وَجُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ فَلَاوَلَىٰ مِمَّنْ يَرَوْنَ الْإِنْصَافَ أَلَّا يَشْكُوا فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ هَذَا أَنَّهُ دَالَ عَلَىٰ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ قَارِئًا مَعَ مَا يَشْهَدُ لَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ كَانَ قَارِئًا وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا فِي بَابِ الْقِرَانِ.

١٨١٦٤- وَإِنَّمَا اخْتَارَ مَالِكٌ (رَحِمَهُ اللَّهُ) الْقِرَانَ، وَمَالَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ رَوَى مِنْ وَجْهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ.

١٨١٦٥- مَالَ إِلَيَّ مَا رَوَى وَهَذَا الْإِذَا لَمْ لَهُ وَلِغَيْرِهِ أَنْ يَقِفَ عِنْدَمَا عَلِمَ، وَحُكْمُهُ عَلَىٰ اخْتِيَارِ الْإِفْرَادِ أَيْضًا مَعَ عِلْمِهِ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِي اخْتِيَارِ الْقِرَانِ وَالتَّمَتُّعِ.

١٨١٦٦- وَالْإِفْرَادُ مَا صَحَّ عَنْهُ عَنِ الْخَلِيفَتَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُمَا أَفْرَدَا الْحَجَّ، وَعَنْ عُثْمَانَ مِثْلَ ذَلِكَ أَيْضًا.

١٨١٦٧- وَكَانَ عُمَرُ يَنْكَرُ ذَلِكَ وَيَنْهَى عَنْهُ وَيَقُولُ: افْصَلُوا بَيْنَ حَجِّكُمْ وَعُمْرَتِكُمْ فَهَوَ اتَّمَّ لِحَجٍّ أَحَدِكُمْ أَنْ تَكُونَ عُمْرَتُهُ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ^(١).

(١) أخرجه مسلم في الحج - باب "التمتع" والبيهقي في السنن (٢١: ٥).

١٨١٦٨- فَاخْتِيارُ مَالِكٍ هُوَ اخْتِيارُ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ (رضي الله عنهم)، وَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: إِذَا اخْتَلَفْتَ الْأَثَارُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي شَيْءٍ فَاَنْظُرُوا إِلَى مَا عَمَلَ بِهِ الْخَلِيفَتَانِ بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهُوَ الْحَقُّ.

١٨١٦٩- قَالَ أَبُو عُمَرَ: يَعْنِي الْأَوَّلَى وَالْأَفْضَلُ لَا أَنْ مَا عَدَاهُ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْأُمَّةَ مُجْتَمِعَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِفْرَادَ وَالْقِرَانَ وَالتَّمْتُّعَ كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْقِرَانِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ بَاطِلٌ بَلْ كُلُّ ذَلِكَ حَقٌّ وَدِينٌ وَشَرِيعَةٌ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ فِي الْحَجِّ، وَمَنْ مَالَ مِنْهَا إِلَى شَيْءٍ فَإِنَّمَا مَالَ بِرَأْيِهِ إِلَى وَجْهِ تَفْضِيلٍ اخْتَارَهُ وَأَبَاحَ مَا سِوَاهُ.

١٨١٧٠- وَجَائِزٌ أَنْ يُقَالَ: أَفْرَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَجَّ بِمَعْنَى أَمَرَهُ بِهِ فَأَذِنَ فِيهِ كَمَا قِيلَ رَجَمَ مَاعِزًا، وَقَتَلَ عُقْبَةَ بْنَ أَبِي مَعِيْطٍ، وَقَطَعَ فِي مَجَنٍّ.

١٨١٧١- وَيُبَيِّنُ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَأْدَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ﴾ (الزخرف: ٥١) الْمَعْنَى أَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ.

١٨١٧٢- وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ مُفْرَدًا تَأَوَّلَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ: مَا بِالْ نَاسٍ حَلُّوا مِنْ إِحْرَامِهِمْ وَلَمْ تَحَلَّ أَنْتَ مِنْ إِحْرَامِكَ الَّذِي ابْتَدَأْتَهُ مَعَهُمْ.

١٨١٧٣- وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ يَأْتِي مِنَ بِالْبَابِ كَمَا قَالَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ): ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الرعد: ١١) أَيْ بِأَمْرِ اللَّهِ. يُرِيدُ وَلَمْ تَحَلَّ أَنْتَ بِعُمْرَةٍ مِنْ إِحْرَامِكَ الَّذِي جِئْتَ بِهِ مُفْرَدًا فِي حَجَّتِكَ.

١٨١٧٤- وَمَنْ اخْتَارَ الْقُرْآنَ مَالَ فِيهِ إِلَى أَحَادِيثَ مِنْهَا حَدِيثُ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُطْرَفَ بْنَ الشَّخِيرِ يَقُولُ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَلَمْ يَنْتَهِ عَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ اللَّهُ^(١).

١٨١٧٥- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أُمَيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْرَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ حَدَّثَنِي هَشِيمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صَهْبٍ، وَحُمَيْدُ الطَّوِيلُ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، كُلُّهُمْ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُمْ سَمِعُوهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَبَيْكَ عُمْرَةٌ وَحَجًّا"^(٢).

(١) أخرجه مسلم في الحج، باب "جواز التمتع"، حديث (٢٩٢٠) في طبعتنا، وبرقم: ١٦٧- (١٢٢٦) في طبعة عبد الباقي، والبخاري مختصراً في الحج (١٥٧١)، باب "التمتع على عهد رسول الله ﷺ"، وفي التفسير (٤٥١٨) باب "فمن تمتع بالعمرة إلى الحج"، والنسائي في مناسك الحج (١٤٩:٥)، باب "القران"، وابن ماجه في المناسك (٢٩٧٧) باب "التمتع بالعمرة إلى الحج"، والإمام أحمد (٤٢٧:٤)، والطبراني (٢٣١/١٨)، والبيهقي في السنن (١٤:٥).

وقال رجل برأيه = عني به الفاروق عمر.

(٢) أخرجه الإمام أحمد ٢٨٢/٣، ومسلم (١٢٥١) في الحج (٢٩٧٦٨) في طبعتنا، وبرقم (١٢٥١) في طبعة عبد الباقي باب إهلاك النبي ﷺ، وأبو داود في المناسك (١٧٩٥) باب الإقتران (١٥٧:٢) والنسائي ١٥٠/٥ في مناسك الحج: باب القران، وابن ماجه في المناسك (٢٩٦٨) باب من قرن الحج والعمرة (٩٨٩:٢)، والبيهقي ٩/٥ من طرق عن يحيى بن أبي إسحاق.

١٨١٧٦- وأخبرنا عبدُ الله، قال: حدَّثني حمزة، قال: حدَّثني أحمدُ بنُ شعيب، قال: أخبرنا أحمدُ بنُ محمد بنِ جعفر، قال: أخبرني يحيى بنُ معين، قال: حدَّثني حجاج - وهو الأعور - قال: حدَّثني يونسُ بنُ إسحاق، عن أبي إسحاق، عن البراء، قال: كنتُ مع عليٍّ (رضي الله عنه) حينَ أمرَ رسولُ الله ﷺ على اليمَنِ فأصبْتُ معه أواقي، فلما قدَّمَ عليٌّ على النبي ﷺ قال عليٌّ: وَجَدْتُ فَاطِمَةَ قَدْ نَضَحَتِ الْبَيْتَ بِنُضُوحٍ، قَالَ: فَتَخَطَّيْتُهُ فَقَالَتْ لِي: مَا لَكَ فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَحْلُوا. قَالَ: قُلْتُ: إِنِّي أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لِي: "كَيْفَ صَنَعْتَ؟" قُلْتُ: إِنِّي أَهْلَلْتُ بِمَا أَهْلَلْتَ. قَالَ: "فَإِنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ وَقَرَنْتُ" (١).

١٨١٧٧- أخبرنا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ، قَالَ: حدَّثني عبدُ الله بنُ محمد بنِ ناصح، قال: حدَّثني أحمدُ بنُ علي بنِ سعيد القَاضِي، قَالَ: حدَّثني يحيى بنُ

= وأخرجه أحمد ١١١/٣ و ١٨٢ و ١٨٧ و ٢٢٦ و ٢٨٢، ومسلم في الحج (٢٩٧٧). وبرقم (١٢٥١) في طبعة عبد الباقي باب 'إهلال النبي ﷺ وهدية' وأبو داود (١٧٩٥)، والنسائي ١٥٠/٥، والترمذي في الحج (٨٢١) باب ما جاء في الجمع بين الحج والعمرة، وابن ماجه (٢٩٦٩)، والحاكم ٤٧٢/١، والبيهقي ٤٠/٥، من طرق عن حميد، عن أنس، وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وأخرجه الطيالسي (٢١٢١)، وأحمد ١٨٣/٣ و ٢٨٠، ومسلم في الباب المشار إليه، وأبو داود (١٧٩٥)، والنسائي ١٥٠/٥، والبيهقي ٢٩/٥ من طرق عن أنس.

(١) أخرجه النسائي في الحج (٢٧٤٦)، باب "الحج بغير نية بقصد المحرم" (١٥٧:٥) -

(١٥٨)، وأبو داود في الحج، "باب في الإقرا"

معين، قال: حدثني حجاج بن محمد، قال: حدثني يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن البراء، قال: كنت مع علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) حين أُمِرَ رسول الله ﷺ على اليمن فلما قدم على النبي ﷺ قال علي: أتيت رسول الله ﷺ فقال لي: كيف صنعت؟ فقلت: أهللت بإهلالك. قال: "فإني سقت الهدى وقرنت". قال: وقال لأصحابه: "لو استقبلت من أمري ما استدبرت لفعلت كما فعلتم، ولكنني سقت الهدى وقرنت".

١٨١٧٨- قال أبو عمر: فهذا أنس يُخبر أنه سمع النبي ﷺ يُلبّي بالعمرة والحج معاً. وعلي يُخبر أنه {سمعه يقول}: سقت الهدى وقرنت.

١٨١٧٩- وليس يوجد عن النبي ﷺ من وجه صحيح إخبار عن نفسه أنه أفرّد، ولا أنه تمتع، وإنما يوجد عن غيره إضافة ذلك إليه بما يحتمل التأويل.

١٨١٨٠- وهذا لفظ يدفع الإشكال، ويدفع الاحتمال، وبالله التوفيق وهو المستعان.

١٨١٨١- ومما يدل أن رسول الله ﷺ كان قارئاً^(١): حديث مالك^(٢) عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام

(١) وانظر المسألة (٣٨٠) وما تلاها من تحقيق ابن قيم الجوزية في أن رسول الله ﷺ كان قارئاً.

(٢) المتقدم في باب "إفراد الحج".

٢٠- كتاب الحج (٥٨) باب ما جاء في النحر في الحج - ٩٣

حُجَّةُ الْوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : "مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يُحِلُّ حَتَّى يُحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا" (١).

١٨١٨٢- وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، وَأَنَّهُ لَمْ يُحِلَّ حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، وَهُوَ حُسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

(٥٩) باب العمل في النحر (*)

٨٥٣- مَالِكٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ بَعْضَ هَدْيِهِ. وَنَحَرَ غَيْرَهُ بَعْضَهُ (١).

١٨١٨٣- قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَكَذَا قَالَ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: عَنْ عَلِيٍّ. وَتَابَعَهُ الْقَعْنَبِيُّ فِي ذَلِكَ. وَرَوَاهُ ابْنُ الْقَاسِمِ، وَأَبُو مَصْعَبٍ، وَابْنُ بَكِيرٍ، وَابْنُ قَانِعٍ، وَالشَّافِعِيُّ فَقَالُوا فِيهِ: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ. وَأَرْسَلَهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، لَمْ يَقُلْ (عَنْ جَابِرٍ).

(*) المسألة - ٤٥٤- الأفضل عند الجمهور في البدن: النحر، وفي البقر والغنم: الذبيح والأولى بالاتفاق أن يتولى الإنسان ذبيح الهدى بنفسه إن كان يحسن ذلك؛ لأنه قرينة، والعمل بنفسه في القرابات أولى لما فيه من زيادة الخشوع، إلا أنه يقف عند الذبيح إذا لم يذبح بنفسه؛ لأن النبي ﷺ نحر هديه بيده.

وقال جابر: "نحر رسول الله ﷺ ثلاثاً وستين بدنة بيده، ثم أعطى علياً، فنحر ما غير". وإن ذبح الهدى غير صاحبه أجزأه، والمستحب أن يشهد ذبحه، لما روي أن النبي ﷺ قال لقاطمة: احضري أضحيتك يغفر لك بأول قطرة من دمها.

والأفضل أن يتولى تفريق اللحم بنفسه؛ لأنه أحوط وأقل للضرر على المساكين، وإن خلى بينه وبين المسكين جاز، لقوله عليه السلام: "من شاء اقتطع".

ويباح للفقراء الأخذ من الهدى إذا لم يدفع إليهم، أما بالإذن الصريح لفظاً لحديث "من شاء اقتطع" أو بالإذن دلالة كالتخلية بينهم وبينه.

(١) الموطأ: ٣٩٤، وهو من حديث جابر الطويل في حجة النبي ﷺ أخرجه مسلم بطوله في الحج، باب "حجة النبي ﷺ"، ص (٨٨٦: ٢) في طبعة عبد الباقي، وقد تقدمت فقرات كثيرة منه.

وَلَا عَنْ عَلِيٍّ.

١٨١٨٤- قَالَ أَبُو عُمَرَ: الصَّحِيحُ فِيهِ: عَنْ جَابِرٍ، وَأُرْسِلَهُ ابْنُ وَهْبٍ. وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَلِيٍّ^(١)، عَنْ جَابِرٍ فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي الْحَجِّ، وَإِنَّمَا جَاءَ حَدِيثُ عَلِيٍّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْهُ لَا أَحْفَظُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ.

١٨١٨٥- وَفِيهِ مِنَ الْفِقْهِ: أَنْ يَتَوَلَّى الرَّجُلُ نَحْرَ هَدْيِهِ بِيَدِهِ، وَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ مُسْتَحْسَنٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ بِيَدِهِ. وَلَا تُثَابَرُ قُرْبَةً إِلَى اللَّهِ (عز وجل) فَمُبَاشَرَتُهَا أَوْلَى لِمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهَا.

١٨١٨٦- وَجَائِزٌ أَنْ يَذْبَحَ الْهَدْيَ وَالضَّحَايَا غَيْرُ صَاحِبِهَا إِذَا كَانَ مِنْ خَاصَّتِهِ، وَمِنْ بَفْضِلِ فَعْلِهِ يَكُونُ مَصْدَرُ كِفَايَةٍ.

١٨١٨٧- وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي "التَّمْهِيدِ"^(٢) الْآثَارَ الْمُسْتَدَّةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَمِنْ أَحْسَنِهَا مَا:

١٨١٨٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَمَزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، قَالَ: حَدَّثَنِي شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ الْهَادِي، عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَدَّمَ عَلِيٌّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) مِنَ الْيَمَنِ بِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ الْهَدْيُ الَّذِي قَدَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلِيٌّ مِنْ

(١) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بالباقر.

(٢) (٢: ١١).

الْيَمَنِ مِئَةَ بَدَنَةٍ، فَتَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً، وَتَحَرَ عَلِيٌّ (رضي الله عنه) سَبْعًا وَثَلَاثِينَ، وَأَشْرَكَ عَلِيًّا فِي بَدَنِهِ، ثُمَّ أَخَذَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بَضْعَةً فَجَعَلَتْ فِي قَدَرٍ فَطَبَخَتْ، وَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ لَحْمِهَا وَشَرِبَ مِنْ مَرَقِهَا (١).

١٨١٨٩- وَأَمَّا رِوَايَةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَدْ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَاسِمٌ، قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بَدَنِهِ، وَأَنْ أَقْسِمُ جَلَالَهَا وَجُلُودَهَا وَلَا أُعْطِيَ الْجَازَرَ مِنْهَا. وَقَالَ: "نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا" (٢).

١٨١٩- قَالَ أَبُو عَمْرٍ: فِي حَدِيثِ مَالِكٍ: "وَتَحَرَ غَيْرُهُ بَعْضُهُ". فَقَدْ بَانَ

(١) من حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ، وأخرجه مسلم بطوله كما سبقت الإشارة إليه في باب "حجة النبي ﷺ"، وأبو داود في المناسك - بان صفة حجة النبي ﷺ، والنسائي في المناسك من سننه الكبرى على ما في تحفة الأشراف (٢: ٢٧٢)، وفي المجتبى باب "الحج بغير نية يقصده المحرم" وابن ماجه في المناسك، باب "حجة رسول الله ﷺ".

(٢) أخرجه البخاري في الحج (١٧١٨) باب "يتصدق بجلال البدن" الفتح (٣: ٥٥٧)، وفي أماكن أخرى في الحج ورواه في الوكالة، ومسلم في الحج ح (٣١٢٢) في طبعتنا، باب "في الصدقة بلحوم الهدي وجلودها وجلالها"، وأبو داود في المناسك (١٧٦٩) باب "كيف تنحر البدن" (٢: ١٤٩)، والنسائي في المناسك في الكبرى على ما جاء في التحفة (٧: ٤٢٤-٤٢٥)، وابن ماجه في المناسك (٣٠٩٩) باب "من جلل البدنة" (٢: ١٠٣٥)، ورواه في الأضاحي (٣١٥٧) باب "جلود الأضاحي" (٢: ١٠٥٤).

مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ غَيْرَهُ هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

١٨١٩١ - وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ نُحِرَتْ أَضْحِيَّتُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَلَا أَمْرِهِ.

١٨١٩٢ - فَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهَا لَا تَحْزِي بِهِ عَنِ الذَّبَائِحِ، وَسَوَاءٌ إِنْ تَوَى ذَبَحَهَا عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ صَاحِبِهَا، وَعَلَيْهِ ضَمَانُهَا.

١٨١٩٣ - وَرَوَى عَنْهُ: أَنَّ الذَّبَائِحَ إِذَا كَانَ مِثْلَ الْوَلَدِ وَيَعُضُّ الْعِيَالِ فَأَرْجُو أَنْ يَجْزِيَ.

١٨١٩٤ - رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْهُ.

١٨١٩٥ - وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْهُ مِثْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ قَالَ عَنْهُ: تَحْزِي فِي الْوَلَدِ وَيَعُضِّ الْعِيَالِ^(١).

١٨١٩٦ - وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ: أَرْجُو أَنْ يَجْزِيَ.

١٨١٩٧ - وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِذَا ذَبَحَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَمْ تَحْزِرْ عَنْهُ، وَيَضْمَنُ الذَّبَائِحُ.

١٨١٩٨ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَحْزِي عَنْ صَاحِبِهَا، وَيَضْمَنُ الذَّبَائِحُ النُّقْصَانَ.

١٨١٩٩ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي رَجُلٍ تَطَوَّعَ عَنْ رَجُلٍ قَذَّبَ لَهُ ضَحِيَّةً قَدْ أَوجَبَهَا: أَنَّهُ إِنْ ذَبَحَهَا عَنْ نَفْسِهِ مُتَعَمِّدًا لَمْ تَحْزِرْ عَنْ صَاحِبِهَا وَلَهُ أَنْ

(١) ولم يقل ابن القاسم أرجو كما روى الحكم عن مالك في الفقرة (١٨١٩٣) و (٨١٩٦).

يضمن الذابح، فَإِنْ ضَمَنَهُ إِيَّاهَا أَجَزَتْ عَنِ الضَّامِنِ بِأَنْ ضَمَنَهَا عَنْ صَاحِبِهَا،
وَكُو أَنْ يَضْمَنَ الذَّابِحُ فَإِنْ ضَمَنَهُ إِيَّاهَا جَزَتْ عَنِ الضَّامِنِ، فَإِنْ ذَبَحَهَا عَنْ
صَاحِبِهَا بِغَيْرِ أَمْرِهِ أَجَزَتْ عَنْهُ.

١٨٢٠ - وَيَه قَالَ الطَّبْرِيُّ.

١٨٢٠.١ - وَإِنْ أَخْطَأَ رَجُلَانِ فَذَبَحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَحِيَّةً صَاحِبِهِ لَمْ تَجْزُ
عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ، وَيَضْمَنُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِيَمَةَ ضَحِيَّةِ
صَاحِبِهِ، لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي ذَلِكَ.

١٨٢٠.٢ - وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ فِي الْهَدْيِ.

١٨٢٠.٣ - فَالْأَشْهَرُ عَنْ مَالِكٍ مَا حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَغَيْرُهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَوْ
أَخْطَأَ رَجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِهَدْيٍ صَاحِبِهِ فَذَبَحَهُ عَنْ نَفْسِهِ أَجْزَاهُمَا، وَلَمْ يَكُنْ
عَلَيْهِمَا شَيْءٌ. وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ فِي الْهَدْيِ الْوَاجِبِ.

١٨٢٠.٤ - وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْ مَالِكٍ فِي الْمُعْتَمِرِينَ لَوْ ذَبَحَ أَحَدُهُمَا
شَاةً صَاحِبِهِ عَنْ نَفْسِهِ ضَمَنَهَا وَلَمْ يُجْزِهِ، وَذَبَحَهَا شَاتِهِ الَّتِي أُوجِبَتْهَا وَغَرَمَ
لِصَاحِبِهِ قِيَمَةَ الشَّاةِ، وَاشْتَرَى صَاحِبُهُ شَاةً وَأَهْدَاهَا.

١٨٢٠.٥ - قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ: وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَعْجَبَ إِلَيْنَا = يَعْنِي:
الْمُعْتَمِرِينَ يَذْبَحُ أَحَدُهُمَا شَاةً صَاحِبِهِ - وَهُوَ قَدْ أَخْطَأَ بِهَا: أَنْ ذَلِكَ يُجْزِيهِمَا.

١٨٢٠.٦ - وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ فِي الْمُعْتَمِرِينَ إِذَا أَهْدَيَا شَاتَيْنِ فَذَبَحَ كُلُّ

وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاءَ صَاحِبِهِ خَطَأً أَنْ ذَلِكَ لَا يَجْزِي عَنْهُمَا، وَيُضْمَنُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِيمَةَ مَا ذَبَحَ، وَاسْتَأْنَفَا الْهَدْيَ.

١٨٢٠٧- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُضْمَنُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا بَيْنَ قِيمَةِ مَا ذَبَحَ حَيًّا وَمَذْبُوحًا، وَجَزَتْ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَضْحِيَّتُهُ وَذَبْحُهُ.

١٨٢٠٨- وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: يَجْزِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَحِيَّتُهُ وَذَبْحُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَى الذَّابِحِ، لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ وَلَا ضَمَانَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْلِكَ شَيْئًا مِنْ لَحْمِهَا فَيُضْمَنُ مَا اسْتَهْلَكَ.

٨٥٤- مَالِكٌ؛ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: مَنْ نَذَرَ بَدَنَةً، فَإِنَّهُ يُقْلِدُهَا نَعْلَيْنِ، وَيُسْعِرُهَا. ثُمَّ يَنْحَرُهَا عِنْدَ الْبَيْتِ. أَوْ بِمَنْىَ يَوْمَ النَّحْرِ. لَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ دُونَ ذَلِكَ. وَمَنْ نَذَرَ جَزُورًا مِنَ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ، فَلْيَنْحَرُهَا حَيْثُ شَاءَ (١).

١٨٢٠٩- قَالَ أَبُو عُمَرَ: جَعَلَ ابْنُ عُمَرَ الْبَدَنَةَ كَالْهَدْيِ، وَالْهَدْيُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ يُهْدَى إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ، يُرَادُ بِذَلِكَ مَسَاكِينَ أَهْلِ مَكَّةَ.

١٨٢١- وَالْهَدْيُ سُنَّتُهُ أَنْ يُقْلَدَ وَيُسْعَرَ وَيَنْحَرَ إِنْ سَلِمَ بِمَكَّةَ، فَمَنْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ بَدَنَةٌ فَهُوَ كَمَنْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ هَدْيٌ، وَأَمَّا إِذَا قَالَ جَزُورٌ فَإِنَّهُ أَرَادَ إِطْعَامَ

لَحْمِهِ مَسَاكِينَ مَوْضِعِهِ أَوْ مَا يَرَى مِنَ الْمَوَاضِعِ.

٨٥٥- مَالِكُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَنْحَرُ بُدْنَهُ قِيَامًا^(١).

١٨٢١١- قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي نَحْرِ الْبُذْنِ قِيَامًا، فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَذَكَرْنَا أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿صَوَافٍ﴾ قِيَامًا.

١٨٢١٢- وَأُظُنَّ اخْتِيَارَ الْعُلَمَاءِ لِنَحْرِ الْبُذْنِ قِيَامًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ (الحج: ٣٦). وَالْوُجُوبُ السُّقُوطُ إِلَى الْأَرْضِ عِنْدَ الْعَرَبِ.

١٨٢١٣- وَاخْتِصَارُ اخْتِلَافِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ قَالَ مَالِكُ: يَنْحَرُ الْبُذْنُ قِيَامًا وَتَعْقِلُ إِنْ خِيفَ أَنْ تَنْفَرُ، وَلَا تُنْحَرُ بَارِكَةً إِلَّا أَنْ يَصْعَبَ نَحْرُهُ.

١٨٢١٤- قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِنْ شَاءَ أَصْجَعَهَا وَإِنْ شَاءَ نَحَرَهَا قَائِمَةً.

١٨٢١٥- قَالَ مَالِكُ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْلُقَ رَأْسَهُ، حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ.

وَلَا يَنْتَبِغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْحَرَ قَبْلَ الْفَجْرِ، يَوْمَ النُّحْرِ. وَإِنَّمَا الْعَمَلُ كُلُّهُ يَوْمَ النُّحْرِ،
الذَّبْحُ، وَلِبْسُ الثِّيَابِ، وَإِلْقَاءُ التُّفَثِ، وَالْحِلَاقُ. لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، يُفْعَلُ
قَبْلَ يَوْمِ النُّحْرِ.

١٨٢١٦- قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ
إِنَّمَا تُرْمَى ضُحَى يَوْمِ النُّحْرِ، وَتَمَامُ حَلِّهَا أَوَّلُ الْحِلِّ وَإِلْقَاءُ التُّفَثِ كُلِّهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
الْقَوْلُ فِيْمَنْ رَمَاهَا قَبْلَ الْفَجْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ فِي مَوْضِعِهِ، وَأَعْمَالُ يَوْمِ النُّحْرِ كُلِّهَا
جَائِزٌ فِيهَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ إِلَّا مَا نَذَكُرُ الْخِلَافَ فِيهِ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٦٠) باب الحلاق (*)

٨٥٦- مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحْلَقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ. يَارَسُولَ اللَّهِ. قَالَ:

(*) المسألة: ٤٥٥- قال الشافعية: إن الحلق أو التقصير ركن في الحج والعمرة؛ لأنه نسك على المشهور، ولأن الحلق أفضل من التقصير للذكر.

ورأى الجمهور أن الحلق أو التقصير نسك واجب، لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ (الحج: ٢٩) والتفت: حلق الشعر ولبس الثياب وما يتبع ذلك، لما روى أنس: "أن رسول الله ﷺ أتى منى، فأتى الجمرة فرماها، ثم أتى منزله بمنى ونحر ثم قال للحلاق: خذ، وأشار إلى جانبه الأيمن، ثم الأيسر، ثم جعل يعطيه الناس". رواه أحمد ومسلم وأبو داود. نيل الأوطار (٥: ٦٨).

وقال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ: "اللهم اغفر للمحلقين، قالوا: يارسول الله، وللمقصرين؟ قال: اللهم اغفر للمحلقين، قالوا: يارسول الله، وللمقصرين؟ قال: وللمقصرين". متفق عليه.

ولا حلق على المرأة بالاتفاق، وإنما عليها التقصير، فهو سنة المرأة لقوله ﷺ، في حديث رواه الدارقطني وأبو داود وعن ابن عباس: "ليس على النساء الحلق، إنما على النساء التقصير"، وتقصيرها بأن تأخذ من أطراف شعرها قدر أفغلة.

أما مقدار الواجب في الحلق فالأفضل حلق جميع الرأس بالاتفاق، لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ محلقين رؤوسكم ومقصرين ﴿الفتح: ٢٧﴾ فإن العرب تبدأ بالأهم والأفضل، ولحديث أبي هريرة المتقدم الذي جعل فيه التقصير في المرتبة الثالثة بعد الحلق.

وإن حلق ريع الرأس أجزاء مع الكراهة؛ لأن ريع الرأس يقوم مقام كله في القربات المتعلقة بالرأس كمسح ريع الرأس في الوضوء.

"اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ. يَارَسُولَ اللَّهِ. قَالَ:

= وأما تقدير التقصير؛ فقال الشافعية أقل إزالة شعر الرأس أو التقصير: ثلاث شعرات، لقوله تعالى: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ﴾ أي شعر رؤوسكم؛ لأن الرأس لا يحلق، والشعر جمع، وأقله ثلاث، بينما قال الحنفية يجب التقصير بما يزيد على قدر الأثملة من جميع الشعر، ويتيقن من استيفاء قدر الواجب، وقال المالكية والحنابلة: التقصير بقدر الأثملة أو أزيد أو أنقص بيسير، والأثملة: رأس الأصبع من المفصل الأعلى. والإزالة: إما حلقاً أو تقصيراً أو إحراقاً أو نتفاً، ومن لا شعر برأسه يستحب إمرار الموسي عليه وهذا عند الحنفية واجب.

أما ما يتعلق بزمان الحلق، ومكانه فقد قال الشافعية والحنابلة: يدخل وقت الرمي والذبح والحلق بنصف ليلة النحر، لكن السنة تقديم رمي، فنحر، فحلق، فطواف وإفاضة. وقال الحنفية: إن الحلق يختص بالزمان والمكان، فزمانه: أيام النحر، ومكانه الحرم، فلو أخر الحلق عن أيام النحر أو حلق خارج الحرم، يجب عليه دم؛ لأنه ﷺ حلق في أيام النحر في الحرم، فصار فعله بياناً لمطلق الكتاب، ويجب عليه بتأخير دم، لأن تأخير الواجب بمنزلة الترك في حق وجوب الجابر.

وقال المالكية: لو أخر الحلق ولو سهواً ببلده ولو قربت، فعليه دم. أما الأثر المترتب على الحلق أو التقصير فإن المحرم يصير حلالاً بعده، فيحل له كل شيء إلا النساء عند الحنفية، وقال الشافعية والحنابلة: يحل كل شيء بالرمي والحلق إلا عقدة النكاح، والوطء، والمباشرة فيما دون الفرج، لحديث: "إذا رميتم الجمرة، فقد حل لكم كل شيء إلا النساء" (رواه النسائي بسند جيد)، وقال المالكية يحل بالرمي والحلق كل شيء إلا النساء والصيد والطيب، ولا يحل شيء من هذه الأمور إلا بطواف الإفاضة.

أما إذا تأخر الحلق عن الزمان والمكان، فقد قال الشافعية والحنابلة وأبو يوسف: لا يجب الدم بتأخير الحلق عن أيام الرمي، وأوجب أبو حنيفة الدم، وأوجب المالكية إذا رجع إلى بلده جاهلاً أو ناسياً.

"والمُقَصِّرِينَ" (١).

١٨٢١٧- قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَمَا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ هَذَا فَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْقَوْلُ.

١٨٢١٨- وَهُوَ مَحْفُوظٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْمَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ (٢).

١٨٢١٩- رَوَى الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (٣٩٥:١) ومن حديث مالك أخرجه البخاري في الحج، ح (١٧٢٧)، باب الحلق والتقصير عند الإحلال (٥٦١:٣) من فتح الباري. ومسلم فيه ح (٣٠٨٧) من طبعتنا، ص (٧٥٥:٤) باب "تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير". ويرقم (٣١٧)، ص (٩٤٥:٢) من طبعة عبد الباقي، وأبو داود فيه، ح (١٩٧٩)، باب "الحلق والتقصير" (٢٠٢:٢). وأخرجه البخاري (الموضع السابق)، ومسلم ح (٣٠٨٦) من طبعتنا، ص (٧٥٥:٤) باب "تفضيل الحلق على التقصير". ويرقم (٣١٦) - (١٣٠١)، ص (٩٤٥:٢) من طبعة عبد الباقي. والترمذي في الحج، ح (٩١٣)، باب "ما جاء في الحلق والتقصير".

والنسائي في المناسك (في السنن الكبرى) على ما جاء في تحفة الأشراف (١٩٦:٦) أربعتهم من حديث الليث.

وأخرجه مسلم، ح (٣٠٨٨، ٣٠٨٩). وابن ماجه في المناسك، ح (٣٠٤٤)، باب "الحلق"

(١٠١٢:٢) من حديث عبيد الله العمري ثلاثتهم (يعني مالك، والليث، وعبيد الله

عن نافع، عن ابن عمر (رضي الله عنهما)، عن النبي ﷺ.

(٢) ستأتي أحاديثهم في الفقرات التالية.

يَسْتَغْفِرُ يَوْمَ الْحُدُوبَةِ لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا، وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً (١).

١٨٢٢- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ الزَّهِيرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَالْمَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ... فَذَكَرَ حَدِيثَهُمَا فِي الْحُدُوبَةِ، قَالَا: فَلَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكِتَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ قُومُوا فَانْحَرُوا وَأَحْلُوا"، فَوَاللَّهِ مَا قَامَ رَجُلٌ لَمَّا دَخَلَ قُلُوبَ النَّاسِ مِنَ الشَّرِّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ انْحَرُوا وَأَحْلُوا"، فَوَاللَّهِ مَا قَامَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّلَاثَةَ فَمَا قَامَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَ: "يَا أُمَّ سَلَمَةَ أَمَا تَرَيْنَ إِلَى النَّاسِ أَمْرَهُمْ بِالْأَمْرِ لَا يَفْعَلُونَهُ؟" فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَلْمُهُمْ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ دَخَلَهُمْ أَمْرٌ عَظِيمٌ مِمَّا رَأَوْكَ حَمَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ فِي الصُّلْحِ؛ فَاخْرُجْ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تُكَلِّمْ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ حَتَّى يَأْتِيَ هَدْيُكَ فَتَنْحَرَ وَتَحُلَّ؛ فَإِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْكَ فَعَلَتْ ذَلِكَ فَعَلُوا كَالَّذِي فَعَلْتَ. فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدَهَا فَلَمْ يَكَلِّمْ أَحَدًا حَتَّى أَتَى هَدْيُهُ، فَتَنْحَرَ وَحَلَّقَ، فَلَمَّا رَأَى النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ، قَامُوا؛ فَتَنْحَرَ مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، وَحَلَّقَ بَعْضُ وَاقَصَّرَ بَعْضُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ". فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ فَذَكَرَهَا ثَلَاثَةَ

(١) ذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣: ٢٦٢)، وقال: رواه أحمد، وأبو يعلى، وفيه: إبراهيم الأنصاري، جهله أبو حاتم، وبقيته رجاله رجال الصحيح.

وَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ: "وَلِلْمُقَصِّرِينَ" (١).

١٨٢٢١- وَهْ عَنْ يُونُسَ بْنِ بَكِيرٍ، عَنْ هِشَامِ الدِّسْتَوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، قَالَ: حَلَقَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ كُلُّهُمْ إِلَّا رَجُلَيْنِ قَصَرَا وَلَمْ يَحْلِقَا (٢).

١٨٢٢٢- وَهْ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَلَقَ رَجُلَانِ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَقَصَرَ آخَرُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "رَحِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ". قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالْمُقَصِّرِينَ. قَالَ: "رَحِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ". قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالْمُقَصِّرِينَ. قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ". قَالُوا: فَمَا بَالُ الْمُحْلِقِينَ ظَاهَرَتْ لَهُمْ بِالْتَرَحُّمِ؟ قَالَ "لَمْ يَشْكُوا" (٣).

١٨٢٢٣- رَوَاهُ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ جَمَاعَةٌ أَصْحَابِهِ، إِلَّا أَنَّ أَبَا إِبْرَاهِيمَ

(١) رواه الشافعي في أول كتاب الشروط مختصرا، وفي الحج، باب "مَنْ أَشْعَرَ وَقَلَّدَ بِذِي الْخُلَيْفَةِ" وفي باب "النَّحْرُ قَبْلَ الْحَلْقِ فِي الْحَصْرِ"، وفي المغازي، باب "غَزْوَةُ الْحُدَيْبِيَّةِ" وأخرجه أبو داود في الجهاد، رقم (٢٧٦٥)، باب "في صلح العدو" (٨٥:٣)، والنسائي في السير على ما جاء في تحفة الأشراف (٨: ٢٧٢، ٣٨٣)، وموضعه في سنن البيهقي الكبرى (٩: ١٤٤).

(٢) تقدم نظيره في (١٨٢١٩)، وكلاهما في مجمع الزوائد (٣: ٢٦٢) وكذا ورد في مجمع الزوائد: مرة عن إبراهيم، ومرة: عن أبي إبراهيم، وفي "التمهيد" (١٥: ٢٣٤) كلاهما عن أبي إبراهيم.

(٣) أخرجه ابن ماجه في الحج (٣٠٤٥) باب الحلق (٢: ١٠١٢) عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن يونس بن بكير، عن محمد بن إسحق، به، وهو في مسند أحمد (١: ٣٥٣)، والطحاوي (٢: ١٤٦) وقال البوصيري في "الزوائد" (٢: ١٨٥): "إسناده صحيح".

الأنصاريُّ هَذَا هُوَ الْأَشْهَلِيُّ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ.

١٨٢٢٤- وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي هِشَامُ الدِّسْتَوَانِيُّ (١)،

عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ رَأَى أَصْحَابَهُ حَلَقُوا رُءُوسَهُمْ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ إِلَّا عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَأَبَا
قَتَادَةَ فَاسْتَغْفَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا وَلِلْمُقَصِّرِينَ وَاحِدَةً (٢).

١٨٢٢٥- وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ بِالْأَسَانِيدِ فِي "الْتَمْهِيدِ" (٣).

١٨٢٢٦- وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَحْلِقْنَ وَأَنَّ سُنَّتَهُنَّ

التَّقْصِيرُ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ، حِينَ أَحْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمُنِعَ
مِنَ النَّهْوِضِ إِلَى الْبَيْتِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ أَحْكَامِ الْمُحْصَرِّ فِي مَوْضِعِهِ.

١٨٢٢٧- وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ، هَلِ الْحِلَاقُ نُسْكٌ يَجِبُ عَلَى الْحَاجِّ وَالْمُعْتَمِرِ،

أَمْ لَا؟ (٤).

١٨٢٢٨- فَقَالَ مَالِكٌ: الْحِلَاقُ نُسْكٌ يَجِبُ عَلَى الْحَاجِّ الَّتَمَّ لِحْجَهُ وَالْمُعْتَمِرِ

(١) فِي (ك): "الدِّسْتَوَانِيُّ"، وَهُوَ تَحْرِيفُ ظَاهِرٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٣: ٢٠، ٨٩)، وَالتَّيَالِسِيُّ (٢٢٢٤)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي

"شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ" (٢: ١٤٦) وَرِجَالَهُ ثِقَاتٌ، غَيْرُ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، فَهُوَ مَجْهُولٌ كَمَا

تَقَدَّمَ فِي (١٨٢١٩).

(٣) "الْتَمْهِيدُ" (١٥: ٢٣٥).

(٤) انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ (٤٥٥) أَوَّلَ هَذَا الْبَابِ.

١٠٨ - الاستدكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار / ج ١٣

لِعُمُرَتِهِ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ التَّقْصِيرِ، وَتَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ قَاتَهُ الْحُجُّ، أَوْ أَحْصَرَ بَعْدُوهُ أَوْ مَرَضَ.

١٨٢٢٩- وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ إِلَّا فِي الْمَحْصَرِ بَعْدُوهُ هَلْ هُوَ مِنَ النُّسْكِ أَمْ لَا؟ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ:

١٨٢٣٠- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْمَحْصَرُ لَيْسَ عَلَيْهِ تَقْصِيرٌ وَلَا حِلَاقٌ.

١٨٢٣١- وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يُقْصَرُ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٨٢٣٢- وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ عَلَيْهِ الْحِلَاقَ أَوْ التَّقْصِيرَ، لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ.

١٨٢٣٣- وَاخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ هَلِ الْحِلَاقُ مِنَ النُّسْكِ؟ أَوْ لَيْسَ مِنَ النُّسْكِ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ.

١٨٢٣٤- (أَحَدُهُمَا): الْحِلَاقُ مِنَ النُّسْكِ.

١٨٢٣٥- (وَالْآخَرُ): الْحِلَاقُ مِنَ الْإِحْلَالِ، لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْهُ بِالْإِحْرَامِ.

١٨٢٣٦- قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَنْ جَعَلَ الْحِلَاقَ نُسْكَاً أُوجِبَ عَلَى مَنْ تَرَكَهُ دَمًا.

١٨٢٣٧- وَاخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَنْ أَقَاضَ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّقَ:

١٨٢٣٨- فَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، قَالَ: وَمَنْ أَقَاضَ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّقَ،

فَلْيَحْلِقْ ثُمَّ لِيَفِضْ، فَإِنْ لَمْ يَفِضْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٨٢٣٩- قَالَ: وَقَدْ قَالَ: يَنْحَرُ وَيَحْلِقُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. قَالَ: وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ

إِلَيْنَا.

١٨٢٤٠- وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: يُعِيدُ الْإِقَاضَةَ.

٨٥٧- مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ^(١)، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ كَانَ

(١) هو عبد الرحمن بن القاسم بن محمد، ابن خليفة رسول الله ﷺ، أبي بكر الصديق، الإمام الثبوت الفقيه، أبو محمد القرشي، التميمي، البكري، المدني.

سمع أباه، وأسلم العمري، ومحمد بن جعفر بن الزبير، وطائفة سواهم. وما علمت له رواية عن أحد من الصحابة، وعداده في صغار التابعين.

حدث عنه شعبة، وسفيان الثوري، والأوزاعي، ومالك، وسفيان بن عيينة وآخرون. وكان إماماً، حجة، ورعاً، فقيه النفس، كبير الشأن.

روى البخاري في كتاب الحج، عن علي، عن ابن عيينة: حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، وكان أفضل أهل زمانه. فتح الباري (٣: ٤٦٦) وهو خال جعفر بن محمد الصادق.

مولده في خلافة معاوية، وأنا أتعجب، كيف لم يحمل عن جابر، وسهل بن سعد.

وقد طلبه الخليفة الفاسق، الوليد بن يزيد إلى الشام، في جماعة قُتلت في الطريق بحوران سنة (١٢٦).

ترجمته في: طبقات خليفة: ٢٦٨، التاريخ الصغير ٣٢١/١-٣٢٢، المرجح والتعديل

٢٧٨/٥، التمهيد (١٩: ٢٤٣) تهذيب الكمال ٨١٤، تذكرة الحفاظ ١/١٢٦، تاريخ

الإسلام ١٠٢/٥، سير أعلام النبلاء (٥: ٦)، تهذيب التهذيب ٢٥٤/٦، خلاصة تهذيب

الكمال ٢٣٣.

يَدْخُلُ مَكَّةَ لَيْلًا وَهُوَ مُعْتَمِرٌ. فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَيُؤَخِّرُ الْحِلَاقَ حَتَّى يُصْبِحَ.

قَالَ: وَلَكِنَّهُ لَا يَعُودُ إِلَى الْبَيْتِ، فَيَطُوفُ بِهِ حَتَّى يَحْلِقَ رَأْسَهُ.

قَالَ: وَرَبَّمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَأَوْتَرَ فِيهِ. وَلَا يَقْرُبُ الْبَيْتَ.

١٨٢٤١- قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَيْسَ عَلَيْهِ فِي تَأْخِيرِ الْحِلَاقِ حَرَجٌ إِذَا شَغَلَهُ عَنْهُ مَا يَمْنَعُهُ مِنْهُ، وَأُظِنُّ الْقَاسِمَ لَمْ يَجِدْ فِي اللَّيْلِ مَنْ يَحْلِقُهُ.

١٨٢٤٢- وَأَمَّا امْتِنَاعُهُ مِنَ الطَّوَافِ قَبْلَ الْحَلْقِ فَمِنْ أَجْلِ أَلَّا يَطُوفَ فِي عُمْرَتِهِ طَوَافَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. لِأَنَّهُ خِلَافُ السُّنَّةِ الْمُجْتَمِعِ عَلَيْهَا، فَإِذَا حَلَّ بِالْحِلَاقِ طَافَ تَطَوُّعًا مَا شَاءَ.

١٨٢٤٣- وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَرَبَّمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَأَوْتَرَ فِيهِ وَلَا يَقْرُبُ الْبَيْتَ)، فَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا تَدْعُوهُ نَفْسُهُ إِلَى الطَّوَافِ فَيَنْسَى، فَيَطُوفُ فِي مَوْضِعٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَطُوفَ فِيهِ مِنْ أَجْلِ الْحِلَاقِ الْمَانِعِ لَهُ ذَلِكَ، فَإِذَا حَلَقَ خَرَجَ مِنْ عُمْرَتِهِ كُلِّهَا فَصَنَعَ مَا شَاءَ مِنْ طَوَافٍ كُلِّهِ.

١٨٢٤٤- وَهَذَا يَدُلُّكَ أَنَّ حِلَاقَ الرَّأْسِ يَعْدُ مِنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ، وَالْمُعْتَمِرِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ.

١٨٢٤٥- وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ: التَّفْتُ حِلَاقُ الشَّعْرِ، وَلُبْسُ الثِّيَابِ، وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ. فَهُوَ كَمَا قَالَ، ذَلِكَ لَا خِلَافَ فِيهِ.

١٨٢٤٦- سُنِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ الْحِلَاقَ بِمَنَى فِي الْحَجِّ. هَلْ لَهُ رُخْصَةٌ فِي أَنْ يَحْلِقَ بِمَكَّةَ؟ قَالَ: ذَلِكَ وَاسِعٌ. وَالْحِلَاقُ بِمَنَى أَحَبُّ إِلَيَّ.

١٨٢٤٧- قَالَ أَبُو عُمَرَ: إِنَّمَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ لِيَكُونَ حَلْقُ رَأْسِهِ فِي حَجَّةٍ حَيْثُ يَنْحَرُ هَدْيُهُ فِي حَجَّةٍ، وَذَلِكَ بِمَنَى هُوَ مَنْحَرُ الْحَاجِّ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَأَجَازَةُ بِمَكَّةَ كَمَا يَجُوزُ النَّحْرُ بِمَكَّةَ لَمْ يَنْحَرْ هُنَا لِأَنَّ الْهَدْيَ إِذَا لَمْ يَبْلُغْ مَكَّةَ فَقَدْ بَلَغَ مَحَلَّهُ.

١٨٢٤٨- قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا. أَنْ أَحَدًا لَا يَحْلِقُ رَأْسَهُ، وَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ، حَتَّى يَنْحَرَّ هَدْيًا. إِنْ كَانَ مَعَهُ. وَلَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ، حَتَّى يَحِلَّ بِمَنَى يَوْمَ النَّحْرِ. وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (البقرة: ١٩٦).

١٨٢٤٩- قَالَ أَبُو عُمَرَ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيمَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَّ أَوْ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ^(١).

١٨٢٥٠- فَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَإِنْ حَلَقَ قَبْلَ

أَنْ يَنْحَرَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٨٢٥١ - وَيَه قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ.

١٨٢٥٢ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ أَوْ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٨٢٥٣ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيُّ: إِنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ أَوْ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَإِنْ كَانَ قَارِنًا فَعَلَيْهِ دَمَانِ.

١٨٢٥٤ - وَقَالَ زُفَرٌ: إِنْ كَانَ قَارِنًا فَعَلَيْهِ ثَلَاثَةُ دِمَاءٍ: دَمٌ لِلْقَرَانِ، وَدَمَانِ لِلْحِلَاقِ قَبْلَ النَّحْرِ.

١٨٢٥٥ - وَسَنَدُكَرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِأَتَمِّ ذِكْرٍ مِنْ هَاهُنَا عِنْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيْسَى بْنِ طَلْحَةَ فِي بَابِ جَامِعِ الْحَجِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (عز وجل).

(٦١) باب التقصير (١)

٨٥٨- مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ مِنْ رَمَضَانَ، وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ، لَمْ يَأْخُذْ مِنْ رَأْسِهِ وَلَا مِنْ لِحْيَتِهِ شَيْئاً، حَتَّى يَحُجَّ (٢).

١٨٢٥٧- قَالَ أَبُو عُمَرَ: إِنَّمَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، لِأَنَّهُ كَانَ يَتَمَتَّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَيُهْدِي، وَمَنْ أُهْدَى، أَوْ ضَحَّى لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ. شَيْئاً حَتَّى يَضْحَى عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِحَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ أَكِيمَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "مَنْ رَأَى مِنْكُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَرَادَ أَنْ يَضْحَى فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ" (٣).

١٨٢٥٨- وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا الْحَدِيثِ: الْأَوْزَاعِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ ابْنُ رَاهَوِيَةَ، وَطَائِفَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ فِي هَذَا الْكِتَابِ لِأَنَّا أَوْضَحْنَا الْقَوْلَ فِيهِمْ فِي بَابٍ "مَا لَا يُوجِبُ الْإِحْرَامَ مِنَ تَقْلِيدِ الْهَدْيِ" (٤).

١٨٢٥٩- وَكَانَ مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا

(١) انظر المسألة السابقة (٤٥٥) أول الباب السابق.

(٢) الموطأ: ٣٩٦، والأُم (٧: ٢٥٣).

(٣) تقدم في (١٥٩٣١).

(٤) هو الباب رقم (١٥) من كتاب الحج، وانظر توضيح ابن عبد البر في الفقرات

(١٥٩٣١) - (١٥٩٦٥) في المجلد الحادي عشر.

الحديث وَقَدْ بَيَّنَّا وَجْهَ أَقْوَالِهِمْ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ.

١٨٢٦٠ - وَهَذَاكَ بَيَّنَّا مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا.

٨٥٩ - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ، إِذَا حَلَقَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، أَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ وَشَارِبِهِ (١).

١٨٢٦١ - وَهَذَا مَعْنَاهُ لَمَّا كَانَ حَرَامًا عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ لِحْيَتِهِ وَشَارِبِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ رَأَى أَنْ يَنْسُكَ بِذَلِكَ عِنْدَ إِحْلَالِهِ.

٨٦٠ - مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ فَقَالَ: إِنِّي أَقْضْتُ وَأَقْضَيْتُ مَعِيَ بِأَهْلِي. ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى شَعْبٍ. فَذَهَبْتُ لِأَدْتُوَ مِنْ أَهْلِي، فَقَالَتْ: إِنِّي لَمْ أَقْصِرْ مِنْ شَعْرِي بَعْدُ. فَأَخَذْتُ مِنْ شَعْرِهَا بِأَسْنَانِي. ثُمَّ وَقَعْتُ بِهَا. فَضَحِكَ الْقَاسِمُ وَقَالَ: مُرْهَا فَلْتَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهَا بِالْجَلَمَيْنِ (٢).

١٨٢٦٢ - قَالَ مَالِكٌ: أَسْتَحِبُّ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يُهْرَقَ دَمًا. وَذَلِكَ أَنَّ

(١) الموطأ: ٣٩٦، والأم (٧: ٢٥٣)، والمجموع (٨: ١٥٦، ١٦٤)، والمغني (٣: ٤٣٧).

(٢) الموطأ: ٣٩٧، ومعرفة السنن والآثار (٧: ١٩٠، ١٩٤)، والمجموع (٨: ١٦٤)، (والجلمين):

عَبَدَ اللَّهُ بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكِهِ شَيْئًا فَلْيَهْرِقْ دَمًا^(١).

١٨٢٦٣- قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا الْحَدِيثُ بَيِّنٌ مَا فِيهِ مَدْخَلٌ لِلْقَوْلِ إِلَّا أَنْ مِنْ السَّنَةِ إِذَا رَمَى الْجِمْرَةَ إِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ أَنْ يَحْلِقَ وَيَنْحَرَ ثُمَّ يَفِيضَ، وَعَمَلُ يَوْمِ النَّحْرِ الْحَلْقُ وَالرَّمْيُ لِلِإِقَاضَةِ قَدْ أَجَازَ فِيهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ طَافَ لِلِإِقَاضَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ النِّسَاءُ، فَلَمْ يَأْتِ الرَّجُلُ حَرَامًا فِي فِعْلِهِ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ أَسَاءَ إِذْ وَطِئَ قَبْلَ الْحَلْقِ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَحْلِقَ كَمَا قَالَ لَهُ الْقَاسِمُ لَا غَيْرُ.

١٨٢٦٤- وَاسْتَحَبَّ لَهُ مَالِكُ الدَّمَّ مَعَ ذَلِكَ ذَكَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَرَهُ عَلَيْهِ الْقَاسِمُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ " افْعَلْ وَلَا حَرَجَ"^(٢) - يَعْنِي فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِيمَا يَعْمَلُ يَوْمَ النَّحْرِ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ.

١٨٢٦٥- رَوَى الْقَاسِمُ أَنَّ التَّقْصِيرَ بِالْأَسْنَانِ لَهُ هَذَا الشَّانُ، وَأَجْمَعُوا أَنَّ سُنَّةَ الْمَرْأَةِ: التَّقْصِيرُ، لَا الْحَلْقُ.

١٨٢٦٦- وَقَدْ رَوَى الْحَسَنُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: " لَا تَحْلِقِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا.

١٨٢٦٧- وَقَالَ الْحَسَنُ: حَلَقُ رَأْسِهَا مِثْلُهُ، فَرَأَى الْقَاسِمُ الْأَخْذَ بِالْجَلَمَيْنِ

(١) الموطأ: ٣٩٧، ومعرفة السنن والآثار (٧: ١٩٢، ١).

(٢) الحديث بتمامه في موطأ مالك: ٤٢١ من حديث عبد الله بن عمرو، وسيأتي في باب "جامع الحج" إن شاء الله تعالى.

لِلْمُقَصِّرِ لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ بِالتَّقْصِيرِ، كَمَا أَنَّ الْمَعْرُوفَ بِالْحَجِّ : الْحِلَاقُ بِالْمُوسِيَّ فِي الْحَجِّ.

١٨٢٦٨- وَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: الْحَلَقُ بِالْمُوسِيَّ فِي غَيْرِ الْحَجِّ مِثْلُهُ.

١٨٢٦٩- وَقَالَ غَيْرُهُ: لَمَّا كَانَ الْحَلَقُ بِالْمُوسِيَّ نُسْكَاً فِي الْحَجِّ كَانَ فِي غَيْرِ الْحَجِّ حَسَنًا.

١٨٢٧٠- وَفِي أَخْذِ ابْنِ عُمرَ مِنْ آخِرِ لَحِيَّتِهِ فِي الْحَجِّ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْأَخْذِ مِنَ اللَّحْيَةِ فِي غَيْرِ الْحَجِّ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ غَيْرُ جَائِزٍ مَا جَازَ فِي الْحَجِّ لِأَنَّهُمْ أَمَرُوا أَنْ يَحْلُقُوا أَوْ يُقْصِرُوا إِذَا حَلُّوا مَحَلَّ حَجِّهِمْ مَا نَهَوْا عَنْهُ فِي حَجِّهِمْ.

١٨٢٧١- وَابْنُ عُمرَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : " اعْفُوا اللَّحَا " (١)، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَعْنَى مَا رَوَى. فَكَانَ الْمَعْنَى عِنْدَهُ وَعِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ: الْأَخْذُ مِنَ اللَّحْيَةِ مَا تَطَايَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٨٢٧٢- وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ لَحْيَتِهِ مَا يَلِي وَجْهَهُ (٢).

١٨٢٧٣- وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنْ عَوَاضِلِ لِحَاهِمِ.

(١) يَأْتِي فِي أَوَّلِ كِتَابِ الشَّعْرِ، وَهُوَ الْكِتَابُ رَقْمَ (٥١).

(٢) مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٨: ٣٧٤).

١٨٢٧٤- وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ يَأْخُذُ مِنْ عَارِضٍ لِحَيْتِهِ.

١٨٢٧٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ اللَّحْيَةِ مَا فَضَلَ عَنْ

الْقَبْضَةِ.

١٨٢٧٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلُ ذَلِكَ.

١٨٢٧٧- وَعَنْ الْحَسَنِ مِثْلَهُ.

١٨٢٧٨- وَقَالَ قَتَادَةُ: مَا كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنْ طَوْلِهَا إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ،

كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنَ الْعَارِضِينَ.

١٨٢٧٩- كُلُّ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ بِالْأَسَانِيدِ^(١).

١٨٢٨٠- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَاسِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحُسَيْنِيُّ،

قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ

أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ قَبَضَ عَلَى لِحْيَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ

قَالَ لِلْحَجَّامِ: خُذْ مَا تَحْتَ الْقَبْضَةِ^(٢).

٨٦١- مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ لَقِيَ رَجُلًا مِنْ

أَهْلِهِ يُقَالُ لَهُ الْمُجَبَّرُ. قَدْ أَفَاضَ وَلَمْ يَحْلُقْ وَلَمْ يَقْصُرْ. جَهْلَ ذَلِكَ. فَأَمَرَهُ

(١) المصنف (٨: ٣٧٤-٣٧٥).

(٢) آثار أبي يوسف (١٠٤٠)، وشرح السنة (١٢: ١٠٨)، والمجموع (١: ٣٤٩).

عَبَدَ اللَّهَ أَنْ يَرْجِعَ، فَيَحْلِقَ أَوْ يَقْصُرَ، ثُمَّ يَرْجِعَ إِلَى الْبَيْتِ فَيُفِيضُ^(١).

١٨٢٨١- قَالَ أَبُو عُمَرَ: الْقَوْلُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ قَبْلَهُ يَعْنِي عَنِ الْقَوْلِ

فِيهِ.

٨٦٢- مَالِكُ: أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْرِمَ، دَعَا بِالْجَلَمِينَ فَقَصَّ شَارِبَهُ. وَأَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ. قَبْلَ أَنْ يَرْكَبَ. وَقَبْلَ أَنْ يَهْلُ مُحْرَمًا^(٢).

١٨٢٨٢- قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الشَّعْرَ يَطُولُ وَيَسْمَحُ وَيَثْقُلُ فَتَاهَبَ لِذَلِكَ، وَقَدْ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي الطَّيْبِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ مَا يَدْفَعُ عَنْهُمْ رِيحَ عَرَقِ أَبْدَانِهِمْ. هَذَا وَاضِحٌ وَالْقَوْلُ فِيهِ تَكْلَفٌ لَوْضُوحِهِ.

١٨٢٨٣- وَفِيهِ أَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ مِنْ لِحْيَتِهِ وَذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ كَمَا قَالَ مَالِكُ: يُؤْخَذُ مَا تَطَايَرَ مِنْهَا وَطَالَ وَقُبُحٌ.

١٨٢٨٤- وَسَيَأْتِي الْقَوْلُ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ (عليه السلام): "أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحَا". فِي مَوْضِعِهِ مِنْ كِتَابِ الْجَامِعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٦٢) باب التلبيد (١)

٨٦٣ - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ ضَفَرَ رَأْسَهُ فَلْيَحْلِقْ. وَلَا تَشَبَّهُوا بِالتَّلْبِيدِ (٢).

١٨٢٨٥ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ رَوِيَ مِثْلُ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ حَسَنٍ وَيُرَوَّى فِي هَذَا الْحَدِيثِ: "تَشَبَّهُوا وَتَشَبَّهُوا بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِهَا" وَهُوَ الصَّحِيحُ بِمَعْنَى تَشَبَّهُ.

١٨٢٨٦ - وَمَنْ رَوَى (تَشَبَّهُوا) أَرَادَ لَا تَشَبَّهُوا عَلَيْهَا فَتَفْعَلُوا أَفْعَالًا تُشَبِّهُ التَّلْبِيدَ الَّذِي مِنْ سُنَّةِ فَاعِلِهِ أَنْ يَحْلِقَ.

٨٦٤ - مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ عَقَصَ رَأْسَهُ، أَوْ ضَفَرَ أَوْ لَبَّدَ. فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَلَقُ (٣).

١٨٢٨٧ - رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: مَنْ عَقَدَ أَوْ لَبَّدَ أَوْ

(١) التلبيد: هو أن يجعل المحرم في رأسه صمغاً أو غيره ليتلبد شعره، أي: يلتصق ببعضه ببعض، فلا يتخلله الغبار، ولا يصيبه الشعث، ولا القمل، وإنما يلبد الشعر من طول مكثه.

(٢) الموطأ: ٣٩٨.

(٣) الموطأ: ٣٩٨.

ضَفَرُ أَوْ عَقَصَ، فَلْيَحْلُقْ^(١).

١٨٢٨٨- وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَوَاهُ.

١٨٢٨٩- وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ مَنْ ضَفَرَ رَأْسَهُ أَوْ عَقَصَ أَوْ لَبَّدَ فَهُوَ مَا نَوَى.

١٨٢٩٠- قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ عَقَصَ رَأْسَهُ أَوْ ضَفَرَ أَوْ لَبَّدَ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحِلَاقُ.

١٩٢٩١- وَسُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فَلْيَحْلُقْ.

١٨٢٩٢- وَيَهِي قَالَ مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١٨٢٩٣- قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: (هُوَ مَا نَوَاهُ)، يُرِيدُ مَنْ حَلَقَ أَوْ قَصَرَ فِي حِينِ عَقَصِهِ أَوْ ضَفَرِهِ أَوْ تَلْبِيدِهِ. وَقَدْ قَالَتْ بِهِ فِرْقَةٌ.

١٨٢٩٤- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ: إِنْ قَصَرَ الْمَلْبِدَ لِرَأْسِهِ بِالْمَقْرَاضِ، أَوْ بِالْمَقْصِ أَجْزَاهُ.

١٨٢٩٥- قَالَ أَبُو عُمَرَ: التَّلْبِيدُ سَنَةُ الْحَلْقِ وَذَلِكَ أَنَّهُ مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ بِالخَطْمِيِّ وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا يَنْعُ وَصُولُ التُّرَابِ إِلَى أَصُولِ الشَّعْرِ وَقَايَةُ لِنَفْسِهِ.

١٨٢٩٦- وَالَّذِي عَلَيْهِ {الْعُلَمَاءُ} أَنْ لَا تَقْصِرَ دُونَ الْحَلَاقِ مَعَ أَنَّهُ سُنَّتُهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "لَبَدْتُ رَأْسِي"^(١)، ثُمَّ حَلَقَ ﷺ وَلَمْ يَقْصِرْ فِي حَجَّتِهِ.

١٨٢٩٧- وَمَعْنَى التَّلْبِيدِ أَنْ يَجْعَلَ الصَّمْعَ فِي الْغَسُولِ، ثُمَّ يُلْطَخُ بِهِ رَأْسُهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، لِيَمْنَعَهُ ذَلِكَ مِنَ الشُّعْثِ، وَلَمَا ذَكَّرْنَا.

١٨٢٩٨- وَالْعَقْصُ: أَنْ يَجْمَعَ شَعْرُهُ فِي قَفَاهُ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ إِلَّا فِي قَلِيلِ الشُّعْرِ.

١٨٢٩٩- فَرَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فَيَمَنُ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْحَلَاقَ عَلَيْهِ وَاجِبٌ.

١٨٣٠٠- وَهَذَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَجُوبٌ بِسَنَةِ.

١٨٣٠١- وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (لَا تَشْبِهُوا بِالتَّلْبِيدِ) أَيِ لَا تَفْعَلُوا أَفْعَالًا حُكْمُهَا حُكْمُ التَّلْبِيدِ مِنَ الْعَقْصِ وَالضَّفْرِ وَنَحْوِهِ، ثُمَّ تَقْصُرُونَ وَلَا تَحْلُقُونَ، وَتَقُولُونَ لَمْ نَلْبِدْ.

١٨٣٠٢- يَقُولُ: فَمَنْ عَقَصَ أَوْ ضَفَرَ فَهُوَ مُلْبَدٌ وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمَلْبَدِ مِنَ الْحَلَاقِ.

(٦٣) باب الصلاة في البيت وقصر الصلاة

وتعجيل الخطبة بعرفة (*)

٨٦٥- مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ، هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَبِلَالٌ بْنُ رَبَاحٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجَبِيُّ فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ وَمَكَثَ فِيهَا.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَسَأَلْتُ بِلَالَ بْنَ حَرَجٍ، مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ، وَعَمُودَيْنِ عَنْ يَسَارِهِ، وَثَلَاثَةَ أَعْمَدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمَدَةٍ. ثُمَّ صَلَّى (١).

(*) المسألة ٤٥٦- اختلف العلماء في الصلاة في الكعبة إذا صلى متوجها إلى جدار منها أو إلى الباب وهو قول مالك، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والجمهور: تصح فيها صلاة النفل وصلاة الفرض، بينما قال مالك: تصح فيها صلاة النفل المطلق، ولا يصح الفرض ولا الوتر ولا ركعتا الفجر ولا ركعتا الطواف.

ودليل الجمهور حديث بلال، وإذا صحت النافلة صحت الفريضة، لأنهما في الموضع سواء في الاستقبال في حالة النزول، وإنما يختلفان في الاستقبال في حالة السير في السفر. (١) رواه مالك في كتاب الحج، رقم (١٩٣)، باب "الصلاة في البيت وقصر الصلاة" (٣٩٨:١)، ومن طريق مالك أخرجه البخاري في الحج، الحديث (١٥٩٩)، باب "الصلاة في الكعبة" فتح الباري (٤٦٧:٣)، ورواه مسلم في الحج، رقم (٣١٧٢) من طبعتنا ص (٨٢٠:٤)، باب "استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلاة فيها والدعاء في نواحيها كلها"، وبرقم: (٣٨٨-١٣٩)، ص (٩٦٦:٢) من طبعة عبد الباقي ورواه أبو داود في الحج (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥)، باب في دخول الكعبة" (٢١٤:٢) والنسائي في المناسك (٢١٦:٥-٢١٧) باب "دخول البيت"، و(٢١٧:٥-٢١٨)، باب "موضع الصلاة في البيت"، وابن ماجه في المناسك (٣٠٦:٣)، باب "دخول مكة" (٢١٨:٢)، وموضعه في كتاب "الأم" للشافعي (٢٠٣:٧)، باب "دخول مكة" (١٠٨:٢)، وموضعه في كتاب "الأم" للشافعي (٢٠٢:٧)، باب "الصلاة في الكعبة" وفي "دلائل النبوة" للبيهقي (٧٤:٥).

٢٠- كتاب الحج (٦٣) باب الصلاة في البيت وقصر الصلاة وتعجيل الخطبة بعرفة - ١٢٣

١٨٣.٣- هَكَذَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَمَاعَةٌ مِنْ رُوَاةِ مَالِكٍ فِي "الْمَوْطَأِ"،
انْتَهَوْا فِيهِ إِلَى قَوْلِهِ: "ثُمَّ صَلَّى".

١٨٣.٤- وَزَادَ فِيهِ ابْنُ الْقَاسِمِ: "وَجَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ".

١٨٣.٥- وَلَمْ يَقُولُوا نَحْوَ ذَلِكَ.

١٨٣.٦- وَقَدْ ذَكَرْنَا اخْتِلَافَ أَلْفَاظِ أَصْحَابِ نَافِعٍ فِي "التَّمْهِيدِ" أَيْضًا
بِالْأَسَانِيدِ.

١٨٣.٧- وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ رِوَايَةُ الصَّاحِبِ عَنِ الصَّاحِبِ.

١٨٣.٨- وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ الْكَعْبَةَ، فَسَبَّحَ وَكَبَّرَ فِي نَوَاحِيهَا، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهَا، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى
خَلْفَ الْمَقَامِ قَبْلَ الْكَعْبَةِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: "هَذِهِ الْقِبْلَةُ" (١).

١٨٣.٩- وَرَوَى مُجَاهِدٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ بِلَالٍ، أَنَّهُ قَالَ لَهُ: "أَصَلَّى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: أَيْنَ صَلَّى؟ قَالَ: بَيْنَ
الْأَسْطُوَانَيْنِ، رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي وَجْهِ الْقِبْلَةِ" (٢).

١٨٣١٠- هَكَذَا حَدِيثُ سَيْفِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

(١) أخرجه مسلم في الحج، ح (٣١٧٩) من طبعتنا، باب "استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره..."، والنسائي في المناسك (٥: ٢٢٠)، باب "موضع الصلاة من الكعبة".

(٢) أخرجه البخاري في الصلاة باب: قوله تعالى ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ عن =

١٨٣١١- وَرَوَى يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ، قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: كَيْفَ صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ دَخَلَ الْكَعْبَةَ؟ قَالَ: صَلَّى رُكْعَتَيْنِ^(١).

١٨٣١٢- قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَهُمَا حَدِيثَانِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أُسَانِيدَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَغَيْرَهَا فِي "التَّمْهِيدِ"^(٢).

١٨٣١٣- وَفِيهَا مَا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ صَلَّى فِي حَدِيثِ بِلَالٍ مَعْنَاهُ أَنَّهُ دَعَا.

١٨٣١٤- وَرَوَايَةُ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ بِلَالٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ رُكْعَتَيْنِ أُولَى مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُصَلِّ فِيهَا، لِأَنَّهُ مِنْ نَفْيِ شَيْئًا وَأُثْبِتَهُ غَيْرُهُ لَمْ يَعِدْ شَاهِدًا، وَإِنَّمَا الشَّاهِدُ الْمُثْبِتُ لَا النَّافِي.

١٨٣١٥- وَهَذَا أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ فِي الشَّهَادَاتِ إِذَا تَعَارَضَتْ مِثْلُ هَذَا.

= مسدد، عن يحيى بن سعيد، وفي باب "ما جاء في التطوع مثنى مثنى" عن أبي نعيم - كلاهما عن سيف بن سليمان، عن مجاهد، به.

(١) أخرجه أبو داود في المناسك (٢٦٠-٢٦١) باب " دخول الكعبة " (٢١٣:٢).

(٢) (١٥: ٣١٧-٣١٨).

٢٠- كتاب الحج (٦٣) باب الصلاة في البيت وقصر الصلاة وتعجيل الخطبة بعرفة - ١٢٥

١٨٣١٦- وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ، الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ^(١).

١٨٣١٧- فَقَالَ مَالِكٌ: لَا يُصَلِّي فِيهَا الْفَرَضُ، وَلَا الْوُتْرُ، وَلَا رُكْعَتِي الْفَجْرِ، وَلَا رُكْعَتِي الطُّوْفِ، وَيُصَلِّي فِيهَا التَّطَوُّعُ.

١٨٣١٨- وَقَدْ ذَكَرْنَا اخْتِلَافَ قَوْلِهِ وَقَوْلِ أَصْحَابِهِ- فِيمَنْ صَلَّى فِيهَا أَوْ عَلَى ظَهْرِهَا الْفَرِيضَةَ فِي كِتَابِ اخْتِلَافِهِمْ وَالْأَشْهُرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يُعِيدُونَ فِي الْوَقْتِ.

١٨٣١٩- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالْثَوْرِيُّ: يُصَلِّي فِي الْكَعْبَةِ الْفَرِيضَةَ، وَالنَّافِلَةَ.

١٨٣٢٠- قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ صَلَّى فِي جَوْفِهَا مُسْتَقْبِلًا حَائِطًا مِنْ حَيْطَانِهَا فَصَلَاتُهُ جَائِزَةٌ، أَوْ صَلَّى عِنْدَ الْبَابِ وَالْبَابُ مَفْتُوحٌ فَصَلَاتُهُ جَائِزَةٌ، أَوْ صَلَّى عِنْدَ الْبَابِ وَالْبَابُ مَفْتُوحٌ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقْبِلْ شَيْئًا مِنْهَا^(٢).

١٨٣٢١- قَالَ: وَمَنْ صَلَّى عَلَى ظَهْرِهَا فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقْبِلْ شَيْئًا مِنْهَا.

١٨٣٢٢- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: مَنْ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ الْكَعْبَةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٨٣٢٣- وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الظَّاهِرِ فِيمَنْ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ:

(١) انظر المسألة (٤٥٦) أول هذا الباب.

(٢) "الأم" (٢: ٧).

صَلَاتُهُ جَائِزَةٌ، لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَقْبَلَ بَعْضَهَا.

١٨٣٢٤- وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا صَلَاةَ لَهُ نَافِلَةً وَلَا فَرِيضَةً لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَدْبَرَ بَعْضَهَا، وَقَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ حِينَ أَمَرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَهَا.

١٨٣٢٥- وَاحْتِجَّ قَائِلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يُصَلُّوا إِلَى الْكَعْبَةِ وَلَمْ يُؤْمَرُوا أَنْ يُصَلُّوا فِيهَا.

١٨٣٢٦- وَقَدْ أَوْضَحْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي "التَّمْهِيدِ" ^(١) إِنَّ شَاءَ اللَّهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) قال المصنف في "التمهيد" (٣٢١-٣١٩:١٥):

لا يصح في هذه المسألة إلا أحد قولين: إما أن يكون من صلى في الكعبة صلاته تامة- فريضة كانت أو نافلة، لأنه قد استقبل بعضها وليس عليه إلا ذلك؛ أو تكون صلاته فاسدة فريضة كانت أو نافلة؛ من أجل أنه لم يحصل له استقبال بعضها إذا صلى داخلها إلا باستدبار بعضها، ولا يجوز ذلك عند من ذهب إلى أن الأمر بالشيء نهى عن جميع أضداده في كل باب؛ والصواب من القول في هذا الباب -عندي- قول من أجاز الصلاة كلها في الكعبة إذا استقبل شيئاً منها، لأنه قد فعل ما أمر به، ولم يأت ما نهى عنه؛ لأن استدبارها هنا ليس بضد استقبالها، لأنه ثابت معه في بعضها، والضد لا يثبت مع ضده؛ ومعلوم أن المأمور باستقبال الكعبة لم يؤمر باستقبال جميعها. وإنما توجه الخطاب إليه باستقبال بعضها؛ والمصلي في جوفها قد استقبل جهة منها وقطعة وناحية، فهو مستقبل لها بذلك؛ وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه صلى فيها ركعتين، وهو المبين عن الله مراده، وكل موضع يجوز فيه صلاة النافلة، جازت =

= فيه صلاة الفريضة قياسا ونظرا، إلا أن يمنع من ذلك ما يجب التسليم له: على أنه لا يجب لأحد أن يعتمد صلاة الفريضة فيها، ولو صلى فيها ركعتين نافلة، لم يكن بذلك بأس؛ فإن صلى أحد فيها فريضة، فلا حرج ولا إعادة؛ فإن قيل إن النافلة قد تجوز على الدابة للمسافر إلى غير القبلة، ولا تجوز كذلك الفريضة؛ فلم قيست النافلة على الفريضة؟ قيل له ذلك موضع خصوص بالنسبة لضرورة السفر، كما تجوز صلاة الفريضة للخائف المطلوب -راكبا مستقبل القبلة وغير مستقبلها لضرورة الخوف؛ وليس ذلك بمبيح له الصلاة المفروضة على الدابة في حال الأمن من غير ضرورة، ولا بمبيح ذلك له ترك استقبال القبلة من غير ضرورة؛ وكذلك الصلاة على الدابة للمتطوع المسافر ليس ذلك بمبيح له الصلاة النافلة ولا الفريضة على الأرض إلى غير القبلة في الحضر؛ لأنها في السفر حال ضرورة، خصت بالسنة والإجماع؛ وأما غير ذلك مما تنازع فيه العلماء من هذا الباب، فالواجب أن لا يفرق فيه بين صلاة النافلة والفريضة، كما أنها لا تفترق في الطهارة، واستقبال القبلة وقراءة القرآن، والسهو، وسائر الأحكام، وبالله التوفيق.

ثم استشهد بحديث أخرجه أبو داود، عن عائشة، أنها قالت: كنت أحب أن أدخل البيت وأصلي فيه، فأخذ رسول الله ﷺ بيدي فأدخلني في الحجر، فقال: صل في الحجر إذا أردت دخول البيت، فإنما هو قطعة من البيت؛ فإن قومك اقتصروا حين بنوا الكعبة فأخرجوه من البيت.

ثم قال: لو ملت إلى قول أسامة وابن عباس -أن رسول الله ﷺ حين دخل الكعبة دعا فيها ولم يصل، لم أجز فيها نافلة ولا فريضة من جهة استدبار بعضها، ولكن القول بالزيادة المفسرة لمعنى الصلاة أولى؛ ورواية من أثبت أولى من رواية من نفى -والله أعلم، وبه التوفيق لا شريك له.

(٦٣م) (١) باب تعجيل الصلاة بعرفة وتعجيل الوقوف بها (*)

٨٦٦- مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ إِلَى الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ (٢). أَنْ لَا تُخَالَفَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْحَجِّ (٣). قَالَ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ. جَاءَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ، وَأَنَا مَعَهُ (٤). فَصَاحَ بِهِ عِنْدَ سُرَادِقِهِ: أَيْنَ هَذَا؟ فَخَرَجَ عَلَيْهِ الْحَجَّاجُ. وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مَعْصَرَةٌ (٥). فَقَالَ مَالِكٌ؟ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ: الرُّوَّاحُ. إِنْ كُنْتُ

(١) لم يبيوه في الموطأ، وجعل حديث الباب في الباب قبله، وقد آثرت أن أعطيه رقما مكرراً ليظلّ ترقيم الأبواب بعده منسجماً مع ترقيم الأبواب في "الموطأ".

(*) المسألة ٤٥٧- خطبة يوم عرفة خطبتان خفيفتان قبل الصلاة اتفاقاً، يجلس بينهما الخطيب كما في الجمعة، يعلمهم في الأولى المناسك من موضع الوقوف بعرفة ووقته والدفع من عرفات ومببتهم في المزدلفة، وأخذ الحصا لرمي الجمار، ويحثهم على إكثار الذكر والدعاء بالموقف، كل ذلك ورد في حديث جابر في صفة حجة النبي ﷺ.

قال الشافعية والمالكية: يبدأ المؤذن والإمام يخطب أو بعد فراغه من الخطبة، ويفزع من الخطبة الثانية مع فراغ المؤذن، وقال الحنابلة يأمر الإمام بالأذان بعد الخطبة.

ثم يصلي الإمام بالناس الظهر والعصر قصراً وجمع تقديم، اتباعاً للسنة، وذلك بأذان واحد وإقامتين وقراءة سرية. دون أن يصلي بينهما شيئاً من السنن، ولا بعد أداء العصر في وقت الظهر عند الحنفية.

ويسن تعجيل الوقوف عقب الصلاتين.

(٢) وكان والياً لمكة حينئذ لعبد الملك، وأميراً على الحج.

(٣) أمر الحج: أحكام الحج.

(٤) وقع في رواية عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري: "فركب هو وسالم وأنا معهما".

(٥) مصبوعة بالعصر.

تُرِيدُ السُّنَّةُ. فَقَالَ: أَهَذِهِ السَّاعَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَفِيضَ عَلَيَّ مَاءً، ثُمَّ أَخْرُجْ. فَنَزَلَ عَبْدُ اللَّهِ. حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ. فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي. فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السُّنَّةَ الْيَوْمَ، فَأَقْصِرِ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الصَّلَاةَ. قَالَ فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. كَيْمَا يَسْمَعَ ذَلِكَ مِنْهُ. فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: صَدَقَ سَالِمٌ^(١).

١٨٣٢٧- قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا الْحَدِيثُ يَخْرُجُ مِنَ الْمُسْنَدِ، لِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لِلْحَجَّاجِ^(٢): الرُّوَا حُ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ^(٣).

(١) الموطأ: ٣٩٩، وأخرجه البخاري في الحج (١٦٦٠) باب "التهجير بالرواح يوم عرفة"، فتح الباري (٥١١:٣)، عن عبد الله بن يوسف، عن مالك، به وفي (١٦٦٢) باب "الجمع بين الصلاتين بعرفة"، فتح الباري (٥١٣:٣) عن الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، به، وفي (١٦٦٣) باب "قصر الخطبة بعرفة" عن عبد الله مسلمة، عن مالك، به. فتح الباري (٥١٤:٣).

(٢) هو الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي، أمه فارعة بنت همام بن عقيل بن عروة بن مسعود الثقفي، كانت قبل أبيه تحت المغيرة بن شعبة. كان الحجاج عند جمهور العلماء أهلاً أن يروى عنه، ولا يؤثر حديثه، ولا يذكر بخير، لسوء سره، وإفراطه في الظلم؛ ومن أهل العلم طائفة تكفروه، ولي الحجاج ثلاث سنين، وولي العراق عشرين سنة، قدم عليهم سنة خمس وسبعين، ومات سنة خمس وتسعين.

روى سفيان بن عيينة، عن سالم بن أبي حفصة، قال: لما أتى الحجاج بسعيد بن جبير، قال: إنه شقي بن كسير. فقال: ما أنا إلا سعيد بن جبير، بذلك سماني أبواي: قال: لأقتلنك، قال: إذا أكون كما سماني أبي سعيداً، وقال: دعوني أصلي ركعتين. فقال الحجاج: وجهوه إلى قبلة النصارى، فقال: سعيداً: "فأينما تولوا فثم وجه الله". قال: فضرب عنقه. قال سفيان: فلم يقتل بعد سعيد بن جبير إلا رجلاً واحداً.

(٣) هي مسألة خلاف عند أهل الحديث والأصول، وجمهورهم على ما قال ابن عبد البر، =

١٨٣٢٨ - وَكَذَلِكَ قَوْلُ سَالِمٍ لَهُ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السُّنَّةَ فَأَقْصِرِ
الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الصَّلَاةَ.

١٨٣٢٩ - وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: صَدَقَ.

١٨٣٣٠ - وَقَدْ ذَكَرْنَا رِوَايَةَ مَعْمَرٍ وَغَيْرِهِ عَنِ الزَّهْرِيِّ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَمَنْ
قَالَ أَنَّ الزَّهْرِيَّ شَهِدَ هَذِهِ الْقِصَّةَ مَعَهُمْ، وَصَحَّحَ سَمَاعُ الزَّهْرِيُّ مِنْ ابْنِ عُمَرَ
يَوْمَئِذٍ، وَبَيَّنَّا ذَلِكَ فِي كِتَابِ "التَّمْهِيدِ" (١).

= وهي طريقة البخاري ومسلم، ويقويه قول سالم لابن شهاب إذ قال له: أَفَعَلَّ ذَلِكَ
رسول الله ﷺ؟، فقال: وهل تتبعون في ذلك إلا سنته؟
(١) قال المصنف في "التمهيد" (٧:١٠) وما بعدها:

روى معمر عن الزهري، أنه كان شاهداً مع سالم وأبيه هذه القصة مع الحجاج. وذكر ذلك
عبد الرزاق وغيره، عن معمر. عن الزهري، وذلك عند أهل العلم وهم من معمر. وقال
يحيى بن معين، وهم في ذلك معمر، وابن شهاب لم ير ابن عمر ولا سمع منه شيئاً. وقال
أحمد بن عبد الله بن صالح: قد روي الزهري عن عبد الله بن عمر نحو ثلاثة أحاديث.
قال أبو عمر: هذا مما لا يصححه أحد سماعاً، وليس لابن شهاب سماع من ابن عمر، غير
حديث معمر هذا - إن صح عنه. وأما محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري، فقال: يمكن
أن يكون الزهري قد شاهد ابن عمر مع سالم في قصة الحجاج، واحتج برواية معمر،
وفيها: فركب هو وسالم وأنا معهما حين زاغت الشمس، وفيها قال الزهري: وكنت يومئذ
صائماً، فلقيت من الحر شدة قال محمد بن يحيى: وقد روى ابن وهب، عن عبد الله
العمري عن ابن شهاب نحو رواية معمر في حديثه.

قال ابن شهاب: وأصاب الناس في تلك الحجة من الحر شيء، لم يصبنا مثله. واحتج أيضاً
بأن عنبسة روى عن يونس، عن ابن شهاب قال: وفدت إلى مروان - وأنا محتلم، قال:
ومروان مات سنة خمس وستين، ومات ابن عمر (في تلك الحجة) سنة ثلاث وسبعين،
قال: وأظن مولد الزهري سنة خمسين أو نحو هذا. وموته سنة أربع وعشرين ومائة.
فيمكن أن يكون شاهد ابن عمر في تلك الحجة، فلست أدفع رواية معمر، هذا كله =

١٨٣٣١- وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَقَّهَ، وَأَدَّبَ، وَعَلَّمَ كَثِيرٌ مِنْ أُمُورِ الْحَجِّ:

١٨٣٣٢- فَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ إِقَامَةَ الْحَجِّ إِلَى الْخُلَفَاءِ وَمَنْ جَعَلُوا ذَلِكَ إِلَيْهِ

= كلام الذهلي.

وذكر الحلواني قال: سمعت أحمد بن صالح يقول: قد أدرك الزهري الحرة وهو بالغ وعقلها -أظنه- قال: وشهدها. وكانت الحرة في أول خلافة يزيد بن معاوية، وذلك سنة إحدى وستين.

قال أبو عمر: أما رواية معمر لهذا الحديث- فيما ذكر عبد الرزاق- قال: أنبأنا معمر عن الزهري، قال: كتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج أن اقتد بآب من عمر في مناسك الحج، فأرسل إليه الحجاج يوم عرفة: إذا أردت أن تروح فأذن. فراح هو وسالم وأنا معهما حين زاغت الشمس، فوقف بفناء الحجاج فقال ما يحبسه؟ فلم ينشب أن خرج الحجاج فقال: إن أمير المؤمنين كتب إلي أن اقتدي بك، وأن آخذ عنك. فقال له سالم: إن أردت السنة، فأوجز الخطبة والصلاة.

قال الزهري: وكنت يومئذ صائما، فلقيت من الحر شدة. وذكر الحسن بن علي الحلواني قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أنبأنا معمر، عن الزهري في حديثه الذي ذكر أن عبد الملك ابن مروان كتب إلى الحجاج أن اقتد بآب من عمر في مناسك الحج. قال: وقال الزهري: وأنا يومئذ بينهما وكنت صائما، فلقيت من الحر شدة.

وذكر الحسن بن علي، قال حدثنا عبد الرزاق، قال: أنبأنا معمر، عن الزهري في حديثه الذي ذكر أن عبد الملك بن مروان كتب إلى الحجاج: اقتد بآب من عمر في مناسك الحج. فأرسل إليه الحجاج قال: وقال الزهري: وأنا يومئذ بينهما- وكنت صائما، فلقيت من الحر شدة. قال عبد الرزاق فقلت لمعمر: فرأى الزهري ابن عمر؟ قال: نعم، وقد سمع منه حديثين، فسألني عنهما أحدثكهما. قال: فجعلت أتحنن خلوته لأن أسأله عنهما ولا يكون معنا أحد. قال: فلم يمكنني ذلك حتى أنسيته، فما ذكرت حتى نفقت يدي من قبره، فندمت بعد ذلك، فقلت: وما ضرني لو سمعتكما وسمع معي غيري.

فهذا يدل على أن الحديث الثاني لم يسمع من معمر، ولا أنه ذكر فيما علمت عند أحد من أهل العلم. وقد قال أحمد بن خالد أن الحديث الآخر في الحج، وهذا لا يوجد ولا يعرف والله أعلم.

وأمره عليه.

١٨٣٣٣- وفيه أيضاً: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُضْمَ إِلَى الْأَمِيرِ عَلَى الْمَوْسِمِ مَنْ هُوَ

= قال الحلواني: وحدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: أنبأنا شريك عن خالد بن ذؤيب عن الزهري، قال: رأيت ابن عمر يمشي أمام الجنائزة قال: حدثنا أحمد بن صالح قال: أنبأنا عنبسة بن خالد ابن أخي يونس بن يزيد، عن الزهري، قال: وفدت إلى مروان بن الحكم وأنا محتلم.

قال الحسن: ومات ابن مروان سنة أربع وسبعين في أولها، إلا أنه حج سنة ثلاث وسبعين، ومات بعد الحج. ومنهم من يقول: مات في آخر سنة ثلاث وسبعين.

وفي ترجمة الزهري من سير أعلام النبلاء (٥: ٣٢٦): روى عن ابن عمر، وجابر بن عبد الله شيئاً قليلاً، ويحتمل أن يكون سمع منهما، وأن يكون رأى أبا هريرة وغيره فإن مولده فيما قال دحيم، وأحمد بن صالح: في سنة خمسين، وفيما قاله خليفة بن خياط: سنة إحدى وخمسين.

وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري من زهرة، وكنيته أبو بكر (٥٠-١٢٤) سكن بأيلة وكان إماماً، حجة في الفقه والحديث حريصاً على الطلب، يصير بالقرآن، حتى صار مرجع علماء الحجاز والشام. قال فيه الليث: ما رأيت عالماً قط أجمع من الزهري: يحدث في الترغيب فتقول: لا يحسن إلا هذا، وإن حدث عن العرب والأنساب قلت: لا يحسن إلا هذا، وإن حدث عن القرآن والسنة فكذلك. وقال عمر بن عبد العزيز: لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري.

وقال مالك: بقي ابن شهاب وماله في الدنيا نظير.

وكان الزهري يحفظ الحديث عن رسول الله ﷺ، وكانت المدينة أغنى من أي مصر آخر في حفظ الحديث، فالنبي والخلفاء الراشدون كانوا بها، وعاش النبي ﷺ فيها أكثر أيام التشريع القرآني وكانت حاضرة الخلافة الراشدية، ومنها صدرت الآراء في المسائل السياسية والدينية، وعاش فيها جماعة كبيرة من الصحابة رأوا أو عرفوا ما كان الرسول ﷺ يفعل في وضوئه، وصلاته، وزكاته، وحجه، ومعاملاته، وما كان يفعله كبار الصحابة في حل المعضلات الدينية التي كانت تعرض لهم.

وأفاض المحدثون في توثيق رواية الزهري؛ فقال ابن الصلاح: رويناه عن أبي بكر بن شيبه أنه قال: أصح الأسانيد كلها: الزهري، عن علي بن الحسين عن أبيه، عن علي، ولكن البخاري قال: أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر.

وقال عبد الغني في (الكامل) منسوباً إلى النسائي: أحسن أسانيد روي عن رسول =

أَعْلَمُ مِنْهُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَطُرُقِ الْفِقْهِ.

١٨٣٣٤- وَقَبِهِ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْفَاجِرِ مِنَ السُّلَاطِينِ مَا كَانَ إِلَيْهِمْ إِقَامَتُهُ

= الله ﷺ أربعة:

* الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي.

* الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن عمر.

* أيوب عن محمد بن سيرين، عن عبيدة عن علي.

* منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود.

وقال إسحق بن راهويه: أصح الأسانيد كلها: الزهري عن سالم عن أبيه... وهكذا قاله الإمام أحمد بن حنبل.

وللمحدثين آراء أخرى في ذلك.

وللزهري أحاديث منقطعة مثل: مالك، عن الزهري، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ. لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس.

وقد تفرد الزهري بأحاديث ليس لها إلا إسناد واحد مثل: أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر تفرد به مالك عن الزهري، وهذه الأحاديث مخرجة في الصحيحين مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد تفرد به ثقة.

وقال مسلم بن الحجاج: للزهري نحو تسعين حرفاً يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيها أحد بأسانيد جواد.

قال الزهري: ما عبد الله بشيء أفضل من العلم، وقيل: إن أحاديثه تبلغ ألفاً ومائتين ترجمته في:

طبقات خليفة: ٢٦١، التاريخ الكبير ١/ ٢٢٠، التاريخ الصغير ١/ ٣٢٠، تاريخ الفسوي ١/ ٦٢، المرح والتعديل ٨/ ٧١، معجم المرزباني: ٣٤٥، حلية الأولياء، ٣/ ٣٦٠، ٣٨١، طبقات الشيرازي: ٦٣، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٩٠، ٩٢، وفيات الأعيان ٤/ ١٧٧، ١٧٩، تهذيب الكمال ١٢٦٨، تاريخ الإسلام ٥/ ١٣٦، تذكرة الحفاظ ٨/ ١٠٨، ١١٣، ميزان الاعتدال ٤/ ٤٠، العبر ١/ ١٥٨، سير أعلام النبلاء، (٣٢٦: ٥)، البداية ٩/ ٣٤٠، ٣٤٤، طبقات القراء ٢/ ٢٦٢، صفة الصفوة ٢/ ٧٧، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٤٥، النجوم الزاهرة ١/ ٢٩٤، طبقات الحفاظ: ٤٢، ٤٣، خلاصة تهذيب الكمال ٣٥٩، شذرات الذهب ١/ ١٦٢.

مِنَ الصَّلَواتِ، ومِثْلَ الْحُجِّ والأَعْيادِ والجُمُعَاتِ.

١٨٣٣٥- ولا خِلافَ بَيْنِ العُلَماءِ أَنَّ الحُجَّ يُقِيمُهُ السُّلطانُ للنَّاسِ، وَسُتَخْلِفُ عَلَيْهِ مَنْ يُقِيمُهُ لَهُمْ عَلَى شَرَائِعِهِ وَسُنَنِهِ فَيُصَلُّونَ خَلْفَهُ بَرًا كَانَ أَوْ فَاجِرًا أَوْ مُبْتَدِعًا مَا لَمْ تُخْرِجْهُ بِدَعَتِهِ عَنِ الإِسْلامِ.

١٨٣٣٦- وَفِيهِ: أَنَّ الرَّجُلَ الفاضِلَ لا تَقْصِصُهُ عَلَيْهِ فِي مَشْيِهِ مَعَ السُّلطانِ الجائِرِ فِيمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ.

١٨٣٣٧- وَفِيهِ : أَنَّ رِوَاحَ الإِمَامِ مِنْ مَوْضِعِ نُزُولِهِ مِنْ عَرَقَةٍ إِلَى مَسْجِدِهَا حِينَ تُزُولُ الشَّمْسُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الْمَسْجِدِ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الظُّهْرِ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيَلْزَمُ ذَلِكَ كُلُّهُ مَنْ بَعْدَ عَنِ الْمَسْجِدِ بِعَرَقَةٍ، أَوْ قُرْبِ أَنْ لا يَكُونَ مَوْضِعُ نُزُولِهِ مُتَّصِلًا بِالصَّفُوفِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَصَلَّى بِصَلَاةِ الإِمَامِ فَلا حَرَجَ.

١٨٣٣٨- وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَزَلَ بِعَرَقَةٍ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ قَرِيبًا مِنْ مَنَزِلِ الْأُمراءِ الْيَوْمَ. (١)

١٨٣٣٩- وَرَوَى عَنْهُ: أَنَّهُ نَزَلَ بِنَمْرَةٍ مِنْ عَرَقَةٍ، (٢) وَحَيْثُ مَا نَزَلَ بِعَرَقَةٍ فَجَائِزٌ، وَكَذَلِكَ وَقُوفُهُ مِنْهَا حَيْثُ شَاءَ مَا وَقَفَ إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةٍ.

١٨٣٤٠- وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا يَلْزَمُ مَنْ وَقَفَ بِبَطْنِ عُرْنَةٍ وَمَا لِلْعُلَماءِ فِي

(١) تقدم في (١٧٨٩٦).

(٢) تقدم في (١٧٨٩٧).

ذَلِكَ (١).

١٨٣٤١- فَإِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ وَرَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ بِعِرْقَةٍ فَيُصَلِّي بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا مَعَ الْإِمَامِ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الظُّهْرِ.

١٨٣٤٢- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي وَكَيْعٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَمَّا قُتِلَ الْحِجَابُ ابْنُ الزُّبَيْرِ أُرْسِلَ إِلَى ابْنِ عُمَرَ: أَيُّ سَاعَةٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرُوحُ فِي هَذَا الْيَوْمِ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ ذَلِكَ رُحْنَا، فَلَمَّا أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ أَنْ يَرُوحَ، قَالَ: أَزَاغَتِ الشَّمْسُ؟ قَالُوا: لَمْ تَزِرْغِ الشَّمْسُ، وَقَالَ: أَزَاغَتِ الشَّمْسُ قَالُوا: لَمْ تَزِرْغِ، ثُمَّ قَالَ: أَزَاغَتِ. فَلَمَّا قَالُوا قَدْ زَاغَتْ ارْتَحَلَ.

١٨٣٤٣- وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرَحَلَتْ لَهُ، وَأَتَى الْوَادِي، وَخَطَبَ النَّاسَ. ثُمَّ أَذَّنَ بِإِلَالٍ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يَصُلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ رَاحَ إِلَى الْمَوْقِفِ (٢).

١٨٣٤٤- قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا كُلُّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ.

١٨٣٤٥- وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي وَقْتِ أَذَانِ الْمُؤَذِّنِ بِعِرْقَةٍ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَفِي جُلُوسِ الْإِمَامِ لِلْخُطْبَةِ قَبْلُهَا:

(١) فِي بَابِ الْوُقُوفِ بِعِرْقَةٍ أَوَّلُ هَذَا الْمَجْلَدِ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صِفَةِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ قَطْعُ مِنْهُ مَرَارًا.

١٨٣٤٦- فَقَالَ مَالِكٌ: يَخْطُبُ الْإِمَامُ طَوِيلًا ، ثُمَّ يُؤَذِّنُ الْمُؤَذِّنُ وَهُوَ يَخْطُبُ ، ثُمَّ يُصَلِّي (١).

١٨٣٤٧- وَهَذَا مَعْنَاهُ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ صَدْرًا مِنْ خُطْبَتِهِ ، ثُمَّ يُؤَذِّنُ الْمُؤَذِّنُ فَيَكُونُ فَرَاغُهُ مَعَ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنَ الْخُطْبَةِ ، ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَقِيمُ.

١٨٣٤٨- وَحَكَى عَنْهُ ابْنُ نَافِعٍ أَنَّهُ قَالَ: الْأَذَانُ إِذَا قَامَ يَعْرِفُهُ بَعْدَ جُلُوسِ الْإِمَامِ لِلْخُطْبَةِ.

١٨٣٤٩- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَأْخُذُ الْمُؤَذِّنُ فِي الْأَذَانِ إِذَا قَامَ الْإِمَامُ لِلْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ ، فَيَكُونُ فَرَاغُهُ مِنَ الْأَذَانِ بِفَرَاغِ الْإِمَامِ مِنَ الْخُطْبَةِ ، ثُمَّ يَنْزِلُ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ ، ثُمَّ يَقِيمُ الْمُؤَذِّنُ الصَّلَاةَ لِلْعَصْرِ.

١٨٣٥٠- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ: إِذَا صَعَدَ الْإِمَامُ الْمُنْبَرَ أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْأَذَانِ ، فَإِذَا فَرَغَ الْإِمَامُ قَامَ الْمُؤَذِّنُ فَخَطَبَ ، ثُمَّ يَنْزِلُ وَيَقِيمُ الْمُؤَذِّنُ الصَّلَاةَ.

١٨٣٥١- وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ.

١٨٣٥٢- وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا صَعَدَ الْمُنْبَرَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، أَيْجَلِسُ قَبْلَ أَنْ يَخْطُبَ؟ قَالَ: نَعَمْ. ثُمَّ يَقُومُ ، فَيَخْطُبُ طَوِيلًا ، ثُمَّ يُؤَذِّنُ الْمُؤَذِّنُ وَهُوَ يَخْطُبُ ثُمَّ يُصَلِّي.

١٨٣٥٣- ذكره ابن وهب عنه.

١٨٣٥٤- قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ.

١٨٣٥٥- وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ مَا قَدَّمْنَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَجْلِسُ، فَإِذَا فَرَغَ الْمُؤَذِّنُ، قَامَ يَخْطُبُ.

١٨٣٥٦- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا أَتَى الْإِمَامُ الْمَسْجِدَ خَطَبَ الْخُطْبَةَ الْأُولَى، وَلَمْ يَذْكُرْ جُلُوسًا عِنْدَ صُعُودِ الْمَنْبَرِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْأُولَى جَلَسَ جَلْسَةً خَفِيفَةً قَدَرُ قِرَاءَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (سورة الإخلاص)، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ خُطْبَةً أُخْرَى.

١٨٣٥٧- وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا صَلَّى بِعَرَفَةَ صَلَاةَ الْمَسَافِرِ لَا صَلَاةَ جُمُعَةٍ، وَلَمْ يَجْهَرْ بِالْقِرَاءَةِ.

١٨٣٥٨- وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ مَعَ الْإِمَامِ سُنَّةٌ مُجْتَمِعَةٌ عَلَيْهَا.

١٨٣٥٩- وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ يَوْمَ عَرَفَةَ مَعَ الْإِمَامِ، هَلْ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا أَمْ لَا؟.

فَقَالَ مَالِكٌ: يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِذَا فَاتَتْهُ ذَلِكَ مَعَ الْإِمَامِ، وَكَذَلِكَ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِالْمَزْدَلِفَةِ إِذَا فَاتَتْهُ مَعَ الْإِمَامِ.

١٨٣٦- وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: صَلَّاهُ مَعَ الْإِمَامِ بِعَرَفَةَ الصَّلَاتَيْنِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِنْ صَلَّيْتَ فِي ذَلِكَ فَصَلَّ كُلَّ صَلَاةٍ لَوْفَتْهَا.

١٨٣٦١- وكذلك قال أبو حنيفة: لا يجمع بينهما إلا من صلاهما مع الإمام، وأما من صلى وحده فلا يصلي كل صلاة منهما إلا لوقتها.

١٨٣٦٢- وهو قول إبراهيم^(١).

١٨٣٦٣- وقال الشافعي، وأبو يوسف^(٢)، ومحمد^(٣)، وأبو ثور، وأحمد، وإسحاق: جائز أن يجمع بينهما من المسافرين من صلى مع الإمام ومن صلى وحده إذا كان مسافراً.

١٨٣٦٤- وحجتهم أن جمع رسول الله ﷺ إنما كان من أجل السفر، ولكل مسافر الجمع بينهما كذلك.

١٨٣٦٥- واختلف العلماء في الأذان للجمع بين الصلاتين بعرفة.

١٨٣٦٦- فقال مالك: يصليهما بأذنين وإقامتين.

١٨٣٦٧- وقال الشافعي، والثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه، وأبو ثور، وأبو عبيد، والطبري: يجمع بينهما بأذان واحد وإقامتين بإقامة لكل صلاة.

١٨٣٦٨- وقد روي عن مالك مثل ذلك، والمشهور عنه وتحصيل مذهبه ما قدمنا ذكره (من قوله في صلاتي المزدلفة، والحجة له، قد تقدمت هناك)^(٤).

(١) المغني (٣: ٤٠٧).

(٢) آثار أبي يوسف: ٦١.

(٣) آثار محمد: ٦٣.

(٤) الزيادة من التمهيد (١٠: ١٦).

_____ ٢٠- كتاب الحج (٦٣م) باب تعجيل الصلاة بعرفة وتعجيل الوقوف بها - ١٣٩

١٨٣٦٩- وَاحْتَلَفَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: فَرُوي عَنْهُ، وَعَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاكُوهِيه: أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِإِقَامَةِ إِقَامَةِ دُونَ أَذَانٍ.

١٨٣٧٠- رَوَاهُ الْكُوسَجُ عَنْهُمَا.

١٨٣٧١- وَرَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ الْأَثَرُمُ: مَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ فَإِنْ شَاءَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ بِإِقَامَةٍ إِقَامَةٍ.

١٨٣٧٢- وَحُجَّةُ مَالِكٍ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ إِسْرَائِيلُ، عَنْ سَمَاقِ بْنِ حَرْبٍ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ حُمَيْدٍ أَبِي قَدَامَةَ: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الصَّلَاتَيْنِ بِأَذَانَيْنِ وَإِقَامَتَيْنِ^(١).

١٨٣٧٣- وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِثْلُ ذَلِكَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ عَنْهُ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ عَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةِ، وَقَالَ فِيهِ الْحَارِثِيُّ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٨٣٧٤- وَالْحُجَّةُ لِلشَّافِعِيِّ وَمَنْ قَالَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ حَدِيثُ جَابِرٍ- الْحَدِيثُ الطَّوِيلُ- فِي الْحَجِّ.

١٨٣٧٥- وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ، وَسَاقُوا الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ، وَفِيهِ: فَلَمَّا أَتَى عَرَفَةَ خَطَبَ، فَلَمَّا فَرَغَ بِالْخُطْبَةِ أَذَّنَ بِلَالٍ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصَرَ لَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا^(٢)، الْحَدِيثُ.

(١) المحلى (٧: ١٢٦، ١٢٧)، والمغني (٣: ٤١٩).

(٢) تقدم، وانظر فهرس أطراف الأحاديث.

١٨٣٧٦ - وَفِي لِبْسِ الْحَاجِّ الْمُعْصِرِ وَتَرَكَ ابْنُ عُمَرَ الْإِنْكَارَ عَلَيْهِ مَعَ أَمْرِ عَبْدِ الْمَلِكِ إِيَّاهُ أَنْ لَا يَخَالَفَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْحَجِّ دَكِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مُبَاحٌ عِنْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَهُ .

١٨٣٧٧ - وَكَانَ مَالِكٌ (رحمه الله) يَكْرَهُ الْمَصْبِغَاتِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ .

١٨٣٧٨ - وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ مِثْلُ قَوْلِ مَالِكٍ ؛ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، كَانَتْ تَكْرَهُ الْمِثْرَدَ ^(١) بِالْعَصْفَرِ .
إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، كَانَتْ تَكْرَهُ الْمِثْرَدَ ^(١) بِالْعَصْفَرِ .

١٨٣٧٩ - وَمَنْ كَانَ يَكْرَهُ لِبْسَ الْمَصْبِغَاتِ بِالْعَصْفَرِ ، ثُمَّ فِي الْإِحْرَامِ : الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .

١٨٣٨٠ - وَرَخَّصَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ ، وَجَمَاعَةٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَيِّبٍ .

١٨٣٨١ - وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقْهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ بِعَرَفَةَ بَعْدَ الزَّوَالِ قَلِيلًا لِعَمَلٍ يَكُونُ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ مِثْلَ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ .

١٨٣٨٢ - وَفِيهِ : الْغُسْلُ لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، لِأَنَّ قَوْلَ الْحَاجِّ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عُمَرُ: أَنْظِرْنِي حَتَّى أَفِيضَ عَلَيَّ مَاءً، كَذَلِكَ كَانَ.

١٨٣٨٣- وَهُوَ مَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَهُ^(١).

١٨٣٨٤- وَفِيهِ : إِبَاحَةُ قِتْوَى الصَّغِيرِ بَيْنَ يَدَيِ الْكَبِيرِ أَلَّا تَرَى أَنَّ سَالِمًا عَلَّمَ الْحِجَابَ قَصَرَ الْخُطْبَةِ وَتَعْجِيلَ الصَّلَاةِ، وَأَبُوهُ ابْنُ عُمَرَ إِلَى جَنْبِهِ، وَقَصُرُ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَفِي غَيْرِهِ سُنَّةٌ، وَتَعْجِيلُ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ سُنَّةٌ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِ الظُّهْرِ، ثُمَّ يُصَلِّي الْعَصْرَ بِإِثْرِ السَّلَامِ مِنَ الظُّهْرِ.

١٨٣٨٥- وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ صَلَّى بِعَرَفَةَ يَوْمَ عَرَفَةَ بِغَيْرِ خُطْبَةٍ أَنَّ صَلَاتَهُ جَائِزَةٌ، وَأَنَّهُ يَقْصِرُ الصَّلَاةَ إِذَا كَانَ مُسَافِرًا، وَإِنْ لَمْ يَخْطُبْ وَسِرُّ الْقِرَاءَةِ فِيهِمَا لِأَنَّهُمَا ظَهَرُ وَعَصْرٌ قَصَرْتَا مِنْ أَجْلِ السَّفَرِ.

١٨٣٨٦- وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْخُطْبَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ.

١٨٣٨٧- وَأَمَّا قَوْلُهُ: (عَجَّلِ الصَّلَاةَ) فَكَذَلِكَ رَوَاهُ بَحْيِيُّ، وَابْنُ الْقَاسِمِ، وَابْنُ وَهْبٍ، وَمُطَرَفٌ.

١٨٣٨٨- وَقَالَ فِيهِ الْقَعْنَبِيُّ وَأَشْهَبُ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السَّنَةَ فَأَقْصِرِ الْخُطْبَةَ، وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ مَكَانَ: عَجَّلِ الصَّلَاةَ.

١٨٣٨٩- وَهُوَ غَلَطٌ لِأَنَّ أَكْثَرَ الرُّوَاةِ عَنْ مَالِكٍ عَلَى خِلَافِهِ، وَتَعْجِيلُ

الصلاة بعرفة سنة.

١٨٣٩ - وَقَدْ يَحْتَمِلُ قَوْلُ الْقَعْنَبِيِّ أَيْضًا لِأَن تَعْجِيلَ الْوُقُوفِ بَعْدَ

تَعْجِيلِ الصَّلَاةِ وَالْفَرَاغِ مِنْهَا سُنَّةٌ أَيْضًا، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ مَنْ عَجَلَ الصَّلَاةَ عَجَلَ الْوُقُوفَ لِأَنَّهُ بَاثِرُهَا مُتَّصِلٌ بِهَا.

(٦٤) باب الصلاة بمنى يوم التروية (*) والجمعة بمنى وعرفة

٨٦٧- مَالِكُ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ بِمِنَى . ثُمَّ يَغْدُو ، إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، إِلَى عَرَفَةَ^(١) .

١٨٣٩١- قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَمَّا صَلَاتُهُ يَوْمَ التَّوْبَةِ بِمِنَى: الظُّهْرُ، وَالْعَصْرُ، وَالْمَغْرِبُ، وَالْعِشَاءُ، وَالصُّبْحُ، فَكَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٢) . وَهِيَ سُنَّةٌ مَعْمُولٌ بِهَا عِنْدَ الْجَمِيعِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَلَا شَيْءَ عِنْدَهُمْ عَلَى تَارِكِهَا إِذَا شَهِدَ عَرَفَةَ فِي وَقْتِهَا .

(*) من سنن الحج والعمرة: المبيت بمنى ليلة يوم عرفة، وأداء خمس صلوات بمنى يوم التروية، وهي: الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، اتباعاً للسنة.

(١) الموطأ: ٤٠٠ ، ومسند الإمام أحمد (١٢٩:٢) ، وسنن البيهقي (١١٢:٥) ، ومعرفة السنن والآثار (١٠٠٥٦:٧) ، وانظر الحاشية التالية.

(٢) جاء ذلك في حديث رواه الإمام أحمد بن حنبل قال: حدثنا إسحاق الأزرق قال: حدثنا سفيان الثوري، عن عبد العزيز بن ربيعة قال: سألت أنس بن مالك: أخبرني عن شيء عَقَلْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّوْبَةِ؟ قَالَ: بِمِنَى، قَالَ: قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفَرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ.

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٠٠:٣) ، وأخرجه الدارمي ٥٥/٢ ، والبخاري في الحج (١٦٥٣) باب أين يصلي الظهر يوم التروية، و(١٧٦٣) باب من صلى العصر يوم النفر بالأبْطَحِ، ومسلم (١٣٠٩) في طبة عيد الباقي في الحج: باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر، وأبو داود (١٩١٢) في المناسك: باب الخروج إلى منى، والترمذي في الحج (٦٦٤) باب رقم (١١٦) ، والنسائي ٢٤٩/٥ - ٢٥٠ في مناسك الحج =

١٨٣٩٢- أَمَا غُدُوهُ مِنْهَا إِلَى عَرَفَةَ حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ فَحَسَنٌ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدٌّ. وَحَسْبُ الْحَاجِّ الْبَائِتِ بِمَنَى لَيْلَةَ عَرَفَةَ أَلَّا تَزُولَ لَهُ الشَّمْسُ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَّا بِعَرَفَةَ.

١٨٣٩٣- قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا، أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجْهَرُ بِالْقُرْآنِ فِي الظُّهْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ. وَإِنَّهُ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ عَرَفَةَ إِنَّمَا هِيَ ظَهْرٌ. وَإِنْ وَاقَفْتَ الْجُمُعَةَ. فَإِنَّمَا هِيَ ظَهْرٌ. وَلَكِنَّهَا قَصُرَتْ مِنْ أَجْلِ السَّفَرِ.

١٨٣٩٤- قَالَ مَالِكٌ، فِي إِمَامِ الْحَاجِّ إِذَا وَاقَفَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ، أَوْ يَوْمَ النَّحْرِ، أَوْ بَعْضَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ: إِنَّهُ لَا يُجْمَعُ فِي شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْأَيَّامِ (١).

١٨٣٩٥- قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِي

= باب أين يصلي الإمام الظهر يوم التروية، والبيهقي في السنن ١١٢/٥، من طرق عن إسحاق بن يوسف الأزرق، عن الثوري. يعني أن إسحاق تفرد به. قال الحافظ في "الفتح" ٥٠٧/٣، ٥٠٨، وأظن أن لهذه النكتة اردفه البخاري بطريق أبي بكر بن عياش، عن عبد العزيز (١٦٥٤)، وهي رواية متابعة قوية لطريق إسحاق، وقد وجدنا له شواهد.

منهما ما وقع في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم (١٢١٨) في طبعة عبد الباقي: "ثُمَّ حُلِّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصُرُوا إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ وَوَجَّهُوا إِلَى مَنَى أَهْلُوا بِالْحَجِّ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِمَنَى الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَأَمَرَ بِقَبِيْعٍ مِنْ شَعْرِ قَصُرَتْ لَهُ بِنَمْرَةٍ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الصَّلَاةُ بِعَرَفَةَ يَوْمَ عَرَفَةَ.

١٨٣٩٦- وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ صَلَّى بِعَرَفَةَ يَوْمَ عَرَفَةَ بِغَيْرِ خُطْبَةٍ
أَنَّ صَلَاتَهُ جَائِزَةٌ.

١٨٣٩٧- وَاخْتَلَفُوا فِي وُجُوبِ الْجُمُعَةِ بِعَرَفَةَ وَمِنَى:

١٨٣٩٨- فَقَالَ مَالِكٌ: لَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ بِعَرَفَةَ وَلَا بِمِنَى أَيَّامَ الْحَجِّ لَا عَلَى
أَهْلِ مَكَّةَ وَلَا عَلَى غَيْرِهِمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مِنْ أَهْلِ عَرَفَةَ فَيَجْمَعُ بِعَرَفَةَ.

١٨٣٩٩- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ بِعَرَفَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا مِنْ
أَهْلِهَا أَرْبَعُونَ رَجُلًا، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمُ الْإِمَامُ الْجُمُعَةَ - يَعْنِي إِنْ كَانَ
مِنْ أَهْلِهَا أَوْ كَانَ مَكِّيًّا.

١٨٤٠- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو يُوسُفَ: إِذَا كَانَ الْإِمَامُ أَمِيرَ الْحَاجِّ مِمَّنْ
لَا يَقْضِي الصَّلَاةَ بِمِنَى وَلَا بِعَرَفَةَ فَعَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمُ الْجُمُعَةَ بِمِنَى وَبِعَرَفَةَ فِي
يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

١٨٤٠.١- وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: لَا جُمُعَةَ بِمِنَى وَلَا بِعَرَفَاتٍ.

١٨٤٠.٢- وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: إِذَا كَانَ الْإِمَامُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ جَمَعَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
بِعَرَفَةَ.

١٨٤٠.٣- وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِذَا كَانَ وَالِي مَكَّةَ بِمَكَّةَ جَمَعَ بِهَا.

١٨٤٠.٤- وَقَالَ عَطَاءٌ: يَجْمَعُ بِمَكَّةَ إِمَامُهُمْ وَيَخْطُبُ.

١٨٤٠٥ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: لَا يَرْفَعُ الصَّوْتُ بِالْقِرَاءَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ يَوْمَ جُمُعَةٍ فَيَرْفَعُ صَوْتَهُ.

١٨٤٠٥ م - قَالَ: وَأَخْبَرَنَا معمر، قَالَ: قِيلَ لِلزَّهْرِيِّ إِنَّهُ وَافَقَ يَوْمَ جُمُعَةٍ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَلَمْ يَذَرِ هِشَامُ (بْنُ) عَبْدِ الْمَلِكِ أَيْجَهُهُ بِالْقِرَاءَةِ أَمْ لَا. فَقَالَ الزَّهْرِيُّ: أَمَّا كَانَ أَحَدٌ يُخْبِرُهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ ثَمَّ جُمُعَةٌ، وَإِنَّمَا هُمْ سَفَرٌ.

١٨٤٠٦ - قَالَ: وَأَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَضَرْتُ يَوْمَ عَرَفَةَ وَذَلِكَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فَصَلَّى لَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هِشَامٍ، فَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ، فَسَبَّحَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مِنَ وَرَائِهِ، فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ سَالِمٌ أَنْ اسْكُتْ، فَسَكَتَ.

١٨٤٠٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: حُجَّةٌ مَنْ قَالَ: لَا جُمُعَةَ بِعَرَفَةَ وَلَا بَيْنَى أَتَاهُمَا لَيْسَتْا بِمِصْرَ، وَإِنَّمَا الْجُمُعَةُ عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ.

١٨٤٠٨ - وَحُجَّةٌ مَنْ قَالَ بِقَوْلِ مَالِكٍ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ لَمَّا كَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْصُرُوا بَيْنَى وَعَرَفَةَ عِنْدَهُ كَانُوا بِمَنْزِلَةِ الْمُسَافِرِينَ، وَلَا جُمُعَةَ عَلَى مُسَافِرٍ لَا فِي يَوْمِ النَّحْرِ وَلَا فِي غَيْرِهِ. وَهَذَا إِنَّمَا يَخْرُجُ عَلَى إِمَامٍ قَادِمٍ مَكَّةَ مِنْ غَيْرِهَا مُسَافِرٍ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا فَكَمَا قَالَ عَطَاءٌ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(٦٥) باب صلاة المزدلفة (*)

٨٦٨- مَالِكُ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعًا^(١).

٨٦٩- مَالِكُ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ. حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ قِبَالَ فَتَوَضَّأَ، فَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ. فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ. يَارَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ "الصَّلَاةُ أَمَامَكَ" فَرَكِبَ. فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ، نَزَلَ فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ. ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ. ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ. ثُمَّ أَقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاهَا. وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا

(*) المسألة -٤٥٨- من سنن الوقوف بالمزدلفة: الجمع بين صلاتي المغرب والعشاء جمع تأخير

بإقامة لكل صلاة كجمع التقديم في غمرة، ويجمع منفردا أو مع الإمام.

وجمع التأخير بين المغرب والعشاء بمزدلفة هو إجماع أهل العلم، لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر، وعند الحنفية والمالكية بسبب النسك.

(١) الموطأ: ٤٠٠، والموطأ برواية محمد بن الحسن: ١٦٥، ح (٤٨٨) ومن طريق مالك أخرجه مسلم في الحج، ح (٣٠٥٣) في طبعة عبد الباقي، وأبو داود في المناسك (١٩٢٦)، باب " الصلاة بجمع " (١٩١:٢)، والنسائي في الصلاة (٢٩١:١) باب "الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة".

ومن طريق ابن أبي ذئب، عن الزهري بهذا الإسناد أخرجه البخاري في الحج - باب " من أذن وأقام لكل واحدة منهما"، والنسائي في سننه الكبرى على ما في تحفة الأشراف (٨٦:٧).

شَيْئاً (١).

٨٧٠- مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ؛

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْخَطْمِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ

(١) الموطأ ١/٤٠٠-٤٠١ في الحج: باب صلاة المزدلفة. ومن طريق مالك أخرجه أحمد

٢٠٨/٥. والبخاري في الوضوء (١٣٩) باب إسباغ الوضوء، و(١٦٧٢) في الحج:

باب "الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة، ومسلم (٢٧٦)/١٢٨٠ في طبعة عبد الباقي في

الحج: باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعاً

بالمزدلفة في هذه الليلة، وأبو داود في المناسك (١٩٢٥) باب الصلاة بجمع، والطحاوي

في شرح معاني الآثار ٢/٢١٤، والبيهقي في "السنن" ٥/١٢٢.

وأخرجه البخاري (١٨١) في الوضوء: باب الرجل يوضئ صاحبه، و(١٦٦٧) في الحج:

باب النزول بين عرفة وجمع، ومسلم (١٢٨٠) (٢٧٧) في الحج، والطبراني في "الكبير"

(٣٨٦) من طرق عن يحيى بن سعيد، عن موسى بن عقبة، به.

وأخرجه الدارمي ٥٨/٢ في المناسك، من طريق حماد، عن موسى بن عقبة، به.

وأخرجه أحمد ١٩٩/٥، ومسلم (٢٧٩) (١٢٨٠)، وأبو داود (١٩٢١)، والدارمي

٥٧/٢. والبيهقي في "السنن" ٥/١٢٢ من طريق زهير بن معاوية، عن إبراهيم بن

عقبة، عن كريب، به.

وأخرجه أحمد ٢٠٠/٥ و٢١٠، وأبو داود (١٩٢١)، والنسائي ٢٩٢/١ في المواقيت:

باب كيف الجمع، و٢٥٩/٥ في المناسك: باب النزول بعد الدفع من عرفة، وابن ماجه

(٣٠١٩) في المناسك: باب النزول بين عرفات وجمع لمن كانت له حاجة، من طريق

سفيان الثوري، عن إبراهيم بن عقبة، عن كريب، به. وصححه ابن خزيمة (٩٧٣).

وأخرجه أحمد ٢٠٢/٥ ومن طريقه أبو داود (١٩٢٤) من طريق محمد بن إسحاق.

ومسلم (٢٧٨) (١٢٨٠) من طريق عبد الله بن المبارك، والنسائي ٢٥٩/٥ في المناسك

من طريق حماد، والبيهقي ١٢٠/٥ من طريق إبراهيم بن طهمان، كلهم عن إبراهيم =

صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعاً^(١).

= ابن عقبة، عن كريب، به.

وأخرجه مسلم أيضاً (٢٨٠)، (١٢٨٠) من طريق سفيان، عن محمد بن عقبة، عن كريب، به.

وأخرجه البخاري (١٦٦٩) في الحج، والنسائي ٢٩٢/١ في المواقيت، والبيهقي في السنن ١١٩/٥ من طريقين عن إسماعيل بن جعفر، عن محمد بن أبي حرملة، عن كريب، به.

وأخرجه أحمد ٢٠١/٥ ٢٠٢ من طريق ابن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أسامة.

وأخرجه مسلم (٢٨١) (١٢٨٠) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عطاء مولى سباع، عن أسامة.

- (١) الموطأ: ٤٠١، ومن طريق مالك أخرجه الإمام أحمد ٤٢٠/٥، والبخاري في المغازي: (٤٤١٤) باب حجة الوداع، والنسائي (٢٩١/١) في المواقيت: باب الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة، والطبراني في "الكبير" (٣٨٦٣)، والبيهقي في السنن ١٢٠/٥، ومن طرق عن يحيى بن سعيد أخرجه الإمام أحمد ٤١٩/٥، والحميدي (٣٨٣)، والبخاري في الحج (١٦٧٤) باب من جمع بينهما ولم يتطوع، ومسلم (١٢٨٧) من طبعة عبد الباقي في الحج: باب الإفاضة من عرفة إلى مزدلفة، والنسائي في مناسك الحج ٢٦٠/٥ باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة، وابن ماجه في المناسك (٣٠٢) باب الجمع بين الصلاتين بجمع، والطبراني (٣٨٦٤) و (٣٨٦٥) و (٣٨٦٧) و (٣٨٦٨)، والبيهقي في السنن ٢٦٠/٥ من طرق عن يحيى بن سعيد، به. وأخرجه الطيالسي (٥٩٠) والإمام أحمد ٤٢١/٥، والدارمي ٥٨/٢، والطبراني (٣٨٦٢) و (٣٨٦٦) و (٣٨٦٩) و (٣٨٧٠) و (٣٨٧١) من طرق عن عدي بن ثابت، به.

٨٧١- مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعًا^(١).

١٨٤٠٩- قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ فِي حُجَّتِهِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ عَرَفَةَ آخِرَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ذَلِكَ الْوَقْتُ فَلَمْ يُصَلِّهَا حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، جَمَعَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ مَا غَابَ الشَّفَقُ.

١٨٤١٠- وَأَجْمَعُوا أَنَّ ذَلِكَ مِنْ سُنَّةِ الْحَاجِّ كُلِّهِمْ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ.

١٨٤١١- وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لِتِلْكَ الصَّلَاتَيْنِ بِهَا؛

١٨٤١٢- فَقَالَ مَالِكٌ: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَيُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

١٨٤١٣- وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: يُصَلِّيهِمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، لَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا.

١٨٤١٤- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ: يُصَلِّي الْمَغْرِبَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَيُصَلِّي الْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ.

١٨٤١٥- وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ.

١٨٤١٦- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُصَلِّيهِمَا بِإِقَامَةٍ إِقَامَةٍ.

(١) الموطأ: ٤٠١، والموطأ برواية محمد بن الحسن: ١٦٥، ح (٤٨٨)، وتفسير القرطبي

(٢: ٤٢٣)، والمغني (٣: ٤١٨)، والمجموع (٨: ١٣٦).

١٨٤١٧- وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: قَالَ لِي مَالِكٌ: كُلُّ صَلَاةٍ ^(١) إِلَى الْأَيْمَةِ، فَلِكُلِّ صَلَاةٍ أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ.

١٨٤١٨- قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَا أَعْلَمُ الْحِجَّةَ لِمَالِكٍ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَقْتًا وَاحِدًا، سَنُ ذَلِكَ لَهُمَا، وَإِذَا كَانَ وَقْتُهِمَا وَاحِدًا لَمْ تَكُنْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا أُولَى بِالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ صَاحِبَتَيْهَا، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تُصَلَّى فِي وَقْتِهَا.

١٨٤١٩- وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّ الصَّلَاةَ إِذَا صَلَّيْتَ فِي جَمَاعَةٍ لَوْ قَتَيْتَهَا أَنْ مِنْ سُنَّتِهَا الْأَذَانُ لَهَا، كَمَا تَقَدَّمَ.

١٨٤٢٠- حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ خَالِدٍ ^(٢) يَعْجَبُ مِنْ مَالِكٍ فِي هَذَا الْبَابِ، إِذْ أَخَذَ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ^(٣). وَلَمْ يَرَوْهُ، وَتَرَكَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي رَوَى.

(١) كذا بالأصل، وفي "التمهيد" (٢٦١:٩): "كل شيء".

(٢) تقدمت ترجمته في (٥٠٨٨:٤).

(٣) الذي رواه أبو إسحاق السبيعي، قال: سمعتُ عبدَ الرحمن بنَ يزيدَ يقول "حَجَّ عبدُ الله رضيَ اللهُ عنه، فَأَتَيْنَا الْمُزْدَلِفَةَ حِينَ الْأَذَانِ بِالْعَتَمَةِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ رَجُلًا فَأَذَنَ وَأَقَامَ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ، وَصَلَّى بَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ دَعَا بَعْشَانَهُ فَتَعَشَى، ثُمَّ أَمَرَ- أَرَى رَجُلًا- فَأَذَنَ وَأَقَامَ" قَالَ عَمْرُو لَا أَعْلَمُ الشُّكَّ إِلَّا مِنْ زُهَيْرٍ " ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ. فَلَمَّا طَلَعَ الْفَجْرُ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ: لَا يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ فِي هَذَا الْمَكَانِ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هُمَا صَلَاتَانِ تَحُولَانِ عَنْ وَقْتَيْهِمَا: صَلَاةُ الْمَغْرِبِ بَعْدَ مَا يَأْتِي النَّاسُ الْمُزْدَلِفَةَ، وَالْفَجْرُ حِينَ يَبْزُغُ الْفَجْرُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ. =

١٨٤٢١- قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَا أَعْلَمُ مَالِكًا، رَوَى فِي ذَلِكَ حَدِيثًا فِيهِ ذِكْرُ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، وَأَعْجَبُ مِنْهُ مَا عَجِبَ مِنْهُ أَحْمَدُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ لَا يَعْدِلُونَ بِابْنِ مَسْعُودٍ وَاحِدًا وَخَالَفُوهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَخَذُوا بِحَدِيثِ جَابِرٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَدِينِي لَمْ يَرَوْهُ، فَقَالُوا بِهِ وَتَرَكُوا أَحَادِيثَ أَهْلِ الْكُوفَةِ فِي ذَلِكَ^(١).

= أخرجه البخاري في الحج (١٦٧٥) وأقام لكل واحدة منهما، فتح الباري (٥٢٤:٣)، من طريق عمرو بن خالد، عن زهير، وفي (١٦٨٣) باب "متى يصلي الفجر بجمع؟ فتح الباري (٥٣:٣) عن عمر بن حفص بن غياث، عن إسرائيل- كلاهما عن أبي إسحاق، به.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٤١٠:١)، والنسائي في المناسك من سننه الكبرى على ما في تحفة الأشراف (٨٦:٧).

(١) أجاب الحافظ ابن حجر على ذلك بأن مالكا اعتمدَ صنيعَ عمر في ذلك وإن كان لم يروه في الموطأ، فقد رواه الطحاوي بإسناد صحيح عنه، ثم أوله بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه فأذن لهم ليجتمعوا ليجمع بهم.

وقد ذكر الزرقاني ذلك، وقال: ولا يخفى تكلفه ولو تأتى له ذلك في حق عمر لكونه الإمام الذي يقيم للناس حجهم لم يتأت له في حق ابن مسعود لأنه إنما كان معه ناس من أصحابه لا يحتاج في جمعهم إلى من يؤذنه. واختار الطحاوي حديث جابر في مسلم أنه ﷺ جمع بينهما بأذان واحد وإقامتين، وهذا قول الشافعي في القديم وابن الماجشون ورواية عن أحمد وجاء عن ابن عمر كل واحدة من هذه الصفات الثلاثة أخرجه الطحاوي وغيره وكأنه رآه من الأمر المخير فيه وعنه صفة رابعة الإقامة لهما مرة واحدة رواه مسلم وأبو داود والنسائي وخامسة الأذان والإقامة مرة واحدة رواه النسائي وسادسة ترك الأذان والإقامة فيهما رواه ابن حزم انتهى ملخصا قلله در مالك ما أدق نظره لما اختلفت الروايات عن ابن عمر لم يأخذ به وأخذ بما جاء عن عمر وابن مسعود لاعتقاده كما قال ابن عبد البر من النظر جهة فإن النبي ﷺ سن في الصلاتين بعرفة والمزدلفة أن الوقت لهما جميعا وقت واحد وإذا كان كذلك وكانت كل واحدة تصلى في وقتها لم تكن =

١٨٤٢٢- وَحُجُّهُ مَنْ قَالَ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ أَنَّهُمَا تُصَلِّيَانِ جَمِيعًا بِإِقَامَةٍ
وَاحِدَةٍ مَا رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، وَسَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، قَالَا: صَلَّى بِنَا
سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ بِالْمَزْدَلِفَةِ الْمَغْرِبِ ثَلَاثًا بِإِقَامَةٍ، فَلَمَّا سَلَّمَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ حَدَّثَ
عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ صَنَعَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَحَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
صَنَعَ بِهِمْ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ مِثْلَ ذَلِكَ.

١٨٤٢٣- وَرَوَى الثَّوْرِيُّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ
ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَمَعَ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا، وَالْعِشَاءَ
رَكَعَتَيْنِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ^(١).

= واحدة أولى بالأذان والإقامة من الأخرى لأنه ليس واحدة منهما فائتة تقضى، وإنما
هى صلاة تصلى في وقتها وكل صلاة صليت في وقتها فسنيتها أن يؤذن لها وتقام في
الجماعة وهذا بين (٢: ٣٦١).

(١) أخرجه مسلم (١٢٨٨) في الحج ح (٣٠٥٧)، في طبعتنا، ويرقم: ٢٩٠- (١٢٨٨) في
طبعة عبد الباقي، باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة واستحباب صلاتي المغرب
والعشاء جميعا بالمزدلفة في هذه الليلة، والنسائي في مناسك الحج ٥/ ٢٦٠، باب الجمع
بين الصلاتين بالمزدلفة، والطحاوي ٢/ ٢١٢، والبيهقي ٥/ ١٢١ من طريقين عن سفيان
الثوري، عن سلمة بن كهيل، به.

وأخرجه مسلم (٣٠٥٥) و (٣٠٥٦) في طبعتنا، و ٢٨٨-٢٨٩- (١٢٨٨) في طبعة
عبد الباقي، والطحاوي ٢/ ٢١٢ من طرق عن شعبة، عن سلمة بن كهيل والحكم بن
عتيبة، عن سعيد بن جبيرة، به. وأخرجه الطيالسي (١٦٨٩)، والطحاوي ٢/ ٢١٢ من
طرق عن شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن سعيد بن جبيرة، به.

وأخرجه الطيالسي (١٨٦٩)، وأحمد ٢/ ٣٠٢، ومسلم ح (٣٠٥٨) في طبعتنا، ويرقم
٢٩١- (١٢٨٨) في طبعة عبد الباقي، والنسائي في مواقيت الصلاة ١/ ٢٩١ باب =

١٨٤٢٤- وألثوري^١ وشعبة^٢ أيضاً، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مالك، قال: صليت مع ابن عمر المغرب ثلاثاً، والعشاء ركعتين بالمزدلفة بإقامة واحدة.

قال: فقلت ما هذه الصلاة يا أبا عبد الرحمن؟ قال: صليتهما مع رسول الله ﷺ في هذا المكان بإقامة واحدة^(١).

١٨٤٢٥- وفي هذا آثار كثيرة قد ذكرناها في "التمهيد"^(٢).

= الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة، وأبو داود في المناسك (١٩٣٠) و(١٩٣١) باب "الصلاة بجمع"، والترمذي في الحج (٨٨٨) باب ما جاء في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة، والطحاوي ٢١٣/٢، والبيهقي في السنن ٤٠١/١ من طرق عن سعيد بن جبير، به.

وأخرجه الدارمي ٥٨/٢، وأحمد ١٨/٢، والبخاري في تقصير الصلاة (١٠٩٢) باب يصلي المغرب ثلاثاً في السفر، في الحج (١٦٦٨) باب النزول بين عرفة وجمع، و(١٦٧٣) باب من جمع بينهما ولم يتطوع، وأبو داود (١٩٢٦) و(١٩٢٧) و(١٩٢٨) و(١٩٢٩) و(١٩٣٣)، والنسائي ٢٩١/١ و ٢٦٠/٥، والترمذي (٨٨٧)، وابن خزيمة (٢٨٤٨) و(٢٨٤٩)، والطحاوي ٢١٢/٢ و ٢١٣، والبيهقي ٤٠٠/١ - ٤٠١ من طرق عن ابن عمر بنحوه.

(١) أخرجه أبو داود في الحج (١٩٣٠) باب "الصلاة بجمع" (١٩٢: ٢)، عن محمد بن كثير، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مالك، به، وأخرجه الترمذي في الحج (٨٨٧) باب "ما جاء في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة" (٢٢٦: ٣) عن بNDAR، عن يحيى بن سعيد، عن سفيان، بمعناه، وقال: حسن صحيح.

١٨٤٢٦- رُوِيَ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ^(١)، وَمِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

١٨٤٢٧- وَحُجَّةٌ مَنْ قَالَ بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُمَا تُصَلِّيَانِ بِأَذَانَيْنِ وَإِقَامَتَيْنِ: حَدِيثُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّاهُمَا كَذَلِكَ^(٣).

١٨٤٢٨- قَالُوا: وَإِنْ كَانَ قَصْرَ بَعْضُ مَنْ نَقَلَ حَدِيثَ جَابِرٍ هَذَا بِالْمُزْدَلِفَةِ، فَلَمْ تَخْتَلِفِ الْأَثَارُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ {بِأَذَانٍ}^(٤) وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ.

١٨٤٢٩- وَالْقِيَّاسُ أَنْ تَكُونَا كَذَلِكَ بِالْمُزْدَلِفَةِ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ.

١٨٤٣٠- وَمِنْ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُمَا تُصَلِّيَانِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بِإِقَامَتَيْنِ إِقَامَةً لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا: حَدِيثُ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْمُزْدَلِفَةِ {الْمَغْرِبِ}^(٥) ثَلَاثًا، وَالْعِشَاءَ رُكْعَتَيْنِ بِإِقَامَةٍ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا.

(١) هو الحديث (٨٧٠) المتقدم ضمن أحاديث الباب.

(٢) التمهيد (٢٦٥:٩)، وقال: "وهو عند أهل الحديث خطأ".

(٣) من حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ، وهو أكمل حديث روي في الحج وأتمه وأحسنه مساقاً، وأخرجه البيهقي في السنن (١٢١:٥).

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من الأصل، ويقتضيه السياق.

(٥) زيادة متعينة.

١٨٤٣١- هَكَذَا رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، مِنْهُمْ: اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ،
وَأَبْنُ أَبِي ذَنْبٍ^(١).

١٨٤٣٢- وَلَمْ يَحْفَظْ ذَلِكَ مَعْمُرٌ.

١٨٤٣٣- حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ،
قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَسَدُ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ،
عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِجَمْعٍ
بِإِقَامَةٍ إِقَامَةٍ لَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى إِثَرٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

١٨٤٣٤- قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا أَصَحُّ عِنْدِي عَنِ ابْنِ عُمَرَ فِي هَذَا الْبَابِ،
وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

١٨٤٣٥- وَيَهِي قَالَ سَالِمٌ، وَالْقَاسِمُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه.

١٨٤٣٦- وَكَانَ أَحْمَدُ يَقُولُ فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ جَابِرٍ أَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ، ثُمَّ
رَجَعَ إِلَى هَذَا.

١٨٤٣٧- وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ حَسَنٍ قَالَتْ بِهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ،
قَالُوا: يُصَلِّي الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ.

١٨٤٣٨- وَاحْتَجُّوا بِرَوَايَةِ هَشِيمٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ
جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَةٍ

وَاحِدَةً وَلَمْ يَجْعَلْ بَيْنَهُمَا شَيْئاً.

١٨٤٣٩ - وَقَالَ مِثْلُهُ مَرْفُوعاً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ (١)

(١) هو خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ بن الفاكه بن ثعلبة بن ساعدة، الفقيه، أبو عمارة الأنصاري الحطيمي المدني، ذو الشهاداتين.

ذكر الترمذي، وابن عبد البر، والحافظ المزي، واللالكائي: أنه شهد بدرًا، ولم يذكره أصحاب المغازي في الديرين. وقال الذهبي: قيل: أنه بدري. والصواب: أنه شهد أحدًا وما بعدها. وله أحاديث. وكان من كبار جيش علي، فاستشهد معه يوم صفين، وكان كافًا سلاحه يوم صفين ويوم الجمل حتى قتل عمار، فسل سيفه، وقال: سمعت النبي ﷺ يقول: "تَقْتُلُ عَمَارًا الْفِتْنَةَ الْبَاغِيَّةَ" فقاتل حتى قتل رضي الله عنه، سنة سبع وثلاثين.

حدث عن: ابنه عُمارة، وأبو عبد الله الجدلي، وعَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ الْأَوْدِي، وإبراهيم بن سعد ابن أبي وقاص؛ وجماعة.

وقال خارجه بن زيد، عن أبيه، قال: لما كتبنا المصاحف، فقدت آية كُنْتُ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فوجدتها عند خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رَجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾.

فتح الباري (٨: ٣٩٨)، ومصنف عبد الرزاق (٢٠٤١٦). قال: وكان خُزَيْمَةُ يُدْعَى: ذَا الشَّهَادَتَيْنِ، أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شهادته بشهادة رجلين.

ذلك أن النبي ﷺ ابتاع فرسا من أعرابي، فاستتبعه النبي ﷺ ليقضيه ثمن فرسه. فأسرع رسول الله ﷺ المشي، وأبطأ الأعرابي، فطفق رجال يعترضون الأعرابي، فيسأومونه بالفرس، ولا يشعرون أن النبي ﷺ ابتاعه، فنادى الأعرابي رسول الله ﷺ فقال: إن كنت مبتاعا هذا الفرس، وإلا بعته، فقام النبي ص حين سمع نداء الأعرابي، فقال: "أوليس قد ابتعته منك؟" فقال الأعرابي: لا، والله ما بعته. فقال النبي ﷺ: "بلى قد ابتعته منك" فطفق الأعرابي يقول: هلم شهيدا، فقال خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ: أنا أشهد أنك قد بابعته، فأقبل النبي ﷺ على خُزَيْمَةَ، فقال: "بم تشهد؟" فقال: بتصديقك يا رسول الله، فجعل رسول الله ﷺ شهادة خُزَيْمَةَ بشهادة رجلين.

أخرجه أبو داود في الأقضية (٣٦٠٧)، وإسناده صحيح ترجمته في: مسند أحمد =

وليس بالقوي^(١).

١٨٤٤- وتحمل هؤلاء وغيرهم ممن ذهب مذهب الكوفيّين في هذا

= ٢١٣/٥، طبقات ابن سعد: ٣٧٨/٤، طبقات خليفة، : ٨٣، ١٣٥، التاريخ الكبير: ٢٠٥/٣-٢٠٦، التاريخ الصغير(١: ٧٨٠، ١٧٠) المعارف (١٤٩) تاريخ واسط (٢٨٢)، المعرفة والتاريخ (١: ٣٨٠)، تاريخ الطبري(٣: ١٧٣) العقد الفريد(٤: ٣٤١)، (٦: ١٥٣)، المعارف: ١٤٩، الجرح والتعديل: ٣/٣٨١-٣٨٢، معجم الطبراني الكبير: ٩٤/٤، المستدرک: ٣/٣٩٦، الاستبصار: ٢٦٧-٢٦٩، الاستيعاب: ٢/٤٤٨، أسد الغابة: ١٣٣٢، تهذيب الكمال: ٣٧٥، سير أعلام النبلاء (٢: ٤٨٥)، تجريد أسماء الصحابة (١: ١٥٩)، مجمع الزوائد/٩: ٣٢٠، تهذيب التهذيب: ٣/١٤٠-١٤١، الإصابة: ٣/٩٣، خلاصة تهذيب الكمال: ٤، ١، كنز العمال: ١٣/٣٧٩، شذرات الذهب: ١/٤٥.

(١) الحديث الذي أشار إليه المصنف هنا، وأشار إليه أيضا في "التمهيد" (٩: ٢٦٦) دون أن يورده، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٤: ٨٣)، ح (٣٧١٤)، و (٣٧١٥) من طريقين:

الأول: من طريق قيس بن الربيع، عن غيلان بن جامع، عن عدي بن ثابت، عن عبد الله ابن يزيد الأنصاري، عن خزيمة بن ثابت، قال: صليت مع النبي ﷺ بجمع بإقامة واحدة. الثاني: من طريق قيس عن أبي ليلى، عن جابر بن يزيد، عن عدي بن ثابت، عن عبد الله بن يزيد، عن خزيمة بن ثابت أن رسول الله ﷺ صلى بجمع ثلاثا واثنيتين.

وقال الطبراني: روى هذا الحديث يحيى بن سعيد الأنصاري وشعبة وزهير وغيرهم عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن أبي أيوب الأنصاري. وخالفهم غيلان وجابر الجعفي فقالا عن خزيمة بن ثابت والصواب حديث أبي أيوب، ورواه الثوري عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن أبي أيوب.

وذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢: ١٥٩)، فقال: فيه قيس بن الربيع: وثقه شعبة، والثوري، وضعفه الناس.

البَابِ فِيمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَيْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمَزْدَلِفَةِ بِأَذَانَيْنِ وَإِقَامَتَيْنِ (١).

١٨٤٤١- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مِثْلُ ذَلِكَ (٢).

١٨٤٤٢- قَالُوا: إِنَّمَا أُمِرَ عُمَرُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِالْأَذَانِ فِي الثَّانِيَةِ بَعْدَ أَنْ صَلَّى الْأُولَى بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا قَدْ تَفَرَّقُوا لِعِشَائِهِمْ؛ فَأَذَنَ لِيَجْمَعُوهُمْ، ثُمَّ أَقَامَ (٣).

١٨٤٤٣- قَالُوا: وَكَذَلِكَ نَقُولُ إِذَا تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنِ الْإِمَامِ لِعِشَائِهِمْ أَوْ غَيْرِهِ، أَمَرَ الْإِمَامُ الْمُؤَذِّنَ فَأَذَنُوا لِيَجْتَمَعَ النَّاسُ.

١٨٤٤٤- قَالُوا: وَهُوَ مَعْنَى مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

١٨٤٤٥- وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ صَلَّى الصَّلَاتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ:

١٨٤٤٦- فَقَالَ مَالِكٌ: لَا يُصَلِّيهِمَا أَحَدٌ قَبْلَ جَمْعٍ إِلَّا مِنْ عُدْرٍ، فَإِنْ

(١) المحلى (١٢٧:٧)، والمجموع (١٣٦:٨)، وشرح معاني الآثار (٢١١:٢).

- وَرَوَى أَيْضًا عَنْ الْفَارُوقِ عُمَرُ: أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِإِقَامَتَيْنِ دُونَ أَذَانٍ. المحلى (١٢٦:٧).

- وَرَوَى أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ. المحلى (١٢٧:٧).

- وَجَاءَ فِي الْمَغْنِيِّ لِابْنِ قِدَامَةَ (٤١٩:٣): أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِإِقَامَتَيْنِ وَأَذَانٍ لِلثَّانِيَةِ، عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي الْفَقْرَةِ (١٨٤٤٢).

(٢) المحلى (١٢٧:٧)، والمجموع (١٣٦:٨)، شرح معاني الآثار، (٢١١:٢).

(٣) المغني (٤١٩:٣)، وشرح معاني الآثار (٢١١:٢).

صَلَاهُمَا مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَغِيبَ الشُّقُّ.

١٨٤٤٧- وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: لَا يُصَلِّيهِمَا حَتَّى يَأْتِيَ جَمْعًا وَلَهُ السَّعَةُ فِي ذَلِكَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، فَإِنْ صَلَاهُمَا دُونَ جَمْعٍ عَادَ.

١٨٤٤٨- وَاحْتِجَّ بِقَوْلِهِ عليه السلام حِينَ قِيلَ لَهُ: الصَّلَاةُ؟ قَالَ: "الصَّلَاةُ أَمَامَكَ" ^(١). يَعْنِي بِالْمُزْدَلِفَةِ.

١٨٤٤٩- وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي ذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِ الثَّوْرِيِّ.

١٨٤٥٠- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ صَلَاهُمَا قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمُزْدَلِفَةَ فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، وَسَوَاءٌ صَلَاهُمَا قَبْلَ مَغِيبِ الشُّقِّ أَوْ بَعْدَهُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْبِدَهُمَا إِذَا أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ.

١٨٤٥١- وَرَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِجَمْعٍ وَاخْتَلَفَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، وَأَحْمَدَ فَرَوَى عَنْهُمَا مِثْلُ ذَلِكَ.

١٨٤٥٢- وَرَوَى عَنْهُمَا أَنْ مَنْ صَلَاهُمَا بِعَرَفَاتٍ أَجْزَاهُ.

١٨٤٥٣- قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَاسَ مَنْ قَالَ بِهَذَا صَلَاةَ جَمْعٍ عَلَى صَلَاةِ عَرَفَةَ لِأَنَّهُمَا تَصَلِّيَانِ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الْأُولَى مِنْهُمَا.

١٨٤٥٤- وَعَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُصَلِّيَهُمَا قَبْلَ جَمْعٍ، فَإِنْ

فَعَلَ أَجْزَأَهُ.

١٨٤٥٥- وَيَه قَالَ أَبُو ثَوْرٍ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١٨٤٥٦- وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ، وَعُرْوَةَ، وَسَلِّمٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ.

١٨٤٥٧- وَأَمَّا حَدِيثُ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كَرِيبٍ فِي هَذَا الْبَابِ، فَقَدْ

ذَكَرْنَا الْاِخْتِلَافَ فِي إِسْنَادِهِ عَلَى مَالِكٍ، وَعَلَى مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، وَعَلَى إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عُقْبَةَ أَيْضًا فِي "التَّمْهِيدِ"^(١)، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ.

(١) (قال أبو عمر في التمهيد (١٣: ١٥٦-١٥٧): هكذا رواه جماعة الحفاظ الأثبات من رواة الموطأ عن مالك، فيما علمت، إلا أشهب، وابن الماجشون، فإنهما رواه عن مالك، عن موسى بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس، عن أسامة بن زيد، ذكره النسائي. قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: حدثنا أشهب، وكذلك حدث به المعافي عن ابن الماجشون، والصحيح في هذا الحديث طرح ابن عباس من إسناده، وإنما هو لكريب عن أسامة بن زيد وكذلك رواه يحيى بن سعيد الأنصاري، وحماد بن زيد، عن موسى بن عقبة، عن كريب، عن أسامة، مثل رواية مالك سواء. ولم يخالف فيه على موسى بن عقبة فيما علمت. ورواه إبراهيم بن عقبة، واختلف عليه فيه: فرواه سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن عقبة، ومحمد بن أبي حرملة، جميعاً. عن كريب عن ابن عباس عن أسامة بن زيد مثله بمعناه، أدخل بين كريب وبين أسامة: عبد الله بن عباس، ورواه حماد بن زيد عن إبراهيم بن عقبة عن كريب عن أسامة. ورواه إسماعيل بن جعفر، عن محمد بن أبي حرملة، عن كريب عن أسامة لم يذكر ابن عباس، وكذلك رواه ابن المبارك، عن إبراهيم بن عقبة، مثل رواية حماد بن زيد، فدل ذلك كله على ضعف رواية ابن عيينة، وصحة رواية مالك ومن تابعه، وأن ليس لابن عباس ذكر صحيح في هذا الحديث والله أعلم.

١٨٤٥٨- وَفِيهِ مِنَ الْفَقْهِ: الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ سُنَّتِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا، وَالذَّفْعُ مِنْهَا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ عَلَى مَا وَصَفْنَا أَيْضًا.

١٨٤٥٩- وَأَمَّا قَوْلُهُ فِيهِ: " فَتَزَلْ، قَبَالَ فِتَوَضَّاءُ فَلَمْ يُسْبِغِ الْوُضُوءَ " فَقِيلَ: إِنَّهُ اسْتَنْجَى بِالْمَاءِ، وَلَمْ يَتَوَضَّاءُ لِلصَّلَاةِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ تَوَضَّاءُ وَضُوءًا خَفِيفًا لَيْسَ بِالْبَالِغِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ تَوَضَّاءُ عَلَى بَعْضِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ كَوُضُوءِ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ النَّوْمِ.

١٨٤٦٠- وَالَّذِي تُعَصِّدُهُ الْأَصُولُ أَنَّهُ اسْتَنْجَى وَلَمْ يَتَوَضَّاءُ؛ لِأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَشْتَغِلَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِمَا لَا مَعْنَى لَهُ فِي شَرِيعَتِهِ وَيَدْعُ الْعَمَلَ فِي نُهْوِهِ إِلَى مَنْسَكٍ مِنْ مَنْاسِكِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا حَانَتِ الصَّلَاةُ فِي مَوْضِعِهَا نَزَلَ، فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ لَهَا؟.

١٨٤٦١- وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي "التَّمْهِيدِ" (١) حَدِيثَ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فَأَتْبَعَهُ عُمَرُ بِكَوْزٍ مِنْ مَاءٍ، فَلَمْ يَتَوَضَّاءُ بِهِ لِلصَّلَاةِ، وَقَالَ: " لَمْ أُوْمَرْ أَنْ أَتَوَضَّاءُ كُلَّمَا بُلْتُ " (٢).

١٨٤٦٢- وَذَكَرْنَا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ، فَقِيلَ لَهُ: أَلَا تَتَوَضَّاءُ. فَقَالَ: " مَا أَصْلِي فَأَتَوَضَّاءُ "!! (٣).

(١) (١٣: ١٥٩-١٦٠).

(٢) أخرجه أبو داود في الطهارة (٤٢) باب "في الاستبراء" (١: ١١)، والإمام أحمد في "مسنده" (٦: ٩٥).

(٣) مسند الحميدي (٤٧٨)، ص (١: ٢٢٥)، وهذا يبين أنه كان عليه السلام لا يتوضأ وضوء الصلاة إلا للصلاة، وأنه لا يتوضأ كلما بال وضوء الصلاة.

١٨٤٦٣- وَرَوَى سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرَمَةَ:
اتَّخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَبَالاً، وَاتَّخَذَتْهُ مُصَلًى! يَغْنِي الشَّعْبَ.

١٨٤٦٤- وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا دَفَعَ بِالْحَاجِّ وَالنَّاسُ
مَعَهُ لَا يُصَلُّونَ الْمَغْرِبَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ إِلَّا مَعَ الْعِشَاءِ بَعْدَ مَغِيبِ الشَّفَقِ، وَقَدْ
ذَكَرْنَا مَا لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ كِتَابِنَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ^(١).

(٦٦) باب صلاة منى (*)

٨٧٢- قَالَ مَالِكٌ: فِي أَهْلِ مَكَّةَ. إِنَّهُمْ يُصَلُّونَ بِمِنًى إِذَا حَجُّوا رَكْعَتَيْنِ رُكْعَتَيْنِ. حَتَّى يَنْصَرِفُوا إِلَى مَكَّةَ^(١).

١٨٤٦٥- قَالَ أَبُو عُمَرَ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَصْرِ الْإِمَامِ إِذَا كَانَ مَكِّيًّا بِمِنًى وَعُرَفَاتٍ، أَوْ مِنْ أَهْلِ مَنًى وَعُرَفَاتٍ، أَوْ مِنْ أَهْلِ عُرَفَاتٍ بِمِنًى، أَوْ بِالْمُزْدَلِفَةِ:

١٨٤٦٦- فَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ وَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ كَيْفَ صَلَاتُهُمْ بِعَرَفَةَ؟ أَرْكَعَتَانِ أَمْ أَرْبَعٌ؟ وَكَيْفَ بِأَمِيرِ الْحَاجِّ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ؟ أُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِعَرَفَةَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ أَوْ رَكْعَتَيْنِ؟ وَكَيْفَ صَلَاةُ أَهْلِ مَكَّةَ بِمِنًى فِي

(*) المسألة -٤٥٩- اتفق العلماء على أن الحاج القادم مكة يقصر الصلاة بها وبمنى ويسائر المشاهد لأنه عندهم في سفر، لأن مكة ليست دار أُرْبَعَةٍ إِلَّا لِأَهْلِهَا أَوْ لِمَنْ أَرَادَ الْإِقَامَةَ بِهَا، وَكَانَ الْمُهَاجِرُونَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ تَرْكُ الْمَقَامِ بِهَا فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْوِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْإِقَامَةَ بِهَا وَلَا بِمِنًى.

واختلف العلماء في صلاة المكي بمنى فقال مالك يتم بمكة ويقصر بمنى وكذلك أهل منى يتمون بمنى ويقصرون بمكة وعرفات قال وهذه المواضع مخصوصة بذلك لأن النبي ﷺ لما قصر بعرفة لم يميز من وراءه ولا قال لأهل مكة أقموا وهذا موضع بيان وعن روى عنه أن المكي يقصر بمنى ابن عمرو وسالم والقاسم وطاووس وبه قال الأوزاعي وإسحاق وقالوا إن القصر سنة الموضع وإنما يتم بمنى وعرفات من كان مقيماً فيها.

وقال أكثر أهل العلم منهم عطاء والزهري والثوري والكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد وأبو ثور: لا يقصر الصلاة أهل مكة بمنى وعرفات لانتفاء مسافة القصر وقال الطحاوي وليس الحج موجبا للقصر لأن أهل منى وعرفات إذا كانوا حجاجا أقموا وليس هو متعلقاً بالموضع وإنما هو متعلق بالسفر وأهل مكة مقيمون هناك لا يقصرون ولما كان المقيم لا يقصر لو خرج إلى منى كذلك الحاج.

(١) الموطأ: ٤٠٢.

إِقَامَتِهِمْ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: يُصَلِّي أَهْلُ مَكَّةَ بِعَرَفَةَ وَمِنَى، مَا أَقَامُوا بِهِمَا، رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ. يَقْصُرُونَ الصَّلَاةَ. حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى مَكَّةَ. قَالَ: وَأَمِيرُ الْحَاجِّ أَيْضًا. إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَصَرَ الصَّلَاةَ بِعَرَفَةَ، وَأَيَّامَ مِنَى. وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِمِنَى، مُقِيمًا بِهَا، فَإِنْ ذَلِكَ يُتِمُّ الصَّلَاةَ بِمِنَى. وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ سَاكِنًا بِعَرَفَةَ، مُقِيمًا بِهَا، فَإِنْ ذَلِكَ يُتِمُّ الصَّلَاةَ بِهَا أَيْضًا.

١٨٤٦٧- واحتجَّ مَالِكٌ لِمَذْهَبِهِ فِي هَذَا الْبَابِ بِمَا رَوَاهُ:

٨٧٣- عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الصَّلَاةَ الرَّبَاعِيَّةَ بِمِنَى رَكَعَتَيْنِ. وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّاهَا بِمِنَى رَكَعَتَيْنِ. وَأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّاهَا بِمِنَى رَكَعَتَيْنِ. وَأَنَّ عُثْمَانَ صَلَّاهَا بِمِنَى رَكَعَتَيْنِ، شَطْرَ إِمَارَتِهِ. ثُمَّ أَتَمَّهَا بَعْدُ^(١).

٨٧٤- وَيَمَا رَوَاهُ أَيْضًا فِي هَذَا الْبَابِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ، صَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ. ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ. أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ. فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ. ثُمَّ صَلَّى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَكَعَتَيْنِ بِمِنَى، وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ شَيْئًا^(٢).

(١) الموطأ: ٢: ٤، وروى موصولا عن ابن عمر، على ما سيأتي في الفقرة (١٨٤٦٩).

وسأتي في آخر الباب سبب إتمام عثمان رضي الله عنه الصلاة بمِنَى.

(٢) الموطأ: ٤٠٢، والمغني (٣: ٤٥٦).

٨٧٥- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى
لِلنَّاسِ بِمَكَّةَ رَكَعَتَيْنِ. فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ أَتُمُوا صَلَاتَكُمْ.
فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ. ثُمَّ صَلَّى عُمَرُ رَكَعَتَيْنِ بِمِنَى، وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ
شَيْئًا^(١).

١٨٤٦٨- قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَبِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ فِي هَذَا الْبَابِ قَالَ
الْأَوْزَاعِيُّ.

١٨٤٦٩- وَمِنْ حُجَّتِهِمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ لَمْ يُصَلُّوا فِي تِلْكَ
الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا إِلَّا رَكَعَتَيْنِ، وَسَائِرُ الْأَمْوَاءِ يُصَلُّونَ هُنَاكَ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ، فَعَلِمَ أَنَّ
ذَلِكَ سُنَّةُ الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْأَمْوَاءِ مَكِّيًّا وَغَيْرَ مَكِّيٍّ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ
إِذَا جَاوَزَ بِمَكَّةَ أَتَمَّ، فَإِذَا خَرَجَ إِلَى مِنَى قَصَرَ^(٢).

(١) الموطأ: ٤٠٢، والمغني (٣: ٤٥٦).

(٢) أخرجه مسلم في الصلاة - باب "قصر الصلاة بمِنَى" من طريق: ابن شهاب، عن سالم، عن
أبيه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْمَسَافِرِ بِمِنَى رَكَعَتَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعِثْمَانُ
رَكَعَتَيْنِ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ، ثُمَّ أَقَمَهَا أَرْبَعًا.

فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ صَلَّى أَرْبَعًا، وَإِذَا صَلَّاهَا وَحْدَهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى الْقَطَّانِ فِي الصَّلَاةِ (١٠٨٢)، بِابٍ "الصَّلَاةُ
بِمِنَى"، فَتَحَ الْبَارِي (٢: ٥٦٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ (٣: ١٢١)، بِابٍ "الصَّلَاةُ بِمِنَى".
وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي بَابٍ "قَصْرُ الصَّلَاةِ بِمِنَى" أَيْضًا عَنْ قَتِيبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ
عَنِ الْأَعْمَشِ. حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ. قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدٍ يَقُولُ: صَلَّى بَنُو عِثْمَانَ
بِمِنَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ. فَقِيلَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَاسْتَرْجَعَ ثُمَّ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ بِمِنَى رَكَعَتَيْنِ. وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ بِمِنَى رَكَعَتَيْنِ. وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ =

١٨٤٧- وَبِهِ قَالَ الْقَاسِمُ، وَسَلَّمْ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه.

١٨٤٧١- وَاحْتَجُّوا أَيْضاً بِمَا رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعْمَلَ عَتَّابَ بْنَ أَسِيدٍ عَلَى مَكَّةَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِأَهْلِ مَكَّةَ رَكَعَتَيْنِ.

١٨٤٧٢- وَهَذَا خَبَرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مُنْكَرٌ، لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ لِضَعْفِهِ وَنِكَارَتِهِ.

١٨٤٧٣- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَصْحَابُهُمَا، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَدَاوُدُ، وَالطَّبْرِيُّ: مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ صَلَّى بِمِنًى وَعَرَفَةَ أَرْبَعًا لَا يَجُوزُ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ.

= ابن الخطاب بمنى ركعتين. فليت حظي من أربع ركعات، ركعتان متقبلتان.
أخرجه البخاري أيضا في الصلاة (١٠٨٤) باب "الصلاة بمنى" الفتح (٥٦٣:٢)، وأعادته في الحج، باب "الصلاة بمنى".
ورواه أبو داود في الحج (١٩٦٠) "باب الصلاة بمنى" (١٩٩:٢).
ورواه النسائي في الصلاة (١٢٠:٣)، باب "الصلاة بمنى".
ثم أخرج مسلم بعده، قال: وحدثننا يحيى بن يحيى عن أبي إسحاق، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ: قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِنًى، آمَنَ مَا كَانَ النَّاسُ وَأَكْثَرُهُ رَكَعَتَيْنِ.
رواه البخاري أيضا في الصلاة (١٠٨٣) باب "الصلاة بمنى" الفتح (٥٦٣:٢) وأعادته في الحج، باب الصلاة "الصلاة بمنى".
رواه أبو داود في الحج (١٩٦٥). "باب القصر لأهل مكة" (٢٠٠:٢).
ورواه الترمذي في الحج (٨٨٢). "باب ما جاء في تقصير الصلاة بمنى" وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٠٦:٤).

١٨٤٧٤- وَحُجَّتُهُمْ أَنْ مَنْ كَانَ مُقِيمًا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ،
وَكَذَلِكَ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَفَرُهُ سَفَرًا تُقْصَرُ فِي مِثْلِهِ الصَّلَاةُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُقِيمِ.

١٨٤٧٥- وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَسَافَةِ
الَّتِي تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ عِنْدَهُمْ، وَذَكَرْنَا مَذَاهِبَهُمْ أَيْضًا فِي قَصْرِ الصَّلَاةِ، هَلْ
هُوَ قَرَضٌ أَمْ سُنَّةٌ؟ وَذَكَرْنَا وَجْهَ إِتْمَامِ عَائِشَةَ وَعُثْمَانَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ^(١)
فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(١) (ذكر السبب في إتمام عثمان الصلاة بمنى):

للعلماء في ذلك أقوال: (منها) أنه أتتها بمنى خاصة قال أبو عمر قال قوم اخذ بالمباح
في ذلك إذ للمسافر أن يقصر ويتم كما له أن يصوم ويفطر.
وقال الزهري إنما صلى بمنى أربعة لأن الأعراب كانوا كثيرين في ذلك العام فأحب أن
يخيرهم بأن الصلاة أربع.

وروى معمر عن الزهري أن عثمان صلى بمنى أربعة لأنه أجمع الإقامة بعد الحج.
وروى يونس عنه لما اتخذ عثمان الأموال بالطائف وأراد أن يقيم بها صلى أربعة.
وروى مغيرة عن إبراهيم، قال: صلى أربعة لأنه كان اتخذها وطنًا.
وقال البيهقي وذلك مدخول لأنه لو كان إتمامه لهذا المعنى لما خفي ذلك على سائر
الصحابة ولما أنكروه عليه ترك السنة ولما صلى ابن مسعود في منزله.

والوجه الصحيح في ذلك والله أعلم أن عثمان وعائشة رضي الله تعالى عنهما إنما أتيا
في السفر لأنهما اعتقدا في قصره صلى الله تعالى عليه وسلم انه لما خير بين القصر
والإتمام اختار الأيسر من ذلك على أمته وقد قالت عائشة ما خير رسول الله ﷺ في
أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما فاخذت هي وعثمان في أنفسهما بالشدة
وتركا الرخصة إذ كان ذلك مباحا لهما في حكم التخيير فيما أذن الله تعالى فيه
وبدل على ذلك إنكار ابن مسعود الإتمام على عثمان ثم صلى خلفه وأتم فكلّم في ذلك
فقال الخلاف شر.

(٦٧) باب صلاة المقيم بمكة ومنى^(١)

١٨٤٧٦- وأما قوله في آخر الباب: قَالَ مَالِكُ:

٨٧٦- مَنْ قَدِمَ مَكَّةَ لِإِهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ. فَأَهْلُ بِالْحَجِّ فَإِنَّهُ يُتِمُّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ لِمِنَى، فَيَقْصُرَ. وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أَجْمَعَ عَلَى مُقَامِ أَكْثَرِ مَنْ أُرْبِعَ لَيْالٍ^(٢).

١٨٤٧٧- وهذا قد تقدم القول فيه في كتاب الصلاة.

(١) العنوان لم يرد في النسخ الخطية ، وأثبتته من الموطأ.

(٢) الموطأ: ٤٠٣.

(٦٨) باب تكبير أيام التشريق (*)

٨٧٧ - مَالِكُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ شَيْئًا. فَكَبَّرَ، فَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ. ثُمَّ خَرَجَ الثَّانِيَةَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ. فَكَبَّرَ، فَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ. ثُمَّ خَرَجَ الثَّالِثَةَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ فَكَبَّرَ، فَكَبَّرَ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِ. حَتَّى يَتَّصِلَ التَّكْبِيرُ وَيَبْلُغَ الْبَيْتَ. فَيُعْلَمُ أَنَّ عُمَرَ قَدْ خَرَجَ يَرْمِي (١).

١٨٤٧٨ - قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا، أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ دُبُرُ الصَّلَوَاتِ. وَأَوَّلُ ذَلِكَ تَكْبِيرُ الْإِمَامِ وَالنَّاسُ مَعَهُ دُبُرَ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ. وَآخِرُ ذَلِكَ تَكْبِيرُ الْإِمَامِ وَالنَّاسُ مَعَهُ. دُبُرَ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

(*) المسألة - ٤٦٠ - من سنن الرمي: التكبير مع كل حصاة، فيقول الرامي: "الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير. لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون. لا إله إلا الله وحده صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، لا إله إلا الله، والله أكبر" ودليل التكبير: ما ثبت في أحاديث جابر وابن مسعود، وابن عمر. وإن قال: "اللهم اجعله حجاً مبروراً، وذنباً مغفوراً، وعملاً مشكوراً" فحسن، لأن ابن مسعود وابن عمر كانا يقولان نحو ذلك. ثم يقف مستقبل القبلة ويدعو، ويذكر الله تعالى، ويهلل ويسبح بعد رمي الجمرة الأولى، بقدر قراءة سورة البقرة، وكذا بعد رمي الثانية، لا الثالثة، بل يمضي في طريقه بعد رميها للاتباع في ذلك، كما روى البخاري، إلا بقدر سورة البقرة، فرواه البيهقي من فعل ابن عمر.

(١) الموطأ: ٤٠٤.

ثُمَّ يَقْطَعُ التَّكْبِيرَ.

١٨٤٧٩- قَالَ مَالِكٌ: وَالتَّكْبِيرُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ. مَنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ أَوْ وَحْدَهُ. بِمَنْى أَوْ بِالْأَفَاقِ. كُلُّهَا وَاجِبٌ {-يعني وجوب سنة-} (١). وَإِنَّمَا يَأْتُمُّ النَّاسُ فِي ذَلِكَ بِإِمَامٍ الْحَاجِّ. وَبِالنَّاسِ بِمَنْى {-يعني أنهم يأتون بهم في رمي الجمار والتكبير} (٢). لَأَتْنَهُمْ إِذَا رَجَعُوا وَانْقَضَى الْإِحْرَامُ انْتَمَوْا بِهِمْ. حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَهُمْ فِي الْحِلِّ. فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاجًّا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتُمُّ بِهِمْ إِلَّا فِي تَكْبِيرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ {-يُرِيدُ مَنْ أَهْلُ الْأَفَاقِ كُلُّهُمْ وَمَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ وَأَقَامَ بِمَكَّةَ أَيَّامَ مَنْى} (٣).

١٨٤٨٠- قَالَ أَبُو عُمَرَ: تَكْبِيرُ عُمَرَ (رضي الله عنه) الْمَذْكُورُ هُوَ تَكْبِيرُهُ عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَأَمَّا التَّكْبِيرُ دُبَرِ الصَّلَوَاتِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِهِ مِنْ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَذَكَرْنَا اخْتِلَافَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ.

١٨٤٨١- وَالْمَأْثُورُ فِيهِ عَنْ عُمَرَ مَا ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ التِّيمِيَّ وَهَشِيمٌ، عَنْ الْحَجَّاجِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

١٨٤٨٢- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عَمِيرٍ يَقُولُ: كَانَ عُمَرُ يُكَبِّرُ فِي قَبْتِهِ بِمَنْى، فَكَبَّرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، وَيُكَبِّرُ

أَهْلُ الْأَسْوَاقِ فَيَمْلَأُونَ مِنِّي تَكْبِيرًا.

١٨٤٨٣- قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا عِنْدَهُمْ مِنْ مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (البقرة: ١٨٥).

١٨٤٨٤- عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي رَوَادٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ ثَلَاثًا وَرَاءَ الصَّلَوَاتِ بِمَنَى، وَيَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ^(١).

١٨٤٨٥- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ^(٢).

(١) سنن البيهقي (١: ١٤٩)، وروى ابن شهاب، عن سالم عن ابن عمر أنه كان يرمي الجمرة الأولى بسبع حصياتٍ يُكَبِّرُ مع كل حصاةٍ ثم يَتَقَدَّمُ فيقومُ مستقبلًا القبلة قيامًا طويلًا، فيدعو ويرفع يديه، ثم يرمي الجمرة ذات العقبة من بطن الوادي، ولا يقف عندها، ثم ينصرف، ويقول: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل.

وأخرجه البخاري في الحج (١٧٥١) باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة، وأخرجه ابن ماجه (٣٠٣٢) في المناسك: باب إذا رمى جمره العقبة لم يقف عندها، عن عثمان بن أبي شيبة به مختصرا.

وأخرجه ابن ماجه (٣٠٣٢) في المناسك: باب إذا رمى جمره العقبة لم يقف عندها، عن عثمان بن أبي شيبة به مختصرا.

وأخرجه الدارمي ٦٣/٢، والبخاري باب الدعاء عند الجمرتين (١٧٥٣) وابن خزيمة (٢٩٧٢)، والنسائي ٢٧٦/٥-٢٧٧ في مناسك الحج: باب الدعاء بعد رمي الجمار، والدارقطني ٢٧٥/٢، والحاكم ٤٧٨/١، والبيهقي ١٤٨/٥ من طرق عن عثمان بن عمر، عن يونس، به. وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

وأخرجه البخاري (١٧٥٢) عن سليمان - هو ابن بلال - عن يونس، به.

(٢) مسند زيد (٣: ١٩٤).

١٨٤٨٦- وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُمَا كَانَا يُكَبِّرَانِ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

١٨٤٨٧- وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَا: التَّكْبِيرُ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

١٨٤٨٨- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مِثْلَهُ.

١٨٤٨٩- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ سَمِعِ الْحَسَنِ يَقُولُ: التَّكْبِيرُ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّفَرِ الْأَوَّلِ.

١٨٤٩٠- وَقَدْ ذَكَرْنَا أَقَاوِيلَ الْفُقَهَاءِ أُنْمَةً الْفَتْوَى بِالْأَمْصَارِ بِالتَّكْبِيرِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ فِي الْعِيدَيْنِ^(١).

١٨٤٩١- وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ التَّكْبِيرِ، فَالَّذِي صَحَّ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ ثَلَاثُ ثَلَاثٍ: اللَّهُ أَكْبَرُ.. اللَّهُ أَكْبَرُ.. اللَّهُ أَكْبَرُ.

١٨٤٩٢- وَقَدْ ذَكَرْنَا اخْتِلَافَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ أَيْضًا، وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ، وَمَسَائِلُ التَّكْبِيرِ خَلَفَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ وَغَيْرِهَا لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْمَسَافِرِ وَالْمَقِيمِ، كُلُّ ذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي بَابِ الْعِيدَيْنِ مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ بِمَا لِلْعُلَمَاءِ فِيهِ

(١) تقدم كل ذلك في باب " ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين"، في: ١٠ - كتاب العيدين، إنما هذا الباب يختص بالتكبير عند رمي الجمار، وما يذكره المصنف استطراد يتبع نفس الموضوع.

مِنَ الْمَذَاهِبِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

١٨٤٩٣- وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ: الْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، فَذَلِكَ إِجْمَاعٌ لَا خِلَافَ فِيهِ. وَكَذَلِكَ لَا خِلَافَ أَنَّهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النُّحْرِ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْمَعْلُومَاتِ أَيَّامِ الذَّبْحِ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١٨٤٩٤- وَلِلْأَيَّامِ الْمَعْدُودَاتِ ثَلَاثَةُ أَسْمَاءٍ: هِيَ أَيَّامُ مَنَى، وَهِيَ الْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ، وَهِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ.

١٨٤٩٥- وَفِي الْمَعْنَى الَّذِي سُمِّيَتْ لَهُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

١٨٤٩٦- أَحَدُهَا أَنَّهَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ الذَّبْحَ فِيهَا يَكُونُ بَعْدَ شُرُوقِ الشَّمْسِ، وَهَذَا يُشَبِّهُ مَذْهَبَ مَنْ لَمْ يُجْزِ الذَّبْحَ بِاللَّيْلِ مِنْهُمْ مَالِكٌ (رَحِمَهُ اللَّهُ)، وَسَيَأْتِي الْاِخْتِلَافُ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ الضَّحَايَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١٨٤٩٧- (وَالثَّانِي): أَنَّهَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَشْرُقُونَ فِيهَا لَحُومَ الضَّحَايَا وَالْهَدَايَا الْمَتَطَوُّعَ بِهَا إِذَا قَدِّدَتْ. وَهَذَا قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ قَتَادَةُ.

١٨٤٩٨- (وَالثَّالِثُ): أَنَّهَا سُمِّيَتْ كَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَشْرُقُونَ فِيهَا لِلشَّمْسِ فِي غَيْرِ بُيُوتٍ وَلَا أُبْنِيَةٍ لِلْحَجِّ.

١٨٤٩٩- هَذَا قَوْلُ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وَجَمَاعَةٍ أَيْضًا، وَقَدْ مَضَى

الْقَوْلُ أَنَّ لَفْظَ التَّشْرِيقِ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ " أَشْرَقَ ثَبِيرٌ كَيْمًا نُغِيرُ"، وَهَذَا إِنَّمَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَ السَّلَفِ الْعَالَمِينَ بِاللَّسَانِ، وَلَيْسَ لَهُ مَعْنَى يَصِحُّ عِنْدَ أَهْلِ الْفَهْمِ وَالْعِلْمِ بِهَذَا الشَّأْنِ (١).

١٨٥٠- وَلَا خِلَافَ أَنَّ أَيَّامَ مِنَى ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٨٥٠١- حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَمِيدِيُّ. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَاسِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحُسَيْنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانٌ قَالَ: حَدَّثَنِي الثَّوْرِيُّ، وَكَانَ أَجُودَ حَدِيثٍ يَرَوِيهِ هَذَا، قَالَ: سَمِعْتُ بُكَيْرَ بْنَ عَطَاءٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَعْمَرَ الدَّبَلِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ

(١) أخرجه الحميدي (٨٩٩) عن سفيان، والترمذي في الحج (٨٩٠) باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج، عن ابن أبي عمر، عن سفيان، به. وأخرجه أحمد ٣٠٩/٤ - ٣١٠، والبخاري (تعليقا) في "التاريخ الكبير" ٢٤٣/٥، وأبو داود في المناسك (١٩٤٩) باب من لم يدرك عرفة، والترمذي (٨٨٩)، والنسائي ٢٦٤/٥ - ٢٦٥ في مناسك الحج: باب في من لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالمزدلفة، وابن ماجه في الحج (٣٠١٥) باب "من أتى عرفة قبل الفجر من جمع" وابن خزيمة (٢٨٢٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٠٩/٢ - ٢١٠، والدارقطني ٢٤٠/٢، والحاكم ٤٦٤/١، والبيهقي ١٥٢/٥ و ١٧٣، من طرق عن سفيان الثوري، عن بكير، به.

وأخرجه الطيالسي (١٣٠٩)، و (١٣١١)، وأحمد ٣٠٩/٤ و ٣١٠، والدارمي ٥٩/٢، والطحاوي ٢١٠/٢، والدارقطني (٢٨٢٢)، والحاكم ٢٧٩/٢، والبيهقي ٧٣/٥ من طرق عن شعبة عن بكير بن عطاء، به. وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

اللَّهُ ﷻ يَقُولُ: "الْحَجُّ عَرَقَاتُ. مَنْ أَدْرَكَ عَرَقَةً قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ، أَيَّامُ مَنْى ثَلَاثَةٌ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ.

١٨٥.٢ - هَذَا حَدِيثٌ أَشْرَفُ وَلَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ.

(٦٩) باب صلاة المعرس والمحصب (*)

٨٧٨- مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ فَصَلَّى بِهَا^(١).

١٨٥٠٣- قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ^(٢).

١٨٥٠٤- قَالَ أَبُو عُمَرَ: رَوَاهُ عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ يَتَرَكُونَ الْأَبْطَحَ.
^{(١) يَتَرَكُونَ}

١٨٥٠٥- وَرَوَى مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَابْنَ

(*) المسألة - ٤٦١- المحصب هو اسم لمكان متسع بين مكة ومنى، وهو أقرب إلى منى، ويقال له: الأبطح، وخيف بني كنانة، وإلى منى يُضاف، والتحصيب هو النزول بوادي المحصب بعد النفر من منى إلى مكة فيما بين الجبلين عن طريق مقبرة الحجون، وهو مستحب عند الشافعية والمالكية، ودليلهم حديث عائشة: "إنما نزل رسول الله ﷺ المحصب ليكون أسمع لخروجه"، وليس بسنة، "فمن شاء نزله ومن شاء لم ينزله: (متفق عليه- نيل الأوطار (٥: ٨٣)).

وهو سنة عند الحنفية والحنابلة، ودليلهم قول أسامة بن زيد في حجة النبي ﷺ: "قلت: يا رسول الله، أين تنزل غدا؟ قال: "هل ترك لنا عقيل منزلا؟" ثم قال: "نحن نازلون بخيف بني كنانة حيث قاسمت قريش على الكفر". (رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه - نيل الأوطار (٥: ٨٤)).

(١) الموطأ: ٤٠٥، وأخرجه البخاري في الحج (١٥٣٢)، فتح الباري (٣: ٣٩١)، ومسلم في الحج، ح (٣٢٢٤) في طبعتنا، باب "التعريس بذى الحليفة والصلاة بها.."، ويرقم: (٤٣٠) في طبعة عبد الباقي، وأبو داود في المناسك (٥: ١٢٧)، باب التعريس بذى الحليفة"، وفي الكبرى على ما جاء في تحفة الأشراف (٦: ٢١١).

(٢) الموطأ: (٤٠٥)، وشرح السنة (٧: ٢٣٠)، والمغني (٣: ٤٥٧) والمجموع (٨: ١٩٥).

عُمَرَ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ (١).

١٨٥٠٦- وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ.
وَقَالَتْ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ مَنْزِلًا أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ (٢).

١٨٥٠٧- وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ،
عَنْ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ: لَمْ يَأْمُرْنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَنْزَلَ الْأَبْطَحَ، وَلَكِنْ أَتَيْتُهُ فَضَرَبْتُ
بِهِ قَبْلَهُ فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَنَزَلَ الْأَبْطَحَ؛ فَتَزَلْتُ (٣).

١٨٥٠٨- قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا عِنْدَ مَالِكٍ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مُسْتَحَبٌّ
إِلَّا أَنَّهُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالْحِجَازِيِّينَ أَوْكَدُ مِنْهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَالْكُلُّ يُجْمَعُ عَلَى أَنَّهُ
لَيْسَ مِنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ، وَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى تَارِكِهِ فِدْيَةٌ وَلَا دَمٌ.

١٨٥٠٩- وَهَذِهِ الْبَطْحَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هِيَ الْمَعْرُوفَةُ عِنْدَ أَهْلِ

(١) أخرجه البخاري في الحج (١٧٦٧)، باب " النزول بذى طوى قبل أن يدخل مكة " فتح
الباري (١٧٩٢:٣)، ومسلم في الحج، ح (٣٢٢٦) في طبعنا باب " التعريس بذى
الحليفة ".

(٢) أخرجه البخاري في الحج " المحصب "، ومسلم في الحج (رقم ٣١١) من طبعنا ص
(٧٧٤:٤)، وباب " استحباب النزول بالمحصب يوم النفر والصلاة به "، ويرقم (٣٣٩)-
(١٣١١)، ص (٩٥١:٢) من طبعة عبد الباقي، كما أخرجه الترمذي في الحج (٩٢٣)،
باب " من نزل الأبطح " (٣: ٢٦٤)، وابن ماجه في الحج (٣٠٦٧)، باب " نزول
المحصب " (١٠١٩:٢).

(٣) أخرجه مسلم في الحج، رقم (٣١١٥) في طبعنا، باب " استحباب النزول بالمحصب يوم
النفر والصلاة به "، ويرقم: ٣٤٢ - (١٣١٣) في طبعة عبد الباقي ص (٩٥٢:٢)، وأبو
داود في المناسك (٢٠٠٩) باب " التحصيب " (٢٠٩:٢).

الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهِم بِالْمَعْرَسِ.

١٨٥١٠- قَالَ مَالِكٌ فِي "الْمَوْطَأَ" بَعْدَ ذِكْرِهِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورِ فِي

هَذَا الْبَابِ:

لَا يَتَّبِعِي لِأَحَدٍ أَنْ يُجَاوِزَ الْمَعْرَسَ إِذَا قَفَلَ، حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهِ. وَإِنْ مَرَّ بِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ، فَلْيُقِمَّ حَتَّى تَحِلَّ الصَّلَاةُ. ثُمَّ صَلَّى مَا بَدَأَ لَهُ. لِأَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَّسَ بِهِ وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَتَانَا بِهِ (١).

١٨٥١١- وَاسْتَحَبَّهُ الشَّافِعِيُّ وَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ.

١٨٥١٢- قَالَ: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: مَنْ مَرَّ مِنَ الْمَعْرَسِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ رَاجِعًا مِنْ مَكَّةَ فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُعْرَسَ بِهِ حَتَّى يُصَلِّيَ فَعَلَّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

١٨٥١٣- وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: هُوَ عِنْدَنَا مِنَ الْمَنَازِلِ الَّتِي نَزَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ. وَبَلَّغَنَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَتَّبِعُ آثَارَهُ وَكَذَلِكَ يَنْزِلُ بِالْمَعْرَسِ، لِأَنَّهُ كَانَ يَرَاهُ وَاجِبًا وَلَا سُنَّةَ عَلَى النَّاسِ.

١٨٥١٤- قَالَ: وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا أَوْ سُنَّةً مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ لَكَانَ سَائِرُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْفُونَ بِهِ وَيَنْزِلُونَ وَيُصَلُّونَ، وَلَمْ يَكُنْ ابْنُ عُمَرَ يَنْفَرِدُ بِذَلِكَ دُونَهُمْ.

١٨٥١٥- وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ (٢): لَيْسَ نَزْوُلُهُ ﷺ بِالْمَعْرَسِ كَسَائِرِ

(١) الموطأ : ٤٠٥.

(٢) تقدمت ترجمته في (١ : ٨٥٦).

مَنَازِلِ طُرُقِ مَكَّةَ، لِأَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي الفَرِيضَةَ حَيْثُ أُمِكنَهُ، وَالْمَعْرُسُ إِنَّمَا كَانَ صَلَّى فِيهِ نَافِلَةً.

١٨٥١٦ - قَالَ وَلَا وَجْهَ لِتَرْهِيْدِ النَّاسِ فِي الْخَيْرِ.

١٨٥١٧ - قَالَ: وَلَوْ كَانَ الْمَعْرُسُ كَسَائِرِ الْمَنَازِلِ مَا أَنْكَرَ ابْنُ عُمَرَ عَلَى نَافِعٍ تَأَخُّرَهُ عَنْهُ.

١٨٥١٨ - وَذَكَرَ حَدِيثَ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سَبَقَهُ إِلَى الْمَعْرُسِ فَأَبْطَأَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ مَا حَبَسَكَ؟ فَذَكَرَ عُذْرًا، قَالَ: ظَنَنْتُ أَنَّكَ أَخْرَجْتَ الطَّرِيقَ، وَلَوْ فَعَلْتَ لَأَوْجَعْتُكَ ضَرْبًا.

١٨٥١٩ - وَذَكَرَ حَدِيثَ مُوسَى أَيْضًا، عَنْ سَالِمٍ: عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمَعْرُسَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ فِي بَطْنِ الْوَادِي فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ فِي بَطْحَاءٍ مُبَارَكَةٍ.

١٨٥٢٠ - قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَأَمَّا الْمَحْصَبُ فَهُوَ مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَمِنَى، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى مِنَى. نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْرِفُ بِالْمَحْصَبِ، وَيُعْرِفُ أَيْضًا بِالْبَطْحَاءِ، وَهُوَ خَيْفُ بَنِي كِنَانَةَ الْمَذْكُورُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ حِينَ أَرَادَ أَنْ يَنْفِذَ مِنْ مِنَى: "نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ" (١).

(١) اختلف على الزهري في إسناده، فرواه الأوزاعي، وإبراهيم بن سعد، والنعمان بن راشد، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، كلهم عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هُرَيْرَةَ، إِلَّا أَنَّ مَعْمَرًا أَدْرَجَهُ فِي حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: "وَهَلْ تَرَكَ لِي عَقِيلٌ مَنَزَلًا"، فَأَدْرَجَ الْكَلَامَ: "فِيهِ مَنَزِلُنَا غَدًا".

١٨٥٢١- يَعْنِي الْمُحْصَبَ. وَذَلِكَ أَنَّ بَنِي كِنَانَةَ تَقَاسَمُوا عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

١٨٥٢٢- وَفِي حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "نَحْنُ نَازِلُونَ بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمَتْ قُرَيْشٌ عَلَى الْكُفْرِ"^(١)- يَعْنِي الْمُحْصَبَ.

= وقد رواه محمد بن أبي حفصة عن الزُّهري عن علي بن حُسَيْن عن عمرو بن عثمان، عن أُسامة ولم يذكر فيه: "ومنزلنا بالخَيْف". وانظر الحاشية التالية:

(١) الحديث المشار إليه عن أُسامة أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٠١/٥، عن محمد بن حفصة عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان عن أُسامة بن زيد أنه قال: يارسول الله أين تنزل غدا- إن شاء الله؟ وذلك زمن الفتح، فقال: هل ترك لنا عقيل من منزل؟، ثم قال: لا يرث الكافر المؤمن، ولا المؤمن الكافر". وأخرجه أيضا في ٢٠٢/٥ عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أُسامة. وفيه زيادة: نحن نازلون غداً إن شاء الله بخيف بني كنانة (والخيف: الوادي).

وأخرج الحديث مسلم في صحيحه ١٥- كتاب الحج، (٨٠) باب النزول بمكة للحاج، وتورث دورها بإسنادين عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أُسامة بن زيد بن حارثة؛ أنه قال: يارسول الله! أين تنزل غداً- إن شاء الله- وذلك زمن الفتح -قال: وهل ترك لنا عقيل من منزل؟" وفي رواية " وهل ترك لنا عقيل من رباح أو دور؟".

كما أخرجه مسلم ج: ٤٤٠، ص: ٩٨٤ في طبعة عبد الباقي عن عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أُسامة بن زيد. وأخرجه ابن ماجه في ٢٥- كتاب المناسك (٢٦) باب دخول مكة ٩٨١/٢، ح: ٢٩٤٢ بإسناده عن عبد الرزاق، عن معمر عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أُسامة بن زيد، وفيه زيادة: ثم قال: نحن نازلون غداً بخيف (وادي) بني كنانة".

وذكره الرازي في ٢٨٨/١ العلل وعقب عليه بقوله: تفرد الزهري برواية هذا الحديث! وتفرد الثقة بالحديث لا يعله.

٨٧٩- وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُحْصَبِ. ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنَ اللَّيْلِ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ (١).

١٨٥٢٣- وَرَوَاهُ أَبُو بَرٍّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْقُوعًا أَيْضًا، وَأَبُو بَرٍّ أَيْضًا وَحَمِيدُ الطَّوِيلُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْقُوعًا.

= وقد أورد الخبر الواقدي في المغازي ص ٨٢٨: عن جابر بن عبد الله قال: كنت ممن لزم رسول الله ﷺ، فدخلت معه يوم الفتح من أذاخر، فلما أشرف على أذاخر نظر إلى بيوت مكة، ووقف عليها فحمد الله وأثنى عليه، ونظر إلى موضع قبته فقال: هذا منزلنا يا جابر، حيث تقاسمت علينا قريش في كفرها. قال جابر: فذكرت حديثاً كنت أسمعُه منه ﷺ قبل ذلك بالمدينة: "فتزلنا غداً إن شاء الله إذا فتح الله علينا مكة في الخيف حين تقاسموا على الكفر". وكنا بالأبطح وجاء شعب أبي طالب حيث حصر رسول الله ﷺ وبنو هاشم ثلاث سنين.

قال: حدثني عبد الله بن زيد، عن أبي جعفر، قال: كان أبو رافع قد ضرب لرسول الله ﷺ قبة بالحجون من آدم، فأقبل رسول الله ﷺ حتى انتهى إلى القبة، ومعه أم سلمة وميمونة.

قال: حدثني معاوية بن عبد الله بن عبيد الله، عن أبيه، عن أبي رافع، قال: قيل للنبي ﷺ: ألا تنزل منزلك من الشهب؟ قال: فهل ترك لنا عقيل منزلاً؟ كان عقيل قد باع منزل رسول الله ﷺ ومنزل إخوته من الرجال والنساء بمكة. فقيل لرسول الله ﷺ: فانزل في بعض بيوت مكة في غير منازلنا؟ فأبى رسول الله ﷺ وقال: لا أدخل البيوت، فلم يزل مضطرباً بالحجون لم يدخل بيتاً، وكان يأتي المسجد من الحجون.

وَأَثَارُ هَذَا الْبَابِ كُلُّهَا مَذْكُورَةٌ فِي "التَّمْهِيد" (١).

١٨٥٢٤- وَرَوَى الثَّوْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي وَأَصِلُ الْأَخْذَبُ، قَالَ: سَمِعْتُ

الْمَعْرُورَ بْنَ سُوَيْدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: حَصَبُوا- يَعْنِي
الْمَحْصَبَ (٢).

١٨٥٢٥- وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى الْمَحْصَبَ شَيْئًا، وَيَقُولُ: إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلُ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (٣).

١٨٥٢٦- عَنْ مَعْمَرٍ، وَعَنْ الزُّهْرِيِّ وَهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ

لَا يُحْصَبُ.

١٨٥٢٧- وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ أَنَّهَا كَانَتْ لَا تُحْصَبُ.

١٨٥٢٨- وَالثَّوْرِيُّ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَنَامَ

بِالْمَحْصَبِ يَوْمَهُ، فَقِيلَ لِإِبْرَاهِيمَ: إِنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ لَا يَفْعَلُهُ؟ قَالَ: قَدْ كَانَ

(١) (١٥: ٢٤٥).

(٢) في مصنف ابن أبي شيبة (٢٠٧: ٤).

(٣) رواه البخاري في الحج، الحديث (١٧٦٦)، باب "المحصب". فتح الباري (٣: ٥٩١)،

ومسلم في الحج، رقم (٣١١٤) من طبعتنا ص (٤: ٧٧٦)، باب "استحباب النزول

بالمحصب يوم النفر والصلاة به"، ويرقم: (٣٤١- (١٣١٢)، ص (٢: ٩٥٢)، وأخرجه

الترمذي في الحج (٩٢٢)، باب "ما جاء في نزول الأبطح" (٣: ٢٦٣)، والنسائي في

المناسك من سننه الكبرى على ما في تحفة الأشراف (٥: ٩٤).

يَفْعَلُهُ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ (١).

١٨٥٢٩ - والدليلُ أيضًا على [أن] المَحْصَبَ هُوَ خَيْفٌ مِثْلِي - وَالْخَيْفُ:

الوادي (في قول الشافعي رحمه الله) وَهُوَ مَكِّيٌّ عَالِمٌ بِمَكَّةَ وَأَجْوَارِهَا وَمِثْلِي وَأَقْطَارِهَا.
 بمعنى: الذي لا يحد له في الدنيا ولا الآخرة

١٨٥٣٠ - (شعر)

يَا رَاكِبًا قَفَّ بِالْمَحْصَبِ مِنْ مِثْلِي

وَأَنْهَضَ بِيَّاطِنَ خَيْفِهَا وَالبَاهِمِ
بِقَطْمِ بمعنى: بغيره

١٨٥٣١ - وَقَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ (٢): رَقَّةٌ مِثْلِي بِقَدَمِ

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٤: ٢٠٧).

(٢) عمر بن أبي ربيعه، أبوه صحابي سماه رسول الله ﷺ عبد الله، وكان في الجاهلية

يسمى: "بحيرا"، ولم يكن في قریش أشعر من عمر. وهو كثير الغزل والنوادر والمجون

يقال: من أراد رقة الغزل فعليه بشعر عمر بن أبي ربيعه.

ولد ليلة الأربعاء لأربع بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، وهي الليلة التي مات

فيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فسمى باسمه.

قال ابن قتيبة: "كان عمر فاسقا يتعرض لنساء الحاج ويشبب بهن. فنفاه عمر بن عبد

العزيز إلى ذلك. ثم غزا في البحر فأحرقت السفينة التي كان فيها فاخترق هو ومن كان

معه".

وفي الأغاني بسنده أنه نظر في الطواف امرأة شريفة، فكلمها فلم تجبه، فقال:

الريحُ تَسْحَبُ أَذْيَالًا وَتَنْشُرُهَا ياليتني كنت ممن تسحب الريحُ

في أبيات. فلما بلغتْها جزعت جزعا شديدا. فقيل لها: اذكري لزوجك واشكيه. فقالت =

نَظَرْتُ إِلَيْهَا بِالْمَحْصَبِ مِنْ مَنَى

وَلِي نَظَرُ لَوْلَا التَّحْرُجُ عَارِمٌ^(١)

١٨٥٣٢- وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ^(٢):

= والله ما أشكوه إلا لله، اللهم إن كان نوه باسمي ظالماً فاجعله طعاماً للريح. فعدا يوماً على فرس فهبت ريح، فنزل فاستتر بشجرة فعصفت الريح فخدشه غصن منها، فمات من ذلك.

وكان ذلك سنة ثلاث وتسعين، وقد قارب السبعين أو جاوزها. وقيل عاش ثمانين سنة، وترجمته في الأغاني طويلة.

(١) ولعمر بن أبي ربيعة قطعة أخرى ذكر فيها "المحصب"، حيث قال :

لَعَمْرِي مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا سَبْعَ رَمَيْنِ الْجَمْرَ أَمْ بِشِمَانٍ
لَقَدْ عَرَضْتُ لِي بِالْمَحْصَبِ مِنْ مَنَى مَعَ الْحَجِّ شَمْسٌ سِيرَتْ بَيْمَانٍ
فَلَمَّا التَّقِينَا بِالثَّنِيَّةِ سَلَّمْتُ وَنَازَعَنِي الْبَغْلُ اللَّعِينُ عَنَانِي
بَدَا لِي مِنْهَا مَعْصَمٌ حَيْثُ جَمَرْتُ وَكَفَّ خَضِيبٌ زَيْنْتُ بَيْنَانٍ

(٢) الفرزدق هو أبو فراس، واسمه همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية التميمي البصري، وهمام بصيغة المبالغة من الهمة..

قال ابن قتيبة في طبقات الشعراء: اسمه همام: وكان للفرزدق إخوة، منهم: هُمَيْم بن غالب وبه سُمي الفرزدق، والأخطل وكان أسن منه، وأخت يقال لها جعثن كانت امرأة صدق، وكان جرير في مهاجاته للفرزدق يذكرها بسوء. قال البيروعي: وكذب عليها جرير وكان يقول: استغفر الله فيما قلت لجعثن. قال: وكانت إحدى الصالحات.

و (الفرزدق) : الرغيث الذي يسقط في التنور.

ويحتمل أنه لقب بالمعنى الثالث، وبه صرح ابن قتيبة في "أدب الكاتب" فقال: "والفرزدق قطع العجين، وأحدها فرزدقة، ومنه سمي الرجل، وهو لقب له لأنه كان جهم الوجه". ويحتمل أنه لقب بالمعنى الثاني بأن شبه غضون وجهه بفئات الخبز. وقال ابن السيد في شرح شواهد الجمل، وتبعه فيها ابن هشام اللخمي وابن خلف وغيرهما.

قال ابن قتيبة في طبقات الشعراء: "إنما سمي الفرزدق لغلظه وقصره، شبه بالفتية =

... ..

= التي تشربها النساء وهو الفرزدق" أ.هـ.

على أن ابن قتيبة لم يذكر في الطبقات شيئاً في تلقيبه بالفرزدق. ثم رأيت في الأغاني في ترجمته أن الفرزدق الرغيف الضخم الذي يجففه النساء للفتوت.

وروى أن الجهم بن سويد بن المنذر الجرمي قال له: ما وجدت أملك اسماً لك إلا الفرزدق الذي تكسره النساء في سويقها! - قال: والعرب تسمي خبز الفتوت الفرزدق - فقال له الفرزدق: أحق الناس بأن لا يتكلم في هذا أنت، لأن اسمك اسم متاع المرأة، واسم أبيك اسم الحمار، واسم جدك اسم الكلب.

وقال السيد المرتضى في أماليه: "والفرزدق لقب، وإنما لقب به لجهامة وجهه وغلظه، لأن الفرزدقة هي القطعة الضخمة من العجين، وقيل إنها: الخبزة الغليظة التي يتخذ منها النساء الفتوت".

والفرزدق شاعر عصره بلا منازع، وكان هو وجريرو والأخطل النصراني في الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين.

واختلف العلماء بالشعر فيه وفي جرير في المفاضلة. وكان يونس يفضل الفرزدق ويقول: لولا الفرزدق لذهب شعر العرب.

وقال ابن شبرمة: الفرزدق أشعر الناس. وقال أبو عمرو بن العلاء: لم أر بدوياً أقام في الحضر إلا فسد لسانه، غير رؤية والفرزدق.

وفي العمدة لابن رشيقي: "كتب الحجاج بن يوسف إلى قتيبة بن مسلم يسأله عن أشعر شعراء الجاهلية وأشعر شعراء وقته. فقال: أشعر الجاهلية امرؤ القيس، وأضرهم مثلاً طرفة. وأما شعراء الوقت فالفرزدق أفخرهم، وجريرو أهجأهم، والأخطل أوصفهم".
وأما غالب أبو الفرزدق فإنه كان يكنى أبا الأخطل.

قال شارح نهج البلاغة ابن أبي الحديد: "دخل غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال المجاشعي على أمير المؤمنين، رضي الله عنه، أيام خلافته - وغالب شيخ كبير، ومعه ابنه همام الفرزدق وهو غلام يومئذ - فقال له علي رضي الله عنه: من الشيخ؟ قال: أنا غالب بن صعصعة. قال: ذو الإبل الكثيرة؟ قال: نعم. قال: ما فعلت إبلك؟ قال: ذعذعتها الحقوق وأذهبتها الحملات والنواب، قال: ذاك أحمد سبيلها، من هذا الغلام معك؟ قال: هذا ابني. قال: ما اسمه؟ قال: همام، وقد رويته الشعر يا أمير المؤمنين وكلام العرب، ويوشك أن يكون شاعراً مجيداً. فقال: أقرئه القرآن فهو خير له. =

هُمُوا اسْمَعُوا يَوْمَ الْمُحْصَبِ مِنْ مَنِيَّ

ندائي إِذَا التَفَتَ رَفَاقُ الْمَوَاسِمِ (١)

مَقْدَمَ لَفَتَ سَعَادَةٍ؟

= فكان الفرزدق بَعْدُ يروي هذا الحديث ويقول: مازالت كلمته في نفسي. حتى قيد نفسه بقيد وآلى ألا يفكه حتى يحفظ القرآن. فما فكه حتى حفظه "أ.هـ. وقد روى عنه، عليه السلام، أحاديث وعن غيره من الصحابة. وعاش حتى قارب المائة. قال النويري في تاريخه: مات الفرزدق في سنة عشر ومائة، وله إحدى وتسعون سنة، ومات فيها جرير أيضا.

وقال السيد المرتضى، قدس الله سره، في أماليه. " الفرزدق مع تقدمه في الشعر وبلوغه فيه إلى الذروة العليا، والغاية القصوى، شريف الآباء كريم البيت، له ولآبائه مآثر لا تُدفع، ومفاخر لا تُجحد.. وكان مائلا إلى بني هاشم، ونزع في آخر عمره عما كان عليه من القذف والفسق، وراجع طريقة الدين. على أنه لم يكن في خلال فسقه منسلخا من الدين جملة، ولا مهملا لأمره أصلا.. روى أنه تعلق بأستار الكعبة، وعاهد الله على ترك الهجاء والقذف، وقال:

ألم تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لِبَيْنِ رَتَاجٍ قَانِمٍ وَمَقَامٍ
عَلَى خَلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورِ كَلَامٍ
أَطَعْتُكَ يَا إِبْلِيسَ تَسْعِينَ حِجَةً فَلَمَّا انْقَضَى عَمْرِي وَتَمَّ قَامِي
فَزَعْتُ إِلَى رَبِّي وَأَيَقَنْتُ أَنَّنِي مُلَاقٍ لَأَيَّامِ الْحَتُوفِ حَمَامِي

ترجمته في:

طبقات ابن سلام ٢٩٩/١، الشعر والشعراء ٣٨١، والأغاني ١٨٦/٨، و ٣/١٩، معجم المرزباني ٤٦٥، المبهج ٥٠، سمط اللاكي ٤٤، تهذيب الأسماء واللغات القسم الأول من الجزء الثاني ٢٨٠، وفيات الأعيان ٨٦/٦، تاريخ الإسلام ١٧٨/٤، مرآة الجنان ٢٣٨/١، سرح العيون ٣٨٩ و ٤٦٤، البداية والنهاية ٢٦٥/٩، النجوم الزاهدة ٢٦٩/١، شذرات الذهب ١٤١/١، خزانه الأدب (بتحقيق هارون) ٢١٧/١.

(١) البيت من قصيدة في قصة رداء الفرزدق، حيث كان الفرزدق بالمدينة حين جاءت وقعة =

= وكيع بن حسان حيث قتل قتيبة بن مسلم فتكا ويعث برأسه إلى سليمان بن عبد الملك، لأن قتيبة كان خلع سليمان، وحج سليمان بن عبد الملك فبلغه بمكة وقعة وكيع بقتيبة، فخطب الناس بمسجد عرفات، فذكر غدر بني تميم ووثوبهم على سلطانهم، وإسراهم إلى الفتن، وأنهم أصحاب فتن وأهل غدر وقلة شكر، فقام إليه الفرزدق فقال وفتح رداءه: يا أمير المؤمنين، هذا ردائي رهن لك بوفاء بني تميم، والذي بلغك كذب! فقال الفرزدق في ذلك حيث جاءتبيعة وكيع لسليمان:

ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم	(فدى لسيوف من تميم وفي بها
علينا مقالا في وفاء للاتم	شَقَيْنَ حَزَازَاتِ الصُّدُورِ وَلَمْ تَدْعُ
وفاء وهن الشافيات الحوانم	أَبَانًا بِهِمْ قَتْلَى وَمَا فِي دِمَائِهِمْ
قُتَيْبَةُ سَعَى الْأَفْضَلِينَ الْأَكْرَامِ	جَزَى اللَّهَ قَوْمِي إِذَا أَرَادَ خَفَّارَتِي
ندائي إذا التفت رفاق المواسم	هَمْ سَمِعُوا يَوْمَ الْمُحْصَبِ مِنْ مَنِي

(٧٠) باب البيوت بمكة ليالي منى (*)

٨٨٠- مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: زَعَمُوا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَبْعَثُ رِجَالًا يُدْخِلُونَ النَّاسَ مِنْ وَرَاءِ الْعَقَبَةِ (١).

٨٨١- مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَا يَبِيتَنَّ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ لِيَالِي مَنْى مِنْ وَرَاءِ الْعَقَبَةِ (٢).

٨٨٢- مَالِكُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ، فِي الْبَيْتُوتَةِ بِمَكَّةَ لِيَالِي مَنْى: لَا يَبِيتَنَّ أَحَدٌ إِلَّا بِمَنْى (٣).

١٨٥٣٣- قَالَ أَبُو عُمَرَ: عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَكْثَرُ النَّاسِ.

١٨٥٣٤- وَفِيهِ حَدِيثُ مُرْسَلٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "لَا يَبِيتَنَّ أَحَدٌ إِلَّا

(*) المسألة -٤٦٢- المبيت بمنى ليلة الثامن من ذي الحجة سنة عند الحنفية، وكذلك المبيت بمنى ليلتي الحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة، فإن أقام بمنى لأجل الرمي فعل الأفضل، وإن تركه لاشيء عليه، ويكون مسيئاً وهو عند المالكية واجب، وكذا عند الشافعية اتباعاً للسنة، والواجب: معظم الليل. واعتبره الحنابلة من الواجب لأن السنة لمن أفاض يوم النحر أن يرجع إلى منى لأن النبي ﷺ فعل ذلك.

(١) الموطأ: ٤٠٦.

(٢) الموطأ: ٤٠٦، والمحلى (١٨٥:٧)، وسنن البيهقي (١٥٣:٥)، والمغني (٤٤٩:٣).

(٣) الموطأ: ٤٠٦.

بِمَنْى حَتَّى يَتِمَّ حَجَّةٌ"، وَلَا يَصْحُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٨٥٣٥- وَأَحْسَنُ شَيْءٍ فِيهِ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ قَدْ بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْى وَصَلَى (١).

١٨٥٣٦- وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) يُرَخِّصُ فِي الْمَبِيتِ بِمَكَّةَ لِيَالِي مَنْى.

١٨٥٣٧- ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَبِيتَ الرَّجُلُ بِمَكَّةَ لِيَالِي مَنْى وَيَظْلُ إِلَى رَمَى الْجِمَارِ.

١٨٥٣٨- وَعَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَوْ غَيْرِهِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ (٢).

١٨٥٣٩- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: إِذَا بَاتَ بِمَكَّةَ لِيَالِي مَنْى فَعَلَيْهِ دَمٌ.

١٨٥٤٠- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: إِذَا بَاتَ بِمَكَّةَ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ فَلْيَهْرُقْ دَمًا.

١٨٥٤١- وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: قُلْتُ لِلثَّوْرِيِّ: مَا عَلَى مَنْ بَاتَ بِمَكَّةَ لَيْلًا أَوْ لِيَالِي مَنْى؟ قَالَ: لَمْ يَبْلُغْنِي فِيهِ شَيْءٌ أَحْفَظُهُ الْآنَ.

(١) شرح معاني الآثار (٢: ٢٤٤)، والمحلى (٧: ١٨٥).

(٢) المحلى (٧: ١٨٥)، والمغنى (٣: ٤٤٩).

١٨٥٤٢- قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَا خِلَافَ عَلِمْتُهُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ الْمَبِيتَ بِمِنَى لِيَالِي التَّشْرِيقِ لِكُلِّ حَجٍّ إِلَّا مَنْ وَلِيَ السَّقَايَةَ مِنْ آلِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدْنَى لَهُمْ فِي الْمَبِيتِ بِمَكَّةَ مِنْ أَجْلِ سَقَايَتِهِمْ، وَأَرْخَصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا يَأْتِي ذِكْرُهُ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١٨٥٤٣- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ بْنُ دَاسَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ غَمِيرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لِيَالِي مِنَى مِنْ أَجْلِ سَقَايَةِ الْحَاجِّ فَأُذِنَ لَهُ (١).

١٨٥٤٤- وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لِيَالِي مِنَى مِنْ أَجْلِ سَقَايَتِهِ.

(١) رواه البخاري في كتاب الحج (١٧٤٥)، باب "هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى". فتح الباري (٥٧٨:٣)، ومسلم في كتاب الحج، رقم (٣١١٩) من طبعتنا ص (٧٨٠:٤)، باب "وجوب المبيت بمنى ليالي أيام التشريق، وبقم: (٣٤٦-١٣١٥)، ص (٩٥٣:٢) من طبعة عبد الباقي. كما أخرجه أبو داود في المتناسك، الحديث (١٩٥٩)، باب "بيت بمكة ليالي منى" (١٩٩:٢) وابن ماجه في المتناسك (٣٠٦٥)، باب "البيوتة بمكة ليالي منى" (١٠١٩:٢).

١٨٥٤٥- قَالَ أَبُو عُمَرَ: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ هَذَا ثَابِتٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَبِيتَ بِمَنْىَ لِبَالِي مَنْى مِنْ سُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ خَصَّ بِالرُّخْصَةِ عَمَّهُ (١) دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَجْلِ السَّقَايَةِ، وَكَانَتْ لَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَكْرَمَةٌ يَسْقِي النَّاسَ نَبِيذَ التَّمْرِ فِي الْمَوْسَمِ فَأَقْرَأَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(١) هو العباس عم رسول الله ﷺ أسلم قبل الهجرة، وكنم إسلامه، وخرج مع قومه إلى بدر، فأسر يومئذ، فادّعى أنه مسلم. فאלله أعلم. وليس هو في عداد الطلقاء؛ فإنه كان قد قدم إلى النبي ﷺ قبل الفتح؛ ألا تراه أجار أبا سفيان بن حرب.

كان العباس شريفاً، مهيباً، عاقلاً، جميلاً، أبيض، بضاً، له ضفيران، معتدل القامة. ولد قبل عام الفيل بثلاث سنين، وتوفي في سنة اثنتين وثلاثين، وله ست وثمانون سنة. وثبت من حديث أنس: أن عمر استسقى فقال: اللهم إنا كنا إذا قحطنا على عهد نبيك توسلنا به؛ وإنا نستسقي إليك بعم نبيك العباس.

أخرجه البخاري في الاستسقاء ١٣/٢ باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا، و٦٢/٧ في فضائل الصحابة: باب ذكر العباس، من طريق الحسن بن محمد، عن محمد ابن عبد الله الأنصاري، عن أبي عبد الله بن المشني، عن ثمامة، عن أنس: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك نبينا ﷺ فتسقيننا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا، فاسقنا. قال: فيسقون.

قال الحافظ في "الفتح" وقد بين الزبير بن بكار في "الأنساب" صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة، والوقت الذي وقع فيه ذلك، فأخرج بإسناد له أن العباس لما استسقى به عمر، قال: اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيك، وهذه أيدينا إليك بالذنوب، ونواصينا إليك بالتوبة، فاسقنا الغيث، فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض وعاش الناس. وكان ذلك عام الرمادة سنة ثمان عشرة.

١٨٥٤٦- ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ، قَالَ: كَانَ أَبِي يَقُولُ: شَرِبُ نَبِيذِ السَّقَايَةِ^(١). مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ.

١٨٥٤٧- وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَكُنْ يَشْرَبُ مِنَ النَّبِيذِ وَلَا مِنْ زَمْزَمَ قَطً - يَعْنِي فِي الْحَجِّ.

١٨٥٤٨- وَقَالَ دَارِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَأَلْتُ عَطَاءً عَنِ النَّبِيذِ؟ فَقَالَ: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ. فَقُلْتُ: يَا ابْنَ أُمِّ رِيَّاحٍ أَتَزَعُمُ أَنَّهُمْ يَسْقُونَ الْحَرَامَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، وَاللَّهِ لَقَدْ أَدْرَكْتُ هَذَا الشَّرَابَ وَإِنَّ الرَّجُلَ لِيَشْرَبُ فَتَلْتَزِقُ شَفَتَاهُ مِنْ حَلَاوَتِهِ. قَالَ: فَلَمَّا ذَهَبَتِ النُّخُوةُ وَوَلَّى السَّفَهَاءُ تَهَاوَنُوا بِالشَّرَابِ وَاسْتَخَفُّوا بِهِ.

= وترجمته في:

مسند أحمد: ٢٠٦/١، طبقات ابن سعد: ٥/٤-٣٣، التاريخ لابن معين: ٢٩٤، تاريخ خليفة: ١٦٨، التاريخ الكبير: ٢/٧، المعارف: ١١٨، ١٣٧، ١٥٦، ٥٨٩، ٥٩٢، تاريخ الفسوي: ٢٩٥/١، أنساب الأشراف: ١/٣-٤٢، الجرح والتعديل ٢١٠/٦، المستدرک ٣٢١/٣ - ٣٣٤، الاستبصار: ٨١٠/٢، صفة الصفوة: ١٩٥، تهذيب الكمال: ٦٥٨، تاريخ الإسلام: ٩٨/٢، سير أعلام النبلاء (٢: ٧٨) العبر: ٣٣/١، مجمع الزوائد: ٢٦٨/٩، تهذيب التهذيب: ٢١٤/٥-٢١٥، الإصابة: ٣٢٨/٥، خلاصة تهذيب الكمال: ١٨٩، كنز العمال: ٥٠٢/١٣، شذرات الذهب: ٣٨/١، تهذيب ابن عساكر: ٢٢٩/٧.

(١) كان الانتباز في الأوعية منها عنده في أول الإسلام خوفا من أن يصير مسكرا فيها، وربما شربه الإنسان ظانا أن لم يصير مسكرا، فيصير شاربا للمسكر، وكان العهد قريبا بإباحة المسكر، فلما طال الزمان واشتهر تحريم المسكر، وتقرر ذلك في نفوسهم نسخ ذلك وأبيح له الانتباز في كل وعاء، بشرط ألا يشربوا مسكرا، وهذا صريح.

١٨٥٤٩- وَأَمَّا وَلَايَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْعَبَّاسِ سِقَايَاتِ زَمْزَمَ فَأَشْهَرُ مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ.

١٨٥٥٠- وَقَالَ عَطَاءُ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْتِي مِنْهُ كُلُّ يَوْمٍ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ يَرْمِي الْجِمَارَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ فَيَبِيتُ بِهَا لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّقَايَةِ^(١).

١٨٥٥١- وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِ مَنْ بَاتَ بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ السَّقَايَةِ.

١٨٥٥٢- فَقَالَ مَالِكٌ: مَنْ بَاتَ لَيْلَةً مِنْ لَيَالِي مَنْى فَعَلَيْهِ دَمٌ.

١٨٥٥٣- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا رُخْصَةَ فِي تَرْكِ الْمَبِيتِ بِمَنْى إِلَّا لِرُعَاةِ الْإِبِلِ وَأَهْلِ سِقَايَةِ الْعَبَّاسِ دُونَ غَيْرِ هَؤُلَاءِ. وَسَوَاءٌ مَنْ اسْتَعْمَلُوا عَلَيْهَا مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْخَصَ لِأَهْلِ السَّقَايَةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ أَنْ يَبِيتُوا بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنْى^(٢).

١٨٥٥٤- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ غَفَلَ أَحَدٌ فَبَاتَ بِغَيْرِ مَنْى وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ السَّقَايَةِ أَحَبَبْتُ أَنْ يُطْعَمَ عَنِ اللَّيْلَةِ مَسْكِينًا، فَإِنْ {بَاتَ}^(٣) لَيَالِي مَنْى كُلُّهَا أَحَبَبْتُ أَنْ يَهْرِقَ دَمًا.

(١) المحلى (٧: ١٨٥)، المغني (٣: ٤٤٩).

(٢) "الأم" (٢: ٢١٥) باب "ما يكون بمنى غير الرمي".

(٣) زيادة متعينة.

١٨٥٥٥- وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ لَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ:

١٨٥٥٦- (أَحَدُهُمَا): أَنَّهُ إِنْ بَانَ عَنْهَا لَيْلَةٌ تَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ، وَإِنْ بَانَ عَنْهَا لَيْلَتَيْنِ تَصَدَّقَ بِدِرْهَمَيْنِ، وَإِنْ بَانَ عَنْهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ.

١٨٥٥٧- (وَالثَّانِي): أَنَّ عَلَيْهِ لِكُلِّ لَيْلَةٍ مُدًا مِنْ طَعَامٍ إِلَى ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَإِنْ تَمَّتِ الثَّلَاثُ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

١٨٥٥٨- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ: إِنْ كَانَ يَأْتِي مِنْى فَيَرْمِي الْجِمَارَ، ثُمَّ بَيَّتُ بِمَكَّةَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٨٥٥٩- وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

١٨٥٦٠- وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: إِنْ بَاتَ لِيَالِي مِنْى بِمَكَّةَ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

١٨٥٦١- وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ.

١٨٥٦٢- قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَنْ لَمْ يَرَ عَلَيْهِ شَيْئًا قَالَ: لَوْ كَانَتْ سُنَّةٌ مَا سَقَطَتْ عَنِ النَّاسِ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِحْبَابٌ، وَحَسْبُهُ إِذَا رَمَى الْجِمَارَ فِي وَقْتِهَا. وَعِلَّةُ مَنْ رَأَى الدَّمَ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ سُنَّةٌ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأُمَّتِهِ وَرَخَّصَ لِأَهْلِ السَّقَايَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ.

(٧١) باب رمي الجمار (*)

١٨٥٦٣- قَالَ أَبُو عُمَرَ: الْجِمَارُ الْأَحْجَارُ الصَّغَارُ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ رَسُولِ

(*) **المسألة - ٤٦٣-** إن رمى الجمرات الثلاث بعد زوال الشمس في كل يوم، أي بعد الظهر بالإتفاق، لقول ابن عباس: "رمى رسول الله ﷺ الجمار حين زالت الشمس، فلا يجوز الرمي قبل الزوال، ويستمر الوقت للغروب".

قال الشافعية: وقت الرمي من الزوال إلى الغروب، فلو ترك رمي يوم تداركه في باقي الأيام، وعلى هذا يبقى وقت الرمي في أيام التشريق إلى الغروب من كل يوم، ولكن لو أخر رمي يوم ومنه رمي جمرة العقبة إلى ما بعده من أيام الرمي يقع أداء، فلا يخرج وقت الرمي بالغروب على المعتمد، وإذا رمى في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال، فأراد أن ينفر من منى إلى مكة، وهو المراد وإذا رمى في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال، فأراد أن ينفر من منى إلى مكة، وهو المراد من النفر الأول، فله ذلك، لقوله تعالى ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: ٢٠٣) أي بترك الرمي في اليوم الثالث، والأفضل ألا يتعجل بل يتأخر إلى آخر أيام التشريق وهو اليوم الثالث منهما، ويستوفي الرمي في الأيام كلها، ثم ينفر وهو معنى النفر الثاني في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: ٢٠٣).

قال ابن عباس في هذه الآية: فمن تعجل في يومين غفر له، ومن تأخر غفر له، وكذا قال عبد الله بن مسعود: رجع مغفوراً له، وذلك مشروط بالتقوى، لقوله تعالى: ﴿لِمَنِ اتَّقَى﴾. وقال الحنابلة: إن أخر الرمي إلى الليل، ورمى قبل طلوع الفجر جاز، ولا شيء عليه، لأن الليل وقت الرمي في أيام الرمي، ويجوز الرمي في اليوم الثالث من أيام التشريق، وهو اليوم الرابع من أيام الرمي، قبل الزوال، لقول ابن عباس: "إذا افتتح النهار من آخر أيام التشريق جاز الرمي".

وقال الحنابلة: لا يجزئ رمي إلا نهاراً بعد الزوال، وعند المالكية: إن أخر الرمي إلى الليل كان قضاءً لخروج وقت الأداء وهو النهار الذي يجب فيه الرمي، وعليه دم بالتأخير.

اللَّهُ ﷻ: "مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ"^(١) - أَي مَنْ تَمَسَّحَ بِالْأَحْجَارِ.

١٨٥٦٤- وَمِنْهُ الْجِمَارُ الَّتِي تُرْمَى بِعَرَفَةَ يَوْمَ النُّحْرِ، وَسَائِرُ الْجِمَارِ تُرْمَى أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، وَهِيَ أَيَّامُ مِنًى.

١٨٥٦٥- قَالَ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ^(٢): الْجِمَارُ هِيَ الْأَحْجَارُ الصَّغَارُ يُقَالُ: جَمَرَ الرَّجُلُ يَجْمُرُ تَجْمِيرًا: إِذَا رَمَى جِمَارَ مَكَّةَ.

١٨٥٦٦- وَأُنْشِدَ قَوْلَ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ^(٣):

فَلَمْ أَرَ كَالْتَّجْمِيرِ مَنْظَرَ نَاطِرٍ

وَلَا كَلْيَالِي الْحَجِّ أَفْلَقْنَا ذَا هَوَى

١٨٥٦٧- قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَيُرْوَى: أَفْلَقْنَا ذَا هَوَى.

١٨٥٦٨- وَهِيَ أَبْيَاتُ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، وَقَدْ أَمَرَ بِنَفْيِهِ عَنْ مَكَّةَ مِنْ أَجْلِهَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ)، وَلَا أَعُودُ إِلَى أَنْ أَقُولَ فِي النِّسَاءِ شِعْرًا أَبَدًا، وَأَنَا أَعَاهِدُ اللَّهَ عَلَى ذَلِكَ، فَخَلَّى سَبِيلَهُ، وَنَفَى الْأَحْوَصَ^(٤) وَلَمْ يَشْفَعْ فِيهِ الَّذِينَ شَفَعُوا فِيهِ مِنْ

(١) تقدم في كتاب الطهارة، باب "العمل في الوضوء"، وطرفه: "من توضأ فليستثر..."، وانظر فهرس أطراف الأحاديث النبوية الشريفة.

(٢) هو محمد بن القاسم، وتقدمت ترجمته في حاشية الفقرة (٦: ٨٦٨٣).

(٣) تقدمت ترجمته في حاشية الفقرة (١٣: ١٨٥٣١).

(٤) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت بن أبي الألقح، ولُقِّبَ الْأَحْوَصَ =

= لمحوص كان في عينيه، وهو ضيق يعتري مؤخر العين، وجده الأعلى: عاصم بن ثابت، حمي الدبر، صحابي جليل، استشهد يوم الرجيع في السنة الثالثة من الهجرة. الأحوص: ثالث ثلاثة نهضوا بالغزل في الحجاز زمن بني أمية، وقد أهلته شاعريته لأن يكون نجماً لامعاً في دور الغناء خاصة في دار جميلة التي قال فيها شعراً كثيراً، كما قال في الجواري التي تعج بهن دارها كالذلفاء، وعقيلة، وسلامة، وغيرهن. وكان الأحوص مطبوعاً على الشر، شكس الخليقة، قليل المروءة، هجاء للناس، سريع الوقوع في أعراضهم، شديد في خصومته، حمال أضغان، يتتبع أخبار الناس، فيسجل في شعره ما هو كفيل بالنيل منهم، والغض من قدرهم، فهجا حيث لا يجب الهجاء، وحيث كان الإقرار بالفضل أولى، لا بل تعدى هجاؤه إلى النساء، يُشَبَّبُ بهن، ويفتري عليهن كذباً.

قال الزبير: "كانت امرأة يُقال لها أم ليث امرأة صدقي، فكانت قد فتحت بينها وبين جارة لها من الأنصار خوقة، وكانت الأنصارية من أجمل أنصارية خلقت. فكلم الأحوص أم ليث أن تُدخله في بيتها يكلم الأنصارية من الخوقة التي فتحت بينها وبينها، فأبت، فقال: أما لأكافئنك، ثم قال:

هيهات منك بني عمرو ومسكنهم إذا تشتت قنسرين أو حلب
قامت تراءى وقد جد الرحيل بنا بين السقيفة والباب الذي تُقبأ
إني لمانحها وذئ ومُتخذ بأُم ليث إلى معروفها سبباً
فلما بلغت الأبيات زوج المرأة، سد الخوقة، فاعتذرت إليه أم ليث، فأبى أن يقبل ويصدقها. فكانت أم ليث تدعو على الأحوص".

فافتري على أم ليث كذباً، وأشاع أنه يجتمع بالأنصارية عندها، يُكلمها من خلال الفتحة التي بينها وبينها، وأنه يتوسل بأُم ليث حتى تعينه عند الأنصارية. وكان من جراء ذلك أن أقسد ما بين الرجل وزوجه، وبينها وبين أم ليث. وشبب بأُم جعفر حتى شاع شعره فيها فتوعده أخوها أيمن فلم ينته، فشكاه إلى ابن حزم فدفع إليهما سوطين فتجالدا، فغلبه أيمن، ففر الأحوص، فطلبه أيمن، ولكنه فاته هرباً، واستمر يشبب بها، فجاءته يوماً مُتَنَقِّبَةً وهو في مجلس قومه "فقال له: أقض ثمن الغنم التي ابتعتها مني، فقال: ما ابتعت منك شيئاً. فأظهرت كتاباً قد وضعته عليه وبكت وشكت حاجة وضراً، وقالت: يا قوم كلموه. فلامه قومه وقالوا: أقض المرأة حقها. فجعل يحلف أنه =

... ..

= ما رآها قط ولا يعرفها. فكشفت وجهها وقالت: ويحك! أمّا تعرفني! فجعل يحلف مجتهداً أنّه ما يعرفها ولا رآها قط. حتى إذا استفاض قولها وقوله واجتمع الناس وكثروا وسمعوا ما دار وكثر لفظهم وأقوالهم، قامت ثم قالت: أيها الناس، استكتوا. ثم أقبلت عليه وقالت: ياعدو الله! صدقت، والله مالي عليك حق ولا تعرفني، وقد حلفت على ذلك وأنت صادق، وأنا أمّ جعفر، وأنت تقول: قلتُ لأمّ جعفر، وقالت لي أمّ جعفر في شعرك! فخجل الأخصّ وانكسر عن ذلك، وبرئت عندهم".

ولم يقف به نزقه وحمقه عند هذا الحد. قال عمر بن شبة: كان الأخص يوماً عند سَكِينَةَ بنت الحسين " فأذن المؤذن، فلما قال: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، فخّرت سَكِينَةُ بما سمعت، فقال الأخص:

فَخَرْتُ وَأَنْتَمَتُ، فقلتُ: ذَرِنِي

ليس جهل أتيت به بديع

فأنا ابنُ الذي حمتُ لحَمَه الدبّ

رُقتيل اللّحيان يوم الرجيع

غسلتُ خالي الملائكة الأبد

رأرأ ميتاً، طوى له من صريع

قال أبو زيد: وقد لعمري فخر بفخر لو على غير سَكِينَةَ فخر به! وبأبي سَكِينَةَ ﷺ حمت أباه الدبر وغسلت خاله الملائكة فهو يريد، أخزاه الله، أن يضع جده لأبيه عاصم بن ثابت المعروف بحمى الدبر، وخاله حنظلة غسيل الملائكة في مصاف النبي ﷺ.

وكان من نتيجة هذا التعدي على الرجال بالهجاء ونسائهم بالتشبيب، إلى جانب أشياء آخر لا يتسع المقام لذكرها، أن كرهه قومه وأزوروا عنه فلم يبق له فيهم صديق، وأعرض عنه من هو من غير قومه قال مُصْعَب بن عثمان: "كان الأخص ينسب بنساء ذوات أخطار من أهل المدينة، ويتغنى في شعره مَعْبِد ومالك، ويشيع ذلك في الناس، فنهى فلم ينته. فشكى إلى عامل سليمان بن عبد الملك على المدينة وسأله الكتاب فيه =

الأَنْصَارِ، وَقَالَ: لَا أُرْدُهُ إِلَى وَطَنِهِ مَا كَانَ لِي سُلْطَانُ فَإِنَّهُ فَاسِقٌ مُجَاهِرٌ.

١٨٥٦٩- وَأَبْيَاتُ عُمَرَ الَّتِي مِنْهَا الْبَيْتُ الْمَذْكُورُ قَوْلُهُ :

وَكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لَا يُبَاءُ بِهِ دَمٌ

وَمِنْ غَلَقٍ رَهْنًا إِذَا ضَمَّهُ مِنِّي (١)

وَمِنْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ

إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالدَّمَى

يَسْحَبْنَ أَذْيَالَ الْمُرُوطِ بِأَسْوَاقٍ

خِدَالٍ، وَأَعْجَازٍ مَأْكُمُهَا رَوَى (٢)

= إليه، ففعل ذلك. فكتب سليمان إلى عامله يأمره أن يضربه مائة سوط ويقيمه على البُلْس للناس، ثم يصيره إلى ذَهْلَك، ففعل ذلك به. فشوى هناك سلطان سليمان بن عبد الملك، ثم ولي عمر بن عبد العزيز، فكتب إليه يستأذنه في القدوم ويمدحه، فأبى أن يأذن له.

وتوفي الأخص في أواخر خلافة يزيد، وانظر في ترجمته: الأغاني (٤: ٢٦٣، ٢٦٨)، طبقات فحول الشعراء (٥٤٣) سمط اللاكبي (١: ٧٣)، القضاة (١: ١٣٨)، حديث الأربعاء (١: ٢٦٠)، الشعر الغنائي في الأمصار الإسلامية: شوقي ضيف، شعر الأخص: عادل سليمان جمال.

(١) غلق رهنا: أي غلق رهته، وهو أن يستحقه المرتهن فيصير في ملكه منى: موضع قرب مكة من مناسك الحج يرمى به الحصى في الجمرات الثلاث وهو كالتجمير.

(٢) المروط: جمع مرط، كساء من خز أو صوف. الأسوق: جمع ساق. خدال: جمع خدلة، وهي الساق الممتلئة لحماً في دقة عظام. المأكم: جمع مأكمة، وهي لحة على رأس الورك، وهما مأكمتان وصلتا بين العجز والمتنين، روي: أي فيها ري كثير.

أَوَانِسُ يَسْلُبْنَ الْحَلِيمَ فَوَادَهُ

فِيَا طَوْلَ مَا شَوْقٍ وَيَا حُسْنَ مُجْتَلَى

مَعَ اللَّيْلِ قَصْرًا رَمِيهَا بِأَكْفُهَا

ثَلَاثَ أَسَابِيعَ تُعَدُّ مِنَ الْحَصَى (١)

فَلَمْ أَرَ كَالْتَّجْمِيرِ مَنْظَرَ نَاطِلٍ

وَلَا كَلِّيَالِي الْحَجِّ أَفْلَتَنَ ذَا هَوَى (٢)

١٨٥٧- وقوله : لا يباء به : أي يسفك دم ثاراً وبدلاً من دم.

٨٨٣- مَالِكُ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَقُوفاً طويلاً. حَتَّى يَمْلَأَ الْقَائِمُ (٣).

٨٨٤- مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَقُوفاً طويلاً. يُكَبِّرُ اللَّهَ، وَيُسَبِّحُهُ وَيَحْمَدُهُ، وَيَدْعُو اللَّهَ. وَلَا يَقِفُ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ (٤).

(١) قصرًا : حبساً.

(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ١٨، ط. دار صادر، بيروت، بدون تاريخ، والأغاني (٦٤:٩).

(٣) الموطأ: ٤٠٦، والمحلى (١٤١:٧)، وانظر الأم (٢١٣:٢) باب "دخول منى".

(٤) الموطأ: ٤٠٦، وأخرجه البخاري في الحج (١٧٥٢) باب "رفع اليدين عند جمره الدنيا والوسطى" فتح الباري (٣: ٥٨٣).

١٨٥٧١- قَالَ أَبُو عُمَرَ: فَعَلُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ هَذَا فِي بَلَاغِ مَالِكٍ عَنْهُ قَدْ رَوَى عَنْهُ مُسْنَدًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى ذَلِكَ الْمَعْنَى عَنْ عُمَرَ مُتَّصِلًا أَيْضًا.

١٨٥٧٢- وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمُسْنَدُ فِي ذَلِكَ فَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ ابْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُثْمَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَى الْجِمْرَةَ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ مِنَى رَمَى بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ أَمَامَهَا فَيَقِفُ مُسْتَقْبِلَ الْبَيْتِ رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو، يَطِيلُ الْوُقُوفَ، ثُمَّ يَأْتِي الْجِمْرَةَ الثَّانِيَةَ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، ثُمَّ يُكَبِّرُ ذَاتَ الشَّمَالِ فَيَقِفُ مُسْتَقْبِلَ الْبَيْتِ رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو، ثُمَّ يَأْتِي الْجِمْرَةَ الَّتِي فِي الْعَقَبَةِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا (١).

١٨٥٧٣- قَالَ الزُّهْرِيُّ: سَمِعْتُ سَالِمًا يُحَدِّثُ بِهَذَا، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

١٨٥٧٤- قَالَ أَبُو عُمَرَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مَعْمُرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَمَى الْجَمْرَتَيْنِ وَقَفَ عِنْدَهُمَا وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْجِمْرَةِ الثَّانِيَةِ، وَكَانَ إِذَا رَمَى الثَّلَاثَةَ أَنْصَرَفَ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج (١٧٥٢)، باب "رفع اليدين عند جمره الدنيا"، الفتح

(٥٨٣:٣)، والبيهقي في "معرفه السنن والآثار" (١٠٢٣٨:٧).

١٨٥٧٥- مُرْسَلًا هَكَذَا وَلَمْ يُسْنِدْهُ.

١٨٥٧٦- وَقَدْ رَوَتْ عَائِشَةُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) هَذَا الْمَعْنَى {عَنْهُ} عَلَيْهِ السَّلَامُ.

١٨٥٧٧- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ بَكْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ (الْمَعْنَى)، قَالَا: حَدَّثَنِي أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَاسِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . كَانَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ يَرْمِي الْجَمْرَةَ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَقِفُ عِنْدَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، وَيَتَضَرَّعُ وَيَرْمِي الثَّالِثَةَ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا (١).

١٨٥٧٨- وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ فَذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ، قَالَ: نَظَرْنَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَوْمَ النَّفْرِ الْأَوَّلِ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا وَهُوَ يَحْسِبُهَا فِي يَدِهِ حَصَيَاتٍ، وَفِي حَجْرَتِهِ حَصَاةٌ مَاشِيًا يُكَبِّرُ فِي طَرِيقِهِ حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى انْقَطَعَ حَيْثُ لَا يُصِيبُهُ الْحَصَا، قَدَعَا سَاعَةً، ثُمَّ مَضَى إِلَى الْجَمْرَةِ الْوَسْطَى، ثُمَّ مَضَى حَتَّى انْقَطَعَ حَيْثُ لَا يُصِيبُهُ الْحَصَا، ثُمَّ لِلْآخِرَى (٢).

(١) أخرجه أبو داود في المناسك (١٩٧٣) باب "في رمي الجمار" (٢: ٢٠١).

(٢) المحلى (٧: ١٤١)، وقد نسب ابن عبد البر لعبد الرزاق في المصنف، وليس فيه، مثله مثل كثير من الأحاديث التي عزاها ابن عبد البر لمصنف عبد الرزاق، وليست موجودة في النسخة المطبوعة، فالحق أعلم.

٨٨٥- مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكَبِّرُ عِنْدَ رَمِي الْجَمْرَةِ، كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ (١).

١٨٥٧٩- قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَوْلُهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: ثُمَّ يَقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ يَعْنِي مِنَ الثَّلَاثِ الَّتِي تُرْمَى أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، وَهِيَ ثَلَاثُ جَمَرَاتٍ كُلُّ جَمْرَةٍ مِنْهَا تَرْمَى بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ تُرْمَى الْأُولَى مِنْهَا، وَهِيَ الَّتِي عِنْدَ الْمَسْجِدِ، فَإِذَا أَكْمَلَ رَمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ تَقْدَّمَ أَمَامَهَا، فَوَقَّفَ طَوِيلًا لِلدُّعَاءِ بِمَا تَيَسَّرَ، ثُمَّ يَرْمِي الثَّانِيَةَ، وَهِيَ الْوُسْطَى، وَتَنْصَرِفُ عَنْهَا ذَاتَ الشَّمَالِ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ، وَيَطِيلُ الْوُقُوفَ عِنْدَهَا لِلدُّعَاءِ، وَيَرْمِي الثَّالِثَةَ عِنْدَ الْعَقَبَةِ حَيْثُ رَمَى يَوْمَ النَّحْرِ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يَرْمِيهَا مِنْ أَسْفَلِهَا وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، وَلَوْ رَمَاهَا مِنْ فَوْقِهَا أَجْزَاهُ، وَيُكَبِّرُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ كُلَّ حَصَاةٍ يَرْمِيهَا، وَالْوُقُوفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ دُونَ الثَّالِثَةِ مَعْمُولٌ بِهَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مِنْ نَحْوِ مَا فِيهَا.

١٨٥٨٠- ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ دِينَارٍ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَرْمِي الْجِمَارَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ، فَيَقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ وَقُوفًا طَوِيلًا: رَمَى الْجَمْرَةَ الْأُولَى، وَقَامَ أَمَامَهَا قِيَامًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَمَى الْجَمْرَةَ الثَّانِيَةَ، وَقَامَ عِنْدَ شِمَالِهَا قِيَامًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَمَى الثَّالِثَةَ وَلَمْ يَقِفْ عِنْدَهَا (٢).

(١) الموطأ: ٤٠٧، وسنن البيهقي (٢٤٩:٥).

(٢) سنن البيهقي (١٥٢:٥)، والمجموع (٢٢٨:٨).

١٨٥٨١- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُ ذَلِكَ^(١).

١٨٥٨٢- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَالثَّوْرِيُّ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْتَرُ ظِلَّهُ ثَلَاثَةَ أَشْبَارٍ، ثُمَّ يَرْمِي، وَقَامَ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ قَدْرَ سُورَةِ يُوسُفَ.

١٨٥٨٣- قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ رَوِيَ عَنْهُ قَدْرَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ^(٢)، وَلَا تَوَقَّيْتُ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ ذِكْرٌ وَدَعَاءٌ.

١٨٥٨٤- كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.

١٨٥٨٥- وَقَدْ رَوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ حِينَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا وَذَنْبًا مَغْفُورًا.

(١) سنن البيهقي (٥: ١٥٢)، والمجموع (٨: ٢٢٨).

(٢) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ. قَالَ: رَمَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ. يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.

قَالَ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ أَنَا سَاسَ يَرْمُونَهَا مِنْ قَوْفِهَا. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: هَذَا، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ! مَقَامَ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْحَجِّ (١٧٤٧) بِابٍ "رَمَى الْجَمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي" الْفَتْحَ (٣: ٥٨٠) وَرَوَاهُ فِي أَمَاكِنَ أُخْرَى فِي الْحَجِّ. وَمُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ- بِابٍ "رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي"... وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَنَاسِكَ (١٩٧٤) بِابٍ "فِي رَمَى الْجَمَارِ" (٢: ٢٠١). وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْحَجِّ (٩٠١) بِابٍ "مَا جَاءَ كَيْفَ تَرْمِي الْجَمَارَ" (٣: ٢٤٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْمَنَاسِكَ (٥: ٢٧٣-٢٧٤) بِابٍ "الْمَكَانَ الَّذِي تَرْمِي مِنْهُ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ"، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي الْمَنَاسِكَ (٣٠٣٠) بِابٍ "مَنْ أَيْنَ تَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ" (٢: ١٠٨).

١٨٥٨٦- وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ مِثْلَهُ (١).

١٨٥٨٧- وَعَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا رَمَى: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ
وَلَكَ الشُّكْرُ.

١٨٥٨٨- وَعَنْ عَلِيٍّ (رضي الله عنه) أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ كُلَّمَا رَمَى حَصَاةً:
اللَّهُمَّ اهْدِنِي بِالْهُدَى، وَقِنِّي بِالتَّقْوَى، وَاجْعَلِ الْآخِرَةَ خَيْرًا لِي مِنَ الْأُولَى.

١٨٥٨٩- قَالَ أَبُو عُمَرَ: فَإِنْ لَمْ يَقِفْ بِهَا وَلَمْ يَدْعُ فَلَا حَرَجَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

١٨٥٩٠- وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَيْهِ دَمٌ.

١٨٥٩١- وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: وَيَسْتَحْبُّونَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ
الْجَمْرَتَيْنِ.

٨٨٦- مَالِكٌ: أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: الْحَصَى الَّتِي
يَرْمِي بِهَا الْجِمَارُ مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ.

١٨٥٩٢- قَالَ مَالِكٌ: وَأَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ قَلِيلًا أَعْجَبُ إِلَيَّ.

١٨٥٩٣- قَالَ أَبُو عُمَرَ: رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ

عَبْدُ اللَّهِ، وَأَبْنِ عَبَّاسٍ، وَحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْأَخْوَصِ^(١)، وَحَدِيثِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي تَيْمِ قُرَشِي يُخْتَلَفُ فِي اسْمِهِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجِمَارَ بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ^(٢).

١٨٥٩٤- وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ فَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى الْقَطَّانُ، قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ جَرَّيجٍ، عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْمِي الْجِمَارَ بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ^(٣).

١٨٥٩٥- وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ

(١) كذا في الأصل، والحديث من طريق سليمان بن عمرو بن الأخوص، عن أمه، وهو سليمان ابن عمرو بن الأخوص الجشمي الأزدي الكوفي، روى عن: أبيه عمرو بن الأخوص وله صحبة، وروى عن أمه أم جندب ولها صحبة أيضا، وروى عنه: شبيب بن غرقدة، ويزيد ابن أبي زياد، أخرج له الأربعة في "سننهم" وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن القطان: مجهول. تهذيب التهذيب (٤: ٢١٢)، وانظر ترجمته أيضا في التاريخ الكبير (٢: ٢٩٢)، ثقات ابن حبان (٤: ٣١٤)، الجرح والتعديل (٢: ١٣٢). وأمّه هي أم جندب، وهي أم سليمان بن عمرو، لها ترجمة في أسد الغابة (٧: ٣١٠)، وطبقات ابن سعد (٨: ٢٢٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٣: ٥٠٣)، و (٦: ٣٧٦، ٣٧٩)، والبيهقي في السنن (٥: ١٣٠)، وفي معرفة السنن والآثار (٧: ١٥٥).

(٣) أخرجه النسائي في المناسك، حديث (٣٠٧٥)، باب "المكان الذي ترمى منه جمره العقبة" (٥: ٢٧٤)، والترمذي في المناسك (٨٩٧)، باب "ما جاء أن الجمار التي يرمي بها مثل حصى الخذف".

ابن إبراهيم، قال: حدثني ابنُ عليَّة، قال: حدثني عوف، قال: حدثني زيدُ بنُ حصين، قالَ عن (١) أبي العالية، قال: قالَ ابنُ عباس: قالَ رسولُ الله ﷺ غداةَ العقبةِ وهوَ على راحلته: "هَاتِ الْقُطْ لِي"، فَلَقَطْتُ لَهُ حَصِيَّاتٍ هُنَّ حَصَى الْحَذَفِ، فَلَمَّا وَضَعَتْهُنَّ فِي يَدِهِ، قَالَ: "بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ وَإِبَائِكُمْ وَالْغُلُو فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُو فِي الدِّينِ" (٢).

١٨٥٩٦- وأما حديثُ عمرو بنِ الأَخوصِ فحدثني عبدُ الوارث، قال: حدثني قاسم، قال: حدثني الحشني، قال: حدثني أحمدُ بنُ أبي عمر، قال: حدثني سُفيان، عنَ يزيد بنِ أبي زياد، قال: أخبرني سليمانُ بنُ عمرو بنِ الأَخوصِ، عنَ أبيه، قال: رَأَيْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يرمي الجَمرةَ يَوْمَ النحرِ مِنْ بطنِ الوادي، وهوَ على بغلته، وهوَ يَقولُ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمُ السُّكِينَةُ لَا يَقْتُلْ بَعْضُكُم بَعْضًا، وَإِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ بِمَنَى فَأَرْمُوهَا بِمِثْلِ حَصَى الْحَذَفِ" (٣).

١٨٥٩٧- قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا هُوَ الْمُسْتَحَبُّ عِنْدَ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَدْ أَنْكَرَ الشافعيُّ عَلَى مَالِكٍ (رحمة الله عليهما) قَوْلُهُ: وَأَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ قَلِيلًا أُعْجِبُ إِلَيْهِ.

(١) في (ك) : حدثني عن أبي العالية، وأثبت ما في سنن النسائي.

(٢) أخرجه النسائي في المناسك، حديث (٣٠٥٧) و باب "التقاط الحصى"، ص (٢٦٨:٥)،

وابن ماجه في المناسك، باب " قدر حصى الرمي"

(٣) تقدم تخريجه في (١٨٥٩٣).

٨٨٧- مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَنْ غَرَبَتْ لَهُ الشَّمْسُ مِنْ أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ بِمِنًى، فَلَا يَنْفِرَنَّ، حَتَّى يَرْمِيَ الْجِمَارَ مِنَ الْغَدِ^(١).

١٨٥٩٨- قَالَ أَبُو عُمَرَ: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ غَرَبَتْ لَهُ الشَّمْسُ بِمِنًى لَزِمَهُ الْمَبِيتُ بِهَا عَلَى سُنَّتِهِ. فَإِذَا أَصْبَحَ مِنَ الْيَوْمِ الثَّالِثِ لَمْ يَنْتَظِرْ حَتَّى يَرْمِيَ، لِأَنَّهُ مِمَّنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ. فَإِنْ أَقَامَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ رَمَى الرَّمْيِ عَلَى سُنَّتِهِ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ. وَقَدْ رَخَّصَ لَهُ أَنْ يَرْمِيَ فِي الثَّالِثِ ضَحًى^(٢) وَيَنْفِرُ.

١٨٥٩٩- ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ [ابْنِ] (٣) أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَرْمِي مَعَ الظَّهِيرَةِ أَوْ قَبْلَهَا، ثُمَّ يَصْدُرُ.

١٨٦٠- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَا بَأْسَ بِالرَّمْيِ يَوْمَ النَّفَرِ ضَحًى.

٨٨٨- مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّاسَ كَانُوا، إِذَا رَمَوْا الْجِمَارَ، مَشَوْا ذَاهِبِينَ وَرَاجِعِينَ. وَأَوَّلُ مَنْ رَكِبَ، مُعَاوِيَةُ ابْنُ أَبِي سُفْيَانَ^(٤).

(١) الموطأ: ٤٠٧، وسنن البيهقي (١٥٢: ٥)، وأحكام القرآن للجصاص (١: ٧١٣)، والمغني

(٢٢٨: ٨) (٣: ٤٢٩)، والمجموع (٨: ٢٢٨).

(٢) رُسِمَتْ فِي (ك): ضَحَا.

(٣) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) الموطأ: ٤٠٧.

١٨٦.١ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الْجِمَارَ مَاشِيًا ، وَقَعَلَ ذَلِكَ جَمَاعَةً الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَحَسْبُكَ .

١٨٦.٢ - وَمَا حَكَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَمَاعَةِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ بِعَرَفَةَ رَاكِبًا ، وَرَمَى الْجِمَارَ مَاشِيًا . وَذَلِكَ أَفْضَلُ عِنْدَ الْجَمِيعِ .

١٨٦.٣ - فَمَنْ وَقَفَ رَاجِلًا بِعَرَفَةَ أَوْ رَمَى الْجِمَارَ رَاكِبًا فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا أُوجِبَ عَلَيْهِ شَيْئًا ، وَلَمَّا قَالَ الْقَاسِمُ : إِنَّ أَوَّلَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةُ دَلَّ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُ فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ يُحْمَدْ لَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٨٦.٤ - وَأَمَّا جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَمَاهَا رَاكِبًا لِيَرَى النَّاسُ كَيْفَ الرُّمَى ، وَذَلِكَ مَحْفُوظٌ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ (١) .

(١) الطويل في صفة حجة النبي ﷺ ، وعن قدامة بن عبد الله بن عمار الكلابي ، قال : " رأيت النبي ﷺ يرمي الجمرة يوم النحر على ناقه صهباء ، ليس ضرب ، ولا طرد ، وليس قيل إليك إليك " .

رواه الشافعي في " الأم " (٢١٣ : ٢) في كتاب الحج ، باب " دخول منى " وفي " ترتيب المسند " (٣٥٩ : ١) ، في كتاب الحج ، الحديث (٩٣٠) ، وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ص ١٩٠ ، الحديث (١٣٣٨) ، والإمام أحمد (٤١٣ : ٣) ، والدارمي في المناسك (٦٢ : ٢) ، باب " في رمي الجمار يرميها راكباً " ، والترمذي في كتاب الحج ، الحديث (٩٠٣) ، باب " كراهية طرد الناس عند رمي الجمار " ، والنسائي في المناسك (٢٧٠ : ٥) ، باب " الركوب الى الجمار " ، وابن ماجه في المناسك ، حديث (٣٠٣٥) ، باب " رمي الجمار راكباً " (١٠٠٩ : ٢) ، واستدركه الحاكم (٤٦٦ : ١) ، في باب " رمي الجمار " من كتاب المناسك ، وقال " صحيح على شرط البخاري " ، وأقره الذهبي .

(إليك إليك) : أى تتحى ، ومعناه : ما كانوا يضربون الناس ، ولا يطردونهم ولا يقولون : تنحوا عن الطريق كما هو عادة الملوك والجبابة ، والمقصود التعريض بالذين كانوا يعملون ذلك .

(والصهباء) : التى يخالط بياضها حمرة .

١٨٦٠٥- وكان ابنُ عمرَ يرمي جَمْرَةَ يَوْمِ النَّحْرِ رَاكِبًا، وَيَرْمِي سَائِرَ الْجِمَارِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ مَاشِيًا.

٨٨٩- مَالِكٌ: أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ: مِنْ أَيْنَ كَانَ الْقَاسِمُ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ؟ فَقَالَ: مِنْ حَيْثُ تَيْسَرُ^(١).

١٨٦٠٦- قَالَ أَبُو عُمَرَ: يَعْنِي مِنْ حَيْثُ تَيْسَرُ مِنَ الْعَقَبَةِ مِنْ أَسْفَلِهَا أَوْ مِنْ أَعْلَاهَا أَوْ وَسْطِهَا، كُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ.

١٨٦٠٧- وَالْمَوْضِعُ الْمُخْتَارُ مِنْهَا بَطْنُ الْوَادِي لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: إِنَّ نَاسًا يَرْمُونَ الْجَمْرَةَ مِنْ فَوْقِهَا؟ فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِي، ثُمَّ قَالَ: مِنْ هَاهُنَا. وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ رَمَاهَا الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

١٨٦٠٧م - وَقَدْ أُجْمِعُوا أَنَّهُ إِنْ رَمَاهَا مِنْ فَوْقِ الْوَادِي أَوْ أَسْفَلِهِ أَوْ مَا فَوْقَهُ أَوْ أَمَامَهُ فَقَدْ جَزَى عَنْهُ^(٢).

(١) الموطأ: ٤٠٧، ومعرفة السنن والآثار (١٠١: ١٥٢).

(٢) تقدم تخريجه في (١٨٥٨٣)، ونزيد هنا في تخريجه: أنه متفق عليه، أخرجه البخاري في أربع مواضع من الصحيح (٣: ٥٨٠) في كتاب الحج، باب "رمي الجمار من بطن الوادي" الحديث (١٧٤٧)، وباب "رمي الجمار بسبع حصيات"، الحديث (١٧٤٨)، وباب "من رمى جمرة العقبة فجعل البيت عن يساره"، الحديث (١٧٤٩)، وباب "يكبر مع كل حصاة"، الحديث (١٧٥٠)، كما أخرجه مسلم في كتاب الحج، الحديث (٣٠٩-٣٠٥)، (١٢٩٦)، باب "رمي جمرة العقبة من بطن الوادي" ص (٩٤٢: ٩٤٣) من طبعة عبد الباقي وهو برقم (٣٠٧٣) وما بعده ص (٧٤١: ٤) =

١٨٦٠٨- وَقَالُوا: إِذَا وَقَعَتِ الْحَصَاةُ مِنَ الْعُقْبَةِ أَجْزَى وَإِنْ لَمْ تَقَعْ فِيهَا وَلَا قَرِيباً مِنْهَا أَعَادَ الرَّمْيَ وَلَمْ يَجْزِهِ.

١٨٦٠٨م- سُنِلَ مَالِكٌ. هَلْ يُرْمَى عَنِ الصَّبِيِّ وَالْمَرِيضِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. وَيَتَحَرَّى الْمَرِيضُ حِينَ يُرْمَى عَنْهُ فَيُكَبِّرُ وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ وَيَهْرِيْقُ دَمًا. فَإِنْ صَحَّ الْمَرِيضُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رَمَى الَّذِي رُمِيَ عَنْهُ. وَأَهْدَى وَجُوبًا.

١٨٦٠٩- لَا يَخْتَلِفُونَ أَنَّهُ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الرَّمْيَ لِعَذْرِ رُمِيَ عَنْهُ، وَإِنْ كَبُرَ كَمَا قَالَ مَالِكٌ فَحَسَنٌ، وَلَوْ قَدَرَ أَنْ يَحْمَلَ حَتَّى إِذَا قَرَّبَ مِنَ الْجِمَارِ وَضَعَ الْحَصَى مِنْ يَدِهِ ثُمَّ رَمَى كَانَ حَسَنًا، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ رَمَى عَنْهُ غَيْرَهُ وَأَجْزَى عَنْهُ بِإِجْمَاعٍ.

١٨٦١- وَاخْتَلَفُوا فِيمَا يُلْزَمُهُ إِنْ صَحَّ فِي أَيَّامِ الرَّمْيِ، وَقَدْ كَانَ رُمِيَ عَنْهُ بَعْضُ أَيَّامِ الرَّمْيِ فَقَالَ مَالِكٌ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ عَنْهُ فِي مُوْطِنِهِ.

١٨٦١١- وَالْهَدْيُ الَّذِي يُلْزَمُهُ عِنْدَهُ لَا بُدَّ أَنْ يَخْرُجَ بِهِ إِلَى الْحِلِّ ثُمَّ يَدْخُلَهُ الْحَرَمَ فَيَذْبُحُهُ، وَيَطْعُمُهُ الْمَسَاكِينَ، أَوْ يَشْتَرِيهِ فِي الْحِلِّ فَيَدْخُلَهُ.

= من طبعتنا.

وأخرجه الترمذي في الحج (٩٠١)، باب "ما جاء كيف ترمى الجمار" (٢٤٥:٣)، وأبو داود في المناسك (١٩٧٤)، باب "في رمي الجمار" (٢٠١:٢)، والنسائي في المناسك (٢٧٣:٥ - ٢٧٤)، باب "المكان الذي ترمى منه جمرة العقبة"، وابن ماجه في المناسك، الحديث (٣٠٣٠)، باب "من أين ترمى جمرة العقبة" (١٠٠٨:٢)، والبيهقي في "معركة السنن والآثار" (١٠١٥:٧).

١٨٦١٢- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا صَحَّ فِي أَيَّامِ الرُّمْيِ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ مَا رُمِيَ عَنْهُ، وَإِنْ مَضَتْ أَيَّامُ الرُّمْيِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٨٦١٣- قَالَ: فَإِنْ لَمْ يُرْمَ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى تُمَضِيَ أَيَّامُ الرُّمْيِ أَهْرَاقَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَمٌ.

١٨٦١٤- وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مِثْلَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ.

١٨٦١٥- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ لَمْ يُرْمَ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ الرُّمْيِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ رُمِيَ عَنِ الْمَجْنُونِ وَالْمَرِيضِ وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ جَزَى ذَلِكَ عَنْهُمْ.

١٨٦١٦- قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُكَبَّرِ الْمَرِيضُ إِذَا رُمِيَ عَنْهُ وَلَا كَبَّرَ الصَّحِيحُ أَيْضاً عِنْدَ الرُّمْيِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٨٦١٧- قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى عَلَى الَّذِي يَرْمِي الْجِمَارَ، أَوْ يَسْعَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرَوَةِ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَوَضِّعٍ، إِعَادَةً. وَلَكِنْ لَا يَتَعَمَّدُ ذَلِكَ.

١٨٦١٨- قَالَ أَبُو عُمَرَ: لما قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ إِذْ حَاضَتْ: "أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي"، وَلَمْ يَسْتَثْنِ عَلَى الْحَائِضِ شَيْئاً غَيْرَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، دَلَّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهُ جَائِزٌ أَنْ يَعْمَلَ

عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، لِأَنَّ كُلَّ مَا تَصْنَعُهُ الْحَائِضُ كَانَ لِمَنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ أَنْ يَصْنَعَهُ إِلَّا أَنْ عَمَلَ ذَلِكَ عَلَى طَهَارَةٍ أَفْضَلَ، لَا يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ لِمَنْ قَدَرَ عَلَى الطَّهَارَةِ، وَأَمَّا الْحَائِضُ فَلَا تَقْدَرُ عَلَى الطَّهَارَةِ.

١٨٦١٩- ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: لَا تُرْمَى الْجِمَارُ إِلَّا عَلَى طَهْوَرٍ، فَإِنْ فَعَلَ جَزَى عَنْهُ.

١٨٦٢٠- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: لَا تُغَسَّلُ الْجِمَارُ إِلَّا أَنْ يَصِيبَهَا قَدَرٌ.

٨٩٠- مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا تُرْمَى الْجِمَارُ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ^(١).

١٨٦٢١- قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذِهِ سُنَّةُ الرَّمِيِّ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ عِنْدَ الْجَمِيعِ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ.

١٨٦٢٢- وَاخْتَلَفُوا إِذَا رَمَاهَا قَبْلَ الزَّوَالِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَقَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: مَنْ رَمَاهَا قَبْلَ الزَّوَالِ أَعَادَ رَمِيَّهَا بَعْدَ الزَّوَالِ.

١٨٦٢٣- وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِهِمَا، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَحْمَدَ،

وَأَبِي ثَوْرٍ، وَإِسْحَاقَ.

١٨٦٢٤- وَرَوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: رَمَى الْجِمَارِ مِنْ

طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا.

(٧٢) باب الرخصة في رمي الجمار (*)

٨٩١- مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ أَبَا
الْبَدَاحِ ابْنَ عَاصِمٍ بْنِ عَدِيٍّ، أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ
لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ. خَارَجِينَ عَنْ مَنَى. يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ. ثُمَّ
يَرْمُونَ الْغَدَا. وَمِنْ بَعْدِ الْغَدَا لِيَوْمَيْنِ. ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ (١).

(*) المسألة -٤٦٤- قال الشافعية: لرعاء الإبل وأهل السقاية (وهو موضع بالمسجد الحرام
يسقى فيه الماء، ويجعل في حياض يكبل بالشارين، فيسقط عنهم المبيت، لأنه ﷺ
رخص للعباس أن يبيت في مكة ليالي منى، لأجل السقاية -رواه الشيخان) تأخير
الرمي عن وقت الاختيار يوما فقط، ويؤدونه في تاليه قبل رميه، لا رمي يومين
متواليين.

وأجاز الحنابلة للسقاة والرعاء الرمي ليلا ونهارا.
المالكية لا يرون لهم التقديم، إنما يرون لهم تأخير رمي اليوم الثاني إلى الثالث، وحجتهم
حديث أبي البداح التالي.
وعند الحنفية: من ترك رمي الجمار كلها يومه إلى الليل رماها بالليل ولا شيء عليه،
فإن انشق الفجر رمى وعليه دم.

(١) الموطأ: ٤٠٨، ومن طريق مالك أخرجه الإمام أحمد ٤٥٠/٥، والدارمي ٦١/٢-٦٢،
والبخاري في التاريخ الكبير: ٤٨٨/٦ (تعليقا) وأبو داود في الحج (١٩٧٥) باب
رمي الجمار، والترمذي في الحج (٩٥٥) باب "ما جاء في الرخصة للرعاء أن يرموا يوما
ويدعوا يوما"، والنسائي في مناسك الحج (٢٧٣:٥) باب "رمي الرعاء"، وفي
"الكبرى" على ما في "تحفة الأشراف" ٢٢٦/٤، وابن ماجه في الحج (٣٠٣٧) باب
تأخير رمي الجمار من عذر، وأبو يعلى في "المسند" ٢/٣١٥، وابن خزيمة (٢٩٧٥) و
(٢٩٧٩)، والحاكم ٤٧٨/١، والبيهقي في السنن ١٥٠/٥، وفي "معركة السنن
والآثار" (١٠٢٤٦:٧) والبيهقي (١٩٧٠). وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.=

٨٩٢- مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُ؛ أَنَّهُ أُرْخِصَ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا بِاللَّيْلِ. يَقُولُ: فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ^(١).

١٨٦٢٥- قَالَ مَالِكٌ^(٢): تَفْسِيرُ الْحَدِيثِ الَّذِي أُرْخِصَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي تَأْخِيرِ رَمْيِ الْجِمَارِ، فِيمَا نُرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَنَّهُمْ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ. فَإِذَا مَضَى الْيَوْمُ الَّذِي يَلِي يَوْمَ النَّحْرِ رَمَوْا مِنَ الْغَدِ. وَذَلِكَ يَوْمَ النَّفَرِ الْأَوَّلِ. فَيَرْمُونَ لِلْيَوْمِ الَّذِي مَضَى. ثُمَّ يَرْمُونَ لِيَوْمِهِمْ ذَلِكَ. لِأَنَّهُ لَا يَقْضِي أَحَدٌ شَيْئًا حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ. فَإِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ وَمَضَى كَانَ الْقَضَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ. فَإِنْ

= وأخرجه الإمام أحمد ٤٥٠/٥، والحميدي (٨٥٤)، والترمذي (٩٥٤) في الحج: باب ما جاء في الرخصة للرعاة أن يرموا ويدعوا يوما، والنسائي ٢٧٣/٥ في مناسك الحج: باب رمي الرعاة، والحاكم ٤٧٨/١ من طرق عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي البداح، به.

وأخرجه ابن ماجه (٣٠٣٦)، وابن خزيمة (٢٩٧٧) من طريقين عن ابن عيينة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أبي البداح، به.

وأخرجه أبو داود (١٩٧٦) ومن طريقه البيهقي ١٥١/٥ عن مسدد، حدثنا سفيان، عن عبد الله ومحمد ابني أبي بكر، عن أبيهما، عن أبي البداح، به. وأخرجه أحمد ٤٥٠/٥، والطحاوي ٢٢٢/٢، والبيهقي ١٥٠/٥-١٥١ من طرق عن ابن جريج، عن محمد بن أبي بكر، عن أبيه، عن أبي البداح، به.

(١) الموطأ: ٤٠٩.

(٢) في الموطأ: ٤٠٩.

بَدَا لَهُمُ النَّفَرُ فَقَدْ فَرَعُوا وَإِنْ أَقَامُوا إِلَى الْغَدِ رَمَوْا مَعَ النَّاسِ يَوْمَ النَّفَرِ الْآخِرِ،
وَنَفَرُوا.

١٨٦٢٦- قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ ذَكَّرْنَا فِي "التَّمْهِيد" (١) مَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ
خَالِدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى فِي حَدِيثِ أَبِي الْبَدَاحِ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: "عَنْ أَبِي الْبَدَاحِ
عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ"، وَتَكَلَّمْنَا فِي ذَلِكَ بِمَا حَضَرْنَا (٢).

١٨٦٢٧- وَالَّذِي عِنْدَنَا فِي رِوَايَةِ يَحْيَى أَنَّهُ كَمَا رَوَاهُ غَيْرُهُ سَوَاءٌ عَنْ أَبِي
الْبَدَاحِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وَقَدْ ذَكَّرْنَا شَوَاهِدَهُ فِي "التَّمْهِيد" (٣).

١٨٦٢٨- وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ يَحْيَى الْقَطَّانُ عَنْ مَالِكٍ بِإِسْنَادِهِ عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَخَصَ لِلرَّعَاءِ فِي الْبَيْتُوتَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَالْيَوْمَيْنِ بَعْدَهُ
يَجْمَعُونَهُمَا فِي آخِرِهِمَا، لَمْ يَذْكُرِ الْبَيْتُوتَةَ عَنْ مَنْ.

١٨٦٢٩- وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنَّمَا رَخَصَ لَهُمْ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مَنْ هُمْ وَكُلٌّ مِنْ
وَلِي السَّقَايَةِ مِنْ آلِ الْعَبَّاسِ (٤).

(١) (٢٥٢:١٧).

(٢) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "التَّمْهِيد" (٢٥٢:١٧): الْحَدِيثُ إِنَّمَا هُوَ لِعَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، هُوَ
الصَّاحِبُ، وَأَبُو الْبَدَاحِ ابْنُهُ يَرْوِيهِ عَنْهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ فِيهِ.

(٣) فِي "التَّمْهِيد" (٢٥٢:١٧) (٢٥٣).

(٤) انظر (١٨٥٤٣).

١٨٦٣- وَظَاهِرُ [حَدِيثِ] ^(١) يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ رَخَّصَ لِلرَّعَاءِ فِي دَمَجِ يَوْمَيْنِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ قَرَمُوا ذَلِكَ أَوْ أَجْزَوْهُ. وَمَالِكٌ لَا يَرَى لَهُمُ التَّقْدِيمَ إِنَّمَا يَرَى لَهُمْ تَأْخِيرَ رَمَى الْيَوْمِ الثَّانِي إِلَى الثَّالِثِ، ثُمَّ يَرْمُونَ فِي الْيَوْمَيْنِ لِأَنَّهُ لَا يَقْضَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَجِبَ فَيَقْضَى فِيهِ.

١٨٦٣١- وَمِنْ حُجَّتِهِ مَا رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَدَاحِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْخَصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ أَنْ يَتَعَاقَبُوا فَيَرْمُوا يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَدْعُوا يَوْمًا وَلَيْلَةً، ثُمَّ يَرْمُونَ مِنَ الْغَدِ - يَعْنِي يَرْمُونَ الْيَوْمَ الَّذِي غَابُوا عَنْهُ مِنْ مَنَى - ثُمَّ يَرْمُونَ عَنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي أَتَوْا فِيهِ مِنْ رَعِيَّتِهِمْ.

١٨٦٣٢- قَالَ أَبُو عَمَرَ: وَقَالَ غَيْرُ مَالِكٍ؛ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لِأَنَّهَا رُخْصَةٌ رَخَّصَ لَهُمْ فِيهَا كَمَا رَخَّصَ لِمَنْ نَفَرَ وَتَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فِي سَقُوطِ الرَّمْيِ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ.

١٨٦٣٣- وَعِنْدَ مَالِكٍ إِذَا رَمَوْا فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ، وَهُوَ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ لِذَلِكَ الْيَوْمِ وَلِلْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَهُ نَفَرُوا إِنْ شَاءُوا فِي بَقِيَّةِ ذَلِكَ الْيَوْمِ، فَإِنْ لَمْ يَنْفَرُوا وَبَقُوا إِلَى اللَّيْلِ لَمْ يَنْفَرُوا الْيَوْمَ الثَّالِثَ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ حَتَّى يَرْمُوا فِي وَقْتِ الرَّمْيِ بَعْدَ الزَّوَالِ وَإِنَّمَا لَمْ يُجْزَ مَالِكٌ لِلرَّعَاءِ فِي تَقْدِيمِ الرَّمْيِ لِأَنَّ غَيْرَ الرِّعَاءِ لَا يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَرْمُوا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ شَيْئًا مِنَ الْجَمَارِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَمَنْ رَمَاهَا قَبْلَ ^(٢) الزَّوَالِ أَعَادَهَا، فَكَذَلِكَ الرِّعَاءُ سَوَاءً، وَإِنَّمَا رَخَّصَ لِلرَّعَاءِ

(١) زيادة متعينة.

(٢) في الأصل "بعد"، وهو غير موافق للسياق.

فِي تَأْخِيرِ الْيَوْمِ الثَّانِي إِلَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ. فَقِفْ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ.

١٨٦٣٤- قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَمَّا رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ بِالرَّمْيِ فِي اللَّيْلِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الرَّمْيَ بِاللَّيْلِ غَيْرُهُ أَفْضَلُ مِنْهُ، لِأَنَّ اللَّيْلَ لَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّمْيُ أَصْلًا، لِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الرَّمْيَ لِلرِّعَاءِ وَغَيْرِ الرِّعَاءِ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ حَتَّى تَخْرُجَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الرَّمْيَ فِي لَيْلِ التَّشْرِيقِ رُخْصَةٌ لِلرِّعَاءِ وَأَنَّ الرَّمْيَ بِالنَّهَارِ هُوَ فِي الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ.

١٨٦٣٥- قَالَ مَعْمَرٌ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: أُرْخِصُ لِلرِّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا لَيْلًا.

١٨٦٣٦- وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرْخِصَ لِلرِّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا بِاللَّيْلِ.

١٨٦٣٧- وَقَالَ مُجَاهِدٌ: لَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرْخِصَ لِغَيْرِ الرِّعَاءِ.

١٨٦٣٨- وَقَالَ الزُّهْرِيُّ، وَعَطَاءٌ: مَنْ نَسِيَ أَنْ يَرْمِيَ نَهَارًا فِي أَيَّامِ مَنَى فَلْيَرْمِ فِي اللَّيْلِ يَرْمِي فِي أَيَّامِ مَنَى بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَإِنْ مَضَتْ أَيَّامُ مَنَى أَهْرَاقَ دَمًا.

١٨٦٣٩- وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَقَدْ انْقَطَعَ الرَّمْيُ.

١٨٦٤٠- وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ الرَّمْيَ يَفُوتُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ

التَّشْرِيقِ.

١٨٦٤١- وهي رواية شاذة.

١٨٦٤٢- قَالَ عُرْوَةُ: مَنْ قَاتَهُ الرَّمِي فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى آخِرِ غُرُوبِ الشَّمْسِ.

١٨٦٤٣- وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَنْ تَرَكَ الرَّمِي إِلَى أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ مَالِكٌ: مَنْ لَمْ يَرَمْ حَتَّى اللَّيْلِ رَمَى سَاعَةً ذَكَرَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ.

١٨٦٤٤- قَالَ: وَهُوَ أَخَفُّ عِنْدِي مِنَ الَّذِي يَقُوتُهُ الرَّمِي يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى يَمْسِيَ.

١٨٦٤٥- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: مَنْ تَرَكَ رَمِيَ الْجِمَارِ كُلِّهَا يَوْمَهُ إِلَى اللَّيْلِ وَهُوَ فِي أَيَّامِ الرَّمِي رَمَاهَا بِاللَّيْلِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَرَكَ الرَّمِي حَتَّى انْشَقَّ الْفَجْرُ رَمَى وَعَلَيْهِ دَمٌ.

١٨٦٤٦- وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ: يَرْمِي مِنَ الْغَدِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٨٦٤٧- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مِنْ أَخْرَأَ أَوْ نَسِيَ شَيْئًا مِنَ الرَّمِي أَيَّامَ مِنِّي قَضَى ذَلِكَ فِي أَيَّامِ مِنِّي، فَإِنْ مَضَتْ أَيَّامُ مِنِّي وَلَمْ يَرَمْ أَهْرَاقَ دَمًا لَذَلِكَ إِنْ كَانَ الَّذِي تَرَكَ ثَلَاثَ حَصَيَّاتٍ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ فَقَبِي كُلُّ حَصَاةٍ مُدٌّ يَتَصَدَّقُ بِهِ^(١).

١٨٦٤٨- وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ.

٨٩٣- مَالِكٌ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ ابْنَةَ أَخٍ لِصَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ. نَفَسَتْ بِالْمَزْدَلَفَةِ. فَتَحَلَّقَتْ هِيَ وَصَفِيَّةُ حَتَّى أَتَتَا مِنْى، بَعْدَ أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ. مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ. فَأَمَرَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنْ تَرْمِيَا الْجَمْرَةَ. حِينَ أَتَتَا وَلَمْ يَرَّ عَلَيْهِمَا شَيْئًا^(١).

١٨٦٤٩- قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذِهِ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَيَانُ فِي وَقْتِهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَفِيْمَنْ رَمَاهَا قَبْلَ وَقْتِهَا، وَمَا لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ. وَنَذَكُرُ هَاهُنَا أَقْوَالَهُمْ أَيْضًا فِيمَنْ رَمَاهَا وَمَنْ رَمَاهَا بَعْدَ وَقْتِهَا وَوَقْتِهَا مِنْ عِنْدِ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا.

١٨٦٥٠- وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ غَرَبَتْ لَهُ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَهَا، فَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ رَمَاهَا بَعْدَ الْغُرُوبِ مِنَ اللَّيْلِ فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَهْرِقَ دَمًا. وَإِنْ أَخْرَاهَا إِلَى أَيَّامِ التَّشْرِيقِ كَانَ عَلَيْهِ هَدْيٌ.

١٨٦٥١- وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ نَحْنُ قَوْلِ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنْ رَمَاهَا مِنَ اللَّيْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَرَمْ حَتَّى الْغَدِ رَمَاهَا وَعَلَيْهِ دَمٌ.

١٨٦٥٢- وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: إِنْ أَخْرَاهَا إِلَى اللَّيْلِ أَوْ مِنَ الْغَدِ رَمَاهَا وَعَلَيْهِ دَمٌ.

١٨٦٥٣- وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَمَحْمَدُ: إِنَّ أَخْرَها مِنَ الْغَدِ رَمَاهَا وَلَا شَيْءَ

عَلَيْهِ.

١٨٦٥٤- وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ، وَإِسْحَاقَ.

١٨٦٥٥- سُنِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ نَسِيَ جَمْرَةً مِنَ الْجِمَارِ فِي بَعْضِ أَيَّامِ مِنْى

حَتَّى يُنْسِيَ؟ قَالَ: لِيَرْمِ أَيَّ سَاعَةٍ ذَكَرَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ. كَمَا يُصَلِّي الصَّلَاةَ إِذَا نَسِيَها ثُمَّ ذَكَرَها لَيْلًا أَوْ نَهَارًا. فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا صَدَرَ وَهُوَ بِمَكَّةَ، أَوْ بَعْدَ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، فَعَلَيْهِ الْهَدْيُ.

١٨٦٥٦- قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَرْمِ الْجِمَارَ أَيَّامَ

التَّشْرِيقِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ مِنْ آخِرِها أَوْ أَنَّهُ لَا يَرْمِيها بَعْدُ، وَأَنَّهُ يَجْزِي ذَلِكَ بِالْدَّمِ أَوْ بِالطَّعَامِ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِيها.

١٨٦٥٧- فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَالِكًا قَالَ: لَوْ تَرَكَ رَمِيَ الْجِمَارِ كُلِّها أَوْ تَرَكَ

جَمْرَةً مِنْها أَوْ تَرَكَ حَصَاةً مِنْ جَمْرَةٍ حَتَّى خَرَجَتْ أَيَّامُ مِنْى فَعَلَيْهِ.

١٨٦٥٨- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ تَرَكَ الْجِمَارَ كُلِّها كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ وَإِنْ تَرَكَ

جَمْرَةً وَاحِدَةً فَعَلَيْهِ لِكُلِّ حَصَاةٍ مِنَ الْجَمْرَةِ إِطْعَامُ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ خِطْطَةٍ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ دَمًا، إِلَّا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَمَنْ تَرَكَها فَعَلَيْهِ دَمٌ.

١٨٦٥٩- وَكَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنْ تَرَكَ حَصَاةً تَصَدَّقَ

بِشَيْءٍ.

١٨٦٦٠- وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: يَطْعَمُ فِي الْحَصَاةِ أَوْ الْحَصَاتَيْنِ وَالثَّلَاثِ فَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعًا فَصَاعِدًا فَعَلَيْهِ دَمٌ.

١٨٦٦١- وَقَالَ اللَّيْثُ: عَلَيْهِ فِي الْحَصَاةِ الْوَاحِدَةِ دَمٌ.

١٨٦٦٢- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فِي الْحَصَاةِ الْوَاحِدَةِ مَدٌّ، وَفِي حَصَاتَانِ مَدَانٍ، وَفِي ثَلَاثِ حَصَيَاتٍ دَمٌ.

١٨٦٦٣- وَلَهُ قَوْلٌ آخَرٌ مِثْلُ قَوْلِ اللَّيْثِ، وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ عَنْهُ.

١٨٦٦٤- قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ رَخَّصَتْ طَائِفَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ مُجَاهِدٌ- فِي الْحَصَاةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَمْ يَرَوْا فِيهَا شَيْئًا.

١٨٦٦٥- رَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، قَالَ: سُنِلَ طَاوُوسٌ عَنْ رَجُلٍ تَرَكَ مِنْ رَمَى الْجِمَارِ حَصَاةً؟ فَقَالَ: يَطْعَمُ لُقْمَةً أَوْ قَالَ: يَطْعَمُ تَمْرَةً. فَذَكَرَ ذَلِكَ لِمُجَاهِدٍ؛ فَقَالَ: يَرْحِمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَمْ يَسْمَعْ مَا قَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ؟ قَالَ سَعْدٌ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حِجَّتِهِ، فَبَعْضُنَا يَقُولُ رَمَيْتَ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، وَبَعْضُنَا يَقُولُ: رَمَيْتَ بِسِتٍّ، فَلَمْ يُعَبِّ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ.

١٨٦٦٦- قَالَ أَبُو عُمَرَ: مِنْ أَحْسَنِ مَا قِيلَ فِي قِلَّةِ الْجِمَارِ بِمَنَى مَعَ كَثَرَةِ الرَّمْيِ بِهَا هُنَاكَ مَا حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَاسِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحُسَيْنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي الْمَغِيرَةِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، قَالَ: الْحَصَاةُ قُرْبَانُ

فَمَا تُقْبَلُ مِنَ الْحَصَا رُفْعَ.

١٨٦٦٧- وَسُفْيَانُ، عَنْ فَطْرِ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ.

١٨٦٦٨- وَسُفْيَانُ،، عَنْ فَطْرِ وَابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ:

قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: رَمَيْتُ الْجِمَارَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَالْإِسْلَامِ فَكَيْفَ لَا تَسُدُّ الطَّرِيقَ؟
فَقَالَ: مَا تُقْبَلُ مِنْهَا رُفْعَ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَكَانَ أَعْظَمَ مِنْ ثَبِيرٍ.

(٧٣) باب الإفاضة (*)

٨٩٤- مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ النَّاسَ بِعَرَفَةَ، وَعَلَّمَهُمْ أَمْرَ الْحَجِّ. وَقَالَ لَهُمْ فِيمَا قَالَ: إِذَا جِئْتُمْ مِنِّي، فَمَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَى الْحَاجِّ. إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ. لَا يَمَسُّ أَحَدٌ نِسَاءً وَلَا طَيِّبًا، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ (١).

(*) المسألة -٤٦٥- يحصل التحلل الأول بفعل اثنين من ثلاثة رمي جمرة العقبة، والحلق، وطواف الإفاضة، ويحل به كل شيء إلا النكاح: أي جماعهن ودواغيه عند الحنفية والشافعية والحنابلة، لقوله ﷺ "إذا رميتم وحلقتن، فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء" (رواه سعيد بن منصور عن عائشة رضي الله عنها، ورواه النسائي وابن ماجه عن ابن عباس، وفي إسناده ضعف. نصب الرأية (٣: ٨٠)، فيبقى ما كان محرماً عليه من النساء من الوطء والقبلة واللمس لشهوة، وكذا عقد النكاح عند الشافعية والحنابلة، ويحل له ما سواه، كالصيد وحلق الشعر وتقليم الأظفار.

وقال المالكية: يحل بها التحلل كل شيء إلا النساء والصيد والطيب، لقول عمر: إذا رميتم الجمرة، وذبحتهم وحلقتن، فقد حل لكم كل شيء إلا الطيب والنساء" (هذا حديث منقطع، وقال عبد الله بن الزبير: "من سنة الحج إذا رمى الجمرة الكبرى حل له كل شيء حرم عليه إلا النساء والطيب حتى يزور البيت"، رواه الحاكم وقال: على شرط الشيخين. نصب الرأية (٣: ٨١).

وانظر في هذه المسألة: بدائع الصنائع (٢: ١٥٩)، الدر المختار (٢: ٢٥٠)، الشرح الصغير (٢: ٥٨)، المهذب (١: ٢٣٠)، ومغني المحتاج (١: ٥٠٥)، غاية المنتهى (١: ٤١٢)، المغني (٣: ٤٣٨)، كشاف القناع (٢: ٥٨٥) الفقه الإسلامي وأدلته (٣: ٢٢٨).

(١) الموطأ: ٤١٠، مسند الفاروق لابن كثير (١: ٣٢٤-٣٢٥).

٨٩٥- مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ، ثُمَّ حَلَّقَ أَوْ قَصَرَ، وَتَحَرَّ هَدْيًا؛ إِنْ كَانَ مَعَهُ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيْبَ، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ^(١).

١٨٦٦٩- قَالَ أَبُو عَمَرَ: فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ لِلْسَّلَفِ، وَالْخَلْفِ.

١٨٦٧- (أَحَدُهَا): قَوْلُ عُمَرَ هَذَا: أَنَّهُ مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءَ، وَالطَّيْبَ.

١٨٦٧م- وَهُوَ مَذْهَبُ عُمَرَ فِي الطَّيْبِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الطَّيْبِ {عِنْدَ الْإِحْرَامِ}^(٢). فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ.

١٨٦٧١- (وَالثَّانِي): {إِلَّا النِّسَاءَ، وَالطَّيْبَ، وَالصَّيْدَ}^(٣).

١٨٦٧١م- وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ.

١٨٦٧٢- وَحُجَّتُهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾

(المائدة: ٩٥).

١٨٦٧٢م- وَمَنْ لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَطْءُ النِّسَاءِ، فَهُوَ حَرَامٌ.

(١) الموطأ: ٤١٠، وسنن البيهقي الكبرى (١٣٥: ٥)، ومعركة السنن والآثار (٧: ١٠٢٢).

وشرح معاني الآثار (٢: ٢٣١)، وانظر: المحلى (٧: ١٣٩)، والمغني (٣: ٤٣٨).

(٢) ما بين الحاصرتين سقط في (ي) و (س) وثابت في (ك).

(٣) ما بين الحاصرتين ثابت في (ك)، وسقط في (س) و (ي).

١٨٦٧٣- (والثالث): إلا النساء، والصيّد.

١٨٦٧٣م- وهو قول عطاء، وطائفة من العلماء.

١٨٦٧٤- (والرابع): إلا النساء خاصة.

١٨٦٧٤م- وهو قول الشافعي، وسائر العلماء القائلين بجواز الطيب عند الإحرام، وقبل الطواف بالبيت على حديث عائشة.

١٨٦٧٥- وروى ابن عيينة، ومعمّر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: قال عمر: إذا رمى الرجل الجمر بسبع حصيات، ودبح، { وحلق }^(١). فقد حلّ له كل شيء إلا النساء، والطيب.

١٨٦٧٥م- وفي حديث معمّر، قال سالم: وكانت عائشة تقول: قد حلّ له كل شيء إلا النساء^(٢)، ثم قالت: إنني طيبت رسول الله ﷺ^(٣).

١٨٦٧٦- [ورآد ابن عيينة]^(٤): لحمة ولحله قبل أن يطوف بالبيت.

١٨٦٧٦م- قال سالم: وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع^(٥).

١٨٦٧٧- ولم يذكر هذه الزيادة معمّر.

(١) في (ك) "ونحر".

(٢) السنن الكبرى (١٣٥:٥)، ومعرفة السنن والآثار (٩٤٧٨:٧).

(٣) هو حديث آخر، تقدم، وانظر فهرس أطراف الأحاديث.

(٤) ما بين الحاصرتين سقط في (ك)، وأثبتته من (ي) و (س).

(٥) السنن الكبرى (٣٦:٥)، ومعرفة السنن والآثار (١٠٢٢١:٧).

١٨٦٧٧م- {وَرَوَى الثَّوْرِيُّ} (١)، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنِ الْحَسَنِ الْعُرْنِيِّ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ. أُحْرِمْتُمْ مِنْهُ إِلَّا النِّسَاءَ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ! وَالطَّيِّبُ؟ قَالَ: لَا، إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُضْمَخًا بِالطَّيِّبِ (٢).

١٨٦٧٨م- وَذَكَرَ مَعْمَرٌ أَيْضًا، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ، وَحَلَقْتُمْ، وَدَبَحْتُمْ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ.

١٨٦٧٨م- {وَيَهِ قَالَ طَاوُوسٌ، وَعَلَقَمَةُ.

١٨٦٧٩م- وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: إِذَا رَمَيْتَ الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ لَكَ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ، وَالصَّيْدَ (٣)، وَأَنْ شِئْتَ أَنْ تَتَطَيَّبَ، فَتَطَيَّبْ، وَلَكَ أَنْ تُقْبَلَ، وَلَا يَحِلُّ لَكَ الْمَسِيسُ.

١٨٦٧٩م- وَرَوَى مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَرَبِيعَةَ: سَأَلَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ بَعْدَ أَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ، وَحَلَقَ،

(١) ما بين الحاصرتين ساقط في (ك)، ثابت في (ي) و (س).

(٢) أخرجه النسائي في الحج، ح (٣٠٨٤)، باب " ما يحل للمحرم بعد رمي الجمار " (٥: ٢٧٧)

عن عمرو بن علي، عن يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل، بهذا الإسناد،

وابن ماجه في المناسك (٣٠٤١)، باب " ما يحل للرجل إذا رمى جمرة العقبة "

(٢: ١١٠)، عن أبي بكر بن أبي شيبة، وعلي بن محمد الطنافسي - كلاهما عن

وكيع، وعن أبي بكر: محمد بن خلاد الباهلي، عن يحيى بن سعيد، ووكيع، وعبد

الرحمن بن مهدي، ثلاثهم عن سفيان، به.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط في (ك)، ثابت في (ي) و (س).

وَقِيلَ أَنْ يَغِيضَ عَنِ الطَّيِّبِ، فَرُخِّصَ لَهُ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَنَهَاهُ سَالِمٌ.

١٨٦٨- وَهَذَا عَنْ سَالِمٍ خِلَافَ مَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ شِهَابٍ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

١٨٦٨١- وَقَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَنْ تَطَيَّبَ بَعْدَ رَمِي الْجُمُعَةِ، وَقَبْلَ الْإِقَاضَةِ؛ فَمَرَّةٌ رَأَى عَلَيْهِ الْفِدْيَةَ، وَمَرَّةٌ لَمْ يَرِ فِيهِ شَيْئًا، لِمَا جَاءَ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَخَارِجَةَ.

١٨٦٨٢- قَالَ أَبُو عَمْرٍ: لَمْ يَخْتَلَفِ {الْفُقَهَاءُ} (١) أَنْ طَوَافَ الْإِقَاضَةِ، وَهُوَ الَّذِي يَدْعُوهُ أَهْلُ الْعِرَاقِ طَوَافَ الزِّيَارَةِ، لَا يَرْحَلُ فِيهِ، وَلَا يُوصَلُ بِالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَادِمُ لَمْ يَطْفُ، وَلَمْ يَسْعَ، أَوِ الْمَكِّيُّ الَّذِي لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ الْقُدُومِ، فَإِنْ هَذَيْنِ يَطُوفَانِ بِالْبَيْتِ، {وَبِالصَّفَا، وَالْمَرْوَةِ طَوَافًا وَاحِدًا سَبْعًا} (٢)، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى مَا قَدْ أَوْضَحْنَاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

١٨٦٨٣- وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبِيدُ اللَّهِ ابْنَا عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَقَاضَ لَا يَزِيدُ عَلَى طَوَافٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَرْمِلُ فِيهِ.

١٨٦٨٤- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ.

(١) فِي (ي) ، (س): "الْعُلَمَاءُ"، وَأُثْبِتُ مَا فِي (ك).

(٢) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ فِي (ي) ، وَ (س)، ثَابِتٌ فِي (ك).

١٨٦٨٥- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَطَاوُوسٍ، وَعَطَاءٍ، مِثْلُ ذَلِكَ.

١٨٦٨٦- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ، قَالَ: كَانَ أَبِي إِذَا أَفَاضَ لَا يَزِيدُ عَلَى سَبْعٍ وَاحِدًا.

١٨٦٨٧- ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، وَالْثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، قَالَ: طُفْتُ مَعَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ يَوْمَ النَّحْرِ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَى سَبْعٍ^(١).

١٨٦٨٨- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَا يَرْمِلُ الرَّجُلُ {إِذَا أَفَاضَ}^(٢) إِلَّا إِذَا لَمْ يَطْفُ قَبْلَ ذَلِكَ.

١٨٦٨٩- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَطَاءُ: أَفَاضَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، فَلَمْ يُسْمَعْ فِي ذَلِكَ سَبْعٌ بِالْبَيْتِ.

١٨٦٩٠- {قَالَ أَبُو عَمَرَ: يَعْنِي لَمْ يَرْمِلْ وَلَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرَّةِ إِلَّا أَنْ عَطَاءً كَانَ يَقُولُ: يَطُوفُ إِنْ شَاءَ .

١٨٦٩١- ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ، عَنْ الْحَجَّاجِ، عَنْ الْحَكَمِ، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ لَا يَزِيدُونَ يَوْمَ النَّحْرِ عَلَى سَبْعٍ.

١٨٦٩٢- قَالَ الْحَجَّاجُ: فَسَأَلْتُ عَطَاءً، فَقَالَ: طُفْتُ كَيْفَ شِئْتُ^(٣).

(١) مصنف عبد الرزاق (٦٥:٥)، والأثر (٩٠:١٥).

(٢) ما بين الحاصرتين سقط في (ي)، و(س) وثابت في (ك).

(٣) ما بين الحاصرتين من الفقرة (١٨٦٩٠) إلى آخر الفقرة (١٨٦٩٣): ساقط في (ي)

و(س)، ثابت في (ك).

١٨٦٩٣- قال أبو عمر: كَانَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ يَسْتَحِبُّ لِمَنْ أَقَاضَ أَنْ يَطُوفَ ثَلَاثَةَ أَسَابِيعَ، وَيُحْكِيَ عَنْ شُيُوخِهِ أَنَّهُمْ كَانُوا كَذَلِكَ يَقْعَلُونَ.

١٨٦٩٤- وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(١)، قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: كَانَ الْاِخْتِلَافُ إِلَى مَكَّةَ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ الْجَوَارِ، وَكَانُوا يَسْتَحِبُّونَ إِذَا اعْتَمَرُوا أَنْ يُقِيمُوا ثَلَاثًا، وَكَانُوا لَا يَعْتَمِرُونَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً، وَكَانُوا يَسْتَحِبُّونَ لِلرَّجُلِ أَوَّلَ مَا يَحُجُّ أَنْ يَحْلِقَ، وَأَوَّلَ مَا يَعْتَمِرُ أَنْ يَحْلِقَ، وَأَوَّلَ مَا يَحُجُّ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ بَيْتِهِ، وَأَوَّلَ مَا يَعْتَمِرُ (أَنْ يَعْتَمِرَ مِنْ)^(٢) {بَيْتِهِ}^(٣)، وَكَانُوا يَسْتَحِبُّونَ لِمَنْ قَدَّمَ مَكَّةَ أَلَّا يَخْرُجَ مِنْهَا حَتَّى يَخْتِمَ الْقُرْآنَ، وَكَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَطُوفُوا يَوْمَ النَّحْرِ ثَلَاثَةَ أَسَابِيعَ، وَكَانُوا يَقُولُونَ إِذَا قَصَرَ، أَوْ لَبَدَ أَنْ يَحْلِقَ.

١٨٦٩٥- قال أبو عمر: كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ لِمَنْ حَجَّ، أَوْ اعْتَمَرَ أَنْ يَحْلِقَ فِي أَوَّلِ حَجَّةٍ يَحُجُّهَا، أَوْ عُمْرَةٍ يَعْتَمِرُهَا، يَعْنِي وَلَا يَقْصُرَ.

(١) في المصنف (٥: ٣١)، الأثر (٨٨٨٤).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط في (ك)، ثابت في (ي) و .

(٣) في (ي) ، (س) : "قرنته".

(٧٤) باب دخول الحائض مكة (١)

٨٩٦- مَالِكُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ. فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا". قَالَتْ: فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ. فَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: "انْقُضِي رَأْسَكُمْ، وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمْرَةَ" قَالَتْ: فَفَعَلْتُ فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ، أُرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، إِلَى التَّنْعِيمِ، فَاعْتَمَرْتُ. فَقَالَ: "هَذَا مَكَانُ عُمْرَتِكَ" فَطَافَ الَّذِينَ أَهْلَوْا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. ثُمَّ حَلُّوا مِنْهَا. ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ. بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنًى، لِحَجَّتِهِمْ.. وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا أَهْلُوا بِالْحَجِّ أَوْ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا (٢).

(١) انظر المسألة ٣٨٦-، ثم حاشية الفقرة (١٥٩٦٨) في حج المرأة الحائض.

(٢) الموطأ: ٤١٠-٤١١، وأخرجه البخاري في الحج (١٥٥٦). باب كيف تهل الحائض والنفساء، فتح الباري (٤١٥:٣) و (١٦٣٨) باب طواف القارن، و (٤٣٩٥) في المغازي: باب حجة الوداع، ومسلم في الحج رقم (٢٨٦٢) في طبعتنا، و برقم (١٢١١) في طبعة عبد الباقي، باب بيان وجوه الإحرام، وأبو داود في المناسك (١٧٨١) باب أفراد الحج (١٥٢:٢)، والنسائي في المناسك (١٦٥:٥) باب "في المهلة بالعمرة تحيض وتخاف فوت الحج"، وفي المناسك في سننه الكبرى على ما في تحفة الأشراف (٧٥:١٢). وابن خزيمة (٢٦٠٧)، وابن الجارود (٤٢٢)، والبيهقي ٣٤٦/٤ و ٣٥٣. =

مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، بِمِثْلِ ذَلِكَ.

١٨٦٩٦- قال أبو عمر: هَكَذَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى بِهِذَيْنِ الْإِسْنَادَيْنِ، وَلَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ رُوَاةِ "الْمَوْطَأِ" وَغَيْرِهِمْ عَنْ مَالِكٍ كَذَلِكَ.

١٨٦٩٧- وَإِنَّمَا الْحَدِيثُ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ غَيْرُ يَحْيَى {عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، لَا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، كَمَا رَوَى يَحْيَى.

١٨٦٩٨- وَلَيْسَ إِسْنَادُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عِنْدَ غَيْرِ يَحْيَى مِنْ رُوَاةِ "الْمَوْطَأِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ" ^(١).

١٨٦٩٩- وَقَدْ زِدْنَا هَذَا الْمَعْنَى بَيَانًا فِي "التَّمْهِيدِ" ^(٢).

= وأخرجه الحميدي (٢٠٣)، والبخاري (٣١٦) في الحيض: باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض، و(٣١٩) باب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة ومسلم في الموضع السابق، وابن خزيمة (٢٦٠٥) والبيهقي ١٨٢/١ من طرق عن الزهري، به. وأخرجه البخاري في الحج (١٥٦٢) باب التمتع والقران والإفراد بالحج، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ١٠٤/٢، والبيهقي في السنن ١٠٩/٥ من طرق عن مالك، عن أبي الأسود، عن عروة، به.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط في (ي) و (س)، ثابت في (ك).

(٢) قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٦٤: ١٩): وقد يجوز ويحتمل أن يكون عند مالك في هذا الحديث إسنادان، فيدخل الحديث في موطنه بإسناد واحد منهما، ثم رأى أن يردف =

... ..

= الإسناد الآخر إذ ذكره أو نشط إليه، فأفاد بذلك يحيى؛ وكان يحيى من آخر من عرض عليه الموطأ، ولكن أهل العلم بالحديث يجعلون إسناد عبد الرحمن بن القاسم في هذا الحديث خطأ، لانفراد واحد به عن الجماعة.

وقال في (١٩٩:٨): روى هذا الحديث يحيى في الموطأ، عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة. (هكذا. قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، الحديث. حرفا بحرف) ثم أرفده بحديث مالك، عن عروة عن عائشة أكثر من قوله يمثل ذلك، عطفنا على حديث عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة (كما ذكرنا لفظه وسياقه هنا) وهذا شيء لم يتابع يحيى عليه أحد من رواه الموطأ (فيما علمت، ولا غيرهم، عن مالك أعني إسناد عبد الرحمن بن القاسم في هذا المتن وإنما رواه أصحاب مالك كلهم، كما ذكرنا، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، إلى قوله وأما الذين كانوا أهلوا بالحج، فلم يذكره، وقالوا: وأما الذين جمعوا الحج والعمرة، ورووا كلهم ويحيى معهم عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه عن عائشة أنها قالت: قدمت مكة، وأنا حائض، فلم أطف بالبيت، ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال: افعلي ما يفعل الحاج، غير أن لاتطوفي بالبيت..

ومن الرواة عن مالك في غير الموطأ طائفة اختصرت هذا الحديث عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، فجاءت ببعضه، وقصرت عن تمامه. ولم تقم بسياقه منهم عبد الرحمن بن مهدي، وأبو سعيد مولى بني هاشم، وموسى بن داود وإبراهيم بن عمر بن أبي الوزير أبو المطرف "ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ذكر ذلك الدارقطني وكذلك رواه عبد الله بن وهب وألفاظهم أيضا مع اختصارهم للحديث مختلفة، فلفظ حديث ابن مهدي بإسناده عن عائشة أن أصحاب رسول الله ﷺ، الذين أهلوا بالعمرة، طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، والذين قرنوا، طافوا طوافا واحدا، ولفظ حديث أبي سعيد مولى بني هاشم بإسناده عن عائشة قالت: كان أصحاب رسول الله ﷺ الذين لبوا من مكة لم يطوفوا حتى رجعوا من منى. ولفظ (حديث) موسى بن داود (عن مالك) بإسناده عن عائشة (قالت) أن أصحاب النبي ﷺ، الذين كانوا معه، لم يطوفوا حتى رموا الجمرة. ولفظ ابن وهب حين اختصره قال: أخبرني مالك عن ابن شهاب عن عروة، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فأهلت بعمرة، فقدمت مكة، وأنا حائض، فشكوت ذلك إلى رسول =

١٨٧٠ - وَأَمَّا قَوْلُ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

{عَامٌ} ^(١) حَجَّةُ الْوَدَاعِ، فَفِيهِ حَجُّ الْمَرْأَةِ مَعَ زَوْجِهَا.

١٨٧٠١ - وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ سَفَرُهَا مَعَهُ حَيْثُ شَاءَ وَمِمَّا أُبَيِّحَ لَهُ، وَلَهَا،

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ زَوْجِهَا، أَوْ أَبِيهَا، أَوْ ابْنِهَا، أَوْ أُخِيهَا، أَوْ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا" ^(٢).

١٨٧٠٢ - وَرَوَى عَنْهُ: مَسِيرَةُ بَرِيدٍ، {وَمَسِيرَةُ يَوْمٍ} ^(٣)، وَمَسِيرَةُ يَوْمٍ

وَلَيْلَةٍ، وَمَسِيرَةُ يَوْمَيْنِ، وَمَسِيرَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَسَيَّاتِي الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ عِنْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ^(٤).

١٨٧٠٣ - وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا زَوْجَ لَهَا، وَلَا مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ

يُطَاوِعُهَا عَلَى السَّفَرِ إِلَى الْحَجِّ مَعَهَا، هَلْ تَحُجُّ مِنْ غَيْرِ زَوْجٍ، وَلَا ذِي مَحْرَمٍ أُمُّ لَا؟ وَهَلِ الزَّوْجُ وَالْمَحْرَمُ مِنَ السَّبِيلِ، الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

= الله ﷻ ، فقال أهلي بالحج، ودعي العمرة، فلما قضينا الحج، أرسلني رسول الله ﷺ، مع عبد الرحمن بن أبي بكر، فاعتمرت، فقال رسول الله ﷻ: هذه مكان عمرتك. (فهذه رواية ابن وهب المختصرة لهذا الحديث وقد رواه بتمامه، كما رواه سائر (رواة الموطأ وكل من رواه عن مالك بتمامه أو مختصراً لم يروه عنه إلا بإسناد واحد، "عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة"، إلا يحيى صاحبنا فإنه رواه بإسنادين عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، وعن ابن شهاب، عن عروة عن عائشة فأعضل.

(١) في (ك) : في.

(٢) يأتي في الباب قبل الأخير من كتاب الحج في باب " حج المرأة بغير ذي محرم".

(٣) ما بين الحاصرتين من (ك) فقط، وسقط في (س)، و (ي).

(٤) في باب " حج المرأة بغير ذي محرم".

سَبِيلًا ﴿ (آل عمران: ٩٧) أَمْ لَا؟

١٨٧.٤- فَقَالَتْ طَانِفَةُ: الزَّوْجُ وَالْمَحْرَمُ مِنَ السَّبِيلِ، مِنْهُمْ: إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ.

١٨٧.٥- وَيَهِي قَالَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

١٨٧.٦- وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: إِذَا لَزِمَ الْمَرْأَةُ الْحَجُّ، وَأَبَى زَوْجُهَا مِنَ الْخُرُوجِ مَعَهَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا زَوْجٌ، وَلَا ذُو مَحْرَمٍ، حَجَّتْ مَعَ النِّسَاءِ، وَلَيْسَ الْمَحْرَمُ عِنْدَهُمَا مِنَ السَّبِيلِ.

١٨٧.٧- وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: تَخْرُجُ مَعَ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثِقَّةً.

١٨٧.٨- وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: تَخْرُجُ مَعَ قَوْمٍ عُدُولٍ، وَتَتَّخِذُ سُلْمًا تَصْعَدُ عَلَيْهِ، وَتَنْزِلُ، وَلَا يَقْرُبُهَا رَجُلٌ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِرَأْسِ الْبَعِيرِ، وَتَضَعُ رِجْلَهَا عَلَى ذِرَاعِهِ.

١٨٧.٩- { أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَازِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَصَاعِدًا إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا، أَوْ أَبُوهَا، أَوْ أَخُوهَا، أَوْ

أمها، أو ابنها، أو ذو محرم منها^(١).

١٨٧١- وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ^(٢).

١٨٧١١- وَرَوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ^(٣)، وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو^(٤)، وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو^(٥).

(١) أخرجه مسلم في الحج، ح (٣٢١٢) في طبعتنا، باب "سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره"، وأبو داود في المناسك (١٧٢٦)، باب "في المرأة تحج بغير محرم" (١٤٠:٢)، والترمذي في الرضاع (١١٦٩)، باب "ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة وحدها" (٤٧٣:٣)، وابن ماجه في الحج (٢٨٩٨) باب "المرأة تحج بغير ولي" (٩٦٨:٢).

(٢) حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في تقصير الصلاة (١٠٨٨)، باب "في كم يقصر الصلاة" الفتح (٥٦٦:٢)، ومسلم في الحج، ح (٣٢٠٩)، في طبعتنا، ويرقم: ٤٢١- (١٣٣٩) في طبعة عبد الباقي، باب "سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره"، وسيأتي في باب "حج المرأة بغير ذي محرم" في الباب قبل الأخير من كتاب الحج هذا.

(٣) أبو معبد. قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت النبي ﷺ يخطب يقول: "لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم. ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم" فقام رجل فقال: يا رسول الله! إن امرأتي خرجت حاجة، إنني اكتتبت في غزوة كذا وكذا قال "انطلق فحج مع امرأتك".

رواه البخاري في جزاء الصيد (١٨٦٢) باب "حج النساء" الفتح (٧٢:٤)، ورواه في الجهاد وفي النكاح، وأخرجه مسلم في الحج، باب "سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره".

(٤) نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال "لا تسافر المرأة ثلاثاً، إلا ومعها ذو محرم". رواه البخاري في تقصير الصلاة (١٠٨٧) باب "في كم يقصر الصلاة" الفتح (٥٦٦:٢) ورواه أبو داود في المناسك (١٧٢٧) باب "في المرأة تحج بغير محرم" (١٤٠:٢).

العاصي^(١){(٢)}.

١٨٧١٢- وَرَوَى يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: " لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ {تُؤْمِنُ} بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ }^(٣) تُسَافِرَ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ".
فَقَالَتْ عَائِشَةُ: مَا كُلُّهُنَّ ذَوَاتُ مَحْرَمٍ، وَلَا كُلُّ النِّسَاءِ {يَجِدْنَ} ^(٤) مَحْرَمًا.

١٨٧١٣- وَأَمَّا قَوْلُهَا: "فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ"، فَإِنَّ عُرْوَةَ قَدْ خُولِفَ فِي ذَلِكَ عَنْهَا.

١٨٧١٤- قَالَ أَبُو عَمْرِو: لَمْ يُخَالَفْهُ عِنْدِي مَنْ هُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ لِأَنَّ عُرْوَةَ أَحْفَظُ أَصْحَابِ عَائِشَةَ.

(١) عمرو بن شعيب أخبره عن أبيه عن عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ استند إلى بيت، فوعظ الناس وذكرهم، قال: لا يصلي أحد بعد العصر حتى الليل، ولا بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم مسيرة ثلاث. ولا تتقدم امرأة على عمتها ولا على خالتها.
أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٨٢:٢)، ورجاله ثقات، وهو في مجمع الزوائد (٢١٣:٣).

(٢) ما بين الحاصرتين في أول (١٨٧.٩) إلى آخر (١٨٧١١) ساقط في (ي) و (س)، ثابت في (ك).

(٣) ما بين الحاصرتين من (ي) و (س) فقط، ساقط في (ك).

(٤) ما بين الحاصرتين سقط في (ك)، وأثبتته في (س) و (ي).

١٨٧١٥- وَمَنْ أَهْلُ بَعْمَرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَهُوَ يُرِيدُ الْحَجَّ فِي عَامِهِ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ بِإِجْمَاعٍ إِذَا حَجَّ.

١٨٧١٦- وَمَعْلُومٌ أَنَّ {خُرُوجَهُمْ} (١) كَانَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَهُوَ مِنْ شُهُورِ الْحَجِّ، وَحَجُّوا فِي عَامِهِمْ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مِنْهُمْ الْمُتَمَتِّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَمِنْهُمْ الْمُنْفَرِدُ بِالْحَجِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَرَنَ الْعُمْرَةَ مَعَ الْحَجِّ.

١٨٧١٧- وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ مِنْ أَهْلِ الْآثَارِ وَعُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ.

١٨٧١٨- وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا أَنَّ ذَلِكَ سَنَةٌ مَعْمُولٌ بِهَا، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْأَفْضَلِ مِنْهَا، وَفِيمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُحْرَمًا بِهِ فِي حَاجَةِ نَفْسِهِ يَوْمَئِذٍ.

١٨٧١٩- {وَأَمَّا قَوْلُهَا} (٢): ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيَحِلَّ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهَا جَمِيعًا.

١٨٧٢- وَفِيهِ أَدَلٌّ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي حَجَّتِهِ قَارِنًا، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ يَوْمَئِذٍ الْهَدْيُ، سَاقَهُ مَعَ نَفْسِهِ، وَقَلَّدَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَشْعَرَهُ إِلَى مَا أَتَى بِهِ عَلِيُّ بْنُ الْيَمَنِ.

(١) كذا في (ي) و (س)، وفي (ك): "خروجه".

(٢) ما بين الحاصرتين سقط في (ك)، وثابت في (ي)، و (س).

١٨٧٢١- وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَا حَدِيثُ حَفْصَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلُهُ: " إِنِّي لَبِذْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أُحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ الْهَدْيَ ^(١) .

١٨٧٢٢- فَهَذَا الْقَوْلُ مَعَ قَوْلِهِ لِأَصْحَابِهِ: " مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيِي، فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ أَوْضَحَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَارِنًا ﷺ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- إِلَى الْآثَارِ الَّتِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا فِي بَابِ الْقِرَانِ، قَدْ صَرَّحَتْ وَأَفْصَحَتْ، بِأَنَّهُ كَانَ قَارِنًا، فَإِذَا كَانَ مَا ذَكَرْنَا كَمَا وَصَفْنَا كَانَ مَعْنَى قَوْلِ عَائِشَةَ -رَحِمَهَا اللَّهُ- فِي رِوَايَةِ الْقَاسِمِ، وَمَنْ تَابَعَهُ عَنْهَا بِأَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ، أَيْ: أَبَاحَ الْإِفْرَادَ وَأَذِنَ فِيهِ، وَأَمَرَ بِهِ، وَبَيَّنَّهُ ﷺ .

١٨٧٢٣- وَقَدْ أَوْضَحْنَا وَجُوهَ الْإِفْرَادِ، وَالتَّمَتُّعِ، وَالْقِرَانِ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

١٨٧٢٤- وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ دَلِيلٌ عَلَى أَنْ يَحْيَى وَهُمْ فِي رِوَايَةِ حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ حَدِيثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عِنْدَ الْجَمِيعِ.

١٨٧٢٥- وَقَدْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ عِنْدَ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، {كَمَا رَوَاهُ يَحْيَى عَنْهُ} ^(٢)، فَذَكَرَهُ، فِي حِينٍ كَوْنِ يَحْيَى عِنْدَهُ ^(٣).

(١) حديث حفصة تقدم في باب " ما جاء في النحر في الحج".

(٢) ما بين الحاصرتين سقط في (ي) و (س)، وأثبتته من (ك).

(٣) روى يحيى بن يحيى هذا الحديث عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن =

١٨٧٢٦- وأما قولها: "فَقَدِمْتُ مَكَّةَ، وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ"، فَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ أَيْضًا أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهَا: " أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ".

١٨٧٢٧- وَقَدْ أَجْمَعُوا: أَنَّ سُنَّةَ الطَّوَافِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَكُونَ مَوْصُولًا بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا فِيمَا سَلَفَ مِنْ كِتَابِنَا مَعَانِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

١٨٧٢٨- وأما قولها: فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "انْقَضِيَ رَأْسُكَ، وَأَهْلِي بِالْحُجِّ، وَدَعِيَ الْعُمْرَةَ"، {فَإِنْ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ تَأَوَّلُوا فِي قَوْلِهِ: وَدَعِيَ الْعُمْرَةَ} (١)، أَي: دَعِيَ عَمَلَ الْعُمْرَةِ، يَعْنِي الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ، وَالسَّعْيَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَهَا بِرَفْضِ الْعُمْرَةِ، وَإِنْ شَاءَ الْحُجُّ، كَمَا زَعَمَ الْكُوفِيُّونَ.

١٨٧٢٩- وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ فِي حَدِيثِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: هَذَا لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَنَا قَدِيمًا، وَلَا حَدِيثًا، قَالَ: وَأُظْنَهُ وَهْمًا.

= عائشة - ولم يتابعه عليه أحد من رواة الموطأ، وإنما هذا الحديث في الموطأ عند جماعة الرواة عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة - وهو عند يحيى بهذا الإسناد كذلك أيضا، وبإسناد آخر عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، فأنفرد يحيى بهذا الحديث بهذا الإسناد، وحمل -عنده- هذا الحديث بهذين الإسنادين عن مالك في "الموطأ"، وليس ذلك عند أحد غيره في الموطأ والله أعلم.

١٨٧٣- قال أبو عمر: يُريدُ مَالِكُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي رَفَضِ الْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَمَرَنَا بِإِتِمَامِ الْحَجِّ، وَالْعُمْرَةِ لِكُلِّ مَنْ دَخَلَ فِيهِمَا.

١٨٧٣١- وَالَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَجُمْهُورِ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي الْمُعْتَمِرَةِ تَأْتِيهَا حَيْضَتُهَا قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَتَخْشَى قُوَّةَ عَرَفَةَ، وَهِيَ حَائِضٌ لَمْ تَطُفْ، أَنَّهَا تُهَلِّ بِالحَجِّ، وَتَكُونُ كَمَنْ قَرَنَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ابْتِدَاءً، وَعَلَيْهَا هَدْيُ الْقِرَانِ.

١٨٧٣٢- وَلَا يَعْرِفُونَ رَفَضَ الْعُمْرَةِ، وَلَا رَفَضَ الْحَجِّ لِأَحَدٍ دَخَلَ فِيهِمَا، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا.

١٨٧٣٣- وَمِمَّنْ قَالَ بِذَلِكَ: مَالِكُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ، كُلُّهُمْ يَقُولُ ذَلِكَ فِي الْحَائِضِ الْمُعْتَمِرَةِ.

١٨٧٣٤- وَفِي الْمُعْتَمِرِ يَخَافُ قُوَّةَ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ، قَالُوا: فَلَا يَكُونُ إِهْلَالُهُ رَفَضًا لِلْعُمْرَةِ، بَلْ يَكُونُ قَارِنًا بِإِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ.

١٨٧٣٥- وَدَقَّعُوا حَدِيثَ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ بِضُرُوبٍ مِنَ الْإِعْتِلَالِ، وَعَارَضُوهُ بِآثَارِ مَرْوِيَّةٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِخِلَافِهِ، قَدْ ذَكَرْنَاهَا كُلُّهَا، { أَوْ أَكْثَرَهَا } (١) فِي "التَّمْهِيدِ" (٢).

(١) ما بين الحاصرتين ساقط في (ي) و (س) ، ثابت في (ك).

(٢) (٢١١: ٨) وما بعدها، منها حديث الفاروق عمر بن الخطاب، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول -وهو بوادي العقيق: أتاني الليلة آت من ربي فقال: صل في هذا الوادي =

١٨٧٣٦- وَذَكَّرْنَا اغْتِلَالَهُمْ هُنَاكَ بِمَا أَغْنَى عَنْ ذِكْرِهِ هُنَا.

١٨٧٣٧- وَاخْتِصَارُ ذَلِكَ أَنَّ الْقَاسِمَ، وَعَمْرَةَ، وَالْأَسْوَدَ رَوَوْا عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ مُحَرِّمَةً بِحُجَّةٍ، لَا بِعَمْرَةَ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ لَهَا: دَعِيَ الْعِمْرَةَ.

١٨٧٣٨- وَقَدْ أَوْضَحْنَا هَذَا، وَجِئْنَا بِالْقَاطِ الْأَحَادِيثِ الشَّاهِدَةِ بِذَلِكَ فِي "التَّمْهِيدِ" (١).

= المبارك، وقل: عمرة في حجة.

منها: حديث الصبي بن معبد: عن الفاروق عمر: قال الصبي: أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ جَمِيعًا فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى عَمْرِ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: هُدَيْتَ لِسَنَةِ نَبِيكَ ﷺ .
ومنها حديث عمران بن حصين: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعِمْرَةٍ، وَلَمْ يَنْزَلْ فِيهِمَا كِتَابٌ.. وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَقْدُمُ وَتَنْظُرُ فَهَرَسَ الْأَطْرَافَ.

(١) (٢١٦:٨)، وَقَالَ: أَمَّا قَوْلُهَا: فَشَكُوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ: انْقَضَى رَأْسُكَ وَامْتَشَطِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ؛ فَإِنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِنَا تَأُولُوا قَوْلَهُ: "وَدَعِيَ الْعِمْرَةَ"؛ وَدَعِيَ عَمَلَ الْعِمْرَةِ يَعْنِي الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ، وَالسَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَكَذَلِكَ تَأُولُوا فِي رِوَايَةِ مَنْ رَوَى "وَاسَكَّتِي عَنْ الْعِمْرَةِ" وَرِوَايَةِ مَنْ رَوَى "أَمْسَكِي عَنْ الْعِمْرَةِ" أَيْ أَمْسَكِي عَنْ عَمَلَ الْعِمْرَةِ. لَا أَنَّهُ أَمَرَ بِرَفْضِهَا، وَابْتِدَاءِ الْحَجِّ وَإِنْشَائِهِ، كَمَا زَعَمَ الْعِرَاقِيُّونَ. وَقَالَ الْعِرَاقِيُّونَ قَوْلَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ "انْقَضَى رَأْسُكَ وَامْتَشَطِي" يَدْفَعُ تَأْوِيلَ مَنْ تَأُولَ مَا ذَكَرْنَا.

قَالَ أَبُو عَمْرِو: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَمِرَ لَا يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَأَمَّا الْمُعْتَمِرَةُ يَأْتِيهَا حَيْضُهَا قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَدْرُكُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ، وَهِيَ حَائِضٌ لَمْ تَطْفُ، أَوِ الْمُعْتَمِرُ يَقْدُمُ مَكَّةَ لَيْلَةً عَرَفَةَ، فَيَخَافُ قَوَاتِ عَرَفَةَ إِنْ طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي هَؤُلَاءِ وَتَكُونُ كَمَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعِمْرَةَ ابْتِدَاءً، وَعَلَيْهَا هَدْيٌ، وَلَا يَعْرِفُ مَالِكٌ رَفْضَ الْحَجِّ. وَلَا رَفْضَ الْعِمْرَةِ، لِمَنْ أَحْرَمَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا. وَقَوْلُهُ إِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَقَدَ عَلَى نَفْسِهِ الْإِحْرَامَ فَلَا يَحِلُّ مِنْهُ، حَتَّى يُوَدِّعَ وَيَتِمَّهُ =

... ..

= ويقول مالك في هذه المسألة قال الأوزاعي. والشافعي وأبو ثور، وإبراهيم بن عليه، في الحائض وفي المعتمر يخاف فوات عرفة قبل أن يطوف، قالوا: ولا يكون إهلاله بالحج نقضا للعمرة، ويكون قارنا.

وحجتهم قول الله عز وجل: ﴿ وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ودفعوا حديث عروة هذا، وقالوا: هو غلط ووهم، لم يتابع عروة على ذلك احد من أصحاب عائشة.

وقال بعضهم: إنما كانت عائشة يومئذ مهلة بالحج، ولم تكن مهلة بعمرة كما قال عروة، قالوا: وإذا كانت مهلة بالحج، سقط القول عنا في رفض العمرة، لأنها لم تكن مهلة بالعمرة قالوا: وقد روت عمرة، عن عائشة، والقاسم بن محمد، عن عائشة، والأسود بن يزيد، عن عائشة ما يدل على أنها كانت محرمة بحجة لا بعمرة. وذكرنا حديث يحيى ابن سعيد، عن عمرة، عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمسة بقين من ذي القعدة لا نرى إلا أنه الحج، أو لا نرى إلا الحج، هكذا رواه مالك، وسليمان بن بلال، وسفيان بن عيينة، وغيرهم، عن يحيى بن سعيد.

وكذلك روى منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج، وروى حماد بن سلمة قال: حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: لبينا بالحج، حتى إذا كنا بَسْرَفِ حُضْتِ فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، وأنا أبكي، فقال: ما يبكيك يا عائشة؟ فقلت: حضت، ليتني لم أكن حججت بارسول الله، فقال: سبحان الله! إنما هو شيء، كتبه الله على بنات آدم، انسكي المناسك كلها، غير أن لا تطوفي البيت، فلما دخلنا مكة، وذكر باقي الحديث.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا أبو داود، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة فذكره.

ففي هذا الحديث عن عائشة "لبينا بالحج" وفيه أن رسول الله ﷺ، قال لها: حين شكت إليه حيضتها، انسكي المناسك كلها، غير الطواف، وهذا واضح أنها كانت حاجة مهلة بالحج، والله أعلم.

وأخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق: =

١٨٧٣٩- قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ^(١): لَمَّا اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ

-يَعْنِي: الْقَاسِمَ، وَالْأَسْوَدَ، وَعَمْرَةَ - عَلَى أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ مُحَرَّمَةً بِحَجٍّ، لَا بِعُمْرَةٍ عَلِمْنَا بِذَلِكَ أَنَّ الرُّوَايَةَ الَّتِي رُوِيَتْ عَنْ عُرْوَةَ غَلَطَ^(٢).

= قال أخبرنا أبو ثابت: حدثنا حاتم بن إسماعيل عن أفلح بن حميد، وأخبرنا سعيد بن نصر أيضا، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبد الله بن روح المدائني، قال: حدثنا عثمان بن عمر بن فارس، قال: حدثنا أفلح بن حميد، عن القاسم، عن عائشة، وهذا لفظ حديث حاتم وهو أتم معنى، وبعض حديثهما دخل في بعض - أنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، مهلين بالحج في أشهر الحج، وأيام الحج، حتى قدمنا سرف، فقال رسول الله ﷺ، لأصحابه: من لم يكن منكم ساق هديا فأحب أن يحل من حجة بعمره، فليفعل، قالت عائشة: فالأخذ بذلك من أصحابه والتارك.

وفي حديث عثمان بن عمر: وكان مع رسول الله ﷺ ومع ناس من أصحابه الهدى، فلم تكن لهم عمرة، ثم رجع إلى حديث حاتم قال: فلم يحلوا قالت: فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، وقد أهملت بالحج، فقال: ما يبكيك؟ فقلت: حرمت العمرة، لست أصلي، قال: إنما أنت امرأة من بنات آدم، كتب الله عليك ما كتب عليهن فكوني على حجك، وعسى الله أن يرزقكها، وذكر تمام الحديث. ألا ترى إلى قولها في هذا الحديث، وقد أهملت بالحج؟ وقوله: فكوني على حجك؟ وقولها في حديث حماد بن سلمة، لبينا بالحج.. في أشهر الحج فهذه الألفاظ مع ما تقدم من قولها في رواية الحفاظ أيضا: خرجن لا نرى إلا الحج، دليل على أنها لم تكن معتمرة، ولا مهلة بعمره، كما زعم عروة، والله أعلم. فإذا لم تكن كذلك، فكيف يأمرها رسول الله ﷺ برفض عمرة، وهي محرمة بحجة لا بعمره.

(١) تقدمت ترجمته في (٨٥٦).

(٢) زاد المصنف في التمهيد (٨: ٢٢٠) وما بعدها هذه المسألة إيضاحا، فقال: يشبه أن يكون الغلط إنما وقع فيه أنها لم يمكنها الطواف بالبيت، وأن تحل بعمره، كما فعل من لم يسق الهدى، فأمرها النبي ﷺ أن تترك الطواف، وتقضي على الحج، فتوهموا بهذا المعنى أنها كانت معتمرة وإنها تركت عمرتها، وابتدأت الحج، قال: وكيف يجوز لإنسان أن يترك عمرته أو حج، والله يقول: وأتموا الحج والعمرة لله؛ فأمر بإتمام ما دخل فيه من ذلك. =

١٨٧٤- وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: الْمُعْتَمِرَةُ الْحَائِضُ إِذَا

= قال: فإذا حاضت المعتمرة وحضر يوم عرفة، وخافت فوات الحج أدخلت الحج على العمرة، وصارت قارئة، وكذلك الرجل إذا أهل بالعمرة، ثم خاف فوات عرفة أهل بالحج، وأدخل الحج على العمرة، وصار قارئا، كما يفعل من لا يخاف فوات عرفة سواء، وعليه الهدى للقرآن.

قال أبو عمر: وقال أيضا بعض من يأبى رفض العمرة للحائض محتجا لمذهبه: قد روى ابن شهاب، وهشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة أنها قالت يومئذ: كنت مهلة بعمرة، وهؤلاء حفاظ، لا يدفع حفظهم، واتقائهم، وقد صرحوا عنها بأنها كانت مهلة بعمرة، ووافقهم جابر على ذلك، من رواية الثقات عنه، وذكر في حديثه أن رسول الله ﷺ أمرها أن تغتسل وتهل بالحج، فتكون قارئة، مدخلة للحج على عمرتها، إذ لم يمكنها الطواف بالبيت، لحبضها، وخشيت فوات عرفة. قالوا: وليس في رواية من روى عن عائشة: كنا مهلين بالحج: وخرجنا لا نرى إلا الحج، بيان لأنها كانت هي مهلة بالحج، وإنما هو استدلال، لأنه يحتمل أن تكون أرادت بقولها: خرجنا تعني خرج رسول الله ﷺ وأصحابه، مهلين بالحج، تريد بعض أصحابه، أو أكثر أصحابه، والله أعلم، وليس الاستدلال المحتمل للتأويل كالصریح، وقد صرح جابر بأنها كانت مهلة يومئذ بعمرة، كما قال عروة عنها قالوا والوهم الذي دخل على عروة والله أعلم إنما كان في قوله: انقضي رأسك وامتشطي، ودعي العمرة، وأهلي بالحج.

أخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال: من أراد منكم أن يهل بالحج فليهل، ومن أراد منكم أن يهل بحج وعمرة فليهل، ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل، قالت عائشة: وأهل رسول الله ﷺ، بالحج وأهل به ناس معه، وأهل ناس بالحج والعمرة، وأهل ناس بالعمرة، وكنت ممن أهل بالعمرة، قال سفيان: ثم غلبني الحديث، فهذا الذي حفظت منه.

فهذا واضح في أنها كانت مهلة بعمرة (أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: حدثنا البخاري: حدثنا محمد: حدثنا =

... ..

= أبو معاوية: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ موافين لهلال ذي الحجة، فقال لنا: من أحب منكم أن يهل بالحجة فليهل، ومن أحب أن يهل بعمره فليهل، فلولا أنني أهديت لأهللت بعمره، قالت: فمنا من أهل بعمره، ومنا من أهل بحجة، وكنت ممن أهل بعمره، فأظنني يوم عرفة، وأنا جائض، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: ارفض عمرتك، وانقضي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج. فلما كانت ليلة الحصة أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم، فأهللت بعمره مكان عمرتي وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف قال: حدثنا محمد بن محمد بن أبي دليم، وعبد الله بن محمد بن علي، قالوا: حدثنا عمر بن حفص بن غالب، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: حدثنا أبو ضمرة: أنس بن عياض، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ، موافين لهلال ذي الحجة، فقال رسول الله ﷺ: من أحب منكم أن يهل بعمره فليفعل، فإني لولا أنني أهديت لأهللت بعمره، قالت عائشة: فأهل بعض أصحابه بعمره، وبعضهم بحجة، وكنت أنا ممن أهل بعمره، قالت: فأدركتني عرفة وأنا جائض، فذكر الحديث وكذلك رواه حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، والدرأوردي، وجماعة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مثله.

وقال مالك: عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فأهللنا بعمره، وقال معمر: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت (خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهللت بعمره، وقال إبراهيم بن سعد: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: أهللت مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بعمره وروى ابن وهب، عن الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر، أن عائشة أقبلت مهلة بعمره، حتى إذا كانت بسرف، عركت فدخل عليها النبي ﷺ فوجدها تبكي، فقال: ما يبكيك؟ قالت: حضت ولم أحل ولم أطف بالبيت، والناس يذهبون الآن إلى الحج، قال فإن هذا أمر كتبته الله على بنات آدم، فاغتسلي، ثم أهلي بالحج، ففعلت ووقفت المواقف كلها، حتى إذا طهرت طفت بالكعبة، والصفاء، والمروة، ثم قال: قد حللت من حجك وعمرتك، هكذا قال، فقلت: يا رسول الله إني أجد في نفسي أنني لم أطف بالبيت، حتى حججت، فقال: =

= اذهب يا عبد الرحمن، فأعمرها من التنعيم، وذلك ليلة الحصة. هكذا قال ابن وهب في هذا الحديث، بإسناده عن جابر، أن عائشة أقبلت مهلة بعمرة، ثم قال فيه: قد حلت من حجك، وعمرتك.

وحدثنا أحمد بن قاسم قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: حدثنا يونس بن محمد المؤدب، قال حدثني الليث، قال: حدثني أبو الزبير، عن جابر، قال: أقبلنا مهلين بحج مفرد، وأقبلت عائشة مهلة بحجة، وعمرة، حتى إذا كنا بسرف، عركت، وذكر الحديث وفيه، فإن هذا أمر قد كتبه الله على بنات آدم، فاغتسلي، ثم أهلي بحج. وليس في شيء من حديث جابر، ودعي العمرة، ولا انقضي رأسك وامتشطي.

قالوا: فالوجه عندنا في حديثها أنها كانت مهلة بعمرة، فلما حاضت، وخافت فوت عرفة أمرها رسول الله ﷺ أن تهل بالحج، مدخلة له على العمرة، وإذا كان هكذا فليس فيه ما يخالف قول الله تبارك وتعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ لأنها تكون قارئة. ويكون عليها حينئذ دم لقرانها. وهذا مالا خلاف في جوازه، فالوهم الداخل على عروة في حديثه هذا إنما هو في قوله: "انقضي رأسك وامتشطي" وأهلي بالحج ودعي العمرة".

قال أبو عمر: قد روى حماد بن زيد أن هذا الكلام لم يسمعه عروة في حديثه ذلك من عائشة، فبين موضع الوهم فيه.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف، وإبراهيم بن شاکر، قالوا: أخبرنا (محمد بن أحمد ابن يحيى قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا الحسن بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن عبيد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ موافقين هلال ذي الحجة، فقال النبي ﷺ: من شاء أن يهل بحج فليهل، ومن شاء أن يهل بعمرة فليهل، فمننا من أهل بحج، ومننا من أهل بعمرة، حتى إذا كنت بسرف، حضت، فدخل علي رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: ما شأنك؟ فقلت: وددت أنني لم أخرج العام، وذكرت له محيضها، قال عروة: فحدثني غير واحد أن رسول الله ﷺ قال لها: دعي عمرتك وانقضي رأسك، وامتشطي، وافعلي ما يفعل =

خَافَتْ قُوْتَ عَرَفَةَ، وَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ، وَلَا سَعَتْ رَفَضَتْ عُمَرَتَهَا، وَأَلْغَتْهَا، وَأَهْلَتْ بِالْحَجِّ، وَعَلَيْهَا لِرَفْضِ عُمَرَتِهَا دَمٌ، ثُمَّ تَقْضِي عُمَرَةً بَعْدُ.

١٨٧٤١ - وَحُجَّتُهُمْ: حَدِيثُ ابْنِ شِهَابٍ هَذَا عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا - إِذْ شَكَتْ إِلَيْهِ حَيْضَتَهَا - : " دَعِي عُمَرَتِكَ، وَأَنْقُضِي

= الحاج المسلمون في حجهم، قالت: فأطعت الله ورسوله، فلما كانت ليلة الصدر أمر رسول الله ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر، فأخرجها إلى التنعيم فأهلت منه بعمره. ففي رواية حماد بن زيد، عن هشام بن عروة في هذا الحديث علة اللفظ الذي عليه مدار المخالف في النكته التي بها يستجيز رفض العمره، لأنه كلام لم يسمعه عروة من عائشة، وإن كان حماد بن زيد قد انفرد بذلك، فإنه ثقة فيما نقل، وبالله التوفيق.

قال أبو عمر: الاضطراب عن عائشة في حديثها (هذا) في الحج عظيم، وقد أكثر العلماء في توجيه الروايات فيه، ودفع بعضهم بعضا ببعض، ولم يستطيعوا الجمع بينها، ورام قوم الجمع بينها في بعض معانيها، وكذلك أحاديثها في الرضاع مضطربة أيضا. وقال بعض العلماء في أحاديثها في الحج والرضاع: إنما جاء ذلك من قبل الرواة وقال بعضهم بل جاء ذلك منها: فالله أعلم.

وروى محمد بن عبيد عن حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي مليكة، قال: ألا تعجب من اختلاف عروة والقاسم؟ قال القاسم: أهلت عائشة بالحج، وقال عروة: أهلت بعمره. وذكر الحادث بن مسكين عن يوسف بن عمر، عن ابن وهب، عن مالك، أنه قال، في حديث عروة. عن عائشة في الحج: ليس عليه العمل عندنا قديما، ولا حديثا، ولا ندري أذلك كان ممن حدثه أو من غيره؟ غير أننا لم نجد أحدا من الناس أفتى بهذا.

قال أبو عمر: يريد مالك أنه ليس عليه العمل في رفض العمره. لأن العمل عليه عنده في أشياء كثيرة، منها أنه جائز للإنسان أن يهل بعمره، ويتمتع بها ومنها أن القارن يطوف طوافا واحدا.

رَأْسَكَ، وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ"، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، كَمَا رَوَاهُ ابْنُ شِهَابٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

١٨٧٤٢- قَالُوا: وَفِي قَوْلِهِ لَهَا: "انْقُضِي رَأْسَكَ، وَامْتَشِطِي دَكِيلٌ عَلَى رَفْضِ الْعُمَرَةِ؛ لِأَنَّ الْقَارِنَةَ لَا تَمْتَشِطُ، وَلَا تَنْفُضُ رَأْسَهَا.

١٨٧٤٣- قَالُوا: وَلَا وَجَهَ لِمَنْ جَعَلَ حَدِيثَ عُرْوَةَ حَطًّا؛ لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ، وَعُرْوَةَ لَا يُقَاسُ بِهِمَا غَيْرُهُمَا فِي الْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ.

١٨٧٤٤- قَالُوا: وَكَذَلِكَ رَوَى عِكْرَمَةُ (١)، عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ عَائِشَةَ (٢).

١٨٧٤٥- ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: ذَكَرْتُ لِلثَّوْرِيِّ مَا حَدَّثَنَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي (٣) نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا خَشِيَ الْمُتَمَتِّعُ قَوْتًا أَهْلًا بِالْحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهِ، وَكَذَلِكَ الْحَائِضُ الْمُعْتَمِرَةُ تَهْلُ بِحَجٍّ مَعَ عُمْرَتِهَا (٤).

١٨٧٤٦- وَعَنِ الْحَسَنِ، وَطَاوُوسٍ مِثْلَهُ.

١٨٧٤٧- وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: لَا نَقُولُ بِهِذَا، وَلَا نَأْخُذُ بِهِ، وَنَأْخُذُ بِحَدِيثِ

(١) فِي (ك): "عِمْرَة" وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) وَزِيَادَةُ مِثْلِ الزُّهْرِيِّ وَهَؤُلَاءِ مَقْبُولَةٌ، وَقَدْ زَادُوا وَذَكَرُوا مَا قَصَرَ عَنْهُ غَيْرُهُمْ، وَلَيْسَ مِنْ قَصَرٍ عَنْ ذِكْرِ شَيْءٍ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ ذَكَرَهُ.

(٣) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَقَطَ فِي (ك).

(٤) مُسْنَدُ زَيْدٍ (٣: ٢٧٥).

عائشة، وتقول: عليها لرفض عمرتها: دم، والله أعلم.

١٨٧٤٨- قال أبو عمر: ليس في حديث عروة عن عائشة ذكر دم؛ لا من رواية الزهري، ولا من رواية غيره، بل قال فيه هشام بن عروة: ولم يكن في شيء من ذلك دم.

ذكره أنس بن عياض وغيره، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة في حديثهما هذا.

١٨٧٤٩- وذكره البخاري؛ [فقال: حدثني محمد^(١)]، قال: حدثني {أبو} (٢) معاوية، قال: حدثني هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ موافين ليلال ذي الحجة، فقال لنا: من أحب منكم {أن يهل} (٣) بالحج، فليهل، ومن أحب منكم أن يهل بالعمرة، فليهل، فقلوا: أني أهديت لأهلكت بعمرة، قالت: فمننا من أهل بعمرة، ومننا من أهل بحجة، وكنت من أهل بعمرة، فأظلني يوم عرفة، وأنا حائض، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال: " ارفضي عمرتك، وانقضي رأسك، وامتشطي، وأهلي بالحج، فلما كانت ليلة الحصة (٤) أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم،

(١) ما بين الحاصرتين سقط في (ي) و (س)، وثابت في (ك)، والتمهيد (٨: ٢٢٢)، وهو محمد بن سلام.

(٢) سقطت في (ك).

(٣) ما بين الحاصرتين سقط في (ك)، وثابت في (ي) و (س)، وصحيح البخاري.

(٤) (ليلة الحصة) = هي ليلة المبيت بالمحصب، وقد تقدم الكلام على التحصيب في باب (٦٩) صلاة المهرس والمحصب.

فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمْرَتِي (١).

١٨٧٥- قال أبو عمر: هذا أقوى ما احتج به الكوفيون في رَفْضِ الْعُمْرَةِ لِلْحَائِضِ الْمُعْتَمِرَةِ الْمُرِيدَةِ لِلْحَجِّ، وَقَدْ عَارَضَ عُرُوَّةٌ فِي ذَلِكَ مَنْ لَيْسَ بِدُونِهِ فِي الْحِفْظِ، وَأَقْلُّ الْأَحْوَالِ سَقُوطُ الْاِحْتِجَاجِ بِمَا قَدْ صَحَّ بِهِ التَّعَارُضُ، وَالتَّدَاكُفُ، وَالرُّجُوعُ إِلَى ظَاهِرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٦).

١٨٧٥١- وَقَدْ أَجْمَعُوا: أَنَّ الْحَائِضَ لِقَوْتِ عَرَفَةَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ رَفْضُ الْعُمْرَةِ، فَكَذَلِكَ مَنْ خَافَ قَوْتَ عَرَفَةَ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ، وَيَكُونُ قَارِنًا، فَلَا وَجَهَ لِرَفْضِ الْعُمْرَةِ فِي شَيْءٍ مِنَ النَّظَرِ.

١٨٧٥٢- وَأَمَّا الْأَثَرُ، فَقَدْ اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ فِيهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

١٨٧٥٣- فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَتْ قَارِنَةً لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرْسِلُهَا مَعَ أَخِيهَا تَعْتَمِرُ، ثُمَّ يَقُولُ لَهَا: هَذِهِ مَكَانُ عُمْرَتِكَ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب العمرة (١٧٨٣) باب "العمرة ليلة الحصة وغيرها"، فتح الباري (٦: ٥: ٣) بهذا الإسناد والمتن.

وأخرجه مطولا ومفرقا ابن أبي شيبة ٧٩/١، والبخاري (٣١٧) في الحيض: باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض، و (١٧٨٦) باب الاعتماد بعد الحج بغير هدي، ومسلم، الحج باب بيان وجوه الإحرام.. وابن ماجه (٣٠٠٠) في المناسك: باب العمرة من التنعيم، وابن خزيمة (٣٠٢٨)، والبيهقي في السنن ٣٥٥/٤ من طرق عن هشام بن عروة، ورواية عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه عن عائشة، تقدمت أول هذا الباب.

١٨٧٥٤- قِيلَ لَهُ: قَدْ صَحَحْنَا أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مُهَلَّةً بِعُمْرَةٍ، فَسَقَطَ عَنْهَا

الْجَوَابُ.

١٨٧٥٥- وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَوْ كَانَتْ مُهَلَّةً بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَرَنْتَ بِهَا حَجًّا أَنْ

يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهَا: يَرْجِعُ صَوَاحِبِي بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَأَرْجِعُ أَنَا بِالْحَجِّ، أَيْ أَرْجِعُ أَنَا، وَلَمْ أَطْفُ إِلَّا طَوَافَ الْحَجِّ، فَأَرَادَتْ أَنْ تَكُونَ عُمْرَتُهَا مُفْرَدَةً تَطُوفُ بِهَا، وَتَسْعَى كَمَا صَنَعَ غَيْرُهَا.

١٨٧٥٦- أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهَا: وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّمَا

طَافُوا بِهِمَا طَوَافًا وَاحِدًا.

١٨٧٥٧- (وَأَمَّا قَوْلُهَا: {طَافَ} ^(١) الَّذِينَ أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ

الصُّفَا وَالْمُرْوَةِ، ثُمَّ حَلُّوا مِنْهَا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ ^(٢) بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنِى لِحَجَّتِهِمْ {فَهَكَذَا السُّنَّةُ} ^(٣) فِي كُلِّ مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَنْ يَطُوفَ مِنْ عُمْرَتِهِ، وَيَنْحَرَّ، ثُمَّ يَطُوفَ طَوَافَ الْإِقَاضَةِ لِحَجَّتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ، وَلَا مَدْخَلَ لِلْكَلامِ عَلَيْهِ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ نَحْوَ ذَا فِي إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ، وَمَا فِي ذَلِكَ لِلْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَذَاهِبِ، وَالْمَعَانِي فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

(١) ما بين الحاصرتين سقط في (ك).

(٢) من أول الفقرة (١٨٧٥٧) سقط في (ي) و (س)، وثابت في (ك).

(٣) العبارة بين الحاصرتين ليست في (ك).

١٨٧٥٨- وَأَمَّا قَوْلُهَا: وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا أَهْلُوا بِالْحَجِّ، أَوْ جَمَعُوا الْحَجَّ، وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا، {فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمُرْمِلَ بِالْحَجِّ مُتَّفَرِّدٌ لَا يَطُوفُ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا} (١). يَوْمَ النُّحْرِ يَحُلُّ بِهِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: مِنَ النِّسَاءِ، وَغَيْرِ النِّسَاءِ مِمَّا كَانَ حَرَامًا عَلَيْهِ، وَيَسْتَحِبُّ لَهُ أَلَّا يَطُوفَ يَوْمَ غَيْرِ ذَلِكَ الطَّوَافِ، فَإِنْ طَافَ بَعْدَهُ مَا شَاءَ مُتَطَوِّعًا ذَلِكَ الْيَوْمَ، لَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ.

١٨٧٥٩- وَأَمَّا مَنْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ اخْتَلَفُوا قَدِيمًا وَحَدِيثًا فِي طَوَافِ الْقَارِنِ وَسَعْيِهِ:

١٨٧٦٠- فَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُهُمَا، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ: يُجْزَى الْقَارِنَ طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَسَعْيٌ وَاحِدٌ.

١٨٧٦١- وَهُوَ مَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْحَسَنِ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَطَاوُوسٍ.

١٨٧٦٢- وَحُجَّتُهُمْ حَدِيثُ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ هَذَا، وَآثَارُ قَدْ ذَكَرْتُهَا فِي "التَّمْهِيدِ" (٢)، مِنْهَا حَدِيثُ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ كَفَّاهُ لِهَاجَتِهِمَا طَوَافٌ وَاحِدٌ" (٣).

(١) ما بين الحاصرتين من (ك) فقط.

(٢) (٢٣١:٨).

(٣) أخرجه الترمذي في الحج (٩٤٨) باب " ما جاء أن القارن يطوف طوافا واحدا" (٢٧٥:٣) عن خالد بن أسلم البغدادي - وابن ماجه في المناسك (٢٩٧٥) باب "طواف القارن"، عن محرز بن سلمة العدني - كلاهما عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، =

١٨٧٦٣- وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَرْفَعْهُ أَحَدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ غَيْرَ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَغَيْرِهِ أَوْقَفَهُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ.

١٨٧٦٤- وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ^(١) مَوْقُوفًا.

١٨٧٦٥- وَمِنْ حُجَّتِهِمْ أَيْضًا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: "إِذَا رَجَعْتَ إِلَى مَكَّةَ، فَإِنَّ طَوَافَكَ يُجْزُئُكَ لِحِجَّتِكَ، وَعُمْرَتِكَ"^(٢).

١٨٧٦٦- وَآثَارٌ قَدْ ذَكَرْتُهَا كُلُّهَا بِمَا فِيهَا فِي "التَّمْهِيدِ"^(٣).

= عنه، به وقال الترمذي: حسن غريب صحيح تفرد به الدراوردي على ذلك اللفظ، وقد رواه غير واحد عن عبيد الله بن عمر، ولم يرفعه، وهو أصح.

وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٦٧:٢) عن أحمد بن عبد الملك الحارثي، عن الدراوردي بهذا الإسناد، ولفظه: "من قرن بين حجه وعمرته أجزأه لهما طواف واحد". ورواية الوقف عند مسلم في الحج، باب "جواز التحلل بالإحصار، وجواز القران" عن ابن غير، عن أبيه، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر.

(١) ما بين الحاصرتين سقط في (ي) و (س)، ثابت في (ك)، وواضح أنه سهو من الناسخ.

(٢) أخرجه أبو داود في الحج (١٨٩٧) باب "طواف القارن" (١٨٠:٢) عن الربيع بن سليمان المؤذن، عن الشافعي، عن أبي عبيدة عن ابن أبي نجيح، بهذا الإسناد، وقال الشافعي: كان سفیان ربما قال "عن عطاء، عن عائشة"، وربما قال: "عن عطاء أن النبي ﷺ قال لعائشة رضي الله عنها".

(٣) في التمهيد (٨: ٢٣٢)، حيث ذكر أن من حجتهم أيضا حديث أبي الزبير، عن جابر، رواه الليث، وابن جريج وغيرهما، عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ، قال لعائشة: طوفي بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم قد حللت من حجك وعمرتك.

وروى رباح بن أبي معروف، عن عطاء، عن جابر أن أصحاب النبي ﷺ لم يزيدوا على طواف واحد.

١٨٧٦٧- وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، {وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ} ^(١) ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ : عَلَى الْقَارِنِ طَوْفَانِ وَسَعْيَانِ .

١٨٧٦٨- وَرَوَى هَذَا الْقَوْلُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ^(٢) .

١٨٧٦٩- وَيَهِي قَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ^(٣) .

١٨٧٧٠- قَالَ أَبُو عَمْرٍو : الْحُجَّةُ بِحَدِيثِ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ فِي طَوَافِ الْقَارِنِ أَنَّهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ لَازِمَةٌ لِلْكُوفِيِّينَ ؛ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ بِهِ فِي رَفْضِ الْعُمْرَةِ مَعَ احْتِمَالِهِ فِي ذَلِكَ لِلتَّأْوِيلِ ، وَيَتْرَكُونَهُ فِي طَوَافِ الْقَارِنِ ، وَلَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ ^(٤) .

= وروى منصور بن أبي الأسود ، عن عبد الملك ، عن عطاء عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ طاف بالبيت طوافاً واحداً ، لحجته وعمرته .

وقال أبو عمر : هذا الحديث خطأ والله أعلم . لأن فيه أن رسول الله ، ﷺ كان قارناً أو متمتعاً ، وهو مختلف فيه عن عطاء ، إلا أنه يشبه مذهب ابن عمر ، وهو معروف من مذهب ابن عباس في التمتع .

(١) كذا في (ك) ، وفي (ي) و (س) : وأصحابهما .

(٢) سنن البيهقي (٤ : ٣٤٨) ، والمغني (٣ : ٤٨٤) .

(٣) نقله عنه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢ : ٣٩١) ، وابن قدامة في المغني

(٣ : ٤٩٤) ، وابن حزم في المحلى (٧ : ١٧٣) . وانظر : فقه الإمام جابر بن زيد ، ص

(٣٢٤) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط في (ي) و (س) .

٨٩٧- مَالِكُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛
أَنَّهَا قَالَتْ: قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ. فَلَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا
وَالْمَرْوَةِ. فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ "أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ
الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى
تَطْهُرِي" (١).

١٨٧٧١- وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ.

١٨٧٧٢- وَفِي حُكْمِ ذَلِكَ كُلِّ مَنْ لَيْسَ عَلَى طَهَارَةٍ مِنْ جُنْبٍ وَغَيْرِ
مُتَوَضِّئٍ.

١٨٧٧٣- وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: "وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمْ يَقُلْهُ
مِنْ رِوَاةِ "المَوْطَأِ"، وَلَا غَيْرِهِمْ إِلَّا يَحْيَى {بْنُ يَحْيَى} (٢) فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

١٨٧٧٤- وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ بِالْحِجَازِ، وَالْعِرَاقِ عَلَى أَنَّ الطَّوْفَ بَيْنَ
الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ جَائِزٌ لِلْحَائِضِ وَغَيْرِ الطَّاهِرِ أَنْ يَفْعَلَهُ إِذَا كَانَ قَدْ طَافَ بِالْبَيْتِ
طَاهِرًا.

١٨٧٧٥- وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ عَنِ الْعُلَمَاءِ فِيمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ عَلَى غَيْرِ

(١) الموطأ: ٤١١، ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في "المسند" (١: ٣٦٩)، والبخاري في
الحج (١٦٥٠) باب "تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف"، والبيهقي في "السنن"
(٨٦: ٥).

(٢) ما بين الحاصرتين سقط في (ك).

طَهَارَةٌ^(١).

١٨٧٧٦- وَأَمَّا السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا اشْتَرَطَ فِيهِ الطَّهَارَةَ إِلَّا الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ، فَإِنَّهُ قَالَ: مَنْ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، فَإِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ، فَلْيَعُدْ، وَإِنْ ذَكَرَ بَعْدَ مَا حَلَّ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٨٧٧٧- قَالَ مَالِكٌ، فِي الْمَرَأَةِ الَّتِي تُهَلُّ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ تَدْخُلُ مَكَّةَ مُوَافِيَةً لِلْحَجِّ وَهِيَ حَائِضٌ، لَا تَسْتَطِيعُ الطَّوْفَ، بِالْبَيْتِ: إِنَّهَا إِذَا خَشِيتِ الْفَوَاتَ، أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ وَأَهْدَتْ. وَكَانَتْ مِثْلَ مَنْ قَرَنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ. وَأَجْزَأُ عَنْهَا طَوَافٌ وَاحِدٌ. وَالْمَرَأَةُ الْحَائِضُ إِذَا كَانَتْ قَدْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ، وَصَلَّتْ، فَإِنَّهَا تَسْعِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. وَتَقِفُ بِعِرْقَةٍ وَالْمُزْدَلِفَةِ. وَتَرْمِي الْجِمَارَ. غَيْرَ أَنَّهَا لَا تُفِيضُ، حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ حَيْضَتِهَا.

١٨٧٧٨- قَالَ أَبُو عَمْرٍ: هَذَا كُلُّهُ قَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيمَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ، فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ.

(٧٥) باب إفاضة الحائض (*)

٨٩٨- مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حَبِيٍّ حَاضَتْ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ "أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟" فَقِيلَ: إِنَّهَا قَدْ أَقَاضَتْ. فَقَالَ "فَلَا إِذَا" (١).

(*) المسألة ٤٦٦- رخص رسول الله ﷺ للحيض بترك طواف الوداع، ولا يلزمها دم بتركه، وهذا مذهب الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة ودليلهم الأحاديث التالية في هذا الباب، إلا ما حكاه ابن المنذر عن عمر، وابن عمر، وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم - أنهم أمروها بالمقام لطواف الوداع.

(١) رواه مالك في كتاب الحج، رقم (٢٢٥)، باب "إفاضة الحائض" (١: ٤١٢)، ومن طريقه أخرجه الشافعي في "الأم" (١: ١٨٠-١٨١)، باب "ترك الحائض الطواف". وفي المستند (١: ٣٦٧) والإمام أحمد (٦: ٣٩)، والبخاري في الحج (١٧٥٧) باب "إذا حاضت بعدما أقاضت"، والطحاوي (٢: ٢٣٤)، وموضعه في سنن البيهقي الكبرى (٥: ١٦٢)، و"معرفة السنن والآثار" (٧: ١٠٣، ٦).

وأخرجه البخاري من حديث مالك في الطهارة، رقم (٣٢٨)، باب "المرأة تحيض بعد الإفاضة"، فتح الباري (١: ٤٢٨)، والنسائي في الحيض (١: ١٩٤)، باب "المرأة تحيض بعد الإفاضة".

ومن طريق سفيان بن عيينة أخرجه مسلم في كتاب الحج، رقم (٣١٦٦) من طبعتنا ص (٤: ٨١٥)، باب "وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض"، وهو في (٢: ٩٦٤) من طبعة عبد الباقي، ولم يرو حديث سفيان من أصحاب الكتب الستة سوى مسلم. وأخرجه الترمذي من حديث الليث في الحج (٣: ٩٤٣)، باب "ما جاء في المرأة تحيض بعد الإفاضة" ومن طريق أبيوب، عن عبد الرحمن بن القاسم أخرجه النسائي في المناسك على ما جاء في "تحفة الأشراف" (١٢: ٢٦٥).

٨٩٩- وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ سِوَاءَ (١).

٩٠٠- مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. إِنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ قَدْ حَاضَتْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَعَلَّهَا تَحْسِنُ". أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكَ بِالْبَيْتِ؟" قُلْنَا: بَلَى. قَالَ "فَاخْرُجِي" (٢).

٩٠١- مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ إِذَا حَبَّتْ، وَمَعَهَا نِسَاءٌ تَخَافُ أَنْ يَحِضْنَ، قَدَّمَتْهُنَّ يَوْمَ النَّحْرِ فَأَقْضْنَ. فَإِنْ حِضْنَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَنْتَظِرْهُنَّ. فَتَنْفِرُ بِهِنَّ، وَهِنَّ حِيضٌ، إِذَا كُنَّ قَدْ أَقْضْنَ (٣).

(١) بهذا الإسناد في الموطأ: ٤١٣، ومن طريقه أخرجه الشافعي في المسند (١: ٣٦٦)، وأبو داود في الحج (٣: ٢٠٣) باب "الحائض تخرج بعد الإفاضة" والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢: ٢٣٤)، والبيهقي في السنن (٥: ١٦٢).

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٦: ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١٣).

(٢) الموطأ: ٤١٢-٤١٣، وأخرجه البخاري في الطهارة (٣٢٨)، باب "المرأة تحيض بعد الإفاضة"، فتح الباري (١: ٤٢٨) ومسلم في الحج، (٣١٦٨) في طبعتنا، باب "وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض"، وأخرجه النسائي في الحيض (١: ١٩٤) باب "المرأة تحيض بعد الإفاضة"، وفي المناسك من سننه الكبرى على ما في تحفة الأشراف (١٢: ٤٢٩).

(٣) الموطأ: ٤١٣)، وعنه الشافعي في الأم (٢: ١٨١) باب "ترك الحائض الوداع"، وعنه البيهقي في "معركة السنن والآثار" (٧: ٣١٢).

٩٠٢- مَالِك، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ
ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ بِنْتَ مِلْحَانَ اسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ، وَحَاضَتْ، أَوْ وَلَدَتْ، بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ. فَأَذِنَ لَهَا رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَتْ^(١).

١٨٧٧٩- قَالَ مَالِكُ^(٢): وَالْمَرْأَةُ تَحِيضُ بِمَنْى تُقِيمُ حَتَّى تَطُوفَ بِالْبَيْتِ.
لَا بُدَّ لَهَا مِنْ ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَتْ قَدْ أَفَاضَتْ، فَحَاضَتْ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ، فَلْتَنْصَرِفْ
إِلَى بَلَدِهَا. فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنَا فِي ذَلِكَ رُخْصَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْحَائِضِ.

١٨٧٨٠- قَالَ: وَإِنْ حَاضَتْ الْمَرْأَةُ بِمَنْى، قَبْلَ أَنْ تُفِيضَ، فَإِنْ كَرِهَهَا،
يُحْبَسُ عَلَيْهَا، أَكْثَرَ مِمَّا يَحْبَسُ النِّسَاءُ الدَّمُ.

١٨٧٨١- قَالَ أَبُو عَمْرٍ: مَعْنَى الْآثَارِ الْمَرْفُوعَةِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ طَوَافَ
الْإِفَاضَةِ يَحْبَسُ الْحَائِضُ بِمَكَّةَ، [لَا تَبْرَحُ حَتَّى تَطُوفَ لِلْإِفَاضَةِ]^(٣)، لِأَنَّ الطَّوَافَ
الْمُفْتَرَضَ عَلَى كُلِّ مَنْ حَجَّ، فَإِنْ كَانَتِ الْحَائِضُ قَدْ طَافَتْ قَبْلَ أَنْ {تَحِيضَ}^(٤)
جَازَ لَهَا بِالسُّنَّةِ أَنْ تَخْرُجَ، وَلَا تُودَّعَ الْبَيْتَ، وَرُخِّصَ ذَلِكَ لِلْحَائِضِ وَحَدَّهَا دُونَ
غَيْرِهَا.

١٨٧٨٢- وَهَذَا كُلُّهُ أَمْرٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ مِنْ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ، وَجُمْهُورِ

(١) الموطأ: ٤١٣، و"الأم": (٢: ١٨١).

(٢) في الموطأ: ٤١٣.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط في (ي) و (س)، ثابت في (ك).

(٤) في (ي) و (س): "تفيض"، وهو تصحيف.

العلماء عليه لا خلاف بينهم فيه.

١٨٧٨٣- وَقَدْ كَانَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقْتِي بِأَنَّ الْحَائِضَ لَا تَنْفَرُ حَتَّى تُودِعَ الْبَيْتَ (١)، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ (٢).

١٨٧٨٤- وَذَكَرَ مَعْمَرُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ: إِنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ حَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَهَا طَافَتْ بِالْبَيْتِ، فَأَقَامَ ابْنُ عُمَرَ عَلَيْهَا سَبْعًا حَتَّى طَهَّرَتْ، وَطَافَتْ، فَكَانَ آخِرَ عَهْدِهَا بِالْبَيْتِ (٣).

١٨٧٨٥- وَمَعْمَرُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: لَا يَنْفَرَنَّ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، فَقُلْتُ: مَا لَهُ لَمْ يَسْمَعْ مَا سَمِعَ أَصْحَابُهُ، ثُمَّ جَلَسْتُ إِلَيْهِ مِنَ الْعَامِ الْقَابِلِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: أُمَّا النِّسَاءُ، فَقَدْ رُخِّصَ لَهُنَّ.

(١) جامع الترمذي، في الحج (٩٤٤)، باب " المرأة تحيض بعد الإفاضة " (٣: ٢٧١)، والمجموع (٨: ٢٢٩).

(٢) عن ابن عمر، قال: من حج البيت، فليكن آخر عهده بالبيت، إلا الحُبُضَ رخصَ لهن رسول الله ﷺ.

أخرجه الترمذي (٩٤٤) في الحج: باب ما جاء في المرأة تحيض بعد الإفاضة، والطحاوي ٢/ ٢٣٥، والطبراني في "الكبير" (١٣٣٩٣)، والحاكم ١/ ٤٦٩-٤٧٠ من طرق عن عيسى بن يونس، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، بِهِ هَذَا الْإِسْنَادُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

وأخرجه ابن ماجه في المناسك (٣٠٧١) باب طواف الوداع، من طريق طاووس، عن ابن عمر بنحوه.

(٣) التمهيد (١٧: ٢٦٩).

١٨٧٨٦- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا ابْنُ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَابْنَ عَبَّاسٍ تَمَارِيًا فِي صُدُورِ الْحَائِضِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهَا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَنْفَرُ.

وَقَالَ زَيْدٌ: لَا تَنْفَرُوا فَدَخَلَ زَيْدٌ عَلَى عَائِشَةَ فَسَأَلَهَا، فَقَالَتْ: تَنْفَرُ، فَخَرَجَ زَيْدٌ، وَهُوَ يَقُولُ: مَا الْكَلَامُ إِلَّا مَا قُلْتُ^(١).

١٨٧٨٧- قَالَ أَبُو عَمْرٍ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ طَوَافَ الْوَدَاعِ مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ الْمُسْتَوْتَةِ، كَمَا أَجْمَعُوا أَنَّ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ فَرِيضَةٌ.

١٨٧٨٨- وَرَوَى مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: إِذَا نَفَرْتُمْ مِنْ مِنًى، فَلَا يَصْدُرُ أَحَدٌ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، فَإِنْ آخَرَ الْمَنَاسِكَ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ^(٢).

١٨٧٨٩- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣)، وَابْنِ عُمَرَ مِثْلُهُ^(٤)، {عَنْ أَبِيهِ}^(٥).

١٨٧٩٠- وَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْوَدَاعِ، وَقَدْ كَانَ قَالَ لَهُمْ: " خُذُوا عَنِّي

(١) "الأم" (١٨١:٢) باب "ترك الحائض الوداع. ومسلم في الحج، باب " وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض"، ح (٣١٦٣) في طبعتنا، وأخرج البخاري مثله في الحج، باب " حيض المرأة بعد الإفاضة".

(٢) الموطأ: ٣٦٩، باب "وداع البيت"، وهو في "الأم" (١٨٠:٢) من قول عبد الله بن عمر.

(٣) تقدم في حاشية الفقرة (١٧٢٤٩:١٢).

(٤) تقدم في حاشية الفقرة (١٣: ١٨٧٨٤).

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط في (ي)، (س)، ثابت في (ك).

مَنَاسِكَكُمْ" (١).

١٨٧٩١- وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِيمَنْ صَدَرَ، وَلَمْ يُودَّعْ :

١٨٧٩٢- فَقَالَ مَالِكٌ : لَا أَحِبُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى يُودَّعَ الْبَيْتَ بِالطَّوَافِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (٢).

١٨٧٩٣- قَالَ أَبُو عَمْرٍو: الْوَدَاعُ عِنْدَهُ مُسْتَحَبٌّ، وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ وَاجِبَةٍ؛ لِسُقُوطِهِ عَنِ الْحَائِضِ، وَعَنِ الْمَكِّيِّ الَّذِي لَا يَبْرُحُ مِنْ مَكَّةَ [بِفِرْقَةٍ] (٣) بَعْدَ حَجِّهِ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى حَاجَةٍ طَافَ لِلْوَدَاعِ، وَخَرَجَ حَيْثُ شَاءَ.

١٨٧٩٤- وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ [لَيْسَ مِنْ مُؤَكَّدَاتِ الْحَجِّ] (٤).

١٨٧٩٥- وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ طَوَّافٌ، قَدْ حَلَّ وَطَّءَ النِّسَاءَ قَبْلَهُ، فَأَشْبَهَ طَوَّافَ [التَّطَوُّعِ] (٥).

١٨٧٩٦- وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ [وَأَصْحَابُهُ] (٦) مَنْ خَرَجَ عَنْ مَكَّةَ وَلَمْ يُودَّعَ الْبَيْتَ بِالطَّوَافِ، فَعَلَيْهِ دَمٌ.

(١) تقدم، وانظر فهرس أطراف الأحاديث النبوية الشريفة.

(٢) في "التمهيد" (١٧: ٢٦٩): "أساء ولا دم عليه".

(٣) ما بين الحاصرتين سقط في (ي) و (س) وثابت في (ك).

(٤) ثابت في (ك)، وسقط في (ي) و (س).

(٥) كذا في: (ك)، وفي (ي) و (س): "البلوغ".

(٦) كذا في (ك)، وفي (ي) و (س): "والشافعي".

١٨٧٩٧- وَحُجَّتُهُمْ: مَا جَاءَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُمْ قَالُوا: هُوَ مِنَ النَّسكِ.

١٨٧٩٨- وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ تَرَكَ مِنْ نُسكِهِ شَيْئًا، فَلْيَهْرِقْ دَمًا.

١٨٧٩٩- وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ: فَإِنْ حَاضَتِ الْمَرْأَةُ [بِمَنْى] ^(١) قَبْلَ أَنْ تَفِضَ فَإِنْ كَرَّبَهَا ^(٢) يُحْبَسُ عَلَيْهَا؛ أَكْثَرَ مِمَّا يَحْبَسُ النِّسَاءَ الدَّمُ ^(٣).

١٨٨٠٠- وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ: إِذَا حَاضَتِ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ لَمْ تَبْرَحْ حَتَّى تَطْهَرَ، وَتَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَحْبَسَ عَلَيْهَا الْكُرَى ^(٤) إِلَى انْقِضَاءِ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا (مِنْ حِينَ ذَاتِ الدَّمِ، وَيَحْبَسُ عَلَى النَّفْسَاءِ حَتَّى تَطْهَرَ بِأَكْثَرِ مَا يَحْبَسُ {النِّفْسَاءُ} ^(٥) الدَّمُ فِي النَّفَاسِ).

١٨٨٠١- قَالَ: وَلَا حُجَّةَ لِلْكُرَى أَنْ يَقُولَ: لَمْ أَعْلَمْ أَنَّهَا حَامِلٌ.

١٨٨٠٢- قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَعِينَهُ فِي الْعَلْفِ.

١٨٨٠٣- قَالَ: فَإِنْ حَاضَتِ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ فَلْتَنْفِرْ.

١٨٨٠٤- قَالَ: وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْحَائِضِ وَبَيْنَ الَّتِي لَمْ تَطْهَرْ يَوْمًا، أَوْ يَوْمَانِ

(١) ما بين الحاصرتين سقط في (ك)، وثابت في باقي النسخ، والموطأ.

(٢) (فإن كربها) = استمر بها.

(٣) الموطأ: ٤١٤.

(٤) (الكرى) = على وزن فعيل، مكري الدواب.

(٥) (في) و (س): "النساء"، وهو تحريف.

حَبَسَ عَلَيْهَا الْكَرِي، وَمَنْ مَعَهُ مِنْ أَهْلِ رَفَقَتِهِ، وَإِنْ كَانَ بَقِيَ لَهَا أَيَّامٌ لَمْ يَحْبَسْ إِلَّا وَحْدَهُ.

١٨٨٠٥ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمَوَازِ^(١) : لَسْتُ أَعْرِفُ حَبَسَ الْكَرِي ، كَيْفَ يَحْبَسُ وَحْدَهُ يَعْرِضُهُ بِقَطْعِ الطَّرِيقِ عَلَيْهِ .

(١) هو الإمام، العلامة، فقيه الديار المصرية، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندراني المالكي، ابن المواز، صاحب التصانيف (١٨٠-٢٦٩).

أخذ المذهب عن: عبد الله بن عبد الحكم، وعبد الملك بن الماجشون، وأصبغ بن الفرج، ويحيى بن بكير.

انتهت إليه رئاسة المذهب، والمعرفة بدقيقه وجليله. وله مصنف حافل في الفقه اسمه: "الموازية" يبحث في فروع الفقه المالكي، ويوب الفقه، واكتسب مكانة كبيرة بهذا الكتاب، ورواه عنه علي بن عبد الله بن أبي مطر، وابن مبشر.

وقد قدم دمشق في صحبة السلطان أحمد بن طولون.
قال الذهبي: وقيل: إنه افلس، وتزهّد، وانزوى ببعض الحصون الشامية، في أواخر عمره، حتى أدركه أجله -رحمه الله تعالى-.

وكذا ، فلتكن ثمرة العلم.

ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي (١٣١) سير أعلام النبلاء (١٣:٦)، العبر (٦٦:٢)، الوافي بالوفيات: ٣٣٥-٣٣٦، وفيه وفاته ٢٨١، الديباج المذهب: ١٦٦-١٦٧، شذرات الذهب: ١٧٧/٢، مرآة الجنان (٢:١٩٤)، معجم المؤلفين (٨:٢٠٠)، تاريخ التراث العربي (٢:١٤٨).

(٧٦) باب فدية ما أصيب من الطير والوحش (*)

٩٠٣ - مَالِكُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي

(١) المسألة -٤٦٧- أوجب أبو حنيفة القيمة بقتل الصيد، وأوجب الجمهور المثل أو القيمة .

قال أبو حنيفة: تجب القيمة بقتل الصيد أو الدلالة عليه. والصيد المقصود: هو كل حيوان بري متوحش بأصل خلقته، سواء أكان مباحا أو مملوكا مأكولا أو غير مأكول كالأسد والنمر إذا لم يكن صائلا، وكالنسر واليوم والغزال والنعام ونحوها، فلا يعد صيدا الكلب والهر والحية والعقرب والذباب والبعوض والقراد والسلحفاء، والفراشة والدجاج والبط ونحوها.

وتجب القيمة على قاتله سواء أكان عامدا أو مخطئا أو ناسيا لإحرامه، أو مبتدئا بقتل الصيد أو عاندا إليه (أي تكرر منه)، لأنه ضمان إتلاف، فأشبهه غرامات الأموال. وتقدر القيمة عند أبي حنيفة وأبي يوسف: بأن يقوم الصيد في المكان الذي قتله المحرم فيه، أو في أقرب المواضع منه إن كان في برية، يقومه ذوا عدل لهما خبرة في تقويم الصيد، لقوله تعالى: ﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ وقال في الهداية: والواحد يكفي والاثنان أولى؛ لأنه أحوط وأبعد من الغلط، كما في حقوق العباد.

ثم يخبر المحكوم عليه بالقيمة: إن شاء اشترى بها هديا فذبح بمكة إن بلغت القيمة هديا مجزئا في الأضحية من إبل أو بقر أو غنم؛ وإن شاء اشترى بها طعاما، فتصدق به على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو شعير؛ وإن شاء صام يوما عن كل نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير. فإن فضل من الطعام أقل من نصف صاع فهو مخير: إن شاء تصدق به، وإن شاء صام عنه يوما كاملا وتجب قيمة الحشيش والشجر النابت بنفسه الذي لا ينبتة الناس في حرم مكة إذا قطعه الشخص البالغ إلا الإذخر والكمأة، سواء أكان محرما أو حلالا، وتوزع القيمة مثل توزيع جزاء صيد الحرم. وقال المالكية: جزاء الصيد أحد ثلاثة أنواع على التخيير كالفدية، بخلاف الهدى، يحكم بالجزاء من غير المخالف ذوا عدل فقيهان اثنان، فلا يكفي واحد أو كون =

الصَّبْعُ بِكَبْشٍ. وَفِي الْغَزَالِ بَعْنَزٍ. وَفِي الْأَرْنَبِ بَعْنَاقٍ. وَفِي الْيَرْبُوعِ

= الصائد أحدهما، ولا يكفي كافر، ولا فاسق، ولا مرتكب ما يخل بالمرءة، ولا جاهل غير عالم بالحكم في الصيد؛ لأن كل من ولي أمراً، فلا بد من أن يكون عالماً بما ولي به. وأنواع الجزاء الثلاثة هي:

النوع الأول: مثل الصيد الذي قتله من النعم (الإبل والبقر والنعم) قدراً وصورة أو قدراً، بشرط كونه مجزئاً كما تجزئ الأضحية سناً وسلامة من العيوب، فلا يجزئ صغير ولا معيب.

النوع الثاني: قيمة الصيد طعاماً: بأن يقوم بطعام من غالب طعام أهل ذلك المكان الذي يخرج فيه. وتعتبر القيمة يوم التلف بمحل التلف، ويعطى لكل مسكين بمحل التلف مد بمد النبي ﷺ، فإن لم يوجد فيه مساكين فيعطى لمسكين أقرب مكان له.

النوع الثالث: عدل ذلك الطعام صياماً: لكل مد صوم يوم، في أي مكان شاء من مكة أو غيرها، وفي أي زمان شاء، ولا يتقيد بكونه في الحج أو بعد رجوعه.

وطريق تقدير الحكمين لجزاء الصيد: في النعامة أو الفيل بدنة، وفي حمار الوحش أو بقرة الوحش بقرة، وفي الضبع والثعلب والطبي وحمام حرم مكة وبعامة شاة، وفيما دون ذلك كفارة طعام أو صيام بتقويم الحكمين، ولا جزاء عندهم فيما حرم قطعة من الشجر في حرمي مكة والمدينة.

وكذلك قال الشافعية مثل المالكية: إن أتلف المحرم صيدا له مثل من النعم ففيه مثله، وإن لم يكن له مثل ففيه قيمة، ويتخير في جزاء إتلاف الصيد المثلّي بين ثلاثة أمور: ذبح مثله والتصدق به على مساكين الحرم، أو أن يقوم المثل بالدراهم ويشترى به طعاماً لمساكين الحرم، أو يصوم عن كل مد يوماً وغير المثلّي: يتصدق بقيمته طعاماً أو يصوم عن كل مد يوماً، ففي النعامة بدنة، وفي بقر الوحش وحماره بقرة، وفي الغزال عنز، وفي الأرنب عناق، وفي اليربوع جفرة (أنثى المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها)، وفي الضبع كبش، وفي الثعلب شاة، وفي الضب: جدي. ومالا نقل فيه يحكم بمثله من النعم عدلان، لقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ويجب فيما لا مثل له مما لا نقل فيه كالجراد وبقية الطيور ما عدا الحمام: القيمة، عملاً بالأصل في القيميات. وتقدر القيمة بموضع الإتلاف أو التلف لا بمكة على المذهب. ويلزم في الكبير كبير، =

بجفرة^(١).

١٨٨٠٦ - {قال أبو عمر^(٢): وَالْيَرْبُوعُ دُوبَّةٌ لَهَا أَرْبَعَةُ قَوَائِمَ، وَدَنْبٌ،

تَجْتَرُّ كَمَا تَجْتَرُّ الشَّاةُ، وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْكَرْشِ.

= وفي الصغير صغير، وفي الذكر ذكر، وفي الأنثى أنثى، وفي الصحيح صحيح، وفي المعيب معيب إن اتحد جنس العيب، وفي السمين سمين، وفي الهزيل هزيل، ولو قدى المريض بالصحيح أو المعيب بالسليم أو الهزيل بالسمين، فهو أفضل، وما لا مثل له بما فيه نقل وهو الحمام في الواحدة منها شاة.

(١) الموطأ : ٤١٤، وهكذا بسند منقطع، وعنه الشافعي في الأم ، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند (١: ١٧٩-١٩٠) من طريق الأجلح، عن أبي الزبير، عن جابر، عن الفاروق عمر، ورواه الدارقطني (٢: ٢٣٩) وذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣: ٢٣١)، وقال: رواه أبو يعلى، وفيه الأجلح الكندي، وفيه كلام، وقد وثق. "العناق": أنثى المعز قبل كمال الحول.

"اليبوع": دوبة نحو الفأرة، لكن ذنبه وأذنيه أطول منها، ورجلاه أطول من يديه عكس الزرافة.

"الجفرة": الأنثى من ولد الضأن.

الأجلح بن عبد الله الكندي الكوفي: وثقه ابن معين (٢: ١٩)، فقال: ثقة ليس به بأس، كما وثقه العجلي الترجمة (٤٨) من تاريخ الثقات من تحقيقنا، وذكره البخاري في التاريخ الكبير (١: ٦٨)، فلم يورد فيه جرحاً، وقد روى عنه شعبة، وسفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وذكره العجلي في الضعفاء الكبير (١: ١٢٢)، كما ضعفه أبو حاتم، والنسائي، وابن القطان، وابن عدي، وابن حبان في المجروحين (١: ١٧٥) ميزان الاعتدال (١: ٧٨-٧٩).

وانظر مسند الفاروق عمر لابن كثير (١: ٣٠٨).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط في (ك)، ثابت في (ي) و (س).

١٨٨٠٧- رَوَيْنَا ذَلِكَ عَنْ عِكْرِمَةَ.

١٨٨٠٨- وَيَه قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ.

١٨٨٠٩- وَفِي حَدِيثٍ عُمَرَ فَوْقَ مَا نَحْزِي بِهِ الضُّبُعُ، وَمَا نَحْزِي بِهِ الْغَزَالُ، وَمَا نَحْزِي بِهِ الْأَرْتَبُ وَالْيَرْبُوعُ، فَقَالَ فِي الضُّبُعِ كَبْشٌ، وَفِي الْغَزَالِ عَنَزٌ، وَفِي الْأَرْتَبِ عَنَاقٌ وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ.

١٨٨١٠- وَلَوْ كَانَ الْعَنَاقُ عَنَزًا ثَنِيَّةً كَمَا زَعَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، لَقَالَ عُمَرُ فِي الْغَزَالِ وَالْأَرْتَبِ وَالْيَرْبُوعِ عَنَزٌ، وَلَكِنَّ الْعَنَزَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَا قَدْ وَلَدَ، (أَوْ وَلَدَ مِثْلَهُ).

١٨٨١١- وَالْجَفْرَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْعِرَاقِ، وَأَهْلِ اللُّغَةِ، {وَالسُّنَّةِ} (١) مِنْ وَلَدِ الْمَعَزِ، مَا أَكَلَ، وَاسْتَغْنَى عَنِ الرُّضَاعِ.

١٨٨١٢- وَالْعَنَاقُ، قَبِيلٌ: هُوَ دُونَ الْجَفْرَةِ، وَقَبِيلٌ: هُوَ فَوْقَ الْجَفْرَةِ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ مِنْ وَلَدِ الْمَعَزِ.

١٨٨١٣- {قَالَ أَبُو عَمْرِو} (٢): خَالَفَ مَالِكٌ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْأَرْتَبِ، وَالْيَرْبُوعِ، فَقَالَ: لَا يَفْدِيَانِ بِجَفْرَةٍ، وَلَا بِعَنَاقٍ، وَلَا يَفْدِيهِمَا مَنْ أَرَادَ فِدَاهُمَا بِالْمِثْلِ مِنَ النَّعَمِ، إِلَّا بِمَا

(١) ما بين الحاصرتين سقط في (ي) و (س) ، وثابت في (ك).

(٢) ما بين الحاصرتين من (ي) و (س) ، وسقط في (ك).

يَجُوزُ هَدِيًّا وَضَحِيَّةً.

١٨٨١٤- وَوَلَدُ الْجَذَعِ فَمَا فَوْقَهُ مِنَ الضَّانِ [وَالثَّنِي] (١) وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْمَعْزِ، وَإِنْ شَاءَ فِدَاهُمَا بِالطَّعَامِ كِفَارَةً لِلْمَسَاكِينِ، أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا، هُوَ مُخَيَّرٌ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ اخْتَارَ الْإِطْعَامَ قَوْمُ الصَّيْدِ، وَيَنْظُرُ كَمْ ثَمَنُهُ مِنَ الطَّعَامِ، فَيُطْعَمُ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدًا، أَوْ يَصُومُ مَكَانَ كُلِّ مَدْيُومًا.

١٨٨١٥- قَالَ: وَفِي صَغَارِ الصَّيْدِ مِثْلُ مَا فِي كِبَارِهِ، وَفِي فِرَاحِ الطَّيْرِ مَا فِي الْكَبِيرِ إِنْ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْهَدْيِ، أَوْ بِالصَّدَقَةِ، أَوْ الصَّيَامِ، يَحْكُمُ عَلَيْهِ فِي الْفَرَحِ بِمِثْلِ دِيَةِ أَبُوهِ.

١٨٨١٦- قَالَ: وَكَذَلِكَ [الضَّبَاعُ] (٢)، وَكُلُّ شَيْءٍ.

١٨٨١٧- قَالَ: وَكَذَلِكَ دِيَةُ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ مِنَ النَّاسِ سَوَاءٌ.

١٨٨١٨- قَالَ أَبُو عَمْرٍ: سَيَاتِي بَيَانُ قَوْلِهِ فِي الْحَمَامِ وَغَيْرِهِ مِنَ الطَّيْرِ فِيمَا بَعْدَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١٨٨١٩- وَحُجَّةُ مَالِكٍ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ ظَاهِرُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدِيًّا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ ﴾ (المائدة: ٩٥) فَلَمَّا قَالَ هَدِيًّا، وَلَمْ يَخْتَلَفُوا أَنَّ مَنْ

(١) ما بين الحاصرتين سقط في (ك).

(٢) في (ي)، (س) : الطباء.

جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ {هَدْيًا} ^(١) أَنَّهُ لَا يُجْزِيهِ أَقْلٌ مِّنَ {الْجَدْعِ} ^(٢) مِّنَ الضَّانِ،
وَالثَّانِي مِمَّا سِوَاهُ، كَانَ كَذَلِكَ حَقُّ الصَّيْدِ، لِأَنَّهُ قِيَاسٌ عَلَى الْهَدْيِ الْوَاجِبِ،
وَالتَّطَوُّعِ، وَالْأَضْحِيَّةِ.

١٨٨٢- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هَدْيُ صِغَارِ الصَّيْدِ بِالمِثْلِ مِّنْ صِغَارِ النَّعَمِ،
وَكِبَارِ الصَّيْدِ بِالمِثْلِ مِّنْ كِبَارِ النَّعَمِ.

١٨٨٢١- وَهُوَ مَعْنَى مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ
-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلَ مَا قُتِلَ مِّنَ
النَّعَمِ﴾ (المائدة: ٩٥).

١٨٨٢٢- قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٣): وَالطَّائِرُ لَا مِثْلَ لَهُ مِّنَ {النَّعَمِ} ^(٤)، فَيُفْدَى
بِقِيَمَتِهِ، وَاحْتِجَّ فِي ذَلِكَ بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ.

١٨٨٢٣- وَعِنْدَهُ فِي النُّعَامَةِ الْكَبِيرَةِ: بَدَنَةٌ، وَفِي الصَّغِيرَةِ: فَصِيلٌ، وَفِي
حِمَارِ الْوَحْشِ الْكَبِيرِ: بَقَرَةٌ، وَفِي وَكْدِهِ: عَجَلٌ، وَفِي {الْوَلَدِ الصَّغِيرِ} ^(٥)
خُرُوفٌ، أَوْ جَذْيٌ.

(١) ما بين الحاصرتين سقط في (ك).

(٢) في (ي) و (س): الهدي

(٣) في الأم (٢: ١٩١).

(٤) ما بين الحاصرتين سقط في (ك).

(٥) كذا في (ك)، وفي (ي) و (س): " ولد الطير".

١٨٨٢٤- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ (فِي الصَّغِيرِ) (١) قِيمَتُهُ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْقِيَمَةِ.

١٨٨٢٥- وَقَالَ: الْمِثْلُ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ الْقِيَمَةُ.

١٨٨٢٦- وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ : إِذَا بَلَغَ الْهَدْيُ عَنَاقًا، أَوْ جَمَلًا جَازَ أَنْ يُهْدِيَهُ فِي (زَمَنِ) (٢) الصَّيْدِ.

١٨٨٢٧- وَاتَّفَقَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُمْ أَنَّ الْهَدْيَ فِي (غَيْرِ) (٣) جِزَاءِ الصَّيْدِ لَا يَكُونُ إِلَّا جِزْعًا مِنَ الضَّأْنِ، أَوْ ثَنِيًا مِمَّا سِوَاهُ مِنَ الْأَزْوَاجِ الثَّمَانِيَةِ، مَا يَجُوزُ ضَحِيَّةً.

١٨٨٢٨- وَالثَنِيُّ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

١٨٨٢٩- وَكَانَ الْأَوْزَاعِيُّ يُجِيزُ الْجِذْعَ مِنَ الْبَقَرِ دُونَ الْمَعِزِّ.

١٨٨٣٠- وَاتَّفَقَ مَالِكٌ (وَالشَّافِعِيُّ) (٤) وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَلَى أَنَّ الْمِثْلَ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ هُوَ الْأَشْبَهُ بِهِ مِنَ النَّعَمِ فِي الْبَدَنِ؛ فَقَالُوا: فِي الْغَزَالَةِ: شَاةٌ، وَفِي النَّعَامَةِ: بَدْنَةٌ، وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ: بَقَرَةٌ.

١٨٨٣١- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو يُوسُفَ: الْوَاجِبُ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ قِيَمَتُهُ، سِوَاهُ كَانَ مِمَّا لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَتَصَدَّقَ

(١) ما بين الحاصرتين سقط في (ك).

(٢) كذا في (ك)، وفي (ي) و (س) : " جزاء ".

(٣) ما بين الحاصرتين سقط في (ك).

(٤) ما بين الحاصرتين من (ك) فقط.

بِقِيَمَتِهِ، وَيَبَيِّنُ أَنْ يَصْرَفَ الْقِيَمَةُ فِي النُّعْمِ، فَيَشْتَرِيهِ [وَيَهْدِيهِ] (١).

٩٠٤- مَالِكُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ قُرَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ؛ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. فَقَالَ: إِنِّي أُجْرَيْتُ أَنَا وَصَاحِبُ لِي فَرَسَيْنِ. نَسْتَبِقُ إِلَى ثُغْرَةِ ثَنِيَّةٍ. فَأَصَبْنَا ظَبْيًا وَتَحْنُ مُحْرِمَانِ. فَمَاذَا تَرَى؟ فَقَالَ عُمَرُ، لِرَجُلٍ إِلَى جَنْبِهِ: تَعَالَ حَتَّى أُحْكَمَ أَنَا وَأَنْتَ. قَالَ: فَحَكَمَا عَلَيْهِ بِعَنْزٍ. فَوَلَّى الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْكُمَ فِي ظَبْيٍ، حَتَّى دَعَا رَجُلًا يَحْكُمُ مَعَهُ. فَسَمِعَ عُمَرُ قَوْلَ الرَّجُلِ، فَدَعَاهُ فَسَأَلَهُ: هَلْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ تَعْرِفُ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي حَكَمَ مَعِي؟ فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: لَوْ أَخْبَرْتَنِي أَنَّكَ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ لَأَوْجَعْتُكَ ضَرْبًا. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ (المائدة: ٩٥) وَهَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ (٢).

١٨٨٣٢- قَالَ أَبُو عَمْرٍو: أَمَرَ ابْنُ وَضَّاحٍ (٣) بِطَرَحِ عَبْدِ الْمَلِكِ اسْمَ شَيْخٍ

(١) من (ك) فقط.

(٢) الموطأ: ٤١٥، ومن طريقه عبد الرزاق (٤: ٨٠: ٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥: ٢٠٣).

باب "النفر يصيبون الصيد"، وفي "معركة السنن والآثار" (٧: ٦٥٢: ١٠) مختصراً، وقال ابن التركماني في الجوهر النقي: "هذا الأثر منقطع: ابن سيرين لم يدرك عمر".

(٣) تقدمت ترجمته في (١: ٤٥٥).

مَالِكٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: اجْعَلْهُ عَنْ ابْنِ قُرَيْرٍ، وَكَذَلِكَ رَوَيْتُهُ عَنْ يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ قُرَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَرَوَيْتُهُ عَبِيدُ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ [يَحْيَى بْنُ يَحْيَى] (١)، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قُرَيْرٍ.

١٨٨٣٣- وَهُوَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ قُرَيْرٍ لَا يُعْرَفُ.

١٨٨٣٤- قَالَ يَحْيَى بْنُ (مَعِينٍ) (٢): وَهُمْ مَالِكٌ فِي اسْمِهِ، شَكٌّ فِي اسْمِ أَبِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ [عَبْدُ الْمَلِكِ] (٣) بْنُ قُرَيْرٍ، وَهُوَ الْأَصْمَعِيُّ.

١٨٨٣٥- وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّمَا وَهُمْ مَالِكٌ فِي اسْمِهِ لَا فِي اسْمِ أَبِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ قُرَيْرٍ، رَجُلٌ بَصْرِيٌّ، يَرْوِي عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَحَادِيثَ، هَذَا مِنْهَا (٤).

١٨٨٣٦- وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ: لَمْ يَهَمْ مَالِكٌ فِي اسْمِهِ، وَلَا فِي اسْمِ أَبِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قُرَيْرٍ. كَمَا قَالَ مَالِكٌ، أَخُو عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ قُرَيْرٍ.

(١) ثابت في (ك)، ساقط في (ي) و (س).

(٢) في (ك): يحيى بن سفيان.

(٣) في (ك): "عبد الملك"، وفي (ي) و (س): عبد العزيز.

(٤) قال البيهقي في "معرفة السنن والآثار" عن ابن خزيمة، قال: سمعت المزني يقول: سمعت الشافعي يقول: وهم مالك في ثلاثة أسامي؛ قال: عمر بن عثمان، وإنما هو عمرو بن عثمان، وقال: عمر بن الحكم، وإنما هو معاوية بن الحكم السلمي، وقال: عبد الملك بن قُرَيْرٍ، وإنما هو عبد العزيز بن قُرَيْرٍ.

١٨٨٣٧ - قَالَ أَبُو عُمَرَ : الرَّجُلُ مَجْهُولٌ وَالْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ مَحْفُوظٌ ، مِنْ رِوَايَةِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ ، عُمَرُ .

١٨٨٣٨ - رَوَاهُ ابْنُ جَابِرٍ ، وَرَوَاهُ عَنْ قَبِيصَةَ الشَّعْبِيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ^(١) بْنِ قَارِبٍ الثَّقَفِيُّ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ ، وَهُوَ أَحْسَنُهُمْ سِيَاقَةً لَهُ .

١٨٨٣٩ - وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْهُمْ : سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ^(٢) ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ الْمَسْعُودِيُّ ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ .

١٨٨٤٠ - ذَكَرَهَا كُلُّهَا عَلَى بَنِي الْمَدِينِيِّ .

١٨٨٤١ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ {مُحَمَّدٍ}^(٣) الصَّفَّارُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ، قَالَ : وَأَمَّا حَدِيثُ سُفْيَانَ ، فَحَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سُفْيَانُ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ جَابِرٍ ، أَنَّ مُحْرِمًا قَتَلَ ظَبْيًا ، فَقَالَ لَهُ {عُمَرُ}^(٤) : اذْبَحْ شَاةً ، وَأَهْرِقْ دَمَهَا ، وَأَطْعِمْ لَحْمَهَا ، وَأَعْطِ إِهَابَهَا رَجُلًا يَتَّخِذُهَا {سِقَاءً}^(٥) .

(١) فِي (س) : عَبْدُ اللَّهِ .

(٢) فِي (ي) ، (س) : عَبْدُ الْمَلِكِ .

(٣) فِي (ي) وَ (س) : حَمَادٌ .

(٤) فِي (ي) وَ (س) : مُحَمَّدٌ .

(٥) فِي (ك) : شَيْتَانٌ .

١٨٨٤٢- هَكَذَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ مُخْتَصَرًا، وَاخْتَصَرَهُ أَيْضًا شُعْبَةُ، إِلَّا أَنَّهُ أَكْمَلَ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ.

١٨٨٤٣- قَالَ عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا هِشَامُ أَبُو الْوَكِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ قَبِيصَةَ بْنَ جَابِرٍ ^(١) يَقُولُ: خَرَجْتُ حَاجًّا أَنَا وَصَاحِبٌ لِي، فَرَأَيْنَا طَبِيًّا، فَقَالَ لِي صَاحِبِي: أَوْ قُلْتُ لَهُ: تَرَكَ تَبْلَغَهُ. فَأَخَذَ حَجْرًا، فَرَمَاهُ، فَأَصَابَ أَحْشَاءَهُ فَقَتَلَهُ، فَأَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: عَمْدًا أَوْ خَطَا؟ فَقَالَ [مَا أَذْرِي] ^(٢)، فَضَحِكَ عُمَرُ وَقَالَ: اعْمُدْ إِلَى شَاةٍ فَادْبَحْهَا، ثُمَّ تَصَدَّقْ بِلَحْمِهَا، وَاجْعَلْ إِيَّاهَا سَقَاءً.

١٨٨٤٤- قَالَ عَلِيٌّ: وَأَمَّا حَدِيثُ مَعْمَرٍ فَحَدَّثَنَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ هَمَّامٍ، قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي قَبِيصَةُ بْنُ جَابِرٍ الْأَسَدِيُّ، قَالَ: كُنْتُ مُحْرِمًا، فَرَأَيْتُ طَبِيًّا، [فَرَمَيْتُهُ] ^(٣) فَأَصَبْتُ حَشَاءَهُ ^(٤) - يَعْنِي أَصْلَ قَرْنِهِ - فَرَكِبَ رَدْعَهُ ^(٥)، قَالَ: فَوَقَعَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَأَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَسْأَلُهُ، فَوَجَدْتُ إِلَى جَنْبِهِ رَجُلًا أَبْيَضَ، رَقِيقَ الْوَجْهِ، وَإِذَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَسَأَلْتُ عُمَرَ، فَالْتَفَتَ عُمَرُ إِلَى الَّذِي إِلَى جَنْبِهِ، قَالَ: أَتَرَى شَاةً تَكْفِيهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَمَرَنِي أَنْ أَدْبَحَ شَاةً، فَقُمْنَا مِنْ عِنْدِهِ، فَقَالَ

(١) فِي (ك) : "هَلْب".

(٢) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَقَطَ فِي (ك) وَ (س).

(٣) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَقَطَ فِي (س) وَ (ي)، وَثَابِتٌ فِي (ك).

(٤) الْحَشَاءُ: الْعِظْمُ النَّاتِي خَلْفَ الْأُذُنِ.

(٥) (رَكِبَ رَدْعَهُ) = سَقَطَ فِدَخَلَ عُنُقَهُ فِي جَوْفِهِ.

لِي صَاحِبِي: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَحْسِنْ أَنْ يَفْتِكَ حَتَّى سَأَلَ الرَّجُلَ. قَالَ: فَسَمِعَ عُمَرُ بَعْضَ كَلَامِهِ، فَعَلَاهُ بِالْدُرَّةِ ضَرْبًا، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ لِيَضْرِبَنِي، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَمْ أَقُلْ شَيْئًا، إِنَّمَا هُوَ قَالَهُ. قَالَ فَتَرَكَنِي ثُمَّ قَالَ: أَتَقْتُلُ الْحَرَامَ وَتَتَعَدَّى الْفَتْيَا. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ فِي الْإِنْسَانِ عَشْرَةَ أَخْلَاقٍ: تَسْعَةٌ حَسَنَةٌ، وَوَاحِدٌ سَيِّئٌ، فَيُفْسِدُهَا، ذَلِكَ السَّيِّئُ. ثُمَّ قَالَ: إِيَّاكَ وَعَثْرَاتُ [اللِّسَانِ] ^(١).

١٨٨٤٥- قَالَ عَلِيٌّ: وَأَمَّا حَدِيثُ [جَرِيرٍ] ^(٢)، وَالْمُسْعُودِيُّ، فَحَدَّثَنَا جَرِيرُ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ جَابِرٍ.

١٨٨٤٦- [قَالَ عَلِيٌّ: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ الْمُسْعُودِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ جَابِرٍ] ^(٣) قَالَ: كُنَّا نَحْجُ عَلَى الرِّحَالِ، وَإِنَّا لَفِي عَصَابَةٍ كُلُّهَا مُحْرَمُونَ، نَتَمَاشَى بَيْنَ أَيْدِي رِكَابِنَا، وَقَدْ صَلَّيْنَا [الْغَدَاةَ] ^(٤)، وَنَحْنُ نَقُودُهَا، إِذْ تَذَاكَّرَ الْقَوْمُ: الظُّبْيُ أَسْرَعُ أَمْ الْفَرَسُ، فَمَا كَانَ بِأَسْرَعَ مِنْ أَنْ سَنَعَ لَنَا ظُبْيٌ أَوْ بَرَحَ، فَأَخَذَ بَعْضُ الْقَوْمِ حَجْرًا، [فَرَمَاهُ] ^(٥)، فَمَا أَخْطَأَ حِشَاهُ، فَرَكِبَ رَدْعَهُ ^(٦) مَيْتًا، فَأَقْبَلْنَا عَلَيْهِ فَقُلْنَا لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا، فَلَمَّا

(١) في (ي) و (س): الشباب، والأثر أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤: ٤٠٦)، ويرقم (٨٢٣٩) والبيهقي في السنن الكبرى (٥: ١٨١).

(٢) في (س): جابر.

(٣) ما بين الحاصرتين سقط في (س) و (ي)، ثابت في (ك).

(٤) ما بين الحاصرتين سقط في (ك).

(٥) كذا في (ي) و (س)، وفي (ك): فرمى به.

(٦) ركب رده: سقط، ولها معنى ثان: إذا رُدع فلم يرتدع.

كُنَّا بِمَنَى انْطَلَقْتُ أَنَا وَالْقَاتِلُ إِلَى عُمَرَ، فَقَصُّ عَلَيْهِ قِصَّتَهُ، فَقَالَ: كَيْفَ قَتَلْتَهُ؟
أَخْطَا أَمْ عَمْدًا؟ قَالَ: وَاللَّهِ مَا قَتَلْتُهُ خَطَا وَلَا عَمْدًا؛ لَأَنِّي تَعَمَّدْتُ رَمِيَهُ، وَمَا
أُذِرِي قَتْلَهُ، فَضَحِكَ عُمَرُ، وَقَالَ: مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ أَشْرَكْتَ الْخَطَا مَعَ الْعَمْدِ.
فَقَالَ: هَذَا حُكْمٌ، وَبِحُكْمِهِ ذَوَا عَدَلٍ مِنْكُمْ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيَّ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ كَأَنَّهُ
قَلْبَ فِضَّةٍ، وَإِذَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ؛ فَقَالَ: كَيْفَ تَرَى؟ قَالَ: فَاتَّفَقَا عَلَى
شَاةٍ، فَقَالَ عُمَرُ لِلْقَاتِلِ: خُذْ شَاةً وَأَهْرِقْ دَمَهَا، وَأَطْعِمْ لَحْمَهَا، وَاسْقِ إِهَابَهَا
{رَجُلًا} ^(١) يَجْعَلُهُ سِقَاءً.

قال: وما أشد حكمها منا.

قَالَ: فَلَمَّا خَرَجْتُ أَنَا وَالْقَاتِلُ قُلْتُ لَهُ ^(٢): أَيُّهَا الْمُسْتَفْتَى ابْنَ الْخَطَّابِ، إِنَّ
عُمَرَ مَا دَرَى مَا يَفْتِيكَ حَتَّى سَأَلَ ابْنَ عَوْفٍ، فَلَمْ أَكُنْ قَرَأْتُ الْمَانِدَةَ وَلَوْ كُنْتُ
قَرَأْتُهَا لَمْ أَقُلْ ذَلِكَ، وَاعْمَدْ إِلَى نَاقَتِكَ فَانْحَرِهَا، فَإِنَّهَا خَيْرٌ مِنْ شَاةٍ عُمَرُ.

قَالَ الْمَسْعُودِيُّ: فَسَمِعَهَا عُمَرُ.

وَقَالَ جَرِيرٌ: فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ، فَمَا شَعَرْنَا حَتَّى أَتَيْنَا، فَلَبَّبَ كُلُّ رَجُلٍ مَنَا
يَقَادُ إِلَى عُمَرَ، قَالَ: فَلَمَّا دَخَلْنَا عَلَيْهِ، قَامَ وَأَخَذَ الدَّرَّةَ، ثُمَّ أَخَذَ بَتَلَابِيبِ
الْقَاتِلِ، فَجَعَلَ يَصْفُقُ رَأْسَهُ حَتَّى عَدَدْتُ لَهُ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ قَالَ: قَاتَلَكَ اللَّهُ، أَتَعْدِي
الْفِتْيَا، وَتَقْتُلُ الْحَرَامَ. ثُمَّ أَرْسَلَهُ وَأَخَذَ بَتَلَابِيبِي، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: إِنِّي

(١) كذا في (ي) و (س)، وفي (ك): "رجالا".

(٢) بداية وجه اللوحة الأخيرة من المجلد الأول من نسخة دار الكتب المرموز لها بالهرف (ك)،
وبعد هذه اللوحة سقط كبير غير موجود.

لَا أَجِلُ لَكَ مِنِّي شَيْئًا حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَيَّ. فَأَرْسَلَ تَلَابِييَ، وَرَمَى بِالْدَرَّةِ.. ثُمَّ قَالَ: وَنَحَكَ، { إِنِّي أُرَاكَ شَابَ السِّنِّ، فَصِيحَ اللِّسَانِ }^(١)، إِنَّ الرَّجُلَ تَكُونُ عِنْدَهُ عَشْرَةُ أَخْلَاقٍ؛ تِسْعَةٌ صَالِحَةٌ، وَخَلْقٌ سَيِّئٌ، فَيَفْسُدُ الْخَلْقُ السَّيِّئُ التَّسْعَةَ، إِيَّاكَ وَعَشْرَاتِ {اللِّسَانِ}^(٢).

١٨٨٤٧ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو: أَنَا جَمَعْتُ حَدِيثَ جَرِيرٍ وَحَدِيثَ الْمُسْعُودِيِّ، وَأَتَيْتُ بِمَعْنَاهُمَا كَامِلًا.

١٨٨٤٨ - {وَأُمًّا عَلَيَّ}^(٣)، فَذَكَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ، وَأَتَى بِالطَّرْقِ الْمَذْكُورَةِ كُلِّهَا.

١٨٨٤٩ - قَالَ عَلِيٌّ: سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ مَعْمَرَ بْنَ الْمُثَنَّى^(٤)، عَنْ سَنَحٍ أَوْ بَرَحٍ، فَقَالَ: السُّنُوحُ: مَا جَاءَ عَلَى الْيَسَارِ، وَالْبَرُوحُ: مَا جَاءَ مِنْ قِبَلِ الْيَمِينِ.

١٨٨٥٠ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو: ظَاهِرُ حَدِيثِ مَالِكٍ مِنْ قَوْلِهِ: «أُجْرِتُ أَنَا وَصَاحِبُ لِي فَرَسَيْنِ نَسْتَبِقُ إِلَى ثَغْرَةِ ثَنِيَّةٍ فَأَصْبِنَا ظُبِيًّا»، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَتْلَ ذَلِكَ الظَّبْيِ كَانَ خَطَأً.

١٨٨٥١ - وَفِي حَدِيثِ قَبِيصَةَ بَنِ جَابِرٍ، مَا يَدُلُّ عَلَى الْعَمْدِ: لِقَوْلِهِ: مَنْ

(١) ما بين الحاصرتين ثابت في (ك)، وساقط في (ي) و (س).

(٢) في (ي) و (س): الشباب، والأثر في مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٠٧ - ٤٠٨)، برقم

(٨٢٤٠) وأخرجه البيهقي في السنن (٥: ١٨١).

(٣) في (ك): "إسماعيل"، وهو تحريف، والمقصود به: علي بن المديني.

(٤) في (ك): "ابن المنذر".

رَمَاهُ، فَأَصَابَ حَشَاهُ، أَوْ خُشَّشَاهُ. وَفِي بَعْضِ رِوَايَتِهِ؛ مَا أَدْرِي خَطَأُ أَمْ عَمْدًا؛
لَأَنِّي تَعَمَّدْتُ رَمِيَهُ، وَمَا أَرَدْتُ قَتْلَهُ.

١٨٨٥٢- وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ {قَدِيمًا} ^(١)، فِي قَتْلِ الصَّيْدِ خَطَأً؛

١٨٨٥٣- فَقَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَجَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ، أَهْلُ الْفَتْوَى
بِالْأَمْصَارِ، مِنْهُمْ مَالِكٌ، وَاللِّثْنِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ،
وَأَصْحَابُهُمَا: قَتَلُوا الصَّيْدَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً سَوَاءً.

١٨٨٥٤- وَيَهِي قَالَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ.

١٨٨٥٥- وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: لَا يَجُوزُ الْجَزَاءُ إِلَّا عَلَى قَتْلِ الصَّيْدِ عَمْدًا،
وَمَنْ قَتَلَهُ {خَطَأً} ^(٢) فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِظَاهِرِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ
مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ (المائدة: ٩٥).

١٨٨٥٦- وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ، وَطَائِفَةٍ: لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ إِلَّا فِي قَتْلِ
الصَّيْدِ خَطَأً {وَأَمَّا الْعَمْدُ، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ} ^(٣).

١٨٨٥٧- {قَالَ أَبُو عَمَرَ} ^(٤): ظَاهِرُ قَوْلِ مُجَاهِدٍ مُخَالَفٌ لِظَاهِرِ الْقُرْآنِ.
إِلَّا أَنْ مَعْنَاهُ {أَنَّهُ} ^(٥) مُتَعَمِّدٌ لِقَتْلِهِ، نَاسٍ لِإِحْرَامِهِ.

(١) ما بين الحاصرتين سقط في (ك).

(٢) في (ك): "عمدا".

(٣) في (ك): "وأما الكفارة فلا خطأ فيها" وهو تحريف ظاهر، وأثبت العبارة من (ي) و(س).

(٤) سقط في (ك).

(٥) في (ي) و(س): "إن كان".

١٨٨٥٨- وَذَكَرَ مَعْمَرٌ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾ (المائدة: ٩٥) فَإِنْ مَنْ قَتَلَهُ مُتَعَمِّدًا لِقَتْلِهِ، نَاسِيًا لِإِحْرَامِهِ.

١٨٨٥٩- قَالَ أَبُو عَمْرِو: يَقُولُ إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لِإِحْرَامِهِ، فَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ جَزَاءٌ، كَالْيَمِينِ الْغَمُوسِ.

١٨٨٦٠- وَأَمَّا أَهْلُ الظَّاهِرِ: فَقَالُوا: دَلِيلُ الْخِطَابِ يَقْضِي أَنْ حُكْمَ مَنْ قَتَلَهُ خَطَأً، بِخِلَافِ حُكْمِ مَنْ قَتَلَهُ مُتَعَمِّدًا، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لَتَخْصِيصِ التَّعَمُّدِ مَعْنَى.

وَاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ" (١).

١٨٨٦١- وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ هَذَا الْمَعْنَى.

١٨٨٦٢- وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ، وَدَاوُدُ.

١٨٨٦٣- وَأَمَّا وَجْهٌ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ، الَّذِي لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ تَحْرِيفُ

(١) أخرجه ابن ماجه في الطلاق (٢٠٤٣) باب " طلاق المكره والناسي " (٦٥٩:١) من طريق أبي بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن أبي ذر الغفاري، قال رسول الله ﷺ " إِنْ اللَّهُ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ ". وجاء في الزوائد: إسناده ضعيف، لاتفاقهم على ضعف أبي بكر الهذلي.

ومن طريق ابن عباس أخرجه ابن ماجه في الطلاق (٢٠٤٥)، باب " طلاق المكره والناسي " (٦٥٩:١)، عن النبي ﷺ قال: " إِنْ اللَّهُ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ ".

وجاء في الزوائد: إسناده صحيح إن سَلِمَ من الانقطاع.

تَأْوِيلُ الْكِتَابِ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ مِنْهُمْ عُمَرُ، وَعُثْمَانُ، {وَعَلِيٌّ} ^(١)، وَابْنُ مَسْعُودٍ، قَضَوْا فِي الضَّيْعِ بِكَيْشٍ، وَفِي الظُّبْيِ بِشَاةٍ، وَفِي النُّعَامَةِ بِيَدَنَةٍ ^(٢)، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْعَامِدِ وَالْمُخْطِئِ فِي ذَلِكَ، بَلْ رَدُّ أَحَدُهُمْ عَلَى حِمَامَةٍ قُمَاتٍ، فَقَضَوْا عَلَيْهِ فِيهَا بِالْجَزَاءِ ^(٣).

١٨٨٦٤- وَكَذَلِكَ حَكَمُوا فِي مَنْ أَكَلَ مِمَّا صِيدَ مِنْ أَجَلِهِ بِالْجَزَاءِ.

١٨٨٦٥- وَمِنْ جِهَةِ النَّظَرِ، أَنَّ {إِثْلَافَ} ^(٤) أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ، يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْعَمْدُ وَالْخَطَأُ، وَكَذَلِكَ الصَّيْدُ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْهُ، مُحَرَّمٌ عَلَى الْمَحْرَمِ، كَمَا أَنَّ أَمْوَالَ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ مُحَرَّمَةٌ عَلَى بَعْضٍ.

١٨٨٦٦- وَكَذَلِكَ الدِّمَاءُ، لَمَّا كَانَتْ مُحَرَّمَةً فِي الْعَمْدِ وَ {الْخَطَأِ} ^(٥) وَجَعَلَ اللَّهُ فِي الْخَطَأِ مِنْهَا الْكُفَّارَةَ، فَكَذَلِكَ الصَّيْدُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّاهُ: كُفَّارَةَ طَعَامِ مَسَاكِينٍ.

١٨٨٦٧- وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ" ^(٦). لَيْسَ فِي إِثْلَافِ الْأَمْوَالِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ رُفْعُ الْمَأْثِمِ.

(١) ما بين الحاصرتين ليس في (ك).

(٢) المجموع (٤٠٣:٧)، والمغني (٥٠٩:٣)، والمحلى (٢٢٧:٧)، والروض النضير (٢٢٦:٣).

(٣) لعلة الفاروق عمر عندما دخل يوما دار الندوة، فعلق رداؤه، فوقع عليه طائر، فخاف أن ينجسه، فطيره، فنهشته حية، فقال: طير طردته حتى نهشته الحية، فسأل من كان معه أن يحكموا عليه، فحكموا عليه بشاة. المغني (٥١٤:٣)، والمجموع (٢٩٥:٧).

(٤) ما بين الحاصرتين سقط في (ي) و (س).

(٥) ما بين الحاصرتين سقط في (ك).

(٦) تقدم في (١٨٨٦٠).

١٨٨٦٨ - وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَمْدَ وَالْخَطَأَ سَوَاءٌ، وَإِنَّمَا خَرَجَ ذِكْرُ الْعَمْدِ عَلَى الْأَغْلَبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٨٨٦٩ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، الزَّهْرِيُّ، قَالَ يَحْكُمُ عَلَيْهِ فِي الْعَمْدِ، وَهُوَ فِي الْخَطَأِ سَنَةً (١).

١٨٨٧٠ - قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: وَهُوَ قَوْلُ النَّاسِ، وَبِهِ نَأْخُذُ.

١٨٨٧١ - قَالَ أَبُو عَمْرٍ: فِي هَذَا الْبَابِ أَيْضًا قَوْلُ شَاذٍ، لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنْ [أُئِمَّةِ] (٢) الْفُتُوَى [بِالْأَمْصَارِ] (٣)، إِلَّا دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ (المائدة: ٩٥)

١٨٨٧٢ - {قَالَ دَاوُدُ} (٤): لَا جَزَاءَ [إِلَّا] (٥) فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، فَإِنْ عَادَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ، وَشَرِيحٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَقَتَادَةَ.

١٨٨٧٣ - وَرَوَايَةٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ فِي الْمَحْرَمِ يُصِيبُ الصَّيْدَ، فَيَحْكُمُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَعُودُ، قَالَ: لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَقَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ انْتَقَمَ

(١) مصنف عبد الرزاق (٤: ٣٩١)، الأثر (٨١٧٨)، ومعناه: نزل القرآن بالعمد، وجرت السنة في الخطأ يعني في المحرم يصيب الصيد.

(٢) في (س): من أهل.

(٣) سقط في (ي) و (س).

(٤) سقط في: (ك).

(٥) سقط في (ي) و (س).

منه (١).

١٨٨٧٤- وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: إِنْ عَادَ لَمْ يَتْرُكْهُ اللَّهُ حَتَّى يَنْتَقِمَ

منه (٢).

١٨٨٧٥- قَالَ أَبُو عَمْرِو: الْحُجَّةُ لِلْجُمْهُورِ عُمُومُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا

تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾. (المائدة: ٩٥).

١٨٨٧٦- وَظَاهِرُ هَذَا يُوجِبُ عَلَى مَنْ قَتَلَ الصَّيْدَ وَهُوَ مُحَرَّمُ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهُ

لَمْ يَخْصُ وَقْتًا دُونَ وَقْتٍ، وَلَيْسَ فِي انْتِقَامِ اللَّهِ مِنْهُ مَا يَمْنَعُ الْجَزَاءَ؛ لِأَنَّهُ حَسَنَ الصَّيْدِ الْمَقْتُولِ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى وَفِي الثَّانِيَةِ سَوَاءٌ.

١٨٨٧٧- وَقَدْ قِيلَ: تَلَزَمَهُ الْكَفَّارَةُ انْتِقَامًا مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْأُولَى:

﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ (المائدة: ٩٥) والمعنى: عَقَابُ اللَّهِ عَمَّا سَلَفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ عَادَ، فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ. يُرِيدُ: مَنْ عَادَ فِي الْإِسْلَامِ، فَيَنْتَقِمُ مِنْهُ بِالْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَا فِي شَرِيعَةٍ مِنْ قَبْلِهَا [مِنَ الْأَنْبِيَاءِ] (٤) جَزَاءً، أَلَا تَرَى

(١) مصنف عبد الرزاق (٤: ٣٩٣)، الأثر (٨١٨٤)، وأحكام القرآن للجصاص (٢: ٤٧٥)، والمغني (٣: ٥٢٢)، والمجموع (٧: ٣٢٩).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٤: ٣٩٣-٣٩٤)، الأثر (٨١٨٦).

(٣) بداية ظهر اللوحة الأخيرة من المجلد الأول من نسخة دار الكتب المصرية التي رمزت لها بالحرف (ك).

(٤) من (ك) فقط.

إلى قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ الآية (المائدة: ٩٤)، فكانت شريعة إبراهيم عليه السلام- تحريم الحرم ولم يكن جزاء إلا على هذه الأمة، والله أعلم.

١٨٨٧٨- قال أبو عمر : وأما قوله في حديث مالك ، في هذا الباب، فقال عمرُ لرجلٍ إلى جنبه : تعالَ حتى نحكم أنا وأنتَ ، فإنَّ قوله عزَّ وجلَّ : ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ (المائدة: ٩٥) مِنَ الْمُحْكَمِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهِ.

١٨٨٧٩- إِلا أَن الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا؛ هَلْ يَسْتَأْنِفُونَ الْحُكْمَ فِيمَا مَضَتْ بِهِ مِنَ السَّلَفِ حُكُومَةٌ أَمْ لَا؟.

١٨٨٨٠- فَقَالَ مَالِكٌ: يُسْتَأْنَفُ الْحُكْمُ فِي كُلِّ مَا مَضَتْ فِيهِ حُكُومَةٌ، وَفِيمَا لَمْ تَمْضِ.

١٨٨٨١- وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ،

١٨٨٨٢- وَقَدْ رُوِيَ عَنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ إِذَا اجْتَزَأَ بِحُكْمٍ مِّنْ مَّضَى فِي ذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ.

١٨٨٨٣- وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ عَنْهُ، وَهُوَ تَخْصِيلُ مَذْهَبِهِ عِنْدَ أَصْحَابِهِ.

١٨٨٨٤- قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: قِيلَ لِمَالِكٍ: أَتَرَى أَنْ يَكُونَ مَا قَالَ عُمَرُ. يَعْنِي لَازِمًا؛ فِي الظَّنِّ شَاءُ؟ فَقَالَ: لَا أَذَرِي مَا قَالَ عُمَرُ. كَأَنَّهُ {أَرَادَ أَنْ} ^(١) تُسْتَأْنَفَ فِي ذَلِكَ حُكُومَةٌ {وَقَدْ قَالَ: إِنِّي لَا أَنْ يَصِيبَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَنْ تَكُونَ فِيهِ شَاءٌ} ^(٢).

٩٠٥ - مَالِكُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَقُولُ: فِي الْبَقَرَةِ مِنَ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ، وَفِي الشَّاةِ مِنَ الظُّبَاءِ شَاءٌ ^(٣).

٩٠٦- قَالَ مَالِكُ: لَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ أَنَّ فِي النِّعَامَةِ، إِذَا قَتَلَهَا الْمُحْرِمُ، بَدَنَةً.

١٨٨٨٥- قَالَ أَبُو عَمْرٍ: { لَا خِلَافَ فِيهِ، إِلَّا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ بِالْقِيَمَةِ.

١٨٨٨٦- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُكْتَفَى بِحُكْمِ مَنْ حَكَمَ فِي ذَلِكَ مِنَ السَّلَفِ، إِذَا قَتَلَ غَزَالًا، أَهْدَى شَاءً، وَإِذَا قَتَلَ نِعَامَةً، أَهْدَى بَدَنَةً.

١٨٨٨٧- قَالَ: وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ.

٩٠٧- مَالِكُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فِي حِمَامٍ مَكَّةً، إِذَا قُتِلَ، شَاءٌ ^(٤).

(١) كَذَا فِي (ي) وَ (س) وَفِي (ك): "لَمْ".

(٢) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَيْنِ سَقَطَ فِي (ي) وَ (س).

(٣) الْأَثَرُ (٩٠٥) أَضَفْتُهُ فِي الْمَوْطَأِ: ٤١٥، وَلَمْ يَرِدْ فِي النُّسخِ الْخَطِيئَةِ.

(٤) الْمَوْطَأُ: ٤١٥، وَمُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٤: ٤١٥) الْأَثَرُ (٨٢٧٢)، وَالسَّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ

١٨٨٨٨- وَقَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، يُحْرِمُ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، وَفِي بَيْتِهِ فِرَاحٌ مِنْ حَمَامِ مَكَّةَ، فَيُغْلَقُ عَلَيْهَا فَتَمُوتُ. فَقَالَ: أَرَى بَأْنَ يَفْدِي ذَلِكَ، عَنْ كُلِّ قَرْخٍ بِشَاةٍ^(١).

١٨٨٨٩- قَالَ أَبُو عَمْرٍ: هَذَا عَلَى أَصْلِهِ فِي صِغَارِ الصَّيْدِ، مِثْلُ مَا فِي كِبَارِهِ.

١٨٨٩٠- وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حَمَامِ مَكَّةَ وَغَيْرِهَا؛

١٨٨٩١- فَقَالَ مَالِكٌ: فِي حَمَامِ مَكَّةَ شَاةٌ، وَفِي حَمَامِ الْحُلِّ حُكُومَةٌ.

١٨٨٩٢- وَاخْتَلَفَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي حَمَامِ الْحَرَمِ غَيْرِ مَكَّةَ؛ فَقَالَ: شَاةٌ كَحَمَامِ مَكَّةَ، وَمَرَّةٌ قَالَ: حُكُومَةٌ لِحَمَامِ الْحُلِّ.

١٨٨٩٣- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(١): فِي كُلِّ حَمَامِ الْحَرَمِ شَاةٌ، وَفِي حَمَامِ غَيْرِ الْحَرَمِ قِيَمَتُهُ.

١٨٨٩٤- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: فِي الْحَمَامِ كُلِّهِ : حَمَامِ مَكَّةَ، وَالْحُلِّ ، وَالْحَرَمِ ، قِيَمَتُهُ .

١٨٨٩٥- وَقَالَ دَاوُدُ: كُلُّ شَيْءٍ لَا مِثْلَ لَهُ مِنَ الصَّيْدِ، فَلَا جَزَاءَ فِيهِ، إِلَّا

(١) الموطأ : ٤٦٥ .

(٢) في " الأم " (١٩٧ : ٢) باب " الخلاف في حمام مكة " .

الحمام: لأن فيه شاة.

١٨٨٩٦- قَالَ أَبُو عَمْرٍو^(١): حَكَمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ^(٢) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ

عَبَّاسٍ^(٣)، فِي حَمَامٍ مَكَّةَ بِشَاةٍ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمَا مِنَ الصُّحَابَةِ.

١٨٨٩٧- وَذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ^(٤).

١٨٨٩٨- وَعَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ: حَكَمَ عُمَرُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، فِي حَمَامٍ

مَكَّةَ، بِشَاةٍ^(٥).

١٨٨٩٩- وَلِلتَّابِعِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ كَأَقْوَالِ الْفُقَهَاءِ الْمَذْكُورِينَ؛

أُثِمَّةُ الْفَتَوَى.

١٨٩٠- رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الطَّيْرِ؛

الْحَمَامَةِ، وَالْقَمْرِيِّ، وَالِدَبْسِيِّ، وَالْقِطَاةِ، وَالْيَعْقُوبِ، وَالْكِرْوَانِ، وَدِجَاجَةِ الْجَيْشِ،

وَابْنِ الْمَاءِ؛ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ شَاةٌ^(٦).

(١) ما بين الحاصرتين من الفقرة (١٨٨٨٥) حتى هنا سقط في (ي) و (س)، وثابت في (ك).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤١٤)، والمحلى (٧: ٢٢٧)، والمجموع (٧: ٤٠٤)، والمغني (٥١٨: ٣).

(٣) يأتي في الحاشية التالية.

(٤) قال عطاء: جاء عبد الله بن عثمان بن حميد إلى ابن عباس، فقال: إن ابني قتل حمامة بمكة، فقال ابن عباس: ابتغ شاة فتصدق بها. مصنف عبد الرزاق (٤: ٤١٤)، الأثر (٨٢٦٤)، والسنن الكبرى (٥: ٢٠٥).

(٥) في مصنف عبد الرزاق (٤: ٤١٤)، الأثر (٨٢٦٥).

(٦) "الأم" (٢: ١٩٧) باب "الخلاف في حمام مكة"، و "معرفة السنن والآثار" (٧: ١٠٦٩).

١٨٩.١ - قَالَ مَالِكٌ: أَرَى أَنْ فِي بَيْضَةِ النُّعَامَةِ عَشْرَ ثَمَنِ الْبَدَنَةِ. كَمَا يَكُونُ، فِي جَنِينِ الْحَرَةِ، غُرَّةٌ، عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ. وَقِيَمَةُ الْغُرَّةِ خَمْسُونَ دِينَارًا. وَذَلِكَ عَشْرُ دِيَةِ أُمِّهِ^(١).

١٨٩.٢ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو: اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَالسَّلْفُ قَبْلَهُمْ، فَقَالَ مَالِكٌ مَا ذَكَرْنَا عَنْهُ فِي مُوْطِنِهِ.

١٨٩.٣ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٢): فِي بَيْضِ النُّعَامَةِ قِيَمَتُهُ حَيْثُ يُصَابُ، لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ مِنَ النِّعَمِ، وَقِيَّاسًا عَلَى الْجَرَادَةِ، فَإِنْ فِيهَا قِيَمَتُهَا^(٣).

١٨٩.٤ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: فِي كُلِّ بَيْضَةٍ مِنْ بَيْضِ الصَّيْدِ كُلِّهِ قِيَمَتُهُ؛ فَإِنْ كَانَ فِي الْبَيْضَةِ فَرْخٌ مَيِّتٌ، فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ.

١٨٩.٥ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٍ؛ قَالُوا: نَأْخُذُ بِالثَّقَةِ فِي ذَلِكَ.

١٨٩.٦ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ، فِي بَيْضِ النُّعَامَةِ، مِثْلَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ؛ وَقَالَ: إِنْ كَسَرَ بَيْضَةً كَانَ فِيهَا فَرْخٌ فَإِنْ كَانَ حَيًّا، ثُمَّ مَاتَ، فَإِنْ كَانَ مِنْ بَيْضِ النُّعَامِ، فَفِيهِ بَدَنَةٌ، وَإِنْ كَانَ مِنْ بَيْضِ الْحَمَامِ، فَفِيهِ شَاةٌ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَفِيهِ ثَمَنُهُ؛ إِنْ كَانَ لَهُ ثَمَنٌ.

(١) الموطأ : ٤١٥.

(٢) في (ك) : مالك.

(٣) "الأم" (٢: ١٩١) باب "الخلاف في بيض النعام".

(٤) ما بين الحاصرتين سقط في (ي) و (س).

١٨٩٠٧- قَالَ: وَفِيهَا قَوْلٌ آخَرُ: إِنْ كَانَ مِنَ الْحَمَامِ: قَدَاهُ بِجَدِي صَغِيرٍ، أَوْ جَمَلٍ صَغِيرٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: فِي الْحَمَامِ شَاةٌ. فَلَمَّا كَانَ قَرُخًا، كَانَ فِيهِ مِنَ الشَّاءِ الصَّغِيرِ^(١)، إِذَا كَانَ صَغِيرًا، وَإِذَا كَانَ كَبِيرًا، كَانَ فِيهِ شَاةٌ كَبِيرَةٌ، وَكَانَ فِي قَرُخِ النُّعَامَةِ فَصِيلٌ صَغِيرٌ.

١٨٩٠٨- قَالَ أَبُو عَمْرٍ: أُمَّا الصُّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ: فَجَاءَ عَنْهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ مُخْتَلِفَةٌ:

١٨٩٠٩- قَرَى مَعْمَرٌ، (عَنْ^(٢)) ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَبْرِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عِكْرَمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَضَى عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي بَيْضِ النُّعَامَةِ يُصَيِّبُهُ الْمُحْرَمُ، قَالَ: تُرْسَلُ الْفَحْلُ عَلَى إِبْلِكَ، فَإِذَا تَبَيَّنَ لِقَاحَهَا، سَمِيتَ عِدَّةٌ مَا أَصَبَتْ مِنَ الْبَيْضِ: فَقُلْتُ: هَذَا هَدْيٌ. ثُمَّ لَيْسَ عَلَيْكَ ضَمَانٌ مَا فَسَدَ.

١٨٩١- قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَعَجِبَ مُعَاوِيَةُ مِنْ قَضَاءِ عَلِيٍّ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَهَلْ يَعْجَبُ مُعَاوِيَةُ مِنْ عَجَبٍ مَا هُوَ إِلَّا مَا يَبِيعُ بِهِ الْبَيْضَ فِي السُّوقِ، يَتَصَدَّقُ بِهِ^(٣).

(١) كَذَا فِي (ك)، وَفِي (ي) وَ (س): "الصَّغَارُ".

(٢) فِي (ك): "و" وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي "المُصَنَّفِ" (٤: ٤٢٢)، الْأَثَرُ (٨٣٠٠)، وَنَقَلَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِيِّ (٧: ٢٣٤). وَفِي مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٤: ٤٢٠) وَسَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ (٥: ٢٠٧): أَنَّ هَذَا الْقَضَاءَ مِنْ عَلِيٍّ فِي حَيَاةِ الرَّسُولِ ﷺ وَأَنَّ الرَّجُلَ انْطَلَقَ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِمَا قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "قَدْ قَالَ عَلِيٌّ مَا تَسْمَعُ، وَلَكِنْ هَلُمَّ إِلَى الرُّخْصَةِ، عَلَيْكَ فِي كُلِّ بَيْضَةٍ صِيَامٌ يَوْمٌ أَوْ إِطْعَامٌ مَسْكِينٍ".

١٨٩١١- قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَقَالَ عَطَاءٌ: مَنْ كَانَتْ لَهُ إِبِلٌ، قَالَقَوْلٌ فِيهَا مَا قَالَ عَلِيٌّ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِبِلٌ؛ فَفِي كُلِّ بَيْضَةٍ دِرْهَمَانٍ^(١).

١٨٩١٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْضِ النُّعَامِ يُصِيبُهُ الْمُحْرَمُ ثَمَنُهُ، مِنْ وَجْهِ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

١٨٩١٣- وَكَذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي بَيْضِ النُّعَامِ يُصِيبُهُ الْمُحْرَمُ قِيمَتُهُ.

١٨٩١٤- وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا، فِي بَيْضَةِ النُّعَامَةِ صِيَامُ يَوْمٍ؛ أَوْ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ^(٢).

١٨٩١٥- وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ مِثْلُهُ^(٣).

١٨٩١٦- {^(٤)وَبِهِ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ.

١٨٩١٧- وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ أَثَرٌ مُنْقَطِعٌ، عَنْ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِمِثْلِ ذَلِكَ^(٥).

(١) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٢٣)، الأثر (٨٣٠١).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٢١)، الأثر (٨٢٩٣).

(٣) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٢١) خلال الأثر (٨٢٩٣).

(٤) إلى هنا ينتهي المجلد الأول من نسخة دار الكتب المصرية التي رمزنا لها بالحرف (ك)، وهي اللوحة ذات الرقم (٣٧٨) وهي آخر لوحة في المجلد الأول.

أما المجلد الثاني من هذه النسخة فيبتدئ بباب الضحايا فبداية من الفقرة (١٨٩١٦) اعتمدت فيه على نسختي (ي) و (س) الموصفتين في مقدمة الكتاب.

(٥) هو المتقدم في حاشية الفقرة (١٨٩١٠).

١٨٩١٨- وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أُمِيَّةَ الثَّقَفِيُّ^(١)، أَنَّ نَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عُمَرَ عَنْ بَيْضِ النُّعَامِ يُصِيبُهُ الْمُحْرَمُ، فَقَالَ: أَتَيْتِ عَلِيًّا فَاسْأَلْهُ، فَإِنَّا قَدْ أَمَرْنَا أَنْ تُشَاوِرَهُ^(٢).

١٨٩١٩- قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ تَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ.

١٨٩٢٠- فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي النَّسُورِ، وَالْعُقْبَانِ، وَالْبِرَازَةِ، وَالرَّخْمِ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَ مَالِكٍ، أَنَّ الطَّيْرَ كُلَّهُ جَائِزٌ أَكْلُهُ، وَهُوَ صَيْدٌ عِنْدَهُ، فِيهِ جَزَاؤُهُ بِقِيَمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ عِنْدَهُ مِنَ النُّعَمِ.

١٨٩٢١- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٣): لَا جَزَاءَ فِي قَتْلِ جَمِيعِ مَا لَا يُؤْكَلُ، سِوَاءَ كَانَ طَبْعُهُ الْأَذَى، أَوْ لَمْ يَكُنْ.

١٨٩٢٢- وَلَا يُوجِبُ الشَّافِعِيُّ الْجَزَاءَ، إِلَّا فِي قَتْلِ صَيْدٍ حَلَالٍ أَكْلُهُ.

١٨٩٢٣- وَجُمْلَةُ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، أَنَّ كُلَّ مَا يَقْتُلُهُ الْمُحْرَمُ، فَفِيهِ عِنْدَهُ الْجَزَاءُ، إِلَّا أَنْ يَبْتَدِئَهُ بِالْأَذَى، فَيَدْفَعُهُ عَنْ نَفْسِهِ، إِلَّا الْكَلْبَ الْعَقُورَ وَالذَّنْبَ، فَإِنَّهُ لَا جَزَاءَ عِنْدَهُ فِيهِمَا، وَإِنْ لَمْ يَبْتَدِئَهُ بِالْأَذَى.

١٨٩٢٤- وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، فِي بَابِ مَا يَقْتُلُ الْمُحْرَمُ مِنَ الدَّوَابِّ

(١) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٢٢)، الأثر (٨٢٩٨)، وفيه: أبو أمية الثقفى وهو ضعيف.

(٢) في "الأم" (٢: ٢٠٨) باب "ما لا يؤكل من الصيد".

٢٠- كتاب الحج (٧٦) باب فدية ما أصيب من الطير والوحش - ٢٩٥

فِي هَذَا الْكِتَابِ، مَا يَوْضَحُ لَكَ مَذْهَبَهُ فِيهِ.

١٨٩٢٥- وَكَذَلِكَ مَذْهَبُ غَيْرِهِ هُنَالِكَ أَيْضًا.

١٨٩٢٦- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، هُوَ قَوْلُ عُرْوَةَ، وَابْنِ

شِهَابٍ، وَعَطَاءٍ.

١٨٩٢٧- وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: كُلُّ مَا لَا

يُؤْكَلُ؛ فَإِنْ قَتَلْتَهُ وَأَنْتَ مُحْرَمٌ، فَلَا غَرَمَ عَلَيْكَ فِيهِ مَعَ قَتْلِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدُوًّا،
أَوْ يُؤْذِيكَ^(١)، وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ.

(١) مصنف عبد الرزاق (٤: ٤٤٢)، الأثر (٨٣٧٣) عن ابن جريج فقط.

{ (٧٧) باب فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم (*) }

٩٠٨- مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. إِنِّي أَصَبْتُ جَرَادَاتٍ بِسَوْطِي وَأَنَا مُحْرِمٌ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَطْعِمُ قَبِيضَةً مِنْ طَعَامٍ (١).

٩٠٩- مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَسَأَلَهُ عَنْ جَرَادَاتٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ. فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: تَعَالَ حَتَّى نَحْكُمَ. فَقَالَ كَعْبٌ: دَرْهُمْ. فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبٍ: إِنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ. لَتَمْرَةً خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ (٢) (٣).

(*) المسألة -٤٦٨- ما لا مثل له من الصيد كالجراد: بخير قاتله بين أن يشتري بقيمته طعاماً فيطعمه للمساكين. وبين أن يصوم ولا يجوز إخراج القيمة عند الحنابلة والشافعية، وإنما يتخير بين إخراج طعام بقيمته والصيام بعدد الأمداد.

(١) الموطأ: ٤١٦، والمغني (٣: ٥١٦).

(٢) الموطأ: ٤١٦، ومصنف عبد الرزاق (٤: ٤١٠)، ومسند الشافعي (١: ٣٢٦) والمجموع (٧: ٢٩٥). والمغني (٣: ٥١٤) و (٣: ٥٢٢)، وسنن البيهقي (٥: ٢٠٦)، ومعرفة

السنن والآثار (٧: ٦٨٤).

(٣) هذا الباب لم يذكره المصنف.

(٧٨) باب فدية من حلق قبل أن ينحر (*)

٩١٠ - مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكِ الْجَزَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ؛ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرِمًا. فَأَذَاهُ الْقَمْلُ فِي رَأْسِهِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ. وَقَالَ "صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، مُدَيْنٍ مُدَيْنٍ لِكُلِّ إِنْسَانٍ. أَوْ انْسُكْ بِشَاةٍ. أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَ عَنْكَ" (١).

(*) المسألة - ٤٦٩ - النسك: أي ذبح الشاة أو البدنة يختص بالحرم بالاتفاق؛ لأن الإراقة لم تعرف قرية إلا في زمان أو مكان، فإذا لم تختص بزمان، فتعين اختصاصه بالمكان. وأما الصوم فيجزي في أي موضع شاء، لأنه عبادة في كل مكان، ولأنه لا منفعة لأهل الحرم في صيامه، أما الطعام أو الهدى فلا يكون إلا بمكة، وقد تقدمت المسألة أثناء التخيير في الفدية.

(١) بهذا الإسناد الذي أورده المصنف أخرجه مالك في كتاب الحج، رقم (٢٣٧)، باب "فدية من حلق قبل أن ينحر" (٤١٧:١)، والصواب عبد الكريم بن مالك الجزري، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد نقله البيهقي في سننه الكبرى (١٧٠:٥)، فقال: فذكروه بنحوه دون ذكر مجاهد في إسناده، وفي بعض هذه العروض سمعه الشافعي - رحمه الله - في جماعة من أصحاب الموطأ دون العرضة التي شهدها ابن وهب، ثم إن الشافعي تنبه له في رواية المزني، وابن عبد الحكم عنه، فقال: غلط مالك في هذا الحديث؛ الحفاظ حفظوه عن عبد الكريم، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة.

قال البيهقي: وإنما غلط في هذا بعض العروض، وقد رواه في بعضها على الصحة، ورواه أيضا سفيان بن عيينة، وعبيد الله بن عمر، عن عبد الكريم، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن كعب. وانظر تخريج الحديث التالي (٩١١).

١٨٩٢٨- هَكَذَا رَوَى يَحْيَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ
ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَتَابِعَهُ ابْنُ بَكْرِ، وَالْقَعْنَبِيُّ، وَمُطَرِّفٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمَعْنُ بْنُ
عِيسَى، وَسَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ التَّنِيسِيُّ، وَأَبُو مَصْعَبٍ
الزَّيْبَرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ الصُّورِيُّ.

١٨٩٢٩- وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، وَمَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ،
عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ.
وَالْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ لِمُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَلَمْ يَلْقَ عَبْدُ الْكَرِيمِ: ابْنَ
أَبِي لَيْلَى.

٩١١- مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي
لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ: {أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: "لَعَلَّكَ آذَاكَ
هُوَامُكَ؟" فَقُلْتُ: نَعَمْ، يَارَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَحْلِقْ
رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ بِشَاةٍ (١) { (٢).

(١) أخرجه مالك ٤١٧/١ في الحج: باب فدية من حلق قبل أن ينحر، وأحمد ٤/٢٤١،
والبخاري في المحصر (١٨١١٤) باب قول الله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ
أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ فتح الباري (٤: ١٢) و (١٨١٥) باب قول الله تعالى: ﴿أَوْ صَدَقَةٌ﴾،
ومسلم (١٢٠١) (٨٢) و (٨٣) في طبعة عبد الباقي، باب "جواز حلق الرأس للمحرم
إذا كان به أذى ووجوب الفدية لحلقه"، وأبو داود (١٨٦١) في المناسك: باب في
الفدية، والترمذي في الحج (٩٥٣) باب ما جاء في المحرم يحلق رأسه في إحرامه ما
عليه، (٢٩٧٣) في التفسير: باب ومن سورة البقرة، والتسائي (١٩٥-١٩٤/٥) في
الحج: باب في المحرم يؤذيه القمل في رأسه، وفي "الكبرى" كما في "التحفة" =

... ..

= ٢٩٨ و (٣٠٢)، والطبري في التفسير طبعة دار المعارف (٣٣٤٣) و (٣٣٤٥) و (٣٣٤٨)، (٣٣٤٩) و (٣٣٥٠) و (٣٣٥١) و (٣٣٥٢)، والدارقطني ٢/٢٩٨ و ٢٩٨-٢٩٩، والطبراني ١٩/ (٢١٥) و (٢١٦) و (٢١٧) و (٢١٨) و (٢١٩) و (٢٢٠) و (٢٢١) و (٢٢٢) و (٢٣٧) و (٢٣٨) و (٢٣٩) و (٢٤٠)، والبيهقي في السنن (٥٤/٥٥-٥٥ و ١٦٩) وفي "معرفة السنن والآثار" (١٠٣٦٣:٧) من طريق عن مجاهد، به.

وأخرجه أحمد ٤/٢٤٢ و ٢٤٣، وأبو داود (١٨٥٧) و (١٨٥٨) و (١٨٦٠)، والطبري (٣٣٤٤)، والطبراني ١٩/ (٢٤٣) و (٢٤٤) و (٢٤٥) و (٢٤٦) و (٢٤٧) و (٢٤٨) و (٢٤٩) و (٢٥٥) و (٢٥٧) و (٢٥٨)، والبيهقي ٥/١٨٥ من طرق عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، به.

وأخرجه أحمد ٤/٢٤٢، والنسائي ٥/١٩٥، وابن ماجه (٣٠٨٠) في المناسك: باب فدية المحصر، والطبري (٣٣٣٤) و (٣٣٣٥) و (٣٣٣٦) و (٣٣٥٤) و (٣٣٥٥)، والدارقطني ٢/٢٩٩، والطبراني ١٩/ (٢١٣) و (٣٤٧) و (٣٤٨) و (٣٤٩) و (٣٥١) و (٣٥٢) من طرق عن كعب بن عجرة.

وأخرجه مسلم (١٢٠١) (٨٠)، والبيهقي ٥/٢٤٢ عن عبيد الله بن عمر القواريري، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن مجاهد، به وأخرجه البخاري في المغازي (٤١٩٠) باب غزوة الحديبية، و (٥٧٠٣) في الطب: باب الحلق من الأذى، ومسلم (١٢٠١) (٨٠)، والطبراني ١٩/ (٢٣٢)، والبيهقي ٥/٢٤٢ من طرق عن حماد بن زيد، به.

وأخرجه أحمد ٤/٢٤٢، وابن خزيمة (٢٦٧٧)، والطبراني ١٩/ (٢٢٩) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، به،

وأخرجه الطيالسي (١٠٦٥)، والبخاري في المحصر (١٨١٧) و (١٨١٨) باب النسك شاة، (٤١٥٩) و (٤١٩١) في المغازي: باب غزوة الحديبية، وابن خزيمة (٢٦٧٨)، والطبري (٣٣٤٧) والدارقطني ٢/٢٩٨، والطبراني ١٩/ (٢٢٤) و (٢٢٥) و (٢٢٦) و (٢٢٧)، والبيهقي (٨٧/٥) من طرق عن ابن أبي نجيح، به.

١٨٩٣- وَتَابَعَهُ عَلَيْهِ الْقَعْنَبِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ بَكِيرٍ، وَأَبُو مُصْعَبٍ،

وَعَتِيقُ بْنُ يَعْقُوبَ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

١٨٩٣١- وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، وَابْنُ الْقَاسِمِ، وَابْنُ عَفِيرٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ

حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ، سَقَطَ لَهُمْ ابْنُ أَبِي لَيْلَى.

١٨٩٣٢- وَالْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ لِمُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ

عَجْرَةَ، عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ بِالْحَدِيثِ.

= وأخرجه ابن خزيمة (٢٦٧٧)، ومسلم (١٢٠١) (٨٣)، والحميدي (٧٠٩)، والترمذي

في الحج (٩٥٣)، باب ما جاء في المحرم يحلق رأسه في إحرامه ما عليه، والطبري في

"جامع البيان" (٣٣٤٦)، والدارقطني ٢/٢٩٨ و٢٩٨-٢٩٩، والطبراني ١٩ (٢٣٣) و

(٢٣٧)، والبيهقي (٥٥/٥) من طرق عن سفيان، عن أيوب، عن مجاهد، به.

وأخرجه الحميدي (٧١٠)، وأحمد ٤/٢٤٣، والبخاري (٥٦٦٥) في المرضى: باب ما

رخص للمريض أن يقول: إني وجع، ومسلم (١٢٠١) (٨٣)، والترمذي (٩٥٣)، وابن

خزيمة (٢٦٧٧) والطبري (٣٣٤٦) والدارقطني ٢/٢٩٨، والبيهقي ٥٥/٥، والطبراني

١٩ / (٢٢٣) و (٢٣٦) والواحدي في "أسباب النزول" ص ٣٧ من طرق عن سفيان عن

ابن بجيج، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة.

(٢) الحديث ما بين الحاصرتين لم يذكره بالنسخ الخطية، وأضفته من الموطأ (٤١٧:١).

١٨٩٣٣- وَقَدْ ذَكَرْنَا كَثِيرًا مِنْ طُرُقِهِ فِي "التَّمْهِيدِ" (١) فِي بَابِ حُمَيْدِ ابْنِ قَيْسٍ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

٩١٢- مَالِكٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَّاسَانِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخُ بَسُوقِ الْبُرْمِ بِالْكُوفَةِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَنْفَعُ تَحْتَ قَدَرٍ لِأَصْحَابِي. وَقَدْ امْتَلَأَ رَأْسِي وَلِحْيَتِي قَمَلًا. فَأَخَذَ بِجَبْهَتِي، ثُمَّ قَالَ " احْلُقْ هَذَا الشَّعْرَ. وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ " وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدِي مَا أَنْسُكُ بِهِ (٢).

١٨٩٣٤- وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ حُمَيْدٍ ذِكْرُ مِقْدَارِ الطَّعَامِ كَمَا هُوَ، وَلَا فِي

(١) (٢٣٣:٢-٢٣٤) حيث ذكر ما أثبتته هنا، ثم قال: والحديث لمجاهد عن ابن أبي ليلى صحيح لا شك فيه عند أهل العلم بالحديث، رواه ابن أبي نجيع عن مجاهد ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة وكذلك رواه أبو بشر وأيوب وابن عون وغيرهم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة وهو الصحيح من رواية حميد بن قيس وعبد الكريم الجزري عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة وابن أبي ليلى هذا هو عبد الرحمن بن أبي ليلى من كبار تابعي الكوفة، وهو والد محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى فقيه الكوفي وقاضيه، ولأبيه أبي ليلى صحة.

(٢) أخرجه مالك ١/٤١٧-٤١٨، ومن طريقه الطبري (٣٣٥٣) عن عطاء بن عبد الله الخراساني، حدثني شيخ بسوق البرم بالكوفة، عن كعب بن عجرة، فذكر نحوه. وأخرجه أبو داود في المناسك (١٨٥٩)، باب " في الفدية"، والطبراني ١٩/ (٣٦٤) و (٣٦٥) من طرق عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن كعب بن عجرة. وأخرجه الترمذي (٢٩٧٣) عن علي بن حجر، عن هشيم، عن مغيرة، عن مجاهد قال: قال كعب بن عجرة، فذكر نحوه.

حَدِيثُ عَطَاءٍ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ وَالشَّيْخُ الَّذِي رَوَى عَنْهُ عَطَاءُ الْخِرَاسَانِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ، الَّذِي لَقِيَهُ بِسُوقِ الْبُرْمِ بِالْكُوفَةِ، قِيلَ: هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى^(١)، وَقِيلَ: هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَعْقِلِ بْنِ مَقْرَنٍ، وَكِلَاهُمَا كُوفِيٌّ يَرَوِي هَذَا الْحَدِيثَ وَيَعْرِفُ بِهِ.

١٨٩٣٥- وَقَدْ ذَكَرْنَا طَرُقَهُ عَنْهُمَا، فِي بَابِ حُمَيْدٍ، وَبَابِ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ، مِنْ "التَّمْهِيدِ"^(٢).

وَذَكَرْنَا هُنَا اخْتِلَافَ أَلْفَاظِ النَّاقِلِينَ لِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ هَذَا، مُسْتَوْعِبَةً فِي بَابِ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، وَأَكْثَرُهَا وَرَدَتْ بِلَفْظِ التَّخْيِيرِ، وَهُوَ نَصُّ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ (البقرة: ١٩٦) وَعَلَيْهِ مَضَى عَمَلُ الْعُلَمَاءِ وَقَبُولُهُمْ.

١٨٩٣٦- وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي مَبْلَغِ الْإِطْعَامِ، فِي فِدْيَةِ الْأُذُنِ:

١٨٩٣٧- فَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُمْ: الْإِطْعَامُ فِي ذَلِكَ: مُدَانٍ، مُدَانٍ، بِمَدِّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ، سِتَّةُ مَسَاكِينٍ.

(١) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "التَّمْهِيدِ" (٤: ٢١): لَمْ يَخْتَلَفِ الرَّوَاةُ عَنْ مَالِكٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ الشَّيْخَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ عَطَاءُ الْخِرَاسَانِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَهَذَا بَعِيدٌ، لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَشْهَرُ فِي التَّابِعِينَ مِنْ أَنْ يَقُولَ فِيهِ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ، وَأُظُنُّ الْقَائِلَ بِأَنَّهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى لَمَّا عَرَفَ أَنَّهُ كُوفِيٌّ، وَأَنَّهُ الَّذِي يَرَوِي الْحَدِيثَ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ، ظَنُّوا أَنَّهُ هُوَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) "التَّمْهِيدُ" (٢: ٢٣٣-٢٣٤) وَ (٤: ٦-٤).

١٨٩٣٨- وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، وَإِسْحَاقَ، وَدَاوُدَ.

١٨٩٣٩- وَرَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ فِي الْفِدْيَةِ: مِنَ الْبُرِّ نِصْفُ صَاعٍ، وَمِنَ التَّمْرِ، وَالشَّعِيرِ، وَالزَّبِيبِ صَاعٌ.

١٨٩٤٠- وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضاً مِثْلَهُ: جَعَلَ نِصْفًا مِنْ بُرٍّ يَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمَرٍ وَشَعِيرٍ، وَهُوَ أَصْلُهُ فِي الْكُفَّارَاتِ.

١٨٩٤١- وَقَالَ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ مَرَّةً كَمَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَمَرَّةً قَالَ: إِنْ أُطْعِمَ بُرًّا، فَمُدٌّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ، وَإِنْ أُطْعِمَ تَمَرًا، فَنِصْفُ صَاعٍ.

١٨٩٤٢- قَالَ أَبُو عَمْرٍ: لَمْ يَخْتَلَفِ الْفُقَهَاءُ أَنَّ الْإِطْعَامَ لِسِتَّةِ مَسَاكِينٍ، وَأَنَّ الصِّيَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَأَنَّ النَّسْكَ شَاةٌ، عَلَى مَا فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، إِلَّا شَيْئًا رَوَى عَنِ الْحَسَنِ، وَعِكْرَمَةَ، وَتَافِعٍ، أَنَّهُمْ قَالُوا: الْإِطْعَامُ لِعَشْرَةِ مَسَاكِينٍ، وَالصِّيَامُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ. وَلَمْ يُتَابِعْهُمْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ كَمَا فِي السُّنَنِ، فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ مِنْ خِلَافِهِ.

١٨٩٤٣- قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ (البقرة: ١٩٦).

١٨٩٤٤- قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْمَرَضُ: أَنْ تَكُونَ بِرَأْسِهِ قُرُوحٌ. وَالْأَذَى :

القمل^(١).

١٨٩٤٥- وَقَالَ عَطَاءُ: الْمَرَضُ: الصَّدَاعُ، وَالْقَمْلُ، وَغَيْرُهُ^(٢).

١٨٩٤٦- قَالَ أَبُو عُمَرَ: حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَصْلُ هَذَا الْبَابِ فِي مَعْنَى
الآيَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ.

١٨٩٤٧- حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ كَامِلٍ،
قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ يَقُولُ:
حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، فِي الْفَدْيَةِ سُنَّةٌ مَعْمُولٌ بِهَا عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ، وَلَمْ
يَرَوْهَا أَحَدٌ مِنَ الصُّحَابَةِ غَيْرِ كَعْبٍ، وَلَا رَوَاهَا عَنْ كَعْبٍ إِلَّا رَجُلَانِ ثِقَتَانِ، مِنْ
أَهْلِ الْكُوفَةِ: وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ^(٣)، وَهِيَ سُنَّةٌ

(١) ذكره السيوطي في " الدر المنثور " (٥١٥:١) ونسبه لابن المنذر، وابن أبي حاتم، عن ابن عباس.

(٢) الدر المنثور. الموضع السابق، ونسبة لوكيع، وعبد بن حميد، وابن جرير عن ابن جريج، عن عطاء.

(٣) حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى تقدم، أما حديث عبد الله بن معقل. قال: قعدت إلى كعب رضي الله عنه، وهو في المسجد. فسألته عن هذه الآية: ففدية من صيام أو صدقة أو نسك؟ فقال كعب رضي الله عنه: نزلت في. كان بي أذى من رأسي. فحملت إلى رسول الله ﷺ والقمل يتناثر على وجهي. فقال " ما كنت أرى أن الجهد بلغ منك ما أرى أتجد شاة؟ " فقلت: لا. فنزلت الآية: ففدية من صيام أو صدقة أو نسك. قال: صوم ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين نصف صاع، طعاما لكل مسكين. قال: فنزلت في خاصة، وهي لكم عامة.

فقد رواه البخاري في المحصر (١٨١٦) باب "الإطعام في الفدية نصف صاع" الفتح =

أَخَذَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَغَيْرُهُمْ عَنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

١٨٩٤٨ - قَالَ ابْنُ شِهَابٍ سَأَلْتُ عَنْهَا عُلَمَاءَنَا كُلُّهُمْ حَتَّى سَعِيدَ بْنِ

الْمُسَيَّبِ، فَلَمْ يُشَبِّتُوا كَمِ عِدَّةِ الْمَسَاكِينِ.

١٨٩٤٩ - قَالَ أَبُو عَمْرِو: أَجْمَعُوا أَنَّ الْفِدْيَةَ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ مِنْ

عَذْرِ وَضُرُورَةٍ.

١٨٩٥٠ - وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ، عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ حَلْقُهُ لِرَأْسِهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ،

فَهُوَ مُحْخِرٌ فِي مَا نَسَّ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الصَّيَامِ وَالصَّدَقَةِ وَالنَّسْكِ.

١٨٩٥١ - وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ عَامِداً مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، أَوْ تَطْيِيبٍ

لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ (*).

= (١٦:٤) وفي التفسير (٤٥١٧)، باب " فمن كان مريضاً أو به أذى من رأسه،

ومسلم في الحج (٢٨٣٦) في طبعتنا، باب " جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به

أذى... " ويرقم ٨٥ - (١٢٠١) في طبعة عبد الباقي، ورواه الترمذي في التفسير

(٢٩٧٣) باب " ومن سورة البقرة " (٢١٢:٥)، والنسائي في التفسير في الكبرى على

ما جاء في التحفة (٢٩٨:٨)، ورواه ابن ماجه في الحج (٣٠٧٩) باب " فدية المحصر "

(١٠٢٨:٢)، والإمام أحمد في "مسنده" (٢٤٢:٤).

(*) المسألة - ٤٧٠ - قال الحنفية: إن حلق ربيع الرأس فصاعداً، أو ربيع اللحية، فعليه دم، وإن

حلق أقل من الربع فعليه صدقة، إن طيب المحرم عضواً كاملاً كالرأس والرقبة واليد

والرجل فأكثر، أو جسمه كله، فعليه شاة، لأن المقبر الكثرة، وحد الكثرة: هو العضو.

وقال الجمهور: غير الحنفية: من لبس أو حلق شعره أو قلم أظفاره أو تطيب أو ادهن:

يخير في الفدية بين ذبح شاة يتصدق بها، أو صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين،

لكل مسكين نصف صاع (١٩٠٠ غراماً)، وذبح الشاة يسمى نسكاً، وهو أحد خصال

الفدية، سواء فعل المحظور عمداً أو خطأ أو جهلاً، والتخيير ثابت بالآية ﴿فدية من

صيام أو صدقة أو نسك﴾، وحديث كعب بن عجرة المتقدم.

١٨٩٥٢- فَقَالَ مَالِكٌ: يَبْسُ مَا فَعَلَ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ فِيهَا؛ إِنْ شَاءَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَإِنْ شَاءَ ذَبَحَ شَاةً، وَإِنْ شَاءَ أَطْعَمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ مُدَيْنٍ مُدَيْنٍ مِنْ قُوتِهِ، أَيْ ذَلِكَ شَاءَ فَعَلَ.

١٨٩٥٣- وَمِنْ حُجَّتِهِ أَنَّ السُّنَّةَ قَدْ وَرَدَتْ فِي كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، فِي خَلْقِهِ رَأْسُهُ، وَقَدْ أَذَاهُ هَوَامُهُ.

١٨٩٥٤- وَلَوْ كَانَ حُكْمُ الضَّرُورَةِ مُخَالَفًا لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمَا لَمْ تَسْقُطِ الْفِدْيَةُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، عَلِمَ أَنَّ الضَّرُورَةَ وَغَيْرَهَا سَوَاءٌ.

١٨٩٥٥- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو ثَوْرٍ: لَيْسَ بِمُخَيَّرٍ، إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ؛ لِشَرْطِ اللَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ (البقرة: ١٩٦).

فَأَمَّا إِذَا خَلَقَ، أَوْ لَبَسَ، أَوْ تَطَيَّبَ عَامِدًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، فَعَلَيْهِ دَمٌ، لَا غَيْرُ.

١٨٩٥٦- وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ خَلَقَ، أَوْ لَبَسَ، أَوْ تَطَيَّبَ عَامِدًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

١٨٩٥٧- فَقَالَ مَالِكٌ: الْعَامِدُ، وَالنَّاسِي، فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، فِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ.

١٨٩٥٨- وَقَالَ إِسْحَاقُ، وَدَاوُدُ: لَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ إِنْ

صَنَعَهُ نَاسِيًا.

١٨٩٥٩- وَجُمُهورُ العُلَمَاءِ يُوجِبُونَ الفِدْيَةَ عَلَى الْمُحْرِمِ إِذَا حَلَقَ شَعْرَ جَسَدِهِ، أَوْ أَطْلَى، أَوْ حَلَقَ مَوْضِعَ الْحَاجِمِ.

١٨٩٦٠- وَيَعْضُهُمْ يَجْعَلُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ دَمًا، وَلَا يُجِيزُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ.

١٨٩٦١- وَقَالَ دَاوُدُ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي حَلَقِ شَعْرِ جَسَدِهِ.

١٨٩٦٢- وَاحْتَلَفُوا فِي مَوْضِعِ الفِدْيَةِ^(١):

١٨٩٦٣- فَقَالَ مَالِكٌ: يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ، أَيْنَ شَاءَ؛ بِمَكَّةَ، أَوْ بغيرِهَا، وَإِنْ شَاءَ بِبَلَدِهِ، سَوَاءٌ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ ذَبْحُ النَّسْكِ، وَالْإِطْعَامُ، وَالصِّيَامُ.

١٨٩٦٤- وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ.

١٨٩٦٥- وَالذَّبْحُ عِنْدَ مَالِكٍ هَاهُنَا سُنَّةٌ، وَلَيْسَ بِهِدْيٍ.

١٨٩٦٦- قَالَ: الْهَدْيُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَكَّةَ، وَالنَّسْكُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ.

١٨٩٦٧- وَحُجَّتُهُ فِي أَنَّ النَّسْكَ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ بِغَيْرِ مَكَّةَ حَدِيثٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَخَرَجَ مَعَهُ مِنْ

الْمَدِينَةِ، فَمَرُّوا عَلَى حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَهُوَ مَرِيضٌ بِالسَّقْيَا، {فَأَقَامَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ
ابن جعفر، حتى إذا خاف الموتَ خَرَجَ وَبَعَثَ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَسْمَاءَ
بِنْتِ عَمِيْسٍ، وَهُمَا بِالْمَدِينَةِ، فَقَدِمَا عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّ حُسَيْنًا أَشَارَ إِلَى رَأْسِهِ} (١)،
فَأَشَارَ عَلِيٌّ بِحَلْقِ رَأْسِهِ، ثُمَّ نَسَكَ عَنْهُ بِالسَّقْيَا، فَنَحَرَ عَنْهُ بَعِيرًا.

١٨٩٦٨- فَهَذَا أَوْضَحُ فِي أَنَّ الدَّمَ فِي فِدْيَةِ الْأَذَى جَائِزٌ أَنْ يَهْرَاقَ بِغَيْرِ
مَكَّةَ.

١٨٩٦٩- وَجَائِزٌ عِنْدَ مَالِكٍ، فِي الْهَدْيِ، إِذَا نُحِرَ فِي الْحَرَمِ، أَنْ يُعْطَاهُ
غَيْرُ أَهْلِ الْحَرَمِ؛ لِأَنَّ الْبَغْيَةَ فِيهِ إِطْعَامُ الْمَسَاكِينِ.

١٨٩٧٠- وَلَمْ يَخْتَلِفُوا أَنَّ الصَّوْمَ جَائِزٌ أَنْ يُؤْتَى بِهِ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ.

١٨٩٧١- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ: الدَّمُ، وَالْإِطْعَامُ، لَا يَجْزِي إِلَّا
بِمَكَّةَ، وَالصَّوْمُ حَيْثُ شَاءَ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنَفْعَةَ فِي الصَّوْمِ لِجَبْرَانِ بَيْتِ اللَّهِ مِنْ أَهْلِ
مَكَّةَ وَالْحَرَمِ.

١٨٩٧٢- وَهُوَ قَوْلُ طَاوُوسٍ:

١٨٩٧٣- وَقَالَ عَطَاءٌ: مَا كَانَ مِنْ دَمٍ، فَبِمَكَّةَ، وَمَا كَانَ مِنْ إِطْعَامٍ، أَوْ
صِيَامٍ، فَحَيْثُ شَاءَ.

(١) ما بين الحاصرتين سقط في (ي) و (س) وأثبتته من "التمهيد" (٢: ٢٤٠).

١٨٩٧٤- وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ مِثْلَهُ.

١٨٩٧٥- وَلَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، أَنَّ الدَّمَ وَالْإِطْعَامَ لَا يَجْزِي إِلَّا

لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ.

١٨٩٧٦- قَالَ أَبُو عَمْرٍ: لَا يُوجِبُ مَالُكَ الْفِدْيَةَ إِلَّا عَلَى مَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ

يَرْمِي، وَأَمَّا مَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَهُ.

١٨٩٧٧- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: مَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَرْمِي،

فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ.

١٨٩٧٨- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِي، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ، فَلَا

شَيْءَ عَلَيْهِ.

١٨٩٧٩- وَسَنَزِيدُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بَيَانًا فِي بَابِ جَامِعِ الْحَجِّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ

وَجَلَّ.

(٧٩) باب ما يفعل من نسي من نسكه شيئاً (١)

٩١٣- مَالِكُ: عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السُّخْتِيَانِي، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسْكَهِ شَيْئًا، أَوْ تَرَكَهُ، فَلْيَهْرِقْ دَمًا (٢).

قَالَ أَيُّوبُ: لَا أُدْرِي، قَالَ: تَرَكَ، أَوْ نَسِيَ.

١٨٩٨- قَالَ مَالِكُ: مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ هَدْيًا، فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِمَكَّةَ. وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ نُسْكَا، فَهُوَ يَكُونُ حَيْثُ أَحَبَّ صَاحِبُ النُّسْكِ.

١٨٩٨١- قَالَ أَبُو عَمْرٍ: لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ مَعْنَى إِلَّا وَقَدْ تَقَدَّمَ مُجَوِّدًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَفِيهِ: أَنَّ مَنْ أَسْقَطَ شَيْئًا مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ، خَيْرُهُ بِالْدَّمِ لَا غَيْرُ، إِلَّا مَا أَتَى فِيهِ الْخَبَرُ نَصًّا، أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ فِيهِ مِنَ الدَّمِ طَعَامًا، أَوْ صِيَامًا.

١٨٩٨٢- هَذَا حُكْمُ سُنَنِ الْحَجِّ.

١٨٩٨٣- وَأَمَّا قَرَانِئُهُ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِثْنَانِ بِهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ حُكْمِهَا، وَرَبَّمَا كَانَ مَعَ ذَلِكَ دَمٌ؛ لِتَأْخِيرِ الْعَمَلِ عَنْ مَوْضِعِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ مَضَتْ وَجْوهُهُ وَأَضْحَتْ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(١) انظر المسألة (٤٦٩).

(٢) الموطأ: ٣٩٧، ٤١٩، وسنن البيهقي (٣: ١٥٢)، والمعلی (٧: ٢٥٦). والمجموع

(٨: ١٠٦)، والمغني (٣: ٤٤٨، ٤٩١).

_____ ١٧- كتاب الحج (٧٩) باب ما يفعل من نسي من نسه شيئاً - ٣١١

١٨٩٨٤- وَقَدْ مَضَى فِي بَابِ : طَوَافِ الْحَائِضِ حُكْمُ طَوَافِ الْوَدَّاعِ، وَهَلْ عَلَى مَنْ تَرَكَهُ دَمٌ؟ وَاخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(٨٠) باب جامع الفدية (١)

٩١٤ - مَالِكُ: فِيمَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْبَسَ شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْبَسَهَا وَهُوَ مُحْرَمٌ، أَوْ يَقْصُرَ شَعْرَهُ، أَوْ يَمَسَّ طَبِيبًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، لِيَسَارَةَ مُؤْتَةِ الْفِدْيَةِ عَلَيْهِ. قَالَ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا أُرْخَصَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ. وَعَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، الْفِدْيَةُ.

١٨٩٨٥ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو: قَدْ تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِهِ، أَنَّ الْعَامِدَ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فِي فِعْلِهِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ مَعَ ذَلِكَ فِي الْفِدْيَةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِيمَنْ حَلَقَ لِضَرُورَةٍ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَكْرُوهًا لِمَنْ فَعَلَهُ، وَتَقَدَّمَ قَوْلُ غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ بِمَا لَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ مُجْمِعُونَ عَلَى كَرَاهِيَةِ مَآكَرَةِ مَالِكٍ مِنْ ذَلِكَ.

١٨٩٨٦ - وَسُئِلَ مَالِكُ: عَنِ الْفِدْيَةِ مِنَ الصِّيَامِ، أَوِ الصَّدَقَةِ، أَوِ النَّسْكِ، أَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ فِي ذَلِكَ؟ وَمَا النَّسْكُ؟ وَكَمْ الطَّعَامُ؟ وَبِأَيِّ مَدٍّ هُوَ؟ وَكَمْ الصِّيَامُ؟ وَهَلْ يُؤَخَّرُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ أَمْ يَفْعَلُهُ فِي قَوْرِهِ ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكُ: كُلُّ شَيْءٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ فِي الْكُفَّارَاتِ، كَذَا أَوْ كَذَا. فَصَاحِبُهُ مُخَيَّرٌ فِي ذَلِكَ. أَيْ شَيْءٍ أَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، فَعَلَ. قَالَ: وَأَمَّا النَّسْكُ فَشَاةٌ. وَأَمَّا الصِّيَامُ فَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ. وَأَمَّا الطَّعَامُ فَيُطْعَمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ. لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدَانٍ. بِالْمُدِّ الْأَوَّلِ، مَدُّ النَّبِيِّ ﷺ.

١٨٩٨٧- قال أبو عمر: قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ خَطَاً أَوْ عَمْدًا،

وَمَا لِلْسَّلَفِ وَالْخَلَفِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَذَاهِبِ، وَالتَّنَازُعِ، فِي بَابٍ: " فِدْيَةُ مَا أُصِيبَ مِنَ الطَّيْرِ وَالْوَحْشِ ". فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَةِ ذَلِكَ هُنَا.

١٨٩٨٨- وَفِي قَوْلِ مَالِكٍ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ. دَلِيلٌ عَلَى عِلْمِهِ

بِالْخِلَافِ فِي ذَلِكَ.

١٨٩٨٩- فَأَمَّا قَوْلُهُ: وَكَذَلِكَ الْحَلَالُ يَرْمِي فِي الْحَرَمِ. فَقِيهِهِ إِجْمَاعٌ

وَإِخْتِلَافٌ.

١٨٩٩٠- فَالْإِجْمَاعُ أَنَّ فِيهِ الْجُزْأَ، عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ،

فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا.

١٨٩٩١- وَأَمَّا الْإِخْتِلَافُ، فَقَالَ مَالِكٌ: هُوَ مُخَيَّرٌ فِي الْهَدْيِ، وَالصِّيَامِ،

وَالْإِطْعَامِ.

١٨٩٩٢- وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

١٨٩٩٣- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا قَتَلَ الْحَلَالُ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ، فَعَلَيْهِ

الْهَدْيُ، وَالْإِطْعَامُ، وَلَا يُجْزَنُ الصِّيَامُ.

١٨٩٩٤- وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ، أَنَّ الْهَدْيَ لَا يُجْزَنُ

أَيْضًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ. قِيَمَتُهُ مَذْبُوحًا قِيَمَةُ الصَّيْدِ.

١٨٩٩٥- قَالَ مَالِكٌ^(١)، فِي الْقَوْمِ يُصِيبُونَ الصَّيْدَ جَمِيعًا وَهُمْ مُحْرَمُونَ. أَوْ فِي الْحَرَمِ. قَالَ: أَرَى أَنْ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ جَزَاءٌ. إِنْ حُكِمَ عَلَيْهِمْ بِالْهَدْيِ، فَعَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ. وَإِنْ حُكِمَ عَلَيْهِمْ بِالصِّيَامِ، كَانَ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ الصِّيَامُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ، الْقَوْمُ يَقْتُلُونَ الرَّجُلَ خَطَأً. فَتَكُونُ كَفَّارَةُ ذَلِكَ، عِتْقَ رَقَبَةٍ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ. أَوْ صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ^(*).

١٨٩٩٦- قَالَ أَبُو عَمْرٍو: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْجَمَاعَةِ يَشْتَرِكُونَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ، وَهُمْ مُحْرَمُونَ أَوْ مُحِلُّونَ؛

١٨٩٩٧- فَقَالَ مَالِكٌ مَا ذَكَرْنَا.

(١) فِي الْمَوْطَأِ : ٤٢٠.

(*) الْمَسْأَلَةُ - ٤٧١- لو اشترك جماعة في قتل صيد، فعليهم جزاء واحد في رأي الحنابلة على الصحيح والشافعية، لقوله تعالى: ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾ والجماعة قد قتلوا صيدا، فيلزمهم مثله، والزائد خارج عن المثل، فلا يجب. وقال الحنفية والمالكية: إذا اشترك المحرمان في قتل صيد، فعلى كل واحد منهما الجزاء كاملا؛ لأن كل واحد منهما جنى على إحرام كامل. وإذا اشترك الحلالان في قتل صيد الحرم، فعليهما جزاء واحد؛ لأن الضمان هنا لحرمة الحرم، فجري مجرى ضمان الأموال، كرجلين قتل رجلًا خطأ، يجب عليهما دية واحدة، وعلى كل واحد منهما كفارة. وأضاف الحنابلة: إن كان شريك الحرم في قتل صيد مطلقا حلالا أو سبعا، فلا شيء على الحلال، ويحكم على الحرام. وإن اشترك حرام وحلال في صيد حرمي، فالجزاء بينهما نصفان؛ لأن الإلتلاف ينسب إلى كل واحد منهما نصفه.

١٨٩٩٨- وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، وَالثَّوْرِيِّ، قِيَاسًا عَلَى الْكُفَّارَةِ فِي قَتْلِ الْخَطَا، وَذَلِكَ إِجْمَاعٌ.

١٨٩٩٩- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: إِذَا قَتَلَ جَمَاعَةً مُحْرَمُونَ صَيْدًا، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ جَزَاءٌ كَامِلٌ، فَإِنْ قَتَلَ مُحْلُونَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ، فَعَلَى جَمَاعَتِهِمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ.

١٩٠٠٠- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ عَلَيْهِمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ، كَانُوا مُحْرَمِينَ أَوْ كَانُوا مُحْلِينَ فِي الْحَرَمِ، قِيَاسًا عَلَى الدِّيَةِ. وَذَلِكَ إِجْمَاعٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ (المائدة: ٩٥).

وَالْمِثْلُ الْبَدْلُ، لَا الْإِبْدَالُ.

١٩٠٠١- قَالَ مَالِكٌ: مَنْ رَمَى صَيْدًا، أَوْ صَادَهُ بَعْدَ رَمِيهِ الْجَمْرَةِ، وَحَلَّقَ رَأْسَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُفِضْ: إِنَّ عَلَيْهِ جَزَاءَ ذَلِكَ الصَّيْدِ. لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) وَمَنْ لَمْ يُفِضْ، فَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ مَسُّ الطَّيِّبِ وَالنِّسَاءِ^(١).

١٩٠٠٢- قَالَ أَبُو عَمْرٍو: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدْ مَرَّتْ، وَمَرَّ الْقَوْلُ فِيهَا، فِي بَابِ الْإِقَاضَةِ. عِنْدَ قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: مَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ.

حُرِّمَ عَلَيْهِ، إِلَّا النِّسَاءَ أَوِ الطَّبِيبَ، وَذَكَرْنَا هُنَاكَ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا الْمَعْنَى مُجَوِّدًا. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

١٩٠٠٣- قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِيمَا قَطَعَ مِنَ الشَّجَرِ فِي الْحَرَمِ شَيْءٌ. وَكَمْ يَبْلُغُنَا أَنْ أَحَدًا حَكَّمَ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْءٌ. وَيَنْسَى مَا صَنَعَ (*).

١٩٠٠٤- قَالَ أَبُو عَمْرٍو: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَا عَلَى مَنْ قَطَعَ شَيْئًا مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ:

(*) المسألة - ٤٧٢- الأظهر ضمان قطع نبات الحرم المكي الرطب الذي لا يستنبت، وقطع أشجاره، ففي قطع الشجرة الحرمية الكبيرة: بقرة لها سنة، وفي الصغيرة شاة، وفي الشجرة الصغيرة جدا: قيمتها. والمذهب وهو الأظهر أن النبات المستنبت وهو ما استنبتته الآدميون من الشجر كغيره في الحرم والضمان، لكن يحل الإذخر والشوك وغيره كالعوسج من كل مؤذ، كالصيد المؤذي، فلا ضمان في قطعه، والأصح حل أخذ نبات الحرم من حشيش ونحوه لعلف البهائم والدواء، وللتغذي، للحاجة إليه، ولأن ذلك في معنى الزرع. ولا يضمن في الجديد صيد المدينة مع حرمة.

وقال الحنابلة أيضا مثل الشافعية: يخير في جزاء الصيد بين مثل له، أو تقويمه بحل تلف أو قربه بدراهم يشتري بها طعاما، فيطعم كل مسكين مد بر، أو نصف صاع من غيره، أو يصوم عن طعام كل مسكين يوما، وإن بقي دون طعام صام. ويخير فيما لا مثل له من القيميات بين إطعام وصيام، ولا يجب تتابع فيه.

ويضمن نبات الحرم المكي وشجره حتى المزروع إلا الإذخر والكمأة والثمرة، فيجب في الشجرة الصغيرة شاة، وفيما فوقها بقرة، ويخير بين ذلك وبين تقويم الجزاء، وتوزيع قيمته كجزاء الصيد، وتحب قيمة الحشيش. ولا جزاء في قطع ما حرم من صيد المدينة وشجرها.

١٩٠٠٥- فَقَالَ مَالِكٌ مَا ذَكَّرْنَا فِي "الموطأ". وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْهُ، أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ مَا يَقُولُ أَهْلُ مَكَّةَ: فِي الدَّوْحَةِ بَقْرَةٌ، وَفِي كُلِّ غُصْنٍ شَاةٌ^(١). فَقَالَ: لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ عِنْدَنَا، وَلَا نَعْلَمُ فِي قَطْعِ الشَّجَرِ شَيْئًا مَعْلُومًا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُحْرِمٍ وَلَا لِحَلَالٍ أَنْ يَقْطَعَ شَيْئًا مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ، وَلَا يَكْسِرَهُ.

١٩٠٠٦- وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ قَطَعَ شَجَرَهُ، فَإِنَّمَا هِيَ تَبِعٌ لِأَهْلِهَا، وَلَا أَنْظَرُ إِلَى فَرْعِهَا، فَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا فِي الْحِلِّ، لَمْ يَجْزَها، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ جَزَاها، وَفِي الدَّوْحَةِ^(٢) بَقْرَةٌ، وَفِيمَا دُونَهَا شَاةٌ.

١٩٠٠٧- قَالَ: وَهَذَا فِي شَجَرِ الْحَرَمِ خَاصَّةً، وَسِوَاهُ قَطْعُهُ مُحْرِمٌ أَوْ حَلَالٌ وَأَمَّا إِذَا قَطَعَ الْمُحْرِمُ أَوْ غَيْرُ الْمُحْرِمِ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ شَيْئًا، فَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ.

١٩٠٠٨- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو يُونُسَ، وَمُحَمَّدٌ: كُلُّ شَيْءٍ أَنْبَتَهُ النَّاسُ، فَلَا شَيْءَ عَلَى قَاطِعِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ لَمْ يَنْبِتْهُ النَّاسُ، فَقَطَعَهُ رَجُلٌ، فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ، فَإِنْ بَلَغَتْ هَدْيًا، كَانَ بِمَكَّةَ، فَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ هَدْيًا، فَالْصَّدَقَةُ حَيْثُ شَاءَ، وَلَا يَجُوزُ فِيهَا صِيَامٌ.

١٩٠٠٩- وَالصَّدَقَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، نِصْفُ صَاعٍ حِنْطَةٍ لِكُلِّ مِسْكِينٍ.

١٩٠١٠- قَالَ أَبُو عَمْرٍ: هَذَا لَا يَطْرُدُ لِمَالِكٍ فِي فَتَوَاهُ وَأَصُولِهِ، وَلَا لِمَنْ

(١) روي ذلك عن ابن الزبير، وعطاء، على ما ذكره الشافعي في "الأم" (٢: ٢٠٨) باب

"قطع شجر الحرم" وعنه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٧: ١٠٦٠٢).

(٢) (الدَّوْحَةُ) = الشجرة العظيمة.

قَالَ بِالْقِيَاسِ.

١٩.١١ - وَقَالَ مَالِكٌ، فِي الَّذِي يَجْهَلُ، أَوْ يَنْسَى صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، أَوْ مَرَضَ فِيهَا، فَلَا يَصُومُهَا حَتَّى يَقْدَمَ بِلَدِهِ، قَالَ: لِيَهْدِيَنَّ إِنْ وَجَدَ هَدْيًا، وَإِلَّا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَسَبْعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ.

١٩.١٢ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

١٩.١٣ - وَيَهِيَّ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ.

١٩.١٤ - قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَقَتَادَةُ: يَصُومُ السَّبْعَةَ فِي بِلَدِهِ، وَيَطْعُمُ عَنْ الثَّلَاثَةِ.

١٩.١٥ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ انْقَضَى يَوْمُ عَرَفَةَ، وَلَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ الْآيَّامَ، فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَلَا يُجْزئُهُ غَيْرُهُ، وَلَا يَصُومُ أَيَّامَ مِنِي.

١٩.١٦ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(١): إِنْ رَجَعَ إِلَى بِلَدِهِ، وَلَمْ يَكُنْ صَامَ الثَّلَاثَةَ الْآيَّامَ، صَامَهَا فِي بِلَدِهِ، وَتَصَدَّقَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِمُدٍّ، وَصَامَ السَّبْعَةَ فِي بِلَدِهِ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الرُّجُوعِ، فَإِنْ رَجَعَ وَمَاتَ، وَلَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ، وَلَا السَّبْعَةَ، تَصَدَّقَ عَلَيْهِ فِي الثَّلَاثَةِ، وَمَا أُمَكَّنَهُ صَوْمُهُ مِنَ السَّبْعَةِ، فَتَرَكَهُ إِنْ أُمَكَّنَ صَوْمُهُ مِنَ السَّبْعَةِ فَتَرَكَهُ، إِنْ أُمَكَّنَهُ صَوْمُهُ كُلَّهَا، فَلَمْ يَصُمْهَا حَتَّى مَاتَ، تُصَدَّقَ عَنْهُ

(١) فِي "الْأَمِّ" (١٨٦:٢)، بَابُ "الْخِلَافِ فِي عَدْلِ الصِّيَامِ وَالطَّعَامِ".

بِمُدَّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ.

١٩.١٧- وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ فِيهَا بِقَوْلِ مَالِكٍ.

١٩.١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمٌ: قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فِي رَجُلٍ قَتَعَ وَلَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ، وَقَاتَهُ الصَّوْمُ فِي الْعَشْرِ، قَالَ: يَصُومُ السَّبْعَةَ، وَيُطْعَمُ عَنِ الثَّلَاثَةِ.

١٩.١٩- وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ.

١٩.٢٠- وَحُجَّةُ أَبِي حَنِيفَةَ ، مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ تَرَكَ مِنْ نُسُكِهِ شَيْئًا ، فَلْيُهْرَقْ دَمًا.

١٩.٢١- وَصَوْمُ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، مِنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ.

١٩.٢٢- وَحُجَّةُ مَالِكٍ، أَنْ الصِّيَامَ بِكُلِّ مَكَانٍ سَوَاءً، وَإِنْ أَهْدَى، فَحَسَنٌ.

١٩.٢٣- وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، وَهَشَامٌ عَنِ الْحَسَنِ، فِي الْمَتَمَتِّ لَا يَصُومُ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ فِي الْعَشْرِ، وَهُوَ لَمْ يَهْدِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، قَالَا: يَصُومُ الثَّلَاثَةَ، وَالسَّبْعَةَ بِمَضَرِهِ. وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ.

(٨١) باب جامع الحج (*)

٩١٥ - مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عِيْسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ؛ أَنَّهُ قَالَ : وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنَّاسِ بِمَعْنَى . وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . لَمْ أَشْعُرْ ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " أَنْحَرْ ، وَلَا حَرَجَ " ثُمَّ جَاءَهُ آخَرُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . لَمْ أَشْعُرْ ، فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي . قَالَ " أَرْمِ ، وَلَا حَرَجَ " قَالَ : فَمَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ ، قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ ، إِلَّا قَالَ : " أَفْعَلْ ، وَلَا حَرَجَ " (١) .

١٩٠٢٤ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو : ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ فِي حَجَّتِهِ رَمَى الْجَمْرَةَ يَوْمَ

(*) المسألة - ٤٧٣ - أفعال يوم النحر أربعة : رمي جمرة العقبة ، ثم الذبح ، ثم الحلق ، ثم طواف الإفاضة وأن السنة ترتبها هكذا ، فلو خالف وقدم بعضها على بعض جاز ولا فدية عليه للأحاديث التالية في هذا الباب ، وبهذا قال جماعة من السلف وهو مذهب الشافعية ، وللشافعي قول ضعيف : أنه إذا قدم الحلق على الرمي والطواف لزمه الدم بناء على قوله الضعيف : أن الحلق ليس نسك وبهذا القول قال أبو حنيفة ومالك ، وظاهر قوله " لا حرج " أنه لا شيء عليك مطلقا ، وقد صرح في بعضها . بتقديم الحلق على الرمي ، وأجمعوا على أنه لو نحر قبل الرمي لا شيء عليه ، وانفقوا على أنه لا فرق بين العامد والساهي في ذلك في وجوب الفدية وعدمها ، وإنما يختلفان في الإثم عند من يمنع التقديم .

وقال الحنابلة : لا يجب الدم بتأخير الحلق عن أيام الرمي ، أو لما بعد العودة إلى البلد . وقوله ﷺ : " اذبح ولا حرج ، ارم ولا حرج " معناه : افعل ما بقي عليك ، وقد أجزأك ما فعلته ولا حرج عليك في التقديم والتأخير .

(١) رواه مالك في كتاب الحج ، حديث رقم (٢٤٢) ، باب " جامع الحج " (١: ٤٢١) ، ومن طريقه الشافعي في " الأم " (٢: ٢١٥) ، باب " ما يكون بمنى غير الرمي " وفي " المسند " (١: ٣٧٨) ، =

النحر، ثم نحر بدنه ثم حلق رأسه .

١٩٠٢٥ - وأجمع العلماء ، أن هذه سنة الحاج ، أن يرمي جمرَةَ الْعَقَبَةِ يوم النحر ، ثم ينحر هدياً ، - إن كان معه - ، ثم يحلق رأسه ؛ فمن شاء قدم شيئاً من ذلك عن رقبته ، فليعلماء في ذلك ما أضيفه إن شاء الله .

١٩٠٢٦ - قال مالك : من حلق قبل أن يرمي جمرَةَ الْعَقَبَةِ ، فعليه الفدية .

١٩٠٢٧ - قال أبو عمر : لأنه حرام عليه أن يمسه من شعره شيئاً ، أو يلبس أو يمسه طيباً حتى يرمي جمرَةَ الْعَقَبَةِ .

١٩٠٢٨ - وقد حكم رسول الله ﷺ على من حلق رأسه قبل محله من ضرورة بالفدية ، فكيف من غير ضرورة ؟ .

١٩٠٢٩ - وقال ابن القاسم : وقال مالك : من حلق قبل أن يذبح ، فلا شيء

= ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في سننه الكبرى . (١٤٣ : ٥) ، وفي " معرفة السنن والآثار " (٧ : ١٠٢٢٣) . وأخرجه البخاري في العلم ، (٨٣) باب " الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها " ، والحج (١٧٣٦ - ١٧٣٧ - ١٧٣٨) ، باب " الفتيا على الدابة عند الجمرَة " . فتح الباري (٣ : ٥٩٩) ، وأخرجه مسلم في الحج ، رقم (٣٠٩٨) من طبعتنا ، ص (٤ : ٧٦٥) ، باب " من حلق قبل النحر ، أو نحر قبل الرمي " ، وبرقم (٣٢٧ - ١٣٠٦) ، ص (٢ : ٩٤٨) من طبعة عبد الباقي . وأخرجه أبو داود في المناسك (٢٠١٤) ، باب " فيمن قدم شيئاً قبل شيء في حجه " (٢١١ : ٢) ، والترمذي في الحج (٩١٦) ، باب " ماجاء فيمن حلق قبل أن يذبح أو نحر قبل أن يرمي " (٢٥٨ : ٣) والنسائي في المناسك من سننه الكبرى على ماجاء في " تحفة الأفراف " (٦ : ٣٧٣) ، وابن ماجه في المناسك (٣٠٥١) ، باب : من قدم نسكاً قبل نسك (٢ : ٦٤ - ٦٥) ، وأخرجه الإمام أحمد في " مسنده " (٢ : ١٩٢) ، والدارمي (٢ : ٦٤ - ٦٥) ، والطحاوي في " شرح معاني الآثار " (٢ : ٢٣٧) .

عَلَيْهِ ، قَالَ : وَكَذَلِكَ إِنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ ، يُجْزئُهُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ قَدْ بَلَغَ مُحَلَّهُ ، وَذَلِكَ يَوْمَ النَّحْرِ ، كَمَا لَوْ نَحَرَ الْمُعْتَمِرُ بِمَكَّةَ هَدْيًا سَاقَهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِعُمْرَتِهِ .

١٩٠٣٠ - وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ ، عَنْ مَالِكٍ : فِي مَنْ طَافَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ ، قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ، أَنَّهُ يَرْمِي ، ثُمَّ يَحْلِقُ رَأْسَهُ ، ثُمَّ يَعِيدُ الطَّوَافَ .
١٩٠٣١ - قَالَ : وَمَنْ رَمَى ، ثُمَّ طَافَ قَبْلَ الْحَلْقِ ، حَلَقَ رَأْسَهُ ، وَأَعَادَ الطَّوَافَ .

١٩٠٣٢ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو : رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ^(١) ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، مِثْلَ قَوْلِ مَالِكٍ فِي إِيْجَابِ الْفِدْيَةِ عَلَى مَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ^(٢) .
١٩٠٣٣ - [وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ .

١٩٠٣٤ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَإِسْحَاقُ ، وَدَاوُدُ ، وَالطَّبْرِيُّ : لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ^(٣) ، وَلَا عَلَى مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا ، أَوْ أَخَّرَهُ مِنْ رَمَى ، أَوْ نَحَرَ ، أَوْ حَلَقَ ، أَوْ طَوَافٍ ، سَاهِيًا - مِمَّا يَفْعَلُ يَوْمَ النَّحْرِ .
١٩٠٣٥ - وَحُجَّتُهُمْ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ؛ الْمَذْكُورُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ ،

(١) عن إبراهيم النخعي في آثار أبي يوسف : ١٢٥ .

(٢) المهمل (١٨٣ : ٧) ، والمغني (٤٧٢ : ٣) ، وعمدة القاري (١٠ : ٥٩) ، وفقه الإمام جابر بن زيد : (٣٥٩ - ٣٦٠) .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط في (ي) و (س) وهما أصل هذا الباب ، وأضفته من " التمهيد " (٢٧٧ : ٧) .

قوله: فَمَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ، إِلَّا قَالَ: "إِفْعَلْ، وَلَا حَرَجَ".

١٩٠٣٦ - وَحَدِيثُ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، سُئِلَ يَوْمَ النَّحْرِ، عَنْ رَجُلٍ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، أَوْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ، أَوْ أَثْنَاهُ هَذَا، فَأَكْثَرُوا فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ؛ فَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ هَذَا إِلَّا قَالَ: "لَا حَرَجَ، لَا حَرَجَ" ^(١).

١٩٠٣٧ - وَقَالَ عَطَاءٌ: مَنْ قَدَّمَ نُسْكَاً عَلَى نُسْكَ، فَلَا حَرَجَ.

١٩٠٣٨ - وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَطَاوُوسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَعِكْرِمَةَ،

وَقَتَادَةَ ^(٢).

١٩٠٣٩ - وَأَمَّا اخْتِلَافُهُمْ فِي مَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ؛ فَجُمُهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ

لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢١٦/١) والبخاري في الحج (١٧٢١) باب الذبح قبل الحلق وفي الأيمان والنذور (٦٦٦٦) باب إذا حنث ناسياً في الأيمان، والطبراني (١١٤١٧) والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٣٦:٢)، والبيهقي ١٤٣/٥ من طرق عن عطاء، به. وأخرجه الإمام أحمد ٢١٦/١ و ٣١٠ - ٣١١، والبخاري في العلم (٨٤) باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس، وفي الحج (١٧٢٣) باب الذبح قبل الحلق، و (١٧٣٥) باب إذا رمى بعدما أمسى، والنسائي ٢٧٢/٥ في مناسك الحج: باب الرمي بعد المساء، وابن ماجه (٣٠٥٠) في المناسك: باب من قدم نسكاً قبل نسك، والطبراني (١١٨٧٠) و (١١٩٦٧)، والبيهقي في السنن ١٤٢/٥ - ١٤٣، طريقين عن عكرمة، عن ابن عباس.

وأخرجه أحمد ٣٥٨/١، والبخاري في الحج (١٧٣٤)، ومسلم (١٣٠٧) في طبعة عبد الباقي في الحج: باب من حلق قبل النحر أو نحر قبل الحلق، والطبراني (١٠٩٠٩) من طرق عن وهيب، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس.

(٢) السنن الكبرى (١٤٣: ٥ - ١٤٤).

١٩٠٤٠ - كَذَلِكَ قَالَ عَطَاءٌ، وَطَاوُوسٌ، وَعَكْرَمَةُ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَمُجَاهِدٌ، وَالْحَسَنُ، وَتَادَةُ.

١٩٠٤١ - وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالْثَوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَدَاوُدَ، وَإِسْحَاقَ، وَالطَّبْرِيَّ.

١٩٠٤٢ - وَقَالَ النُّعْمِيُّ: مَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ أَهْرَاقَ دَمًا^(١).

١٩٠٤٣ - وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ؛ قَالَ: وَإِنْ كَانَ قَارِنًا، فَعَلَيْهِ دَمَانِ؛ دَمٌ لِلْقِرَانِ، وَدَمٌ لِلْحَلِاقِ.

١٩٠٤٤ - وَقَالَ زُفَرٌ: عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ دِمَاءٍ لِلْقِرَانِ وَدَمَانِ لِلْحَلِاقِ قَبْلَ النُّحْرِ.

١٩٠٤٥ - وَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ: مَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ، عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ^(٢).

١٩٠٤٦ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو: لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي مَنْ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ، أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِأَنَّ الْهَدْيَ قَدْ بَلَغَ مَحَلَّهُ، وَلِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: "ارْمِ، وَلَا حَرَجَ".

١٩٠٤٧ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو: رَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، حَدِيثَ هَذَا الْبَابِ، فَلَمْ يَقُلْ فِيهِ: لَمْ أَشْعُرْ.

١٩٠٤٨ - وَقَدْ ذَكَرَهُ مَالِكٌ، وَهِيَ لَفْظَةٌ فِيهَا مِنَ الْفِقْهِ أَنَّ الرَّجُلَ فَعَلَ ذَلِكَ

(١) آثار أبي يوسف: ١٢٥.

(٢) فقه الإمام جابر بن زيد (٣٥٩ - ٣٦٠).

سَاهِيًا ، فَقِيلَ لَهُ : " لَا حَرَجَ " .

١٩٠٤٩ - وَقَدْ جَاءَ مَعْمَرٌ بِمَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ ؛ فَقَالَ فِيهِ بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ وَأَقْبَصَا عَلَى رَاحِلَتِهِ بِمَعْنَى ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي كُنْتُ أَرَى أَنَّ الذَّبْحَ قَبْلَ الرَّمْيِ ، فَذَبَحْتُ ، قَالَ : " اِرْمِ ، وَلَا حَرَجَ " . فَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَهُ رَجُلٌ قَبْلَ شَيْءٍ ، إِلَّا قَالَ : " افْعَلْ ، وَلَا حَرَجَ " .

١٩٠٥٠ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو : وَلَا أَعْلَمُ لِأَهْلِ الْعِلْمِ جَوَابًا فِي الْمُتَعَمِّدِ فِي ذَلِكَ ، وَلَوْ كَانَ مُخَالَفًا لِلْجَاهِلِ وَالسَّاهِي ، لَفَرَّقُوا بَيْنَهُ فِي أَجْوَابِهِمْ ، وَفِي كُتُبِهِمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
١٩٠٥١ - إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَوَى عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ قَدَّمَ مِنْ نُسُكِهِ شَيْئًا ، أَوْ آخَرَهُ ، فَلْيَهْرِقْ [لِذَلِكَ] (١) دَمًا (٢) . وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ سَاهٍ وَلَا عَامِدٍ ، وَلَيْسَتْ الرُّوَايَةُ عَنْهُ بِذَلِكَ بِالْقَوِيَّةِ .

١٩٠٥٢ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَقَتَادَةَ ، مِثْلُ ذَلِكَ .

١٩٠٥٣ - وَقَدْ ذَكَرْنَا مَذْهَبَهُمْ فِي مَنْ قَدَّمَ الْإِفَاضَةَ قَبْلَ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ ، أَنَّهُ تَلَزَمَهُ إِعَادَةُ الطَّوَافِ .

١٩٠٥٤ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ : لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ فِي الطَّوَافِ .

(١) ما بين الحاصرتين سقط في (س) .

(٢) تقدم وانظر فهرس أطراف الآثار .

١٩٠٥٥ - وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِنَّمَا طَافَ لِلْإِفَاضَةِ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ حَجْرَةَ الْعَقَبَةِ، ثُمَّ وَقَعَ أَهْلُهُ، إِهْرَاقَ دَمًا.

١٩٠٥٦ - وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَمَا كَانَ مِثْلَهَا، فِي مَوْضِعِهَا مِنْ كِتَابِنَا هَذَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

٩١٦ - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ، إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ. ثُمَّ يَقُولُ " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ. لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. آيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ. لِرَبِّنَا حَامِدُونَ(*)". صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ. وَنَصَرَ عَبْدَهُ. وَهَزَمَ

(*) المسألة - ٤٧٤ - : ١- كان رسول الله ﷺ إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة، كبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات، ثم يقول: " لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير آييون تائبون، عابدون ساجدون، لربنا حامدون، صدق الله وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده".

٢- السنة إذا قرب من وطنه أن يبعث قدامه من يخبر أهله، كيلا يقدم عليهم بغتة.

٣- يحسن أن يقول إذا أشرف على بلده: " اللهم إني أسألك خيرها، وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها" واستحب بعضهم أن يقول: " اللهم اجعل لنا بها قرارا أو رزقا حسنا، اللهم ارزقنا جناتها، وأعذنا من وبائها، وحبينا أهلها، وحب صالحي أهلها إلينا" رواه ابن السني في الأذكار.

٤- إذا قدم، فلا يطرق أهله في الليل، بل يدخل البلدة غدوة، وإلا ففي آخر النهار، روى مسلم عن أنس " أنه ﷺ كان لا يطرق أهله ليلا، وكان يأتيهم غدوة أو عشية".

٥- إذا وصل منزله، فالسنة أن يستدئ بالمسجد، فيصلي فيه ركعتين، وإذا دخل منزله صلى =

الْأَحْزَابَ وَحَدَهُ ^(١) .

١٩٠٥٧ - رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنَ الْجِيُوشِ ، أَوِ السَّرَايَا ، أَوِ الْحُجَّ ، أَوِ الْعُمْرَةِ ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ سِوَاءَ ^(٢) .

١٩٠٥٨ - وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا الْحَضُّ عَلَى شُكْرِ اللَّهِ لِلْمُسَافِرِ عَلَى أَوْبَتِهِ وَرَجْعَتِهِ .

١٩٠٥٩ - وَشُكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالشَّاءُ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ ، لَا زِمَ لَهُ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَادْكُرُونِي أذكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُوا ﴾ { البقرة : ١٥٢ } .

١٩٠٦٠ - وَمِنْ الشُّكْرِ الْاعْتِرَافُ بِالنِّعْمَةِ ؛ فَنِعْمَةُ اللَّهِ عَظِيمَةٌ .

١٩٠٦١ - وَمَعْنَى آيَتَيْنِ : رَاجِعُونَ ، وَمَعْنَى تَائِبُونَ : أَيِ مِنَ الشَّرْكِ وَالْكَفْرِ عَائِدُونَ ، بِمَا افْتَرَضَهُ عَلَيْهِمْ ، وَرَضِيَهُ مِنْهُمْ ، سَاجِدُونَ لَوَجْهِهِ ، لَا لِغَيْرِهِ ، حَامِدُونَ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ .

= أَيْضاً رَكْعَتَيْنِ وَدَعَا وَشَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى .

- (١) الموطأ : ٤٢١ ، وأخرجه البخاري في العمرة (١٧٩٧) باب « ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزوة » ، فتح الباري (٦١٨ : ٣) ومسلم في الحج ، ح (٣٢٢١) في طبعتنا ، باب « ما يقول إذا قفل من سفر الحج » وبرقم : (٤٢٨) في طبعة عبد الباقي ، وأبو داود في الجهاد (٢٧٧٠) باب « في التكبير على كل شرف في المسير » (٣ : ٨٨) ، والنسائي في السير من سننه الكبرى على ما جاء في تحفة الأشراف (٦ : ٢١٠) .
- (٢) بهذا الإسناد هو عند مسلم (٣٢٢٠) في طبعتنا .

١٩٠٦٢ - وَقَوْلُهُ : صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ . فِيمَا كَانَ وَعْدُهُ مِنْ ظُهُورِ دِينِهِ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ اعْتِرَافٌ بِالنِّعْمَةِ ، وَشُكْرٌ لَهَا .

١٩٠٦٣ - وَفِيهِ مِنَ الْخَبَرِ أَنَّ غَزْوَةَ الْخَنْدَقِ وَهِيَ غَزْوَةُ الْأَحْزَابِ ، نَصَرَ اللَّهُ فِيهَا الْمُؤْمِنِينَ بِرِيحٍ وَجُنُودٍ لَمْ يَرَوْهَا ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا لِأَدَمِيِّ صُنْعٌ ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ : وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ .

٩١٧ - مَالِكٌ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِامْرَأَةٍ وَهِيَ فِي مُحَفَّتَيْهَا . فَقِيلَ لَهَا : هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَأَخَذَتْ بِضَبْعَيْ صَبِيٍّ كَانَ مَعَهَا . فَقَالَتْ : أَلِهَذَا حَجٌّ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ ؛ نَعَمْ . وَلَكَ أَجْرٌ ^(١) .

١٩٠٦٤ - هَكَذَا رَوَى يَحْيَى هَذَا الْحَدِيثَ مُرْسَلًا ، وَتَابَعَهُ أَكْثَرُ الرُّوَاةِ " لِلْمَوْطَأِ "

١٩٠٦٥ - وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ ، وَأَبُو مُصْعَبٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ عُثْمَةَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ

ابْنُ يُونُسَ التَّنِيسِيُّ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(١) الموطأ : ٤٢٢ ، وأخرجه الشافعي في « المسند » (٢٨٣ : ١) ومسلم في الحج (٣١٩٥) في طبعتنا باب « صحة حج الصبي وأجر من حج به » ، وأبو داود في المناسك (١٧٣٦) باب « في الصبي يحج » (١٤٢ : ٢) ، والنسائي في المناسك (١٢٠ : ٥ ، ١٢١) باب « الحج بالصغير والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ : ٢٥٦) ، والبيهقي في السنن (١٥٥ : ٥) .

١٩٠٦٦ - [وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِي " التَّمْهِيدِ " ^(١) الْاِخْتِلَافَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ] ^(٢)

وَعَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ أَيْضاً فِي هَذَا الْحَدِيثِ .

١٩٠٦٧ - وَهُوَ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ حَدِيثٌ قَدْ أَسْنَدَهُ ثِقَاةٌ ، لَيْسُوا بِدُونِ

مَنْ قَطَعَهُ .

١٩٠٦٨ - وَالْمِحَقَّةُ شَبِيهَةٌ بِالْهُودَجِ ، وَقِيلَ : لَا غِطَاءَ عَلَيْهَا .

١٩٠٦٩ - وَالضُّبُعُ : بَاطِنُ السَّاعِدِ .

١٩٠٧٠ - وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ ؛ الْحُجُّ بِالصَّبِيَّانِ ^(*) .

١٩٠٧١ - وَأَجَازَةُ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ ، وَالشَّامِ ، وَمِصْرَ ،

وَحَاقَلَقَهُمْ فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْبِدْعِ ، فَلَمْ يَرَوْا الْحُجَّ بِهِمْ ، وَقَوْلُهُمْ مَهْجُورٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ؛ لِأَنَّ

(١) (٩٨:١ - ١٠٣) .

(٢) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ مَقْطُوعٌ فِي (ي) ، وَابْتَنَى مِنْ (س) .

(٣) الْمَسْأَلَةُ - ٤٧٥ - أَجَازَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ حُجَّ الصَّبِيِّ ، وَقَالُوا : لِلْوَلِيِّ

مِنْ أَبٍ ، أَوْ جَدٍ ، حَلَالًا كَانَ أَوْ مُحَرَّمًا ، حُجٌّ عَنْ نَفْسِهِ أَمْ لَا ، أَنْ يَحْرُمَ عَنِ الصَّغِيرِ الْمَحِيزِ ، أَوْ

عَنْ غَيْرِ الْمَحِيزِ ، فَيَقُولُ : أَحْرَمْتُ عَنْهُ ، وَالذَّلِيلُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَقَدِّمِ ، فَيُطَوَّفُ عَنْهُ ، وَيَلْبَسُ ،

وَكَلَّ مَا أَمَكْنَ الصَّبِيُّ فَعَلَهُ بِنَفْسِهِ فَعَلَهُ كَالْوُقُوفِ بِالْمُزْدَلِفَةِ ، وَالْمَبِيتِ بِهَا ، وَنَحْوَ ذَلِكَ . وَقَالَ أَبُو

حَنِيفَةَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ : لَا يَصَحُّ حُجُّ الصَّبِيِّ ، لِلْحَدِيثِ : رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى

يَبْلُغَ . . . الْإِغْ وَقِيَاسًا عَلَى النَّذْرِ ، فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ مِنْهُ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَصَحُّ مِنْهُ ، وَلِأَنَّهُ

لَوْ صَحَّ مِنْهُ لَوَجِبَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ إِذَا أَفْسَدَهُ ، وَلِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ ، فَلَا يَصَحُّ عَقْدُهَا مِنَ الْوَلِيِّ

لِلصَّبِيِّ كَالصَّلَاةِ .

وَمِنْ حُجِّ حَالِ الصَّبَا ، ثُمَّ بَلَغَ بَعْدَ انْتِهَاءِ وَقْتِ عَرَفَةَ فَعَلِيهِ الْحُجُّ كَمَا بَيْنَا ، لِلْحَدِيثِ : أَيَّمَا صَبِيٍّ حُجَّ

بِهِ أَهْلُهُ ... فَإِنْ أَدْرَكَ فَعَلِيهِ الْحُجُّ ، وَأَيَّمَا مَمْلُوكٍ حُجَّ بِهِ أَهْلُهُ ... فَإِنْ أَعْتَقَ فَعَلِيهِ الْحُجُّ .

وَأَنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ ، فَأَحْرَمَ وَوَقَفَ بِعَرَفَةَ ، وَأَتَمَّ الْمَنَاسِكَ ، أَجْزَاءً عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ ، بِلَا خِلَافٍ ؛ =

النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَجَّ بِأَغِيلْمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، وَقَالَ فِي الصَّبِيِّ : " لَهُ حَجٌّ وَلِلَّذِي يَحُجُّهُ أَجْرٌ " .

١٩٠٧٢ - وَحَجَّ أَبُو بَكْرٍ بِابْنِ الزُّبَيْرِ فِي خُرْقَةٍ ^(١) .

١٩٠٧٣ - قَالَ عُمَرُ : تَكْتُبُ لِلصَّبِيِّ حَسَنَاتُهُ ، وَلَا تَكْتُبُ عَلَيْهِ السَّيِّئَاتُ .

١٩٠٧٤ - وَحَجَّ السَّلَفُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا بِالصَّبِيَّانِ ، وَالْأَطْفَالِ ، يَعْضُونَهُمْ لِرَحْمَةِ

اللَّهِ .

١٩٠٧٥ - وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ

ابْنُ سَعْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ : " مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ ، وَإِذَا بَلَغَ عَشْرًا ، فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا " ^(٢) .

= لأنه لم يقته شيء من أركان الحج ، ولا فعل شيئاً منها قبل وجوبه .

وإن حدث البلوغ قبل الوقوف بعرفات أو في حال الوقوف ، وهو محرم ، أجزأه الحج عند الشافعية والحنابلة أيضاً عن حجة الإسلام ؛ لأن الواحد منهما أدرك الوقوف حرّاً بالغاً ، فأجزأه ، كما لو أحرم تلك الساعة .

لم يجزئه عند المالكية والحنفية ؛ لأنه يشترط لأداء الحج أن يكون المحرم وقت الإحرام حرّاً مكلفاً (أي بالغاً عاقلاً) ، وإحرامهما انعقد لأداء النفل ، فلا ينقلب لأداء الفرض .

لكن قال الحنفية : لو جدد الصبي الإحرام قبل الوقوف بأن لبي أو نوى حجة الإسلام وأتم أعمال الحج من وقوف وطواف زيارة وسعي وغيرها ، جاز . وانظر في هذه المسألة : البدائع : ١٢١/٢ ، الشرح الصغير : ١٠/٢ ، المجموع : ٤٣/٧ - ٤٧ ، المغني : ٢٤٨/٢ - ٢٥٠ ، كشاف القناع : ٤٤٢/٢ وما بعدها ، الباب : ١٧٧/١ وما بعدها ، الفقه الإسلامي وأدلته (٢٣:٣) .

(١) في مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الحج ، الحج بالصغير ، والمغني (٢٥٤:٣) .

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة (٤٩٤) ، باب « متى يؤمر الغلام بالصلاة » (١٣٣:١) .

١٩٠٧٦ - فَكَمَا تَكُونُ لَهُ صَلَاةٌ ، وَلَيْسَتْ عَلَيْهِ ، كَذَلِكَ يَكُونُ لَهُ حَجٌّ ، وَلَيْسَ

عَلَيْهِ .

١٩٠٧٧ - وَكَثُرَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَرَوْنَ الزُّكَاةَ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى ، وَمُحَالٌ أَلَّا يُؤْجَرُوا

عَلَيْهَا ؛ فَالْقَلَمُ إِنَّمَا هُوَ مَرْفُوعٌ عَنْهُمْ فِيمَا أَسَاءُوا فِي أَنْفُسِهِمْ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَا أَتْلَفُوهُ مِنْ الْأَمْوَالِ ، ضَمَنُوهُ ، وَكَذَلِكَ الدِّمَاءُ ، عَمَدُهُمْ فِيهَا خَطَأٌ ، يُؤَدِّيهِ عَنْهُمْ مَنْ يُؤَدِّيهِ عَنْ الْكِبَارِ فِي خَطِيئَتِهِمْ .

١٩٠٧٨ - وَاجْتَمَعَ الْعُلَمَاءُ ، أَنَّ مَنْ حَجَّ صَغِيرًا قَبْلَ الْبُلُوغِ ، أَوْ حَجَّ بِهِ طِفْلًا ،

ثُمَّ بَلَغَ ، لَمْ يَجْزُهُ ذَلِكَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ^(١) .

١٩٠٧٩ - وَقَدْ شَدَّتْ فِرْقَةٌ ؛ فَأَجَازُوا لَهُ حَجَّةً بِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَيْسَ عِنْدَ أَهْلِ

[الْعِلْمِ] ^(٢) بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ لَا يُؤْدَى إِلَّا بَعْدَ الْوُجُوبِ .

١٩٠٨٠ - وَهَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ الَّذِي رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

وَالسَّلَامُ ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَفْتِي بِالصَّبِيِّ يَحُجُّ ، ثُمَّ يَحْتَلِمُ ، قَالَ : يَحُجُّ حَجَّةً

الْإِسْلَامِ ^(٣) .

١٩٠٨١ - وَفِي الْمَمْلُوكِ يَحُجُّ ، ثُمَّ يَفْتَقُ ، قَالَ عَلَيْهِ الْحَجُّ .

١٩٠٨٢ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنِ الثَّوْرِيِّ ، عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ أَبِي السَّفَرِ ،

(١) انظر المسألة (٤٧٥) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط في (ي) ، وثابت في (ص) .

(٣) سنن البيهقي (٣٢٥:٤) ، وأحكام القرآن للجصاص (٢٧:٢) ، والمغلي (٤٤:٧) ، والمغني

(٢٤٨:٣) .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ ابْنِ عَيْنَةَ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، [عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ ، وَعَنْ الثَّوْرِيِّ ،
عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ] (١) .

١٩٠٨٣ - وَعَلَى هَذَا جَمَاعَةُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ ، إِلَّا دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ ؛ فَإِنَّهُ خَالَفَهُ فِي
الْمَمْلُوكِ ، فَقَالَ : يُجْزئُهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَجْزئُ الصَّبْيُ .

١٩٠٨٤ - وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ :
يَقْضَى حَجَّةُ الصَّبِيِّ عَنْهُ ، فَإِذَا بَلَغَ ، فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَاجِبَةٌ .

١٩٠٨٥ - قَالَ : وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ ، عَنْ أَبِيهِ مِثْلَهُ .

١٩٠٨٦ - وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي الْمُرَاهِقِ ، وَالْعَبْدِ ، يُحْرِمَانِ بِالْحَجِّ ، ثُمَّ يَحْتَلِمُ
هَذَا ، وَيُعْتَقُ هَذَا ، قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ (٢) .

١٩٠٨٧ - فَقَالَ مَالِكٌ (٣) : لَا سَبِيلَ إِلَى رَفْضِ الْإِحْرَامَيْنِ لِهَذَيْنِ ، وَلَا لِأَحَدٍ ،
وَيَتِمَادِيَانِ عَلَى إِحْرَامِهِمَا وَلَا يُجْزئُهُمَا حَجُّهُمَا ذَلِكَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ .

١٩٠٨٨ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ (٤) : إِذَا أَحْرَمَ الصَّبِيُّ ، ثُمَّ بَلَغَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ،
فَوَقَّفَ بِهَا مُحْرِمًا ، أَجْزَأُهُ ذَلِكَ مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَلَمْ يَحْتَجْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى تَجْدِيدِ
إِحْرَامِهِ .

(١) ما بين الحاصرتين سقط في (ي) و (ص) ، وأثبتته من " التمهيد " (١ : ١١٠) ، والعبارة قبل السقط
مكررة في النسختين .

(٢) انظر المسألة (٤٧٥) .

(٣) في التمهيد (١ : ١١٠) : " فقال مالك وأصحابه " .

(٤) في " الأم " (٢ : ١١١) باب " تفرع حج الصبي والمملوك " .

١٩٠٨٩ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا أَحْرَمَ الصَّبِيُّ ، ثُمَّ بَلَغَ فِي حَالِ إِحْرَامٍ ، فَإِنْ جَدَّدَ إِحْرَامًا قَبْلَ وَقُوفِهِ بِعَرَفَةَ ، أَجْزَأُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُجَدِّدْ إِحْرَامًا ، لَمْ يُجْزَئْهُ .

١٩٠٩٠ - قَالَ : وَأَمَّا الْعَبْدُ ؛ فَلَا يُجْزِئُهُ مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ جَدَّدَ إِحْرَامًا .

١٩٠٩١ - وَقَدْ ذَكَرْنَا وَجْهَ قَوْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَحُجَّتُهُ فِي " التَّمْهِيدِ " (١) .

١٩٠٩٢ - وَقَالَ مَالِكٌ : يُحْجُ بِالصَّغِيرِ ، وَيَجْرُدُ بِالْإِحْرَامِ ، وَيُتَمَنَعُ مِنَ الطَّيِّبِ ، وَمِنْ كُلِّ مَا يُتَمَنَعُ مِنْهُ الْكَبِيرُ ، فَإِنْ قَوِيَ عَلَى الطَّوَافِ ، وَالسَّعْيِ ، وَرَمَى الْجِمَارَ ، وَلَا طَيْفَ بِهِ مَحْمُولًا ، وَرَمَى عَنْهُ ، وَإِنْ أَصَابَ صَيْدًا فُدِيَ عَنْهُ ، وَإِنْ احتَاجَ إِلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْكَبِيرُ ، فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ ، وَفُدِيَ عَنْهُ .

١٩٠٩٣ - وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَجَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ ، إِلَّا أَنَّ أَبَا

(١) (١ : ١١١) وما بعدها حيث قال : فمن حجة مالك ومن قال بقوله ، أمر الله عز وجل كل من دخل في حج أو عمرة بإتمام ما دخل فيه لقوله ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ومن رفض إحرامه ، فلم يتم حجه ، ولا عمرته .

ومن حجة أبي حنيفة أن الحج الذي كان فيه لما لم يكن يجزي عنه ، ولم يكن الفرض لازماً له حين أحرم به ، ثم لزمه حين بلغ ، استحالة أن يشتغل عن فرض قد تعين عليه بنافلة ، ويعطل فرضه ، كمن دخل في نافلة وأقيمت عليه المكتوبة ، وخشى قوتها ، قطع النافلة دخل المكتوبة ، واحتاج إلى الإحرام عند أبي حنيفة ، لأن الحج عنده مفتقر إلى النية ، والنية والإحرام ، هما من فرائضه عنده . وأما الشافعي فاحتج بهذه الحجة التي ذكرناها لأبي حنيفة ، واحتج في إسقاط تجديد النية بأنه جائز لكل من نوى إيهاله الإحرام ، أن يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة ، بحديث علي ، إذ قال له رسول الله ﷺ حين أقبل من اليمن ، مهلاً بالحج بم أهللت ؟ قال : قلت لبيك اللهم بإهلال كإهلال النبي (ب) ﷺ . فقال له رسول الله ﷺ ، فإني أهللت بالحج ، وسقت الهدى ، ولم ينكر عليه رسول الله ﷺ ، ولا أمره بتجديد نية لإفراد أو قرآن ، أو متعة . =

حَنِيفَةً قَالَ : لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ فِي صَيْدٍ . وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ فِي لِبَاسٍ وَلَا طِيبٍ .

١٩٠٩٤ - وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : تَجْرِيدُهُ يَغْنِي عَنْ التَّلْبِيَةِ عَنْهُ ، لَا يُلْبِي عَنْهُ أَحَدٌ ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ ، فَيُلْبِي عَنْ نَفْسِهِ .

١٩٠٩٥ - قَالَ : وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَطُوفُ بِهِ أَحَدٌ لَمْ يَطُفْ طَوَافَهُ الْوَاجِبَ ؛ لِأَنَّهُ يُدْخِلُ طَوَافَيْنِ فِي طَوَافٍ .

١٩٠٩٦ - وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ مَالِكٍ : أَرَى أَنْ يَطُوفَ لِنَفْسِهِ ، ثُمَّ يَطُوفَ لِلصَّبِيِّ ، وَلَا يَرْكَعُ عَنْهُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الصَّبِيِّ فِي رُكْعَتَيْهِ .

١٩٠٩٧ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كَانُوا يَحْجُونَ إِذَا حَجَّ الصَّبِيُّ أَنْ يَجْرُدُوهُ ، وَأَنْ يُجَنَّبُوهُ الطَّيِّبَ إِذَا أَحْرَمَ ،

= ثم ذكر المصنف حديثان آخران الأول عن أنس حدث :

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَ بِعَمْرَةَ وَحِجَّةَ ، فَقَالَ أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْحَجِّ ، وَأَهْلَلْنَا بِهِ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ قَالَ : مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَجْعَلْهَا عَمْرَةً . وَكَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ هَدْيٌ ، فَقَدِمَ عَلَيْنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْيَمَنِ حَاجًّا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ بِمِ أَهَلَلْتُ فَإِنْ مَعَا أَهْلَكَ ، فَقَالَ : أَهَلَلْتُ بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ : فَاْمَسْكْ ، فَإِنْ مَعَا هَدْيًا . قَالَ الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا مَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا أَنْ يَقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ . قَالَ جَابِرٌ : وَقَدِمَ عَلِيٌّ مِنْ سَعَايَةِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِمِ أَهَلَلْتُ يَا عَلِيُّ ؟ قَالَ : بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ . قَالَ : فَاهْدُ وَأَمَكْتُ حَرَامًا كَمَا أَنْتَ .

وَالثَّانِي : وَحَدَّثَ أَبِي مُوسَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ عَلِيٍّ عَنْهُ فِي ذَلِكَ سُوءَ ، وَكَلَاهُمَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ صَحِيحٌ ، ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مَسْلَمٍ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ ، إِلَى قَوْمِي بِالْيَمَنِ ، فَجِئْتُ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ ، فَقَالَ بِمِ أَهَلَلْتُ ؟ قُلْتُ أَهَلَلْتُ بِإِهْلَالِ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ هَلْ مَعَكَ هَدْيٌ قُلْتُ لَا وَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

فَفِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ عَلِيًّا وَأَبَا مُوسَى لَمْ يَنْوِيَا شَيْئًا مَعِينًا مِنْ حَجٍّ مُفْرَدٍ ، وَلَا عَمْرَةٍ ، وَلَا قِرَانٍ ، =

وَأَنْ يُلْبِيَ عَنْهُ إِذَا كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّلْبِيَةِ.

١٩٠٩٨ - قَالَ: وَآخِبْنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: يُحْجُ بِالصَّبِيِّ، وَيُرْمَى عَنْهُ، وَيُجْنَبُ مَا يُجْنَبُهُ الْكَبِيرُ مِنَ الطَّيِّبِ، وَلَا يُخْمَرُ رَأْسُهُ، وَيَهْدَى عَنْهُ إِنْ تَمَتَّعَ.

٩١٨ - مَالِكٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِينٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَارُؤِي الشَّيْطَانَ يَوْمًا، هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ وَلَا أَذْهَرُ»^(١) وَلَا أَحَقَرُ وَلَا أَغْيَظُ، مِنْهُ فِي يَوْمٍ عَرَفَةَ. وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا رَأَى مِنْ تَنْزُلِ الرَّحْمَةِ، وَتَجَاوُزِ اللَّهِ عَنِ الذُّنُوبِ الْعِظَامِ، إِلَّا مَا أَرَى يَوْمَ بَدْرٍ «قِيلَ: وَمَا رَأَى، يَوْمَ بَدْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ يَزْعُ^(٢) الْمَلَائِكَةَ»^(٣).

= وإنما أهلًا محرمين وعلقا النية في عملهما بما نواه وعمله غيرهما، وهو رسول الله ﷺ، فدل ذلك والله أعلم، على أن النية في الإحرام بالحج ليس كالنية في الإحرام بالصلاة، ألا ترى أن الدخول في الصلاة مفتقر إلى القول والنية جميعا، وهو التكبير واعتقاد تعيين الصلاة بعينها، وليس الحج كذلك، لأنه يصح عندهم بالنية دون التلبية ألا ترى أن الحج قد يدخل فيه بغير التلبية من الأعمال، مثل إشعار الهدى، والتوجه نحو البيت إذا نوى بذلك الإحرام، ومثل أن يقول: قد أحرمت بالحج، أو بالعمرة أو نحو ذلك، ولا يصح الإحرام في الصلاة إلا بالتكبير، فلهذا جاز نقل الإحرام في الحج من شيء إلى مثله، ويصحح ذلك قول رسول الله ﷺ: من لم يكن معه هدي، فليجعلها عمرة، فأجاز أن يدخل فيه بوجه ويصرفه إلى غيره، ولهذا قال: أنه يدخل فيه الصغير ثم يبلغ فينفي على ذلك في عمله، إذا صح له الوقوف بعرفة، لأنه أصل الحج الذي يبنى عليه ما سواه منه، والكلام في هذه المسألة يطول، وفيما لو حنا به مقتع إن شاء الله.

(١) (أدحر): اسم تفضيل من الدحر، وهو الطرد والإبعاد.

(٢) (يزع): يرتب.

(٣) الموطأ: ٤٢٢، ومصنف عبد الرزاق (٥: ١٧ - ١٨)، والحديث مرسل لأن طلحة بن عبيد الله =

١٩٠٩ - إبراهيم بن أبي عتبة^(١) رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَقِيلٍ ، وَقِيلَ : تَمِيمٍ . وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ ، يُكْنَى أَبُو إِسْحَاقَ ، وَقِيلَ : أَبُو إِسْمَاعِيلَ ثِقَةً ، أَدْرَكَ طَائِفَةً مِنَ الصُّحَابَةِ ، وَعُمَرُ عُمَرًا طَوِيلًا ، وَهُوَ مَعْدُودٌ فِي الثَّمَامِينَ .

١٩١٠ - وَطَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيزٍ^(٢) ، خَزَاعِيٌّ ، تَابِعِيٌّ ، ثَمَامِيٌّ ، ثِقَةٌ ، وَكَرِيزٌ يَفْتَحُ الْكَافَ فِي خِزَاعَةَ ، وَكَرِيزٌ بِضَمِّهَا فِي عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ مِنْ قُرَيْشٍ .

- = ابن كَرِيز تَابِعِي ، فروايته عن النبي ﷺ مرسله ؛ كما سيأتي في الفقرة (١٩١٠) وحاشيتها .
- (١) هو إبراهيم بن أبي عتبة ، العُقَيْلِي ، أبو إسماعيل المقدسي الدمشقي (٦٥ - ١٥٢) روي عن أنس ابن مالك ، وأبي أمامة : صُدِّيَ بِنِ عَجْلَانَ الْبَاهِلِي ، وَطَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيزٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ ، وَعَكْرَمَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَغَيْرُهُمْ مُتَّفَقٌ عَلَى تَوْثِيقِهِ ، أَخْرَجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى التِّرْمِذِيِّ ، وَلَهُ أَقْوَالٌ ، وَأَشْعَارٌ ، وَمَوَاقِظٌ ، وَحُكْمٌ .
- ترجمة في : طبقات خليفة (٣١٥) ، تاريخ ابن معين (٢ : ١١) ، التاريخ الكبير (١ : ٣١٠) ، التاريخ الصغير (٢ : ١١٣) ، المرحح التعديل (١ : ١٥٠) ، الجمع لابن القيسراني (١٦ : ١) ، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (٣٦) في طبعتنا ، الثقات لابن حبان (٤ : ١١) ، مشاهير علماء الأمصار (١١٧) ، الكامل في التاريخ (٥ : ٦٠٨) ، تهذيب التهذيب (١ : ١٤٢) ، شذرات الذهب (١ : ٢٣٢) أسماء شيوخ الإمام مالك لابن خلفون لوحة (٧ أ) .
- (٢) هو وَطَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيزٍ - يَفْتَحُ الْكَافَ - الْخَزَاعِيُّ الْكَعْبِيُّ ، أَبُو الْمُطَرِّفِ الْكُوفِيُّ ، وَيُقَالُ : الْبَصْرِيُّ ، وَالِدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَطَلْحَةَ الْخَزَاعِيِّ ، وَيُقَالُ : إِنَّ أَبَا مُطَرِّفٍ كَتَبَ ابْنَهُ عَبْدَ اللَّهِ . رَوَى عَنْ : الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ شِهَابِ الزَّهْرِيِّ ، وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِهِ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، وَعَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ، وَأُمُّ الدَّرْدَاءِ الصَّغْرَى . ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَقَالَ : كَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ثِقَةً . وَكَذَلِكَ قَالَ النَّسَائِيُّ . وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي كِتَابِ «الثَّقَاتِ» وَقَالَ : كُلُّ مَا يَجِيئُ فِي الْأَخْبَارِ كَرِيزٌ ، يَعْنِي بِضَمِّ الْكَافِ ، إِلَّا هَذَا . رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، حَدِيثًا وَاحِدًا .
- ترجمته في : طبقات ابن سعد : ٢٢٨/٧ . وتاريخ البخاري الكبير (٤ : ٣٤٨) ، والمرحح والتعديل : =

١٩١٠١ - وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَكْثَرُ مِنَ التَّرْغِيبِ فِي شُهُودِ عَرَفَةَ ، وَالتَّعْرِيفِ

بِفَضْلِ ذَلِكَ الْمَوْقِفِ ، وَفِي ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ الْحَجِّ مَا فِيهِ .

١٩١٠٢ - وَفِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « الْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا فِي

الْجَنَّةِ » ^(١) . كَفَايَةٌ .

١٩١٠٣ - وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ حَجَّ ، فَلَمْ يَرْفُثْ ، وَلَمْ يَفْسُقْ ، خَرَجَ مِنْ

ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » ^(٢) .

= ٤/ الترجمة ٢٠٨٣ ، وثقات ابن حبان : ٣٩٣/٤ ، وثقات ابن شاهين ، الترجمة (٥٨٠) وإكمال

ابن ماكولا : ١٦٦/٧ ، والجمع لابن القيسراني : ٢٣٣/١ ، وتهذيب النووي : ٢٥٣/١ ، وتاريخ

الإسلام : ٨٨/٥ ، وتهذيب التهذيب : ٢٢/٥ ، وتغريب التهذيب : ٣٧٩/١ ، وتهذيب تاريخ

دمشق : ٩٠/٧ ، والتمهيد لابن عبد البر (١: ١١٥) .

(١) تقدم في باب " جامع ما جاء في العمرة " حديث أبي هريرة قال ، قال : رسول الله ﷺ : « الْعُمْرَةُ

إِلَى الْعُمْرَةِ تَكْفَرُ مَا بَيْنَهُمَا ، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ » . وعن أبي هريرة ، عن

النبي ﷺ ، قال : « الْحَجَّةُ الْمَبْرُورَةُ لَيْسَ لَهَا ثَوَابٌ إِلَّا الْجَنَّةُ ، وَالْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ تَكْفَرُ

مَا بَيْنَهُمَا » . وأخرجه مسلم في الحج (١٣٤٩) في طبعة عبد الباقي باب فضل الحج والعمرة ويوم

عرفة ، والنسائي ١١٢/٥ من طريقين عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، به . وأخرجه

الحميدي (١٠٠٢) ، وعبد الرزاق (٨٧٩٨) ، والدارمي ٣١/٢ ، أحمد ٢٤٦/٢ و ٤٦١ ،

والطيالسي (٢٤٢٥) ، وابن خزيمة (٢٥١٣) ، و (٣٠٧٣) من طرق عن سمي ، عن أبي صالح ،

به .

(٢) أخرجه البخاري في المحصر ، ح (١٨١٩ ، ١٨٢٠) ، باب قول الله تعالى ﴿ فَلَا رَفْثَ ﴾ . وباب

قول الله تعالى : ﴿ وَلَا فَسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (٤ : ٢٠) من فتح الباري . ومسلم فيه ،

ح (٣٢٣٣ - ٣٢٣٤) من طبعتنا باب « في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة » ، و برقم : ٤٣٨ -

١٣٥٠ ، ص (٩٣٨:٢) من طبعة عبد الباقي . وأخرجه (البخاري ومسلم من وجه آخر عن أبي

حازم البخاري في الحج ، ح (١٥٢١) ، باب « فضل الحج المبرور » (٣٨٢:٣) ومسلم فيه ، ح =

١٩١٠٤ - وَقَدْ ذَكَّرْنَا فِي " التمهيد " (١) عِنْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ، هَذَا، مِنْ فَضْلِ شُهُودِ عَرَافَاتٍ فِي الْحَجِّ مَا فِيهِ شِفَاءٌ وَكَفَاءٌ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ. (٢)

= (٣٢٣٥) من طبعتنا وصفحة (٢ : ٩٨٤) من طبعة عبد الباقي وأخرجه الترمذي من حديث منصور عن أبي حازم في الحج، ح (٨١١)، باب « ما جاء في ثواب الحج والعمرة »، (٣ : ١٦٧)، وقال : حسن صحيح. والنسائي فيه (٥ : ١١٤)، باب « فضل الحج ». وابن ماجه فيه (٢٨٨٩)، باب « فضل الحج والعمرة » (٢ : ٩٦٤).
(١) (١١٩ : ١٢٩).

(٢) ومختصر ذلك أن ابن عبد البر قال : وقد رويت آثار في معنى حديث إبراهيم ابن عتبة هذا في يوم عرفة، أنا ذاكر منها ما حضرني ذكره بحسن عون ربي، لا إله إلا هو، فذكر بالإسناد حديث سعيد بن المسيب قال : قالت عائشة : إن رسول الله ﷺ قال : ما من يوم يعتق الله فيه أكثر من يوم عرفة.

وذكر الرواية الثانية لهذا الحديث عن سعيد بن المسيب، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : ما من يوم أكثر أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة، وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة. ثم استنتج أن هذا يدل على أنهم مغفور لهم لأنه لا يباهي بأهل الخطايا والذنوب إلا من بعد التوبة والغفران، والله أعلم.

ثم ذكر حديث ابن عقيل، عن عائشة، قالت : يوم عرفة يوم المباهاة، قيل لها وما يوم المباهاة ؟ قالت : ينزل الله يوم عرفة إلى السماء الدنيا، ثم يدعو ملائكته، ويقول انظروا إلى عبادي، شعنا غيبرا، بعثت إليهم رسولا فآمنوا به، وبعثت إليهم كتابا فآمنوا به، بأنوني من كل فج عميق، يسألوني أن أعنتهم من النار، فقد أعنتهم، فلم ير يوم أكثر أن يعتق فيه من النار من يوم عرفة.

وحديث أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال : إذا كان يوم عرفة ينزل الله إلى السماء الدنيا، يباهي بهم الملائكة، فيقول انظروا إلى عبادي، أتوني شعنا غيبرا، من كل فج عميق، أشهدكم أنني قد غفرت لهم، فتقول الملائكة يارب فلان وفلان هو، قال فيقول قد غفرت لهم. فقال رسول الله ﷺ : فما يوم أكثر عتقا من النار من يوم عرفة.

وحديث محمد بن المنكدر عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : المغفرة تنزل على أهل =

= عرفة مع الحركة الأولى ، فإذا كانت الدفعة العظمى فعند ذلك يضع إبليس التراب على رأسه يدعو بالويل والثبور، قال فيجتمع إليه شياطينه ، فيقولون ما لك ، فيقول قوم فنتنهم منذ ستين سنة وسبعين سنة غفر لهم في طرفة عين. وقال مجاهد: كانوا يرون إن الرحمة تنزل عند دفعة الإمام عشية عرفة.

وعن مجاهد ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إن الله يباهي بأهل عرفات أهل السماء ، يقول لهم انظروا إلى عبادي جاؤوني شعنا غبرا ، أشهدكم أنني قد غفرت لهم.

وعن عباس بن مرداس أن رسول الله ﷺ دعا عشية عرفة لأتمته بالمغفرة والرحمة ، فأكثر الدعاء ، فأجابه الله أنني قد فعلت ، إلا ظلم بعضهم بعضا ، فأما ذنوبهم بيني وبينهم فقد غفرتها ، فقال : أي رب إنك قادر أن تثيب هذا المظلوم خيرا من مظلمته وتغفر لهذا الظالم قال فلم يحبه تلك العشية ، فلما كان غداة المزدلفة أعاد الدعاء ، فأجابه إني قد غفرت لهم ، قال ثم تبسم رسول الله ﷺ فقال أصحابه يارسول الله تبسمت في ساعة لم تكن تبسم فيها ؟ قال : تبسمت من عدو الله إبليس ، لما عرف إنه قد استجاب الله لي في أمتي أهوى يدعو بالويل والثبور ، ويحسنى التراب على رأسه.

ثم ذكر حديث عن عكرمة عن ابن عباس قال : إن يوم عرفة يوم يباهي الله ملائكته في السماء بأهل الأرض ، يقول تبارك تعالي عبادي جاؤوني شعنا غبرا ، آمنأ بي ولم يروني ، وعزتي لأغفرن لهم ، وهو يوم الحج الأكبر.

ثم قال أبو عمر :

اختلف في تأويل قول الله عز جل " يوم الحج الأكبر " ف قيل يوم عرفة ، وقيل يوم النحر ، قال بهذا جماعة وبهذا جماعة ، من حديث عمرو بن مرة ، عن مرة بن شراحيل ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ بالمزدلفة غداة يوم النحر على ناقه حمراء ، فقال : هل تدرون أي يوم هذا ؟ هذا يوم الحج الأكبر ، رواه شعبة وغيره عن عمرو بن مرة ، ومن حديث أبي إسحاق عن الحرث عن علي قال : مثل رسول الله ﷺ عن يوم الحج الأكبر فقال : يوم النحر. وروى جعفر ابن أبي وحشية عن سعيد بن جبير : الحج الأكبر يوم النحر. وروى عاصم بن =

= حكيم عن مجاهد في يوم الحج الأكبر قال حين الحج أيامه كلها ، وابن جريج عن مجاهد مثله ، وقال معمر عن (ب) الحسن إنما سمي الحج الأكبر لأنه حج فيه أبو بكر ونبذت فيه اليهود . وقال ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه إنه قيل له ما الحج الأكبر قال : يوم عرفة وهو اليوم الأكبر عرفة.

قال أبو عمر :

روى عن النبي ﷺ أنه قال يوم الحج الأكبر يوم عرفة وهو قول ابن عباس وطاووس ، وروى عنه ﷺ أنه قال : يوم الحج الأكبر يوم النحر من حديث علي وأبي هريرة وابن عمر ورجل من أصحاب النبي عليه السلام . ولا خلاف عن مالك وأصحابه أن يوم الحج الأكبر يوم عرفة واختلف أصحاب الشافعي في ذلك ، فقالت طائفة منهم يوم الحج الأكبر يوم عرفة ، وقال بعضهم يوم النحر ، وكذلك اختلف أصحاب أبي حنيفة ، وليس عنه شيء منصوص وذكر الثوري في جامعهم في يوم الحج الأكبر ، قال : حدثنا ليث عن مجاهد قال : الحج الأكبر يوم النحر ، والحج الأصغر العمرة.

قال عبد الرزاق قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إذا كان يوم عرفة غفر الله للحاج المخلص ، وإذا كانت ليلة مزدلفة غفر الله للتجار ، وإذا كان يوم منى غفر الله للجمالين ، وإذا كان عند جمرة العقبة غفر الله للسؤال ، ولا يشهد ذلك الموقف خلق ممن قال لا إله إلا الله إلا غفر له . عن عبد الرزاق ، أخبرنا مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إذا كان يوم عرفة غفر الله للحاج وإذا كان ليلة المزدلفة غفر الله للتجار وإذا كان يوم منى غفر الله للجمالين وإذا كان عند جمرة العقبة غفر الله للسؤال ولا يشهد ذلك الموقف خلق ممن قال لا إله إلا الله إلا غفر له.

قال أبو عمر :

هذا حديث غريب من حديث مالك وليس محفوظا عنه إلا من هذا الوجه ، وأبو عبد الغني لأعرفه ، وأهل العلم مازالوا يسامحون أنفسهم في رواية الرغائب والفضائل عن كل أحد ، وإنما كانوا يتشددون في أحاديث الأحكام . عن إسماعيل بن رافع عن أنس بن مالك قال : كنت مع

١٩١٠٥ - كَذَلِكَ آتَيْنَا مِنَ الشَّوَاهِدِ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ : «يَزَعُ الْمَلَائِكَةُ» فِي التَّمْهِيدِ ^(١) أَيْضاً بِمَا لَا مَزِيدَ فِيهِ.

١٩١٠٦ - وَ مُخْتَصِرُ ذَلِكَ ، أَنَّ الْوَازِعَ هُوَ الْمَانِعُ الَّذِي يَكْفُ ، وَهُوَ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَى يَعْصِيهِمْ ، وَيُتَرَبِّهِمْ لِلْقِتَالِ ، وَيَصِفُهُمْ ، وَيَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَشْفَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً ، وَيَخْرِجَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ.

١٩١٠٧ - قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَا يَزَعُ النَّفْسُ اللَّجُوجَ عَنِ الْهَوَى

مِنَ النَّاسِ إِلَّا وَافِرُ الْعَقْلِ كَامِلُهُ



= فيه طول ، وفيه ، وأما وقوفك عشية عرفة فإن الله يهبط إلى السماء الدنيا ثم يباهي بكم الملائكة فيقول هؤلاء عبادي جاءوني شعثا سفعا يرجون رحمتي ومغفرتي ، فلو كانت ذنوبكم كعدد الرمل وكعدد القطر وكزبد البحر لغفرتها ، افيضوا عبادي مغفورا لكم ولمن شفعتكم له ، وذكر تمام الحديث.

وعن الزبير بن عدي ، عن أنس بن مالك قال : وقف النبي ﷺ بعرفات وكادت الشمس أن تؤوب (ج) ، فقال يا بلال انصت لي الناس فقام بلال فقال : أنصتوا لرسول الله ﷺ . فنصت الناس فقال : معشر الناس ، آتاني جبريل آتفا ، فاقترأني من ربي السلام ، وقال إن الله غفر لأهل عرفات وأهل المشعر ، وضمن عنهم التبعات . فقام عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله هذا لنا خاص ؟ فقال : هذا لكم ولمن أتى بعدكم إلى يوم القيامة . فقال عمر رضي الله عنه : أكثر خير الله طاب .

روي عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه رأى سائلا يسأل يوم عرفة فقال : يا عاجز في هذا اليوم تسأل غير الله ؟ ذكر المداني فقال خطب عمر بن عبد العزيز بعرفة فقال : إنكم قد جهتم من القريب والبعيد ، وانضيتم الظاهر ، وأخلقتم الثياب ، وليس السابق اليوم من سبقت دابته وراحلته ، وإنما السابق اليوم من غفر له وروى سفيان عن داود بن أبي هند عن ابن سيرين قال كانوا يرجون في ذلك الموقف للحمل في بطن أمه .

٩١٩ - مَالِكٌ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ بْنِ أَبِي رَيْبَعَةَ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيضٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ . وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ » (١) .

١٩١٠٨ - وَقَدْ ذَكَّرْنَا هَذَا الْحَدِيثَ مُسْنَدًا فِي " التَّمْهِيد " .

١٩١٠٩ - وَفِيهِ : فَضْلُ الدُّعَاءِ ، وَفَضْلُ يَوْمِ عَرَفَةَ .

١٩١١٠ - وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ الْأَيَّامِ عَلَى بَعْضٍ ، وَقَدْ جَاءَ فِي فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَفَضْلِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، وَعَرَفَةَ أَحَادِيثٌ صِحَاحٌ ثَابِتَةٌ .

١٩١١١ - وَفِيهِ تَفْضِيلٌ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ .

١٩١١٢ - وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الْأَثَارُ فِي ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ فَمِنْهَا مَا جَاءَ بِتَفْضِيلِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَمِنْهَا مَا جَاءَ بِتَفْضِيلِ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا ذَلِكَ كُلَّهُ فِي " التَّمْهِيدِ " (٢) .

(١) الموطأ : ٤٢٢ - ٤٢٣ ، وقال المصنف في « التمهيد » (٦ : ٣٩) : لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث كما رأيت ولا أحفظه بهذا الإسناد مسندا من وجه يحتج بمثله ، وقد جاء مسندا من حديث علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عمرو بن العاص .

فأما حديث علي ، فإنه يدور على دينار أبي عمرو ، عن ابن الحنفية ، وليس ممن يحتج به . وحديث عبد الله بن عمرو من حديث عمرو بن شعيب ، وليس دون عمرو من يحتج به فيه ، وأحاديث الفضائل ، لا يحتاج فيها إلى من يحتج به .

(٢) (٦ : ٤٢) .

١٩١١٣ - وَذَكَرْنَا مِنْ دُعَائِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ أَنْوَاعًا مِنْهَا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ (١)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، دُعَاءَ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ ؛ فَقَالَ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا ، وَفِي سَمْعِي نُورًا ، وَفِي بَصَرِي نُورًا ، اللَّهُمَّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَسْوَاسِ الصَّدْرِ ، وَفِتْنَةِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ شَرِّ مَا تَهْبُ بِهِ الرِّيَّاحُ ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَأْتِي بِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ » .

١٩١١٤ - وَسُئِلَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : مَا كَانَ أَكْثَرُ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِعَرَفَةَ ؟ فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ .

١٩١١٥ - قَالَ سَفِيَّان : إِنَّمَا هُوَ ذِكْرٌ ، وَلَيْسَ بِدُعَاءٍ ؛ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : « إِذَا شَغَلَ عَبْدِي ثَنَائُهُ عَلَيَّ عَنْ مَسْأَلَتِي ، أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أَعْطِيَ السَّائِلِينَ » . قال : قلت نعم ، حدثتني أنت يا أبا محمد عن منصور ، عن مالك بن الحارث .

١٩١١٦ - وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ ، قَالَ : هَذَا تَفْسِيرُهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ قَوْلَ أُمِيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ حِينَ أَتَى ابْنَ جَدْعَانَ يَطْلُبُ نَائِلَهُ وَفَضْلَهُ ؟ قُلْتُ لَا ؟ قَالَ : قَالَ أُمِيَّةُ - حِينَ أَتَى ابْنَ جَدْعَانَ :

أَطْلُبُ حَاجَتِي أَمْ قَدْ كَفَانِي حَيَاؤُكَ إِنْ شِيعْتِكَ الْحَيَاءُ

كَفَاهُ مِنْ تَعَرُّضِكَ الثَّنَاءِ إِذَا أَثْنَيْتَ عَلَيْكَ الْمَرْءَ يَوْمًا

١٩١١٧ - قال سفيان - رحمه الله - : هذا مخلوق حين ينسب إلى أن يكتفي بالثناء عليه دون مسئلته ، فكيف بالخالف تبارك وتعالى ؟ ١ .

١٩١١٨ - وحدثنا خلف بن القاسم ، قال حدثنا الحسن بن زشتيق ، حدثنا علي ابن سعيد الرازي ، حدثنا ابن أبي عمر العدني ، حدثنا سفيان بن عيينة ، قال ، قال لي عبد العزيز بن عمر : كنت أتمنى أن ألقى الزهري ، فرأيت في النوم بعد موته عند الحدادين ، فقلت : يا أبا بكر هل من دعوة ؟ قال : نعم ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، توكلت على الحي الذي لا يموت ، اللهم أني أسألك أن تعيذني وذريتي من الشيطان الرجيم .

١٩١١٩ - قال أبو عمر : فهذا كله يدل على أن الثناء دعاء ، ويفسر معنى حديث هذا الباب ، والله الموفق للصواب .

* * *

٩٢٠ - مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ ، عَامَ الْفَتْحِ ، وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ ^(١) . فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . ابْنُ خَطَلٍ ^(٢) مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) (المِغْفَر) هو ما يجعل من فضل درع الحديد على الرأس ، مثل القلنسوة . قاله في المحكم . وقال في التمهيد : ما غطى الرأس من السلاح كالبيضة وشبهها ، من حديد كان أو غيره .

(٢) يأتي ذكره في حاشية الفقرة (١٩١٢٥) .

عليه السلام: «اقتلوه»^(١).

١٩١٢ - قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَئِذٍ، مُحَرِّمًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.^(٢)

١٩١٢١ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ هَذَا،

انْفَرَدَ بِهِ مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَحَدٌ غَيْرُهُ مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ. وَقَدْ رَوَى مِنْ وَجْهِ لَا تَصَحُّ، وَالصَّحِيحُ فِيهِ انْفِرَادُ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

١٩١٢٢ - وَقَدْ ذَكَرْنَا بَعْضَ طَرِيقِهِ، وَالْاِخْتِلَافَ فِي الْأَفَاطِ فِي "التَّمْهِيدِ"^(٣).

١٩١٢٣ - وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِيهِ: مِغْفَرٌ مِنْ حَدِيدٍ.

(١) الموطأ: ٤٢٣، وأخرجه البخاري (٥٨٠٨) في اللباس: باب المغفر، عن أبي الوليد الطيالسي، وأبو داود (٢٦٨٥) في الجهاد: باب قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام، عن القعنبی، كلاهما عن مالك، بهذا الإسناد.

و أخرجه ابن أبي شيبة ٤٩٢/١٤، والدارمي ٧٣/٢ - ٧٤، والحميدي (١٢١٢)، وأحمد ١٠٩/٣ و ١٦٤ و ١٨٦ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٤٠، والبخاري في جزاء الصيد (١٨٤٦) باب دخل الحرم ومكة بغير إحرام، و(٣٠٤٤) في الجهاد: باب قتل الأسير وقتل الصبر، و(٤٢٨٦) في المغازي: باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح، ومسلم (١٣٥٧) من طبعة عبد الباقي، في الحج: باب جواز دخول مكة بغير إحرام، والترمذي (١٦٩٣) في الجهاد: باب ما جاء في المغفر، وفي «الشمال» (١٠٥) و(١٠٦)، والنسائي ٢٠٠/٥ و ٢٠١ في الحج: باب دخول مكة بغير إحرام، وفي السير من «الكبرى» (كما في «التحفة» ٣٨٩/١)، وابن ماجه (٢٨٠٥) في الجهاد: باب السلاح، والبيهقي في السنن ٧/ ٥٩ و ٨/ ٢٠٥، من طرق عن مالك، به.

(٢) ما بين الحاصرتين سقط في (ي) و (س): وأثبتته من «التمهيد» (٦: ٤٦ - ٤٧)، ومتن الحديث (٩٢٠) من الموطأ: ٤٢٣.

(٣) (٦: ١٥٩ - ١٦٠).

١٩١٢٤ - رَوَى زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ الْغَزِي ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ ابْنَ خَطَلٍ كَانَ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ ﷺ .

١٩١٢٥ - وَرَوَى شِهَابُ بْنُ سَوَّارٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ قَالَ : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ ابْنَ خَطَلٍ ^(١) ، فَلْيَقْتُلْهُ » .

١٩١٢٦ - وَزَعَمَ أَصْحَابُنَا أَنَّ هَذَا أَصْلٌ فِي قَتْلِ الدِّمِيِّ إِذَا سَبَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَهَذَا غَلَطٌ ؛ لِأَنَّ ابْنَ خَطَلٍ كَانَ حَرَبِيًّا فِي دَارِ الْحَرْبِ ، لَمْ يَدْخُلْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي أَهْلِ مَكَّةَ ، بَلْ اسْتَنَاءَهُ مِنْ ذَلِكَ الْأَمَانِ .

(١) هو عبد العزى ابن خَطَلٍ - بفتح الخاء المعجمة ، والطاء المهمله ، وآخره لام وكان قد أسلم ، وسماه رسول الله - ﷺ - عبد الله وهاجر إلى المدينة ، وبعثه رسول الله ﷺ سَاعِيًّا ، وَبَعَثَ مَعَهُ رَجُلًا مِنْ خَزَاعَةَ ، وَكَانَ يَصْنَعُ لَهُ طَعَامَهُ وَيُخْدِمُهُ فَتَزَلُّ فِي مَجْمَعٍ - وَالْمَجْمَعُ حَيْثُ يَجْتَمِعُ الْأَعْرَابُ يُودُونَ فِيهِ الصَّدَقَةَ فَأَمَرَهُ أَنْ يَصْنَعَ لَهُ طَعَامًا ، وَنَامَ نِصْفَ النَّهَارِ ، وَاسْتَيْقِظَ ، وَالْخَزَاعِيُّ نَائِمٌ : وَلَمْ يَصْنَعْ لَهُ شَيْئًا ، فَعَدَّى عَلَيْهِ فَضْرَهُ ، فَقَتَلَهُ ، وَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ ، وَهَرَبَ إِلَى مَكَّةَ ، وَكَانَ يَقُولُ الشَّعْرُ يَهْجُو بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ لَهُ قَيْتَانِ ، وَكَانَتَا فَاسِقَتَيْنِ ، فَيَأْمُرُهُمَا ابْنُ خَطَلٍ أَنْ يَغْنِيَا بِهِجَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قال محمد بن عمر : لَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذِي طُوًى ، أَقْبَلَ ابْنَ خَطَلٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ مُدْجِجًا فِي الْحَدِيدِ عَلَى فَرَسٍ وَبِيَدِهِ قِتَاةٌ ، فَمَرَّ بَيْنَاتِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ فَقَالَ لَهُنَّ : أَمَا وَاللَّهِ لَا يَدْخُلُهَا مُحَمَّدٌ حَتَّى تُرْفَيْنَ ضَرْبًا كَأَفْوَاهِ الْمَزَادِ ، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْخَنْدَمَةِ ، فَرَأَى خَيْلَ اللَّهِ ، وَرَأَى الْقِتَالَ فَدَخَلَ رُعْبًا ، حَتَّى مَا يَسْتَمْسِكُ مِنَ الرَّعْدَةِ ، فَرَجَعَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْكَعْبَةِ ، فَتَزَلَّ عَنْ فَرَسِهِ ، وَطَرَحَ سِلَاحَهُ وَأَتَى الْبَيْتَ فَدَخَلَ تَحْتَ أَسْتَارِهِ ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كَعْبٍ سِلَاحَهُ وَأَدْرَكَ فَرَسَهُ عَائِرًا فَاسْتَوَى عَلَيْهِ ، وَلَحِقَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجُّونَ . وَقَدْ أَمَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ النَّاسَ إِلَّا أَرْبَعَةً مِنْهُمْ ابْنُ خَطَلٍ هَذَا ، فَقَتَلَهُ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ . دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ لِلْبَيْهَقِيِّ (٦٣:٥) ، وَفِي الْفَقْرَةِ (١٩١٣٣) يَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الَّذِي قَتَلَهُ هُوَ سَعِيدُ بْنُ حَرِيثٍ .

١٩١٢٧ - وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ كَانُوا كُلُّهُمْ ، أَوْ أَكْثَرُهُمْ عَلَى سَبِّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَ لَمْ يَجْعَلْ لَابْنِ خَطَلٍ أَمَانًا ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَتْلِ ابْنِ خَطَلٍ خَرَجَ مِنَ الْأَمَانِ لِأَهْلِ مَكَّةَ مَخْرَجًا وَاحِدًا ، فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ .

١٩١٢٨ - بِذَلِكَ وَرَدَتْ الْأَثَارُ ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ السَّيْرِ .

١٩١٢٩ - وَالْوَجْهُ فِي قَتْلِ ابْنِ خَطَلٍ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِقَتْلِ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجِدُوا وَقَالَ : ﴿ فَأَمَّا تَتَقَفُّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَتَشْرِدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ ﴾ [الأنفال : ٥٧] وَجَعَلَ لَهُمْ مَعَ ذَلِكَ إِذَا قَدَرَ عَلَيْهِمْ : الْمَنْ إِنْ شَاءَ ، وَإِنْ شَاءَ الْفِدَاءُ ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِ وَجْهِ ذَلِكَ ، وَلَمَّا كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فِي حُكْمِ اللَّهِ ذَلِكَ ، صَنَعَ مَا أَدْنَى اللَّهُ لَهُ فِيهِ .

١٩١٣٠ - وَكَانَ سَبَبُ قَتْلِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ، قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَيُّوبَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ ، قَالَ : وَآمَرَ قَتْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَطَلٍ فَقَتَلَهُ سَعِيدُ بْنُ حَرِيثٍ الْمَخْزُومِيُّ ، وَأَبُو بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ ؛ اشْتَرَكَا فِي دَمِهِ ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ بْنِ غَالِبٍ .

قال : وَإِنَّمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ بَعَثَهُ مُصَدِّقًا ، وَكَانَ مُسْلِمًا ، وَبَعَثَ مَعَهُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَكَانَ مَعَهُ مَوْلَى لَهُ يُخْدِمُهُ ، وَكَانَ مُسْلِمًا ، فَنَزَلَ ابْنُ خَطَلٍ مِنْزَلًا ، وَأَمَرَ الْمَوْلَى أَنْ يَذْبَحَ لَهُ شَاةً ، وَيَصْنَعَ لَهُ طَعَامًا ، فَنَامَ وَاسْتَيْقَظَ ، وَلَمْ يَصْنَعْ لَهُ شَيْئًا ، فَعَدَا عَلَيْهِ فَقَتَلَهُ ، ثُمَّ ارْتَدَّ مُشْرِكًا .

١٩١٣١ - قال أبو عمر : فلهذا القتل قود من مسلم.

١٩١٣٢ - ومثل هذا قصة مقيس بن صبابه ، قتل مسلماً بعد أخذ الدية ، وهو أيضاً مما هدر رسول الله دمه ، في حين دخوله مكة .

١٩١٣٣ - كذا حدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثني قاسم ، قال : حدثني ابن وضاح ، قال : حدثني أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا أحمد بن المفضل ، قال : حدثني أسباط بن نصر ، قال : زعم السدي ، عن مصعب بن سعيد ، عن أبيه ، قال لما كان فتح يوم مكة ، أمر رسول الله أهل مكة ، إلا أربعة نفر وأمرأتين ^(١) ، وقال :

(١) هم : ابن خطل ، وقد تقدم في حاشية الفقرة (١٩١٢٥) وعبد الله بن سعد بن أبي سرح - بفتح السين ، وإسكان الراء ، وبالحاء المهملات - كان أسلم ، ثم ارتد ، فشفع فيه عثمان يوم الفتح ، فحقن دمه ، وأسلم بعد ذلك قبل إسلامه ، وحسن إسلامه بعد ذلك ، ولأه عمر بعض أعماله ، ثم ولأه عثمان ، ومات وهو ساجد في صلاة الصبح ، أو بعد انقضائها ، وكان أحد النجاة الكرماء العقلاء من قریش ، وكان فارس بني عامر بن لؤي المقدم فيهم . وعكرمة بن أبي جهل ، أسلم قبيل إسلامه .

الحویرث - بالتصغير - بن ثقیل بضم النون ، وفتح القاف ، وسكون التحتية ، فذل مهلة ، فراء مهلة ، كان يؤذي رسول الله ﷺ ونحس بزینب بنت رسول الله ﷺ لما هاجرت إلى المدينة ، فأهدر دمه ، فبينما هو في منزله قد أغلق عليه باب ، فسأله عنه علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فقیل هو بالبادية ، فأخبر الحویرث أنه يطلب ، فتنحى علي عن باب ، فخرج الحویرث يريد أن يهرب من بيت إلى آخر ، فتلقاه علي ، فضرب عنقه .

قال ابن هشام : وكان العباس بن عبد المطلب حمل فاطمة ، وأم كلثوم بنتي رسول الله ﷺ من مكة يريد بهما المدينة ، فتحنس بهما الحویرث فرمى بهما الأرض . قال البلاذري - رحمه الله تعالى - وكان يعظم القول في رسول الله ﷺ ، وينشد الهجاء فيه ، =

«اقتلوهُمْ وَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمْ مُتَعَلِّقِينَ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ»: [عكرمة بن أبي جهل، وعبد

الله ابن خطل، ومقيس بن صُبَّابة، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، فأما عبد الله بن

= ويكثرُ أذاه هو بمكة.

ومقيسٌ. بميم، ففاف، فسين مهمل - بنُ صُبَّابة، بصاد مهمل وموحدين، الأولى خفيفة - ، كان أسلم، ثم أتى على رجلٍ من الأنصاري قتلته، وكان الأنصاري قتل أخاه هشاماً خطأً في غزوة ذي قرد، ظنه من العدو، فجاء مقيس، فأخذ الدية، ثم قتل الأنصاري، ثم ارتد، فقتله نعيمة - تصغير نملة - بن عبد الله يوم الفتح.

وهيار - بفتح الهاء، وتشديد الموحدة بن الأسود، أسلم، وكان قبلَ ذلك شديد الأذى للمسلمين، وعرضَ لزينب بنت رسول الله ﷺ لما هاجرت فنخس بها، فأسقطت، ولم يزل ذلك المرض بها حتى ماتت، فلما كان يومُ الفتح، وبلغه أن رسول الله ﷺ أهدرَ دمه، فأعلن بالإسلام، فقبله منه رسول الله ﷺ وعفا عنه.

والجويرث بن الطلائع الخزاعي، قتله عليٌّ - رضي الله عنه - ذكره أبو معشر. وكعب بن زهير، وجاء بعدَ ذلك فأسلم، ومدحَ. ذكره الحاكم.

ووحشيُّ بن حرب، وتقدم شأنه في غزوة أحد، فهِرَبَ إلى الطائف، فلما أسلم أهلها جاء فأسلم. وسارة مولاة عمرو بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، وكانت مغنية نواحة بمكة، وكانت قدِمَتْ على رسول الله ﷺ قبل الفتح، وطلبت منه الصلة وشكت الحاجة، فقال رسول الله ﷺ: «ما كان في غناك ما يُغنيك؟» فقالت: إن قريشاً منذ قتل من قتل منهم يبدر تركوا الغناء، فوصلها رسول الله ﷺ وأقرقها بغير طعام، فرجعت إلى قريش. وكان ابنُ خطل يلقي عليها هجاءً رسول الله ﷺ فتغني به. وهي التي وجدَ معها كتابُ حاطب بن أبي بلتعة، فأسلمت وعاشت إلى خلافة عمر بن الخطاب.

وهند بنت عتبة امرأة أبي سفيان بن حرب، وهي التي شقت عن كبد حمزة بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ فأسلمت، فعفا عنها.

وأرنب مولاة ابن خطل، وقتلت لابن خطل، كانتا تغنيان بهجو رسول الله ﷺ اسم أحدهما فرتني - بفتح الفاء، وسكون الراء وفتح الفوقية، فنون، فألف تأنيث مقصورة، والأخرى قرينة - ضد بعيدة، ويقال: هي أرنب السابقة، فاستؤمن لإحادهما فأسلمت، وقتلت الأخرى، وذكر عن ابن إسحاق أن فرتني هي التي أسلمت، وأن قرينة قتلت.

خطل فأدرك وهو متغلق بأستار الكعبة ^(١)، فاستبق إليه سعيد بن حريث، وعمار بن ياسر، فسبق سعيداً عماراً، وكان أشدَّ الرجلين، فقتله، وذكر تمام الخبر في "التمهيد".

١٩١٣٤ - قال أبو عمر: كَانَ هَذَا كُلُّهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ، فِي السَّاعَةِ الَّتِي خَلَّتْ لَهُ مِنْ ذَلِكَ النَّهَارِ، ثُمَّ هِيَ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

١٩١٣٥ - وَلِهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لَمْ يَدْخُلْهَا رَسُولُ اللَّهِ مُحْرَمًا.

٩٢١ - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِقُدَيْدٍ ^(٢) جَاءَهُ خَبَرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ. فَرَجَعَ فَدَخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ. وَمَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ. ^(٣)

١٩١٣٦ - وَتَعْلُقَ بِذَلِكَ دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ؛ فَقَالَ: جَائِزٌ أَنْ تَدْخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.

١٩١٣٧ - وَخَالَفَهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ؛ وَذَكَرَ عَنِ الشَّافِعِيِّ - وَالْمَشْهُورُ عَنْ

= وأم سعد قتلت فيما ذكره ابن إسحاق، ويحتمل كما قال الحافظ - رحمه الله تعالى أن تكون أرب، وأم سعد القينتان. واختلف في اسميهما باعتبار الكنية واللقب.

(١) ما بين الحاصرتين سقط في (ي)، و (س)، وأثبت من «التمهيد» (٦: ١٧٥).

(٢) (بقديد) قرية جامعة. وبين قديد والكديد ستة عشر ميلاً. الكديد أقرب إلى مكة. وسميت قديدا لتعدد السيول بها، وهي لخزاعة. عن المشارق.

(٣) أضفته من الموطأ: ٤٢٣.

(٤) من الخصائص التي يخالف فيها الحرم المكي غيره من البلاد: ألا يدخله أحد إلا بإحرام، وهو مستحب عند الشافعية، واجب عند غيرهم. المجموع (٤٤٣:٧)، الشرح الصغير (١١٠:٢)، المغني (٣: ٣٤٤)، الدر المختار (٢: ٢٩٧).

١٩١٣٨ - وَقَدْ رَوَى أَشْعَثُ ، عَنْ الْحَسَنِ مِثْلَهُ .

١٩١٣٩ - ذَكَرَ السَّاجِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَرِثِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ

الْمُفَضَّلِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَشْعَثُ ، عَنْ الْحَسَنِ ، أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ تَدْخُلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ .

١٩١٤٠ - وَرَوَاهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَغَيْرُهُ ، عَنْ مَالِكٍ .

١٩١٤١ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو : الْحَجَّةُ لِمَنْ قَالَ : لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَكَّةَ إِلَّا مُحْرِمًا إِلَّا

الْحَطَّائِينَ ، وَمَنْ يَدُ مِنَ التَّكْرَرِ إِلَيْهَا ؛ لِإِجْمَاعِهِمْ أَنَّ مَنْ نَذَرَ مَشْيًا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ، أَنَّهُ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا مُحْرِمًا بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ؛ لِأَنَّهُ بَلَدٌ حَرَامٌ .

١٩١٤٢ - وَقَالَ طَاوُوسٌ : مَا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ قَطُّ مَكَّةَ إِلَّا مُحْرِمًا ، إِلَّا يَوْمَ

الْفَتْحِ .

١٩١٤٣ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو : اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ

إِحْرَامٍ .

١٩١٤٤ - فَقَالَ مَالِكٌ ، وَاللَيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا يَدْخُلُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ إِلَّا

مُحْرِمًا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَقَدْ أَسَاءَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٩١٤٥ - وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ .

١٩١٤٦ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ حَجٌّ ،

وَلَا عُمْرَةٌ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، لَا يَجِبَانِ إِلَّا عَلَى مَنْ نَوَاهُمَا ، وَأَحْرَمَ بِهِمَا .

١٩١٤٧ - وَلَكِنَّ سُنَّةَ اللَّهِ فِي عِبَادِهِ ، أَنْ لَا يَدْخُلَ الْحَرَمَ إِلَّا حَرَامًا .

١٩١٤٨ - وَقَالَ أَبُو يُونُسَ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدٌ : لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَكَّةَ بِغَيْرِ

إحرام، فَإِنْ دَخَلَهَا أَحَدٌ غَيْرَ مُحْرِمٍ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أَوْ عُمْرَةٌ.

١٩١٤٩- وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَحِجَّ، وَلَمْ يَعْتَمِرْ، قِيلَ لَهُ:

اسْتَغْفِرِ اللَّهَ.

١٩١٥٠- وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ بْنِ حِي.

* * *

٩٢٢ - مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حُلْهَلَةَ الدَّيْلِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عِمْرَانَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: عَدَلَ إِلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَأَنَا نَازِلٌ تَحْتَ سَرْحَةٍ بِطَرِيقِ مَكَّةَ. فَقَالَ: مَا أَنْزَلْتَكَ تَحْتَ هَذِهِ السَّرْحَةِ؟ فَقُلْتُ: أَرَدْتُ ظِلَّهَا. فَقَالَ: هَلْ غَيْرُ ذَلِكَ؟ فَقُلْتُ: لَا. مَا أَنْزَلَنِي إِلَّا ذَلِكَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتَ بَيْنَ الْأَخْشَبَيْنِ مِنْ مَنَى، وَتَفَخَّ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، فَإِنَّ هُنَاكَ وَادِيًا يُقَالُ لَهُ السَّرْرُ: بِهِ شَجَرَةٌ سُرٌّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا»^(١).

(١) الموطأ: ٤٢٣ - ٤٢٤، ومن طريق مالك أخرجه النسائي في الحج (٢٤٨: ٢٤٩)، باب «ما ذكر في منى»، والبيهقي في السنن (١٣٩/٥) وأخرج أبو يعلى (٥٧٢٣) عن الحسن بن حماد الكوفي، خدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عبد الله بن ذكوان، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لقد سُرٌّ في ظل سرحة سبعون نبيا لا تُسَرَفُ، ولا تُجَرَّدُ، ولا تُعْبَلُ»، وبهذا الإسناد ذكره أبو عبيد في «غريب الحديث» ٢٥٧/٤، وقال: يروى هذا عن الأعمش، عن أبي الزناد، عن عمر أنه قال لرجل: إذا أتيت منى، وانتهيت إلى موضع كذا وكذا، فإن هناك سرحة لم تجرد ولم تعب ولم تُسرف، سُرٌّ تحتها سبعون نبيا، فنزل تحتها.

١٩١٥١ - قَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرَانَ وَفِي أَبِيهِ « التَّمْهِيدُ »^(١).

١٩١٥٢ - وَالسَّرْحَةُ : الشَّجَرَةُ^(٢).

١٩١٥٣ - قَالَ الْخَلِيلُ : السَّرْحُ : الشَّجَرُ الطَّوَالُ الَّذِي لَهُ شَعْبٌ وَظِلٌّ وَأَحَدُهُ سَرْحَةٌ. وَنَفَحَ يَبْدِهِ : أَثَارَ.

١٩١٥٤ - وَالسَّرَرُ وَالْأَخْشَابُ : الْجِبَلَانِ. وَكَذَلِكَ الْأَخَاشِيبُ : الْجِبَالُ.

١٩١٥٥ - وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ : أَرَادَ يَقُولُهُ : الْأَخْشَبَيْنِ مِنْ مَنَى الْجَبَلَيْنِ اللَّذَيْنِ تَحْتَ الْعَقْبَةِ يَمْنَى فَوْقَ الْمَسْجِدِ.

١٩١٥٦ - وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ : يُقَالُ : إِنَّ الْأَخْشَبَيْنِ اسْمُ لَجِبَالٍ مَكَّةَ وَمِنَى خَاصَّةً.

١٩١٥٧ - قَالَ أَبُو عَمْرٍ : أَنْشَدَ ابْنُ هِشَامٍ لِأَبِي قَيْسٍ بِنِ الْأَسْلَتِ^(٣) :

(١) قال أبو عمر ابن عبد البر في « التمهيد » ٦٤/١٣ : لا أعرف محمد بن عمران هذا إلا بهذا الحديث، وإن لم يكن أبوه عمران بن حبان الأنصاري ، أو عمران بن سودة ، فلا أدري من هو ، وحديثه هذا مدني ، وحسبك بذكر مالك له في كتابه.

قلت : ذكره ابن حبان في الثقات (٣٨٥:٧) ، وقال هو محمد بن عمران بن عبد الله الأنصاري ، وذكره البخاري ٢٠٢/١ ، وابن أبي حاتم ٤٠/٨ ولم يذكرافيه جرحاً ولا تعديلاً ، وهذا كافٍ في توثيقه ، وأبوه عمران لا يُعرف .

(٢) (السرحة) : هي الواحدة من السرح ، وهي الشجر الطوال العظام.

(٣) أبو قيس : صيفي بن الأسلت الأنصاري ، أحد بني وائل بن زيد ، هرب إلى مكة ، وكان فيها إلى عام الفتح، أراد الإسلام لما هاجر النبي ﷺ وأراد الإسلام ، لقيه عبد الله بن أبي ابن سلول رأس المنافقين ، فقال له : لقد لُذْتُ من حربنا كل مَلَاذ ، مَرَّةً تخالف قريشاً ، ومرة تريد تتبع محمداً ! فغضب أبو قيس وقال : لا جرم لا أتبعه إلا آخر الناس . فزعموا أنه لما حضره الموت بعث إليه النبي ﷺ فقال : قل : لا إله إلا الله ، أشفع لك بها يوم القيامة . فسمع يقولها . وقيل : إن أبا قيس سأل النبي ﷺ : إلام تدعو ؟ فذكر له ، فقال : ما أحسن هذا ! أنظر في أمري ، وأعود إليك . =

فَقُومُوا وَصَلُّوا رَبَّكُمْ وَتَمَسَّحُوا بِأَرْكَانِ هَذَا الْبَيْتِ بَيْنَ الْأَخَائِبِ ^(١)
١٩١٥٨ - وَقَالَ الْعَامِرِيُّ ^(٢)، فِي بَيْعَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ:

= فلقية عبد الله بن أبيّ، فقال: من أين؟ فذكر له النبي ﷺ، وقال: هو الذي كانت أحبار يهود تخبرنا عنه. وكاد يسلم، فقال له عبد الله: كرهت حربَ الخزرج؟ فقال: والله لا أسلم إلى سنة. ولم يعد إلى رسول الله ﷺ، فمات قبل الحول، على رأس عشرة أشهر من الهجرة. وقيل: إنه سَمِعَ عند الموت يوحد الله تعالى.

وروي حجاج، عن ابن جريج، عن عكرمة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ... الآية، قال: نزلت في كُبَيْشَةَ بنتِ مَعْنٍ بنِ عاصم، وهي من الأوس، توفي عنها زوجها أبو قيس بن الأسلت، فجنح عليها ابنه، فنزلت هذه الآية فيها.

وقال عدي بن ثابت: لما مات أبو قيس الأسلت خطب ابنه امرأة أبيه، فانتقلت إلى النبي ﷺ - فقالت: إن أبا قيس قد هلك، وإن ابنه من خيار الحي قد خطبني إلى نفسي، فقلت: ما أنا بالذي أسبق رسول الله ﷺ. فسكت النبي ﷺ فنزلت هذه الآية: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾. فامرأته أول امرأة حرمت على ابن زوجها.

(١) هذا البيت من قصيدة مطلعها:

مغلغلة عني لؤي بن غالب

أيا راكبي أما عرضت فبلغن

وفي هذه القصيدة روح إسلامية أو إنسانية على الأقل، ومن آياتها قوله في الحرب:

هي الغول للاقصين أو للأقارب

متى تبعوها تبعوها ذميمة

تبري السديف من سنام وغارب

تقطع أرحامها وتهلك أمة

(٢) هو إسماعيل بن يسار النسائي: شاعر، أصله من سبي فارس، واشتهر بشعوبيته وشدة تعصبه

للعجم، يفتخر بهم في شعره على العرب. كنيته أبوفايد. وكان من موالي بني تيم بن مرة (تيم

قريش) وانقطع إلى آل الزبير. ولما أنقضت الخلافة إلى عبد الملك بن مروان وفد إليه مع عروة بن

الزبير ومدحه. ومدح الخلفاء من ولده بعده. وعاش عمراً طويلاً إلى أن أدرك آخر أيام بني أمية ولم

يدرك الدولة العباسية. وله في الأغاني أصوات. الأغاني ٤: ١١٨ - ١٢٦ شرح شافية ابن

الحاجب ٣١٨.

و يبايع بَيْنَ الْأَخَشَبِيِّينَ وَإِنَّمَا يَدُ اللَّهِ بَيْنَ الْأَخَشَبِيِّينَ تَبَايَعُ^(١)

* * *

١٩١٥٩ - هَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى التَّبَرُّكِ بِمَوَاضِعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ ، وَمَسَاكِينِهِمْ ، وَأَثَارِهِمْ . وَإِلَى هَذَا قَصَدَ ابْنُ عُمَرَ بِحَدِيثِهِ هَذَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٩١٦٠ - وَفِيهِ أَيْضاً إِبَاحَةُ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا يَسْمَعُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَالْأُمَمِ السَّالِفَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا حُكْمَ فِيهِ بِجَبْ .

١٩١٦١ - وَكَذَلِكَ لَا حُكْمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ .

٩٢٣ - مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مَرَّ بِامْرَأَةٍ مَجْذُومَةٍ ، وَهِيَ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ . فَقَالَ لَهَا : يَا أُمَّةَ اللَّهِ . لَا تُؤْذِي النَّاسَ . لَوْ جَلَسْتَ فِي بَيْتِكَ . فَجَلَسَتْ . فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ بَعْدَ ذَلِكَ . فَقَالَ لَهَا : إِنَّ الَّذِي كَانَ قَدْ نَهَاكَ ، قَدْ مَاتَ ، فَاخْرُجِي . فَقَالَتْ : مَا كُنْتُ لِأَطِيعَهُ حَيًّا ، وَأَعْصِيَهُ مَيِّتًا^(٢) .

١٩١٦٢ - وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ ؛ الْحُكْمُ بِأَنْ يُحَالَ بَيْنَ الْمَجْذُومِينَ وَبَيْنَ اخْتِلَاطِهِمْ بِالنَّاسِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَذَى لَهُمْ ، وَأَذَى الْمُؤْمِنِ ، وَالْجَارِ [لَا يَحِلُّ]^(٣) .

(١) من قصيدة يرثي بها أخاه محمداً الأغاني (٤ : ١٢٤) طبعة بولاق .

(٢) الموطأ : ٤٢٤ ، ومصنف عبد الرزاق (٥ : ٧١) .

(٣) في (ي) : لا يجوز .

١٩١٦٣ - وَإِذَا كَانَ أَكْلُ الثَّوْمِ يُؤْمَرُ بِاجْتِنَابِ الْمَسْجِدِ ، وَكَانَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رُبَّمَا أُخْرِجَ إِلَى الْبَيْعِ ، فَمَا ظَنُّكَ بِالْجُذَامِ ؟ وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ يُعَدِّي ، وَعِنْدَ جَمِيعِهِمْ يُؤْذِي ^(١).

١٩١٦٤ - وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ لِلْمَرْأَةِ : لَوْ جَلَسْتَ فِي بَيْتِكَ . بَعْدَ أَنْ أَخْبَرَهَا أَنَّهَا

(١) الجذام (Leprosy) مرض دولي اجتاز حدود العالم من خط الاستواء إلى القطبين ، وسمي بداء الأسد لأنه يحول وجه المريض بما يجعله يشبه الأسد ، لكثرة وجود أورام صغيرة وتجمعات في الوجه. وهو من الأمراض المعدية التي تنجس عدواها من التنفس مع المخالطة الطويلة . ومن إفرازات الغشاء المخاطي لأنف المريض الحمولة بمئات الجراثيم ، وعن طريق الاحتكاك بالأشياء الخاصة بالمجذوم . وخطورة هذا المرض في إتلاف الأعصاب الطرفية حساسية الأطراف أولا وكأنها مخدرة وباهتة اللون، ويتكون بقعة من (١ - ١٠ سم) سرعان ما تتحول إلى عقدة (١ - ٥ سم) وتشمل الأعصاب السطحية الطرفية التي تتخثر وتتضخم وتلتهب ، ثم تتساقط الأصابع تدريجيا . وله أنواع أهمها :

١- النوع الدرني (Tuberculoid).

٢- النوع العقدي (Lepromatous) ، وهو الخبيث والمتقدم في الانتشار.

والوقاية أهم عناصر منع انتشار هذا الداء، ويستعمل الآن التطعيم بلقاح الـ : B. C. G. والدايسون لمخالطي المجذومين أو عائلاتهم ، إلا أن العزل الإجباري له دور مهم في مكافحة الجذام ، لذلك وضعت التشريعات الخاصة التي تنظمه في مصحات الجذام الخاصة ، والمصحات الوقائية ، وتستعمل العقاقير الآتية في العلاج :

١ - دايسون (Dapson) والسولايسون (Solason) .

٢ - سالفوكسون (Sulfoxone) .

٣ - تستعمل الجراحة لإصلاح الأطراف .

وقد سُجِّلَتْ حالات تحسنت بالعلاج في خلال (٣ - ٨) سنين ، والنوع الدرني يستجيب للعلاج بدرجة أسرع. الطب النبوي من تحقيقنا ص ٢٧٣ في الطبعة الرابعة عشرة.

تُؤْذِي النَّاسَ ، فَإِنْ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مِنْ لَيْنِ الْقَوْلِ لَهَا ، وَالتَّعْرِضُ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَقْدُمُ إِلَيْهَا ، وَرَجَمَهَا بِالْبَلَاءِ الَّذِي نَزَلَ بِهَا ، فَفَرَّقَ لَهَا ، وَكَانَ أَيْضاً مِنْ مَذْهَبِهِ ؛ أَنَّهُ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ أَنَّ شَيْئاً يُعْذِي ، وَقَدْ كَانَ يُجَالِسُ مُعَقِّيبَ الدَّرْسِيِّ ، وَكَانَ عَلَى نَيْتِ مَالِهِ ، وَكَانَ يُؤَاكِلُهُ ، وَرَبُّمَا وَضَعَ قَمَهُ مِنَ الْإِنَاءِ عَلَى مَا يَضَعُ عَلَيْهِ مُعَقِّيبٌ قَمَهُ^(١) .

١٩١٦٥ - وَقَدْ ذَكَرْنَا الْخَبَرَ بِذَلِكَ فِي صَدْرِ كِتَابِ « التَّمْهِيدِ »^(٢) ، فَلِهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لَمْ يَزَجِرْهَا ، وَلَمْ يَنْهَهَا ، وَأَشَارَ إِلَيْهَا إِشَارَةً ، كَانَتْ مِنْهَا مَقْبُولَةً ، وَلَعَلَّهُ

(١) كَانَ ذَلِكَ مِنَ الْفَارُوقِ عَمَرٍ تَحِيْنَا بِمَا فَعَلَهُ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَدْ كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَعْتَقِدُ : أَنَّ الْأَمْرَاضَ الْمُعْدِيَّةَ تَعْدِي طَبْعُهَا ، مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ . فَأَبْطَلَ النَّبِيُّ ﷺ اعْتِقَادَهُمْ ذَلِكَ ، وَأَكَلَ مَعَ الْمَجْدُومِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي يُمَرِّضُ وَيَشْفِي . وَنَهَى عَنِ الْقُرْبِ مِنْهُ : لِيُبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّ هَذِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ مُفْضِيَةً إِلَى مُسَبِّبَاتِهَا . فَقِي نَهْيُهُ : إِثْبَاتُ الْأَسْبَابِ ؛ وَفِي فِعْلِهِ : بَيَانُ أَنَّهَا لَا تَسْتَقِلُّ بِشَيْءٍ ، بَلِ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ إِنْ شَاءَ مَلَبَّهَا قَوَاهَا فَلَا تُؤْثِرُ شَيْئاً ، وَإِنْ أَبْقَى عَلَيْهَا قَوَاهَا فَأَثَرَتْ .

وَيُمْكِنُ إِيضَاحُ ذَلِكَ بِأَنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ لِتَطْهِيرِ النُّفُوسِ مِنَ الْمَزَاغِ الْبَاطِلَةِ ، وَطَبْعُهَا عَلَى الْإِعْتِقَادِ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ صَرْفٌ فِي الْكُونِ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، فَالْعُدْوَى مِنَ الْأَمْرَاضِ مَا يَصِيبُ الصَّحِيحَ لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَرِيضِ ، وَمَخَالَطَتِهِ كَالطَّاعُونَ وَالْجَذَامُ فَيَعْتَقِدُ أَنَّاسٌ أَنَّ الْعُدْوَى سَرَتْ مِنَ الْمَرِيضِ إِلَى الصَّحِيحِ بِذَاتِهَا فَقَالَ ﷺ : لَا عُدْوَى وَلَا طَيْرَةَ . فَبَيَّنَ أَنَّ مَرَضَ الصَّحِيحِ بِقَدْرِ اللَّهِ ، وَقَدْ يَحْصِلُ لِلصَّحِيحِ مَرَضٌ مِثْلَ الَّذِي حَصَلَ لِلْمَرِيضِ الَّذِي قَارَبَهُ وَخَالَطَهُ ، فَحَدُوثُ الْمَرَضِ بِقَدْرِ اللَّهِ وَلَمْ يَحْدُثْ لَذَاتِ الْعُدْوَى ، وَإِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ الْمَخَالَطَةَ سَبَباً ظَاهِراً لِلْمَرَضِ فَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ يَخَالِطُونَ الْمَرَضَى وَلَا يَصِيبُهُمْ مَرَضُهُ .

وَالشَّارِعُ يَفْسَحُ الْمَجَالَ لِلْمُكَلَّفِ أَنْ يَرَاعِيَ الْأَسْبَابَ الظَّاهِرَةَ وَيَتَجَنَّبُهَا وَبِهَذَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي يَنْفِي بَعْضُهَا الْعُدْوَى ، وَبِحِثِّ بَعْضُهَا عَلَى الْإِحْتِيَاظِ .

لَمْ تُخْطِئْ فَرَأْسَهُ فِيهَا ؟ فَأَطَاعَتْهُ حَيًّا وَمَيِّتًا .

٩٢٤ - مَالِكٌ ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ : مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ ، الْمُتْلِزَمُ^(١) .

١٩١٦٦ - قَالَ أَبُو عَمْرٍ : رِوَايَةُ عُبيدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ : مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ الْمُتْلِزَمِ خَطًّا لَمْ يَتَابِعُوا عَلَيْهِ .

١٩١٦٧ - وَأَمْرَ ابْنِ وَضَّاحٍ بِرَدِّهِ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ . وَهُوَ الصَّوَابُ .

١٩١٦٨ - وَكَذَلِكَ الرِّوَايَةُ فِي « الْمُوطَأ » وَغَيْرِهِ ؛ وَهُوَ الرُّكْنُ الْأَسْوَدُ وَبَابُ الْبَيْتِ .

١٩١٦٩ - كَذَلِكَ فَسَّرَ الْخَزَاعِيُّ الْمُتْلِزَمَ ، وَذَكَرَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، كَانَ يَلْصِقُ وَجْهَهُ وَصَدْرَهُ بِالْمُتْلِزَمِ .

١٩١٧٠ - وَرَوَى عَبْدُ بْنُ كَثِيرٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : الْمُتْلِزَمُ وَالْمُدْعَا وَالْمُتَعَوِّذُ ؛ مَا بَيْنَ الْحَجَرِ وَالْبَابِ .

١٩١٧١ - قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ : دَعَوْتُ اللَّهَ هُنَاكَ بِدُعَاءٍ ، فَاسْتَجِيبَ لِي ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَحَادِيثُ فِيمَا يَرِغَبُ فِي الصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ .

١٩١٧٢ - وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَثِيرًا مَا يَدْعُو بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ ، وَكَانَ مِنْ دُعَائِهِ

(١) الموطأ : ٤٢٤ ، وسنن البيهقي (٥ : ١٦٤) ، وكشف الغمة (١ : ٢٢٣) .

فِيهِ : اللَّهُمَّ تَعْنِي بِمَا رَزَقْتَنِي ، وَبَارِكْ لِي فِيهِ ، وَاخْلُفْ عَلَيَّ كُلَّ عَائِبَةٍ لِي بِخَيْرٍ^(١) .

١٩١٧٣ - وَرَوَى الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِيُّ ، وَحَمِيدُ الطَّوِيلُ ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَلْتَزِمُونَ ظَهَرَ الْبَيْتِ مِنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ ، وَالْبَابِ الْمُؤَخَّرِ ، وَقَالَ : إِنَّ ذَلِكَ مُلْتَزَمٌ أَيْضًا .
١٩١٧٤ - وَهَذَا خِلَافُ مَا تَقَدَّمَ .

١٩١٧٥ - وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُ قَالَ : ذَلِكَ الْمُلْتَزِمُ وَهُوَ الْمُتَعَوِّذُ ، فَكَأَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ مَوْضِعَ رَغْبَةٍ ، وَهَذَا مَوْضِعُ اسْتِعَاذَةٍ ، وَعَلَى ذَلِكَ تَرَكَ أَلْفَاظَ الْأَخْبَارِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَمَنْ ذَكَرْنَا مَعَهُ ، عَلَى أَنَّهُ مَوْضِعُ اسْتِعَاذَةٍ .

٩٢٥ - مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَذْكُرُ : أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى أَبِي ذَرٍّ ، بِالرَّبَذَةِ . وَأَنَّ أَبَا ذَرٍّ سَأَلَهُ : أَيْنَ تُرِيدُ ؟ فَقَالَ : أَرَدْتُ الْحَجَّ . فَقَالَ : هَلْ نَزَعَكَ غَيْرُهُ ؟ فَقَالَ : لَا . قَالَ . فَأَتَيْتِ الْعَمَلَ^(٢) . قَالَ : الرَّجُلُ : فَخَرَجْتُ حَتَّى قَدِمْتُ مَكَّةَ . فَمَكَّثْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ . ثُمَّ إِذَا أَنَا بِالنَّاسِ مُنْقَصِفِينَ^(٣) عَلَى رَجُلٍ . فَضَاغَطْتُ^(٤) عَلَيْهِ النَّاسَ . فَإِذَا أَنَا بِالشَّيْخِ الَّذِي وَجَدْتُ بِالرَّبَذَةِ . يَعْنِي أَبَا ذَرٍّ . قَالَ : فَلَمَّا رَأَيْتَنِي ، عَرَفَنِي .

(١) سنن البيهقي (٥ : ١٦٤) باب الوقوف في الملتزم ، ومعرفة السنن والآثار (٧ : ١٠٣١٨) .

(٢) (فأتيت العمل) = أي استقبلته .

(٣) (منقصفين) = مزدحمين ، حتى كأن بعضهم يقصف بعضاً بداراً إليه .

(٤) (فضاغطت) = زاحمت .

(٥) الموطأ : ٤٢٤ - ٤٢٥ .

١٩١٧٦ - قال أبو عمر : في هذا الخبر ما كان عليه أبو ذر من العلم والفقه ، وأما زهده ، وعبادته ، فقد ذهب فيها مثلاً .

١٩١٧٧ - سئل علي عن أبي ذر ، فقال : وعي علماً عجز الناس عنه ، ثم أوكأ عليه ، فلم يخرج شيئاً منه .

١٩١٧٨ - ومعلوم أن قول أبي ذر للرجل ، لا يكون مثله رأياً ، وإنما يدرك مثله بالتوقيف من النبي عليه السلام .

١٩١٧٩ - وفي هذا الحديث ما يدل أن السله قد رضي من عبادته بقصد بيته مرة في عمر العبد ؛ ليحط أوزاره بذلك ، ويغفر ذنوبه ، ويخرج منها كيوم ولدته أمه ، كما روي عن النبي ﷺ ، أنه قال : « الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » ^(١) .
وقال : « من حج هذا البيت ، ولم يرفث ، ولم يفسق ، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » ^(٢) .

١٩١٨٠ - ذكر إسحاق الأزرق ، عن شريك ، عن أبي إسحاق ، عن مالك بن دينار ، قال : حججنا ، فلما قضينا نسكننا ، مررنا بأبي ذر ، فقال لنا : استأنفوا العمل ، فقد كفيتم ما مضى .

١٩١٨١ - حدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم بن أبي ميسرة ، قال : حدثنا ابن أبي أويس ، قال : حدثني أبي ، عن عم أبيه ، قال : حدثنا قاسم بن أبي ميسرة ، عن ربيع بن مالك ، عن أبيه ، عن جعونة ابن شعوب الليثي ، قال : خرجت مع عمر

ابن الخطّاب ، فنظّر إلى ركبٍ صَادِرِينَ مِنَ الْحَجِّ ، فَقَالَ : لَوْ يَعْلَمُ الرُّكْبُ مَا يَنْقَلِبُونَ بِهِ مِنَ الْفَضْلِ بَعْدَ الْمَغْفِرَةِ ، لَا يَكْلِفُوا ، وَلَكِنْ لِيَسْتَأْنِفُوا الْعَمَلَ ، وَإِذَا كَانَ هَذَا ، فَلْيَأْتِفِ الْعَمَلُ كُلُّ مَنْ حَجَّ حَجًّا مُبْرُورًا ، فَطُوبَى لِمَنْ وَقَفَ بَعْدَ ذَلِكَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ .
 ١٩١٨٢ - رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ سَأَلَهُ حِينَ دَفَعَ النَّاسُ مِنْ عَرَفَةَ ، إِلَى الْمُرْدَلَفَةِ ، عَنْ أَخْسَرِ النَّاسِ صَفَقَةً ، وَهُوَ يَعْرِضُ بِأَهْلِ الْفِسْقِ وَالظُّلْمَةِ ، فَقَالَ : أَخْسَرُ النَّاسِ صَفَقَةً ؛ مَنْ ظَنَّ أَنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ لَهُوْلَاءِ .

٩٢٦ - مَالِكٌ ؛ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ ، عَنْ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْحَجِّ . فَقَالَ : أَوْ يَصْنَعُ ذَلِكَ أَحَدٌ ؟ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ ^(١) .

١٩١٨٣ - قَالَ أَبُو عَمَرَ : يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : الْإِسْتِثْنَاءِ . أَنْ يَشْتَرِطَ وَيَسْتَنْتِ ؛ فَيَقُولُ عِنْدَ إِحْرَامِهِ : لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَنِي مِنْهُ مَا لَا أَقْدِرُ عَلَى التَّهَوُّضِ ، فَيَكُونُ مُحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي ، وَلَا شَيْءَ عَلَيَّ . فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ ، كَانَ لَهُ شَرْطُهُ ، وَمَا اسْتِثْنَاهُ إِنْ نَابَهُ شَيْءٌ ، أَوْ عَاقَهُ عَائِقٌ ، يَقُومُ مُحَلَّهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

١٩١٨٤ - وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ، اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا (*) .

(١) الموطأ : ٤٢٥ .

(*) الْمَسْأَلَةُ - ٤٧٦ - أَجَازَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي الْإِحْرَامِ ، وَهُوَ التَّحُلُّ لِلْمَانِعِ مَرْضِي . وَنَحْوَهُ ، وَلَا يَجُوزُ التَّحُلُّ مَعَ عَدَمِ الْإِسْتِثْنَاءِ ، بِدَلِيلِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَنْ ضَبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْبِرِ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي امْرَأَةٌ تَعْلَمُ ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي ؟ » فَقَالَ : أَهْلِي وَائِشْرَاطِي أَنْ مُحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي ، قَالَ : فَأَدْرَكَتْ . =

١٩١٨٥ - قَالِ مَالِكٌ : الْاِشْتِرَاطُ فِي الْحَجِّ بَاطِلٌ ، وَيَمْضِي عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَتِمَّ عَلَى سُنَّتِهِ ، وَلَا يَنْفَعُهُ قَوْلُهُ : مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي .

١٩١٨٦ - وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ .

١٩١٨٧ - وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، وَأَبْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ .

١٩١٨٨ - وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ .

١٩١٨٩ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ كَانَ يَنْكُرُ الْاِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ ، وَيَقُولُ : حَسْبُكُمْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ، أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ ، فَإِنْ حَبَسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ حَابِسٌ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ ، فَلَيْطُفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَحْلِقْ وَيُقَصِّرْ ، وَقَدْ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، حَتَّى يَحْجَّ قَابِلًا ، وَيَهْدِيَ أَوْ يَصُومَ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا .

١٩١٩٠ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ ثَبَتَ حَدِيثُ ضِبَاعَةَ ، لَمْ أَعُدْهُ ^(١) .

١٩١٩١ - وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : الْاِشْتِرَاطُ [بَاطِلٌ] ^(٢) .

١٩١٩٢ - وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَطَاوُوسٍ ، أَنَّهُمَا أَنْكَرَا الْاِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ ، وَذَهَبَا فِيهِ مَذْهَبَ ابْنِ عُمَرَ .

= وقال أبو حنيفة ومالك : لا يصح الاشتراط ، عملاً برأي ابن عمر ، وقالوا عن الأحاديث : إنها قصة عين ، وإنها مخصوصة بضباعة . ومنشأ الخلاف : هل خطابه ﷺ لواحد يكون غيره فيه مثله أم لا ؟

(١) معرفة السنن والآثار (٧: ٨٢٤: ١٠).

(٢) ما بين الحاصرتين سقط في (س).

١٩١٩٣ - وَقَالَ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ : لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرَطَ ، وَيَنْفَعَهُ شَرْطُهُ ، عَلَى مَارُويَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(١) ، وَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصُّحَابَةِ .

(١) أخرج الشافعي في مسنده عن ابن عُيَينة ، عن هشام ، عن أبيه ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، مَرَّ بِضِبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْبِرِ فَقَالَ : أَمَا تُرِيدِينَ الْحَجَّ ؟ فَقَالَتْ : إِنِّي شَاكِيَةٌ . فَقَالَ لَهَا : « حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي » .
مسند الشافعي (١ : ٣٨٢) ، وسنن البيهقي (٥ : ٢٢١) ، ومعرفة السنن والآثار (٧ : ١٠٨٢٢) مرسلًا هكذا .

ومن طريق : عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى ضِبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْبِرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهِيَ شَاكِيَةٌ ، فَقَالَ لَهَا : « حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي » .

وأخرجه أحمد ١٦٤/٦ ، ومسلم (١٢٠٧) (١٥) في طبعة عبد الباقي في الحج : باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعرض المرض ونحوه ، والنسائي ٦٨/٥ في مناسك الحج : باب الاشتراط في الحج ، والدارقطني ٢٣٤/٢ - ٢٣٥ ، وابن الجارود في «المنتقى» (٤٢٠) ، والطبراني في «الكبير» ٢٤/٨٣٣) ، والبيهقي ٢٢١/٥ من طرق عن عبد الرزاق بهذا الإسناد .

ومن طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أن طاووساً أخبره عن ابن عباس أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى ضِبَاعَةَ وَهِيَ شَاكِيَةٌ فَاجْتَبَأَ : إِيَّاهُ أُرِيدَ الْحَجَّ وَأَنَا شَاكِيَةٌ ، فَقَالَ لَهَا : « حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي » .

أخرجه أحمد ٣٣٧/١ ، ومسلم في الحج (١٢٠٨) في طبعة عبد الباقي باب اشتراط المحرم التحلل بعرض المرض ونحوه ، وابن ماجه في الحج (٢٩٣٨) باب الشرط في الحج ، والدارقطني ٢٣٥/٢ ، والبيهقي ٢٢١/٥ من طرق عن ابن جريج ، به . وفيه طاووس وعكرمة .
وأخرجه الطبراني (١١ : ١٢٠٢٣) من طريق عبد الكريم الجزري عن طاووس وعكرمة ، به . =

١٩١٩٤ - قال أبو عمر : رُوِيَ الاِشْتِرَاطُ فِي الْحَجِّ عِنْدَ الْإِحْرَامِ عَنْ عَلِيٍّ ^(١)، وَعُمَرَ، وَعَثْمَانَ، وَأَبْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبْنِ مَسْعُودٍ، وَعِمَارٍ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ؛ مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةُ بِالْكُوفَةِ، وَمِنْهُمْ عَلْقَمَةُ، وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ وَشُرَيْحٌ.

١٩١٩٥ - وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ.

١٩١٩٦ - كُلُّ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَأَبْنِ أَبِي شَيْبَةَ.

١٩١٩٧ - سئل مالك : هل يَحْتَسُّ الرجلُ لدَابَّتِهِ مِنَ الْحَرَمِ ؟ فقال : لا.

١٩١٩٨ - قال أبو عمر : أجمعوا أنه لا يَحْتَسُّ فِي الْحَرَمِ ، إلا الإِذْخَرُ الَّذِي أَذِنَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَطْعِهِ ^(*) [فَإِنَّ الْجَمِيعَ] ^(٢) يُجِيزُونَ أَخْذَهُ ، وَيَقُولُونَ : أَذِنَ

= وأخرجه الدارمي ٣٤/٢-٣٥، وأحمد ١/٣٥٢، ومسلم (١٢٠٨) (١٠٦) و(١٠٧)، وأبو داود (١٧٧٦) في المناسك : باب الاِشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ ، والترمذي (١٩٤١) في الحج : باب ما جاء في الاِشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ ، الطبراني في «الكبير» ١١/١٩٠٩ و(١١٩٤٧)، و(٨٢٧)/٢٤ عن طرق ، عن ابن عباس ، به.

(١) مسند زيد (١٤٦:٣) ، والمجلي (١١٣:٧).

(*) المسألة - ٤٧٧ - يحرم قطع شجر الحرم ونباته الرطب الذي ينبت بنفسه ولا يستنبتة الناس كالشيع والثوك والعوسج ، ويلحق به نبات السنا للحاجة إليه في التداوي ، والسواك ، يعني شجر الأراك ، وقد قال النبي ﷺ يوم فتح مكة : « إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض ، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، لا يعضد شوكه ، ولا ينفر صيده ، ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها ، ولا يختلى خلاء ... ».

(٢) ما بين الحاصرتين سقط في (س).

النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَطْعِ الْإِذْخَرِ ^(١).

١٩١٩٩ - أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَا يَرْعَى إِنْسَانٌ فِي حَشِيشِ الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يَرْعَى

جَازَ أَنْ يُحْتَشَّ .

١٩٢٠٠ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَقْطَعُ السَّوَاكُ مِنْ فَرْعِ الشَّجَرَةِ ، وَيُؤْخَذُ مِنْهَا الثَّمَرُ

(١) عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قال : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، لَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي ، وَإِنَّمَا أَحَلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، وَلَا يُخْتَلَى خِلَافَهَا ، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا ، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرَّفٍ » . فقال العباس : يا رسول الله : إلا الإذخر لصناعتنا ، وقبورنا وبيوتنا ، قال : « إلا الإذخر » .

رواه البخاري في الجنائز ، رقم (١٣٤٩) ، باب « الإذخر والحشيش في القبر » . فتح الباري (٢١٣:٣) عن محمد بن عبد الله بن حوشب ، في الحج ، باب « لا يُنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ » عن أبي موسى ، كلاهما عن عبد الوهاب الثقفي ، وفي البيوع ، باب « ما قيل في الصَّوْغِ » عن إسحاق ، عن خالد بن مهران ، كلاهما عن عكرمة به .

كما أخرجه البخاري في كتاب اللقطة باب « كيف يعرف لقطة أهل مكة » (تعليقاً) : وقال خالد : عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ : « لَا يُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا إِلَّا مُعَرَّفٌ » .

ومن طريق طاووس عن ابن عباس أخرجه البخاري في الحج ، حديث رقم (١٥٨٧) ، باب « فضل الحرم » . فتح الباري (٤٤٩:٣) ، وفي الحج أيضاً ، باب « لا يحل القتال بمكة » عن ابن أبي شيبة ، وفي الفدية ، باب « إثم الغادر » ، وفي الجهاد ، باب « لا هجرة بعد الفتح » ، عن آدم ، وفي الجهاد أيضاً ، باب « فضل الجهاد والسير » عن عون بن عبد الله .

وأخرجه مسلم في الجهاد ، باب « المباينة بعد فتح مكة على الإطلاق والجهاد والخبر » ، في كتاب الحج أيضاً ، حديث رقم (٤٤٥ - ١٣٥٣) ، ص (٩٨٦:٢) من طبعة عبد الباقي ، في باب « تحريم مكة وصيدها ، وغلاها ولقطنها » ، وأخرجه أبو داود في الجهاد ، باب « الهجرة هل انقطعت » وفي المناسك ، باب « تحريم حرم مكة » ، والترمذي في السير ، باب « ما جاء في الهجرة » ، والنسائي في الحج ، باب « حرمة مكة » ، وموضعه في السنن البيهقي الكبرى (١٩٥:٥) .

وَالْوَرَقُ لِلدَّوَاءِ ، إِذَا كَانَ لَا يَمِيتُهَا ، وَلَا يَضُرُّ بِهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا يَسْتَخْلَفُ ، فَيَكُونُ
كَمَا كَانَ ؛ وَلَيْسَ كَالَّذِي يُنَزَعُ أَصْلُهُ .

١٩٢٠١ - قَالَ : وَأَكْرَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ حِجَارَةِ الْحَرَمِ وَتُرَابِهِ شَيْءٌ إِلَى غَيْرِهِ (*) ؛
لِلْحُرْمَةِ الَّتِي ثَبَّتَتْ لَهُ .

١٩٢٠٢ - فَأَمَّا مَاءُ زَمْزَمَ ؛ فَلَا أَكْرَهُ الْخُرُوجَ بِهِ .

١٩٢٠٣ - وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، فِي ذَلِكَ كُلِّهِ نَحْوُ قَوْلِهِ . وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ مُجَاهِدٍ ،
وَعَطَاءٍ .



(*) المسألة - ٤٧٨ - : يُمنع إخراج تراب الحرم وأحجاره ، والمحمّد عند أكثر الشافعية كراهية ذلك ، والأصحّ عند النووي التحريم ، وقال الحنفية : لا بأس بإخراج أحجاره وترابه .

(٨٢) باب حج المرأة بغير ذي محرم (*)

٩٢٧ - مَالِكٌ ، فِي الصَّرْوَرَةِ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَمْ تَحُجَّ قَطُّ : إِنَّهَا ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا ذُو مَحْرَمٍ يَخْرُجُ مَعَهَا ، أَوْ كَانَ لَهَا ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا :

(*) المسألة - ٤٧٩ - ليس للرجل منع امرأته من حجة الإسلام عند أكثر العلماء ، وهو قول للشافعي ؛ لأنه فرض ، فلم يكن له منعها منه ، كصوم رمضان والصلوات الخمس . ويستحب أن تستأذنه في ذلك ، فإن أذن وإلا خرجت بغير إذنه . فأما حج التطوع فله منعها منه .

وقال الشافعية : للزوج منع الزوجة من الحج الفرض والمستنون : لأن حقه على الفور ، والنسك على التراخي ، وليس له منعها من الصوم والصلاة ، والفرق : طول مدة الحج ، بخلافهما .
وليس للزوجة الإحرام نفلا (تطوعا) إلا بإذن زوج ، لتفويت حقه ، للزوج إن أحرمت زوجته بغير إذنه تحليلها منه ؛ لأن حقه لازم ، فملك إخراجها من الإحرام كالاغتلاف ، وتكون كالمحصر ؛ لأنها في معناه .

وتختص هذه المسألة بشرط وجود محرم مع المرأة كزوج ، وأخ ، وذو صلة بنسب - أو نسوة ثقات ، لأن سفرها وحدها حرام ، وإن كانت في قافلة أو مع جماعة ، لخوف استمالتها وخديعتها ، ولخير الصحيحين : « لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذي محرم » ولا يشترط كون الزوجة والمحرم ثقة ؛ لأن الوازع الطبيعي أقوى من الشرعي .

وأما النسوة فيشترط فيهن الثقة لعدم الأمن ، والبلوغ ، لخطر السفر ، ويكتفي بالمراهقات في رأي المتأخرين ، أن يكن ثلاثا غير المرأة ؛ لأنه أقل الجمع ، ولا يجب الخروج مع امرأة واحدة . وهذا كله شرط للجواب . أما الجواز فيجوز للمرأة أن تخرج لأداء حجة الإسلام (الفرض) مع المرأة الثقة على الصحيح . والأصح أنه لا يشترط وجود محرم لإحداهن ، والأصح أنه يلزم المرأة أجرة المحرم إذا لم يخرج إلا بها .

أما حج التطوع وغيره من الأسفار التي لا تجب ، فليس للمرأة أن تخرج إليه مع امرأة ، بل ولا مع النسوة الخالص ، لكن لو تطوعت بحج ، ومعها محرم فمات ، فلها إتمامه ، ولها الهجرة من بلاد الكفر وحدها .

أَنَّهُ لَا تَتْرُكُ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَيْهَا فِي الْحَجِّ . لِتَخْرُجَ فِي جَمَاعَةِ النِّسَاءِ .

١٩٢٠٤ - قَالَ أَبُو عَمْرٍو : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] . فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ الْمُسْتَطِيعُونَ إِلَيْهِ سَبِيلًا .

١٩٢٠٥ - وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرَمٍ مِنْهَا » ^(١) .

١٩٢٠٦ - وَاخْتَلَفَتْ أَلْفَاظُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَسَنَبِّينُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٩٢٠٧ - وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ هَلْ يَكُونُ الْمَحَرَّمُ مِنَ السَّبِيلِ أَمْ لَا ؟ .

١٩٢٠٨ - فَقَالَ مَالِكٌ : مَا رَسَمَهُ فِي [^(٢) مُوطَأَهُ وَلَمْ ، يُخْتَلَفْ فِيهِ عَنْهُ ، وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ] .

١٩٢٠٩ - وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، فِي أَنَّهَا تَخْرُجُ مَعَهُ ، مَعَ جَمَلَةِ النِّسَاءِ .

١٩٢١٠ - قَالَ : وَلَوْ خَرَجَتْ مَعَ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ مُسْلِمَةٍ لِلَّهِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا .

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢ : ١٤٣) ، والبخاري في تقصير الصلاة (١٠٨٧) باب « في كم الصلاة » وأبو داود في الحج (١٧٢٧) باب في « المرأة تحج بنير محرم » ، والبيهقي في السنن (٣ : ١٣٨) .

(٢) من هنا لآخر كتاب الحج سقط في نسخة (هـ) .

١٩٢١١ - وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ : جَائِزٌ أَنْ تَحُجَّ مَعَ ثِقَاةِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الرِّجَالِ .

١٩٢١٢ - وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ؛ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : تَخْرُجُ مَعَ قَوْمٍ عُدُولٍ ، وَتَتَّخِذُ سَلَمًا تَصْعَدُ عَلَيْهِ وَتَنْزِلُ ، وَلَا يَقْرُبُهَا رَجُلٌ ، وَكُلُّ هَؤُلَاءِ يَقُولُ : لَيْسَ الْمَحْرَمُ لِلْمَرْأَةِ مِنَ السَّبِيلِ .

١٩٢١٣ - وَهُوَ مَذْهَبُ عَائِشَةَ ؛ لِأَنَّهَا قَالَتْ : لَيْسَ كُلُّ امْرَأَةٍ لَهَا ذُو مَحْرَمٍ ، أَوْ تَجِدُ ذَا مَحْرَمٍ ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ عَمْرَةَ ، قَالَ : أَخْبَرْتُ عَائِشَةَ تَفْنِي أَلَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ ؛ فَقَالَتْ عَائِشَةُ : تَجِدُونَ ذَا مَحْرَمٍ .

١٩٢١٤ - قَالَ : وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، وَابْنُ التَّيْمِيِّ ، أَنَّهُمَا سَمِعَا أَيُّوبَ يَحْدُثُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَحُجُّ مَعَ غَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ ، فَقَالَ : رُبُّ ، مَنْ لَيْسَ بِذِي مَحْرَمٍ خَيْرٌ مِنْ مَحْرَمٍ .

١٩٢١٥ - وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : الْمَحْرَمُ لِلْمَرْأَةِ مِنَ السَّبِيلِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا زَوْجُهَا ، وَلَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا الْحَجُّ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَجِدِ السَّبِيلَ إِلَيْهِ .

١٩٢١٦ - وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا ؛ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ .

١٩٢١٧ - وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، إِلَّا أَنَّ الْأَثَرَمَ ، رَوَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، أَنَّهُ قَالَ : أَرْجُو فِي الْفَرِيضَةِ أَنْ تَخْرُجَ مَعَ النِّسَاءِ ، وَكُلُّ مَنْ تَأْمَنُ .

١٩٢١٨ - قَالَ أَبُو عَمْرٍ : حُجَّةٌ مَنْ رَأَى الْمَحْرَمَ مِنَ السَّبِيلِ ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ » .

١٩٢١٩ - وَقَدْ رُوِيَ : « لَا تَحْجُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ » .

١٩٢٢٠ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ،

قَالَ : أَخْبَرَنِي عِكْرَمَةُ ، وَأَبُو مَعْبُدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ

لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « أَيْنَ نَزَلْتَ ؟ » فَقَالَ : عَلَى فُلَانَةٍ . فَقَالَ :

« أَغْلَقْتَ عَلَيْكَ بَابَهَا مَرَّتَيْنِ ، لَا تَحْجُ امْرَأَةً إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » .

١٩٢٢١ - ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، وَأَمَّا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، فَأَخْبَرَنَا

عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، لَيْسَ فِيهِ شَكٌّ .

١٩٢٢٢ - وَعَنْ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ أَبِي هُبَيْرَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : كَتَبَتْ

إِلَيْهِ امْرَأَةٌ مِنَ الرِّبِّ ، تَسْأَلُهُ عَنِ الْحَجِّ مَعَ ذِي مَحْرَمٍ ، قَالَ : هُوَ مِنَ السَّبِيلِ ؛ فَإِنْ لَمْ

تَجِدْ ذَا مَحْرَمٍ ، فَلَا سَبِيلَ .

(٨٣) باب صيام التمتع (*)

٩٢٨ - مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ : الصَّيَّامُ لِمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا . مَا بَيْنَ أَنْ يُهْلَ بِالْحَجِّ ، إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ . فَإِنْ لَمْ يَصُمْ ،

(٥) المسألة : ٤٨٠ - تتعلق هذه المسألة بمسألة الهدى الذي يلزم الممتع والقارن لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ

تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ وهو دم شكر فيأكل منه صاحبه عند الحنفية ، ولا يأكل عند الشافعية ، فإن لم يجد هديا يجب عليه صيام ثلاثة أيام في الحج ، آخرها يوم عرفة ، ثم يصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله ، وإن صام بمكة بعد فراغه من الحج ، جاز .

قال الشافعية : يندبتابع صوم الثلاثة وكذا السبعة ، ولو فاتته الثلاثة في الحج فلا يظهر أنه يلزم قضاؤها لأنه صوم مؤقت فيقضى كصوم رمضان ، ويلزمه أن يفرق في قضائها بينها وبين السبعة بقدر أربعة أيام .

وقال الحنفية : يجوز الصوم ولو كانت الأيام متفرقة فلا يشترط تتابعها ، ووقت صيام الأيام الثلاثة وقت أشهر الحج بعد الإحرام بالعمرة لقوله تعالى ﴿ فصيام ثلاثة أيام في الحج ﴾ أي في أشهر ، وله أن يصوم الأيام السبعة بعد تمام أيام الحج في أي مكان شاء لقوله تعالى : ﴿ وسبعة إذا رجعت ﴾ أي فرغت من أفعال الحج لكن في غير أيام التشريق .

وقال المالكية : تجب متابعة الأيام الثلاثة وكذا السبعة في الصوم ، وصوم الثلاثة يكون في أيام الحج آخرها يوم عرفة ، ومن جهل أو نسي صام أيام منى الثلاثة ، ويكون صوم السبعة بعد ذلك إن شاء تعجلها في طريقه لأهله وإن شاء أخرها إلى بلده .

وقال الحنابلة : لا يجب التتابع في صوم الأيام ، ووقت جواز صيام الثلاثة أيام هو إذا أحرم بالعمرة ، كما قال الحنفية خلافا للمالكية والشافعية القائلين بأنه لا يجوز الصوم إلا بعد الإحرام بالحج ، أما وقت الاختيار لصوم السبعة فهو إذا رجع إلى أهله ، ويجوز عندهم أن يصومها في الطريق أو بمكة بعد أن تمضي أيام التشريق .

وانظر في هذه المسألة : للباب (١٩٣:١) ، الفرح الصغير (١٢٠:٢) ، مغني المحتاج (١:٥١٦) ، المغني (٣:٤٧٥-٤٧٨) ، القوانين الفقهية ص (١٤٠) ، بداية المجتهد (١:٣٥٧) .

صَامَ أَيَّامَ مِنِي^(١).

وَمَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ ، مِثْلَ قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا .

١٩٢٢٣ - قَالَ أَبُو عَمْرٍ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .

١٩٢٢٤ - وَاجْتَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامُ إِنْ صَامَهَا قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَدْ أَتَى بِمَا يَلْزَمُهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مَنْ أَهْلُ الْعِلْمِ بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ : ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ قَالَ : آخِرُهَا يَوْمُ عَرَفَةَ .

١٩٢٢٥ - وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ وَلَا لِغَيْرِهِ صِيَامُ يَوْمِ النَّحْرِ .

١٩٢٢٦ - وَاخْتَلَفُوا فِي صِيَامِ أَيَّامِ مِنِي إِذَا كَانَ قَدْ فَرَطَ فَلَمْ يَصُمْهَا قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ .

١٩٢٢٧ - فَقَالَ مَالِكٌ : يَصُومُهَا الْمُتَمَتِّعُ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَيَّامِ الْحَجِّ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَعَائِشَةَ .

١٩٢٢٨ - وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُمَا ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : لَا يَصُومُ الْمُتَمَتِّعُ أَيَّامَ مِنِي ؛ لِتَنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَيَّامَ مِنِي ، وَلَمْ يَخْصَ نَوْعًا مِنَ الصِّيَامِ .

(١) الموطأ : ٤٢٦ ، وأخرجه البخاري عن عائشة ، وابن عمر رضي الله عنهما في الصوم (١٩٩٩) باب « صيام أيام التشريق » ، فتح الباري (٤ : ٢٤٢) ، والبيهقي في السنن (٥ : ٢٤٥) ، وفي « معرفة السنن والآثار » (٧ : ٩٣٩٠) .

١٩٢٢٩ - وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي ذَلِكَ ؛ فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ آخِرُهَا يَوْمُ عَرَفَةَ، وَلَمْ يَصُمْ يَوْمَ النَّحْرِ، وَصَامَ أَيَّامَ مِنَى، وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَصُومُ أَيَّامَ مِنَى، وَيَصُمْ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَعَلَيْهِ دَمٌ.

١٩٢٣٠ - وَرَوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُتَمَتِّعِ أَنْ يَصُومَ فِي الْعَشْرِ، وَهُوَ حَلَالٌ.

١٩٢٣١ - وَقَالَ مُجَاهِدٌ، وَطَاوُوسٌ: إِذَا صَامَهُنَّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، أَجْزَأَهُ.

١٩٢٣٢ - وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ شَاذَانِ، ذَكَرَهُمَا الطَّبْرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ، وَعَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ، وَعَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، وَعَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ حُكَّامٍ، عَنْ عُنْبَسَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَطَاوُوسٍ^(١).

كَمَلَ كِتَابُ الْحَجِّ، بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ وَسَلَّم تَسْلِيمًا.

تم بحون الله المجلد الثالث عشر من كتاب «الاستدكار في مذاهب علماء الأمصار لما تَضَمَّنَتْهُ «الموطأ» من معاني الرأي والآثار» وبه ينتهي كتاب مناسك الحج، وستُنْقِطُ من بعده إن شاء الله تعالى بالمجلد الرابع عشر وأوله:

٢١ - كتاب الجهاد (١) باب الترغيب في الجهاد

ونحمده سبحانه وتعالى على ما أُولَى، ونسأله العصمة من الزلل، فيما

نَأْتِفُ مِنْ عَمَلِ آمِينَ

فهرس محتوى كتب وأبواب وأحاديث وآثار وأبحاث ومسائل المجلد
الثالث عشر من الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء
الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار

وهذا المجلد يشمل من الباب (٥٣) من كتاب الحج إلى آخر كتاب الحج

الموضوع رقم الصفحة

(٥٣) باب الوقوف بعرفة والمزدلفة ٧-٢٠

(٥) المسألة -٤٤٤- اتفاق الفقهاء على أن الوقوف بعرفة هو

الركن الأصلي من أركان الحج ٧ ت

(٥) المسألة -٤٤٥- تحديد المزدلفة، وأن الوقوف بها واجب

باتفاق المذاهب لاركن ٨ ت

٨٣٨- بلاغ مالك : عرفة كلها موقف ... ٧

٨٣٩- قول ابن الزبير : اعلموا أن عرفة كلها موقف ٩

- حديث أبي هريرة : « عرفة كلها موقف ... » ١٠

- ذكر اختلاف العلماء فيمن وقف من عرفة بعرفة ١٢

(٥) المسألة -٤٤٦- الأفضل الوقوف عند جبل الرحمة

بعرفة ١٢ ت

- قول ابن عباس : من أفاض من عرفة فلا حج له ١٣

- شرح قوله عليه السلام : « والمزدلفة كلها موقف ، وارتفعوا عن

بطن محسر » ١٥

- حديث جابر : أن النبي ﷺ أوضع في وادي محسر ١٦

- تفسير قوله تعالى : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ ١٧

(٥٤) باب وقوف الرجل وهو غير طاهر ، ووقوفه على ذابة ٢١-٢٥

٨٤٠- كل أمر تصنعه الحائض من أمر الحج فالرجل يصنعه وهو

غير طاهر ، ثم لا يكون عليه شيء ٢١

(٥) المسألة -٤٤٧- من فضائل الحج : استقبال القبلة مع

الموضوع	رقم الصفحة
التطهير وستر العورة	٢١ ت
- قول النبي ﷺ للحائض والنفساء: «افعلي ما يفعل الحاج غير أنه	
لا تطوفي بالبيت»	٢٢
(٥٥) باب وقوف من فاتته الحج بعرفة	٢٦ - ٤٩
٨٤١- قول ابن عمر: مَنْ لَمْ يَقِفْ بعرفة ... فقد فاتته الحج	٢٦
٨٤٢- قول عروة: مَنْ لَمْ يَقِفْ بعرفة فقد فاتته الحج	٢٦
(٥) المسألة - ٤٤٨- إذا فات الوقوف بعرفة فات الحج في تلك	
السنة	٢٦ ت
- ليلة المزدلفة هي ليلة النحر	٢٧
- حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي: «الحج عرفة، من أدركها	
قبل أن يطلع الفجر فقد تم حجه	٢٧
- بيان أن من وقف بعرفة قبل الزوال ثم أفاض منها قبل الزوال	
لا يعتمد بوقوفه إن لم يرجع فيقف بعد الزوال	٢٩
- مَنْ وقف بعرفة بعد الزوال فحجه تام	٢٩
- حديث عروة بن مضر: «من صلى معنا هذه الصلاة وَمَنْ وقف	
معنا هذا الموقف حتى نفيض ...»	٣١
- في هذا الحديث أن من يأت عرفات ولم يقض ليلاً أو نهاراً فلا	
حج له	٣٣
- لاختلاف بين العلماء أن الوقوف بعرفة فرض	٣٥
- أقوال علماء الأمصار في الوقوف بعرفة	٣٥
- الوقوف بالمزدلفة من سنن الحج، وليس من فروضها	٣٦
(٥) المسألة - ٤٤٩- الواجب في المبيت بالمزدلفة الحصول بها ولو	
للحظظة	٣٦ ت
- ذكر اختلاف الفقهاء في الذي يقف بعرفة مغنى عليه	٣٩

الموضوع

رقم الصفحة

- ترجيح ابن عبد البر المغمى عليه ذاهب العقل غير مخاطب ٤١
- ذكر الاختلاف في ذكر جماعة أهل الموسم يخطئون العدد
- فيقفون بعرفة في غير يوم عرفة ٤٢
- اختلاف الفقهاء في الصبي المراهق يحرم بالحج ثم يحتلم ٤٥
- (٥) المسألة - ٤٥٠ - إن حدث البلوغ قبل الوقوف بعرفات أو في
- حال الوقوف أجزاء الحج عن حجة الإسلام ٤٥ ت
- (٥٦) باب تقديم النساء والصبيان ٥٠ - ٦٥
- ٨٤٣- كان ابن عمر يقدم أهله والصبيان من المزدلفة إلى منى ٥٠
- ٨٤٤- قول أسماء : قد كنّا نصنع ذلك مع مَنْ هو خير منك =
- يعنى المهيء إلى منى بغلس ٥٠
- (٥) المسألة - ٤٥١- من سفل الوقوف بالمزدلفة تقديم الضعفة من
- النساء قبل طلوع الفجر إلى منى ليروا جمره العقبة قبل
- زحمة الناس ٥٠ ت
- حديث ابن عمر أن النبي ﷺ أذن لضعفاء الناس من جمع ليل ٥١
- حديث ابن عباس : أن رسول الله ﷺ أمره في ضعفه بني هاشم
- وصبيانهم أن يتعجلوا من جمع ليل ٥٢
- ذكر أن المبيت بجمع ليلة النحر سنه مسنونة ٥٣
- الإدلاج من المزدلفة لمن أذن له رسول الله ﷺ ٥٤
- حديث عائشة : أن رسول الله ﷺ أمر أم سلمة أن تصبح بمكة
- يوم النحر ٥٥
- قول ابن القيم أن هذا الحديث منكر ٥٦ ت
- إذا طلعت الشمس يوم النحر فقد فات وقت الوقوف بجمع ٥٩
- ولا يجوز الرمي حتى تطلع الشمس ٦٠
- معارضة حديث أم سلمة بحديث فاطمة بنت المنذر أنها كانت

الموضوع

رقم الصفحة

- ترى أسماء بالمزدلفة تأمر الذي يصلي لها ولأصحابها الصبح حين
 يطلع الفجر ثم تركب فتسير إلى منى ٦٤
- ذكر الاختلاف فيمن لم يرمِ الجمرة حتى غابت الشمس فرماها
 من الليل ٦٥
- (٥٧) باب السير في الدفعة ٦٦-٧٢
- (٥) المسألة - ٤٥٢ - الدفع من عرفة عند أصحاب المذاهب
 الأربعة ٦٦ ت
- ٨٤٨- حديث أسامة بن زيد في وقت سير النبي ﷺ في حجة
 الوداع ٦٦
- ٨٤٩- كان ابن عمر يحرك راحلته في بطن محسر قَدَرَ رميه
 بحجر ٦٨
- في هذا الحديث معرفة كيفية السير في الدفع من عرفة إلى المزدلفة ٦٩
- حديث جابر : أوضعوا في وادي محسر ٧١
- (٥٨) باب ماجاء في النحر في الحج ٧٣-٩٣
- (٥) المسألة - ٤٥٣ - شروط ذبح الهدي عند أصحاب المذاهب
 الأربعة ٧٣ ت
- ٨٥٠- بلاغ مالك : هذا المنحر وكل منى منحر ٧٣
- ذكر طرق استناد هذا الحديث عن النبي ﷺ ٧٤
- المنحر في الحج بمنى إجماع من العلماء ٧٥
- أقوال العلماء في تفسير قوله تعالى : ﴿هديا بالغ الكعبة﴾ ٧٦
- ٨٥١- حديث عائشة : خرجنا مع رسول الله ﷺ لحمس لéal
 بقين من ذي القعدة ولا نرى إلا أنه الحج ...، وفيه : نحر
 رسول الله ﷺ عن أزواجه ٧٧
- تفسير ألفاظ هذا الحديث ٧٨
- ذكر ما يستفاد من هذا الحديث ٧٩

رقم الصفحة

الموضوع

٨٥٢- حديث حفصة :إني لهدت رأسي وقلدت هديي ،فلا أحل

حتى أنحر ، ٨٠

- ذكر اختلاف ألفاظ هذا الحديث ، ومعانيه ٨٣

- بيان أن حديث حفصة هذا يدل على القران ،لأن هدي القران

يمنع من الإحلال ٨٥

- المعتزم يحل من عمرته إذا طاف وسعى ساق هديا أو لم يسق ٨٦

- هدي القران مانع من الإحلال ٨٧

- كان ابن عباس يأمر القارن أن يجعلها عمرة إذا لم يسبق الهدى ٨٧

- هدي القران يمنع من الإحلال عند جماعة فقهاء الأمصار ٨٨

... اختار مالك القرآن ؛ لأنه روي من وجوه عن عائشة أن رسول الله

ﷺ أفرد الحج ٨٨

- كان الفاروق عمر يقول : افصلوا بين حجكم وعمرتكم فهو أتم

لحج أحدكم ٨٨

- اختيار مالك هو اختيار أبي بكر وعمر وعثمان ٨٩

- يعنى أن ذلك الأولى والأفضل لا أن ماعداه باطل ٨٩

- من اختار القران مال إلى حديث عمران بن حصين : جمع رسول

الله ﷺ بين حج وعمرة ، ولم ينه عنه بعد ذلك ٩٠

- حديث أنس : لبيك عمرة وحجاً ٩٠

- حديث البراء : فإني سَفْتُ الْهَدْيَ وَقَرَنْتُ ٩١

- ليس يوجد عن النبي ﷺ من وجه صحيح إخبار أنه أفرد ولأنه

تمتع ٩٢

(٥٩) باب العمل في النحر ٩٤-١٠١

(٥) المسألة -٤٥٤- الأولى بالاتفاق أن يتولى الإنسان ذبح الهدى

الموضوع

رقم الصفحة

بنفسه إن كان يحسن ذلك ٩٤ ت

٨٥٣- حديث الإمام علي أن رسول الله ﷺ نحر بعض هديه ٩٤

- ذكر بيان ما في هذا الحديث من الفقه ٩٥

- حديث علي : أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بُدْنِهِ وأن أقسم

جلالها وجلودها ٩٦

- ذكر اختلاف العلماء فيمن نُحِرَتْ أضحيته بغير إذنه ٩٧

إن أخطأ رجلا فذبح كل واحد منهما ضحية صاحبه لم تجز عن

واحد منهما ٩٨

٨٥٤- قول ابن عمر : من نذر بدنة فإنه يقلدها نعلين ويشعرها ،

ثم ينحرها عند البيت ٩٩

- سنة الهدى أن يقلد ويشعر وينحر ٩٩

٨٥٥- كان عروة ينحر بدنه قياما ١٠٠

(٦٠) باب الحلاق ١٠٢-١١٢

(٥) المسألة -٤٥٥- الحلق والتقصير عند أصحاب المذاهب

الأربعة ١٠٢ ت

٨٥٦- حديث ابن عمر : «اللهم ارحم المخلقين» ١٠٢

- بيان أن حديث ابن عمر محفوظ من حديث ابن عباس ، وأبي

سعيد الخدري ، وأبي هريرة ، والمسور بن مخرمة ، وأن رسول الله

ﷺ قال ذلك يوم الحديبية ١٠٤

- إجماع العلماء على أن النساء لا يحلقن ، وأن سنتهن التقصير ١٠٧

- اختلاف قول مالك فيمن أفاض قبل أن يحلق ١٠٨

٨٥٧- كان القاسم يدخل مكة لهلا وهو معتمر فيطوف بالبيت

... ويؤخر الحلاق حتى يصبح ١١٠

- حلاق الرأس من مناسك الحج ، وليس في تأخير حرج ١١٠

- الموضوع رقم الصفحة
- من نسي الحلاق بمنى في الحج هل له رخصة في أن يحلق بمكة؟ ١١١
- ذكر اختلاف الناس فيمن حلق قبل أن ينحر ١١١
- (٦١) باب التقصير ١١٨-١١٣
- ٨٥٨- كان ابن عمر إذا أفطر من رمضان وهو يريد الحج لم يأخذ
من رأسه ولا من لحيته شيئا حتى يحج ١١٣
- فعل ابن عمر هذا لأنه كان يتمتع بالعمرة إلى الحج فيهدي ١١٣
- ٨٥٩- كان ابن عمر إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته
وشاربه ١١٤
- ٨٦٠- قول القاسم لرجل عن امرأته : مرها فلتأخذ من شعرها
بالجلمين ١١٤
- استحباب مالك أن يهرق دما ١١٤
- قول ابن عباس : من نسي من نسكه شيئا فليهرق دما ١١٥
- الإجماع على أن سنة المرأة : التقصير لا الحلاق ١١٥
- ٨٦١- ابن عمر يأمر رجلا أفاض ولم يحلق ولم يقصر - جهلا-
أمره أن يرجع فيحلق أو يقصر ثم يرجع إلى البيت فيفيض ١١٨
- ٨٦٢- سالم بن عبد الله إذا أراد أن يحرم دعا بالجلمين فقص
شاربه وأخذ من لحيته ١١٨
- (٦٢) باب التلييد ١٢١-١١٩
- ٨٦٣- قول الفاروق عمر : من ضفر رأسه فليحلق ولا تشبهوا
بالتلييد ١١٩
- ٨٦٤- قول الفاروق عمر : من عقص رأسه أو ضفر أو لهد فقد
وجب عليه الحلاق ١١٩
- قول ابن عباس : من ضفر رأسه أو عقص أو لهد فهو مانوى ١٢٠

الموضوع رقم الصفحة

- الذي عليه العلماء: أن لا تقصير دون الحلاق ١٢١
- (٦٣) باب الصلاة في البيت وقصر الصلاة وتعجيل الخطبة بعرفة ١٢٢-١٢٧
- (٥) المسألة -٤٥٦- اختلاف العلماء في الصلاة في الكعبة إذا صلى متوجها إلى جدار منها ١٢٢ ت
- ٨٦٥- حديث ابن عمر : أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد ... فأغلقها عليه ومكث فيها ١٢٢
- ذكر اختلاف ألفاظ أصحاب نافع في هذا الحديث ١٢٣
- حديث أسامة بن زيد : دخل رسول الله ﷺ الكعبة فسيح وكبر في نواحيها، ولم يصل فيها ثم خرج ١٢٣
- حديث عن بلال : وفيه أن النبي ﷺ صلى في الكعبة بين الأسطوانتين ركعتين ١٢٣
- ذكر اختلاف الفقهاء في الصلاة في الكعبة ١٢٥
- (٦٣) باب تعجيل الصلاة بعرفة وتعجيل الوقوف بها ١٢٨-١٤٢
- (٥) المسألة -٤٥٧- خطبة يوم عرفة خطبتان خفيفتان ١٢٨ ت
- ٨٦٦- حج عهد الله بن عمر زمن الحجاج ، وقول سالم للحجاج : إن كنت تريد أن تصيب السنة فاقصر الخطبة وعجل الصلاة، وقول ابن عمر : صدق سالم ١٢٨-١٢٩
- ذكر رواية معمر وغيره عن الزهري لهذا الحديث ١٣٠
- ذكر ما يستفاد من هذا الحديث في الفقه والأدب والعلم الكثير من أمور الحج ١٣١
- ذكر اختلاف الفقهاء في وقت أذان المؤذن بعرفة في الظهر والعصر ، وفي جلوس الإمام للخطبة قبلها ١٣٥
- إجماع العلماء أن رسول الله ﷺ إنما صلى بعرفة صلاة المسافر لأصلاة جمعة ، ولم يجهر بالقراءة ١٣٧

رقم الصفحة

الموضوع

- الإجماع أن الجمع بين الظهر والعصر يوم عرفة سنة مجتمع عليها..... ١٣٧
- من فاته الصلاة يوم عرفة مع الإمام ١٣٧
- في الحديث أيضا إباحة فتوى الصغير بين يدي الكبير ١٤١
- إجماع العلماء أن الإمام لو صلى بعرفة يوم عرفة خطبة أن صلاته جائزة ١٤١
- (٦٤) باب الصلاة بمنى يوم التروية والجمعة بمنى وعرفة..... ١٤٣-١٤٦
- ٨٦٧- كان ابن عمر يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمنى ، ثم يغدو إذا طلعت الشمس إلى عرفة ١٤٣
- بيان أن ابن عمر يفعل ما سنّه النبي ﷺ ١٤٣
- الإجماع على أنه لا يجهر الإمام بالقراءة فى الصلاة بعرفة يوم عرفة ١٤٤
- اختلاف الفقهاء في وجوب الجمعة بعرفة ومنى ١٤٥
- (٦٥) باب صلاة المزدلفة ١٤٧-١٦٣
- (٥) المسألة -٤٥٨- من سنن الوقوف بالمزدلفة الجمع بين صلاتي المغرب والعشاء جمع تأخير ١٤٧ ت
- ٨٦٨- حديث ابن عمر : « أن رسول الله ﷺ صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا » ١٤٧
- ٨٦٩- حديث أسامة بن زيد في صلاة النبي ﷺ المغرب والعشاء ، ولم يصل بينهما شيئا ١٤٧
- ٨٧٠- حديث أبي أيوب الأنصاري أنه صلى مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا ١٤٩
- ٨٧١- كان ابن عمر يصلي المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا ١٥٠
- إجماع العلماء أن رسول الله ﷺ أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء ، جمع بينهما ١٥٠
- ذكر اختلافهم في كيفية الأذان والإقامة لتلك الصلاتين بها ١٥٠
- حجة من قال إنهما تصليان بأذانين وإقامتين ١٥٥

- الموضوع
رقم الصفحة
- (٦٦) باب صلاة منى ١٦٤-١٦٨
- (٥) المسألة ٤٥٩- في اتفاق العلماء على أن الحاج القادم من مكة يقصر الصلاة بها ومعنى لأنه عندهم في سفر ١٦٤ ت
- ٨٧٢- قول مالك في أهل مكة : إنهم يصلون بمنى إذا حجوا ركعتين ركعتين ١٦٤
- ذكر اختلاف العلماء في قصر الإمام إذا كان مكياً بمنى وعرفات ١٦٤
- ٨٧٣- مرسل عروة : أن رسول الله ﷺ صلى الصلاة الرباعية بمنى ركعتين ١٦٥
- ٨٧٤- الفاروق عمر لما قدم مكة صلى بهم ركعتين ١٦٥
- (٦٧) باب صلاة المقيم بمكة ومعنى ١٦٩
- ٨٧٦- قول مالك : من قدم مكة لهلال ذي الحجة فأهل بالحج فإنه يتم الصلاة حتى يخرج من مكة لمنى ، فيقصر ١٦٩
- (٦٨) باب تكبير أيام التشريق ١٧٠-١٧٦ ت
- (٥) المسألة ٤٦٠- من سنن الرمي التكبير مع كل حصاة ويكبر الرامي بالتكبير المأثور ١٧٠ ت
- ٨٧٧- بلاغ مالك أن عمر بن الخطاب عرج الغدا من يوم النحر حين ارتفع النهار شيئاً فكبر ١٧٠
- التكبير في أيام التشريق على الرجال والنساء من كان في جماعة أو وحده ١٧١
- كيفية التكبير في أيام التشريق ١٧٣
- الأيام المعدودات أيام التشريق ، إجماع لا خلاف فيه ١٧٤
- ذكر المعنى الذي سميت له أيام التشريق ١٧٤
- لا خلاف أن أيام منى ثلاثة أيام ١٧٥
- ذكر حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي ، وفيه أن أيام منى ثلاثة ١٧٦

الموضوع

رقم الصفحة

- (٦٩) باب صلاة المعرس والمحصب ١٧٧-١٨٨
- (٥) المسألة -٤٦١- تعريف المحصب ، وبيان أن الصلاة فيه سنة عند الحنفية والحنابلة ١٧٧ ت
- ٨٧٨- حديث ابن عمر : أن رسول الله ﷺ أناخ بالبطحاء التي بذي الحليفة فصلى بها ١٧٧
- قول عائشة أن النبي ﷺ نزل الأبطح لأنه كان منزلاً أسمح لخروجه ١٧٨
- استحباب الفقهاء الصلاة بالمعرس للحاج إذا قفل ١٧٩
- حديث أبي هريرة : «نحن نازلون غدا إن شاء الله بخيف بني كنانة» ١٨٠
- بيان أن المحصب هو خيف بني كنانة المذكور في الحديث ١٨١
- حديث أسامة بن زيد : «نحن نازلون بخيف بني كنانة حيث تقاسمت علي الكفر» ١٨١
- ٨٧٩- كان ابن عمر يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمحصب ١٨٢
- بيان أن ابن عباس لم يكن يرى المحصب شيئاً ١٨٣
- الدليل على أن المحصب هو خيف منى ١٨٤
- (٧٠) باب البيوتة بمكة ليالي منى ١٨٩-١٩٥
- (٥) المسألة -٤٦٢- المبيت بمنى ليلة الثامن من ذي الحجة سنة عند الحنفية، واجب عند الحنابلة ١٨٩ ت
- ٨٨٠- كان الفاروق عمر يبعث رجالاً يدخلون الناس من وراء العقبة ١٨٩
- ٨٨١- قول الفاروق عمر : لا يبين أحد من الحاج ليالي منى من وراء العقبة ١٨٩
- ٨٨٢- قول عروة : لا يبين أحد إلا بمنى ١٨٩

الموضوع

رقم الصفحة

- قول المصنّف : على ما روي عن عمر أكثر الناس ١٨٩
- مرسل عن النبي ﷺ : « لا يبيتن أحد إلا بمنى حتى يتم حجه » ١٨٩
- كان ابن عباس يرخص في المبيت بمكة ليالي منى ١٩٠
- لا خلاف بين العلماء أن من سنن الحج المبيت بمنى ليالي التشريق ١٩١
- استئذان العباس النبي ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقاية الحاج ١٩١
- حديث ابن عمر : رخص رسول الله ﷺ للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته ١٩١
- ترجمة العباس بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ ١٩٢
- شرب نبيذ السقاية من تمام الحج ١٩٣
- بيان أن كل مسكر حرام ١٩٣
- لا رخصة في ترك المبيت بمنى إلا لرعاة الإبل ، وأهل سقاية العباس ١٩٤
- إن غفل أحد فبات بغير منى ولم يكن من أهل السقاية يهرق دما ١٩٤
- (٧١) باب رمي الجمار ١٩٦-٢١٥
- (٥) المسألة -٤٦٣- في رمي الجمار عند أصحاب المذاهب الأربعة ١٩٦
- تعريف الجمار في اللغة ، والاستشهاد على ذلك بأبيات لبعض الشعراء ١٩٧
- ٨٨٣- بلاغ مالك أن عمر بن الخطاب كان يقف عند الجمرتين الأولين وقفا طويلا حتى يملّ القائم ٢٠١
- ٨٨٤- كان عهد الله بن عمر يقف عند الجمرتين الأولين وقفا طويلا يكبر ويمسح ٢٠١
- بيان أن بلاغ مالك قد روي عنه مسندا عن النبي ﷺ ٢٠٢
- ٨٨٥- كان عهد الله بن عمر يكبر عند رمي الجمرة ٢٠٤
- ٨٨٦- الحصى التي يرمى بها الجمار مثل حصى الخذف ٢٠٦

الموضوع

رقم الصفحة

- حديث أن النبي ﷺ رمى الجمار بمثل حصى الخذف ٢٠٧
- حديث جابر : رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجمار بمثل حصى الخذف ، ٢٠٧
- العباس يلقط للنبي ﷺ حصيات هُنَّ حصى الخذف ٢٠٨
- حديث ابن الأحوص : رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجمرة يوم النحر ٢٠٨
- ٨٨٧- كان ابن عمر يقول : من غربت له الشمس من أوساط أيام التشريق وهو بمنى فلا ينفرد حتى يرمي الجمار من الغد ٢٠٩
- ٨٨٨- قول القاسم أن الناس كانوا إذا رموا الجمار مشوا ذاهبين وراجعين ٢٠٩
- رمى رسول الله ﷺ في أيام التشريق الجمار ماشيا ٢١٠
- رواية أن النبي ﷺ رمى جمرة العقبة راكبا ليرى الناس كيف الرمي ٢١٠
- ٨٨٩- القاسم يرمي جمرة العقبة من حيث تيسر ٢١١
- الموضوع المختار في رمي الجمرة ٢١١
- هل يُرمى عن الصبي والمريض ؟ ٢١٢
- إذا صحَّ في أيام الرمي رمى عن نفسه ٢١٣
- لا تغسل الجمار إلا أن يصيبها قدر ٢١٤
- ٨٩٠- قول ابن عمر : لا ترمي الجمار في الأيام الثلاثة حتى تزول الشمس ٢١٤
- إذا رمى الجمرات قبل الزوال في أيام التشريق ٢١٤
- (٧٢) باب الرخصة في رمي الجمار ٢١٦-٢٢٥
- (٥) المسألة -٤٦٤- في الترخيص لرعاء الإبل وأهل السقاية تأخير الرمي عن وقت الاختيار يوما فقط ، ويؤدونه في تاليه ٢١٦ ت

الموضوع

رقم الصفحة

- ٨٩١- حديث عاصم بن عدي أن رسول الله ﷺ أرخص لرعاة الإبل في البيوتة ... يرمون يوم النحر ... ٢١٦
- ٨٩٢- حديث عطاء بن أبي رباح في الترخيص للرعاة أن يرموا بالليل ٢١٧
- تفسير الإمام مالك للحديث الذي أرخص فيه رسول الله ﷺ لرعاة الإبل في تأخير رمي الجمار ٢١٧
- بيان أن الرمي بالليل غيره أفضل منه ؛ لأن الليل لا يجوز فيه الرمي أصلا ٢٢٠
- مَنْ أَخَّرَ أُونُسِي شَيْعًا مِنَ الرَّمْيِ أَيَّامَ مَنْى قَضَى ذَلِكَ فِي أَيَّامِ مَنْى ، فَإِنْ مَضَتْ أَهْرَقَ دَمًا ٢٢١
- ٨٩٣- أن ابنة أخ لصفية بنت أبي عبيد نفست بالموذلفة فتخلفت ... فأمرها ابن عمر أن ترمي الجمرة حين أتت ٢٢٢
- الاختلاف في من غربت له الشمس قبل أن يرميها ٢٢٢
- إجماع العلماء على أن من لم يرم الجمار أيام التشريق حتى تغيب الشمس من آخرها أنه لا يرميها بعد ، ويجبر ذلك بالدم أو بالطعام ٢٢٣
- في الحصاة الواحدة مدٌ ٢٢٤
- (٧٣) باب الإفاضة ٢٢٢-٢٣٢
- (٥) المسألة -٤٦٥- التحلل الأول ٢٢٦ ت
- ٨٩٤- قول الفاروق : إذا جفتم منى فمن رمى الجمرة فقد حل له ما حرم على الحاج إلا النساء والطيب ٢٢٦
- ٨٩٥- قول الفاروق : من رمى الجمرة ثم حلق أو قصر ونحر هديا فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء والطيب ٢٢٧
- ذكر أقوال فقهاء الأمصار في هذه المسألة ٢٢٨
- لم يختلف الفقهاء أن طواف الإفاضة لا يرحل فيه ، ولا يوصل بالسعي بين الصفا والمروة ٢٣٠

رقم الصفحة

الموضوع

- الاستحباب لمن حج أو اعتمر أن يحلق في أول حجة يحجها ٢٣٢
- (٧٤) باب دخول الحائض مكة ٢٣٣-٢٥٩
- ٨٩٦- حديث عائشة في قدومها مكة وهي حائض فلم تطف
 بالبيت ولا بين الصفا والمروة ٢٣٣
- الاختلاف في المرأة التي لازوج لها ولا معها ذو محرم يطاوعها
 علي السفر إلى الحج معها ، هل تحج من غير زوج ولا ذي محرم أم
 لا ؟ ٢٣٦
- حديث : «لاتسافر امرأة إلا مع زوجها ...» ٢٣٦
- حديث أبي سعيد الخدري : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم
 الآخر أن تسافر مسيرة ثلاث أيام إلا ومعها زوجها ٢٣٧
- بيان أن هذا المعنى قد روي عن النبي ﷺ من حديث ابن عباس ،
 وابن عمر ، وابن عمرو ٢٣٨
- في حديث عائشة دليل على أن رسول الله ﷺ كان في حجته
 قارنا ٢٤٠
- بيان أن الحائض لا تطوف بالبيت ٢٤٢
- الإجماع أن سنة الطواف بين الصفا والمروة أن يكون موصولا
 بالطواف بالبيت ٢٤٢
- اجتماع القاسم والأسود وعمره على أن عائشة كانت مخرمة
 بحج لا بعمره ٢٤٦
- الخائف لفوت عرفة لا يحل له رفض العمرة ٢٥٣
- الحجّة بحديث عروة عن عائشة في طواف القارن طواف واحد ٢٥٧
- ٨٩٧- حديث عائشة : قدمت مكة وأنا حائض فلم أطف بالبيت
 فقال لها النبي ﷺ : « افعلي ما يفعل الحاج » فغير أن لا
 تطوفني بالبيت ٢٥٨

الموضوع	رقم الصفحة
- جمهور العلماء بالحجاز والعراق على أن الطواف بين الصفا والمروة جائز للحائض وغير الطاهر	٢٥٨
- لم يشترط أحد الطهارة للسعي بين الصفا والمروة إلا الحسن البصري	٢٥٩
(٧٥) باب إفاضة الحائض	٢٦٠-٢٦٧
(٥) المسألة -٤٦٦- رخص رسول الله ﷺ للحائض بترك طواف الوداع	٢٦٠ ت
٨٩٨- حديث عائشة أن صفية بنت حيي حاضت... ..	٢٦٠
- رواية هذا الحديث من طرق أخرى	٢٦١
- معنى الآثار المرفوعة في هذا الباب أن طواف الإفاضة يحبس الحائض بمكة	٢٦٢
- فتوى ابن عمر بأن الحائض لا تنفر حتى تودع البيت ، ثم رجوعه عن ذلك	٢٦٣
- إجماع العلماء على أن طواف الوداع من سنن الحج المسنونة	٢٦٤
- اختلاف الفقهاء فيمن صدر ولم يودع	٢٦٥
- الوداع مستحب عند مالك وليس بسنة واجبة	٢٦٥
(٧٦) باب فدية ما أصيب من الطير والوحش	٢٦٨-٢٩٥
(٥) المسألة - ٤٦٧ - فدية ما أصيب من الطير والوحش عند أصحاب المذاهب الأربعة	٢٦٨ ت
٩٠٣ - قضى الفاروق عمر في الضيع بكبش، وفي الغزال بعنز... ..	٢٦٩

الموضوع

رقم الصفحة

- اتفاق مالك والشافعي وأبي حنيفة أن الهدى في جزاء الصيد لا يكون إلا جذعا من الضأن ٢٧٤
- ٩٠٤ - قضى عمر فيمن أصاب ظبياً وهو محرم بعنز ٢٧٥
- قضى الفاروق عمر بشاة للمحرم الذي قتل ظبياً ٢٧٧
- ذكر اختلاف العلماء في قتل الصيد خطأ ٢٨٢
- اختلاف العلماء : هل يستأنفون الحكم فيما مضت به من السلف حكومة أم لا ؟ ٢٨٧
- ٩٠٧ - كان ابن المسيب يقول في حمام إذا قتل : شاة ٢٨٨
- ذكر الاختلاف في حمام مكة وغيرها ٢٨٩
- حكم الفاروق عمر ، وابن عباس في حمام مكة بشاة ، ولا مخالف لهما من الصحابة ٢٩٠
- بيان أن للتابعين في هذه المسألة أقوال كأقوال الفقهاء المذكورين أئمة الفعوى ٢٩٠
- قضاء الإمام علي في بيض النعامة يصيبه المحرم ٢٩٢
- القول في النسور ، والعقبان ، والبوزات ، وغيرها من الطير ٢٩٤
- (٧٧) باب فدية من أصاب شيتاً من الجراد وهو محرم ٢٩٦
- (٥) المسألة - ٤٦٨ - في فدية ما لا مثل له من الصيد كالجراد ٢٩٦ ت
- ٩٠٨ - قضى عمر بقبضة من طعام لمن أصاب جرادات بسوطه وهو محرم ٢٩٦
- ٩٠٩ - إسناده آخر للأثر السابق ٢٩٦
- (٧٨) باب فدية من حلق قبل أن ينحر ٢٩٧ - ٣٠٩
- (٥) المسألة - ٤٦٩ - النسك بالذبح ، ويجزئ الصوم في أي موضع شاء ، أما الطعام والهدى فلا يكون إلا بمكة ٢٩٧ ت
- حديث كعب بن عجرة الذي أذاه القمل فأمره النبي ﷺ أن

رقم الصفحة

الموضوع

يخلق رأسه ، ويصوم ثلاثة أيام ، أو يطعم ستة مساكين ، أو ينسك

بشاة ٢٩٧

٩١١ - إسناد آخر لحديث كعب بن عجرة ٢٩٨

٩١٢ - إسناد ثالث لحديث كعب بن عجرة ٣٠١

- اختلاف ألفاظ الناقلين لحديث كعب بن عجرة ٣٠٢

- اختلاف الفقهاء في الإطعام في فدية الأذى ٣٠٢

- بيان أن حديث كعب بن عجرة أصل هذا الباب ٣٠٤

- الإجماع أن الفدية واجبة على من حلق رأسه من عذر وضرورة ٣٠٥

- الاختلاف فيمن حلق رأسه عامدا من غير ضرورة ، أو تطيب لغير

ضرورة ٣٠٥

(٥) المسألة - ٤٧٠ - حلق الرأس أوجزه منه عند أصحاب المذاهب

الأربعة ٣٠٥ ت

- إذا حلق عامدا أو ناسيا ٣٠٦

- جمهور العلماء يوجبون الفدية على المحرم إذا حلق شعر جسده ٣٠٧

- الاختلاف في موضع الفدية ٣٠٧

- الهدى لا يكون إلا بمكة ، والنسك يكون حيث شاء ٣٠٧

(٧٩) باب ما يفعل من نسي من نسكه شيئا ٣١١ - ٣١٠

٩١٣ - قول ابن عباس : من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق

دما ٣١٠

(٨٠) باب جامع الفدية ٣١٢ - ٣١٩

٩١٤ - قول مالك أن الرخصة في قص الشعر أو مس الطيب

للضرورة ٣١٢

- العامد . وإن كان مسيئا . فإنه مخير في الفدية ٣١٢

- التخيير في الهدى والصيام والإطعام ٣١٣

- اختلاف العلماء في الجماعة يشتركون في قتل الصيد وهم
مُخْرَمُونَ أَوْ مُحَلُّون ٣١٤
- (٥) المسألة - ٤٧١- ولو اشترك جماعة في قتل صيد فعليهم جزاء
واحد في رأي الحنابلة ٣١٤ ت
- قول مالك أنه ليس على المُحْرِم فيما قطع من الشجر في الحرم
شيء ٣١٦
- (٥) المسألة - ٤٧٢- الأظهر ضمان قطع نبات الحرم الرطب الذي
لا يستتبت ٣١٦
- مَنْ جَهِلَ أَوْ نَسِيَ صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ فَلَا يَصُومُهَا حَتَّى يَقْدَمَ
بَلَدَهُ ٣١٨
- (٨١) باب جامع الحج ٣٢٠-٣٦٦
- (٥) المسألة - ٤٧٣ - أفعال يوم النحر ٣٢٠ ت
- ٩١٥- حديث عبد الله بن عمرو في وقوف النبي ﷺ للناس بمنى
والناس يسألونه ٣٢٠
- من حلق قبل أن يرمي جمرَةَ الْعُقْبَةِ فعليه الفدية ٣٢١
- من رمى ثم طاف قبل الحلاق حلق رأسه وأعاد الطواف ٣٢٢
- من حلق قبل أن يذبح فجمهور العلماء على أنه لا شيء عليه ٣٢٣
- ٩١٦- حديث ابن عمر ؓ أن رسول الله ﷺ كان إذا قفل من
غزو أو حج أو عمرة يكبر على كل شرف من الأرض ٣٢٦
- (٥) المسألة - ٤٧٤- في هَدْْيِ النَّبِيِّ ﷺ في الدعاء إذا قفل من
غزو أو حج أو عمرة ٣٢٦ ت
- ٩١٧- حديث ابن عباس : أن رسول الله ﷺ مر با امرأة وهي في
محفتها ... ومعها صبي فقالت : ألهذا حج يا رسول الله ؟
قال : نعم ، ولك أجر ٣٢٨
- بيان أن هذا حديث مسند صحيح ٣٢٩

الموضوع

رقم الصفحة

- في هذا الحديث من الفقه : الحج بالصبيان ٣٢٩
- (٥) المسألة - ٤٧٥ - أجاز جماهير العلماء حج الصبي ٣٢٩ ت
- حديث سيرة : « مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين ... » ٣٣٠
- بيان أنه كما تكون له صلاة يكون له حج ٣٣١
- أكثر أهل العلم يرون الزكاة في أموال اليتامى ، وإجماع العلماء
أن من حج صغيرا قبل البلوغ لم يجزه ذلك عن حجة الإسلام ٣٣١
- اختلاف الفقهاء في المراهق يُحرّم بالحج ثم يحتلم ٣٣٢
- ٩١٨ - حديث : « ما رُمي الشيطان يوما هو فيه أصغر ... منه
في يوم عرفة ... » ٣٣٥
- بيان رجال هذا الحديث ٣٣٦
- في هذا الحديث الترغيب في شهود عرفة ٣٣٧
- حديث : « الحج المبرور ليس له جزاء إلا في الجنة » ٣٣٧
- حديث « من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه ... » ٣٣٧
- فضل شهود عرفات في الحج ٣٣٨ ت
- كلمة الوازع في اللغة ، وبشواهد من الشعر ٣٤١
- ٩١٩ - حديث : « أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ... » ٣٤٢
- اختلاف الآثار في أفضل الدعاء يوم عرفة ٣٤٢
- دعاء مأثور عن النبي ﷺ في يوم عرفة ٣٤٣
- ٩٢٠ - حديث أنس : أن رسول الله ﷺ دخل مكة عام الفتح...
وأمره بقتل ابن خطل ٣٤٤
- حديث : « من رأى منكم ابن خطل فليقتله » ٣٤٦
- ترجمة عبد العزيز بن خطل ٣٤٦ ت
- بيان سبب قتله ٣٤٧
- ٩٢١ - في دخول عبد الله بن عمر مكة بغير إحرام ٣٥٠

الموضوع

رقم الصفحة

- اختلاف العلماء فيما يجب على من دخل مكة بغير إحرام ٣٥١
- ٩٢٢ - حديث ابن عمر : « إذا كنت بين الأخشين من منى ... فإن هناك وادياه شجرة تحتها سبعون نبيا » ٣٥٢
- شرح ألفاظ هذا الحديث ٣٥٣
- ٩٢٣ - الفاروق عمر يمر بامرأة مجذومة وهي تطوف بالبيت ٣٥٥
- يحال بين المجذومين وبين اختلاطهم بالناس ٣٥٥
- تعريف الجذام ، والوقاية منه ٣٥٦
- ٩٢٤ - قول ابن عباس : ما بين الركن والباب : الملتزم ٣٥٨
- تفسير موقع الملتزم ، والدعاء عنده ٣٥٨
- ٩٢٥ - في مرور رجل على أبي ذر ، وقول أبي ذر له : اتصفت العمل ٣٥٩
- ذكر ما يستفاد من هذا الحديث ٣٦٠
- ٩٢٦ - الاستثناء في الحج ٣٦١
- بيان أن هذه المسألة اختلف العلماء فيها قديما وحديثا ٣٦١
- (٥) المسألة - ٤٧٦ - أجاز الشافعية والحنابلة الاشتراط في الإحرام ، ولم يجزه أبو حنيفة ومالك ٣٦١
- ذكر من روي عنه الاشتراط في الحج ٣٦٣
- (٨٢) باب حج المرأة بغير ذي محرم ٣٦٧ - ٣٧٠
- (٥) المسألة - ٤٧٩ - شرط وجود محرم مع المرأة كزوج وأخ ٣٦٧
- ٩٢٧ - في الضرورة النساء التي لم تحج ٣٦٧
- اختلاف الفقهاء هل يكون المحرم من السبيل أم لا ؟ ٣٦٨
- المحرم للمرأة من السبيل ٣٦٩
- (٨٣) باب صيام التمتع ٣٧١ - ٣٧٣
- (٥) المسألة ٤٨٠ - مسألة الهدي الذي يلزم المتمتع والقارن عند أصحاب المذاهب الأربعة ٣٧١

الموضوع رقم الصفحة

٩٢٨- قول عائشة : الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج لمن لم يجد

هديا ٣٧١

- إجماع العلماء على أن الثلاثة الأيام إن صامها قبل يوم النحر فقد أتى بما

يلزمه ٣٧٢



تم فهرس محتوى المجلد الثالث عشر من « الاستذكار »

والحمد لله أولاً وآخراً